

DEAN

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education

Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

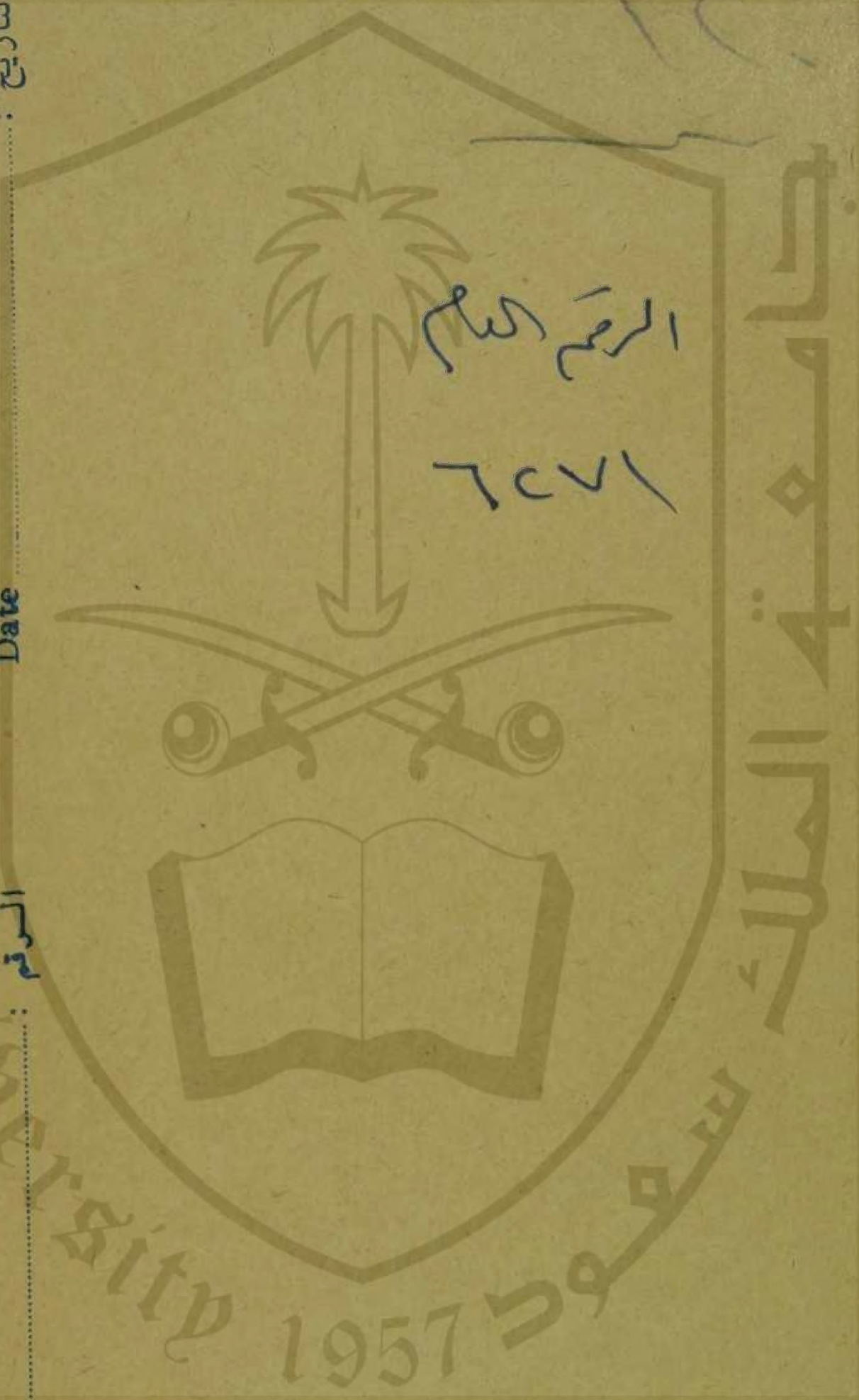
شؤون المكتبات

التاريخ :

الرقم :

Date

No.



Copyright © King Saud University

٢١٧٤

تبيين الحقائق لما فيه من تبیین ما اکتنز من
الدقائق، تألیف الزیلعی، عثمان بن علی - ٥٧٤٣هـ.
کتب فی القرن الثالث عشر الهجری تقدیراً.

ج ٢ (١٥٨٢) ٢٣ س ٢٢ × ١٦ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد. طبع ٦٢٧١

الأعلام ٣٧٣:٤ هدية العارفين ١: ٦٥٥

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح كنز الدقائق

١٠٧/٦/١٤

١/١٠٦١

ماسوا دن كج بهي دل اخر شمس جاوي
 قبله طوت كشتي قوت عتي سلطان اوي
 آكل بک جج ايجي شمس الجنده بدی بک
 ختمه اولان مشرف حضرت نجا اوي
 هو صا به قوت به ايله بدی کشتی
 ابر سنت و طاعت غنیمت به یونان و اترکی

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النخطوط
 ٧١٩٦١ في ٦٤٧١
 الترتيب: التسمية الحقيقية لما نصه من تسميته ما التسمية الدائمة
 المؤلف: التزييل مع عثمان بن علي - ٧٤٢ هـ
 تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري تقديرا
 اسم الناشر: ---
 عدد الأوراق: ٤٤ (٥٨٤ هـ)
 ملاحظات: ---

وقف لله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب البيع

وهو من الاصلد اذ يقال باع كذا اذا اخرج به
عن ملكه او ادخله فيه وفي الخبر قال عليه

السلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع

على بيع اخيه اي لا يشتري على شراء اخيه لان

الشيء منه هو الشراء لا البيع قال الفرزدق

• إن الشباب ليراج من ياعيه • والشيب ليس لي بيع تجار

ويبلغ في الغالب على اخراج البيع عن الملك **قال**

مبادلة المال بالمال بالتراضي وهذا في الشرع

وفي اللغة هو مطلق المبادلة من غير تقييد

بالتراضي وكونه مفيداً به ثبت شرعاً لقوله

تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض وهو جائز

ثبت بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب

فما تكونا وقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا

واما السنة فاروي انه عليه الصلاة والسلام

باع قدحاً وجلساً وكانوا يتبايعون فافترهم

عليه واما الاجماع فان الامة اجمعت على جوازه

وانه احد اسباب الملك **قال ويلزم بالاجاب**

وقبول وقال الشافعي رحمه الله لا يلزم بل لها

خيار المجلس لقوله عليه الصلاة والسلام استبايعنا

بالخيار ما لم يتفرقا اذ هما متبايعان بعد البيع

وقبله متبايعان ولما ان العقد من الجانبين

ودخل

وقف لله تعالى

ودخل البيع في ملك المشتري والفسخ بعده لا يكون

الا بالتراضي لما فيه من الاضرار بالآخرين

حقه كسائر العقود وما رواه محمول على خيار القبول

فانه اذا اوجب احدكما فلكل منهما الخيار

ما دام في المجلس ولم يخذل في عمل اخر وفي

لعظم اشارة اليه فانما استبايعان حالة البيع

حقيقة وما بعده وقبله مجاز كسائر اسماها

مثل التجاريتين والمتقاربتين فيكون التفرق

على هذا ما لا قول كما في قوله تعالى وان يتفرقا

يعني الله كلام من سقته لانه اذا اطلقها على مال

تفصل المارقة بقبولها هذا تاويل محمد وقال

ابويوسف هو التفرق بالابدان بعد الاجاب

قبل القبول وقال عيسى بن ابي عمير

في الشرع ان المارقة موجبة للفناء كما في الصرف

قبل القبول وما ذكره يوجب التمام ولا نظيره

في الشرع فكان ما ذكرنا اولى بكونه مراداً وما

روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يبيع ن

ويافرقه خطوات خشية التراد وتأويل منه

وتأويل المعاني عندنا لا يكون حجة او يجوز ان يكون

فقل ذلك لقطع الاحتمال حتى لا يخرج عليه الآخر

بذلك فيقطع الاحتمال بين اثنين احتياطاً للتلاخي

مما يقع عليه لان مذممة كذلك بدليل انه قال

ما ادركت الصنفه حياً فهو من مال المتبايع اي

جوازه

Copyrighted material

اذا ملك بعد هذا وقال عليه الصلاة والسلام
 من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه من
 غير قبضه ^{ربما} واما قوله اذا ما استأجران بعد
 البيع فقد ذكرنا ان الكفيلة فيه حالة البيع
 ولانه يحتمل انه عليه الصلاة والسلام سألما
 متبايعين لغيرهما من البيع كما سأل المصير
 حمرا واسماعيل عليه السلام ذبيحا وانما كان
 له خيار القبول لانه لو لم يكن الخيار لكره
 البيع من غير اختيار الاخر ولدخل في ملكه
 وليس ذلك في وسع الموجب والموجب ان يرجع
 في هذه الحالة لانه ليس فيه ابطال حق الغير
 بخلاف ما اذا فقي الاميل الدين للكفيل قبل
 ان يقضى الكفيل او دفع الزكاة الى الساعي
 قبل اكل حيث لا يكون لهما ان يرجعا فيه لان
 حق الكفيل والتقدير تعلقه على تقدير ان يقضى
 الدين وان يتم اكل والمضاب تام فلا يملك
 ابطاله وينعقد بكل لفظ ينشئ عن الحق كبيع
 واشترى او وصيت او اعطيتك او هذه بكذا
 والارسال والكتاب كالحطاب حتى يعتد مجلس
 ادايتهما وليس له ان يقبل بعض البيع
 دون البعض وان فصل الثمن الا اذا قرر
 المتبايع لفظة بيعت مع ذكر الثمن لكل واحد
 عند ان حقيقته وعند سأل ذلك ان فصل

المن

الثمن بان قال بعتك هذين كل واحد بكذا او
 بعتك هذه العشرة كل واحد منها بكذا ابتاع على
 ان البيع يتعدد بتكرار لفظة بيعت عنده وعند
 بتفصيل الثمن وكذا اليسر له ان يفرق في الثمن
 عند اتحاد العقد بابقاء ثمن البعض او ابرائه
 او تأجيله **قال** **ويحتاج** اي يلزم بالمقاي
 ايضا ولا فرق بين ان يكون البيع خسيسا او
 نفيسا وزعم الكرخي انه ينبغي به في بني
 حنبل لمجربا ان العادة ولا ينبغي في
 النفيس لعدمها والمصحح الاول لان جواز
 البيع باعتبار الرضا لا بصورة اللفظ وقد
 وجد التراضي من الجانبين فوجب ان يجوز
 ثم اختلفوا فيما يميز به بيع المقاي قيل
 يتم بالدفع من الجانبين واثار محمد رحمه الله انه
 يكفي بتسليم البيع **قال** **داي قامر من المجلس**
قبل القول بطل الايجاب لان القيام دليل الاعراض
 والرجوع فيبطل به كسائر عقود المبادلة بخلاف
 الخلع والعتق على مال حيث لا يبطل بقيام
 الزوج والمولى لانه يمين من جهتهما والقبول
 شرط والايان لا يبطل بقيام الزوج والمولى
 وعند الساعي خيار القبول لا يمتد الى اخر
 المجلس بل هو على الفور ولذا انه يحتاج الى
 التروي والفكر والتأمل فيجعل ساعا

لها

معناه اذا اوجب احدهما البيع ثم
 احدهما المولى لا فرق قبل القبول بطل الا

المجلس كساعة واحدة اذ هو جامع للثقات
 وبه يندفع الحرج وفيما قاله الشافعي رحمه
 الله خرج بين ومنه من قال الله
 تعالى يريد الله بكم اليس ولا يريد بكم العسر
 وقال عليه الصلاة والسلام يبروا ولا تقسروا
قال ولا بد من معرفة قدره وصف من غير
مستار لان جهالة الشيء تقضي الى النزاع المانع من
 التسليم والتسليم فيجوزوا العقد عن الفائدة
 وقل جهالة تقضي اليه يكون منسدا **قال**
المستار انه لا يحتاج الى معرفة القدر والوصف
 في المستار اليه من المثل اذ المبيع لان الاشارة
 ابلغ اسباب التعريف وجهالة وصفه وقدره
 بعد ذلك لا تقضي الى المنازعة فلا تمنع الجوار
 لان العوضين حاضران بخلاف الربوي اذا
 بيع بجنسه حيث لا يجوز جزافا لاحتمال الربا
 وبخلاف راس مال السلم حيث لا يجوز اذا كان
 من المقدرات الا ان يكون معروف القدر
 عند الحصة رحمه الله على ما يحكي بيانه
 في موضعه **قال وصح من حاله وباجل معلوم**
 معناه اذا بيع بخلاف جنسه ولم يجمعها قدر
 لقوله تعالى واحل الله البيع من غير فضل
 وعنه عليه الصلاة والسلام انه اشترى من
 يهودي الى ابل ورثته درعه ولا بد من ان

يكون

يكون الاجل معلوما لان الجهالة تقضي الى المنازعة
قال رحمه الله ومطلقة على التقدير العالي
 مطلقا المتيقن على غالب نقد البلد ومراعاة من
 الاطلاق مستان يكون مطلقا عن قيد البلد
 ومن قيد وصف المثل بعد ان سمي قدره بيان
 قال عشرة دراهم مثلا فاذا كان كذلك ينصرف
 الى التعامل به في بلده لان المعلوم بالمعرف كالمعلوم
 بالنظر لاسيما اذا كان فيه تفصيل يعرفه **قال وان**
اختلف النقود فسد ان لم يبين وهذا اذا كان
 الكل في الرواج متوا في المالمية مختلفة لان مثل
 هذه الجهالة منضية الى المنازعة فيفسد الا
 ان ترفع بالبيان فان كانت في الرواج مختلفة
 ينصرف الى غالب نقد البلد على ما بينا وان كانت
 في المالمية سوا جازالبيع كيف ساكان غير انه
 ان كان احد من اروج انصرف اليه لما ذكرنا وان
 كانت في الرواج سوا كالا حادي والثاني والثلاث
 جاز لان مالمية كل واحد متوا غير ان الاول
 كل واحد منه درهم والثاني كل اثنين منه درهم
 والثالث كل ثلاثة درهم ونظيره الكامل في
 والعاذلي والظاهر والمفوري والناصري
 اليوم يصرف فاذا اشترى بدراهم معلومة
 فاعطى من ايها سا حاز لانه لا منافعة فيها ولا
 اختلاف في المالمية **قال رحمه الله ويباح الطعام**

كلا جزافا لانه بكل واحد منهما يصير معلوما
 اما المكايلة فظاهرا واما الجزاف فلما بينا في
 المشار اليه وسراده بالجزاف اذا باعه بخلاف
 جنسه ولم يكن راس مال السلم على ما بيناه
 في المشار اليه ويجنبه لا يجوز الا اذا كان قليلا
 وهو مادون نصف الصاع **قال** **وبان الحجر**
بعينه لا يعرف قدره لان هذه الجهالة لا تنفي
 الى السارعة وهي المانعة لا مجرد الجهالة فصار
 كالجزافة وكبيع شي لا يعرف وصفه بالاشارة
 ولا يتوهم ملاكه قبل التسليم لان تسليمه يجب
 في المجلس بخلاف السلم لان التسليم فيه متأخرا
 الى حلول الاجل فيجمل ملاكه والاحتال فيه
 ملحق بالحققة ومذا اذا كان الا بالانكيس
 بالتكبير ولا يفتقر ولا يفسط كالقصعة
 والخزف واما اذا كان يتكبر كالزبيب والقمح
 فلا يجوز الا في قربة الما استحسانا بالتعامل
 فيه روي ذلك عن ابي يوسف وكذا اذا كان
 الحجر يتفتت وكذا اذا باعه بوزن شي يتفتت اذا
 جفت كالحنيار والبطيخ وعن ابي حنيفة وابي
 يوسف لا يجوز بوزن حجر ولا بانا لا يعرف
 مقداره لان هذا جزاف وشرط جواز
 الجزاف ان يكون مئرا مشارا اليه ولو كاله
 به ورعى المشترى به جاز لانه صار مئرا مشارا

انما هو ان ما ذكره
 في كثيره من
 وعيد الفتوى
 سحيا

عن ابن الهيثم ان فيه نظرا الى القوة
 في المجلس لا يفتقر الى القوة
 لان هذه القوة البينة لا تجوز
 سحيا

اليه

اليه ولو كاله به شرعى المشترى جاز لانه
 صار مئرا مشارا اليه وان باعه بعد ذلك
 قبل ان يعيد الكيل جاز لانه اشتراه مجازفة
 فكان المستحق هو المشار اليه **قال** **ومن باع**
شجرة كل صاع بدرهم مع في صاع ومذا عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقالا جاز في الكل لان البيع
 معلوم بالاشارة لان المشار اليه لا يحتاج الى
 معرفة مقداره لجواز البيع وجهالة الثمن
 بايديهما رفقا فيجوز كما لو باع عبد من عبده
 على ان ياخذ ايها شي بخلاف اذا آجر داره كل شهر
 بدرهم حيث لا يجوز الا في شهر واحد لان الشهر
 لا نهاية له فلا يمكن ازالة الجهالة فيها فيعرف
 الى الاقل كما اذا قال بثلثان على كل درهم يلزمه
 درهم واحد بخلاف ما اذا قال كل امرأة اتزوجها
 طالق حيث ينصرف الى الكل لعدم افضائه
 الى السارعة ولا في حنيفة رحمه الله ان الثمن
 مجهول وذلك مفسد غير ان الاقل معلوم فيبيع فيه
 للتيقن به وما عداه مجهول فيفسد كما اذا
 باع الثوب برقنه بخلاف ما استشهد ابيه لان
 الرفع للجهالة منادى هو الكيل متأخر عن العقد
 وفي تلك مقارن لان اختياره موجود حاله
 المتبايع شر اذا جاز في فقير واحد عنده يثبت
 له الخيار لتفرق الصفقة عليه ولو كاله في المجلس

957

جاز بالاجماع لزوال المانع قبل تقرر الفساد
 وكذا اذا سمى جملة القفزان وله الخيار فيها
 لانه علم في ذلك الوقت فصار كما ان لو ظهر له
 بالاجباب وكذا اذا اشترى ما لم يره فراه وان
 افرق قبل ان يعرف فسد فلا يفتقر بمحميا
 بعد المجلس بخلاف ما اذا شرط الخيار اربعة
 ايام حيث يعود محميا بازالة الفساد بعد
 الافتراق لان الفساد لم يتمكن في صلب العقد
 بل باعتبار اليوم الرابع فيعود محميا قبل
 مجيئه ومما تكرر فيه فينتقد بالمجلس **قال في**
بيع ثلثه اي جماعة ومراده من الغنم او ثوبا كل ثاة
 بدريم او كل ذراع بدريم فسد في الكل وهذا
 عندنا في منقته رحمه الله وعندها يجوز في الكل
 لما ذكرنا ان رفع هذه الجمالة بايد بهما لما
 ان لها ثمانية وله ما ذكرنا من الجمالة الا ان
 الواحد منقته به فينصرف اليه غير ان اقتراد
 الشياء متفاوتة فلا يجوز بيع واحد منها فيفسد
 وقطع ذراع من ثوب يكون ضررا على الباقي
 فلا يجوز كما لو باع جذعا من سقف وعلى هذا
 كل عدد في منقته **قال في الوسمي الكل صحيح في**
الكل يعني الوسمي جملة في المقدم جاز في الكل في
 الفصلين في فصل الصبرة وفي فصل الشياء ونحوه
 لزوال المانع وكذا اذا سمى بعد العقد في المجلس

لما ذكرنا وموينا في قوله وعلى قولهما لا يتأني
 لجواز بدونه **قال في الوسمي** **قال في**
بخصته **او تسع وان زاد للبايع** يعني لو باع صبرة
 وسمى جلتهما بان قال يفتقرها على انها مائة فتقر
 بمائة درهم ثم وجدها ناقصة اخذ الموجود
 بخصته الى اخره لانها من المقدرات فيتعلق
 العقد بقدرها وان لم يسم فسط كل قنير فاذا
 تعلق بقدرها فان وجدها ناقصة فله الخيار
 ان شاء اخذ ما بخصتها وان شاء تركها لتفرق
 الصفقة عليه وان وجد ما زائدة فالزايده
 للبايع لانه لم يدخل في البيع الا القدر المسمى
 فبقى على ملكه اذا العقد ليس بوصف **قال في**
ولو نقص ذراع **اخذ بكل الثمن او ترك وان زاد**
فالشترى ولا خيار للبايع معناه اذا باع
 مدرا دعاه وسمى جملة الذرعان ولم يسم لكل
 ذراع ثمننا ثم وجد ناقصا اخذ بكل الثمن
 وان شاء تركه الى اخره ما ذكر لان الذرع وصف
 للمذرع فلا يفتقر الثمن على الاوصاف فيكون
 كل الثمن مقابلا لعين كلها بخلاف الاول غير
 انه ان وجد ناقصا يثبت له الخيار لغوات
 وصفت مرغوب فيه مشروط في العقد وان
 وجد زايده فهو له بذلك الثمن لان الوصف
 لا يقابل مدنى من الثمن ولا خيار للبايع كما اذا شرط

معينا فوجد سلبيا وبالعكس وهو ما اذا شرط
 سلبيا فوجد معينا المشتري الخيار والدليل
 على انه وصف انه عبارة عن الطول والعرض
 ويجوز للشترى ان يبيعه بعد القبض قبل
 ان يذره ولو كان قد راى ما جاز لاحتمال
 ان يزيد فيكون للبائع كما في البيع والمورون
قال ولو قال كل ذراع بكذا او بقدر اخذ
بمئة او ترك وان زاد اخذ كله كل ذراع
بكذا او فسخ معناه انه اذا قال بعثته على
 انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم مثلا فوجده
 ناقصا فهو بالخيار ان شا اخذه بمئته وان شا
 تركه وان وجد زائدا اخذه كله كل ذراع بـ
 درهم او فسخ لان الذراع وان كان وصفا
 يصلح ان يكون اصلا لانه عين ينتفع به
 باقتراده فاذا سمي لكل ذراع مثلا جعل اصلا
 والافه وصف فاذا صار اصلا فان وجده
 ناقصا اخذه بمئته وبيئت له الخيار لتفرق
 الصفقة عليه وان وجد زائدا فهو بالخيار ايضا
 ان شا اخذه كله كل ذراع بدرهم وان شا تركه
 لانه ان حصل له الزيادة في المبيع يلزمه الزيادة
 في الثمن فكان فيه نفع يشوبه ضرر فيجوز وليس
 له ان يخذ العذر للمشي ويترك الزيادة لان التبعيض
 يمتنع بخلاف الصبرة لا تترك انه لا يجوز ان يبيع

بالباع او المور

بعض

بعض المذرع ابتداء وفي الصبرة يجوز ولما كان
 الذراع يصلح ان يكون اصلا اعتبر اصلا في حق
 انقسام الثمن على الدرعان وبقي وصفا في حق
 غيره من الاحكام كدخول الفاضل في البيع
 وان سمي لكل ذراع مثلا **قال وفسد بيع عشرة**
اذرع من دار لاسهم اي لا يفسد بيع عشرة
 اسهم من دار وهذا مشكل فانه لو باع عشرة
 اسهم من دار او غيرها ولم يقل من مائة سهم وحو
 يفسد لانه مجهول لا تعرف نسبته الى جميع
 الدار بخلاف ما اذا قال عشرة اسهم من مائة
 سهم او من ثلاثين مثلا حيث يجوز لانه معلوم
 عشرين او ثلثا ولعل الشيخ رحمه الله قصد هذا ولكن
 انما قلناه في الاحتياط اذى اليه وقوله وفسد بيع
 عشرة اذرع من دار هو قول ابي حنيفة رحمه الله
 واختلف المشايخ على قولهما فمنهم من قال لا يجوز
 عندهما الجهالة بمنزلة ما لو اشترى سهما منها او
 عشرة اسهم منها ولم يقل من كذا سهم ومنهم من قال
 يجوز لان هذه الجهالة يمكن رفعها بالذرع فيعرف
 فلا ينفى الى المنازعة بخلاف ما لو اشترى سهما منها
 او عشرة اسهم اذ لا يمكن رفع الجهالة فيه ولو
 باع عشرة اذرع من مائة ذراع فسد عنده وعندهما
 يجوز اذا كانت الدار مائة ذراع لانه عشرين
 فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم وله ان الذراع

Copyrighted material

اسم لالة بزرع بها واستقر لما يحله الذراع وهو
 معين لا مشاع ثم لا يعلم محله من أي الجوانب هو
 على المقيين فلا يجوز كما لو باع أحد العبدین بخلاف
 ما إذا باع عشرة أسهم من مائة سهم لانه شايح
 فلا يغني عن المئذنة وذكر المختص ان الفساد
 عنده إذا لم يعلم حيلة الذراعان وأما إذا علم
 حيلتها فيجوز عنده فجعلها نظير بيع شاة من القطيع
 كل شاة بدينار فإنه ان علم عدد ما جملة يجوز
 عنده والا فلا والعحيح انه لا يجوز عنده بطلنا
 لما ذكرنا قال **رحم الله وان اشترى بعد لا على**
اند عشرة اثواب فتقصر او زاد فسد يعني انه
 اذا اشترى بعشرة دينار مثلاً ولم يبين من كل
 ثوب مقداراً واحداً فصار ما قصراً وزاد فسد البيع
 لجهالة المبيع في الزيادة لانه يحتاج ان يرد الثوب
 الزايد فيمتازعان في المردود ولجهالة المثل
 في فصل النقضان لانه يحتاج ان يسقط حصته من
 المعدوم وهو مجهول فيؤدي الى النزاع **قال ولو**
بين من كل ثوب وتقص مع بقدره وخير وان
زاد فسد لانه اذا كان زايداً تبقى الجهالة في المردود
 فيؤدي الى المئذنة وفي فصل النقضان من كل
 واحد من الثياب معلوم فالوجود يبيع فيه البيع
 ويبطل في المعدوم وعن أبي حنيفة ورحم الله الله انه
 يفسد في فصل النقضان ايضاً لانه جمع بين معدوم

وجود

وموجود في صنفه واحدة فصارت قبولاً المتد
 في المعدوم شرطاً لقبوله في الوجود فكان فاسداً
 كما لو جمع بين حر وعبد وبين من كل واحد منهما
 او باع ثوبين على انهما مئذنتان وبين من كل
 واحد منهما فاذا احدى مئذنته فان العقد عنده
 فاسد في الصورتين فكذا امداً وعندهما
 جائز فكذا امداً البيع يتعدد بتقصيل
 الثمن عندهما وعنده يتعدد بلفظة البيع
 والعحيح انه يجوز في فصل النقضان لانه لم يجعل
 قبول العقد في المعدوم شرطاً لقبوله في الوجود
 بل قصد بيع الوجود الا انه غلط في العدد بخلاف
 المستشهد به فانه قصد الايجاب فيهما فجعل
 قبول العقد في كل واحد منهما شرطاً لقبوله في الآخر
 وهو شرط فاسد يحققه ان الشئيين بوصف
 بوصف اذا دخل في عقد واحد كان قبول كل
 واحد منهما شرطاً لصحة العقد في الآخر بذلك
 الوصف او ليس المشتري ان يقبل العقد في احدهما
 دون الآخر فاذا انعدم ذلك الوصف في احدهما
 كان ذلك شرطاً فاسداً في الآخر فبالنظر الى
 وجود ذلك الشئ كان شرطاً وبالنظر الى انعدام
 ذلك الوصف كان فاسداً او اما اذا كان احدهما
 معدوماً وما يذاته ووصفه لم يكن داخلاً في العقد
 حتى يكون قبوله شرطاً لصحة العقد في الآخر

بناء على ان

لانه معدوم فلا يتصور فيه القبول بل هو غلط محض
 قال **ومن اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع كل ذراع**
بدرهم اذنه عشرة في عشرة ونصف بلا خيار
وتسعة وتسعة ونصف خيار ^{او عشرة ونصف} **معناه** اذا اشترى
 ثوباً واحداً على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم
 فاذا هو عشرة ونصف وتسعة ونصف ياخذ
 في الوجه الاول بعشر ثمن غير خيار وفي الوجه
 الثاني ياخذ بتسعة ان شاء ومد اعند الله
 حنيفة رحمه الله او قال ابو يوسف ياخذ
 في الاول باحد عشر وفي الوجه الثاني ياخذ
 بعشرة ويجوز في الوجهين وقال محمد رحمه الله
 ياخذ في الاول بعشرة ونصف وفي الوجه الثاني
 بعشرة الا نصف ويجوز فيها لانه لما سمي لكل ذراع
 ثوباً على حدة الخوب بالقدرة ومن ضرورة تماثلة
 الذراع بالدرهم تماثلة النصف بالنصف فللكيل
 وانما يجبر لانه في الوجه الاول اراد عليه الثمن
 بزيادة نصف ذراع وفي الوجه الثاني انتقص
 الثوب عما شرط فيجبر كي لا ينتقص ولان يوسف
 رحمه الله انه لما قال كل ذراع بدرهم صار كل ذراع
 كثره على حدة يبيع على انه ذراع بدرهم فاذا وجد
 ناقصاً لا يسقط شيء من الثمن لما ذكرنا انه وصف
 وتقرر الاوصاف لا يوجب سقوط شيء من الثمن
 ثم يجبر فيها لانه اراد الثمن عليه فيما اذا وجد

زايلا

زايلا او انتقص المبيع في الاخر فلم يتم رضاه به ولا في
 حنيفة رحمه الله ان الذراع فيه وصف في الاصل
 وانما اخذ حكم القدر بالشرط وهو مقيد بالذراع
 ويكونه مقابلاً بالدرهم فعند عدم ما عاد الحكم
 الى الاصل لم لا يجبر في فضل الزيادة لانه مخالفة
 الى خير وفي النقصان يجبر لقوات التوضيف
 المرفوع فيه قيل هذا الاختلاف في ثياب
 بضره القطع او يتفاوت جوانبه كالمكايير والقمصان
 والاقبية واما الثياب التي لا تتفاوت جوانبها
 كالبطاين ومخومها فلا تستلزم الزيادة لانه اذا
 كان بهذه الصفة فهو بمنزلة الكيل والوزن وعلى
 هذا يجوز بيع ذراع من ثياب من غير ثمن
 اذ لا يضره التبعية **وصحاح** **يدخل البنا**
والفاني في بيع الدار والشجر في بيع الارض لا
ذكر لان اسم الدار للمعرضة في الاصل وفي المرف
 يتناول البنا تبعاً لكونه متصلاً بها اتصال قرار
 وكذا الشجر متصل بالارض للقرار فيه ^{في بيعها}
 تبعاً لها واقتلغوا في شجر غير متين وفي شجر صغير
 قيل لا يدخلان لان غير المتين يتلع للخطب والخشب
 ليبنى عليها والصغيرة تثقل من مكانها فصارا كالزراع
 وقيل يدخلان فيه لان نهايتيها ليس بها حد
 معلوم بخلاف الزرع والمراد بالفاني اذا كان غلبها
 متصلاً بالدار مريباً فيها مثل الكيلون والصبية

قوله فصل في بيع الدار والمخارج
 اي يفرق بين الدار والمخارج
 لا يستغنى بالمبيع الا به كما في الدار او لا
 كما في الشجر او لم يتصور ولكن لا يستغنى الا به
 اولاد اولاد وكذا في العرف في بيع الدار
 المبدوءة بالدار او غير المبدوءة
 واما عند فقه حنيفة ومطهرها

لانها تدخل في البيع حينئذ تبعا لها فتدخل الماتج
 تبعا للاغلاق اذ لا يتنع بكل واحد منها بدون
 الاخر وان لم يكن الغلق مركبا فيها كالقتل لا يدخل
 الغلق لعدم الاتصال ولا المقتاح لانه في القياس
 لا يدخل امثلا الا اذا استغنى ذلك فيها اذ دخل
 الغلق تبعا فاذا المرء دخل بقى على اصل القياس
 ثم الاصل في جنى هذه المسائل ان الشيء اذا كان
 متصلا بالبيع اتصالا قراره دخل في البيع تبعا
 والا فلا اذ اجرى العرف بالدخول فيه كالمقتاح
 والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو كان من قسب
 وغير المتصل لا يدخل والسرير كالسلم هكذا ذكره
 في الكافي وسد في عرفه وروى عن اهل
 مصر ينبغي ان يدخل السلم وان كان متصلا
 والظلمة لا تدخل في بيع الدار عند ابي حنيفة
 رحمه الله وعندهما ما تدخل اذا كان متصلا من
 داخل وشباب الغلام والحارية تدخل في البيع
 بخير شرط للعرف الا ان تكون شيئا مرتفعة
 اليسر للعرف فلا تدخل الا بالشرط لعدم العرف
 اذ العرف في شياب البعثة والمهنة ثم البايع
 بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء اعطى غيره
 لان الداخل بحكم العرف كسوة مثلها لا بعينها
 وهذا الميراث لها حصص من الثمن حتى لو استحق ثوب
 منها لا يرجع على البايع بشئ وكذا اذا وجد بها عيبا

انما هو في البيع
 انما هو في البيع
 انما هو في البيع

ليس له ان يرد ما ولو وجد بالحارية عيبا كان له
 ان يرد ما بدون تلك الشيا وبخطام البعير والابل
 المشدود في عنق الحمار والعدار والبردعة والاكاف
 يدخل للعرف بخلاف سرج الدابة ولجامها والحبل
 المشدود على قرن البقر والحلبيث لا يدخل
 الا بالشرط لعدم العرف الا ان يكون العرف
 بخلافه وقصيل الناقة وفكر الركبة وقشر الناقة
 والعقول والحمل ان ذم به مع الامر الى موضع
 البيع دخل فيه العرف والا فلا **قال لا يدخل**
الزروع في بيع الارض بلا تسمية ولا اشرف
بيع الشجر الا بالشرط لانها متصلة بها للفصل
 فصار كالمتاع المتعلق فيها وقال عليه السلام
 والسلام من اشترى ارضا فيها ثقل فالثمرة للبايع
 الا ان يشترطها المتاع رواه ابو داود وغيره
 ولا يلزم عليه الحمل حيث يدخل في البيع تبعا وان
 كان للفصل لانه جزء الحارية فيكون تبعا لها ولانه
 لا يقدر على فصله الا الله تعالى فلا يحسن منفصلا
 في ثانی الحال مع وجود الجزية في الحال **قال**
ديقال للبايع اقطمها وسلم البيع لان ملك
 المشتري مشغول بملك البايع وكان عليه تقريظ
 وتسلمية كما اذا كان فيه متاع موضوع وقال
 الشافعي بترك حتى يظهر صلاح الشرع فيفسد
 الزرع لان الواجب هو التسليم ابتداء وفي النماء

قوله ولا يدخل الزرع في بيع الارض
 اشارة الى ان الزرع يبيع ان يكون
 الاصل خلقا او لا

Copy

1957

ing Sa

rsity

ان لا يتطلع كذلك وصار كما اذا انتقلت مدة
الاجارة وفي الارض زرع والحجة عليه ما بينا
وفي الاجارة استلهم واجب ايضا حتى يترك
باجر ويستلهم الموضع كاستلهم العوض وانما
لا يتطلع فيها لان الاجارة للاستقاع وذلك بالرك
دون القلع بخلاف الشرا لانه ملك الرقبة
فلا يراعى فيه امكان الاستقاع لا تترى انه
لو اشترى ارضا لا يكون له الطريق الا بالشرط
وفي الاجارة يدخل من غير شرط لما ذكرنا ولا
فرق بين ما اذا كان للثمر او للزرع قيمة او لم
يكن لها قيمة في الصحيح ويكون في الحالين للبايع
لان بيعها منفردا يجوز في الحالين في الامع
فكذا لا يدخل في بيع الارض والشجر شيئا
واما اذا ائذرت في الارض ولم يثبت حتى يباع
الارض فلا يدخل لانه مودع فيها فصار كالمتاع
الرميوع ولا يدخل الزرع والثمر يدكر الحقوق
والمرافق لانهما ليسا منها ولو قال يملكها
بكل قليل وكثير موله فيها او منها من حقوقها
او من مرافقها لا يدخل لما قلنا وان لم يقل من
حقوقها او من مرافقها دخلا فيه لانهما من
الذي له فيها او منها لا ينفصل في الحال بخلاف
الشرا المبدوء او الزرع المحصور حيث لا يدخل
الا بالتفصيل عليه للانفصال في الحال وورق

الوقت

وقف لله تعالى

الوقت والآس والزعفران والورد بمنزلة الثمار
في كل ما ذكرنا من الاحكام واشجارها بمنزلة النخل
وعكس الثمار في الحكم الشرب والطريق فكل
موضع يدخل فيه الثمار والزرع لا يدخل فيه
الطريق والشرب وكل موضع لا يدخل في
يدخل فيه الشرب والطريق لان الشرب
والطريق ليسا منها ولا فيها نعمتها من حقوقها
والثمر والزرع موجودان فيها وبها منها وليس
من حقوقها فتعاكسا قال **ومن باع شجرة**
بدل اهلها الامع لانه مال مستقر مستفيع
به في الحال وفي المال قليل لا يجوز قبل
ان يصير مستفيعا به والاول اصح وعلى هذا
المخلاف بيع الزرع قبل ان تتناول الثمار
والمناجل والامع الجوار لانه مستفيع به في
المالك فصار كالاطفال والحجش قال رحمه الله
ويطعمها الشري في الحال تغريفا لملك الباي
هذا اذا اشترى ارضا مطلقا او بشرط القلع قال
وان شرط من اهلها القليل فيد اي البيع لانه
شرط لا يقتضيه العقد ومو شغل ملك الغير
او نقول انه صفقة في صفقة لانه اجارة في بيع
ان كان للثمرة حصة من الثمن او اعمارة في بيع
ان لم يكن لها حصة من الثمن وقد نرى سوابق
الله صلى الله عليه وسلم عن صفقة في صفقة

وكذا بيع الزرع بشرط الترك لما بينا وكذا
 اذا تناهى عظمها عندهما لانه شرط
 لا يقتضيه العقد وقال محمد رحمه الله لا يفسد
 استحقاقه للمعادة بخلاف ما اذا المريتاه
 عظمها لانه شرط فيه الجدة المدة ومردمو
 ما يزداد معنى في الارض والشجر ولو
 اشتراها مطلقا وتركها ما دون البيع طاب
 الفضل وان تركها بغير ادته تصدق بما زاد
 في ذاته لحصوله بيمينه محظورة وان تركها
 بعد ما تناهى عظمها لم يصدق بشئ لان هذا
 بغير احوال فان الشئ في نفسه وبأحد
 اللون من القبر والطاهر من التراكيب بقدر
 الله تعالى وان اشتراها مطلقا ثم استأجر
 التميل الى وقت الادراك فتركها طاب له
 الفضل لان الاجارة باطللة لعدم التعارف
 والحاجة فبقى الادون معتبرا بمجرد ما اذا
 اشترى الزرع واستأجر الارض الى ان
 يدرك وتركه حيث لا يطيب له الفصل وهو
 ما زاد على الثمن وعلى ما عثر من اجر المثل
 لان الاجارة فاسدة للمهالة فاوردت خبثا
 ولو اشتراها مطلقا فاشتريت ثم اخرجت
 القرض فسد البيع لعجزه عن التسليم ولو
 اشترى القرض بشرط كان فيه للاختلاف

بمخلاف

والقول قول المشتري في مقدار رمله في يده
 وكذا في الباذنجان والبطيخ والمخلصات
 يشتري الاصول للفصل الزيادة في ملكه
 ثم يبيع الاصول بعد فقنا حاجته من الباع
 ان ساد قيل المخلص فيه ان يشتري الثمار
 الموجودة والعدوثة فانه جائز عند
 بعضهم اذا كان الموجود اكثر مما ماله
 ان لهذه المسألة ثلاثة صور احدى ان اذا
 خرج الثمار كله فانه يجوز بيعه بالاتفاق
 وحكمه ما مضى وثانيها ان لا يخرج شئ منه
 فانه لا يجوز بيعه اتفاقا وثالثها ان يخرج
 بعضها دون بعض فانه لا يجوز في ظاهر
 الفقه وقيل يجوز اذا كان الخارج اكثره
 ويجعل المدة ومرتبة الموجد استحقاقا لبقا
 الناس وللضرورة وكان شمس الالية الحلواني
 وابوبكر محمد بن الفضل البخاري يقتضيان
 به وقال شمس الالية السرخسي والامع انه
 لا يجوز لان المصير الى مثل هذه الطريقة عند
 تحقق الضرورة ولا ضرورة ههنا لانه
 يمكنه ان يبيع الاصول على ما بينا او يشتري
 الموجود ويبعث الثمن ويؤخر المدة في الباقي
 الوقت وجوده او يشتري الموجود
 بجميع الثمن ويبيع له الاستقاع بما يحدث منه

مل

فيجعل مقصود ما به هذا الطريق فلا ضرورة
 الى تجويز العقد ^{فالمعذور} مضاد ما للنسب وهو ما روي
 انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس
 عنده الانسان ورحم في السر قال **فلا**
ولو اشتكى منها ارضا لا معلوم صحيح كبيع بر في سنبله
 اي لو استثنى من الثمار البيعة المجدودة بخار
 البيع كما يجوز بيع البر في سنبله والباقي في قشر
 اما الاول فلان البيع صار معلوما بالاشارة
 والمستثنى معلوم بالعبارة فوجب القول بجوازه
 وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه
 لا يجوز لان الباقي بعد الاستثناء مجهول وربما
 لا يبقى بعده شيء فيجوز من الغايبة او يكون
 رجوعا عن العقد قبل القول فيبيع رجوعه
 على ما بينا بخلاف ما اذا استثنى محلا معلوما
 لان الباقي معلوم بالشهادة قلنا هذه
 الجهالة لا تنفي المباشرة لان المبيع معلوم
 بالاشارة وجهالة قدره لا تمنع جواز البيع في
 المارانية لما بينا من قبل الا ترى ان بيعه
 بمجازفة جائز وان كان مجهول القدر ومذا
 بعينه لانه جواز فيما بقي بعد الشيء ولان
 كلما جاز ايراد العقد بانقراده جاز استثنائه
 من العقد وما لا فلا وبيع ارضا لا معلومة
 من الثمار جائز فكذا استثنائه وتظيره بيع

فقطر

او غير المجدودة

شاة معينة من القطيع فانه يجوز فكذا استثنائه
 ولو كانت مجهولة بان يباع شاة منها بغير عينها
 لا يجوز فكذا استثنائه واما على هذا اطراف
 الحيوان واما ما في المبيع وقوله ربما لا يبقى
 بعده شيء الى اخره قلنا الاستثناء يقرب
 لفظي فيعتبر فيه صحة الكلام فادام مع تمام الكلام
 وما رافقه او لا يكون رجوعا ولو خرج الكل
 بذلك الطريق لانه يتوهم البقاء الا ترى انه
 لو قال نسائي طوالق الا فلانة وقلانة
 او قال عبيدي احرار الا فلانا وقلانا حتى
 اخرج الكل بهذا الطريق مع ولا يكون رجوعا
 وانما يكون رجوعا اذا كان بلفظه بان قال
 عبيدي احرار الا عبيدي او نسائي طوالق
 الانسان حتى لا يبيع هذا الكلام ويلغو ويبع
 الطلاق والعقاق على الجميع فكذا انما لا يكون
 رجوعا الا اذا قال بعثك هذه الثمار
 الا هذه الثمار واما الثاني وهو ما اذا باع
 بر في سنبله الى اخره فلانه مال متقوم مشتق
 به فيجوز بيعه في قشره كالشعير وقال الشافعي
 رحمه الله لا يجوز لان العقود عليه مستقر
 عما بيع عن البصر ولا يعلم وجوده فلا يجوز بيعه
 كبر السطح وحب القطن والذئبة في الصرع والزيت
 قبل الاستخراج قلنا الفرق بينهما ان الغالب

Copy

في السبلة المذقة الا ترى انه يقال هذه حنطة
 وهي من سبلها ولا يقال هذا حب ولا مذهب
 ولا زيت ولا قطن وعلى هذا الخلاف القسوق
 والبندق والجوز والمحصر الاخضر وسائر الحبوب
 المغلفة وما رواه مسلم واحمد وغيرهما انه عليه
 الصلاة والسلام من بيع الحنطة حتى يبرأ من
 بيع السبيل حتى يتيقن ولا من العامة المراد
 به السلم يعني لا يجوز الا سلام فيه حتى يوجد
 بين الناس الا ترى الى ما رواه مسلم والبخاري
 باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا منع
 الله المرأة فبم شغل مال اخيك فيكون حجة
 لنا في اشتراط وجود السلم فيه من حين العقد
 الى حين المحل ولو اجرى على الحلاقة كان
 حجة لنا ايضا في هذا الموضع لانه يفتقن جواز
 بيعه بعد ما يبيض مطلقا من غير قيد بالترك
 ولو كان كما قاله لقيل حتى يترك قال **واجرة**
الكيل على البائع مراده فيما اذا بيع مكايلة
 وكذا الجرة وزن البيع ودفعه وعده على
 البائع لان الكيل والوزن والدرع والمعد
 فيما بيع مكايلة وموازنة او مدارعة او معاذا
 من تمام التسليم وتسليمه البيع على البائع فكذا
 تمامه قال **واجرة الثمن ودفعه على المشتري**
 لما ذكرنا ان الوزن من تمام التسليم وتسليم

المن

الثمن على المشتري فكذا اما يكون من تمامه وكذا
 يجب عليه تسليم الجدة لان حق البائع تعلو به
 فيكون اجرة من يبر ذلك عليه اذ هو المحتاج
 اليه ومعه رواية ابن رستم عنه اجرة نقد الثمن
 على البائع لان العقد يكون التسليم والوزن
 ليصرف المحتج من غيره فكان هو المحتاج اليه
 فيكون اجرة عليه وبالأول كان يفتي الصدر
 الشهيد رحمه الله وروى عن محمد ان اجرة
 النقد على رب الدين بعد القبض وقبله على
 الدين لان على الدين ايقاعه فيكون اجرة
 التمييز عليه وبعد القبض داخل في ضمان رب
 الدين بعد القبض وقبله ويدعى انه خلاف
 حقه فيكون تمييزه عليه قال **ومن باع**
سلعة بمن سلمه او لا سلمه الثمن او لا لان
العقد يفتقن المساواة وحق المشتري قد يقين
 في المبيع فيسلم هو الثمن او لا ليتقين حق البائع
 فيه كما يقين حقه في المبيع اذ الثمن لا يتعين
 الا بالقبض وصورة هذا ان يقال للبائع اخضر
 المبيع ليعلم انه قايما فاذا اخضر قيل للمشتري
 سلم الثمن او لا لما ذكرنا وان كان المبيع غايبا
 فالمشتري ان يتبع من تسليم الثمن حتى يخضر
 البائع المبيع على مثال الثمن مع المبرأ من

او لا اشترى به من دفع

قال **والاستعانة** اي ان لم تكن سلعة بمن سألها
لاستوائها في الثمن او في عدم الثمن وذلك لانه
اما ان يثمن او سلعة بسلعة فالاول كلامها
غير مستعين والثاني مستعين **باب**
خيار الشرط قال رحمه الله **مع المتبايعين**
او لاحدهما ثلاثة ايام او اقل ارجاز خيار
الشرط لهما جملة او لاحدهما ثلاثة ايام فما
دونه لقوله عليه الصلاة والسلام **لحقتان**
ابن مسعود الاضاري وكان يُقْبَلُ في البيعة
اذا بايعت فقل لا خلافة ولا خيار ثلاثة ايام
قال **ولو اكثر** اي لو شرط اكثر من ثلاثة
ايام لا يجوز ومدا عند ابي حنيفة رحمه الله وبه
قال زفر والشافعي رحمه الله وقالا لا يجوز اذا
سمى مدة معلومة لما روي عن ابن عمر رضي
الله عنهما انه اجاز الخيار الى شهرين ولان
الخيار شرع للتروي لدفع الغبن وقد مكث
الحاجة الى الاكثر فشا به التأجيل في الثمن
ولا في حنيفة رضي الله عنه ان شرط الخيار
مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم وانما يجوزناه
بخلاف القياس بما رويناه من النص فيقتصر
على مورد النص فينتفي الزيادة بخلاف استراط
الاجل لانه للتدرة على التحصيل وذلك بطاوع
المدة وحدث ابن عمر ليس بنص فيه فانه روي

^{في خيار الشرط}
انه اجاز الخيار الى شهر فيقتل ان يكون خيار
الروية او العيب فاذ انتفت الزيادة فسد
العقد بها قال **فاذا اجاز في الثلاث خيار**
خلافا لفرقة الله مروي قوله ان عقد فاسدا
ولا يمود صحاحا كالتكاح بغير شهود وله ان
الفسد قد زال قبل نقره فينقلب صحاحا كما في
البيع بالرقم واعلم في المجلس ومدا عند مشايخ
امل العراق من صحابنا فان عدم بيع عقد
فاسدا او يرفع الفساد بحذف الشرط ولان
الفسد انقضاء اليوم الرابع بمدة المدة
فاذا احدثه قبل اليوم الرابع تقدم منع انقضاء
الفسد بالعقد فصار كان الخيار لم يكن مشروطا
في اليوم الرابع ومدا عند مشايخ امل خراسان
فعندهم العقد موقوف على اسقاط الشرط
فبعض جزء من اليوم الرابع فسد العقد فلا يتقلب
صحاحا بخلاف فساد التكاح لعدم الاستناد
لان الفساد فيه لعدم شرط الجواز فلا يمكن
ازالة ومدا الوجه اوجه قال **ولو باع على**
انه ان لم يبيد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع مع
والي اربعة لا ومدا عند ابي حنيفة وابي يوسف
ومهما الله قال محمد يجوز الى اربعة ايام والثر
وقال زفر لا يجوز هذا الشرط اصلا وهو القياس
لانه شرط فيه اقاله فاسدة لنقلها بشرط عدم

النقد ولو شرط فيه المصححة منها فسد هذا
 اولى وجبه الاستحسان انه في معنى شرط
 الخيار بل هو عينه لانه يتخير في الايام الثلاثة
 بين الفسخ والامضاء غير ان ترك النقد يجعل
 اتمام الفسخ والنقد اشارة الامضاء بهذا الشرط
 يحتاج اليه لدفع الماطلة كما ان شرط الخيار
 يحتاج اليه لدفع الغبن غير انه متى بقي المدة
 مع عدم النقد يفسخ العقد وفي تلك يتم وذلك
 لا يوجب اختلاف في الحكم اذ في كل واحد منها
 فسخ على تقدير وجازة على تقدير الاختلاف
 فيما يقع به الفسخ عند ارادة الفسخ والاختلاف
 لا في نفس الاجازة عند ارادة الاجازة فلا
 بعد اختلافهما ثم ابو حنيفة ومحمد رحمهما
 الله سارا على اصلهما في الزيادة على الثلاثة
 الملحق به وهو شرط الخيار على ما بينا وادبو
 يوسف مع ابي حنيفة في هذا ومع محمد في شرط
 الخيار اخذ بالنقص في هذا ولا يترتب تلك قال
فان نقد في الثلاثة مع يعني فيها اذا شرط لها
 اكثر من ثلاثة ايام وانما مع لزوال الفسد وهذا
 بالاجماع ثم هذه المسألة على وجوه اما ان لا يبين
 الوقت او يبين وقتا مجهولا بان يقول على انه
 ان لم يفسد اياما او يبين وقتا معلوما وهو اكثر
 من ثلاثة ايام فهو في هذه كلها فاسد الا ان

والاجازة كذا في نقد الفسخ

الصورة

ينقد

يستند في الثلاث لما قلنا او يبين وقتا معلوما وهو
 ثلاثة ايام او دونها فانه يجوز لما بينا قال
وخيار البائع بين خروج البيع عن يده لان تمام
 البيع لا يكون الا بالتراضي ولا يتم الرضى مع الخيار
 ولهذا يستند عتق البائع ويملك المقر منه
 دون المشتري وان قبضه باذن البائع قال
 رحمه الله **ويقتصر المشتري بملكه بالقبض** يعني
 اذا قبضه المشتري وملك في يده في يده الخيار
 فان المشتري يضمن قيمته لان البيع يفسخ بالملك
 لانه كان موقوفا ولا تقايد دون الحل فكان
 مقبوضا في يده على سؤم الشراء وفيه القيمة
 ولو ملك في يد البائع انفسح البيع ولا شيء على
 البائع كما في البيع المصحح المطلق ولو تقييد البيع
 في يد المشتري فللبائع ان يكرمه البيع ان شاء
 وان ساقط البيع وضمنه النقصان لان العيب
 لا يفسخ الفسخ واذا انفسخ العقد كان معنونا
 على المشتري بالنقص جميع اجزائه كالمقصوب
 ولو تقييد في يد البائع فهو على خياره لان ما انقص
 بغير فعله لا يكون معنونا عليه ويستقطط
 حصته من المثل قال **وخيار المشتري**
البيع ولا يملكه او لا يفسخ خروج البيع عن يده
 البائع ولا يملكه المشتري لان البيع من جهة البائع
 لا يفسخ لان الخيار شرع لمن له الخيار فيجعل في حقه

ك

انما

ولكن المشتري يتخير ان شاء اذ لم يفسخ
 وان شاء ففسخ في البيع المطلق واذا
 كان العيب بفعل البائع يفسخ
 البيع فيه بقدره لان ما يفسد بفعله
 يكون معنونا عليه

فقط

دون الآخر وانما لم يملكه المشتري كيلا يجتمع البدل
 والمبدل في ملك شخص واحد وهذا عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يملكه لانه لو خرج عن ملك البائع
 ولم يدخل في ملك المشتري لكان رايلا لا الى
 مالك ولا عهد لنا به في الشرع وله ان التمس لم
 يخرج عن ملكه لان الخيار يجعل في حق من له الخيار
 ولو دخل في ملكه لدخل بلا عوض واجتمع في ملك
 شخص واحد العوض والمعرض ولا عهد لنا به
 في الشرع ولان الخيار شرع نظرا له ليتمكن فيه مل
 مو موافق امر لا فلو دخل في ملكه بقيت ذلك
 فيما اذا اشترى قريبه لانه يعتق عليه فيجود
 على موضوعه بالتقصير وجاز ان يوجد خروج ملك
 بلاد حول في ملك غيره كعبيد الكعبة يخرجون من
 ملك ملاكم ولا يدخلون في ملك احد عند
 الشرا لكعبة وكذا التركة المستغرقة بالدين
 يخرج عن ملك الميت ولا يدخل في ملك الورثة
 ولا يقال على هذا ان تكون سايبة وهي منى عنها
 لاننا نقول الحال موقوف ان احيز البيع يستند
 الى وقت العقد فيتبين انه ملكه من ذلك الوقت
 ولماذا كان له الزايد وانما دفع بان انه غير
 رايلا من ملكه فكيف يكون من السايبة مع وجود
 سبب الانتقال ومع توقف حكمه قال **ويقتضيه**
بملك بالتمش كنعيبه اي بسبب فقهاء يفتن ثلثه

اذا ملك كما يفتن اذا تعيب والمراد بالعييب عيب
 لا يرتفع كقطع اليد وان كان يرتفع بالمر من فهو
 على خياره فان ارتفع في المدة لا يلزمه والا
 لزمه لانه بدخول العيب فيه عند المشتري
 يمنع الرد على البائع لعجزه عن الرد كما قبضه
 والدلالة لا يقرى عن تقدمه عيب فيملك بعد ما
 انبرم العقد فيلزمه التمس بخلاف ما اذا كان
 الخيار للبائع لانه بدخول العيب فيه لا يمنع
 الرد اد لا يعجز عن التعريف بحكم الخيار فلا يسقط
 خياره وان اشرف على الهلاك فلو لزم البيع
 فيه انما يلزم بعد موته وذلك لا يجوز لانه
 لم يبق محلا للبيع فكان مضمونا عليه بالقبض
 ضرورة **قالوا اشترى زوجة بالخيار وبني النكاح** لانه
 لم يملكها بعد الا ان خيار المشتري يمنع من دخول
 البيع في ملكه على ما بينا قال **فان وطها قلنا ان**
يرد ما لان الوطى يحكم النكاح لا يحكم ملك المهر
 اذ لا يملكها بهذا الشرا الا اذا انتقض الوطى لانها
 ينقض به وليس له ان يرد ما عليه بعد ما
 تقبضت عنده **على ما ذكرنا** وهذا عند ابي
 حنيفة رحمه الله وعند ما ليس له ان يرد ما
 مطلقا لان النكاح انتسخ لملكه اياها فتكون
 الوطى بحكم ملك المهر فيمنع الرد كما اذا اشترى
 غير زوجة فوطها ومدة المسالة يظهر فيها

الشرط

Copyrighted material

شرة الخلاف بينهم ولها نظاير منها عتق العبد
 المشتري على المشتري اذا كان قريبا له ومنها
 عتقه اذا كان قد خلف بعثته بان قال ان
 ملكته عبدا فهو حر بخلاف ما اذا قال ان اشتريته
 لانه يصير كالنفس في تلك الحالة فيحق تصحيح
 الحز لا غير حتى لا يميزه عن الكفارة اذا نواه
 بخلاف شراء القريب على ما عرف في موضعه
 ومنها ان الامة المشتراة لو حاضرت عند
 المشتري بعد القبض لا يجتزأ به عن الاستبراء
 لعدم الملك عنده وعند ما يجتزأ به
 لوجوده ولو رجعت الى البائع بالفتح يحكم بحكمها
 لا يجب عليه الاستبراء استحقاقا كما لو كان البيع
 باثنا شرطت اسما باقالة او غيره فانه يجب عليه
 الاستبراء بعد القبض قياسا واستحقاقا وقيل
 القبض يجب قياسا وفي الاستحقاق لا يجب جمعا
 ومنها ما اذا اشترى منكوبته وقد ولدت
 منه او قبل منه لا تصير امر ولد له خلافا لما وثق
 الخلاف تظهر ايضا فيما اذا ولدت منه قبل
 القبض في يد البائع وان قبضها المشتري فولدت
 في مدة الخيار لزم البائع بالاجماع لانها تنقيب
 بالولادة ولا يملك ردها بعد التعيب في يده بخلاف
 ما اذا ولدت قبل القبض عند الوضيفة وهو يظهر
 ما اذا اشترى حذلي من غيره بشرط الخيار فقبضها

فولدت

فولدت عنده يبطل خياره ويلزم البائع لما ذكرنا
 ومنها ما اذا قبض المشتري البيع باذن البائع ثم
 اودعه عنده فملك في يده ملك من مال البائع
 عنده لان قبضه يرتفع بالرد لعدم الملك فملكه
 بعد ذلك في يد البائع ان كان في المدة فهو مملوك
 قبل القبض فيكون من ماله كما في البيع البات
 وعند ما من مال المشتري لصحة الابداع
 باعتبار قيام الملك فصار كما اذا كان له خيار
 الروية او العيب والفرق له انهما لا يمنعان
 وقوع الملك للمشتري فيكون الابداع صحيحا
 بخلاف خيار الشرط ومنها ما لو كان المشتري
 بالخيار عبدا ما ذونا له في التجارة فابراه
 البائع عن الثمن في مدة الخيار يبقى خياره
 عنده لانه لما لم يملكه كان الردا متناغما عن
 التملك والمادون له يملك الرد وان كان
 التملك بغير عوض كما اذا اودع له فان له
 ان يبتع عن القبول وعند ما يبطل خياره لانه
 لما ملكه كان الرد منه تليكا بلا عوض وهو
 لا يملك ذلك بخلاف الحر فصار كما لو كان له
 خيار روية او عيب في البيع البات فابراه
 البائع عن الثمن فانه لا يملك رده عليه بعد
 القبض بالاجماع وجوابه انهما لا يمنعان
 الوقوع في الملك على ما بينا وذكر في المحيط

وقيل الملك وان كان بعد مضيق
 فهو ملك قبل القبض صح

انه لا يملك الا ابراهيم الثمن عند ابي يوسف
رحمه الله لانه لم يملكه لان خيار المشتري
يبيع خروجه الثمن عن ملكه وهو القياس
ووجه الاستحسان انه ابراهيم بعد وجود
سببه فيجمع ومنها ما لو اشترى دمي من
دمي فمرا على انه بالخيار ثم اسلم المشتري
في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لانه
ملكها فلا يملك تملكها بالرد وهو مسلم وعند
بطل البيع لانه لم يملكها فلا يملكها باسقاط
الخيار وهو مسلم ولو اسلم البايع والخيار
للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولوردنا
المشتري عادت الى ملك البايع لان العقد
من جانب البايع باء فان اجازة صار
له وان فسخ صار للخيار للبايع والمسلم من
اهل ان يملك الخيار حكما كما في الارث
ولو كان الخيار للبايع فاسلم هو بطل البيع
لان البيع لم يخرج عن ملكه والمسلم من اهل
ان يملك الخيار حكما كما في الارث ولو كان
الخيار للبايع فاسلم هو بطل البيع لان البيع
لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر ان يملك
الخيار ولو اسلم المشتري لا يبطل العقد
والبايع على خياره لان العقد من جهة المشتري
باء فان اجازة العقد صار له لان المسلم

لا يملك الخيار حكما كما في الارث ولو كان الخيار للمشتري فاسلم هو بطل البيع لان البيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر ان يملك الخيار ولو اسلم المشتري لا يبطل العقد والبايع على خياره لان العقد من جهة المشتري بقاء فان اجازة العقد صار له لان المسلم

من

من اهل ان يملك الخيار حكما وان فسخه كان
للبايع ومما اكله فيما اذا اسلم احدهما
بعد القبض والخيار لاحدهما وان اسلم
قبل القبض بطل البيع في الموركلها لو كان
البيع بائا او بشرط الخيار لاحدهما او لهما
لان القبض كنهيا بالعقد من حيث انه يفيد
ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام وان
اسلم احدهما او كلاهما بعد القبض وكان
البيع بائا لا يبطل لانه قد ستم بالقبض بخلاف
ما اذا كان بشرط الخيار على ما مر ومنها مسلم
اشترى من مسلم عميرا بشرط الخيار فتم
الدخول في المدة فسد البيع عنده وعندهما
ثم ومنها خلاف اشترى صيدا بشرط
الخيار فقبضه ثم احرره والصيد في يده
ينتقض البيع ويرده الى البايع عنده
وقا لا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبايع
ينتقض في قوته جميعا وان كان الخيار
للمشتري فاحرم البايع فله المشتري ان يرد
ومنها ما لو اشترى دارا موساكنها باجارة
او عارية فاسند امر السكنى بعد الشرا لا
يكون اختيارا عنده وعندهما يكون اختيارا
لانه ملك العين فكان سكنا بملك العين
وقال السرخسي رحمه الله ابنة السكنى اختيار

من

لان الدار لا تتخذ بالسكنى بخلاف الاستقرار
 قال فان اجاز من له الخيار بغيبية
 صاحبه مع ولو نفع لا وهذا عند ابو حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف له ان يفسخ ايضاً
 مع غيبية صاحبه لان الشرط كان بمساعدة
 وقصار سلطان له على الفسخ فلا يوقف
 على علمه كالفسخ بالعقل مثل اعتاق من له
 الخيار او بيعه او وطيه او تقبيله بشهوة
 وكالاجارة فان علم الاضرار لا يشترط فيها
 وهذا لا يشترط رضاه وقصار كالوكيل بالبيع
 ولما انه بالفسخ يلزم صاحبه الضرر اذ لا يمكن
 من العمل بوجه الفسخ من غير علمه كالامتناع
 من التصرف والوطي والاستحجام بل يقدم
 على هذه التصرفات اعتمادا على ما سبق من
 البيع فيلزمه التمسك وكذا لا يطلب لسلفته
 مشتريا لما قلنا فلا بد من علمه دفعا للضرر عنه
 كعزل الوكيل وحجر العبد المادون له عن التصرف
 وفراق الشريك ونحو المصارف عن التصرف
 بخلاف الاجارة لانه لا ضرر فيها على صاحبه
 اذ هو موافق له فيها بخلاف الفسخ بالعقل
 لانه حكى ولا يشترط العلم في الحكمي كعزل
 الوكيل والمصارف والشريك وحجر العبد
 المادون له في التجارة فكما بارتداد

ولما

ولما بدار الحرب سرته او جتونه مطبقا
 ولا سلموا له سلطان على الفسخ من جهة
 صاحبه وكيف يسلط عليه وهو بنفسه
 لا يملك الفسخ وانما يفسخ لكون العقد غير
 لازم في محقه لا بتسليطه منه فيشترط علمه
 بخلاف الوكيل حيث يجوز له التصرف من غير
 علم الموكل لانه يسلط من جهة وكذا المصارف
 ولو فسخ قال غيبية صاحبه وبلغ في المدة
 صح ولو مضت المدة قبل العلم به سر العقد
 ولزم والمصلحة فيه ان يأخذ منه وكذا لا حتى
 اذا بداه الفسخ رده عليه وقال بعضهم
 انه لو رفع الامر الى الحاكم واعلم بذلك
 ونصب من يخاضع عنه مع الرد عليه وذكر
 الكوفي ان خيار الردية على هذا الخلاف
 وفي خيار العيب لا يفسخ فسخه بغير علم
 بالاجماع لانه لا يثبت الا بالتقصا قال
 وسر العقد بونه ومعنى المدة والامتناع
 ونواحيه والاخذ بشئ فانه يعني يتم العقد
 بواحد من الجهتين اما الاول وهو موت من له الخيار
 فلهن الخيار بونه يبطل ولا ينتقل الى الورثة
 عنه باو قال الشافعي يورث عنه لانه حق
 لازم ثابت عنه في البيع فيجوز فيه الارث
 لخيار العيب والتعيين ولنا ان الخيار صفقة

الاول ان يقال بطريق العقد

للميت فلا يتقل عنه كسائر اوصافه وانما قلنا
 انه صفة له لانه ليس بموالاتيثة وارادة
 قصار كخيار والمجمل عنده بخلاف خيار الغيب
 لان المورث استحق البيع سليما فكذا الوارث
 لانه ورث خياره وهذا لانه بالغيب فان
 الجزء السليم للمورث ان يطالب بذلك الجزء
 فيقوم الوارث مقامه فيه ولما اثبت له
 الخيار فيها تغيب في يده البايع بعد موت المورث
 وان لم يثبت للمورث وخيار التقيين يثبت
 للمورث ابدا لاقتلاط ملكه بملك الغير لان
 الخيار يورث فاذا بطل الخيار لزوم البيع ونتم
 واما الثاني وهو ما اذا مضت مدة الخيار
 فلا يضمنها بطل خياره اذ الميثاق له الخيار
 الا في تلك المدة كالمخيرة في وقت مقدّر
 لم يبق له الخيار بعد مضيه ومن ضرورة
 بطلان الخيار تمام العقد ولزومه لزوال
 المانع واما الثالث وهو الاعتاق وتوابعه
 فلا في هذه المقرقات دليل الاستيقا لها
 نعمند الملك والمراد بتوابع العتق التدبير
 والكتابة وكذلك كل يعرف لا يحمل الا في الملك
 كالوطي والتقييل والتمس بطله بغير البيع وكذا
 كل يعرف لا يثبت الا في الملك كالببيع
 والاجارة وهذا اكله اذا كان الخيار المشتري

وقف لله تعالى

ووجد من شي من هذه الاشياء وان كان الخيار
 للبايع وفعل شي من هذه الاشياء في المدة انفسخ
 البيع لما ذكرنا انه دليل الاستيقا ولو كان الفعل
 في غير الملك لا يتم به البيع كما لا يستحق امره الركوب
 ومخوذلك لانه يفعل لامتحان والتجربة فلا يكون
 دليل الاستيقا واما الرابع وهو الاخذ بالشفعة
 وصورته ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يتبع
 دارا اخرى يجتمعها فياخذها المشتري بشرط
 الخيار بالشفعة فلان الاخذ بها لا يكون الا بالملك
 فكان دليل الاجارة وهذا لان الشفعة شرع
 نظر الملك لدفع ضرر يلزمهم على الدوام فكان
 اخذها دليل الاستيقا فيضمن سقوط الخيار
 سابقا عليه فيثبت له الملك فيها من وقت الشرا
 فيظهر ان الجواز كان سابقا ولانه احق الناس
 بالتصرف فيها فكان اولى بالشفعة وان لم
 يملكها كالمكاتب والقسمة المأذون له في التجارة
 وهذا التقدير يحتاج اليه لان خيفة واما على
 قولهما فان المشتري بالخيار يملك الدار فلا يحتاج
 الى هذا التقدير لثبوت الملك واما يحتاج اليه
 لسقوط الخيار لا غير وهذا لان خياره يسقط
 به اجماعا بخلاف خيار الروية حيث لا يسقط باخذ
 الشفعة فيما اذا بيعت دار مجتمعا فاخذ منها لانه
 لا يسقط بالصرح فكذا بالدلالة قال **ولو شرط**

المشتري الخيار لغيره مع رايها اجاز او تنقص مع اى
 اجاز المشتري او من شرط له الخيار او تنقصه
 جاز وقال زفر رحمه الله لا يجوز اشتراط
 الخيار لغير العاقد وهو العتاس لان الخيار
 من مواجب العقد ومن احكامه فلا يجوز اشتراطه
 لغير العاقد كاشتراط المثل على غيره وهذا لان
 اشتراط ما لا يقتضيه العقد فسد وفيه ذلك
 ففسد ولما ان اشتراط الخيار لغير العاقد
 اشتراط للعاقد لانه لا وجه لاثبات الخيار لغير
 العاقد بطريق الاصلالة ويكر اثباته بطريق
 النيابة عن العاقد فيجعل كانه شرط الخيار
 لنفسه ويقل الاجنبي نايبا عن نفسه اقتضاء
 تفهما لتصرفه وضرر رحمه الله لا ينول
 بالافتضاء ولا بالاستحسان فاذ كان نايبا
 عنه يكون لكل واحد منهما الخيار فايها اجاز
 او تنقص مع لان كل واحد منهما ملك التصرف
 اصلالة او نيابة قال **فان اجاز احدهما وتنقص**
الاخر فالاسبق الحق لو جرد في زمان لا يراهم
فيه احد وتصرف الاخر بعده بلقولان السابق
 ان كان فسخا فالفسخ لا يلحقه الاجازة وان كان
 اجازة فقد انجز العقد وبعد انبراه لا يتقدم
 احد المتعاقدين فيفسخه قال **ان كانتا معا**
والفسخ اى لو فسخ احدهما واجاز الاخر وخرج

الكلامان

الكلامان منهما معا كان الفسخ اولى من الاجازة
 من ايها كان وهو رواية كتاب الماذون من
 المبسوط وفي رواية كتاب اليسوع منه تصرف
 المالك اولى فسخا كان او اجازة لان الاصيل
 اقوى اذ النايب يستفيد الولاية منه فلا
 يصلح ان يكون معارضا للاصيل ولانه اذا
 أقدم على التصرف كان عز لاله منه بالفعل
 حكما وهو يملك ذلك حرجا بالقول فكذا دلالة
 بالفعل وهذا لان تصرف النايب انا جاز
 للحاجة ولحاجة عند سبب تصرفه بتفهم
 فيلغو بخلاف ما اذا وكله ان يطلق امراته
 البتة فطلقها الوكيل والوكيل حيث يقع عليها
 طلاق احدهما غير عين ولا نيابة منصرف الوكيل لان
 الوكيل في باب الطلاق سفير وتصرفه كان
 الموجود من الوكيل منسوب اليه وهذا بحيث
 في يمينه ان لا يطلق فكان العتاد من الوكيل
 صادرا عن الموكل بخلاف الوكيل في البيع على
 ما عرفت في موضعه وجه الاول وهو الاصح
 ان المعارضة من جهة المتصرف مستحقة
 لان كل واحد منهما مالك للتصرف وتقدر
 العمل بهما للاستحالة فوجب الترجيح بحاله
 التصرف والفسخ اقوى لانه يرد على الخيار دون
 العكس فكان اولى بالاعتبار كسكاح الحرة

والاستاذ اوجدا معا ينفذ نكاح الحرة لانه اقوى
لوروده على نكاح الامتد دون العكس ولا يقال
المفسوخ يلحقه الجواز الا ترى انه لو كان الخيار
لاحدهما وضع بحضرة صاحبه ثم هلك المبيع
في يد المشتري قبل التسليم الى البائع عاد الحال
على ما كان حتى يجب عليه المثل ان كان للمشتري
والقيمة ان كان الخيار للبائع كما اذا هلك
في يده قبل الفسخ لانا نقول بهذا لا يلزمنا
لان كلامنا في اجازة ترد على المفسوخ والاجازة
هنا فلا يرد علينا وقيل ما ذكر في الماذون
قول اب يوسف لانه لا يقدر تصرف المالك
بل يستريان عنده وما ذكره في البيوع قول
محمد لانه يقدر تصرف المالك على تصرف النائب
عنده واستخرج ذلك ما اذا باع الوكيل من شخص
وباع الموكل من غيره فعند محمد رحمه الله يملكه
المشتري من المالك تقديما لتصرف المالك وعند
ابو يوسف رحمه الله يستريان فيكون بين
المشتريين نصفين لا يستواء التصرف في عدم
تقديم التصرف بالملك عنده ويثبت لكل
واحد منهما الخيار لتفريق الصفقة عليهما
قال **ولو باع عبدين على انه بالخيار في احدهما**
ان فصل وعين مع والافلا اي صح ان فصل من كل
واحد منهما وعين الذي فيه الخيار لان الذي

فيه

فيه الخيار كالحارج عن العقد اذا العقد مع الخيار
ولا ينعقد في حق الحكم فكان الداخل في العقد
غيره فالمرتبين ذلك الداخل معلوما وثمة معلوما
لا يجوز اذ جهالة المبيع والمثل مفسدة للعقد
ولن يكونا معلومين الا بالتفصيل والتعيين
ومدة المسالة على اربعة اوجه احدها ان
يفصل المثل وتبين الذي فيه الخيار والثاني
ان لا يبين واحدا منهما والثالث ان يبين المثل
دون الاخر والرابع بالعكس فالعقد فاسد
في الكل اما جهالة المثل والجهالة المبيع او جهالة
الا في الاولى لا تنقضي جهالة عنهما فان قيل
لا يخلو ما ان يجعل المشتري خلافا للعقد
او لا فان جعلته داخلا فيه وجب ان يجوز وان
لم يبين ولم يفصل اذ ليس ببيان كل جزاء من اجزاء
المبيع ولا بيان شئ شرط الجواز المبيع وان
جعلته غير داخل فيه يجب ان لا يجوز وان
بين وفصل لانك جعلت قبول العقد في غير المبيع
شرطا لصحة العقد في المبيع وهو فاسد كما لو جمع
بين خرو عبدا او شاة ذكبة وميئة فانه لا يجوز
وان بينهما قلنا هو داخل صيغة الحكم اذ لم
يوجد في حكمهما ما يمنع من ذلك ولهذا الوجه الحكم
يجوز ويصح وفيما نحن فيه الخيار يمنع انعقاده
في حق الحكم اصلا وعند بعضهم لا يجوز حتى يبين

غير داخل حكمه كما اذا كان داخلا في
وون وجهه نظر فان كان داخلا في
واطلا في جزاء الا فغير داخل في حكمه
بيع المبيع مع القن حيث يجوز عند بعضهم
وان لم يبين المثل لانها داخلا في صفة

من المستلزم
في الخيار
في العقد
في البيع

قوله واحد
من الخيار
او من البيع
اذ كان
ففيها
التفصيل
كما في
العقد

التمن فعلية الا فرق بينهما ولو اشترى كيليا
او وزنيا او عبدا واحدا على انه بالخيار في بضعه
جاء فصل التمن ولم يفصل لان النصف من الشيء
الواحد لا يتفاوت ولا فرق بين ان يكون
الخيار للبائع او للمشتري قال **ومع خيار**
التعيين فيما دون الاربعة وهو ان يبيع احد
العبدتين او الشريين على ان ياخذ ايها شاؤا او
يبيع احد الثلاثة على ان ياخذ ايها شاؤا ولا يجوز
ذلك في الاربعة وهذا استحسن وقال زفر
والشافعي لا يجوز هذا املا وهو القياس
لجملة البيع وجه الاستحسان ان يشرع الخيار
للمحاجة الى دفع الغبن ليختار ما هو الارفق
والا وفقد الحاجة الى هذا النوع من البيع متحققة
لانه يحتاج الى اختيار من يتقرب اليه او اختار
من يشتريه لاجله ولا يفتنه البائع من الحمل
اليه الا بالشر لا يبقى مائة في يده فكان في
معنى خيار الشرط وهذه الجملة لا تنقي الى
السارعة لتعين من له الخيار فلا تمنع الجواز غير
ان هذه الحاجة تندفع بالثلاثة لوجود الجيد
والوسط والردى فيها فلا حاجة الى الاربعة
وثبوت الرخصة للمحاجة وكون الجملة غير مضمومة
الى السارعة فلا تمنع باحدهما ثم قيل بشرط
ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين

في البيع الصغير
قال شمس المصنف
وقيل لا بشرط
وهو المذكور مع

وهو المذكور في الجامع الكبير فيكون ذكره على هذا
الا اعتبار اتفاقا لا شرطا قال فخر الاستاذ هو
المعجم فعلى قول هذا القائل اذا لم يشترط خيار
الشرط يلزم العقد في احد ما حتى لا يبرأ الا احدهما
وعلى قول الكرخي له ان يرد بهما لان هذا الخيار
عنده بمنزلة خيار الشرط وقال قاضي خان
وضع محمد رحمه الله هذه المسألة ههنا يعني في الجا
مع الصغير فيها اذا بين مدة الخيار فقال ياخذ
ايها شاؤا بعشرة دراهم وهو بالخيار ثلاثة ايام
ورفعه كذا في المادون وضعها في الجامع الكبير
وغیره على ان ياخذ ايها شاؤا وله ذكر الزيادة
واذا لم يذكر خيار الشرط فلا بد من توقيت خيار
التعيين بالثلث فاذا دونها عند اى حسيطة
رحمه الله وبمدة معلومة ايها كانت عندهما
على قول اكثر المشايخ لان القياس بان جواز هذا
العقد وانما جاز استحسانا بطريق الاحاق بشرط
الخيار فلا يجوز بدونه فان شرط ذلك ثبت له
خيار الشرط ويبقى خيار التعيين للوارث فلا يكون
له الارذ احد هما قال العميد الضعيف عفى الله
عنه اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت
خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت
فيه يفيد لزوما مقدما عند معنى الوقت وفي خيار
التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في احد ما قبل معنى



مع خيار التعيين فان ردهما
بجاء الشرط في الله او ردهما
بجاء التعيين كان له ذلك اذا
مضت المدة بطريق الشرط
فلا يملك ردهما جميعا او يترك
خيار التعيين في ردهما وان
كان المشتري في مدة الخيار
الشرط مع

الوقت ولا يمكن تعيينه بغير الوقت بدون تعيينه
 فلا غاية لشرط ذلك والذي يغلب على الظن
 ان التوقيت لا يشترط فيه ولو شرط خيار التقيين
 للبائع اختلف الشايع فيه فذكر الكرخي في
 مختصره انه يجوز استتمسا قالوا اليه اشار
 في الزيادات ووجهه انه خيار يجوز اشتراطه
 للمشتري فكذلك له تيمنا عليه وذكر في المحرر
 انه لا يجوز لانه يجوز للمشتري الحاجة مخالفا للفتيا
 ولا حاجة اليه للبائع شر اذا كان خيار التقيين
 للمشتري وتبينهما فملك احدهما او تقيب لزمه
 البيع فيه بتمنه لا امتناع الرد بالعيب وتعين
 الاخر للامانة لان الدخول تحت العقد احدهما
 والدي لم يدخل في العقد فتضمنه باذن مالكه
 لا على سؤم الشراء لا بطريق الوثيقة فكذلك امانة
 في يده وتعين الباقي للامانة لما ذكرنا بخلاف
 ما اذا اطلق احدهما مرانيه او اعتق احد عبديه
 فملك احدهما حيث يتعين الباقي للعناق لانه
 حين اشرف على الهلاك لم يخرج من ان يكون محلا
 للطلاق والعناق ولا يخرج عن الايقاع عليه قبل
 الهلاك وبعد الهلاك لم يبق الهالك محلا للايقاع
 فتعين الباقي لمبقا المحمية وفيما عن فيه حين
 اشرف على الهلاك لم يخرج من ردده وهو قابل للبيع
 ولم ينطل محمية فتعين له وهذا الفرق يرجع

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

والطرق

الى انهما استويا في بقا المحمية قبل الموت غير ان
 في البيع حين اشرف على الهلاك لم يخرج من ردده فتعين
 مو للبيع لانه قابل له وفي الطلاق والعناق كذلك
 لا يخرج من ان يكون محلا للايقاع قبل الموت غير
 انه لا يخرج عنه فبقى محيرا الى الهلاك فاذا ملك
 خرج من ان يكون محلا له فلو وقع عليه لوقع بعد
 الموت وبما لا يقعان بعده فتعين الباقي ضرورة
 هذا اذا ملك احدهما قبل الاخر وان ملكا معا
 يلزمه نصف من كل واحد منهما الشيوع البيع
 والامانة فيهما لعدم الاولوية يجعل احدهما
 مبيعا او امانة ولا فرق بين ان يكون المثل مستقلا
 او مختلفا وكذا الوهلكا على العقاب ولا يترك
 الاول منهما يجب نصف من كل واحد منهما لما قلنا
 بخلاف ما اذا تقيبا ولم يملك احدهما يبقى خياره
 على حاله وله ان يرد احدهما لانها محل ابتداء
 البيع فكذلك التقيين بخلاف المالك ولكن ليس له ان
 يردهما وان كان فيه خيار الشرط له لان العيب
 يمنع من الرد بمختيار الشرط قال **ولو اشترى على**
انها بالخيار فردها لايبرده الاخر يعني لو
اشترى اثنان بشرط الخيار لهما ليس لاحدهما ان
يرده بضميه اذا اجاز الاخر وهذا عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال له ان يردده وعلى هذا الخلاف
خيار الردية وخيار العيب لهما ان اثبات الخيار

في البيع والشراء
فكر واخذها مع

لما اثباته لكل واحد منهما المحتاج الى دفعه عن
نفسه فلو بطل هذا باطل الآخر خياره لم
يحصل مقصوده ويلحق به ضرر وله ان الشروط
خيارهما لا اختيار لكل واحد منهما على الانفرد
فلا ينفرد احدهما بالرد ولان حق الرد ثبت
لها على وجه لا يتقرر به البايع وفي رد احدهما
نصيبه اضرار بالبايع اذ المبيع خرج عن ملكه
غير متعيب بحسب الشركة فلورده احدهما
لرده متعيبا بها اذ هي عيب في الاعيان يكون
لا يمكن من الانتفاع به الا بطريق الهياكل
وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضى ببرد
احدهما لتصور اجتماعهما على الرد وقوله
يلحق به ضرر قلنا هذا الضرر يلحقه من
جهة نفسه لعجزه عن ايجاد شرط الرد وهو
مساعدة صاحبه اياه على الرد والبايع يتقرر
بنصرف الراذ فكان رعاية جانب البايع اولى
ولا يقال البايع رضى بالتعويض بالبيع لهما لا نقول
رضى بالتعويض في ملكهما لاني ملك نفسه فلا
يدل على الرضى به في ملكه الا ترى ان المشتري
لو زوج الامة المستراة شرع بواجبها ليس له
ان يرد ما على البايع لحدوث العيب عنده وهو
التردد وان حصل بتسليطه ورضاه لما قلنا
فان قيل هذا العيب حدث عند البايع قبل القبض

والعيب الحادث قبل القبض لا يمنع الرد قلنا
هذا عيب حدث بفعل المشتري وهو يمنع الرد
وان حدث في يد البايع قال **ولو اشترى عيبا**
على انه خيارا وكاتب فكان بخلافه اذ يملك المثل
او تركه لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق
بالشرط في العقد ثبوته بوجوب التخيير لانه
لم يرض به وانه بخلاف ما لو باع شاة على
انها حامل او علب كذا وكذا رطل لا يفسد
البيع لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل
الشرط الفاسد اذ لا يعرف ذلك حقيقة لانه
يجهل انه لبن او حجل وانتاج حتى لو شرط انها
حلوية او لبن لا يفسد لانه وصف ولو قال
يخير كذا اصاعا ويكتب كذا فدا فدا يفسد لما ذكرنا
وسرطه ان يقدر على الكتابة والخير قد سما
ينطلق عليه اسم الكاتب والخيار وان كان لا يجن
ذلك قد سما ينطلق عليه الاسم فله الخيار ان
شاخذه وان سارده لما قلنا وان قال البايع
عند الرد كان يجس من ذلك لكنه نسي عندك
فانقول فوق المشتري لان الاصل عدم الخيار
والكتابة فكان الظاهر شامدا له ولو ابتاعه
من غير ان يشترط الكتابة والخير كان يجس
ذلك نفسه في يد البايع قبل التسليم رده عليه
لانما استحق تسليمه على الصفة التي ورد عليه

ليس

الاستفاد باليمين السمع والفتنة

المعتد فاذا انشبه فقد تغير البيع قبل القبض
 فبرده وعلى هذا لو اشترى جارية على انها طليخة
 او نحوه في جميع ما ذكرنا من الاحكام بشر في كل
 موضع ثبت له الخيار فيه اذا اختار الاخذ
 اخذه بجميع الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شئ
 من الثمن لكونها تابعة في العقد اذا لم يتجدد
 ولهذا لا يفسد به العقد ولو اختلف لفسد
 على ما عي بيانه في البيع الفاسد ان شاء الله تعالى
باب خيار الروية قال شرا ما لم ير
جائز وله ان يرد اذا رآه وان رضى قبله
 وقال الشافعي لا يجوز البيع لان المبيع مجهول
 اذ لم يعرف منه الا الاسم فعصار كما اذا لم يشتر اليه
 ولا الى مكانه او مومعه ولم يذكرنا وقد نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند
 الانسان اي ما ليس ب حاضر عند المتبايعين سراي
 للمشتري ولما قوله صلى الله عليه وسلم من اشترى
 ما لم يره فله الخيار اذا رآه ولان الجهالة فيه
 لا تقضي الى المنازعة لانه ان لم يوافقته رده فصار
 كجهالة الوصف في المشامد المعايين والمراد بالنهاي
 عن بيع ما ليس عند الانسان ما ليس في ملكه
 بدليل قصة الحديث فان حكيم بن حزام قال
 يرسول الله ان الرجل يطلب من سلقه ليست عندي
 فابيعها منه ثم ادخل السوق فاستحيدها

خيار الروية ثبتت
 في البيع والجاره والصلح
 والقسمه والهبة
 وهو يجري في الاعيان لا في الاشنان
 ولا في الديون كالسلم ونحوه

فاشترى بها فاسلمها اليه فقال عليه الصلاة
 والسلام لا تتبع ما ليس عندك واجعنا على انه
 لو باع عينا حاضرة غير مملوكة لا يجوز وان ملكها
 فيها بعد ولو كان كذا زعم الجواز ولو باع عينا
 غائبة وكان المشتري رايا جلف فبطل زعمه
 طردا وعكسه وقوله وان رضى قبله مستقل
 بما قبله اي له الخيار اذا رآه وان كان رضى
 قبل ان يراه لان الخيار متعلق بالروية على
 ما روينا فلا يثبت قبله لان الرضى بالشي قبل
 العلم باوصافه لا يتحقق فلا يعتبر قوله رضى
 قبل الروية بخلاف فسخه حيث يعتبر قبل
 الروية لكونه عقدا غير لازم فيفسخ لذلك
 لا بوجوب الخيار والله اعلم قال **الاشيا راس**
باع ما لم يره وكان ابو حنيفة رحمه الله او لا
 يقول له الخيار لان البيع يتم برضا المتبايعين
 فاذا انتفى رضى احدهما لعدم الروية فكذا رضى
 الاخر اذ لا يثبت ميم الملك ولا يزول به الا
 بالرضي وهو بالعلم باوصاف المبيع وذلك ان
 بالروية ولانه خيار يثبت لاحد المتبايعين
 فوجب ان يثبت للاخر اعتبارا بمبدأ الشرط
 وخيار العيب شرجع عنه وقال الشافعي
 رحمه الله لا يجوز بيع ما لم يره احتلا قولا
 واحد اولنا المرجوع اليه ان عثمان بن عفان

Copying University

باع ارضا بالبصرة من طلحة بن عبيد الله فقبل
 لطلحة انك قد غنيت فقال لي الخيار لاني اشتريت
 ما اراه وقيل نعم ان انك قد غنيت فقال
 لي الخيار لاني بعت ما اراه فكلما بينهما جبير
 ابن مطعم ففقد الخيار لطلحة وكان ذلك لحضر
 من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبر فكان
 اجماعا ولا خيار الروية سلق بروية
 المشتري فيها رويانا فلا يثبت دونه ولا خيار
 الروية انما يثبت للمشتري باعتبار انه يظنه
 خيرا ما راى فيرد له موات الوصف المرغوب
 فيه ولو رده البائع لركبه باعتباره انما
 يظنه والخيار لا يثبت له كما لو باع عبد الله
 انه معيب فاذا هو سليم لا يثبت للبائع فيه
 الخيار **فان يبطل ما يبطل به خيار الشرط**
 اي يبطل خيار الروية بما يبطل به خيار الشرط
 من التصريح والدلالة واصله بعد الروية
 واما قبله فلا يسقط وان صرح به الا في ضمن
 بعض التصرفات لتقدر الفسخ على ما بين وقال
 بعضهم اذ اراه وتكن من الفسخ ولم يفسخ سقط خيار
 ولزم البيع وان لم يوجد منه الاشارة صريحا ولا
 دلالة من الخيار جهالة اوصاف البيع بدليل انه
 لو اراه قبل العقد لا يكون له الخيار والجهالة
 تزول بالروية والخيار يسقط برؤاى سببه

خيار

لخيار العيب يسقط برؤاى العيب وكان ينبغي
 ان لا يملك فسخه بعد الروية مقبلا لها لزوال
 سببه الا انه ملك الفسخ لدفع الضرر عن
 نفسه للضرورة وهذه الضرورة تزول بقدر
 ما يمكن من الفسخ والتصحيح انه مطلق غير
 موقت بالزمان فيكون له الفسخ في جميع
 عمره ما لم يتسقطه بالتقوى او بفعل يدل على
 الرضا به بغير عليه ابن رستم وكذا ذكره
 محمد في الاصل لان النص ورد باثبات الخيار
 مطلقا والعبارة في التصوم عليه لغير النص
 لا للمعنى مع ان جهالة الوصف ليست بعلة
 لثبوت هذا الخيار بدليل انه لم يثبت له الخيار
 قبل الروية لمغلفه بالروية قلنا الا يوقت
 لاطلاقه عن الوقت والتعديد به يكون زيادة
 وهو شخ فحينئذ الى ان يوجد منه ما يسقطه
 وهو التصريح به او التعيب او تصرف لا يمكن
 رفعه كالاغناق والتدبير او يوجب حقا للغير
 كالبيع المطلق واليمين والاحارة لوجود الرضا
 منه صريحا او دلالة وكذا لو كانت هذه التصرفات
 قبل الروية يسقط بها الخيار لتقدر الفسخ وان
 كان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط
 الخيار للبائع والمساومة والهبه من غير تسليم
 لا يبطله قبل الروية لانه لا ينفك صريح الرضا

قوله وكذا لو كانت هذه التصرفات
 بيان لقوله فيما تقدم الا في ضمن
 بعض التصرفات

رويانا

ويبطله بعد الروية لوجود دلالة الرضا
بعد العلم وكذا اذا قبضه بعد الروية بطل
خياره لانه يدل على الرضا ولانه مؤكدا بحكم
العقد فشابه البيع ولو كان البيع بشرط
الحيا والمشتري فهو كالمطلق حتى يسقط منه
الخيار قبل الروية لانه بات مطلقا من جانب
ولو اشترى ارضا فلذن للاكلوان يزرعها
قبل الروية فزرعها بطل لان فعله بامره ففعله
والله اعلم قال **وكفت روية وجه الصبرة**
والرفيق والدابة وكلها وظاهر الثوب المطوي
واخل الدار لان روية ما يستدل به على المقصود
يكتفى لنفسه روية الجميع ورؤية هذه المواضع
من هذه الاشياء يتبعها العلم بالمقصود فلا معنى
لاشترط روية غيرها ولو دخل في البيع اشياء
فان كان لا يتفاوت احاده كالتكيل والموزون
وعلامته ان يعرض بالنموذج يكتفى بروية
بعضه لجريان المادة بالاشتغال ببعض في الجنس
الواحد ولو توقع العلم به بالباقي الا اذا كان
الباقي احدى فيكون له الخيار فيه وفيما راى كيلا
يلزم تشريق الصفة قبل التمام لانها مع الخيار
لا يتعدان كان احاده تتفاوت ومما لذي
لا يباع بالنموذج كالشباب والدواب والعبيد
فلا بد من روية كل واحد من افراده لانه

بروية

بروية بعضها لا يتبع العلم بالباقي المتفاوت
والجوز والبصر من هذا القسم فيما ذكره
الكرخي لتفاوت احاده فلا يستدل بروية
بعضه على غيره من جنسه وقال صاحب المداية
ينبغي ان تكون مثل الخنطة والشعر وتكونها
مستقاربة فاثبت هذا بقول النظر الى وجه
الصبرة كاف لانه يعرف به وصف الباقي لما
ذكرنا وكذا النظر الى ظاهر الثوب مطويما
تعليم البقية الا اذا كان في طيه ما يكون مقصودا
كوضع العلم لانه قيمته تختلف باختلافه وقال
زفر لا يكتفى بروية ظاهر الثوب ولا بد من نشر
كله لانه ليس من ذوات الامثال فلا يعرف
كله بروية بعضه قلنا قل ما يتفاوت جواب
ثوب واحد فيمكن الاستدلال ببعضه على البعض
منه والوجه هو المقصود من الاذى ولهذا يتفاوت
قيم الرفيق بتفاوته وسائر الجسد تتبع له
والكفل من الدواب فلا بد من رويتهما بشرط
بعضهم مع ذلك روية التوايم وعند محمد
رحم الله روية الوجه كاف كالاذى وفي شاة
الحمر لا بد من معرفة ضرعها وفيها يطعم الحمر
من الذوات الحرة لانه به يظهر السمك والمزال
ويعرف به كثرة الحمر وقلته وفي شاة القنية
لا بد من معرفة ضرعها وفيها يطعم لا بد من

الذوق وفيما يشم لا يدمن الشم وفي ذوق
 الغازي لا يدمن سماع صوتها لان العلم بالشئ
 ينفع باستعمال الة ادراكه فلا يسقط خياره
 حتى يدركه وجعل في المختصر روية خارج الدار
 كرويتها كلها لانه يستدل به على الباقي وفي
 عامة الروايات اذا راي ههنا الدار يسقط
 خياره لما ذكرنا في خارجها وقال زفر لا يدمن
 روية داخل البيوت وهو لا مع لان بيوتها
 الشترية والصيفية والعلوية والسفلية
 ومراقتها وخطابها وسطوحها تختلف فلا بد
 من روية ذلك كله في الاظهر لان كلامها مفسر
 فالنظر الى الخارج او الى الصحن لا يؤلف العلم
 بهذه الاشياء وما ذكره في الكتاب مبني على عادة
 اهل الكوفة في ذلك الزمان فان دورهم كانت
 على تقطيع واحد ولم تختلف الا في الكبر وفي السفر
 وفي كونها جديدة او عتيقة وذلك يظهر
 بروية بعضها فافتوا به لذلك واما اليوم فبخلافه
 فلا يكتفي به وروية اشجار البستان يكتفي بها
 لوقوع العلم بها ولو راي دمن في قارورة
 من خارجها لا يبطل خياره في المروى عن ابي حنيفة
 ومحمد وعن محمد يبطل قال **ونكر وكيل بالقبض**
نظيره لا نكر وكيل وهذا عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يكون كنظره حتى لا يسقط خيار

والدار
 والدار
 سابقا من ان لا

الموكل

الموكل بقبضه لانه توكل بالقبض دون اسقاط الخيار
 فلا يملك ما لم يتوكل به ومما رخصه العيب
 والشرط فانه لا يقدر على اسقاطها فكذا هذا
 واقترب منه انه لا يقدر على اسقاطه قصد
 بان قبضه مستورا فاسقط الخيار بعد
 كان راء من قبل فان خيار الموكل لا يسقط به
 فكذا اجتمعا بالقبض لما ذكرنا ولا يبي حنيفة رحمه
 الله انه وكله بالقبض واقامه مقام نفسه
 فيه والقبض على نوعين قبض تام ومو ان يقبضه
 ومو سراه وناقص ومو ان يقبضه مستورا لانه
 اذا قبضه مستورا فخياره باق على حاله حتى
 يبرأ ولا يتم الصفقة مع بقا الخيار فكان
 ناقضا والموكل يملكه بنوعيه فكذا الموكل
 لا طلاق التوكيل فاذا قبضه مستورا انتهت
 الوكالة بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه
 قصد ا بعد ذلك لكونه اجنبيا بعد انتهاء الوكالة
 وهذا لانه يملك القبض والقبض ينقض السقوط
 لكونه كاملا ضرورة فاذا انفصل السقوط
 عن القبض بان كان بعده قصد او قبله بالروية
 لا يملكه اذ لم يوكله الا بالقبض وهذا بخلاف
 خيار العيب لانه لا يمنع تمام الصفقة فلا يمتنع
 القبض معه ويجلان خيار الشرط لانه لا يسقط
 بقبض الموكل فلا يتصور فيه القبض التام فكذا

بقتض الوكيل بخلاف الرسول لانه لا يملك شيا
 واما الله فينبغي الرسالة ولهذا لا يملك القبط
 والتسليم اذا كان رسولا في الشرا والبيع والفرق
 بين التوكيل والارسال ان يقول في التوكيل
 كن وكيل في القبط وفي الارسال كن رسول
 فيه او امرك بقبضه ويقول وتظروكي له
 بالقبط احترز عن الوكيل بالشرا فان نظره
 بالاجماع كنظر الموكل فقبضه بالقبط لما فيه من
 الاختلاف وليرتبه الرسول به لان نظره لا
 يكون كنظر المرسل مطلقا سوا كان الرسول
 بالقبط او بالشرا قال **ومع هذا لا ينبغي**
ضاره اذا اشترى بغير البيع وشبهه وذا
وفي العتار يوسف اما صحة عقده فلانه
 مكلف محتاج فصار كالصير واما سقوط خياره
 بما ذكره فلان هذه الاشياء تقيد العلم من
 استعمالها على ما بينا في الصير وقوله يسقط
 ضاره بغير البيع الى آخره محمول على ما اذا وجد
 الجبر منه قبل الشرا واما اذا اشترى قبل
 ان يجبر لا يسقط خياره بل يثبت بانقضاء
 الروايات لما روينا وميتد الى ان يوجد منه ما
 يدل على الرضى من قول او فعل في الصحيح على
 ما بينا واكتفى بالوصف في المقار لانه لا سبيل
 له الى معرفته الا به والوصف قد يقام مقام

الروية

وقف لله تعالى

الروية في حق البصير كما في السلم حتى لا يكون له
 خيار الروية فيه بعد ما وصف له فكذا في
 حقه وعن ابي يوسف رحمه الله انه اشترط
 مع ذلك ان يوقف في مكان لو كان بصيرا
 لراه منه لان التشبه بقاء مقام الحقيقة
 عند العجز كتحريك الشفتين اقيم مقام
 القراءة في حق الاخرس في الصلاة واخبر
 موسى على راس المحرم بالبحر او العرة عند
 التخلل وقال الحسن يوكل وكيله بقبضه
 له وهو يراه وهو اشبه بقول ابي حنيفة
 رضى الله عنه لان روية الوكيل به كروية
 الموكل عنده لما بينا وقال بعض ائمة بلخ
 يشترط مسر الجيطان والاشجار مع الوصف
 وان ابصر بعد الوصف وبعد ما وجد منه
 ما يدل على الرضى فلا خيار له لان المتدبر به
 وان لم فلا يفتقر بعد ذلك الى برضاها ولان
 خياره قد سقط به فلا يعود ولو اشترى
 البصير ثم عسى قبل الروية انتقل الى الوصف
 لوجود العجز قبل العلم قال **ومن رأى واحد**
الثوبين فاشترى ما بينهما الاخر له ردهما
 لان روية احدهما تقضي عن الاخر للتفاوت
 فيبقى خياره فيما لم يره فيجوز رده لما روينا وليس
 له ان يرده وحده له فيه عليه الصلاة والسلام

عن تقرير الصفقة فيردى بها جميعا ضرورة
ولا يقال خياره ثبت بالنقص فيما لم يرد وفي
منع الفسخ فيه وحده ابطاله فكان باطلا
لا نقول نحن لا تمنع خيار الفسخ فيه وانما
نقول اذا اختار الفسخ فسخ فيه وفي الاخر
احترازا عن التقرير فكان فيه عمل موجه
وفيه جمع بين الحديثين لان الذي لم يرد
يرده بالحديث الاول والذي رآه بالثاني لما
ان الصفقة لا تتم مع خيار الروية قبل القبض
وبعد فخلل في الرضا بالعتد وهو الصفقة
كما لا يتم بالايجاب وحده لعدم رضى الاخر
بالصفقة وكذا لا يتم مع خيار العيب قبل
القبض لان العقد غير تام قبل القبض اذا لا
يتيد ملك التصرف وليس له ان يفرق في القبض
كما لا يفرق في التناول وبعد القبض لا يمنع
تمام الصفقة لانها قد رضيا بالعتد على
تقدير السلامة وهي ثابتة ظاهرا قلزم وشر
ولهذا افاد افاد العقد فيه ملك الرقبة
والشرف ولو كان في رضاها خللا افاد يفتقر
ان خيار العيب ثبت بفوات بعض اوصاف
المبيع وفوات بعض المبيع نفسه لا يمنع تمام
الصفقة بعد القبض حتى يملك التصرف فيه
هنا اولي فالتقرير بعد ذلك لا يضر لانه

تقرير

تقرير في الفسخ اذ لم يبق بعد تمامه الا الفسخ
ولهذا لا يملك احد من الفسخ به بعد القبض
بل يفسخ بقضا القاضي او بالتراضي ولو كان
يبع التمام للملك كما في خيار الشرط وخيار الروية
ولصار نظيرا لقول في الانفراد به كما صار
نظيره فيه قال **ولا يورث خيار الشرط**
اي لا يورث خيار الروية كما لا يورث خيار
الشرط لان الخيار ثبت بالنقص للعاقدة والوارث
ليس بعاقدة فلا يثبت له ولان الخيار وصف
له فلا يجزى فيه الارث على ما بينا قال
ومن اشترى ساراى خيارا فغيره الا لاى
ان لم يتغير لم يخير لان العلم بالمبيع قد حصل
بالروية الاولى وقد رضى به مادام على تلك
الصفة الا اذا لم يعلم عند العقد انه كان راضا
قبل فحينئذ يثبت له الخيار لعدم رضاه
لان الرضى بدون العلم باوصافه لا يتصور
وانما يخير اذا وجد متغيرا لان تلك الروية
لم تقع معللة له باوصاف المبيع فصاركانه
لم يره قال **وان اختلفا في التغير بالقول**
قول البائع مع يمينه لان الظاهر يشهد له اذا امل
بقام كان على ما كان وكذا سبب الضرر قد
ظهر فلا يصدق في دعواه التغير لا يمينه
الا اذا بعدت المدة لان الظاهر شاهد له الا ترى

ان الجارية الشائبة تكون مجوزة بطول الزمان
 قال رحمه الله **وللمشتري في الروبة** ان لو
 اختلفا في الروبة كان المتول قول المشتري
 لانها امر حادث والمشتري يتكره فيكون القول
 له مع يمينه قال **ولو اشترى عبد لاوباع منه**
توبا او رومب رده بعيب لا بخيار روية او
شرط لان الرد قد تقرر فيها اخرجه عن ملكه
 ولا يمكنه ان يرد الباقي بخيار الروبة والشرط
 سواء كان قبل القبض او بعده لما فيه من تقرييق
 الصقعة قبل التمام لانها يعتان تمام الصقعة
 على ما ذكرنا وفي خيار العيب يملك التقرييق
 بعد القبض على ما بيننا وفيه وضع المسألة
 فلو عاد اليه بسبب موضح فهو على خيار
 الروبة لا ارتفاع المانع من الرد وهو تقرييق
 الصقعة كذا ذكره شمس الامة رحمه الله وعن
 ابى يوسف رحمه الله انه لا يعود لان الساقط
 لا يعود فمخار كخيار الشرط وعليه اعتمد
 القدوري رحمه الله بخلاف ما اذا اوسم عبده
 المدين من له الدين او عبده الجاني من ولي
 الجناية حتى سقط الدين والجناية ثم رجع في
 المهمة حيث يعود ان محمد ابى يوسف فلا فائدة
 والعذر لان يوسف ان حق خيار الروبة
 اضعف منها والله اعلم **باب**

خيار

خيار العيب وهو ما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة
 قال من وجد بالمبيع عيبا اخذه بكل الثمن او رد
 لان مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب
 فكانت السلامة كالشرطة في العقد صريحا
 لكونها مطلوبة عادة فعند فواتها يتخير كايلا
 يتقرر بالزام ما لا يرضى به كما اذا فأت الوصف
 المرغوب فيه الشرط في العقد لا يحل له ان يسيع
 العيب حتى يبين عيبه لموله صلى الله عليه
 وسلم لا يحل للمبتاع من اخيه بيعا وفيه عيب
 الابييه له رواه ابن ماجه واحمد بمسا
 ومر عليه الصلاة والسلام برجل يبيع طعاما
 فادخل يده فيه فاذا هو مملول فقال من
 عشتا فليس منا رواه مسلم وغيره وكتب
 عليه الصلاة والسلام كتابا يهد ما باع فقال
 فيه هذا ما اشترى العدائين قاله من مؤودة
 من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى
 منه عبد او امه لاد او لا عابله ولا خبثه ببيع
 المسلم للمسلم رواه ابن ماجه والترمذي
 فاذا اختار الاخذ اخذه بجميع الثمن ولا ينقص
 من الثمن شي لان الاوصاف لا يقابلها شيء من
 الثمن بالعقد كونهما متبعا فلا يكون املا ولا
 سراجا له بخلاف ما اذا صار متصودة
 بالاتلاف بان حدث العيب بفعل البائع بعد

كمن اشترى عبد على ان يجازي وكونه
 فوصفه بخلاف ذلك وكون
 السلامة كالمشترى في العقد
 صح

البائع قبل القبض حيث يسقط من الثمن بحصته اذا
 اختارا لاخذ لان الاوصاف تكون لها حصة
 بالاتلاف فكذا والمراد به عيب كان عند
 البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به
 ولم يوجد من المشتري ما يدل على ارضى به
 بعد العلم بالعيب قال **وما اوجب نقصان**
المن عند التاجر عيب لان التقدير بنقصان
 المالية وذلك بانقصان القيمة والرجع في معرفته
 عرف اهل له قال **كالاباق والبول في المرائش**
والسرقة لانها تزج بنقصان القيمة عندهم
 شرا اذا جدت من هذه الاشياء من صغير غير
 مميز لا يكون عيبا وان كان مميزا يكون عيبا ويؤول
 بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ يكون عيبا
 حادشا غير الاول لزوال الاول بالبلوغ فيكونان
 مختلفين لاختلاف سببهما فان البول قبل
 البلوغ لضعف في المثانة وبعده لداء الباطن
 والاباق قبل البلوغ لحب اللعب والسرقة قبل البلوغ
 لقلة المبالاة وما بعده كمنه في الباطن حتى لو وجد
 شي منها عند البائع قبل البلوغ شروجه عند المشتري
 بعد البلوغ ليس له ان يردده لزو الى الاول بالبلوغ
 ولو وجد عند البائع قبل البلوغ ووجد عند
 المشتري انما كمنه بالبلوغ يردده لما ذكرنا والسرقة
 لاختلف بين ان تكون من المولى او من غيره الا اذا

قبل البلوغ يردده ما لم يبلغ الا ان السبب
 فكذا اذا وجد عند البائع بعد البلوغ وعند
 المشتري ايضا صح

سرق

سرق من المولى شيئا للاكل فانه لا يكون عيبا
 فان التقدير بما من المولى حيث اوجده اليه وان
 سرق طعاما من المولى ليسعه يكون عيبا لانه
 لا ياتمه في حفظ ماله ولو سرق الشئ اليسير نحو
 الفلوس والفلسير لا يكون عيبا ولو نبت البيت
 يكون عيبا وان لم يباخذ وفي الاباق اذا خرج
 من البلد يكون عيبا بالاتفاق ان اتي من المولى
 او من رجل عنده باجارة او عارية او رديعة
 بخلاف ما اذا اتي من الغاصب الى المولى رالي غيره
 ان لم يعرف منزله او لم يتو على الرجوع اليه
 وان لم يخرج منه اقبلوا فيه والاشبه ان
 يقال ان كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون
 عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه اهلها
 ويوتها لا يكون عيبا قال **والمجنون لما ذكرنا**
وموئسا في الباطن لان العقل بعد منه القلب
 وشعاعه في الدماغ والمجنون انقطاع ذلك الشعاع
 وهو لا يختلف باختلاف السن حتى لو وجد عند البائع
 في صغيره وعادده عند المشتري بعد الكبر
 يردده لانه عين ذلك الاول وقيل لا يسترط العاود
 عند المشتري بل اذا ثبت انه كان به حين
 عند البائع يردده وان لم يعاوده في يد المشتري
 لانه قل ما يزول والمصحح انه لا يردده حتى
 يعاوده عنده لانه نقال قادر على ازالته

د

فلا بد من المعاودة ومقداره ان يكون اكثر من
يوم وليلة ومادونه لا يكون عيبا وقال بعضهم
المطبق عيب ومادونه لا يكون عيبا قال **والبحر**
والدفر والزنا وولد في الجارية يعني هذه
الاربعة تكون عيبا في الجارية دون الغلام لانه
يجل بالمقصود فيها وهو الاستفراش وطلب
الولد لافي الغلام لان المطلوب منه الاستخدام
ومداه الاشيا لا تحل به لانه يستخدمه من
تجد وتكونه اذ فراد اجرا وزانيا او ولد زنا
لا يمنع منه الا ان يكون فاحشا بحيث يمنع
القرب من المولى او يكون الزنا عادة له لان الناحس
من الدفر والعكر يكون من داء موعيب واتباع
النساء ليغفلن عن الخدمة وذلك بان يتكررنه
الزنا اكثر من مرتين والعيوب كلها لا يعلها من
المعاودة عند المشتري حتى يرد الا الزنا
في الجارية فانه روى عن محمد رحمه الله في الامالي
لو اشترى جارية بالتمتة وقد كانت رقت عند
البائع فلم يشترى ان يرد ما وان لم تنزل عنده
للحق العار بالاولاد وفي نوادر مشرع ابي
يوسف رجل اشترى جارية فابقت عنده
تفرد بها واستغنىها مستحق بيمينه فعيب
الاباق لازم لها ابدا وهذا نص على ان الاباق
ايضا لا يشترط معاودته فعلى هذا يرجع ٥

المستحق بفقتان العيب عليه وان لم يعاودها
عنده وكذا من اشترى منه يرد ما عليه به من غير
معاودة فعلى هذا يرجع المستحق بفقتان العيب
عليه وان لم يعاودها عنده وكذا من اشترى
منه يرد ما عليه به من غير معاودة عنده
والاول هو الظاهر وقد ذكرنا وجهه وقال
الشافعي رحمه الله الزنا في الغلام عيب كالسرقة
قلنا لا ينتقص قيمته بالزنا ولا يعد عيبا عادة الا
اذا اثر منه بخلاف السرقة فان المولى يثق عليه
حفظ ماله عنه وكذا احد ما اعظم وهو قطع
اليده من حد الزنا وهو المجلد قال **والكسر** يعني
في الغلام والجارية موعيب لان طبع المسلم ينفر
عن مهينه للعداوة الدينية ولا يجوز اتيائه عن كثرة
القتل فتحتل الرغبة فيه ولو اشتراه على انه كافر
فجده مسلما لا يرد لانه زال العيب وقال
الشافعي رحمه الله يرد له نوات الوصف الموعوب
فيه لان استغنى الكافر واداله مطلوب المسلم
والنجمة عليه ما ذكرنا قال **وعدم الحجين الاستحسان**
لان ارتفاعه واستمرار الدمار اشارة اذ وهذا
لان الحين مركب في بنات ادم فاذا لم يخص
فالظاهر انه لدائها ذلك الداء هو العيب وكذا
الاستحسانة لدائها ولا يجمع دعواه بانها ارتفع
الا اذا كسر سببه وموالد او الحبل فما لم يذكر

ادمها لا يبيع دعواه ويعتبر في الارتقاء اقصى
 غاية البلوغ وهو سبعة عشر سنة عند ابي
 حنيفة رحمه الله ويعرف ذلك بقول الامم لانه
 لما يحرقه غير ما ويستتلف البايع مع ذلك ان كان
 بعد التقصير فترد بتكوله وان كان قبله فكذلك
 في الصحيح وعن ابي يوسف رحمه الله يرد بلايين
 البايع لضعف الباع قبل التقصير حتى يملك المشتري
 الرد بلا قضا ولا رضاً وضع الضعف للمقتد
 الضعيف بحجة ضعيفة قالوا في ظاهر الرواية
 لا يقبل قول الامم فيه ذكره في الكافي ولو ادعى
 انقطاعه في مدة قصيرة لا يبيع دعواه وفي
 المدينة يبيع واقلها ثلاثة اشهر عند ابي
 يوسف رحمه الله واربعة اشهر وعشر عند
 محمد وعن ابي حنيفة وزفرها ستان وحملته
 الامر فيه انه اذا ادعى انقطاعه واحسن دعواه
 على ما ذكرنا سأل القاضي البايع فان اقرب ما ادعاه
 المشتري رد ما على البايع وان انكر قيام العيب
 للحال وهو الانقطاع لا يحلف عند ابي حنيفة رحمه
 الله على ما يجي ان سأل الله وان اقرب قيامه في الحال
 وانكر انه كان عنده يحلف فان حلف يرد وان
 نكل رد عليه وان اقام المشتري البيعة على ان
 الانقطاع كان عند البايع قال في الكافي لا يقبل
 لانهم لا يعرفون انقطاعه فتتقن القاضي بكذبهم

بخلاف ما اذا شهد انها مستحقة لان الاستحقة
 درود الدم قاطع عليه وذكر في النهاية معزيا
 الى فتاوى القاضي ان المرجع في الحمل الى قول
 النساء في الداء الى قول الاطباء واشترط ثبوت العيب
 فيها قول عدلين منهم وقال بخلاف ما لم يطلع عليه
 الرجال حيث يثبت بقول امرأة واحدة ثم ذكر
 بعده مثل ما ذكر في الكافي وعزاه الى المزاهد الظهيرية
 ثم اذا ثبت العيب بقول المرأة يحلف البايع
 على انه لم يكن عنده لان المشتري لا يرد بعيب
 حادث عنده وانما يرد بعيب كان عند البايع
 فلا بد من اليقين قال **السعال التدبير** لان
 دوامه يدل على الداء ويتقصر بسببه قيمة
 قال **والدين** لان ماليته يكون مشغولاً به
 وتتقدم الغرامة على المولى قال رحمه الله
والشعر والناقي العين لانها تضعفان البصر
 ويورشان القمى قال **فلو حدثت اعر عند المشتري**
رجع بنقصانه او رد ما يبايع لو حدثت عند المشتري
 عيب واطلع على عيب كان عند البايع فله ان
 يرجع بالنقصان وليس له ان يرده الا برضى
 البايع لان بالرد اضرا بالبايع لانه فزع
 عن ملكه سألما عن العيب الثاني ولا بد من
 دفع الضرر عنهما فتتقن الرجوع بالنقصان الا
 ان يرضى البايع باخذه لانه رضى بالتزام الضرر

فغير المشتري حينئذ وان شاردة وان شارة
 رضى به وليس له ان يرجع بالنقصان بعد ما
 رضى البايع به لزوال الموجب لذلك وهو امتناع
 من اخذ بخلان ما اذا خاذا الثوب شيئا
 ثم اطلع على عيبه حيث يرجع بالنقصان عليه
 وليس له ان ياخذ الثوب لان امتناع الرد هناك
 لكن الشرع كيلا يلزم الرضى فلا يقدر على اسقاطه
 ومما امتنع الحق البايع فيسقط باسقاطه ولا
 يقال ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن
 فكيف يرجع عليه بالنقصان لانا نقول اذا
 صارت مقصودة بقاء بلها وتفسير مقصودة
 ما حد امرين اما بالانلاف حقيقة كما اذا
 قطع البايع يده قبل القبض فانه يسقط من
 الثمن بقدره وهو النصف واما بالنقصان فكما اذا
 امتنع الرد لحقه او الحق الشارع بان تقسم
 او زاد لان الجزء الفايته صار حقا للمشتري
 بالحق ووجه عليه تسليمه فاذا عجز صار
 ما بقا لذلك الجزء حكما يرد عليه البايع ان
 امكن دفع الضرر عنه ولا يرجع عليه بالنقصان
 لان دفع الضرر به وان لم يكن يرجع عليه بمصته
 من الثمن ومما ربه حصته من الثمن تكونه
 مقصودا بالبيع حكما فاعتبر الحكم للضرورة
 عند تقدير دفع الضرر عنه بغيره وطريق

معرفة

معرفة ان يقوم وبه هذا العيب فيقوم
 وهو سالما فادع عرف التقاربت بين التمتين
 يرجع عليه بمصته من الثمن حتى اذا كان عشر
 القيمة مثلا يرجع عليه بعشر الثمن وان كان
 ثلثا قبلته وقالت مالك يرد المشتري المبيع
 ويرد معه نقصان العيب الحادث عنده
 لان رد البديل عند تقدير رد البديل كرده
 فصار راد الكل المبيع فيرجع عليه بكل الثمن
 واما ان حق الرد ثبت للمشتري فيندفع به الضرر
 عن نفسه على وجه لا يقرر به البايع وبعد
 ما يقبض عنده لو رد بقرره البايع لانه
 خرج عن ملكه سليما عن العيب الحادث عنده
 ويجوز اليه معيابه فلا يلزمه ومصر المشتري
 امكن دفعه بالرجوع عليه بمصته من الثمن
 فلا يصح راليه املا لشر الرضى البايع باخذ البيع
 بعيبه فقد التزم الضرر باختباره وليس له
 ان يرجع على المشتري كما لا يرجع المشتري بشئ
 على البايع باخذ المبيع بعيبه فقد التزم الضرر
 باختباره وليس له ان يرجع على المشتري
 لما لا يرجع المشتري بشئ على البايع اذا رضى باخذ
 البيع ولا يقال مراعاة حق المشتري او لعقد
 تقاربت الحقيقتين لما ان البايع ليس عليه وصار
 مغرورا من جهة فترج مراعاة حقه لذلك لانا نقول

ذلك معصية منه والمعصية لا تنافي عصمة مال
العاصي الا ترى ان من عصب ثوبا فحاطه او صبغه
لا يستطع عصمة صنعته قال **ومن اشترى ثوبا**
فعلجه بوجده به عيبا رجع بالعيب لان القطع
عيب حادث وقد بينا ان يمنع الرد ويوجب الرجوع
بالنقصان بخلاف ما اذا اشترى بغيره فخره
فوجد ما عاه فاسدها حيث لا يرجع بالنقصان
عند ابي حنيفة رحمه الله والفرق له ان الخمر
افساد للمالبة لانه يغير عرقته للثمن والفساد
ولهذا لا ينقطع السارق بسرقة فاختل قيام
ماله بقتله ففارقا تلافه كما اذا كان عبدا او
طعاما فقتله اكله قال **وان قبله البايع كذلك**
له ذلك لان الامتناع بحقه وقد رمى به بخلاف
ما اذا كان الامتناع لزيادة فيه حيث لا يكون له
احذه لان الامتناع لحق الشرع على ما بينا قال
وان باعه المشتري لم يرجع بشي لانه صار حاسبا
له بالبيع اذ الرد غير ممتنع بالقطع برضى البايع
على ما بينا فكان موقفا للرد بخلاف ما اذا خاطه
شربا عه حيث لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه
لم يصر حاسبا بالبيع لامتناع الرد قبله بالخياطة
من غير علم بالببيع وبيعه بعد امتناع الرد لا اثر
له قال **فلو قطعه وخاطه اولت السويق بغير**
فاطلع على عيب رجع بنقصانه كما لو باعه بحد

او صبغه

روية

روية العيب يعني باعه في هذه الصور وانما يرجع
بالنقصان لنقص الرد بسبب الزيادة اذ الفسخ
في الاصل بدون الزيادة لا يمكن لانها لا تنفك
عنه ومع الزيادة ايضا لا يمكن لان العقد
لم يرد عليها فكذا الفسخ اذ هو لا يرد الا على
عين ما ورد عليه العقد والا لما كان فسخا ولو
احذه لكان ربا ايضا على ما بينا فاذا امتنع
الرد بسبب الزيادة لا تاثير للبيع لامتناع قبلها
فلا يغير به حاسبا بخلاف القطع من غير
خياطة على ما ذكرنا وبخلاف ما اذا زاد المبيع
زيادة متصلة كالسمن والجمال حيث لا يمنع
الرد بالعيب في ظاهر الرواية وبغيره بالبيع
بعد ما حاسبه لانه الزيادة في مثلها تتبع
محمض لكونها وصفا له فلا يمنع الفسخ في اصله
ان الزيادة نوعان متصلة ومتصلة فالمتصلة
ضربان متولدة من الاصل كالجبال وغير متولدة
منه كالصنم وقد ذكرنا حكمهما والمتصلة
ايضا نوعان متولدة من المبيع كالولد والتمر
واللبن ويكود ذلك فانه يمنع الرد لانه لا وجه
الى الفسخ فيها مقصود الا ان العقد لم يرد عليها
ولا تنفكا لانقصالها ولا الى الفسخ في الاصل
وحده بدون الزيادة لانه يؤدي الى الربا
لان المشتري اذا رد المبيع واخذ الثمن يبقى

الزيادة في ملكه بلا عوض والنوع الثاني من هذا النوع زيادة غير متولدة من الاصل كالتسبب فانه لا يمنع الرد بالعيب والفسخ فاذا فسخ يسلم المشتري مجانا لانه ليس بمبيع مجال ماله من تولد من المنافع والمنافع ليست يجوز للمعين ولهذا لا يتبع الكسب الكاسي في الحرية والكفا والتدبير والاستيلاء حتى لا يكون اكسابهم مثله ولا يلزم من حصولها للمشتري ان يكون مجانا لانه ليس بجيز للمبيع فلم يملكه بالثمن وانما يملكه بالضمان وبمثل طيب الرجح لما روي انه عليه الصلاة والسلام فقي ان اخراج بالعتان رواه مسلم والبخاري وغيرهما وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما فاستقله ثم وجهه به عيبا فرد به بالعيب فقال البايع غلته عبيدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم الغلته بالعتان رواه احمد وابوداود وابن ماجه فاذا ثبت هذا فنقول ان كل موضع يكون المبيع قايما فيه على ملك المشتري ويملكه الرد برضا البايع فاخرجه عن ملكه يمنع الرجوع بالنقصان لكونه مفوتتا له وكل موضع يكون المبيع قايما فيه ولا يملكه الرد وان رضى به البايع فاخرجه عن ملكه لا يمنع الرجوع بالنقصان العيب لانه لم يصر مفوتتا بالاخراج بل كان مستغاقا قبله

ولهذا

ولهذا قلنا ان من اشترى ثوبا فقطعه لباسا لولده الصغير وخاطه ثم وجد به عيبا لا يرجع بنقصان العيب لانه صار مملكا له بالقطع قبل الخياطة في وقت لا يمنع الرد ولو كان الرد كغيره رجع بالعيب لانه لم يصر مملكا له الا بقبضه اذ لا ولاية له عليه فحصلت الخياطة من غير علم بالعيب في ملك الاب فامتنع الرد به ثم حصل التملك بعد ذلك بالتسليم فلا يمنع الرجوع بالنقصان قال **اورات العبد واعتقه** اي الخياطة ونحوها لا تمنع الرجوع بنقصان العيب كما لا يمنع البيع بعد الزيادة على ما تقدم وكما لا يمنع موت العبد واعتاقه اما الموت فانما لا يمنع فلان الملك ينتهي به لان الملك في محل الحماية ثبت باعتباره ما ينتهي بائتمارها وامتناع رده على البايع حكى لا يفعل من المشتري فلا يمنع الرجوع بالنقصان وان كان قبل العلم بالعيب ومقول الشافعي رحمه الله لان امتناع الرد بفعله فصار كالقتل وجب الاستحسان ان الاعتاق انهاء للملك لان الملك في الادى يثبت على مساقاة الدليل الى غاية العتق والتي ينتهي بمضي مدته والمشتري متقرر في نفسه ففيعمل كأن الملك فيه باق وتعد رده وهذا يثبت الولاء بالعتق ومن أشار الملك فبناوه

واما الاعتاق فالمراد به اعتاق وجهه قبل العلم بالعيب وانه اعتقه بعد العلم فلا يرجع بالنقصان لان اقراره على الاعتاق يدل على رضاه به فالقياس فيه الرجوع بالنقصان

كتبنا الملك والتدبير والاستيلاء كالاعتاق لعذر
 الرد فيهما بالاسر الحتمي مع بقا الملك حقيقة
 ولو اعتقه على مال لم يرجع بشئ لانه حبس بدله
 وهو كحبس المبدل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه
 يرجع لانه انما هو للملك وان كان بعوض ولا ت
 العوض والمعتق من ملكه فكان كالمعتق بلا عوض
 والكتابة مثل الاعتاق على مال لم يحصل العوض
 فيها كالبيع وان عجز المكاتب ينبغي ان يبرده
 بالعيب لزوال المانع وهذا كما قلنا اذا انقضى العهد
 المبيع ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان لان
 الرجوع خلف عن الرد فلا يبرأ الى الخلف مادام
 حيا لان رجوعه موقوف فيمكن رده فاذا رجع
 رده لزوال المانع ولو اشترى المكاتب اباه او
 ابنه ثم اطلع على عيب لا يبرده لانه تكتب عليه
 فلا يمكن من اخراجه عن ملكه ولا يرجع بالنقصان
 لانه خلف عن الرد ولم يقع الياس عنه
 بخلاف التدبير والاستيلاء ولو عجز المكاتب
 برده مولاه ويتولاه العبد لانه هو الذي اشتراه
 فكان حقوقه اليه كما لو اشترى عبدا ثم عجز
 واطلع المولى على ان بالعبد عيبا فانه يبرده
 ويتولاه المكاتب لانه هو العاقد قال رحمه الله
 فان اعتقه على مال او قتله او كان طعنا ما كان له
 او بعضه لم يرجع بشئ اما العتق على مال وفقد

ذكرناه

ذكرناه هو اما القتل فلان الرد امتنع بفعله وهو
 ممنون عليه وانما سقط الضمان عنه باعتبار
 انه ملكه فصارت متفعا بهذا الملك من حيث دفع
 الضمان عن نفسه فصار كانه سلم له الضمان
 معنى الاتري انه لو لم يكن ملكا له لوجب عليه
 ضمانه وعن ابي يوسف رحمه الله انه يرجع
 بالنقصان لان قتل المولى عبده لا يتعلق به
 حكم دنيوي فصار كالوفد حقيقته فيكون
 انما للملك وجوبه ما ذكرناه من اختلاف ما
 اذا صبغ الثوب او فعل فيه نحو حيث يرجع
 بالنقصان مع امتناع الرد بفعله لان هناك
 امتناع الرد بسبب زيادة البيع لموافق الشرع
 على ما بينا والعين قايمة على حاله ولم يحصل له
 عنه عوض فلم يوجد ما يبيع الرجوع فصارت نظير
 الاستيلاء والتدبير والاعتاق واما اكل الطعام
 فالمذكور مما قول ابي حنيفة والنياس ان
 يرجع بالنقصان وهو قولنا لانه فعل في المبيع
 ما يقصد بشرائه ويعتاد فعله عليه فاشبه الاعتاق
 وجه الاستحسان ان الرد قد نفذ بفعله ممنون
 منه وانما سقط الضمان عنه باعتبار انه ملكه
 فصار كالاحراق بالماء وقيل العبد وكونه
 مقصودا لا تأثير له فيه الاتري ان البيع مقدر
 بالشرا ومع ذلك يبيع منه والاصل في حبس هذه

المسائل ان الرد متى امتنع بفعل يضمن من المشتري
 كالقتل والتكليف من غيره امتنع الرجوع بالنقصان
 ومتى امتنع بفعل يضمن من المشتري كالقتل
 والتكليف من غيره امتنع الرجوع بالنقصان متى
 امتنع لمن جهته او من جهته بفعل غير يضمن
 كالهلاك باقية سماوية او انتقص او زاد او
 زيادة ما يغتفر من الرد او الاعتاق او تراجعه
 كالتمديد والاستيلاء لا يمنع من الرجوع بالنقصان
 وان اكل بعض الطعام فكذلك الجواب عنده وليس
 له ان يرد الباقي ولا ان يرجع بنقصانه لانه
 كشي واحد فلا يرد بعضه دون بعض كما اذا باع
 البعض وعنده بهما يرجع بنقصان العيب في
 الكل وليس له ان يرد الباقي لان الطعام كشي
 واحد فينعيب بالتعيب واكل الكل لا يمنع
 الرجوع فالبيع ادلى وعندهما انه يرد الباقي
 ويرجع بنقصان ما اكل لان التعيب لا يفسده
 وان باع بعضه ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان
 لاني المزال عن ملكه ولا في الباقي لان امتناع
 الرد بفعله وهو مضمون عليه وعند زفر رحمه
 الله يرجع بنقصان الباقي **قال ولو اشترى**
بيضا او قننا او جوزا ووجده فاسدا يفتق به
ويرجع بنقصان العيب لان الكسر عيب حادث
 الا اذا رضى به البايع لانه استطحقه وقال

من اشترى او من اشترى
 كالهشاشة من غير ان
 او زاد رباوة مانعة

الشافعي

وقف لله نفعه

الشافعي رحمه الله اذا كسر به مقدار ما لا يد
 له منه للعلم بالعيب برده لان البايع ملطه عليه
 فكانه فعله بنفسه فكذا رضى بكسره في ملك
 المشتري لاني ملك نفسه فيجب رعايته حقها
 بالرجوع بنقصان العيب على ما بينا من قبل
 فصار كما لو اشترى ثوبا فقطعه ثم اطلع على
 عيب ولو علم بصفته قبل الكسر رده لا مكانه
قال والابكل الثمن اي ان لم ينتفع به رجع
 بكل الثمن لانه ليس بمال فكان البيع باطلا قالوا
 هذا يستقيم في البيع لانه قيمة لفشره
 ولذا في الجوز ان لم يكن لفشره قيمة واما اذا كان
 لفشره قيمة بان كان في موضع يوقد فيه فشره
 كما في سواضع الزجاجين فقل يرجع بمحصه
 اللب ويبيع البيع في الفشر بمحسته لانه مال
 متقوم فصار محلا للبيع وقيل يرد الفشر ويرجع
 بكل الثمن لان مالية الجوز باعتبار اللب دون
 الفشر فاذا لم ينتفع بلبه فات محل البيع فكان
 باطلا وان كان لفشره قيمة هذا اذا فقه فتركه
 فان تناول منه شيئا بعد ما ذاقه فلا يرجع عليه
 بشي لانه صار به اكلا للبعض وينبغي ان يكون
 على الخلاف الذي ذكرنا في الطعام هذا اذا كسره
 من غير علم به ولو كسره بعد العلم به لا يبرده
 ولا يرجع بالنقصان لان كسره بعد العلم به

قوله اذا كسر به مقدار ما لا يد له منه
 ان البيع باطل وانما نظر في النقصان فيما اذا وجد
 معيبا ينتفع بنقصان العيب
 شيخنا

لا يردده ولا يرجع بالتقصان لان كسره بعد العلم
به دليل الرضا وقالوا هذا اذا رجعده خاويا
وان كان فيه قليل لب شئ ياكله بعض الفقراء
او يصالح العلف فهو من قبيل العيب وحكمه
ما ذكرنا وقالوا في بيع النعامة اذا رجعده
فاسدا بعد الكسر يرجع بتقصان العيب لان
ماليتها باعتبار القشر بخلاف غيره ما ذكرنا
وان وجد البعض فاسدا او موقطيل جاز البيع
استحسانا لانه لا يخرج عن القليل من الفاسد
عادة فلا يمكن التمسك بعينه وذكر مثل الواحد
او الاثنان من كل مائة فليس له ان يجاهم البايع
بسببه وان كان اكثر من ذلك اختلفوا فيه
فقل باطل عند ابي حنيفة وعندهما يجوز بحصة
الصحيح منه لانه ينزله ما لو قتل ثمة لانه
ينقسم ثمة على اجزائه كالتكيل والموزون لا على
قيمه وقيل المقعد لا يجوز عند الكل لانه لم
يفصل الثمن والاول اصح لما عرف من قواعدهم
قال رحمه الله **ولو باع المبيع فرد عليه بعيب**
بقتا يردده على بايعه ولو برضا لا اي لو اشترى
شيئا ثم باعه فرد عليه بالعيب له ان يردده على بايعه
ان كان رده عليه بقتا لان الرد بالتقصاض في
حوال كل فيكون كانه لم يبعه وان كان الرد
بالتراضي من غير قضا القاضي لا يردده على بايعه

وقيل

وقيل في عيب لا يحدث مثله كالامسح الزائدة
يرده للتيقن به عند البيع الاول والاصح
انه لا يرد عليه في الكل لان التسخ بالرضا
بيع جديد في حق غيره ما اذا لا ولاية لهما على
غيرهما بخلاف القاضي لان له ولاية عامة
فيقتد قضاؤه على الكل وهذا اذا كان الرد
بعد القبض وان كان قبله فله ان يرد على
بايعه وان كان بالتراضي في غير المقار لان
بيع المبيع قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله
بيعا جديدا في حق غيرهما فجعل شيئا في حق
الكل على ما نبينه في الاقالة ان شاء الله تعالى
وفي المقار اختلاف على قول ابي حنيفة رحمه
الله والظاهر انه بيع جديد في حوال البايع الاول
لان المقار يجوز بيعه قبل القبض عند
وعند ابي يوسف بيع في حوال الكل على ما عرف
من مذهبه ولا فرق بين ان يكون قضا القاضي
بهيبة او باقرار او يتكول لان قضاؤه تسخ في الكل
وقال محمد لا يرد على بايعه ان رده عليه ببيعة
لانه انكر قيام العيب به فيكون اقرارا منه على
انه سليم قلنا قد صار مكذبا شرعا فيطل
اقراره وقال زفر رحمه الله لا يردده على بايعه
اذا كان القضا باقرارا ويتكول لان اقراره لا يقبل
في حق غيره فلا يكون حجة على بايعه فلا يميز

فصحى في حقه كالشئ بالرضا وهذا لان القاضي
 مضطرا الى القضا من جهة فانتقل العقول اليه لان
 فعل المكره منسوب الى المكره قلنا لا ينتقل نقل
 المكره الى المكره الا فيما يصلح له كما في النقل
 فانه يمكنه ان يأخذه ويضربه وما فيها يصلح فلا
 ينتقل اليه كما في الاكره على الطلاق والمناق لان
 يوقفها بكلامه والمكره لا يصلح ان يكون له
 فيه اذ لا يتد ران يتكلم بلسان غيره والقاضي
 لا يصلح ان يكون له فلا ينتقل اليه فان قيل
 لما باشر بسبب الشئ وهو النكول اذ الاقرار بالعيب
 كان راضيا بحكم السبب فلا يلزم ما يقع قلنا
 المسألة مفروضة فيما اذا اقر بالعيب اذ النكول
 فرد عليه القاضي جبرا والفسخ لا يثبت باقراره ولا
 بنكوله بل بقضا القاضي فينقد قضاؤه في حق الكافة
 فكان له ان يرد على ما يقع لانه لما فسخ العقد
 بينهما عاد اليه فغير ملكه كان له ان يرد له لظهور
 الفسخ في حق الكافة على ما بينا ولا يقال لو كانت
 القضا فصحى في الكافة لعل حق الشئ به في الشفعة
 وكان لا ياباع ان يدعي ولد المبيعة المولد
 عند المشتري قبل الفسخ او بعده فيما اذا كان البيع
 جارية حبلى ولعلت احواله بمنته على المشتري
 لارتفاع العقد من الاصل فكانه لم يبع لانه نقل
 حكم الفسخ يظهر فيما يستقبل لا فيما مضى ومدة الاحكام

فصل في حكمه
 ان كان المالك قد اقر
 بالبيع فله ان يرد
 المثل على المشتري
 ولو كان المالك قد اقر
 بالفسخ فله ان يرد
 المثل على المشتري
 ولو كان المالك قد اقر
 بالفسخ فله ان يرد
 المثل على المشتري

وهو ثبت حق الشفعة وسقط طرد مودة الاب وبراءة
 ذمة المحيل كانت ثابتة قبل الفسخ بالبيع او بالحوالة
 فلا ينتقل بالفسخ الا ترى ان الواجب اذ يرجع
 في المسئلة كان فصحى في حق ما يستقبل من الاحكام لا في
 حق ما مضى حتى لا يجب على الواجب ركاء ما مضى
 من السنين وقال شيخ الاسلام قول القابل
 بان الرد بالمقايض لا يقع للمقيد وحيل له كانه لم يكن
 متقاضي لانه المقيد اذ احيل كان لم يكن لان فسخ
 العقد يدون العقد لا يكون فاذا انقضى العقد
 من الاصل انقضى الفسخ من الاصل فاذا انقضى
 الفسخ عاد المعتد لا يقدام ما يتاخر فيتم كنه في
 هذه الدعوى وروى تناقض من هذا الوجه
 لكن يقال جعل المقيد كان لم يكن في حق المستقبل
 دون الماضي قال **ووقفوا المشتري المبيع**
واذعي عيبا لم يجز على دفع الثمن وتكفي ربحا و
عطف بايعه اي لم يجز المشتري على دفع الثمن
 بعد دعوى العيب لاحتمال ان يكون متاد قاضيه
 فلا يجب عليه دفع الثمن لانه لو اجبر واخذ
 منه الثمن لم يثبت المشتري العيب فليست رد
 من البايع فيكون اشتقا لا بما لا يثبت وفيه تنقش
 القضا فلا يصار اليه حتى يتبين حاله ولا المشتري
 منكر وجوب دفع الثمن عليه حيث انكر فحين
 حقه بدعوى العيب وكان وجوب دفع الثمن

Copyrighted material

لا يثبت له اقرارا فان اقر باليمين فثبت له
 ما ادعى من غير ان يقر

او لا يثبت حق البايع فيه بارادته في حق المشتري
 في البيع وقوله ولكن يبرهن اي يقيم البينة
 لاثبات العيب وكيفية اثباته ان يقيم البينة
 او لان العيب الذي يدعيه وجد بالبيع عنده
 اي عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عنده
 يحتاج الى اقامة البينة على ان هذا العيب كان
 به عند البايع لاحتمال انه حدث عنده فلا
 يستحق عليه الرد فاذا ثبت انه كان فيه عند
 البايع نسخ العقد بينهما لثبوت في الحالين عنده
 وعند البايع وصورة التحليف ان يحلف البايع
 ان هذا العيب لم يكن فيه عند ذلك وذلك بعد
 اقامة البينة انه وجد فيه عنده اي عند
 المشتري لان البايع لا يفتض بضمما حتى يقيم
 المشتري البينة على قيام العيب في الحال على ما بينا
 ولولم يكن للمشتري بينة على وجود العيب عنده
 وقيامه في الحال هل يحلف البايع فعلى قول ابو يوسف
 ومحمد يحلف لانه لو اقر به لزمه فاذا انكره ولان
 الدعوى معتبرة حتى يثبت عليها البينة فكذا
 التحليف عند العجز عنها فان حلف برى وان نكل
 فتح القاضي العقد بينهما لثبوت العيب في الحالين
 على ما بينا ثبت قيام العيب للحال ثم يحلف
 ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عنده فان
 حلف برى وان نكل فتح القاضي العقد بينهما

لثبوت

لثبوت العيب في الحالين على ما بينا في البينة واختلف
 المشايخ على قول الى حقيقة رحمه الله فقال بعضهم
 يحلف لما ذكرنا وقال بعضهم لا يحلف وهو الامح لان
 الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا يقع الدعوى
 الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام
 العيب عنده ولا يلزم من ترتب البينة ترتب
 اليمين كما في الحدود والاشياء الستة وهذا لان
 البينة للانزام فلا يشترط فيه تقدم الدعوى
 واليمين لمقطع الخصومة فلا بد من الدعوى
 الصحيحة وذلك بقيام العيب فيه لا بالتحليف
 شرع له دفع الخصومة المتحققة بالاشياء
 ولو حلف البايع منها لا تنتفع الخصومة بينهما
 بل يمتسا لانه اذا نكل ثبت قيام العيب في الحال
 ثم يمتسا خصومة اخرى فيحلف ثانيا على انه
 لم يكن عنده على ما بينا ويرد على هذا مسالة
 الشفعة وهي ان الشفيع اذا تقدم الى القاضي
 وطلب الشفعة فان القاضي يسأل المدعي عليه
 عن التي يشفع بها فان اقرباها ملكه صار
 خصما فيسأله هل ابتاع ام لا وان لم يقر ولم يكن
 للشفيع بينة انها ملكه استخلف المشتري
 ما نكل انها ملكه فان نكل ثبت انها ملكه
 ثم يمتسا خصومة اخرى فان القاضي يسأله
 هل ابتاع ام لا وهذا تحليف لاثبات الخصومة

ذكره القديري وريحك فيه خلافا قال **وان قال**
شهودي بالشام دفع ان حلف بايعة اي اذا قال
 المشتري شهودي في الشام استخلف البايع فان
 حلف دفع اليه الثمن لان في الانتظار ضررا بالبايع
 وليس في دفع الثمن اليه كبير ضرر على المشتري
 لانه على حجة من اقام البينة رد عليه المبيع
 واخذ منه الثمن وان نكل البايع لزم العيب لانه
 حجة فيه بخلاف المدور حتى لا يكون النكول
 فيها حجة ولهذا لم يحلف فيها وكيفية التحليف
 ما بينا قال **وان ادعى اياها لم يحلف بايعة**
حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده قال **برهان**
حلف بالله ما ابق عنده قط اي اذا ادعى
 المشتري ان العبد الذي اشتراه ابق فانكر
 البايع واراد المشتري تخليفه لا يحلف البايع
 حتى يقيم المشتري بيينة انه ابق عنده نفسه
 فان اقام حلف لما ذكرنا ان البايع لم ينتصب حتما
 حتى يثبت المشتري ان العيب وجد فيه عند
 المشتري وهذا قول الى حنيفة رحمه الله وعندهما
 يحلف وقد بيناه انفا وقوله ما ابق عندك قط
 فيه ترك النظر للمشتري والاحوط ان يحلف بالله
 ما ابق قط او بالله ما يمسح عليك الرد من
 الرجوع الذي ذكره او بالله لقد سلمه وبما به
 هذا العيب لانه يحفل انه باعه وقد كانت

ابق

ابق عند غيره وبه يرد عليه وفيما ذكره دهل
 عنه ولو كان الدعوى في ابق العبد الكبير
 يحلف بالله ما ابق منذ بلغ الرجال لان الاباق
 في الصغير يزول بالبلوغ فلا يوجب الرد
 على ما بيناه من قبل ولا يحلف بالله لقد باعه
 وما به هذا العيب لانه يوم تخلقه بالشرطين
 فيتأوله في اليقين عند قيامه في احدى الحالتين
 وهي حالة التسليم وانما كان التحليف على البتات
 وان كان التحليف على فعل الغير على العلم لان
 البايع يدعي تسليمه سليما فيكون مدعيانه
 لعدمه فحلف بما يدعي الا ترى ان المودع
 لو قال ان المودع قبض الوديعة يحلف على البتات
 لا دعائه العلم بذلك وان كان المتبصر فعل غيره
 وكذا الركيل لو ادعى ان الموكل قبض الثمن حلف على
 البتات لما قلنا وانما يحلف على العلم ان لو ادعى انه
 لا علم له به ومذاني العيوب التي لا تظهر للقاضي ولا
 يعرف اي حادثة عند المشتري امر لا واما العيوب
 التي لا يحدث ثلها كالاصبع الزائدة والناقصة
 فان القاضي يقتضي بالرد من غير تخليف لتيقنه بوجوده
 عند البايع الا اذا ادعى البايع رضي المشتري به واثبتته
 بطريقه فاصله ان العيوب انواع احدها ان يكون
 ظاهرا للمالك فحكمه ما ذكرنا في الثاني ما لا يعرفه الا ان
 الاطبا يرجع الكبد والطحال فعرفته اذا انكسر

قد كثر بعد البيع قبل التسليم
 وهو وجوب الرد وكذا لا يحلفه
 بالله لقد باعه وسلم وما به هذا
 العيب لانه صح

البائع بقول الالباء فيقبل في قيام العيب للمال
 وتوجه الخصومة قول واحد منهم عدل
 بشرا لا بد من عدلين لاثباته عند البائع فيرد
 عليه اذا لم يدع الرضا به والثالث عيب لا
 يعرفه الا النسا كالرتق والعفل فيقبل
 في قيامه للمال قول امرأة واحدة ثقة شمر
 ان كان بعد القبض لا يرد بقولهن من غير
 يمين البائع والرابع عيوب غير ظاهرة للقاضي
 ولا تختص بعرفتها الاطبا ولا النسا كالاياك
 ونحوه فحكمها ما ذكرنا قال **والقول في قدر**
المفاوض للمفاوض لانه هو المنكر حتى اذا ارد
 المشتري بيعا جارية او عبدا بعد القبض
 فقال البائع كنت بعثك معه غيره وقال
 المشتري بعثت به وحده فالقول قول المشتري
 لان القول للمفاوض امينا كان او ضمينا كالفا
 والمودع ولان البائع يدعي بقاء بعض الثمن
 في ذمته وهو حصة الاخر والمشتري ينكره
 فالقول قول المنكر مع يمينه وكذا الواتقعا
 على مقدار البيع واختلفا في المفاوض لما بينا
 قال **ولو اشترى عبدين صفقة فقبض احدهما**
ووجد باحدهما عيبا اخذ بهما او رد بهما يعني
 ليس له ان ياخذ السليم ويرد المعيب بل
 ياخذهما او يردهما لان في اخذ احدهما

بل لا بد من تكليف البائع وان كان عليه
 فلهذا عند محمد وعند ابو سفيان ونحوه

فانكول في ذلك من ان البائع لا يرد ما كان قد قبضه الا في وجهه او في وجه غيره

تقريب

تقريق الصفقة قبل التمام لان الصفقة تتم
 بقبضها والتقريب في القبض كالقريب في
 القبول لان القبض له شبهة بالاعتد لكونه
 مفيدا لملك التصرف والملك الرقبة وعن ابى
 يوسف انه اذا وجد العيب بالمقبوض له
 ان يردده وحده لان الصفقة تنفيه لتأهيا
 في حقه قلنا تمام الصفقة بخلق قبض
 المبيع وهو اسم لكله فلا يقبل التجزى في
 الا تمام الا ترى ان حبر المبيع لما خلق بطلانه
 بقبض الثمن لا يسقط الا بقبض كله ويبقى
 ببقائه جزؤه فكذا تمام الصفقة لما خلق
 بطلانه بقبض المبيع لا يتم ببقائه جزء منه
 اذ لم يلقب التجزى في هذا المعنى قال
ولو قبضها سر وجد باحدهما عيبا رد المعيب فقط
 اذ لو قبضها سر وجد باحدهما عيبا رد المعيب
 وحده وقال زفر ليس له ان يردده وحده
 لان فيه تقريق الصفقة ويضر بالبائع به
 لان العادة جرت بضم الجيد الى الردى فاشبه
 ما قبل القبض وخيار الرومية والشرط
 ولما انه تقريق الصفقة بعد التمام لان
 الصفقة تتم بالقبض لان العيب لا يمنع تمام
 الصفقة فيكون الفسخ بعد ابدان ملك
 المشتري من كل وجه فلا يمنع التقريق

مؤكد

عيبا

فيقتصر على ما وجد فيه علة الرد لا ترى انه
 لو استحق احدهما بعد القبض لم يمتد في الباقي
 لتمامه بالقبض وان استحق قبله كان له
 ذلك كي لا يتفرق عليه الصفقة قبل التمام
 بخلاف خيار الشرط والروية لان الصفقة لا تتم
 معهما وان كان بعد القبض لعدم تمام الرضا
 وتضرر البايع من قبل تدليس فلا يمتد في
 حق المشتري كذا ذكر خلاف زكري الميسوط
 وغيره وذكر في المختلف ان له ان يفسد
 قبل القبض اذا وجد باحدهما العيب عند
 زكري لو وجد به عيبا بعد القبض فانه يردّه
 خاصة فلذا قبله وهذا مشكل وفيه تفاوت
 كبير فانه اذا منع التفريق بعد القبض وقد
 تم العقد فيه كان قبله اولى لان الصفقة
 لم تتم هذا اذا كان كل واحد منهما يمكن الانتفاع
 به على الافراد وان كان لا ينتفع باحدهما
 دون الآخر كزوجي الخف ومهر اعي الباب ليس
 له ان يرد احدهما دون الآخر وان كان بعد
 القبض بالاجماع وعلى هذا الواشلي زكري
 نور فوجد باحدهما عيبا بعد القبض فان كان
 الف احدهما الاخر بحيث لا يعمل به ومنه
 لا يملك رد العيب وحده قال **ولو وجد بعض**
التكليف او الورق عيبا رده كله او اخذه يعني

اذا كان من نوع واحد لان المكيل والموزون
 اذا كان من جنس واحد كشي واحد حكما وتقديرا
 وان كان اشيا حقيقية لان المالية والمقنوم
 في المكيلات والموزونات باعتبار الاجتماع
 والاضمما ما ذ الحبة الواحدة ليست بنقومة
 حتى لا يجوز بيعها فاذا كانت المالتية
 باعتبار الاجتماع صار الكل في حق البيع
 كشي واحد ولهذا يسمى باسم واحد وهو الكثر
 ونحوه ولذا جعل رؤية بعضه كروية كله
 كالثوب الواحد فاذا كان كالشي الواحد
 ليس له ان ياخذ البعض سوا كان قسلا
 القبض او بعده كالثوب الواحد اذا وجد
 ببعضه عيبا بخلاف العبد ين على ما بينا
 ولا فرق بين ان يكون في وعاء واحد او
 وعارين وقيل اذا كان في وعارين يكون بمزلة
 عبيدين حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب
 وحده قال **ولو استحق بعضه لم يجز في رد**
سابقي ولو ثوبا خيرا يعني لو استحق بعض المكيل
او الموزون لم يجز في رد الباقي ولو استحق
بعض الثوب خيرا في رد سابقي لان الشركة
في المكيل والموزون لا تغد عيبا لان التجميع
لا يضرهما والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة
لان العقد حق العاقد وتامه برضى العاقد



لا يرضى المالك بخلاف الثوب حيث يثبت له الخيار
 فيها اذا استحق بعضه لان التشقير فيه
 عيب وقد كان وقت البيع غير دونه وهذا
 اذا كان بعد القبض واما اذا استحق بعض
 المكمل او الموزون قبل القبض فله ان يرد
 ما بقي لتشرق الصفقة على المشتري قال
والدبس والركوب والمد او اذ رضا بالعيب
 لانه دليل استتقايه وامساكه وهذا
 الاجارة والرهن والكتابة والمرض على
 البيع والسكنى بخلاف خيار الشرط فالدبس
 ونحوه ليس دليل اختياره الملك فيه فان
 الاختيار هناك شرع للاختيار والركوب
 والدبس مرة يحتاج للاختيار فلو جعل اختيارا
 للاجارة لغات فائدة خيار الشرط واما خيار
 العيب فلم يشرع للاختيار واما شرع للرد لم يصل
 الى راس ماله عند العجز عن الوصول الى الجذر
 الغايث فاذا انصرف فيه تصرفا لا يجل للملك
 جعل مسكنا لوجود دليل الامساك والرضى
 قال رحمه الله **لا الركوب للسقي والرد**
او شر العلف اي لا يكون الركوب لسقي المزارع
 او ليرد ما على البايع او ليشتري له العلف رضا
 بالعيب وهذا استحسان لانه يحتاج اليه وقد
 لا تنقاد ولا تنساق فلا يكون دليل الرضا

الا اذا ركبها في حاجة نفسه وقيل تاويله اذا لم
 يكن له يد من الركوب بان كان العلف في عدل
 واحد او لا تنساق ولا تنقاد وقيل الركوب
 للرد لا يكون رضا كيف ما كان لانه سبب
 الرد وبغيره يكون رضى الا عن ضرورة قال
ولو قطع المقبوض بسبب عند البايع رد
واسترد الثمن معناه لو اشترى عبدا فند
 سرق ولم يعلم بها قطع عند المشتري له
 ان يرد ويأخذ الثمن وهذا عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال ارحمهم الله ليس لهم ان يرد
 لحدوث العيب عنده وهو القطع غامضة
 الامر انه قطع بسبب كان عنده لكن القطع
 غير الوجوب فكان بمنزلة عيب حادث عند
 المشتري فتقدر الرد وتعين الرجوع بالنقصان
 كما اذا اشترى جارية حبلى ثلثت في يد
 المشتري بالولادة فانه يرجع بالنقصان
 فكذا هذا وهذا لان الموجود في يد البايع سبب
 القطع وانه لا ينافي المالمية فينقد البيع فيه
 لكنه مستغيب وقد حدث فيه عند المشتري
 عيب فيرجع بنقصانه وهو ما بين قيمته
 سارقا الى غير سارق بان يتوهم سارقا وغير
 سارق فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن وعلى هذا
 الخلاف اذا قتل بسبب في يد البايع من قتل

قد روي في رواية سليمان بن عبد الله
 لا فرق بين ان يبيع العبد في نفسه
 او استحسان لانه في غير

تسبب
بأنه لو لم يكن
البيع مباحا لكان
الرجوع مباحا
وهذا هو
المراد

نفسه أو قطع طريق أو ردة لأن وجوبه
لا ينافي في المأثية وهذا يقع البيع محققا ولو مات
في يد المشتري يتقرر الثمن عليه ولو تصرف
فيه فقد تصرفه ولا يوجب حنيفة أن سبب
الوجوب وجد في يد البائع والوجوب ينضم
إلى الرجوع فيكون الوجوب مصافا إلى السبب
السابق فصار كما إذا قتل المصوب بعد
الرد بيمينه وحدث في يد الغاصب وروى
ابن المنذر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه
لو اشترى جارية حبلى فولدت عند المشتري
وما تسمى الولادة يرجع بجميع الثمن ولم يملك
فيه خلافا قلنا إن منع ولين سلك السبب الذي
كان عند البائع بوجوب انفصال الولد لموت الأم
إذا الغالب في الولادة السلامة ولو مات بسبب
القطع عند المشتري يرجع بنصف الثمن لأن
اليدين لا يمتد بنصفه فيجب عليه من بدله بحسبه
لأنها هي المستحقة بالسرقة والنفس غير مستحقة
في يد البائع الأخرى أنها تحسم ولا تقطع في البرد
الشديد ولا في الحر الشديد بوقفا عن الملاك
فقبض المشتري لا ينتقض في النصف وإن سرى
إلى النفس بخلاف ما إذا قتل عنده بسبب وجوب
القتل عند البائع لأن النفس صارت مستحقة
في يد البائع فينتقم به قبض المشتري ويرجع

بالثمن

بالثمن ولو اختار المشتري أن يمسكه العبد يرجع
بنصف الثمن لأن القطع بسبب كان عنده البائع
كما لا استحقاق فلا يبيع الرجوع بالثمن عند اختيار
الآخذ بخلاف العيب على ما بيناه ولو مات بعد
القطع حنيفة أنه يجب أن يرجع بنصف الثمن
عنده لأنه كما استحقاقه على ما بيناه ولو سرق
عند البائع ثم عند المشتري فقطع بهما يرجع
بالنقصان عندهما على الوجه الذي بيناه وعنده
لا يرد به بغير رضا البائع للعيب الحادث عنده
وكن يرجع بربع الثمن لأن اليد قطعت بهما
فيرجع بقدر ما فات بسبب كان في يد البائع
وإن رضي البائع بأخذه يرجع بثلاثة أرباع
الثمن ويسقط الربع لأنه فات بسبب كان في
يد المشتري فلا يرجع به على أحد ولو تده أولئك
الأيدي فقطع عند الأخير أو قتل يرجع الباعثة
بعضهم على بعض عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
يرجع الأخير على البايعه بالنقصان ثم هو لا يرجع
على بايعه وأمثلة الخلاف أن القطع والقتل بسبب
كان في يد البائع استحقاق عنده وفيه يرجع
الباعثة بعضهم على بعض حتى ينتهي إلى الأول وعندهما
عيب فيرجع من لم يفرق الرد بالبيع وهو الأخير
على بايعه ثم هو لا يرجع على بايعه لأنه قوت
الرد بالبيع قبل امتناع الرد برضاه وشره الخلاف

البايعون

تظهر في هذا وفيما اذا اشتراه وهو عالم بوجوب
القتل والقطع فانه لا يبطل حقه لان العلم
بالعيب رضاه وفيما اذا اعتقه المستري ثم
قتل او قطعته يده فانه لا يرجع عنده بشي
لعدم قواات المالية به وعندهما يرجع
بالنقصان على ما بيناه من قبل ولا يقال
يتنقض قول ابي حنيفة رحمه الله بما اذا اشتراه
عبد امريضا ومات عنده واما اذا قطع عنده
البائع ثم راعه ومات عند المشتري به وبما
اذا ارضا عند البائع ثم راعه وخلصه عند
المشتري فانه به حيث لا يرجع في هذه المواضع
الا بالنقصان عنده مثل قولهما وان مات بسبب
كان عند البائع لانا نقول المبيع والمقطوع
عند البائع ما انا بزيادة الالام ويزادها عند
المشتري وهي لم توجد عند البائع وزنا العبد
يوجب الجلد والقتل غيره فلا يؤخذ البائع
بما لم يكن عنده بخلاف ما تقدم **قال** ولو برى
من كل عيب صح وان لم يسم الكل ولا يرد بعيب
وقال الشافعي رحمه الله لا يصح الا ان يعد العيوب
وفي جواز البيع بهذا الشرط له قولان وعدم صحة
البراة من كل عيب عنده بناء على ان البراة من
المحقوق المجهولة لا تنقح عنده لان في البراة معنى
المالك حتى يبرئ بالرد ولا يصح تغليفه

بالشرط وتلك المجهول لا يصح كسبه وعن
نقول هذه الجهالة لا تنقض الى المنازعة
ولا يمنع الصحة وكان ابن ابي ليلى يقول لا تنقح
البراة من العيب مع التسمية ما لم يبر
المشتري وقد جرت بينه وبين ابي حنيفة
رحمه الله في مجلس ابي جعفر الدوانيقي فقال
له ابو حنيفة رحمه الله ارايت لرباع جاريت
في موضع الماء في منها عيب او غلاما في ذكره
عيب اكان يجب على البائع ان يبرئ المشتري
ذلك الموضع منها او منه ولم يزل يعمل به
فكنا حتى اتخيم ومنحك الخليفة وقال محمد
رحمه الله لا يدخل فيه العيب الحادث قبل
التبضع وهو قول زفر لان البراة تتناول
الثابت فكلما انقضت فيه الزمان الحق باسقاط
حقه عن صحة السلامة وذلك بالبراة
عن الوجود والحادث وهذا لانه لا حق له
قبل البائع وقت البيع لم يملكه او لم يبرئ به هذا
بيان لا يجاد العقد على وجه لا يوجب استحقاق
السلامة والعقد قابل لذلك كما لو اشترى
معييا وهو يعلم وهذا ايضا على انه لو باعه بشرط
البراة من كل عيب يحدث به بعد البيع قبل التبضع
لا يصح عند محمد رحمه الله لانه قبل وجود سببه
كالبراة من كل حق قبله فانه يدخل فيه الحق

القائم لا غير وعند ابي يوسف رحمه الله يبيع لان
 غرضهم ايجاد العقد على وجه لا يستحق فيه سلامة
 البيع عن العيب ولو شرط البراءة من كل عيب به لم
 ينصرف الى الحادث في قولهم جميعا لانه ضمن الوجود
 وقت العقد بالبراءة والله اعلم بالصواب
باب البيع الفاسد البيع على اربعة
 اقسام صحيح وهو المشروع باصله ووصفه وبنيده
 الحكم بنفسه اذا خلى عن الموانع وباطل وهو غير
 مشروع اصله فاسد وهو مشروع اصله دون
 وصفه وهو ينفيد الحكم اذا التمس به القبض وموقوف
 وهو ينفيد الحكم على سبيل التوقف وامتنع تمامه
 لاجل غيره وهو يبيع ملك الغير قال **لم يجر بيع**
البيته والدمر والخزير والخمر والحرد والولد والمدير
والكاتب لعدم ركن البيع وهو مبادلة المال
 بالمال وبيع هذه الاشياء باطل لما ذكرنا قال
فلو ملك عند المشتري لم يمين لان العقد في الباطل
 غير معتبر بقي القبض باذن المالك وقيل يضمن
 لانه لا يكون اذن حال من المتبوض على سوم الشراء
 وقيل الاول قول ابي حنيفة رحمه الله والثاني قولهما
 والاصل فيه ان يبيع مالم يمين بال عند احد كالحرد والله
 والبيته التي كانت حقة انفسها والمدير واما
 الولد والكاتب باطل وان كان مالا عند البائع
 كالحرد والخزير والبيته التي لم تمت حقا انفسها

وقف لله تعالى

سئل الموقوف فان هذه الاشياء مال عند اهل
 الذمة فان بيعت بدين الذمة فهو باطل وان
 بيعت بعين فهو فاسد في حق ما يبقا بلها حق
 ملك ويضمن بالقبض باطل في حق نفسها
 حتى لا تضمن ولا يملك بالقبض لانها غير مقومة
 لما ان الشرع امر باهانتها وفي تملكها بالعقد مقصودا
 اعزاز لها فكان باطلا وذلك بان يشتريها بدين
 في الذمة لان الثمن من الدراهم والدنانير غير
 مقصود وانما هي وسایل والمقصود تحصيلها فكان
 باطلا اهانة لها وان لم تكن مقصودة بان كانت
 في الذمة كان فاسدا لان المقصود تحصيل ما
 يبقا بلها وفيه اعزاز له لانه لان الثمن يبيع لما
 ذكرنا والاصل هو المبيع وكذا اذا كانت مبيعة
 وبيعت بعين مقايضة صار فاسدا في حق ما
 يبقا بلها باطلا في حقها وجلد البيته كالحرد
 فيما ذكره صاحب المحيط لانه مرغوب فيه بين
 الناس فصار مالا من وجه كالحرد ونحوها وجعله
 البردوي كالبيته لانه جزوما وجعل صاحب
 الهداية وغيره يبيع امر الولد والمدير والكاتب
 من الباطل لان استحقاق العتق قد ثبت
 لام الولد بقوله عليه الصلاة والسلام اعقها
 ولدها وسبب الحرية العتق في حق المدير المطلق
 في الحال لبطان الملية المولى بعد موته والكاتب

من الباطل لان استحقاق العتق قد ثبت لام
الولد فتولده استحقاقه يد ا على نفسه وخرج
من يد المولى ولو ثبت فيه الملك لبطل ذلك
كله ولو بيع المكاتب برضاه صح في الاظهر
فتتسخ الكتابة اقتضا لانها تقبله بخلاف
المدير وامر الولد وقالت في الامباح اذا كان
احد البديلين مديرا او مكانا او ام ولد
ملك ما يقابل به بالتبض لان الملك قاسم
بالمحل وانما لا يبيع البيع لمحة في نفسه فاعتبر
ذكره في حق ما يقابل به فان عقد العقد وهذا
هو المصواب لانهم يدخلون في العقد حتى لا يبطل
البيع فيما منم الى واحد منهم ويبيع ماله ولو
كان كالمحل لبطل ويؤثر ما ذكره صاحب المداية
على انه باطل في حق نفسه لاني حق ما يقابل به
ولو مات المدير او ام الولد في يد المشتري
فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
عليه قيمتهما لانهما معبوضتان لمحة البيع
وهما مال حقيقة وهذا يملك ما ضمن اليها
في البيع فيضمنان به ضرورة كسائر
الاموال بخلاف المكاتب لانه في يد
نفسه فلا يتحقق فيه القبض وهذا الضمان
يجب به وله ان يثمة البيع انما تحقق
بحقيقته في محل يقبل الحقيقة وبما لا يقبلان

حقيقة

حقيقة البيع فصا ركا المكاتب وليس دخولها
في البيع في حق انفسهما بل ليثبت حكم البيع
فيما منم اليها كالمال المشتري لا يدخل فيه
وحده ويدخل في حق ما ضمن اليه وقيل
لا يدخل ويفسد البيع وبه كان ينبغي ظهير
الدين والاول اصح لان دخوله فيه في حق
ما منم اليه حتى يتسمر الممن عليهما لا غير ورود
العتق من ابي حنيفة رحمه الله ومن ثمة
المدير دون ام الولد كما في الغصب والغرف
له على الظاهر ان حمة البيع هي المعتبرة منا
فاذا بطلت لعدم محله بقي الغصب باذن
مالكه فلا يجب الضمان بخلاف الغصب
قال **والسك قبل الصيد** اي لا يجوز بيع
السك قبل الاصطياد ياروي انه عليه
الصلوة والسلام بنى عن بيع القدر رواه
احمد ومسلم وابوداود وغيرهم وعن
ابن سمعون انه عليه الصلوة والسلام
قال لا تشتر والسك في الماء انه غدر رواه
احمد ولانه باع ما لا يملك فلا يجوز شراؤه على
وجهين فاما ان يجمعه قبل ان ياحذاه او بعده
فان باعه قبل الاخذ لا يجوز لما سبق وان اخذه
شرا القاء في الخظيرة فان كانت الخظيرة كبيرة
كميث لا يكتفى حذاه الا بحيلة لا يجوز لانه باع

ما لا يتقدر على تسليمه فلو سلمه بعد ذلك ينبغي
 ان يكون على الروايتين اللتين في بيع
 الايقون بناء على انه باطل او فاسد وان كانت
 صغيرة بحيث يمكن اخذه بغير حيلة جار
 لانه باع ملكه وهو مقدر والتسليم وبيعه
 المشتري خيار الروية عند التسليم
 له ولا يعتد برويته وهو في المالان الملك
 يتفاوت في الملك وخارجيه وكذا لو دخل
 الملك الخليفة باختياره بان سدد عليه
 قومة النهر او سدد موضع الدخول حتى لا
 يمكن الخروج على هذا التفصيل لانه لما كان
 اختياره فيه باختياره صار اخذاه وملكه
 بمنزلة ما لو القاه فيه وقيل لا يجوز لان هذا
 العقد ليس باحرار له فصار كطير دخل البيت
 فاعلق عليه الباب وهذا الخلاف فيها اذا لم
 يمس الخليفة للاصطلياد فان مبيته ملكه
 بالاجماع فيكون على ما ذكرنا من التفصيل فان
 اجتمع الملك في الخليفة بنفسه من غير صنفه
 ولم يسمد عليه المدخل لا يجوز بيعه سواء امكنه
 الاخذ بغير حيلة او لا لانه لم يملكه **قال**
والطريق في الهوى لانه غير مملوك له فقبل
 الاخذ وبعده غير مستور والتسليم وهذا
 اذا كان يطهر ولا يرجع وان كان له وكثر

عنده

عنده يطهر منه في الهوى ثم يعود اليه حار
 بيعه لانه يمكن اخذه من غير حيلة وعلى هذا
 لو باع صيدا قبل اخذه لا يجوز وبعده
 يجوز ان كان في يده او يحبس في مكان
 يمكن اخذه من غير حيلة وان لم يكن الا
 بحيلة لا يجوز لعدم القدرة على التسليم
 ولو اخذه وسلمه ينبغي ان يكون فيه روايتان
 على نحو ما ذكر في الايقون ولو اجتمع في ارضه
 الصيد فباعه من غير اخذه لا يجوز لانه لم
 يملكه ولهذا لو باع فيها صيدا او تكسر
 او تكسر يكون لمن اخذه لعدم ملكه
 املاء بخلاف ما اذا عسكر فيه الحمل
 حيث يملكه لان العسل فايهم بارضه
 على وجه التقرار كالاشجار وهذا ارجح في
 العسل العشر اذا كان في ارض المشر كالنار
 هذا اذا لم يمس ارضه بذلك فان هياها
 له بان حفر فيها يبر الاصطلياد ارضه
 شكة قد دخل فيه صيد او تعقل به ملكه
 لان التهيئة احدا سياب الملك الانزى
 انه لو حط طشتا لبيع فيه الطير فوقع
 فيه ملكه وكذا لو وسط ذيله عند النار
 لبيع فيه الشيء المنثور ملكه بالوقوع وفي
 النهاية لو دخل الصيد داره فاعلق

عليه السلام كان العبيد له ولم يحك فيه
خلافاً وعلى قبا س ما ذكر في الكافي في الطهر
لا يكون له وقد ذكرناه من قبل ويجوز
ان يكون في المسألة روايتان والافلا
فرق بينهما قال **والحل والنتاج** فالحل
ما كان في البطن والنتاج ما يجمله هذا الحل
لهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع حبيل
الحبلة رواه مسلم واحمد وابوداود
وفي رواية نهى عن بيع حبيل الحبلة وحبل
الحبلة ان تتج الباقية ما في بطنها ثم تحبل
التي نتجت رواه ابوداود ونهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن شرا ما في بطون الانفا
حتى تنقع وعن بيع ما في صرغها الا يكمل وعن
شراء العبد وهو ابق وعن شراء المغامرة حتى
تقتصر وعن شراء المداقات حتى تقتصر وعن
ضربة الغايض رواه احمد وابن ماجه
والترمذي ولان فيه غرراً وقد نهى عنه
عليه السلام والسلافة على ما بينا والغرر
هو ما يكون مجهول العاقبة لا يدرى ان يكون
امراً والحبلة هو الحبل وهو مصدر سي به
الجنين كما سمي بالحبل وهو مصدر وانما دخلت
عليه التلا للشعار بها لانوثة فيه لان معناه
ان يبيع ما سيجله الجنين ان كان انثى وكانوا

في الجاهلية يتبايعون ذلك فنهاهم عنه عليه
الصلوة والسلام قال **والدين في الصرع** لما روي
ولما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى ان
يباع تمر حتى يطعم وصوف على ظهر دلبين
في صرع اوسمن في لبن رواه الدارقطني ولانه
يبد ر ساعة فتساعة فتجملط المبيع بغير
المبيع ولا يهرجيتلون في كيفية الحلب
فيؤدي الى الترع ولانه يمتل ان يكون
انتفاعاً من الرج وليس فيه لبن قال **واللؤلؤ**
في الصدق لان فيه غرراً وقد نهى عنه عليه
الصلوة والسلام لا تزي ان مجهول لا يعلم
وجوده فيه ولا قد روه لانه لا يمكن تسليمه
الا بضرر وهو كسر الصدق وعن ابي يوسف
رحمه الله انه يجوز بيعه لان الصدق
لا ينتفع به الا بالكسب فلا يبعد ضرراً قلنا
هو مجهول بخلاف ما اذا باع نراب الذهب
والحبوب في غلاتها حيث يجوز ثبوتها معلومة
ويمكن تجديتها بالبيع ايضاً قال **والسوف على**
ظهر القنبر لما روي انه عليه السلام نهى ان
يشتري في نفسه لانه بمنزلة وصف الحيوان
لقيامه به كسائر الطوائف ولانه يزيد من
استفادته في المبيع بغيره كما قلنا في الدين
بخلاف القوايم لانه تزيد من اعلانه ويعرف

غتم

شدة

والجواب على ما رويناه وما يثبت من النسخة في هذا الخبر
مرور دوا ما اجز في الكراش وقوا في الخراف

ذلك بالخصاب وتختلف التفاصيل لانه يتلعب والموت
يقطع فيتنازعان في موضعه وعن ابو يوسف انه
يجوز بيعه لانه مال متقوم ينتفع به بعقد و
التسليم كسائر الاموال بخلاف اطراف الحيوان
لانه لا يمكن الانتفاع بها الا بعد الذبح فصار ماله
المهر فيها معلقا بفعل شرعي لم يوجد قبله وكونه
مقطوعا لا يثبته كما في الكراش وقوايم الخلاف
للمعامل اذ لا يضر فيه فلا يلحق التصور عليه قال
والجذع في السقف ودراع من ثوب لانه لا يمكنه
التسليم الا بضرر يلزمه سواء ذكر موضع القطع
او لم يذكر ولا يقال هو بنفسه التزم الضرر
لان الالتزام يردون العقد غير لازم والعقد
لم يوجب الضرر فيمكن الرجوع فيتحقق النزاع
بخلاف ما اذا باع بعضا معلوما من ثمره فمضد
حيث يجوز لان التمييز لا يضره ولو قلع البايع
الجذع او قطع الثوب سلمه عاد محكما ان كان
قبل نسخ المشتري البيع لزوال المانع من الفساد
بخلاف ما اذا باع جلد الحيوان وذبحه وسلمه
حيث لا يعود محكما لان الفساد فيه لعدم
المالية على ما بيناه في اطراف الحيوان ونظيره ما
لو باع خراش ثم غللت وبخلاف ما اذا باع بزررا
في بطيخ ونحوه حيث لا يجوز وان شقه وسلمه
لان فساد الاحتمال لعدم فلا يعود محكما

بخلاف

بخلاف المبوب في غلافها حيث يجوز بيعها وان كانت
مستورة لان وجودها معلوم وهذا يسمى به
فيقال هذا باقلا ومعه حنطة ولا يقال للبطيخ
هذا يزر ويروى الناروق وهذا في ثوب يضره القطع
كالمهيا للبر فان كان لا يضره القطع جاز بيع
ذراع منه كالفتير من الصبرة قال **وقرصة**
الثايف وهو ما يخرج من الصيد بغرب الشبكة
او ينمو من الصايد في الماء او يباع فيه منفصلا
ومجلا وهو الذي عن الضرر لانه مجهول القدر
والصفة فلا يجوز قال **والمرابطة** وهو بيع
المشترى على راس التخل بثمر مجزؤ مثل كيله
خرصا لحديث اسر انه عليه الصلاة والسلام
نهى عن المحاقلة والمحاضرة والمسابدة والملاسة
والمرابطة رواه البخاري والمرابطة ما ذكرناه
والمحاقلة بيع الحنطة في سبيلها حنطة مثل
كيلها خرصا والمحاضرة بيع الثمار قبل ان
تنتهي ولانه باع مكيل لا مكيل من جنسه فلا
يجوز بطريق الحرص كالنوكانا موضعين على الارض
وكذا بيع السنب بالعنب خرصا لا يجوز وقال الشافعي
رحمه الله يجوز فيها دون خمسة اوسق لما روى
انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع المرابطة
بيع الثمر بالثمر الا اصحاب العرايا فانه قد
اذن لهم رواه البخاري والترمذي وزاد فيه

وقرصة
المرابطة

وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل متر بخرمه
ولنا ما روينا وقوله عليه الصلاة والسلام
الذمب بالذمب والفضة بالفضة والبر
بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ
بالمخ مثلا ينزل يد بيد فمن زاد واسترا
فقد اراد الآخذ والمعطى فيه سوار واه البخار
واحد واسأله من النصوص لا يحصى كلها
مشهورة وتلقاها الامة بالقبول فلا يجوز
تركها وهذا لان المساواة واجبة بالنص
والتفاضل محرم به وكذا التفرق قبل قبض
البدلين فلا يجوز ان يباع خرافا ولا اذا
كان احدهما متأخرا كالرقان اكثر من خمسة
او سق وهذا لان احتمال التفاضل ثابت
فصار كالوثق ونابيتين او كانا موضوعين
في الارض ومعنى العرايا فيها رواه المطايا
وتفسيره ان يهب رجل ثرة فخلقه من بستانه
ثم يتيق على المقرى دعوى المقرى له في بستانه
كل ساعة ولا يرضى ان يخلف الوعد ويرجع
فيه فيعطيه قدره ثم اجمد وذا بالخرص
وهو جابر عنده لان الموهوب له لم يملك
الثرة لعدم القبض فصار بايعا ملكه بملكه
وهو جابر لا بطريق المعاوضة وانما موهبة
سبتة وسمى ذلك بيعا مجازا لانه في الصورة

عوض

عوض ما اعطاه او لا فكانه انتق في الواقعة
حسنة او سق او دونه فظن الراوى ان الرخصة
مقتضرة عليه فنقل كما وقع عنده وسكت عن
السبب كذا في نسخة اصل الفقه والحديث فكانت
الحمل عليه اولى كي لا يكون مخالفا للمشاهير ويحتمل
ان الراوى ظن انه بيع قال رحمه الله تعالى
والملامسة والقال الحجر وهذه من البيوع التي
كانت في الجاهلية وهو ان يبتاع الرجلان
السلعة فاذ السهما المشتري او يبتاعها اليه
البائع او وضع المشتري عليها حصة لزم البيع
فالاول بيع الملامسة والثاني بيع المباداة
والثالث القال الحجر وقد هي عليه الصلاة والسلام
عنها ما روينا وعن ابن مسعود انه عليه الصلاة
والسلام هي عن الملامسة والمباداة في البيع
والملامسة لس الرجل ثوب الاخر بيده بالليل
او بالنهار ولا يقيله والمباداة ان يبتاع الرجل
من الرجل ثوبه ويبتاع الاخر ثوبه ويكون
ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض رواه البخاري
ومسلم واحمد ولان فيه تقليقا للتملك بالظن
فيكون قمارا فصار في المعنى كانه قال للمشتري
ان ثوب القيت عليه اجمد فقد بعته وفي الغرب
بيع الملامسة والماس ان يقول لصاحبه
اذ المست ثوبك او المست ثوبى فقد وجب

والبيع والشرع والبيع والبيع والبيع

اليك او يقول المشتري اذا ابتدئ

البيع وفي المتن عن ابي حنيفة رحمه الله ان يقول
بعثك هذا الناع بكذا فاذ المشتك وجب البيع
او يقول المشتري كذلك والمباذلة ان يقول اذا
مبذلة الى نقد وجب البيع وفي سنن ابى داود
اللامسة ان يسه بيده ولا ينشره ولا يلقه
قال **وثوب من ثوبين** بمائة المبيع مائة الم بشرط
فيه خيار الثمين وان اشترط فيه بان اشترى
احدهما على ان ياخذ ايها شاهاز وقد بينا
انه يجوز الى ثلاثة وحكمه اذا اقتضما قال
والمرعى واجارها اي لا يجوز بيع المرعى واجارها
والمراوبة الكلا دون رتبة الارض لان بيع
الارض واجارها جائز اذا كان مالهما وانما لا يجوز
بيع الكلا واجارته لانه ليس بملوك له اذ لا يملكه
جنيته في ارضه ما لم يجز له لقوله عليه الصلاة
والسلام المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلا والنار
رواه احمد وابوداود ورواه ابن ماجة من حديث
ابن عباس وزاد فيه ومنه حرام وهو محمول
على ما اذا لم يجز له وقال عليه الصلاة والسلام
لا يبيع الماء والنار والكلا رواه ابن ماجة ومعناه
ان لم لا تتناع بغيره الماء وسقى الدواب والاستقنا
من لا ياروا الحيوان والانهار المملوكة وله ان يبيع
الناس عن الدخول في ارضه واذا طلب احد الما
يلزمه احد امرين اما ان يخله يدخل في اخذ الما

بقية

بنفسه او يخرج له موقفا نظير ما لو وقع ثوب
انسان في دار غيره بهبوب الريح فيه وكذا الم
الاختصاص من الاراضي المملوكة فان منهم
من الدخول في ارضه فهو على ما ذكرنا في الماء
من الحكمه فاد اكان مباحا لا يجوز بيعه واجارته
وان كان في ارضه لم يملك فيه ولا له استهلاك
العين والاجارة لا يجوز في استهلاك العين
المملوكة فغير المملوكة ادلى واجيزت في النظر
والصنيع تكونان آلة للعمل نبعنا وضمانا وكمرى
يجوز ضمنا وان لم يميز قصدا والحيلة فيه
ان يستاجر الارض لا يكتف الدواب فيها
او المنفعة اخرى بقدر ما يريد صاحبه من الم
او الاجرة فيحصل به غرضها هذا اذا ثبت
الحشيش بنفسه وان انيته صاحب الارض
بان سقيا او حدة في حولها وهيها النباتات
ملكه ويجاز بيعه وقيل لا يملكه حتى لا يجوز بيعه
قبل الاحراق لان الشركة شائعة بالنهر فلا يقطع بدو
الحيازة ذكر في النهاية ويدخل في الكلا جميع انواع
ما ترعاه المواشي رطبها كان او اليابسا بخلاف الاشجار
لان الكلا اسم لما لا ساق له والاشجار لها ساق فلا
تدخل فيه حتى جازيها اذا ثبتت في ارضه لانه
يملكها بالنبات فيها والكماء كالكلا وكذا العيران
ينتموا ههنا النار والاصطلابا والايقاد من بينها

Copy

195

ing S

ersity

بدون رضا صاحبها وليس له ان يأخذ من الخمر شيئا الا
 برضى صاحبه قال **والحمل** وهذا عند ابي حنيفة
 والابو يوسف وقال محمد والشافعي يجوز بيعها اذا كان
 محرزا لانه حيوان منتفع به وان كان لا يؤكل كالحمار
 ولها من الهوام فلا يبيع ببيعته كالزنبور وهو امر
 الارض والانتفاع بها يخرج منه لبيعته فلا يكون منتفعا
 به والتي انما يصير بالانتفاع لا يكون منتفعا به حتى يوباعه
 مع التوارى مع نفعها ذكره القنطري في شرحه
 وذكر الكرخي انه لا يجوز بيعه مع العسل وقال
 الشافعي انما يدخل في العقد نفع الغيرة اذا كان من
 حقوقه كالشرب والطريق قال **وباع دود**
القر وبينه اي يجوز بيعهما وهذا عند محمد
 وعند ابي حنيفة لا يجوز بيعهما وابو يوسف معه
 في الدود ومع محمد في بيضه وقيل فيه ايضا معه
 لابي حنيفة رحمه الله ان الدود من الهوام وبيضه
 لا ينتفع به فاشبه الخنافس والوزغات وبيضاها ولمحمد
 ان الدود ينتفع به وكذا بيضه في المال فصا وكالحش
 والمهر ولان الناس قد يغالونهم فست الضرورة اليه
 فصا ركا لا سضنا والفتوى على قول محمد كما ذكرنا
 قال **والابق** اي لا يجوز بيعه وهو مطوف على ما قبل
 دونه القنمار وينا ولانه لا يقدر على تسليمه وهو
 شرط لحوازه بخلاف العبد المرسل في حاجته لثبوت
 التدرية على التسليم وقت العقد حكاه لان الظاهر

منه في البيع والقر وبينه
 في الدود والقر وبينه
 في الدود والقر وبينه

لا يقدر على تسليمه

من

من حاله موده الى مولا ولا كذلك الا بقرى ووباعه
 من زعم انه عنده حيا لان النهر ورد في الايق
 المطلق وهو ان يكون ايقا عند المتقاردين
 وهذا ليس بايق في حق المشتري اذ هو في يده
 فلا يتناول له النص المطلق اذ هو ليس بغاير
 عن تسليمه وهو المانع شر لا يصير قابضا
 بمجرد العقد اذا كان في يده ان كان اشهد
 عند الاخذ انه ياخذ ليرده على صاحبه لانه
 امانة عنده وقبض الامانة لا ينوب عن قبض
 البيع لان قبضه مضمون على المشتري الا ترى
 ان المتبوض على يسمو الشرا مضمون بالقيمة
 ولكن وجوب المثل في البيع مانع عن وجوب
 القيمة فقط بض الضمان اقوى من قبض الامانة
 لتأكد قبض الضمان بالضرورة والمالك فان المشتري
 لو استع من قبض المبيع اجبر عليه والضمان يوجب المالك
 من الجانبين على ما هو الاصل عندنا بخلاف قبض الامانة
 فانه لا يجبر عليه ولا يوجب المالك فكان اضعف فلا
 ينوب عن الاقوى ولو لم يشهد عند الاخذ بصير قابضا
 بمجرد العقد عندنا خلافا لابي يوسف فيما اذا لم
 يأخذه لنفسه بل ليرده على صاحبه وهذا با على ان
 الاثما ليس بشرط لكونه امانة عنده وعندنا
 شرط وقد بيناه في اللفظة ولو باعه من قال هو عند
 فلان لم يجز لانه ابق عندنا وهو المعتبر اذ لا يقدر

لا يقدر على تسليمه

على تسليمه ولو باعه ثم عاد قبل الفسخ لم يقيد بمحجها
 لوقوعه باطلا لعدم المحلية كببيع الطير في الهوى
 قبل التملك بخلاف ما اذا باعه ثم ارتد قبل التسليم
 ثم عاد حيث يجوز لان احتمال عوده يكفي لبقاء
 العقد على ما كان دون الابتداء وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه يعود صحيحا لان المالية فيه قابضة
 فكان محلا للبيع فيعتقد غير انه عاجز عن تسليمه
 فيفسد فاذا اتى قبل الفسخ عاد صحيحا ولو ان
 المانع فجيبران على التسليم والتسليم فصار كالر
 ابق بعد البيع وكبيع المرمون ثم ارتد قبل
 الخصومة وبه اخذ الكرخي وجماعة من اصحابنا
 رحمهم الله وبالاول كان يفتي ابو عبيد الله الشامي
 وجماعة من مشايخنا رحمهم الله ولو اعتقه بعد
 عتقه لعدم اشتراط التبع فيه ولو علم حياته
 في وقت العتق اجراه عن الكفارة ولو ومعه من
 ابنه الصغير او لغيره في حجره جاز خلاف ما اذا باعه
 منه لان ما بقوله من اليد يكفي في الخصية دون البيع
 قال **الا ان يبيعه من رعا الله عنده** او لا يبق
 اذا باعه ممن يدعي انه عنده جاز وقد ذكرناه
 قال **ولبن امرأة** يعني لا يجوز بيعه ومراؤه اذا
 كان في وعا وقال الشافعي رحمه الله يجوز بيعه
 من حره كان او امته ويضمن بالاتلاف لانه مشروب
 طاهر فصارك كباير المايعة الطاهرة وعن ابي يوسف

رحمه

رحمه الله انه يجوز بيعه من الامية لانه يجوز ايراد
 العقد عليها فكذا على خبرنا وانما انجز الادى
 بدليل انه يثبت به حرمة المصارفة بعين البعوضة
 وهو جميع اجزائه مكررم مضمون عن الابتداء
 والامتنان بالبيع الا فيما حل فيه الرق وهو لا يحل
 للبر لانه منعت حكمه فيجوز حمل القوة التي هي
 منه وهو المحل لان الضدين يتعاقبان في موضع
 واحد ولا حياة في الدين وكونه مستردا ضروري
 لا قبل الاطفال حتى لو اسقنى عنه لا يجوز وقطره
 ملك النكاح فانه ضروري لاقتضا الشهوة وابقا
 النسل فلا يدل على ان البيع مهران مستبدل
 ولان لبن الادمية في حكم المنفعة حتى جاز
 استحقاقه بعقد الاجارة وبيع مثله لا يجوز
 بخلاف لبن البقرة ونحوها حتى يجوز بيعه لانه
 ليس بمحرم المنفعة حتى لا يستحق بعقد الاجارة
 وهو مستبدل ايضا قال **وشعر الخنزير**
ويقتنع به للخنزير اي لا يجوز بيع شعره ويجوز
 الاشتقاع به للخنزير لانه نجس العين فلا يجوز بيعه
 اما له كالحمر ومدا الان جواز بيعه يشتر
 باعزازه في غير الادى نجاسته ليتم بهوان
 المحل وانما جاز الاشتقاع به للاساقفة لان خزر
 النعال والاحفاف لا يتأتى الا به فكان فيه
 ضرورة وعن ابي يوسف رحمه الله انه يكره

لان الحرز يتاثر بغيره والاول هو الظاهر لان به
 الضرورة نتج لمحبه فالشعر اولى من الحاجة الى
 شرايه لانه يوجد مباح الاصل وقال الفقيه ابو
 الليث ان كانت الاساكفة لا يجدون شعر الخنزير
 الا بالشراب يعني ان يجوز لهم الشرا لان ذلك حالة
 الضرورة فاما البيع فيكره لانه لا حاجة اليه
 للبائع ولا باس للاساكفة ان يصلوا مع شعر الخنزير
 وان كان اكثر من قدر الدرهم ولو وقع في الماء
 القليل افسده عند ابي يوسف لان الاطلاق
 الانتفاع دليل لها رتبته قال **وشعر الانسان**
 يعني لا يجوز بيع شعر الانسان والانتفاع به لان
 الاذى مكرمه فلا يجوز ان يكون جزءا منها وقال
 عليه السلام لعن الله الواصلة والمتوصلة
 واما لعن للانتفاع به لما فيه من اهانة المكرم
 وعن محمد رحمه الله انه اجاز الانتفاع بشعر
 الاذى استند لا لما روى انه عليه الصلاة
 والسلام حين خلق راسه قسم راسه بين اعمامه
 فكانوا يتبركون به ولو كان نجسا لما فعل فانه
 لا يتبرك بالنجس الا ترى ان ابا طيبة رضي الله عنه
 حين شرب دمر النبي صلى الله عليه وسلم على قصد
 التبرك به فانه ان يعود الى مثله في المستقبل
 قلنا حرم الانتفاع به تكريما له لا الخاسر
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده فبطل الاستدلال

بها ويرخص فيها بمتخذ من الوبر فيزاد على قرون
 النساء وذوايهن قال **وجلد الميتة قبل الذبح**
 يعني لا يجوز بيعه لما روى انه عليه السلام نهى
 عن الانتفاع بجلد الميتة وعصيتهما فيما رواه ابو
 داود وغيره ولان نجاسته من الرطوبة است
 المتصلة به باصل الخلقة فصارت حكم الميتة بخلاف
 الثوب النجس حيث يجوز بيعه لان نجاسته
 ليست باصل الخلقة فصارت حكم الميتة بخلاف
 الثوب النجس حيث يجوز بيعه لان نجاسته
 ليست باصل الخلقة فلا يمنع من جواز البيع
 قال **وبعده ببيع ويتفح به كعظم الميتة**
 وعصيتها وصوفها وقرونها ووبرها يعني بعد
 الدباغ يجوز بيعه كما يجوز بيع عظم الميتة الى
 اخره لانه طهر بالدباغ والمظفر وكوه طاهر باصل
 الخلقة مثل ما ذكرنا في كتاب الطهارة بخار بيعه ولحم
 السباع وشحمها وجلودها بعد الذكاة تجوز
 الميتة بعد الدباغ حتى يجوز بيعها والانتفاع بها
 غير الاكل لطهارتها بالذكاة الاجل الخنزير فانه
 نجس العين فلا يطهر بالذكاة ويجوز بيع عظم
 السيل والانتفاع به عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وعند محمد لا يجوز وهو كالخنزير عند وعندهما
 كالسباع قال **وقال سقط** اي لا يجوز بيع علوه
 بعد ما سقط لان له حق الثقل لا غير وليس

العجوة ان لم يزل
 ليس بطاهر باذنه

Copy

ing S

ersity

مال وكل البيع المال وهو ما يكثر احراره
 وقبضه والهوا لا يكثر احراره وانما يبيع ببيع
 قبل الالهندام باعتبار البنا القاسم والمبيع
 بخلاف الشرب حيث يبيع ببيع تبعا بانقضاء الروايات
 ومقصود في رواية وهو اختيار مستأخ يبع لانه
 يصيب من الماد وهو مال ولهذا يضمن بالانكلاف
 حتى لو سقى به رجل ارضه لزمه قيمته وكذا له
 حصته من الشئ حتى لو ادعى رجل شرا ارضه
 بشئ بها بالف فتشهد شاهد بذلك وسكنه اخر
 عن الشرب بطلت شهادتهما لاختلافهما في شئ
 الارض والمال لم يجز بيعه في رواية وهو اختيار
 مستأخ بخاري للجمالة وان سقط العلوبعد
 البيع قبل القبض بطل البيع كهلاك البيع قبل
 القبض ولا يجوز بيع السيل وهبته ويجوز
 بيع الطريق وهبته والمسالة تحتل وجهين
 احدهما يبيع رقبته الطريق معلوم الطول
 والعرض فيجوز بيعه وامار رقبته السيل فمجهول
 لان مقدار ما يشغله الماس لارض مختلف يختلف
 بقلته الما وكثرته حتى لو بين حدوده جاز وكذا لو
 باع رقبته النهر من غير اعتبار السيل او باع جزءا
 شايخا منه جاز لانه معلوم وان كان السراد
 به القاف ففي بيع حق المرور روايتان في رواية
 الزبادات لا يجوز وفي رواية ابن سماعة يجوز والفرق

والمسير والبيع حق المرور في السيل
 فان كان المراد به الاول فالوق فيهما
 رقبته الطريق صح

بينه

وقف لله تعالى

بينه وبين السبيل على رواية ابن سماعة ان حق
 المرور معلوم وهو الطريق على ما بيننا اما السبيل
 فنعلق بمجهول لانه متعلق برقبته السبيل وهو مجهول
 على ما بيننا ووجه الفرق بين حق الطريق حيث لا يجوز
 بيعه بانتفاء الروايات وبين حق المرور في
 الطريق حيث يجوز بيعه في رواية ابن سماعة
 ان حق المرور متعلق برقبته الارض ورقبته الارض
 مال وهو عين فالتعلق به كان له حكم المال وحق
 التعلق متعلق بالمرور وهو ليس بعين مال ولا له
 حكم المال فلا يجوز قال **واما تعيين انه عيبه**
وعكسه اي لو اشترى او باع شخصا على انه امته
 فتبين انه عيبه او على انه عيبه فتبين انه امته لم
 يجز البيع وهذا الاستحسان والتباس ان يجوز
 وهو قول زفر رحمه الله لانه اختلاف الوصف
 اذا الذكورة والانوثة وصف في الحيوان وهو
 يوجب الخيار لا المنكاح كما في اليها يبرقانه اذا
 اشترى كسبا مثلا فاذا هو نكحة او بالعكس
 لا يفسد البيع وانما ثبت له الخيار لقوات
 الوصف المرعوب فيه كما اذا اشترى عبدا
 على انه غبار او كاتب فاذا لم يختلف ذلك وجه
 الاستحسان ان الذكر والانثى من جنس واحد جنسا
 مختلفان لثبوت النسب المتفاوت في المقام فان
 المقنود من العبد استخدام خارج الدار ومن

انما هو انما
 انما هو انما

الا ما استقامد اخل الدار كالطبخ والكنس
 والاستنساخ والاستيلاد وصارت جنسا
 اخر غير المذكورة ومن غيره جنس واحد يتقارب
 المصود فان المقصود منه اللحم والحمل والركوب
 ويحذو ذلك فالانثى والذكر من الحيوان يصلحان
 لذلك فكانا جنسا واحدا واختلاف الجنس يكون
 باختلاف المقاصد الا ترى ان الحمل والبس
 جنسان لما قلنا وان احدا ملها شر في مختلفي
 الجنس يتعلق العقد بالشيء اذا اختلف فيه
 المسمى والمشار اليه لان التسمية ابلغ في التعريف
 من الاشارة لان الاشارة لتعريف الذات فانه
 اذا قال هذا صناد الذوات معينا ولا يشاركه
 فيه غيره والتسمية لا علام الماسية وهو امر
 زايد على اصل الذات فكان ابلغ في التعريف
 ويحتاج في مقام التعريف الى ما هو ابلغ فيه
 فكانت الاشارة اولى بالاعتبار في تحديد
 الجنس لان المسمى موجود في المشار اليه ذاتا
 والوصف يتبعه فامكن الجمع بينهما لان يجعل
 الاشارة للتعريف والتسمية للترغيب فثبت
 له اختيار عند نزوات الوصف المرمومة فيه
 بخلاف مختلفي الجنس لان المسمى فيه مثل المشار
 اليه وليس يتابع له فلا يمكن ان يجعل احدهما
 تنعالا اخر فيعتبر الاعرف عند تقدير الجمع

بينهما وبين اموال اصل في العقود كلها كالاجارة
 والنكاح والامتاع من دهر العمد والخلع والعتق
 على ما له شر اذا كان المعتبر هو المسمى عند
 اختلاف الجنس بين البيع والبيع باطلا عند بعض
 الشايع لانه معد دهر وبيع المدوم لا يجوز الا
 في السلم وقال بعضهم انه فاسد وهو اختيار
 الكرخي لانه باع المسمى وأشار الى غيره فصار
 كانه باع شيئا بشرط ان يسلم غيره وذلك
 فاسد والاجارة مثل البيع لانه يتطل بالشرط
 الفاسد والنكاح وانقبها هو لا تنسد بالشرط
 الفاسد ولكنه ينظر ان كان المسمى يتنضبطه
 كالثياب والحيوان الموصوفة او الكميل
 او الموزون يجب المسمى يجعل كانه سماء
 ولم يشر الى شيء وان لم يكن ضابطه يجب مهر
 المثل كانه لم يسم شيئا لانه لا يصلح ان يثبت في
 الذمة **قالت** **وخرا ما باع بالاقل قبل النقد**
 ومعناه انه لو باع شيئا وتبغضه المشتري
 ولم يتغير البايع الممن فاشتراه باقل من الممن
 الاول لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله يجوز
 وهو النصار لان الملك فيه قد تم بالقبض
 فيجوز بيعه باقل قدر كان من الممن كما اذا باعه
 من غير البايع او منه بثلث الممن الاول او باكثر
 او بقرض او باقل بعد النقد ولما روي

عن ابي اسحاق التميمي عن امرائه انها دخلت على
عائشة رضي الله عنها فدخلت معها امرؤا
سيدا من ارقم فقالت يا امرؤوسين اني بعثت
علاما من رديثا ثمانية درهم نسيت في البيت
منه بسمتانية نقد فقالت لما عائشة رأت
الله عنها بيسر ما شريت وبسر ما اشتريت
ان جهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد بطل الا ان يتوب رواء الله ارقطني هذا
الوعيد دليل على انه هذا المقد فاسد
ومولاي ركب بالراي فدل على انها قالت سمعا
ولا نقول قد روي انها قالت بعته الى العطلا
فلعلها انكرت علمها لذلك لانا نقول كانت
عائشة رضي الله عنها ترى البيع الى العطا ولان
التمن لم يدخل في ماله البياع قبل قبضه فادعاه
اليه عن ماله بالصفة التي خرج من ملكه وصار
بعض المثل قضا صا ببعض بقوله عليه فضل بلا
عوض فكان ذلك ربح ما لم يقين وهو حرام
بالفرض بخلاف ما اذا اشتراه بمثل المثل الاول
او اكثر لان الربح فيه حصل للمشتري بحره
ما دخل المبيع في ضمانه ولو اشتراه من لا يجوز
منها دونه له كولدته ووالده وعبدته ومكاتبه
فهو يزيله شر البياع بنفسه وقال ابو يوسف
ومحمد يجوز في غير العبد والمكاتب لان الاملاك

سقطت الملكية

متباينة

متباينة بخلاف المملوك لان كسبه لسيد
وله في كسبه مكانته حق الملك فكان مقرفه
كشركه وله ان شره ما ولا كشر البياع بنفسه
لا يقال سافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في البيع
اذا اعتد مع هو لا ولو اشترى ما يبيع له بان
باع وكيله لم يجز ايضا لانه لما باع باذنه
صار كسبه بنفسه ثم اشترى بالاكل وكذا
لو وكل رجلا ببيع عبده بالف درهم فباعه
ثم اراد الوكيل ان يشتري العبد باقل مما باع
لنفسه او لغيره بامره قبل نقد الثمن لم يجز
اما شراره لنفسه فلان الوكيل بالبيع يبيع
لنفسه في حق الموقوف فكان هذا شر البياع
من وجه والثابت من وجه كالثابت من كل وجه
في باب الميراث واما لغيره فلان شر المامور واقع
له من حيث الحقوق فكان هذا شر البياع لنفسه
من وجه وكذا لو اشترى من وارث مشتريه باقل
مما اشترى به المورث لم يجز فنظام المورث مقام
المورث بخلاف ما لو اشترى وارث البياع باقل مما باع
مما اشترى به المورث لم يجز فنظام المورث
مقام المورث بخلاف ما لو اشترى وارث البياع
لم يقم مقام البياع في هذا الشر لانه لم يملك
الشر بطريق الارث لانه كان يملك الشر لنفسه
حال حياة مورثه فكان كالاجنبي في ذلك وامّا

انه لا يجوز كالفصل الاول والنوع على ظاهر الرواية
ان المورث يقوم مقام المورث فيما يرث لانه لا يملك

ح

وارث المشتري فقايم مقام المشتري في هذا
 البيع لان ولاية البيع له من احكام ملات
 المورث فانه ما كان يملك البيع حال حياة
 مورثه لانه ملك مورثه ولما قام وارث
 المشتري مقامه في بيع هذا الثمن بكم الارث
 صار بيع الوارث وبيع المورث سواء فلما لا يجوز
 بيع المشتري لا يجوز بيع وارثه وشرطنا ان
 يكون الشرا من مشتريه او من وارثه لانه
 لو باعه المشتري من رجل او ومنه لرجل او
 اوصى به لرجل ثم اشتراه البايع الاول من ذلك
 الرجل يجوز لان اختلاف سبب الملك كاختلاف
 العين اصله حديث بريكة حيث قال عليه
 الصلاة والسلام في ما صدقة ولنا مدعية
 وشرطنا ان يكون البيع على حاله لم يتقص لانه
 اذا تعيب المبيع في يد المشتري فباعه من البايع
 باقل من الثمن الاول جاز لان المانع ربح ما لم يفد
 وانما يظهر الربح اذا صار اليه المبيع في يد المشتري
 فباعه من البايع باقل من الثمن الاول معنى
 وشرطنا ان يكون النقصان من حيث الذات
 لانه لو نقصت قيمته بتغير السعر لم يجز شراؤه
 باقل مما باع لان تغير السعر غير معتبر في حق
 الاحكام كما في حق القاصب وغيره فقايد البيع
 المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الربح وشرطنا ان تمام

الثمن

الثمن جثسا لانه اذا اشتراه بجنس اخر غير
 جنس الثمن الاول يجوز وان كان الثمن الثاني
 اقل لان الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس
 والدرنانير جنس الدراهم هنا حتى لو كان العقد
 الاول بالدراهم فاشتراه بالدرنانير وقيمتها
 اقل من الثمن الاول لم يجز استحسانا وجزاء
 قياسا وهو قول رضى لانها جنسان حتى
 لا يجزى ربا الفضل بينهما ولنا انها جنسان
 صورة وجنس واحد معنى لان المتشود بهما
 واحد وهو الثنية فبالنظر الى الاول بيع وبالنظر
 الى الثاني لا يبيع فقللنا المحرم على البيع بقوله
 عليه الصلاة والسلام ما اجتمع الحلال والحرام
 الا وقد علب المحرم الحلال رجلا ن باعنا
 علبا بينهما بالف فقالا ليعناكه بالف كل نصف
 بخمسائة ثم اشتراه احدهما بخمسائة قبل
 النقد فسد في نفسه لانه شرا ما باع باقل مما
 قبل النقد فسد في نفسه لانه شرا ما نقد الثمن
 وصح في نصيب شريكه بنصف خمسمية لانه
 ما باع ولا يبيع له ولو قال ليعناك نصيب فلان
 بخمسائة ثم قال ليعناك نصيب فلان بخمسائة
 ثم اشترى احدهما بخمسائة فسد في نصيبه
 لان نصفه وهو الربيع باعه بنفسه ونصفه
 وهو الربيع بيع له واما نصيب صاحبه

فيفسد في نصفه وهو الربح لانه باعه له وضع
 في الربح الاخر فيدفع ثمنه لانه ما باع ولا بيع
 له وان اشترى به معا في هذه الصورة مع شراء
 كل واحد منهما في ثمنه بمنزلة الثمن لانه لو اشتراه
 احدهما مع شراؤه في الربح فاذا اشترى كل
 واحد منهما نصفنا شيئا ببيع شيئا كل واحد
 منهما في نصفه ذلك وهو الثمن ضرورة ولو
 باعاه بالف ثم اشترى به بحسبة مع شراؤه
 واحد منهما في ربحه لان كل واحد منهما اشترى
 نصفنا شيئا ببيع نصفه فيما باع فيفسد
 ونصفه فيما باع شريكه فيصح في نصفه
 الذي لم يربحه له بل باعه لنفسه ولو باعه
 مع وكيله بالف ثم اشتراه الوكيل بحسبة
 لا يصح لان احد النصفين باعه بنفسه والنصف
 الاخر لانه ما باع ولا بيع له ولو باع الوكيل
 كله ثم اشتراه احدهما لا يصح اما الوكيل فلانه
 باع واما الموكل فلانه بيع له قال **دع فيهما**
مما يليه اي مع البيع فيما ضم الى الشترى
 بان اشترى مثلا جارية بالف ثم باعها واخرى
 معها بالف من البائع قبل عقد الثمن جاز
 البيع في التي لم يشترها من البائع ويفسد
 في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بغير الثمن
 بمقابلة التي لم يشترها منه فيكون مشترى

في الربح لانه ما باع ولا بيع له وان اشترى به معا في هذه الصورة مع شراء كل واحد منهما في ثمنه بمنزلة الثمن لانه لو اشتراه احدهما مع شراؤه في الربح فاذا اشترى كل واحد منهما نصفنا شيئا ببيع شيئا كل واحد منهما في نصفه ذلك وهو الثمن ضرورة ولو باعاه بالف ثم اشترى به بحسبة مع شراؤه واحد منهما في ربحه لان كل واحد منهما اشترى نصفنا شيئا ببيع نصفه فيما باع فيفسد ونصفه فيما باع شريكه فيصح في نصفه الذي لم يربحه له بل باعه لنفسه ولو باعه مع وكيله بالف ثم اشتراه الوكيل بحسبة لا يصح لان احد النصفين باعه بنفسه والنصف الاخر لانه ما باع ولا بيع له ولو باع الوكيل كله ثم اشتراه احدهما لا يصح اما الوكيل فلانه باع واما الموكل فلانه بيع له

للاخرى

للاخرى باقل مما باع وهو فاسد ولا يبيع
 الفساد لانه منصف فيها لكونه مجهول فيه
 حتى لو قضى القاضي بحوازه صح اولانه باعتبار
 شبهة الربا اولانه طارى لانه يظهر بانقسام
 الثمن او المقاسمة فلا يسرى الى غيرهما قال
 رحمه الله **وزيت على ان يوزن الطرفين ويطرح**
عنه مكان كل طرف خمسين رطلا ومع لو شرط
ان يطرح بوزن الطرف اي لا يجوز بيع زيت كل
 رطل بدرهم على ان يوزن بظرفه ويطرح عن
 الزيت الموزون مكان كل ظرف خمسين رطلا
 ويجوز ان شرط ان يطرح بوزن الطرف لان
 الشرط الاول لا يقتضي العقد والثاني يقتضيه
 ومذا لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن
 الطرف فاذا طرح خمسين مثلا يحتمل ان يكون
 اكثر من الطرف او اقل الا اذا عرف ان وزنه
 خمسون رطلا فحينئذ يجوز لانه يقتضيه العقد
 قال رحمه الله **وان اختلفا في الرق قال قول**
المشتري لانه انكر بيبانه انه لو اشترى
 سمنا في رق فرد المشتري الرق وهو عشرة
 ارطال فقال البائع الرق غير هذا وهو كات
 حسنة ارطال لانه ان اعتبر اختلاف في الرق
 فاقول قول القاضى منينا كان او امينا كالف
 والمودع وان اعتبر اختلاف في السمن فهو في الحقيقة

1937

Copying S ersity

اختلاف في مقدار الثمن فيكون القول قول المشتري
 لانه يتكرر الزيادة ولا يتخالفان وان كان الاختلاف
 في الثمن لاختلاف في الثمن ثبت تبعا لاختلاف
 في الطرف والاختلاف في الطرف لا يوجب
 التحالف لانه ليس بمقصود بالعقد ولا معقود
 عليه أصلا فكذا فيما ثبت تبعا له اذ التبع
 لا يتألف الاصل ولان التحالف ورد على خلاف
 القياس فيما اذا كانت الاختلاف في موجب
 العقد فقد اضر دة ان كل واحد منهما يدعي
 عقدا غير الذي يدعي صاحبه والاختلاف
 في الرق ليس في معناه فلا يلحق به قال
والا سددت بشرا خيرا ويبيعها مع وهذا عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز وعلى هذا التحالف
 التوكيل ببيع الخنزير وعلى هذا توكيل الحرم الحلال
 ببيع صيده لانه ان التوكيل يستفيد الولاية
 من الموكل والولاية للموكل في هذا التصرف فكذا
 وكيله كسائر وكل مجوسا بان يزوجه مجوسية
 حيث لا يجوز بالاتفاق ولان ما ثبت له ينتقل
 اليه فصار كانه يشره بنفسه ولانه بين
 الوكيل والموكل يجري حكم المبادلة حتى يعمل
 الوكيل بمنزلة البائع والموكل بمنزلة المشتري
 الا ترى انه يجوز البيع بالثمن ويرد الموكل
 عليه بالعيب ويجري التحالف بينهما عند التجاهد

ولا حنيفة رحمه الله ان الوكيل اصيل للتصرف
 التصرف والموكل لحكم التصرف الا ترى انه
 يملك الخمر والخنزير بالارث بان كان لذي
 فاسلم فوات قبل ان يسمي الخنزير ويخلد
 الخنزير ورشته المسلمون وكذا اذا اخرج
 عصيره يبقى على ملكه بخلاف توكيل
 المسلم المجوسي ان يزوجه المجوسية لانه
 سغير ومصرفه فيكون مضافا الى الموكل
 بخلاف ما اذا اتى كافر لمسلم خرا لانه
 سغير كالتزويج فينع الحكم فيه للمسلم ابتداء
 وحقوقه راجعة اليه ثم يتصدق بمن
 الخمران باعها الوكيل له لتكرر الخبز فيه
 لقوله عليه الصلاة والسلام ان الذي حرم
 بيعها حرم شرائها وكل ثمنها ربي التوكيل
 بشر الخمر تملكها كما تملكها لانه منع عن الانتفاع
 بعينها فله ان يتصرف فيها على وجه يتوصل به
 الى الانتفاع بها كما اذا ورثها او ختم عصيره
 وعليه ثمنه يدفعه الى الوكيل لان انتقال الملك
 اليه من جهته حكما فيلزمه البدل وان
 كان خنزيرا يسميه وقولها لا ولاية
 للموكل في هذا التصرف فكذا وكيله متقوض
 بمسائل منها ان رجلا لو توكل عن غيره بشرا عمدا
 بعينه لا يملكه ان يشتريه لنفسه فلو وكل

من يشترية له فاستراه له يملكه ومنها
 اذا مات ذي وقلف خيرا يامره القاضي ذميا
 يبيعها وان لم يملك يبيعها هو ومنها لو كان
 مسلم وصيا لذي وليت خيرا سر الوصي
 المسلم ذميا يبيعها وان لم يملكه هو واما ذكاح
 الجوسمية فان المسلم لا يملكه ابتداء ولا يملكه
 فلا يكون شيئا له حكمه لقصره بخلاف ما نحن
 فيه على ما بينا ولان المقصود من البيع الملك
 والمسلم لا يملكها والمقصود من الذكاح الحمل
 ولا يملكه اكل فيلغو قال **رأى على ان يبيع**
المشترى او يدبر او يخاص او يستولد اي يجوز
 بيع امته على ان ينحل بها المشتري شيئا من هذه
 الاستثناءات عليه العمالة والسلام عن بيع
 وشرط والامتنان ان كل شرط لا يقتضيه
 العقد وهو غير ملائم له ولم يرد الشرع بجواره
 ولم يحير المتعامل فيه وفيه منفعة لامل الاستحقاق
 مفسد لما روي ان شرط فيه ما يقتضيه
 العقد كشرط الملك للمشتري او شرط فيه الملايم
 للعقد كالرهن والوكالة جاز لانها للثبوت
 والتاكيد بحاسب الاستيفاء والطالبة لان استيفاء
 الثمن يقتضي العقد ومؤكدة اذا كان معلوما بان
 كان الرهن والوكالة معينين او شرط فيه ما ورد
 الشرع بجواره كالخيار والاحل او شرط فيه ما جرى

المعامل

ملايم له

المعامل فيه وفيه منفعة لامل الاستحقاق
 مفسد لما روي ان شرط فيه ما يقتضيه
 العقد كشرط الملك للمشتري او شرط فيه الملايم
 للعقد كالرهن والوكالة جاز لانها للثبوت
 بحاسب الاستيفاء والطالبة لان استيفاء الثمن
 يقتضي العقد ومركبه ملائم له اذا كان
 معلوما بان كان الرهن والوكالة متعينين
 او شرط فيه ما ورد الشرع بجواره كالخيار
 والاحل او شرط فيه ما جرى المتعامل فيه بين
 الناس كشرط النحل على ان يحدد ما البايع
 او بشرط او شرط فيه ما لا منفعة فيه لامل
 الاستحقاق وامل الاستحقاق هو البايع والمشتري
 والبيع الاذي والايضي لا يفسد البيع
 لو ورد الشرع به او المتعامل او لكونه ملائما وما
 عدا ذلك من الشروط مفسد لما فيه من زيادة
 غربة عن العرض فيقتضي الى الربا ولانه يقتضي
 بسببه المنازعة فيقضى العقد عن مقصوده لان
 المقصود من شرع الاسباب في المعاملات قطع الترا
 لتخصيص المباشر للسبب وقال الشافعي رحمه الله
 يجوز البيع بشرط الامتنان وهو رواية للسنن
 عن ابن حنيفة رحمه الله لان بيع العبد شقة متعارف
 في الرقابة وتفسيره ما قلنا ولما لا يقتضيه العقد
 او يقتضي الاطلاق اي تصرفه بشا لا تصرفا معينا

كيد

ع

فاشتراط مثله فيه مفسد له كاشتراط التدبير
 والاستيلاد والكتابة فيه وتفسير بيع النسيئة
 ان يبيعه من يعرف انه يفتقه كما اذا باعه
 من يطلب رقبته للاعتاق عن كفارة او مذر
 وقيل بتفسيره ان يبيعه المشتري قبل الشراء
 بشرط يزيد من غير شرط في العقد ولو اعتقه
 المشتري جاز البيع استثنائا عندنا
 حقيقته رحمه الله ويجب عليه الثمن وقالوا
 يجب عليه القيمة وهو القياس لان شرط
 الاعتاق مفسد فتحققه يقتضي الفساد
 لا رفع له كسائر الشروط المفسدة ^{التي هي العقد} فصار كما
 اذا تلفه بوجه اخر وجه الاستحسان
 ان اشتراط الاعتاق من حيث ذاته لا يلزم
 العقد على ما بينا ولكن من حيث حكمه يلزم
 لانه منهي للملك والشيء بانتهائه يتقرر فلو جرد
 صورة الشرط قلنا يفسد فاذا تحقق العقد
 حكنا بكوازه لتحقيق الملاية وهو الانها فكان
 اكمال قبله موقوفا بخلاف الاستيلاد والتدبير
 حيث لا يعود محكما بها لانها ليسا بشهيين
 للملك وكذا اذا تلفه بوجه اخر ولو باع جارية
 بشرط ان يعطى ما المشتري او بشرط ان لا يطأ
 فسد البيع عندنا بحقيقته رحمه الله لان
 العقد لا يفتقهما لان مقتضيه اطلاق

الانتفاع

الانتفاع لا يحرمه ولا الزام قال ابو يوسف
 رحمه الله مع في الاول لان العقد يقتضيه وفسد
 في الثاني لانه لا يقتضيه وعند محمد رحمه الله
 مع فيها لان الثاني ان لم يقتضيه العقد
 فلا يرجع نفعه الى احد فكان مفسدا شرطا
 لا طائلا فلا يودي الى النزاع فلا يفسد
 قالت **اولا خلتها** اي لا يجوز بيع امة الا
 حملها لان ما لا يبيع افرادة بالعقد لا يبيع
 استثناء منه والحمل لا يجوز افرادة بالبيع
 فكذا استثناءه لانه بمنزلة الاطراف ففقد
 شرطا فاسدا وفيه منفعة للبايع فيفسد
 البيع بشرط استثناء الحمل في العقد وعلى ثلاث
 مراتب في وجه يفسد العقد والاستثناء كالبيع
 والاجارة والكتابة والرهين لان مدة العقد
 تتطلبها الشروط العاسدة غير ان المفسد في
 الكتابة ما يتمكن في صلب العقد من الشروط
 اي ما يقوم به العقد حتى لو كاتب بشرط ان لا يخرج
 من البلد لا يفسد وله ان يخرج لان
 الكتابة تنسب البيع من حيث ان العبد
 مال في حق المولى وتنسب المكاح من حيث
 انه ليس بمال في حق نفسه فقلنا بالشهيين
 في الحالين وفي وجه العقد جازي والاستثناء
 باطل كالسنة والصدقة والمكاح والمخلع

والصالح عن دهر العمد فلا يبطل العقد ويبطل
الاستئنا ويكون الحمل تابعاً للام في مدة
العقد يصير هو حيث صار في ذى وجه
يجوز العقد والاستئنا وهو الوصية حتى
لو اوصى بجارية لاسنان الاجلها مع وكذا
لو اوصى بجلها لاخر مع لان الوصية اخذت
الميراث والميراث يجري فيه فكذلك الوصية
بخلاف الخدمة وفي العتق يتبعها الحمل
ولو اعتق الحمل وحده صح قال **ابو محمد**
البائع شهراً ودار على ان يستر او يفر من المشتري
او يبيد له ويستم الى كذا او يوبى على ان يقطع البائع ويحيط فيها
لان مدة الشروط لا يقتضيها العقد ونية
منفعة لاحد مما فيفسد ولانه ان كان بعض
الشرع بمقابلة العمل الشروط فهو اجارة
مشروطة في بيع وان لم يكن بمقابلة شيء فهو
اعارة مشروطة فيه ونية النبي صلى الله
عليه وسلم عن منفعة في صفقة ولان الاجل
يقتضي بالديون لانه شرع للمترفيه حتى يتمكن
من التحصيل به دون الاعيان اذ هي حاصلة
منغينة بالعقد فلا حاجة فيها الى التاخير
فيكون اشتراطه مفسداً قال **ابو محمد**
على ان يمدد او يتركه وقال رفرجه الله لا يجوز
وهو القياس لان فيه شرطاً لا يقتضيه

العقد

العقد وجه الاستئنا ان الناس بمقامه
ومثله يترك القياس ولهذا اجرت الاستئنا
واستيجار الصباغ والظير والكمائم وان
كانت اجارة على استئناك الاعيان قال
رحم الله **ابو البيع الى النير وفيه الميراثان**
النصارى وفطر اليهود انهم يبيعون العقار
يعني لا يجوز البيع الى مدة الاجال لانها جبر
فتقضى الى المازعة وقالوا اذا باع الى
فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم جاز
لان مدة صومهم بالايام وهي معلومة
قال **ابو محمد** **ومر الحجاج والحصاد والعطاء**
لا يجوز البيع الى مدة الاجال لانها تستقدم
وتتأخر فتكون مجهولة وهذا لان هذه الاشيا
اقبال العباد فتثبت بحسب ما يريد ولهم
والاجال شرعت بالاوقات قال الله تعالى
يسألونك عن الاملة قل هي موافقت للناس
وكذا الى الجزاز لما ذكرنا وهو جز الصوف
وكذا الى الجدة اذ يالذال المعجمة عام في قطع
النار وما المهملة خاصة في النخل والحصاد
يفتح كما ذكرها قطع الزرع وقترى بها قوله
تعالى يسألونك عن الاملة قل هي موافقت
للناس وكذا الى الجزاز لما ذكرنا وهو جز الصوف
والتوحقه يوم حصاده والعطاء قطع العنب

الدياس اصله واس من الدوس
دوست اذ اذكره فطرح
شرا كياض وارباض

1957

ing S

ersity

من الكرم والديار ان يوطى الطعام الدواب
قال ولو كفل الى مدة الاوقات مع لان مدته جهالة
يسيرة وهي متخللة في الكفالة لكونها متبرعا
فيجري التسامح فيها بخلاف البيع لانه
مبادلة المال بالمال فيكون مبنيا على
المماكسة والمناينة فاذا كانت يسيرة
امكن باقتضاها بخلاف ما اذا كانت فاحشة
كالكفالة الى هبوب الريح لان الكفالة
تشبه النذر ابتداء لكونها التزاما محضاً من
غير ان يقابل به شيء في النذر يتحمل الجهالة
وان كانت فاحشة وهي معاوضة انتهت
باعتبار الرجوع على المتكفل عنه ولا يتحمل
الجهالة في المعاوضات وان كانت يسيرة
فعلينا بالشبهين في الحالين الا نرى ان الجهالة
في الكفالة يتحمل في اصل الدين حتى لو تكفل بكما
ذاب له على قتلان مع مبالوصف وهو الاجل
اول بخلاف البيع حتى لا يصح بمنزلة قول اصلا
فكذا في وصفه **قال ولو اسقط الاجل قبل حلوله**
مع اي لو باع الى مدته الاجال ثم اسقط الشراء
الاجال قبل ان ياخذ الناس في الحصاد والديار
وقبل وقت وراحت حاج حار البيع وقال زفر
رحمه الله والشافعي رحمه الله لا يجوز لان
العقد انعقد فاسدا ولا يتقلب صحته

باسقاطه

باسقاط المفسد كما اذا اسقط الدرهم
الزائد عن بيع الدرهم بالدرهمين وكذا
اذا تزوج امرأة الى عشرة ايام ثم اسقط
الاجل ولما ان المفسد شرط خارج عن
صلب العقد وهو يسير وهذا اختلف
الصحابة فيه فينقلب صحته عند ازالته
او تقول العقد انعقد موقوفاً بالاسقاط
بتبين انه كان جائزاً على ما قاله مشايخنا
هو الصحيح لان فساداً انه ينفي الى المارة
وقبل مجيئه لاسارة فانه لا يفسد الاول
قول مشايخ العراق وعليه هذا الخلاف كل عقد
ينقلب صحته بامالة المفسد ينعقد فاسداً
عندهم وموقوفاً عند مشايخنا بخلاف
الدرهم الزائد لان الفساد فيه في صلب العقد
لانه في احد العوضين وبخلاف الاجل في النكاح
لانه عقد غير النكاح وهو المنفعة والعقد
لا يتقلب عقد الاخر وقوله ولو اسقط الاجل
قبل حلوله اي اسقطه من له الحق فيه وهو
السعري لان الاجل حقه فيفسد باسقاطه
وهو لا يسترط فيه التراضي وقول العبد ورك
في محتمره فان تراضيا باسقاط الاجل وقع
اتفاقاً لا يخرج الشرط لان رضي من له الحق
يكفي ولو باع مطلقاً ثم اجل المثل الى مدته

ح

الاوليات جاز لانه تاجيل الدين والجهالة في
تاجيل الدين مستحقة لحال العقد عن التساؤل بخلاف
ما اذا كانت في العقد لان الجهالة مقارنة له
فيفسد قال ومن جمع بين حر وعبد او بين
شاة ذكينة وميتة بطل البيع فيها وان جمع
بين عبد ومدر او بين عبد وعبد غيره او
بين ملك ووقف صح في القدر وعبد وملك
اما الاول فالذكر على اطلاقه قول ابي حنيفة
رحم الله وعندهما ان بين شاة وكل واحد منهما
جاز في العبد والذكينة والافلا لانه اذا بين
بشيء صار اصفقتين فيتقدر التساؤل بقدر
الفسد بخلاف ما اذا التزم لكل واحد شيئا
لانه يبقى بيعا بالخصصة ابتداء وهو لا يجوز ولما ان
الصفتة متحدة فلا يمكن وصفها بالصحة والفساد
فيبطل وهذا لان الحر والميتة لا يدخلان في
العقد لعدم شرطه وهو المادية فيكون قبول
العقد في الحر والميتة شرطا يجوز العقد في العبد
والذكينة فيبطل واما الثاني فهو قول علمائنا الثلاثة
وقال زفر رحم الله لا يصح لان محل العقد
المجموع ولا يتصور ذلك لانها المملوكة في المديرة
ومحوه كالمال والولد والمكاتب وقد جعل قبول
العقد فيه شرطا لصحة العقد في المال فيفسد
كالعقل الاول والفرق بين الفصليين لان حنيفة

مطلقا

وقف لله تعالى

مطلقا ولما اذا لم يفصل الثمن ان المديرة ونحوه
يدخل تحت البيع ثم يتقرر في حقه فيفسد
الثمن عليهما حالة البقاء وهو غير فاسد وفي الفصل
الاول الحر ونحوه لا يدخل في البيع امتلا فلو جاز
البيع فيها ضم اليه لكان بيعا بالخصصة ابتداء
ولا يجوز بجهالة الثمن عند العقد بخلاف النكاح
حيث يجوز نكاح الحمل اذا ضم اليها المحرمة
فقد علمنا جملة لان النكاح لا يبطل بالشرط
الفاصلة ولا بجهالة المهر فيكون صحيحا والدليل
على ان المديرة وام الولد والمكاتب وعبد الغير
يدخل في البيع ان القاضي لو فقه يجوز بيع المديرة
وام الولد يتقد وفي المكاتب يتقد برضاه في الاصح
وفي عبد الغير باجازه مولاه ولو لا انهم مال
ولم يدخلوا في العقد لما نتقد كاتى الحر والميتة
وانما يخرجون من العقد بعد الدخول لاستحقاقهم
انفسهم في المديرة وام الولد والمكاتب وفي
عبد الغير لا جيل مولاه فلا يكون بيعا
بالخصصة ابتداء بل في حالة البقاء فلا يفسد وفيما
اذا جمع بين ملك ووقف روايتان في رواية
يفسد في الملك لان البيع لا يتقد على الوقف
لانه صار محررا عن الملك والملك فصار كما
لو جمع بين حر وعبد ذكره الفقيه ابو الليث
في نوازله والاصح انه يجوز في الملك لان الوقف

مال ولهذا ينتفع به انتفاع الاموال غير انه لا يباع لاجل حق يعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما ضم اليه كالمدر وعه بخلاف المسجد حيث يبطل العقد فيما ضم اليه لانه ليس بمال ولهذا لا ينتفع به انتفاع الاموال فصار كالحرة ولو باع قرية ولم يستثنى الشجر والمقابر لم يبيع لما ذكرنا وقال في المحيط قيل يبيع في الملك وهو الاصح لان البيع ينتقد على الوقف لانه مال منقوض الا ترى انه يضمن بالاتلاف وهذا مشكل فان المسجد كالحرة على ما بينا فكيف يجوز البيع فيما ضم اليه ولا سبيل لهذا الا اذا جعل استثناءه للمساجد فيكون كانه باعه غير مواضع المساجد **قال فصل تنقض الشراء في البيع** العاقد باسرا ببيع وكل من عوصبه مال ملك **البيع بيمينته** معناه اذا قبضه ملكه ولزمه قيمته اذا كان المتبض باسرا ببيع وفي العقد عوضان وكل واحد منهما مال ذكر القبض لانه لا ينفيد الملك وذكر البيع العاقد احتراز عن ان الباطل فانه لا ينفيد الملك وشرط ان يكون القبض باسرا ببيع والمراد به اذنه لانه بغير اذنه لا ينفيد الملك على ما عرفت ولا بد له من اذن صريح بعد الاقتراق وقبله في المجلس ليكتفي

قوله ملك البيع فيه وضع الظاهر موضع التخصيص

قوله صراحتا عن الباطل ليس كيد بقرينة قوله المصنوع وكل من عوصبه مال لان الباطل ليس احد الفاضلين بمال

بالدلالة

بالدلالة لان البيع تسليط منه على القبض اذ مراده ان يملكه المشتري ولا يكون ذلك الا بالقبض فكان ذلك تسليطا منه عليه كما في الهبة بخلاف البيع الصحيح فان الايجاب فيه لا يكون تسليطا منه على القبض لان مقصوده وهو التملك يحصل بدونه فلا حاجة الى اثباته هذا اذا لم يقتر البائع الثمن او قبضه وهو ما لا يملك بالقبض كالحرة والمختار وان كان ما يملك به وقبضه كان اذنا منه بالقبض دلالة فلا يحتاج فيه الى التصريح به وان كان بعد المجلس وشرط ان يكون في العقد عوضان كل واحد منهما مال ليحقق ركز البيع وهو مباركة المال بالمال ليخرج عنه البيع بالمسئنة وعه والبيع مع بقى الثمن في رواية بخلاف البيع مع السكوت حيث يفقد فاسدا وقوله ملك البيع بيمينته يعني قيمته ثم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند مسجد رحمه الله يعتبر قيمته يوم التلف لانه به يتقرر عليه اذا كانت البيع من ذوات القيمة وان كانت من ذوات الامثال ملكه بمثله اذ هو الاصل لكونه مثله صورة ومعنى فلا يعذر عنه مع امكانه كما في الغصب وهذا على قول مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق لا يملك العين دائما يملك فيها النقص خاصة يتكلم بتسلط البائع عليه استهلالا لما قال رحمه الله

الباجار بيبه لان البايح سطر على ذلك وقال ايضا
 من اشترى دارا شرافا سدا فلا شفقة للشفيع
 فيها ولو ملكها اشترى لاخذها الشفيع وكذا الر
 اشترى جارية لا يحل له وطها ولو وطها يجب
 عليه العقر اذ ارفع الفساد وردھا الى البايح ولو
 ملكها يحل له الرجيب العقر لصادقته ملكه
 كالامة او موصية يحل وطها ولا يجب عليه
 العقر اذ ارجع الوامب فيها وكذا الزوج فيها
 لا يطيب له الرجوع ولو ملكها الطاب وكذا الاجل
 له اكل طعاما اشتراه فاسدا ولو ملكه حبل
 رجه القول الاول وهو الاصح ان الالب او وصيه
 لو باع عبد للصغير بيبا فاسدا فاعتقه
 اشترى نفذ عتقه وكان الولاله ولو لم
 يملكه لم ينفذ لان الالب والوصي لا يملكان الاثاق
 ولا التسليط عليه وكذا الواشترى دارا شرافا سدا
 فبيعت يمينها داراخذها الشفيع بالشفقة
 ولو لم يملكها لم يستحق الشفقة وكذا الواشترى
 جارية وردھا الى البايح يجب عليه الاستبراء
 ولو لم يخرج من ملكه لما وجب وانما لم يحل له
 التصرفات من الوطى والاكل ولم يجب الشفقة
 فيها لان الاشتغال بالوطى ويخوه اعراس عن
 الرد وهو واجب شرعا وفي فقهنا القاضى بالشفقة
 تأكيد النساد وتقريره وما ذكره محمد رحمه الله

من التسليط لا يدل على انه لا يملكه اذ اشترى
 يتصرف في البيع بتسليط البايح بسبب تملكه
 اياه وقال الشافعي رحمه الله لا يملك بالناسد
 العين والتصرف وان نفسه لانه محظور كونه
 منها عنه والى يقتضى التمسك والملك بغيره
 كونه ذريعة الى فقهنا المارب ووسيلة الى تفصيل
 المطالب فلا يسلط به اذ لا يلايه والملاية شرط
 بين الاثر والمؤثر لان النهى نسخ للشرعية للنقاد
 بين كونه مشروعا وبين كونه منها عنه لان
 النهى يقتضى قبحه والشرعية تقتضى حسنه
 وبينهما تناقض فكان باطلا لا يملكه لا يبيده
 قبل القبر وجم ترداد الحرمة والنساد فان
 ثبت له الملك فيه ومما ركاز البينة وبيع الحر
 بالدرهم ولسان ركن البيع صدر من امه
 مصافا الى محله فوجب القول بايقاده واخفا
 في الاصلية والمحلية وركنه مبادلة المال
 بالمال وفيه الكلام والنهى عن الافعال
 الشرعية تقرر الشرععية عندنا بخلاف النهى
 عن الافعال المحسنة لان النهى يقتضى التمسك وهذا
 لا يقال للاعنى لا يتصرف ولا يملك لا يتصرف
 التصور منه فاذا كان من شرطه التصور فنصير
 الافعال الشرعية بالشرع فاذا لم تكن مشروعة
 لم تكن مستصورة فيبطل النهى اذ حقيقة النهى

تصرف في الملك بالبيع مع قيام النهي عنه وهو المحل
على حاله فالتقي وجوده ووجوده بالشرع فصارت
مشروعة ضرورة صحة النهي والافعال المحسية
منتزعة بذاتها فلا ضرورة الى جعلها مشروعة
وبهذا بخلاف الشئ فانه تصرف في المحل بازالته
من غير تصرف للمكلف فكان في طرفي تقييد فلا يمكن
حمل احدهما على الاخر وتحقيق هذا ان النهي عن
العقود المشروعة لا يخرجها من ان تكون مشروعة
وانما يخرجها من شرعيتها وتحصيل الحكم بذلك السبب
مع بقاء سببها عندنا كما اذا كان النهي بمعنى
في غيره كالبيع عندنا ان الجملة فانه مشروع
على حاله مفيد حكمه غير انه ممتنع ولا يقال البيع عند
الاذان منهي عنه لغيره وفيما نحن فيه لمعنى في
نفسه فلا يقياس عليه ما ليس في معناه لاننا نقول
النهي فيها لمعنى في غيره لكن ذلك الغير في المستشهد
به مفصل عنه مجاور له وفيما نحن فيه مفصل
به وصفا فكان النهي فيها لمعنى في غيره الا ترى
انه لو لا الشرط لجاز العقد غاية الاسرار الوصف
اقوى ايضا لا من المجاورة وذلك لا يوجب عدم
المشروعية فكان مشروعاً بذاته غير مشروع
بوصفه وقد ظهر اثر القوة في انقضاءه فاسد
لا يقيد الملك الا بالقبض وبهذا الالة لو اوجب
الملك قبله لثبت بلا عوض اذا لم يمس لايجب للفساد

وهناك

وهناك القينة لا يجب الا بالقبض ولانه واجب
الرفع بعد القبض للفساد والقيل به فوجوب
الاستماع عن المطالبة اول وذلك بعد ملكه وان
ثبت الملك به قبل القبض يرد الى تقرير الفساد
من حيث ان كلاً منهما يجب عليه تسليم ملك غيره
وبالقبض يتقرر العقد وقوله وبيننا تناق
قلنا لا تناق اذا جعل مشروعاً من وجه دون
وجه على ما بينا والهيئة ليست بالحق احد
فانقضاء الشرط واذا باع الحر بالدرهم فقد جعلها
مشترا وبها لا يجب تا العقد فلو انقضاء لوجب قيمتها
لنقد رتبتهما والهيئة لا تملك شيئاً وانما يكون شيئاً
اذ لا عهد لنا في الشرع ان تكون القينة مبيعا في صورة
من البياعات قال رحمه الله **ولكل منهما نصيب** يعني
على كل واحد منهما نصيبه لان رفع الفساد واجبه عليهما
واللام تكون بمعنى على قال الله تعالى وان اساءتم
فلها اي عليهما ويمكن كل واحد منهما من الفسخ قبل
القبض بعلم صاحبه لان البيع العاقد لا يفسد
الملك قبل القبض فكان ينزله البيع الذي فيه الخيار
فكان كل واحد منهما يسبيل من فسخه من غير رض
الاخر لكنه يوفق على علمه لان ثمة الزام الفسخ
له فلا يلزمه بدونه علمه واما بعد القبض فان
كان الفساد في صلب العقد بان كان راجعاً الى
احد البديلين كالبيع بالخمر او الخمر بغير فكه ذلك يتقرر

احد مما يفسخ بقوة العناد وان كان الغضا و
 شرط زايده بان باع الى اهل بيت او غيره مما
 فيه منفعة لاحد المتقارفين يكون لمن له منفعة
 الشرط المفسخ دون الاخر عند سده لان منفعة
 الشرط اذا كانت عمادة المية كان قاد راعا على
 تصحيحه بهذا الشرط فكان في حقه بمنزلة الصحيح
 لعدم رتبته عليه فهو مفسخ الاخر لا يبطل حقه عليه
 وعندنا الكل منهما ففسخه لانه مستحق التمسك
 حق الشرع وانتفى الضرر عن العقد ومن له
 المفسخ قاد راعا على تصحيحه بالحذف والكلام على ما قبل
 المفسخ فيفسخه بعلم صاحبه في الكل وعندنا
 يوسف لا يفسخه عليه قال **الا ان بيع المشتري او**
بمسدود او مبيى اي اذا تصرف فيه بهذه التقررات
 ليس لواحد منهما ان يفسخ لان المشتري ملك
 المبيع بالتبني فيفسخه فيه بغير فائده كلها ويتقطع
 به حق البايع في الاسترداد سواء كان تقررا قبل
 الفسخ او لا يقبله الا الاقلية والنكاح فانها
 لا يقطعان حق البايع في الاسترداد لان الاقرار
 عقد ضعيف يفسخ بالاعدار وفساد الشراء
 عذر فيفسخ والنكاح لا يمنع فسخ البيع فيفسخ
 ويرد على البايع والنكاح على حاله وما عداها
 من التقررات يقطع حق الاسترداد لانه يعلق
 به حق العبد كما بينه وعنا الله تعالى بخلاف

حق

والفسخ كقول الشرع وما جتمع قول الله تعالى والعبد
 الا وقد غلب قول العبد صح

هذه القاعدة منقولة ما ذكر
 في باب الجهاد من ان المرأة يجب اذا كان
 زوجها مفسدا او زورا او اديها
 في حق الزوج

حق الشفعة حيث ينتقز فيه بقرن المشتري
 لانه حق العبد فكان اولى بالشفعة ولانه
 بالمتوقفة ملك يتيم قيمته والبيع الثاني
 مشروع باصله وروصفه والاول مشروع باصله
 دون وصفه فكان الثاني اولى بالاعتبار وكذا
 الهبة مشروعة باصلها ووصفها فكانت اولى
 ولان تصرف المشتري حصل بتسليط البايع
 فلا ينتقز بخلاف الشفع حيث ينتقز بقرن
 المشتري لعدم التسليط منه والكثايرة والربن
 نظير البيع لانها لارتبان الا انه اذا عجز المكاتب
 او ملك الرمن يعود حق الاسترداد لزوال
 المانع وكذا الورع في الهبة عماد حق الاسترداد
 سواء كان بتفضا او بغيره فضا لانه يعود اليه بقرن
 ملكه في الوهمين وبالرد بالعيب يعود حق الاسترداد
 لما ذكرنا ومما كلفه اذا اعاد المبيع الى ملك المشتري
 مما يكون فسخا قبل فضا القاضى بالقيمة على
 المشتري وان كان بجهة لا يعود حق الاسترداد
 لانه قد ستر لزوم القيمة بتفضا القاضى فلا
 ينتقز فضاؤه بعد ذلك كالعبد المضمون
 اذا ابق سحر عا د بعد ما قضى على القامسب
 بالقيمة وعلق حق الوارث به لا يبيع حق
 الاسترداد لان ملك الوارث خلافه فكان
 في حكم عمن ما كان للمورث ولما اريد بالعيب

Copy

فيما اشتراه الورث ويرد عليه بخلاف ملك
 الموصى له على ما عرفت في موضعه وقوله اوييني
 اي ينقطع حق الاسترداد بينا المشتري في
 العقار المشتري شرافا سدا ومدا عند
 ابي حنيفة وعندهما لا ينقطع وعلى هذا الخلاف
 الغرس لما ان حق البايع في الاسترداد اقوى
 من حق الشئع في الاخذ حتى يجتاج في الاخذ
 بالشفعة الى المقتنا ويبطل بالتأخير والورث
 بخلاف حق البايع في حق الشفعة مع ضعفه لا
 لا يجزى بالبنا والغرس بهذا الذي وله ان البنا
 والغرس حصل بتسليط البايع وهو مما يقصد
 به الدوام فينقطع حقه في الاسترداد كالبيع
 بخلاف حق الشئع فانه لم يوجد منه التسليط
 ولهذا لا يسقط بيع المشتري وبينة فكذا
 بينا به ذلك فيقول في حفظ الرواية
 عن ابي حنيفة رحمه الله وخبر محمد رحمه الله ان
 للشئع ان ياخذ العقار المشتري شرافا سدا
 بالشفعة اذ ابي المشتري فيه عنده والبيع
 العاسد لا يجيب فيه الشفعة ما دام حق الاسترداد
 باقيا فلما وجبت فيه الشفعة عنده علم ان
 حق البايع في الاسترداد قد انقطع عنده وهذا
 ظاهر فاذ اخذ الشئع ياخذ بالقيمة كما
 اذا ما عه المشتري فانه ياخذ بالقيمة ان

اختار

اختار الاخذ بالبيع الاول وتفضل الثاني وان
 شا اخذه بالبيع الثاني بمثله لانه بيع صحيح
 فاسكن ايجاب مثله فاذا اخذه منها بالشفعة
 تفضل بها والغرس كما يفعل في البيع الصحيح
 ولا يقال اذا تفضل الشئع البنا نادى حق
 الاسترداد لزوال المانع لا نقول يتقضى بعد
 ما دخل في ملكه وملكه مانع من الاسترداد
 شر الاصل فيه ان المشتري متى فعل بالبيع
 فعلا ينقطع به حق المالك في الغصب ينقطع
 به حق البايع في الاسترداد كما اذا كان حصة
 يطلعها ولو صبح الثوب وروى محمد ان البايع بالخيار
 ان شا اخذه واعطى ما زاد فيه الصبي وان شا
 منه فقيمة كما في الغصب **قاله** **وله ان بيع البايع**
عن البايع حتى ياخذ الثمن منه يعني اذا تقاسما
 بعد تبطل العوضين كان المشتري ان يجبر المبيع
 حتى يرد البايع الثمن الذي قبضه لان المبيع و
 مقابله فيصير محبوسا به كالرهن واقرب
 منه المبيع وان مات البايع فالمشتري احق به
 حتى يسوق الثمن لانه يتقدم عليه حال حياته
 فكذا يتقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى هذا
 ارباب الديون والورثة وعلى هذا الواستاجر
 اجارة فاسدة ونقد الاجرة او ارتين رمتا
 فاسدا او اقراض فزعا فاسدا واخذ به رمتا

له ان يجبر ما استاجر وما ارتن حتى يقتض
 ما نقدا اعتبارا بالعقد الجائر اذا تقاسموا لهما معا
 فتوجب التسوية بين البدين فان مات الموجه
 او اراهن او المستقرض فهو حق ما في يده من القرض
 من سائر العرما ولو اشترى من مدينه عبد ادين
 سابق له عليه شرا فاسد او قبض العبد باذن
 البايع فاراد البايع استرداد العبد بحكم الفساد
 ليس المشتري ان يجبر العبد لاستيفاء ماله عليه
 من الدين بخلاف الصحيح وكذا لو كانت الاجارة
 بدين سابق عليها وقبض المستاجر العبد لم يفسخ
 الموجه الاجارة بحكم الفساد له ان يسترد العبد
 قبل ايضا الاجارة وليس للمستاجر الجبر بالاجرة
 بخلاف الصحيح وكذا الرهن الفاسد لو كان بدين
 سابق عليه قال **وطاب للبايع ما ربح المشتري**
 لو اشترى شيئا يتعين بالتعيين بما لا يتعين
 كالدرهم والدنانير ورج كل واحد منها طاب
 للبايع ما ربح في الثمن ولم يوجب للمشتري ما ربح في
 البيع لان العقد يتعلق بالتعيين فيمكن التثبت
 فيه ولا يتعلق العقد الثاني بالتعيين بل يجب مثله
 في الذمة فلم يترك التثبت فيه فلا يجب التصديق به
 هذا في التثبت الذي يفسد الملك وان كان التثبت
 لعدم الملك كالمغصوب والامانات اذ كان فيها
 المون فانها يشل ما يتعين وما لا يتعين عند

ان

الى غنيته ومحمد رحمه الله متعلق العقد بملك الغير
 فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين شبهة من
 حيث انه يتعلق بملك الغير بملامته البيع وتقدير
 الثمن وعند فساد الملك يتقلب الحقيقة شبهة
 ثبوتها والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة فلا
 يعتبر قضا فالحاصل ان الاموال نوعان ما يتعين
 بالعقد وما لا يتعين والحرة نوعان حرمة
 لعدم الملك وحرمة لفساده وقد ذكرنا ما
 فقام له وما يتعين رد المغصوب من الثمن
 بعينه في البيع الفاسد ام لا قيل يتعين لانه
 قبض مضمون بالمثل فصار كالغصب وقيل
 لا يتعين لانه ملكه بالقبض فصار كالتملك
 بالقبض كما في البيع الصحيح والاول اصح وهو
 رواية الى سديان والثاني رواية الى حفص وقيل
 على هذا الاطبيب به ما ربح في الثمن عند ما كان في
 المغصوب قال **ولو ادعى على اخيه ربحه ففسد ما**
اباه شرقا وقا له لا شيء عليه طاب له ربحه
 اي ربحه في الدرهم لان التثبت لفساد الملك مما
 لان الدين وجب بفسادهما او لا فلكل ثم استحق
 بالضادق انه لا دين عليه وبدل المستحق
 مملوك الا ترى انه لو باع عبدا بجارية فاعتقه
 المشتري ثم استحققت الجارية لا يبطل الحق
 في العبد ولو لانه مملوك لبطل لانه لا يعتق

ففسد ما اباه شرقا

فيها لا يملك ابن آدم وكذا لو خلف ان لا يبارق غريمه
 حتى يستوفي منه دينه فباعه عبد الغير بالدين
 فقبضه الخائف ووارفته ثم استحق العبد مولا
 ولم يجز البيع لا بحت الخائف لان المدين ملك ما في
 ذمته بالبيع وهو بدل المستحق فلا يثبت الخائف
 بالاستحقاق فاذا كان مملوكا وهو بسبب خبيث
 تكون مملوكا بملك الغير لا يعمل فيما لا يتعين رجلا
 ثانيا يتعين على ما بيننا من قبل قال **وكره البخاري**
والسوم على سوراخيه والبخاري يفتن ويروى
 بالسكون ان يشتتم السلعة بأكثر من ثمنها وهو
 لا يريد شراها بل ليراه غيره فيقع فيه وانما كره لما روى
 عن ابن عمر رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام
 نهى عن الخش وعنه الى هزيمة رضي الله عنه انه عليه
 الصلاة والسلام نهى ان يبيع حاضرا لباذ وان يبتاع
 رواه احمد ومسلم والبخاري وقال عليه الصلاة
 والسلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يسوم
 على سوم غيره وفي لفظ لا يبيع الرجل على بيع اخيه
 ولا يخطب على خطبة اخيه رواه احمد ومسلم
 والبخاري والمراد بالبيع الشراء وروى احمد عن ابن
 عمر انه عليه الصلاة والسلام قال لا يبيع احدكم
 على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه الا ان
 ياذن له وروى السامي انه عليه الصلاة والسلام
 قال لا يبيع احدكم على بيع اخيه حتى يبتاع

او

او يذروا لان في ذلك ايجاسا واضرا رايه فيكره وانما
 يكره الخش فيها اذا كان الراغب في السلعة يطلبها
 بثلث ثمنها واما اذا طلبها بدون ثمنها فلا بأس بان
 يزيد الى ان يبلغ قيمتها وكذا السوم انما يكره فيها
 اذا جتمع قلب البائع الى البيع بالثمن الذي سماه
 المشتري واما اذا لم يجتمع قلبه ولم يرض به فلا
 بأس لغيره ان يشتريه بزيادة لان هذا بيع من
 يزيد وقد قال انرا انه عليه الصلاة والسلام
 باع قدما وحلما فبين يزيد رواه احمد والترمذي
 ولانه بيع الفقرا والحاجة ماسة اليه وكذا النهي
 عن الخطبة محمول على ما بعد الاتفاق والراضي
 قال **وتنفي الجلب** اي يكره تنفي المجلوب وصورته
 ان واحدا من اهل المصر يتلقى الميرة فيشتري
 منهم ثم يبيعه بما شأ من الثمن وانما كره لقول ابن
 مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة
 والسلام نهى عن تلقي المبيع رواه احمد والبخاري
 ومسلم وعنه الى ميرة انه عليه الصلاة والسلام
 نهى ان يتلقى الجلب الحديث رواه احمد ومسلم وغيرهما
 من اية الحديث هذا اذا كان يضربا بل البلد بان
 كانوا في قحط وان كان لا يضربهم فلا بأس به الا اذا
 كبس السمر على الواردين قالت **وبيع الحاضر**
للباري لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا تلتزموا الركبان ولا يبيع حاضر لبادي تفيل لابن عباس
ما قوله لا يبيع حاضر لبادي قال لا تكون له شمساً
رواه البخاري ومسلم واحد وعزيم وعنه جابر
انه عليه الصلاة والسلام قال لا يبيع حاضر لبادي
دعوا الناس يترزق الله بعضهم من بعض رواه
مسلم واحمد وابوداود وغيرهم وقال ابن
رضي الله عنه نهى ان يبيع حاضر لبادي وان
كان اخاه لايبيعه وانه رواه البخاري واحد ومسلم
وقال ابن عمر رضي الله عنهما نهى النبي صلى الله عليه
وسلم ان يبيع حاضر لبادي رواه البخاري والنسائي
وتفسيره ما ذكرناه عن ابن عباس رضي الله عنهما
وفي الهداية هذا اذا كان اهل البلدة في الخط وعوز
وهو يبيع من اهل البلد وطمع في الثمن الغالي لما فيه
من الاضرار بهم واما اذا لم يكن كذلك فلا بأس
لانعدام الضرر وفي شرح المختار هو ان يبيع لبادي
السلمة فيأخذ ما الحاضر يبيع به بعد وقت
يا على من السحر الموجود وقت الحجب قال **والبيع**
عند اذان الجمعة لقوله تعالى وفر والبائع وان
فيه اخلا لا بالواجب على بعض الوجوه وهو السعي
بان تعدد البيع او قتاله وذكر في النهاية انها اذا
تبايعا وهما يشيان فلا بأس به وعزاه الى اصول
الفقه لان البيع ومذاكل فان الله تعالى قد
نهى عن البيع مطلقاً من اطلت في بعض الوجوه

يكون

يكون مخفياً وموضوح فلا يجوز بالركاب والافان
المعتبر في غير البيع هو الاول اذا رفع بعد الزوال
على المختار وقد بيناه في كتاب الصلاة قال **لا يبيع**
من يبيع اي لا يكره بيع من يبيع وقد بيناه قال
ولا يفرق بين صغير وذو رحم محرمة سواء
كان الاخر صغيراً مثله اكبير لقوله عليه الصلاة
والسلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله
بينه وبين احبته يوم القيامة رواه احمد
والترمذي وعن علي رضي الله عنه انه قال
اسرى النبي صلى الله عليه وسلم اربعة ابيح غلامين
اخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك له
فقال ادركهما فارجمهما ولا تنفهما الا جميعاً
رواه احمد وفي رواية ومب الى النبي صلى الله
عليه وسلم غلامين اخوين فبعتهما احدهما
فقال لي ما فعل غلاماك فاخبرته فقال لي رده رده
رواه الترمذي وابن ماجه وعن ابي موسى قال
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق
بين الوالد وولده وبين الاخ واخيه رواه ابن
ماجد الدارقطني وعن علي رضي الله عنه انه
فرق بين جارية وولدها فنهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن ذلك ورد البيع رواه ابوداود
والدارقطني ولان الصغير يستأنس بالصغير والكبير
والكبير يتقاه هذه ويشفق عليه ويؤمر بحواجه

باعتبار الشفقة الناشئة من قرب القرابة وفي
 التقريب بينهما ايجاز الصغير وترك الرحمة عليه
 وقال عليه الصلاة والسلام من لم يرحم صغيرنا
 ولم يرع كبيرنا فليس منا ولا بد من اجتماعهما
 في ملكه حتى لو كان احدهما له والاخر لابنه
 الصغير له ان يبيع احدهما لان الملك منتزق
 فلا يتناول له النفي عن التقريب ثم المنع معلول
 بالقرابة المحرمة للسكاح حتى لا يدخل فيه قريب
 غير محرم ولا محرم غير قريب ولو كان التقريب
 بحق يستحق عليه لا يكره كدفع احدهما بالجناية
 وبيع احدهما بالدين وردّه بالعيب لان المنع
 عن التقريب لدفع الضرر عن الصغير فلا يكره من
 دفع الضرر عنه على وجه يلحق الضرر بغيره وهو
 المولى لانه يتضرر بالزامه القدر المولى الجائز
 والزامه الغيبة للغير والزامه العيب من غير
 اختياره وكذا لا باس بالتقريب اذا تقدر اخرج
 احدهما بالتدبير والاستيلاء او الكفاية
 لما ذكرنا وله ان يفتق احدهما وان كان فيه
 تقريب لانه انفع له من بقاءه على الرق ولانه
 ليس بتقريب معنى لانه الحر يقدر ان يدور معه
 حيث دار وكذا له ان يبيع احدهما من خلف بعتة
 ان اشتراه او ملكه لما ذكرنا وله ان يفتق احدهما
 وان كان فيه تقريب لانه انفع له من ابقائه

على الرق ولانه ليس بتقريب معنى لان الحر يقدر
 ان يدور معه حيث دار وكذا له ان يبيع احدهما
 من خلف بعتة ان اشتراه او ملكه لما ذكرنا
 في الاعتاق ولو كان الولد مسلما وامه كافرة بان
 اسلم ابوه وثقه فيه ومولاهما كافر بربري
 الولد وحده لانه خير له من ابقائه في ذل الكافر
 وفي النهاية هذا كله اذا كان المالك مسلما حرا
 كان او مملوكا او مملوكا له في التجارة واما
 اذا كان كافرا فلا يكره التقريب لان ما فيه من
 الكفر اعظم وانكمار غير محاطين بالشرائع
 ولو كان للصغير قريبا مستويا في القرب
 فان اختلفت جهة قرابتهما لا يفتق ولا يباع
 واحد منهما دونهما وذلك مثل الاب والام
 او اخت لاب واخت لام او اخين ان ادعاه رجلان معا
 عمه وقاله لان لكل واحد منهما شفقة ليس للاخر
 وله بكل واحد منهما استئناس خلاف الاستئناس
 بالآخر وان اتخذت جهة قرابتهما كالأخوين او
 الخاليتين او العنتين لاب واما اولاد او الام يكتفى
 باحدهما معه لان حق الصغير مرغى به فيبيعه او
 يتركه مع الواحد منهما لانه يستأنس به ويقوم
 بمواجبه وان كان احدهما اقرب من الآخر كالر
 كان مع الام او الجدة عمه او خالته او اخوة
 والاخوات او كان مع الاخت لاب واما اخت لاب

اولا لا يعتد بالبعد لان شفقتة مع شفقة
 الاقرب كالمعدوم ونفذ البيع في الكل لان النهي
 لغيره وهو ما فيه من اجازة الصغير او الاضرار
 بامل البلد او بالوارد من اذ التبر السعير عليهم
 ونحو ذلك على ما بينا فلا يوجب الفساد وعن ابي
 يوسف رحمه الله انه يفسد البيع في قرابة
 الولاد ويجوز في غيره وعنه انه يفسد في الجميع
 لما روينا انه عليه الصلاة والسلام رد البيع في
 الولاد وامر بالرد في غيره وهو لا يكون الا في
 الفاسد ولما ان ركن البيع صدق من امله مضافا
 الى محله فننفذ والله اعلم بما ورثه غير منقلبه
 فلا يوجب الفساد كالبيع عند الاذان وكثيرا ما
 استأمنه غيره والمروى محمول على الاقالة او على
 بيع الاخر من باع منه احدهما قال رحمه الله
خلاف الكبيرين والزوجين حيث يجوز تفرقهما
 لان الضرر ورد على خلاف القياس في القرابة
 المحرمة للسكاح اذا كان صغيرا فلا يمتنع به غيره
 لان الكبيرين او الزوجين وان كانا صغيرين
 ليسا في معنى المخصوص عليه وذكر سلمة بن الاكوع
 انهم اصابوا من قرارة سبييا وفيهم امرأة معها
 بنتها فتقله ابو بكر بنتها وكاله عليهم اميرا فلما
 قدموا المدينة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 يا سلمة هب الى المرأة فذكر انها العجبية ولم يكشف

وقف به تعالى

لما نزل بها ثم قال صلى الله عليه وسلم ان الله فثبت بها علي
 الصلاة والسلام الى ابد ملكة وفي ايديهم اسارى
 من المسلمين فنداهم بتلك المرأة والحديث فيه
 طول رواه احمد ومسلم وقرئ رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بين ما رويته او كانتا امتين
 اختين ولو كان مع امرأة مسبية صبي اذعت
 اندابتهما لا يثبت نسب منها لانهما عمل النسب على
 الغير ولا يفرق بينهما وبينه لان قول الواحد مقبول
 في الديانات لاسيما في موضع الاحتياط وقد وجد
 فيه اشارة الصدق ولو باع الامر على انه بالخيار
 اشترى الولد يكره التنفيذ لانهما اجتمعا في ملكه فيعتبر
 مفترقا بالتقيد ولو كان في ملكه صبي واشترى امه
 بشرط الخيار له ان يرد لها لان اتفاق امه عند الحقيقة
 رحمه الله فلا يمتنع عما في ملكه فله ان يفرقا واما
 عندهما فلا له لو لم يكن له الرد لتقرر به لان المنع
 حقه فلا يمنع منه والله اعلم بالصواب **باب**
الاقالة قيل الاقالة مشتق من القول والمرأة
 للسلب اي ازالة القول الاول وهو ما جرى بينهما
 من البيع كاشكى اذا زال شكواه ولا يكاد يجمع هذا
 لانهم قالوا قلته البيع بانكسر فدل على ان عينه باء
 ولو كان من القول لقلته بالضم وقد قالوا قلته
 البيع قتيلا وهذا الادل من الاول وهي مشروعة منذ
 ايها لقوله عليه الصلاة والسلام من قال ناديا عمرت

وسيرين

بمقتضى اقال
 الله

يوم القيامة قال رحمه الله **في حق المتعاقدين**
بيع في حق ثالث وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله الا
 ان لا يمكن جعله فسخا بان ولدت المبيعة بعد
 القبض او ملك المبيع في غير المقايضة فتبطل الاقالة
 ويبقى البيع على حاله تنقذ الفسخ اذا الزيادة
 المفصلة المتولدة من المبيع بيع الفسخ لما ذكرنا
 في باب الرد بالعيب ولا يتصور الفسخ بعد هلاك
 المبيع على ما بين فتبطل هذا اذا تقايل لا بعد
 القبض وان كانت قبل القبض فهي فسخ في حق الكل
 في غير المتعار لتقدر جعلها بيعا وقال ابو يوسف
 هي بيع الا ان لا يمكن جعلها بيعا بان كانت قبل
 القبض في المتقول او كانت بعد ملك احد العوضين
 في المتقول او كانت بعد هلاك في المقايضة فيجعل
 فسخا الا ان لا يمكن جعلها بيعا ولا فسخا بان كانت
 قبل القبض في المتقول باكثر من الثمن الاول او باقل
 منه ويجوز اخراجه بعد هلاك السلعة في غير
 المقايضة فتبطل البيع الاول على حاله لان بيع
 المتقول قبل القبض لا يجوز والفسخ يكون بالثمن
 الاول وقد سمي خلافا وقال محمد رحمه الله في فسخ
 الا اذا نقذ رجعلها فسخا بان تقايل باكثر من
 الثمن الاول او بخلاف جنسه او ولدت
 المبيعة بعد القبض فيجعل بيعا جديدا الا ان لا
 يمكن جعله فسخا ولا بيعا بان كانت قبل القبض

ويبقى

باكثر

باكثر من الثمن الاول ويجوز اخراجه قبل ويبقى
 البيع الاول على حاله لان الفسخ لا يكون على خلاف
 الثمن الاول والبيع لا يجوز قبل القبض وبالاقل
 من الثمن يكون فسخا عنده بالثمن الاول لانه
 سكوت عن بعض الثمن ولو سكوت عن الكل
 كان فسخا فكذا اذا سكوت عن البعض لمحمد رحمه
 الله ان اللفظ موضوع للفسخ والرفع يقال
 الله اقلني عتري فيعمل بقتضاه واذا نقذ
 يجعل على محتمله وهو البيع وله اصابا بيعا
 في حق ثالث لعدم ولايتهما عليه ولا في يوسف
 رحمه الله انها تملك من الجاهلين بعوض مالي
 بالتراضي وهو البيع والخبرة للمال دون
 الاعطاء المجردة كالكفالة بشرط مبراة
 الاصيل حواله وبالعكس كفالة ولهذا تبطل
 بهلاك المبيع ويرد بالعيب ويحددها حق
 الشفعة للشفيع وهذه احكام البيع الا اذا
 نقذ رجعل فسخا لانها موضوع له او محتمله
 ولا في حنيفة رحمه الله انها تنبئ عن الفسخ
 والرفع والاصل في الكلام ان يجعل على حقيقته
 ولا محتمل ابتداء العقد اصل لا محتمل عليه عند
 النقذ ولهذا الواراد بما ابتدء العقد لا يبيع
 ولو كان محتملا له لصح وانما لا يبيع لانه عند
 اللفظ لا محتمل صده فصار باطلا وكونه بيعا

في حق الثالث امر ضروري لانه ثبت به مثل
حكم البيع وهو الملك لا يقتضي الصيغة فحمل
عليه في حق غيرهما لعدم ولايتهما عليه
قال رحمه الله **ويقتضي مثل المثل الاول بشرط**
الاكثر او الاقل بلا تعقيب وجنس اخر لغو ولزمه
المثل الاول وهذا عندنا في حقيقة رحمه الله
لانه لما كانت الاقالة عند فسخها والفسخ يرد
على عين ما يرد عليه العقد كان اشتراط خلاف
المثل الاول باطلا بشرط عدم رجوع اشتراط
الاقل عدم التعقيب عند المشتري واما اذا
تعقب عنه فيجوز بالاقول فيجعل الخط بازاء
ما فات بالعيب وهذا بشرط ان يكون التقصا
بقدر خمسة ما فات بالعيب ولا يجوز ان يتقص
اكثر منه ولا يجوز الا يلفظ الاقالة بدفطين بغير
يا حذرها عن الماضي والآخر عن المستقبل
كالنكاح وعند محمد رحمه الله يشترط ان
يغيرها عن الماضي والآخر عن المستقبل كالنكاح
وعند محمد رحمه الله يشترط ان يغيرها عن
الماضي ولو كانت الاقالة بلفظ المفسخة او الرد
او التاركة لا يكون فسخا ثم فائدة كونه الاقالة
فسخا في حق المتعاقدين تظهر في خمس مسائل
احدها انه يجب على البائع رد المثل الاول وما سميا
بملافة يكون باطلا والثانية ان الاقالة لا تبطل

بالشرط

بالشرط الفاسدة ولو كانت بيعا ففسد كونه
باعه قبل القبض ولو باعه من غير المشتري
لم يجز لانه بيع جديد في حق غيرهما والرابعة
اذا اومى البائع من المشتري بعد الاقالة قبل
القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لا تفسخ لان
البيع يفسخ بمسبة البيع للبائع قبل القبض
والخامسة لو كان البيع مكيلا او موزونا
وقد باعه منه بالكيل او الوزن ثم تقايلا
واسترد البائع من غير ان يعيد الكيل او الوزن
جاز قبضه بالكيل ولا وزن ولو كان بيعا
لما جاز وقوله بيع في حق غيرهما يظهر
فأيدته في خمس مسائل احدها لو كان البيع
عقارا ففسد الشفع الشفعة ثم تقايلا
يتقوله بالشفعة كونه بيعا جديد ان حقه
كانه اشتراه منه والثانية اذا باع المشتري للمبيع
من آخر ثم تقايلا ثم اطلع على عيب كان في
يد البائع فارد ان يرد على البائع ليس له ذلك
لانه بيع في حقه فكانه اشتراه من المشتري
والثالثة اذا اشترى شيئا قبضه ولم يتقيد المثل
حتى باعه من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري
فاشتراه منه قبل نقد ثمنه باقل من المثل
الاول جاز وكان في حق البائع كالمملوك بشرائه
جديد من المشتري الثاني والرابعة اذا كانت

في حقها الفسد اذا تقايلا فلم يرد
البائع المبيع حتى باعه منه ثانيا جاز
ولو كانت بيعا صح

المبيع مومويا فباع الموموب له ثم تقايلا
 ليس للموموب ان يرجع في هيبته لان الموموب
 له في حق الموموب منزلة المشتري
 من المشتري منه والخامسة اذا اشترى
 بعروض التجارة عبد الخدمة بعد ما حال
 عليها الحول فوجد به عيبا فرد به بغير
 قضا واسترد الموموب فهدت في يده
 نانه لا يسقط عنه الزكاة لانه بيع جديد
 في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بالعيب
 بغير قضا اقالة وقوله بيع في حق الثالث
 مجرى على اطلاقه وقوله فسخ في حق المتعاقدين
 غير مجرى على اطلاقه لانه انما يكون فسخا
 فيما هو من موجبات العقد وهو ما يثبت
 بنفس العقد من غير شرط واما اذا لم يكن من
 موجبات العقد داما يجب بشرط زائد فالاقالة
 فيه يقترب سبعا جديدا في حق المتعاقدين
 ايضا كما اذا اشترى بالدين الموموب عينا
 قبل حلول الاجل ثم تقايلا يعود الدين
 حالا كانه باعه منه وكذا اذا تقايلا
 ثم ادعى رجل ان البيع بثلثه وشهد
 المشتري بذلك لم تقبل شهادته كانه
 هو الذي باعه ثم شهد انه لغيره
 ولو كانت ضحا قبلت الاثري ان

العقد

المشتري

المشتري لو رد المبيع بعيب بقضا وادعى
 المبيع رجلا وشهد المشتري بذلك تقبل
 شهادته لانه بالفسخ عاد ملكه القديس فلم
 يكن متلقيا من جهة المشتري لكونه فسخا
 من كل وجه وكذا لو باع عبد اطعام بغير
 عيبه وقبض ثم تقايلا لا يتعين الطعام المتبقي
 للرد كانه باعه من البايع بطعام غير معين
 وكذا الوقف اذ رد من الثمن الاول او وجود
 منه يجب رد مثل الشروط في البيع الاول
 كانه باعه من البايع بثلث الثمن الاول
 وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يجب
 عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه
 مثل الشروط للزمه زيادة ضرر بسبب
 تبرعه ولو كان الفسخ بخيار روية او شرط
 او لعيب بقضا يجب رد المقبوض اجماعا
 لانه فسخ من كل وجه بخلاف الاقالة
 والرد بعيب بغير قضا قال **ومما لا يبيع**
بيع اي يمنع صحة الاقالة لان شرط صحة
 الاقالة قيام العقد لانها رفع العقد
 والعقد يتوهم به وهو محله فلا يبقى
 بعد هلاكه بخلاف هلاك الثمن حيث لا يمنع
 من صحته لان الثمن ليس بمحل للعقد فلا
 يشترط قيامه وهذا لانه يثبت له الحكم بوجود

ض

في الذمة بالعقد فكان حكما للعقد وحكم الشرع
يعتبه فلا يكون محلا له لان الحمل شرط والشرط
يسبق فكان بينهما تناف وهو لا يطل البيع
بهلاك المبيع قبل القبض لا بهلاك الثمن
قال **وهلاك بعضه بقدره** اي هلاك
بعض البيع يمنع صحة الاقالة بقدره لان الجزء
معتبر بالكل فيقدر بقدره ولو تنافيا
عبد اجارية فهلك احدهما صححت
الاقالة في الباقي منهما لان كل واحد منهما
مبيع فكان البيع قائما بخلاف مالو ملكا
جميعا حيث لا يجوز لعدم محله بخلاف مالو
هلك البطلان في الصرف حيث يجوز
الاقالة بعد هلاكها لان الحقود عليه
في الصرف ما وجب لكل واحد منهما في ذمة
صاحبه وذلك لا يتصور هلاكه والمتبوض
غيره فلا يمنع هلاكه صحة الاقالة
ولهذا لو كانا قايمين وتقايدا لا يلزمهما
رد المتبوض بعينه بطلان ان يرد امثل
مثل المتبوض من عينه فعلم بذلك انه
لا تعلق له بالمتبوض الا ترى انها لو تقايدا
فيه فهلك البطلان لا تطل الاقالة فكذلك لو
تقايدا بعد هلاكها بخلاف بيع المقايضة
لان الاقالة تعلق باعيانها كالبيع فيبطل

بهلاكها

بهلاكها قبل القبض كالبيع لتعين البطلان
فيها والله تعالى اعلم بالصواب **باب**
التولية وهو ان يجعل غيره واليا ما كان المشتري
يجعل المشتري منه واليا ما اشتراه ثم انواع
البياعات بحسب المثل الذي يذكر بمقابلة
السلعة انواع اربعة المساومة وهي التي
لا يلتفت فيها الى الثمن السابق والمداخلة
والتولية والوضعية وهي البيع بانقص من الثمن
قال رحمه الله **اي التولية بيع بمن سابق**
والبرائة به وزيادة وهذا احسن من قول
بعضهم بما نقل ما ملكه بالعقد الاول
بالثمن الاول مع زيادة ربح او من غير
زيادة ربح لانه لا يشترط فيه ان ينقل ما
ملكه بالعقد حتى يوضع الغصوب عند
الغاصب ضمن قيمته بشروطه جازله
ان يبيعه مراعاة وتولية على ما ضمن وان لم
يكن فيه نقل ملكه بالعقد والعقد ان
جاز ان شرعا لاجتماع شرائط البيع والتعامل
الناس هما الى يومنا هذا لان من لا يمتد
الى التجارة يحتاج ان يعتمد على نقل الذكي
المتمدى فيها ويطلب نفسه بالزيادة
على ما اشتراه ولهذا كان سببا ما على
الامانة والاحتراز عن الغشيان وشبهتهما

ومست الحاجة الى هذا النوع من البياعات
 فوجب القول بجوازها ولما اراد عليه الصلاة
 والسلام الهجرة لاتباع ابو بكر رضي الله عنه
 بعيرين فقال له عليه الصلاة والسلام وتبني
 احدهما فقال له مولى بك بغيري فقال اما بغير
 ثمن فلا قال **وسرطانا كون الثمن الاول مثليا** لانه
 لانه اذا لم يكن مثليا لم يعرف قدره فلا يتحقق
 التولية ولا المراجعة فلا يجوز الا اذا باعه بذلك
 البديل من يملكه او به وزيادة ربح معلوم
 فحينئذ يجوز لا يتقيا اجمالا ولو باعه به
 وبغير ثمنته او ثمنه لا يجوز لانه باعه بذلك
 وببعض ثمنته ذلك وهو مجهول فلا يجوز
 ولو كان البديل مثليا فباعه به وببشره ان كان
 المشتري يعلم جملة الثمن صح وان لم يكن عالما
 به فان علم في المجلس جاز وله الخيار والافسد
 كما لو باع الثوب بركة ومن شرطها ان لا
 يكون صرفا حتى لو باع دنانير بداهم
 لا يجوز فيه المراجعة ولا التولية لانهما في
 الذمة فلا يتصور فيه المراجعة والتولية
 والمقبوض غير ما وجب بالعقد قال **وله**
ان يضم الى راس المال اجرة القصار والصبيغ
والطراز والتمثل وحمل الطعام وسوق الغنم
 لان العرف جرى بالكاف مدة الاشياء براس المال

وهو المعتبر وهذا لا يعد ذلك حياثة اذا
 تبين له والاصل فيه ان كل ما يزيد في البيع
 اثنى قيمته يكتسب به فهذا هو الاصل وما
 ذكرنا بهذه العينة لان الصبيغ والتمثل
 والقصار والطراز يزيد في الثمن والمحل
 والسوق يزيدان في العينة لانهما مختلفان
 باختلاف الاماكن وعلى هذا انه ان يضيف
 اليه اجرة الغسل والخياطة ونفقة
 تخصيص الدار وطى البير وكري الالهة
 والعقاة والسنة والكراب وكسج الكروم
 وسفنها والزرع وعرس الاشجار فان فعل
 شيئا من ذلك بيده لا يفيده وذكر في المحيط
 انه يضم طعام البيع وكسوته وكراه واجرة
 التمسار ان كانت مشروطة في العقد والافاض
 على انها لا تنضم ولا يضم اجرة الدلال بالاجماع
 وكذا اما موسيب لبقاياه الى وقت كالمطبخ
 وفي المخزن يضم لانه تزداد قيمته من حيث
 انه يدفع عنه ضرر الحرو والبرد قال **ويؤثر**
وامر على هذا ولا يقول استرثيته بهذا تحمرا
 عن الكذب قال **ولا يضم اجرة الراعي والسقيل**
وكرايمت الحفظ لعدم العرف بالحاقه براس
 المال ولان الرعي حفظ وهو لا يزيد في العين
 ولا في العينة شيئا وثبت الزيادة في التعليم

لعنى في نفسه وهو كاره ودمنه ولا يضم
 حفر البير وضم اخرة من يذبح الحيوان ويسلمها
 واتخاذ الخشب ابوابا وثقب اللولود لورزوج
 العبد لا يضم الهرا الى راس المال ولا يحط به
 الامة لوزوجها ولا يضم اجرة الطبيب والرايف
 والسيطار والحجامة وجعل الابق ونقطة ن
 نفسه وكراه واجرة الختان والغدا في الجنابة
 لان التجار لا يظهرون هذه الاشياء الى راس
 المال ولا يها لا تزيد شيئا في العين ولا في القية
 فلا يجوز الحانها براس المال والذي يوحذ
 في الطريق من الظلم لا يضم الا في موضع جرت
 العادة فيه بينهم بالضم قال **فان خالف**
مراجعة اخذ بكل شئ اوردته وحط في التوبة وهذا عند
 حنيفة وقال ابو يوسف يحط فيهما وقال محمد
 رحمه الله يخيّر فيهما لانهما باسرا عقدا باختيارهما
 بمنزلة معلوم فيتعقد بالمتى فيه كما لو باعه
 مساومة وذكر المراجعة والتولية للمتروج
 والزعيب فخرى مجرى الوصف فاذا فاق
 الوصف المرغوب فيه يتخير كما في سائر
 الاوصاف وكذا اذا اراده معييا ولا ي
 يوسمه ان الاصل فيه للمراجعة والتولية
 ولهذا ينعقد بقوله **وَلَيْتَكَ** بالمثل الاول
 او بعتك مراجعة على المثل الاول اذا كان

ان رايف النور

المثل

المثل والرج معلومين وذكر المثل جار مجرى
 التفسير فلا بد من بيان العقد الثاني على الاول
 في حق المثل وقد راجحنا انه لم يكن ثابتا في العقد
 الاول فلا يمكن اثباته في العقد الثاني فيحيط
 ضرورة غير انه في التولية يحيط قدر الحيانة
 من المثل لا غير وفي المراجعة يحيط ذلك القدر من
 راس المال ويحيط من الرج ايضا بحسابه لان
 الرج ينقسم عليهما فما اصاب الجنابة سقط
 عنه معه وما اصاب غيره ثبت معه ولا ي
 حنيفة رحمه الله في الفرق بينهما ان التولية
 بنا على العقد الاول من كل وجه فلا بد من تقديره
 بالمثل الاول ولا يثبت فيه ما لم يكن ثابتا في
 العقد الاول والمراجعة عقد ميتد اباشرا
 باختيارهما وليس مبني على الاول فيتعقد بالمثل
 المسمى فيه ولهذا لا يحتاج في التولية الى ذكر
 المثل وفي المراجعة لا بد من ذكر المثل ليعتبر
 قدر الرج فيتعقد بما سميا ولانه لو لم يحيط
 في التولية لم يبق تولية لانه يزيد على المثل
 الاول فيصير مراجعة فيتغير به التعريف ولولم
 يحيط في المراجعة يبقى مراجعة على حاله الا ان
 الرج اكثر مما قلته المشتري فلم يتغير التعريف
 فيه فامكن اعتباره بالتمية فيه وثبت له الخيار
 لقوات الرضا ولو ملك المبيع قبل ان يرد او



حدث به ما يمنع الرد لزومه بجميع الثمن المستحق
 وسقط اختياره عند اى حقيقة رحمه الله وهو
 المشهور من قول محمد رحمه الله لانه محبر
 خيار فلا يقابل به من الثمن بخيار الردية
 والشرط بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه
 المشتري المميز الغائب وعند المميز تسليمه
 يسقط ما يقابل به من الثمن وعن محمد رحمه الله
 ان المشتري يرد قيمة البيع ويرجع على البائع
 بما دفعه اليه من الثمن بناء على اصله في اقامة
 القيمة مقام البيع في الخالف وعلى قول ابي
 يوسف رحمه الله يحط كيف ما كان وكذا عند ابي
 حنيفة رحمه الله في التولية لانه لم يكن له خيار
 الرد والاختذ به وانما يلزمه الاخذ بالثمن
 الاول ولو وجد الثمن بالمبيع غيبا لم يحدث
 به عنده عيب لا يرجع بتقصان العيب لانه
 لو رجع بعينه الثمن الثاني انقضى من الاول وقضية
 التولية ان يكون مثل الاول قال **ومر اشترى**
توبيا فباعه بريح ثم اشتراه فان باعه بريح
طرح عنه كل ربح قبله وان احاط بثمنه لم
يراج يعنى اذا باعه بريح ثانيا بعد ما اشتراه
ثانيا طرح عنه كل ربح كان قبل ذلك اذا باعه
مراجعة وان استغرق الرج الثمن لا يبيعه
مراجعة ومدا عند اى حنيفة رحمه الله وعند

بيعه

بيعه مراجعة على الثمن الاخير مثاله اذا اشترى
 توبيا بعشرين ثم باعه بمراجعة ثلاثين ثم
 اشتراه بعشرين فانه يبيعه بمراجعة على عشرة
 ويقول قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين
 وباعه باربعين مراجعة ثم اشتراه بعشرين
 لا يبيعه بمراجعة اصلا لعدم ما يبيعه بمراجعة
 على العشرين في الفصلين لان الاخير عقد
 متجدد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز بيع
 المراجعة عليه كما اذا تخلل ثالث بان باعه
 المشتري من اجنبى ثم باعه لاجنبى من البائع
 ثم اشتراه الاول منه فانه يبيعه بمراجعة
 على الثمن الاخير وله ان يشبهه حصول الرج الاول
 بالعقد الثاني ثابتة لانه يتأكد به بعد ما كان
 على شرف الزوال بالظهور على عيب والشبهة
 كالمحقيقة في بيع المراجعة احتياطا وهذا لا يجوز
 المراجعة فيما اخذه بالصلح لشبهة الخطيئة
 فيه وكذا فيما اشتراه من اصوله لو فرده
 لماله من التوسع في ما لم يحق بملكه فتجبر
 كانه اشترى عشرة وتوبا بعشرين في الفصل
 الاول في طرح عشرة لانه بالعقد الثاني تأكدوا
 من بطلانه وللتأكد فكر الحصول الانشراح
 شهود الاطلاق قبل الدخول اذا رجعوا يضمنون
 نصف المهر لتأكيد ما كان على شرف السقوط

بخلاف ما اذا تخلل ثالث لان التاكيد حصل بغيره
 وبصر في الفصل الثاني كانه اشترى ثوبا
 وعشرين بعشرين درهم ما مضى العشرون والعشرين
 ولم يبق في مقابلة الثوب شي فلا يبيعه مراجة
 ولا يقال على هذا وجب ان يفسد البيع لعدم
 ما يقابل الثوب من الثمن لانما قول الرج
 الاول لم يصرف مقابلا بالثوب في العقد الثالث
 حقيقة وانما اعطى له حكمه المقابلة احترازا عن
 الخيانة فيما يبي على الامانة وهو حق العبد
 ولا ينقض ذلك لانفساد العقد لان المنع في باب
 المراجة لم يحل العبد لاحق الشرع ولا يلزم ما اذا
 باع مساومة والمساومة بما هي مجوز بالاجاع
 لانها ليست ببينة على الامانة قال **ولو اشترى**
من ما ذون مديون ثوبا بعشرة وباع من
سيده بخمسة عشر يبيعه مراجة على عشرة
وكذا العكس اي وكذا لو اشترى المولى ثوبا
 بعشرة سربا عنه من عبده الماذون له في التجارة
 المستغرق بالدين بخمسة عشر يبيعه العبد
 مراجة على عشرة لان العقد الذي جرى بينهما
 وان كان صحيحا لا فادته ملك العين او المقر
 له شبهة العدم لان السيد ملكه وما في يده
 لا يخلو عن حقه فاعتبر بما في حق المراجة
 لا يتناهى على الامانة نفي الاعتبار للملك

الاول مضار كان العبد اشتراه للمولى بعشرة
 في الفصل الاول وكانه يبيعه للمولى في الفصل
 الثاني فيعتبر الثمن الاول لا غير لان الزايد
 عليه داير بين المولى والعبد فلم يتم خروجه
 عن ملك من كان له وهذا لان المراجة بيع امانة
 لغتول قوله من غير بيعة ولا بين فينفي عنها كل
 تهمة وشبهة خيانة والمساومة بينهما ظاهرة
 لكل احد فيكون ما زاد على الثمن الاول باقيا
 على ملكه فلا يعتبر خارجا عما اذا المرابين
 وان بين انه اشتراه من عبده او من سيده جاز
 لزوال التهمة واشتراط الدين على العبد كانه
 وقع اتفاقا لانه اذا كان لا يجوز مع الدين ان
 يبيعه مراجة فع عدم الدين اترك لوجود
 ملك المولى فيه بالاجاع وذكر في السقوط منه
 المسالة ولم يقيد به دين العبد والمكاتب
 في هذا كما لعبد الماذون له لوجود التهمة بينهما
 قال **ولو كان مضاربا يبيع مراجة ربا مال**
يا شئ عشرة ونصف اي ولو كان من عمل يدا
 العمل مضاربا بان كان معه عشرة دراهم مضاربة
 بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من ربه
 المال بخمسة عشر فانه يبيعه مراجة يا شئ
 عشر ونصف لان نصف الرج وهو درهما ونصف
 سله ربه المال ولم يخرج عن ملكه فنيط عن

الثمن بقى اثني عشر ونصف خارجة عن ملكه
 عشرة منها دفعها المصارف الى باييه ودرهما
 ونصف رخصيا المصارف من الذي دفعه اليه
 رب المال بحكم انه الثمن فتم ما خرج منه في
 تحصيل هذا الثوب اثني عشر درهما ونصف
 فبيعه مراجحة عليها وقال زفر رحمه الله لا يجوز
 هذا البيع من رب المال لانه يبيع ماله بماله
 فلما يستفيد كل واحد منهما بهذا العقد ملك
 اليد والمصرف وان كان لا يستفيد ملك الرقبة
 فكان صحيحا لا فادته ولا يلزم من جواز البيع
 افادة ملك الرقبة الا ترى ان المكاتب يجوز
 تصرفاته ولا يفيد ملك الرقبة وانما يفيد
 ملك اليد فاعلم بذلك ان البيع يتبع القايمة
 لا الملك عينا وقد وجدت القايمة متا ما في
 حق المصارف فظاهر وما في حق رب المال
 فانه يملك المقر فيما اشتراه منه بالشراء
 ولا يملك قبله وان كان ملكه لان المصارف
 تعلق له به حق ولهذا لا يملك رب المال وطى
 التجارية التي اشتراها المصارف وان لم يكن فيها
 ربح وكذا لا يملك نهية عن بيع العروضة الكلام
 فيه لكنه مع هذا فيه شبهة لعدم لان
 المصارف وكيل عنه في البيع الاول من وجبه
 فاعتبر البيع الثاني عما في حق نصف الربح

قال

قال **و**يراجح **بلا بيان** **بالتقريب** **وطى** **الشيء** **اذا** **انقضى** **البيع**
 من غير صفه ووطى الميب يبيعه مراجحة من
 غير ان يبين لانه يحبس عنده شيء يقابل به الثمن
 لان الغائبة وصف وهو لا يقابل به شيء من الثمن
 بجرا العقد لكونه يتقا ولذا لو حدث بالبيع
 عيب قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن غير
 ان المشتري يتخير بين اخذه بجميع الثمن وتركه
 وكذا مانع البضع لا يقابلها الثمن اذا لم
 يتقصها الوطى ومعنى اذا الامانة بالصدق
 وهو صادق اذا بقي جميع ما يقابل به الثمن
 وعن ابى يوسف رحمه الله في التقصيص انه لا يبيع
 من غير بيان كما اذا حصل بفعله وهو قول
 الشافعي رضي الله عنه وزفر على اختلاف تحريريها
 قال زفر رحمه الله تعالى يوجب البيان باعتبار ان
 المشتري لو علم انه اشتراه من غير تعيين لم يرض
 به بذلك الثمن بعد ما دخله العيب والشا
 رحمه الله يوجب البيان باعتبار الاوصاف
 الخاصة من الثمن عنده ولا فرق فيهلين ان
 يحصل بفعله او باقاة مما وية ونحن نقول
 ما يقابل به الثمن كله قايم فلا يبالى به ما
 ما لا يقابل به الثمن لا يشتري انه لو توسع الثوب
 المشتري لا يجب عليه البيان فصار نظيره ما اذا
 نقص بتقصير السفر وفي نوادر مشاهير ذكر محمد

ففي

فقال هذا اذا انقصه العيب شيئا يسيرا وان
نقصه قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز
بيعه مراجعة قال **وبيان بالتقييب ووطي**
البكر اي يبيعه مراجعة بشرط ان يبين العيب
اذا كان حادثا بالتقييب سوا كان ذلك بفعله
او بفعل غيره واذا رشمه لانه صار مقصودا
بالاتلاف فيقابل به شيء من الثمن ووطي البكر
تقييب لان العذرة جزء من العين فزال بها
تقييب لها فيقابل به الثمن وان تقييب بفعل
المبيع في نفسه كما اذا فقا عين نفسه فهو
بمنزلة مالهو تقييب باقية سماوية فجاز ان
يبيعه مراجعة من غير بيان انه اشتراه
سليما يكذا من الثمن ثم اصابه العيب عنده
لان بيان ما فيه من العيب بعد ذلك واستي
بيان نفس العيب فلا بد منه بان يبين العيب
والثمن من غير ان يبين انه اشتراه سليما ثم
حدث به العيب عنده لان بيان ما فيه من
العيب واجب شرعا لقوله عليه الصلاة
والسلام من عشتا فليس منا فلا يجوز اخفاؤه
ثم في كل موضع ليس له ان يبيعه مراجعة
الا ببيان فلم يبين فالمشتري ان يرد عليه
اذا علم خيانه وعلى هذا الواشترى ثوبا
فاصابه قرض فاراد حرقه نار يبيعه مراجعة

فرض

من

وقفه به نقه

من غير بيان ولو تكسر بفسده وطي لا يبيعه
مراجعة حتى يبين لما بينا من المعنى قال
ولو اشترى بالثمن مائة وبيع مائة ولم يبين
خيرا المشتري لانه يزداد على الثمن لاجل الاجل فكان
له شيئا بالمبيع والشيئة في هذا الباب ملحقة
بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئين وبيع احدهما
مراجعة على ثمنها فيثبت له الخيار عند علمه بثل
هذه الخيانة او يقول ان الثمن لو جمل انقص في
المالية من الحال ولما احرم الشرع النسي في الاموال
الربوية فيكون ما احتسب للمشتري ازيد في الحكم
فيثبت له الخيار عند علمه بذلك ولذا في التولية
اذا علم ان الثمن كان موجلا فيثبت له الخيار
لان الخيانة في التولية مثلها في المراجعة لانها
سببان على الثمن الاول قال **فان اتلف** **فعل**
لزم بالثمن ومائة اي ان اتلف المشتري المبيع
في هذه الصورة ثم علم ان الثمن كان موجلا لزمه
بالثمن ومائة لان الاجل ليس كمال متقوم فلا يقابل
شي من الثمن وانما فيه ترفية فيزداد الثمن لاجله
فيثبت له الخيار فيما اذا كان المبيع قائما نظرا
لهذا الجانب لان اتمامه على المراجعة يقتضي
السلامة عن مثل هذه الخيانة فاذا هلك او
استهلكه المشتري لم يبق له الخيار نظر الجانب
عدم المالية في الاجل حقيقة او نقول نقدر

الرد بالهلاك فيبطل خياره كسائر الخيارات
من خيار السرطاة والروية قال رحمه الله **وكذا**
التولية أي التولية مثل المراجعة فيما ذكرنا من
الخيار ما دام المبيع قابلا وبعد الهلاك أو
الاستهلاك لا خيار له بل يلزمه جميع الثمن
لما ذكرنا وعن أبي يوسف أنه يرد قيمة الهالك
ويسترد كل الثمن كما قال فيما استوفى عشرة
ريوفا مكان عشرة جياذ وعلم بعد الاتفاق
يرد مثل الزبوف ويرجع بالمجياذ وقال
الفتحية أبو جعفر المختار للفتوى أن يقوم
المبيع بثمن حال وبثمن موجل فمرجع عليه بفضل
ما بينهما للعارف وهذا إذا كان الاجل مشروطا
في العقد وإن لم يكن مشروطا فيه ولكنه معتاد
متعارف بينهم أنه يؤخذ منه في كل جمعة
قد رملوا قتيلا لا بد من بيانه لأن المعتاد
كالمشروط والجمهور على أنه يبيعه سراجة
بلا بيان لأن الثمن حال وإن ساء به البائع
واستوفى منه الثمن فنجما وقد قالوا في المغبون
عينا فاحسب أنه ان يرد على بايعة بحكم الغبن
وقال أبو علي النسفي فيه روايتان عن أصحابنا
وبعني برواية الرد رقنا بالناس وكان
صدرا الاسلام أبو اليسر يفتي بأن البائع أن
قال المشتري قيمة متاع كذا وقال متاع

يساوي كذا فاشترى بنا على ذلك فظهر بخلافه
له الرد بحكم أنه غره وإن لم يتل ذلك فليس له
الرد وقال بعضهم لا يرد كيف ما كان والسحيح
أن يفتي بالرد إن غره والافلا قال **ومن**
ولي رجلا شيئا قام عليه ولم يعلم المشتري
بكم قام عليه فسد البيع لجهالة الثمن فساد في أصل
العقد إلا أنه في مجلس العقد غير متقرر
لأن ساعات المجلس كساعة واحدة فتعال للعصر
وتحقيقا للميسر فصار التأخير إلى آخر المجلس
عموما كتأخير القبول إلى آخر المجلس يرتبط بالاجاب
وإن تكللت بينهما ساعات فكذا العلم كما حصل
في آخر المجلس كالعلم كما حصل في أوله فيصح على
تقديره لا ابتداء وأما بعد الافتراق فاصلاح
لا ابتداء المقتررا الفساد بالافتراق وهذا فساد
لا يمتثل الاصلاح ونظيره بيع الشيء بركة فان البيع
فيه فساد فان علمه البائع في المجلس صح والافلا
وإنما يجيز لخل في رضاه لأن الرضى بالشي لا يتم
قبل العلم به **فصل** قال **مع بيع**
العار قبل قبضه وهذا عند أبي حنيفة وإلى
يوسف وقال محمد رحمه الله لا يجوز لقوله عليه
الصلوة والسلام إذا اشتريت شيئا فلا تبعة حتى
تقبضه رواه أحمد ولأنه لا يقدّر على تسليمه
قبل قبضه فلا يجوز بيعه كالمستول ولهذا لا يجوز

جهالة نفقة المزارعة قال
ولو علم في المجلس جهالة
التمن مع

اجارة قبل القبض ولما انه لا يتوهم انتساح
العقد فيه بالهلاك وبمقتدور التسليم
فصار كالمهر وبدل الخلع والعقود وبدل
الصالح عن دماء المدة وهذا لان هلاك
العقار نادرا ولا يمكن تقبيبه بجسيم
هالك حكما حتى لو تصور هلاكه قبل القبض
قالوا لا يجوز بيعه وذلك بان كان على شرط
النهر ونحوه وسارواه معلوك بغير انتساح
المقتد بالهلاك قبل القبض وذلك لا يتصور
فيه الا نادرا والسادر لاحكامه فصار
كاحتمال غير الانتساح بالاستحقاق بعد
القبض فيه وفي المقتول والدليل على انه
معلوك انه ان التصرف في المثل قبل القبض
جائز لانه لا يعرفه وكذلك التصرف
في المهر ونحوه جائز قبل القبض لما امن منه
والفقه فيه ان المطلق بالتصرف وهو الملك
قد وجد لكن الاحتراز عن العنود واجب
ما امكن وذلك فيما يتصور فيه القدر
والاجارة قبل القبض قيل على هذا الخلاف
قلنا ان يمنع وقيل انه لا يجوز بل خلاف
وهو الصحيح والصرف لهما ان المقتود عليه
في الاجارة النافع وهلاكها غير نادرا
لها بمنزلة المقتول قال رحمه الله **لا بيع**

المقتول

المقتول اي لا يجوز بيع المقتول قبل القبض
لاروبا ولقول عليه الصلاة والسلام اذا
ابتعت طعاما فلا تبعه حتى تسوقه رواه
مسلم واحمد ولان فيه غير انتساح المقتد
على اعتبار الهلاك قبل القبض لانه اذا هلك
المبيع قبل القبض ينفسخ العقد فيثبت ان
باغ ما لا يملك والغير حرام لاروبا وفي
المحيط لو باع غير المقتول قبل القبض ان كان
المشتري الاول نقد المثل فالبيع الثاني نافذ
لانه قادر على التسليم اذ ليس للبائع منع البيع
عنه وان لم يتقد المثل فالبيع الثاني موقوف
ومو الصحيح كبيع المرمون ولو كاتب المبد
المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان للبائع
حبسه بالمثل لان الكتابة محتملة للفسخ فلم
يتقد في حق البائع نظرا له وان نقد المثل نفذت
الكتابة لزال المانع ولو وبب البيع قبل
القبض او صدق به او اقترضه او رهنه من غير
البائع يبيع بايبا عن المشتري في القبض فيصير
قبض المأمور قبضه له ولا يحكم الشبهة بترخيص
قابض نفسه بالتمليك بخلاف البيع لانه يبيد
الملك قبل القبض وتمليك البيع قبل قبضه فاسد
وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته لانه
بيع المتعة فلا يجوز بيع العين لم تكن غرضا للانتساح

فما بهلاك العين المستأجرة ولا يجوز بيع الاجرة
 العين قبل التصرف لانه بمنزلة البيع الا ترى ان العين
 لو ملكته انتقلت الاجارة ويجوز تزويج الامنة
 المسيقة قبل القبض لان ملك الغرف فيه لا يمنع جواز
 الا ترى انه لو تزوج امته لابقته جاز وان تكن
 الغرف فيه فانها لا تدرى احية على امر مسينة
 ولو سب المبيع من البايع قبل قبضه باياع انتقل
 البيع ولو باعه منه لم يبيع هذا البيع ولهم
 ينتقل البيع الاول والفرق ان الهبة مجاز
 عن الاقالة يقال هب لي ديني واقبض عتقت
 بخلاف البيع قال **ولو اشترى مكيله كيلة حرم**
بيعه والله حتى يكيله ومثله الوزون والعدة

ان لو اشترى المكيل بشرط الكيل والوزون بشرط الوزن والعدد بشرط
 العدد لم يجز له ان يتصرف فيه قبل الكيل والوزن
 والعدد وان كان بعد التصرف لقول جابر انه
 عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الطعام
 حتى يجري فيه الصاعان صاع البايع وصاع
 المشتري رواه ابن ماجه والدارقطني وعن
 عثمان انه قال كنت ابيع التمر من بطن من
 اليهود يقال لهم بنوا قنيقاع وابيعه بربح
 فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عثمان اذا ابتعت فاكمل واذا بيعت
 فكل رواه احمد ولان الكيل والوزن والعدد

اطلب من البايع ان يكمله

من

من تمام القبض فاصل القبض شرط لجواز التصرف
 فيه على ما بينا فكذلك اتمامه ولانه يحتمل ان يزاد
 المشروط وذلك للبايع في المقدرات والتصرف
 في مال الغير حرام فوجب التمسك عنه بخلاف
 ما اذا باعه مجازفة لان الزيادة له اذا وجد
 اكثر من كيل البايع بانه كان كاله قبل البيع
 وبخلاف ما اذا باع الثوب مذارعة ولم يسم
 لكل ذراع مثالا لان الزيادة له اذا الدرع ونصف
 فيه بخلاف ما اذا بين لكل ذراع مثالا لانه بذلك
 التحق بالقدر في حق الزيادة التي على ما بينا
 فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب المختار وذلك
 يظهر بالذرع وهذا لان القدر معتود عليه
 في المقدرات حتى يجب عليه رد الزيادة فيما لا يضره
 التبعيض ونلزمه الزيادة من الثمن فيها يضره
 ويقتصر من ثمنه عند انتقاصه هذا اذا كانت
 الوزون غير الدراهم والدنانير واما الدراهم
 والدنانير فيجوز التصرف فيها بعد القبض
 قبل الوزن لان الوزن فيها اخذ معنى تعيين
 المستحق بالعقد وفي غيرهما لم يأخذ كذا في
 الايضاح وفي المحيط لو كان الكيل والوزون
 لمناجور التصرف فيه قبل الكيل والوزن لان
 اكمل والوزن من تمام القبض ويجوز التصرف
 في الثمن قبل القبض فلان يجوز قبل تمامه اولى

فصار كالمهر الكيل والموزون فاذا كان كيل البيع
شرطا لمواز التصرف لا يعتبر كيل البائع قبل
البيع وان كان بحضرة المشتري لانه ليس كيل
البائع والمشتري وهو الشرط ولا كيلة بعد
البيع مع غيبة المشتري لان الكيل من تمام
التسليم لان المبيع به يصير معلوما والتسليم
الا بحضرة ولو كاله البائع بحضرة المشتري
بعد البيع قيل لا يكتفى به لظاهر الحديث
فانه اشترط فيه صاعين والصحيح انه
يكتفى به لان المبيع صار معلوما بكيل واحد
وتحقق معنى التسليم والحديث ممول على ما
اذا اجتمع الصفتان على ما عينه في باب
المسلم ان ساء الله تعالى وجعل في المختصير
المعدود كالكيل والموزون وهو مروي
عن ابي حنيفة رحمه الله واختاره الكرخي
وعنه انه كالمذروع وهو قول ابو يوسف
رحمه الله وعنه انه كالمذروع وهو قول
ابو يوسف رحمه الله ومحمد لانه ليس بقدر
الانزى انه يجوز بيعه بفضه متقاضلا
كالمذروع وجه الاول ان المذود المتقارب
يساوي الكيل والموزون فيما يتعلق به الفساد
وموجبه البيع لاحتمال الزيادة فان من
اشترى حوازا على انه الف فوجده اكثر

يرد الزايد فان وجده انقص سقط عنه الثمن
بحصته بخلاف الربا لانه مبني على المباشرة
بدليل وجهها وهذا الظاهر ولو اشترى
الكيل او الموزون شرقا سدا فقبضه ثم
باعه بغير كيل او وزن فالبيع الثاني جائز
لان الملك في البيع الفاسد يثبت بالتصرف فصار
تظهير من استقرض طعاما بكيل ثم باعه بمكاييل
لا يحتاج الى عادة الكيل كذا في الايضاح وهذا
الاستشهاد يستقيم على قول من شرط الكيل
مرتين في البيع قال **لا المذروع** اي لا يجرم
التصرف في المبيع المذروع بعد القبض قبل
الذرع وان اشتراه بشرط الذرع لان الذرع
وصف له وليس بقدر فيكون كله للمشتري
بلا زيادة من ولا نقصان ان وجده زائدا
او ناقصا هذا اذا لم يسم لكل ذراع مثاوان
سمى فلا يحل له التصرف فيه حتى يذرع وقد
بيناه من قبل قال **ومع التصرف في الثمن**
تسل قبضه لان المطلق للتصرف الملك وقد
ثبت له فيه الملك والتميز رد في البيع لاحتمال
غيره الانقضاء ولا يتصور ذلك في الثمن لانه
في الدمنة ولا يتعين بالتعيين ولان الثمن
ما وجب في الدمنة والقبض لا يرد عليه حقيقة
وانما ينقص غيره مثله لئلا يكون مصنوما

في المذروع في المذروع في المذروع

عليه فليستين فصا صا وهذا تصرف فيه ولا
 يتصور خلاف ذلك ولا فرق في ذلك بين ان
 يكون المقبوض من جنسه او من خلاف جنسه
 اذا الكل معا وحنة وقد روي عن ابن عمر انه قال
 كنا نبيع الابل بالمقيع فما خذ مكان الدرهم
 بالدينار ومكان الدينار بالدرهم فكان
 يجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف
 السلم حيث لا يجوز ان يأخذ خلاف جنسه
 لانه وان كان ديننا جعله الشرع كالبيع العتيق
 في حق التصرف وكذا بدل الصرف لما عرفت في
 موضعه والمراد بالتصرف في الثمن فليكن
 ممن عليه الدين يعوض او بخير عوض حتى
 لا يجوز ان يملكه من غير من عليه الدين قال
والزيادة فيه والمخسنة والزيادة في البيع
ويتعلق الاستحقاق بكلمة اي يجوز للمشتري
 ان يزيد في الثمن ويجوز للبائع ان يحط من
 الثمن وان يزيد في البيع ويلحق باصل
 العقد ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك
 حتى لا يكون للمشتري ان يطالب بالمبيع
 حتى يدفع الزيادة والبائع ان يجبسه حتى
 يستوفي الزيادة ويملك المشتري المطالبة
 بتسليم المبيع كله بتسليم ما بقي من الخط وقال
 زفر الشافعي رحمه الله لا يحان على اعتبار

الاتفاق

الاتفاق بل على اعتبار ابتداء الصلة لانه لا يكون
 بفتح الزيادة ثانيا ذنبه يصير ملكه عوض
 ملكه لانه ملك المبيع وكذا الخط لان جميع
 الثمن صار مقابل جميع المبيع فلا يمنع
 اخراجه فصار بيعا مستمدا لا شرا لان الزيادة
 في المهر لا تتحقق باصل العقد حتى لا يتصف
 بالطلاق قبل الدخول ولهذا خط الكل لا يتحقق
 باصل العقد بل يبرأ منه فكذا البعض
 اعتبارا للجزء بالكل ولنا انها بالخط والزيادة
 يغيران العقد من وصف مشروع الى وصف
 مشروع وهو كونه خاسرا او رابحا او عدا لا
 ولنا دلالة ذلك الا ترى ان لما ان يجمل له
 لازما باستقاط الخيار او غير لازم باستراطه
 بعد العقد ان وقع العقد على خلافه وهذا
 لان لما دلالة الرفع بالكلية بالتقاييل فاولى
 ان يكون لما دلالة التغير لانه دونه
 كونه وصفا له فاذا صح الحق باصل
 العقد ولزم كثر دونه لان وصف الشيء يقوم
 به لا بنفسه دل عليه قوله تعالى ولا جناح
 عليكم فيما تراضىتموه من بعد الفريضة
 اي في فريضة بعد الفريضة وهذا نص على
 ان حكم الزيادة المفروضة بعد العقد حكم
 المفروض في العقد الا ما قام الدليل عليه وقد

قال الدليل على انه لا ينتصف بالطلاق قبل الدخول
 الا ما كان سمي عند العقد ولما لم يسم
 في العقد شيئا سمي انتفا على شتمية لا ينتصف
 به والكان واجبا وعلى اعتبار الالتحاق
 لا تكون الزيادة عوضا عن ملك ولا المخطوط
 منها غير خارج عن العقد بخلاف خط الكل
 لانه تبديل لاصله لانه يقلب هبة
 او بيعا بلائش فيفسد وقد كان من ضمنها
 التجارة بعقد مشروع من كل وجه فالالتحاق
 فيه يودي الى تبديله فلا يفتق به ثم زيادة
 الالتحاق تظهر في التولية والمراجعة حتى تجوز
 على الكل في الزيادة ويباشر على الباقي في الخط
 وتظهر في الشفعة ايضا حتى ياخذ ما بقي بعد
 الخط واما لا يلزم الزيادة لان فيه ابطال
 حقه الثابت بالبيع الاول وما لا يملكه الا
 شري انه يفتقر جميع تصرفات المشتري
 حتى الفسخ وتظهر ايضا في حق الفاسد في الصرف
 حتى لو باع الدرهم بالدرهم متساوية ثم
 زاد احداهما او خط وورد المخطوط وقيل الاخر
 وقيل الزيد في الزيادة او المردود في الخط
 فسد العقد كأنها عقداه كذلك من الاستدراك
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا تجوز الزيادة ولا تصير هبة مستدامة

ولو افاض السبع في البيع
 ولو افاض السبع في البيع

وكذلك

وكذلك الخط لا يصح ولا يصير هبة مستدامة حتى
 يجب عليه ان يرد المخطوط وقال محمد رحمه
 الله في الزيادة مثل قول ابي يوسف رحمه الله
 وفي الخط تكون هبة مستدامة وتظهر ايضا فيما
 اذا زاد على المبيع حتى يصير له حصته من
 الثمن للمحال حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض
 يسقط حصتها من الثمن بخلاف الزيادة التي
 من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها
 قبل القبض والفرق ان الزيادة المشروطة
 صارت متبعا للاصل في حق الثبوت ضرورة
 الصحة فاذا صححت زالت الضرورة فزال
 التبعية وبقيت الاصلية في حق الالتحاق
 باصل العقد كأنها كانت موجودة وقت العقد
 فامكن تقدير ورود العقد عليها فشاركات
 العقد ورد على الاصل وعلى الزيادة جميعا وان
 الزيادة المؤجلة فعدومة وقت العقد فلا يمكن
 تقدير ورود العقد عليها فلا يكون الحاقها باصل
 العقد فصارت مملوكة بملك الاصل لا بالعقد
 فاذا اقتضها صارت افلا بالقبض لان القبض
 شتميا بالعقد فيصير لها حصته من الثمن
 حتى لو وجد با حدها عيبا زاده حصته من
 الثمن يقسم الثمن على قيمة الاصل يوم انعقد
 وعلى قيمة الزيادة يوم القبض وتظهر ايضا

لدة

فيما اذا زوج امته ثرا عتقها ثم زاد الزوج
على مهرها بعد العتق تكون الزيادة للمولود
ثم الزيادة لا تنص بعد هلاك المبيع على
ظاهر الرواية لان المبيع لم يبق على حال بيعه
الاستياض عنه والشيء ثبت ثم يستند بخلاف
الحط لانه اسقاط محض فلا يشترط لصحته
قيام العقد قال في المحيط في رواية النوادر
يجوز الزيادة بعد الملاك بنزلة الحط لان
الزيادة حال ثبوتها لم يقابلها عوضا وانما
يقابلها بعد الثبوت باصل العقد فيعتبر
قيام المبيع حالة الاتحاق لا حالة الثبوت
وذكر محمد في المنتقى لو اشترى جارية
وقبضها فانت فزاده البايع جارية اخرى
جاء لان هذه الزيادة ثبتت في جانبه
مقابلة المثل والتمس قايم ولو راد المشتري
في المثل لم يجز لان الزيادة في جانبه تثبت
مقابلة بالمبيع والمبيع ماله وملاك المبيع
يبيع الزيادة في المثل والملاك الحكمي ملحق
بالملاك الحقيقي وذلك بان باع المبيع ثم
اشتراه ثم زاد في المثل لا يجوز لانه يثبت له سبب
المالك ارفع العقد الاول وصار المعقود عليه
ها كالحاكم والعتق المبيع ثم اشتراه ثم زاد في
المثل او كاتبة او دبره او استولد الامه او

نحو

نحو العصب او اخرجه عن ملكه ثم راد عليه جاز
عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما ذهب اليه
الخلاف في الزيادة على مهر المرأة بعد موتها
وانما يلحق الحط باصل العقد اذا لم يكن الحطوط
تتعاور وصفا اما اذا كان تبعا فلا يلحق باصل
العقد حتى لو اشترى دارا بالثمن جيا د ثمنه
زيوفا او بخرجه ورضي البايع بذلك فان الشفع
لا يأخذها الا بالجمادى وكذا اذا اشترى دارا بقبض
فأتمور ورضي به البايع فان الشفع يأخذ الدار
بقيمة العبد صحيحا ولا يجوز الزيادة في المسلم
فيه لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجودا
في الذمة لحاجة المسلم اليه والزيادة في المسلم
فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا يجوز
وكذا لا يجوز الزيادة في المنكوحة لان الشرع ما ورد
بتكميل الزيادة المتولدة من المملوكة بالسكاح
تبعا للمنكوحة قال **وتاجيل كل دين غير**
القرض اي يجوز تأجيل كل دين غير دين القرض
لان المطالبة حقه فله ان يؤخره الا ترى انه
يهلك اسقاطها بالابرا فالى ان يملك اسقاطها
موقتا بالتأجيل ولو اجله الى اجل مجهول ينظر
فان كانت الجهالة فاحشة كهبوب الرج لا يبيع
وان كانت بسيرة كالتأجيل الى الحصاد وجاز
كما في الكفالة وقد ذكرناه من قبل وفي دين القرض

لا يجوز انما جيل خلافا لما لك هو يقول انه
حقه فيجوز تاخير المطالبة كما في سائر الديون
ولما ان القراض اعمارة وصلة ابتداء
يصح بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك
الشرع كالصبي والولي والمكاتب والعبد
المأذون له في التجارة ومساومة انتهت
حتى يلزمه رد مثله فعلى اعتبار الاستداء
لا يلزم الناحيل فيه لان الجنس بانفراد
يحرم المشا لا سيما اذا اكلت العلة وحرم
التفاضل بها ولان الاجل لو لم يفر فيه
لصارا لتبرع مثله ما على المتبرع وهو لا يجوز
لفعله تعالى ما على المحسنين من سبيل
بمخلاف ما اذا اوصى ان يقتصر فلان من ماله
الف درهم الى سنة حيث يجوز من الثلث
ويكفر ولا يطالب حتى تضي المدة لانه وصية
بالتبرع والوصية يتسامح فيها ما لا يتسامح
في غيرها نظرا للموصى الا ترى انما يجوز بالحد
والسكنى وتكفر والله اعلم بالصواب وحسبنا
الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد
واله وصحبه وسلم **باب الربا**
قال رحمه الله **هو فضل مال بلا عوض في معاوضة**
مال بمال هذا في الشرع وفي اللغة هو مطلق
الزيادة قال الله تعالى وما آتيتكم من ربا

الى

ان هذا هو القدر

الى قوله فلا يربوا عند الله وسمى المكان المرتفع
ربوه لزيادته على سائر الاماكن ارتفاعا
والربا محرم بالكتاب والسنة واجماع الامة
اما الكتاب فقوله تعالى واحل الله البيع
وحرم الربا واما السنة فاروى عن ابن
مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم لعن اكل الربا وموكله وشامكه
وكاتبه رواه ابو داود واحمد والترمذي
وصححه وقال عليه الصلاة والسلام الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير
بالشعير والمزب بالمزب والماعز بالماعز مثلا بثل
بما يبيد من زاد واستقراد فقد اربا الاخذ
والعطي فيه سوارواه البخاري واحمد وعن
عبد الله بن حنظلة عن سبل المديكة انه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم درهم
ربا ياكله الرجل ويبيع لاشد من ستة وثلاثين
زينة رواه احمد واهممت الامة على تحريمه
حتى يكفر جاحده قال **وعلمته القدر والجنس**
يعني بالقدر الكيل في الكيل والوزن في الوزن
وعند الشافعي رحمه الله العلة الطهر بانفراد
في الطهومات والمثنية بانفرادها في الامنان
واجنس شرط عنده حديث معمر بن عبد الله
قال كنت اسمع النبي صلى الله عليه وسلم

في الربا النسبة واما الربا الفضل فلان
وروى عنه رحمه الله لا يربوا الا بالجنس
تحريم مطلق الربا في الاصل والزيادة

ثلاث

يتناول الطعام بالطعام مثلاً بثل وكان طعاماً
 يرمي به الشعير رواه مسلم وأحمد وحب
 الاستدلال به أن الطعام مشتق من الطعام
 فذكره يدل على أنه علة أو ترتب الحكم على
 الاسم المشتق دليل على أن ما قبل الاشتقاق
 علة له كقوله تعالى السارق والسارقة
 فاقطعوا أيديها وكذا في قوله تعالى الزانية
 والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 فعلة القطع والجلد السرقة والزنا ولأن
 قوله صلى الله عليه وسلم فيها رواه البخاري
 ومسلم لا ينبغي الذمب بالذمب إلا مثلاً
 بثل كحديث يدل على تضييق تحصيله لأن
 الابتداء بالثمن شعير بان حرمة البيع
 أصل فيه والجواز يعارض وهو التقابل
 والمساواة فمخلص ذلك لا يقتصر على قوله لا ينبغي
 لما ياربيعه وتقليد جواره بشرطين يدل على
 عزته وخطره كلك البضع ضيق تحصيله
 باشتراط الشهود والمهر لعزته وخطره فيعمل
 بجملة تناسب العزة وهي الطعام في الطعومات
 لبقا الانفس به والتمنية في الاثان لبقا الاموال
 التي هي مما طامح بها ولا تليحسبه القدر
 في زيادة العزة والحكم بوجودها في خطير
 وحقر لكن الحكم لا يثبت الا عند اتحاد الجنس

فجعلناه

فجعلناه شرطاً والحكم به ورفع الشرط كالرجس
 مع الاحسان والفرق بين الشرط والعلة
 أن العلة مؤثرة في الحكم دون الشرط فإنه
 يضاف وجوده إلى العلة عند وجود الشرط
 لا إلى الشرط وقال مالك العلة الاقيات
 والا دحار لأنه عليه الصلاة والسلام خص
 بالذكر فيما روي أنه كل ثغرة ومدخر ولا
 العزة والمختر به أكل فكان انسب وأولى
 بالاعتبار دون ما روي عن عبادة وأسر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما وزن
 مثل بثل إذا كان نوعاً واحداً أو ما كيل مثل
 ذلك فإذا اختلف النوعان فلا بأس به
 رواه الدارقطني وحب التمسك به أنه
 عليه الصلاة والسلام رتب الحكم على الجنس
 واستدركه هذا من على أنما علة الحكم
 كما عرف أن ترتيب الحكم على الاسم المشتق
 يبنى على علة ما قبل الاشتقاق لذلك الحكم
 فيكون تقديره الكيل والوزن مثل بثل
 بسبب الكيل والوزن مع الجنس والذي
 يدل على ذلك حديث أبي سعيد وأبي هريرة
 فيما رواه البخاري أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم استعمل رجلاً على خبير في اسم
 بترجيب فقال أكل ثغر خبير هكذا قال

اننا اخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين
 بالثلاثة فقال لا تفعل به الجمع بالدرهم ثم انبع
 بالدرهم جنينيا وقال في الميزان مثل ذلك اى
 في الموزون اذ ينقسم الميزان ليس من اموال
 الربا وموافى حجة في علمية القدر وهو معلوم
 يتناول الموزون كله الميزان والطعوم وغيرها
 فيكون حجة عليهما في منعها ذلك وكذا حديث
 ابن عمر رضي الله عنهما انه علمه الصلاة
 والسلام قال لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين
 ولا الصاع بالصاعين المراد به ما يحل الصاع
 اذ لا يجري الربا في نفس الصاع وهو عام فيها
 بحاله فمتناول الطعوم وغيرها فيكون حجة
 عليهما ولا يقال انه مجاز فلا محمول له لكونه
 ضروريا لاننا نقول له عموم كالحقيقة ومذالات
 الحقيقة اننا نعلم لا مرزايه عليهما لا كونهما
 حقيقة والمجاز يشتركها في هذا المعنى فيعم وان
 المقصود التماثل اذ البيع بيني عن التماثل
 وذلك بالتماثل واعتبره الشارع فارحبه
 صيانة لاموال الصر عن التوى والتلف وتتميمها
 للفايدة بالتسليم من الحائزين فيكون الزايد
 عليه قدرا تاليا على صاحبه بلا عوض وكذا
 اكل خير من الوجبل فيقتوت به التسوية
 وقاعدة المتابعة لقوات القدرة على التصرف

في الوجبل

وقف لله تعالى

في الوجبل وهو المراد بقوله عليه الصلاة
 والسلام مثلا يشل فعند قوائمه تلزم الحرمة
 وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام
 والفضل ربا فيعمل بعدة توشى في ايجاب التماثل
 فتبين القدر والمجس من ذلك لانها يوجبانه
 اذ التماثل بين شيئين يكون باعتبار الصورة
 والمعنى لان كل محدث موجود باعتبارهما
 فالمعيار فيسوى الذات والمجسمة تسوى
 المعنى لاستواءهما في المقصد الا ترى ان كيلا
 من برشتاوى كيلا من ارز او شعير في الصورة
 ولا معتبر به لعدم ما قلنا ولا معتبر
 بالتفاوت في الوصف لانه لا يعد تفاوت
 في العادة ولانه قل ما يوجد فيه غير متفاوت
 فاستراط السنادى فيه يودى الى سد
 باب البياعات وهو مفتوح والطعم والاحتياجات
 والتمنيية والادخار من اعظم وجوه النافع
 والحاجة اليها من اسد الحاجات وانماها فسنه
 الله تعالى في مثله الموسعة والاطلاق دون
 التضييق الا ترى ان الميمنة اباها عند
 الميمنة للحاجة وكذا الحارز الانتفاع بالمعينة
 قبل القسمة في دار الحرب لظنة الحاجة عادة
 بخلاف سائر الاموال المشتركة ولما كانت
 حاجة الحيوان الى المواد والماء والتراب والنفس

اشد جعله الله اوسع من غير ما وكلما اشددت
الحاجة اليه كانت التوسعة فيه اكثر وتعليقه
بما يوجب التوسعة على التضييق من فساد الوضع
لان معنى فساد الوضع ان يفسد وضع ذلك
الحكم على ذلك الدليل لكونه يقتضي خلاف ذلك
الحكم فيضاده ولا يستلزم ان حرمة البيع اصل
بل الامتثال هو الحلال والحرمة اذا ثبت انما ثبت
بالدليل الموجب لها وهذا لان الاموال
خلقت للاستبدال فيكون باب تحصيلها مفتوحا
فيجوز ما لم يقم الدليل على منعه بخلاف
النكاح لان الملك فيه يرد على البضع وهو
محترم فبينا سبب التضييق اعزاز الشرف
الاخرى فغير ذلك ان قوله المساواة مخلص باطل
ولين كان مخلصا فهو مخلص في حالة النكاح وعلامة
الحرمة في حالة التفاضل والشئ الواحد يتقن فكلين
مستقنادين في محلين مختلفين كالنكاح ثبتت
اكل في المنكوحية والحرمة في اثمها فكذلك القدر
والجنس يوجبان الحرمة عند التفاضل
واكل عند التساوي وهو المراد بقولنا ما علة
الربا والقاطع للشكيب انه عليه الصلاة والسلام
شرط التماثل بقوله ^{الشرط} مثلا لا يملك والتماثل يكون
بالوزن او الكيل لا غير فلهذا كمالها كمال ولا
يوزن لا يكون من الاموال الربوية وان الاموال

استدلاله

الربوية هي التي تكون من ذوات الامتثال
ليست من الاموال الربوية اذا الحكم لا يثبت
بدون محله ولهذا قالوا لا يجزى الربا فيما
لا يدخل تحت المعيار كالحقنة من الحسنة
والشعير والذرة من الذهب والفضة لعدم
ما قلنا قالت **قوله الفصل والنسبة** اي
بالجنس والقدر لما بينا انما علة الربا قال
والسكانت باحد اي حرمة النكاح وحل
التفاضل بوجود احدهما اما المقدرون
الجنس كالحقنة بالشعير او الجنس دون القدر
كما هو بالهروك لقوله عليه الصلاة والسلام
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح
سواء بسوا مثلا لا يملك فاذا اختلفت هذه
الاصناف فيجوز كيف شئتم اذا كان يدا
بيد رواه مسلم واسمها غير ما من اية
الكديت ولان اجتماعها مقتضية العلة فيكون
لاحد ما شبهة العلة فيجوز مقتضية العلة
حقيقة الفصل وهو القدر لانه تفاضل حقيقة
ويجوز شبهة العلة شبهة الفصل وهو التساوي
يشبه الفصل وليس يتقاضي حقيقة انما لا دليل
بقدره ولا يقال احدهما اجزى العلة وبها يثبت الحكم
ولا شيء منه فكيف يثبت باحد ما حرمة النسبة

وما لا يكون من ذوات الامتثال

لان نقول احدهما علة تامة لهذا الحكم وهو حرمة
 النساء وان كان بعض الملة في حوزها القتل حقيقة
 فلا يلزم الخطور بشرط ان يجعلاهما الوزن من
 كل وجه وان لم يجعلاهما جارا للنساء كالتدين
 مع القطن ونحوه لان صفة وزنها مختلف اذا
 التقدان يوزنان بالصفحات ولا يتقينان
 بالمتقيين ويجوز المقارنة فيما قبل التسعين
 وبعد قبل الوزن بخلاف غيرهما من الوزنات
 فكانا مختلفين صورة ومعنى وحكما فلا يجرم
 النساء الذي بذلك عليه انه عليه الصلاة
 والسلام قال من اسلم فلنيسلم في كيل معلوم
 ووزن معلوم الحديث اجاز السلم بالوزن
 مطلقا مع ان الدرهم هو الغالب في راس المال
 ولو يجوز لكان رداله بالراي وهو لا يجوز
 قال **وحلاهما** اي التقاضل والنساء
 بغير ما يحسن والقدر لعدم العلة الموجبة
 للحرمة اذا اصل الجواز على ما بينا والحرمة
 بعارض فيجوز ما لم يثبت فيه دليل الحرمة
 الا ترى ان الله تعالى اباح البيع بقوله واحل الله
 البيع فيجوز على اطلاقه فيما لم يوجد فيه
 دليل الحرمة على ما بينا من قبل قال **ومع بيع**
الكيل كالبيع والشعر والتمر والمخ والموزون
كالقدرين وما ينسب الى الرطل عينه متساويا

الصناعات بغير
 جمع صنعة كركعة وركعة
 وصحفة وشمعة

لا ينسب الى الرطل
 كركعة وشمعة
 كركعة وشمعة

لا متقاضي اما بيع الكيل والموزون غير
 المشوب الى الرطل فقد ذكرنا وبيننا احكامه
 واما ما ينسب الى الرطل منه فالمراد به كل شيء
 وقع عليه كيل الرطل فانه يعتبر موزونا
 لانه مقدر بطريق الوزن وذلك مثل الادوية
 فانه موزون غيراته لما لم يستسك الا
 في وعاء يشق عليهم وزنه بالامانة والصفحات
 في كل وقت بالوزن فاقد الوعاء بالارطال والامانة
 فالتقريب دفعا للمخرج فتبقى موزونا على حاله
 ثم قال في المداية واذ كان موزونا قلنا
 بيع بمكيال لا يقرب بمكيال **ومثله** لا يجوز لزوم
 الفضل في الوزن سرته الممازفة معناه اذا لم يباع
 ببيع بالاذن في كيل غير اذني سواء لم يجر ولا
 باع الموزون بحسنه كيل لم يقدر بالاذن فيكون
 ممازفة فيبطل بجواز التقاضل بالوزن وهذا
 مشكل لان الشئيين اذا استويا في كيل وجب ان
 يستويا في كيل اخر ايضا ولا تأثير لكون الكيل معلوما
 او مجهولا في ذلك اذا اختلف ثقله فيهما وفي الهامية
 قال الاسبيجاني فائدة مداه لوباع ما ينسب الى
 الرطل يحسنه متماضلا في الكيل متساويا في الوزن
 يجوز ومذا حسن وهو قياس الموزونات فانه لا يستر
 فيه الا الوزن غير انه يؤدي الى انه لا يجوز بالاذن في
 ايضا اذا فرق بين كيل وكيل على ما بينا ولا يندفع هذا

Copyright and Sale University

الاشكال الا اذا منع الجواز في الكل قال رحمه الله **ج**
كره يعني جيد مال الربا وردية سوا حتى
 لا يجوز بيع احدهما بالآخر متقا فلا يثبت عليه
 الصلاة والسلام عن ذلك فيما روي عن ابي سعيد
 وابي هريرة رضي الله عنهما حين قال له الرجل
 انا اخذ الصاع من هذا بالصاع من الصاعين
 بالثلاثة يقول لا تتصل بيع الجمع بالدراسم
 الحديث ولان تفاوت الوصف لا يبدل تقادرات
 عادة ولو اعتبر لا يسد باب البياعات قال
ويعتبر النعنين **دارن التقاض في غير الصرف**
 وقال الشافعي رحمه الله يعتبر التقاض قبل
 الافتراق في بيع الطعام بالطعام كالنقد
 بالنقد لما روي عن ابي سعيد عن عباد بن الصامت
 فانه شرط فيه ان يكون يدا بيد والحديث عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه قال عليه الصلاة والسلام
 الذمك بالورق ربا الا ما ومات والرب بالبر والربا
 الاما وما والشعر بالشعر والاما وما
 والتمر بالتمر والاما وما رواه البخاري ومسلم
 واحمد ومناه ان هذه البياعات لا تجوز الا اذا
 قال كل واحد منهما لصاحبه ما اؤخذ والمراد به
 ويقول يدا بيد في الحديث الاول المتصور انه يشترط
 القبض في الذمك والفنعة بالاجاع وان كان
 مما يتعين بالاشارة كالصوغ فمنها ولان قوله عليه

بالذهب ربا الا ما ومات والورق

الصلاة والسلام يدا بيد لفظ واحد لا يجوز ان يراد
 به القبض في حق المتقدمين والتقيين في حق غيرهما
 لانهما حقيقة بينهما او حقيقة في احدهما ويجازي
 الآخر وايضا كان فلا يجوز الجمع بينهما لما عرفت
 ان المشترك لا يعموله وان الجمع بين الحقيقة
 والمجاز لا يجوز لانه يودي الى تفاقم التفسير بان
 يتغير احدهما دون الآخر فاشبه التاويل
 وهذا لان المتصور ضرورة على غيره فيقوم
 به التساوي وهو الشرط ولما انه مبيع معتق
 فلا يشترط فيه القبض كالنوب ويحرم اذا بيع
 يمينه او بخلاف يمينه لمصولة مقصوده وهو
 التمكن من التفرق بخلاف الصرف لانه لا يتعين
 الا بالقبض فيشرط فيه ليعين ويقاوم القبض
 لا يبعد تفاوت في التمين بخلاف الحال والرجل
 والمراد بما روي التقيين غير ان ما يتعين به
 مختلف فالنقد ان يتقيان بالقبض وغيرهما
 بالتقيين فلا يلزم الجمع بين معنى المشترك وبين
 الحقيقة والمجاز وانما شرط القبض في المصوغ من
 الذهب والفضة باعتبار اصل خلقته وهو الثمنية
 لان الثمن لا يتعين بالتمين فيشرط قبضه ولا
 يسلط اشتراط القبض بالصفة لبقا شبهة
 عدم التمين باعتبار الاصل اذ الشبهة في الحرث
 ملحقة بالحقيقة قال **ومع بيع الفنعة بالمعقنة**

والمفارقة بالمتناهيين والبيضة بالبيضين
 والجوزة بالموزتين والتمرة بالتمرتين لان هذه
 الامثالا ليست بكميل ولا موزون فلم تدخل
 تحت المعيار فان قدمت العلة بانعدام واحد
 شرطها وهو القدر ولهذا تضمن بالقيمة عند
 الاختلاف عندنا ومادون نصف صاع بمترلة
 الحفنة لانه لا يتقدر فيه في المشرع بما دونه
 فلم يكن من ذوات الامثال هذا اذا باع مادون
 نصف صاع بمادون نصف الصاع وان باع
 مادون نصف صاع بنصف صاع او اكثر لم يجز
 الامثالا بطل لوجود المعيار من احد الجانبين
 فتمحقت الثمنية وعلى هذه الرباع ما لا يدخل
 تحت الوزن كالذرة من ذهب او فضة بما
 لا يدخل تحته جاز لعدم التقدير شرعا اذا لا
 يدخل تحت الوزن وعند الشافعي رحمه الله
 لا يجوز جميع ذلك لان العلة عنده الطمير
 او الثمنية وقد وجدت قال **والفلس بالفلسي**
باعيانها اي البذل لان باعيانها بان كان الفلس
 معينا والفلسان مقينين وهذا عندنا
 وقال محمد رحمه الله لا يجوز لان الفلوس الراجحة
 اثمان والتمن لا يتعين بالتعيين ولهذا اذا
 قايلا الفلوس بخلاف جنسها لا يتعين
 كالدراهم والدنانير حتى كان له ان يملأ

غيره

غيرنا ولا يفسد البيع بهلاكها وهذا لان
 ثمنيتها تثبت باصطلاح الكل فلا يبطل باصطلاح
 كالدراهم والدنانير فاذا المرينيين يودي
 الى الربا او يحمله بان ياخذ بايع الفلوس
 او لا فيرد احدهما قصا يدينه وياخذ
 الاخر بغير عوض او ياخذ بايع الفلوس
 الفلوس او لا ثم يضم اليه فلما اخر بغير عوض
 يتايله وهو رافضار كما لو كانا بغير اعيانها
 او احدهما بعينه والاخر بغير عينه ولما
 ان الفلوس ليست باثمان فقلت وانما
 كانت ثمنيا باصطلاح وقد اصطلاحا
 بابطال الثمنية فبطل وان كانت ثمنيا
 عند غيرهما من الناس لثنا اصطلاحهم
 على ثمنيتها وهذا لانه لا ولاية للغير عليها
 فلا يلزمها اصطلاحهم بخلاف الدراهم
 والدنانير لان ثمنيتها باصل الخلقة ولا
 يتغير باصطلاح فاذا بطلت الثمنية تنق
 بالتعيين فلا يودي الى الربا بخلاف ما اذا
 كانا بغير اعيانها او احدهما بغير عينه
 لانه يودي الى الربا على ما بينا فان قيل
 اذا بطلت الثمنية وجب ان لا يجوز بيع
 بعضها ببعض متاعا لان الخامس موزون
 وانما صار معدودا باصطلاح على الثمنية

هـ

فاذا بطلت الثمنية عاد الى اصله موزونا
 فلا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا قلنا لا يعود
 موزونا لان اصطلاحهما على العدد باق ولا
 يجوز من بطلان الثمنية بطلان العدد وكسر
 من شيء معه ود لا يكون ثمتا الا ترى ان
 الاواني من الخاس او نحو غير ذلك من
 والفضة يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا
 اذا كانت في اصطلاحهم معدودة وهذا
 لما عرف ان المتغير في كونه موزونا او مكيلا
 في غير المخصوص عليه القوف بخلاف المصور
 عليه كالاشياء الستة لان العلة المستقيمة
 لا تتغير في محل النفس ^{كالمبرور والاشياء الستة} للاستقنا عنها بالنفس
 ولهذا اذا كانت العلة المستقيمة قاصرة
 لا يقتصر اصلا بخلاف المخصوص عليها فاذا
 لم يطل اصطلاحهما على العدد لم يثبت ورنيا
 فلا يجوز بيعه متفاضلا ولا يقال اذا
 كسدت الفلوس بانفاق الكل لا يكون ثمتا
 با اصطلاح المتعاقدين حتى لا يجري فيها
 احكام الايمان في جميعها فكذا لا يكون عروضها
 ايضا با اصطلاحهما لانا نقول الاصل فيها
 ان يكون عروضها لانه موافق للاصل فيبيع
 وان كان فيه خلاف راي الكل قال **واللحم**
بالحيوان وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف

فاصطلاحها على الثمنية بعد الكسار
 مما انفصل عن راي الجمهور في بيعه بخلاف
 اصطلاحها على جعلها عروضها

ورحمها الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز بيعه
 بالحيوان من جنسه الا اذا كان اللحم
 المفترزا اكثر مما في الحيوان ليكون قدره متقابلا
 باللحم والزائد بالسقيط ^{وهو ما ليس به ثمن} لثمنه عليه الصلاة
 والسلام عن بيع اللحم بالحيوان رواه في الموطأ
 ولانها جنس واحد وله الا يجوز بيع احدهما
 بالآخر ثمنية فكذا متفاضلا كالزيت والريون
 ولما اشترى بيع العدد وبالموزون فيجوز
 متفاضلا لاختلافهما جنسا وهذا لان الحيوان
 لم يسمت فيه مالمية اللحم اذ هي معلقة بفعل
 شرعي وهو الذكاة الا ترى انه لا يتنع به
 انتفاع اللحم نفسا وجنسا اخر غير اللحم ولهذا
 قال الله تعالى فكسونا العظام لحما ثم انشأناه
 خلقا اخر اى ينفخ الروح فاذا كان جنسا اخر
 جاز بيع احدهما بالآخر ثمنية لان المتاخر
 منهما لا يمكن ضبطه على ما عرف في باب السلم
 لالانها جنس واحد الا ترى انه لا يجوز ذلك
 اذا بيع بغيره من خلاف الجنس ايضا ولو كان
 المذبح غير مسلوخ وجب ان يجوز عنده
 ايضا على وجه الاعتبار بان يجعل لحم كل واحد
 منهما يجلد الاخر كما قال الرازي ثمانين مذبحين
 غير مسلوخ ثمنين يبيعت احدهما بالآخر
 قال **واذا فكر باس ما لعن وكذا بالقرن كيف ما كان**

متفاضلا كخلاف الزيت والزيتون
 لانها جنس واحد اذا الزيت موجود
 فيه للحار وانما هو مستند انما لا يجوز
 بيع احدهما بالآخر هو صحيح

لاقتلاهما جنسا لان الثوب لا يتقصر فيجود غزلا
او قطنا وكذا العطر والفزل موزونات
والتوب ليس موزون ولو باع القطن
بعتله قال محمد رحمه الله حيا كيف ما كان
لاختلاف الجنس بينهما لان الفزل لا يتقصر
فيجود قطنا وقال ابو يوسف رحمه الله
لا يجوز الامتساويا لان عتله القطن قطن
لان القطن عتله دقاق وقول محمد اظهر
ولو باع المخلوج بكتب القطن فلا بد ان يكون
الحب الخالص اكثر من الحب الذي في القطن
حتى يكون قدره متاבלا له والزامه
بالعطن وكذا الرباع شاة على ظهرها
صوف او في ضرعها ليس بصوف او بلين
يشترط ان يكون الصوف او اللين اكثرهما
على الشاة لما ذكرنا من المعنى وهو نظير
بيع الزيت بالزيتون على ما يحى قال
والرطب بالرطب او بالتمر متاخلا والعنب
بالزبيب يعني متاخلا ايضا اما الرطب
بالتمر فالمدكور متاقل الى حقيقة رحمه الله
وقالا لا يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام
حين يبل عنه يتقصر اذ ايت فقيل نعم فقال
عليه الصلاة والسلام لا اذا قاصد البيع
واشار الى العلة وهي التقصان وفيه اشارة

المخلوج بغير المخلوج جاز اذا علم ان الخالص
اكثر مما في الاخر وان كان لا يدري
لا يجوز ولو باع القطن غير

الى

الى انه يشترط لجواز الاعتدال المائلة في اعدل
الاحوال وهو ما بعد الجفاف لاني الحال ضار
نظير بيع الدقيق بالحنطة فانه لا يجوز للتفاوت
بعد الطحن وله قوله عليه الصلاة والسلام
في الحديث المشهور التمر بالتمر مثلا بثل والرطب
بتمر فيجوز بيعه بالتمر مثالا والدليل على انه
ما روى انه عليه السلام حين امدى اليه
رطب فقال **اقبل** لترخيبرمك كذا وروى انه
عليه الصلاة والسلام بنى عن بيع التمر حتى
ييزي فقيل وما يزي قال يجزى ومواسمه من
اول ما يفتقد الى ان يدرك وان كان غير تمر
فباخره وهو قوله عليه الصلاة والسلام اذا اقتطعت
الزعان فبيعوا كيف شئتم ولا نهما مستويا
في الحال وانما يتفاوتان في المال لذات جرة
منه وهو الرطوبة بخلاف بيع الحنطة بالدقيق
لانها متقاربان في الحال ويظهر ذلك بالطحين
اذ الطحن لا يزيد فيه شيئا وما روي له
يبيع لان مداره على ريد بنقياش وهو ضعيف
عند المتكلمة ولتين مع فهو محمول على ان السائل
كان رصيا في مال يتيسر او وليا صغير فله
ير عليه الصلاة والسلام بهذا التفرق نظرا
له اذ هو مقتيد بالنظر الا ترى انه يمنع من
بيع الحبيد بالردى من مال الر بما ذكرنا وبيع

انه

ولانه ان كان تمرا جاز بيعه بالزبيب
ع

العنب بالزبيب على هذا الخلاف والوجه
 ما بيناه من الجانبين وقيل لا يجوز بالاتفاق
 كالمخطة العقلية بغير العقلية والفرق لا في
 حقيقته رحمه الله بينه وبين الرطب بالتمر
 في هذه الرواية ان السوا لو ارد بلفظ التمر
 متنا يتناول الرطب على ما بينا ولم يوجد
 مثله مما يقتضي حرما حتى يعتد به واما بيع
 الرطب بالرطب فلما روي لان اسم التمر
 يتناول له ويجوز بيعه مثلا بكل ذلك ولو
 البسر بالتمر لا يجوز التقاض فيه لانه امر على
 ما بينا بخلاف الكثرى حيث يجوز بيعه ما شا
 من التمر لانه ليس بتمر لان اسم التمر يطلق
 عليه من اول ما يتخذ صورته لا قبله
 وموعد ذلك متفاوت وهو اول ما ينشق عنه
 التحلل يسمى به لانه يستمر ما في جوفه ولتفاوت
 فاحشا لا يجوز السلم فيه ولو باع حبة رطبة
 او مبلولة او يابسة جاز البيع وكذلك لو باع
 تمرا متققا او زيبيا متققا بتمر مثله او زيبيا
 مثله او بالبايس متنا جاز عند ابي حنيفة
 والى يوسف رحمه الله وقال محمد لا يجوز شي
 من ذلك لانه يعتبر المسادة في اعدال الاحوال
 وهو بعد البسر والفرق له بين بيع الرطب
 بالرطب وبين بيع المبلول ونحوه مثله حيث

اجاز

اجاز بيع الرطب بالرطب ومنع غيره جميعه
 ان التقاوت فيها يظهر مع بقا البديلين على
 الاسم الذي عنده عليه المعتد وفي الرطب بالتمر
 مع بقا احدهما على ذلك الاسم فيكون تقاوت
 في عين المعتود عليه وفي الرطب بالرطب يكون
 التقاوت بعد روال ذلك الاسم فلا يكون
 تقاوت في المعتود عليه وابو حنيفة رحمه
 الله يعتبر المساواة في الحال وكذا ابو يوسف
 رحمه الله لا تطلق قوله عليه الصلاة والسلام
 المخطة بالمخطة مثلا بكل الحديث وهو باطلافة
 يتناول المخطة والتمر والشعير على اي صفة
 كان الا ابا يوسف رحمه الله ترك هذا الاصل
 في بيع الرطب بالتمر حتى يمنع به ما روي
 من حديث زيد بن عياض على ما بينا من قبل
 قال **والتمور المختلفة بعضها ببعض متفاضلة**
ولهن البقر والغنم وكل الدكّل كل العنب
 وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لانه جنس واحد
 لا تقا والاسم والصورة والمعتود ولنا ان
 اصولها اجناس مختلفة حتى لا يقيم بعضها
 الى بعض في الزكاة واسما وما ايضا مختلفة
 باعتبار الاصناف كدقيق البر والشعير والقمح
 ايضا مختلف فبعض الناس يترقب في بعضها
 دون بعض وقد يفرقه البعض ويتقعه غيره

الزكاة في هذا الباب

والمعتبر في الاتحاد والاتحاد في المعنى الخاص دون
 العام ولو اعتبر العام لما جاز بيع شيء بمثل
 بخلاف لحم الخنازير والبقرة ولبنهما أو لحم الضأن
 والمعز ولبنهما أو لحم العرابة والبخايات حيث
 لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متقائلا لأنها جنس
 واحد حتى يغير أحدهما إلى الآخر في كميل الثياب
 في الزكاة فكذلك أجزاءها ما لم يتبدل بالصفة
 كشمع المعز وصفوف الصنان أو لم يتبدل بالصفة
 لأنه بالتبدل يختلف المقاصد ولهذا جاز بيع
 الخنزير بالحنطة متقائلا وكذا بيع الزيت المطبوخ
 بزيت الطبوخ أو الدهن المبرق بالبنفسج بغير المرق
 منه متقائلا وإنما جاز بيع لحم الطير بغيره
 ببعض متقائلا وإن كان من جنس واحد
 ولم يتبدل بالصفة لكونه غير موزون عادة
 فلم يكن مقدرا فلم توجد العلة فحاصله
 أن الاختلاف باختلاف الأمثل أو المقصود
 أو يتبدل بالصفة قالت **وشعر البطن بالآلية**
أو باللحم يعني يجوز بيع بعضها ببعض متقائلا
 وإن كانت كلها من الصناعات لأنها أجناس مختلفة
 لاختلاف الأسماء والصور والمقاصد قال
والخنزير بالبرد الدقيق متقائلا وعن أبي حنيفة
 رحمه الله أنه لا يجوز بيعه به أصلا لأن بينهما
 شبهة الجبانة في الحال ولا يعرف التشاوي

بينهما

الحنطة

بينهما فصا ربيع الثقلية بغير الثقلية أو
 الدقيق بالحنطة والاولا صحيح لأن الخنزير بالصفة
 من أجناس أخر حتى خرج من أن يكون مكبلا
 والبرد والدقيق مكبل فلم يجمعها التدرج ولا
 الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالآخر لنفسية
 إذا كانت الحنطة هي المتأخرة لا يمكن منبسطها
 وإن كان الخنزير هو المتأخر أو السلم فيه فلا
 يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه يتفاوت
 بالطنن والقيح والتفح واما عندهما فقد
 ذكر في النهاية معزيا إلى السيوط أنه لا يحفظ
 بينهما خلاف ذلك ومن صحاحنا من يقول
 أنه لا يجوز عندنا ومنهم من يقول يجوز على
 قياس السلم ^{بينهما} باللحم ^{بينهما} وفيه يعني للمقاسل وفي
 الكافي أن ابن رستم ذكر في زادته أن علي
 بن أبي حمزة ومحمد لا يبيع السلم في الخنزير
 وعلى قول أبي يوسف يبيع وزنا ولا يجوز أن
 استقرضه وزنا ولا مدد عند أبي حنيفة
 رحمه الله لما ذكرنا في السلم بل أدلى بأن باب
 السلم أوسع حتى جاز السلم في الثياب دون
 القرمص وهو القياس وقال محمد رحمه الله
 يجوز بالوزن دون العدد لأن أحاده تتفاوت
 بالمد ودون الوزن وعليه الفتوى قال
لا يبيع البر بالدقيق أو بالسويق يعني لا يجوز

جميعا للتقال وبترك القياس
 كالأستصناع وقوله أبو يوسف رحمه الله
 يجوز بالوزن دون العدد صحيح

بينهما معنى باعتبار ما في ههنا وان اختلفت
 صورة فثبتت بذلك شبهة المجامعة والربا
 يثبت بالشبهة فلو لم يكن الدين الخالص اكثر
 من الذي في الاخر كان الجيز بلا عوض مقابله
 فخير مولا لم يعلم ان الخالص اكثر لا يجوز خلافا
 لروى عن يونس ان الاصل هو الجواز والفساد
 طارى عنه وجود انفصال الخالي عن العوض
 فلا يفسد ما لم يعلم ذلك قلنا المتوهم في الربا
 كالتحقق الا ترى ان يروى عن جابر انه عليه
 الصلاة والسلام نهى عن بيع الضبيرة من التمر
 لا يعلم كليلها ما تفصيل المسمى من التمر رواه مسلم
 والنسائي وروى عنه عليه الصلاة والسلام
 انه نهى عن الربا والريبة وهي شبهة الربا وقال
 ابن مسعود رضي الله عنه كنا ندع شفعة اعمشار
 الحلال مخافة الحرام وعلى ذلك كان السلف رضي
 الله عنهم ولا يقال ان السهم مكيل والدين
 موزون فكيف يحرم النقص بينهما الا انقول
 المقصود منه دمنه وهو موزون والحرمه
 باعتبارها فان تفصيل على هذا ينبغي ان يجوز
 بيع السهم بالسهم متقائلا كذا على وجه
 الاعتبار بان يصرف كل جنس الى خلاف جنسه
 قلنا ذلك يتأتى في انفصال خلقة دون المنقل
 وكذا بيع الجوز بدمنه والدين بسمنه والتمر

بنواه

وقف لله ثمة

بنواه وكل شيء لتثله قيمة اذا بيع بالخالص منه
 لا يجوز حتى يكون الخالص اكثر وان لم يكن لتثله
 قيمة كتراب الذمب اذا بيع بالذمب او تراب
 الفضة اذا بيع بالفضة لا يشترط ان يكون
 الذمب او الفضة اكثر مما في التراب لان
 التراب لا قيمة له فلا يعمل باثره حتى لو
 جعل فسد لربا الفضل قال **ويستقرض**
الحيز ورا لا عدد او هذا عند ابي يوسف
 وعند محمد رحمه الله يستقرض بها وقد
 نبيه من قبل قال **ولا ربا بين المولى وعبد**
 لانه وما في يده ملكة فلا يتحقق الربا
 هذا اذا لم يكن عليه دين يستغرق رقبته
 وما في يده وان كان عليه دين لا يجوز لان
 ما في يده ليس بملك للمولى عند ابي حنيفة
 رحمه الله نصا ركا مكاتب وعندهما تعلق به
 حق الغير فلا يغيرى عن الشبهة وفي المحيط
 في كتاب الصرف لا ربا بينهما وان كان عليه دين
 لان له ان ياخذ كسبه عبده المدين بعوض
 بعد له استحلالا بغير شرائع لا آخذ به هذا
 الطريق الا انه اذا اخذ منه درهمين بدرهم
 سر والدرهم الزايد على العبد لانه اخذ بغير
 عوض لا للربا حتى لو اخذ منه درهمين بدرهم
 لا يجب على العبد الرد على المولى بخلاف المكاتب

لان حق التول لا يظهر في حق كسب الكاتب ن
والنقا وصان لاربا بينهما لان الكل مالها
وكذا اشركي العنان اذا تابعا من مال الشركة
وان كان من غيره لم يجز قال **وبين المرفف**
والسلم اي لاربا بينهما في دار الحرب
وكذلك اذا تابعا بيما فاسد ان دار الحرب
هو جايز ومعا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما
الله لا يجوز لان المسلم التزم بالامان الآلة
يملك ما لم يملكه وهذا المقدد وقع
فاسد فلا يفيد الملك المحلل فشاركنا
اذا وقع مع المستامن شهر في ارضها
قوله عليه الصلاة والسلام لا يابن المسلم
والحزبي في دار الحرب ولان مالهم مباح
وبعد الامان لم يصير معصوما الا ان
التزم ان لا يغدرهم ولا يتقرضوا في ايديهم
بدون رضاهم فاذا اخذه برضاهم فقد اخذ
مالا مباحا فلا عذر في ملكه بحكم الاباحة
السابقة اذا تأسر الامان في تحصيل التراضي
دون التملك فكان الملك في حق الحزبي
زائلا بالتجارة كما رضى به وفي حق المسلم
ثابتا بالاستئجار على مال مباح بخلاف المستامن
منهم في دارنا لان ماله صار محظورا بعد

الامان ولو اسلم الحزبي في دار الحرب ولم ياجر
الينا فكذلك الحكم عند ابي حنيفة رحمه الله
لان ماله غير معصوم عنده على ما عرف في
موضعه **باب الحقوق**
قال العلو لا يدخل بشرائيه بكل حق وبشرائه
منزل الا بكل حق موله او برافقه او بكل قليل
وكثير مرفقيه او منته ودخل بشرائه **داركنا**
الكنيف اي لا يدخل العلو بشرائيه وان قال
بكل حق موله ما لم ينصر عليه وبشرائه
لا يدخل الا ان يقول بكل حق موله او برافقه
او بكل قليل وكثير مرفقيه او منته وبشرائه
يدخل العلو وان لم يكن شيئا من ذلك كما يدخل
الكنيف لان البيت اسم مستقف واحد يصلح
للبيوت والعلو مثله والتي لا يكون بيتا
لمثله ولا يدخل من حقوته فلا يدخل بدون
الاستصيص والدار لما ادير عليه اكدود من اكا
ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مستقف
والعلو من اجزائه وتوابعه فدخل فيه من
غير ذكر والمترى بين الدار والبيت لانه اسم لما
يشتمل على بيوت وصحن مستقف ومطبخ يسكنه
الرجل باهله مع ضرب قصور فيه فانه ليس
فيه اصطبل فكان له شبهة مما فلتشبهه
بالدار يدخل بتعاقده ذكر التوابع ولشبهه

بالبيت لا يدخل من غير ذكر توفير اعلى الشبهين
 حظها وذكر في الكافي ان هذه الجواب على هذا
 التفصيل بناء على عرف اصل الكوفة وفي عرفنا
 يدخل العلوي الكل سواء باع باسم البيت
 او المنزل والدار لان كل متر يسمى خانه سواء
 كان صغيرا او كبيرا فكانه يقول يتناول العلوي
 والتغل والامكام في مثل هذا تنبني على العرف
 فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهله
 وانما يدخل الكنف لان الدار اسم لها او سير
 عليه الحائط والكنف منه فيدخل بذكر الدار
 من غير افراجه بالذكر كالعلو ولو كان خارج الدار
 مبنيا على الظلة يدخل لانه يعد من الدار عادة
 ويدخل في الماء والاشجار الذي في صحنها
 والبستان فيها لما ذكرنا وان كان البستان
 خارج الدار ان كان اكبر منها او مثلها لا يدخل
 الا بشرط لانه خارج عن حدودها وان كان
 اصغر منها يدخل لانه يعد من الدار عرفا
 فصارت معها قال **لا الظلة الا بكل حق**
 اي لا تدخل الظلة في بيع الدار الا اذا قال
 بكل حق او نحو ذلك مما ذكرنا وبهذا عندنا
 حقيقة رحمه الله وعندنا ما يدخل من غير
 ذكر شي مما ذكرنا اذا كان مفتحا في الدار لانه
 من بواب الدار كالعلو والكنف ولا في حقيقة

رحمه الله انها خارجة عن الحدود مبنية على موافق
 الطريق فصارت كالطريق ولا نهكنا تابعة
 للدار من حيث ان قرار احد طرفيها عليها
 وليسست بتابعة لها من حيث ان قرار طرفيها
 الاخر على شي اخر فصارت تابعة من وجه
 دون وجه فيدخل ان ذكر الحق ونحوه والا
 فلا عمل بالمشبهين قال **ولا يدخل الطريق**
والمسيل والشرب الا بحول حق بخلاف الاجارة
 اي لا تدخل هذه الاشياء في بيع الارض والسكن
 الا بذكر كل حق او نحوه بخلاف الاجارة حيث
 يدخل فيها من غير شرط لان هذه الاشياء تابعة
 من وجه من حيث انها تنقسم للانتفاع بالبيع
 دون عينيها اصل من وجه من حيث انه يتصور
 وجود ما بدون البيع فكانت تابعة للبيع
 من وجه دون وجه فلا يدخل في البيع الا بذكر
 الحقوق والمرافق وهذا لانه قد يشتري البيع
 فلا يفرم الشر للانتفاع به وقد يشتري الطريق
 بعد ما اشتري البيع بخلاف الاجارة لانه
 تنقسم للانتفاع لا غير ولهذا لا يجوز الاجارة
 فيها لا يمكن الانتفاع به ولو بطل الانتفاع بعد
 عقد الاجارة يبطل الاجارة وكذا لو استثنى
 هذه الاشياء عن عقد الاجارة يبطل اذا لا يمكن
 الانتفاع بالعين المستأجرة لانه هذه الاشياء

فوجب دخولها فيها فصح ما لنا الا ترى انه لو
 استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز
 فتعين الدخول فيها ولا يدخل سبيل الميراث
 اذا كان في ملك خاص ولا سقط الثلج فيه
 وقد واهجما لم يدخل لانه مركب بالبناء ولو
 اشترى رخصي يدخل الحجر الاسفل لانه مركب بالبناء
 وكذا الاعلى استحسانا والآلات المصقة
 بالبيت لان الرخايم لم يثبت فيه حجر دوار
 والحجر الاعلى هو الدوار **يا**
الاستحقاق قال **البيته حجة مقدية**
لا الاقرار لان البيته لا تقير حجة الا بقتل
 القاضى والقاضى ولاية عامة فينفذ قضاءه
 في حق الكافة والاقترار حجة بنفسه لا يتوقف
 على القضاء والمقرر ولاية على نفسه دون غيره
 فيقتصر عليه قال **والتناقض يمنع دعوى الملك**
الحرية والنسب والطلاق لان القاضى لا يمكن
 ان يحكم بكلام التناقض اذ ليس احدى هما
 باولى من الاخر فسقطا غير ان الحرية والطلاق
 والنسب مثبتان على الحق فينفذ في التناقض
 لان النسب يثبت على العلوق والطلاق والحرية
 يتقرر بالما الزوج والمولى فيحق عليهم قال
مبيعة ولدت فاستحققت بيته تبعها ولد ما
 وان اقر بها الرجل لا وانفرد ان البيته حجة

مطلقة

مطلقة مبينة كاسمها فيثبت بها الملك من الا
 ولذا يرجع المشتري على البائع بالتمن عند
 استحقاق المبيع بالبيته والاقترار حجة قاصرة
 يثبت به الملك في المقر به ضرورة صحة الخبر
 وقد اندفعت الضرورة باثباته بعد الاتصال
 فلا يظهر الاستحقاق في حقه ولذا لا يرجع
 المشتري بالتمن على البائع عند استحقاق
 المبيع بالاقترار ولان المالك يتدر على الملك
 للمال فيعمل اقراره به على ذلك بخلاف الشهود
 فانهم لا يتدرون على اثبات الملك بشهادتهم
 للمستحق ان لم يكن ما كاله قبل ذلك فيكون
 اقرار الملك من الاصل فيستحقه بزوايد
 ثم قيل يدخل الولد في القضا بالامر لا بتبع
 لنا فيكتفى به وقيل يشترط اتصاله بالولد
 وهو الاصح لان محمد ارحمه الله قال اذا قضى
 القاضى بالامتل ولم يعرف الزوايد لم يدخل
 الزوايد تحت الحكم لانه منفصل وقت القضا
 وذكر في النهاية ان الولد اما لا يتبعها في الاقرار
 اذ لم يدعيه المقر له اما اذا ادعاه كان له لان
 الظاهر انه له قال **وان قال عبد الله**
اشترى فانا عبد فاشتره فاذ اقره فان كان
البائع حاضرا او غائبا عينية معروفة فلا شيء على
العبد والارجع المشتري على العبد والعبد

النشأ ومع

ان العبد على
 ان يقره فان كان
 العبد حاضرا او غائبا

سار قد ربه

على البايع بخلاف الرهن يعني اذا قال ارهنني
فان عبده فارهنه فاذا هو حر حيث لا يرجع
الرهن على العبد بحال سوا كان الرهن خاضرا
او غائبا وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يرجع
في الفصل الاول ايضا لان ضمان الثمن بالمعاوضة
او بالكتابة فلم يوجد واحد منها فصار
كسالة الرهن وكذا اذا قال اشترى او قال
انا عبده ولم يزد على ذلك وهذا لان ما
يوجب الضمان لا يختلف بين ان يكون حاضرا
او غائبا كالرهن يحققه انه لم يوجد منه
الا الاخبار كاديا والامر بالشرا وذلك لاجب
الضمان كما اذا كان ذلك من الاجنبي ولهذا
قلنا فمن قال لغيره اسلك هذه الطريق
فانه آمن او قال له كل هذا الطعام فانه
ليس يمسوم فكان بخلاف ذلك لا يجب عليه
ضمان ما عطف بسببه ذلك لما قلنا رغبة
الظواهر ان القربا لعبودية ضمن سلامة
نفسه او سلامة الثمن المشتري عند نقد
استيفائه من البايع لانه انما اقدم على الشرا
معتمدا على كلامه فصار بذلك بمنزلة المغرور
من جهة والغرور في المعاوضة يجعل سببا
للضمان دفعا للضرر عنه بقدر الامكان
لان المعاوضة تقتضي سلامة العوض فاذا

ظاهره وانما هو
منه انما هو كذا
ظ

من ان الرهن بالمعاوضة او بالكتابة

ظهرت

ظهرت حرية الاصل والمالية الضمان وتعد من
الاستيفاء من جهة البايع بواحدة هو بذلك كالمو
اذا قال لا ملل السوق هذا عبدي وقد اذنت
له في التجارة فبايعوه فالحقه ديون ثم ظهر
انه حر واستحق رجوعا عليه بقيته بغير
الغرور دفعا للضرر عن الغرر ما جعل المولى كانه
من سلامة المالية منه والبيع عقد
معاوضة فامكن ان يجعل الامر به ضمانا
للسلامة بخلاف الرهن لانه ليس بمعاوضة
بل هو حبس من غير عوض يقابله ويصير
بما قبلته استيفاء العين حقه من غير ان
يجعل مبادلة لا اشترى ان الرهن يجوز في
موضع لا يجوز فيه المبادلة كتمن الصرف
وراس مال السلم والسلم فيه فلا يكثر ان
يجعل الامر به ضمانا للسلامة اذ هو في ضمن
عقد المعاوضة وبخلاف المستشهد به من
الامر بالاكل والسلوك او كان الامر بذلك من
الاجنبي لانه ليس بعقد معاوضة وامر الاجنبي
لا يقبأ به ولا يلتفت اليه وبخلاف ما اذا قال
اشترى او قال انا عبده ولم يزد عليه لان الحر
يشترى بغيره كالاسير وقد لا يجوز شراء
العبد كما كانت فلم يوجد منه ما يدل على
الضمان ثم اذا ضمن القربا لعبودية يرجع

Copyrighted material

بذلك على البايع لانه قضى ديناً عليه وهو مضطر
فيه فلا يكون منبراً كغير الرهن اذا قضى
الدين لتخليص الرهن فان قيل لا يتصور
هذه المسألة على قول الى حقيقة رحمه الله فان
الدعوى شرط عنده لقبول الشهادة بالحرية
لكون المستحق للعبد والتناقص فيه يمنع
صحة الدعوى فكيف تقبل بينته على الحرية
بعد اقراره بالرق قلنا قد اجاب عنه
بعض مشايخنا بان الوضوح في حرية الاصل
والدعوى فيها ليست بشرط عنده لتضمنها
عقرب الفرج لان الشهود يجب عليهم
تعيين امة في حرية الاصل فتقرم على الولي
وحرمة الفرج حق الله تعالى وفي حقوق
الله تعالى الدعوى ليست بشرط كما في عتق الامة
فلا يكون التناقص مانعاً حتى لو قلت حرية
الاصل عن عقرب الفرج كولد المغرور يكون
الدعوى فيه شرطاً والتناقص مانع من صحتها
من حيث انه يُعَدُّ من الدعوى وعامة من
على ان دعوى العبد شرط عنده في الحرية
الاصولية والطارية لانها حق العبد
وهو الصحيح لكن التناقص لا يمنع صحة
الدعوى وقبول الشهادة فيها لمخال الكال
عليه فبقي التناقص فيه اما الحرية الاصولية

فلان

فلان الصغير قد تجلب من دار الحرب ولا يعلم
بحرية ابويه او بحرية احدهما باسلامهما
او باسلام احدهما فيها ويعتقد انه رقيق
فبقي بالرق ثم يبين له الحال بعد ذلك
فيدعي الحرية فيعذر في التناقص واما في
العتق الطارى فلان المولى يستبد به
ويجوز على العبد فيعذر في التناقص والمختلف
لقيم البينة ان زوجها طلقها ثلاثاً قبل
الخلع وكالمكاتب اذا اقام بينة ان مولا
اعتقه قبل الكفاية قال رحمه الله **ومن**
ادعى حقاً في دار اى مجهولاً فصول على ما شئت
فاستحق بعضاً لا يرجع بشئ لان دعواه يجوز ان
يكون فيما بقي ان قل فادام في يده شئ لا يرجع
عليه بخلاف ما اذا استحق كلها لانا نتقنا
انه احدث عزم من المالك فيرد ذلك المسألة
على ان الصالح على معلوم عن مجهول جازم
لانه لا يفيض الى المنازعة والسنة باعتبارها
فاذا اخلى عنه جاز وقد ذكرناه في الاسراء
عن كل عيب وذكرنا الخلاف فيه ودلت ايضا
على ان صحة الدعوى ليست بشرط لصحة
الصالح لان دعوى الحق في الدار غير صحيحة
لجهالة المدعى حتى لو اقام البينة على مذهب
الصورة لا تقبل بينته الا اذا ادعى اقرار المدعى

عليه بذلك فحينئذ تقبل بيته لان الاقرار بالجهول
صحيح بخلاف اليقينة وقال بعض الساج لا يصح
الصلح الا في دعوى الاقرار او دعوى المقدار من
الدار لانه معاد صفة او لاقتدا اليقين والمعاوضة
لا يجوز في الجهول وكذا اليقين لانها لا تتوجه
الا بعد صحة الدعوى قلنا قد يكون لدفع
السقيب والمقصومة وذلك يحصل به وهذا اذا لم
يقتد راقق شي وان قدره يجره معلوم بربر مثلا
او يفتن لا يرجع عليه ما دام في يده ذلك
القدر وان بقوا قل منه رجع عليه بحساب
ما استحق منه **قالت ولو ادعى كلها رجع**
عليه بنقسطه لان الصلح على مائة وقع وحق عن
كل الدار فاذا استحق منها شي تبين ان الدعوى
لا يملك ذلك القدر فيرد بمسايه من الموضع
قال **ومن باع ملك غيره فله ان يفيقه**
او يبيزه ان بقوا العاقدان والمعتود عليه وله
او المالك ان يبيز المعتد بشرط ان يبقى المتعاقدان
والمعتود عليه والمعتود له وهو المالك بما اسد
والاصل فيه ان كل تصرف صدر من المقتول
وله مجيز حال وقوعه انفق موقوف على الاجازة
عند ان وان لم يكن له مجيز حالة المقتد لا يتوقف
ويقع باطلا والشر لا يتوقف على الاجازة اذا
وجد نقادا على العاقد وان لم يجد نقادا يتوقف

ولا يجوز بيعه او اقراره

وبه لو عرض

كشرا

كشرا العبد والصغير المحجور عليهما وعند
الساقق رحمه الله لا ينعقد تصرفات المقتول
اصلا ولا يجوز باجارة المالك لانها وقعت
باطلة لمحو ما عن ولاية شرعية اذ يبي بالملك
او بتوكيل المالك ولم يوجد واحد منها قلنا
لان التصرفات الشرعية تتوقف على الولاية
كما يتوقف على الاملية والمجلية ولما حديث
عمرو بن الحارث بن الربيع ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطاه دينارين ليشتري لهما
شاة فاشترى لهما شاتين فباع احدهما
بدينار وشاة فباعه بالبركة في بيته
فكان لو اشترى التراب لدرج فيه رواه
التجاري والحداد وابوداود وحديث حبيب
ابن ابي ثابت عن حكيم بن حزام ان النبي صلى
الله عليه وسلم بعثه ليشتري له اضعحية
بدينار فاشترى اضعحية فاربح فيها ديناراً
فاشترى اخرى مكانها فباعها بالاضحية والديار
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صح
بالشاة ومصدق بالديار رواه الترمذي
ومدار رسول الله صلى الله عليه وسلم اجار بيعه
ولو كان باطلا لردده وانكر عليه ولان ركن
التصرف صدر من املة مضافا الى محله ولا
ضرر في انعقاده موقفا ليعقد وهذا لان

واقييد وشاة

بشرا

الاملية بالعقل والتميز والمصلحة يكون
 المال متقوما وقد وجد او سرق فيه ضرر على
 المالك لانه مختار فاذا رأى المصلحة فيه نقده
 والا فسخه بل له فيه منعة حيث يستط
 عنه مؤنة طلبه المشتري وقرار الشئ وسقوط
 رجوع حقوق العتد اليه فيه نفع للمعاقدين
 لصون كلاميهما عن الالف فتثبت العدة الشرعية
 احرارا لهذه المنافع على ان الاذن ثابت دلالة
 لان كل عاقل يرى بنصف يحصل له النفع
 اذ لا يوجد مثل هذا النقص النافع في حال غيبته
 عادة الا من صدق متفضل بضرر يرى
 لاجنه مثل ما يرى لنفسه فان قيل المقصود
 بوضع الاسباب الشرعية احكامها لا مجرد
 السبب فاذا لم يفيد الحكم لا يعتبر وحكمها
 وهو التملك لا يتصور من غير مالك فيلغو
 قلنا لا نسلم انه لا يفيد الملك بل يفيد ملكا
 موقوفا لانه لا يبق بالسبب الموقوف كما يفيد
 السبب البات الملك البات لانه هو الدايق
 به رايه الواعق المشتري ثم اجاز المالك
 البيع فعد عتقه لان السبب البا يلغو اذا غل
 كله عنه شرعا واما اذا خرق فلا لان العلة
 قد بتاخر حكمها لعارض كالبيع الذي فيه الخيار
 للمعاقدين او لاحدهما كالراشدين اذا تبايعا

في حق المشتري

في حق المشتري
 في حق المشتري

رينا

رينا برهن بغير اذن المرتين المتعقد
 وتوقف الحكم لحق المرتين وكذا الطلاق المتعقد
 الى شهر سبب الحال ويتاخر حكمه وكذا شهر رمضان
 سبب لوجوب الصوم ويتاخر الوجوب
 في حق السافر والمريض ولا يلزم على هذا
 اعتناق الصبي والطلاق وهبته وبيعته بالغين
 المعاش حيث لا يجوز لوالها زنا الولي او
 موثقته بعد بلوغه لان هذه الحقوق
 لا يميز لها حال وقوعها المتعقد صرا عليه الا
 ترى ان الولي لا يملك انشاء ما فطنت فيه بعد
 ذلك لانقود صحجة حتى لو باشر الصبي عقدا
 يملكه عليه الولي كالنكاح والاجارة والبيع
 من غير غبن توقف حتى لو اجاز له الولي امر
 بعد بلوغه جاز فان قيل في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند الانسان
 الى ما لا يملكه كما انفرد عن بيع المبيع قبل القبض
 وعن بيع الآبق ثم اذا باع المبيع قبل القبض
 او الآبق لا يجوز للمشتري الوارد فيه فكذا هذا
 بل ادلى لان الآبق والبيع ملكه ومع هذا لا يجوز
 بيعه فعند عدم الملك اولى قلنا كلا في انقضاء
 العقد وبيع المبيع قبل القبض يتعقد عندنا
 وان كان فاسدا وكذا الآبق في رواية حتى لو
 سلمه بعد ذلك صح فلا يلزمنا والمراد ما روي

انه عليه الصلاة والسلام لم يبيع ماله عند الانسأ
ان يبيع شيئا لا يملكه شره يشره ويسلمه بدليل
وضحة الحديث فان حكيم بن حزام قال يرسول الله
ان الرجل ليأتيني فطلب مني سلعة ليست عندي
فأبيعها منه ثم ادخل السوق فاشترها له
فأستلمها منه فقال عليه الصلاة والسلام لا تبع
ماليس عندك رواه ابو داود واحمد وأما شرط
لصحة الاجارة بقا العاقدين والمعتود له والمعتو
عليه لان الاجارة تصرف في العقد فلا بد من
قيامه وذلك بقيام هذه الاشياء ولا يشترط
بقا الثمن الا اذا كان عرضا لان العرض يتعين
بالتمتع فعنا ركا لبيع فيك شرط بقاؤه واذا اجازة
المالك كان الثمن مملوكا له امانة في يد المعتو
بمنزله الوكيل حتى لا يضمن بالملاك في يده سواء ملك
بعد الاجارة او قبله لان الاجارة اللاحقة
كالوكالة السابقة والمعتو ان يمتنع قبل الاجارة
دفع الحقن عن نفسه بخلاف المعتو في النكاح
لانه معتبر محض فلا ترجع الحقوق اليه وكذا
لا يشترط في النكاح بقا العاقد المعتو عند
الاجارة حتى لو اجازة بعد ما ملك العاقد جاز
وهذا الذي ذكرنا من ان الثمن يكون للمالك فيها
اذا كان دينيا وان كان عرضا متقيا كان الثمن
العرض للمعتو ملكا له واجارة المالك اجارة

نقد

نقد لا اجارة عقد لانه لما كان العرض متقيا
كان شرا من وجه والشرا لا يتوقف بل ينقد
على المباشرة ان وجد نقاذا فيكون ملكا له
وباجارة المالك لا ينتقل اليه بل يشر اجازته
في النقد لاني العقد ثم يجب على المعتو في مثل
المبيع ان كان مثليا والافقية لانه لما صار
البديل صار مشتريا لنفسه مال الغير مستقرا
له في ضمن الشرافية عليه رده كما لو فقي دينه
مال الغير واستقر من غير المثلي جازضا وان
لم يحز قصدا الا شري ان الرجل اذا تزوج امرأة
على عبد الغير صح ويحب قيمته عليه لان النكاح
على العبد مشروع فينقد ومن ضرورته يصير
قرضا فكذا استا واعتبار جانب الشرا او من اعتبار
جانب البيع لانه يوافق الاصل لتفاد تصرف
العاقل عليه واعتبار جانب البيع يقتضي التوقف
على غيره وهو خلاف الاصل ولا يقال لو كان شرا ملكا
الوكيل بالبيع لانا نقول اطلاق الوكالة بالبيع
يتناول البيع بالدين والعين فيجري على اطلاقه
في غير موضع التهمة ولو مات المالك لا ينقد باجارة
الوارث في التفصيل لانه توقف على اجارة المورث
لنفسه فلا ينتقل الي غيره بخلاف الوصي او الام
اذا تزقت على اجازتها في مال الصغير ثم بلغ الصغير
فانه ينتقل الي الابن لانه لم يتوقف على اجازتها لنفسه

وإنما توقف له فينتقل اليه بخلاف ما اذا تزوجت
 امة بغير اذن مولانا وكان قد وطئها شرهاست
 المولى حيث تنتقل الاجارة الى ابنه لان عدم الانتقال
 الى الوارث كان لعني وموجود حيث جازى على موقوف
 فاطله وقد عدم ذلك هنا بوطى ابيه فلا يطل
 حتى لو قدر في الشرا ايضا مثل ذلك بان باعها المولى
 ممن لا يحل له وطئها والنكاح موقوف كان الحكم
 كذلك ولو اجاز المالك في حياته ولا يعلم حال
 المبيع جاز البيع في قول ابو يوسف رحمه الله او لا
 وموقوف بعد رحمه الله لان الاصل بقاءه ثم رجع
 وقال لا يبيع حتى يعلم قيامه عند الاجارة لوقوع
 الشك في شرط الاجارة فلا يثبت مع الشك قال
ومع عدم اشتراط غاصب باجارة بيعه لا يبيع
 بغيره لرفع غصب رجل عليه او باعته فاعتقه المشتري
 فاجاز المالك البيع باعته وولم يعتقه المشتري
 ولكن باعه لم يخرجه وهذا عندنا وقال محمد رحمه
 الله لا يجوز اعتقه البتة وهو المتكاس لان لم يملكه
 وقد قال عليه الصلاة والسلام لا تعتق قمتها
 لا يملك ابن ادم وهذا لان عقد الموقوف موقوف
 على ما بينا والموقوف لا ينفذ الملك اذ لا ينفذ
 فيه وعند الاجارة ان ثبت الملك للموقوف الاستاد
 فهو ثابت من وجه دون وجه فلا يصح شرطا
 للاعتاق لان المبيع للاعتاق ملك كامل لما روينا

ومذا لان عليه الصلاة والسلام ذكر فيه الملك
 مطلقا والمطلق ينصرف الى الكامل وهذا الاعتق
 الغاصب ثم ادى الضمان لا يجمع العتق مع ان
 الملك انما ثبت له بالضمان اقوى من الملك الثابت
 للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب اذا ادى الضمان
 ولا ينفذ بيع المشتري اذا اجاز المالك البيع الاول
 وكذا لو اعتقه المشتري والخيار للبائع ثم اجاز
 البيع لا ينفذ عتقه وكذا اذا اقتبس المشتري
 من الغاصب ثم باعه ثم اجاز المالك البيع الاول
 لم ينفذ الثاني مع ان البيع اسرع بقاء من العتق
 حتى يصح بيع المكاتب والمأذون له دون عتقه
 وكذا لو باع الغاصب المصوب ثم ادى الضمان
 بعت ببعه ولو اعتقه ثم ادى الضمان لا ينفذ
 عتقه لما ذكرنا وكذا لو باعه الغاصب فاعتقه
 المشتري منه ثم ادى الغاصب الضمان صح
 بيع الغاصب ويطل عتقه لما بينا ولما ان
 الملك يثبت موقوفا ينصرف مطلق مفيد للملك
 بالوضع ولا تصرف فيه على ما شرطت وفقا للاعتاق
 مرتبة عليه وينفذ ببقائه وصار كاعتاق
 المشتري من الراي فان يوقوف ويوقف
 باجارة الميراث البيع وكما عتاق المشتري
 من الوارث والركة مستغرقة بالدين فاجاز
 الغرماء البيع او اعتاق الوارث عبدا من التركة

ومن استغفره بالدين فقضى الدين او امر المرمي
 منه فانه ينفذ عتقه وهذا لان العتق من حقوق
 الملك والتي اذا توقفت توقفت حقوقه واذا نفذ
 نفذت حقوقه بخلاف اعتاق الغاصب بنفسه
 لان الغصب لم يوضع لافادة الملك لكونه عدوانا
 محضنا وانما يملك ضرورة اذا ائتمنان كيلا
 يجمع البذلان في ملك رجل واحد فلم يكن الغصب
 مشيئا للملك في الحال ولا سببا له ليتوقف به
 ويتوقف العتق يتوقفه حكمه بل هو سبب له
 ضرورة عند اد ائتمنان والعتق ودد قبله
 وبخلاف ما اذا كان في البيع خيار البايع لانه
 ليس بطلق وانكلام فيه وشرط الخيار يمنع من
 انعقاده في حق الحكم اصلا فكان الملك فيه
 غير موجود لوجود الخيار المانع منه فلم يصادف
 الاعتاق محله وهو الملك ومنا البيع مطلق
 والاصل في الاسباب المطلقة ان تعمل في حق
 الحكم بلا تراخ والتراخي لما ثبتت من ضرورة
 دفع الضرر ولا ضرر في توقف الملك والاعتاق
 فوجب القول باظهار السبب في حقه ويعني
 بتوقف الملك انه موجود في حق الاحكام التي
 لا يتضرر بالملك بها والمشتري من الغاصب
 اذا اعتق لم يملك المقصوب باء العتقان لا
 ينفذ اعتاقه عند البعض لان ملك المشتري

ثبت

وقف لله تعالى

ثبت بناء على ملك الغاصب لا يكتفى بحجة الاعتراف
 فكذا ما ثبتت مباحة عليه والاصح انه ينفذ
 لان ملك المشتري ثبت مطلقا بسبب مطلق
 وهو الشراء فاحتمل العتق عند الاحتمار
 بخلاف الغاصب لانه ملكه بالغصب وهو
 سبب ضروري لا مطلق لاسرفك ان الملك
 فيه ناقصا والناقص لا يكتفى للاعتاق ويكتفى
 بجواز البيع الاستري ان ملك المالك
 يكتفى بجواز البيع دون العتق وانما يطل بيع
 المشتري من الغاصب عند اجازة المقصوب
 منه البيع الاول لانه بالاجازة يثبت
 للمشتري الاول وهو البايع الثاني ملك
 بات فاذا طرأ على ملكه موتون لغيره اطله
 لاستحالة اجتماع الملك البات والملك الوقوف
 في محله واحد ولا يقال لو كان مدامنا
 لما ثبت الملك الوقوف للمشتري من المقصوب
 لوجود الملك البات فيه لما كان ملكه مدامنا
 ادلى بالامتناع لان البات فيه موجب وعند
 ثبوت الوقوف فاذا كان يرفعه بعد
 ثبوتها فادلى ان يمنعه من الثبوت لان
 المنع اسهل من الرفع لانا نقول المنع او
 الرفع انما يكونان التفاضل ولا تقارض بينهما
 لان الملك الوقوف لم يظهر في حق المالك

وانما يظهر في حق المتعاقدين لان البيع قابض
 بهما واذا اجاز المالك بيع الفضولي فالمالك
 البات يثبت للفضولي والمالك الموقوف
 ظاهر في حقه لان الفضولي ما قد وقع
 التقارض فيرفع البات الموقوف ولا يقال
 ان العاصب اذا ادى هناك المضروب
 بعد ما باعه يتفدي بعه وقد طرأ على
 الملك الموقوف الملك البات قلت ملك
 العاصب ثابت ضرورة اذ ليس النصب بسبب
 مريض للملك فلا يجعل ثابتا في محل ليس
 فيه ضرورة فلا يظهر في بطلان التوقف
 وحاصل الخلاف راجع الى ان عند محمد
 رحمه الله بيع الفضولي لا ينعقد في حق الحاكم
 لانعدام الولاية فكان الاعتناق حاصلا
 في ملك الغير وعندنا ما ينعقد في حق الحاكم
 ويوجب الملك على سبيل التوقف لان الاصل
 في البيع المنفرد بتجليل الحكم والتراخي الى وقت
 الاجازة لدفع الضرر والضرر في التقاد لا في
 ثبوت الملك على وجه لا يظهر اثره في التقررات
 الصارفة قال **ويوقف يده عند المشتري**
فاحيز فاشه لشريه اي لو قطعت يده عند
 ماعه الفضولي شرا جاز ما ملكه البيع يكون اثره
 اليد المشتري لان الملك ثبت له من وقت الشراء

فتبين

فتبين ان القطع ورد على ملكه وعلى هذا كل ما
 يحدث من المبيع من كسب او ولد او عتق
 قبل الاجازة فهو للمشتري لما ذكرنا وبوجه
 على محمد رحمه الله والعدول ان الملك من
 وجه يكفي لاستحقاق الزوايد كالكتاب اذا
 قطعت يده فاخذ الارش يتردد في الوق يكون
 الارش للمشتري لما ذكرنا من استناد ملكه
 بخلاف الاعتناق لاقتنائه الى الملك الكامل
 ومع الخيار للبايع لا يثبت الملك للمشتري
 وبخلاف ما اذا عصب عتق اقطعت يده عند
 شتر ضمن قيمته حيث لا يكون الارش له لان
 العصب ليس بسبب موضوع الملك وانما يثبت
 الملك له ضرورة على ما بينا فلا يظهر في حق
 استحقاق الزوايد قال **ويصدق بشاراد**
على نصف الثمن لان فيه شبهة عدم الملك لانه
 غير موجود حقيقة وقت القطع وانما يثبت بطر
 الاستناد فكان ثابتا من وجه دون وجه
 ولانه ان كان قبل التميز لم يدخل في ضمانه
 فيكون ربح ما لم يضمن ويطيب له قدر نصف
 الثمن لان ارش اليد قاييم مقام نصف الثمن
 وهذا لان ارش اليد الواحدة في الحر نصف الدية
 وفي العبد نصف قيمته والذي دخل في ضمانه
 ما هو كايين بمقابلة الثمن فاذا زاد على نصف الثمن

الاثر للمو وكذا اذا قطعت يده
 والخيار للبايع فاجاز البيع تكون

ين

يكون ربح ما لم يضمن وفيه شبهة عدم الملك
 لان الملك لا يثبت له يوم قطع اليد حقيقة
 قال **ولو باع عبدا غيره بغير امره فبرئ**
المشتري على اقرار البايع او رتب العبد انه لم
يسره بابيع واراد رتب العبد لم تقبل لبطلان
 دعواه بالتناقص اذا قد اهما على المتد
 ومما عاقلان اعتراف منهما بصحته ونقاده
 لان الظاهر من حال العاقل المسلم مساسرة
 العقد الصحيح النافذ والبيعة لا تنبئ الاعلى
 دعوى صحاحيه فاذا بطلت الدعوى لا تقبل وهذا
 يشكل بما ذكر في الزيادات ان البيع اذا ادعاه رجل
 فصدقه المشتري في دعواه فخذ المستحق باقراره
 ثم اقام المشتري البيعة على اقرار البايع بات
 العبد المستحق يريد ان يثبت له حق الرجوع
 باليمن تقبل بيمينه وشرقا بينهما بان العبد
 في يد المشتري في المسألة الاولى وفي مسالة
 الزيادات في يد المستحق وشرط الرجوع باليمن
 ألا تكون العين سالمة للمشتري فلذلك لم يرجع في مسألة اللعان جمع
 في مسألة الزيادات وقيل اختلف الجواب لاختلاف
 الوضع فوضوع ما ذكر من انما فيما اذا اقام
 البيعة على ان البايع اقر قبل البيع بان البيع
 المستحق واقدمه على الشرايين في ذلك فيكون
 مستحقا فلا تقبل بيمينه وموضوع ما ذكر

بذلك

لا عامر الا في غيره
 كذا في الج

في الزيادات فيما اذا اقام البيعة على ان البايع
 اقر بعد البيع انه المستحق فلا يصير مستحقا
 تقبل بيمينه قال **ولو اقر البايع في مسألة**
الكتاب عند القاضي بان رب العبد لم يسره
بالبيع مطلق البيع ان طلب المشتري ذلك
 لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة
 فلم يشتري ان يساعده فيه فيحقق الاتفاق
 بينهما فينتقصر في حتمها لا في حق رب العبد
 ان كذبهما وادعى ان كان امره فاذا لم يتسوخ
 في حقه مطالب البايع باليمن عند ما لا
 وكيله وليس له ان يطالب المشتري لانه يرى
 بالتصادق وعند اي يوسف رحمه الله ان
 يطالبه فاذا ادعى رجوع على البايع فاذا ادعى
 وهذا ايضا على ان امر الوكيل المشتري على العن
 صحيح عندهما ويخير الموكل وعنده لا يصح
 ولو كان بالعكس بان انكر المالك التوكيل
 ونصادق انه وكله فان اقام الوكيل البيعة
 لزمه والا استخلف المالك فان حلف لم يلزمه
 وان نكل لزمه لان النكول كالقرار ولو غاب
 المالك بعد الاستنكار وطلب البايع الفسخ قد تحقق
 فلا يجوز تأخيره لاجل اليمين فلو حضر المالك وحلف
 اخذ العبد وان نكل عما دال به ولو كان المالك
 حاضرا وغاب المشتري لم يخذ العبد ان البيع

فسخ القاطن البيع بينهما لانه قد ثبت عند
 ان البيع كان موقفا فان طلب المشتري
 تأخير الفسخ ليخلف المالك على ان لم يرد
 لم يؤخر لان سبب الفسخ هو

مع ظاهرا فلا يقع القضا على الغائب فيسحقه والبايع
 ان يحلف رب المديانة ما امره ببيعه فان
 نكل ثبت امره وان حلف حتم البايع ونفذ
 بيعه كالعاصب اذا باع المخصوص ثم ملكه
 باء الضمان ولومات المالك قبل جنوسه
 فورثه البايع واقام بيئته على اقرار المالك
 بان له امره لم يقبل ما بيننا من التناقص ولو
 اقامها على اقرار مستتر به بذلك بعد
 موته يقبل بخلاف ما اذا اقامها على هذا
 الوجه حال حياة المالك فانها لا تقبل منه
 في حال حياته اصل فيه فيمتنع بالتناقص
 وبعد موته نائب عن الميت والميت لو
 ادعى بنفسه حال حيوته لا يكون منافقا فلذا
 نائبه ولو ورثه البايع وعيره فان ادعى غيره
 وجود المالك تسمع لانه لم يثبت منه ما يجعله
 منافقا بخلاف شريكه البايع حيث يكون
 منافقا والمستتر به ان يحلف بالله ما يعلم ان
 المولى امره ببيعه فان نكل ثبت الاثر وان حلف
 اخذ نصف الثمن ورجع المشتري على البايع
 بنصف الثمن وخير في النصف الاخر لتقرق
 الصنفه عنه هذا اذا اقر المشتري بان المبد
 ملك الامر ولو انكر لقي قول الامر حتى يقيم
 البيئته على ملكه ولقي بتركيل بايعه في حضوره

كي

المراد بالدار
 الموصوفة
 قوله واذا قلها
 المشتري بانه

في البيع
 في البيع
 في البيع

كي لا يصير البايع ساهيا في تقض ما اوجبه قال ومن
 باع دار غيره وادخلها المشتري في بنيانه
 لم يثبت البايع الدار لان اقرار البايع لا يصدق
 على المشتري ولا يثبت من اقامة البيئته حتى
 ياحذما فاذا لم يستحق وهو صاحب الدار
 البيئته كان التلصص مضافا الى عجزه عن اقامة
 البيئته لا الى عقد البايع لان العاصب لا يجوز
 ببيعه فعلى هذا التقدير يعلم ان قوله وادخلها
 المشتري في بنيانه وقع اتفاقا اذ لا تأثير للاو
 واسمه اعلم بالصواب **باب**
السلام وهو بمعنى السلف لغته فانه اخذ ما قبل
 بآجل وسمى بهذا العقد لكونه معجلا على رفته
 فان او ان البيع بعد وجود الموقوف في ملك
 العاقد والسلام يكون عادة بالسير بوجوده في ملكه
 فيكون العقد معجلا ويقتد بلفظ السلام ولا
 ينقصد بلفظ البيع من رواية المحدث لانه ورد
 بلفظ السلام على خلاف القياس فلا يجوز بعيره
 وفي رواية الحسن ينعقد وهو الاصح لانه بيع
 الا ترى الى ما روى انه عليه الصلاة والسلام
 بنى عن بيع ما ليس عند الانسان وخص في السلام
 والقياس يابى جواره لان السلم فيه مبيع وهو معدوم
 وبيع موجود غير مملوك او مملوك غير متدك التسليم يجوز
 في بيع المعدوم او لا يجوز ولكن تركناه بما ذكرنا قال

ومنه المستلزم اذا باع دار غيره
 بغير اقراره ثم اعترف البايع بالنقص
 وانكر المشتري لم يضمن البايع

وهو مشروع بالكتاب والسنة والجماع
 قال ابن عباس رضي الله عنهما ان
 الله اصل السلم الموصوف وانزل فيه طول آية
 وتناقله تعالى ما لا يعلم الا الله وانما
 بين الاصل اسمي في كتابه وقرآنه
 عليه الصلاة والسلام ثم عن
 بيع ما ليس عند الانسان وخص
 في السلم

رحمه الله ما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره
 مع السلم فيه لأنه لا ينفي إلى المنازعة وقد قال
 صلى الله عليه وسلم من سلم في شئ فليس له في شئ
 معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم رواه
 مسلم والبخاري والضبط يكون بعرفة القدس
 وقد شرطه عليه الصلاة والسلام قال **وما لا**
تلا أي ما لا تضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز
 السلم فيه لأنه دين وهو لا يعرف إلا بالوصف
 فإذا لم يكن مضبط به يكون مجهولاً جهالة تنفي
 إلى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون قال **في**
في الكيل والوزن المثلين لما رويها وما يثبت
 من المعنى وأجوز بقوله المثلين من الدراهم
 والدنانير لا يثبتان وليست بثمن حتى لو سلم منها
 لا يصح سكتاً لأن السلم تعجيل الثمن وتأجيل البيع
 ولو جاز فيه لا يفسد فإذا لم يمتنع سكتاً يكون باطلاً
 عند عيسى بن أبيان وقال الأعمش يكون بيعاً بثمن
 مؤجل يخصيلاً المقصود المتفاوتين بحسب المكان
 والعمرة في العقود للعاني وقول عيسى أصح لأن
 المقود عليه في السلم المسلم وأما يصح المقود
 في محل أو جبا المقود فيه وذلك غير ممكن ولا وجه
 إلى تصحيحه في محل آخر لأنه لم يوجب المقود فيه
 وهذا الخلاف فيها إذا سلم فيها غير الأثمان
 وأما إذا سلم الأثمان فيها كالدراهم والدنانير

أو بالعكس فلا يجوز بالأجماع لما عرفت أن القدر
 بأفراجه يحترم السكت ولو سلم في المكيل وروى
 كما إذا سلم في الخنقة والشعير باليزان روى الطحاوي
 عن أصحابنا أنه لا يجوز لأن السلم فيه دين في الذمة
 والمؤدى عين والعين غير الدين حقيقة فيكون
 المؤدى بدلاً عن الواجب في الذمة والمؤدى
 عين والعين غير حقيقة وإن كان عينه حكمًا فيكون
 مستتراً بالحنطة بالحنطة فلا يجوز الأكيل وعلى هذا
 الخلاف لو سلم في الموزون كيلاً قال **والحدود**
التقارب كالجوز والنخيل لأنه معلوم بضبط
 سندور التسليم فأشبه المكيل والموزون
 وليستوى نية الكبير والصغير لا صلاح الناس
 على امدار التقاوت ولهذا يستوى قيمتهما فصار
 بذلك من ذوات الامثال بخلاف البطيخ والرقان
 لأن أحادهما متساوية ولهذا تختلف في القيمة
 وبها يعرف التقاوت والتساوي وعن أبي
 حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز في بيع النخامة
 لتفاوت أحاده في المالية ويجوز السلم في هذه
 الأشياء كلها كيلاً أيضاً وقال زفر رحمه الله لا
 يصح كيلاً لأنه عددي ليس بكيل فلا يصح إذا
 اعتبر فيها لانصر فيه العادة وعنه أنه لا يصح
 عدد أيضاً لأنه يؤدي إلى النزاع في التسليم
 والسلم بسبب التقاوت وإن كان يسيراً

عن أصحابنا أنه يجوز أن يكون الوزن أثماً بشرط
 أن يكون معلوم القدر لا الثمن الربا لأنه لا يجوز
 بالجنس لأن المؤدى عين الواجب حكمًا في الذمة
 السلم فيكون بدلاً عن رأس المال ولا يرد
 بينهما روى الحسن

فصار كالسفر جمل والفتا ولنا ان المقدار بشرق
 بالكيل تارة وبالعد اخرى فتقطع المنازعة
 بينهما بذكرهما ايها كان اذا كان يعرف قدره
 بها قال **والفلس** لانه عددي يبين ضبطه
 فيصح السلم فيه وقيل عند محمد رحمه الله لا يجوز
 السلم فيه لانه يشي ما دام يروج والسلم فيه
 مبيع فلا يبيع فيه كالتقدين واذا كسد صار
 قطعة نحاس فلا يجوز السلم فيه عددا ولنا
 ما ذكرنا انه يمكن ضبطه به فيصح كسائر المعهودات
 وهذه المسئلة مبنيّة على ان اصطلاح الناس على
 الثمنية لا يبطل باصطلاحها عنده وعند ما يبطل
 على ما ذكرنا في بيع الفلس بالفلسين وذكرنا
 الفرق هناك بين الفلوس والتقدين قال
والله والاعبران **معلوم** لان اتمامها
 لا تختلف اختلافا ينفي الى المنازعة بعد ذكر
 الالة قال رحمه الله **والذري فالتوث ان يقر**
الذراع والصفة لانه يصير معلوما بذكر هذه
 الاشياء فلا يودي الى النزاع وان كان يؤم جرير
 ببيع بالوزن لا يدمن ببيان وزنه مع ذلك لانه
 يصير معلوما به قال **لا في الحيوان** وقال الشافعي
 رحمه الله يجوز السلم فيه اذا بين الجنس والسن
 والنوع والصفة لما روي انه عليه الصلاة
 والسلام استقرض بكذا ورد ربا عياد لان بعد

والصفة مع

ابن ابي عمير
 بيان

بيان ما ذكرنا من الاوصاف الجمالة تقبل ولا
 ينفي الى المنازعة كما في الثياب ولنا ما روي
 انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السلم في
 الحيوان ولا يتفاوت احادهم تفاوتا مشيا
 بحيث لا يمكن ضبطه الا ترى ان العبد من يتوينا
 في الجنس والسن وتتفاوت قيمتهما لاختلاف
 المعاني البالغة كالتكياسة وحسن الخلق والخلق
 والسيرة والفضاحة والامانة والشدة
 قالوا يلهم
الارث فزرد يبيد الالف زايده والفرلهم لا يساوون
 وكذا سائر الحيوان يختلف اختلافا يودي الى
 اختلاف المالمية فلا يجوز السلم فيه كما في الخلفات
 والحيوان يختلف الثياب لانه مصنوع العباد
 والعبد انما يصنع بالالة فاذا اتخذ الالة
 والصانع يتخذ المصنوع والتفاوت اليسير
 بعده لا يضر وما روي انه عليه الصلاة والسلام
 استقرض بكذا المراد انه عليه الصلاة والسلام
 استعمل في الصدقة ثم لم تجب الزكاة على صاحبها
 فرد ما ربا عياد او استقرض لبنت المال لانه
 يجوز ان يبيت حق مجهول على بيت المال كما يجب
 له حق مجهول وما روي انه عليه الصلاة والسلام
 اشترى بعيرا ببيعيرين الى ابل كان قبل نزول
 آية الربا لان الجنس باقرا ده غير ما سار كان

الاشيا المعشرا الى الجلي
 جماعة

ذلك في دار الحرب اذ لا يجزى الربا بين المسلم
والحرب في دار الحرب على ما بينا من قبل وبقول
فيه جميع انواع الحيوانات حتى العصفور
لان الضرر لم يقصص قال **والمرافق** يعني لا يجوز
السلم في طرف الحيوان كالراس والاكارع للتقار
العاصم وعدم الضابط ثم قيل هذا قول ابي
حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز كافي اللحم
وقيل لا يجوز بالاسواق والفرق لهما بينه وبين
الخمر ان السلم فيه هو الخمر دون العظم والعظم
في البروس وفي الاكارع اكثر من الخمر او مساو
له فلا يمكن ان يجعل تبعاً للحم فتبي معتبرا
ولا يدري قدره فيصير قدر السلم فيه وهو
الحم مجهولا واما العظم الذي في اللحم فتقليل
فيمكن جعله تبعاً للحم لقلته كما في عظم
الالبية ولو اسلم فيه وزنا اختلفوا فيه
قال **والجملود عدد** اي لا يجوز السلم فيه
وكذا في العرق لا يجوز للتفاوت العاصم فيها
الا ان يبين فيها ضربا معلوما وطولا وعرضا
وصفة معلومة من الجودة والرداءة فحينئذ
يجوز السلم فيها لامكان ضبطها وكذا اذا
كانا بياعا وزنا يجوز السلم فيها بالوزن
قال **والخطب قريبا والوطنة جيرا** لانه
مجهول لا يعرف طوله وغلظه حتى لو عرف ذلك

بان

بان بين الحمل الذي يستد به الخطب والوطنة
وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى التزاع
حاز قال **والجوير والخدر** لان احادها متقاوتة
تقاوتها فاحشا وفي صفار اللؤلؤ التي تباع وزنا
يجوز السلم فيها بالوزن لانه مما يباع بالوزن
فيمكن معرفة قدره به قال **والمنقطع**
اي لا يجوز السلم في الشيء المنقطع لان شرط
جوازها ان يكون موجودا من حين العقد
الرحين الحمل حتى لو كان مقطعا عند العقد
موجودا عند الحمل او بالعكس او مستقطعا
بين ذلك لا يجوز وحدها لا يقطع ان لا يوجد
في الاسواق وان كان في البيوت وقال الشافعي
رحمه الله يجوز في المنقطع اذا كان موجودا
عند الحمل او بالعكس او مستقطعا فباين ذلك
لا يجوز وحدها لا يقطع ان لا يوجد في الاسواق
وان كان في البيوت وقال الشافعي رحمه الله
يجوز في المنقطع اذا كان موجودا عند الحمل يوجد
القدرة عند وجوبه ولا معنى لاشتراطه قبل
ذلك ولما ما روى عن انس رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من بيع المشرة
حتى شري قالوا وما شري قال لحم وقال اذا منع
الله المشرة فممن يستحل احكم مال اخيه رواه
مسلم والبخاري وعن ابن عمر ان النبي صلى الله

عليه وسلم نبي عن بيع الثمار حتى يسيد وصلاتها
 نبي البايع والمبتاع رواه البخاري ومسلم
 وجماعة آخره في القسط حتى يبيض ويأمن العامة
 ومذاخر على أنه لا يجوز في المنقطع في الحال
 إذا حديث ورد في السلم لأن بيع الثمار بشرط
 القطع جائز لا يبيع أحد بيع مال معين مستغ
 به في الحال أو في المال وقوله عليه الصلاة والسلام
 قيم يستقل أحدكم مال أخيه وموراس مال
 السلم يدل عليه لأن احتمال بطلان البيع
 بهلاك المبيع قبل القبض لا يؤثر في المنع ولأن
 القدرة على التسليم حال وجوبه شرط لجوازه
 وفي كل وقت بعد العقد يحتمل وجوده بوث
 المسلم إليه لأن الديون محل بوث من عليه
 الدين فيشترط دوام وجوده لتدوم القدرة
 على التسليم لأن جوازه على خلاف القياس
 فيجب الاحتراز فيه عن كل خطر يمكن وقوعه
 لأن المحتمل في باب السلم كالواقع ولأن القدرة
 على التسليم بالتحصيل في المدة ولا بد من استمرار
 الوجود فيها ليتمكن من التحصيل ولو انقطع عن
 أيدي الناس بعد المحل قبل أن يوفي السلم فيه
 فرب السلم بالخيار أن شافخ العقد وأخذ
 رأس ماله وإن شأنتظر وجوده وقال زفر
 رحمه الله يبطل العقد ويسترد رأس المال

من البيع

للغز

للغز عن تسليمه كما إذا ملك المبيع قبل القبض
 قلنا إن السلم قد صح وقدر تسليم المعقود
 عليه بعرض على شرف الزوال فيخبر فيه كما إذا
 أتى العبد المبيع قبل القبض بخلاف هلاك المبيع
 قبل القبض لأنه قد فات لا إلى خلف وبخلاف
 ما إذا اشترى بالفلوس شيئا وكسدت حيث
 يبطل البيع به لأنها بقوت اضلا ولا يرجع زواله
 ولو رجع لا يقبل متى يزوج بخلاف ما نحن فيه
 فإن لا دراك الشراء القدرة على التسليم أو أيا
 معلوما فيتمير قال **والسك الطري** أي
 لا يجوز السلم في السك الطري لأنه ينقطع عن
 أيدي الناس في الستة لإيجاد المياه حتى لو كان
 في بلد لا ينقطع فيه السك واسلم فيه في حينه
 جاز ورثا لاعداد عن إلى حقيقة رحمه الله أنه
 لا يجوز في الكبار التي تنقطع كالسلم في الحسم
 لاختلاف الناس في نزاع عظمها واختلاف
 رغباتهم في بواضعها قال **وسمع وثقالو مال**
 أي أن كان السك مالها جاز السلم فيه ورثا لاعداد
 لأن المالح منه وهو القديد لا ينقطع عن أيدي
 الناس وهو معلوم يمكن ضبطه ببيان قدره
 بالوزن وبيان نوعه وذكر في النهاية معزيا
 إلى الاصطاح أن الجميع في السك منه ورث
 وكذا في الكبار روايتان قال **والحسم** أي لا يجوز

التمتع بغيره

يؤد

السلم في اللحم وهذا عند ابن حنيفة رحمه الله :
 ورق لا يجوز ان بين جنسه ونوعه وسببه ومنه
 وصفته وقدره كشاة خفي ثني سمين من الجنب
 او الفخذ مائة رطل لانه موزون مضبوط الوصف
 وهذا يضمن بالمثل عند الاتلاف ويبيع استقر
 وزنا وهو لا يبيع الا في ذوات الامثال ويجري
 فيه ربا الفضل بعلة الوزن فصار كالالية
 وسحقه السطن بخلاف لحم الطيور فانه لا يتدر
 على وصف موضع منه وتفتته غير مقصود وهو
 المظلم لا يبيع الجواز كمنقش السم والشمش
 والخوخ التواو كمنقش الالية المظلم ولا في
 حنيفة رحمه الله ان اللحم يختلف باختلاف صفته
 من سمين ومزال ويختلف باختلاف فصول
 السنة فابعد سمينا في الشتاء بعد مهر ولا
 في الصيف ولانه يضمن نظاما غير معلومة
 وتجري فيه المماكسة بالمشتري يأسره
 بالترع والبائع يبدسه فيه وهذا النوع من
 الجهالة والمنازعة لا ترتفع ببيان الموضع
 وذكر الوزن فصار كالسلم في الحيوان بخلاف
 النوى في النار او العظم في الالية فانه معلوم
 ولما لا تجرى فيه المماكسة وفي مخلوع العظم
 لا يجوز على الوجه الاول وهو الاصح لان الحكم
 اذا علم بطلان لا يثبت الحكم بالحقا اذ ما عرف

هذا النوع من اللحم
 والوجه ان اللحم
 يختلف باختلاف
 صفته فانه
 لا يبيع بالمثل

في موضعه والنقامين بالمثل ممنوع فانه من
 ذوات القيمة في رواية بيوع الجامع الكبير وكذا
 لا يجوز استقراضه ولين سلم فيها فهو حارس
 عند الاتلاف والاستقراض فيمكن ضبطه
 بالمثامدة بخلاف الموصوف في الذمة وقيل
 لا خلاف بينهم في جواب ابن حنيفة رحمه الله
 فيما اذا اطلق السلم في اللحم وما لا يجوزانه
 فيه وجوابها فيما اذا بين موضعها منه
 معلوما وهو يجوز فيه والاصح ان الخلاف
 فيه ثابت قال **ديكيا او ذراع لم يدر قدره**
 اي لا يجوز السلم بذراع معين او بكيال
 معين لا يعرف قدره لانه يحتمل ان يبيع
 فيؤدي الى النزاع بخلاف البيع به حالا حيث
 يجوز لان التسليم فيه يجب في الحال فلا يؤخر
 فواته وفي السلم يتأخر التسليم فيخاف
 فواته وقد ذكرناه في اول البيوع وفي الهدا
 ولا بد ان يكون الكيال مما لا يتغير ولا ينسب
 كالقصاع مثلا وان كان مما يتغير بالكتش
 كالزنبيل والجراب لا يجوز السلم به كيف
 كيف ما كان لما ذكرنا وان كان يعرف قدره
 فالقدير به لبيان القدر لا لقيمنه فكيف
 يتأتى فيه الفرق بين المنكيس وغير المنكيس
 او الجوز في قرب الماء وانما يستقيم هذا التفصيل

للمنازعة الا في قرب الماء للتقال فيه
 كذا عن ابو يوسف وهذا يستقيم
 في السلم لان كان لا يعرف قدره
 فلا يجوز السلم به كيف كان

في البيع ان كان يجب تسليمه في الحال حيث
 يجوز بان لا يعرف قدره ويشترط في ذلك ان
 ان لا ينكسر ولا يخبث ويبيع فيه استثنى
 فزب الما ايضا قال **وغيره** **وغيره** **وغيره**
 اي لا يجوز السلم فيها لاحتمال ان يعتز بها
 آفة فلا يقدر على تسليمها واليه اشار عليه
 الصلاة والسلام بقوله اذ امنع الله البشارة
 فيهم يستعمل احكم مال اخيه ولو كانت النسبة
 لبيان النوع بان كان له نظير فلا بأس به
 وكذا اذا نسب الى اقلير لا يتم انقطاعه
 كالشام والعراق قال **شرطه بيان الجنس والنوع**
والقدر والصفة والاجل كقوله خنطة سقية
 جيدة عشر اكرار الى شهر لان الجمال
 يتفق بذكر هذه الاشياء وقال الشافعي رحمه
 الله الاجل ليس بشرط لموارزه لما روى انه
 عليه الصلاة والسلام في بيع ما ليس عند
 الانسان ورخص في السلم مطلقا واستراط الاجل
 فيه زيادة على النص ولانه بيع ما في الذمة
 فيصح حالا كالمعتن والمتن فيه انه معا ومنه
 مال بمال فيكون فيه الاجل جائزا شرطه لا شرط
 كغيره من انواع البيوع والاجارات ولا ان
 الظاهر ان الما قل لا يلزم ما يقدر عليه فكان
 قادرا على تسليمه ظاهرا وذلك يكفي لجواز

العقد

العقد ولو لم يكن قادرا على التسليم كان قادرا
 بما يدخل في ملكه من راس المال بواسطة
 التحصيلية وهذا اوجبه لتسليم راس المال على
 رب السلم او لا قبل قبض السلم فيه بخلاف
 الكفاية على اصله فانه يخرج من يد موله غير
 مالك لشي فلا يقدر على الاداء في الحال فيشترط
 فيها التأجيل ليتمكن من التحصيل ولما تولى عليه
 الصلاة والسلام من السلم فليسلم في كيل معلوم
 الى اجل معلوم بشرط فيه اعلاما لاجل كاشروط
 اعلاما القدر فكان لازما كالعقد وهذا الان الشرط
 بصفة لا توجد بدون تلك الصفة كالعقود
 شرعت بوضو فلا توجد بدونه والربح من شريع
 مقبوضا فلا يوجد بدونه وهو نظير من قال
 من دخل اري فليدخل غاص البحر حتى لا يجوز له
 ان يدخلها الا وهو كذلك وكمن قال من اراد ان
 يصلي فليتوضا ومارواه حكاية حال فلا يعموم
 لما لاحتمال ان يكون المرحض هو الموحل ولا ان
 القدرة على تسليم المعقود عليه شرط لصحة
 العقد فانه سبب القدرة وهو الاجل الذي
 فيه يتمكن من تحصيله يكون شرطا ضرورة وهذا
 لان الواجب في الاصل هو تعيين المعقود
 عليه ليكون قادرا على تسليمه بالبلغ اليها
 حتى اذا كان لا يقدر على تسليمه مع تعيينه كالابن

ع

ودخوه لا يجوز بيعه فلم بذلك ان البيع من
 غير تعيين المبيع او عند عدم القدرة على
 التثليم حرام وما اجيز في السلم من غير
 تعيين المبيع رخصة لاجل المصلحة لا روية
 والرخصة اسم لما استيج مع قيام الدليل المحرم
 والحرمة لغز رخصتها على العباد والعدو
 مما هو المعجز عن التثليم بعسرة والعجز
 بسبب العدم لا يرتفع الا بالملك والامهال الى
 زمان التحصيل او المضاد فاسقط التعيين لحاجة
 المصلحة وعوض الاجل لتقوم القدرة على التحصيل
 مقام القدرة على التثليم حقيقة بخلاف الكتابة
 لان البدل فيها مقنود به لا مقنود عليه والشرط
 ان يقدر على التثليم المقنود عليه لانه كالتمسك
 حازا استبداله قبل القبض والتعيين فلا يجب
 تعيينه حتى يقام الاجل مقام التعيين ولا
 به خله رخصة لان عدمه اصل وليس جارضا
 للعدو ولان الكتابة عقد ارفاق فيصير عليه
 المؤل ظاهرا لا يفتق عليه بالمطالبة بالبدل
 اذ لو اراد التصديق عليه لما كاتبه اقلا اذ
 العبد وكسبه له واما السلم فقد تجارة وهو
 مبنى على المماسكة والمناينة فالظاهر انه
 يطالب به عقب العقد وهو عاجز عن تثليمه
 فخير بالتأجيل لينتكن من التحصيل ولا يكون له

عليه

وقفه

عليه والالتزام ان يكون العوضات فيه يجب
 تثليمها في المجلس كغيره من البياعات ولا يكتفى
 من التحصيل بالمطالبة والحبس ومذاينا في معنى
 الرخصة لاجل الفقر والسكنة وما كان سرعية
 الاتقاع لمسا فالتدبير ضررا عليهم ولا يقال لو كان
 مسرورا لدفع حاجة المصلحة لما جاز لغز التثليم
 لا نقول ان في السلم لا يباع عادة الا باقل
 ولا يتقدم على سله الا لاحتاج قد لنا اقدامه على هذا
 البيع على انه محتاج فاقتم ذلك مقام الحاجة لنقد
 الوقوف عليها لما اقيم السهم مقام المشتة
 والنوم مضطجعا مقام الخروج لتقدر الوقوف
 عليها وشرطان يكون الاجل معلوما
 روية ولانه اذا الركن معلوما يفتى الى
 التارقة قال **وقفه شهر** اذا قل الاجل
 شهر روى ذلك عن محمد لان ما دونه عاجل
 والشهر وما فوقه آجل الا ترى ان المدين اذا
 خلف ليقض دينه عاجلا فقتله قبل تمام
 الشهر يبرئ يمينه فاذا كان ما دون الشهر
 في حكم العاجل كان الشهر وما فوقه في حكم الآجل
 وقيل ثلاثة ايام ورواه الطحاوي عن اصحابنا
 اعتبارا بشرط الخيار وقيل اكثر من نصف يوم لان
 المتأمل ما كان مقبوضا في المجلس والتحصيل ما ينافي
 فتنه عن المجلس ولا يبقى المجلس بينهما عادة اكثر

من نصف يوم ومن النكر حتى انه ينظر الى مقدار
المسلم فيه والى عرف الناس في التاحيل في
مكته فان اُجِّل فيه قد رما يؤجل الناس في مثله
جازوا الاقلا والاولا مع وجه بيتي قال
وقدر راس المال في الكيل والوزون والعدد
اي شرطه بيان قدر راس المال اذا كان
العقد يتعلق على مقدار مثل الكيل والوزون
والمعدود ومنه اعند ان حقيقة رحمه الله
وقالا لا يحتاج الى بيان قدر راس المال
اذا كان معينا لانه صار معلوما بالاشارة
فلا يشترط ان لا يقدره كما في المثل والاحيرة
والمذروعات والمعنى فيه ان معرفة العرض
انما يشترط احرازها عن المصارعة لجهالة قدره
بعد التقين بالاشارة لا تقضي الى المصارعة
كجهالة القيمة فلا يشترط معرفة كما لا يشترط
معرفة القيمة ولا في حقيقة رحمه الله ان جهالة
قدر راس المال قد ينفي الى جهالة المسلم فيه
بان يتحقق بعضه ثم يجد بالباقي عينا يبرده ولا
يتحقق له الاستبعاد الى مجلس الرد فينفخ
العقد في الردود ويبقى في غيره ولا يدري
قدره ليبقى العقد بحسابه فينفي الى جهالة
المسلم فيه فيجب التخرج من مثله وان كانت
مربوما لا ترى له لا يجوز بكيل مقيّن او بوزن

معين لم يعرف

منه لم يعرف مقداره لتوهم ملكه لانه ربما
يخرج عن تسليم المسلم فيه فيحتاج الى دفع المصدق
بعد ما يتفق راس المال فيسحقانه ولا يدري
كم يرد فينفي الى المصارعة او الى الربا فيجب التخرج
عن كل موهم لسرعه مع الثاني او يبيع للعدد
الا ترى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا منع
الله المثرة فهو مستحق مال اخيك بخلاف ما اذا
كان راس المال ثوبا لان الدرع وصف فيه فلا
ينتسب اليه عليه ولا يتعلق العقد به على ما بينا
من قبل فهمه لانه لا تؤدي الى جهالة المسلم
فيه ومن فروعها اذا سلم في جنسين ولسر
يبين راس مال احدهما بان اسلم مائة درهم
في كثر حنطة وكر شعير ولم يبين حصته لكل واحد
منهما من راس المال لانه يقسم عليها باعتبار
القيمة وهي تعرف بالخبر فلا يكون معلوما
او اسلم جنسين ولم يبين قدر احدهما بان اسلم
درهم ودرهمين في مقدار معلوم من البر فبين
قدر احدهما ولم يبين الآخر لان راس المال
لا يكون معلوما بمعرفة بعضه اذا لا يعلم به
ما يخصه من المسلم فيه والمراد بالعدد من
ما لا يتقاربات آحاده لانه حينئذ يتعلق العقد
بتدريه لانه من المقتضى ان قال **كذلك** **ومكان**
الايضا لا يحتاج الى بيان

مكان ان الضمان لا يكون في المكان
كما ان الضمان لا يكون في المكان
مما هو في نفسه ان ذكره مع

مكان ان الضمان لا يكون في المكان
كما ان الضمان لا يكون في المكان
مما هو في نفسه ان ذكره مع

في مكان الايضا يوجب التخالف عنده كالاختلاف
في الصفة وقيل على عكسه لان تعيين المكان
قضية معتد عندهما حتى لا يحتاج فيه الى ذكره
فصار كما لا اختلاف في شرط الخيار والاحيل
وعلى هذا الاختلاف المن والاختلاف في الغنمة
اذا كان لها حمل وموتة وهي في الدمنة
موجبة بان اشترى شيئا واستأجره بمطلة
في الدمنة موصوفة او اقتنى شيئا رجلا
لا يدرى ما مكينا موصوفان في الدمنة الى اجل فعنده
يشترط مكان الايضا في الصحيح حتى يفسد اذ لم
يبين وعندهما لا يشترط فيسلم في مكان البيع
ومكان تسليم العين المستأجرة وفي موضع
الغنمة بشر اذا عتق مصر اجاز لانه مع بيان
اطرافه كبنية واحدة في حق هذا الحكم
لان قيمته لا تختلف باختلاف المدة من مصر
واحد ولهذا الواجب دراسة ليحل عليها بالمصر
فله ان يعمل عليها في اي مكان كان وكذا لو
دفع ماله الى رجل مصارفة ليحل في المصر
فله ان يعمل في اي مكان كان وقيل هذا
اذا لم يكن المصر عظيما فان كان عظيما يبلغ بين
بواحيه فرسخا لا يجوز بالمريضة با حية منه
لان جهالة مقتضية الى المارعة ولو شرط ان
يوفيه في منزله جاز استحسانا والقياس ان

ظ
عينا
بصفة الشبهة
تلك التي يكون لها

لفظ بين ما على مبلغ
شرطه ان لا يفسد

لا يجوز لان المنزل مجهول وقد يتبدل فلا
يعلم وجه الاستحسان انه يراد به المنزل حال
حلول الاحل عادة والظاهر يقاوه في منزله اليه
ولو شرط الحمل الى منزله قيل يجوز لانه اشتراط
الايضا فيه وقيل لا يجوز لان الحمل لا يقتضيه
العقد وانما يقتضي الايضا وهو يتصور بدون
الحمل فيكون اشتراطه مفسدا وان شرط ان
يوفيه في موضع بشر يحمله الى منزله لا يجوز لانه
يقله بالايضا شر اشتراط الحمل يكون اجارة
في بيع فلا يجوز قال **وما لا حمل فيه يوفيه حين**
شا وهذا على إطلاقه قوله اي حقيقة رحمه الله
سواء بيئا مكان الايضا او لم يبيئا لان ما بيته
لا تختلف باختلاف الاماكن فلا تنفذ تعيينه
تبلغ وقيل ان لم يبين فيه مكان الايضا يتعين
موضع العقد عنده وهو الاظهر من قولها لانه
موضع الالتزام وهو رواية الكجاء الصغير
والبيوع وان يبين يتعين ذلك لانه قد يفيد
اشن خطر الطريق فيعتبر فما ماله ان فيما
لا حمل له ولا مونة كالمسك والزعفران
وما اشبههما لا يحتاج فيه الى تعيين مكان
الايضا بالاجماع وان اختلفت رواياتهم فيه
في التخرج في اي مكان يجب تسليمه على ما بيئا
قال **وقيل ان قال قيل لا يوفيه في اي شرط**

Copy

حوازي السلم فقبض راس المال قبل ان يفترقا
 والمراد شرط بقاياه على الصحة لانه بين عقد
 صحيحا بشرط بطلان الافتراق لا من قبض راس المال
 بشرط قبضه قبل الافتراق لان السلم يبنى
 عن اخذ عاجل باجله وذلك بالقبض قبل
 الافتراق ليكون حكمه على وفق ما يقتضيه اسم
 كذا في الحوالة والكفالة والصرف والافتراق في
 ذلك بين ان يكون راس المال مما يتعين او لا
 لما ذكرنا ولانه فيما لا يتعين يلزم الافتراق
 عن دين بدين وهو منهي عنه ولانه لا بد
 من تسليمه اليه لينصرف فيه فيقده وعلى
 تسليم السلم فيه وهذا قلنا لا يجوز اشتراط
 الخيار فيه لانه يمنع تمام القبض اذا قبض
 لا يتم الا اذا كان مبنيا على الملك وخيار الشرط
 يمنع ثبوت الملك لانه يمنع انعقاد العقد
 في حق المحكم فبمنع تمام القبض والافتراق فيه
 قبل تمامه مبطل للعقد وكذا لا يثبت في السلم
 فيه خيار الروية لانه غير مفيد لانه دين في
 الذمة فكما رده عليه بخيار الروية اعطاه
 غيره لكونه لا يتقين فلا يفيد بخلاف خيار
 العيب في راس المال وخيار الروية فيه حيث
 يثبتان فيه اذا كان ما يتقين بالتعيين لانهما
 يفيدان الفسخ بالرد لان خيار العيب لا يمنع

راس المال

قوله راس
 المال

تمام

تمام الصقعة بالقبض جاز لان السبب فيه مطلق
 وامتناع الحكم فيه ليس يقتضي السبب بل الحق
 المالك فاذا اجاز التحقت الاجازة بحالة العقد
 بخلاف خيار الشرط لانه يمنع انعقاد
 في حق الحكم وهو فوق الافتراق قبل القبض
 فيكون مبطلا ولو اسقط خيار الشرط قبل الافتراق
 جاز اذا كان راس المال قائما بمقدار اسقاط الخيار
 والا فلا لان الاتمام معتبر بالاجتهاد وفيه خلاف
 زفر وهو مبني على قاعدته انه العقد متى وقع
 فاسدا لا يعود صحيحا عنده على ما بينا من قبل
 وجلة الشروط جمعونا في قواعدها اعلام راس المال
 وتبجيله واعلام السلم فيه وتاويله وبيان
 مكان الامينا والقدرة على تحصيله ان يكون
 موجودا من حين العقد الى حين التحلل قال
 رحمه الله **فان السلم ما يبيد في كسر**
ماية دين عليه وماية نقد فسلم في الدين
ماطل اي في حصة الدين لانه دين بدين ومع
 في حصة النقد لوجود فقير راس المال في المجلس
 بقدره ولا يبيح المنسأ لانه طارى اذا السلم
 وقع صحيحا في الكل وله النقد ما يتعين قبل
 الافتراق مع لان الدين لا يتعين في العقد لكنه
 يبطل بالافتراق قبل نقد الماية الاخرى فلا
 يبيح البطلان الطارى كما اذا باع عميد دين

ونحو الاستحقاق لان الاستحقاق
 لا يمنع تمام الصقعة القبض حتى لو اجاز
 المالك النقد بعد الافتراق عن قبض

عن
 طعن
 من
 لا
 يبعد

ويدخل تحت قوله اعلام راس المال
 اعلام جنسه ونوعه وصفه وقدره
 وكذا في السلم فيه والمراد بالقدرة
 على تحصيله

فذلك احد ما قبل القبض بطل المقد فيه دون
 الاخر لما قلنا بخلاف ما اذا جمع بين حرد عبد
 فبا عينا حيث يبطل فيها لان البطلان فيه
 متعارف فيكون في العبد بيما بالحصة ابتداء
 فلا يجوز لها التضمنه اولان العتد الواحد لا يمكن
 وضعه بالصحة والبطلان ولا فرق في ذلك بين
 ان يضيف اليها كما ذكر في الكتاب او يضيف
 الى ما يتبين مطلقا لم يجعل المائة من راس
 المال قسما بما في ذمته من الدين في الصحاح
 لان المعنى عيها وهو كون المتبادر با اذا الدين
 لا يتبين باضافة العقد اليه الا ترى انه لو باع
 عينا بدين ثم يتبادر ان لادين لا يبطل
 البيع ولو تيقن بطل بخلاف ما لو تباعد
 عينا بدين وبما يعلم ان لادين حيث
 يبطل البيع لانه بيع بلائق ولا يقال لو قال
 اسلمت اليك هذه المائة والمائة التي لي على فلان
 يبطل العقد في الكل وان نقد الكل لا نقول
 اشراط تنديهم المثل على غير العاقد معسده
 للعقد وفساده متعارف للعقد فيتعدي بخلاف
 ما نحن فيه على ما بينا ولو كان الدين والدين
 محتفى الجبر بان كان له على اخر مائة درهم
 فاسلمها اليه وعشرة دينارين في اكرار
 معلومة لا يجوز في الكل اما حصة الدين فلها

ذكرنا

ذكرنا واما حصة الدين فلم ياله ما يخصه من
 السلم فيه وهذا عندنا في حقيقته رحمه الله
 وعندنا يجوز في حصة الدين في مبنية
 على اعلام قدر راس المال وقد بيناه وعن
 زفر رحمه الله ان السلم في الكل باطل في الجنس
 الواحد ايضا لانه لما بطل في حصة الدين وجب
 ان يبطل غيره لانه جعل القبول فيه شرطا
 للصحة في الآخر فيفسد في الكل وجوابه ما بينا
 ان المقد وقع صحيحا لدمرتين الدين
 ثم فساده في البعض لا يتعدى على ما تقدم
 واما ما فيه ابن عباس رضي الله عنهما قال
وابيع التصرف في راس المال والسلم فيه
قبل القبض بشركة او قولية لان السلم فيه
 مبيع يدل ما روى انه عليه الصلاة والسلام
 من بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم
 والتصرف في المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز
 على ما عرف في موضعه ورأس المال مستحق
 القبض في المجلس والتصرف فيه يفتي القبض
 المستحق فلا يجوز لان راس المال له شئبه
 بالمبيع حتى لا يجوز تقويت القبض فيه بالتكلم
 او بالابرا كما لم يبيع فاخذ حكمه قال **فان تقابل**
السلم لم يشتر من المسلم اليه شيئا براس
المال يعني قبل قبضه بكم الاقالة لقوله عليه

رب المال

الا ترى ان قوله عليه السلام
 لا تأخذوا من أموالكم
 فهذا يمنع التصرف فيها قطعا حيث
 لم يجوز اخذ غيرها ولا غيرها فحق القولية
 فيكون يوضح وفي الشركة تملك بعضه يوضح
 فلا يجوز صح

الصلاة والسلام لا تأخذ إلا سلمك ورأس مالك
 الإسلام حال قيام العقد أو رأس مالك حال
 انقضاؤه فاستنفع الاستبدال ولأن رأس المال
 أخذ شيئا بالمبيع لأن الأقالة بيع في حق غيرهما
 ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيعا مستوطه فقين
 أن يجعل رأس المال مبيعا وإن كان دينيا في الذمة
 لأن كونه دينيا لا ينافي أن يكون مبيعا كالمسلم
 فيه قبل القبض فصار رأس المال بعد الأقالة
 بمنزلة السلم فيه قبلها تأخذ حكمه من حرمة
 الاستبدال بغيره ولأن الأقالة لما صار
 مبيعا جديدا من وجه كان حكم رأس المال
 فيها كحكمه في البيع الأول وهو السلم بقرينة
 المخلف منزلة الأصل فجبر استبداله بعد
 الأقالة كما كان يحرم قبلها إلا أنه لا يجب
 قبضه في المجلس بعدهما كما كان يجب قبلها
 لأن الأقالة ليست ببيع من كل وجه ولهذا
 جاز إبرأوه عنه وإن كان لا يجوز قبلها وقال
 زفر والسشافعي رحمهما الله يجوز بيعه بعد
 الأقالة وهو العياض لأنه لما بطل السلم بقي
 رأس المال دينيا في ذمته فتبيع الاستبدال به
 كسائر الديون وجب الاستحسان ما بيناه
 قال **ولو اشتري المسلم إليه كرا أو امر**
رب المسلم بقبضه فصار لم يبيع ولم يوف

أو

أو امره بقبضه لم يبيع لنفسه ففعل معنا
 أن يكيله لنفسه بعد القبض ثانيا لأنه اجتمع
 هنا صفتان صفة بين المسلم إليه وبين
 المشتري منه وصفة بين المسلم إليه
 وبين رب السلم كلاهما بشرط الكيل فلا بد من
 الكيل مرتين فضا للصفتين ولم يوجد في
 الأولى وهو ما إذا امر المسلم إليه رب السلم
 بقبضه من البايع فضا بحقه فلم يبيع ووجد
 في الثانية وهو ما إذا امر المسلم إليه بقبضه
 له بأن يكيله ثم يقبضه لنفسه بالكيل ثانيا
 فلهذا جاز الأصل فيه ما روي أنه عليه الصلاة
 والسلام نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه
 صاعان صاع البايع وصاع المشتري ويحمله
 على ما إذا اجتمعت الصفتان فيه وأما في صفة
 واحدة فيكتفي بالكيل فيه مرة في المعراج فإن قيل
 يبيع المسلم إليه مع رب السلم سابق على شراء
 المسلم إليه من بايعه فلم يكن المسلم إليه بايعا
 لرب السلم بعد الشراء فلا يدخل تحت النهي قلنا
 السلم وإن كان سابقا فقبض السلم فيه لاحق
 والمقبوض يدل عن المسلم فيه حقيقة ولأن استبدال
 المسلم فيه بمنه جاز لا ترى أنه يوفضاه
 أجود مما شرطاه جاز ولو حرم الاستبدال
 بنفسه لما جاز فكان استبداله حقيقة وحكما فثبت

وإن كان عينه كما امره
 عن الاستبدال فكان بيعا
 حقيقة صح

انه يبيع جدي بعد الشرا فوجب الكيل ثانيا
 لاجله بخلاف ما اذا كان الكر ترضا فاشترى
 المستقرض كرا فامرا المقرض بنفسه فقا جفته
 يجوز وان لم يجد الكيل لان المترضا عارة حتى
 يبعد بلفظ الاعارة فكان المتبرع من عين
 حقه تقديره فلم يكن استنبدا الا ولو كان استنبدا
 للزوم مبادلة الجسر بجسسه شميثة فلم يتحقق
 الصفقتان فيكتفي بكيل واحد المشتري فيقتضيه
 له ثم لنفسه من غير اعادة كيل قال **ولو**
امر به السيد المسلم ان يكيله في ظرفه ففعل وهو
غايب لم يكن قضا بخلاف المبيع يعني لو دفع رب
 السلم الى المسلم فيه ظرفا مثل القراير مثلا
 وامر المسلم اليه ان يكيل الطعام المسلم فيه
 ويجعله في ظرف ففعل المسلم اليه ورب السلم
 غايب لم يكن قضا ولو كان مكان السلم مشتري
 بان اشترى معينا ودفع المشتري الى البايع
 ظرفا وامره ان يكيله ويجعله في ظرف ففعل
 البايع والمشتري غايب صح وهو المراد بقوله
 بخلاف المبيع والفرق ان رب السلم حقه
 في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يبادف امره
 ملكه فلا يبيع فيكون المسلم اليه مستغنيا
 للظرف ففعل فيه ملك نفسه كالذابين اذا دفع
 كليا الى المدين وامره ان يزن دينه ويجعله فيه

فانه

فانه لا يبيع والمشتري ملك الطعام بقدر الشرا
 فيبيع امره لصا دفته ملكه فيكون قابضا يجعله
 في ظرف ويكون البايع وكيلا في امساكه الطرف
 فيكون الطرف في يد المشتري حكما فكان الواقع
 فيه واقعا في يده حكما فكان الواقع فيه واقعا
 في يده حكما وهذا الكافي بذلك انكسر في العجاج
 الا ترى انه لو امره بالطحن او بالقائية في البحر
 ففعل يكون على الامر في الشرا ويتقرر الثمن
 عليه وفي السلم على المامور لما قلنا فان قيل
 البايع لا يبيع ان يكون وكيلا للمشتري في القبض
 حتى لو وكله بالقبض ايضا لا يبيع بوكيله ولا يكون
 قابضا له فكيف يتصور ان يكون وكيلا له هنا
 قلنا لما مع امره لكونه بالوكالة صار وكيلا
 له ضرورة وكمن يثبت ضنا وان لم يثبت
 قسدا ولو كان رب السلم حاضرا دكاه المسلم
 اليه بخضرته وخلق بينه وبين الطعام يبيع
 قابضا لان التخلية تسليم ولو امره في الشر ان
 يكيله ويجعله في ظرف البايع ففعل لم يبيع
 قابضا لان المشتري صار مستغنيا للظرف من
 البايع ولم يقبضه فلا تضع العارية لانها لا تتم بدون
 القبض فلا يكون الواقع فيه واقعا في يد المشتري
 فصالحا لو امره ان يجعله في ناحية من بيت
 البايع ولو اجتمع الدين والدين وكان الظرف

المشتري وامره ان يجعلها فيه فان بدا بالعين صار
 قابضا لكل ما العين فلهصة الاثر به واما الدين
 فلا يخلط به فلهذا بالانقضاء به كثر دفع لصانع
 فقتنه وامره ان يزيد عليه من عنده فقتنه فترضا
 وكذا يستقرض من رجل فقتنه وامره ان يزرعه
 في ارضه قبل ان يقيضه فانه يصير قابضا
 له بالانقضاء بملكه لانه عين ماله والخلط باذنه
 بخلاف الصباغ اذا صبغ الثوب حيث لا يصير
 صاحبه قابضا بالانقضاء الصباغ يثوبه لان المتروك
 عليه فيه النقل وهو الصباغ لا العين والنقل لا
 يجاوز فيه الماعل لانه عرض لا يقبل الانتقال
 ولا يقبل بالثوب فلهذا المبيع قابضا لهما ان
 الدين فلما ذكرنا واما العين فلانه لما خلطه
 بملكه فقد استهلكه قبل الاستهلاك عند الخسفة
 رحمه الله فينتقم المبيع وهذا الخلط لم يرض به
 لمواز ان يكون مراده البداية بالعين فلم يثبت
 برضاه به حتى يكون شريكا له وعند ابي يوسف
 رحمه الله يصير قابضا لهما جميعا كما اذا سجد
 بالعين لانه لما كاله الدين او لا لم يخرج عن ملكه
 ولم يصير المشتري قابضا له لما قلنا ولما كاله الدين
 بعده وخلطه فيه صار قابضا للعين لما ذكرنا
 وللدين ايضا ضرورة انقضاء ملكه فصار كالموعد
 بالعين وقال محمد رحمه الله يصير قابضا للعين

وان بدأ الدين لم يضر قابضا

دون الدين لانه لما بدأ بالدين لم يملكه المشتري
 بل يوافق على ملك البايع وصار مستقرا لظرفه
 ولما كاله العين بعده وخلطه به صار كالمالك
 المشتري بملك نفسه ويستملكه بالاذنه
 فيشتري كان فيه ولم يبرأ عن الدين لعدم القضا
 بخلاف ما اذا بدأ بالعين لانه صار مستقرا للمشتري
 بوضعه في ظرفه ثم يملك الدين بالانقضاء
 بملكه بعده هكذا ذكره قاضي خات وذكروا
 صاحب الهداية ان المشتري بالخيار عند ما
 ان شاقق البيع وان شاقق ركه في الخلط لان
 الخلط ليس باستهلاك عند ما قال **والا**
الامة في كرو فيقر الامة فتتلافات او ماتت
قبل الاقالة بقي وصح وعليه قيمتها يعني بانه
 الامة بعد الاقالة وقبل ان يقيضها ربه المسلم بحكم
 الاقالة او ماتت قبل الاقالة ثم تقايل لا بعد
 موتها بقيت الاقالة على حالها ولا يطل بموتها
 في الاول ومحت الاقالة بعد موتها في الثانية ويجب
 على المسلم المية قيمة ايجارية فيها يوم قبضها
 لان شرط صحة الاقالة بقاء العقد وهو يبقى بقاء
 العقود عليه والعقد عليه في السلم هو المسلم
 فيه وهو باق في دمة المسلم المية بيد ملك الجارية
 فتمت الاقالة ابتداء وكذا انقضى بعد الملك لان
 البقاء سهل من الابد اذا انقضى العقد يجب عليه

ردا تجارية وقد عجزت بموتها فتجيب عليه قتيها
لغيا بها مقامها كما لو تقايضا عبدا تجارية ثم
تقايلا بعد ملاك احدهما فانه يصح لبقاء احدهما
ويجب رد الباقي منها ويجب على الآخر قيمته
الها لك لما قلنا قال **وعكسها شرا وما بالف**
اي عكس مسالة السلم شرا التجارية بالف فان
الحكم فيها لو ماتت التجارية بعد الاقالة قبل القبض
بطلت الاقالة ولو تقايلا بعد ملاكها ابتداء
لا يصح لان العقود غلبيه فيها في التجارية فلا تصح
الاقالة بعد هلاكها ابتداء ولا تبقى لا بعد اتمام
المحل فكانت عكس الاولى بخلاف بيع المقايضة
حيث يصح الاقالة ابتداء بعد ملاك احدهما
ولا يبطل به لان كل واحد من العوضين فيه
معتود غلبيه لكونه مبيعا من وجه فيبقى
العقد بقاء احدهما فيحصله ان هذا الجنس
منقسم الى اربعة اقسام احدها الاقالة في السلم
الثاني الاقالة في بيع المقايضة والثالث الاقالة
في بيع العين بالتمن وقد ذكرنا حكم الثلاثة والرابع
الاقالة في الصرف وحكمها انما اذا تقايلا
ففيه بعد هلاك احد البدلين او كلاهما او
هلك البدلان او احدهما بعد الاقالة قبل
الترادص في الاقالة لان المعتود غلبيه في الصرف
ما وجب لكل واحد منهما في ذمة الآخر وذلك غير

معين

معين فلا يتصور ملاكه والمقبوض غيره فلا يمنع
ملاكه صحة الاقالة لان المعتود غلبيه في الصرف
ما وجب لكل واحد منهما في ذمة الآخر وذلك
غير معين فلا يتصور هلاكه والمقبوض غيره
فلا يمنع ملاكه صحة الاقالة وهذا لان الفسخ يرد
على ما ورد عليه العقد فلا يرد على المقبوض ولهذا
لو كان المقبوض قابلا كان له ان يردا غير
بعد التقايل قال رحمه الله **والقول للمدعي**
الرداة والتاويل لانا في الوصف والاجل
يعني اذا اختلفا في اشتراط الوصف في السلم
فيه بان قال احدهما شرطنا ردنا وقال الآخر
لمن شرط شيئا اذ قال احدهما شرطنا الاجل
وقال الآخر لمن شرط شيئا كان القول قول من
يدعي اشتراط الوصف والاجل لانه يدعي
الصحة اذ التسليم لا يجوز الا بموجب الوصف فان كان
الظاهر شامدا له لان الفاسد حرام والظاهر
من حال المسلم ان يجنب الحرام ويباشر الباطل
ثم الامتناع في جنس هذه المسائل انما اذا اختلفا
في الصحة فان خرج كلاهما احدهما مخرج الصحة
كان باطلا وكان القول قول من يدعي الصحة وان
خرج مخرج الخصومة فكذلك عند المدعي حقيقة رحمه
الله ان اتفقا على عقد واحد وعندهما القول
للمكره ثم تقايل المسالة ان تقول لو اسلم

دراهم الى رجل في كرخطة فقال السلام اليه
 شرطنا رد يا وقال رب السلام لم يشترط شياء
 كان القول قول من يدعي اشتراط الموضع الاجل
 لانه يدعي العصة اذ السلام لا يجوز الا بموجب
 موصوفاً كان الظاهر شامداً له لان الماسد
 حرار وانظروا من قال السلام ان يقتضيه المهرام
 وسياطر المباح ~~في الاصل في جنس~~
 المسائل انما اذا اختلفا في العصة فان خرج
 كلامهما فخرج المقتت كان باطلا وكان
 القول قول من يدعي العصة وان خرج مخرج
 المحصورة فكل ذلك عند ابن حنيفة رحمه الله
 ان اتفاقا على عقد واحد وعندهما القول المنكر
 بطريقا فيل المسألة ان تقول لو اسلم دراهم
 الى رجل في كرخطة فقال السلام اليه شرطنا
 رد يا وقال رب السلام لم يشترط شياء كان القول
 قول المسلم اليه لان رب السلام متعنت في انكاره
 العصة اذ الظاهر ان المسلم فيه مع ردائه
 يريد على راس المال وكلام المنقنت مردود
 وفي عكسه بان ادعى رب السلام شرط الردى
 وانكر المسلم اليه الشرط اخلا كان القول لرب
 المسلم عند ابن حنيفة رحمه الله لانه يدعي العصة
 وعندهما القول المسلم اليه لانه منكر ولو قال
 المسلم اليه لم يكن له اجل وقال رب السلام كان له

اجل

وقف لله نفعه

اجل كان القول لرب السلام عندهم لان المسلم
 اليه متعنت في انكاره ما ينفعه وهو الاجل
 وهو حق له فكان باطلا فان قيل المسلم اليه
 ليس متعنت لانه يدعي فساد العقد وفيه نفعه
 لانه لا يلزمه المسلم فيه بسبب فساد العقد
 بل يجب عليه رد راس المال وهو اقل من المسلم فيه
 عادة فوجب ان يكون القول له لانكاره
 قلنا الفساد بسبب عدم الاجل فقلت فيه
 بين العمل فلم يثبتن بالفساد فلا يثبت انتفع في
 سقوط المسلم فيه عنه بخلاف عدمه الوصف
 عندهما لان الفساد فيه قطعي فيعتبر انكار
 المسلم اليه لانه ليس متعنت لان فيه نفعه بسقوط
 المسلم فيه عنه ورده راس المال بخلاف انكار
 رب السلام فيه لانه متعنت حيث ينكر وجوب
 حقه وهو المسلم فيه لانه يزيد على راس المال
 عادة اذا جعل القول لرب السلام ثم كبح في
 مقدارا الاجل اليه ايضا وفي عكسه بان ادعى
 المسلم اليه الاجل وانكره رب السلام قال المؤلف
 المنكر اليه عند ابن حنيفة رحمه الله وعندهما القول
 لرب السلام لانه ينكر حقا عليه وهو الاجل فكان
 القول له وان انكر العصة كرب المال يقول
 للمقارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة
 دراهم وقال المقارب شرطت لي نصف الربح

ولم يتردد كان القول لرب المال وان كان
 فيه نكاد العقد لانه منكر لا مستحق
 الربح عليه ولاي حنيقة رحمه الله انما
 اتفقا على عقد السلم وانفقا قتهما على العقد
 اتفاق على شرائطه لان شرط الشيء يتبع
 له وثبوته بنبوت الاصل فانكاره الاجل
 بعد ذلك بقوع منه بما اقربه فلا ينسب
 كالمستحقين اذا ادعى احدهما النكاح بغير
 شهود والاخر بشهود كان القول لمن يدعي
 النكاح بشهود بخلاف المضاربة لانها
 لم يتفقا على عقد واحد لان المضاربة
 اذا صحت تكون شركة في الربح واذا فسدت
 تكون اجارة وليس سلكا انما اتفقا على
 عقد واحد فالمضاربة غير لازمة لان كل
 واحد منهما يمكن من فسخه بعد العقد
 فيرتفع باختلافهما فاذا ارتفع بالانكار
 بقي محبر دعوى المضاربة في مال رب المال
 فكان القول المنكر وهو رب المال بخلاف
 ما اذا قال الزوج لاسرائه تزوجتك وانت
 صغيرة وقالت تزوجتني وبالغة فان
 القول قوله وان كان فيه نكاد لانه لم
 يغير بالعقد بل انكره حيث اسنده الى حالة
 منافقة للصحة لعدم الاملية قال

السلم

وطيت
رقم

السلم والاستقناع في قوفه اما السلم فلا يمكن
 ضبط صفته ومعرفة قدره فوجب القول
 بكونه اذا اجتمعت فيه شرائطه على ما بينا
 من قبل واما الاستقناع فللاجماع انما ثبت
 بالتقامل من لدن النبي صلى الله عليه وسلم
 الى يومنا هذا وهو من اقوى الحجج وقد
 استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خاتما ومضبرا وقال عليه الصلاة والسلام
 ما رآه المؤمنون حسا فهو عند الله حسن
 وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز
 لانه يتبع المد وهو موهوم عنه وتكون
 ترك العملية بما ذكرنا والقياس يترك
 بمثله كدخول الحمام والاحتجام ما حبر وطلب
 شربة ماء من السقا بغلس كل ذلك جائز للتقامل
 وان كان القياس يراه للمبالغة لانه لا يعرف
 كقدر ما يتعد في الحمام وكقدر ما يستعمل
 او يشرب من الماء وكقدر ما يخرج من الدار
 اذا لا يعتبر القياس بمقابلة الاجماع او الضم
 وقد قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع
 امر على السلالة ولا يشكك مد على قول
 الى حنيقة رحمه الله في المزارعة فان التقامل
 فيه موجود ومع هذا لم يباذله راحة القياس
 لان الخلاف فيها كان موجودا في الصدر الاول

ولم يجز المقام فيها من غير تكثير بخلاف ما
 نحن فيه شرأنا يجوز اذا جرى فيه مقام
 وما لا مقام فيه لا يجوز الاستقناع فيه
 ويكون سنا اذا اجتمعت فيه شرأنا
 شر في الصحيح ان الاستقناع يجوز بيعا
 وقال الحاكم الشهيد انه وعد وليس يبيع
 وانما ينعتد ببيع اذا اتى به مفروغا للمقامي
 وهذا يثبت فيه اختيار لكل واحد منهما وجه
 قول الجمهور ان محذور الله سماء شرأنا وذكر
 فيه القياس والاستقناع وقيل بين ما فيه
 مقام وما لا مقام فيه واثبت فيه خيار الردية
 ولو فطر المثل ملكه والمواعدة بخور قيا سا
 واستقناعا فيما فيه مقام وما لا مقام فيه
 ولا يثبت فيه خيار الردية ولا يملك به البذل
 في الحال فبطل ما قاله والمعدوم قد يعتبر موجودا
 حكما للماجة كطهارة المستحاضة وعكسه السا
 المستحق بالقطر وقد تحققت الحاجة من
 اكل واحد لا يجد حقا مسزعا يوافق رجله
 ولا فانا يوافق اميعة وقد يجوز بيع المعدوم
 للماجة امثله ببيع النافع والعقود عليه مؤ
 العين دون المثل عند الجمهور وقال ابو سعيد
 البرقي العقود عليه هو المثل لان الاستقناع
 استقناع من الصنع وهو المثل فتسمية العقد

به دليل على انه هو المعتقد وعليه والادب فيه
 بمنزلة الالة للمثل ولما يبطل بوث احدهما
 والاولا مع ولما لا يبطل ان يحمله بعد
 العقد متى لوجابه لاس من منعة او من منعة
 قبل العقد فلفظه جاز وكذا لو عمل بعده وباع
 الصانع فكل ان يراه المستقنع جاز ولو بان
 العقود عليه المثل كما جاز هذا كله وكذا سمع
 رحمه الله قال اذا جاز به مفروغا فلا يستقنع
 الخيار لانه اشترا ما لم يره سماء شرأنا ثبت
 فيه خيار الردية وهو لا يثبت الا في العين
 وانما يبطل بوث احدهما لان الاستقناع
 شبهها بالاجارة من حيث ان فيه طلب للصنع
 فلهذه بالاجارة قلنا يبطل بوث احدهما
 وشبهه بالبيع وهو المقصود احرينا فيه ما
 ذكرنا من احكام البيع اجمعها بينهما على التقا
 لتد رجما في حالة واحدة كما قلنا في المسبة
 بشرط الموضع صفة ابتداء ببيع انتهاء والعق
 فيه ان المستقنع طلب منه العين والدين
 فاعتبرا بما جميعا توفير على الامر من حظها
 فان قيل اذا اعتبر شر فيه معنى الاجارة ومعنى
 البيع وجه ان يجبر كل واحد منهما على العنق
 ولا يجبر قلنا الاجارة تنفع بالاعتذار وهذا
 عذر لان الصانع يلزمه الشر ويتطاع الشر

وقيل ينقذ اجارة ابتداء وبيعا
 انتهاء وقيل التسليم لا يبطل
 بوث احدهما بل يكتفي بركته
 والاجارة لا يثبت فيها ما ذكرنا
 من احكام البيع

فبا عتباره كان للمصانع فسخه وكذا البيع يثبت
فيه خيار الرجوع فبا عتباره يكون المستفنع
الفسخ لانه اشترى ما لم يره على من قال بالتخيير
ولان الجواز للمعذرة فيظهر في حقه واخره
في حق اللزوم فلا يظهر في حقه قال **وله**
الخيار اذا اراد اي للمستفنع الخيار اذا اراد
المصنوع لانه اشترى ما لم يره بخلاف السلم
لانه لا فائدة في اثبات الخيار فيه لانه كلما
رده عليه اعطاه غيره لكونه غير متعين
اذا السلم فيه دين في الغنة فيبقى فيها حق
يقبضه وما ينبغي الفسخ لانه يتعين بالاحضار
والخيار للمصانع لانه باع ما لم يره وعن ابي
حنيفة رحمه الله ان له الخيار ايضا لانه يلحقه
الضرر بقطع الصرور وعن ابي يوسف رحمه الله انه
لا خيار لمراد منهما اما المصانع فلما ذكرنا راتا
المستفنع فلان في اثبات الخيار له اضرا را
بالمصانع فزما لا يرغب فيه غيره والعقيج ان
للمستفنع الخيار دون المصانع لانه المشتري
لما لم يره والمصانع بايع قال **وله للمصانع بيعه**
قبل ان يراه لانه لا يتعين الا باختيار والمستفنع
وقبل ان يراه كان له ان يبيعه لعدم تعيينه
واذا اراد ورضي به ليس له ان يبيعه لانه
بالاختار واستطاع اختياره ولزوم من جانبه

فاذا

فاذا رضى به المستفنع ثبت اللزوم في حقه
ايضا قال **وموجله سلم** اي اذا اجل المستفنع
صا رسما ومذا المند الى حقيقة رضى الله عنه
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان ضرب
الاجل فيما فيه تقابل فهو استفنع وان ضرب
فيما لا تقابل فيه كالسحاب ونحوه لا يجوز اجماعا
فتعين ماله على السلم كثر يا للجواز واما ما فيه
تقابل كالحق ونحوه فيجوز الوجهين لكن لفظ
الاستفنع حقيقة فيه فكان مما قلنا قصتها
اولى ويجوز الاجل على الاستفحال لانه يمكن ان
يكون ذكره للتخييل ويمكن ان يكون للاستفحال
ويقتضي الاستفنع محكم فيه فيعمل المحكم
عليه ولان الاستفنع عقد جائز غير لازم
فيذكر الاجل لا يكون لازما كمقد الشركة والمضاربة
ولان الاجل للتزوية وتأخير المطالبة فلا يخرج به
المعتمد من غير الى جسر آخر ولو كان الاستفنع
يذكر الاجل يكون سحلا لكان السلم بدون ذكر
الاجل استفناعا ولانه لو كان يذكر الاجل سحلا
لكان فاسدا لانه شرط فيه عمل واحد ولا
مفسد للسلم كاشتراط طعام فدية بعينها
ونحوه بخلاف ما لا تقابل فيه لانه لو لم يجز على
السلم لمفسد الا ترى انه يفسد اذا لم يبره
اجل فجلنا عليه ما امكن ما ذكرنا راتا حقيقة

رحمة الله انه يحتمل التسلم فكان حمل على اول
ومذا لان حوارهما على خلاف القياس للحاجة
لكن حوار التسلم ثبت بالكتاب والسنة المشهورة
واجماع الامة فيها فيه تعامل وما لا تعامل
فيه وحوار الاستقناع ثبت بتعامل الناس
والسنة العربية في بعض الاشياء فكأخمله على
السلم اولى فيها احتملاه لكونه اقرب الى الحوار
ولهذا حمل عليه فيما لا تعامل فيه اذا ضرب له
اجل لكونه اني يحكم التسلم وصرح به فكان
هو المقصود والارجح بالمقصود اولى من الترجيح
باعتبار اللفظ الا ترى ان الحوالة بشرط ان
لا يبرأ الاصيل كفاية وكفاية بشرط براءة الاصيل
حوالة وكذا الوبايع للمنافع كان اجارة وان ضرب
الاجل لتأخير المطالبة وذلك بالضرورة والضرورة
في التسلم دون الاستقناع وذكر الصفة
لبياك الوصف فيه لا للتغيير ولهذا الوجاهة
وهو من عمل غيره جاز ويجوز على القول فيها لا
تقابل فيه ولا يلزم من كونه سلكا بذكر الاجل
ان يكون التسلم استقناعا مجردا الاستوى
ان النكاح بذكر الاجل يكون معتق ولا يكون المعتق
يجوز الاجل نكاحا شرا المراد بالاجل ما يصلح
ان يكون اجلا في التسلم وقد بينا قدره من قبل
وان لم يصلح فهو استقناع ان جرى فيه

التعامل

التعامل والاقاسد وهذا اذا ذكر الاجل على سبيل
الاستمهال وان ذكر على وجه الاستعجال بان قال
على ان يفرغ عنه غدا او بعد غد يكون استقناعا
لانه للفرغ لا لتأخير المطالبة وقيل ان ذكر
ادنى مدة يتمكن فيها من الفعل فهو استقناع وان
كان اكثر من ذلك فهو تسلم وتختلف ذلك باختلاف
الفعل فلا يمكن تقديره بغيره وعن الهندي ان
ذكر الاجل ان كان من قبل المستعجل فهو للاستعجال
فلا يميز سلكا وان كان من قبل المانع فهو للاستمهال
فيكون سلكا شرفا يدة كونه سلكا ان يشترط فيه
شرائط التسلم من قبل راس المال قبل الاقتراق
وعدم اختيار الفسخ لما الى غير ذلك من احكامه
على ما بينا والله اعلم بالصواب **باب**
الفرقات قال **مجمع الكلب** وعن ابي
برسيف رحمه الله انه لا يبيع ببيع الكلب العقور
لانه لا يمتنع به فصار كالبواقر المؤنثة وقال
الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع الكلب اصلا نهية
عليه الصلاة والسلام عن بيع الكلب وقال
عليه الصلاة والسلام ان من التمتع بغير الكلب
فمن الكلب ولا ينجس الثمن فصار كالمتمتع بغيره
ما روى عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام
نهى عن بيع الكلب الا كلب صيدا او ماشية
وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام

Copyrighted material

فحق في كلب ياربين وربما ولانه قال مقوم
اللة الاصطيا د فبيع بيعة كالبازي الا ترى
ان الشرع اباح الانتفاع به مراسته واصطيدا
فكذا بيعا ولانه يجوز تملكه بغير عوض
كالهبة والوصية فكذا بيعه بخلاف الخنزير
لانه بحسب العين كالبينة الا ترى انه لا يجوز
الانتفاع به شرعا والكلب ليس بحسب العين
وبخلاف المواقر المؤدية لانها لا ينتفع بها وما
رواه الشافعي رحمه الله بحول على ابتداء الاسلام
حين كان عليه الصلاة والسلام يامر بقتل
الكلاب لانه روى عن ابراهيم انه قال
روى عليه السلام رخص في ثمن كلب الصيد
فلفظ الرخصة يدل على الانتساخ ولا فرق
في ذلك بين جميع انواع الكلاب المعلم وغير
المعلم بشرط ثمن الاية لجوار بيع الكلب
ان يكون معلما او قابلا للتعليم قال
واللهد والسباع والطيور لانها حيوان يجوز
الانتفاع بها شرعا وتقبل التسليم عادة فجاز
بيعها والحرف ان كل مستقع به شرعا في الحال
او في المال وله قيمة نحو الجحش والطفل جاز
بيعه والافلا ولذا لا يجوز بيع حبة قمح
ونقطة ماء ركة من تراب لانها لا يستقع بها
اذ لا قيمة لها والعنيل يجوز بيعه لانه مستقع به

حملار كوياد في بيع الثور روايتان عن ابي
حنيفة رحمه الله في رواية الحسن عنه انه
يجوز لانه يكثر الانتفاع بجلده وفي رواية ابي
يوسف رحمه الله انه لا يجوز لانه للثمن
وهو محظور والصحيح الاول والهر يجوز بيعه
لانه مستقع به وكل ذي ثوب من السباع روي
بالحديث من الطيور يجوز بيعه لما ذكرنا الا الخنزير
فانه بحسب العين فلا يجوز الانتفاع به فكذا
لا يجوز بيعه قال **والذي قاله في بيع**
غير الثور والخنزير لقوله عليه الصلاة والسلام
فانهم اتوا امرنا المسلمين ولا لهم مكلفون
فجاءوا الى تبقة انفسهم ليتمسكوا
باعتبار التكليف كالمسلمين فيشرع في حقهم
الاسباب ليتمسكوا من تحملها بها شرة
الاسباب لتمسك ما تبقى به الانتفاع حتى
لا يبقى امر عذر في تقطيع حقوق الله تعالى
فكل ما جاز للمسلمين من البياعات كالصوف
والسلم وغيرهما من انواع التصرفات جاز
لهم وما لا يجوز من الربا وغیره لا يجوز لهم الا
في الخنزير والخنزير فان عقدهم فيها كعقد السلم
على العصير والنساء فيجوز فيهما ما جاز فيهما من
السلم وغيره ولا يجوز ما لا يجوز لانها اموال
تقتسمه عندهم فيحققان بغيرها من اموالنا

ومذا لا انما امرنا بان نتركم وما يعتقدون
وما يدلو الجزية الا لذلك وهذا قال عمر
رضي الله عنه في الخبر ولو تم بيعها وحذوا الخبر
من اثباتها والصحابة متوافرون ولم يعرف
له مخالف فصار اجماعا قال **ولو قال بع**
عبدك من زيد بالثمن على ان ضامن لك مائة
سوى الالف قباع مع بالثمن وبطل الثمن وان
ضامن الثمن قال الالف على زيد والمائة على الضامن
يعني متى زاد هذه الكلمة بان قال بع عبدك من
زيد بالثمن على ان ضامن لك مائة من الثمن سوى
الالف فانه يبيع ويكون الالف على المشتري
والمائة على الضامن وقال زفر والشافعي
رحمهما الله لا يقع الزيادة ولا يلزمه وهذا
مبنى على شئئين احدهما ان الزيادة تقع
وتتحقق باصل العقد عندنا وعندهما لا يقع
وقد بينا وجه المذهبين من قبل والثاني
ان اصل الثمن لم يشرع بغير مال يتقابل له حتى لا يقع
استراطه على غير المشتري اذ لا يستفيد
بازائه ما لا يتقابل له وقيل الثمن يستقضي عرضا
يتقابل له حقيقة الا ترى ان الزيادة يجوز من
المشتري وان لم يملك له بمقابلتها شي فكذا يجوز
من الاجنبي اذ لم يملك له شي فصار ان تعليق بدل
الخلع فانه يجوز استراطه على الاجنبي كما يجوز

استراطه

استراطه على المرأة اذ لا يسلم لها شي بمقابلته البذل
لان البضع لا يتقوّم بحالة الخروج فاستويا فيه
فكذلك امنا لكن من شرط صحة الزيادة ان توجد
المقابلة شتمية وصورة حتى يجب حسب وجوب
المن بواسطة المقابلة صورة وان لم يقابل
حقيقة الا ترى انه لو باع شيئا باضعاف
قيمه يجوز وان لم يقابل ما زاد على قيمته
مال حقيقة وانما يقابل صورة وشتمية
فاذا كان من شرطها المقابلة صورة فاز قال
من الثمن فقد وجد شرطها فبيع واذا لم يقابل
لم يوجد فلا يبيع لانه يكون التزاما للمال
استدا وورثوة لان يبيعه وهو حر امر فلا يبيع
فصار الاصل ان كل ما يحصل فيه للاصيل للمقابلة
شي من البذل لا يجوز استراط البذل على الاجنبي
وان لم يحصل يجوز لاستقوايهما في عدم الحصول
فاذا عاينت الزيادة من الاجنبي لا يرجع بها
على المشتري ولا يظهر في حق البائع وفي حق الشفع
والراجحة حتى اذا اخذ البائع الالف من المشتري
لا يحبس المبيع لاجل المائة ويراجع على الالف لانه
قام عليه به وتأخذ الشفع بالالف لان الزيادة
لم تثبت في حقه وان كانت من المشتري لعدم
ولايتها عليه ولا يتقايلا المبيع فلا اجنبي ان يمتد
الزيادة لم تثبت في حقه وان كانت من المشتري

Copy

ing S

ersity

لعدم ولايتها عليه ولو تقايلا البيع فلا جني
 المسترد الزيادة لانها من الثمن وفي قياس
 قول ابي يوسف لا يسترد لان الاقالة عنده
 بيع جديد وكذا الوردة بعيب بغير فسخ وان كان
 بفسخ لا يسترد لكونه فسخا بالاجماع ولو ضمن
 الزيادة بامر المشتري ظهرت في حق الكل حتى
 يرجع الصامن بها على المشتري ويراجع عليها
 وعلى الالف ولا يطالب المشتري بالزيادة وان
 كان بامر له لا تقدر من جهة صار مو
 وكلاهما فتخرج اليه الحقوق اولاً لانه لم
 يلتزمها وانا التزمها الا حبي فيطالب بها
 مو وحده وهذا كالوكيل بالشر يطالب بوقف
 ثم يرجع به على الموكل فكذلك هذا ولورده بعيب
 ارتقا لا يرد الزيادة على الصامن فقط لانه
 اخذ ثمنه دون المشتري وذكر في الكافي
 ان الشفع يخذ ما بالثمن وماية فجعلها ظاهرة
 في حقه ايضاً ولا يقال هذا مشكل فان الزيادة
 اذا كانت من المشتري بنفسه لم يظهر في حق
 الشفع حتى كان له اخذ ما باصل الثمن من
 غير زيادة فكيف يجتنب عليه الزيادة بزيادة
 الاجني والمشتري لم يلتزمها على ما بينا لانا
 نقول هذه زيادة ذكرت في العقد فصار
 من جهة الثمن بخلاف الزيادة بعد العقد

اصل

ولم

ولم يقل سوى الالف بان قال بعه بالث على
 على ان صامن لك ماية من الثمن بغير كفيل بماية
 من الثمن الواجب على المشتري فجعل منه ثمر اذا
 ادى رجع عليه ان كان بامر والا فلا
 وقد عرف في موضعه فصار في الحاصل
 المسألة ثلاث صور اهداها ان يقول بعه
 بالث على ان صامن لك ماية سوى الالف
 والثالثة ان يترك قوله من الثمن والثانية
 ان يترك قوله سوى الالف والثالثة ان يترك
 قوله من الثمن وقد ذكرنا الثلاثة وحكمها فانهم
 ومذاكله فيما اذا كانت الزيادة في العقد
 واما اذا زاد الاجني بعد العقد فانه لا يجوز
 الا باجازة المشتري او يعطى الزيادة من عنده
 او يضمنها او يضيفها الى نفسه وان زاده بامر
 المشتري جاز ولا يلزمه شيء والمال لازم للمشتري
 لانه سفير فيه ومغير فلا يلزمه الا بالثمن
 وهو نظير الخلع والصلح واما صار سفيراً لانه
 لا يخلو عن اضافته الى المشتري بان يقول زدك
 على من العين التي اشتراها منك فلان ولا
 يكون اضافته اليه كالمخلع فلا يكون مباشراً وان
 كان بامر بل رسولاً قال **ودعي زوج الستة**
قبض لافقه يعني لو اشترى امه وزوجها
 المشتري قبل القبض مع النكاح لوجود الملك

الذي هو الالف لا تثبت الزيادة
 لانه ينفذ جعله زيادة على الثمن
 لم يقل سوى الالف ولكن ان يخل
 من الثمن صح

انما هو انفسه

في الرقعة على الكمال بخلاف البيع لانه يبطل بالغرر
ويشترط فيه القدرة على التسليم بخلاف النكاح
الاشري ان تزوج الابيق يجوز دون بيعه ثم
اذا اجاز النكاح فان وطئها كان قبضا لها لان الوطئ
من الزوج فصل فيسقط المشتري فصار منسوبا اليه
كانه فعله بنفسه وان لم يطأها لا يكون قبضا
استحسانا والقياس ان يكون قابضا بنفسه التزوج
لانه تعييب ككلى الا ترى انه لو وقعه المشتراة تزوجة
بوجه يوردها بالحب فصار كالتدبير والاعتاق
وكالوطئ وجه الاستحسان انه لم يتصل بها من
المشتري فعل يوجب نقضا في الذات وانما هو عيب
من طريق الحكم على معنى ان رغبات الناس
تقل فيها فينتقص المهر لاجله فصار كقتصان
السفر بخلاف الوطئ لانه فعل حتى يتصل بها
واوجب نقضا في ذاتها لان منافع النكاح
تتمحق بالجزء ولهذا يضمن بالانكاح فصار كالو
انكث عضو امتهما بالقطع الا ترى انه لو اقتر
المشتري بدين على العتد المشتري قبل القبض
لا يكون قبضا وان تعييب من جهة يوجب
الدين عليه حكما ومذا منته بخلاف التدبير
والاعتاق لان المأنة قد تلقت به بثبوت حقيقة
الحرية او حقه ومن ضرورية يصير قابضا قال
ومن اشترى عبدا فغاب عنه من البائع على بيعه

والموت

ظ
وبخلاف التدبير

وعيبته معروفة لم يبيع بعين البائع والابيع
بدينه اي اذا اشترى شخص عبدا فغاب المشتري
قبل القبض واقام البائع البيعة ان هذا العبد
كان له دباعه من فلان وغاب قبل ان يتقد
المهر وطلب من القاضي ان يبيعه بدينه
فان غاب المشتري غيبة معروفة لم يبيع
القاضي بدينه لانه يتوصل الى حقه بدون
بيعه بالذات اليه فلا حاجة الى بيعه لان
فيه ابطال الحق المشتري في العين وان لم يدر
اين هو اصابه القاضي في القول ان اقام
بيعة لان البيعة من ليست للنقض على غايب
والنهي لتي الهمة وانكشف الحال لان القاضي
نصيب ناظرا لكل من عجز عن النظر ونظرهما في
بيعه لان البائع يصل به الى حقه ويبرأ من ضيقه
والمشتري ايضا تبرأ ذمته من دينه ومن
ترامقته فاذا انكشف الحال على القاضي عمل
بوقب اقراره فلا يحتاج فيه الى خصم حاضر وان
يحتاج اليه اذا كانت البيعة للنقض ومذا لان
العبد في يده وقد اقر به للعائيه على وجه يكون
مشغولا بحقه فيظهر الملك للعائيه على الوجه
الذي اقر به ولا يقدر البائع ان يصل الى حقه
فبيعه القاضي ادما لحقه كالراهن اذا مات
والشري اذا مات مفلسا قبل القبض او موغرا

نظر المتقارفين

هذا هو القاض

نكاح اذا اشترى عبدا قبل
حيث لا يبيعه كالم لا حقه غير
متعلق به ولا يقال هذا بيع قبل القبض
م

جازي فكيف يباع لانا نقول من سائنا من قال
 ان القاضي يوكل من يقبضه ثم يبيعه وفيه
 نظرنا فيه من ابطال يد الباي قبل ايقاع الثمن
 والاوجه ان يقال ان البيع ههنا ليس بمقصود
 دائما المقصود احيانا حقه وفي منه بيع بيعه
 لان الشئ قد يبيع شيئا وان لم يبيع قصدا ثم اذا بيع
 واو في ثمنه فان فضل شي من ثمنه يترك للمشتري
 الغايب لانه بدل ملكه وان لم يترك بالدين وبقي
 شيء منه يتبعه الباي اذا ظن به قال **ولو كان**
احد المشتريين الحاضر دفع كل الثمن وقبضه
وحبسه حتى يتقيد شريكه يعني اذا اشترى
 رجلا شيئا فتاب احدهما قبل القبض يكون
 للحاضر دفع كل الثمن وقبضه كله ثم اذا حضر
 شريكه فله ان يحبس عنه حتى يتقده وهذا
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو
 يوسف اذا نقد الحاضر الثمن لا يحدد الا نصيبه
 بطريق الهبة وكان متبرعا فيما ادى عن
 صاحبه فصار الخلاف في مواضع احدى في قبض
 جميع المبيع على تقدير ايقاع الثمن كله والثالث
 في حبس نصيب الغايب عنه اذا حضر والثالث
 في الرجوع عليه بما ادى والرابع في اجبار الباي
 على قبول ما اداه الحاضر من نصيب الغايب
 عند ما يجبر وعنده لا يجبر لابي يوسف ان الحاضر

وعنده لا يجبر
 من البيع الا الحاضر
 على تسليم نصيب الغايب
 القاضي في اجبار الباي
 فقا

فصادفنا على الغايب بغير امره فكان متبرعا فيه
 ولا يجبر ولا رجوع في التبرعات وهو المسمى
 عن نصيبه فلا يقبضه ولهذا لو كان حاضرا
 يكون متبرعا بالاجماع ولو كان معظما لمسا
 اختلف بين حضرة وعييته كالموكيل بالشراء
 وكغير الرهن وصاحب العتق في قضا الدين
 وبنا السفل ولما ان الحاضر مضطرا الى اكل
 الثمن لان الباي حق حبس كل المبيع الى ان يستوفي
 كل الثمن فلا يكون متبرعا مع الاضطرار الى قضاء
 نصيب شريكه ليصل الى الاستقاع بنصيبه فصار
 كغير الرهن وصاحب العتق في قضا الدين وبنا
 السفل ولما ان الحاضر مضطرا الى اكل الثمن
 للمبيع حتى يحبس وصاحب العتق والموكيل بالشراء
 اذا ادى الثمن من ماله وانما اختلف بين حضرة
 وعييته لانه كالموكيل عن صاحبه من وجهين حيث
 ان ملك الغايب ثبت بقبول الحاضر لان من باع
 شيئا من شخصين لا يثبت الملك لكل واحد منهما الا
 بقبول الآخر وليس بوكيل من وجه من حيث ان
 كل واحد منهما لا يملك بما يخص صاحبه من الثمن
 فانشبها لاجني والا ميل ان الشئ متى تردد بين
 شيئين يوقر عليه عظما فلهما نصيبه بالاجني يكون
 متبرعا عند حضوره ونصيبه بالموكيل يكون
 معظما عند عييته وهذا اولى من العكس لانه

في حالة الخسرة يمكن ان يجامه الى الحكم فلا يكون مضطرا وفي حالة عينية لا يمكنه فجله مضطرا فيرجع بالتمن وعيبر البيع به كالوكيل بخلاف ما استشهد به من الوكيل وغيره لانه مضطر محض وليس يتردد بين شيئين فلا يتكلف حكمه **قال ومن باع امة بالف مثقال دسب وقصة** **تساويان** لانه اضاف المثقال اليهما على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسمية مثقال لعدم الاولوية فيسيرا كانه قال بعثك بخمسمية مثقال دسب وخمسمية مثقال وقصة بخلاف ما اذا اشترى بارية بالن من الدسب والنقطة حيث يجب من الدسب مثاقيل ومن النقطة دراهم لانه اضاف الالف اليهما فنصف الى الوزن المعهود من كل واحد منهما وعلى هذا القول لعلان على كرخطة وشعر وممسرحية عليه من كل جنس ثلث الكروم هذا قاعدة في العا ملات كلها كالمهر والوصية والوديعة والغصب والاجارة وبدل الخلع وغيره من الموزون والمكيل والمعدود والمذروع **قال وان قسم دسب عن جيد وثقت فهو قسما** يعني اذا كان له على اخر دراهم جيا دفتضاه زيوفا وهو لا يعلم ثمنك او اتقمتها ثم علم بالعيب فهو قسما فلا يكون له غير ذلك وهذا عند ان حقيقة ومعه رجمها الله وقال ابو يوسف رحمه الله يرد مثل زيوفا

ويرجع

وقف لله ثقه

ويرجع بالخيار لان حق صاحب الدين سر على من حيث الوصف كما يراعى حقه من حيث التدر الا انه يتعدر عليه الرجوع بغير الجودة لانه وصف لا فيها ملها هذا انها لا تيمه لها اذا قولت بجنسها فتبين رد مثل المقهور والرجوع بالخيار ولما ان المتبوع من جنس حقه حتى لو تجوز به في الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من جنس حقه لما جاز لكونه استبدالا او هو حرام في الصرف والسلم فاذا كان من جنس حقه استتبها فلم يسق له الا الجودة وهي لا تيمه لها عند المقابلة بالجنس ولا يبين ذاكها بايجاب النعم عليه لان القضا عليه بالنعمان حقه ممتنع وان الجودة تتبع فلا ينتقض النقص في الاصل لاجله كيلا ينتقض فيكون الاصل تبعا والتبع اضلا بخلاف الراي ان اذ اتلف الرهن او المولى اذ اتلف ملك عبده الماذون المدين حيث يجب عليهما الضمان وان كان الضمون ملكا لهما لان الضمان لهما ان لا يجل حق الغير وهو المرتن والغرماء فلم يكن الايجاب عليه بحقه **قال رحمه الله وان اتلف طيرا او باعرا ونقص ظلي من رجل فهو من اخذه** لانه مباح سبقت يده اليه فكان اولى به لئلا عليه الصلاة والسلام العبيد لمن اخذه وابيض صيد وهذا على المهرم

وله من يبيع
الطائر كذا
لا الشفعة
الشرط ان
لا يكون
بالاكثر
من هذه
الطائر
وهو من
الطائر
التي
لا يملكها
الملك
فلا يملكها
الملك
فلا يملكها
الملك

الجزاء تكسره وشبهه قال الله تعالى لبيدواكم الله بنى
 من الصيد مثاله ايدكم وورما حكم ايد
 البعير والفرخ وهذا اذا لم يكن ارضه مهيبة
 لذلك وان كانت مهيبة للاصطيد فهو له
 لان الحكم لا يضاف الى السبب الصالح الا
 بالقصد الا ترى ان من نصب شبكة للحيوان
 فتقتل بها صيدا وحضر جيرا الى موقع فيه
 صيد لا يملكه ولا يجب عليه الجزاء ان كان محرما
 وان قصد به الاصطيد ملكه ويجب عليه
 الجزاء ان كان محرما وعلى هذا التفصيل لو دخل
 صيد داره او وقع ماثر من الدار اسم
 في ثيابه بخلاف مقتل الطير في ارضه حيث
 يملكه وان لم تكن ارضه معدة لذلك لانه من
 ازال الارض حتى يملكه تنفع لها كالاشجار
 الثابتة والتراب المجمع فيها الجربان الماء وان لم
 تكن معدة ولهذا يجب في العسل العشر اذا
 اخذ من ارض العشر قال **ما يبطل بالشرط**
الفاسد والبيع المطلق بالشرط البيع والقسم
والاجارة والرجعة والصالح عن مال والابراء
عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والزراعة
والعاملة والاقترار والوقف والتكليم والاصل
 ان كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط
 الفاسد لما روى انه عليه الصلاة والسلام

نهي

نهى عن بيع وشرطهما كان مبادلة مال بغير
 مال او كان من التبرعات لا يبطل بالشرط
 الفاسد هي زيادة ما لا يقتضيه العقد
 ولا يلزمه فيكون فيه فضل حال عن العوض
 وهو الربا بعينه ولا يغور ذلك في المعاوضات
 غير المالية كاستكاح والطلاق على مال والخلع
 ومخو ذلك ولا في التبرعات فيبطل الشرط
 ويصح تصرفه فيه الا ترى انه عليه الصلاة
 والسلام اجاز العمري وابطل الشرط واصل
 آخر ان التعليل بالشرط المحض لا يجوز في التملك
 لانه من باب القار وانتهى عنه وما هو
 من باب الاستطاط المحض الذي تجلف به
 يجوز بغليظه مطلقا وذلك مثل الطلاق
 والعتاق وما هو من باب الاطلاقات والولايات
 يجوز بغليظه بالشرط الملايئ وكذا التبرعات
 قال عليه الصلاة والسلام من قتل قتيل
 فله سكرته وأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم زيد بن حارثة في غزوة فقال ان قتل
 زيد فجعنروا ان قتل جعفر فعبد الله بن راحة
 فاذا عرفنا هذا جئنا الى ما ذكر في الكتاب
 فنقول البيع معاوضة مال بمال فيفسد بالشرط
 الفاسد لما روي لا يجوز تعليقه بالشرط
 مطلقا ان كان الشرط بكلمة ان بانه قال بعت

الفاسدة لان الشروط الفاسدة من الربا
 وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها
 من المعاوضات كالتبرعات لان
 الربا هو الفضل الحال عن العوض
 حقيقة الشروط صح صح صح

منك ان كان كذا ويطل البيع به سواء كان الشرط
 نافعا او ضارا الا في صورة واحدة وهو ان
 يقول بعثت منك هذا ان رضى فلان به
 فانه يجوز اذا وقفته بثلاثة ايام لانه
 اشترط الخيار للاجنبي وهو جائز على ما بينا
 من قبل وان كان الشرط بكلمة على فان كان
 الشرط مما يقتضيه العقد او يلايه او فيه
 اشرا وجري القابل به كما اذا شرط تسليم
 المبيع او الشرا او التأجيل او الخيار لا يفسد
 البيع ويجوز الشرط وكذا اذا اشترى الثقل
 على ان يجدد وما البايع وان كان الشرط لا يقتضيه
 العقد ولا يلايه ولا العادة مرتبه فان كان
 في الشرط منفعة لامل الاستحقاق ففسد والا فلا
 وقد بيناه من قبل والفتنة والاجارة تليك
 اما الاجارة فظاهرا لان فيها تلك المنفعة
 والاجرة والفتنة فيها معنى المبادلة فصارا
 كالبيع والرجعة استدانة الملك فيكون معتبرا
 ما ابتدائه فلا يجوز تقليبه بالشرط كما لا يجوز تقليق
 ابتداء الملك به والصلح عن مال بمال
 معاوضة مال بمال على ما تذكر في الصلح ان
 شاء الله تعالى فيكون بيعا والابتراس الدين
 للملك من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه
 معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتلكات فلا

يجوز تقليقه بالشرط وعزل الوكيل والاعتكاف
 ليس مما علق به فلا يجوز تقليقه بالشرط
 والعامل وموئ المساقاة والمزارعة اجارة
 لان من يميزهما لم يميزهما الا على اعتبار الاجارة
 فيكونان معاوضة مال بمال فيفسدان
 بالشرط الفاسدة ولا يجوز تقليقه بالشرط
 لما ذكرنا والاقترار والوقت ليس مما علق به
 فلا يجوز تقليقه بالشرط وهذا لان الاقرار
 اختيار متزدد بين الصدق والكذب فان
 كان كذبا لا يكون صدقا بنوات الشرط
 ولا بالعكس وانما التعليق في الايجابات
 ليتبين انه ليس بايقاع قبل وجود الشرط
 بخلاف ما اذا علق الاقرار بوثه او بجي الوقت
 فانه يجوز فيجعل على انه فعل ذلك للاختراز عن
 المحمود او دعوى الاحل فيلزمه الحال على ما بيناه
 في موضعه ان شاء الله تعالى والتحكيم لا يبيع
 معلقا بغيره ولا مضاعفا الى زمان بان قال المحكمان
 اذا اهل الشرا وقال القميد اركا فتر اذا اعتقت
 او اسلمت فالتحكيم بيننا ومعنا عند ابي يوسف
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله يجوز تقليقه
 بشرط وامنا فته الى زمان لانه ليس فيه
 الاقترار وقضية فصار كالوكالة والامارة
 والقبض ولا يبيح يوسف رحمه الله ان التحكيم

تؤلمية صورة وصلاح معنى اذا لا يصار اليه الا
 بتراميهما للقطع المحسومة بينهما فاعتبار
 صلاح لا يبيع بقلبه ولا امانته ويا اعتبار
 انه مؤلمية يبيع فلا يبيع بالشك والاحتمال
 قال وما لا يبطل بالشرط **الفاسدة والقراض**
 والهبة والصدقة والطلاق والنكاح والخلع
 والعقود والبرق والايضا والوصية والشرقة
 والمعاذلة والفضاء والامارة **والكفالة**
 واعماله والوقالة والاقالة والكناية واذن
 العبد في الكفاية ودعوة الولد والخلع مرة
 العبد والجراحة وعقد الدمة وتعلق الرد
 بالعتب او بخيار البروة وعزل القاضي هذه
 كلها لا تبطل بالشرط **الفاسدة** لما ذكرنا ان
 الشرط الفاسدة من باب الربا وانما يقتصر
 بالمبادلة المالية وهذه العقود ليست
 بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط
 الفاسدة الا ترى انه عليه الصلاة والسلام
 احاز العمرى وابطل شرط المهر وكذا ابطل
 شرط الولد لغير العتق بقوله صلى الله عليه
 وسلم لعائشة رضي الله عنها اتياني كاعتيق
 فاما الولد لمن اعتيق قاله لما حين اراد موالى
 بربوة ان يكون الولد لمريم ما اعتقها
 لكن الكفاية اما لا تقصد بالشرط **المفسدة**

اذا كان الشرط دخلا في صلب العقد بان كان
 في نفس البند كالكفاية على خبرها فانها
 تقصد به وانما كانت كذلك لان الكفاية
 تشبه المبيع من حيث ان العبد مال في حق المولى
 وتشبه النكاح من حيث انه ليس بمال
 في حق نفسه فعلمنا بالاشبهين تشبهها
 بالمبيع تقصد اذا كان المفسد في صلب العقد
 وتشبهها بالنكاح لا يبطل بالشرط **الفاسدة**
 الصالح من جنسية العمد والردنية
 والعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة
 وكفالة ذكره في النهاية في اخر كتاب المسبة
 ثم اشبح رحمه الله ذكرهما ما يبطل بالشرط
 الفاسدة وما لا يبطل بها وما لا يصح بقلبه
 بالشرط وسريرتها ما يجوز بقلبه
 بالشرط ولا ما يجوز اضافته الى الزمان ولا
 ما لا يجوز اضافته اليه ونحن نذكر ذلك بتوفيق
 الله تعالى تكملة لما ذكره من الافتقار وتنتميا
 للفائدة في موضعه وانما تركه الشيخ منا
 لانه ذكر بعضها في اخر كتاب الاجارة
 فنقول اما الاول وهو ما يجوز بتلقينه بالشرط
 فهو محقق بالاستقاطات المحضية التي يملك
 بها كالطلاق والعقود والامارات التي يملك
 بها كالحج والصلاة والتوكيات كالعقود والامارة

غير داخل في صلب العقد بان كانت
 على ان لا يخرج من البلد او على ان لا يبيع
 فلانها او على ان يعمل نوع من التجارة
 فان الكفاية على هذا الشرط تبطل
 الشرط فله ان يخرج من البلد ويعمل
 ما شاء من انواع التجارة مع شخص
 شاء واما اذا كان الشرط محض
 بالشرط الزائد ومن هذا القسم
 اعني من القسم الذي لا يبطل

على ما بينا داما الثاني وهو ما يجوز اضافته الى ما
يستقبل من الزمان فاربعة عشر الاحارة وضعتها
والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة
والكفالة والكتابة والايضار والمقتا والامارة
والطلاق والوقف لان الاحارة تتضمن تملك النافع
وهي لا يتصور وجودها في الحال فتكون مضافة ضرره
وهو معنى قولنا امحايها الاحارة تنفذ سابعة
فسماعة على حسب حدودها على ما هي بيانه في موضع
ان ساء الله تعالى ووضع الاحارة معتبر بالاحارة
فيجوز ايضا فالاستري ان فسخ البيع وهو
الاقالة معتبر به حتى لا يجوز تعليقه بالشرط
ولا اضافته الى الزمان كالبيع والمزارعة
والمعاملة احارة الاستري ان من يجيزها
لا يجيزها الا بطريقها وبما هي فيها شرابطها
والمضاربة والوكالة في باب الاطلاقات
ومن جملة الاسقاطات لا تصرف الوكيل قبل
التوكيل في مال الموكل كان موقوفاً حقاً للمالك
وهو بالتوكيل اسقط ذلك فيكون اسقاطاً يقبل
التعليق والكفالة من باب الالتزامات فيجوز
اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم
على ما بينه في الكفالة بخلاف الوكالة حيث يجوز
تعليقه بالشرط المتعارف مطلقاً ما ذكرناه
والايضا بالمال او باقامة شخص مقام نفسه

في التصرف لا يكون الا مضافاً لان حقيقتهما تملك
بعد الموت او توكيل بعد الموت فيجوز تعليقهما
واما فتنهما اما الايضار الى شخص فلا توكيل
وقد بينا انه يجوز تعليقه بالشرط واما
الوصية فاما مال فلا تعلقها بيني عن التملك
بعد الموت اذ لا يتصور ان يكون للمال الامحاز
والمقتا والامارة تولية وتوزيع بمحض نية
اضافته وتعليقه بالشرط واما الثالث وهو
ما لا يبيع اضافته الى الزمان فتسعة البيع
واجازته وضعه والتسعة والشركة والمبنة
والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابرار
الدين لان هذه الاشياء تملكها فلا يجوز اضافتها
الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لافيه من
معنى القمار واهل العلم **كتاب**
المصرف قال سد حماد الله **بوسيع** **بعض** **قاله** **مبني**
اذ يبيع احد من مال آخر بالآخر او يجنيه هذا
في الشرع وفي اللغة له تفسيران احدهما النقل قاله
الخليل ومنه سمى التطوع من العبادات صرفاً لانه
زيادة على الفرائض قال عليه الصلاة والسلام من اتى
الى غير ابيه لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ولا نقلاً
ولا فريضة ومنه البيع به لانه لا يتفق بعينه
ولا يملك منه الا الزيادة والمالي النقل في يد المبيع
من يد اليه قبل الافتراق **قال** **فروجا** **كتاب**

ف عشرة في
كذلك الخطا في الفقرة

والرد قال الله تعالى انهم فوافوا الله
قلوبهم وسمى به علم هذه الاشياء
للحاجة الى النقل

شرط التماثل والتقابض وان اختلفا جوده وسيا
ولا شرط التقابض يعني اذا بيع جنس الامان
 بمجنسه كالدنمب بالذميب او العقنة بالفضة
 بشرط فيه المتساوي والتقابض قبل الافتراق
 ولا يجوز التقاض فيه وان اختلفا في الجوده
 والعقنة وان لم يكونا من جنس واحد
 بان يباع الذميب بالفضة بشرط التقابض
 فيه ولا يشترط المتساوي بحديث عبادة
 ابن الصامت انه عليه الصلاة والسلام
 قال الذميب بالذميب والفضة بالفضة
 الى ان قال مثلا بثل سوا بثل وان اريد
 فاذا اختلفت هذه الاصناف فيبيعوا
 كيف شئتم اذا كان يد ابيد رواء مسلم
 واحد وغيرهما وقال عمر رضي الله عنه
 الذميب بالذميب مثل بثل والورق بالورق
 مثل بثل الى ان قال وان استظرك ان يدخل
 بيته فلا تظنوه ولانه لا بد من قبض احدهما
 قبل الافتراق كيلا يكون افتراق عن دين
 بدين ولا بد من قبض الاخر لعدم الاولوية
 او تحقيق المساواة بينهما لان النقد خير من
 التسمية لانها على عرض التوكيد ووجهه ولا
 فرق في ذلك بين ان يكونا ما يتقيد بالتقيد
 كالصوغ والتمر ولا يتعينان كالصروب او يتعين

احدهما

احدهما دون الاخر لاطلاق ما رويانا ولانه ان
 كان مما يتقيد بالتقيد ففيه شبهة عدم
 التقيد لكونه من جنس الامان فلقية بشر
 اختلفوا الى القبض بل هو شرط صحة العقد
 او شرط البقاء على الصحة فقبل هو شرط الصحة
 فعلى هذا ينبغي ان يشترط القبض مقرونا بالعقد
 الا ان حالهما قبل الافتراق جعلته حالة
 العقد فليسيرا فاذا وجد القبض فيه
 جعل كانه وحده حالة العقد فيصح وقيل
 هو شرط البقاء على الصحة فلا يحتاج الى مدة
 التقدير والشرط ان يقبضا قبل الافتراق
 لا لبدان حتى لو ناما او اغمى عليهما في المجلس
 ثم تقابضا قبل الافتراق مع بخلاف خيار
 المخيرة لانه يبطل بالاعراض او بما يدل
 عليه **قال في مباح الذميب بالفضة بحازنة**
مع ان تقابضا في المجلس لان المستحق مؤنة
 القبض قبل الافتراق دون التسوية لما رويانا
 فلا يضره الميزان وان افتراقا قبل قبضهما او قبل
 قبض احدهما يبطل لغوات الشرط وهو القبض
 وللهذا لا يبيع فيه شرط الخيار والاحل لان الخيار
 يمنع استحقاق التبرع باء الخيار باقيا لان
 استحقاقه مبني على الملك والخيار يمنعه وبالاصل
 يموت القبض المستحق بالعقد شرعا الا اذا سقط

الخيار اذا الاجل في المجلس فيعود صحيحا لزوال
 الفساد قبل تقرر دلو باع المنفعة او الذمت
 بحسب مجازفة شرعا شيئا واما قبل
 الاتفاق مع دعه لا يصح وقال زفر رحمه الله
 يصح لان التناوي حق الشرع وقد وجد حالة
 العقد قلنا التناوية شرط واجب علينا
 فوجب تحصيله بطلنا اما وجوده في علم الله تعالى
 لا يصح شرطا للمواز لان الاحكام تنبني على
 فعل المباد بمقتضى التناوي لا قبله قال **ولا يجوز**
التصرف في من الصرف قبل قبضه فان باع دينارا
بدراهم واسترى بها ثوبا فسد بيع الثوب
 لان في تجزيره فوت الفجر المستحق بالمقدور لا
 يقال ينبغي ان يجوز العقد في الثوب كما نقل عن
 زفر رحمه الله اذا التقود لا يتعين في العقود
 والمضوح دينارا كانت او عينا الا شري ان لا سلم
 دينارا على المسلم المم جاز المسلم حتى اذا سلم
 اليه ربه المسلم قدرا الدين قبل الاتفاق شتر
 المسلم ولو تعين لما مع لكونه كالنكاح لان
 فقول هو كذلك لا يتعين لكن المانع اشتراط تسليم
 الثمن على غير العاقد لان تعين الدين يكون اشتراطا
 على من عليه الدين بان يؤديه وهو شرط مفسد
 كما اذا اشترى شيئا على ان يكون الثمن على غيره الا ترى
 انه لو كان لمدن على شخص ناشري به شيئا من

غير

غير من عليه الدين لا يجوز هذا المعنى او نقول
 كل واحد من بدلي الصرف مبيع فلا يجوز الصرف
 فيه قبل قبضه هذا اذا لم يكن متعينا بالقيين
 كالصروب واما اذا كان مما يتعين كالصنوع
 والتبرقانه لا يجوز ما لا اتفاق لانه يكون
 مبيع المبيع قبل القبض وهو لا يجوز على ما بينا
 من قبل قال **والو باع امه مع طوق قيمته كل**
الف بالعين ونقد من الثمن الفها فهو من الطوق
وان اشترى امه بالعين ألف نقد وال ألف سبعة قال الف
من الطوق يعني لو باع امه في ثمنها طوق فتمت
 ورثه الف مثقال مع الطوق وقيمتها الف بالفي
 مثقال ونقد منه الف كان المقود من الطوق
 وان اشترى امه بالعين سبعة والف حالة كانت
 اكمال من الطوق وفي عبارة الشيخ تسامح فانه
 قال فتمت كل الف اي قيمته كل واحد من الجارية
 والطوق الف درهم ولا يعتبر في الطوق القيمة
 واما يعتبر القدر عند المقابلة يمينه وكذا لا
 يحتاج فيه الى بيان قيمة الجارية لان قدر
 الطوق صا رمتا باللطوق والباقي بالجارية
 قل قيمتها اذكر بخبري للمواز فلا فائدة في بيان
 قيمتها ولا في بيان قيمة الطوق الا اذا قدر
 الثمن خلاف جنس الطوق بان كان فضة
 والتمن ذهب او بالعكس فيتمد يمينه ببيان



فبينهما لان الثمن يتقسم عليهما على قدر قيمتهما
وكذا المراد في قوله قال لالف ثمن الطوق الى
الالف الحار ثمن الطوق وانما كان كذلك لان
حصة الطوق يجب قبضه في المجلس بكونه
يد لا صرف والظاهر منهما الاتيان بالزجر
لان دينهما وعقلهما يعفهما من مباشره
بالايجور شرعا فيصرف المتاجر الى الحاربية
والمقبوض والكال الى الطوق لاحسان الظن
بالسلم ولو كان كل الثمن موجلا فسد البيع في
الجميع عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يفسد
في الطوق دون الحاربية لان القبض ليس بشرط
في عصمتها فيقتدر الفساد بقدر الفساد على
ما بيننا ولا في حقيقته رحمه الله ان الفساد مقارن
فنتعدى الى الجميع كما لو جمع بين عبيد وحمر
في البيع بخلاف الفساد في المسألة الاولى فان
طاري فلا يتعدى الى غيره كما اذا اشترى عشرين
ثم ملك احدهما قبل القبض واستحق بعهده
قال **وان باع سيفاً فله حصة من ثمنه**
وبعد خمسة عشر يوماً فله ان لم يبيع او قال
من ثمنها يكون يكون المستود حصة الحلية
وان لم يبيع ان حصة او قال فله هذا من
ثمنها اما اذا لم يبيع فلان ذكرنا ان امرهما
يحل على الصلاح واما اذا قال حذمتا من

ثمنها

108
ثمنها فلان الثمنية قد يراد بها الواحد منها
قال الله تعالى يستأجرونها والناسى احدهما
وقال تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان
والمراد احدهما وقال عليه الصلاة والسلام
اذا سافرتما فآوئنا واقبما والمراد احدهما
فيحل عليه لظاهر حالهما بالاسلام ولهذا قال
لامراتيه اذا قضيتا حية او ولدتا ولدا
فانتما طالقان فولدت او حاضنت احدهما
طلقتا لانه يراد به احدهما لا استحالته
اجتماعهما في ولد واحد او حبيبة واحدة بخلاف
ما اذا قال ان حضنتا او ولدتا فانتما طالقان
حيث يعتبر وجوده منهما للمكان وعلى هذا
لو قال فلهذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه
من ثمن السيف لا يبطل ايضا ويجعل القبوض من
من الحلية ونصفه من ثمن السيف لانه لو قال
لان الكل من السيف يكون القبوض من ثمن الحلية
لان السيف مع الحلية شيء واحد فجعل القبوض
عوضا منه ولان مراده ان يسلم له كل
الثمن ولا يسلم له الا بهذا الطريق قال
ولو افتقر قابلا قبض من ثمن السيف دونها
ان يخلص للاخر والا بطلا يعني يبطل
العقد فيهما لان حصة الصرف يجب قبضه قبل
الامتزاق واذا لم يقض حتى افتقر بطل منه لفقد

شرطه وكذا في السيف ان كان لا يتحمل ان
يغير العقد يستلزم بدون الضرر فصار كبيع
جذع من شجرة وان كان يتحمل بدونه جاز
للمتدرة على التسليم فصار نظير بيع الجارية
مع الطوق وذكر في النهاية محزيا الى المبسوط
فتال لو قال خذ هذه الخنسين من تحت السيف
خاصة وقال الاخرى فتال لا وتقرقا
على ذلك استعمل البيع في الحلية لان الترجيح
لا يستحق عند المساواة في العقد والضافة
ولامساواة بعد بضرخ الدافع فيكون المدفوع
من السيف خاصة والقول في ذلك قوله لانه
هو المملوك فيكون اعرف بيمينته قال الراجح
مفروجه ينبغي ان تكون مداه كالمسالة المتقد
من انه ينصرف الى الحلية على ما بينا ومن
انه على التفصيل المتقدم يعني ان كانت
الحلية تتحمل بغير ضرر مع في السيف خاصة
والا فيبطل في الكل وفي المحيط لو قال هذا من تحت
الفضل خاصة ينظر ان لم يكن التمييز لا يضر
ليكون المستودع من العرف ويعلم ان جميعا
لانه قصد صحة البيع ولا صحة له الا بصرف
المستودع الى الصرف فحكمنا بجوازه نصحنا للبيع
وان امكن تميزها بغير ضرر بطل الصرف
لانه صرح بفساد الصرف وقصد جواز البيع

ويجوز

109
ويجوز البيع بدون جواز الصرف فعل هذا ما
ذكر في المبسوط محمول على ما اذا كانت الحلية
تخلص من غير ضرر وتوفيقا بينه وبين ما ذكر
في المحيط هذا اذا علم ان الغنمة التي هي الثمن
اكثر مما في الطوق والحلية وان علم انها مثله
او اقل لا يجوز للربا وان كان مجهولا لا يجوز
وقال زفر رحمه الله يجوز لان الاصل هو
الجواز والفساد هو الغنم الكالي عن الموصي قاله
يعلم يكون العقد محكوما بجوازه وجه الاول
ان العلم بالمساواة عند العقد شرط لمصلحة
البيع وهذا الالاسه يتصور ان يكون اقل منه
او مثله او اكثر فحيث ان الفساد من وجهين
فاترجحت من وجهين بالكثر والحرمة قال **ولو**
باع انا فنته وتبعض بعض ثمنه واقترا مع فيما تبعض
والا اشتراك بينهما يعني اذا باعه بصفة او
ذنب لانه صرف وهو يبطل بالافتراق قبل القبض
فتقدد الفساد بقدر ما لم يقبض ولا يبيع لانه
طاري ولا يكون هذا تقريبا المسفقة ايضا لان
التقريب من جهة الشرع باشتراط القبض
لا من العاقد ولا يثبت الشترى خيار العيب
ايضا بالشركة لان الشركة حصلت من جهة
وموعد ما التقد قبل الافتراق بخلاف ما اذا ملك
احد العبد من قبل القبض حيث يثبت الخيار

في اخذ الباقي لانه لم يوجد منه الصنع بخلاف
ما اذا استحق بعض الانا على ما يحى ثالث وان
استحق بعض الانا اخذ المشتري ما بقي بفسط
او رد لان الشركة في الامتياز لان التفتيش
بغيره وهذا العيب كان موجودا عند البيع
مقارنا له بخلاف المسألة الاولى وهي ما اذا
اشترى المانصة وانفردا وقد بقي عليه بعض
المن حيث لا يرد لان التفتيش جاء من جهة
المشتري على ما بينا قال **ولو باع نقطة**
بقرة فاستحق بعضها اخذ ما بقي بفسط
بلاخيار اذا الشركة فيها ليست ببيع اذا التفتيش
لا يضرها بخلاف الانا كذا ان استحق قبل
القبض بعضه يثبت له الخيار لتفرق الصفقة
عليه كما اذا اشترى عبدين فاستحق احدهما
قبل القبض او ملك يثبت له الخيار لتفرق
الصفقة عليه كما اذا اشترى قبل التمام لامن
قبله بخلاف ما اذا استحق بعد القبض لان
الصفقة قد تمت بالقبض قال **ومع بيع**
درهمين ودينارين درهم ودينارين ودينارين
وشعيرتين بان يبيعهما بدينارين ودينارين شعير
وانما جاز لانه يجعل كل جنس متابلا بخلاف
جنسه وقال زفر والسافى رجهما الله لا
يجوز هذا العقد امثالا لان مقابلة الجملة

بالملة

بالملة تقتضي الانقسام على الشيوع لا على
التعيين فلي حمله على خلاف الجنس بتغيير
له فلا يجوز وان كان فيه تفتيح التصرف
لان تغيير التصرف لا يجوز لتفتيح التصرف
فصار كما اذا اشترى قريبا بفسط وثوبا
بفسط بغيره بفسط بفسط بفسط بفسط بفسط
وان امكن بفسط بفسط بفسط بفسط بفسط
وكذا لو اشترى عبدا بالفسط بفسط بفسط
فقد التمن من البائع مع عبدا اخر بالفسط بفسط
لا يبيع في المشتري بالفسط لانه اشترى ما باع
بافضل مما باع وان امكن بفسط بفسط بفسط
الى المشتري وكذا لو جمع بين عبده وعبده
غيره وقال بعتك احدهما لا يبيع للتفتيش
وان امكن بفسط بفسط بفسط بفسط بفسط
بائع ودينارين ودينارين ودينارين ودينارين
الجنس بطل العقد في الدينارين لانه صرف
فهما وان امكن بفسط بفسط بفسط بفسط بفسط
جانب الى الثوب من الجانب الاخر لانه ان في
صرف الجنس الى خلافه بفسط بفسط بفسط
فساده ولا مقارضة بين الفاسد والصالح
لان الصالح مشروع باصله وصفه والفاسد
مشروع باصله دون وصفه ولان العقد
يتقضي مطلقا المقابلة من غير ان يفرض للقبض

لا مقابلة الكل بالكل بطريق الشيوخ ولا مقابلة
 الفرد من جنسه ولا من خلاف جنسه لما عرف
 ان المطلق غير مستقر في المقيد ولكن مع هذا
 عند الوجود لا يوجد الامتياز المقدر وجود
 ذات بدون صفة وان كان اللفظ غير مستقر
 للصفة بل للذات فقط على ما عرفت في موضعه
 فيجمل على المقيد الصحيح عند تقدير العمل بالطلاق
 الا ترى انه لو قال عند المقابلة على ان
 يكون الجنس بخلاف الجنس جمع ولو كان متافيا
 له لما صح فكان حمل على المقيد المعج اول
 من حمل على المقيد المضد وهو مقابلة الكل
 بالكل شايها طلبا للصحة الا ترى ان الكلام
 اضله ان يكون مستعملا في حقيقته ثم اذا
 قدرت الحقيقة حمل على المجاز الممكن اذ
 كان لا يبيع الا بالجميل عليه وليس كان تغييرا فهو
 تغيير للوصف لا لتغيير اصل المقابلة اذ هي
 موجودة لان اصل المقابلة فيه افادة الملك
 في الكل بمقابلة الكل وذلك لم يتغير والدليل على
 انه يملك عليه عند التقدير طلبا للصحة انه
 لو باع الجنس بالجنس بان باع دينارين
 بدينارين مثلا فقتض كل منهما دينارا ثم
 افرقا صح البيع في المتبوض كله ولو كان كما قاله
 لما صح الا في نصف كل واحد من المتبوضين

لان

وقف سد ثقه

لان مقابلة الشيوع تتقوى ان يكون نفسه
 مقابلا للمتبوض ونصفه بغير القبر من قبيل
 حصة غير المتبوض وكذا الوبايع وربما بدوهم
 يبطل العقد لان الدرهم يتقابل الدرهم
 والدرهم الاخر يبقى فضلا فذلك لم
 يميز نصارا كالبوايع نصف عبد مشترك
 بينه وبين غيره فانه ينصرف الى نصيبه
 نصيبا للعقد وكذا الوبايع عبد ابا الف درهم
 وفي البلد تقود محتلفة فانه ينصرف الى المتعار
 لما قلنا بخلاف مسألة الراجحة فانه يصير
 تولية في القلب يصرف كل الربح الى الثوب
 والتولية بقناد الراجحة فكان اطلاقه
 امثلا وفي الثامنة طريق التجميع غير متقين
 لانه كما يكن تصحيحه بصرف الالف الى العبد
 المشتري يكن تصحيحه ايضا بصرف الالف
 ومائة اليه او الالف ومائتين الى غير ذلك من
 الصور وفي هذا نظر فان الطرق مستعدة
 في مسألة الكتاب ايضا فانه يجوز ان يصرف
 الدينار الى الدينار والدرهم الى الدرهم
 والدينار الى الدرهم كما يجوز ان يصرف
 الدرهمين الى الدينارين والدرهم الى الدينار
 وجوابه انه اقل بتغييرا فكان اول والثالثة
 اضعف البيع الى المتكرفلا يصرف الى المعين

ف

للمقتضاد بينهما اذ المتكدر ليس يحمل للبيع وفي الرابعة
 يقع العقد صحيحا سواء كان الجنس مقاسيلا
 بالجنس او بخلافه والمقتضاد بعد الصحة عارض
 بالفراق لا عن قبض اذ القبض شرط البقاء على
 الصحة وصرف الجنس الى خلافه شرط التصحيح
 العقد ابتدا وهو صحيح بدون فلا حاجة
 الى الصرف الى الجنس لان المقتضاد ببدء موهم
 لاحتمال عدم التناقص وفي الابتداء متحقق
 فلا بد من الصرف الى الجنس ليعقد صحيحا
 ثم الاصل في هذا الباب ان احد البدلين
 يجب تسميته على اليد الاخر ويظهر فائدة
 في الرد بالعيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق
 وجوب الشفعة فيما يجب فيه التسمية
 ثم ان كان العقد مما لا ريب فيه فان كان
 لا يتفاوت احاده فالغنمة على الاجزاء وان
 كان تتفاوت فالغنمة على القيمة وان كان
 مما فيه الربا يجب تسميته على الوجه الذي
 يصح فيه العقد لا غيره **قال** رحمه الله **واحد**
عشر **دراما بعشرة دراهم ودينار بعين**
فتكون العشرة بينهما والدينار بالدرهم صحيحا
 للعقد على ما بيننا **قال** **ودرهم صحيح ودرهم**
علة بدرهمين صحيحين ودرهم علة بعين يجوز
 بيعه لانهما جنس واحد فيعتبر الشاوي في القدر

الصواب الاضاف الى الجنس

دون الوصف والغلة هي الدراهم المقطعة وقيل
 هو ما يرد به بيت المال ويأخذ به التجار ولا تنافي
 ان تكون هي المقطعة **قال** رحمه الله **ودينار**
بعشرة علية او بعشرة مطلقه ووقع الدينار
وتقاسم العشرة بالاعشرة اي يجوز ذلك ومعناه
 ان يكون لرجل على اخر عشرة دراهم ودين فباعه
 الذي عليه العشرة دينار بالاعشرة التي عليه او
 بعشرة مطلقه ووقع الدينار اليه ثم تقاسم
 العشرة بالاعشرة فكلامهما جائز اما اذا قاسم
 الدينار بالاعشرة التي عليه ابتداء فانه حبل
 مشته دراهم لا يجب قبضها ولا تقييدها بالتبصر وذلك
 جائز اجماعا لان تعيين احد العوضين
 بالتبصر في الصرف للاحقار عن الدين بالدين
 وتعيين الاخر للاحقار عن الربا لا ريب فيه
 يستقط واما الربا في دين يقع الخطر في عاقبته
 بان يتوكل عليه فيسلم المقروض عن التوكل
 ومسلمه ان السالم يتيقن ان يرد من الذي
 على خطر التوكل فيحقق الفضل الا ترى
 انهما لو صار قادراهم دين بدنانير دين
 ليصح لموات الخطر لكون كل واحد منهما ثابتا قبل البيع
 ويبقى بالبيع راما اذا باعه بعشرة مطلقه
 ثم تقاسم فاما المذكور من استحقاق والقياس
 ان لا يجوز وهو قول ضررهم الله لانه يكون

استبدل الصنف لان الذي وجب بالصرف
غير الدين الذي كان عليه وهذا لانه وجب
بالصرف دين يجب بقيته بالتقبر احترازا عن
الربا والدين الذي كان عليه لا يجب قبضه
فكانا غيرين الا ان يرى ان المقام لا يتقعر
بغير التقدر لعدم المجانسة فيكون التقا
بعد ذلك استبدل الصنف لان
احد ما في دمنه بدل ما وجب له عليه من ثمن
الدينار فلا يجوز ولذا لا يجوز في راس مال
السلم وجبه الاستحسان انهما لما تقا صانقت
انفساخ الاول وانقضاء صرف اخر غير الاول
مضافا الى المشرقة الدين اذ لو لا ذلك لكان
استبدل الصنف تصرف فتثبت الامانة
اقتضاها بالتبني بها بالتبني جدها بالتبني
فان البيع الاول يفسخ ضرورة ثبوت الثاني
اقتضاها فكذا امداد الفرق في ذلك بين ان يكون
الدين موجودا قبل عقد الصرف او حصل بعده
وقيل لا يجوز التقا صدين حادث بعد الصرف
لانه يكون تقا صدين صحيحا والاول هو
الاصح لان التقا ص موالذي يتغير الفسخ للصرف
الاول وانما صرف اخر فيكتفي بوجود الدين عند
لانه يكون عقد اجديدا من ذلك الوقت من
غير استناد الى ما قبله فلا حاجة الى سبق وجوبه

بخلاف

بخلاف راس مال السلم لا يجوز قبضه قصاصا
بدن اخر مطلقا مستقدا ما كان او متاخرا لان
السلم فيه دين ولو صححت المقامه براس المال
يصير افتراقا عن دين بدني وهو منهي عنه
ولان جواز السلم مخالف للقياس بخصه
وهو اخذ عاجل بأجل للضرورة فاذا لم يتبين
شيا فلا ضرورة فلا يجوز ولهذا لا يجوز اضافته
الى الدين ابتداء بان يجعل الدين الذي على السلم
اليه راس مال السلم بخلاف الصرف قال
رحمه الله **وعالب الغنمة والذهب فحصة**
وذهب حتى لا يجمع بيع الخالص بها ولا يجمع
بعضها ببعض الاستثناء يا وزنا ولا يجمع الاستثناء
بها الا وزنا لانها لا تخلو ان عن قليل غش اذا
بما لا ينطبعان عمادة بدونه وقد يكون
الغش فيها خلفه فيعسر التمييز بين المخلوط
والخالص فيلحق انقليل من الغش بالرداة
والردى والمجيد منها سوا عند القابلة
بالمجنس فيجعل الغش الذي فيها معدوما
حتى لا يكون له اعتبارا صلا بخلاف ما اذا كان
الغش هو الغالب عليها حيث تقتبر الغنمة
والذهب اللذان فيه على ما ذكر من الفرق
من تريم ان شاء الله تعالى قال رحمه الله
وعالب الغنم ليس في حكم الدرهم والدينار غير

لان العبرة للغالب في الشرع والله اعلم
 بالصواب قال **فمن يبيعها بمثلها تقاضا**
 اي بالغشوش مثلها عدد او وزنا لا بالغش
 من كل واحد منهما مقابل بالفضة او الذهب
 الذي في الاخر فلا يقضى تقاضا فيها لا خلافا
 احبس ويشترط التقاض قبل الافتراق
 لانه صرف في البعض لوجود الفضة او
 الذهب من الجاهلين ويشترط في العشر ايضا
 لانه لا يتغير الا بغير بخلاف بيع درهم
 ومووب درهم ومووب حيث لا يشترط القبض
 الا في الدرهمين وكذا اذا بيعت بالفضة
 الخالص او الذهب الخالص لا بد ان يكون
 الخالص اكثر من الفضة او الذهب الذي في
 الغشوش حتى يكون قدره ينلله والزايد
 بالغش على مثال بيع الزيتون بالزيت
 والجارية وطوقها بالفضة فاعتبر الفضة
 او الذهب فمحل كان كله فضة او ذهب منع
 ببيع متفاضلا والغش بينهما ان الفضة
 المغلوبة او الذهب المغلوب موجود حقيقة
 حالا من حيث اللون وما لا بالاذابة فان
 الفضة والذهب يخلصان منه بالاذابة
 فكانا موجودين حقيقة وكلما بقي يغير
 حائيه من الفضة والذهب من النصاب

المغلوب بالغش مباح لا يجوز بيعه
 بجنسه الا على طريق الاعتبار ولم يغير
 الغش بالمغلوب بالفضة او الذهب

في الركااة ايضا بخلاف الغش المغلوب
 بهما لانه يخرق ويملك ولا يكون له في الحال
 ايضا فلا يمكن اعتباره اصلا حتى لو عرف
 ان الفضة او الذهب الذي في الغش الخالص
 يخرق ولا يخرج منه شي كان حكمه كحكم
 الخالص الخالص حتى لا يكون للفضة او الذهب
 الذي فيه اعتباره اصلا ولا يجوز بيعه
 بجنسه متفاضلا ان كان موزونا للربا وبسبب
 رحمهم الله لم يثبتوا يجوز التقاض في الغطرفة
 والبقية الى وان كان الغالب فيها الغش لان
 امر الاموال في ديارهم في ذلك الزمان
 فلو ابيع المتفاضل فيها لانفتح باب الربا
 قال **والتابع والاستقراض ما يزوج**
عدا او وزنا او بهما لان الاعتبار في الغش
 فيه العادة وهذا لانها لما كان الغالب
 فيها الغش صارت كالغلول فيعتبر فيها
 عادات الناس كما يعتبر في الغلول عادات
 في المعاملة بها حتى اذا كانت تزوج بالوزن
 فبالوزن وان كانت تزوج بالعدد فتعتبر
 بالعدد وان كانت تزوج بهما فيكل واحد
 منهما قال رحمه الله **ولا يتعين بالتعيين**
لكنها اثنا عشر ما دامه تزوج لانهما
 بالاصطلاح صارت اثنا عشر ما دام ذلك الاصطلاح

دها غلط
 مسكين

موجودا لا يتطل الثمنية لقيام المقتضى
 قال **ويستقيم بالتعيين ان كانت لا تخرج**
 لزوال المقتضى للمثنية وهو الاصطلاح
 وهذا لا يتأثر في الاصل بل بسلعة وانما صارت
 اثباتا بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بها
 رجعت الى اصلها وان كان ياخذ بها البعض
 دون البعض فهي مثل الدراهم لا يتعلق
 المقتضى بها بل بحسبها ان كان البائع يعلم
 بحالها وان كان لا يعلم بحالها وبيعها على
 ظن انها دراهم جيد فعلق حقه بالبحر
 لوجود الرضا بها في الاول ولعدمها في الثانية
 قال **والمشاي كغالب النقطة في التبايع**
والاستقراض وفي العرف كغالب الفس
 يعني الذي اشترى عنقه ونقته او غشه
 ودمه حكمه في التبايع والاستقراض
 حكم الدراهم التي تملك عليها النقطة حتى لا
 يجوز البيع بها ولا اقراضها الا بالوزن بمنزلة
 الدراهم الردية لان النقطة فيها موجود
 حقيقة ولم يقر مغلوته فوجب اعتبارها
 بالوزن شرعا كما حفظت في سننهما الا ان
 يشير اليها في المبايعة فتكون بيان القدر
 ووصفها كما اشار الى الدراهم الجيدة ولا
 ينتقض العقد بها لكان قبل التسليم وبطية

مثلا

مثلا لانها شئ فلم يتعين وفي العرف حكمه
 كحكم نقطة غلب عليها الفس حتى اذا باعها بحسبها
 جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالنقطة
 انما النقطة لا يجوز حتى تكون الخالقنة اكثر مما
 فيه من النقطة لانه لا غلبة لاحد منهما على الآخر
 فيجب اعتبارهما فصا ركما لوجع بين نقضه
 وقطعة نحاس فباعها بمثلها او بنقطة فقط
 وفي قاضي حان ان كان يبيعها صفرا
 ونصفها نقصة لا يجوز فيه التقاض في ظاهره
 انما اراد به فيها اذا بيعت بحسبها وهو مخالف
 ما ذكره من درجه ان نقضها لم يقر مغلوته
 به جعلت كان كلها نقصة في حق الصرف احتياطا
 قال **ولو اشترى بـ او بفلوس ناقصة**
شيا وكسد بطل البيع اي اشترى بالدراهم
 التي تملك عليها الفس او بالفلوس وكان كل واحد
 منهما ناقصا حتى جازا البيع لقيام الاصطلاح
 على الثمنية ولعدم الحاجة الى الاشارة لالتحا
 ما لئلا يتركسد بطل البيع وكذا اذا انتقلت
 عن ايدي الناس بطل البيع ويجب على المشتري
 رد المبيع ان كان قايما والا فله ان كان من
 ذوات الامثال والافقيته وهذا عند اوجبة
 رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 لا يبطل لان العقد قد صح لبقا الاصطلاح على

ها

المثنية عند وجوده وانما نقدر التسليم
 بعد ما لكساد وذلك لا يوجب الفساد
 لاحتمال الزوال بالرواج فصار كما لو
 اشترى شيئا بالربط ثم انقطع عن ايدي
 الناس واذا لم يطل البيع عند ما وقد
 نقدر تسليمه يجب قيمته لكن يعتبر
 قيمته يوم البيع عند اليوسف لان الثمن
 صار مضمونا به كالمضروب فانه يعتبر
 قيمته يوم الغصب لانه مضمون به وعند
 محمد يعتبر قيمته يوم الكساد وموافق
 ما يتعامل الناس بها لانه يوم الانتقال
 الى القيمة لان المسمى كان واجب التسليم الى ان
 ينقطع فاذا انقطع انتقل الى القيمة للتدريج
 قيمته يومئذ ولا في حنفية رحمه الله ان
 المثنية بالامس ملاح قبطل المثنية لزوال
 الوجوب والمتقاضي لها فيبقى البيع بلا ثمن فيبطل
 ولا يقال ان العقد يتاثر بعينها والعين
 باقية بعد الكساد وهي مقدرة التسليم
 لاننا نقول تناو لها بصفة المثنية وما لكساد
 تعدل الصفة بخلاف انقطاع الربط فانه
 يبيد غالبيا في العام القابل فلم يكن ملاكا
 من كل وجه فلم يطل وفي الخامس امسالة
 الاصل هو الكساد لعدم الانتفاع ببينه

فاذا

فاذا اكسد جمع الى اصله على وجه يغلب على النظر
 انه لا يعود لان الشيء اذا رجع الى اصله قلما
 يزول وحده الكساد ان نترك المعاملة بها في
 جميع البلاد وان كانت تروج في بعض البلاد لا يطل
 البيع لكنه تعيب اذا اخرج في بلد مسر
 فيتحيز البائع ان شاء اخذه وان شاء اخذ
 قيمته وحده الانتفاع ان لا يوجد في السوق
 وان كان موجودا في يد الصيارفة وفي
 البيوت قال **وضع البيع بالثلوس الناقصة**
وان لم يقين لانها اموال معلومة وصارت
 مضافا لاصطلاح فجاز بها البيع ووجبت
 في الذمة كالدرهم والدنانير وان عيها
 لا تقين لما انها صارت مضافا لاصطلاح الناس
 وله ان يعطيه غيره لان المثنية لا يطل
 بتعيينها لان التعيين يحتمل ان يكون لبيان
 قدر الواجب وصفه كما في الدرهم ويجوز
 ان يكون لتعلق الحكم بعينها فحينئذ يتعلق
 العقد بعينها بخلاف ما اذا باع فلما يفسد
 باعها فما حيث يتعبد من غير تصريح لانه
 لو لم يتعبد لنفسه البيع على ما بينا من
 قبل فكان فيه ضرورة تحريم الجوار ومما
 يجوز على التقديرين فلا حاجة الى ابطال
 اصطلاح الكافة ومذايتا على قولها

فلا يطل الا بطلان
 ما بطلان بطلان
 الحكم بعينها

وعلى قول محمد رحمه الله لا يتعين وان صرحا
 به واصل الخلاف ان اصطلاح السامة لا يطل
 با اصطلاحها على خلافه عنده وعندهما
 يطل في حقها لعدم دلالة الغير عليها فلا
 يلزمها قال **وبالفائدة لا ينعى عليها**
 اي اذا باع بالفلوس الكاسدة لا يجوز البيع
 حتى يعينها لانها سلع فلا بد من تعيينها قال
وقد سدت المسئلة بغير رد مثلاً
 وهذا عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا يجب
 عليه رد قيمتها لانه بقدر رد ما كان فيها
 لان المقبوض من المردود ليس بشئ
 ففانت المائله فتجب القيمة كما لو استقرض
 مثلياً فانقطع عن ايدي الناس لكن عند
 ابن يوسف رحمه الله يعتبر قيمة يوم القبض
 وعند محمد يوم الكساد وقول محمد انظر
 في حق المستقرض لان قيمته يوم الانقضاء اقل
 وكذا في حق المقرض بالنظر الى قول ابن حنيفة
 وقول ابن يوسف ايستمر لان قيمته يوم القبض
 معلومة ويوم الكساد لا يعرف الا بخرج
 ولا ابن حنيفة رحمه الله ان المقرض اعاسرة
 وموكلها رد العين محض وذلك يتحقق برؤيته
 والتمشية بل تعتد السك والاكساد لم
 يخرج من ان يكون مثلياً ولما صرح استقرض

زيادة في ان صرح المقرض لا يعتد القيمة
 م

بعد الكساد وصح استقرض بالدينين بشئ
 كما يجوز والبيض والمكيل والموزون وان لم
 يكن مثلاً ولو لانه اشارة في المعنى لما صرح لانه
 يكون مبادلة الجنس بالجنس نسيئة ولانه
 حرام فصار المردود عين المقبوض حكاه
 فلا يشترط فيه الرجوع لرد العين كمرور
 العين المضمومة والتعرض كالغصب
 اذ هو مضمون مثله والاختلاف فيه مبنى
 على الاختلاف فيمن غصب مثلياً كالرطب
 مثلاً فانقطع عن ايدي الناس يجب عليه
 قيمته بالاجماع لكن عند ابن حنيفة قيمته يوم
 الكسومة وعند ابن يوسف يوم الغصب وعند
 محمد يوم الانقطاع ووجه البناء عندهما
 ظاهر وكذا عند ابن حنيفة لان قيمتها كاسدة
 وعينها سواء في يوم الكسومة فلا فائدة
 في ايجاب القيمة والعدول عن العين
 بل ايجاب العين اولى لانه اعدل من القيمة
 وانما عدل في الغصب الى القيمة لتعذر رد
 العين بالانقطاع قال **ولو اشترى شيئاً**
بدينين درهم فلوس صح وعليه فلوس
 تباع بنصف درهم وعلى هذا القول بثلاث
 دراهم اربعة او بدلت فلوس او بغيرها
 فلوس وقال زفر لا يجوز لانه بيع اما بقيمة

Copy

نصف درهم فضة او بفلس و زنه نصف درهم
 وكلامها لا يجوز اما الاول فلانه باعه بقيمة
 غيره ولو باعه بقيمة نفس البيع لا يجوز فبقيمة
 غيره اولى فصار نظير ما لو باع جارية بقيمة
 عمه واما الثاني فلان الفلس مقدرا للعدد
 لا بالوزن ولهذا لا يجوز في الكثير منه لهذا
 الطريق فكذا في القليل او يكون اشترى بقيمة
 على ان يعطى بدلها فلسا فيفسد قلنا التبايع
 بهذا الطريق متعارف في القليل وهو معلوم
 بين الناس لا يتفاوت بهذه الطريق متعارف
 في القليل قيمة الفضة فيها فلا يودي الى التزاع
 ولو اشترى بد درهم فلس لا يجوز عند محمد
 رحمه الله لان الجواز للعادة ولم توجد في الدرهم
 وقال ابو يوسف يجوز في الكل لانه معلوم
 عند الناس ولا يتفاوت قيمة الفضة من
 الفلس فصارت كالوطين عدد الفلس
 قلنا ان منع قال **ومن اعطى صيرفيا وريما**
فقال اعطى به نصف درهم فلسا ونفسا
الاحبة مع لانه قابل الدرهم بنصف درهم
 فلس و بنصف درهم الاحبة من الفضة
 فيكون نصف درهم الاحبة بمقابلته الفضة
 ونصف درهم و حبة بمقابلته الفلس
 ولو قال اعطى بنصفه فلسا ونصفه نصفه

في القليل
 في القليل
 في القليل

الاحبة بطل في الكل على قياس قول ابو حنيفة
 وعندهما مع البيع في الفلس وبطل فيها يقابل
 الفضة لان النسيء عندهما عند التفصيل
 ينتقد ببقاء الفضة وعندهم يفسد وامثل
 الخلاف ان العقد يتكرر عنده بتكرار اللفظ
 وعندهما بما يقتضيه الثمن حتى لو قال اعطى
 بنصفه فلسا واعطى بنصفه نصف الاحبة
 جاز في الفلس وبطل في الفضة بالاجماع
 وقد مر نظيره فيما اذا جع بين حرو وعبد
 ومعه ثمان افترقا في هذه المسألة قبل ان
 يقبض الفلس والنصف الاحبة بطل في النصف
 الاحبة لان العقد فيه صرف وقد افترقا
 قبل قبض احدهما البدين ولا يطل في الفلس
 لان العقد فيها بيع فيكفي قبض احدهما البدين
 ولو لم يعطه الدرهم ولم يات به الفلس حتى
 افترقا بطل في الكل لانهما افترقا عن دين
 بدين فثبت مجموع ما مضى ان الاموال
 انواع نوع من بكل حال كالقدين حبة
 البيا ولا قول بجنسه او بغير جنسه ونوع
 مبيع بكل حال كالشباب والدواب والعبيد
 ونوع من من وجه مبيع من وجه كالكسيل
 والموزون غير القدين فانه ان كان معينا
 في العقد كان سبيعا وان لم يكن معينا ومعه

الباء وقيل بالمبيع فهو من ونوع من الاصطلاح
 وهو سبعة في الاصل كالفلوس فان كان راجيا
 فهو من وان كان كاسدا فهو سبعة ثم وهذا
 لان الثمن ما يثبت دينا في الدمة عند العرب
 كذا ذكره الفراء والقود لا يستحق بالمعقد
 الا دينا في الدمة فكانت ثانيا بكل حال والعرض
 لا يستحق بالمعقد الا عينا فكانت مبيعة
 والكيل والموزون غير التقدين يستحق بالمعقد
 عينا تارة ودينا اخرى فكان ثانيا في حال
 سبيها في حال ومن حكم الثمن ان لا يشترط
 وجوده في ملك العاقد عند المعقد ولا يطل
 المعقد فوات تسليمه ويصح الاستبدال به
 في غير الصرف والسلم ومن حكم المبيع ان
 يشترط وجوده في ملك العاقد قبل المعقد
 في غير السلم ولا يصح الاستبدال به قبل
 قبضه ومن شرطها ان لا يجوز التفاضل
 عند المقابلة بالجنس في القدرات وان يجب
 تعيينها فيما يتعين وقبضها فيما لا يتعين
 وفي غير القدرات يجب تعيينها ان كانا
 يتعينان لا يتعينان ان جعلا القدر كالحظنة
 والشعير وان كانا لا يتعينان يجب قبضهما
 كالزبيب والقمحة وان لم يجعلا القدر
 كالحظنة والقمحة او الفلوس مع احد التقدين

فقط وان قيل كل من جسد فان كان
 البدلان من القدرات يجب تعيينهما

اركان احدهما متقدرا والاخر غير متقدرا كالتياب
 مع التقدين او غيرهما من القدرات يجب
 تعيين احدهما بدلين دون الاخر كيلا يكون
 كالتياب كالي والله اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب وهو حسبي ونفسي الوكيل

كتاب الكفالة

وهي مطلق لقية العظم قال الله تعالى وتفلها زكريا
 اي ضمها الي نفسه وقال عليه الصلاة والسلام
 انا وكافل اليتيم كهاتين اي ضام اليتيم الي
 نفسه قال **هو ضم دمة الى دمة في المطالبة**
 هذا في الشرع وتقبل ضم دمة الى دمة في الدين
 لانه مطالب بالدين والمطالبة به ولادين
 محال وهذا لان المطالبة بالدين فسرع
 وجوب الدين ولا يتصور الفسخ بدون الاصل
 والاحكام تستند لهذا لا ترى فيه لوم ^{لرب الدين}
 الطالب الدين من الكفيل مع ويرجع به على
 الاصيل وسنة الدين من غير من علمه الدين
 لا يقع وكذا لو اشترى الطالب بالدين شيئا
 من الكفيل مع والشراب بالدين لا يجوز الا من
 علمه الدين ولا يلزم من وجوب الدين عليها
 ان يتكرر الاستيفاء لان الدين الواحد لا يمكن
 استيفاءه مرتين ويمكن وجوبه على شخصين
 كالفاصيص وغاصب الفاصيص فان الدين

واجب عليهما ولا يستوفيه الا من احدهما اليهما
 شيا والاول اصح لانه يستحيل ان يبيع ديناه
 ولا يستوفي الا احدهما واما وجوب المطالبة
 بدين على غيره فممكن الا ترى ان الوكيل بالشرا
 يطالب بالدين وهو على الموكل حتى لو سراه
 البايع صح وكذا الولي الوصي يطالبان بدين على
 الصغير وليس عليهما دين والولي يطالب بقضا
 دين على عبده الماذون او ببيع عند طلب
 الغرماء ببيع ولا دين عليه فاذا امكن ايجاب
 المطالبة عليه من غير لزوم الدين فلا حاجة
 الى ايجاب الدين عليه لانه محال في الحقيقة
 لما فيه من جعل الدين الواحد دينين
 فلا يصحار اليه الا عند الضرورة كما اذا مضى
 الدين له او اشترى به منه شيئا فحينئذ
 يقدر الدين على التكفيل ضرورة تصحيح تصرفه
 فيجعل في حكم دينين ولا ضرورة قبله فلا
 حاجة الى هذا التقدير وفي الغاصب وجوب
 الغاصب لا يجب له الا دين واحد على احدهما
 غير عين بل هذا اذا اختارا احدهما ليس كنه
 ان يطالب الاخر لثمنه التملك منه وهذا
 تفسير الكفالة وسببها مطالبة من له الحق
 للترقيق بتكثير محل المطالبة وتيسير وصول
 حقه اليه وركنها الايجاب والقبول عندهما

الصواب ان يقول الوكيل بدل عما الموكر
 مرسل

خلافا
 والظاهر ان
 الخلفاء في
 الدين

خلافا لابي يوسف اخرا بشرطها ان يكون الدين
 ثابتا صحاحا بخلاف بدل الكفالة على ما ياتي
 في موضعه ان شاء الله تعالى وان يكون
 المكفول به ممكن الاستيفاء من التكفيل واملها
 ان يكون التكفيل من اصل المتبرع حتى لا يبيع
 ممن لا يملك المتبرع كالعبد الماذون له
 في التجارة والمكاتب والصغير وكذا لا يبيع من
 المريض الا من الثلث لانه لا يملك المتبرع باكثر
 منه وانواعها في اصل نوعان كفالة بالنفس
 وكفالة بالمال والكفالة بالمال نوعان
 كفالة بالدين فيجوز مطلقا اذا كانت صحيحة
 وكفالة بالاعيان وهي نوعان كفالة
 باعيان مضمونة فتصح الكفالة بها وذلك
 كالقصور والمهور وبدل الخلع والصلح عن
 دهر العمد ومخوذلك وكفالة باعيان
 هي مائة غير واجب التسليم كالود ابيع
 والحصار مائة والشركة ومخوذلك مما ليس
 بواجب التسليم فلا تصح الكفالة بها اضلا
 وكفالة باعيان هي مائة واجب التسليم
 كالعارية والسكينة او بعين مضمونة
 بغيره كالبيع فان الكفالة بها لا تصح ويتسلمها
 تصح والفاظها مذكورة في المتن قال **وتصح**
بالنفس وان تقدمت اراد ان تقدمت الكفالة

ولو كان الكفالة
 لا يحتاج الى تسليم
 وتصح الكفالة

بان اخذ منه كفيلة ثم كفيلة وكذا يجوز اذا
 تعددت النفوس المكفول بها ايضا كما يجوز
 بالديون العشرة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز
 الكفالة بالنفس لانه لا تدركه له على تسليمه
 اذ لا ولاية له عليه لاسيما اذا تكفل بغير امر
 لانه لا يفتاد له ولا يلتزم طاعته وكذا اذا
 كان بامر لان امره بالكفالة بالمال
 لا يثبت له ولاية في ماله ليؤدي عنه من
 ماله فانفس اولى فصار لها لو باع طورا في الهول
 بخلاف الكفالة بالمال لانه ان لم يكن له
 ولاية على مال الامر فله ولاية على مال
 نفسه فيؤدي من ماله ولنا قوله عليه
 الصلاة والسلام انزعيهم عارهم من غير فصل
 بين الكفالة بالنفس او بالمال فينقضي
 شرعيتهما ولا يقال الكفالة بالنفس لا تفرق فيها
 فلا يتناول الحديث لانا نقول الغرر عبارة
 عن ضرر يلزمه قال الله تعالى ان عذابها
 كان غراما وفيه ذلك ولان الحاجة ماسة
 اليها ضرورة احيا حقوق العباد وقد امكن
 العمل بوجها بان يعلم مكانه فيجلى بينه
 وبينه اذ التولية تسليم او يوافقته اذا دعا
 او يكرمه بالمحضور الى مجلس الحاكم والتمامه
 لذلك ورضي خصمه به دليل على قدرته فتصح

وقف لله تعالى

وان لم يقدر عليه استعان باخوان القاض
 فكانت مفيدة ولانه التزم ما هو مستحق
 على الاصيل اذ تسليم النفس على المدعي عليه
 واجب بمعنى انه يجب عليه الحضور الى مجلس
 الحاكم فيصح كالكفالة بالمال والدليل
 على انه يجب عليه الاجابة اذا دعي ان الله
 ذم الممتنع من الحضور بقوله عز وجل
 واذا دعوا الى الله ورسوله الاية والدم
 يستحق بترك الواجب وعن الصحابة رضي
 الله عنهم انهم اجازوا الكفالة بالنفس
 وضمنت امر كل مؤثر بنفس على حين حير
 بينه وبين عمر رضي الله عنهم حضوره
 وكفل صلى الله عليه وسلم رجلا بينهم
 والتكفيل اقل التكفيل بالنفس ولان شرط
 صحة الالتزام ان يكون الملتزم ممكنا وجوه
 عقلا لا حقيقة الا ترى انه اذا التزم
 الف حجة بالندرج ويلزمه وان لم تنأ منه
 حقيقة لغرضه عادة وقد رتبته على احضا
 ممكن فيصح واذا صحت تقع مستعدة ايضا
 لان حكمها استحقاق المطالبة وهي تحتل
 التقدد والالتزام الاول لا يمنع الالتزام
 الثاني اذا المقصود منها الترتيق فلا تنافي
 قال **كفلت بنفسه وباعبره عن البدل**

وحيزه شابع اي تقع الكفالة بقوله كفلت
 بنفس فلان او بما يعبر به من اعضائه عن جميع
 البدن كراسه ووجهه ورقبته وعنفه
 وجسده وبدنه بان قال تكفلت براسه
 او بوجهه الى اخره او تكفل بحيزه شابع
 منه بان قال تكفلت ببطنه او ربعه كل ذلك
 جائز لان هذه الاشيا يعبر بها عن جميع
 البدن عرفا وقد بيناه في الطلاق قال
وبضمنته اي يبيع بقوله ضمنته لك لانه
 يخرج بمقتضى الكفالة لانه يبيع ضمانا
 للتسليم والمقد ينعقد بالتقريع بوجبه
 كعقد البيع ينعقد بلفظ التملك قال
وبعلي يعني يبيع بقوله علي لان كلمة علي
 للرجوع قال الله تعالى والله على الناس حج
 البيت من استطاع اليه سبيلا قال
والى لانه يعني على ربه هذا المقام قال
 عليه الصلاة والسلام من ترك كلاً او عملاً
 قالى قال **وانا زعيم** لان التكفل يسمى
 زعيماً قال الله تعالى مكانة عن صاحب يوسف
 وانا به زعيم اي كفيل قال **وتبيل به**
 لان التبيل هو التكفل وله اسم الصلابة
 لانه يحفظ الحق فيكون وثيقة كالتكفل قال
 رحمه الله **لابان ضامن بمعرفة** اي لا يبيع

كفيلة

الكفيل هو الذي
 يضمن له ما كان
 ضامناً

كفيلة بقوله انا ضامن لك بعرفة فلان وقال
 ابو يوسف يبيع ضمانا للمعرف لانهم
 يريدون بها الكفالة وجب الاول انه التزم
 بعرفته دون الطالبة فصارت كالتزامه
 دلالة عليه او قال او فلتك عليه قال
فان شرط تسليمه في وقت بعينه اخره
فيه ان طلبه لانه التزمه بالشرط في الكفالة
 فيجب عليه الوفاء به ان طلبه في ذلك
 الوقت او بعده كالدائن الموجب اذا طلبه
 صاحبه بعد حلول الاجل قال **فان اخره**
والاحبس الحاكم لا يستأجره عن ايقام واجب
 عليه ولكن لا يجبره اذ لمرة لاحتمال انه
 ما عرف لما اذا ايد عاضه له حتى يظهر له
 مطله لانه جزا الظلم وهو ليس بمظالم قيل
 الما طلة قال الفقير الى الله تعالى ينبغي
 ان يفصل كما فصل في الحبس بالدين فانه
 هناك قيل اذا ثبت الحق باقراره لا يعمل
 بحبسه واسره بدفع ما عليه لان الحبس
 جزا الما طلة فلم يظهر ما ولا المصلحة وان
 ثبت بالبعينة حبسه كما وجب لظهور مطله
 بالانكار فله ان يبيع ان يفصل على هذا
 التفصيل وذكر في النهاية معزيا الى الايضاح
 هذا اذا لم يظهر تجزؤه واما اذا ظهر تجزؤه

المصلحة
 التي

فلا معنى لحبسه الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل
فيلزمه ويطالبه ولا يحول بينه وبين اشغاله
جعله كالمفلس بالدين اذا ثبت بالاثبات او بالبينه
قال **وان غاب أمهله مدة ذمابه واياه**
اي ان غاب المكفول بنفسه اي ان غاب المكفول
بنفسه يؤجل الكفيل مدة قطع المسافة ويجب
لانه لم يظهر مطلقه بعد والمحبس للمطالبة قال
فان مضت ولم يخبره حبسه اي اذا مضت المدة
ولم يخبره حبسه لانه ظهر مطلقه وان حبس جزاءه
قال **وان غاب ولم يجر مكانه لا يطالب به**
لانه عاجز وقد صدقه الطالب عليه فصار كالمدين
اذا ثبت اعساره وان اختلفا فقال الكفيل لا عرف
مكانه وقال الطالب تعرف ينظر فان كانت له
خربة مروفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة
في كل وقت فالقول قول الطالب ويومر الكفيل بالذاب
الى ذلك الموضع لان الظاهر شبهه للطالب وان
لم يعرف منه ذلك كان القول قول الكفيل لانه
متسك بالاصل وهو الجمل وسكر لزوم المطالبة
وقال بعضهم لا يثبت الى قول الكفيل ويجبسه القاضي
الى ان يظهر محبزه لان المطالبة كانت متوجهة
عليه فلا يصح ان على اسقاطها عن نفسه ما يدعى
وان اقام الطالب بيته انه في موضع كذا امر
الكفيل بالذاب الى ذلك الموضع واخصاه واعتبارا

لثابت

لثابت بالبينه بالثابت معاينة وكذا الوارث
ولحق بدار الحرب لا تسقط الكفالة فتؤجل الكفيل
مدة ذمابه ويجبسه ولا يقال بعد اللحاق بدار
الحرب صار كالموتى ولهذا انقسم ماله بين ورثته
فينبغي ان يبرأ الكفيل كالموتى حقيقة لا بالتأويل
هذا اليس هو كونه حقيقة وانما هو موت حكمي
في حق قسمة ماله بين ورثته فاما في حق نفسه
فهو حي مطالب بالتؤنة والرجوع وتسليم النفس
الى الخصم فيبقى الكفيل على كفالته هكذا ذكره في
الهيبة معزيا الى البسوط وفيه قال في
الذخيرة انه اذا لحق بدار الحرب سرى وانظر
فان كان الكفيل قادرا على رده بان كان بيننا
وبينهم سرادقة ان من لحق بهم مرتد ايردونه
الىنا اذا طلبنا يمل الكفيل قدر ذمابه ويجبسه
وان لم يكن قادرا لا يؤخذ به شرقي كل موضع
قلنا انه يومر بالذاب اليه للطالب ان يستوثق
الكفيل بكفيل اخر حتى لا يغيب الاخر فيضيع
حتمه قال **فان سلمه حيث يتقدم القول**
له ان يخاصمه كمن يرى لانه ان بما التزمه
اذ لم يلتزم تسليمه الامرة واحدة وحصل مقصود
الطالب ايضا بذلك فلا حاجة الى ايتا الكفالة
فصار نظيره لو كفيل بماله وقتناه سوا كان
التسليم غير مشروط في وقت او كان مشروطا

فيه تسليمه في ذلك الوقت او قبله لان الاجل
حق الكفيل فله ان يسقطه كالدين الموجب
اذا اقصاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب لان
الاجل حق الدين فله ان يسقطه ثم التسليم
يكون بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع
فيقول له هذا خصك فانت ائتمرت بشأني
فخذ ان شئت ثم لا تجلوا ما ان يسلم بعد
طلبه او لا فان كان بعد طلبه برى وان لم
يقبل سلمته اليك بحكم الكفالة لانه يتضمن إعادة
قول الطالب وان سلمه بغير طلب فلا يبرأ حتى
يقول سلمته اليك بحمة الكفالة قال **ولو شرط**
تسليمه في مجلس القاضى سلمه ثم لان الشرط
مفيد ويلزمه تسليمه على الوجه الذي التزمه
فاذا سلمه في مجلسه برى لما ذكرنا وكذا اذا
سلمه في السوق لحصول المقصود وقيل لا يبرأ
و هو قول رفر رحمه الله وبه يفتى في زماننا
لنهاون الناس في اقامة الحق وان سلمه
في برية او في سواد لا يبرأ لانه لا يتد ر على
خاصته في ذلك المكان وكذا لو لم يشترط
التسليم في مجلس الحاكم لا يبرأ بمثل هذا التسليم
لما ذكرنا وان سلمه في مصر اخر غير مصر الذي
كفل فيه برى عنه اي حقيقة رحمه الله لان
المعتبر تسليمه على وجه يتمكن من احصائه

بالتحلية

مجلس

مجلس القاضى وقد وجد وعندهما لا يبرأ لانه
لم يسلمه على الوجه الذي التزمه وهو ان يسلمه
في مصر كفل فيه وهو مفيد لاحتمال ان يكون
شهوده فيه او يعرف قاضى ذلك المصر حادثة
فلا يبرأ الا بالتسليم فيه قلنا الاحتمال
مستتر فانه يحتمل ان يكون شهوده في ذلك
المصر ويحتمل ان يكون قاضى ذلك المصر يعلم
حادثته فتعارض الومومات فتبقى التسليم
سالكاً عن المعارض فيبرأ وقيل بهذا اختلاف
عصر وزمان لا اختلاف جهة ويرى ان
قايوم حقيقة رحمه الله قال ذلك في زمينه
حين كانت الفتنة لامل الصلاح والعمال
كانوا يتعاونون على البر ولا يميلون الى الرشوة
ولا يختلف الحال بين مصر ومصر اخر وما
قال ذلك بعد ما ظهر الفساد وتغيرت
احوال النخاسة والعمال حتى لا يقيموا الحق
الا بالرشوة فيكون على هذا التقدير مصر
استهل لاثبات حقوقه ولو سلمه في السجن
وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لان المقصود
من التسليم نكته من احصائه مجلس الحاكم
ليثبت عليه الحق ولا يفيد في المحبس قال
وتبطل بوث المطلوب والكفيل لا الطالب
يعنى الكفالة تبطل بوث المكفول بنفسه وبمارة

ظ
لا يقيمون

بوث المكفول لا تبطل بوث الكفيل
لان المطلوب بوثه برأه بنفسه

بوث المكفول لا تبطل بوث الكفيل
لان المطلوب بوثه برأه بنفسه

ترجع براءة الكفيل لانه اصيل والكفيل تبع
فاذا عجز عن الحضور بالموت سقط عنه فكذا
عن السبع لما قلنا وبعد موت الكفيل لا يمتنع
التسليم منه وورثته لا يقومون مقامه
لانهم يخلفونه في ماله لانها عليه وماله
لا يصلح لا يقاوم هذا الحق وهو احصا الكفول
به بخلاف الكفيل بالمال اذا مات لان ماله
صالح له وحكمه بعد موته ممكن فيكون من
ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان
كانت الكفالة باسره والا فلا شيء له كما اذا
ادى هو بنفسه حال حياته واذا مات المطالب
بخلفه وصيه او وارثه فلا يطل حقه اذ هم
قايوم مقامه في استيفائه **قالت وبري**
يدفعه اليه وان لم يسل اذا دفعته اليك
فانا بري لان موجب التسليم براءة قسبت
به وان لم ينص عليها اذ موجب التعرف
ببنت من غير تخصيص عليه ولا بد من ان يقول
سلمته اليك بحكم الكفالة وان لم يسل
لا يبر لان التسليم قد يكون بحكم الكفالة
او استقانة او اجارة الا اذا كان يطلبه
فحينئذ لا يحتاج فيه الى ان ينص عليه لتقديم
ما يدل عليه وكذا اذا اقر الطالب بالتبني
لا يحتاج الى النص لان الظاهر انه لا يقر الا

باستيفائه ولو سلم الكفيل المكفول به الى
الطالب فالى ان يقبله يجبر على القبول ويترك
قابضاً بالتولية لانه لو لم يجعل قابضاً لمقرر
الكفيل فصار كالتامس برادع عن الغسوة
او قيمتها وكالمدين اذا قضى الدين بخلاف
ما اذا سلمه غيره بغير امر الكفيل حيث
لا يجبر على القبول لانه احبني فصار نظير
قضا الدين من الاجنبى قال **وبسليم**
الطلب بنفسه من كفالة وبسليم وكيل
الكفيل ورسوله يعني يتسلمه مؤثلاً بغير
الكفيل لان الكفول به مطالب بالتسليم
واجب عليه ان يسلم نفسه فاذا سلم
فقد حصل المقصود فلا معنى لبقا الكفالة بعد
ذلك ووكيل الكفيل يقوم مقامه ورسوله
سمير عنه فيكون فعله كالفعل وشرط براءة
ان يقول كل واحد من مؤثلي سلمت اليك بحكم
الكفالة على ما بينا وفي لفظ المختصر ما يشعر
بذلك فانه قال وبسليم الطلب بنفسه
من كفالة شرط ان يكون التسليم من كفالة
فهذا دليل على انه لا يبر الا اذا لم يسل من كفالة
نص عليه في الكفيل ووكيله ورسوله في
الميسوط والمحيط وفي تسليم المكفول بنفسه
في فتاوى قاضي خان ولو سلم اليه رجل اجنبى بغير

امره وقال عند الدفع سلمته اليك عن الكفيل فان
 قبل الطالب يرى الكفيل وان سكت الطالب
 ولم يقل قبلت لم يبرأ الكفيل ذكره قاضي خان
 في فتاويه قال **فان قال ان لا واف به فدا**
فهو خاص لما عليه فلم يوافق به او مات
الطالب من المال لان الكفالة بالمال معلقة
 بشرط عدم الموافقة فاذا وجد الشرط لزومه
 المال ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس لانها كانت
 ثابتة قبل وجوب المال عليه فلا يتغير
 بوجودها الا ترى انه لو كفلهما جملته
 في وقت واحد صححت ولو تنافيا لما صححت
 وهذا لان الكفالة للتوثق فالتوثق
 بالكفالة بالنفس لا ينافي التوثق بالكفالة
 بالمال كما لا ينافي التوثق بكفالة نفس اخرى
 او مال اخر وقال الشافعي رحمه الله الكفالة
 باطلتان اما الكفالة بالنفس فتدبينا
 قوله من قبل واما الكفالة بالمال فلاها
 معلقة بشرط على خطر وتعليق وجوب
 المال بالشرط غير جائز كالبيع ومحوه ومدا
 هو القياس ولما ان الناس بقا ملوه
 والقياس يترك بالتعامل كما في الاستقناع
 وغيره وباب الكفالة اوسع لكونه من التبرعات
 ولان الكفالة تشبه البيع انتهى من حيث ان

الكفيل

هذه الكفالة
 لا مطلقا

الكفيل يرجع على الاصيل اذا كان بامره وتشبه
 السدرا ابتدا من حيث انه التزام ابتدا فليس فيه
 بالبيع ينبغي ان لا يجوز تعليقه بالشرط
 اصلا وباعتبار المذرك ان يجوز بطلاق
 الشرط فعلى يجوز تعليقه بشرط متعارف
 ولا يجوز بغيره عملا بالشبهتين والتعليق
 بعدم الموافقة متعارف ولا سيما انه تعليق
 لوجوب المال واما هو تعليق لوجوب المطالبة
 في الصحيح على ما مر من قبل فيصح فاذا صح
 تعليقه بعدم الموافقة ولم يوافق به مع
 قدرته او لعجزه يموت او يموت فعد
 وجه الشرط فيلزمه المشروط لان عدم
 الموافقة لا يخلت باختلاف السبب فان
 قبل شرط وجوب المال عدم موافقة
 مستحقة عليه يموت المكفول به سري
 الكفيل فلم يجب عليه احضار فكيف يلزمه
 المال بعدم موافقته بعد ما برئ الا ترى
 ان الطالب اذا ابراه عن الكفالة بالنفس
 فلم يجزه لا يجب عليه المال لنقد شرطه فكذا
 مما قلت الا برأ وضع للمفسخ قنفسخ به
 الكفالة بالنفس من كل وجه والبرأ لم
 يوضع للمفسخ واما يرى لعجزه عن التسليم
 المستحق بالكفالة لان المستحق عليه تسليم

يقع ذريعة الى الخصام وهو عاجز عنه فكان
 قتيقداً رقتدريماً فيبراعن السندير ولا
 ضرورة الى انفساخه فيحق الكفالة بالمال
 فلا يفسخ العقد في حقه وان مات الكفيل
 فقد ذكر قاضي خان في فتاويه ان وارثه
 كان بمنزلة الكفيل ان دفعه الى الطالب بيري وان
 لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث
 يعني من شركة الميت ولو مات الطالب فدفع
 الكفيل المكفول به الى وارث الطالب في الوقت
 براء وان لم يدفعه لزم المال وهذا ظاهر قال
ومن ادعى على اخ مائة دينار فقال رجل ان لم
ادفع به عدا عليه المائة وهذا عندنا في
 حنفية والي يوسف اخرا ولا فرق بين ان يبين
 المائة او لم يبينها بان تعلق رجل على رجل
 فلهزمه فقال لي عليك حق ولم يدفع عليه مالا
 معذراً فقال له رجل اخر دعه فان الكفيل
 بنفسه فان لم اوافقك به عدا فعلى مائة
 دينار فادعى المدعى والتمها لزم الكفيل وقال
 محمد رحمه الله ان لم يبينها شرادعي وبينها لا يلزمه
 وله فيه وجهان احدهما ما قاله ابو مسعود
 المازني رضى الله عنه وهو ان الكفيل يعلق
 مالا مطلقاً بغير قيد حيث لم يقل اني لك عليه
 فكانت هذه رشوة التزمها الكفيل له عند

عدم

في هذا التوضيح
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون

عدم الموافقة به فهذا يوجب ان لا يقع وان يبينها
 المدعى لان عدم التسمية اليه هو الذي اوجب
 البطلان والتمس ما قاله الكرخي وهو ان المدعى
 لما لم يبين لم يقع دعواه فلم يجب احضاره
 الى مجلس القاضى فلم يقع الكفالة بالنفس
 ايضا لعدم صحة الدعوى ولم يقع الكفالة
 بالمال ايضا لانها مبنيّة على الكفالة بالنفس
 فاذا بطل لا ضل بطل الفرع وهذا الوجه
 يوجب ان تقع الكفالة اذا بين المال عند
 الدعوى ولما ان مدة كفالة امكن تنقيحها
 فتصح اما اذا بين المال عند الدعوى فلان المال
 ذكر متعقفاً فنصرف الى ما على المدعى عليه
 لان العادة جرت بالارسال والمراد ما عليه
 واما اذا السريين فلان العادة جرت بالالزام
 في الدعوى في غير مجلس القضا فيجوزها اجمالاً
 ولا يبينونها الا عند القاضى دفعا لجعل
 المختصم وصوتا لكلامهم الى وقت الحاجة
 فصحت الدعوى والدارقة على احتمال البيان
 من جهته فاذا بين انصرف بمانه الى ابتداء
 الدعوى فظهر به ان الكفالة بالنفس قد صحت
 فتصح الكفالة بالمال ايضا لانها مبنيّة عليها
 ولانه لو جعل الزاماً ما عليه بيع والا فلا
 فيجوز عليه تنقيحاً لتصرفه ولو كفّل رجل

بنفس رجل على انه ان لم يوافق به يوم كذا فعليه
 ما للطالب على فلان اخر جاز ذلك استحضارنا
 وهو قول محمد رحمه الله وفي المتنايس لا يجوز
 وهو قول ابي يوسف ذكره قاضي خان وفي المحيط
 جعل الخلاف بالعكس وجعل بالاشقة مع ابي
 يوسف قال **ولا يجبر على الكفالة بالنفس**
في حد وقود ومنه ان من ادعى جنيته وقال لا يجبر
 في حد القذف والعقاص وغيرهما من الحدود
 لا يجبر ولو سمحت به نفسه من غير طلب
 يجوز بالاتفاق لهما ان الكفالة بالنفس شرعت
 لتسليم النفس وتسليم النفس والكفالة
 شرعت وثيقة لصاحب الحق كيلا يفوت حقه
 والله تعالى عني عنه وخلاف نفس اكد والعقاص
 حيث لا يجوز به اجماعا لانه لا يمكن استيقاض
 من التكفيل فلا يشترط له قوله عليه الصلاة
 والسلام لا كفالة في حد مطلقا لان الكفالة
 للاستيثاق ومبناها على الدفقا لا جبار
 على اعطاء التكفيل فيها ينفي الفساد الوضوح
 بخلاف ما يراكم فوق لانها لا تسقط بالشهاد
 ولو اعطى بنفسه التكفيل من غير طلب فيها جاز
 بالاجماع لان تسليم النفس مستحق على الاسل
 لتفح الكفالة به غيرهما من الحدود والحق
 التبرق تاشي حد السرقة بهما في جوار التكفيل

واجب على الاصيل منها فحق الكفالة
 كما في دعوى المال بخلاف الحدود والصلوات
 لانها محض حق الله تعالى

في الاستيثاق
 وانما هو كذا
 في حد السرقة

بقر

بنفس من علمه بالاجماع وفي الاجبار عليه عند
 وانما قيل ذلك منه لان الدعوى شرط فيه كما
 هو شرط فيها والمدعى يحتاج ان يجمع بين شهوده
 ومطلوبه فربما يفتي المطلوب نفسه فيستوثق
 بتكفيل بخلاف غيره من الحدود لان الدعوى
 ليس بشرط فيها ولا يجب عليه حضور مجلس
 الحاكم بسبب الدعوى اذ لا يسمع دعوى
 احد فيها فلا يجوزنا الكفالة بها املا وان
 طابته بها نفسه وسمحت فاذا لم تكفل عند
 يلزمه الى ان يتوهم القاضي من مجلسه فان
 اقام البينة قهرا والاخلي سبيله وليس تفسير
 اكبر عند ما من ان يجبر بالحبس وغيره
 من العقوبات لكن يابره بالضرورة ويدور
 معه حيث دار واد اراد دخول وامره ان
 استاذنه فان اذن له ودخل معه وان لم
 ياذن له منعه من الدخول واجلسه في باب
 الدار كيلا يغيب بالخروج من موضع اخر
 قال **ولا يجبر فيها حتى يشهد ثا مدان** مستواه
او عدل اي لا يجبر في اكد ودو العقاص حتى
 يشهد ثا مدان مستواه او واحد عدل
 يعرفه القاضي بالعدالة لان اكبر من الشهادة
 الفساد وشهادة المستورين تصح الحاكم
 به فتصح لاثبات الشهادة وخبر الواحد حجة

Copy ing S ersity

في الدلائل والعاملات فنثبت بشهادة العدل
 التهمة وان لم يثبت به اصل الحق والحبس بتهمة
 الفساد مشروع لانه عليه الصلاة والسلام
 حبس رجلا بتهمة بخلاف دعوى الاموال
 حيث لا حبس في اكدود والقصاص ايضا لم يحصل
 المقصود وهو الاستيثاق بالكفالة قال
وبالمال ولو مجهولا اذا كان دينا صححنا بقلبت
عنه بالغ وبما لك عليه وبما يدرك في هذا
البيع وما يابعت فلانا فعلى وما ذاك لك عليه
فعلى وما عسبك فلان فعلى اي يقع الكفالة
 بالمال ولو كان المكفول به مجهولا لقوله كفلت
 لان الكفالة مشروعنة فعليه اجماع الامة
 وهي مبنية على التوسع فيجعل فيها اية البسوة
 وغيرها بقدر ان يكون متعارفا وعلى الكفالة
 بالدرك انعقد الاجماع مع انه لا يعلم كقدر
 يستحق من المبيع وكفى به حجة وشرطه ان يكون
 دينا صححنا كما ذكرناه اذا لم يكن الدين
 صححنا كبدل الكتابة لا يجوز الكفالة به ويجوز
 الكفالة بالسحبة وقطع الاطراف اذا لم يكن موصوفه
 للعقاص لان الارش دين صحح لا يسقط بالموت
 بخلاف بدل الكتابة فانه ليس بدين صحح
 الا شري ان الثابت بملك اسقاطه
 قال **وطالب الكفيل او المدين الا اذا**

كما لم يثبت له اية الحق في قوله ما ذاك لك عليه
 كما لم يثبت له اية الحق في قوله ما عسبك فلان فعلى

شرط

شرط البراقة فحينئذ تكون حوالة كما ان الحوالة
 بشرط ان لا يبرأ بها المحيل كفالة اي الطالب بخير
 ان طالب الكفيل وان شاطب الاصيل وكذا
 له ان يطالب بهما معا لانه موجب الكفالة اذ
 هي تنبئ عن الضم ودلك يقتضي بيانا الاول لا البراقة
 الا اذا شرط براءة الاصيل فحينئذ تكون
 حوالة فلا يطالب الاصيل كما اذا حال بشرط
 ان لا يبرأ المحيل فله ان يطالب به لما عرفت
 ان العبرة للمعان لا للمجرد اللفظ قال **ولو**
طالب احد هما له ان يطالب الآخر لما ذكرنا
 بخلاف الفصوب منه اذا اختار احد الفاصبين
 لان اختياره احد ما يتضمن التملك منه عند
 قضا القاضي به فلا يمكن التملك من الآخر
 بعد ذلك واما الطالبة بالكفالة لا يقتضيه
 ما لم يوجد منه حقيقة الاستيفاء قال
وبيع بقلبك الكفالة بشرط ملاير كشرط وجوب
الحق كان استحق البيع او الامكان الاستيفاء
كان قد مر زيد وهو مكفول عنه او لمقدروه فان
غاب عن المصراي يجوز بقلبك الكفالة بشرط
 ملاية لا لمطلق الشرط والملاية ثبتت بكون
 الشرط سببا لوجوبه كقوله ان استحق البيع
 فقلت المشر او يكونه ممكنا من الاستيفاء كقوله
 ان قد مر فلان فعلى ما عليه من الدين فله

ولو كان لا يستيف
 ليس له سقوط عليه
 بل مقدروا ان قدره
 حصة المداوي يكون سببا
 لمقدرا الاستيفاء

من الدين في
 ان غاب زيد فعلى ما عليه
 الاستيفاء من سببا التقدير

جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها والاصل
فيه قوله تعالى ولئن جاء به جمل بعير وانا سبه
وعميم فوجه التمسك بالآية انه علق الكفالة
بالشرط وذلك الشرط سبب لوجوب الجمل
وهو المحي بالعصا وشرية من قبلنا شريعة لنا
ما لم ننسخ ولا يعال الكفيل من يكون ضلما
عن غيره وهذا الكفيل ضامن عن نفسه لانه
موالذي يجب عليه الاجرة لانه يتولاه
حمل الآية على الكفالة بان يكون رسولا من
جبهة الملك والرسول سفير فلا يجب عليه الاكمام
كأنه يقول ان الملك قال لمن جاء به جمل بعير
لم يقول من جهته وانا بذلك الجمل الذي على
الملك كفيل ولا يقال ان الآية التكرية تدل
على ان الكفالة للمجهول جائرة وانتم لا تقولون
به فلم يتبق لكم حجة لانا نقول جازان
ننسخ من هذا الوجه ويبقى ممو لا بها من
جبهة التعلق لاجماع الامة على ان ضمان الدرك
جاز ولو كان مستوحا لما حاز منه الاصل فيه
ان الجاهل في المال الكفول به لا تمتع صحة
الكفالة كقوله ما عصيتك فلان فعل وجهالة
الكفول له او الكفول عنه يمنع حتى لو قال من
عصيتك من الناس فعلى او يا ايها الذي قتلتك
فان كفيلك عنه او قال من عصيتك انت او

قتله

قتله فانا كفيل له عنك لا يجوز الا اذا كانت
الجاهلية في المكفول عنه يسيرة مثل ان يقول
كفلت لك بمالك على احد هذين فحينئذ
يجوز فالتعين الى المكفول له لانه صاحب الحق
قال ولا يبيع ان يبيع لا يبيع بتعلق الكفالة به
وجيب المال حال لا يبيع بتعلق الكفالة به
الريج ومخونه كقول المطرف نفع الكفالة وجيب
المال حال امكذا ذكره في الهداية والكافي
ومذا سهو فان الحكم فيه ان التعلق لا يبيع ولا
يغرمه المال لان الشرط غير ملائم فصار كالمو
علقه بدخول الدار ومخونه ما ليس بلائير ذكره
فاضي خان وغيره ولو جعل الاجل في الكفالة
الى مبيع الريج لا يبيع التاجيل وجيب المال حال لا
وكذلك الكفالة بالنفس يجوز بتعلقها بشرط
ملايم كالكفالة بمالك في جميع ما ذكرنا ولا يجوز
تعلقها بشرط غير ملائم ويجوز تأجيلها
الى اجل معلوم والجاهلية اليسيرة فيها متعملة
كالتأجيل الى العطاء وقد وراهاج ولا يجوز الى
مبيع الريج او تزول المطرفان اجله اليه
بطل الاجل لزمه تسليم النفس حال قال
فان كفيل بماله عليه فيمن على الف لزمه
يعني اذا كفيل رجل بماله على فلان فاقام الطالب
البينة على ان له عليه الف درهم لزم الكفيل

نسخ المتن بهذا كلفه
فمنه ان يبيع غيره
فلم يملك يبيع غيره
الى المص على نسخة
صاحب الهداية
والكافي

قوله بغير اليد يتعلق بغير اليد
فالتقدير لا يبيع بتعلق
الكفالة بغير اليد

لان الثابت بالهينة كالثابت عيانا وان لم يُقَرَّر فلا
 عيب عليه شيء لان قول الطالب لا يكون حجة
 على المطلوب وهو الكفول عنه ولا على التكفيل
 لانه مدع فلا يقبل قوله الابينة قال رحمه
 الله **والاصدق الكفيل فيما اقترحه ولا ينفذ**
قول المطلوب على الكفيل يعني اذا اقر التكفيل
 بشئ والمسألة بجالها واذا ادعى الطالب اكثر من ذلك
 كان القول قول التكفيل لانه سكر ولو اقر التكفول
 عنه باكثر من ذلك لا ينفذ قوله على التكفيل لعدم
 ولايته عليه لان الاقرار على الغير لا ينفذ الا اذا
 كان عن ولاية وهذا بخلاف ما اذا قال ما ذاب
 لك على فلان فعلى فافتر فلان على نفسه بالف
 مثلا فانكر التكفيل ما اقترحه حيث يلزمه ما اقر
 به المطلوب استحسانا والقياس ان لا يلزمه
 شيئا بينا وحيا الاستحسان انه تكفل بما يقرر
 له عليه في المستقبل وقد تقرر عليه باقراره
 وهذا لانه تكفل بما سيجب له عليه فيستطاع
 الوجوب عليه فيما ياتي بأي طريق كان وفي
 مسألة الكتاب تكفل بما عليه في الحال فاذا
 اخبر الطالب والمطلوب بالهينة كان مهتما فلا
 يصدق ما لم يُقَرَّر الهينة ويصدق في المطلوب
 في حق نفسه لاقراره عليه كالمريض اذا اقر
 بدين يرد اقراره في حق غيره ما الصحة ويقبل

في حق

وقف لله ثقه

في حق نفسه حتى اذا اقبل بشئ من غير ما الصحة
 كان للمقر له قال **فان كفل بامر** **الحج يا ادي**
عليه لانه قصا دينة بامر معناه اذا ادي
 خلافه بان كان الدين المكفول به جيدا
 فاذا ردقيا او بالعكس يرجع بالمال المكفول
 به لا ما ادي لانه ملك الدين بالاداء فترك
 منزلة الطالب كما اذا ملكه بالهينة او بالارث
 بان مات الطالب والتكفيل وارثه او وصيه
 له حال حياته ومنه حايثرة للتكفيل وان كانت
 لا تجوز لغیر من عليه الدين لانه يتقبل الدين
 اليه بقتضي الهينة ضرورة وله نقله بالحوالة
 او يجعل كدينين للضرورة ان تقول بوجوبه
 عليه للضرورة فلا يجب عليه ان يسامح الاصيل
 بخلاف الماسور بغير الدين حيث يرجع بما
 ادي ان ادي ادي من الدين وان ادي
 اجود منه لا يرجع الا بالدين لانه لم يلتزم
 ولم يجب عليه شيء في ذمته وانما ثبت له حق
 الرجوع بالاداء بامر ولهذا الووم له الدين
 لا يملكه فيرجع عليه بما ادي ما لم يخالف امره **والدين**
 بالزيادة او بحد اجنس اخر بخلاف ما اذا صالح
 على اقل من الدين وهو من جنسه حيث لا يرجع الا
 بقدر ما ادي لان الصالح على الاقل ابراف يكون ابر
 عنه لا تليكا الا اذا صالحه على ان يهبه الباقي

ما ضمن وكان المكفول غني غير صبي
 مجبور عليه وغير عبد مجبور عليه
 اما اذا ادي مع

ففعل فحينئذ يرجع عليه بجميعه لانه ملك
 الدين كله بجمته بالاداء وبعضه بالهبة
 واما اذا تكفل بامر الصبي والعبد المحجور
 عليهما فلا ان الامر بالكفالة استقراض منه
 من المأمور واستقراضهما لا يبيع ولا يوجب
 العتقان واما لزوم الكفيل للمالك بالتزامه
 لان صحة الكفالة تعتمد التزامه باختياره
 لا امر الامر بخلاف الصبي والعبد الماذون
 لهما لان امرهما بالكفالة بالمالك وبالنفس
 صحيح وان لم يملك ان يتكفلا عن احد لكونه
 نبرغا فيرجع عليهما الكفيل قال **وان كفل**
بغير امره لم يرجع لانه متبرع باذنيه عنه
 وفيه خلاف مالك رحمه الله قال **وايطالب**
الاصيل بالمالك قبل ان يردى عنه لانه التزم
 المطالبة دائما بملك الدين بالاداء فلا يرجع
 قبل التملك بخلاف الوكيل بالمرأحيث يرجع قبل
 الاداء لان الوكيل من الموكل ينزل منزلة البايع
 من المشتري فيما يرجع الى الحقوقي لما ان
 انفق بينهما مبادلة مكية حتى لو اختلفا
 في مقدار الثمن تخالفا وكان للوكيل ولاية حبس
 البيع عن الموكل الى ان يوفي الثمن كما كان ذلك
 للبائع اذ هو استقراض الملك من جهته فكذلك
 ان يطالبه بالثمن قبل ان يودي كما كان للمشتري

ان يطالب المشتري منه اذا باع البيع قبل ان يوفي
 الثمن الى البايع قال **فان لو زمر لا رزم**
 اي ان لو زمر الكفيل من جهة الطالب لا رزم
 الاصيل حتى يخلصه وكذا اذا احتير له ان يبيع
 لانه هو الذي دخله في هذه التهمة ولحقه
 ما لحقه من جهته فباعه بثلثه حتى يخلصه
 من ذلك اذ تخليصه واجب عليه قال
واذا اكرهه الاصيل اي يرا الكفيل باء الاصيل
 لان الاصيل يرا بالاداء وبراءة توجب براءة
 الكفيل لانه ليس عليه دين في الصحيح واما
 عليه المطالبة فقط ويستحيل ان يبقى المطالبة
 بدون الدين قال رحمه الله **ولو اكره الاصيل**
او اكره عنه يرى الكفيل وتأخر عتقه اي لو
 اكره الاصيل او اجل دينه يرى الكفيل وتأجل
 الدين في حقه ايضا لما ذكرنا انه ليس عليه الا
 المطالبة وهي تبع للدين فتسقط بسقوطه وتأخر
 بتأخره بخلاف ما اذا تكفل بشرط براءة الاصيل
 ابتداء حيث يرا الاصيل وحده دون الكفيل
 لان الكفالة فيه صادرة عبارة عن الحوالة
 بحراز واللفظ اذا اراد به المجاز سقطت الحقيقة
 فصار الكفيل محالا عليه وبراءة التحويل لا توجب
 براءة على انه لا يبرأ التحويل عن الدين فيها
 في روائية والاحكام تشهد به الاسترى انه

الطالب

اذا ترى يرجع عليه واذا مات المحيل كان المحتال
 اسوة الغرما في المال المحتال به كانه مات
 وعليه دين له ولغيره يحقته ان الدين لم
 يسقط فيها بالانقاف وانما يحول من ذمة
 الى ذمة اما الدين او المطالبة على اختلاف
 له وايتين وذلك لا يوجب سقوطه ولا سقوط
 تبعه فلا يرد علينا املا قال **ولا ينكس**
 اى براءة الكفيل لا تجب براءة الاصيل ولا تأخير
 عنه يوجب التأخير عن الاصيل لان الكفيل
 ليس عليه دين على ما بينا واسقاط المطالبة
 او تأخيرها لا يوجب سقوط الدين ولا تأخير
 الا ترى ان للدين وجودا بدونه ابتداء فكذا
 بقاء خلاف ما اذا تكفل بمال اكال مؤجلا الى
 شهر املا حيث يتاجل عن الاصيل ايضا لانه لا
 مطالبة على الكفيل مال وجود الكفالة فانصرف
 الاجل الى الدين قال **ولو صالح ادهم بالمال**
عن الف على نفسه براء اى اذا صالح الاصيل او الكفيل
 الطالب على خمسمية عن الالف التي عليه براء
 الكفيل والاصيل اما اذا صالح الاصيل فظاهر
 لانه بالصلح براءة براءة تجب براءة الكفيل
 على ما بينا واما اذا صالح الكفيل فلان اضافة
 الصالح الى الالف اضافة الى ما على الاصيل لان
 الكفيل ليس عليه دين وانما عليه المطالبة على

ما بينا فببراء الاصيل عن الدين ضرورة اضافة
 الصالح الى الالف كبرائة تجب براءة الكفيل
 على ما بينا فاذا برئنا عن خمسمية بصلح ادهم
 ايما كان فان ادى الكفيل الخمسمية الباقية
 رجع على الاصيل بها ان كان بامره والا فلا
 يرجع لما عرف ثم في هذه المسألة اربعة
 اوجه اما ان يذكر في الصلح براءة كبرائة
 جميعا او براءة الاصيل فكذلك الحكم او لم
 يشترط شي فكذلك ايضا او شرط ان يبرأ
 الكفيل لا غير فببراء هو وحده عن الخمسمية
 والالف على حاله على الاصيل قال **وان**
قال الطالب للكفيل بريت الى من المال رجع
على المطلوب اى الكفيل رجع على المكفول
 عنه لان هذا افتراضه بالقبض من الكفيل
 لان البراءة التي يكون ابتداءها من الكفيل
 وانتهائها الى الطالب لا يكون الا لا يفتنه
 وصار كانه قال دفعت الى او نقدتني او
 قبضت منك فيرجع عليه ولا يرجع الطالب
 على ادهم من الاقراره بالاستيفاء من الكفيل قال
دق بريت او بريت لك لا اى في قوله للكفيل
بريت او بريت لك لا يرجع الكفيل على الاصيل
 لانه لم يتبرأ بالاستيفاء منه لان قوله بريت
 من غير ان يقول الى من يتبرأ به براءة

ويحتمل انه يرى بالاداء فلا يثبت له الرجوع
 بالسك وهذا عند محمد رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله يرجع عليه لانه لا يحتمل
 الا البراءة بالقبض لانه اقرب براءة ابتداء
 من المطلوب لانه نسب البراءة اليه ولا يدر
 المطلوب ان يبرأ الا بالاداء وان يضع المال
 بين يديه ويحلى بينه وبين المال فيبرأ بذلك
 وان لم يوجد من الطالب شئ ولله الرتب
 في صك وقال يرى التكفيل من المال تكون
 اقترارا منه بالقبض اجماعا فكذا هذا لافرق
 بينهما من حيث اللفظ وقرئ محمد رحمه الله
 بينهما ان الصك لا يكتب عادة الا اذا كانت
 البراءة بالايضا وان كانت بالابرا لا يكتب وقوله
 ابرائك ابتداء اسقاط لا اقرار منه بالقبض
 اجماعا فكذا هذا لافرق بينهما من حيث
 اللفظ وقرئ محمد رحمه الله بينهما ان الصك
 لا يكتب عادة الا اذا كانت البراءة بالايضا
 وان كانت بالابرا لا يكتب وقوله ابرائك ابتداء
 اسقاط لا اقرار منه بالقبض لا ترى انه
 كيف نسب الفل الى نفسه والتكفيل لا يملك الدين
 بالابرا فلا يرجع به على الاصيل بخلاف ما اذا
 ادى او رتب الطالب على ما مر وبخلاف الوكيل
 بالشرا اذا ابرأ البايع عن الشئ حيث يرجع به على

الوكيل

الوكيل ملكه ما في ذمته وهذا كله فيما اذا كان
 الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه
 في نيانه في الكل انا وفاقا ادا يراه ليحول
 الاحتمال ويثبت حكمه قال **ويطلى بتقليق**
البراءة من الكفاية بالشرط لان في الابرا معنى
 التملك كالابرا من الدين وهذا على قول من
 يقول بثبوت الدين على التكفيل ظاهر وكذا
 على قول من يقول بثبوت الطالبة لا غير لان
 فيها تملك الطالبة وهي كالدين لانهما وسيلة
 اليه والتملك لا يتقبل التقليق بالشرط وقيل
 يصح لان الثابت فيها على التكفيل الطالبة
 دون الدين والعكس فكان اسقاطا محض
 كالطلاق والعكس ولهذا لا يرتد ابراء التكفيل
 بالرد لان الاسقاط يتم بالتسقط بخلاف الساخر
 عن التكفيل حيث يرتد بالرد لانه ليس باسقاط
 بل هو خالص حق المطلوب فيرتد بالرد وبخلاف
 الابرا من الدين لان فيه معنى التملك قال
والكفاية جرة وقود وسبع ورمون وامانة
 يعني الكفاية بهذه الاشياء باطلة اما الكفاية
 باستيفاء احد او القصاص فلان الكفاية اما
 تقع بعنوان يجرى النيابة في اتيانها ولا تجرى
 النيابة في العقوبات لان المقصود من حررها
 زجر المفسدين عن الفساد فلا يكون اقامتها

على غير الجاني لعدم الفائدة داما الكفالة
 بالمبيع والمربون والامانات كلها فلو الكفالة
 من شرط ممتنع ان يكون المكفول به
 مضمونا على الاصيل بحيث لا يتكسبه ان
 يخرج عنه الا بدفعه او بدفع بدله لان
 الكفالة التزام الطالبة بما على الاصيل
 فلا بد ان يكون واجبا على الاصيل ومضمونا
 عليه حتى يتحقق معنى الغنم والمبيع قبل
 التيقن ليس مضمون بنفسه وانما مؤ
 مضمون بالتمن الا ترى انه لو هلك
 لا يجب عليه شي بل يتقنع البيع وكذلك
 الرهن غير مضمون عليه بنفسه وانما يسط
 دية اذا ملك فلا يمكن احياء العمان
 على التكفيل وموليس بواجب على الاصيل
 وكذا الامانة ليست بضمونة على الاصيل
 لا يثبتها ولا تسليمها وهي كالروابع والمشاركات
 والشركات فلا يكره جعلها مضمونة على التكفيل
 فلا تصح الكفالة بها قال **وضع لو مضمون ومضمون**
ومضمون على سوم الشرا وسيعا قاسدا
 يعني ان كان ثمن البيع يجوز ان اخذه لان الثمن
 دين صحيح مضمون على المشتري والمضروب
 والمثبوت على سوم الشرا والمبيع في البيع ن
 الناسد مضمون عليه حتى اذا ملكته عنده

كيب العمان عليه اذا التيمت تقوم مقام ضمان
 احياءه على التكفيل بخلاف الاعيان المضمونة
 بغيرها كالسبع والرهن وبخلاف الامانات
 على ما تقدم ويجوز في الكل ان يتكفل
 بتسليم العين سواء كانت مضمونة او
 امانة لان تسليم العين واجب على الاصيل
 فامكن التماسه فصار تكفيل التكفيل بالنفس
 لانه ما دام قائما يجب عليه تسليمه وان
 هلك بغيره كالكفالة بالنفس وقيل ان كان
 بتسليمه وان كان غير واجب كالوديعة
 لا يجوز الكفالة بتسليمه لان التسليم غير
 واجب عليه فلا يكره احياءه على التكفيل
قال ومثل دابة معينة مستأجرة
ومدته عينا مستأجرة يعني لا يجوز
 الكفالة بالتمن فيها اذا استأجر دابة
 معينة للتمن عليها ولا يثبت التكفيل
 مستأجر دابة معينة للتمن عليها ولا يثبت
 فيها اذا استأجر عينا للخدمة لان شرطها
 ان يكون قائما على التسليم ومثالا
 يتدر لانه استحق عليه الحمل على دابة
 معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده لا يتحقق
 الاجرة لانه اني بغير المثلود عليه الا
 ترى ان الوجه لو حمل على دابة اشترى

تسليمه واجبا على الاصيل كالعارة والجارعة
 حازت الكفالة

عند التمسك

لا يستحق الاجرة فصار عاجزا ضرورة
وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت
الدية غير معينة لان المستحق على الوجوه
الحمل والكنيل يقد على ذلك بان عمله
على دابة نفسه ولو تكفل بتثليث الدابة
فيما اذا كلفت معينة جاز لما ذكرنا
في البيع قال **ولا يتناول الطالب في**
مجلس القصة يعني لا يقع التكاليف بلامبول
المكفول له في مجلس السيد وقال ابو
يوسف رحمه الله يقع واخلاف في الكفالة
بالنفس والمال سواء قيل عند بشرط
القبول لكنه لا يشترط في المجلس بل
اذا بلغه بعد القيام من المجلس فاجاز
ذلك جاز ذكر قوله في المبسوط في موضعين
فشرط الاجازة في احدهما دون الاخر وجبه
قوله الاول ان الكفالة التزام مطالبة من غير
ان يجب بقا بدية على غيره شيء فيصح كالقرار
ومدة الالة تصرف الترام في دمنه وله عليها
ولاية ولا ضرر على الطالب فيه فيتم به وحده
كالنذر ووجه قوله الثاني انه تصرف
للغير فينوقف على رضاه كسائر العقود
وعبارة الواحد عنده تقوم مقام عيارين
وان كان مقوليا كافي بحاج الفضول فانه

يفقد

يفقد عند الاول عيارين كان كذلك
في المقبول ولما انه عقد عليك فسطره
لا يتوقف على ما ورا المجلس كسائر العقود
ولانه تبرع على الطالب بالالتزام وانشا
سبب التبرع لا يتم بالتبرع بالمقبول
المشترع عليه كالهبة والصدقة فلا يمكن
جعل عياره قائما مقام عيارين
حتى يكون كقبول الاخر لعدم ولايته عليه
تتعين الالة ولانه قد يكون ضررا عليه
بان يرافقه الاصيل الى من يترك يراة
من القضاة بالتكاليف لان العلماء يختلفون
فيها فيعود ضررا عليه فلا يقع بدون قبوله
بخلاف الاقرار لانه ليس بعقد وان موافق
عن شيء واقع فيقبل فيه قوله في حق نفسه
اذ لم يتقن اضرا را با حلفا **الا ان تقبل**
دارك الميرغمة يعني لا يجوز التكاليف
الا بقبول المكفول له في المجلس عندهما الا في
مسألة واحدة وهي ان يقول الميرغمة لورثة
او لبعضهم تكفلوا بمائتي من الدين لغرمائي
فتكفلوا عنه مع غنية الغرماء فانه جاز
استحسانا وان كان القياس ياباه على
قولنا اذ لا يتم الا بقبوله نصا كما لو قال
ذلك في حالة الصحة وجه الاستحسان

بعبارة واحدة قلنا عند
عدم الاذن وانما بشر الاذن
عنده في اللزوم دون الاعتقاد
الا ان كان البيع لما كان يفقد
عند الاول ٤

ان هذه وصية من لورثته بان يقضوا دينه
 وله ان يبيع وان لم يبيع الميراث الدين وعزماء
 لان الجبالة لا تتبع صحة الوصية ولهذا قالوا
 لا تصح اذا الميراث لا يلا ولا ان الميراث في هذا
 الخطاب قائم مقام الطالب لحاجته اليه
 تقريرا لزمته بقضا الدين من تركته وهذا
 لانه لما تعلق فيه حق الغريم والورثة
 بماله صار كما لا يخفى عن الميراث لا ينفذ
 بقرينة فيه وتوجهت المطالبة على الورثة
 بقضاء ديونه من التركة فقام المطلوب في هذا
 الخطاب مقام الطالب او نائبه ^{بقرينة} كان الطالب
 قاله ائتمن عن قلات او كانه حضر وقبيل
 وانما يبيع بغير الطلب ولا يحتاج فيه الى التبول
 لان قوله تكفلوا عني لا يراد به المساومة
 في هذه الحالة وانما يراد به تحقيق المقابلة
 فشارك الامر بالتكاح ونيا اذا قال الميراث
 ذلك لا يخفى بغير الاجنبي بالنكاح فمقتل لا يجوز
 لان الاجنبي غير مطالب بدينه بدون الالتزام
 فكان الميراث في حقه والميراث سواء قيل بيع لان
 الميراث في حقه النظر لنفسه والاجنبي اذا قضى
 دينه بامره يرجع به في تركته فيصح مدام الميراث
 على ان يجعل قائما مقام الطالب لتحقيق الحال عليه
 فكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك لا يوجب

من

من الصحيح فيوخذ فيه بالقياس قال **ومن**
ميت مفلس يعني لا يجوز الكفالة لمن ميت
 لم يترك ما لا عليه ديون ومذا عند الى
 حقيقة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمه الله يجوز ان يركب ان عليه الصلاة
 والسلام ان يجازة رجل من الانصار فقال
 بل عليه دين قالوا نعم درهمان او ديناران
 فاستنع من الصلاة فقال صلوا على اخيكم
 فقام ابو قتادة رضي الله عنه افضل عليه صلى
 الله عليه وسلم ولان الدين واجب عليه
 في حياته وهو لا يسقط عنه الا بالايضا وبالا
 او انفساخ سبب الوجوب ولم يوجب
 شي من ذلك فلا يسقط وله ان يفي في حق حكم
 الاخرة ولو تبرع به انسان مع ولو لم يكن عليه دين
 لما جاز للطالب اخذه من المتبرع وكذا ينبغي اذا كان
 به كفيل او ترك ما لا وله انه كفيل بدين سابق لان
 الدين هو الفعل حقيقة يقال وجب عليه الدين
 اذا اذره كما يقال وجبت عليه الصلاة ويراد به
 الاداء والاداء لا يتصور من الميت فسقط سوا كان
 له مال او لم يكن له مال في حق اتمام الدين كما وصية
 الكفالة تقتضي قيام الدين في حق احكام الدنيا
 وصحة المقابلة ليصح تحقيق معنى الكفالة وهو
 ضم الدمة الى الدمة في حق وجوب المطالبة

نقارها على رسول الله وفي رواية
 قال ذلك على رضي الله عنه مع

والطالب ساقطة عن الاصيل فلا يكرهاها
على التكفيل تبعاً اذا لا يضمن الوجود والحدود
الا انه في الحكم مال لانه يول اليه اذ الوجوب
لا حله وقد يجوز ان لا يضمن نفسه وعقله من
المال والكفيل فقات المقنود وهو الاستيناف
فلا يضمن والتبرع لا يعتمد قيام الدين لانه
تبرية في حق الاخرة ولان الدين باق في حق
الطالب لانه امر بينهما واما الكفالة فامر
بين الكفيل والاصيل لانه التزم ما على الاصيل
وماروياه كان اقراراً منه بان كان كفيلاً
عنه قبل الموت ويحتمل ان يكون وعداً منه لا نقالة
فحاصله انه حكاية حال فلا يمكن الاحتجاج
به ولا يقال لو سقط الدين لبر الكفيل لان برائة
توجب براءة الكفيل فلما لم يبرأ علم ان عليه
ديناً فيجوز ابتداء الكفالة به ايضاً لا نقول
الكفيل خلف عنه فلا يبرأ ونقول الدين
في حق الطالب لا يستقط لان سقوطه ضروري
فلا يتعدى المطلوب قال **وبالمن للوكيل والبر**
المال اي لا يجوز الكفالة بالمن للوكيل والبر
المال بمعناه اذا وكل رجل رجلاً ببيع شيء فباعه
الوكيل بمن من المن للوكيل عن المشتري او
من من منار لرب المال من متاع باعه عن
المشتري لم يخبر لان حق القبض الى الوكيل

والمنازل بجهة الاصل في البيع ولهذا لا يطل
بوت الموكل او بوت رب المال وبقره ولو
وكل الموكل او رب المال يقبض المن بشره
فمع عزله لان المن وجب للوكيل او للمنازل
على المشتري اذ حقوق العقد راجعة الى
العاقد وكذا المنازل لو وكل رب المال
يقبض المن له عزله لانه العاقد قد رجح
الحقوق اليه والعاقد لغيره في حق الحقوق
كالعاقد لنفسه ولهذا اخصت الطالب
به ولو حلف للمشتري ما للوكيل عليه شيء كان باراً
في يمينه ولو حلف ما للوكيل عليه شيء حيث
فاز اثبت ان الوكيل اصيل في القبض فاذا من
منار ما لنفسه فلا يجوز بخلاف الرسول
والوكيل يبيع الفتايم من جهة الامام والوكيل
بالترويج حيث يبيع مما يبيع بالمن والمهر
لان كل واحد منهما سفير ومعه حق لونهما
الامر عن قبض البذلح نسيه ولا ينها امينان
في المن شرطاً واشتراط الصناد عليها تغيير
الحكم الشرع فلا يجوز نقضاً وتظهير من سلم في اخذ
السلاية يريد به قطع الصلاة وعليه يجوز
التسويق انه يريد به قطع الصلاة حتى كان له ان
يسجد للسهر ما لم يفعل ما ينافي الصلاة قال
والمشرك اذا بيع عبد صفقة اي اذا باع رجلاً

عبد مشترك بينهما من رجل صفقة واحدة ومن
 احدهما الشريك نصيبه من الثمن لا يجوز لانه
 يوجب ضمنا من نفسه لانه ما من خبر يوجب
 المشتري او الفاعل من الثمن الا والشريك فيه
 نصيبه ولا يردى الى قسمة الدين قبل
 القبض وانه لا يجوز اذا القسمة عبارة عن
 الاقرار او اختياره وهو ان يصير كل واحد
 منهما مقرا في خبر على حدة ودالا يتصور في
 غير العين لان الفاعل الحسي يستدعي ملاحضا
 والدن حكى فلا يرد عليه الفاعل الحسي فاذا السر
 وقع قسمة يكون كل من يورديه الى شريكه
 مشتركا بينهما فيرجع المؤدى بنصف ما أدى
 لكونه مشتركا بينهما ثم يرجع اياه بنصف
 الباقي الى ان لا يبقى في يده شي فؤدى بخوسيره
 ابتدا ابطاله انها بخلاف ما اذا باعها صفتين
 بان سمي كل واحد منهما نصيبه ثانيا حيث يقع
 صمان احدهما فيه للاخر لان نصيب كل واحد
 منهما ممتاز عن نصيب الاخر فلا شركة
 الا شري ان المشتري لو قبل نصيب احدهما
 ورد نصيب الاخر صح وكذا لو قبل الكل ونقد
 حصة احدهما للثاني قد يتصور نصيبه ولله السو
 استوفى احدهما نصيبه من المشتري او بعضه
 لا يشاركه الاخر في الفضل الا في يشاركه ولو

تبرع ما لا دأى بمدة النحول من غير ضمانات
 هاز لان التبرع لا يبرأ الا بالاداء او عند الاداء
 يصير مستطاعته في المشاركة فيبيع وامتناع
 الكفالة لا يدل على امتناع التبرع الا شري ان
 الكفالة بيد الكفالة لا يجوز ويجوز التبرع
 به قال رحمه الله **وبالعقد** او لا يجوز
 الكفالة بالعقد وصورتان ان يشتري عبدا
 من رجل مثلا فيضمن المشتري رجل بالعقد
 وانما لا يجوز لان العقد اسم مشترك قد يقع
 على الصك القديم لانه وثيقة بمنزلة كتاب
 العهد وهو ملك البائع ولا يلزمه التسليم
 فاذا ضمن تسليمه الى المشتري فقد ضمن
 ما لا يقدر عليه فلا يقع ويطلق على العقد
 لانها ما خذوة من العهد والعقد والعهد
 واحد على حقوق العقد لانها من ثمرات العقد
 وعلى الدرك وعلى خيار الشرط ففي الخبر عهد
 الرقيق ثلاثة ايام اى خيار الشرط فيه
 منعذر العمل بها قبل البيان قبل الغمان
 للجمالة بخلاف الدرك فان ضمانه صحيح
 لانه عبارة عن ضمان الثمن عند استحقاق
 المبيع وهو معلوم معدور التسليم ولا يقال
 ينبغي ان يعرف الى ما يجوز ضمان به وهو
 الدرك تسجيما لثمنه لانا نقول فراع الذمة

اصل فلا يثبت الشغل بالشك والاحتمال
 قال **والخلاص** اي لا يجوز الكفالة بالخلاص
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله يجوز لان تفسيره عندهما
 تحليل البيع ان قد رغبه ورده الثمن لم
 يقد رغبه وهذا صمان الدرك في المعنى
 والوجه حنفية رحمه الله يقول تفسيره
 تحليل لا محالة وهو لا يقد رغبه لان المستحق
 لا يكتنه منه ولو كان تحليل البيع او رد الثمن
 جاز لانه من غير ما يمكن الوقا به وهو تسليم
 البيع ان اجاز المستحق البيع او رد الثمن
 ان لم يجز قال **ومالك** الكتابية اي لا يجوز
 الكفالة بها لان الكتابية لانه دين ثبت مع
 المئاني وهو دين المولى على مملوكه فلا يظهر في
 حق الكفالة ولانه مخير بين ان يعجز نفسه
 وبين ان يوتي فلا يفيد ايجابه على الكفيل
 على هذه الصفة لعدم الفائدة وايجابه
 مطلقا مئاني معنى الغم لان سرطه الاتحاد
 ولان على الاصيل اذ ملك المولى من وجه
 والكفيل لا يجد هذا المال وهذا كما يكتب اذا
 اعتق يبرأ عن يد الكفالة لان عليه اذ مال
 هو ملك المولى من وجه ولا يجد ذلك بعد
 المتق ولا يمكن ايجاب الزيادة عليه فسييرا

البيع

نسل ولو اعطى المطلوب الكفيل قبل ان يعطى
 الكفيل الطالب لا يسترد منه او لو قضي
 المكفول عنه الدين للكفيل قبل ان يعطى
 الكفيل للمكفول له ليس للمكفول عنه ان
 يسترد منه لانه تعلق به حق القايض على
 احتماله قضايه الدين فلا يسترجع منه
 ما دام هذا الاحتمال باقيا كمن يحمل الزكاة
 ودفعها الى الساعي وكذا اشترى شيئا بشرط
 الخيار ونقد الثمن قبل مضي مدة الخيار
 ثم اراد ان يسترد قبل نقد البيع ليس له
 ذلك لان الدفع كان لعرض وهو ان يصير
 زكاة ومثما عنه معنى الكفول ومضي مدة الخيار
 فادام هذا الاحتمال قائما لا يسترد ولا له
 ملكه بالقبض لان المطلوب دفعه المدة على
 وجه القضا واخذ الكفيل على وجه الاقتضا
 بان قال له وقت الدفع اني لا آمن ان ياخذ
 الطالب حقه منك فانا اقضيك المال قبل ان
 تؤد به بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة
 بان قال الاصيل للكفيل خذ هذا المال واُدفعه
 الى الطالب حيث لا يصير المودى ملكا للكفيل
 بل هو امانة في يده ولكن لا يكون للاصيل ان
 يسترده من يد الكفيل لانه تعلق بالمودى حق
 الطالب وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن

الانفيل

من الناس حرموا غيره من الأنواع ثم رُفِعَ
 قَارِجُهُ الْبَايَعُ مِنْكَ وَخَسِرْتَ أَنْتَ فَعَلَى
 وَصُورَتِهِ أَنْ يَأْتِيَ إِلَى جَارٍ يَطْلُبُ مِنْهُ
 الْقَرْضَ وَيَطْلُبُ التَّاجِرُ الرِّجْحَ وَيَخَافُ مِنَ
 الرَّبَا فَيَبِيعُهُ التَّاجِرُ ثَوْبًا بِبَايَعٍ عَشْرَةَ
 مِثْلًا بِخَمْسَةِ عَشْرَ نَسِيجَةً لِيَبِيعَهُ فِي السُّوقِ
 بِعَشْرَةِ قَيْصَلٍ إِلَى الْعَشْرَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ لِلْبَايَعِ
 خَمْسَةُ عَشْرَ إِلَى أَجْلِ أَنْ يَقْرَضَهُ خَمْسَةُ عَشْرَ
 دِرْهَمًا ثُمَّ يَبِيعُهُ الْقَارِضُ ثَوْبًا بِبَايَعٍ
 عَشْرَةَ مِثْلًا بِخَمْسَةِ عَشْرَ فَيَأْتِي الدَّرَاهِمُ الَّتِي اقْرَضَهُ
 عَلَى أَنْ تَأْتِيَ الْمَرْبُ فَيَبْقَى عَلَيْهِ الْخَمْسَةُ عَشْرَ
 قَرْضًا فَإِذَا قِيلَ ذَلِكَ نَفَذَ عَلَيْهِ وَالرِّجْحُ
 الَّذِي رَجَحَ التَّاجِرُ يَلْزَمُهُ وَلَا يُلْغِيهِ الْأَمْرُ
 مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ لِأَنَّهُ إِمَّا صَاحِبًا مِنْ لَمَّا خَسِرَهُ كَمَا
 قَالَ بَعْضُهُمْ نَظَرُوا إِلَى تَوَلُّهِ عَلَى لَهَا لِلْجُوبِ
 فَلَا يَجُوزُ كَمَا لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ يَأْتِي فِي السُّوقِ
 فَأَخَسِرْتَ فَعَلَى وَإِمَّا تَوَكَّلَ الْكُسْرَا كَمَا قَالَ
 الْبَعْضُ نَظَرُوا إِلَى الْأَمْرِ فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا
 لِمِثَالَةِ تَوَجُّعِ الْحَرِيرِ وَمِثْلِهِ وَسَمِيَ بِهَذَا النَّوعِ
 مِنَ الْبَيْعِ مِثْنَةً لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَيْعِ يُقَالُ بَاعَ
 بِعَيْنَةٍ أَيْ بِشَيْئَةٍ مِنْ عَيْنِ الْمِيزَانِ وَهُوَ
 مِثْلُهُ لَهَا زِيَادَةٌ وَقِيلَ لَهَا بِبَيْعِ الْعَيْنِ
 بِالرِّجْحِ وَقِيلَ لَهَا بِبَيْعِ بَايَعٍ بِأَقْلٍ مَا بَاعَ وَقِيلَ

لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ عَنِ الدِّينِ إِلَى الْعَيْنِ
 وَهُوَ مَكْرُوهٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ عَنْ مَبْرَئَةٍ
 الْأَفْرَاضِ مِنْ مَطَاوِعَةِ لَشَحِّ النَّفْسِ وَهَذَا النَّوعُ
 مَذْمُومٌ شَرْعًا اخْتَرَعَهُ أَكْثَرُ الرِّبَا وَقَالَ
 عَلَيْهِ الْعَمَلَةُ وَالسَّلَامُ إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنِ
 وَاتَّبَعْتُمْ أَذْنَابَ الْبَيْعِ فَلَمْ تَمْ دَظْهَرِ عَلَيْكُمْ
 عَدْوُكُمْ قَالَهُ **وَمَنْ قَتَلَ رَجُلًا بِمَا ذَاكَ لَهُ**
عَلَيْهِ أَقْبَابُ قَتْلِهِ عَلَيْهِ قَعَابُ الْمَطْلُوبِ قَبْرُهُ
الْمَعْنَى عَلَى الْقَبْرِ أَنْ لَهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ الْعَاقِبَةُ
يُقْبَلُ لِأَنَّهُ كُنْزٌ لَا سَبَبَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالْقَفْرِ
 أَوْ لَا سَبَبَ كَانَ وَذَلِكَ لَمْ يَوْجِدْ لِأَنَّ الْقَفْرَ
 عَلَى الْقَابِ لَا يَجُوزُ فَلَمْ يَوْجِبْ شَيْءًا فَلَمْ يَوْجِدْ
 شَرْطُهُ وَلِهَذَا لَوْ اقْتَرَفَ الْكُفِيلَ عَلَى الْأَصِيلِ
 بِالْعَدْوِ لَمْ يَلْزَمْ لَاحِبَ عَلَى الْكُفِيلِ لِأَنَّهُ اقْتَرَفَهُ
 لَا يَوْجِبُ عَلَى الْأَصِيلِ وَشَرْطُ لَزْمِهِ الْكُفِيلُ
 فِي هَذَا الْكِفَالَةِ الْوَجُوبُ عَلَى الْأَصِيلِ فَكَذَا
 الْقَفْرُ وَمِثْلُهُ وَلَا يَلْزَمُ عَلَى الْكُفِيلِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا
 قَبْلَ الْكِفَالَةِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَبِمِثْلِ أَنْ يَكُونَ
 وَاجِبًا بَعْدَهُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكِفَالَةِ
 بِالسُّلْكِ مَتَى لَوَادَعِيَ الْوَجُوبُ بَعْدَ الْكِفَالَةِ
 بَلَى قَالَ حَكَمِي عَلَيْهِ الْقَاضِي فَلَا يَكُونُ بَعْدَ
 الْكِفَالَةِ وَأَقَامَ الْبَيْتَةَ قَبْلَتْ حِينَتَهُ لِأَنَّهُ ادَّعَى
 عَلَيْهِ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكِفَالَةِ وَلَزِمَهَا الْمَالُ

مَنْ ذَاكَ رَجُلٌ مَا قَتَلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
 وَيَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَنْ كَانَ الْقَفْرُ
 مَا ضَمَّ وَمِثْلُهُ مِثْلُهُ

قال ولو برهن الله على زيد كذا وان هذا كقول غيره
 بامره قضى له عليه ما ولو بلا امر قضى على الكفيل فقط
 اي لو اضر شخصاً عند القاضي فاقام البيئته
 ان له على زيد الغايب التدريم وان هذا الشخص
 كفيل عنه بامره قبلت البيئته عند القاضي وقضى
 على الاميل والكفيل جميعاً ولو اقام البيئته انه
 كفيل عنه بغير امره قضى على الكفيل فقط ولا يقضى
 على الغايب لان المدعى ما مال مطلق فامكن
 اثباته بخلاف ما تقدم على ما بيناه وانما تجلت
 بالامر وعدمه لانها يتفايران لان الكفالة
 بامره تبرع ابتداءً وما وصته انتها وبغير امره
 تبرع ابتداءً وانها فالقضا باحدهما لا يكون قضا
 بالآخر وادانته بما بالامر وادانته بما بالامر ثبت
 ويقتضى الاقرار بالمال فيصير مقتضياً عليه
 والكفالة بغير امره لا تسري عليه لان محبتها تنفذ
 قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه وفي
 الكفالة بامره يرجع الكفيل كما ادى على الامر وقال
 رفرجه الله لا يرجع لانه لما انكر الكفالة
 فقد كلف في زعمه فليس له ان يظلم غيره ونحن
 نقول صار مكذوباً شرعاً فبطل زعمه فيرجع عليه
 كما يرجع المشتري على البائع بالمشن او المستحق
 المبيع وان كان في زعمه ان البيع صحيح لما قلنا
 فان قيل كيف يقضى على الغايب اذا كانت الكفالة

بامره

بامره والفقهاء على الغايب لا يجوز عندنا قلنا
 اذا لم يتوصل الحق على الحاضر الا باثباته
 على الغايب يجوز القضا على الغايب كما اذا ادعى
 عبداً ان الحاضر اشتراه من مولا الغايب ثم
 اعنته فانكر الحاضر الشرا والاعتاق كان الحاضر
 حقيقاً عن مولا حتى ذالبت العبد الشرا والعق
 نفذ على الغايب حتى اذا حضر ليبر له ان يدعيه
 قال **وكما انه بالدرك تسليم معناه** اذا باع
 رجل داراً مثلاً فكفل رجل للمشتري عن البائع
 بالدرك وموضمان المشن عند استحقاق
 المبيع فكفالة تسليم للمبيع واقرار منه انه
 لاحق له فيها حتى لو ادعى ان الدار ملكه او ادعى
 فيها حتى لو ادعى ان الدار او ادعى فيها الشفعة
 او الاجارة لا يسمع دعواه لان الكفالة ان كانت
 مشروطة في البيع تزحف جوارزه على قبول
 الكفيل الكفالة في المجلس فاذا قبل وانكر لم يقبله
 ثم ادعى الملك او غيره من اربابها فينقض ما سخر
 من جمته فليس عليه في كفاية الدنيا وان لم تكن
 مشروطة في البيع فالمطلوب من هذه الكفالة اتمام
 البيع واحكامه بان لا يرغب فيها المشتري
 الا بالقبول المتعارف من الاستحقاق فيكون اقراراً
 منه بان البائع مالك لما وقت البيع فلا يبيع
 دعواه بعد ذلك قال **وشهادته وختمه لا**

ومن سعى في تفض
 ما من جهته

اى كتابة شهادة وختمه لا يكون سليما حتى اذا
 ادعاه بعده يقبل دعواه لان الشهادة ليس
 فيها ما يدل على انه اقر بالبائع بالملك اذ البيع
 يوجد من غير المالك كما يوجد من المالك دله
 كتب الشهادة ليحفظ الواقعة او لينظر في البيع
 حتى اذا ارى فيه مصلحة اجازة وليس فيما يدل
 على تقاده بخلاف مما ان ادرك لان مقتضود
 ان امر على ما بينا حتى لو شهد هذا ايضا عند
 الحاكم بالبيع دفعا بشهادة ولم يقصر يكون تسليمها
 حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك لان الشهادة بالبيع
 على اسكان اقرار منه بنفاذ البيع بائنا
 الروايات لان العاقل يريد بتفريقه الصحة
 فصير كانه قال باع وهو يملكه ارباع بيعة
 باننا فذا وكتب في الشهادة كذلك من غير ان يقول
 فيه على غير المتقادين وان اراد ما فيكون بدعواه
 بعده منافقا بخلاف مجرد الكتابة في الصك لانه
 لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار وهو لو اخبر بان
 فلان باع شيئا كان له ان يدعيه وقوله وختمه
 وقع اتفاقا باعتبار ما دهم فاهم كانوا يجهلون
 بعد كتابة اسمائهم على الصك خوفا من التفسير
 والتزوير والحكم لا يكتفى به ان يكون الصك
 مكتوما او غير مكتوم قال **ك** ومن ضمن من **الخبر**
ادري من **او** من **نوا** به **وتسميته** مع **اسا** الخراج

فلانه

فلانه دين له مطالب من جهة العباد فصار
 كسائر الديون وهذا لانه يجب حقا للمقاتلة
 بلا عن الذب والاستحقاق والمخاطبة عن بيعة
 الاسلام فكان بمنزلة الاخرة بخلاف الزكاة
 في الاموال الظاهرة لان الواجب فيها جزء من
 المصاب وهو عين غير ممنون بدليل انه لو ملك
 لا يؤخذ منه شيء والكتابة باعيا غير ممنونة
 لا يجوز لان الواجب فيها ثقل بعبادة والمالك
 محله دله لا يؤخذ من تركته بعد موته
 الا بوصية فلا يجوز الكتابة بها كسائر العبادات
 فتشيل المراد بالخراج الخراج الموقوف وهو
 الذي يجب في الدمة بان يوظف الامام كل
 سنة فمال على ما يراه لا الخراج القاسمة
 وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير
 واجب في الدمة فلم يكن في معنى الدين والربح
 كالكتابة لان كل واحد منهما للتوثق فيجوز في
 كل موضع يجوز الكتابة فيه واما التوايب فقد
 اختلفوا في صورتها فقال بعضهم اريد به
 ما يكون بحق كاجرة الحداس وكري النهر المشترك
 والمال الموقوف لتمييز الجيش وقد الاسراء
 وقال بعضهم اريد به ما ليس بحق كالجبايات
 التي في زماننا نأخذها القلم بغير حق قالت
 كان مراد المصنف هو الاول فارت الكتابة

به بالاتفاق لانه واجب مضمون وان كان مراده
 الثاني ففيه اختلاف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز
 التكاليف من غير صدق الاسلام ^{في الاسلام على الزور} البردوي لان الكفالة
 مضمومة الى دينه في المطالبة او في الدين ومسا لاوين
 ولا المطالبة على الاصيل فلا يتحقق معنى الفهم وقال
 بعضهم يجوز من غير هذا الاسلام على البردوي
 رحمه الله لانها في المطالبة مثل سائر الديون
 بل فواتها والعبرة في باب الكفالة للمطالبة
 لانها شرعت لالتزامها ولهذا قلنا ان من قام
 بتوزيع هذه الزوايا على المسلمين بالتوسط
 بوجوه وان كان الاختيار بالاحد ظاهرا وقلنا
 ان من قضى بآية غيره لا يرد رجوع عليه وان
 لم يشترط الرجوع كن تقوى دين غيره لا يرد
 واما العتمة فتدقيل في ما اصاب الواحد
 من الزوايا لان العتمة هي النصيب قال الله
 تعالى ويقيم ان الماشقة بينهم والمراد بها النصيب
 وقيل هي الزوايا بحسبها غير ان العتمة
 ما يكون راتب الزوايا ما ليس براتب وانما
 يوظفه الامام عند الحاجة اذا لم يكن في بيت
 المال شيء وقد بينا ما هو جاز بالاجماع وما
 هو مختلف فيه وقال ابو بكر بن ابي سعيد هذا
 اللفظ وقع غلطا لان العتمة مصدر والصدر
 فعل وهذا مضمون وقيل ان يتنوع احد

صوابه غير مضمون

الشريكين

الشريكين قسم صاحبه والرواية باوردى لاحد
 المذكورين وفي الاباحة نعم وكذا في السنن
 قال **ومن قال لا خير مني لك عن فلان**
ما ية الى شهر فقال في حالة قال قول للناس
 يعني انه اذا اقر انه كفيل يدين عن فلان
 وادعى الاجل فصدقه المقر له وهو الطالب
 في الدين وكذبه في الاجل كان القول قول المقر
 لانه اقر له بثبوت حق المطالبة بعد شهر
 والمقر له يدعي عليه المطالبة في الحال وموسم
 فكان القول قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين
 الموجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل
 حيث يكون القول فيه قول المقر له لان المقر
 بالدين شرادعي حقا لنفسه وهو الاجل فلا يقبل
 قوله بلاينة ولان الاجل في الكفالة نوع حتى
 يثبت فيها من غير شرط بان كان الدين موجلا
 على الاصيل وفي الدين غرض حتى لا يثبت الا
 بشرط فكان القول لمن ينكر القوارض وفي النوع
 القول المقر لانه صفة للدين وقال الشافعي
 رحمه الله القول للمقر فيها لان الاجل وصف
 فيها يقال دين موجل وحال وفي الاوصاف
 القول للمقر وقالت ابو يوسف رحمه الله القول
 للمقر له في الفصلين رواه عنه ابراهيم بن يوسف
 لان المقر قد اقر له بحق شرادعي تاخير فلا يصدق

الايجزة لانه ادعى ان له على صاحبه حقاً وهو
 التناخير الا ترى انه لو اقر بائناً لكانت على انه
 بالخيار جازاً اقراره بائناً وبطل الخيار
 لما قلنا ونحن بينا الفرق بين الفصلين
 وبين هذا الخيار لان الخيار معنى يبطل
 البائنة فلا يصح ما يطالبنا به الاقرار
 بها بخلاف الاجل لانه ليس باطل وانما هو
 نوع في البائنة على ما بينا وما قاله الشافعي
 رحمه الله ان الاجل وصف للدين لا يستقيم
 لانه ليس بصفة للدين في الحقيقة وان كان
 وصفه لفظاً الا ترى ان الدين حق المطلب
 والاجل حق المطلوب ولو كان وصفه لما اختلف
 مستحقهما كالمجودة والرداة فيه والحميلة
 فيها اذا كان فيه دين موقبل وادعى عليه
 وخاف الكذب ان انكر والمواخذه في الحال
 ان اقرب قول المدعى هذا الذي تدعيه من
 المال حال امر موقبل فان قال موقبل فلا دعوى
 عليه في الحال وان قال حال فينكره وهو
 صدوق فلا خرج عليه وقيل من عليه الدين
 موقلاً اذا انكر الدين وقيل ليس له قبلي اليوم
 حق فلا باس به اذا لم يرد ان يؤاخره قال
 ومن اشترط لامة وقيل له رجل بالدينك فاستحققت
 امر ياخذ المشتري الكفيل حتى يقضي له بالدين

باب لان الكفالة بالدينك هو ضمان الدين
 عند خروج المبيع عن ملكه بالاستحقاق وهو
 لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ البيع ويجزم على
 البائع بردها لمن على المشتري ومجرد الاستحقاق
 لا يفسخ وهذا الواجب المستحق البيع قبل الفسخ
 جاز ولو كان مستحقاً لجاز فاذ لم يستثن لم يجب
 الثمن على البائع ولم يخرج عن ملكه لان بدل
 المستحق مملوك الا ترى انه لو كان منها عبداً
 فاعتقه اباع في هذه الحالة عتق وكذا الركات
 المشتري باع الحارثة من انسان فاستحققت من
 يد الثاني ليس للمشتري الاول ان يرجع على بائعه ما لم
 يفتقر عليه بالثمن للثان كيلا يمتنع البطلان في ملك واحد
 فاذا حكم الحاكم بالثمن عليه انتقض وسقط احتمال
 الاجارة ولزم البائع رد الثمن فينضم عليه ضرورة
 بخلاف القضا بالحرية لان البيع يبطل بما لعدم المحل
 فيرجع على البائع والكفيل به وعن ابن حنيفة رحمه
 الله ان البيع ينتقض بمجرد الاستحقاق لان الحصة
 من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل انتقض
 فينتقض به البيع كما ينتقض بالسقير من كفا لا يميل
 اجارة المستحق بعد ذلك وعن ابن يوسف رحمه
 الله مثله قدلى هذا يرجع به عليه بمجرد القضا
 بهالة وعن ابن يوسف رحمه الله انه ان اخذ
 العين بعد الحكم يفسخ البيع لان الغنم دليل

الفسخ والظلم هو الاول والله اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب وهو حسي ونعم الوكيل
باب كفاية الرجلين
 قال رحمه الله **دين عليهما وكل كفيل عن صاحبه**
فان اداه احد الميرجج به على شريكه
فان زاد على النصف يرجع بالزيادة معناه
 اذا كان لرجل دين على اثنين بان اشترى مائة
 عبدا وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه فاداه
 احدهما لا يرجع به على شريكه حتى يزيد
 ما يود به على النصف فيرجع بالزيادة لان
 كل واحد منهما في النصف اصيل في النصف
 تكفل فابود به يتصرف الى ما عليه اصالة
 اذا لمعارضة بينهما عليه بطريق الاصل
 وبين ما عليه بطريق الكفالة لان الاول دين
 ومطالبة والثاني مطالبة فقط فلا يعارض الاول
 وكذا سبب الاول وهو الشرا أقوى من سبب
 الثاني وهو الكفالة ولهذا يستند الاول من الرقيق
 من جميع ماله وان كان عليه دين والثاني
 لا يستند الا من الثلث بشرط ان يكون عليه دين وان
 كان عليه دين مستغرق لا يستند امثلا فكان أكد
 فلا يعارضه الضعيف وهذا نظير ما لو اشترى
 ثوبا وقيمتة بفضة قتيقتها وتبعث الاخر
 من الفضة الحاملة قدر قيمته ثم ارتقا قبل

قبض

قبض الباقي يجعل المتبوض من الصرف لان الصرف
 اقوى والدمحق واجب القبر قبل الاقتراق
 ولان الكفالة ترجح المطالبة وهي تبع للمدين
 فلا معارضة بين الاصيل والتبع ولانه
 لو وقع في النصف عن صاحبه كانه لصاحبه
 ايضا ان يرجع عليه بان يجعل المؤدى عنه لان
 المؤدى نايبه وادائا يبه كادائه فيؤدي
 الى الدور فيستقط ولا معارضة فيما زاد على
 ما عليه بطريق الاصل ولا دور فيرجع
 عليه به ولو كان ما عليه موجلا وما على
 صاحبه كالا مع تعيينه لانه لامعارضة
 اذا لا يجب ما عليه في الحال وليس لشريكه ان
 يرجع عليه لان التكفل اذا عجل دينا موجلا
 ليس له ان يرجع على الاصيل قبل حلول الاجل
 وكذا لو تكفل احدنا عن صاحبه دون الآخر
 وادى التكفل فعمله عن صاحبه يصدق وهي
 واردة على مسالة القاب قال **وان كفلا**
عن رجل تكفل عن صاحبه فادى رجعا بضم
على شريكه او بالتكفل على الاصيل معناه اذا كان
 على رجل الف درهم دين مثلا فتكفل عنه
 رجلا من كل واحد منهما بمجموعه على الاقرار او
 تكفل كل واحد من الرجلين عن صاحبه بما
 لزمه بالكفالة لان الكفالة عن التكفل جارية

كما يجوز عن الاصيل فاما ادى احد من ارجع بنفسه
 على صاحبه ثم يرجع على الاصيل ان شاء
 وان شارجع هو بالكل على الاصيل لان ما عليهما
 مستويان فلا ترجيح للمعسر على البطل في الكل
 فثالة فيكون المؤدري شارجعاً عنهما فيرجع بنفسه
 على شريكه اذ لا يودي الى الدوران تقضية
 الاستواء قد حصل بوجع احد من ارجع بنفسه وليس
 لصاحبه ان ينقصر الاستواء بالرجوع عليه
 مراعاة لما افتقناه له عند اذا الاستواء في السبب
 يوجب الاستواء في الحكم وهو انفرج خلاف
 المسألة الاولى لان الترجيح فيها حاصل
 من الابتداء لا يضره الرجوع فيؤدي الى الدور
 ثم يرجع على الاصيل لانها اذ ياعنه
 ديمه بأمره احد من بنفسه والاخرين به وان
 شال مؤدري رجع بالجميع على الاصيل لانه كفل بالجميع
 بأمره هذا اذا كفل كل واحد منهما الاصيل
 بجميع الدين على التقاطع ثم كفل كل واحد منهما عن
 صاحبه بالجميع واما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف
 ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه في المسألة
 الاولى في الصحاح حتى لا يرجع على شريكه بما ادى مال
 يرد على النصف وكذلك كفل عن الاصيل بجميع
 الدين معاً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان
 الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفيلاً عن

الاصيل بالجميع تسعة فبها ثم كفل كل واحد
 منهما عن الاصيل بالجميع متعاقباً ثم كفل كل
 واحد منهما عن صاحبه بالنصف قال **وان ابرا**
الطالب انهما اذا اخذ اخر كلاً لان ابرا الثقيل
 لا يوجب براءة الاصيل فبقي المال كله على الاصيل
 والاخر كفل عنه يكله فيأخذه به قال **ولو اقترق**
المقارضان اخذ القريب اياً شاء بكل الدين لان
 كل واحد منهما كفيلاً عن الآخر على ما بينا في الشرة
 قال **ولا يرجع حتى يودي اكثر من النصف**
 لما بينا من الوجهين في كفاية الرجلين قال
وان كاتب عديبه كتاباً واحدة وكفل كل
عن صاحبه وادى احد من ارجع بنفسه وهذا
 استحسان والقياس ان لا يجوز لان فيه كفاية
 الكاتب والكفاية بيد الكاتب وكل واحد منهما
 بانقراده باطل وعند الاجتماع اولى نصاركما
 اذا اقلقت كتابتهما وخيه الاستحسان ان تعرف
 الانسان يحجب نصيبه بقدر الامكان وقد
 امكن نصيب هذه الكفاية بان يجعل المال كله
 على كل واحد منهما في حق المولى وفي حق نفسه وعق
 الاخر معلق بادا به فيطالب المولى كل واحد منهما
 بجميع المال بحكم الاصل لانه كفاية فاما ادى
 عتق وعق الاخر تبعاً له كما في ولد الكاتب لكن كل
 واحد منهما كفيلاً في حق صاحبه لان المال في الحقيقة

هذه المسألة بين المسئلة التي تقدمت في اول الكتاب

مقابلهما حتى انقسم عليهما فصارت كماله بها
عليه اصابة وكفالة المكاتبة بما عليه اصابة
جائزة فكان كل واحد منهما اصيلا في الكل كغيبلا
عن صاحبه في حق صاحبه بالكل ولا يظهر الكفالة
الا في حق صاحبه لانها ضرورية فيقتدر بقدرها
حتى يكون مطالبة المولى كل واحد منهما بجميع
المال بحكم الاصل لا بحكم الكفالة فاذا ادى
احد منهما شيئا وقع عن كل البده ليقع نصف
ذلك عن صاحبه لاستوائهما في جميع به عليه ولو
رجع بالكل لا يحقق السواة بخلاف ما اذا اختلفت
كتابتهما لان عتق كل واحد منهما تعلق باء المال
على حدة وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الى تعديله
بما ذكرنا من الطريق ثم المسألة على ثلاثة اوجه
احد ما ان يكاتبهما كتابية واحدة على الف والربيع
على يده وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فحكمه
ما ذكرنا والثاني ان يكاتبهما كتابية واحدة
على الف والربيع على يده فحكمه ان كل واحد
منهما يلزمه حصته ويعتق باء اخصته
لان المقابلة المطلقة تقتضي ذلك والثالث ان
يكاتبهما كتابية واحدة على انهما ان ادعيا عتقا
وان عجزا ردوا الى الرق ولم يذكر كفالة كل واحد منهما
عن صاحبه فعند زفر رحمه الله جواب هذا مثل
الفصل الثاني حتى يعتق احدهما باء اخصته لان كل

واحد منهما لم يلزمه بالقبول الا حصته
ولهذا ليس للمولى ان يطالب احدهما بجميع البذل
ولو ادى احدهما الجميع لم يرجع على صاحبه
شيئ بخلاف ما اذا شرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه
لكن نقول لا يعتق واحد منهما ما لم يقبل جميع
المال الى المولى لان شرط المولى في العتق يجب مراعاته
اذا كان معهما سرعا وقد شرط العتق عند
اذا ايها جميع المال فضا فلو عتق احدهما باء اء
حصته كان مخالفا لشرطه وما استدل
به زفر رحمه الله ممنوع فان هذا عندنا كالنقل
الاول في جميع ما ذكرنا فلهذا قلنا ما لم يقبل جميع
المال الى المولى لا يعتق واحد منهما ذكره في المبسوط
قالت ولو حرر احدنا اخذ اياها بعتة من المير
يعتقه معناه لو اعتق واحد العبدين فلهذا اذا كاتبهما
بشرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه مع العتق
لوجود الصحيح للعتق وهو الملك في الرقبة ويرى
عن حصته من بدل الكفالة لانه لو رجع بالتمام
المال الا ليكون وسيلة الى العتق ولم يبقه وسيلة
فيسقط حصته ويبقى على صاحبه حصته
لان المال في الحقيقة مقابل برقبتهما وانما جعل
على كل واحد منهما كفا حثيا لا لتعديلهما
واذا حصل له العتق استثنى عنه ما اعتبر
مسا لا برقبتهما فيتوزع عليهما ضرورة

فإذا توزع سقط حصته العتق لما ذكرنا وبأخذ
 بخصته الذي لم يعتق لهما شأن شأن أخذ العتق
 بالكفالة وإن شاء أخذ صاحبه بالاصالة قال
 رحمه الله **فإن أخذ العتق رجع على صاحبه وإن**
أخذ الآخر لا لأن غير العتق أصيل فلا يرجع على
 أحد إذا أدى والعتق كفيل عنه بأمره ف يرجع به
 عليه فإن قيل كيف يكون العتق كفيلاً عنه
 والكفالة بيد الكفالة لا يجوز قلت أما في حال
 البقاء لا لم يكن في الابتداء كفيلاً فقط وإنما كان
 بيد الكفالة وأجبا عليه اصالة وقد رنا الكفالة
 فيه في حق صاحبه امتناً لا تصحج الادعاء من
 صاحبه وبعد العتق لا يمكن إيجاب البذل عليه
 لاستغنائه فلا يمكن تفتير الاصالة فيه فبقى كفيلاً
 قال **ومن ضمن من عتق ما لا يوجد به بعد عتقه**
فهو حال وإن لم يسه المراد به دين لم يظهر في حق
 المولى كما إذا الرقعة بالاقترار والاستقراض أو بالوحي
 عن شبهة أو استهلاك وبيعة فإن مداه الديون
 لا تظهر في حق المولى فلا يوجد بها في الحال وإنما يوجد
 بها بعد الحرية فكان استأنا تكفل بهذه الديون
 يلزمه وبطال به في الحال لأن المال حال على العبد
 لوجود السبب وقبول ذمته إلا أن المطالبة
 تأخرت عنه لفسرته إذ مداه الديون لا تتعلق
 برقننه لعدم ظهورها في حق المولى والكفيل

غير معسر فعصار كما لو كفيل عن غائب أو مفلس
 بخلاف ما إذا كفيل بدين موحل حيث لا يلزم
 التكفيل حالاً لأنه التزم المطالبة بدين والطا
 ليريد أن يطالب بالدين الموحل في الحال ثم
 إذا أدى عنه يرجع به بعد العتق إن كان
 بأمره لأن التكفيل بالأداء ملك الدين وقام
 مقام المطالب فلا مطالبة قبل الحرية وقوله
 بدين يوحد به بعد عتقه احتراز عما يوجد
 به في الحال مثله من الاستهلاك عياناً أو
 ديناً لزمه بالتجارة بإذن المولى فإنه
 يجوز الكفالة به بلا شبهة قال **ولو ادعى**
رقبة العبد فكفل به رجل فأتى العبد
غير من المدعى أنه له ضمن رقبة ولو ادعى على
عبد ما لا فكفل بنفسه رجل فأتى العبد بغير
الكفيل واسترق أن الثانية تكفل عن العبد بتسليم
 نفسه فإذا مات العبد وهو المكفول به يرى
 موو براته موجب براءة الكفيل على ما بينا من قبل
 ولا يختلف ذلك بين أن يكون المكفول به حراً
 أو عبداً وفي الأولى يكفل عن ذي اليد بتسليم
 ورقبة العبد لأن المدعى يدعى غصب العبد على ذي
 اليد والكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها جارية
 على ما تقدم فوجب على ذي اليد رد الدين فإن ملكه
 يجب عليه قتيها فكذا على الكفيل إن أثبت المدعى

بالبيضة ان العبد له لانه يتصور مقام الاصيل
والبيضة كاسمها سببية فيظهر بها ان العبد
ملكه بخلاف ما اذا ثبت الملك له باقرار ذي
اليه او بكونه لان اقرار الاصيل ليس بحجة
في حق التكفيل فلا يلزمه ما لم يقرب به بنفسه
قال ولو كفل عبدا عن سيده بامره
فحقق فاداه او كفل سيده عنه واداه بعد
عقده لم يرجع واحد منهما على الآخر ومعنى
الاول ان لا يكون على العبد دين لان امر المولى
بالتكفيل يصح اذا لم يكن عليه دين الا ترى
ان له ان يجعله بالدين ولو اقر عليه بالدين
فقد اقراره وله ان يرميه وان كان عليه
دين مستغرق ليس له شيء من ذلك لانه يقتضي
ابطال حق الضرر او ما كفاية المولى عن العبد
فصححة كيف ما كانت وقال وفرضه الله
يرجع كل واحد منهما على صاحبه اذا ادى عنه
بعد الحرية وكانت الكفاية بامره لتحقيق
الموجب للرجوع ولزوال المانع من الرجوع
فلم يفت غير موجبة للرجوع لان احدهما
لا يحقق على الآخر دينا فلا يقلب وجبه بعد
ذلك كما اذا كفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه
فاجار فاما لا يقلب موجبة للرجوع فكذا
هذا امر فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب

مطالبته

وقف لله ثقه

مطالبته بايقا الدين من ساير امواله وفائدة
كفالة العبد عن مولاه مقلقة برتبته والله
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
وموسى كذا **الفوالة**
وهي في اللغة التحويل والنقل ومنه حوالة
الغراس بقله قال رحمه الله **في نقل الدين**
من دمة الى دمة هذا في الشرع وفي اللغة
هو النقل مطلقا على ما بينا قال **وتقع في الدين**
لا في العين برضى المحتال والمحال عليه وهذا من
شرايطها ومن شرايطها القبول وفيه خلاف
ان يوافق كما في القنالة وهي مشروعة باجماع
الامة وقال عليه الصلاة والسلام من اجل
على **فليس يبيع** والامر بالاتباع دليل الجواز
ولانه الامر ما يقدر على تسليمه فوجب
القول بصحته دفعا للحاجة واما اختصت
بالدين لانها تنبئ عن النقل والتحويل وهو في الدين
لا في العين لان الدين وصف شرعي وهذا
النقل حكم شرعي يظهر اثره في المطالبة فيجاز
ان يوثق بالنقل الشرعي في الثابت مرقعا واما
العين فحتى فلا ينقل بالنقل الحكمي بل بالنقل
الحقيقي واما اشترط رضاها لان المحتال هو
صاحب الحق وتختلف عليه الذم فلا بد
من رضاه لاختلاف الناس في لايقا فتمسك من

يأكل مع القدرة ومنهم من يوفي ناقصا ومنهم
من هو بالعكس فلا يلزمه بدون رضاه والمحال
يلزمه المال ويختلف عليه الطب والاشفاق ومنهم
منهم من مع مع

يقف

يتعسف فيه ويستعمل ومنهم من يسامح
ويقبل ويسامح ولم يذكر المصنف المحيل لان
الحالة تقع بدون رضاه وانما يستمرط
رضاه للرجوع عليه او ليستقط دية
ونظير ما الكفالة فانها تقع بدون
رضي المقول عنه قال **وبري المحيل**
بالقبول من الدين وهذا حكمها وقال زفر
رحمه الله لا يبرأ لان المقود بها التوثق
وهو ياردياد المطالبة كالكفالة لا تؤثر
في سقوط ما كان له من المطالبة وقال
ابن ابي شيبي يبرأ في الكفالة ايضا اعتبارا
بالمحوالة ذلك ان الاحكام الشرعية
ثبتت على وفق المان اللغوية فمعنى المحوالة
التقل والقويل ومولا يحقق الامسراغ
دنة الاصيل لان الدين متى انتقل من دنة
لا تبقى فيها والكفالة مع ما بالضم فيقتضي ان
يكون موجبها ضم الدنة الى الدنة ولا يحقق
ذلك مع براءة دمة الاصيل والاستيثان
فيها بالضم وفي المحوالة باختيار من موالى
من المحيل واحسن من المحيل في القضاء لا يقال
لو برى لما اخرج المحال على القول اذا فاته
المحيل الدين كما لو فاته الاجنبى لا نقول
الاجنبى منبرع والمحيل غير منبرع لانه يحتمل

الاول بالحق الدين
لان لا يشترط

عود

عود المطالبة اليه بالتوكي فلم يكن اجنبيا اذ
قصده دفع الضرر عن نفسه ثم اختلفوا
في البراءة فقال ابو يوسف يبرأ عن الدين والمطالبة
وقال محمد رحمه الله يبرأ عن المطالبة فقط
ولا يبرأ عن الدين وبشارة الخلاف تظهر في
موضعين احدهما اذا سبر المحال المحيل من
الدين قال ابو يوسف رحمه الله لا يصح وقال
محمد يصح والثاني ان الراي اذا احوال
المرتثن بالدين على انسان كان للراي
ان يستره الرمن عند ابي يوسف رحمه الله
كالوا برأه من الدين وعند محمد رحمه الله
ليبرأه ذلك كالوا حبل الدين كذا ذكره
المرغيناني وذكر في الزيادات ان البايع
اذا احوال غريمه على المشتري بالتمس بطل حقه
في حبس البيع لان المطالبة سقطت وكذا
المرتثن اذا احوال غريمه على الراي بطل
حقه في حبس الرمن لانه لم يبق له مطالبة
بالدين وان احوال المشتري البايع على رجل
لا يبطل حقه في حبس البيع لان المطالبة
باقية لان المحال عليه قائم مقام المحيل وكذا
اذا احوال الراي المرتثن على رجل لم يبطل
حقه في حبس الرمن لان المطالبة باقية لان
المحال عليه نائب المحيل فصار مطالبة

لمنه

ورد في نسخة اخرى ان قوله في موضعين في المطالبة
فيها لان انما اسم بجر لا تفرقه له

Copy ing S ersity

كطالبة المحيل والكاتب على عكس ما ذكر
 فانه اذا احوال مولا على رجل يفتق كذا
 يثبت احواله وان كان الحال عليه نايبا
 عن الكاتب واذا احوال المولى عليه رجلا
 لا يفتق حتى يودي به لا الكتابة وان لم
 يكن للمولى حق مطالبة الكاتب والفرق
 ان حرية الكاتب محلقة براءة ذمته
 وقد برئت اذا احوال الكاتب مولا على
 رجل وما اذا احوال المولى عليه رجلا لا
 يبرأ وما الرهن فلو وثقة فيبقى ما بقيت
 المطالبة ويهلك اذا بطلت وكذا البيع اعلم
 ان احواله الكاتب مولا على رجل انما يجوز
 اذا كان له على الرجل دين او عين وثقة بها
 لان المحال يكون نايبا عن الكاتب في القبض
 فيجوز وان لم يكن له واحد منهما او كان
 له ولم يقيده به لا يجوز لان احواله نقل
 الدين الى ذمة المحال عليه فنصار الواجب
 على المحال عليه عين الواجب على المحيل حكما
 فلو صححت احواله بمبدل الكتابة ولزم
 المحال عليه يكون الواجب على المحال عليه غير
 الواجب على المحيل وذلك لا يجوز كالكتابة
 وان كان المولى مولا على احوال غريبة على الكاتب
 لا يصح الا اذا قيدها بمبدل الكتابة لا بـ

مطلبتا

في البيع
 في بيعه
 في بيعه

مطلبتا شرع وليس الكاتب من امله وليس
 للمولى ان ينصرف فيه حتى يلزمه بخلاف
 ما اذا انقل العتق عن مولا على ما مر من
 قبل قال **ولم يرجع المحال على المحيل الا بالتوى**
 وقال الشافعي رحمه الله لا يرجع عليه عند
 التوى لان ذمة المحيل قد برأت براءة مطلقة
 باحواله فلا يعود الدين الى ذمته الا بسبب
 جديد فصار كالفاصل وفاضل الفاضل
 اذا اختار المخصوص منه بغير احد هما
 برئت ذمة الاخر ثم بالتوى عنده لا يعود
 الحق على الاخر كما لو اذاع عن عبده المدين
 فان الغرماء يخبرون بين بغير التوى المولى
 فثبته وبين اتباع المعقوق ان اختاروا
 احدهما وتوى ما عليه لا يرجعون على
 الاخر ولنا ما روى عن عثمان رضي الله عنه
 موقوفا ومرفوعا في المحال عليه اذا مات
 مفلسا يعود الدين الى ذمة المحيل وقال لا توى
 على مال اسرى مسلم ولا ان المقصود من شرعها
 الوصول الى حقه بالاستيفاء من المالك لا مجرد
 الوجوب لان الذمم لا تختلف في نفس الوجوب
 وانما تختلف في الامتياز ما هو المعلوم بين
 الناس والمعلوم كالشروط فعند فوات
 بالاستحقاق او بالهلاك قبل القبض او عند

في البيع
 في بيعه
 في بيعه

الرجوع الى ان البيع لما كان في العرف
 يراد به سلاطة المبيع المشتري وسلاطة
 الغيب فعند فواته

فواف وصف السلامة يرجع المشتري بالمعوض
 لما تملكنا وهذا لان ذمة المحال عليه خلف
 عن ذمة المحيل بحالته هو فاذا افات الخلف
 يرجع المشتري بالامثل بخلاف الغاصب
 وغاصب الغاصب فان احدهما ليس بخلف
 عن الاخر والمأنيث للمالك الخيار ابتداء
 بملك الغصوب من ايها شافيا فذمة موصو
 من غير ان يحيله عليه احد فلا يرجع على
 احد وكذا المولى والمعتق احد هما ليس بخلف
 عن الاخر الا ترى ان حقه ليس يثبت
 على احد مما عينا حتى ينقله الى الاخر
 فافترقا قال **وهو ان يحيد الموالة ويخلف**
والابينة له عليه او يوت مقلسا الى التوك يكون
 باحد مدين الامرين اما ان يحيد المحال عليه
 الموالة ويخلف والابينة للمحيل ولا للمحال
 او يوت مقلسا بان لم يترك ما لا عينا ولا
 دينا ولا كنفلا لان التوى هو العجز عن
 الوصول الى حقه ويتحقق ذلك بها وهذا
 اذا ثبت موته مقلسا بنقضاء ذمتها فان اختلفا
 فيه فقال المحال مات مقلسا وانكر الاخر
 فالقول قول المحال مع يمينه على العلم لم يشك
 بالاضل وهو العسرة كما اذا كان موحيا وانكر
 المير ولو قلسه الحاكم بعد ما حبسه لا يكون

توى عند ابي حنيفة وقال ابو ثوري لانه عجز عن
 الاذنية بنقله الحاكم وقطعه من ملازمته
 عند ما انفار كعجزه عن الاستيفاء بالمجود او
 بوته مقلسا ولا في حنيفة رحمه الله ان الدين
 ثابت في ذمته ويقدر الاستيفاء لا يوجب
 الرجوع الا ترى انه لو بقدر رغبية المحال
 عليه لا يرجع على المحيل وهذا لان التوى
 في الدين لا ينفور حقيقة وانما يكون ذلك
 كما يخرج محله من ان يكون محلا صاميا
 للوجوب بوته متقدما او بالمجود ولان
 الافلاس لا يتحقق عنده لان المال غاد
 وراعي يسي الانسان فقيرا ويبيع غنيا
 وبالعكس ويحتمل انه استغنى في مجلس
 الحاكم بان مات له قريب يريته وهذا انظر
 ما لو جرح الخصم الشهود واقام البينة عليه
 لا تقبل لانه لا يتحقق لاحتمال بوبته في المجلس
 وقيل هذه المسألة مبنيّة على تحقق الافلاس
 وعدمه ولو مات وترك مئارا مئة غيره
 بامر او بغير امره وسلطه على البيع او لم
 يسلطه يعود الدين الى ذمة المحيل لان
 عقد الرهن لم يبق بعد موت المحال عليه
 مقلسا اذ لم يبق الدين عليه والرهن بدين
 ولا دين محال بخلاف ما اذا ترك كفيلا بامر

ظ
 التفليس

او غير امره لان التكليف خلف عنه قال
فان لم يلق المحال عليه المحيل بما اقال فقال المحيل
احلت بدلين لي عليك من مثل الدين اي ضمن
 المحيل لان سبب الرجوع قد تحقق باقرار
 المحيل وموافقا دينه بامره فيرجع عليه
 ولا يقبل قوله في دعوى الدين على المحال
 عليه لانه ينكره المحال عليه والقول قول
 المنكر ولا يكون الاقرار من المحال عليه
 بالحوالة اقرارا منه بالدين عليه ولا قوله
 الحوالة يدل على ان عليه دين لان الحوالة
 قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة بما على
 المحال عليه بل حقيقة الحوالة ان يكون مطلقة
 اذ المقيدة توكل بالاداء والقبض فلم يوجد
 ما يدل على وجوب الدين عليه فيقضي له
قال وان قال المحيل للمحال احلت لنقصه
لي فقال المحال احلت بدلين لي عليك قال قول
للمحيل لان المحال يدعي عليه الدين وهو ينكر
 القبول المنكر ولا يكون الاقرار من المحيل
 بالحوالة واقدائه عليها اقرارا منه بان عليه
 دين للمحال لان لفظ الحوالة يستعمل بمعنى
 الوكالة قال محمد رحمه الله اذ اصاب مال الغاربة
 ديونا واستنع المصاريف عن التقاضي وليس
 في المالدع لا يجبر دكتن يقال له احل رتب المال

اي وكله فاذا احتمل التوكيل لا يجبر له بالدين على
 المحيل يدعوا المحيل يكون القول للمحيل اذ هو
 متمسك بالاصل لان فراع الدنير هو الاصل
 ولو لم يدع الدين على المحيل بان ادعى ان الدين
 الذي على المحال عليه من مال له باعه المحيل له
 بطريق الوكالة منه وادعى ان الدين له
 ووصل اليه عين حقه لا يقبل قوله ايضا اذا
 انكر المحيل ذلك لانه لما اقر له باليد والتعرف
 له في ذلك المال والاشان يتصرف ظاهرا
 لنفسه لا يسمع ان ذلك المال كان له بيلا
 بيته فيكون القول للمحيل قال **ولو اقال**
بالماله عند زيد ودبعة صحت فان ملكك برئ
 اي اذا كان له ودبعة دراهم عند شخص
 فاحال بها غريمه صحت الوكالة لانه اقدر
 على التسليم فكانت اول الجواز فان ملكك
 برئ لان الحوالة مقيدة بها اذ لم يلزم
 التسليم الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة
 بالمقصود حيث لا يبراه لانه يحلف القيمة
 والقوات الى خلف كلافوات حتى لو هلك
 المقصود لا الى خلف بان استحق بالبينة
 صار مثل الودبعة وقد تكون مقيدة بالدين
 فحاصله ان الحوالة على نوعين مقيدة ومطلقة
 فالمقيدة ان يقيد ما بدين له عليه او بعين

او نحوه المطلق ان يسل
الحالة ارساله من ودية
او غصب او دين

في بدنه ودية او غصب او دين او يحيل
على رجل ليس له عليه شيء ما ذكرناه والكل جائز
لما روينا ولما ذكرنا من المعنى لان كلاهما
يتضمن امورا ^{انها وفيها} اجازة عند الانفراد وهي
تبرع المحتمل عليه بالالة امر في ذمته والافاء
وتوكيل المحتمل بتبرع الدين او العي
من الحال عليه وامر المحتمل عليه بتسليم
ما عنده من العي او الدين الى المحتمل
فكذلك عند الاجتماع وحكم المطلقة ان لا يقطع
حق المحيل من الدين والعين ولكن الحال
عليه يرجع على المحيل بعد ادائه اذا
كانت الحوالة برضا وليس له ان يرجع
قبل الاداء وتكره ان يلزمه اذا لزم
وتجلبسه اذا حبس حتى يتخلصه كافي لكفالة
ولو كان الدين مؤجلا على المحيل كان مؤجلا
في حق الحال عليه كافي لكفالة ثم لا يصير
الدين خاليا بوث المحيل لانه خرج من بين
وصا واجنبيا ويحل بوث الحال عليه
لان الاحيل كان حقه وقد استغنى عنه
وحكم القفيدة ان لا يملك المحيل مطالبة
الحال عليه بما احال به من دين او عين
لانه يتعلق به حق المحتمل بل مثال الرهن
ولو ملك الطالبة ليجل حق المحتمل ولا يملك

ذلك

ذلك كما لا يملك ابطال حق الرهن بخلاف
المطلقة لانه لا يتعلق بحقه بالعين او الدين
بل يتعلق بذمة الحال عليه فلا تبطل الحوالة
باخذ ما عنده او علمه من العين والدين
الا ترى انها لا تبطل بهلاكه فكذلك باخذه
بخلاف القفيدة لانه فيها لم يلزم الاداء الا
منها فلو اخذه لبطل حقه ولو ابرر المحتال
الحال عليه عن الدين اخذ المحيل ما كان
عنده من الدين والعين كما امرت اذا ابرر
الراي يرجع برضاه ولو لم يبره ليس له ان
يرجع بدينه لان الحال عليه مملوك بالسيبة
وكذا اذا ورثه ولو مات المحيل كان الدين
والعين المحتمل بهما بين غرمايه بالخصم
وقال رضرجه انه يتحقق به المحتمل وهو
القياس لان حقه متعلق به حال حياته
والمحيل كالاجنبي عنه حتى لا يكون له اخذه
فصار كالحاج عن ملكه فلا يقتضي به ديونه
وكثير كان ملكه ثابتا متعلقا بوقر المحتمل
سابقا فصار كالرهنون يختص به الرهن بتعلق
حقه به سابقا على حقه وكدين الصحة
بعد مر على دين الرهن لما قلنا ولما ان هذا مال
المحيل لم يثبت لغيره عليه بذا الاستيقا
فيكون بين غرمايه ومذا لانه لم يملك

المحال لان تملك الدين من غير من عليه الدين
 باطل لكن بالحوالة وجب للمحال في ذمة المحال
 عليه دين مع بقا دين المحيل ولهذا الوثوق
 ما على المحال عليه يتوكل على المحيل ولم يثبت عليه
 ايضا يد الاستيفاء لان ثبوت اليد على
 ما في ذمة الغير لا يتصور وانما المكن للمحيل ان
 يأخذه لان المحال عليه لم يقبل الحوالة الا
 ليمتلك ما في ذمته اذ لو كان في ذلك المال
 فلو اخذه بثبوت الرضا قنيطل الحوالة بخلاف
 الرهن لانه ثبت عليه يد الاستيفاء ولهذا
 لو تملك يملك على الرهن فكان هو الحق به
 وكان ينبغي للمحال ان لا يكون له حق المراجعة
 لان ذمته تحول الى ذمة المحال عليه فلا يراجع
 غرضا المحيل كما اذا كانت الحوالة مطلقة
 وانما يثبت له حق المراجعة لان الحوالة كانت
 مقيدة بذلك المال فاذا أخذ منه ذلك المال
 فأتى الرضا بالحوالة تنقوت الحوالة فيبطل الدين
 الى ذمة المحيل على ما كان قبل الحوالة واستوضح
 ذلك بسبالة الوديعة والغصب وكلاهما بخلاف
 ما اذا كانت مطلقة لان المحيل بالحوالة يرى من
 دين المحال وصار المحال من غرضا المحال
 عليه فلم يمتنع له حق بماله فلا يراجع
 غرضا المحيل واذا قسم الدين بين غرضا المحيل

لا يرجع المحال على المحال عليه بحسنة الغرض
 لان الدين الذي على المحال عليه صار مستحقا
 فليس له ان يرجع عليه به كما لو استحق
 الرهن ولا يما يبق من ذمته بعد الحاصصة
 لانه صار تاليا فلا يرجع به على احد قال
 رحمه الله **وكره الاستفاد** وهو قرض استفاد
 به المقرض من خطر الطريق وصورته
 ان يقرض ماله اذا خاف عليه الفوات ليرد
 عليه في موضع الامن وهو قرض شفته
 وسفته شي محكم يسمى هذا القرض به
 لاحكام امره وانما كره لما روى انه عليه الصلاة
 والسلام نهى عن قرضين كبريقا وقيل اذ المركن
 المنفعة مشروطة فلا بأس به والله اعلم
 بالصواب واليه المرجع والمآب وهو حي
كتاب العقبات
 والمقضى في اللغة الاتقان والاحكام قاله
 وعلمهما مشروعتان قضائهما **داود** وصنع الشوايع
 اي احكم صنعتهما وهو في الشرع فصل الخصومة
 وانه افضل العبادات وبه امر كل بني قال
 الله تعالى انا انزلنا التوراة فيها مدي ونور
 يحكم بها النبيون وقال تعالى وان احكم بينهم
 بما انزل الله ولا تتبع اموالهم والحاكم رايب عن
 الله في ارضه في انصاف المظلوم من الظالم

نقله ابو ذؤيب كان العجا

نقله ابن

نقله افضل

وايصال الحق الى المستحق ودفع الظلم عن
 العباد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 كل ذلك من الصفات الحميدة ييلى اليها كل
 نبي ومجاسنة لا يخفى على احد ولو لا ذلك
 لفسد البلاد والعباد قال رحمه الله
امل اهل الشهادة لان كل واحد منها تثبت
 به الولاية على الغير والشهادة بنبوته
 يثبته الحاكم ان يحكم الحاكم يحكم بغيره المحقق ومن صدق
 شامدا صلح قاصيا نكاحا من باب واحد
 فيستفاد احداهما من الاخر قال **والفاسق**
امل لنفسه كما هو اهل للشهادة الا انه لا
 ينبغي ان يقلد ويوكل بعد لا تقس لا يغفل
 ويستحق العزل واذا اخذ القضاة بالرشوة
 لا يصير قاصيا وكذا الوفاة بالرشوة لا ينفذ
 قضاؤه فيها ارتشاقا قال بعض مشايخنا اذا قلد
 الفاسق ابتداء يصح ولو قلده وهو عدل يغفل
 بالفاسق لان القلدة اعمد عدالة فلم يكن قاصيا
 دونها كالغيب الماذون له في التجارة اذا سبق
 يغفل ولو اذن له وهو ابق جاز وعين
 علمنا ايضا الثلاثة في النوادر ان الفاسق لا يصلح
 قاضيا والظاهر هو الاول وان العدالة
 شرط الاولوية وكذا الاجتهاد حتى لو ول
 الجاهل التقاضى صح وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز

من قوله
 لا يغفل

من قوله
 لا يغفل

الا ان يكون عالما بما لا ما سونا لقوله عليه
 الصلاة والسلام الفتاه ثلاثة قاضيان
 في النار وقاض في الجنة الحديث ففسر
 القاضيين احدهما جاهل بحكم الجاهل والاخر
 عالم بحكم الجور والثالث العالم العادل يحكم
 بعلمه ولانه ما مور بالحق والجاهل
 عاجز عنه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها
 والفاسق غير مأمون فلا يجوز ولان
 المقصود اوصول الحق الى المستحق وهو يحصل
 بالعقل يفتوى غيره ولا حجة له في الحديث فانه
 عليه الصلاة والسلام من قاضيا ولو لان
 التولية تقع لما سماه قاصيا ولان الصلابة
 رضى الله عنهم احواروا حكم من تقلد من الامرا
 وخار وتقلد وامته الاعمال وصلوا خلفه
 ولو لان توليته محكمة لما فعلوا ذلك قال
والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا يصلح لانه
 من امور الدين وخبر غير مقبول في البيانات
 وجه الاول انه يحتمل حدار النسبة الى الخطا
 وقال **ولا ينبغي للقاضي ان يكون قضا**
غليظا جبارا عنيدا اي ينبغي ان يكون
 موقفا في عقابه وعقله وصلاحه
 وانه وعلمه بالسنن والآثار ووجوب
 الغيبة ويكون شديدا من غير غفلة لئلا يفسد

من قوله
 لا يغفل

من قوله
 لا يغفل

من قوله
 لا يغفل

لان المقصود من القضاء دفع الفساد وايصال
 الحقوق الى مستحقها واقامة حقوق الله
 تعالى وهو من اهم الامور للمسلمين واقرى
 واجيب عليهم فكل من كان اعرف واقدر
 واوجبه وامثيب واصبر على ما اصابه من
 الناس كان اولى ويبلغ للمؤمن ان يتحضر
 في ذلك ويولي من هو اولى لقوله عليه الصلاة
 والسلام من قلد انسانا عملا وفي رعيته من
 هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجماة
 المسلمين قال **والاجتهاد شرط الاولوية**
 لانه اقدر على الحكم بالحق واختلفوا في حد
 الاجتهاد قيل ان يعلم الكتاب بعانيه والسنن
 بطريقها والمراد بعلومها ما يتعلق به
 الاحكام منها ومعرفة الاجماع والفتاوى
 ليكنه استخراج الاحكام الشرعية واستنباطها
 من ادلتها بطريقها ولا يشترط معرفة الفروع
 التي استخرجها المجتهدون بل ايمهم وقال بعضهم
 من حفظ البسوط ومنه من المتقدمين هو
 من اهل الاجتهاد والاسباب ان يقال ان يكون
 صاحب حديث له معرفة بالفقه يعرف
 معاني الآثار او صاحب فقه له معرفة بالحديث
 كيلا يشغل بالقياس في الموضوع عليه وقيل
 لا بد مع هذا من ان يكون صاحب قريحة

وقال بعضهم شريطة مع هذا ان يكون
 عارفا بالفروع البنية على اجتهاد
 كاي حنيفه والشافعي ومهما الله
 وغير من المجتهدين صح

لا يجوز ان يتقدم
 في الاجتهاد
 من لم يكن
 من الاجتهاد

يعرف بها عادات الناس لان كثير من الاحكام
 تنبئ عليها قال **والفقه يعني ان يكون ملكا**
 يعني في العلم والامانة لانه اقدر على
 المقصود واما بعد من الخط والافهام ما
 في دينه عند تجديد الحوادث فيكون كلامه
 او ثق فيتمد عليه قال رحمه الله **وكره**
التقليد من خاف الخيف اي الظلم كيلا يكون
 ذريعة الى مباشرة الظلم قال **وان امن**
لا اي ان امن من الظلم لا يكره التقليد لان
 كبار الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وعلماء
 تقلدوه وكفى بهم قدوة قال **ولا يزال**
القضا لقوله صلى الله عليه وسلم من طلب القضاء
 وكل الى نفسه ومن اجبر عليه تركه عليه ملك
 من السما يسدده ولان من طلبه يعتمد على
 نفسه فيجزم ومن اجبر عليه يتوكل على
 ربه فيكسر وكره بعض المشايخ ان يدخل
 في القضاء مختارا لقوله عليه الصلاة والسلام
 من ابتلى بالقضا فكما نماذج بيني وبينكم
 ولان القضا بالحق لا يمكنه الا بالاعوان
 وقد لا يعينه عليه احد وكان في بني اسرائيل
 من فرغ نفسه للعبادة ستين سنة
 ترجى له النبوة فاذا اشتغل بالقضا يسوا
 من نبوته فهذا دليل على انه مشغلة وان

لا يجوز ان يتقدم
 في الاجتهاد
 من لم يكن
 من الاجتهاد

م

تتمين هو للمقتضا بان لم يكن احد غيره يصلح
للمقتضا وجب عليه الصلح صيانة لحقوق
المسلمين ودفع الظلم الظالمين قال
ويجوز توكيد القضا من **السلطان العادل**
وابن الجارود من المل البغي لان الحماية رضى الله
عنه تقلدوه من معاوية في نوبة على وكان
الحق بيد علي يومئذ وقد قال علي رضى
الله عنه اخواننا بقوا علينا وعلى السلطان
تقلدوه من الحجاج الا اذا كان لا يملكه من
المقتضا بالحق فيجزم عليه لانه يحصل به
ضرر المسلمين قال **فان تقلد سال ديوان**
قاضي قبله وهو الخرابط التي فيها السجلات
والمحاضر وغيرهما من الصكوك ونصب الاوصيا
والقيما في الاوقاف وتقدير النفقات الفروضات
لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة
فيجعل في يده سره ولاية القضاء وهذا لان
القاضي يكتب مستحقين احدا مما في يده
لاحتال الحاجة اليها والاخرى في يد الخضم وما
في يد الخضم لا يؤمن عليه التفسير بزيادة او نقصا
نعم ان كانت الاوراق من بيت المال فلا اشكال
في وجوب تسليمها الى الجديده لانها انما كانت
في يد الاول لعله وقد انتقل العمل الى غيره
فلا معنى لتزكيا في يده بعد العزل وكذا اذا كان

من

من مال المحضوم او من مال القاضي في المتعاج
لان المحضوم وصغوم ما في يده لعله وكذا
القاضي يحمل على انه عمل ذلك قد يتا لا يتو لا
فيجب تسليمه اليه ويثبت عدلين من ابناء
ارعد لا واحدا والاشان احوط ليقيمنا
ديوان المزول بعرضه او بحضرة امينه
ويسا لان المزول شيئا فثباتا كان
فها من نسخ السجلات يجمعها في خريطة
وما كان من نصب الاوصيا في اموال اليتامى
يجمعها في خريطة اخرى وما كان من
تقدير النفقات يجمعها في خريطة اخرى
وما كان من نسخ قيم الاوقاف يجمعها
في خريطة وما كان من الصكوك يجمعها
في خريطة لان هذه النسخ كانت تحت تصرف
المزول فلا تستتمه عليه متى احتاج
الى نسخة منها فاما الجديد فمستتمه عليه
لانه يجمع كل نوع منها في خريطة ويجمع يسهل
وانا يسا لان المزول وان لم يكن دولة
حجة لتكشف عنها ما اشكل عليها انما اذا
فيضا ذلك فتما عليه فخر راعن التغيير قال
ونظر في حال المحضومين اي القاضي الجديد
ينظر في حاله لانه نصب ناظر المسلمين
قال **فان اقر بحق او قامت عليه البينة**

في كل سنة يورد اليه

الزم لان كل واحد منهما حجة ملزمة ولا
يقبل قول المعضول لانه بالعزل الحق
لواحد من الرعايا وشهادة الشرع غير مقبولة
لا سيما على فعل نفسه وان لم تقم عليه
بيته وادعى المحبوس انه حبس ظلمًا
لا يجعل بطلانيته **قال** **والانادى عليه**
اي ان لم يقم عليه بيته ولم يتره هو نادى
عليه لان المعضول حبسه بحق ظاهر فلا
يجل بطلانيته حتى يتكشف له حاله وينادى
عليه اذا حضر للحكم ايامًا ويقول المنادى
من كان يطالب فلان بن فلان العلاف
المحبوس بحق فليجف حتى يجمع بينه وبينه
قال **حضر والافتى الى القاضي ان يطلعه**
فان حضره فقم فيها والاخذ منه كفيلًا
واطلعه والفرق لاني حصة رجة الله
بين هذه المسألة وبين قسمة التركة
حيث لا يوجد من الورثة كفيلًا اذا ارادوا
القسمة عنده ان الورثة ظهر حقهم في المال
فلا يوجد الى التكنيل لاحتمال ان يكون له وارث
غيرهم لان ذلك موضوع ولا يمارض المحقق
في هذه المسألة ان القاضي لا يجيبه الا بحق
ظاهر واحتمال حبسه بغير حق موضوع فلا
يعارض المحقق وفي هذه المسألة ان القاضي

وقف بده نقاه

لا يجيبه الا بحق ظاهر واحتمال حبسه بغير
حق موضوع فلا يمارض الظاهر وهذا لان فعل
المسلم يحمل على الصلاح ما لم يكن فيجل عليه
حتى يظهر خلافه **قال** **وقيل في الودائع**
وغلات الوقف بيته او اقراره لان كل واحد
منهما حجة والمراد بالاترا او اقراره من في
يده لان اقراره لا يجبي غير مقبول **قال**
والمرحوم يقول المعضول الا ان يترد
الى الله سلمها اليه فيقبل قوله فيها
ان في الودائع وغلات الوقف لان المعضول
المتحقق بالرعايا فلا يقبل قوله الا ان يعرف
الذي في يده ان القاضي سلمها اليه
فيقبل قوله فيها لانه ثبت باقراره انه
مودع القاضي ويد المودع كميده فعنا
كانه في يده فيقبل اقراره به الا اذا بدا
صاحب اليد بالاقرار لغيره ثم اقرب تسليم القاضي
اليه والقاضي يقربه لغيره فيسلم الى القدر له
الاول ويضمن المقتضية للقاضي باقراره
لثاني والمسألة على اربعة اوجه اما بان
يقرب اليه سلمها اليه بعد ما اقربه لغيره او ينكر
التسليم فحكمها ما ذكرناه او يقر بان المعضول
سلمها اليه ثم يقول لا ادري لمن هو فحكمه ظاهر
قال **ويقتضى في المسجد وكذلك السلطان**

ثم يقربه لغيره فلا يقبل اقراره الثاني
لما اقر بان القاضي سلمها اليه ما كان في
يده القاضي والرابع بان يقرب بان القاضي
سلمها اليه صح

في غير ذلك لا يحضره الشرك وهو نجس
تتوله نقالي انا الشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام والكاهن وهي ممنوعة من
دخوله ولا يذبحه الله ولا إقامة السلوات
للمخصوصات والمارغبات واسم قوله عليه
الصلوة والسلام يفصل المخصوصات فيمكنه
والخلفاء الراشدون كانوا يجلسون للحكم
في الساجد ولان الحكم عبارة على ما بينا
من قبل فيجوز اقامتها في المسجد كالصلوات
ولانه ابعد من الاشتباه على المزمع
وبعض التمهيد وابعده من التهمة في حق
الناسي فكان ادلى وليس فيه ما للشرك
خاصة تلوث وانا ذلك في اعتقاده والكاهن
يختبر بها لانها مسلمة فيخرج بها القاضي
كما اذا كانت الخصومة على الدابة فالجاسع
اولى لانه اشهر واحمل على الناس اذا
كان وسط البلد وان كان في الطرف يختار
مسجدا اخر في وسط البلدة قال **او ذاك**

جلس للحكم في المسجد وقال الشافعي
يكره ذلك لانه يحضره الشرك وهو نجس
تتوله نقالي انا الشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام والكاهن وهي ممنوعة من
دخوله ولا يذبحه الله ولا إقامة السلوات
للمخصوصات والمارغبات واسم قوله عليه
الصلوة والسلام يفصل المخصوصات فيمكنه
والخلفاء الراشدون كانوا يجلسون للحكم
في الساجد ولان الحكم عبارة على ما بينا
من قبل فيجوز اقامتها في المسجد كالصلوات
ولانه ابعد من الاشتباه على المزمع
وبعض التمهيد وابعده من التهمة في حق
الناسي فكان ادلى وليس فيه ما للشرك
خاصة تلوث وانا ذلك في اعتقاده والكاهن
يختبر بها لانها مسلمة فيخرج بها القاضي
كما اذا كانت الخصومة على الدابة فالجاسع
اولى لانه اشهر واحمل على الناس اذا
كان وسط البلد وان كان في الطرف يختار
مسجدا اخر في وسط البلدة قال **او ذاك**
لان الحكم عبارة لا تختص بمكان فجاز ان يحكم في
مترله فاذا جلس للحكم في مترله اذن للناس بالدخول
عليه ولا يمنع احد من الدخول فيه ويجلس
معه من كان يجلس معه في المسجد ثم لا بأس

به

به اذا كان محلا في وسط البلدة والا لان
تليق بعد في وسط البلدة لما ذكرنا في حاصله
ان اكلوس للحكم ان يكون في اشهر الاماكن
ومجامع الناس وليس فيه حاجب ولا
يوأب افضل ولو حكم في اي مكان شاء
ولا يحكم وهو ما شئ لان الراي لا يجمع
وهو مستغول بالمعنى ولا بأس بان يتقدم
في الطريق اذا كان لا يتحقق على الشارة
ولا بأس بان يحكم وهو مستغول لانه يزيد
في الراي لزيادة راحة فيه ولكن القضاء مستو
اكلوس افضل بتظنيها لامر القضا وعن
ابي يوسف رحمه الله استفتي عن مسألة
وهو مستغول فاستوى وارتدى وتعمم ثم
أفتى بتظنيها لامر القضا ولا يجلس وحده
لانه يورث التهمة وان جلس وحده
فلا بأس ان كان عالما بالقضا وان كان
حائلا يستحب له ان يتقدم معه اميل
العلم لانه لا يؤمن من ان يزل عن الحق
فيمتحنه علمه ويجلسهم قريبا منه للثبوت
وكذا اميل العدل للثبوت عليه بخلاف
الاعوان حيث يكونون بعيدا عنه لانهم
لا ايل الهيبة ومواسية قال **او ذاك**
قريبه او من جرت عاداته بذلك لان الاولى

صلاة الرحم وورد ما قطعته وهي حرام
 والمراد بالترتيب هو دور الرحم والثانية
 ليست لاجل الفضا وإنما هي جرى على العادة
 فلا يتوهم فيها الرشوة حتى لو كان لها
 خصومة أو راد على العادة بيرده لانه
 لاجل الفضا فيكون من الغلول كغيرها من
 الهدايا لانهما تشبه الرشوة فيجوز
 عنها وعلى هذا كانت الصحابة رضى الله عنهم
 قال **ودعوة خاصة** أي لا يجر دعوة
 خاصة لانهما جعلت لاجله والخاصة
 التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي
 وقبول كل دعوة اتخذت في غير القرب
 والخصان هي خاصة ولم يفصل في الخاصة
 بين أن يكون من القريب أو من غيره
 وبينها إذا جرت له عادة بها أو لم تجر
 وقال في الثاني وإن كان بين القاضي
 وبين الخصيف قرابة محبة في الدعوى
 الخاصة لأن إجابة دعوته صلاة الرحم
 قال كذا ذكره المحققان بخلاف وذكر
 الطحطاوي أن على قول أبي حنيفة وإلى يوسف
 لا يجيب الدعوة الخاصة للترتيب وعلى قول
 أحمد رحمه الله يجيب وإنما لا يجيب الدعوة
 الخاصة للابتنى إذا لم يتخذ الدعوة

لاجله قبل الفضا فعلى هذا لا فرق بينها
 وبين الهدية وهو القياس قال **ويشهد**
المختارة ويهود الرخيص لقوله عليه الصلاة
 والسلام للمسلم على المسلم ستة حقوق
 إذا دعاه أن يجيبه وإذا مرض أن يعوده
 وإذا مات أن يحضره وإذا فاته أن يسلم
 عليه وإذا استنصحه أن ينصحه وإذا
 عطس أن يشتمه وحر المسلم لا يستط
 ما للفضا لكن لا يطيل مكثه في ذلك المكان
 وإن كان للمريض خصومة مع أحد اليهود
 قال **وليست بينهما حيلة أو قبالة** أي
 سيوى بين الخصمين في المجلس لقوله
 عليه الصلاة والسلام إذا ابتلى أحدكم
 بالفضا فليستو بينهما في المجلس والاشارة
 والطرولانه إذا قدم أحدهما يجترى
 على خصمه ويتكبر به صاحبه فيؤدى
 ذلك إلى ترك حقه وينبغي للخصمين إذا
 حضرا بين يدي القاضي أن يجثوا بين
 يديه ولا يزيهمان ولا يتعيان ولا
 يجتبيان وإن فعلا ذلك سفا قطعا
 لاسرا حكم كما يجلس المتعلم بين يدي
 المعلم قطعا له ويكون بينهما وبين
 القاضي قدر ذراعين أو نحو ذلك بحيث

يسمع كلامهما من غير تكلف باصفا او رضع
صوت ولا يتعد احد منهما من جانب اليمين
والاخر من اليسار لان جانب اليمين
افضل فيكون تقديما له على صاحبه فيعمل
ذلك بين الكبير والصغير حتى يجب عليه
ان يسوي فيه بين الاب والابن وبين
الكليفة والرعية وبين الدق والشريف
ومذا دليل على ان للقاضي ان يتقي على
الملك الذي ولاه التقا وكذا فصل شرح
رضي الله عنه يعلى مع خضه واحد من الرعية
وعلى خليفة رضي الله عنه فاذا سوى بينهما
بالفعل فلا حرج عليه فيما يجده في قلبه من الميل الى
احدهما بعد ان حكم بينهما بالحق لان ذلك من
لا قدرة له عليه كما في القسم بين نسائه
قالك وليتق من مسارة اعدهما واسارته
وتلقين حجة وضيا فتنة اي يجتنب هذه
الاستيا لان فيه تهمة ومكسرة لقلب الاخر
ولو اصابتهما جملة فلا بأس لوجود التسوية
بينهما **قالك والبراج** اي يجتنب المزاج
مطلقا معهما او مع احدهما او مع غيرهما في
مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه يذهب بالمهابة
فما صله انه لا يلقهما بغير ما قدما اليه لانه
فان ذلك يذهب حجة مجلس القضا فاذا

حضرا

حضرا فهو بالخيار ان شأدهما بالسلام فقال
ما لكما وان شأتركهما حتى يبداه بالمنطق
وهو احسن كيلا يكون تهديما للمخشومة
لانه فقد لقطهما واذا تكلم المدعى سكبت
الاخر واستمع حتى يفرغ ما يتول فاذا فرغ
الدعوى اسره بالسكوت واستنطق اذا طلب
المدعى لك وتقبل من غير طلبه لانه اذا تكلم
جملة لا يتمكن من الغش وهذا اذا كانت دعواه
صحجة وان لم تكن صحجة قال له قمر فصيح
دعواك لان الجواب لا يستحق الا بعد تسمع
الدعوى فاذا سمعت وانكر المدعى عليه سالت
السبينة فان عجز عنها استخلف المدعى عليه
ان طلب المدعى بيته ويرتبه الناس في الفصل
على ترتيب مجيئهم فيبدأ بالسابق فالسابق
ويجعل في ذلك امينا يخبره ولا يجمع بين النساء
والرجال في زحمة بل يجعل النساء ناحية والرجال
ناحية الا اذا كان لاهدهما على الاخر في دعوى
في مجلسان بين يدية وقت الدعوى **قال**
وتلقين الشامة اي يجتنب تلقين الشامة
ايضا لان فيه امانة لاحد الخصمين فيؤثر
الميل اليه فيكون فيه كسر لقلب الاخر فصار
كتلقين احد الخصمين واستحسنه ابو يوسف
رحمه الله في غير موضع التهمة لانه قد يحضر

الآخر

وقد يقول اعلم مكان قوله اشهد لهاية
المجلس فكان في تكثيره احيا الحق ولائمة
في مثله فكان من باب التعاون على البر
كاشحاص الغريز وتكميله وحيلولة
في تبيينه وبين اشغاله قبل ثبوت الحق عليه
ومذا نوع رخصة عنده رجع اليه بعد
ما تولى القضاء والعزيمة فيما قال لانه
لا يخلو عن نوع ائمة في المجلس ولما كان بعض
الناس يستحق العقوبة بسبب ذنوبه
والجبر يسلح للعقوبة ذكره في كتاب
المقار وحيله من جملة وهو مشر وع
بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب
فقوله تعالى في نطاق الطريق او يتقوا من
الارض والمراد به اكبر واما السنة
فدلالة عليه الصلاة والسلام وحسب رجلا
يا للهنة وحسب رجلا اخر من جملة الحق
سقطت له في ملوك واما الاجماع فلان
الحكاية رضي الله تعالى عنهم ومن بعدهم
اجمعوا عليه الا ان في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم وفي زمن ابي بكر وعثمان
رضي الله تعالى عنهم لم يكن محسوسا وكان
محسوسا في المسجد والديار وبالربط ولما
كان في زمن علي رضي الله تعالى عنه بين

فصل ٤

السجن

السجن وكان موادك من بنيه في الاسلام
رسمي السجن باقيا ولم يكن حصينا فانقلت
الناس منه وبني جحما اخر وسماه محسوسا
وقال فيه شعرا
الانتراني كئيبا مكثيا يثبت بعد نافع محسوسا
قالت واد اثبت الحق للدين اسره يدفع
ما عليه فان الى حصن في القن والمعرض
والهز المحمل وما التزمه بالكلية معناه
يحبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال
لمثل في يده او التزمه بمقتدا اطلب
المدعى حبسه بعد ابائه من الدفع اليه لانه
بالايات ظهر مظهره وبالمال الذي جعل
في يده او التزمه بمقتد باختياره ظهرت
قدرته لان شيقنا بمضول المال له والظاهر
بقاؤه بالتقلب فيه وكذا لا يستمر
الانسان باختياره ما لا يقدر عليه عادة
فاذا ظهر مظهره مع القدرة وهو ظم لتوله
عليه الصلاة والسلام وظل الفتي ظم
استحق العقوبة بشرط المصنف الابا
بعد اسره ولم يفصل بينا ما اذا ثبت الحق
عليه ببينة او اقراره وقرئ بينهما في الدلالة
فقال اذا ثبت بالبينة بحسبه كما ثبت
لظهور الظل بانكاره وان ثبت باقراره

الكيس حسن الامور والقيام

لم يجعل بحسبه لانه لم يعرف كونه مما طلا
 في اول التولية فلعله طبع في الايمان فلم يستجب
 المال فاذا امتنع بعد ذلك بحسبه لظهور مظهر
 ومثله حكم عن الصدر الشهيد والمحكم عن
 شمس الائمة السرخسي عكس ذلك لانه اذا
 ثبت بالبيعة يمتد فيقول ما علمت ان
 له على ديننا الا الساعة فاذا علمت فثبتت
 ولا يتناق ذلك في الاقرار والاختصاص
 ما ذكره هنا فانه يومر بالايضا مطلقا
 لانه يحتمل ان يكون في فله يجعل بحسبه
 قبل ان يتبين له حاله بالامر والمطالبة
 بذلك والصواب لا يحسبه فيما اذا
 طلب المدعي ذلك حتى يتبينه فان اقر ان
 له ما لا امره بالدفع فان الى حبه لظهور
 مظهره وان انكر المال والمدعي يقول له مال
 فالتقاضى يقول للمدعي الك بيعة ان له
 ما لا فان اقام البيعة ان له ما لا امره
 بالدفع فان الى حبه وان عجز عن المدعي
 يدعي ان له ما لا وهو ينكر كان القول
 قول المدعي فيما ذكر في المختصر من الديون
 وهو كل دين لزومه بدلا عن مال حصل
 في يده او انزومه بعقده فيحسبه به
 لما ذكرنا قال لا في غيره ان ادعى الغنم

البيعة

الا

الا ان يثبت غريمه غناه فيحسبه بنا راى
 اي لا يحسبه في غير ما ذكرنا من الديون
 وذلك مثل ارض الجنايات وديون النفاق
 وضمان الاعتناق لان ذلك مما ليس به مال
 مال ولا يمتد بعقده ان ادعى الغنم
 الا ان يثبت المدعي المال بالبيعة فيثبت
 بحسبه بقدر ما يرى لان المنكر متمسك
 بالاصل اذا اصل ان الادعي يولد فقيرا
 لا مال له والمدعي يدعي امره غنيا فكان
 القول لصاحبه مع بيعة ما لم يكن به
 الظاهر الا ان يثبت المدعي بالبيعة ان له
 ما لا بخلاف المثل المتقدم لان الظاهر يكذب
 لان المال فيه حصل في يده ولا يمتد
 الانسان عادة ما لا يمتد عليه فظهر
 غناه بذلك والمراد بالمهر العجل الذي
 يحبس فيه ما يقورف تجميله والزائد
 عليه لا يحبس فيه لانه جري فيه التسامح
 بما خيرا المطالبة وان كان حالا فلا يدل
 دقوله في العقد على انه قادر عليه واختاره
 الخصاف ان القول للمدين في جميع ذلك
 لانه متمسك بالاصل وهو العسر والمدعي
 يدعي غنا فالا يسمع قوله وهو مردى من
 اصحابنا واقتار ابو حنيفة الله الساجي

الشيخ شجاع صاحب حسن زياد
 في شرحه

ان كل دين اصله مال كمثل المبيع وبدل
 القرض والقول فيه قول المدعي لانه دخل
 في ملكه مال وعرفت قدرته بذلك والمنكر
 يدعي خلاف ذلك فلا يتقبل قوله وكل دين
 لم يقض اصله ما لا كالمهر وبدل الخلع وما
 اشبه ذلك كان القول فيه قول المدعي لانه
 لم يدخل شي في ملكه ولم يعرف غناه فكان
 متسكيا بالاصل وهو مروي عن ابي حنيفة
 والي يوسف وقال بعضهم ما كان سبيله
 حصيل البر والصلة كان القول قول المدعي
 عليه كما في نفقة الجارم ونحوه وفيها سوى
 ذلك القول قول المدعي وقال بعضهم
 كل دين يترتب بمعاقدته كان القول فيه قول
 المدعي اذ لا يترتب ما لا يقدر عليه والا
 فالقول للمتكبر تتسكك بالاصل وذكر في كتاب
 النكاح ان المرأة اذا ارعت ان الزوج
 موسر وطلبت نفقة الميسرات وادعى
 هو الفقير كان القول قوله وذكر في كتاب
 العتاق ان احد الشريكين اذا اعتق
 العبد المشترك ورعاه انه موسر كان القول
 قوله ومما تان المسالكان محمد بن علي
 الاقوال كلها ولا يخالفان شيئا منها فيكون
 القول فيها قول المتكبر بان كان لا قاذيل

وقال

وقال ابو جعفر الباقر يحكم الزبي فان كانت
 هيئته هيئة الفقير يعني الدين كان
 القول قوله وان كانت هيئة ميسرة
 الاغنيا كان القول قول المدعي الا اذا
 كان من الفقهاء والاشراف والعباسية
 فانهم يتكلمون في اللبس فلا يدل على
 غناهم وقوله يحسبه بما راي في محسبه
 قد وما يركب يعني فيما اذا كان القول
 قول المدعي او في غيره ولكن المدعي اثبت
 المال بالبيينة او ينكر المدعي عليه او يقراره
 وهذا يشير الى انه ليس لمحسبه مدة او انا
 هو مفروض الى راي القاضي يحسبه حتى يغلب
 على ظنه انه لو كان له مال لا ظهره ولم
 يغير على مناساته وذلك يختلف باختلاف
 الشخص والزمان والمكان والمال فلا
 يعني لتقديره وما جاز فيه من التقدير
 بشهرين او ثلاث او اقل او اكثر انفا في
 وليس بتقدير حقا قال **شمس بن عمار**
 اي القاضي يميل عن المحسوس بعد ما يحسبه
 قدر ما يراه فان قامت بيينة على افساره
 انحرجه من المحسوس ولا يحتاج فيه الى لفظ
 الشهادة والعدل الواحد يعني في مدة اربع
 والامتنان احوط وكيفية ان يقول السامع

مقدرة

ف

حاله حال العسرين في يقينه وكسوته وحاله
 متيقنة وقد اقبلنا حاله في السر والعلانية
 وقال شيخ الاسلام رحمه الله هذا السؤال
 من القاضي عن حال المديون بعد ما حبسه
 احتياط وليس بواجب لان الشهادة بالاعسار
 شهادة بالحق والشهادة بالنفي ليست بحجة
 فكان للقاضي ان لا يسأل ويعمل برأيه ولكن
 لو سئل مع هذا كان احوط قال **فان لم يظهر له مال**
خلا لان عسرة ثبتت عنده واستحققت
 النظرة الى الميسرة لقوله تعالى وان كان ذو
 كسرة تنظرة الى الميسرة فحبسه بعده يكون
 ظلمًا قال **ولم يجل منه وبين قريباته** اي لا يمنعهم
 عن ملازمته ومداعنه اي حقيقته رحمه
 الله وقال ابو يوسف ومحمد ورفق بهم
 لانه مستظرف باظهار الله تعالى الى الميسرة
 فلو كان مستظرفا باظهارهم بان ضربوا له
 الاجل لا يكون له سحر حق الملازمة قبل
 الاجل فكذا باظهاره تعالى بل اولي ولنا نقول
 هو منتظر الى نظر الله قدرته على الايقان
 وذلك ممكن في كل ساعة فيلازمونه كيلا
 يخفوه ولانه تدبى فوق حاجته الدارة
 فياخذون منه مثل كسبه بخلاف الاجل
 لان العسر ليس له ان يطالب قبل حلول

الاجل

الاجل مع القدرة على ادائه لانه موخر
 وما نحن فيه نفس الدين حال ودمته
 مستحولة ولكن لا يطالب لعسرة وزوال
 العسرة متوقع في كل لحظة فيلازمونه
 قال **وروايته على افلاسه قبل حبسه** لانه
 بينة على النفي فلا يقبل بالمعينة بل يؤيد
 وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل
 الاحتياط لا على الوجوب على ما بينا وعن
 محمد رحمه الله انما يقبل وبه كان يفتي
 الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل وقضير بن
 يحيى وعامة المشايخ على الاول قال
وحية اليسار الحق يعني اذا اقام البينة
 المدعي على اليسار واقام المدعي عليه على
 الاعسار كانت بيينة اليسار اولي لان العسار
 عاوض في البينة للاثبات قال **والدجس الوسر**
 لان الحبس حر الظلم فاذا امتنع من ايضا الحق
 مع القدرة عليه دله في الحبس وفي الجامع
 الصغير رجل اقر عند القاضي بدين فانه
 محبسه شريفا لعمه فان كان موسرا أكد
 حبسه وان كان معسرا خلى سبيله قال
 حنابلة الاسلام معنى المسألة اذا كان جاحدا
 فاقترع عند القاضي وظهر للقاضي جموده عند
 غيره ومما طلته او ظهر مما طلته بعد ما اقر

عند غيره فحينئذ يجيبه لما سرق قال
دعيس الرجل يتقنه زوجته لانه ظالم بالامتناع
عن الاتفاق بخلاف التقه الماضية لانها
تستقط بعض الزمان ولين لم تستقط بان حكم
الحاكم بها او اصطالح الزوجان عليها فانه
ليس يتبدل عن مال ولا لزمته بعقد على
ما بينا قال **لا في دين ولده** لان الوالد
لا يستحق العقوبة بسبب ولده الا ترى
انه لا يجب عليه العقاب من يقتله ولا يقتل
مورثه ولا يجب عليه الحد بقتله ولا يقدف
اسمه الهية بظلمه قال **الاذا اتي من الاتفاق**
يعني لا يجيب بسبب الابن الا اذا امتنع
من الاتفاق عليه فانه حينئذ يجيب لان
المققة الحاجة الوقت وهو بالمنع قصد الملاك
فحينئذ يدفع الملاك عنه الا ترى ان له
ان يدفعه يقتله اذا شاهر عليه السيف ولم
يكنه دفعه الا بالقتل ولان دين المققة
يسقط بعض الزمان فلو لم يجيب عليها تقوت
بخلاف سائر الديون لانها لا تستقط بعض
الزمان فلا يخاف فيها الفوات هكذا حكم
الاجداد والجدات وان قتلوا وكذا المولى
يجيب بدين مكاتبه اذا لم يكن من جنس
بدل الكتابة وان كان من جنسه لا يجيب

فحينئذ يجيبه لما سرق قال
دعيس الرجل يتقنه زوجته لانه ظالم بالامتناع
عن الاتفاق بخلاف التقه الماضية لانها
تستقط بعض الزمان ولين لم تستقط بان حكم
الحاكم بها او اصطالح الزوجان عليها فانه
ليس يتبدل عن مال ولا لزمته بعقد على
ما بينا قال لا في دين ولده لان الوالد
لا يستحق العقوبة بسبب ولده الا ترى
انه لا يجب عليه العقاب من يقتله ولا يقتل
مورثه ولا يجب عليه الحد بقتله ولا يقدف
اسمه الهية بظلمه قال اذا اتي من الاتفاق
يعني لا يجيب بسبب الابن الا اذا امتنع
من الاتفاق عليه فانه حينئذ يجيب لان
المققة الحاجة الوقت وهو بالمنع قصد الملاك
فحينئذ يدفع الملاك عنه الا ترى ان له
ان يدفعه يقتله اذا شاهر عليه السيف ولم
يكنه دفعه الا بالقتل ولان دين المققة
يسقط بعض الزمان فلو لم يجيب عليها تقوت
بخلاف سائر الديون لانها لا تستقط بعض
الزمان فلا يخاف فيها الفوات هكذا حكم
الاجداد والجدات وان قتلوا وكذا المولى
يجيب بدين مكاتبه اذا لم يكن من جنس
بدل الكتابة وان كان من جنسه لا يجيب

لوقوع المقاصة به ولانه اذا كان من جنسه
فقد ظفر بجنس جنه فله اخذه بخلاف
ما اذا كان من خلاف جنسه لانه ليس له
ان يجعله بالدين الا برضاه والمولى بمنزلة
الاجني عنه حتى يجب عليه الارش بالجنائية
عليه وبعض ما اتلف من ماله فذلك يجيب
بدينه اذا ظهر ظلمه بالما طلة ولا يجيب
المكاتب لمولاه بدين الكتابة لانه لا يصير
ظالما بالامتناع عن بدل الكتابة لتمكنه
من فسخ الكتابة من غير رضى مولاه ويجيب
بدين احز عليه غير الكتابة لانه يصير
ظالما بفسخه اذا لا يقدر على فسخ سبب ذلك
الدين وقال بعض مشايخنا لا يجيب فيه
ايضا لانه يمكن من اسقاط هذا الدين
ايضا بان تعجز نفسه فيرد رقيقا فيسقط
عنه دين المولى فصار كبدل الكتابة الا ترى
ان الكتابة به لا تجوز كما لا تجوز بدل
الكتابة بخلاف غيره من الديون بشر
صفة الحبس ان يكون في موضع ليرفيه
برأسه ولا يوطأ ولا يجلي ادد يدخل عليه
بسماسه به ولا يخرج لجمعة ولا جماعة ولا
لمح فرض ولا لمصنور جبارة ولواطي كفيلا
ولا يبي رمضان ولا لاعباد لضيق قلبه

ويؤتى ولا يخرج لو ت قريباً لا اذا لم يوجد من
يغسله ويكفنه فيخرج حينئذ لقراءة الولاء
وفي رواية يخرج وان وجد من يجهزه وان
مرض مرضاً ممناً فان كان له من يخدمه
لا يخرج والاخرج ولا يخرج للعالمية لانه
ليكنه للعالمية في السجن وان احتاج الجماع لا يمنع
من دخول امراته او جاريته عليه ان كان
في السجن مريضاً بسببه لانه انتقضا شهوة الفرج
كانتقضا شهوة البطن وقيل يمنع لان الوطى
من تقوله الخواج بخلاف الاكل والشرب فان
منعه يودي الى الهلاك وهو يرضى له تناول
مال الغير حاله المحضه خوفاً من الهلاك فكيف
يجوز قتله لاجل الدين ولا يمنع من دخول
تربته وجيرانه عليه لانه يحتاج اليهم المشاورة
والنذير في قضاء الدين ولكن لا يكون من الملك
طويلاً والمال الذي يحس فيه غريمه رحى
يحس في دمه وما دونه لان ما فيه ظالم
سقط والله اعلم بالصواب وهو محسبى

باب كتاب القاضى الى القاضى

وغيره اعلم ان هذا الباب ليس من كتاب القضا
لانه ما نقل شهادة او نقل حكم وكل ذلك ليس
منه وانما اوردته فيه لانه من عمل القضاة
فكان ذكره فيه اشبه قال **ويكتب القاضى**

الى

الى القاضى في غير حده وقود وهذا المستحسن
والقياس ان لا يجوز لان كتابه لا يكون اقوى
من عبارته فلو حضر بنفسه الى القاضى المتروك
اليه وعبر بلسانه ما فى الكتاب لا يميل به
فكتاب اولى لان الكتاب قد يترور والخطون
يشبه الخط وكذا الخاتم يشبه الخاتم فكانت
اكثر احتمالاً من البيعة وجه الاستحسان
ما روى ان علياً كرم الله وجهه اجار ذلك في
الناس اليه لانه قد يتخذ رعى الافئدة
الجمع بين شهوده وخضعه شريه على من يرضى
نقل حكم وهو السمي سجلاً وسيانك بيانه
ونقل الشهادة وهو المراد ولا يقال يستغنى
عنه بالشهادة على الشهادة فلا حاجة اليه
لانه يقول يحتاج القاضى في الشهادة على
الشهادة الى تعديل الاصول وقد يتخذ
ذلك لاسمها اذا كان في بلاد الغربة ويتخذ
نقل الشهادة على وجهها اذا اثار الناس لا يحسنون
ذلك وفي كتاب القاضى غيبة عنه لانه هو
يقول الشهود ولا يحتاج فيه الى نقل الشهادة
واما نقل كتابه فحسب ولا يجوز ذلك في الحد
والقصاص لما فيه من الشبهة بزيادة الاحتمال
وقوله في غير حد وقود يدخل تحت كل حد
لا يسقط بالشبهة كالدين والنكاح والطلاق

والشفعة والوكالة والوصية والوفاء والوراثة
والقتل اذا كان موجبا للمال والنسب من
الحى والميت والغصب والامانة المحجورة
والمضاربة المجهودة والاعيان المنقولة
كالعبد والحارية وغير المنقولة كالعقار
يروى ذلك عن محمد وعليه المتأخرون وهو
الذى ينقضى به الضرورة وفي ظاهر الرواية
لا يجوز في النقول للمخارج الى الاشارة اليها
عند الدعوى والتمهيد بخلاف العقار
وغيرها من الحقوق لانها تعرف بالوصف
ادلا لا يمكن الاشارة الى الدين وامثاله والعقار
يعرف بالحدود ولا يحتاج الى احضاره الى مجلس
الحاكم فصار كالدين وفي دعوى النكاح المقصود
نفس النكاح لا ينفس المرأة ويقصر الرجل وانما
ما كالدائن والمدين والنكاح كالدين وكذلك
الطلاق فلا يحتاج فيه الى الاشارة وعن
ابي يوسف رحمه الله انه اجاز في العبد
دون الامة وغيرهما من المنقولات لظلمة
الاباق فيه ولتقدر دفع الامة الى رجل ولم
يحكم له بالملك ليقلها الى الكاتب وعنه انه
اجاز في الامة ايضا بشرطه وهى ان يكلف
المدعى انه كان له عبد ابق وهو اليوم في يد
فلان ويعرف العبد عاية التعريف بصفته

وقف لله تعالى

واسمه واسمه وقيمته ويكتب القاضي
ويذكر ان له شهيد عندى فلان وفلان
بان العبد الهندي الذي يقال له فلان
حليته كذا وقامته كذا واسمته كذا
وقيمته كذا ملك فلان المدعى هذا
وقد ابق الى يده كذا وهو اليوم عند
فلان بغير حق فاذا وصل الكتاب اليه
وثبت عنده انه من عند الكاتب
وقسمه بشروطه على ما يحى سلم العبد
الى المدعى من غير ان ينقضى له بالملك لان
الدين شهيد والسر شهيد وانحصر العبد
ويأخذ كفيلا من المدعى ينفس العبد
ويجعل خاتما من رصاص في عنق العبد
حتى لا ينقص له من فرض في الطريق
انه سرقة ويكتب كتابا الى الكاتب
بذلك ويشهد شاهدين على كتابه
وختمه امر المدعى ان يحضر شهوده الذين
شهدوا عنده فيعيده والشهادة
بالاشارة الى العبد انه ملكه فاذا شهدوا
حكم به وكتب الى المكتوب اليه او الليبر
كفيله وقيل لا يحكم له به لان الحكم على
القاييد لا يجوز لان الخصم الذي كان عنده
العبد هو الخصم وهو غايب ولكن يكتب

ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه
 وحقه وما فيه ويبعث بالعبد والكتاب
 معه الى ذلك الحاكم حتى يفتي له به بحضرة
 المدعي عليه فاذا وصل الكتاب اليه فليعمل
 هو كذلك ويبرئ التفتيل دائما فعليه
 كذلك ليقطع وطم الشركة لانه ربما يشاركه
 غيره في الاسم والسفنة والحلية وفي
 المفتي عليه وهو الذي في يده العبد
 وهذه اجمالية بالاحصاء والاشارة
 التي يرتفع فلهذا يجب احصاءه والجارية
 كالعبد فيها ذكرنا الا انه لا يستلها
 للمدعي بل يبعثها مع اسين معه **فالك**
فان شهدوا على فصر حاضر حكم بالشهادة
 لوجود المحنة والحضور المحم قال **وكتب بحكم**
ومو المدعو سجلا ان كتاب الحاكم يسمى سجلا
 دائما يكتب حتى لا تنسا الواقعة على
 طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا لها
 والا فلا يحتاج الى كتابته الحكم لانه
 قد سهر بحضور المحم بنفسه او من يقوم
 مقامه الا اذا قدر انه غاب بعد الحكم
 عليه فحينئذ يكتب له ليسل اليه
 حقه او ليقتد حكمه قال **والا لم يحكم**
 ان لم يبق الخصم حاضر الا يحكم لان

الحكم

الحاكم على الغايب لا يجوز لما عرف في موضعه
 ولو حكم به حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه
 نقضه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا يفتد
 بخلاف مذهبه لان الاول محكوم به فلزمه
 والثاني ان يد الحكم فلا يجوز له قال **وكتب**
الشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهو الكتاب
 الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة
 لان الحاكم الكاتب لم يحكم بالشهادة وانما
 نقلها ليحكم المكتوب اليه ولهذا يحكم
 المكتوب اليه برأيه وان خالف رأيه راي
 الكاتب بخلاف السجل فانه ليس له ان
 يخالفه وينقض حكمه لان الاول قد استحكم
 بالقضا وهو نقل مجتهد فيه ان كان الحكم **الخصم**
 غايبا والافتقار عليه فلا يكون لاحد
 من القضاة نقضه فاذا افرق بين كتاب
 القاضي الى القاضي والشهادة على الشهادة
 الامن حيث ان شهود الشرح ليشهدون
 على شهادة الاصول والتاقلون لكتاب
 القاضي يشهدون على ان الكتاب من
 القاضي فان القاضي المكتوب اليه لا يحتاج
 الى تعديل الشهود الذين شهدوا في الحادثة
 وفي الشهادة على الشهادة لا بد من تعديلهم
 قال **وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم**

البسم اي القاضى الكاتب فعل ذلك كله
 وهو من شرائطه لانهم يشهدون عند
 الثاني فلا بد من ان يقرأ الكتاب عليهم
 لم يعرفوا بما فيه اذ لا شهادة بدون
 العلم او يعلمون بما فيه لان المعرفة تحصل
 به وهو المقصود ولا بد من ختمه بختم
 شريعته اليهم كيلا يتوهم التغير والبدل
 للشهود من حفظ ما فيه لانهم يشهدون به
 كما في سائر الشهادات ومن شرائطه ايضا
 ان يكون للكتاب عنوان ومكان يكتب
 فيه اسمه واسم رايه وحده واسم القاضى
 المكتوب اليه وايه وحده حتى لو اخل
 بشئ منها لا يقبل الكتاب ويكتب العنوان
 مزد اخل فعنايب حتى لو كان على الظاهر
 لا يقبل وقيل هذا في عرفهم اما في
 عرفنا فالعنوان ان يكون على الظاهر
 فيعمل به ويكتب العنوان من داخل الكتاب
 حتى لو كان على الظاهر لا يقبل وتبيل
 هذا في عرفهم اما في عرفنا فيه اسم المدعى
 عليه والمدعى على وجه ما يقع به التغير وذلك
 بذكر حده بما يذكر الحق فيه ويذكر الشهود
 ان ساد ان ساد التقي بذكر شهادتهم وعن
 ابو يوسف رحمه الله انه لا يشترط على

الشهود الا نقل الكتاب والشهادة على انه
 كتاب فلان ولا على القاضى سوى كتابة القاضى
 التى لا بد من معرفتها واختاره شمس الامة
 رحمه الله لكونه اسهل قال **فان وصل الى**
الكتاب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله للاختصار
وشهود لان هذا الكتاب للمحكم به فلا يقبله
 الا بحضور المحكم كالشهادة بخلاف القاضى
 الكاتب حيث يسمع الشهادة ويكتبها والحكم
 بمايب لانه للنقل لا للحكم ونظيره الشهادة
 على الشهادة حيث يشترط فيها حضور المحكم
 عند الاداء الامن عند النقل ويجوز ان يزور الكتاب
 فلا يقبله الا بيينة عند انكار المحكم انه كتاب
 القاضى وان اقر فلا حاجة الى اقامة البيينة
 انه كتاب ولا يلزم كتاب الاستيمان من اهل
 الحرب حيث يعلمون انه لم يقر به بيينة ما منه
 كتابهم لانه ليس يلزم وهذا ملزم ولا بد من
 حجة نامة من شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 او اقرار المحكم ولا يلزم رسول القاضى الى
 المترك ورسول المترك الى القاضى فانه تكون
 اعتبارا بلا بيينة لان الالزام فيه بشهادة
 الشهود الا بالتركية وقال ابو يوسف رحمه
 الله ياخذ القاضى المكتوب اليه الكتاب
 بغير بيينة ولكن لا يعمل فيه الا بيينة قال

فان شهدوا انه كتاب فلان القاضى سلمه
 اليه في مجلس حكمه وقراه علينا وحتمه فتم
 القاضى وقراه على الحكم والتمه ما فيه يعنى
 اذا ثبت عدالتهم عنده بان كان يعرفهم بالعدالة
 او وجد في الكتاب عدالتهم وذكر المضاف انه
 لا يفتحه الا بعد ظهور عدالتهم لانه قد لا يثبت
 عدالتهم ف يحتاج الى غيرهم من الشهود لاثبات
 ان الكتاب من القاضى لانهم يشهدون بذلك
 قبل الفتح كالشهود الاول بخلاف تبول
 الكتاب حيث يقبله اذا شهد وانه كتابه
 قبل ثبوت عدالتهم بحكمة الخصم وقوله سلم
 اليه الى اخره شرط للحكم به حتى اذا قالوا
 لم يسلم اليه او لم يتراه علينا او لم يحتمه
 كخبرتنا لم يعمل به وشرط في الذخيرة حضور
 الحكم تبول ابيته بانه كتاب فلان لا تقبل
 الكتاب حتى لو قبله مع عينية الحكم جاز ولا يش
 ان يكون هذا قول ابي يوسف فانه عنده
 يقبله من غير بيينة ومن يد المدعى ايضا
 اذا حاجبه وحده وكذا تسهل عند الاثبات
 فقال اذا شهدوا انه كتابه ولم يشهدوا
 بالحكم وغيره قبله تسهل في ذلك لما اقبل
 بالحق وليس الخبر كالمعاينة ولو وجد
 في الكتاب ما يخالف شهادتهم رده شر لا بد

من مساقاة بين القاضيين حتى يجوز كتاب
 القاضى واختلفوا في تلك المساقاة فتم من قال
 هي معتبرة بالشهادة على الشهادة وهي مسيرة
 ثلاثة ايام في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 رحمه الله انه ان كان في مكان لوعد الاداء
 الشهادة لا يستطيع ان يبيت في املة مع
 الاستهاد بر من يجد رحمه الله انه يجوز
 الشهادة على الشهادة وان كان الاصيل
 صحيحا في المصرد ذكر الكرخي في اختلاف الفقهاء
 ان كتاب القاضى الى القاضى مقبول وان كان
 في مصر واحد فاما اعتبارا بالتركيب في الظاهر
 اعتبر العجز قاله **ويطلى الكتاب بوقت**
الكاتب وعزله هذا اذا مات او عزل
 قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله
 قبل ان يتراه عليه لانه ينزله الشهادة
 على الشهادة فوقت الاصول قبل اذا المروع
 الشهادة بيطل اذا المروع فلذا بهذا وكذا
 اذا جئ الكاتب او ارتد او قذف فجد ادمي قال
 ابو يوسف رحمه الله لا يطل بل المكتوب
 اليه ينبغي به ذكر قوله في الامالى وهو قول
 الشافعي رحمه الله لما ان القاضى الكاتب
 ينزله شهود المروع وكفايته بيزلة شهود
 المروع الشهادة لانه يقبل شهادة الذين شهدوا

وقد ثبتت الاصول كذا في كافي
 ابي خنيس وغيرهم ويجوز ان يكون
 في باب الشهادة على الشهادة من كان
 لا شهادة للفرع الا بوقت اصله ولو شهد
 فليتأمل كلام هؤلاء العلماء رحمهم

Copy

بعد ادائه الشهادة قبل ان يقرأ
لا ينجس القضاة كذا في كتابه
في كتابه

بالحق الى القاضي المكتوب اليه والنقل قد يتم
بالقائمة فصار بمنزلة شهود الفرع اذا ما نوا
بعد ادائه الشهادة قبل الحكم بها ولنا ان القاضي
القاضي وان كان ينقل شهادة الذين شهدوا
عنده الا ان لمع النقل حكم القضا الا ترى
ان هذا النقل لا يجمع الامن القاضي ولا يشرط
فيه عدد ولا لفظ الشهادة ووجب على القاضي
الكاتب هذا النقل بسماع البينة وقضا فينت
لهذا النقل حكم القضا ولم يتم بعد لان
تمامه يوجب القضا على المكتوب اليه
ولا يوجب القضا على المكتوب اليه قبل وصول
الكتاب اليه وقبل قرائته لان العلم بالحق
به شرط لوجوب القضا فلم يكن النقل تاما
فيبطل بوث القاضي كافي ساير الا قضائية
اذا مات القاضي قبل تمامها بخلاف شهود الفرع
اذا مات الاصول بعد ادائه الشهادة لانهم
اوجبوا الحكم على القاضي بشهادتهم فلا يثبت
عنه الوجوب بوث الاصول او بوث الفرع
كافي ساير الشهادات اذ اقامات الشهود بعد
الاداء قبل الحكم بشهادتهم فانه لا يسقط
عنه الوجوب فكذا امة اولو قبيلة مع هذا وحكم
به ثم رفع الى قاض آخر واصحابه جاز لان قضاء
صادق محله جهته انية لان هذا القضا مختلف

فيه

فيه واذا كان الاختلاف في نفس القضا ينفذ
بالتقيد من قاضي اخر بخلاف ما اذا كان
الاختلاف قبل القضا حيث ينفذ بنفس القضا
لما عرف في موضعه ولومات القاضي الكاتب
بعد ما قرأ الكتاب لا يبطل في ظاهر الرواية
ويحكم به المكتوب اليه لانه وجب عليه القضا
به بالقرأة فلا يبطل بالموت كالومات
الشامد بعد ادائه الشهادة قبل الحكم بها في
اختلاف زفر رحمه الله ويقترب انه لا يقتضي
به اذ اقامات قبل قضا به قال **وموت المكتوب**
اليه الا اذا كتب بعد اسمه والى كل من يميل
اليه من قضاة المسلمين اي يبطل الكتاب
بوث القاضي المكتوب اليه الا اذا كتب الى
فلان والى كل من يميل اليه من قضاة المسلمين
فحينئذ لا يبطل بوث القاضي المكتوب اليه
والضمير في قوله بعد اسمه ما يدور الى القاضي
المكتوب اليه وقال الشافعي رحمه الله
لا يبطل وان لم يقل ذلك ويحكم القاضي الذي
جا بعده به كما قال والى كل من يميل اليه
من قضاة المسلمين ولنا ان القاضي الكاتب
اعتمد على علم الاول وامانة والقضاة
يتقاونون في الامانة فصار نظير الامانة في
الاموال بخلاف ما اذا قال والى كل من يميل اليه

من قضاة المسلمين ولنا ان القاضي الكاتب
اعتمد على علم الاول وامانتة والقضاة
يتقارون في الامانة فصارت نظير الامانة
في الاموال بخلاف ما اذا قال والى كل من يعمل
النية من قضاة المسلمين لانه اعتمد الكل فكانوا
مكتوبا اليهم بخلاف ما اذا قال استدا الى كل
من يعمل اليه من قضاة المسلمين حيث
لا يجوز ان يحكم به احد لان اعلام ما في الكتاب
والقانون اليه شرط وتمام الاعلام لا يحصل
بهذا القدر واذ اعين واحد احصل التعريف
له ومع كتاب القاضي الى القاضي وصار غيره
يتقوله واجاز ابو يوسف رحمه الله من غير
تعيين احد من القضاة حتى ابتلي بالقضاة واستحسن
كثير من المشايخ تسهيلات الامر ولا يقبل
القاضي رسالة قاض اخر وان قامت عليها بينة
لانه ينقل عبارته فيكون كان القاضي خصم
وتكلم به لا يسمع كلامه لانه كواحد من الرعية
في غير موضع ولا يمة بخلاف الكتاب لانه كتبه
في مجلس ملك فكان الكتاب منه كالخطاب
للقاضي المكتوب اليه بمثابة لعمد ورا الكتاب
من موضع القضاة او يقول ان الكتاب لا يقبل
قياسا وانما قيل للضرورة والضرورة الى
الرسالة لان في الكتاب عناية عنه فتقوى على

اصل القياس ويجوز للقاضي المكتوب اليه ان
يكتب كتابا الى قاض اخر اذا اقتدر حضور
خصمه عنده وكذا المكتوب اليه ثانيان
يكتب الى اخر الى ما لا يتشاي لان الشهادة
الرافقة عند الاول ما رت مستولة الى
المكتوب اليه مكانا فصارت مكانهم شهودا وعند
حقيقة فجاز له ان ينقلها الى غيره اذا الحاجة
الى نقلها سرا ما شئت وفي المجوزة للنقل
قال **لا يوت المضم** يعني لا يبطل الكتاب بوث المضم
لان وادته يقوم مقامه فينتد عليه وعلى هذا الومان
المدعي ينبغي ان لا يبطل لان قريبه يقوم مقامه فينتد
له وكما يجوز كتاب القاضي الى القاضي يجوز كتاب
القاضي الى الامير وتكون ان كان في مصره اقتصر على
توله اصلح الله الامير ولا يكتب الا من ذلك وان
كان في مصر اخر فلا بد من ذكر الاسم والنسبة والمقام
والشهادة كما في كتاب القاضي الى القاضي والقياس
ان لا يجوز في مصره الابه ولكن استحسنوا ذلك
للعادة فان القاضي يكتب الى الوالي ويستعين
به فيما عجز عن قضاة في كل وقت وبوساطة ذلك لم
لان كل واحد لا يحضر مجلس الامير فيشهد والامير
لا يمكنه التفرغ عن احوال الشهود فتبطل الكتاب
للضرورة وتنفذ هذه الضرورة والعادة فيها
اذا كان الامير في مصره وان كان في مصر اخر غير

للمصر الذي فيه القاضي ببقى على اصل القياس لعدم
 جريان العادة والضرورة لقلة وقوعه قال
وتدفع المرافعة في غير محله وتؤد لان القاضي يستقي
 من الشهادة على ما بينا وشهادتها جائزة في غير
 المحذور وكذا يجوز قضاها فيه ولا يجوز في المحذور
 والقضا من كسها دلتها لما فيها من شبهة البدلية
 وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز ان تؤلى المرأة
 القضا لقصور عقلها قلنا من من اصل الولاية
 وبه نصير املا للشهادة فكذا للقضا كالرجل
 كما الرجل **لا يستخلف قاض الا ان يفرض اليه**
ذلك بخلاف الامور لانه فرض اليه القضا التقليد
 فلا يتصرف في غير ما فوض اليه كالوكيل لا يوكل بدون
 اذن الموكل وفي الجملة يجوز للمامور بادائها ان
 يستخلف الامن شهد الخطبة لانها شرط فيها فلا تنقد
 دونها وان كان شرع فيها جاز ان يستخلف من لم
 يدرك الخطبة لانها انقضت بالامتنع فكان الثاني
 باسما فلا يشترط للبيان ما يشترط للافتتاح ولانه
 لما دخل معه في الصلاة وجازت صلواته معه التحق
 من شهد الخطبة فكما اذ لم لا يجوز الا بالخطبة
 ولما لو انسد المستخلف الجملة واعاد اذ جاز
 وان لم يدرك الخطبة لما ذكرنا ولو استخلف
 مع ذلك فحكم الخليفة فاجازه القاضي جاز اذا كان
 المستخلف املا للقضا وان كان رقيقا او محذورا

بالجمعة

لكونها على شرف الفتوت
 ثم ان احدث قبل ان يشرع
 في الجمعة لم يجز له ان يستخلف
 صح

في قذف او كافر لم يجز وكذا اذا قضى بغيره القاضي
 جاز لان مقتود الامام بتوليته حضور رايه
 كالوكيل بالبيع او الشراء اذا كل غيره فباشر وكيله
 بغيره او بغيريته فاجازه ولو فرض اليه الامام
 ان يستخلف بان قال له ول من شئت له ان يؤتي
 من شا فخيرنا بما عن الامام في التولية حتى
 لا يملك عزله كالوكيل اذا اذن له الموكل بالتوكيل
 فوكل مكاره وكيل عن الموكل حتى لا يملك الموكل
 عزله ولا يغيره بوجهه ويغير لان يوت الموكل
 بخلاف الوصي حيث يملك الا ايضا ان غيره
 ويملك التوكيل والعزل في حياته لان اوان
 ثبوت حكمها بعد موت الموصي وقد يجز الوصي
 عن الجري على موجب الوصية ولا يملك الرجوع
 الى الوصي فيكون الوصي راضيا باستقامته
 بغيره دلالة كيد لا يفتوت مصالحة بخلاف الامام
 والوكيل لانها يتصرفان بانفسهما فلا يتقوت
 المصالح ولو فوض اليه العزل بان قال استبدل
 من شئت كان له العزل لانه ملكه بالتفويض
 اليه ومذا لانه نائب عن الامام فلا يملك
 الا ما اطلق له لان رضاه بتصرفه لا يدل على
 رضاه بتوليته غيره لان الناس متقاربون
 في الامانة والتصرف قال **واذا رفع اليه**
حكم قاض من مائة ان لم يخالف الكتاب والسنة

ادوية
من السور
فان يفتقر
عنه

المشورة والاجماع لانه لامزية لاحد الاجتهادين
على الاخر وقد ترجح الاول بانقال الفقهاء فلا
يقتضي ما يوردونه ولا يولد منه ينفذ الاول
لما ينفذ الثاني ايضا وكذا الثالث والرابع الى ما لا
يتناهى لاحتمال ان يحق قاض يرى خلاف ذلك
فكان نافذا ضرورة وقد صرح ان عمر رضي الله عنه
لما اتر استقاله قلده القضاء ابا له ردا واختصم
اليه رجلان فتقضى لاحدهما شرفي عمر رضي الله عنه
المتقضى عليه فسأله عن حاله فقال فتقضى على تقاض عمر
رضي الله تعالى عنه لو كلفنا ما مكنا لكانت قضيتي للآخر
فقال المتقضى عليه وما يمنعك من القضاء ليس
بما نص والراي مشترك وروي عن عمر رضي الله
تعالى عنه انه فتقضى في حادثة بعقوبة شرفي فيها
خلاف ذلك فقال تلك كما قضينا ومدة كما
تقضى وفي الجماع الصغير وما اختلف فيه الفقهاء
فتقضى به القاضي شرفا قاض اخر يرى غير ذلك
امتناعه فقيده يكون الثاني يرى خلاف ما حكم
به الاول وليس فيما ذكره في الكتاب التقييد
به في يوم انه المناهضة اذ كان موافقا لرايه
وقالوا شرطه ان يكون عالما باختلاف الملأ
حتى لو فتقضى في فعل مجهود فيه وهو لا يعلم ذلك
لا يجوز فقواوه عند عامتهم ولا يضييه الثاني
ذكره في النهاية معزيا الى المحيط وقال فيه

فقير في ذلك

قال

قال شمس لا يته مداهم وظاهر المذهب ولو
فتقضى في المجتهدين فيه كما قال الرايه تاسيا لمداهم
نقد عند ابي حنيفة وان كان عامدا فقيه
روايتان في رواية ينفذ لانه ليس بخطا يقيين
وفي اخرى لا ينفذ لانه خطأ عنده وقد نهى
عن اتباع متوالي غيره بقوله تعالى ولا تتبع اهل
الجماعة لا ينفذ في الرهين وعليه الفتوى
وقيل الفتوى على القاض ذكره في الكافي بشرط
ان لا يكون مخالفا لما ذكر من الادلة ولو
كان مخالفا لما ذكر من الادلة ولو كان مخالفا
لنقضه الثاني لان الاجتهاد على خلاف مداهم الادلة
غير ما ينفذ فيفتقر وقيد بالسنة المشهورة
اخترنا من الضرب والمراد بالاجماع ما ليس
فيه خلاف يستند الى دليل شرعي فحاصله
ان الذي فتقضى به الاول لا يخلو من اربعة اوجه
اما ان يكون موافقا لدليل الشرعي كالكتاب
والسنة والاجماع فلا كلام فيه واما ان يكون
مختلفا فيه اختلافا يستند كل واحد الى دليل
شرعي فذلك حكم لا يتعرض له يفتقن به ما حكم
به حاكم مثاله اذا رفع الى حاكم من اصحاب الشافعي
رحمته الله اليمين بالطلاق انصاف فابطل اليمين
نقد ولا يقع الطلاق بشرطها بعد والاحسن
ان يقول ابطال اليمين ونقضت هذا الطلاق

واما ان يكون الخلاف في نفس القضا فقيه رواية
في رواية لا ينفذ ذكره الحنفية وهو الصحيح
لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضا فاذن
فحينئذ وجد محل الخلاف والاجتهاد فلا بد
من قضاء آخر يرجح احدهما وذلك مثل القضاء
على الغائب وللغائب وصلة المحدث وفي القذف
وشهادته بعد التوبة وقضاها السابق
وشهادته قبل التوبة حتى لو قضى على الغائب
او قضى السابق او المحدث لا ينفذ الا اذا
رفع الى حاكم اخر فنقض بجملة حكمه فيمنع
يلزم ولو قضى انتسخ لان الخلاف في نفس
القضا فعلى القضا لم يوجد محله واما ان يكون
مخالفا لدليل الشرع وهو النوع الرابع
فانه لا ينفذ قضاؤه ولا ينفذ بتنفيذ قاضي
اخر ولو رفع الى ائمة حاكم ونفذ لان قضاؤه
رفع باطلا لئلا يفتى الكتاب والسنة او
الاجماع فلا يعود صحيحا بالتنفيذ وذلك
مثل القضاء بشا من وعين او بالقضا من
بتعين الولي واحد من مثل المصلحة ويمنع
او بجملة نكاح المنة والموتة او بجملة بيع
عبد معتق البعض او بجزء من ممتلكات
النسبية عمدا او بجواز نكاح الجدة وامرأة
الجدة او بسقوط الدين بمضي سنين او بجواز بيع

جنين

جنين زجعت امه ومات في بطنها ارجل
الطلقة ثلاث الاول قبل ان يدخل بها الثاني
او ابطال عن المراجعة عن القود او بعده
وقوع الطلاق ~~في بطنها~~ او قبل الدخول
كل ذلك لا ينفذ فيه حكم الحاكم لو وقع باطلا
ولا ينفذ بالتنفيذ وبيع امر الولد من هذا
القبيل عند حكم وجه الله حتى لو قضى
بجواز لا يجوز وعند ما لا يرتفع فيكون
خلافه باقيا على حاله وقال شمس الائمة
يرتفع به بلا خلاف واما ينفذ حكم الحاكم
فيه عند ما لان هذا الاجماع منسحب
فينفذ قضا القاضى بخلافه لمنعه قال

وينفذ القضا بشهادة الزور في القود والشرع
ظاهرا وباطنا لا في الاملاك المرسلة الى

الاملاك المملوكة وهي التي لم يذكر سببها ممتنا
ومداعنة الى حنيفة رضي الله عنه وهو قول
ابي يوسف رحمه الله ولا يرد رجوع عنه فقال
لا ينفذ الا ظاهرا وهو قول محمد والشافعية رحمهم
الله امران شهادة الزور حجة ظاهرا وباطنا
فصار كما لو كان الشهود عبيدا او كافرا او
مكذوبا في قذف وكذا اذا قضى بنكاح لرجل
على امرأة وهي منكوبة الغير او بجملة وكما
في الاملاك المرسلة ولنا قول علي رضي الله عنه

الثلاث جملة او بعد وقوع
الطلاق على جنين او

يجوز واصل الخلاف فيما اذا وقع
الخلاف في قضية في عصر شرع العلم
علم احد القولين في عصر آخر بعد
المرتبعة الخلاف المتقدم ام لا فانه
يرتفع فلم يعتبر خلاف المتقدم وعندها
مع

لتلك المرأة شاهدان زوجاها ولان القضا
 لقطع المازعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ
 باطنا كان متهيدا للمازعة بينهما وقد عدها
 نفوذ مثل ذلك في الشرع الاستري ان التفريق
 باللفان ينفذ باطنا واحدا مما كاذب يبين
 وكذا اذا اختلف المتبايعان وتخالفا فيسحق القاضي
 بينهما المنجح باطنا حتى يجل للبايع وطى الجارية
 المبيعة فكذلك في كل الفسوخ والعقود ولا يرد
 علينا ما ذكره الا ان جعل حكم الحاكم استناد
 وشرطه ان يكون المحل قابلا فاذا كانت
 تحت زوج او كانت معتدة لا يقبل الانشاء انما لا
 يشترط الشهود في النكاح لانه ثبت مقتضى
 في ضمن صحة القضا وما ثبت اقتضا لا يراعى فيه
 شرائط وشهادة العبيد وكوم ليس بحجة املا
 بخلاف الفسق على ما عرف في موضعه ولانه
 يمكن الوقوف عليهم فلا تكن منها دية حجة وانما
 لا ينفذ باطنا في الاملاك المرسلة لان في سباب
 الملك تراخا وليس يقيى البعض او لم يلاخر
 وانما الملك مطلقا بغير سبب ليس في دفع
 المشرقة في الالف بخلاف ما اذا ادعى سببا
 محييا كالبيع والشرا والاطارة والنكاح والاقالة
 والفرقة بالطلاق او غيره وفي المبة والصدقة
 روايات وكذا في البيع باقل من قيمته في ولية

ابيع ينفذ

لا ينفذ

لا ينفذ باطنا لان القاضي لا يملك انشاء
 المتبرعات في ملك الغير والبيع باقل من قيمته
 يبرع من وجه وفي رواية ينفذ لان النفوذ
 في ضمن صحة القضا فلا يشترط فيه شرائطه
 ولا يمتنع محل ولان البيع باقل من القيمة
 ليس فيه تبرع الاستري ان المكاتب والعبد
 الماذون له يملكانه واذا ادعت المرأة
 ان زوجها اياها بثلاث او بواحدة فمجد الزوج
 فحلفه القاضي فحلف ان علمت ان الامر كما
 قالت لا يسمعها الاقامة معه ولان تاخذ
 من ميراثه شيئا وهذا يشكل فيها اذا كان
 الطلاق ثلاثا لطلان المحلثة للاستثنا قبل زوج
 اخر وفيها دون الثلاث مشكل لانه يقبل
 استثناء النكاح فينبغي ان يثبت الانشاء على قياس
 قول ابي حنيفة رحمه الله وجوابه ان يقال
 ان الاستثناء ما يثبت اذا قضى القاضي بالنكاح
 ومما لم يقصر به لاعتراض الزوجين بالنكاح الا
 ان المرأة ادعت الفرقة بينهما وعجزت
 عن اثباته عند الحاكم فينبغي ما كان على ما كان
 فلم يخرج القاضي الى القضا بالنكاح قال **ولا**
يقضي على غائب الا ان يجرى من يجرى مقامه
 كالوكيل والوصي او يكون ما يدعى على الغائب
 سببا لما يدعى على الحاضر كن ادعى عينا

في يد غيره انه اشتراه من فلان الغائب
وقال مالك والشافعي يجوز القضا على الغائب
وان لم يحضر من يقوم مقامه لانه عليه
الصلاة والسلام فقي هيئ امراة الى سفيان
بالققة وابو سفيان غائب فقال لها
حدثي من مال ابوسفيان ما يكفيك وذلك
وقوله عليه الصلاة والسلام البيئته على
المدعي مطلقا من غير اشتراط حضور خصم
وان الحجته وجدت على التمام وهي البيئته
وهي بيئته كاسمها فجاز القضا بها كما اذا كان
الخصم حاضرا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام
لعلني روي الله عنه لا تقتل لاحد الخصمين
حتى تسمع كلام الاخر فانك اذا سمعت كلام الاخر
علمت كيف تقتل رواه احمد وابوداود
والترمذي بجنا ولا ان القضا لقطع المنازع
ولا من رعة من عدم الانكار فلا يجمع وان
وجه القضا يستتب في هذه الحالة لانه يحتمل
ان يفتخر الخصم ويحيل ان ينكر واحكامها
محتكمة فانه لا افتراء يقتصر وبالبيئته
يقتدى فلا يجوز مع الاشتباه الا ترى انه
عليه الصلاة والسلام قال فانك اذا سمعت
كلام الاخر علمت كيف تقتل بهذا دليل على
ان العلم بوجه القضا شرط لصحة القضا

وقف لله تعالى

وان الحمل به يمنع القضا وانه لا يرتفع الا بكلامها
ولان البيئته لا تكون حجة الا اذا عجز المنكر عن
الطعن في اليهود ومع غيبته لا يتحقق فلا يكون
حجة ولا حجة لها في حديث هند لانه لم يكن
قضا وانما كان فتوى او اعانة لها على اخذ
ماله الا ترى انها لم تدع الزوجية ولم تسم
البيئته وكان عليه الصلاة والسلام عالما
بانها امراته ولم تكن على وجه القضا فضلا
وكذا قوله عليه الصلاة والسلام عالما بانها امراته
ولم تكن على وجه القضا فضلا وكذا قوله عليه
الصلاة والسلام البيئته على المدعي ليس لها
فيه حجة بل موجبة لنا لان البيئته اسم لما
يحصل به البيان وليس المراد البيان في حق
المدعي ولا في حق الناضي لان المدعي عالم
بجنته والناضي بان له بكلام المدعي ان السمع
يكن له متازعا فتعين ان يكون في حق الخصم
وكذا لو قام المدعي البيئته على خصم حاضرا
وركبت بيئته ثم غاب المدعي عليه لا يقتضي
عليه حتى يحضر مواد من يقوم مقامه فيفتي
عليه بتلك البيئته من غير اعادتها وكذا اذا
غاب قبل التركيبة ولو اقر عند الحكم فغاب
قبل ان يفتي عليه فقي عليه وهو غائب لان له
ان يطعن البيئته فيبطل به دون الاقرار وعن

فلان الغائب زوجته ثلاثا واقامت
 بيته ان فلانا طلق زوجته ثلاثا لم يقبل
 بيته لانه ينقض بذلك وان كان لا يقدر
 يقبل بان قالت عمت طلاقى فلان
 الغائب الدار فاقامت بيته انه دخل
 الدار يقبل لانه لا ضرر عليه ومن المتأخرين
 من قال في الشرط ايضا يقبل مطلقا كما في
 السبب منهم على البردوى لان دعوى
 المدعى كما يتوقف على السبب يتوقف على الشرط
 ايضا قال **ويقرض القاضى مال المستقيم**
ويكتب العكس لا الوصى والاب لان القاضى
 يقدر على تحصيل المال من المستقرض والوصى
 والاب لا يقدران على ذلك فيضمنان باقراض
 مال الصغير وهذا لان الاقراض تبرع
 الا ترى انه لا يجوز التاجيل فيه كمتأجير
 التبرعات فلا يملكه ولا يقرضها يكون
 على شرف التوكى بان يحيد المستقرض على محرم
 الزمان وتزد شهوده لان كل مستقرض
 غير موثق ولا كل شاهد مقبول ولا كل قاض
 عادل بخلاف اقراض القاضى حيث يكون
 الاقراض احسن تعرف في حقه لان القاضى
 كثير الاستقلال فلا يكتفى ان يباشر المحظ
 بنفسه وانما يدفعه الى امينه ودفعه اليه

بالحريق

بطريق القرض انظر لليتيم لانه يكون مضمونا
 عليه والوديعة امانة ان ملكته بملك غيره
 حتى ويومن التوكى بحجود المستقرض لكونه
 معلوما للقاضى وكونه لا يقدر منه لدايته
 ومعرفة تاحوال الناس الامن امين يوثق
 ولا يخاف منه الحجود وانما يكتب في العكس
 ليحفظه لانه كثرة اشتغاله بخلاف النساء
 قال شمس الابية في الاب روايتان اظهرهما
 انه ليس له ان يقرض والمعنى ما بينا وليس
 له ان يأخذ مال ولده الصغير قرضا لنفسه
 فيما روى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله
 وقيل له ذلك شريطة للقاضى ان يتفقد
 احوال الذين اقترضهم مال اليتيم حتى لو
 احتل حال احد منهم اقدمته المال لان
 القاضى وان كان قادرا على الاستقلال
 لكن انما يقدر من الغنى لامن الفقير الا ان
 ترى انه ليس له ان يقرض المعسر ابتداء
 فكذلك ليس له ان يتركه عنده انتها والله اعلم
 بالصواب وهو حسبي ونعم الوكيل

باب التكميل

ما كان الحكم من انواع الحكم ذكره في كتاب
 القضاء وهو جاز بالقضاء والسنة واجماع
 الامة اما الكتاب فقوله تعالى فابعثوا

حكما من امله وحكما من اهلها نزلت في تخليم
 الزوجين واما السنة فمأروى انه عليه
 الصلاة والسلام نزل على حكم سعد بن
 معاذ في بني قريظة وعليه اجماع السجدة
 رضي الله عنهم قال رحمه الله **حكم رجل**
يحكم بينهما فحكم بيمينه او اقترارا او تكولا في غير
حد وقود ودية على العاقلة مع لو صلح الحكم
 قاضيا لما تلونا وروينا ولان لهما ولاية
 انفسهما مع مع تخليهما وبيعت حكمه عليهما
 لانه بمنزلة الحكم في جميعهما وشرطان يكون
 حكمه بالبيعة او الاقترارا والتكول ليكون
 موافقا لحكم الشرع وشرط لسود حكمه ان
 يكون في غير حد وقود ودية على العاقلة
 لان تخليهما بمنزلة الصلح بينهما وليس لهما
 ولاية على دمهما ولما لا يملكان اباحت
 وكذا الولاية لهما على العاقلة فلا ينفذ
 حكم من حكماء على عاقلة ولا على التاتل
 ولو ثبت القتل باقراره او ثبت جراحة
 بيينة وارسلها فكل ما تتجمله العاقلة خطأ
 كانت الجراحة او عمدا او كان قدوما تتجمله
 ولكن الجراحة كانت عمدا لا يوجب التعاص
 بتد حكمه عليه لان العاقلة لا تنقله واجاز
 في المحيط التحكيم في التعاص لانه من حقوق

العباد والاول ذكره المختصاف وشرط ان يكون
 صالحا للتقاضي لانه بمنزلة القاضي فيما بينهما
 فيشترط فيه ما يشترط في القاضي حتى لو
 حكما كافرا او عبدا او محمدا واذي قدف
 او صبيا لا يجوز لانه لا يصلح قاضيا لانعدام
 اهلية الشهادة فكذا اكلنا وان حكلا فاسقا
 او امرأة جارا كما في التقاضي لانهما امر السهادة
 وكذا الكافر في حق الكافر لانه امر السهادة
 في حقه وكذا يجوز بتقليد القضاة يحكم بين
 امر الامة قال **ولكل واحد من الحكمين**
ان يرجع قبل حله لانه معتد من مهمتهما
 فكان لهما عزله قبل ان يحكم بينهما كما ان
 المعتد من جهة الامام له ان يعزله قبل ان يحكم
 بين الناس ولا يقال ان التحكيم يثبت ببرا
 فوجب ان لا يصح عزله الا بانقضاءهما لانقول
 التحكيم من الامور الجارية من غير لزوم فيستتبع
 احدهما بتقضيه كما في المضاربات والشركات
 والوكالات قال **فان حكم لزمتهما** لان حكمه
 صد رعن ولاية شرعية عليهما كالقاضي اذا
 حكم لزم لهما بالعزل لا يطل حكمه فكذا امدا
 ولان حكمه لا يكون دون صلح حري بينهما
 براضيهما ونفيه لا يكون لاحد منهما ان يرجع
 عنه بعد تمامه فهذا اولى قال رحمه الله

واسمى القاضي حكمه ان وافق مدعيه يعني اذا
رفع الحكم اليه وحالها عنده نفيه ان وافق مدعيه
لانه لا قابلية في نقضه شر ايرامه بتزايده الاضا
ان لا يكون لقاضي اخر يرى خلافه بنقضه اذ ارفع
اليه لان اسما به منزلة قضايه ما يتد اوله ميسره
لنقضه قال **والا بطله** ان لم يوافق مدعيه
ابطله لان حكمه لا يلزمه لعدم التقدير من جهة
بخلاف ما اذ ارفع اليه حكمه كما حيث لا يبطله وان
خالف مدعيه الا ان يخالف الكتاب والسنة والجماع
لان المولى من جهة الامام له ولا يتدخل الناس كافة
لان منقلبه له ولاية على الناس كافة فكان نايبا له
فيكون فقهاء حجة في حق الكل فلا يتمكن احد من نقضه
حكمه الامام نفسه بخلاف الحكم لانه باسقاط
الخصمين فلا يكون له ولاية على غيرهما ولا يلزم
القاضي حكمه بمنزلة اصطلاحهما في المجهت انت
حتى كان له بغير اصطلاحهما اذ اراى خلاف
ذلك فكذا امدا وهذا لانه اعطى له حكم القاضي
في حقهما حتى اشترط فيه شرائط القضاء في
حق غيرهما كواحد من الرعايا وقال ابن
ابن ابي موسى بمنزلة المولى من جهة الامام
حتى لا يكون لاحد ان يتفق حكمه سائر مخالف
الدليل الشرعي وهو اسب ما بينا ولو اخبر هذا
الحكم باقرار احد الخصمين او بعدالة الشهود

ومما على حاله ما يقبل قوله لان الولاية قايمة
وان اخبر بالحكم لا يقبل لاقتضا الولاية مكد
ذكر صاحب الهداية وفي النهاية يعني لو قال
الحكم بينهما لاحدهما قد اقررت عندي
لهذا بهذا وكذا او قامت عندي بينة عليك
يكذا وكذا فعد لوا وقد الزمتك ذلك وحكمت
عليك به لهذا وانكر المقتضى عليه ان يكون
قد اقر عندك بشئ او قامت عليه بينة بشئ
نفذ الحكم عليه لان الحكم يملك انشا الحكم
عليه بذلك فيملك الاقرار كالعاضي المولى
اذا قال في حال قضايه لاني ان نقضت عليك
لهذا اباقرارك او ببينة قامت عندي بذلك
فانصبتك في ذلك ولا يلتفت الى انكار
المقتضى عليه فكذا هذا وقال في المحيط
حكمنا رجلا ما دام في مجلسه وقال لم تحكم
بيننا وقال الحكم حكمت فالحكم مصدق ما دام
في مجلسه لانه حكى ما يملك استنيافه فيملك
الاقرار به وجعل اقراره كانشا الحكم ولا
يصدق بعده لانه لا يملك انشا الحكم ولا يملك
الاقرار به وقال فيه الحكم انما يخرج عن
الحكومة باحد اشياء ثلاثة اما بالغير
او بانها الحكومة بنهايتها بان كان موقفا
ففي الوقت او بتزويجه من ان يكون اهلا

بان عمى وارثه والعياذ بالله تعالى وان لم
 يلحق به الحرب ولو غاب او غنى عليه
 وبرى منه او قدم من سفره او حبس كان
 على حكمة لان هذه الاشياء لا تبطل الشهادة
 فلا تبطل الحكومة وكذا لو روى القضاة عزل
 عنه فهو على حكومته لان العزل لم يوجد
 من جهة المحكمين وانما وجد من جهة المولى
 ولا يثبت الحكومة مستفادة من جهة
 المحكمين لان جهة المولى وكذا الحكم بينهما
 في بلد اخر جاز لان الحكمين قسما مطلقا
 فكان له الحكومة في الاماكن كلها ولو حكم
 رجلين جاز ولا بد من اجتماعهما حتى لو
 حكم احدهما دون الاخر لا يجوز لانها
 رضىا برأيهما لا برأى احدهما والله اعلم بالصواب
 قال **وبطل حكمه لا يورثه وولده وزوجته**
حكم القاضي بخلاف حكمه عليهم اي يبطل حكم الحكم
 هو لا كما يبطل حكم الحاكم بخلاف حكمه عليهم
 لانه يثبت حكمه لهم فتبطل دون حكمه عليهم
 وهذا كالشهادة حيث لا يجوز لهم ويجوز
 عليهم لما ذكرنا ويجوز ان يقتضى لاقى امراته
 وامها وكذا الاسرة ابنة او زوج ابنته اذا
 كان القضى له بالحكمة لان شهادته جازية
 بهذا هو المحرف وان كان ميتا لم يجز لان

المقتضى

القضاة لهم قضاة الزوجته وولده وهذا كانوا
 يتوارثون وان كانوا لا يتوارثون
 جاز لعدم التهمة ويجوز القضاة للاخوة
 وارلامهم والاعمام لان شهادتهم جازية
 والله اعلم بالسواب وهو حسبي ونعم الوكيل
باب مسائل شتى قال
لا يثبت ذو سفيل فيه ولا يثبت كوة فيه
في العلم معناه اذا كان لرجل سفيل ولا خير
 علم فليس لصاحب السفيل ان يثبت فيه رتدا
 ولا يثبت فيه كوة وهذا عند ابي حنيفة
 رضى الله تعالى عنه وقال يصنع ما لا يضرب العلم
 وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان
 يبيى على العلويين او يصنع عليه جدي وعا
 او يحد كنهما قيل يا حكمي عنهما تفسير لقول
 ابي حنيفة رحمه الله على معنى انه لا يصنع
 الا ما فيه ضرر مثل ما قال لا يثبت فيه خلاف
 حقيقة وهو ان اصله عند ما لا يباح
 لانه يضر في ملكه وهو مطلق له واخرى
 لعارض وهو الضرر بالغير فاشكل بيقي
 على اصل الاباحة وعند ما لا اصل هو المظهر
 لانه يضر في محل يتحقق به حق الغير كالرب
 والعين المستاجرة والاطلاق لعارض وهو
 عدم الضرر بيقين فاشكل بيقي على اصل

قوله مطلق نفع العام
 على تقدير وقوعه
 التفرقة بينه وبين
 علم تقديره على المصلحة
 والاطلاق في الاباحة

المختار وهذه الاشياء من الشكل فظهر فيها اثره
 الخلاف ولا خلاف فيما لا اشكال فيه ولو
 انتدعوا السفل من غير صنع صاحبها
 على البناء لعدم التقدي وقدر لصاحب
 العلوان يبنى ان شاربيني عليه علوه
 ثم يرجع عليه بيقية البناء ويضعه من السكنى
 فيه حتى يدفع اليه قتيته يوم البناء لانه
 مضطر في ذلك وصار كغير الراس اذا قفى
 الدين بغير اذن الراس لا يكون مستبرعا
 اذ هو ليس مضطرا لانه يمكن ان يقيم عرضته
 ويبني في نصيبه وصاحب العلول ليس كذلك
 حتى لو كانت الدار صغيرة لا يمكن الانتفاع
 بنصيبه بعد القسمة كان له ان يرجع
 وعلى هذا الواجب من بعض الدار او بقدر الحرام
 فاصححه احد الشريكين له ان يرجع لانه
 مضطر اذ لا يمكن قسمة بعضه ولو انتدعوا
 كله فقل السفل الذي ذكرنا ولو مدد صاحب
 السفل شمله بنفسه يجبر على اعادته بتقديم
 كمال ثقله به حق الغير كالرأس فيحقق العبد
 الراسون او مولى العبد الحياي ينفرد فيه
 بعق او يحويه وذكرنا علوان ان كل من احب
 ان يفعل مع شريكه فاذا فعل احدا ما بغير امر
 الاخر لا يرجع لانه منطوع اذ كان يمكنه ان يجبره

وذلك

فيما لا اشكال فيه
 حيث لا يرجع الا بغير امر

ارجع اليها

وذلك مثل كرى النهر او اصلاح سفينة بحينة
 وفدا العبد الحياي وان لم يجبر لا يكون
 منطوعا كسالة انتداع العلوان والسفل لانه
 لا يتوصل الى حقه اصلاحا ولا يمكنه الانتفاع
 بنصيبه الا بالاصلاح وصار مضطرا وذكر
 في النهاية معزيا الى قاضي خان ولو تصرف
 صاحب السفل في ساحة السفل بان حفر
 بئرا عند ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه
 له ذلك وان يقرر به صاحب العلوان وعند
 الحكم معلول بعله الضرر قال **وايضا**
مسئلة يطالب بقتلها غير نافذة
لا تنتفع فيها الا بالاولى بابا بخلاف المستندرة
 بعناء سكة طويلة بقتلها منها سكة
 اخرى طويلة وهي غير نافذة فليس بالاولى
 السكة الاولى ان يفتكوا بابا الى السكة
 الاخرى لان الساب يقصد للمرور ولا حق
 لهم في الدخول فيها لكونها غير نافذة
 واما ذلك لاهلها على الخصوص الا ترى
 انه لو بيعت دار منها كان حق الشفعة لهم
 لا لاهل الدار ولو ملكوا من فتح الباب
 فخرجوا منه اليها اذ لا يمكنهم المنع في كل ساعة
 وخاف ان يسد باب الاصل ويكتفى
 بالباب المفتوح ويجعل داره من تلك السكة

فيمنع منه لأنها ملكهم فلا يشاركون فيها غير
 ولأنه يلحق بهم ضرر بان يفتيق عليهم
 فيمنع بخلاف ما اذا كانت نافذة لان
 الاستطراق حق العامة وهم من جملة
 وقيل لا ينعون من فتح الباب لانه رفع جداره
 وبولمان يتقصر كله فاولا ان يكون له تقصير
 الجدران والمخارج هو الاول لما ذكرنا ولانه
 يركب عليه بابا ويدعى حق المرور على
 طول الزمان فيستدل بالباب على ان له
 حق المرور فيحكم له به وقوله بخلاف
 المستدرة يعني بخلاف ما اذا كانت الزاوية
 الثانية مستدرة حيث يكون لكل واحد
 من اهل الاول فتح الباب اليها لانها
 لما كانت مستدرة وهي التي فيها
 المخرج حتى يبلغ قعرها راس السكة
 صارت كلتاها سكة واحدة وهي
 بينهما على الشراكة حتى اذا بيع داس
 فيها يجب حق الشفعة وهذا اذا كانت
 السكة المستدرة غير نافذة ايضا
 وان كانت نافذة فجميع المسلمين فيها
 حق المرور ثم اعلم ان للاستكان ان يتصرف
 في ملكه ما شاء من التصرفات ما لم يضر
 بغيره ضررا ظاهرا فيجوز له ان يتخذ

في داره خما لان ذلك لا يضر الجيران
 وما فيه من النفاذة يمكن التصرف عنه
 بان يبنى بينه وبين جاره حائطا ومن
 الى يوسف رحمه الله ان الجيران اذا تأذوا
 من دخانه فلهم منعه الا ان يكون دخان
 الحمام مثل دخانهم ولو اتخذ داره
 حظيرة عنهم والجيران يتأذون من
 نكتن السرقين ليس لهم في الحكم منعه
 ولو حضر في داره بيرا فترسها حائط
 جاره لم يكن له منعه وقيل ان كان
 يعلم ذلك يقيها فله منعه وهو خلاف
 قول اصحابنا رحمه الله ولو اراد بنا
 تنوير في داره للمخبر الداسير كما يكون
 في الدكاكين او رجا للطن او سدقات
 للمقنارين لم يجز لان ذلك يضر الجيران
 ضررا فاحشا ظاهرا لا يمكن التحرز
 عنه والفتيا ان يجوز لانه تصرف في
 ملكه وترك ذلك استخفافا لا قبل
 المصلحة ولو سقط حائط بين دارين
 ولا حدهما عورات فله من جاره
 ان يباعه في الباقي قال اصحابنا لا يجز
 وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله يجز
 في رما لانه لا يد من سرة بينهما وقال

قام في خان ان كان الحايط يحتمل التسمية
 ويبقى كل واحد في نصيبه الستة لا يجبر
 والا اجبر وقيل ان كان يقع بصره في دار
 جاره فله متعة عن الصمود حتى يتخذ
 سترة وان كان يقع في سطره فلا يمنع
 قال ادعى داراني يد رجل انه وهبها
 له في وقت تسيل البينة فقال محمد بن
 فاشترتها وبيع من على الشرا قبل الوقت
 الذي يدعى فيه البينة لا تقبل وبعد تقبل
 لوجود التناظر في الوجه الاول لانه يدعى
 الشرا بعد البينة وشهوده يشهدون له
 به قبلها وهذا تناقض ظاهر لا يمكن
 التوفيق بينهما وفي الوجه الثاني يمكن
 اذا الشرا وجب بعد الوقت الذي يدعى
 فيه البينة فلا يكون متناقضا ولو لم يقبل
 محمد في البينة والمساكين بما لا يقبل
 في الاولى ويقبل في الثانية لما ذكرنا من
 الامكان وعدمه ولا فرق في ذلك بين
 ان يقول محمد في البينة او لا ولا يقال في
 الثاني ايضا وجد التناقض لانه يدعى شرا
 ملكه لانه اذا ملكه في وقت البينة فلا يقبل
 ان يملكه بالشرا بعد ذلك لاننا نقول لما وجد
 البينة ووافقه بالترك انفسحت البينة اذا

انظر في شرح
 فليح الجواب

جميع

جميع العقود تنفسخ بالمجور اذا وافقه صاحبه
 بالترك غير السكاح فانه لا يقبل النسخ فلا
 يكون مناقضا ولو لم يرد له ما ارى
 ذكر لاحد مما ينبغي ان يقبل بينته لان
 التوفيق ممكن بان يجعل الشرا متاخرا
 ومثله لو ادعى داراني يد رجل انه لو
 اشترى ما من ابيه في حياته وممته ومسا
 اليد ينكر فحجز عن اقامته البينة وحلف
 ذواليد فاقام المدعى بينته انه ورثها من
 ابيه تقبل لامكان التوفيق على ما بينا
 ولو ادعى الارث من ابيه او لاشرا دعى الشرا
 منه لا يقبل لعدم امكان التوفيق وهذا
 يتبين ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى
 اذا لم يكن التوفيق وقيل لا بد من دعوى
 التوفيق من المدعى والا فلا يوفق وقيل
 التوفيق من غير دعواه قياسا وعدمه
 التوفيق بدون دعواه استحسن قال
ومن قال لا شرا شريعتي من هذه الامة
فانكر فلما بيع ان يملكها ان ترك الخصومة
 لان المشتري لما وجد الشرا كان ذلك فسخا منه
 اذا المجور كناية عن النسخ لان النسخ رفع
 العقد من الاصل والمجور انكار العقد
 من الاصل فكان بينهما مناسبة فجازت

Copy

ing S ersity

استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة
 استقارة في الاستقارة

الاستقارة فكان فسخا من جهة فاذا ساعده
 البائع بترك الخصومة ستر الفسخ فمحل له وطبها
 وله ان يرد ما على بايعه بالعيب ان وجد
 بها عيبا ندنيا بعد ذلك لتمام الفسخ بالتراضي
 حتى اذا اقام المشتري بعد ذلك بيعة انه
 اشترها منه لا تقبل بيعة وفي النهاية
 اذا عزم على ترك الخصومة قبل تخليف
 المشتري ليس له ان يرد ما على بايعه لانه
 غير منطوق في فسخ البيع الثاني لاحتمال ان
 يتكفل عند التخليف فاعلم ببيعها بعد
 في حق ثالث والاشبه ان يكون هذا
 المتكفل بعد القبض وما قبل القبض فيبقى
 ان يرد عليه مطلقا لانه فسخ من كل وجه
 في غير العقار فلا يمكن حمله على البيع لان البيع
 لا يجوز بيعه قبل القبض وقد بيناه من قبل
 فان قيل الحكم لا يثبت بمجرد المزم فكيف
 يكون فسخا قلنا نحن لا نثبت بمجرد المزم
 وانما نثبت بالمزم والمعين او بالمزم والفعل
 وهو تصرف في الجارية بالنقل من موضع الخصومة
 الى بيعة او بالاستخدام او امساكها بيده لان
 التصرف فيها لا يحل الا بالفسخ فكان فسخا دلالة
 اذ الفعل قد لا يوجد دلالة لئلا يقال لغيره اجر ترك
 هذه الدابة يوما لتركها فاذا هذا واستعملها

كان ذلك قبل لاسمه دلالة لان الاخذ والاستعمال
 لا يحل دون القول ثالث **ومن اقرب بيتي عشرة**
شراذمها زيوفا صدق معناه اذا قال
 فبضعت منه عشرة دراهم شراذمها زيوفا
 صدق شراذمها ذلك موصولا او مفصلا وكذا
 اذا ادعى انها بتهرجة واذا ادعى انها استوقفة
 لا يصدق لان اسم الدرام يقع على الجياد
 والزئوف والتهرجة دون الاستوقفة لا يصدق
 لان اسم الدرام يقع على الجياد والزئوف
 والتهرجة دون الاستوقفة ولهذا لم يوزن بالزئوف
 والتهرجة جاز حتى في الصرف والسلم دون
 الاستوقفة والنضر لا يقتصر بالجياد فيصدق
 في اشكاره فيض حقه مع يمينه بخلاف ما اذا
 اترا بقبض الجياد احته او الثمن او استوفى
 حيث لا يصدق في دعواه الزئوف لانه
 مناقض لان الزئوف متد الجياد وحقه
 في الجياد فكان الاقرار بقبض حقه مطلقا
 اقرارا منه بقبض الجياد والاستتفاء عبارة
 عن قبض الحق بوصف التمام وكان
 عبارة عن قبض حقه ايضا بخلاف ما اذا
 قبض المشتري المبيع شراذمها العيب حيث يكون
 القول قول البائع لان البيع متعين في البيع
 فاذا قبضه فقد اقربا منه استوفى في عين حقه

Copy

ng S

ersity

هذا من كلامه عليه السلام
في رد المحتار

دلالة شريفة عواء الغيب بعد ذلك صار منا
فلا يقبل كلامه بخلاف ما نحن فيه فان الدرامم
لا تتغير وحقة ثابت في الدمنة ولم يتغير بعض
حقه وانما اقتر بعض الدرامم وهي متنوعة
فبلا لا تقرر بغيرها لم يكن مقرا بغير حقه
سخر في قوله قبضت دراهم جياذا لا يصدق
في دعواه الزبوف مطلقا سواء كان موصولا
او منقولا وفيما اذا اقتضى قبض المثل
او حقه او استوفى شرادعي انه كان زبوا
تظرفان قال منقولا لا يصدق وهو المقصود
بما ذكرنا وان كان موصولا صدق وقال
في النهاية لو اقتر بغير حقه شرقا له انما
ستوفاة او مضاف يصدق موصولا لا منقولا
قال ذكره شيخ الاسلام في الزبوف
ما زينة بيت المال والبهرجة هي التي تقرب
في غير دار السلطان والسوقه مضمومة
عن الكرخي السئوق عنده ما كان عليه
العصر او الخامس هو الغالب قال **ومن**
قال لا خير لك على الف فزده ثم صدقه فلا شيء عليه
يعني اذا اقتر بغيره بالف فزده المتروك بان
كان ما كان له عليك شيء او قال بل هو لك
او فلان ثم صدقه فقال بل كان له عليك
في مكانه وبعده فلا شيء على المتروك لان الاقرار

والبهرجة ما يرد التاجر والسوقه
ما يقبل على الفش وقول الزبوف
هي المعشوشة صح

وقفة

لله تقاه

موالاول وقد ارتد ببرد المقر له والثاني دعوى
فلا بد من الحجة او تصديق المحكم بخلاف ما اذا
قال استرثيت وانكر حيث يكون له ان يصدق
لان احد المتقادين لا يتقرر بالفتح كما لا يتقرر
بالعقد لان العقد حقه ما بقي على حاله فعمل
فيه التصديق اما المتروك فيتقرر ببرد الاقرار
فاقترقا وبخلاف ما اذا اقتر بسبب عبده لغيره
فقد به المقر له حيث لا يرتد بذلك عند
الرجعية رحمه الله حتى اذا ادعاه المقر
لنفسه لا يباح لان الاقرار بالنسب اقرار
بما لا يحتمل الابطال فلا يطل بالرد ولو قبل
الاقرار او الاثرا عن الدين او هبته له
لترده لا يرتد لانه بالمقبول قد عثر وكذا لو
قال لعقده وميت لك بقبلك ترد لا يرتد
بالرد لان ميتة العبد لنفسه اعتاق وهو
لا يرتد بالرد ولو اقتر شي لاشان كالدين
وغيره فصدقه ثم رجع المقر عن اقراره
لا يقبل ولو اراد تخليف المقر له لا يحلف عند
الرجعية رحمه الله لان اقراره حجة عليه كالتهاد
ولان دعواه متناقضة تقسدت فعبار
تطير ما لو قال ليس لي على فلان شيء شرادعي
ان له عليه دين او اراد تخليفه لا يحلف وعند
الرجعية رحمه الله اذا ادعى انه اقتر كاذبا



195

Copyrighted material

واداد تخليف المقتله بملك لجران العادة
 بالاشهاد على هذه الاشياء قبل تحققها محررا
 عن امتناع الاخر عن التخليص قال رحمه الله
ومن ادعى على اخر ما لا نقال ما كان لك
على شيء قط فبرهن المدعى على الف وهو برهن
على التقاض او الابراقيل اي ادعى رجل على رجل
 الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على
 شيء قط فاقام المدعى البيينة ان له عليه الف
 درهم واقام المدعى عليه البيينة انه فقاه
 او ابراه المدعى عنه بقبول بيينة المدعى عليه
 وقال رفض لا تقبل لان التقاض الابراقيل يكون
 بعد الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا
 ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد
 يقضى ويبرأ منه الاسترى انه يقال قضى
 بما طر وقد يصالح على شيء فيثبت ظاهرا
 ثم يقضى الاسترى انه لو ادعى التقاض
 على شخص فانكر فاقام المدعى البيينة واقام
 المدعى عليه البيينة على العفو والصالح عنه
 على مال تقبل بيئته وكذا الرجعي مثل ذلك
 في دعوى الرق يقبل فكذا هذا وكذا الوقال
 لمير لك على شيء لان التوفيق فيه اظهر لانه الحال
 قال **ولو زاد ولا تعرفك لا** اي لو زاد هذه
 الكلمة على ما ذكرنا قال ما كان لك على شيء

فقط ولا تعرفك لا تقبل بيينة المدعى عليه على التقاض
 او الابراقيل والتوفيق بين قوليه لانه لا يكون
 بين اثنين مسألة من دفع واخذ واقضا يلا
 معرفة احد ما صاحبه وذكر التمدودي انه يقبل
 ايضا لان العتق من الرجال والمهذرة قد يودي
 بالشعب على يابه فيا سر بعض وكلايه بارضايه
 بالدفع الثيو لا يعرفه فامكن التوفيق بهذا
 الطريق وقال في النهاية فعلى هذا قالوا لو كان
 المدعى عليه ممن يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل
 بيئته وفي الثاني قيل يقبل البيينة على الابراقيل هذا
 الفصل بانفاق الروايات وقالوا فيمن قال له ادفع
 ثم قال دفعت اليه لا يقبل قوله للتناقض لا اذا كان
 اقرار المدعى بذلك فقبل بيئته لان التناقض لا يمنع
 صحة الاقرار قال **ومن ادعى على اخر انه باعه**
امته فقال له ابراهما منك قط فبرهن على الشرا
فوجد بها عيبا فبرهن البايع انه بري اليه من
كل عيب لم يقبل اي وجد المشتري بها عيبا
 فرد ما عليه فاقام البايع البيينة انه ابراه
 من كل عيب بها لا تقبل بيئته البايع وعنه اي يوسف
 رحمه الله يقبل لان التوفيق ممكن بان لم يبيعهما
 هو وانما باعهما سته وكيله وابرأه من العيب فيكون
 صادقا بذلك وتطيره ما ذكره ابو يوسف رحمه الله انه
 لو ادعى الشرا من شخص وهو ينكر فاقام المدعى البيينة على

الشراسته واقام المنكر البيضة انه قد رد المبيع
 عليه قبل بيئته لما ذكرنا من التاويل
 او يقول اخذه مني بيضة كاذبة شر استقلت
 منه فاقالني ووجه الظاهر ان اشتراط البراءة تغيير
 للعقد من اقتضا وصف السلامة الى غيره فيبقى
 وجود العقد اذا الصفة به من الموصوف
 لا يتصور وقد انكوه فيكون منقضا بخلاف
 ما تقدم من مسألة الدين لان الباطل قد يمتنع
 على ما مر قال **ويبطل الصك بان ساء الله**
 اي يبطل صك الشراء والاقرار بذلك ولا يلزمه
 شي لان الاستثناء مبطل على ما عرف في موضعه
 ويكتب في اضر الصك من قام بهذا الحق
 فهو وكيل ان ساء الله اذ كتب فادرك فلانا
 من درك فعلى فلان خلاصه بطل الصك عند
 الى حقيقة حتى يبطل الاقرار والشرا وقال لا
 ينصرف الى ما يليه وهو الاقرار بطل بصره
 الدرك والتوكيل ويبقى الدين على حاله اذا انزل
 في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاستيثاق
 فلو انصرف الى الكل كان مطلا له فيكون ضد
 ما قصد به فينصرف الى ما يليه ضرورة الا ترى
 انه لو كتب كتابا الى بعض اخوانه او وكلايه
 وقال في اخره بفعل كذا وكذا ان ساء الله ينصرف
 الاستثناء الى ما يليه حتى لا يبطل الكتاب كله

اذا كنت في آفة ان ساء الله
 حتى يبطل الشراء والاقرار

فكذا امدا وله ان الكل كشي واحد بحكمه
 العطف فنصرف الى الكل كما في الكلمات العطف
 بعضها على بعض مثل قوله عبده حر وامرأة
 طالق وعليه الشئ الى بيت الله ان ساء الله
 وما ذكره من العادة المتأخرى بان يترك
 فريضة او يكتب بخط على خده فلو فعل منا
 ذلك انصرف الى ما يليه ولا يبطل الشراء
 ولا الاقرار لان الفريضة كالسكوت حال
 السلق ولان الاستثناء انما يكتب في كتب الرضا
 للمترك عادة لا للابطال ولهذا لا يبطل
 فيه ما يليه ايضا وفي الصك يبطل بالاجماع
 فمرامنا ذكر ذلك في الكتاب لان المادة
 حرت بينهما ان يكتب في اسفل الصك
 من قام بهذا الحق فهو وكيل ما فيه اي وكيل
 بالخصومة باثبات ما فيه من الحق وقايدة
 هذه الثابتة ان يثبت به رضى الخصم
 بالتوكيل لان التوكيل بالخصومة لا يجوز
 الا برضى الخصم عندا حقيقة رحمه الله وهذا
 لان توكيل المجهول وان كان لا يجوز لكن يمتنع
 به حقيقة لان المنع لمحق الخصم فاذا رضى فتد
 اسقط حقه والاستقاط يجوز وان كان مجهولا
 اذ لا يردى الى النزاع شرير كل من ساء وقيل
 لا يفيد على قوله ايضا وانما يفيد على قول

ابن ابي ليلى فان عند ابن حنيفة لما لم يجز ترك
 المجهول لا يفيد الرضى به وعند ابن ابي ليلى
 يجوز في فنيده **قالت** **والذات ذى** **فقلت**
روحية **اسمعت بعد موته** **وقالت الورثة**
اسلمت قبل موته **فالتول** **فقلت** **وقر**
 القول قولها لان الاسلام حادث والاضل
 في الكوادر ان يضاف الى اقرب اوقاته فاقرب اوقاته
 ما بعد الموت فتضاف اليه قلنا سبب الحمان
 ثابت في الحال فيثبت فيها معنى تحكيمها للمال
 كما في جريان ما الطاهونة رتبة الظاهر
 بغيره للدفع وما ذكره هو بغيره للاستحقاق
 والظاهر لا يصلح للاستحقاق ويصلح للدفع
 ولو مات مسلمة ومثله بغيره في مات مسلمة
 بعد موته فقلت اسلمت قبل موته وقالت
 الورثة اسلمت بعده فالتول للورثة ايض ولا يحكم
 الحال لان الظاهر لا يصلح للاستحقاق ومقصود
 ذلك واما الورثة فمراد بهم الدفع رتبة لهم
 ظاهر الحدوث ايضا فحاصله ان الظاهر لا يصلح
 للاستحقاق ومقصودنا ذلك واما الورثة
 فمرادهم وهي تبقى به الاستحقاق في المسائلتين
 ويصلح للدفع وهم يدعون به الدفع فكان القول
 قولهم في المسائلتين ولا يرد على هذا ما قيل
 ذكرت على سبيل التقصير منها ما اذا كان في يد رجل

عبد فقلت عييه قتال رجل فقلت عييه
 وهو في ملك البائع وقال المشتري فقلت وهو
 في ملكي كان القول للمشتري فباذنه سنة
 فاستحق بالظاهر لانا نقول لا يجوز ان يكون
 العبد لرجل وارضه لغيره فهذا المستحق
 هو لا يجر الظهور ومنها ما اذا اختلف الزوجين
 والمستاجر في جريان ما الطاهونة وحكم
 الحال كان جاريا في الحال يستحق الاجرة بعد
 الظاهر لانا نقول ان لا يستحق بالظاهر
 اذ الميراث سبب الاستحقاق موجود في
 الحال واما اذا كان السبب موجودا في غير
 فليستحق به فبنا سبب الاستحقاق وهو
 عقد الاجارة موجود في الحال وكذا في المسألة
 الاولى السبب وملك الرقبة موجود في الحال
 بخلاف الرقبة في مسألة الميراث فانها ليست
 بوجودها في الحال ومنها ان المرأة اذا ادعت
 ان زوجها اياها في المرض وصار فارقا فترث
 وقالت الورثة اياها في الصحة فلا ترث كان القول
 قولها فترث بان الظاهر يضاف الى اقرب اوقاته
 لانا نقول انما ترث لانها تترك المانع وهو
 الطلاق في الصحة والاصل عدمه فترث
قالت وان قال المودع هذا ابن مودعي
لا وارث له غيره دفع المال اليه يعني اذا مات

رجل وله مال عند رجل ودعيته فقال السوّدع
 هذا بن الميت لا وارث له غيره فانه يحل عليه
 دفع المال اليه لاقراره بان ما في يده ملك
 الوارث خلافة عن الميت فصارت اذ اقراره
 ملك المورث وهو حي اصالته بخلاف ما اذا اقر
 له رجلا من وكيل المودع بالتبض او انه اشتراه
 منه حيث لا يؤمر بالدفع اليه لان فيه ابطال
 حق المودع في العين بارائها عن يده لان
 يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره
 عليه ولا كذلك بعد موته بخلاف ما اذا
 اقراره وكيل المودع بالتبض او انه اشتراه
 منه حيث لا يؤمر بالدفع اليه في العين
 بارائها عن يده لان يد المودع كيد المالك
 فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بعد موته بخلاف
 المدين اذا اقراره وكيل الطالب بمقتضى
 حيث يؤمر بالدفع اليه لانه اقراره بحال
 حقه اذ الدينون تنقضي باسائها فيؤمر بالدفع
 اليه ولو دفع الى الوكيل في الوديعة قال
 علا الدين ليس له ان يسترد من الوكيل لانه
 ساع في تبض ما اوجبه وكان ينبغي له ان يسترد
 لان اقراره ليس بحجة في حق المودع واكتطوا
 عليه فيكون بالدفع مقفيا ولما اضمن
 اذا ابا المودع وانكر التوكيل ولو لم يسلم الى الوكيل

حتى صامت عنه قال في الهكسية قيل لا يضمن
 وكان ينبغي ان يضمن لانه في زعمه وكيل النفع
 من وكيله كالنفع منه واختلف في النقطة اذا
 اقر الملقط انها لعلان من يومه بالدفع ولو
 ادعى انه وصي الميت فصدقه مودع الميت
 او بما صبه او وصيه لا يؤمر بالدفع اليه
 قال **وان قال لا حرم هذا ابنه ايضا**
الاول فقي الاول يعني قال مودع الميت لرجل
 اخبرني ان اقر لدار من هذا ايضا ابنه وكذا
 الابن الاول فقصي بالمال للابن الاول لانه
 اقراره قد صح وانقطع يده عن المال فيكون
 هذا اقراره على الغير فلا يصح كما اذا كان الاول
 ابنا مكروفا بخلاف اقراره الاول حيث قيل
 لعدم من يكذبه فان قيل ينبغي ان
 يضمن المودع هنا للمتر له الثاني كما قلنا
 في مودع القاصي المعزول سلمه اليه فانه
 يضمن للقاصي على ما مر من قبل قلنا هنا ايضا يضمن
 نصيبه اذا دفع الى المتر له الاول بغير قضا
 القاصي ذكره في الهكسية قال **ميراث قسم**
بين القريتين لا يجعل منهم ولا من وارث ومدا
 شي احاط به بعض الفتاة وموظفهم ومدا عند
 الوصيفة دنا لا ياخذ التفسير منهم والخلاف
 فيها اذا ثبت الدين والارث بالشهادة وليس

تقتل الشهود لا غفر له وارثا غيرهم وانما
اذ اثبت ما لا قرار ياخذ كفيلا بالاتفاق وان
قالوا لا غفر له وارثا غيرهم لا يوجب حمله
منهم كفيلا بالاتفاق ولا يفصل ما ينقسم من
التركة بقولهم وما لا يقسم وما يحتاج فيه الى
اثبات البيعة على عدد الورثة وما لا يحتاج
فيه وما فيه من الخلاف وما لا خلاف فيه
من ذلك يذكر في كتاب القسمة ان شاء الله
تعالى لئلا ان القاضي ناظر للعقوب ويمتثل ان
يكون له وارث او غيرهم غايب بل هو الظاهر
لان الموت ياتي بينة فميتا ط بالكفالة
كما اذا دفع اللقطة او الابن الى صاحبه
او اعطى امرأة الغائب الفتنة من مال
زوجها ولا يوجب حنيفة رحمه الله ان حق
الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا فلا يوجب
لاجل اليوم وما الى ان يعطى التكفيل كما اذا
اثبت الشر من موفى يده او اثبت
الدين على القيد حتى يبيع في دينه ومدا
لان القاضي ما موردا ظهر عنده لا يطلب
ما لم يظهر فلا يجوز تأخير ارايته ان
لزمه كفيلا اكان يمنع حقه ولا ان
المكفول له مجهول قصار كما اذا كفيل
لاحد الغرماء بخلاف الفتنة لان حق

الزوج ثابت وهو معلوم والابق والفتنة
على الخلاف في الامع ان كان الدفع اليه
باقامة البيعة لانه لما اثبت ببيعة حرره
تأخير حقه ولا كذلك الدفع بذكر العلامة
لان الدفع اليه في هذه الحالة غير
واجب فلهذا اجاز منعه نكاحا خيرا
لعدم الاستحقاق بخلاف الاثبات
بالبيعة لان الدفع مستحق فيه لا يقال
ان القاضي يتكلم في هذه الصور ولا يدفع
اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث
له غيرهم ولا غريمه بالاتفاق ولو كان
القاضي ظاهرا لما نقل ذلك لان قول
لا يجوز للقاضي منع حق المستحق الى
معنى اخر بعد ظهوره بيقين شرعا لا قبل
وهو من غير ثابت الا ترى ان اليوم موجود
وان قال الشهود لا غفر له وارثا اخر
ولو كان لاجل اليوم يكفل لوجب التكفيل
فيه بخلاف التلوم فانه في التلوم ميتا ط
لنفسه بطلب علم زايده بانتقا الشريك
المستحق مفع به قدر الامكان ومثله
جائز الا ترى ان القاضي يطلب من
الشهود ان يقولوا لا وارث له غير
وهو ليس بشهادة لان الشهادة على

التي لا تجوز ولكن يرا د به طمانينة
القلب فكذا التلوم وقد رمدت
منو من الى راي القاضى وقد رمدت
المجاوى بالكل وقوله وهو ظلم
اي ميل عن سوا السبيل وفيه دليل
على ان المجتهد يخطى ويصيب وعلى ان ابا
حنيفة رحمه الله برى عن الاعتزال
لانما ظنه البطل بسبب ما نقل عنه
انه قال ليوسف بن خالد الشامي كل
مجتهد مصيب والحق عند الله واحد
قلت معناه كل مجتهد مصيب بالاجتهاد
اذ هو المأمور به وبوجهة في حق عمله
حتى يحكم بحجته ولا يجوز له العدول عنه
وان اخطا الحق الذي هو عند الله تعالى
فيكون كانه اصاب الحق قال **ولو ادعى**
دارا ان النفسه والاخ له غايه وبرهن
عليه اخذ نصف المدعى فقط يعني اخذ
النصف الذي هو نصيب الكاضر وترك
نصيب الغايه في يد ذي السيد ولا يستوفى
من ذي اليد بكمال وهذا عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال ان كان الذي هو في يده
ياخذ اخذ منه وجعل في يدا من وان
لم يجده ترك في يده لان الكاحد حاسر

فلا يترك في يده اذ لا يؤمن من المجبور
ثانيا والقاضى نصيب باظر الغيب وليس
في تركه في يده من النظر في لان البينة
لا توجد في كل مرة ولا كل قاض يعدل
فتعين الاحتذ منه ورضعها في يد عدل
ولانه يخاف ان ينصرف فيه لانه من يدعى
ان الشيء رمد في يده لا يستنع من التصرف
فيه عدلا كان او غير عدل بخلاف ما اذا
كان مقرا لان النظر في تركه في يده مستعين
ولا يحنقه رحمه الله ان الحاضر ليس
يخضع عن الغايه في استيفاء نصيبه
وليس للقاضى ان يتعرض لودائع الناس
ولا لغيرها حتى ياخذها من ايدي من ي
عنده فصار نظيره ما لو عرف القاضى
ملكاً للاستمان ثم رآه في يد غيره فانه
لا ياخذ منه ولا يتعرض له ما لم يحضر
خصمه فكذا نقداً وهذا لان التقاضى وقع
للميت مقتودا ولهذا اتفق على ذى السيد
بكل الدار يحضر والتعاض من الورثة ويتقي
بها ديونه ويتخذ فيه وصايا وصاحب
السيد مختار الميت او يجهل ذلك فلا يتقضى
بده كما اذا كان مقرا ومجوده قد ارتفع
بقضاء القاضى فالظاهر انه لا يضرب

ولا يمكنه المحجود بعد ذلك يكون الحادثة
محسومة له والقاضي ومسجلة في خريطة
القاضي ولا يقال يحتمل ان يموت القاضي
فيعود الى الانكار لاننا نقول موت
القاضي والشهود الذين يماينوا القضاء
او الذين شهدوا باصل الحق او شيئا من
من اندر ما يكون فلا يعتبر وان كانت
الدعوى في المتقول فقد قيل لا يترك
النصف الذي هو للغايب بالاتفاق
بل يترج منه ريدفع الى عدله دفعه لحاجة
الى الحفظ بخلاف المعتار لانه محقق
بنفسه ولهذا يملك الوصي بيع المتقول
على اكبر الغايب لان له ولاية الحفظ عليه
كالاب ذلك وكذا احكم وصي الامر والاخ
والعمر على الصغير فيما ورثه منهم لانهم
يملكون حفظه على الصغير دون التصرف
فيه ووصيهم قاييم مقامهم فيملك
ما يملكونه وقيل المتقول ايضا على
الخلاف وقول الى حنيفة رحمه الله فيه
اظهر بقى انه مضمون عليه ولو اخذ
ودفع الى امين القاضي كان امانة فكان
الترك ابعد من التوى دائما لا ياخذ
اكتنيل منه لان فيها استأخضومة

والقاضي

والقاضي نصب لمقطعيها لا لاشائها واذا
حضر الغايب لا يحتاج الى إعادة البيعة ولا
القضاء لان احد الورثة ينتصب حقا
عن الميت فيثبت الملك للميت ثم يكون
لهم بطريق الميراث عنه وكذا يقوم الواحد
مقامه فيما عليه دينا كان او عينا فيقوم
بمقام ميراث الورثة في ذلك بخلاف
نفس الاستيفاء فانه عامل فيه لنفسه
لا عن الميت فلا يصلح نائبا له ايضا لعدم
التوكيل منهم ولقد مر قيامهم فيه مقام
الميت بخلاف الانيات فانه نائب فيه
عن الميت فيما له وعليه فيكون نائبا
لهم ايضا في ضمنه وذكر في الجاسع
الكبير انما يكون قضا على جميع الورثة
اذا كان المدعى في يد الوارث الحاضر
ولو كان البعض في يده يتقدم بقدره
لان دعوى العين لا يتوجه الا على ذي
اليد فلا يكون قضا عنهم الا في قدر
ما في يده بخلاف ما اذا كان المدعى على الميت
دنيا حيث ينتصب فيه بعض الورثة
حكما عن الكل مطلقا قال **رس قال**
سأل اوصيا املاك في الساكن صدقة فهو
على مال الرقاة والواو في ثلث ماله فهو

على كل ذي القربى ان يكون كالوصية
 فيلزمه التقديق بالكل وجه قال
 رفر رحمه الله لان اسم المال
 يتناول الكل قال الله تعالى ولا تاكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل وجه الاستحسان
 ان ايجاب العبد معتبرا بايجاب الله
 تعالى ومطلق المال في باب الصدقات
 بايجاب الله يعرف الى البعض كما في قوله
 تعالى وفي اموالهم حق معلوم وقوله
 تعالى خذ من اموالهم فلذا ما يوجب
 العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها
 تحت الميراث والارث يجري في جميع
 الاموال فكذا هي ولان العادة ان
 الانسان يلتزم الصدقة من فصول
 ماله وهو مال الزكاة حال حياته
 وجميع المال حال وفاته ويدخل فيه
 جميع ما يجب فيه الزكاة وهي السواوير
 والتقدان وعمرو من التجارة سواء بلغت
 نصابا او لم تبلغ تدر النصاب وسوا
 كان عليه دين مستغرق او لم يكن عليه
 دين لان المقتر جنس ما يجب فيه الزكاة
 لا قدر وما لا شرطيها ويدخل فيه الاراضي
 القشرية عند ابي يوسف رحمه الله

لانها سبب الصدقة الا ترى ان مصر
 مصارف الزكاة فكانت جهة الصدقة
 فيها راجحة وعند محمد رحمه الله لا تدخل
 لانها سبب المونة ولهذا يجب في ارض
 الصبي والمكاتب وفي ارض الامالك لها
 كالارواق فكانت جهة المونة راجحة
 عنده وذكر في النهاية قوله في
 حنفية رحمه الله مع قول محمد رحمه
 الله قال ذكره الشرياني معه ولا تدخل
 الارض الخراجية لانها تمتعت مؤمنة
 ولا يدخل الرقيق للمخدمة ولا العقار
 واشارة المنار وكتاب البدعة
 وسلاح الاستعمال ويحذرك مما ليس
 من اموال الزكاة لما ذكرنا ومن مشايخنا
 من قال في قوله ما املك او جميع ما املك
 في المساكين صدقة يجب عليه ان يتصدق
 بجميع ما يملك قايما واستحسانا
 والمال المتكاس والاستحسان في قوله
 ما املك صدقة او جميع ما املك صدقة
 لان الملك اعم من المال الا ترى ان الملك
 يطلق على المال وعلى غيره يقال ملك
 النكاح وملك النقصان وملك المتعة
 والمال لا يطلق على ما ليس بمال فاذا كان

لنظ الملك اعمر تناول جميع ما يتصدق به
 كما لو نصر عليه بان قال كل مال املكه من
 يتصدق به فهو صدقة والعصم هو
 الاول لانها يستعملان استعمالا واحدا
 فيكون النصر الوارد في احدهما واردا في
 الاخر فيكون فيه التيسر والاستفان
 كما في المال ولان الانسان عادة يستمر
 التصديق بالغا مثل على الحاجة فيصرف
 بينهما الى جنس ما يحب فيه الزكاة ثم اذا لم
 يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب يسلك
 من ذلك قدر قوته فاذا اصاب شيئا
 بعد ذلك بقصد قبه مثل ما اسلك لان
 حاجته مقدمة ولو لم يسلك قد راجته
 لتكفف الناس من ساعته وليس من الحكمة
 ان يتصدق بما عنده ثم يتكفف من ساعته
 ولم يبين في المبوط قدر ما يسلك لان ذلك
 يختلف باختلاف العيال وباختلاف
 ما يتجدد له من التخصيل فبعض اهل الحرف
 يحصل لهم كل يوم وبعضهم كل ثلاثة ايام
 وبعضهم اكثر وبعضهم اقل وكذا اهل التجارة
 واهل الزرع يتجدد لهم في كل سنة وامثل
 الغلة في كل شهر عادة وهم الذين لهم
 دور وحواري وخانات يوحى وبها فيملك

امل كل صنعة قد رما كيفه الى ان
 يتجدد له حاصله قال **ومن ادعى**
اليه ولم يعلم بالوصية فهو دعي بخلاف
الوكيل حتى لو باع الوصي شيئا من التركة
 قبل العلم بالوصية حاز البيع ولو
 باع **الوكيل مال الموكل قبل العلم**
بالوكالة ^{الملك} **شعر علمه** ^{الملك} **دعي** وعن ابي
 يوسف رحمه الله انه لا يجوز في الوصية
 ايضا حتى يعلم لان كل واحد منهما
 انانية الا ان احدهما في حالة الحساسة
 والآخر بعد الممات وجه الاول
 ان الوصية خلافه لانه يصرف بعد
 انقطاع ولاية الوصي فلا يتوقف على
 العلم كتصرف الوارث وكثبوت
 الملك له والولاية لا تنزى ان اكبا
 الصغير لرمات وباع المجد ماله من غير
 علم بموته حاز فكذا هذا اما الوكالة
 فانها ولاية التصرف في ماله وليس
 باستقلال لبقا ولاية الموكل فلا بيع
 ولا علم من يتصرف بالولاية كاشيات
 الولاية كاشيات الملك بالبيع ولان
 الموكل قادر فيصرف بنفسه فلا يثبت
 النظر فلا حاجة الى ابيانة به ول

العلم بخلاف الميت والاذن بالتجارة
 للعبد والصغير بمنزلة الوكالة فلا
 يثبت الاتبع العلم ولا يجوز تصرف
 المأذون له فيه لان الاذن مأخوذ
 من الاذن وهو العلم فلا يتصور
 به ون العلم قال **ومن اعلم بالوكالة**
مع تصرفه اي اذا وكل رجلا وهو لا يعلم فاعلم واحد
 من الناس كان وكيله وجاز تصرفه سواء اخبره بذلك
 عدل او غير عدل صغير او كبير لانه من المعاملات
 وليس فيه الزام وانما فيه الاطلاق فلا يشترط
 فيه العدالة كما في المعاملات وكذا لا يشترط
 فيه الحرية ولا الاسلام وحاصلها ان
 من المعاملات فلا يشترط فيه الا التميز والله
 اعلم بالصواب قال **ولا يثبت عزله الا بعد**
اومستورين كالاختار السيد بن ابي
عبد والسفيج والبكر والسلم الذي لم
يأجر يفتي لا يثبت عزله عن الوكالة الا بخبر
 عدل واحد او اثنين غير عدل الى اخره وهذا
 عندنا حنفية رحمه الله وقالوا رحمها الله
 لا يشترط في الخبر بهذه الاشياء الا التميز لانها
 من المعاملات فصار كالأخبار بالتوكيل
 على ما بينا ولا في حنفية رحمه الله ان في هذه
 الاشياء التماس من وجه فيشترط فيه احد

شرطي

لوقف لله تقه

احد شرطي الشهادة اما العدد او العدالة
 بيان الا لزام ان الوكيل يلزمه العمدية
 على تقدير ان يتصرف ولا يلزمه شيء على تقدير
 عدم التصرف وكذا السفيج يلزمه سقوط
 الشفعة على تقدير سكوته لا على تقدير الطلب
 لا يلزمه شيء وكذا البكر على تقدير السكوت
 يلزمها النكاح وعلى تقدير الرد لا يلزمها وكذا
 السيد على تقدير التصرف فيه العتق وغيره
 يلزمه الارش وعلى تقدير عدم التصرف فيه
 بالعتق وغيره يلزمه الارش وعلى تقدير
 الرد لا يلزمها وكذا السيد على تقدير التصرف
 فيه بالعتق وغيره يلزمه الارش وعلى تقدير
 عدم التصرف لا يلزمه شيء كل موضع يلزمه
 من كل وجه يشترط فيه العدد والعدالة
 كما في المنازعات عند الحكماء وفيها لا يلزمه
 من كل وجه لا يشترط فيه العدد ولا
 العدالة فاذا كان فيه الزام من وجه
 دون وجه يشترط فيه احدهما وقد
 بيناه في النكاح واما المسلم الذي سلم
 في دار الحرب ولم يأجر اليها فالامع انه
 يميل اليه خبرنا لما سبق حتى يجب عليه
 الاحكام بخبره لان الخبر به رسول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله

عليه الصلاة والسلام الا فيبلغ الحديث
وفي الرسول لا يشترط فيه العقد التزكيات
اذا اخبرنا رسول الول بالزوج وهذا
الحلاف فيما اذا عزل الموكل وكلفه وامر
اذا لم يبلغه فهو على وكالته حتى يبلغه
بالاجماع لان نفي العتد معتبر بنوامي
الشرع فكما لا يثبت النفي في الشرع بعد
الاطلاق قبل البلوغ الى الكلف حتى لا
يجرم عليه قبله فكذا نفي العتد وهذا
في العزل القصدى واما اذا كان حكما
فثبت وينعزل قبل العلم به وذلك مثل
موت الموكل وجبونه تطيقا قال **ولو**
باع القاضى او امينه عبدا للفرما واقتد
المال ضناع واستحق العبد لم يضمن
اي ضاع لمن العبد في يد البايع وهو
القاضى وامينه لم يضمن القاضى وامينه
المن المشتري لان امين القاضى قاييم
مقام القاضى قاييم مقام الخليفة
وكل واحد منهم لا يلزمه الضمان لانه لو
لزمه الضمان لتقاعدوا عن قبول هذه
الامانة كيلا يلزمهم الضمان وتقطعت
مصالح المسلمين وكذا لو قبض المشتري ضناع
في يده ومالك العبد قبل التسليم

والقاضي

الى

الى المشتري لا يضمن القاضى ولا امينه
المن لما ذكرنا قال **ويرجع المشتري**
على الفرما لان البيع واقع لم يتكون
عقدته عليهم عند تندر جعلها على العا
كما تجعل العتدة على الموكل اذا اقتدر جعلها
على الوكيل بان كان الوكيل عبدا او مملوكا
مجهورا عليه لان العتد وقع له قال
وان امر القاضى الوصى ببيعته لم يضمن
او مات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري
على الوصى لان الوصى هو الماقد نيابة عن
الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله
حال حياته وهذا اذا كان الميت اوصى
اليه فظاهر وكذا اذا انضمه القاضى لان
القاضى انما انضمه ليكون قايما مقام الميت
لا ليكون قايما مقام القاضى فصار كمن
اليه الميت قال **وهو على الفرما** اي
رجع الوصى على الفرما لانه عامل للميت ومن
عمل لغيره عملا وكفته بسببه ضمان
يرجع به على من يقع العمل ولو ظهر للميت
بعد ذلك مال رجع العتد عليه بدينه
لان دينه لم يقبل اليه ويرجع بما ضمن
للعصى او المشتري في المسألة الاولى وهو
ما اذا كان البايع هو القاضى وامينه لانه

دد

فتنى بذلك وهو مضطرب فيه وقيل لا يرجع به
 لان الصبيان وجب عليه بفعله لان قبض
 الوصي لقبضه والاول اصح لما ذكرنا والوارث
 اذا بيع له كان بمنزلة الغريم لانه اذا لم
 يكن في التركة دين كان العاقد عاملا له
 فيرجع عليه بما لم يمتد من العدة ان كان هو
 وصي الميت وان كان القاصي او امينه
 هو العاقد يرجع عليه ^{اربع الوارث} المشترك لما ذكرنا
 قال **ولو كان قاض عدل عالم تقبيل على**
بذابا لرجم او بالقطع او بالضرب قاض
وسلك فعله قبيح منا بكونه عدلا
 وعالما وفي الجامع الصغير لم يقبده بهما
 وهو الظاهر وانما يسمعه فعله لان طاعة
 اولى الامر واجبة قال الله تعالى واطيعوا
 الرسول واولى الامر منكم وفي تصديقه
 طاعة ولانه اجبر على امر يملك انتشاءه
 في الحال فتقبل قوله لخلوه عن التهمة
 ولانه لا يولى في موضع الا قاض واحد
 في الاعصار كلها ولو لم يقبل قوله وحده
 لولى في مكان قاضين فلم يزل ذلك ان قوله
 حجة ترجع محمد رحمه الله عن هذا
 فقال لا يوحده عن بقوله الا ان يعاين
 الحجة او يشهد بذلك مع القاضى عدل

وبه اخذنا بخلافهما رحمه الله لعناد
 اكثر فضلة زماننا والتذارك غير ممكن
 ولان قبول خبر الواحد رتبة الانبياء
 عليهم السلام والعلامة والسلام وغيرهم غير
 معصوم عن الكذب والغلط الا في كتاب
 القاصي الى القاضى لغرورة الحال المحفوظ
 ولان الحثية في مثله قل ما تنفع وقال
 ابو منصور الماسري رحمه الله ان
 كان عدلا لما يقبل قوله لانعدام التهمة
 الحثية واحتمال الخطا لانه بعد التهمة
 يوم من المنيل بالرشوة ولغفته يوم من
 من الغلط ظاهرا وان كان عدلا جاملا
 يستفسر لان الجامل قد يظن غير الدليل
 دليلا فان احسن بان يدعى شرايطه
 مثل ان يحكم بعد الزمان مثلا باقرار او
 بتبينة نيات بشرائطه عند التقدير
 وجب تصديقه لان عدلته تمنعه عن
 الكذب وان لم يحسن بان اخذ في شرايطه
 من نصاب الشهادة او التكرار في الاقرار
 ويحذور ذلك لا يقبل قوله وان كان قاضيا
 فكذلك الا ان يعاين الحجة لاحتمال
 الخطا والحثية قال الله تعالى في نبي
 الفاسق ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا

والمصنف رحمه الله اختار هذا القول
وان لم يصدقه فلا يمين على القاضى
لان اليمين يجب على المحضر والقاضى
ليس بمجتمعين وانما هو ايمان ولو متارفعنا
لما نقدت قضاؤه قال **وان قال قاض**
عزل لرجل اخذت منك الفاد دفعت
الى ريد قضيت به عليك فقال الرجل
اخذتة ظلماً فالتوى للقاضى وكذا لو
قال قضيت بنطح يدك في حوزا اذا كانت
المطلوع يده والماخوذ منه ماله مقرا
انه فعله وموافقا لان المعقضى عليه
لما اقترانه فعله في حال فقنايه صار
معتزفا بسبها دة الظاهر للقاضى لان
فعل القاضى على سبيل العقنا لا يوجب
عليه العثمان بحال ففعل القول قوله
ولا يجب على القاضى في ذلك يمين لانه ثبت
انه فعل ذلك في حال فقنايه يتصادق بها
ولا يمين على القاضى لما ذكرنا ولو اقر

الاخذ والقاطع بما اقتربه القاضى لرضيها
ايضا لان قول القاضى حجة ودفعه صحيح
نصارا اقتضاه به كفعله معاينا ولو زعم
المطلوع يده والماخوذ منه ماله انه لم يكن
قاضيا يومئذ وانما فعل ذلك قبل التقليد
او بعد العزل كان القول للقاضى ايضا لانه
اسنده الى حالة معهودة متافئة للمضات
فصار كما اذا قال طلقت او اعتقت وايا
محبون واليمينون كان معهودا منه وقال شمس
الاية السرخسى رحمه الله اذا زعم المدعى ان
القاضى فعل ذلك بعد العزل كان القول قول
المدعى لان هذا الفعل حادث فيضاف الى اقرب
اوقاته ومن ادعى تاريخا سابقا لا يصدق الا
بحجة لان الاصل متى دقت المارعة في الاسناد
يحكم الحال كما اذا اختلفنا في جريان ما الظاهرية
وهو لو فعل في هذه الحالة يجب عليه الثبات
فلا يصدق في الاسناد الى حالة متافئة الالحجة
بخلاف المسئلة الاولى لانه ثبت الاسناد
بقا دة وما والمصحح هو الاول لما ذكرنا وهو
اختيارنا لاسلام على الرزدوى والصدور
السعيد رحمه الله وتظيره اذا قال العبد
لغيره بعد العتق نظمت يدك وانا عبيد
وقال المقر له بل قطعها وانت حر كان القول

قول المند وكذا الرقال المولى لعبد قد اعقته
 اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت
 عند فقال المند اخذتها بعد العتق
 كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع
 اذا قال بيعت وسلمت قبل العزل وقال المولى
 بعد العزل كان القول للوكيل ان كان البيع
 مستتمعا وان كان قائما فالقول قول
 المولى لانه اخبر عما لا يملك الاثباته
 فتصير مدعيا وكذا في مسألة الغلة
 لا يصدق في الغلة القائمة لانه اقرب لاحد
 وبالاضافة يدعي عليه التملك ولو اقر القاطع
 والاخذ في هذا الفصل ما اقربه القاضي
 بضمين ان لهما اقرار بسبب الضمان وقول
 القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه
 لاني ابطال سبب ضمان على غيره بخلاف
 الاول لانه ثبت فعله في قضاة بالتصادق
 فان قيل قد وجد الاسناد منهما ايضا
 الى حالة موهودة متافئة للضمان فوجب
 ان لا يثبت ايضا كالمقامي قلنا ان هذه
 حجة عارضا ما هو اقوى منها يقتضي وجوب
 الضمان وهو الاقرار بسبب الضمان لان
 هذه حجة قطعية تكون اقرار كل مترجمة
 قطعية على نفسه وما ذكرنا من قضاة

القاضي

القاضي في حجة حجة ظاهرة لا قطعية والظاهر
 لا يعارض القطعي وكان ينبغي ان يكون في
 حق القاضي كذلك ويجب عليه الضمان لكن لو
 اوجبت عليه الضمان لاستغنى الناس عن
 تعدد التقاضات والضممان بعد العزل
 فترك لذلك ولو كان المال في يد الاخذ
 قائما وقد اقر بما اقربه القاضي والمأخوذ
 منه المال صدق القاضي في انه فعله في قضاة
 او ادعى انه فعله في غير قضاة يوجب منه
 لانه اقراران السيد كان له فلا يصدق في دعوى
 تملكه الا بحجة وقول المعزول ليس
 بحجة فيه وموقف مسألة الغلة على
 ما بينا ومن نظاير هذه المسائل ما لو قال
 الوصي بعد ما بلغ اليتم انفقتم عليه كذا
 وكذا من المال وانكر الميتم ذلك كان القول
 قول الوصي لما انه اسند الى حالة متافئة
 للضمان واورد في النهاية على السائل
 المقدمة ما اذا اعق المولى امته ثم قال
 لها قطعت يدك وانت اسنى فقالت بلى
 قطعتهما وانا حرة كان القول قولها وكذا
 في كل شيء اخذ منها عند اليتم والى يوسف
 مع انه منكر للضمان باسناد الفعل
 الى حالة متافئة له فاجاب بالفرق

بينهما من حيث ان المولى اقرب اخذ ما لها
 ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقتاراره
 ولا يصدق في دعواه التملك له وكذا الرقالة لرجل
 اكلت طعامك بآذنتك فانكر الاذن يضمن
 المقر بهذا الفرق غير محلل وانه اعلم بالصواب
كتاب الشهادة
 قال في اختيار من شامدة وعيان الاعن
 تحسن وحسبان هذا في اللغة فلهذا قالوا
 انها مشتقة من المشامدة التي تبني عن
 المعايينة وهي الاداة الشهادة اطلاقا لاسم
 السبب على السبب وقيل هي مشتقة من الشهود
 بمعنى الحضور لان الشاهد يحضر مجلس القاضي
 ومجلس الواقعة وهي في اصلاح امر الشريعة
 عبارة عن اخبار يصدق مشروط فيه مجلس القضا
 ولفظة الشهادة فشرطها العقل الكامل والقبض
 والولاية والقدره على التمييز بين المدعى
 والمدعى عليه وركنها لفظ الشهادة بمعنى الخبر
 دون القسمة وحكمها وجوب الحكم على القاضي
 بما تقتضيه الشهادة والقياس ياتي ان
 يكون الشهادة حجة ملزمة لانه حبر محتمل
 للصدق والكذب ولكن نزل ذلك بالخصوص
 والاجماع قال **يلزم بطلب المدعى** اي
 يلزم اداء الشهادة ولا يسع قمتاها اذا طلب

المدعى

المدعى لقوله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما
 دعوا وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن
 يكتمها فانه اثم عليه وان كان يتابع
 الاباوعن الكتمان كفر انتهى عن الشيء يكون كسرا
 بضده اذا كان له ضد واحد لان الانتهاء
 لا يكون بالاستغفال به فكان اذا الشهادة
 فرضا قطعاً كفر ضمة الانتهاء عن الكتمان
 فصار كالامر به بل أكد ولهذا استند الاسم
 الى الالة التي وقع بها الفعل وهي القلب
 لان اسناد الفعل الى محله اقوى من اسناده
 الى كنهه وقوله انصرته يعني أكد
 من قولهم انصرت واسناده الى اشرى
 الجوارح دليل على انه اعظم الجوارح
 بعد الكفر بالله تعالى ثم انما يشتر اذا علم
 ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه
 الا اذا وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته
 او كان واجماعه فادى غيره ممن تقبل
 شهادته فتقبل قالوا لا يشتر ان ادى
 غيره ولم تقبل شهادته يا شمر من لم يرد
 اذا كان ممن تقبل شهادته لان امتناعه
 يؤدي الى التمييز هذا اذا كان موضع
 السامد قريبا من موضع القاضي وان كان
 بعيدا بحيث لا يمكنه ان يبعد والى القاضي

لا اذ الشهادة ويرجع الى الله في يومه ذلك
 قالوا الا يشتملانه بلحقه الضرر بذلك وقال
 تعالى ولا يبينان ما تب ولا شهيد شمران كان الشاهد
 شجيا كبيرا لا يقدر على الشئ الى مجلس القاضي وليس
 له شئ من المروءة فاركبه المدعي من عنده قالوا
 لا بأس به ويقبل شهادته لانه من باب
 الاكرام للشهود وقد قال عليه الصلاة
 والسلام اكرموا الشهود وان كان يتدرج وركبه
 المدعي من عنده قالوا لا تقبل **قال واستر**
في الحد وادب لقوله عليه الصلاة والسلام
 للذي شهد عنده لو سترته بثوبك لكان
 خيرا لك وهذا الحديث ولفظ المختصر يدل
 على انه يجيز بين السر والظاهر ولكن السر
 افضل لما روينا وبقوله عليه الصلاة والسلام
 من ستر عليا ستر الله عليه في الدنيا
 والاخرة وفيما نقل من تلقين المقر للدر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه دلالة
 ظاهرة على ان السر افضل وان ستر ظهر
 لان فيه حسنة ايضا لان فيه ازالة الفساد
 او تقليده فكان حسنا ولا يلزم على هذا قوله
 ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة
 في الدين امنوا الآية لان ظاهر الآية والله
 اعلم يتقن انهم يحبون ان تشيع فيهم

الفاحشة لاجل انهم امنوا وذلك مفسدة
 الكافر فذلك وعد بعباد السوء ولا ت
 مقصودا الشاهد ارتقاع من العباد
 لا امتناعها وهذا امر الله تعالى بالامتناع
 به لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة
 فلهذا حسن والاول وهو السر احسن لما
 بينا ولا يلزم عليه قوله تعالى ومن يكتها
 فانه اثم لان المراد به حقوق العباد بدليل
 قوله تعالى ولا ياب الشهد اذا ما دعوا اي اذا
 دعاهم المدعي اذا الحد وليس لها مدع يدعيها
 ولان الحد ودحق الله تعالى والله غني عن
 كل شئ مع كرمه ولطفه بعباده والعبد محتاج
 شحاح فلا يقياس احد الحقين على الاخر قال
ويؤكد في السرقة اخذ لا سرق لان الشهادة
 بالمال لا يجب اذا طلب المدعي والسرقة في الحد
 افضل على ما بينا وامكنه الجمع بينهما باقا
 الحقين بقوله اخذ لانه يجبي بحق المدعي
 ولا يجب به الحد ولان القطع متى وجب عليه سقط
 العتقان اذ لا يجتمعان فلا يحتمل مقصود المدعي
 بقوله سرق فينوقاه مراعاة لحقه اذ هو محتاج
 اليه وفيه صيانة يد السارق والله غني عن كل
 شئ فلا ضرورة الى اقامته **قالك** **شرط للون**
اربعة رجال لقوله تعالى واللائق باثنتين

الفاحشة من شاكركم ولقوله تعالى والدين يرون
 المحصنات منكم بما اتوا باربعة شهداء ولقوله
 تعالى لو لا جاءوا عليه باربعة شهداء ولقوله
 عليه الصلاة والسلام ايت باربعة يشهدون
 على صدق مقالتك وهذه الالفاظ موضوعة
 المذكورون الموت وقد انقضى الاجماع على
 اشتراط المذكور فيه ولان الله تعالى يجب
 الستر على عباده واوعده بالعذاب من الحب
 اشاعة الفاحشة على المؤمنين بالتكلم
 وفي اشتراط الاربع مع وصف الذكورة
 تحقيق معنى الستر فوقف الاربع على هذه
 الفاحشة قل ما يتحقق ووجب على من نسب
 الى هذه الفاحشة الحد ان كان اجنبيا واللغة
 ان كان زوجا كل ذلك يؤكد معنى الستر وينع
 من الاظهار ولا يقال ليس في هذه النصوص
 الا ببيان جواز العمل بهذا المدد وليس
 فيه بيان ما يمنع العمل باقل منه لانا
 نقول وكذلك لان التخصيص بالذكر
 لا يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء المذكور
 ولكن لا يوجب ايضا فن ادعى جوارق فادونه
 يحتاج الى دليل كما ان النافي للحكم عند
 انتقائه لا يفتيه الا لعدم دليل يقتضيه
 ادلا يثبت الحكم الشرعي بغير دليل وقد

الدليل

الدليل على انتقائه عند انتفاء المدد المذكور
 عند اجماع المجانبية ومن بعدهم الى
 يومنا ان الشهود على الزنا اذا نقص عدد
 عن الاربعة يجب عليهم الحد لكونهم قد فته
 الا ترى ان عمر رضي الله عنه حد الثلاثة
 الذين شهدوا على غيرة بالزنا ولو
 كان الزنا يثبت باحدونه لوجب عليهم
 الحد بل كان يجب على النشوب الى الزنا
 ولا يكتفى القياس على غيره من المحترق
 لعدم القياس في وجود النص في الفرع
 بشرط القياس المساواة بين الامثل
 والفرع وان لا يكون في الفرع نص يمكن
 العمل به **فالت** **وبقية الحدود والتعاص**
رجلان الحديث الزمري نصت السنة من
 لد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة
 من بعده لا شهادة النساء في الحد ود القضا
 وقال قتادة واستشهدوا شهيدين من
 رجالكم ولان شهادة النساء فيها شبهة
 البدلية لان كل شئ منهن قايمة مقام رجل
 فلا يقبل فيما يدروا بالشهادات كما لا يجوز فيها
 كتاب القاضي الى القاضي وانما كانت فيها شبهة
 البدلية لاحتمالها لان البدل الحقيقي لا يمار
 اليه مع القدرة على الاصل غالبها وشهادة

ص

امراتين مع رجل يقبل مع وجود الشهود من
الرجال ومعنى قوله تعالى فان لم يكونا
رجلين قالوا ان لم يشهدا حال كونهما
رجلين فاما يشهد رجل وامراتان ولو لا
هذا التاويل لما اعتبر شهادتهما مع وجود
الرجال وشهادتهما معتبرة معهم عند
الاقتلاط بالرجال ايضا حتى اذا شهد
رجل وسنوة بنى يضاف الحكم الى الكل حتى
يجب الضمان على الكل عند الرجوع قال
والولادة والبكارة والعيوب النساء فيما لا
يطلع عليه رجل امرأة يعني يشترط بثبوت
هذه الاشياء شهادة امرأة لقوله عليه
الصلاة والسلام شهادة النساء جارية فيما
لا تستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى
بالالف واللام اذا لم يكن ضمير مفعول
به الجنس فيتناول الاقل وقال حذيفة
رضي الله عنه اجاز رسول الله صلى الله عليه
وسلم شهادة القابلة على الولادة وقال
الشافعي رحمه الله يشترط فيه ان يشهد
اربعة من النساء لان كل امرأتين يقومان
مقام رجل واحد في الشهادة وقال ابن
اليملي يشترط ان يشهد فيه ثنتان من
النساء لان المعنى في بيان الشهادتين

شيان

شيان العدد والذكر وينقدرا اعتبار
احدهما فبقى الاخر وهو العدد على حاله
والحجة عليهما ساروينا ولانه اسقطا شرط
صفة الذكورة ليخف النظر لان نظر
الجنس اخف فكذا يسقط اعتبار العدد
لان نظر الواحد اخف والاحوط الاثنان
او اكثر لما فيه من معنى الازامر ويشترط
فيها سائر شرائط الشهادة من الحرية
والاسلام والعقل والبلوغ والعداقة
وحكم شهادتهما في الولادة والبكارة
والعيوب قد ذكرنا كل واحد منها في موضعها
من الطلاق والبيع واما شهادتهما في
استئلال الصبي لا يقبل في حق الارث عند
الحنيفة رحمه الله لما يطلع عليه
الرجال ويقبل في حق الصلاة عليه لانه
من امور الشهادة كشهادتهما في مدال
رمضان وروايتها الاخبار وعندهما
تقبل لان الاستئلال علامة حيية ولا
يعرفه الا من حضرة ولا يحضرها الرجال
عادة فصار كشهادتهما على نفس الولادة
ويقبل في الولادة شهادة رجل واحد
ايضا لانه لما قبل فيه شهادة المرأة
كان الرجل بالطريق الاولى سواختلفوا

فيما اذا قال نعمت الظن قال بعضهم يقبل
 كما في السر قال رحمه الله **وبغير رجلان**
او رجل واسرائيل اي يشترط الغير الحدود
 والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال شهادة
 رجلين او رجل واسرائيل سواء كان الحق
 بالادعاء غير مال كالنكاح والطلاق والعتاق
 والوكالة والوصاية وبحود ذلك مما ليس
 بمالك وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل
 شهادة السماع الرجال الا في الاموال
 وتوابعها كالايجل وشرط الخيار لان الاصل
 عند من يقولون شهادة من انتصان العقل
 واقتلال الضبط وقصور الولاية فانها
 لا تصلح للملافة ولهذا لا تقبل شهادتهم
 وحدهم وان كثرت ولا مع الرجال في الحدود
 والقصاص وانما قبلت في الاموال وتوابعها
 للضرورة لكثرة وقوعها وقلة خطرهما
 ولا كذلك غير المال ولما ساروا وعليه
 رضي الله عنهما احيانا شهادة السماع مع
 الرجال في النكاح والفرقة ولا نكاحية
 اصلية لاجروية والاصل فيها المتبول
 لوجود ما يثبت عليه املية الشهادة وهي
 الولاية وهي تثبت على الحرية والارث
 ولوجود املية المتبول وهي تثبت على انتفا

انظر

النية

النية بالكذب والغلط فالكذب يمتنع بالعدالة
 والغلط يمتنع بايتان العاينة والضبط
 والادالان بالاول يحصل العلم للمشاهد
 وبالثاني يحصل اليقظة والبقاء والادام وبالثالث
 يحصل العلم للقاضي ولهذا تقبل روايتهم في
 الاخبار وكان ينبغي ان تقبل شهادتهم
 مطلقا كالرجال ولكن جاء النص بخلافه
 كيلا يكثر حرجهم وينقصان الضبط بزيادة
 الغشيان اذ غير بعض اخرى اليها فلم
 يبق بقدر ذلك الا الشهية وهذه المحتوف
 تثبت مع الشهية كالمال بل فوقه الا ترى
 ان النكاح يثبت مع الهزل وكذا الطلاق
 والعتاق والمال لا يثبت واي شهية
 اقوى من الهزل بخلاف الحدود والقصاص
 لانها لا تثبت مع الشهية قال رحمه الله
ولكن لفظة الشهادة والعدالة اي يشترط
 بجميع مواضع الشهادة وهي اربع مراتب
 على ما معنى بيانه لمنظة الشهادة والعدالة
 لكي يقبل حتى لو قال الشاهد اعلم او اتيقن
 لا تقبل شهادته لان الشئ من طائفة له
 بالاشهاد فلا يقوم مقامها غيره كما
 فيها من زيادة تأكيد لانها من الفاظ اليقين
 فيكون معنى اليقين ملاحظا فيها وامتناعه

Copy

ing S ersity

عن الكذب بهذه اللفظ اشدا ولا يوجب
هذا المعنى في غير ما من الالفاظ بخلاف
غير ما من الاوامر حيث لا يراد في
اللفظ الذي ورد به الامر بل يتأتى بكل
لفظ يعطى ذلك المعنى كالتمثيل والابتنان
حتى مع الدخول في الصلاة بلفظ التكبير
وغيره مما هو في معناه وكذا الايمان تجوز
بأي لفظ كان لمصطلح المفصود به ولان
في الشهادة الزام الحاكم بالحكم وثبت ذلك
على خلاف القياس فيراعى جميع ما ورد به
النص والمراقبون لا يشترطون لفظة
الشهادة في شهادة النساء لا يطالع عليه
الرجال ويجعلونه من باب الاختيار لامن
باب الشهادة والصحيح هو الاول لانه من
باب الشهادة ولهذا يشترط فيه شرائط
الشهادة من الحرية ومجلس الحكم وغيرهما
والعهد الالهى المعتبر للصدق قال الله تعالى
واشهدوا اذ وعدكم منكم وقال تعالى
من يرضون من الشهادة او العدل هو الرضى
ولان من يباشر غير الكذب من العاصي قد
يباشر الكذب وهذا لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب وبالعهد الالهى يخرج جهة
الصدق وهو لان جازما يقتضيه حرمته والنجية

وقف لله تعالى

هو الخبر الصدق ولا يلزم حجية دونها
وهي شرط لزوم العمل بالشهادة لا شرط
املية الشهادة او الفاسق لولائية
القتل والسلمة فيكون املا للشهادة
الا ان نسقته او يجب استوفى في خبر
لنهمه قال الله تعالى ان جاكمر فاسق بينا
فتبينوا امر بالتبيين والتثبت لا بالرد
حتى اذا غلب على ظننا منه صادق في
الشهادة جاز ان يحكم به وعن ابي يوسف
رحمته الله ان الفاسق اذا كان وجهيا
في الناس دأمر دة تقبل منه كادته
لعدم مرتكبة بتهمة الكذب في شهادته
لا يبرأ منه لا يجازى احد على استنجاؤه
لا اذا الشهادة ولم يروى يمنع عن الكذب
من غير منفعة له في ذلك والاول اصح
لما ذكرنا ولان في قبول شهادته انما
له قال عليه الصلاة والسلام اذا القيت
الفاسق فالتقه بوجهه فكيف تروى من يكون
معلما للفاسق فلا مرد له شرعا فلا يلزم
قبول شهادته حتما على وجه لا يلهيه
قال **وليس بال** عن اليهود **سرا وعلنا**
في سائر الكفر وهذا عند ابي يوسف
دمجه وقال ابو حنيفة يقتصر على ظاهر

اكرهوا الشهود فان الله تعالى يحكي الحق فيهم
وفي قول الفاسق امر بالخلافه قال
عليه الصلوة والسلام

عدالة المسلم ولا يثبت عن الشاهد
حتى يعلم من الخصم فيه فان طعن فيه
سأل عنه سرا وجهه الا في الحدود
والعتق من فاته يسأل عنه في السر
والعدلية وان لم يعلم فيه الخصم
لقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون
حد ولا بعضهم على بعض الا المحدث
في تدين ومثل ذلك عن عمر رضي الله
تعالى عنه وظاهر قوله تعالى وكذلك
جعلناكم امم وسطا لتكونوا شهداء
على الناس ويشهد له ذات الظاهر وهو الاتزان
لان عقله ودينه يستعان به من سائر
القبيل ما كثر في الظاهر لعدم الشارح وان
كان الموضع موضع استحقاق كالشفيع يستحق
الشفعة بظاهر يدها الذي يمكن له معارضة
ومذاته لا يمكن الوصول الى القطع لمقايها
وتوزن في الشك غير عن عدالة مستحاطا بظاهر
حاله لان انقض ما يستدل به على عدالة
استجابه عن مخطورات دينه وافتقاده على
الطاعات وهي دلالة ظاهرة عليه وليست
بقطعة فلا حاجة الى استراط السؤال
الا اذا طعن الخصم فيه لانه لا يضمن
كادبا ظاهرا فيقابل الظاهر ان فوجيت

الترجيح

الترجيح بالاسنقضا بخلاف الحدود والعتق
لانما يدان بالشبهة ويحتاج لاسقاطها
فيستقضي فيها ابتداء من غير طعن ختم رجاء ان
نسقط ولما ان العتق يثبت على المحبة ولا تنق
المحبة الا بشهادة العدول على ما بينا والعدالة
فيل السؤال ثابتة بالظاهر وهو لا يصلح حجة
للاستحقاق فوجب التعرف منها صياغة
لقتنا بيد من البطلان واسناد الحكم الى
البرهان وقيل هذا اختلاف عمر ورفان
لان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان في
القرن الثالث وموسى بن جهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخبر
والصلاح بقوله عليه الصلاة والسلام خير
القومون قري في الذي نافيتمهم الذين يلونهم
ثم يمشوا الكذب حتى يلف الرجل قبل ان
يستخلف ويشهد قبل ان يستشهد والاية
التي تكونوا واكد يث الذي رويها لان على
ذلك ومما كانا في القرن الرابع بعد ما تغير
احوال الناس وظهرت الخيانات والكذب
فاقتضى كل واحد ما شاع في زمانه وانفق
السور على يولها لان السناد في هذا العصر
القرن ثم القديس في السران بحيث المستورة
وهي الرفعة الى المعدل فيها اسم الشاهد

الذين يلونهم

ونسبته وخلقته ومسجده الذي يغفل
 فيه ومحلته وسوقه ان كان سوقا فيسيل
 عنه حيرانه واصدقاسه فاذا عرفهم
 من عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه
 في كتاب القاضي انه عدل جازي الشهادة
 ومن عرفه بالفسق يكتب ولا يكتب احترازا
 عن المتك ومن قال الله يغفل الا اذا عدله
 غيره وخاف ان يحكم القاضي بشهادته فحينئذ
 يصرح به ومن لم يعرف حاله يكتب تحت اسمه
 انه مستور وسيرة المعدل المستورة سرا
 كمال يظهر فيؤذى ولا بد في التعديل في العلانية
 من ان يجمع بين المعدل والشاهد لتتفي شبهة
 تعديل غيره عن القاضي لا محالة ان يكون في قبيله
 من يوافق في الاسم وقد كانت العلانية وحدها
 في العدد الاول لان الشبهة كانت لامل الخلد
 بقدر عليها من الشر ويكتفي بالسري في ثبوتها
 لما ذكرنا وقال محمد رحمه الله تركبته
 العلانية بلا وفئته ولا يدان بقول المعدل
 بوجده جازي الشهادة لان العبد والمعدود
 في قذف اذا تاب يكون عدلا والامح انه لا يكتفي
 بقوله هو عدل لان من يشاقق دار الاسلام في
 زمانها كان الظاهر من حاله الحرية والاسلام
 ولهذا لا ينال القاضي عن حرية الشاهد واسلامه

ما لم ينزع عنه الخصم وما ذكره في الجامع ان الناس
 احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص والعقل
 فانه لا يكتفي بظاهر الحرية في هذه المواضع اذا قال
 المدعي عليه ان الشاهد عدل او قال التادف
 القذوف عيدا او قال انشاج الشيوخ عبيد
 او قالت العاقلة حتى يقيم البينة انه حر وفي تقرير
 العدالة عند ان حقيقته رحمه الله فان القاضي يحكم
 بظاهر العدالة يكون من السهل ان يطمئن الخصم
 فيهم فاذا طعن سال على ما بينا قال **وتعديل**
المختص لا يصح هكذا قال ابو حنيفة رحمه الله يعني
 تعديل المدعي عليه الشهود لا يصح وسرا على قول
 من يرى السؤال عن الشهود وما على قوله فلا
 يتناق ذلك لانه لا يرى السؤال عن الشهود
 ونظيره المزارعة فانه لا يراما ومع هذا
 فرع عليها على قول من يرى السؤال عن الشهود
 واما لا يصح تعديل له لان من زعم المدعي
 وسهوه ان المدعي عليه ظالم كاذب في الحدود
 وتركبته الكاذب الفاسق لا تصح وعن ابى
 يوسف ومحمد تركبته بخور اذا كان من اهل
 ان كان عدلا لم يكن عند محمد رحمه الله لا بد
 من ضم احرانيه لانه لا يجوز تعديل الواحد
 و ابو يوسف يجوز على ما يحى من تزيب والمراد
 فيما اذا قال هم عدول لكنهم اخطوا او شوا

لا يكتفي بظاهر الحرية في هذه المواضع
 ان الناس احرار الا في الشهادة
 المختص بالحق فان ابا الحسين ذكر في مختصره
 ان الناس احرار الا في الشهادة
 المختص بالحق فان ابا الحسين ذكر في مختصره

اما اذا قال صدقوا او هم عدول صدقة
 فقد لزمه الحق لاقراره به ولو قال هم
 عدول ولم يزد على ذلك لا يلزمه شيء
 لا يترفع كونه عدوا ولا يتوهم منه النسيان
 والخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه
 صوابا قال **الواحد يكفي للتركية والرسالة**
والترجمة لان التركية من امور الدين فلا
 يشترط فيها الا العدالة حتى يجوز تركية
 العبد والراة والاعمى والمجذوم وفي تدف
 اذا تابع لان خبره مو لا مقبول في الامور
 الدينية الا ترى ان روايتهم في الاخبار
 مقبولة وهذا عندنا ما قاله محمد رحمه
 الله يشترط في التركية ما يشترط في الشهادة
 من العدد ووصف الذكورة حتى يشترط
 في تركية شهود الزنا اربعة ذكور وفي
 غيره من الحدود والعقاص رجلان وفي غيرها
 من الحقوق يجوز رجلان او رجل وامرأتان
 وفيما لا يبلغ عليه الرجال امرأة واحدة
 رتبة على مراتب الشهادة لان التركية
 في معنى الشهادة لان ولانية التقاض تنبني
 على ظهور العدالة وهو بالتركية ويشترط فيها
 ما يشترط في الشهادة ولما انه ليس في معنى
 الشهادة وانما هو في معنى الاخبار ولهذا لا يشترط

فيه لفظ الشهادة ولا مجلس الحكم وجاز تركية
 من لا تقبل شهادته له تركية احد الزوجين
 والاخر تركية الولد لولده وبالعكس واشترط
 العدد في الشهادة اسر تقبدي ثبت على خلاف
 القياس لان رجحان الصدق في حق العمل
 بقوله بالعدالة لا بالعدد كما في رواية
 الاختيار حتى قالوا فيها لا ترجح بكثرة
 الرواة ما لم يبلغ حد التواتر فلا معنى
 لاشتراط العدد في الشهادة ولكن ترك
 ذلك للنقص في ما رواه على الاصل
 وفي المحيط اجاز تركية القمي وقالوا يشترط
 الذكورة وعدد الشهادة في تركية شهود
 الحد بالاجماع والمراد بالرسالة والترجمة رسول
 الثاني الى المترك والترجمة عن الشهود وكل ذلك
 على الخلاف الذي ذكرنا والمعنى ما بينا من
 الجائزين والاحوط في الكل اثنان وينبغي للمأخذ
 ان يختار في المسألة عن الشهود من هو اخبر
 باحوال الناس واكثر خبرا احتلاطا باننا
 مع عدالة عارفا بان يكون جرحا وما لا
 يكون جرحا غير طماع ولا فقير كسلا
 مخدع بالمال فان لم يكن في جرحه
 ولا ابل سوفه من يثق به سال اهل
 محله وان لم يجد فيه ثقة اعتبر فيه

نرا من الاختيار وهذا الذي ذكرناه كله
في تركيبة السر واما تركيبة العلانية
فبشرط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من
الحرية والعقل وغير ذلك سواء لفظ الشهادة
بالاجماع لان معنى الشهادة فيها ظهورها
تحت مجلس القضا قال **وله ان يشهد**
بما سمع او راي في مثل البيع والاقرار وحكم
الحاكم والنسب والقتل وان لم يشهد عليه
اي يجوز له ان يشهد في كل ما يقرر بنفسه اذا
عائنه السبب كالبيع الى اخر ما ذكره وان لم
يشهد عليه يكل يجب عليه اذا ادعى اليه
لما نلونا وروينا وهذا لانه علم ما هو
الموجب بنفسه وهو الشرط لقوله
نقال الامر يشهد بالحق وهم يعلمون ولقوله
عليه الصلاة والسلام اذا علمت مثل الشئ فاشهد
والافدع ويقول اشهد بانه باع او اقترانه
عائنه السبب فوجب عليه الشهادة به
كما عاين وهذا اذا كان البيع بالمعقود
فظاهره اذا كان بالمقايي كذلك لان حقيقة
البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل
لا يشهدون على البيع بل يشهدون على الاخذ
والاعطاء لانه بيع حكي وليس بيع حقيقي
ولا يقول اشهد في الاذا اشهد كيدا

يكون كاذبا وكذا في الاقرار يقول اشهد
ان فلانا اقترى بكذا الفلان ولا يقول اشهد
لما ذكرنا ولو سمع من وراء الحجاب لا يسمعه
ان يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذا التقى
نسبه النعمة الا اذا كان في الداخل وحده
وعلمه الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جلس
على المسلك ولم يزل مسلك غيره فسمع اقرار
الداخل ولا يراه لانه يحصل به العلم وينبغي
للقاضي اذا فرله ان لا يقبله لان النعمة
نسبه النعمة وليس من ضرورة جوار الشهادة
القبول عند التفسير الاستدراك ان الشهادة
بالشئ مع يجوز في اشياء شرع عند التفسير لا مقبل
وقالوا اذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب
لا يجوز ان يشهد عليها الا اذا كان يرى شخصها
وقت الاقرار قال **ولا يشهد على شهادة**
غيره ما لم يشهد عليه لان الشهادة لا يثبت
فكها بنفسه ولا يقبل حجة الاب بالقتل
الى مجلس القضا دلالة اعتبار عدالة
الاصول فلا يكون لغيره ان يجعل
كلامه حجة الا بامره فلا يسمعه
ان يشهد على شهادته الا بالتمثيل
وكذا اذا سمعه يشهد غيره على شهادته
لا يسمع السامع ان يشهد على شهادته

لانه لم يحمله وانما حمل غيره فصار
 نظير ما لو سمع شخص ما يقول كل حيث لا يجوز
 للسامع ان يتصرف ما لم يوافق
 لان الموكل لم يرض برأيه **قال** **ولا**
يحمل شاهد وقاض وراو بالخط ان لم
يتذكر روا اي لا يحمل للشاهد اذا راي
 خطه ان يشهد حتى يتذكر الشهادة ولا
 للقاضي اذا وجد في ديوانه مكتوبا
 شهادة شهود ولا يحفظ انهم شهدوا
 بذلك او قضية وقضا ما ان يحكم بتلك
 الشهادة ولا ان يفي تلك القضية
 ولا للراوي اذا وجد مكتوبا بخطه
 او بخط غيره وهو معروف انه قرا
 على فلان وعنه ان يروي حتى يتذكر
 الشهادة او القضية او الرواية وهذا
 على اطلاقه قول ابي حنيفة رحمه الله
 ووجه قوله تعالى الا من شهد بالحق
 وهم يعلمون ولقوله عليه الصلاة والسلام
 اذا علمت مثل الشمس فاشهد بشرط ان
 يكون عالما ولا يتصور العلم به دون تذكر
 الواقعة ولان الخط يشبه الخط فلا يلزم
 حجة لاحتمال انه شررور وهذا لان
 فائدة الكتاب ان يتذكر اذا انظر

فيه فاذا لم يفيد للقلب التذكر صار
 وجوده كعدمه وقال محمد بن حنبل
 الله يجوز للراوي ان يعمل به لدلالة
 الظاهر وكذا للقاضي ان يحكم بالشهادة
 وان يفي القضا بذلك وليس للشاهد
 ان يشهد برواية خطه ما لم يتذكر
 الشهادة لان القاضي لكثرة اشتغال
 يعجز عن حفظ كل حادثة ولما يكتب
 كل حادثة فلو لم يكتب ما يجده في نظره
 لم يظلل احوال الناس ولان سجله في
 نظره وهو في يده تحت ختمه فيؤمن من
 التبدل والتزوير وكثابة السرواية
 يكون في ايديهم فيؤمن التزوير ايضا
 بخلاف كثابة الشهادة لان الصك يكون
 في يد المخبر فلا يؤمن من التبدل ولو
 نسي القاضي قضا ولم يكن له سجل فشهد
 عنده شامدا ان يانه قضى بكذا فعلى
 الخلاف المذكور وقيل عند ابي يوسف
 لا يعتمد ذلك وعلى هذا الواحترق قوم يثق
 بهما انه كان شاهدا الا يشهد اذ يشهد
 وعلى هذا الوسم حديثا من غيره ثم نسي
 راوي الاصل فسمعه من روي عنه فعند
 ابي يوسف لا يعتمد ولا يجوز ان يعمل

الله تعالى يجوز للراوي ان يعمل به لدلالة
 ان يتقن به وان لم يتذكر الواقعة
 الحاضر على الناس وقال ابو يوسف رحمه

Copy

به وعند محمده له ان يعتمد ذلك في
 الكل ولو تدكر مجلس الشهادة دون
 الشهادة لا يسعه ان يشهد قال
ولا يشهد بها لمريعا بينه الا في النسب
والموت والنكاح والدخول والامانة
الناسي واقل الوقت فله ان يشهد بها
 اذا احببها من يثق به والقياس ان لا
 يجوز لان الشهادة لا تجوز الا بعلم على ما بينا
 من قبل ولا يتحقق العلم الا بالشهادة والنسب
 او بالخبر المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع
 والاحارة بكل اولى لان حكم المال اخف
 من حكم النكاح ولهذا لا يجوز للمقاضي
 ان يحكم بالنكاح والخمس يجب بما يجب
 به الشهادة ولهذا الوتر للمقاضي لا يقبل
 وجه الاستحسان ان هذه الامور
 تنقص بمعاملة اسبابها خواص من
 الناس ويتعلق بها احكام ينبغي على اقنا
 القرون وانقراض الاعصار فلو لم يقبل
 فيها بالاستماع ادى الى الجرح وتقطيل
 الاحكام ولان الاسباب يقتضي بها ما
 تشتهر به فان السبب يشتهر بالتهنية
 ونسبة كل واحد الى الاخر عند
 مخاطبات والمناذاة والموت بالقرينة

وضمة

وقسمة التركات واندراس الاثار
 والنكاح بالشهود والولايم والدخول
 يتعلق بها احكام مشهورة من المهر والنسب
 والعدة وثبوت الاحكام والقضا
 بقراءة المشور واقتلاف الخصوم
 اليه وازدحامهم عليه فتزلت له
 الشهرة فيها منزلة القيان فلا يشرط
 فيها المسامحة بخلاف البيع والهبة
 والاحارة وامثاله لانها لا تختص
 بشاهدة اسبابها احواس من الناس
 بل يخبر بها من العام ومجهز
 العادة ولان الناس قاطبة يجمعون
 على انهم يشهدون بهذه الاشياء بالشهرة
 الا ترى اننا شهد ان عليا رضي الله تعالى
 عنه تزوج بعتة على ولو غفلت بحقيقة
 علم السبب ادى الى عدم الشهادة بها
 اضلا لان سبب النسب العلوق ولا
 علم للبشر فيه وسبب القضا التولية
 ولا يخبره الا الوزير وامثاله وكذا الدخول
 لا يعرفه الا الزوجان فاكثف في الكل
 بالدليل الظاهر ثم انما يجوز له ان
 يشهد بهذه بالتواتر وباحبار من
 يثق به واذا راى امرأة يدخل عليها رجل

فاطمة ودخولها وشيئا كان قاضيا
 وعمر بن الخطاب تزوج صح

دینستان انبساط الازواج وسمع من
 الناس انما زوجته جازله ان يشهد
 به وان لم يعان عقد النكاح وكذا
 اذا راي شخصاً جالساً بمجلس الحكم
 يفصل الخصومات جازله ان يشهد انه
 قاض قالوا في الاخبار يشترط ان يجبره
 رجلان او رجل وامرأتان وهم عدول
 لم يحصل له نوع علم او غلبة ظن وقيل
 في الموت يكفي باخبار واحد مطلق او
 واحدة لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه
 الا واحد بخلاف غيره لان الغالب فيها
 ان يكون بين الجماعة ويشترط في
 في الاخبار فقط الشهادة في غير الموت
 وفي الموت لا يشترط لانه لا يشترط فيه
 العدد فقد انقضت الشهادة ولو لم يحضر
 الموت الا شخص واحد واراد ان
 يشهد بوفاته عند الحاكم اخبر بذلك
 رجلا بعد لا يشهد ان بذلك عند
 الحاكم وهو من العجب السائل ولو شهد انه
 حضر فته فهو مقايضة وقوله واصل
 الوقت يجتزئ به من شرائطه لان
 اصله هو الذي يشترط دون شرائطه
 فلا يقبل فيها بالتسامع وذكر الرغبتاني

رحمه الله انه لا بد من بيان الجملة
 بان يشهد وانه وقف على هذا السيد
 او الفقير او ما اشبهه حتى لو لم يذكر
 في شهادته اسم الجملة لا تقبل شهادته ثم
 قصر الاستئذان على مداه لا شياً يتقرب
 المستمع في الولا وعزالي يوسف
 رحمه الله انه يجوز لانه بمنزلة
 النسب لقوله عليه الصلاة والسلام
 الولا حمة كلمة النسب ولان الحكم
 المعلق بالولا يبقى بعد الموت كالحكم
 المعلق بالنسب فلو لم يميز بالتسامع لغلطت
 الاحكام وحيه قول الحنفية ومحمد
 رحمهما الله ان المعتق يثبت على روال
 الملك ولا بد فيه من العاينة فكذا ما يثبت
 عليه وذكر شمس الائمة السرخسي ان الشهاد
 بالعتق لا تقبل بالاجماع وذكر المحلواني
 رحمه الله ان الخلاف ثابت فيه ايضا ثم
 ينبغي ان لا يفسر انه يشهد بالتسامع ولو
 فسر لا يقبله كعاينة شئ في يد اشكات
 يطلق له الشهادة واذا فسر لا تقبل
 قال **ومن في يده شئ سوى الوثيق**
لك ان تشهد انه له لانه اليد بلامنازع
 اقصى ما يستدل به على الملك اذ لا دليل

يعبرقة الملك في حق الشاهد سوى السيد
 بلا منازع لان غايته ما في الباب ان
 يعاين من اسباب الملك من الشرا وغيره
 وذلك راجع الى السيد لان الملاك ثبت
 ملكه بالسيد بلا منازع ولو لا ذلك لما صح
 التملك منه من المشتري فتثبت بهذا
 ان لا دليل على الملك سوى السيد فكان معتمد
 الشاهد السيد اعتبار الظاهر عند تقدير
 الوقف على الحقيقة فمنه الشهادة بالسيد
 يودي الى سد بابها اذ لا دليل للشاهد
 سوى السيد وبابها مفتوح وهي سرودة فما يودي
 الى انتقائها فهو المستفي وعن ابن يوسف
 رحمه الله انه يشترط مع ذلك ان يقع في
 قلبه انه له ليحصل له نوع علم او غلبة
 ظن لان الشهادة بلا علم لا يجوز لسان
 تلويها وروينا في هذا قيل لو راى
 درة ثمينة في يد كذا من وكذا في يد
 حامل وليس في آيائه من هو اصل لذلك
 لا يشعه ان يشهد له قالوا يحتمل ان يكون
 هذا تفسيراً لا خلافاً محمد رحمه الله
 بقوله وسلك ان تشهد انه له وقال
 الشافعي رحمه الله دليل الملك السيد
 مع المقر ومعه قال الخصاف لان

السيد

السيد متنوعة الى ملك ووديعة وعارية
 واجارة ورهن ولا يمتاز الا بالمقرف
 قلنا المقرف ايضا الى وكالة واصالة
 وشرط النسخ المقرف مع السيد وان يقع
 في قلبه انه له لان الاصل في الشهادة الاحا
 والتميز لما بينا وجوابه ان العلم العقلي
 مستقدر فليست شرطه عادية ما يمكن ومعه
 السيد لان الملك لا يعرف بالدليل حقيقة
 وان رآه يشترطه لاحتماله ان البائع
 لا يملكه فيكتفي بظاهر السيد يتسرا اذ
 الاصل ان يكون الاملاك في يد ملكها ويكون
 في يد غيره عارض فحينما بالاحتمال وله ان
 يقضي له القاضى بالسيد فقامت كثر المسألة
 على اربعة اقسام احدها ان يعاين
 المالك والمالك بان يعرف المالك باسمه ونسبه
 ووجهه وعرف الملك بحدوده وراه في يده
 بلا منازعة اذ شمرراه في يد غيره بعده فان
 له ان يشهد للاول بالملك اذ ادعاه بما على يده
 والثاني ان يعاين الملك دون المالك بان
 ما بين ملكا محدد وده ينسب الى فلان بين
 فلان الفلان وهو لم يعرفه بوجهه ونسبه
 شمرجيا الذي نسب اليه الملك وادعى ان
 المحدود ملكه على شخص محدد له ان يشهد

استحقاقا لان النسب يثبت بالتسامع
فصار المالك معلوما بالتسامع والملك
بالعائنة ولو لم يسمع مثل هذا الضاع
حقوق الناس لان فيهم المحبوب والمبغض
امثلا ولا يتصور ان يراه مستغفرا فيه
وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما
هو اثبات النسب بالتسامع وفي ضمنه
اثبات الملك به وهو لا يتنع وانما يتنع
اثباته قصدا والثالث ان لا يباين الملك
ولا المالك ولا سمع من الناس انهم قالوا
لعلان ابن فلان ضبيعة في قرية كذا
حدودها كذا وهو لا يعرف تلك
الضيعة ولم يباين يده عليها لا يحل
له ان يشهد له بالملك والرابع ان
يباين المالك دون الملك بان عرف الرجل
معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا
ضيعة وهو لا يعرف تلك الضيعة بعينها
لا يسمعه ان يشهد لانه لم يحصل له العلم
بالمحدود وهو مشروط بالشهادة على ما بينا
وقوله سوى الرقيق إشارة الى انه
لا يجوز له ان يشهد في الرقيق اذا رآه في
يده لان للرقيق يد على نفسه حتى اذا
ادعى انه حر الامثل كان القول قوله فلا

يبين

يبين لغيره عليه يدعي الحقيقة حتى يثبت
لا طلاق الشهادة بالملك ولا يمكن ان يعتبر
فيه المقرق وهو الاستحدا م لا طلاق الشهادة
لان الحر ايضا يستخدم طائعا كالسبد
فلا يصلح دليلا على الملك وفي الكافي
عن ابى يوسف ومحمد رحمهما الله انه
يجوز له ان يشهد في الرقيق ايضا وفي
المدائنة جعل ذلك عن ابى حنيفة رحمه
الله وجهه ان اليد دليل الملك مطلقا
الا ترى ان من ادعى رقيقا في يده
غيره ودوا اليد يدعيه لنفسه كان
القول قوله فلا يثبت لغيره عليه يدعي
على الحقيقة حتى يعتبر بطلاق الشهادة
بالملك ولا يمكن ان يعتبر فيه المقرق
وهو الاستحدا م لا طلاق الشهادة لان
الحر ايضا يستخدم طائعا كالسبد فلا
يصلح دليلا لذي اليد لان الظاهر
شامد له بالملك وموقيا مريده عليه
هذا اذا كان الرقيق ممترا يعبر عن نفسه
ولم يعرف بالرق وان كان لا يعبر
عن نفسه او كان معروفا بالرق جاز
له الشهادة بالملك اذا رآه في يده لان
الرقيق او الصغير الذي لا يعبر عن نفسه

يكون في يده غيره اذ لا يدل له على نفسه نصار
 كسائر الاموال قال **وان فسر للقاضي ان**
يشهد له بالسامع اوفسر انه يشهد له
 بالملك برويته في يده في موضع يجوز له
 الشهادة برويته في يده لان السامع او
 الروية في اليد يجوز للشهادة بالملك
 والقاضي يلزمه القضا بالملك بالشهادة
 اذا كانت عن عيان ومستمدة او اطلاق
 لاحتمال المستمدة فيحمل عليه اما اذا كانت
 عن سماع او روية في يده فلا يزمه
 علما فلا يجوز له ان يحكم بها الا ترى انه لا يجوز
 له ان يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عند
 ولا بروية نفسه في يد انسان فاذا لم
 ان لا يجوز بسماع غيره او بروية غيره وهذا
 لان القاضي لا يجب بما يجب به الشهادة وفيما لا
 يجب لا يجب فكذا ينبغي ان لا يجوز الشهادة
 فيما لا يجوز القضا به الا ان استتمت في المواضع
 التي تقدم ذكرها للضرورة التي ذكرناها
 وبقي القضا على مثل القياس قال **وان**
شهد انه ضرر فلا ارسل على جنازة
 فهو معانية حتى لو فسر للقاضي قبل لانه لم
 يشهد الا بما علم فوجب قبولها لدخوله تحت
 قوله فقال لا من شهد بالحق ولم يعلمون

او معانية اليد لا قبل الفسر
 للقاضي انه يشهد بالسامع
 في موضع يجوز بالسامع

وقف لله ثقة

وقال تعالى وما شهدنا الا بما علمنا والله اعلم
 بالصواب واليه المرجع والمآب
يا **من تقبل شهادته وما لا تقبل**
قال **ولا تقبل شهادته الا على** وقال زهير
 رحمه الله يتقبل فيما يجري فيه السامع
 وهو رواية عن الحسن بن محمد رحمه الله لانه
 سيناوي البصر في السماع اذ لا خلل
 في سمعه وقال ابو يوسف والثاقبي
 رحمهما الله يجوز اذا كان بصيرا وقت
 التحمل يحصل المقنود بالحكاية وهو العلم
 والآدا يختص بالتكول ولسانه صحيح فصيح
 والمقريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة
 على الميت وفيما بين ذلك لا خلل في حقه
 ولم يفت في حقه الا الاشارة وذكر الاسم
 يقوم مقامها عند نقد رعا كما في الشهادة
 على الميت وقال مالك تقبل شهادته
 مطلقا كالصبر ولنا ان الآدا يقتضي
 التمييز بين الخصمين ولا يفرق بينهما الا
 بالصفة فتجس على التلقين من الخصم اذ النقة
 تشبه النقة وربما شاركه غيره في الاسم
 والنسب فكان فيه شبهة وهذه الشهادة
 يمكن التفرغ عنها بغير الشهود والنسبة
 للمقريف الغائب دون الحاضر فصار كالحديث

والتخاصم بخلاف وطى امراته حيث يجوز
 له منع هذه الشهادة لانه لا يمكن التفرغ
 عنه وفيه ضرورة ايضا لانه يحتاج الى
 اقتضا الشهادة وبقا الفصل ولانه يقبل
 فيه خبر الواحد فيعتمد على خبر المرأة
 وكذا اذا عني بعد الادا قبل الحكم بها لان
 تيامر الاملية شرط وقت التقابل فيصير
 حجة فصار كما اذا خرس او جُن أو فسق
 او ارتد والعياذ بالله تعالى بخلاف ما اذا
 ماتوا او غابوا لان الاملية تنهى بالموت
 وبالغيبه باقية على ما قال **والمملوك**
والصبي لان الشهادة من باب الولاية
 لما فيها من الزام الغير وليس معنى
 الولاية سوى هذا والاصل ولاية
 المرء على نفسه والولاية لها على نفسها
 فاولا ان لا يكون لها الولاية على الغير
 قال **الا ان يخلف في الرق والصغر واديا**
بعد الحرية والبلوغ لانها امل للمحمل لان
 المحمل بالشهادة والسمع ويبقى الوقت
 الادا بالاضطوط مما لا ينافيان ذلك
 وعند الادا امل للشهادة قال **والمحدود**
وقيل وان تاب لقوله تعالى
 ولا تقبلوا الشهادة ابداء اوليك

في مقام

هم الفاسقون وقال الشافعي رحمه الله
 تقبل شهادته اذا تاب لقوله تعالى الا الذين
 تابوا والاستسنا اذا تقبب جملة به
 بعضها معطوفة على يقبب ينصرف الى
 الكل كتول القاييل امراته طالق وعنده
 حرو عليه حجة الا ان يدخل الدار فهو
 مفترق الى جميع ما تقدم ولان هذا القراء
 على عيب من عباد الله تعالى والافتراء
 على الله تعالى وهو الكفر لا يوجب رد له
 الشهادة على التابيد بل اذا سلم تقبل
 شهادته ولا حرج بان يكون اقامة الحد
 عليه هي الموجبة لرد الشهادة لانه فعل
 الخير وهو مظهر ايضا فلا يصح مناط
 لرد الشهادة فتعبر الرد لنفسه ولما
 ما تلوها وجهه ان الله تعالى رد شهادته
 على التابيد فمن قال هو موقت الى وجود
 التوبة يكون رد الما اقتضاه النص فيكون
 مردودا والعكس على الكفر وغيره
 من الكبراييم لا يجوز لان العكس المخالف
 للنص لا يصح ولان رد الشهادة معطوف
 على الجملة المتقدمة وهي حد فكذا هذا افسار
 من تمام الحد اذا عطف الاشارة ونقايرها
 بالامر والنهي لا يمنع من ذلك كقولهم

فهذا ادلى ولانه لو قيل اقامه الحد
 عليه تقبل شهادته فصح

اجلس ولا تتكلم فكان الكل جزا جرميته
 ولا تسلم ان الجملة الاخيرة معطوفة
 على ما قبلها لان ما قبلها حدد واما
 امر الائمة به وقوله وادليك هم
 الناسقون ليس بعد واما ما احتجوا
 عن وصف قايما للذات فلا يصلح حدا
 لان احد يقع بقول الائمة لا بوصف قايما
 بالذات فلا ينفرد الاستثنا الى الجميع ولو
 انصرف لطل احد ولم يقل به احد فحين
 بهذا ان الواو في قوله تعالى وادليك هم
 الناسقون واو نظير لا واو عطف فيكون
 منقطع عن الاول فيصرف الاستثنا الى ما
 يليه ضرورة كونه تعالى والراحمون
 في العلم الاستدراك لا يصلح جزا جرميته
 والمجلد ورد الشهادة يصلحان جزا لان
 كل واحد منهما مؤيد زاجر عن ارتكاب
 هذه الجريمة فصار رد الشهادة قطعاً
 للالة الجانية بمعنى رمي اللسان كقطع اليد
 حقيقة في السوفة فصار الرد من تمام
 الحد واحد لا يرتفع بالتوبة فادرك
 الواو للعطف لا ينفرد الاستثنا الى الجميع بخلاف
 ما ذكر من المثال لان الواو فيه للعطف الا
 رأى ان كلها جمل استثنائية يتوقف كلها

على اخر ما حتى اذا وجد المخير في الاخير
 يغير الكل والعكس على الكفر وغيره متع
 لفقد شرطه وهو ان لا يكون في الفرع نفس
 يمكن العمل به ومنه انصر على التايب كيف
 يمكن العكس عليه ولا جاز ان يكون رد
 شهادة لنفسه لان الثابت بانصر في غير
 الناسق هو التوقف بقوله تعالى ان جاءكم
 فاسق بنبأ فتبينوا لا الرد ولا منه
 لو كان الرد لاجل فسقه للزم عطف العلة
 على حكمها وهو لا يجوز فتبين بهذا ان رد
 الشهادة لاجل انه حد لا للفسق ولهذا
 لو اقام اربعة بعد ما حد على انه رضى
 تقبل شهادته بعد التوبة في العتاج
 لانه بعد اقامة البيعة لا يحد فكذا لا يحد
 شهادة قال رحمه الله **الا ان عيب**
العاصر في رد شهر اسلامه تقبل
شهاده بعد الاسلام لان هذه شهادة
 استقادة ما بعد الحد بالاسلام فلم يلحقها
 رد لان التي ردت غير هذه الا ترى ان
 الرد ودية لا تقبل على المسلم هذه تقبل
 فبرد الاولى لا تقبل الثانية بخلاف العبد
 اذا حد ثم اعتق حيث لم تقبل شهادته
 لانه لم يكن له شهادة على احد وقت

المجلد فلم يثبت الرد الا بعد الاعتقاد
 في حقه فلا يتصور قبولها من غير اقامة
 البينة على العقد وانما روي على ما
 مر وهذا ان الرد من بينة الحد
 فقي الكافر مسمى في حال كفره وفي العبد
 لم يثبت الا بعد الحربية ولو ضرب
 الذي في حد العقد سوطا فاسلم
 ثم ضرب الباقي بعد الاسلام تقبل شهادته
 لان رد الشهادة من تمام الحد والموجود
 بعد الاسلام ليس يجد بل هو يعرض
 فلا يرتب عليه رد الشهادة وعن ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا ضرب
 السوط الاخير بعد الاسلام لا تقبل
 شهادته وان كان دون ذلك يقبل لان
 للاكثر حكم الكل وفي البسوط لا تسقط
 شهادة القاذف ما لم يضرب تمام
 الحد لان اقامة الحد مسقط للشهادة
 والحد لا يتجزى فادونه لا يكون
 حدا بل يكون تقريرا وهو لا يسقط
 الشهادة وروي عنه انها تسقط اذا اقيم
 عليه الاكثر وروي عنه انه اذا ضرب
 سوطا سقطت شهادته وهي نظير
 مسألة اسلام الذي في حالة الحد

على ما بينا قال **والولد لابويه وجديه**
وعكسه واحد الزوجين للآخر والسيد
لعبد ومكانته لقوله عليه الصلاة
 والسلام لا تقبل شهادة الولد لوالده
 ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها
 ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد
 ولا المولى لمسيده ولا الاجير لمن استاجر
 ولان المنافع بين هؤلاء متصلة ولهذا
 لا يجوز اذا بعد منهم الزكاة الى بعض فتكون
 شهادة لنفسه من وجه فلا يقبل ولا
 فرق بين ان يكون على السيد دين
 او لم يكن دين لان له حقا في ماله كيف
 ما كان والمراد بالاجير في الحديث
 التلميذ الكافر الذي يعتد حرا استاذ
 ضرير نفسه ونفعه تقع نفسه وهو
 معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة
 للقنانع بائع البيت وامثل القنوع
 السؤال والمراد من يكون تبعا للقوم
 كالحادم والاجير والتابع لانه بمنزلة
 السائل يطلب مفاشه منهم ويؤمن
 بالتنوع لامن القناعة وقيل المراد
 به الاجير مستأجرة لانه اجير خاص
 فليست وجب الاجير على منافعه فاذا شهد

له في مدة الاخبار يكون كانه شهد
 له باجر وما لك يخالفنا في قرابة
 الولاد هو يعتبرنا بالشهادة عليهم
 والسنا في رحمه الله تعالى يخالفنا
 في الزوجين فيقول لا قرابة بينهما
 والزوجية قد تكون سببا للتناظر
 والعداوة وقد تكون سببا للميل
 والايثار فنصارث نظير الاخوة ولهذا
 يحرك القصاص بينهما واكبر بالدين
 ولا يعتبر بالمسقة السابقة هنا كما
 في الغريم اذا شهد لمديونه الفلاس
 ولنا ما روينا من الحديث وما بينا من
 المعنى وهو ان المنازع بينهما متضلة
 ولهذا جعل احداهما غنيا بغنا صاحبه
 وقيل هو المراد بقوله تعالى ووجدك
 عائلا فاغني اي بمالك خديجة فاذا كان
 هذا في الزوجين ففي الولاد اولك واول
 ان الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما
 شهد لقي مع قنبر عند شريح بدرع له
 فقال شريح لعل ايت بشاهد اخر فقال
 مكان الحسن او مكان قنبر فقال لا بل
 مكان الحسن فقال اما سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين

هما سيدا شباب اهل الجنة قال سمعت
 لكن ايت بشاهد اخر القصة الواضحة
 وفيها انه استحسنه وزاده في الرزق
 ومثل هذا لا يقدح في العدالة لانه
 انما لا يجوز الكونه شهادة لنفسه من
 وجه وشهادة المرء لنفسه غير مقبولة
 قال **ك والشريك لشريكه فيها من شركته**
 لانه شهادة لنفسه من وجه لا شراكما
 فيه وهذا لانه يصير شامدا لنفسه
 في البعض وشهادة المرء لنفسه غير
 مقبولة فاذا بطل في نصيبه بطل في
 نصيب شريكه ايضا لانها شهادة
 واحدة فلا تجزى ولو شهد له
 بالبيع من شركتهما تقبل لانتفاء التهمة
 قالت في النهاية هذا في حق الشريكين
 بشركة عنان ظاهر واما شهادة احد
 المتقاضيين لصاحبه فلا تقبل الا في الحدود
 والقصاص والنكاح لان ما عدا ما
 مشترك بينهما وهذا هو فانه لا يدخل
 في الشركة الا الدرهم والدينار ولا يدخل
 فيه العقار ولا المروضة ولهذا قالوا
 لو وديب لاحد من مال غير الدرهم
 والدينار لا تقبل الشركة لان المساواة

فيه ليس بشرط قال **والمخت** اي
لا تقبل شهادته وهو الذي في كلامه
لين وتكسر ومراوده اذا كان يتعمد
ذلك تشبها بالنساء وفي عرف الناس
هو الذي يكثر الردى من الافعال
ويدين كلامه عمدا كل ذلك معصية
فلا تقبل شهادته لقوله عليه الصلاة
والسلام لعن الله الوثنيين من الرجال
والمذكرات من النساء وما اذا كانت
في كلامه لين وفي اعصابه تكسر فخلقة
ولم يشتر بشئ من الافعال الردية
فهو عدل مقبول الشهادة قال **والغنية**
لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن
الصوتين الاحمقين المغنية والتايحة
اطلقه في حق المرأة ولم يقيد به في حق
الرجل لان نفس رفع الصوت حرام
في حفتها بخلاف الرجل على ما بين قالوا
المراد بالتايحة هي التي تتوح في مصيبة
غير ما لاها شر تكب المحظورات لاجل
الطمع في المال وتعمله مكسبة اما التي
تتوح في مصيبتها فلا تستقطع الشهادة
قال **والدوان** ان كانت عداوة - **ديبوية**

لان المعاداة لاجل الدنيا حرام فمن
ارتكبها لا يؤمن من التقول عليه
واما اذا كانت العداوة دينية تقبل
شهادته لانها من الدين قد دل على
هوية دينه وعدالته وهذا لان المعاداة
قد تكون واجبة بان راي فيه منكرا
شرعا وليس ثبته بنهية والذي يوضح لك
هذا المقنى ان المسلمين يجمعون على قبول
شهادة المسلم على الكافر والعداوة
الدينية قائمة بينهما فلو كانت ما بقت
لما قبلت قال **والسراويل**
اي مداوم شرب الخمر لاجل اللولان
شربها كبيرة وفي الكافي قال اما
شرطا لادمان ليكون ذلك ظاهرا منه
فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر ذلك منه
لا يخرج من ان يكون غفلا وان شربها كثيرا
وانما يسقط عدالته اذا كان يظهر ذلك منه
او يخرج سكران فيلعب به الصبيان
فانه لامرورة لعله ولا حجة زعم الكذب
عادة وقال في النهاية اطلاق الشرب
على اللغو في حق الشروب ليتنا ولجميع
الاشربة المحرمة من الخمر والسكر وغيرهما
فان الادمان شرط في الخمر ايضا في حق

ومد من الشرب على اللولان

سقوط العدالة و ذكر في فتاوى قاضي
خان لا تقبل شهادة مد من الخمر ثم
قال شرط الايمان والحريرة
الايمان في الشرب وانما اراد بالايمان
في النية يعني شرب ومن نية ان
يشرب بعد ذلك اذا وجد ولا يجوز
شهادة مد من السكر و اراد به السكر
بما ير الا شربة سوى الخمر لان
المحرم في ما ير الا شربة السكر فشرط
الايمان على السكر والمحرم في الخمر
نفس الشرب فشرط الايمان على الشرب
وكذلك من يجلس بمجالس الخمر والشرب
لا تقبل شهادته وان لم يشرب لانه يشبه
ولم يختر ان يظهر عليه ما يظهر عليهم
فلا يختر عن شهادة الزور قال **ومن**
يلعب بالطيور لانه من اللهو ويقال
بالطيور وهو ايضا مأكله ويورث القفلة ايضا
وقد قال عليه الصلاة والسلام ما آمن
دول الا الذي آمن لان العالم فيه ان
يسعد الى السطوح لطير طيره فينتظر الى
عورات النساء وموضعه ولو كان يقتني
الحمام في بيته ليستأثر به لا لطير
فلا يأس به ولا تستقط عدالة بذلك

قال **او يفتي للناس** لانه يجمع الناس
على هو ولعب ولا يخلو عادة من ارتكاب
كبيرة بالمجازفة والكذب وقتيله
يكونه يفتي للناس اي يسمعهم لانه
لو كان بنفسه حتى يزيل الوحشة
عن نفسه من غير ان يسمع غيره لابس
به ولا تستقط عدالة في الصحيح
روى ان البراء بن مالك دخل عليه
اخوه انس بن مالك ومويفتي والبراء
ابن مالك ومويفتي والبراء بن مالك
كان من زمانا د المحابة رضي الله تعالى
عنهم وان انشد شعرا فيه وعظ
وحكمة فهو حايير بالانقاف وان كانت
فيه ذكر امرأة معينة فان كانت مبيته
او فيه ذكر امرأة غير معينة فلا يأس
به وان كانت معينة وهي حية يكره
ومن الساج من اجاز الغنا في العرس
الاستري انه لا يأس بضرب الدف
فيه اعلانا للزواج وقد قال عليه
الصلاة والسلام اعلنوا الزواج ولو
بالدف ومن مشايخنا من قال اذا كان
يتفتي ليستفيد به نظم القوافي ويهين
به فصيح اللسان لا يأس به ومن الساج

من كرمه مطلقا ومن الناس من اباحه
مطلقا ومن بينا المعاج من الاقاويل
بحمد الله تعالى وكرمه قال **ك** **او يرتكب**
ما يوجب الحد لانه من الكبائر ومن
يرتكبها لا يبالى بالكذب وكل من يرتكب
الكبائر يترد شهادته واختلفوا في الكبيرة
فقال اهل الحجاز واهل الحديث هي السبع
المذكورة في الحديث المشهور وهي الاشراك
بالله والسرار من الزحف وعقوق
الوالدين وقتل النفس في حق وبهت
المومن والزنا وشرب الخمر ورا د
بعضهم عليها اكل الربا واكل مال اليتيم
غير حق وقال بعضهم ما ثبت حرمة
بذلك مقطوع به وهي كبيرة وقال بعضهم
ما فيه حد او قتل فهو كبيرة واذا نسبت
الى ما فوقه فهو صغيرة وقال بعضهم كل معصية
او عد عليها في القرآن او في الحديث المشهور
يمنع قبول الشهادة لان شامد الزور
مورود عليه فمن يرتكب مثله من الذنوب
يرتكبه ففصل دليل على ارتكابه الكذب
لان من ارتكب شيئا من المحرمات ارتكب
ظنره عادة وقيل اذا ارتكب ما يكون
شنيعا عادة فليس بعد له وقيل ما كان

حراما

حراما العينه فكبيرة والاضغيرة وقيل
ما سقى في الشرع فاحشة قال **او يدخل**
الحمام **بغير ازار** لان كشف العورة حرام
وقال عليه الصلاة والسلام لعن الله الناظر
والمطوّر وراى ابو حنيفة رحمه الله رجلا
في الحمام بغير ازار فقال
- **الآية الناس فاقوا لكم** ولان دخول الحمام بغير ازار
ذكر الكرخي ان من سقى في الطريق بالسر او
وحده ليس عليه غيره لا تقبل شهادته
لانه تارك للمروءة قال **ك** **او ياكل السرقة**
لانه من الكبائر وشرط في الاصل ان
يكون مشهورا به وذلك بالاذمان لانه
لا يمكن الخمر عن العقود الفاسدة
وموربا بخلاف اكل مال اليتيم حيث
لا يشترط فيه الاذمان لانه لا يحد
عن العقود الفاسدة وموربا بخلاف
اكل مال اليتيم حيث لا يشترط فيه
الاذمان لان الخمر عنه ممكن ولانه
يسري دخل في ملكه وفي الربا بدخل
فيشترط فيه الاذمان قال **ك** **او يقيم**
بالتردد والسطر او تقوته **الضلالة**
بسيما لان كل ذلك فسق وكذا اذا كان
يكثر عليه الحلفه كاذبا لان كل ذلك من الكبائر

لا يمكن

وقالوا في الرد ترد شهادته بحجر د:
 اللعب فيه من غير اشتراط القمار ولا
 غيره لان نفس اللعب فيه فسق وقال
 عليه الصلاة والسلام ملعون من يلعب
 بالرد ومن يكون ملعونا كيف يكون
 عد لا بخلاف الشطرنج لان الاجتهاد
 فيه مستغنا فلا ترد شهادته ما لم
 يتغم اليه احد المعاني الثلاثة التي
 ذكرناها انما قال **او يبول او ياكل**
على الطريق او يظهر سب السلف اي
 الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون
 والعلماء كالي حنيفة وانما به لان هذه
 الاشياء تدل على قصور عقله وقلة مروته
 ومن لم يمتنع عن مثلها لا يمتنع عن
 الكذب عادة بخلاف ما اذا كان يخفي السب
 وكذا لا تقبل شهادة من ياكل في السوق بين
 يدي الناس لما ذكرنا وقال بعض
 الساج لا تقبل شهادته امل الحرف لكثرة
 الايمان الفاحشة منهم واكثرهم على انها
 تقبل شهادة من عرف منهم بالعدالة
 ولا تقبل ممن يكثر شتم امله ولا ممن
 شتم الناس قال **وتقبل اخيه**
ورحمه وابويه وصناعا وامراته وبنتها

٢٨
 وزوج بنته وامرأة ابيه وابنته لان
 الاملاك بينهم مستمرة والايدي متحدة
 ولا بسوطة لبعضهم في مال البعض فلا
 يتحقق التهمة بخلاف شهادته لعتر ابنته
 ولادها او احد الزوجين للاخر على ما بينا
 قال **وامل الاموال الا الخطا بسية**
 وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة
 امل الاموال انهم نسفة اذ الفسق
 من حيث الاعتقاد اعلم من الفسق
 من حيث النفاط لان الشهادة للناسق
 ولنا ان الناسق انما ترد شهادته
 لتهمة الكذب والفسق من حيث
 الاعتقاد لا يدل على ذلك بل ما
 اوقعه فيه الاثنية الاستدلال
 منهم من يكفر بالذنب ومنهم من يجعل
 شتمه بيمين الايمان والكفر فيكون
 موافقوا اجتنابا عن الكذب حذرا
 عن الخروج من الدين ولا تسلم
 عدل لا يطاق الكذب فوجب قبول
 شهادته فبما ساء على غير ما حجب
 الهوى ومواه عن تاويل وتدوين
 فلا تقبل عدالة من يستبج المثلث
 او مزك التسمية واستدك محمد

رحمه الله على قبول شهادته فقال ارايت
 ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ساعدوا معا ونية على مخالفة على رضى
 الله عنه ولو شهدوا بين يدي على كان
 يرد شهادتهم ومخالفة على بعد عثمان
 بدعة وموافقا لمخرج عليه بالسيف
 وتكرار لما كان عنده ناديل وتدين لم يمنع
 قبول شهادته وشرط في الذخيرة لقبول
 شهادته ان يكون موى لا يكفر به
 صاحبه وفي النهاية ان اصول مثل
 الامواسنة الحبر والقدر والرقص
 والخروج والتشبه والنقطيل ثم كل
 واحد يومين اثني عشر فرقة والخطابية
 تقوم من الروافضيين سبعون الى اربع
 الخطاب محمد بن ومب الاجدع يستجيزون
 ان يشهدوا والمدعي اذا حلف عند مخرج
 انه محقق ويقولون المسلم يحلف
 كاذبا نيا اعتقادهم هذا ان كنت شبهة
 في شهادتهم فلعلة اقدم على الشهادة
 بهذا الطريق وقيل انهم يمتنعون
 من ادعى منهم شيئا على غيره يجب ان
 يشهد له بقبينة شيعته وذكر الاقطع
 انهم يقومون بسبعون الى اربع الخطاب

رجل كان بالكوفة قتله عيسى بن موسى
 وصلى به بالنكاحين لانه كان يزعم ان
 على بن ابي طالب الاله الاكبر وجعفر
 الصادق قال **والذي على مثله**
 وقال الشافعي رحمه الله وقال مالك
 لا تقبل شهادته الذي على ذمي
 مثله ولا على الحرابي لانهم فسقة بين
 الله تعالى فسقهم في ايات من القرآن
 وموافقا من الغسق نقاطيا فكان اول
 رد شهادته ولان الله تعالى قال ممن
 ترضون من الشهداء الكافر غير رضى
 ولان شهادته الرقيق ترد لان الرق
 اشراك كفر فكيف يقبل شهادته من به
 حقيقة الكفر ولان قبول شهادته
 يودي الى الزام الحاكم القضا بشهادته
 ولا يجوز ان يلزم المسلم بشهادة
 الكافر ولهذا لا تقبل شهادته على
 المسلم بالاجماع كي لا يلزمه شيء يتقرر
 به بشهادة الكافر ولا يلزمه لا يجتنبون
 الكذب فان الله تعالى احببهم انهم
 ينكرون الايات عنادامع علمهم بان
 حق قال الله تعالى وحيد وابها واستيقنتها
 انفسهم ظلموا وعلوا فكان ذلك كذبا

الله صفر

منهم والكذب لا تقبل شهادة فلو كان مثلاً
لما كان له ولا لغيره بل الشهادة على المسلم
فكذا على الكافر كالعبد لأن من كان أهلاً لما لا
يختلف بين شخص وشخص وقال ابن أبي ليلى
إن اتفقت ملتهم تقبل شهادة بعضهم على
البعض وإن اختلفت لا تقبل لقوله عليه الصلاة
والسلام لا شهادة لأهل ملّة على أهل ملّة
أخرى إلا المسلمون فإن شهداتهم مقبولة
على أهل الملل كلهم ولما روي أنه عليه
الصلاة والسلام رحيم يورث بين شهادته
يؤود عليه كما بالزناد عن أبي موسى الأشعري
وحا من عبد الله أنه عليه الصلاة والسلام
أجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض وعليه
اجماع السلف وقوله تعالى أو اخزان من
غيركم أي من غير أهل ملّة منكم وهو مبيح على قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا هذا نص على أن شهادة
الكافر مقبولة في وصية المسلم وفي وصية الكافر
أولى ثم استباحه في حق المسلم لأجل أن ولا يهتم
على المسلمين انتسخت لا يدل على انتساخته في حق
الكافر لبغاد لاية بعضهم على بعض لقوله تعالى
والذين كفروا بعضهم أولياء بعض والمراد به
الولاية دون الموالاة لأنه مطلق على قوله
تعالى ما لكم من ولايتهم من شيء إذا بقيت ولاية

بعضهم

وقف لله تعالى

بعضهم على بعض بقية الشهادة أيضاً لأنها
نوع ولاية لما فيها من الزام الغير فدل ذلك
على أن الآية غير مشوخة في حقهم وكيف
يقال ذلك وقد عمل بها بعض المحمّدية
في حق المسلمين أيضاً فإن أبا موسى الأشعري
رضي الله تعالى عنه أمضى شهادة الكافرين في
وصية المسلم نيارواه أبوداود والدارقطني
وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها لم يثبت
تقرير هل يقرأ سورة البقرة قال نعم قالت
فإنها آخر سورة أنزلت فادعهم فيها من خلال
فادعهم وما وجدتم فيها من حرام فحرموه
رواه أحمد فهذا يدل على أنها ليست بشيء
في حق المسلم أيضاً والنسق من حيث لا يتقار
لا يمنع القبول لأنه يمتنع عن محذور دينه
أشد الامتناع والكذب محظور في الأدیان
كلها والبرص يثبت في حق الكافر في حق المأملا
بصحة الامانة لأن الله تعالى وصفهم
بذلك فقال ومن أمل الكتاب من أن تأمنه
بمظان زيوده اليك فخرجت الامية مخرج
الوصف لمرء لا مائة والامانة مرضية
وإن لم يكن الكافر مرضياً لكفره ولما كان
مؤثراً في المعاملات كان مؤثراً في الشهادة
لأنها من أدا الامانة والفرق بين

وبين العبد ان العبد ليس من اهل الولاية
 على احد كالعبي والسيادة من باب
 الولاية والكافر اهل الولاية على جنسه
 فيكون اهلا للسيادة ايضا على جنسه
 والقاضي لا يلزمه التقاضي بقول الكافر
 وانما الزمة بالنقل عند قيام الحجّة والعقار
 امانة عنده فيجب عليه اداؤه كما يلزمه
 اداؤه كما يلزمه النظر للقياس والصفار
 منهم ومن المسلمين من عزان يتطربوا بسبب
 وجب لهم الحق وامتناعهم عن الكذب
 شهادة والساد والحدود الذي حكى الله تعالى
 عنهم في حق من كان في ذلك الزمان
 مع علمهم لا يوجب ان يكون من في
 عصرنا منهم ان يكون عالما بالحق بل
 الظاهر انه يقتضيه الكفر حقا لمصلحة ولو
 علموا لا سلم وقد كان في ذلك الزمان
 ايضا من لا يعلم الا سترى الى قوله تعالى
 ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب الا امان
 وقال تعالى وان فريقا منهم ليكتمون الحق
 وهم يعلمون وقوله من كان اهلا للسيادة لا يختلف
 بين شخص وشخص قلنا انما اختلفت سيادة بين
 المسلم والكافر لما ذكرنا ومثل هذا غير منكر
 شرعا الا سترى ان سيادة المسلم على عبده

لا تقبل وعلى غيره تقبل وسكنا شهادة
 كقرابته ولا اذ لا تقبل ولغيرهم تقبل
 فلا يبعد رد الشهادة بالشبهة الى شخص
 للشبهة فكذا هذا والمراد بالولاية
 له على احد كالعبد والعبي ومثل
 الكفر كله مسألة واحدة وتقبل شهادة
 بعضهم على بعض وان اختلفت مللهم
 قال **والحزبي على مثله لا على الذي**
 لانه لا ولاية له على الذي وله ولاية على
 الحزبي والذي علا لامله لانه من اهل
 دارنا فبارت سيادته عليه ولا يجوز
 شهادة الحزبي على الذي والحزبي مثل
 الحزبي يتجاوز سيادته احدهما على الاخر
 الا اذا كانا من دارين مختلفين كالافرنج
 والحزبي لا تقطاع الولاية بينهما ولهذا
 لا يتوارثان والدار تختلف باختلاف
 المنفعة والملك لا تقطاع المنفعة بينهما واستنبأ
 كل واحد منهما دما لآخر وماله قال **ومن الم**
صغيرة ان احتجب الكياير اي تقبل
 شهادة من عصى معصية صغيرة بشرط
 ان يحتجب الكياير والامر الصغيرة والامر
 اذا اذنب ما دون الفواحش وتقبل
 شهادته اذا اجتنب كلها وكانت حسنة

اعلم من سياسته وقد معنى ذكر الكبار
والصغائر فبقى الكلام في العدالة
والاضل ان العدالة شرط لقبول
الشهادة وهي الاستقامة يقال
طريق عدل للحجادة والاستقامة
ما لا سلام واعتدال العقل ويجازى
العقل هو يفضل ويصده عن
الاستقامة وليس لكمال الاستقامة
حد يدرك مداه ويكفي لقبول الشهادة
بأدناه كميل يودي الى تقطيع الحقوق
وإدناه رجحان جهة الدين والعقل
على الهوى والشهوة واحتلفوا في ذلك
فقليل من ارتكب كبيرة او اصر على
صغيرة سقطت عدالته وصار مستمرا
بالكذب لظهور رجحان جهة الهوى
على العقل واحسن ما قيل فيه ما نقل
عن ابي يوسف رحمه الله ان العدل
في الشهادة ان يكون بحيث يباين الكبار
ولا يكون مصرا على الصغائر ويكون صلاحه
ان يترحم من كذبه وصوابه اكثر من خطاه
لان الصغيرة تكون كبيرة بالاصرار عليها
ولا يوثق بكلام من كثر منه الخطا والفساد
فلم يوجد ما يدل على الاجتناب عن الكذب

والا لاه من غير اضرار لا يفتح في العدالة
اذ لا يوجد من البشر من هو معصوم
سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فيؤدي الشرايط المعقولة الى سد باب الشهادة
وهو مفتوح بقوله تعالى وكذلك جعلناكم
امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس
اي عدولا وبذلك عليه الصلاة والسلام
المسلمون عدول بعضهم على بعض الامم ودا
في قدف قال **والا قلف** لالملاق الغنوص
من غير يقين بالحقان ولانه لا يخل بالعدالة
هذا اذا تركه لمدربه من كبر او خوف او
هلاك وان تركه من غير عذر استحقاقا
بالدين لا تقبل شهادته لانه لم يبق
عد لا مع الاستحقاق بالدين وعن ابن عباس
رضي الله عنه انه لا تقبل شهادته وهو
محمول على ما اذا تركه استحقاقا بالسنة
ولم تقدر ابو حنيفة رحمه الله للختان
دقتا معلوما لانه لم يرد فيه كتاب
ولاسنة ولم يقل فيه اجماع المعاشية
رضي الله عنهما وتقدير معرفة القادير
السماع وليس للراي فيه دخل وقد رده
التحزون واحتلفوا في وقته فقال بعضهم
وقته من سبع سنين الى عشر سنين

وقال بعضهم اليوم السابع من ولادته
 او بعد السابع بعد ان يكون النبي مختلا
 ولا يملك لما روي ان الحسن والحسين
 رضي الله عنهما اختتا في اليوم السابع اربع
 السابيع ولكنه شاذ وهو سنة للرجال
 عند نادون النساء قال الخلو في
 رحمه الله كان النساء يجتنن في ذمت
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واما
 كان ذلك مكرمة لانهما تكون الكداسة
 عند الواقعة قال **الحسن والحسين وولد الرب**
والحسن لتحقيق العدة منهم لان قطع العنبر
 او زيادته او جناية ابويه لا توجب
 قدحا في العدة وقبل عمر رضى الله تعالى
 عنه شهادة علمية الحنفي والحنفي اما رجل
 او امرأة فتشهادة الحنفي مقبولة
 شريطة ان لم يكن مشكلا فلا شك فيه
 وان كان مشكلا فيجعل اشارة في حق الشهادة
 احتياطاً حتى لا يجوز ان يشهد مع رجل ما لم
 يغم الشهادة ولا مع النساء بلا رجل معهن
 قال **والقول** المراد به عمال السلاطين
 الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج
 والجزية والصدقات عند غامة السلاج وقيل
 هم الاسرا وقيل الذين يعملون بأيديهم ويؤثرون

انقسموا واما ما كانوا تقبل شهادة
 لان نفس العقل ليس يفسق ويمنع بحاسب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كبر اراهم كانوا
 عمالا لان العقل عبادة وله الاخير على ذلك الا
 اذا كانوا اعمالا على الظلم وتبيل اذا كان
 العامل وجهها في الناس دأمرورة
 لا يجازف في كلامه تقبل شهادة كذا
 عن النبي يوسف رحمه الله في الفاسق
 لانهما بانه لا يجازر احد على استيثاره على
 الشهادة الكاذبة ولو جازمته لا يقدم على
 اللذب حفظ المدة وروى ان فضيل بن
 ربيع وزير الخليفة شهد عند النبي
 يوسف رحمه الله في حادثة فترد شهادته
 فشكاه الى الخليفة فقال الخليفة ايها القاضي
 ان وزيرى رجل دين لا يشهد بالزور فليس
 رددت شهادته فقال لان سعته يوماً قال
 للخليفة انا عميدك فان كان صادقا فلا شهادة
 للعتيد وان كان كاذبا فلكذلك ايضا لانه اذا كان
 لا يبالى بالكذب في مجلسك فلا يبالى بالكذب
 في مجلسي ايضا فعدوه الخليفة فبهم وفي الكافي
 هذا كان في زمانهم لان الغالب عليهم
 الصلاح وبن زماننا لا تقبل شهادة الهالك
 لغلبة ظلمهم وذكر في الهامة معنيا الى الجامع

الصغير للبرذوي ان من قام بتوزيع هذه
 النوايب على المسلمين بالنشاط والعناية كان
 ما جوارا وان كان اصله من جهة باطلية
 ثم قال فعلى هذا ينبغي ان تقبل شهادة من
 قام بالتوزيع ولو كان مجازفا وان كان المراد
 بالعمل اهل الحرف فقد ذكرنا حكمهم فيما تقدم
 وما يعي التفتن قالوا لا تقبل شهادته لانه
 يمتنى كثرة الموت بالطاعون وغيره وفي
 النهاية شهادة الخليل لا تقبل فالظاهر انه
 اراده من يجهل بالواجبات كالزكاة ونفقة
 الزوجات والاقارب قال رحمه الله تعالى
والعقود المعتبرة اي تقبل شهادة المعتق للذي
 اعتقه وكذا بالعكس لعدم التهمة وقد بينا
 ان قنبر اذا كسرت شهدا على رضى الله تعالى عنهم
 عند شرح تقبل شهادة قنبر وهو كان عتيق
 على رضى الله تعالى عنهم اجمعين قال **ولو**
شهد ان اباهما اوصى اليه والوصى يدعى
جازا وان انكر لا كما لو شهد ان اباها
وكلمه يقبض ديونه وادعى الوكيل او انكر
 يعني اذا مات رجل وترك ابنين فادعى ان
 اباها اوصى الى رجل وارجل يدعى الوصية جازت
 شهادتهما وان انكر الرجل الوصية لا تقبل
 شهادتهما كما لا يجوز شهادتهما ان اباها الغاي

قد وكل هذا الرجل يقبض ديونه سواء ادعى
 الرجل الوكالة او انكر والقياس ان لا يجوز
 الرصية ايضا وان ادعى وكذا اذا شهد
 الموصى اليهما او لهما او الغريبان لهما عليه
 دين او عليهما له دين انه اوصى الى
 هذا الرجل يجوز هذه الشهادة واستحسانا
 والقياس ان لا يجوز لانها كجبر متفقة
 الى السامد باقامة من يحفظ ماله او من
 يستوفي منه او من يبرى ذمته بالنسليم
 اليه او من يعينه بالقيام على الرصية والشهادة
 التي تجبر متفقة لا تقبل فمما رتقير مسالة
 الوكالة وجبا لاستحسان ان للقاضي ولائمة
 نضب الوصى اذا كان الوصى طالبا وكان الموت
 معروفا فيكفي القاضي بهذه الشهادة مؤنة
 التقيين وزكيا بهما دلتما ادلوا لشهادتهما
 كان يتامل فيمن يعين وفي من يعيل فيعين
 من ثبت صلاحيته نظر الميث نظر الميث
 وان لم يوجر لانه نضب ما ظروا لم يثبت
 بهذه الشهادة شئ لم يكن له فقله ونظيرها
 المبرعة فانها ليست لموجبة شئ لم يكن له
 لولا المبرعة ومع هذا جار استماليها كليبيا
 للكلوب ونقي التهمة عن القاضي ولا يقال
 اذا كان للميت وصيان لا يحتاج الوصى ثاب

فكيف يقع ما قلتم لانا نقول اذا اقر
 الوصيان ان معهما ثالث كان له ان يضم
 اليهما ثالثا ليجزهما عن القيام بما مور
 السيت باقرارهما ان معهما ثالثا كان
 له ان يضم اليهما بخلاف ما اذا كان الوصي
 جاحدا لان القاضى لا يملك اجبار احد
 على قبول الوصية وبخلاف ما اذا لم يكن
 الموت ظاهرا لانه حينئذ لا يملك القاضى
 نصب الوصى الا بهذه البينة فتفسير
 الشهادة موجبة على القاضى فتبطل المعنى
 النعمة وهو جبر المستفعة الى الشاهد
 على ما بينا وبخلاف مسألة الوكالة
 وبما اذا اقام شخصان البينة ان
 اباهما الغائب وكل فلانا بقبض حقوقه
 حيث لا تقبل وان اقر الوكيل بذلك
 لان القاضى لا يملك نصب الوكيل عن
 الغائب فلو ثبت ثبت بيهما دهما وبى
 غير موجب لاجل النعمة فبطلت وفى
 الكافي فى الغريين للميت عليهما دين
 تقبل بيهما دهما وان لم يكن الموت
 ظاهرا لانهما يقران على انفسهما ثبوت
 ولاية القبض للشهود له فانفتحت النعمة وثبت
 موت رب الدين باقرارهما في حقتا وقيل

معنى القبول ان يامر القاضى اباهما ابدا
 ما عليهما اليه لا ان يبرأ عن الدين بهذا
 الادا لان استيفاء الدين منهما حق
 عليهما فيقبل في حقه والبراءة حق لهما
 فلا تقبل في حقتا قال رحمه الله تعالى
ولا يسمع القاضى الشهادة على جرح
 اى على جرح اى على جرح مجرد من غير ان
 يتضمن ايجاب حق من حقوق الشرع
 او من حقوق العباد لان الفسق المجرد
 مما لا يدخل تحت الحكم لان الناسق يرفع
 فسقه بالتوبة ولعله قد تاب في مجلسه
 او قبله فلا يتحقق الالتزام ولان فيه
 هتك الشتر واساغة العاشية من غير
 ضرورة وهو حر امره والضرورة حاسرة
 ولا يقال فيه ضرورة وهو منع الظالم
 عن الظلم فينبغي ان يجوز لقوله عليه السلام
 والسلام انصر اخاك الظالم او المظلوم
 لانا نقول لضرورة الى هذه الشهادة
 فتفقه من الاخبار للقاضى سرا حتى يترد
 شهادتهما فامتنع الامتناع عن الظلم
 بذلك اما اذا كان الجرح غير مجرد ما ت
 كان فيه ايجاب حق الله تعالى كقولهم ارتوا
 او سربوا الخمر او سرقوا او كان فيه ايجاب

حق القيد كقولنا اخذ المال او قتلوا القس
 عمدا فتقبل شهادتهما ضرورة احيا الحقوق
 وان كان فيه هتك لان مقتضودهما
 ايجاب حق الله تعالى وهو الحد او ايجاب
 حق القيد وهو ضمان بدخل تحت الحكم
 دون ضمنه ببيت الجرح وكذا اذا قال صاكت
 الشهود بكذا من المال على ان لا يشهدوا
 على هذا الباب طر وقدمهم واعلى به واقام
 على ذلك حينة وطلب استرداد المال تقبل
 بيئته وكذا اذا قال اعطاهم المدعى
 من مالي الذي كان عنده حتى يشهدوا
 له بالزور وظل بباسترداده تقبل
 لان دعواه صحيحة لما فيه من ايجاب
 رد المال على الشهود وهو ما يدخل
 تحت الحكم حتى لو قال صاكتهم بكذا من
 المال على ان يشهدوا له لا يقبل لان الدعوى
 غير صحيحة اذ المدعى مجرد جرح لانه لم
 يدع قتيلا حقا يمكن القضا به ودعوى
 الاستيجار وان كانت صحيحة لكنه يدعيها
 لغيره وليس له ولاية الزام غيره لغيره فكان جرحا
 مجردا ولو اقام البيينة على اقرار المدعى
 ان الشهود فسقة تقبل بيئته لانه
 اقرارا بانه لاحق له في المعنى وكذا اذا اقام

البيينة

البيينة على اقراره وقد عني ان الشهود فسقة
 تقبل بيئته لانه اقرارا بانه لاحق له في
 المعنى وكذا اذا اقام البيينة ان الشهود
 عبيد او مجذومون في قذف لان في العبيد
 اثبات الحق عليهم وهو البرق وفي غيره
 ليس فيه اشارة لما حشة من عندهم
 دائما حكوا باظهارها فحشة من غيرهم
 وذكر في النجاشي انه لو اقام البيينة على اقرار
 الشهود انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم
 ان المدعى سبطل في هذه الدعوى او على
 اقرارهم انهم لا شهادة لغير المدعى
 عليه في هذه الحادثة لم يقبل الشهادته
 وفيه انه اذا اقام البيينة ان الشهود
 رناة او سرقة خسر لا تقبل ولو اقام البيينة
 انهم زنا او وصفوا الزنا او شربوا الخمر
 او سرقوا حتى كذا او لم يتقادم العند تقبل
 شهادتهم قتيده بكونه غير متقادم لانه لو
 كان متقادم لا تقبل لغيره اثبات الحق
 به لان الشهادة مجرد متقادم مردودة
 وما ذكره الخصاص من قوله ان الشهادة
 على الجرح المجرد مقبولة تاويله اذا اقامها
 على اقرار المدعى بذلك او على التركية وعلى هذا
 ما ذكره في الكافي وغيره من ان الشهود لو شهدوا

انه استأجر الشهود او على اقرار الشهود
 انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق
 صح

انهم استأجر الشهود او على اقرار الشهود

ان الشهود زنا او شربة خمر لم تقبل ذات
 شهد وانهم زنا او شربوا الخمر او سرقوا
 تقبل بحمل الاول على انه اذا كان متقادما
 والا فلا فرق بين قولهم زنا او زنا الى
 اخره قال ومن شهد ولم يشرح حتى
 قال او تمت بعض شهادتي تقبل لو لم لا
 اي اخطات بذكر زيادة كانت باطله او
 منسبان بعض ما كان يجب على ذكره تقبل
 لان الشاهد قد يتكلم بالغلط لمهابة مجلس
 القاضي فوضع المصدق تقبل شهادته
 اذا تداركه في ادائه وهو عدل وان قال
 ذلك بعد ما قام عن المجلس لا تقبل
 شهادته لجواز انه عنده احد الخصمين بالرسوة
 ثم قيل يفتى بجميع ما شهد به اولا حتى لو شهد
 بالفسق ثم قال غلطت في ضمانتي يفتى بالالف
 لان المشهود به او لا متارحقا للدعي واجب
 على القاضي القضاء فلا يظلم رجوعه وقيل
 يفتى بما بقي لان ما حدث بعد الشهادة
 قبل القضاء كدونه عند الشهادة واليه مال
 شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا اذا كان
 موضع شبهة كما بينا اما اذا لم يكن موضع
 شبهة فلا بأس بعمادة الكلام مثل ان يدعى
 فقط الشهادة او اسمر المدعي او المدعى عليه

او يترك الاشارة الى احد الخصمين وما يجري
 مجراه وان قام عن المجلس بعد ان يكون
 عدلا مامونا وعن ابن حنيفة رحمه الله
 وابن يوسف ان قوله يقبل في غير المجلس
 في العمل والاول هو الظاهر وذكر في الهائية
 ان الشاهد اذا قال او تمت في الزيادة او في
 المتصان يقبل قوله ان كانت عدلا ولا
 يتقادت بين ان يكون قبل العقن او
 بعده رواء الحسن عن ابن حنيفة وبشر
 عن ابن يوسف وعلى يد الورق غلط
 في ذكر بعض حدود المتار او في بعض النسخ
 ثم ذكر ذلك تقبل لانه قد يثبت في
 مجلس العقن لذكره ذلك للقاضي دليل
 على صدقه واحتياطه في الامور والله اعلم
باب الاختلاف في الشهادة
قال الشهاده ان وافقت الدعوى
قبلت والا فلا لان تقدم الدعوى في حق
 القيد شرط لقبول الشهادة لان القاضي ان
 يضرب لفعل الخصومات بين الخصوم
 وفصله فيقتصر الى سبق احد الشككين بعد
 الدعوى ما الشهادة او اليمين وقد
 وجد تقدم الدعوى فيما اذا وافقت
 الشهادة الدعوى فامكن الفعل بالشهادة

ولم يوجد فيها اذا خالفها فلم يكن القضا
 بها وهذا لان الشهادة لا قبل تصديق الدعوى
 فاذا خالفها فقد كذبها والدعوى الكاذبة
 لا يعتبر وجودها فانعدام الشرط وهو
 تقدم الدعوى فلا يمكن بها بخلاف حقوق
 الله تعالى واجبة على كل واحد فكان كل
 واحد خصما في اثباته فصارت الدعوى
 موجودة دلالة تعالى لا اسباقا منها كان
 طالبها فلم يبق الا اقامتها وفي حقوق
 العباد لا بد من طلبها بالدعوى اذا لا
 يعرف القاضي حقوقه ولا يجبرهم على
 استيفائها قال **وبعكسه** لا يبعس ما منى
 وهو ما اذا ادعى ملكا مطلقا فشهد ايمانه
 بسبب معين لا يكون لهوا بل بتقبل الشهادة
 لا بشهدها وبما قل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول
 الشهادة قال **وبعكسه** اتفاق **الشامدين**
لفظا ومعنى لان القضا لا يجوز الا بحجة روى
 شهادة المشتكى فان لم يتفقنا فيما شهد الاتثبت
 الحجة مطلقا والواقعة المطلقة باللفظ والمعنى
 وموافقا في حقيقة رحمه الله وقال لا اتفاق
 في المعنى هو المعتبر لا غير والمراد بالاتفاق في
 اللفظ تطابق اللفظين على فائدة المعنى
 بطريق الوضوح لا بطريق التضمن حتى لو

ادعى دارا او شئ فشهد ايمانه
 مطلقا لفت ان لا يقبل بيته لانها شهدا
 بانكرها ادعاه المدعى لانه ادعى ملكا
 شهد ايمانه قديم وهاهنا فمجان فان الملك
 يملك المطلق ثبت من الاصل حتى
 المدعى بواحدة ولا ذلك الملك كما في
 وترجع الباعه بعضهم فيه فصا واغير
 متقدر لان ما ادعى لا يتصور ان يصير قديم
 ولا القديم فادعى فمجان الشهادة قال

ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد برههم واخر
 برهمين واخر مئلاثة واخر باربعة واخر
 بمئسة لم تقبل عند القاضي حقيقة رحمه الله لعدم
 الموافقة لفظا وعندهما بقضي باربعة وكذا ان
 شهد احدهما بالالف والاخر بالالفين لم تقبل
 عنده وعندهما تقبل على الالف اذا كان
 المدعى يدعى الالفين وعلى هذا الخلاف
 المائة والمائتان والثلثة والثلثتان
 او الثلاث لما ان اتفقا على الاقل وتقرر
 احدهما بالزيادة فيثبت ما اتفقا عليه لوجود
 الحجة دون ما تردد به احدهما لعدمها وذلك
 ليس باختلاف الاستدلال المدعى لو ادعى الاكثر
 وشهد ابا لقل تقبل ولو كان اختلافا لما قبلت
 لان من شرط القبول ان تتوافق البيعة الدعوى
 فصارت كما اذا شهد احدهما بالالف والاخر بالالفين
 وخمسائة والمدعى يدعى الالف والخمسمائة بخلاف
 ما اذا ادعى الاقل حيث لا يثبت شي لاف
 المدعى كذب من يشهد بالزيادة وبشهادة
 الفرد لا يثبت شي لان المدعى كذب من يشهد
 بالزيادة وبشهادة الفرد لا يثبت الحق ولا لا
 حقيقة رحمه الله ان اختلاف اللفظ يدل على اختلاف
 المعنى لان لفظ الواحد غير لفظ الاثنين ولفظ الالف
 غير لفظ الاثنين وهذا لا يراد باحدهما الاخر

ولم يثبت واحد من اللفظين لانه لم يشهد
على كل واحد منهما الا واحد ولا يقال ان الالف
موجود في الالفين لانا نقول بغير وجود
فيه اذا ثبتت الالفان ثبتت الالف ضمنا فاذا لم
يثبت الظاهر لا يثبت المقترن الا ترى انه لو
شهد احدهما انه قال لامرأته انت خاتمة وشهد
الاخر انه قال بريبة لا يتبع شي وان اتفق اللفظان
في المعنى لعدم ثبوت واحد منهما فاعلم بذلك
ان اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى شرط الثبوت
بخلاف الدعوى والبيينة حتى لا يشترط اتفاقهما
في اللفظ الا ترى ان المدعى لو ادعى الغضب او
القتل فشهد اياهما بالمدعى غلبته بذلك قبل
ولو شهد احدهما بالغضب او القتل والاخر
بلاقراره لا تقبل بخلاف الالف وحملها
لان الشاهدين اتفقا على الالف لفظا ومعنى
وتقرر احدهما بالزيادة على سبيل العطف
والمعطوف غير المعطوف عليه يثبت ما اتفقا
عليه وتظهره الطلقة والطلقت ونصف
والماية والمائة والخمسون بخلاف العشرة
وخمسة عشر حيث لا يثبت لانه مركب كالالفين
اذ ليس بينهما حرف العطف ولو سويدي المدعى
الاكثر فشهادة من شهد بالاكثر باطلة لانه كذب
المدعى بالزيادة الا ان يوفق فيقول اصل حتى

كان كما قال الا اني استوفيت الزايد او ابرامته
عنه فحينئذ تقبل في الاقل لظهور التوفيق
وفي النهاية ان كانت المخالفة بينهما في
اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو
ان يشهد احدهما على السببة والاخر على
الخطية ومما لا ان اللفظ ليس بنفسه في
الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ
ومما حكا اللفظ على ما عليه فاذا وجدت
الموافقة في ذلك لا تنظر المخالفة فيها سواء
هكذا اذكروا ولم يحك فيه خلافا وكذا اذا شهد
احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج تقبل شهادتهما
ذكره في المحيط ولم يحك فيه خلافا قال
فان شهدا احدهما بالالف والاخر بالعين لم
تقبل ومما عندنا من حنفية رحمه الله وعندنا
تقبل بنا على ان الاعتبار بالاتفاق في اللفظ والمعنى
عنده وعندنا في المعنى لا عند رقة بيننا
الوجه من الجانبين والذي يميل مذهبهما ان
الشاهدين لو شهدا بتلفيقه وشهد اخر ان
بثلاث تطبيقات وثرق الفاضي بينهما قبل الدخول
ثم رجعوا كان خيان نصف الصداق على
شاهدي الثلاث دون شاهدي الواحدة
ولو كان كما قال ان الواحدة توجب في الثلاث
لكان الضمان عليهم جميعا ولا يلزم ما اذا قال

لها طلعت بنفسك ثلاثا فطلعت واحدة حيث
تقع واحدة لان ذلك لكون الثلاث صار
في يد فلها ان توقع كلها او بعضها ولا يلزم
ما اذا قال لها طلعت نفسك ثلاثا فطلعت
واحدة حيث تقع واحدة لان ذلك لكون
الثلاث صار في يدها فلها ان توقع كلها
او بعضها ولا يلزم ما اذا اطلقها الزوج
النسا حيث يقع الثلاث لانه يتصرف بمن
ملكه فله ان يوقع اى عدد يشاء الا انه
لا يتعد الا بقدر المحل قال **وان شهد**
الاخر بالالف وخمسائة والمدعى يدعى ذلك
قبلت على الالف فيما اذا شهد احدهما بالالف
وشهد الاخر بالالف وخمسائة تقبل شهادتهما
بالف اذا كان المدعى يدعى الالف وخمسائة
لا تقاوما بالالف وتقر واحد منهما بخمسائة بخلاف
ما اذا كان يدعى الالف فقط حيث لا تقبل شهادتهما
لان المدعى كذب من شهد بالزيادة على ما بينا
من قبل ومذاكله فيها اذا ادعى دينا واما اذا
ادعى العتق فلا تقبل الشهادة على ما يحى من بعد
قال **ويشهد بالالف وقال احدنا فقام**
مها خمسائة تقبل بالالف ولم يسمع قوله انه فقام
الا ان يشهد معه اخر لانهما اتفقا على وجوب
الالف فتقبل وانقر واحد منهما بقنا النصف

وقف منه ثمانية

فلا يقبل لعدم كمال الضاب ولا يكون بقوله
فقامه خمسائة متافكا بشهادة بالف
لان قضا الدين طرية القاعة معناه ان الدين
يجب عليه ما قبض فلا ينافى بقا دينه فلا
ينافى بقا دينه فلا يكون كاذبا ولا يقاتل
المدعى كذب شاهده بالمتقنا فينبغي ان لا يقبل
كما اذا شهد بالالف وخمسائة والمدعى يدعى النسا
لانه مقول لم يكذب فيها شهد له وانما كذب
فيما شهد عليه وذلك لا يقدر كما اذا شهد
له اثنان بحق ثم شهدا عليه بحق لانهما
اخر فان شهدا بماله لا تبطل وان كذبا
فكذلك اذا اختلفا ما استشهد به لان
التكذيب فيه فيما شهد له فيكون
قادحا وعن ابو يوسف رحمه الله انه
ينبغي بخمسائة فقط لان مضمون شهادة
شاهد المتقنا الدين الا خمسائة في المعنى
وهو المختار عنده على ما مر وينبغي ان يكون
قول محمد كذلك لان مدعى اعشار المعنى
كذلك مدعى ابو يوسف لكنه خالفه لانه لم
يشهد له بخمس المائة ابتداء بل اقر بالشاهدان
على وجوب الالف عليه المدعى ثم انقر واحد
بالقضا فلا يسمع قال **ويجب ان لا يشهد**
حتى يقر المدعى بما قبض يعني يجب عليه

ان لا يشهد بالالف كلها اذا علم انه قضاه
 منها خمسين حتى يتراعى ان قبض
 خمسينه كي لا يفسد تعيينا على الظلم **قال** ولو شهدا
بقرض الف وشهدا بعد انما انه قضاه جازت
الشهادة على القرض لتمام المحبة في القرض
 وعدمها في القضاء وذكر الطحاوي عن بعض
 اصحابنا انه لا يقتضي بها القاضي وهو قول
 زفر رحمه الله لان في زعموا حد الشامدين
 انه لا شيء له عليه من المال ولو قضى لكان قضاء
 بشهادة الواحد وهو غير جائز لان المدعي
 كذب شامد القضاء والاستسبه ان يكون
 هذا قول ابي يوسف رحمه الله على ما ذكرنا
 في المسئلة اذ لا فرق بين السالين الامر فيه
 ان احد الشامدين شهد بقضاء كل الدين في
 هذه في هذه وفي الاولى بقضاء البض والجواب
 ما ذكرنا في الاولى واذا اختلف الشامدان
 في الزمان او المكان في البيع والشراء والطلاق
 والعقود والوكالة والوصية والبرق والدين
 والقرض والبراة والكفالة والحوالة والقذف
 يقبل واذا اختلفا في الجناية والغصب والسرقة
 والنكاح لا يقبل والاصل ان المشهود به
 ان كان قولا كالبيع ومخوفا فاختلاف
 الشامدين فيه في المكان او الزمان

لا ينع

لا ينع قبول الشهادة لان القول فيها يقا
 ويكرر وان كانت المشهود به فعلا كالنصب
 او قولا لكن الفعل فيه شرط سمعته كالنكاح
 فانه قول وحضور الشامدين فصل وهو
 شرط فاختلافهما في الزمان او المكان ينع
 القبول لان الفعل في زمان او مكان آخر
 فاختلف المشهود به ثم قال ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله اذا اختلف شاهدا
 القذف في زمان او مكان لا يقبل وان
 كان قولا لان كل واحد منهما ان كان اثبا
 فاما غيران وليس على كل قدق شامدان
 وان كان احدهما اثبا والاخر اخبارا
 فاما لا يفتقان لان الاثبات ان يقول
 زنت اذ انت زان والاخبار ان يقول
 قد قذفتك بالزنا و ابو حنيفة رحمه الله
 يقول عيمل ان يكون احدهما سمع الاثبات
 والاخر سمع الاقرار به وثبت عنده
 قذفه فاما شامدان به **قال** ولو شهدا
انه قتل زيد يوم الجمعة واخر ان انه
قتله يوم رونا يعني لا يفتقان كل واحد منهما
 بكتاب الشهادة اجتمعا عند الحاكم وشهدا على
 نحو ما ذكره تردد الطائفتين لان احدهما كاذبة
 بيتين وليست احدهما باوكي من الاخرى

غير الف في زمان او مكان صح

بالقبول

وبعد الان المتكلم من باب الغفل والغفل الواحد
لا يتكرر لان الاول حركات انقضى كونه
عرضا لا يبقى زمانين والثاني حركات
اخر غير الاول بحديثه الله تعالى في ذلك
المحل ولا يمكن ان يجعل الثاني اخبارا عن الاول
حتى يفسر تكرار الاول واعادته لان الاخبار
عن الفعل بالغفل لا يتصور فكما غير من
حقيقة وحكما بخلاف القول لان القول
يحل بالقول كقالت رحمه الله **فان قضي**
يا حدهما او لا بطلت الاخرى يعني لو
قضي القاضى بوجوب القصاص بشهادة الطائفة
الاولى ثم شهدت الاخرى لا تقبل لان الاولى
ترجح بافعال القضاة بها فلا يتقضى الثانية
وبعد الا انه لما حكما بانه قتل بمكة صار
ذلك حكما بانه لم يقتل في غير ما اذ قتل
شخص واحد في مكانين لا يتصور نقار
نظير ما لو كان مع رجل ثوبان احدهما
مخبر فمجرى وصلى في احد هما ثم وقع
خبره على طهارة الاخر لا يجوز له الصلاة
فيه لان الاول انقضى بحكم الشرع فلا يتقضى
بوقوع الخبر في الاخر قال **وبوهمدا**
سرقة بقره واختلفا في لو انها قطع بخلاف
الذكورة والانوثة والغصب يعني لو شهد

فيلزم ان يكونا واحدا وكذا اذا اختلفا في الزمان والالاء وقضى القضاة بغير القضاة

شامدان على سرقة بقره واختلفا في لون
البقرة في الغصب حيث لا تقبل منها دلتما
فيها ومذا عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا
رجمها الله لا تقبل منها دلتما في السرقة ايضا لان
البقرة البيضاء غير السوداء فكانا سرقتين مختلفتين
ولم يتمر على فعل واحد فمضى الشهادة فلم تثبت
وصار كاختلافهما في اللون في الغصب بل اولى لان
الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بالشبهات
والثابت بالسرقة حد يسقط بها فصار تمييزا خلا
في قيمتها ولما اختلفا فيها لم يكلفا نقله لان
القطع لا يضاف الى اثبات الوصف فصار كاختلافهما
في ثياب السارق الاستدراك بها لو سكتا عن
بيان اللون جازت شهادتهما بخلاف بيان
القيمة لان ذلك من نفس الشهادة حتى يعلم انها
تبلغ ضمانا ولان التوفيق ممكن لان السرقة
تكون في الليل نهارا ويكون التحمل فيها من بعيد
فيتشابه عليهما اللونان او يجتمعان في بقرة
واحد ما كان احدهما بيضا والآخر اسود
الاخر اسود فليشهد كل ما راي او با ووقع عنده
بخلاف وصف الذكورة والانوثة لانها لا يجتمعان
في بقرة واحدة وكذا الوقوف على تلك الصفة
يكون بالقرب فلا يشبهه فيكونا سرقتين
مختلفتين فلم يتمر في كل واحد منهما بغصب

فما

بان قال احداهما سرقة بقره بيضا وقال الاخر
بقرة سودا يقبل شهادتهما ويقطع به
بخلاف ما اذا قال احداهما سرقة ذكرا والاخر
انثى او اختلفا في لون البقرة صح

Copy

الشهادة فلو ثبتت وصار كالحق لا فتم في الذكورة
 والاثوثة وكالحق لا فتم في اللون في العصب بل
 وبخلاف العصب لان الحمل فيه بالهنا
 لان العصب يقع بالهنا وهو يقرب منه
 غالباً فلا تستنبه عليه الحال فتكون الشهادة
 على تحقيق وتامثل لثبته من ذلك فلا
 يستنبه عليه فان قيل في التوفيق
 امتثال لا يجاب احد وهو جتال لدرية
 لا لا يجاب قلنا القطع لا يضاف الى
 اثبات الوصف لانها لم يكلفا نقله
 على ما بينا وما يوجب الداء يكون في نفس
 الموجب لا في غيره فان قيل على هذا تكون
 السرقة المسروقة بلفظا والشهود مسروقة
 اما بيضا او سودا او ليريقل واحد منهما اثباتا
 بلفظا فتكون غير ما ظرورة قلنا نعم ولكن
 ذلك في حق من يعرف اللونين اما في حق من لا يعرف
 الا احدهما ففي عنده على ذلك اللون فسمما
 بيضا او سودا اثباتا على ما شاهد من مواضعها
 وهذا الخلاف فيما اذا كان المدعي يدعي بفترة
 مطلقا من غير تقييد بوصف اما اذا ادعى
 سرقة بفترة سودا او بيضا لا تقبل شهادتهما
 بالاجماع لان المدعي كذب احدهما وقيل هذا
 في كونهن متشابهين كالسواد والحمر اما في كونين

غير متشابهين كالسواد والبيضا لا تقبل الشهادة
 والامح ان الكل على الخلاف ذكره في المتوسط
 وعلى هذا الخلاف ثبنا اذا اختلفا في ثوب
 بان قال احدهما هروى وقال الآخر
 هروى وان اختلفا في الزمان او المكان لم تقبل
 الشهادة وقد بيناه قالك **ومن شهد بوجه**
انما يشترى بعد فلان بالثوب **ومن شهد**
احد بالثوب وخمسائة بطلت الشهادة
 لان المقصود اثبات السبب وهو العقد
 فالبيع بالثوب غير البيع بالثوب وخمسائة فاختلف
 المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم الثبوت على
 كل واحد منهما لان المدعي يتكلم احدهما مدعيه
 وكذا اذا كان المدعي هو البائع ولا فرق بين
 ان يكون المدعي اقل المالين او اكثرهما لما بينا
 من ان المقصود اثبات السبب على معنى انه
 الاصل والحكم يثبت بغير الشبهة وان كانت
 الحكم هو المقصود حتمية في حق الاستماع والسبب
 وسيلة اليه لكن مقصود وهو الحكم لا يحصل
 الا به فكان في اثباته اثبات الحكم اذا لم يكن
 اثبات الحكم الا بسبب معين وذكر علماء الدين
 السمرقندي رحمه الله ان الشهادة تقبل
 لان التوفيق ممكن لان الشرا الواحد قد يكون بالثوب
 ثم يبيع بالثوب وخمسائة بان يشتره بالثوب

فيكون دعوى الدين فيقبل منها دتما فيما
 انتقا عليه على نحو ما ذكرنا في الخلع وفي الرهن
 ان كان المدعى هو المدين فهو كدعوى الدين
 يثبت اقلها لما ذكرنا وان كان المدعى هو
 الرامن فلا تقبل الشهادة لانه ليس له ان
 يلزمه الرهن اذ الرهن غير لازم في حق
 المدين وله ان يفسخه اى وقت شا قلا
 فائده في اقامة البيعة ولانه حق عليه
 والانسان لا يقسم البيعة على حق عليه وانما
 يقسمها على حقه وصورة دعوى الدين ان
 يدعى انه رهنه الف وخمسائة يثبت اقلها
 في الاجارة ان كان قبل استيعا المقود
 عليه وهو المنافع في نظير البيع فلا تقبل
 شهادتهما لما ذكرنا في البيع وان كان بعد مضي
 المدة لى كالدین يثبت ما انتقا عليه ان كان
 المدعى يدعى الاكثر وان كان يدعى الاقل
 لا تقبل شهادته من شهد بالاكتر لانه كذب
 المدعى وكذا في جميع هذه الصور كما بينا
 في الدين قال **بابا السكاح فيصح بالف**
 يعني باقل المالين ومدا عمدا ان حنيفة رحمه
 الله سوا كان الدعوى من الزوج او من المرأة
 وسوا ادعى الاقل والاكثر وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله تبطل الشهادة ولا يقضى

شتر يزيد حسماة فقد انتقا على شرا
 واحد ولو اختلفا في الجنس بان شهد
 احدهما ما شهدا شراه بالف درهم وشهد
 الاخر انه اشتراه بباية دينار بطلت لعدم
 امكان التوفيق لان الشرا الواحد لا يتصور
 ان يكون بالف درهم شتر يصير ما يرد دينار
 قال **وكذا الكفاية والخلع** اى اذا اختلفا
 في مقدار البذل فيما لا تقبل شهادتهما لما ذكرنا
 ان المقصود اثبات السبب وهذا اذا كان المدعى
 هو المتزوج نظرا لانه يدعى السبب ليحصل له
 مقصوده وهو العلق بالادانصار نظير الشراء
 وان كان المدعى هو المولى فذلك لان العلق
 لا يثبت قبل الادانصار المقصود اثبات
 السبب وهذا لان البذل في ابتدا العقد مقابل
 بئك المحرم فيقبل عند اد المال فيصير مقابلا
 بالعلق لقبل الادانصار لاجابة فكان قد
 منقوده اثبات العقد وقيل ان كان المدعى
 هو المولى لا يقبل بيئته لان العقد غير لازم
 في حق السيد لئلا يفسخ بالتفجير والبراد
 بالخلع اذا كانت المرأة هي المدعية للخلع لان
 مقصودها اثبات السبب فيثبت قدر ما
 انتقا عليه دون ما تقر به احدهما وان
 كان المدعى هو الزوج يقع الطلاق باقراره

ليكون

فيكون دعوى الدين فيقبل منها دتما فيما
 انتقا عليه على نحو ما ذكرنا في الخلع وفي الرهن
 ان كان المدعى هو المدين فهو كدعوى الدين
 يثبت اقلها لما ذكرنا وان كان المدعى هو
 الرامن فلا تقبل الشهادة لانه ليس له ان
 يلزمه الرهن اذ الرهن غير لازم في حق
 المدين وله ان يفسخه اى وقت شا قلا
 فائده في اقامة البيعة ولانه حق عليه
 والانسان لا يقسم البيعة على حق عليه وانما
 يقسمها على حقه وصورة دعوى الدين ان
 يدعى انه رهنه الف وخمسائة يثبت اقلها
 في الاجارة ان كان قبل استيعا المقود
 عليه وهو المنافع في نظير البيع فلا تقبل
 شهادتهما لما ذكرنا في البيع وان كان بعد مضي
 المدة لى كالدین يثبت ما انتقا عليه ان كان
 المدعى يدعى الاكثر وان كان يدعى الاقل
 لا تقبل شهادته من شهد بالاكتر لانه كذب
 المدعى وكذا في جميع هذه الصور كما بينا
 في الدين قال **بابا السكاح فيصح بالف**
 يعني باقل المالين ومدا عمدا ان حنيفة رحمه
 الله سوا كان الدعوى من الزوج او من المرأة
 وسوا ادعى الاقل والاكثر وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله تبطل الشهادة ولا يقضى

وادعى قبضة ثم اخذها الرامن
 فيبطل الاستدراك فقام به فشهد
 احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة

Copy

المورث بان ادعى الوارث عين في يد
 انسان انها ميراث ابيه واقام
 شاهدين فشهدا ان هذه كانت لابيه
 لا يتقي له حتى يحيز الميراث فيقولامات
 وتركها ميراثا له او يقول لا كانت لابيه
 يوم موته او كانت في يده او في يد
 من يقوم مقامه من المستغير وغيره
 والامثل فيه ان الحق شرط وهو ان يقول
 الشاهد مات وتركها ميراثا له ولكن
 اذا ثبت ملكه او يده عند الموت
 كان جرا لانه اثبت ملكه اذ ان الانتقال
 الى الوارث فيثبت الانتقال ضرورة
 فيكون اثبات الانتقال وكذا اذا ثبت يده
 عند الموت كان جرا لان يده ان كانت
 يده ملك فهو على ما بينا وان كانت يده
 امانة فكذلك المحكم لان الايدي في الامانة
 عند الموت تنتقل بيد ملك بواسطة
 الشاهد اذ اقامات محكم لا تركه كحفظه
 والمعنون يملكه العاقل على ما عرفت
 فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت
 اثباتا للملك واثبات يده من يقوم
 مقامه كالودع والمستغير والمستأجر
 والمرتهن والعاقل وغيرهم اثبات

ليده فيغني اثبات الملك وقت الموت
 عن ذكر المحكم فانسحب عنه ومدا عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقالت ابو
 يوسف رحمه الله المحكم ليس بشرط بل
 اذا ثبت الوارث ان العين كانت للمورث
 يكفي لان ملك الميت قد ثبت بقول
 اليهود كانت له وملك الوارث خلافة
 عنه ولهذا ايرد بالغيب وسيرة عليه
 به وبصير مضمورا فيها اثبات الوارث
 فيكون ملك الوارث عين ملك المورث
 مستمرا الى هذا الوقت لملكه اذ عرفت
 كما في المحكم اذا ثبت انها كانت له يحكم له
 بها ولا يكلف اقامة البيعة على ان ملكه
 ثابت في هذا الوقت وكذا اذا ادعى عينا
 في يد انسان انه استأمرها من فلان
 غير ذي اليد واقام البيعة على الشرا
 منه وانكره واليد انها ملك البائع
 واقام المشتري بيعة انها كانت له يكتفي
 بذلك ويقتضي له بها ولا يكلف اقامة
 البيعة انها كانت للبائع وقت البيع
 ومدا لان ما ثبت فهو باق الى ان يوجد
 ما يزيله لاستقنا البقاء دليل ولما
 ان ملك الوارث مستجد ثبت له بعد

ان لم يكن ثابتا الا ترى انه يثبت في حقه
 احكام لم تكن ثابتة في حق المورث من استبرا
 الجارية وحمل وطبها لو كانت حرة ما
 على المورث او بالعكس وكذا يحل للمورث
 الغني اكل صدقة ورثها من الفقير ولو لا
 تجدد الملك لما حل له فاذا كان متجددا
 فلا بد من اثبات النقل اليه وذلك بما
 ذكرنا من الحجج لا باثبات ملك الميت قبل
 الموت لان بقاء ملكه الى الموت يثبت
 باستصحاب الحال وهو حجة لا يتقاضيها
 على ما كان لا لاثبات ما لم يكن وجعلنا
 اليه لان ما لملكه المورث لم يكن ثابتا قبل
 موت المورث فكان متجددا ضرورة فلا
 يثبت باستصحاب الحال الا ترى ان
 الشفيع لا يستحق الشفعة بظاهريه في
 الدار المشققة بها وان كان يدفع دعوى
 غيره به لما ذكرنا بخلاف ما اذا ثبت له
 انها كانت له حيث يحكم له بها لانا اعتبرنا
 فيه استصحاب الحال لبقا ما كان على
 ما كان وهو حجة فيه على ما بينا وبخلاف ما
 اذا اقام البينة انه اشتراها من فلان حيث
 لا يكلف اقامة البينة انه كان مالكا
 وقت ابيع لان ملك المشتري مضاف الى

الشرا

الشرا بالبينة لا الى استصحاب الحال بقاء
 ملك البائع لان الشرا سبب موضوع
 للملك قبل موضوع لا بطاله فكم من موت
 ليس فيه اجاب الملك لاحد الا ترى
 ان الوارث لو علق المتق بموت مورثه
 بان قال ان مات سيدك فانت حرة
 لا يسمع ولو كان سبب الملك لمع كما اذا
 قال لعبد الغني ان اشتريتك فانت حرة
 قال **ولو شهد ابيدعي منذ شهر ردت**
 اي اذا شهد شامدا ان ان هذا العبد
 كانت في يد فلان منذ شهر وموحي
 ردت الشهادة وهذا عند اي حبيته
 ومحمد وعن ابي يوسف انها تقبل لان
 اليد مقصودة كالملك فوجب ان تقبل
 كما اذا شهد ابا لاخذ من المدعي او
 بالاقرار منه باليد له ولما ان
 الشهادة قامت بجهول لان اليد متقنية
 وهي متنوعة الى ملك وامانة وثمان
 فلا يمكن القضا بالجهول بخلاف الملك
 لانه معلوم غير متزوج وبخلاف الاخذ لانه
 معلوم ايضا وحكمه معلوم وهو جوب
 الرد لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد
 ما اخذت حتى سرة وكذا الاقرار باليد

حتى لا يتحقق بدون اثبات الملك
 ثباتا بالشرا وما في الموت فثبت الملك
 للمورث من قبل كون المال للمورث
 وقت الموت لان الموت ليس
 سبب موضوع للملك



كأذا شهد انها كانت ملكه منذ شهر وهذا
 الملك متى ثبت يبقى ان يوجد ما يزيل فكذا اليد

معلوم على ما يحكى ولان يد صاحب السيد
 مابين ويد المدعى مشهود به فلا يعارض
 المتحقق لان العباد بوجوب العلم والشهادة
 بوجوب غلبة الظن فكان اكثر اثباتا قال
ولو اقر المدعى عليه بذلك او شهد شامدان
انه انرايه كان في يد المدعى دفع الى
المدعى اي اقر المدعى عليه بالسيد المدعى
 او شهد شامدان بانه اقر بالسيد المدعى
 منذ اشهر دفع ذلك الى المدعى لان الاقرار
 معلوم فتصح الشهادة به وجهالة المقرب
 لا يمنع صحة الاقرار الا ترى انه لو قال
 لفلان على بنى مع ويحب عليه البيات
 ولا تصح الشهادة به والله تعالى اعلم
 بالمعاني **باب الشهادة**
على الشهادة قال رحمه الله **يقول فيها لا**
يسقط بالشبهة ان شهد رجلان على شهادة
شامدين اي يجوز الشهادة على الشهادة
 بشرط ان يشهد شامدان على شهادة كل
 واحد من الاصلين وهذا استحسن
 والقياس ان لا يجوز لان الشهادة عبادة
 بدنية وجبت على شامد الاصل وليست
 بحقوق المشهود له بدليل انه لا يجوز اخفوية
 فيها والاعيار عليها والسكينة لا تجرى

في العبادة البدنية ولان فيها زيادة احتمال
 لان الاحتمال فيها في موضعين في الامول
 وفي الفروع وفيه شبهة من حيث البدلية
 ولهذا لا يصح ازال الفروع الا عند العجز
 عن الاصول وجه الاستحسان ان ايجبه
 فاسم اليها اذ شامد الاصل قد يعجز
 عن اداء الشهادة لموت او مرض او
 بعد ساقطة فلو لم تجز الشهادة على
 الشهادة الى ايتوا كحقوق ولهذا ان
 حوزنا الشهادة على شهادة الفروع وعلى
 شهادة فروع الفروع الى غير هاتين
 فصا ركن كتاب القامى الى القامى وقوله
 فيها لا يسقط بالشبهة احراز عن اكد
 والعقاص لانها يسقطان بالشبهة وفيها
 شبهة على ما ذكرنا فلا يشك انهما لا
 يثبتان بشهادة الشاملين فيها من شبهة
 البدلية بل اولى لان في الشهادة على الشادة
 حقيقة البدلية ويدخل تحته جميع الحقوق
 وذكر الناطقى انها لا تجوز في الوقت والصحيح
 انها تجوز فيه احياله وصونا عن
 اندراسه وقوله ان شهد رجلان
 على شهادة شامدين يقين ان شهد على واحد
 من الشامدين رجلان لان كل واحد من

الشهادتين قضية من القضايا فلا بد من
 تمام النصاب على كل واحد منها لتثبت عند
 الحاكم ولا يشترط نقاير الفروع حتى لو
 أشهد أحدهما على شهادته رجلين لأشدهما
 الآخر بعينه ما جاز وقال الشافعي رحمه
 الله لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهما
 رجلان غير الذين أشهدهما صاحب
 لأن كل شامدين قائمان مقام واحد
 فلا يشترطية بهما كالمراةين لما قام مقام
 رجل لا يتم الحجية بهما دونهما ولأن الفرع
 لما حمل الشهادة صار شامدا وليس للشامد
 أن يشهد على تلك الشهادة على غيره الا ترى
 ان أحد الأصليين لما كان شاهدا لا يجوز
 له أن يشهد صاحبه على شهادته مع
 رجل آخر وقال مالك رحمه الله يجوز شهادة
 الواحد على شهادة الواحد لأن الفرع
 قائم مقام الأصل معبر عنه بمنزلة رسول
 في الحال شهادته إلى المجلس القاضي فكانه
 حضر وشهد بنفسه واعتبر هذا مروي
 الاختبار فان رواية الواحد عن الواحد
 مقبولة ولنا قول على رضي الله تعالى عنه
 لا يجوز على شهادة رجل الا شهادته رجلين
 مطلقا من غير تقييد بان يكون بارا

كل مثل فرعان ولأن شهادة كل واحد
 من الأصليين حق من جهة الحق والحق
 عند القاضي لا يشترط الا حجة تمامية لانها
 ملزمة للقاضي القضا فلا بد من النصاب
 فاد اشهد وشهدا على شهادة أحدهما
 جازان يشهدا على الآخر ايضا لان الشامد
 يجوز له ان يشهدا على قضيتين كنبيرة
 بخلاف امرأتين لان النصاب لم يشر
 بهما وطر العلة لم يثبت به شيء لان
 المرأتين كرجل واحد وبخلاف ما
 اذا شهد أحد الأصليين على صاحب مع
 رجل آخر لان شامد الأصل يعلم الحادثة
 بيقين فلا يستفيد بها صاحبه ايا
 شي لان معنى الاصلية يقتضي شامدا
 ائق ومعنى المراجعة يقتضي عدم الشامد
 فيتأفنيان فلا يجوز ولأن الفرع يدل
 عن الأصل فلا يجوز ان يكون الشاهر الواحد
 بدلا وصلا في حالة واحدة ولأن شامد
 الأصل يثبت نصف الحق والفرعان نصفه
 ولو حاررت شهادته على شهادة صاحبه
 لا يثبت ثلاثة ارباع الحق ولا تليز له في الفرع
 ولا يقال لو كان الفرع بدلا لما جاز ان يشهد
 مع أحد الأصليين اذا لا يجوز الجمع بين البدل

والمدل لاننا نقول لم يجمع بينهما لان الفرعين
ليست بيده عن الذي شهد معهما بل عن
الذي لم يجمع وقوله ان شهد رجلان ونفع
اتفاقا لانه يجوز ان يشهد على الشهادة رجل
وامراتان لتمام الغياب وكذا لا يشترط
ان يكون الشهود على شهادته رجلان
للمرأة ايضا ان تشهد على شهادتها رجلين
او رجلا وامراتين ويشترط ان يشهد
على شهادته كل امرأة بغياب الشهادة لها
بيننا قالت **ولا تقبل شهادة واحد**
لا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد
وقد بيناه وبيننا الخلاف فيه قال **والاشهاد**
ان يقول اشهد على شهادتي ان اشهد
ان فلانا اقر عندى بكذا وهذا صيغة
الاشهاد ولا بد منه او ما يقوم مقامه لانه
كالنايب عنه فلا بد من التمثيل والتوكيل ولا
يد من ان يشهد عنه كما يشهد عند القاضي
لينقله الى مجلس القضا ويحصل ذلك بما ذكر
هنا ويقول له عند التمثيل اشهدني على
نفسه ان شاذ ليس بالضرورة لان من عاين
الحق حل له ان يشهد وان لم يشهد على
نفسه ولو قال اشهد اني سمعت فلانا يقتر
فلان بكذا فاشهد انت على شهادتي بذلك

وقفه لله ثقه

او قال اشهد ان فلانا على فلان كذا ان
فاشهد انت على شهادتي بذلك جاز لمحصل
المقصود به ولا يقول اشهد على بذلك
لانه لفظ محتمل فانه محتمل ان يكون
الاشهاد على نفس الحق الشهود به فيكون
اسرا بالكدب وكذا لا يقول اشهد بشهادتي
لانه محتمل ان يكون اسرا بان يشهد بشهادته
شهادته فتكون اسرا له بان يشهد على امثله
الحق وهو كذب قال **ادوا للشرع ان**
يقول اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته
ان فلانا اقر عندى بكذا او قال **اشهد**
على شهادتي بذلك وهذا صيغة ادوا للشرع
عند الحاكم لانه لا بد من شهادة غيره وذكر
شهادة الامثله وذكر التمثيل والجملة تقتضي
بذلك وله لفظ اطول منه وانصر كلا طريقي
لما لا سور ذميمة راد عليها صميم فالاهول منه
ان يقول اشهد ان فلانا اشهدني على
شهادته اشهد ان فلان بين فلان
اقر عندى لفلان بكذا فتبين اني شهادتي
او يقول اشهد ان فلانا اشهد عندى بكذا
واشهدني على شهادته بذلك وانا اشهد
على شهادته بذلك فتبين اني شهادتي
شهادتي وما ذكره في المتن فيه حسن شهادتي

والأضرب منه ان يقول اسرى فلان ان اشهد
على شهادته ان فلان على فلان كذا وانا اشهد
على شهادته بذلك فيذكر فيه اربع شهادات
او يقول اشهد على شهادته فلان بكذا فيذكر
فيه اثنين لا غير ذكره محمد في السير الكبير
وهو اختيار الفقيه الى الليث وابي جعفر
رئيس الائمة السرخسي رحمه الله وهو سهل
وايسر وافضل روى ان ابا جعفر كان
يحالفه فيه علماء عصره فاحرج امر الرواية
من السير فانقادوا له قال **للشهادة**
للمرجع الابوت اصله او سر منه او سره
لان جوارنا للمهاجرة عند عجز الامل والعجز
يتحقق بهذه الاشياء والمراد بالمرجع
ما لا يستطيع المحضوم معه الى مجلس الحكم
لان اذا الشهادة فرض فلا يسقط الا
بالعجز فاشقط جازله ان يحمل غيره
كلا يتوكل حقه وهذا لان تكليف ما
لا يطاق غير جائز القاضي بالمحضور الى موضع
المريض شنيع ولا يبرى الى المحرج
وربما لا يقرع لتعود في مجلس الحكم
عند كثرة الاسراض والمخرج مدفوع
والسفر عن رطاب الا ترى انه تعلقت
به احكام حجة من فقر الصلاة والفطر

وامر

في القنوم واستد امددة الشح وسقوط
الجمعة والامحية وحرمته خروج
المرأة من غير محرما او زوج وعز ذلك
من الاحكام فكذا هذا الحكم وعن ابي
يوسف رحمه الله انه لو كان في مكان لو قد ا
لاد الشهادة لا يندران بييت في منزله
جاء لا الشهادة احيا لمقوق الناس والاول
احسن لان المدعى يتحقق بذلك كما في
سائر الاحكام والثاني وهو ما روى عن
ابي يوسف ارفق لان احيا لمقوق واجب
ما امكن والثالث ايضا محتسب فلا
يكلف ما فيه حرج وفي البيوت في غير
امله حرج عظيم فيجوز الاستداع على شهادته
دفع المخرج عنه واحيا لمقوق الناس
واخذ كثير من الشايع بهذه الرواية
وروى عن محمد رحمه الله انها يجوز كسب
ما كان حتى روى عنه انه اذا كان الامل
في رواية المسجد تشهد القنوم على شهادته
في رواية اخرى من ذلك المسجد تقبل
شهادته ثم قال في النهاية ذكر
شمس الائمة السرخسي والقاضي
الامام علي الشافعي في شرح ادب
القاضي للمصنف رحمه الله اذا شهد الفروع

في الخصام

على شهادته الاصول والاصول في المص
يجب ان يجوز على قولنا وعلى قول الى
حقيقة رحمه الله لا يجوز بنا على ان التوكيل
يجوز لنا الحصر لا يجوز عنده ليعتدما
يجوز وجه البيان المدعى عليه لا يملك
انانية غيره من باب نفسه في الجواب
الا بعد ذلك فلا يملك الاصل اباية
غيره من باب نفسه في الشهادة لا بعد
والجامع ان استحقاق الجواب على
المدعى عليه كاستحقاق المحضور على الشهود
وعندنا لما يملك المدعى عليه انابه غيره
من باب نفسه في الجواب من غير عذر
فكذلك في المحضور الى مجلس الحاكم **قال فان**
عدلهم الفروع مع لان الفروع من اصل
التركية فصيح فقد يلزم منهودا الاصل وكذا
اذا عدل احد السامعين صاحبه لما ذكرنا
ولا تتم فيه بتنفيذ شهادته لان العدل
لا يفعل ذلك ولو اتهم بمثله لا يتم في شهادته
على نفس الحق وكان ينسد باب الشهادة
وهو مفتوح وكيف يتسم به وشهادته
لم ترتب د شهادته صاحبه بل يقبل
بغير اخر مفعه وان اتفق الرد في الماترد
لعدم كمال الغنايه وذلك لا يغيره وقيل

لا يقبل

لا يقبل فقد يل صاحبه للتمتة والاول اصح لان
العدل لا يتم بمثله **قال والاعدلوا** اي ان لم
تعد لهم الفروع عدلوا بسوال غير الفروع
عن الاصول لان الماخوذ على الفروع النقل دون
التعديل ولانه قد يخفى عليهم فاذا انقلوا
شهادتهم يتصرف القاضي عدلهم كما اذا
حضروا بانفسهم وشهدوا عنده وهذا
قول ابو يوسف رحمه الله **فقال محمد**
رحمه الله لا يقبل لانهم يفعلون الشهادة ولا
شهادة بدون العدالة فحاصله ان القاضي
ان كان يعرف الفروع والاصول فغنى شهادتهم
وان عرف احد الفريقين بالعدالة دون
الآخر سأل عن الذين لم يعرفهم بمقامات
عدل الاصول الفروع او بالعكس جاز
وقال في النهاية غير ظاهر الرواية عن
محمد انه لا يثبت عدالة الاصول بتعديل
الفروع والصحيح ظاهر الرواية ولا فرق
بين ان يقول الفروع للقاضي لا يعرف حالهم
او لا يعتبرك بحالهم **قالك وسئل** **شهادة**
الفروع **ما اذا قال منهودا الاصل** لم يشهد به
ومعناه اذا قال منهودا الاصل لم يشهد به
على شهادته فافترقا او بما يوافق الفروع
وشهدوا عند الحاكم لم يقبل شهادتهم لان

لان التعديل شرط و هو يثبت للتقارن بين خبر
 الاموال و بين خبر الفرع لان الاموال
 يحتمل ان يكونوا صادقين بذلك فلا يثبت
 التعديل مع الاحتمال قال رحمه الله **ولو**
شهدا على شهادة رجلين على ثلاثة بنات
فلان الملاينة بالف و لا لا احضرا لها
يعرفا بها بما سرة فقا لا لا ندري اولى هذه
امر لا قيل للمدعي مات شامدين انها فلانة
 لان التفرقة بالنسبة قد تحقق بشهادتهما
 والمدعي يدعي ان تلك النسبة للحاضرة و يحتمل
 ان يكون لغيرها فلا بد من اثبات تلك النسبة
 للحاضرة و يحتمل ان يكون لغيرها فلا بد من
 اثبات تلك النسبة للحاضرة و نظره اذا شهد
 ببيع محدود يد كحدوده من غير معرفته
 عينه و شهدوا على المحم لا بد من احضرات
 يشهدان ان المحدود بملك المحدود في يد
 المدعي عليه لبيع المتقارب و كذا اذا اشكر
 المدعي عليه ان المحدود المذكورة في الشهادة
 حدود ما في يده فلا بد من شامدين اخرين
 يشهدان ان الحدود المذكورة في الشهادة
 حدود ما في يده قال **وكذا كتاب القاضي**
الى القاضي معناه ان القاضي اذا كتب الى
 القاضي الاخران فلانا و فلانا شهدا عندى

بكذا

بكذا من المال على فلا سنة بنت فلان الملاينة
 واحضر المدعي اسرة عند القاضي المكشوف
 اليه و اثبت المرأة ان تكون هي المستوبة بذلك
 النسبة فلا بد من شامدين اخرين يشهدان
 انها هي المستوبة بذلك النسبة كما في المسألة
 الاولى لما ذكرنا و لا فرق بينهما الامر حيث
 ان القاضي الكاتب لولايته ينفرد بقتل
 الشهادة اليه و في الشهادة على الشهادة لا بد
 من اثنين على كل حال على ما بينا قال
ولو قال فيهما التهمة لم يحضر حتى يساهما
الفتنة اي لو قال الشامدان في الشهادة
 على الشهادة و في كتاب القاضي الى القاضي
 فلا سنة بنت فلان التهمة لم يحضر حتى يساهما
 الى الحد ما هو الوجه الاعلى لان الشريف شرط
 فيه ولا يحتمل ذلك بالنسبة الى العامة
 و هي عامة و يحتمل بالنسبة الى الخاصة النسبة
 ان التهمة خاصة لان اول السبب الشعب ثم
 القبيلة ثم الفصيلة ثم العماراة ثم البطن
 ثم الفتنة فكان اخف من الكل ذكره في النهاية
 و عزاه الى السجاح و جعل الرمح شري نهما كما
 صاحب النهاية الفصيلة اخر الكل فالشعب
 بجميع القبايل و القبيلة بجميع العماير و العماراة
 بجميع البطون و البطن بجميع الاتحاد و الفتنة بجميع

خُرُوجُ شُعْبٍ وَفِيَاةُ قَبِيلَةٍ وَقَدْ بَشَّرَ عَمَارَةَ
 رُقَيْيَ بَطْنِ وَثَمَةَ ثُمَّ نَحَذُ وَالْبَاسُ فِي سَبِيلِهِ
 وَرَمَى الشَّعْبَ شُعْبًا لَأَنَّ التَّيْلَ يَلْتَصِقُ بِهِ
 وَالْمَقْتُودُ مِنَ الشَّعْبِ حَمُولُ الْعِلْمِ بِالْمَشْرِقِ
 وَذَلِكَ يَحْتَمِلُ بِالنَّسَبِ إِلَى الْخَاصِ وَدُونَ الْعَامِ
 وَبِزَوَالِهِمْ عَامٌ فَلَا يَحْتَمِلُ الْعِلْمُ بِالنَّسَبِ
 إِلَيْهِ وَالْفَرَقَانِيَّةُ نَسَبِيَّةٌ عَامَّةٌ وَكَذَا
 السَّرِقَنَدِيَّةُ وَالْجَارِيَّةُ وَالْمَرْيَتِيَّةُ
 دَالَاوُجَنْدِيَّةٌ خَاصَّةٌ وَكَذَا النَّسَبِيَّةُ
 إِلَى أَسَكَةِ الصَّغِيرَةِ بِمِلَافِ الْعَمَلَةِ الْكَبِيرَةِ
 ثُمَّ التَّخْرِيفُ دَانَ كَانَ يَتَرَدَّدُ بِذِكْرِ الْجَدِّ عِنْدَ
 الْحَقِيقَةِ وَجَمْعُ دَهْمَا اللَّهُ تَعَالَى قَدْ كَرَّرَ الْفَتْحَ
 أَوِ النَّصْبَةَ عَلَى اخْتِلَافِ الْقَوْلَيْنِ بِتَقْوِيمِ مَقَامِ
 الْجَدِّ قَالَ **فَمِنْ أَقْرَانِهِ شَهْدُ زُورٍ أَيْ شَهْرٍ**
وَلَا يَمُزُّ رَأْيَ لَا يَضْرِبُ وَمَذَاعِنُهُ إِلَى الضَّعِيفَةِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ لَا يُوَجِّعُ ضَرْبًا وَحَيْسَ رَمَوْهُ
 قَوْلُهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ انْفُجَلِيهِ انْفُضَاءُ
 أَوْ لَمْ يَنْفُجَلْ لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً فِيهَا حَزْرٌ عَلَى
 الْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَ فِيهَا حُدٌّ مَقْدَرُ فَوْجٍ
 التَّقْزِيرُ أَيْ أَلَّةٌ لِلْمَسَادِ وَأَمَّا قَوْلُنَا إِنَّهَا كَبِيرَةٌ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّهَا النَّاسُ
 عَدَّ كَتَمَهَا دُورَ الزُّورِ الْإِسْرَافُ مَا لَمْ يَسْمَعْ
 تَلْقَى قَوْلَهُ تَعَالَى وَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَرْثَانِ

واجتنبوا

وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ وَسَالَهُ رَجُلٌ عَنْ الْكِبَارَةِ
 فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْإِسْرَافُ بِاللَّهِ
 وَعُقُوبُ الْوَالِدِينَ وَقَتْلُ بَنَاتِ بَيْتٍ بِحَقِّ
 وَقَوْلُ الزُّورِ فَإِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً وَجِبَ
 عَلَيْهِ التَّقْزِيرُ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنَّا اخْتَلَفْنَا
 فِي كَيْفِيَّةِ تَقْزِيرِهِ فَقَطَّ لَهَا مَا رَوَى عَنْ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ضَرَبَ شَامِدَ الزُّورِ
 أَرْبَعِينَ سَوْطًا وَنَحْنُ وَجْهٌ دَلِيلٌ
 حَقِيقَةٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ سَرِيحًا رَضِيَ
 اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ يَشْرِبُ وَلَا يَضْرِبُ وَكَانَ
 يَبْعَثُهُ إِلَى سُرْقَةِ أَنْ كَانَ سَوْقِيًّا إِلَى قَوْمِهِ
 أَنْ كَانَ غَيْرَ سَوْقِيٍّ بَعْدَ انْقِصَافِ الْجَمْعِ مَا يَكُونُ
 وَيَقُولُ أَنْ شَرِيحًا يَتَرَكِيهِ السَّلَامَةَ وَيَقُولُ
 أَنَا أَحَدُهُمَا هَذَا شَامِدُ زُورٍ فَاحْذَرُوهُ
 وَحَذَرُوهُ النَّاسُ وَشَرَحَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
 عَنْهُ وَإِنْ كَانَ تَابِعِيًّا وَكَتَنَهُ رَأْسُ السَّجَابَةِ
 فِي الْفَتَوَى وَسُوءُ عَوَالِهِ فِي الْإِجْتِهَادِ وَرَجَعُوا
 إِلَى قَوْلِهِ فِي الْمَنَظَرِ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَنَاطَةِ
 مِنْ أَيْمَةِ التَّابِعِينَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ السَّجَابَةِ
 حَتَّى رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
 عَنْهُ تَقْلِيدَهُمْ وَعَدَّ بِمَقَالِ مِثْلِ سُرُوقٍ
 وَكَسْبٍ وَعَلَقَهُ وَشَرَحَ وَمَنْ كَانَ فِي رِثَتِهِمْ
 مِنَ التَّابِعِينَ فَيَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى هَذَا

يكسبه وهو شارب
 بغيره

تقليد الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين
لغيرهم فقلهم وقولهم لاسيما شرح
فانه كان قاضيا في رثن عمر رضي الله تعالى
عنه ومن بعده من الخلفاء فيكون قتله
مشهورا بينهم فكيف لا يكون وهو
لمخبر منهم فيكون تقليده تقليد المر
مروية وما روى عن عمر كان سياسته
بدليل بتليفه اربعين وهو حد الفيد
في القذف بدليل تشييمه وهو مثله لم
يجز بالاجماع ولم يقتلوا به نهيه عليه
الصلاة والسلام عن المثلة وروى العلق
العقور ولان الصرب الشديد والتشجير
ينفان من الرجوع بعد التوقيع فلا
يشركان وذكر خمس اية السرخسي رحمه
الله انه شهد عند ما ايضا وقال الامام
الحاكم ابو محمد الكاتب رحمه الله وهذه
المسألة على ثلاثة اوجه احدها ان
يرجع على سبيل التوبة والندامة فانه
لا ينفور بالاجماع والثاني ان يرجع من
غير توبة وهو نص على ما كان فانه يجوز
بالاجماع والثالث ان لا ينفور رجوعه
بأي سبب فانه على الاختلاف الذي
ذكرنا قوله ومن اقرانه شهد ذورا هـ

نخرج

نخرج بانه انما يجب التمهيد او التقرير
على الاختلاف الذي ذكرنا على من اقر
على نفسه انه شهد كاذبا متعمدا او انما
اذا قال غلطت او ضيقت او اخطأت
او ردت شهادته لثمة او لمخالفة بين
الشهادة والصواب او بين شهادتين
فانه لا يجوز لانا لان روى من هو القادس
منهم الشهود له او ان شهد ان اقره
وقد يكذب المدعي ليسب الشاهد الى
الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه
من باب التقي والبينة حجة الانبياء
ولا ثمة في اقراره على نفسه فيقبل
اقراره ويجب عليه موجه من الضمان
والنقدير وكذا اذا شهد وانقتل شخص
او موته بمرحاه المهود يقتله او بموته
حيث التيقنا بكذبهم والرجال والنساء
واعمل الذمة في ساءد الزور سواء
ومل تقبل شهادته بعد ذلك اذا تاب
قالوا ان كان فاسقا تقبل لان الذي
حكمه على الشهادة الباطلة فسقة
فاذا تاب وظهر صلاحه تقبل بزره
لزوال الفسق واختلفوا في مقدار مدة
التوبة فقدره بعضهم ستة اشهر ن

ويصحبهم بسنة والصحاح انه مفوض
 الى راي القاضي وان كان عد لا او مستورا
 لا تقبل منه كادته ابد الان عد الته
 لا يفتد وروي الفقيه ابو جعفر عن
 ابي يوسف ان من ادعى بغيره يقبل ربه
 يعني فقلعنا من جنح ما ذكرنا في
 هذا الكتاب ان الشهادة ترد بسبب
 التهمة وسببها انواع اما معنى والشاهد
 وهو الفسق والعنى واما معنى في المنيود
 له وهو وصلة خاصة بينه وبين الشاهد
 كقترابة الولاد والزوجية واما الدليل
 شرعي وهو في حق المجد وروى القذف
 بعد التوبة لان الله تعالى جعل مجزئه عن
 الاتيان باربعة شهداء دليل تدسية
 يقولون تعالى فان لم ياتوا بالشهادا فادبوا
 كعاد الله بهم الكاذبون واستأعروا له مواهب
 واليه المرجع والمآب وهو حسبي
 ونعم الوكيل وصلى الله على محمد وآله
كتاب الرجوع
 عن الشهادة اعلم ان الشهادة فر من لقوله تعالى
 واقبلوا الشهادة لله وقوله تعالى ومن
 يمتها فانه اثم عليه وقال عليه الصلاة
 والسلام قاتل الشهادة كقاتل الزور

وشهادة الزور من الكبائر على ما بينا وقال
 عليه الصلاة والسلام الشاهد بالزور
 لا يرفع قدميه من مكانها حتى تلعبه
 ملكة السموات والارض فيجيب على كل
 مسلم الاجابة عنها واذا ادعت منه
 خطا او عمدا يجيب عليه ان يتوب
 والتوبة عنها لا تقع الا عند الحاكم ولا
 ينفذ عنها الاستحسان من الناس وخوف
 لا يفي لان الاستحسان من الخالق اول من
 الاستحسان من المخلوق وفيه تدارك ما التفت
 بالزور لان رجوعه مقبول في حق نفسه
 وان لم يقبل في حق المدعي سر ركن الرجوع ان
 يقول رجعت عما شهدت به او شهدت
 يزور فيما شهدت وشرطه ان يكون في
 مجلس القاضي وحده بعد التفتا والتزير
 والعينات وقبله التفتير فقط قال
ولا يقع الرجوع الا عند القاضي لانه ضيق
 للشهادة فيجوز لها تجزئة الشهادة من
 مجلس الحاكم اي حاكم كان كالقاضي في باب
 البيع حيث يشترط لصحته ما يشترط
 في البيع من قيام المبيع ورضا المتبايعين
 ولان الرجوع عن الشهادة توبة عما
 ارتكب من قول الزور والتوبة كسب

الجناية على ما قال عليه الصلاة والسلام
 السر بالسرو والعلانية بالعلانية فإذا
 كانت الجناية مخبرة الحكم يجب أن يكون
 قوتها كذلك فإذا كان الرجوع عند غيره
 غير صحيح فلما قام القضي عليه بشها دلتها
 بينه وبينها رجعا عند غير القاضي أو طلب
 بينهما لا تقبل بينة ولا حلفان لأنه
 ادعى رجوعا باطلا بخلاف ما إذا اقرا
 بينهما رجعا عند القاضي حيث يصح اقرارها
 وإن اقرا برجوع باطل لأن اقرارها
 به يجعل رجوعا منها في الحال وبخلاف
 ما إذا قام بسببها رجعا عند قاض
 آخر غير الذي كان قضي بالحق حيث تقبل
 هناك بينة لأنه ادعى رجوعا صحيحا
 قال **فإن رجعا قبل حكمه لم يقض به**
 لأن كلامهما متناقض والقاضي لا يحكم
 بالعلم المتناقض ولا ضمان عليهما
 لأحد من الخصمين لأنهما لم يتلفا شيئا على
 أحد بهتة الشهادة لأن الشهادة لم تثبت
 بها الحق إلا بالرضا فلم يتلفا على المدعى
 عليه شيء ولا على المدعى لأن عدم ثبوت
 حقه لا يضاف إلى رجوعها بل هو باق
 على أصل عدمه على ما كان غاية الأمر

ان يقال لو لا رجوعها لقضي بشها دلتها
 ولثبت له الحق لكن ذلك لا يوجب القنان
 كما لو ادعى ان شهادته ابتدأ ولأن القاضي
 إنما يقضي بشها دلتها إذا ثبت عدم التماس
 عنده وغلب على ظنه أنها صادقة
 ولا يصرف ذلك إلا بعد الحكم بحوزان
 يجرحها ولأن المدعى على دعواه فلهذا يشهد
 له غيرهما من الأعداء فثبت حقه ولا
 يتوكل ولين توكله فهو معناه إلى غيره
 لا اليها قال **وبعد لم يقض أي إذا**
 رجعوا بعد ما حكم الحكم بشهادتهما لم يقض
 الحكم لأن كلاهما متناقض فكلا لا يحكم
 بالمتناقض لا يقض الحكم بالمتناقض لأنها
 مستزكان في الدلالة على الصدق وقد
 ترجح الأول بما يقال المتناهي نفسا ونظير
 ما لو شهدا أن عمرًا قتل بكرًا فكوفيه
 وشهدا آخران أنه قتل بقرًا فهما قبل
 النضابردان ويقضه لا يقض لرجوع
 بما يقال المتناهي دلالة لو تقض ذلك
 إلى التقض إلى ما لا يقض ما يرجوع عن
 الرجوع ثم يرجوع عن هذا الرجوع الأخير
 إلى غيرهما قال **رضنا ما اتفقا**
للمشهد عليه إذا قبل المدعى المال

دينا كان او عينا لان التسبب على وجه
 التقدي يوجب العنان كحفر البير ووضع
 الحجر على الطريق وقد وجد ذلك منها
 وقال الشافعي رحمه الله لا يضمنان لانه
 لا عبرة للتسبب مع وجود المباشرة
 قلنا لا يمكن ايجاب العنان على القاصي عند
 رجوع الشهود وان كان ماسكرا لانه
 شكا من جهتهما فان العقاب واجب عليه
 بعد ظهور عدالتهما حتى لو امتنع باسم
 ويستحق العزل ويمنع ولو اوجبت
 عليه العنان لامتنع الناس عن تقلد
 القضا مخافة العزامة ولا يمكن استيقان
 من المدعي لان الحكم قد مضى فنفق مباح
 السبب عند نفي امانة الحكم ان
 صاحب العلة كوضع الحجر على الطريق
 ومن العجب ان الشافعي رضي الله تعالى عنه
 يوجب القصاص على شهود القصاص اذا
 رجعوا بعد ما قتله الولي وهو يسقط
 بالسيئة وامر الدم اعظم ثم لا يوجب
 عليه المال وهو يثبت مع الشبهة ويقول
 ان القاصي شكك لا يقول ذلك في المال
 ومذاقنا قاطع لا يقال انتم ايضا
 تناقض قولكم فانكم اوجبتم على الشاهد

المال اذا رجع ولم يوجبوا عليه القصاص
 وكل واحد منهما جزاء كناية لانا نقول
 القصاص نهية العقوبة فلا يجب الا نهية
 كناية والتسبب فيه قصور ولهذا
 لا يعتبر مع المباشر الا اذا تقدر
 اختيار المباشر فكانت فيه شبهة
 والتعنا من يمسك بالشبهة دون ضمان
 المال الا ترى ان القصاص لا يجب في
 الخطا والمال يجب والخطا اقوى من التسبب
 لوجود المباشرة فيه ولهذا يوجب حرمان
 الارث بخلاف التسبب قالوا ان يسقط
 به القصاص ونزله اذا قبض المدعي
 المال دين كان او عينا ومذاقنا
 شمس لامة المرحي رحمه الله لان الاطلاق
 يتحقق بقبض المدعي ماله ولا فرق في
 ذلك بين العين والدين وقال شيخ الاسلام
 ان كان المشهود دين فذلك وان كان
 عينا يجب على الشهود العنان وان لم يقبض
 المشهود له لان العنان مقيد بالماض
 فقبض العين والملك المشهود عليه بها بالقصاص
 الا ترى ان المقضي عليه لا يجوز له ان يصر
 فيها وحق المقضي له ذلك وفي الدين لا يرد
 معك عنه حتى يقبضه فلو رجع اليه قبله

لم يتحقق المماثلة اذ لا مماثلة بين اخذ
 العين واجاب الدين وفي العين يتحقق
 كذلك في العتار يثبت قبل القبض
 عند مالم لان العتار يثبت بالاتلاف
 بشهادة الزور بخلاف الغصب عند ابي
 حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله
 لعدم تحققه فيه وهذا الاتلاف يتحقق
 فيه لانه اتلاف بالكلام فتشارك الوديعه
 ثانيا لو اودع العتار عند شخص فاستر
 به المودع لغيره فانه يضمن للمودع لمتحقق
 الاتلاف فيه بهذا الطريق وان لم يتحقق
 بطريق الغصب وان شهد عليه بانه
 ابراه من الدين او حمله او يفتقد به عليه
 او يملكه اياه ثم رجعا صفنا المال
 المشهود به لان الدين يغير ما لا في الساقية
 بالتغير فيحقق الاتلاف فيه بخلاف ما اذا
 شهدا بالعمود من المتخاصم ثم رجعا حيث
 لا يضمنان لان المتخاصم ليس مال لان المال
 غير الادعي قال في **ان رجع احد ما ضمن**
الغصب والعتارة المن بغير رجع وهذا
 هو الاصل في باب الرجوع عن الشهادة
 ولو لا ذلك لو حصد العتار مع بقاء من يقوم
 بكل الحق بان بقي الغصب في هذه المسألة

بقي من يقوم بنصف الحق فيجب ضمان
 الخلف ولا يقال لا يجوز ان يثبت الحكم
 بيقين لعله فوجب ان لا يبقى به ايضا لان
 نقول يجوز ان يبقى الحكم بيقين لعله
 وان لم يثبت به ابتداء كالحول المنقذ
 على الغتاب يبقى بيقين بغير الغتاب
 وان لم يثبت به ابتداء **قال في** **ان شهد**
ثلاثة رجع واحد لا يضمن لانه يضمن
 يبقى بشهادته كل الحق لان شهادته به
 شهدا دين يكفي لثبوت الحق في غير الزنا
 والكلام فيه وقد ثبتت فعارا الحق مستحقا
 بها والاستحقاق يمنع وجوب الحق
 كن ائتلف ما لا استبان ثم استحق المتلف
 بيينة لا يضمن للاول شيئا كذلك هذا
 قال **وان رجع اخر صفنا النصف** لانه
 بقي منهم واحد فيبقى ببقائه نصف الحق
 ولا يقال ينبغي ان لا يضمن الراجع الاول
 لان التلث كان حثافا الى الباقيين ولهذا لم
 يضمن شيئا برجوعه لانا نقول التلث
 معان الى المجموع الا انه عند رجوع الاول
 لم يظهر اثره مانع وموتها السامدين
 فلما رجع اخر ظهر اثره اذ لم يبق الا ان
 يقوم بنصف الحق فيخرج ما ان النصف اذ

ليس احد منهما ما اولى من الاخر وهذا لما يلزم
 جميعهم الثمان اذا رجعوا وهم ثلاثه
 وليس لواحد منهم ان يقول لا يلزم من الثمان
 لاني لو رجعت وحدي لما وجب علي فلا يجب
 علي الثمان برجوع غيري قال **وان شهد**
رجل وامرأتان فرجعت امرأة فثبت
الرابع لثلاثه الارباع بيها رجل وامرأة
 اذ الرجل وحده بالنصف قال **وان رجعت**
ضمتا النصف لانه يبقى الرجل بقي نصف
 الحق وعليه هذا الوشيد رجلان وامرأتان
 فرجع رجل وامرأة فعليهما الربع اثلاثا
 وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجعت
 امرأتان فلانتي عليهما وهو ظاهر قال
وان شهد رجل وعشرة نسوة فرجعت ثمان
لم يثبت لانه بقي من يثبتيه ثمان كل الحق
 وهو الرجل والمرأتان قال **فان رجعت افرى**
ضمتا ربعه لانه يبقى الرجل والمرأة بقي ثلثه
 ارباع الحق النصف بالرجل والربع بالمرأة
 قال **فان رجعوا فالعزم بالاسداس**
 بيني سدسه علي الرجل وخمسة اسداسه
 علي النسوة وهذا عند ابي حنيفة رحمه
 الله وعندهما علي الرجل النصف وعلي النسوة
 النصف لانه وان كثرن يثبت مقام رجل

وقفه لله ثقه

واحد ولله الا يقبل شهادتين الا بانضمام
 رجل فلهما ثمان الحجج لا يثبت بهن ما لم
 يشهد بهن رجل فكان الثابت بشهادته
 نصف الحق وبشهادتين النصف
 وهذا لان الرجل مستقيم في هذه الشهادة
 للقيام بنصف الحجج فلا تستقر الحجج الا ان
 يوجد فلا يقرر هذا الحكم بكثرة النساء
 فاذا ثبت نصف الحق ببشهادته النصف
 وهذا لان الرجل مستقيم في هذه الشهادة
 للقيام بنصف الحجج فمن ذلك عند
 الرجوع والنصف الاخر ثبت ببشهادتين
 فعليهن ضمانه عند الرجوع ولا يثبت
 رحمه الله ان كل امرأتين يقومان مقام رجل
 واحد قال عليه الصلاة والسلام في
 يفتحان عنقهن عدلت ثمان كل اثنتين
 شهادة رجل واحد فصار كما اذا شهد بذلك
 ستة رجال ثم رجعوا فيكون الثمان
 عليهم اسداسا وعدم الاعتداد بكثيرتهن
 عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتداد
 بكثيرتهن عند الاجتماع مع الرجال الا ترى
 ان كل اثنتين شهن في الميراث يعزى كال
 مقام ابن واحد وعندنا من ادعى ان الثمان
 فلا يزداد نصيبهن بكثيرتهن وان اختلفن

با بن يزيد فيعتد فكذا هنا وان رجع
 النسوة العشرة دون الرجل كان عليهن
 نصف الحق بالانفاق لانه بقي من يبقى
 نصف الحق وهو الرجل وكذا اذا رجع
 الرجل وحده عليه نصف الحق لبقاء
 من يقوم بالنصف وقال في المحيط ان
 رجع الرجل وثان نسوة فعلى الرجل
 نصف الحق ولا شيء على النسوة لانهن
 وان كثرن يفتن مقام رجل واحد وقد
 بقي من النساء من يثبت بهن نصف
 الحق فيجعل الراجعات كانهن لم يتهدن
 وهذا سهل بل يجب ان يكون النصف
 اخصا عنده وعندهما انصافا وذكر
 الاسبيجاني انه لو رجع رجل وامرأة
 كان النصف بينهما اثلاثا ولو كان كذا
 قال لما وجب على المرأة شيء وان شهد
 رجلان وامرأة ثم رجعوا قاله كان عليهما
 دون المرأة لان الواحدة ليست بشاهد
 بل هي بمنزلة الشاهد فلا يضاف الحكم اليه
 بخلاف ما اذا شهد رجلان وامرأتان
 ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا
 فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة
 النصف وعنده عليهما الخمسان وعليهن

قوله سهولا سهو فيه

ورعدها انما غلط

ثلاثة الاحتماس على الاصل الذي تقدم
 ولو رجع الرجل وامرأة فعليه النصف
 كله عندهما ولا يجب على المرأة شيء وعنده
 عليه وعلى الراجعة اثلاثا على ما تقدم
 قال **ك وان شهد رجلان عليه او عليهما**
ينكح بقدر مهر مثلها رويها الميراث
 سواء كانت هي المدعية او هو مراده هذا
 بقوله عليه او عليهما لان المهرود اتلفا
 عليها البضع بموضع متقوم واما في حق
 الزوج فغير مستقيم لان البضع غير متقوم
 واتلفا عليه المال المتقوم لهما بكسبه
 فوجب ان يضمن له مطلقا قلنا البضع
 متقوم حال دخوله في الملك والكلام فيه
 قال **ك وان زاد عليه ضمتا** اي ان زادا
 على مهر المثل ضمتا الزيادة هذا اذا كانت
 هي المدعية للنكاح وهو ينكر لهما اتلفا على
 الزوج قدر الزيادة بلا موص ولا يكر
 الحكم فيما اذا شهدا عليها بالنكاح بائنا
 من مهر المثل فحكم انهما لا يضمنان لهما شيئا
 لان ما يقع البضع غير متقومة عند الاتلاف
 فلا تضمن بالمتقوم اذا التفتين يستدعي
 المماثلة وانما يضمن ويتقوم بالتملك ضرورة
 اباة كخطر الحمل فقار الاصل ان المهرود

على تلفها على شيء بعوض يقابل
 والاتلاف بعوض كل اتلاف فان قيل
 هذا يستقيم في حقها لانها صح

وان كان مالا

به اذ لم يكن مالا كالقصاص والنكاح
لا يضمن الشهود عندنا خلاف الشافعي
رحمهما الله تعالى فان كان الاتلاف يعوض ببدل
فلا ضمان عليهم لما ذكرنا وان كان يعوض
لا يعادله لا يضمن بتدريس العوض ويضمن
الزيادة لخلوها عن العوض وتخرج السائل
على هذا ولو شهدا عليها بتقاضي مهرها او بعضه
فقضى بشهادتهما القاصي مخرجنا
لما لا يثبت اتلفا عليها مالا وماله قليل
او كثيرا دون البضع ولو شهدا عليها
انه تزوجها على الف ومهر مثلها خمسمائة
واثبتت الف وهي تنكر فقضى بشهادتهما
شهرجا ضيفا لانهما اتلفا عليها مالا وهو
المهر قليلا كان او كثيرا دون البضع ولو
شهدا عليها انه تزوجها على الف ومهر
مثلها خمسمائة واثبتت الف وهي
تنكر فقضى بشهادتهما شهرجا ضيفا
لانهما اتلفا على السائل لا السمتي لان حق الاستيفاء
للمرئيتين انما فيه اذ لم يقض بوجوبه
لان القضا بالنكاح مع قنجر المهر قضا
بارائه ملكها عن المفقود عليه لا وقتا
بالسمتي لانه اذا كان مقبوضا لا يحتاج الى
القنابة فلم تقع الشهادة بالقنابة

اتلوا

اتلوا فالسمي لعدم وجوبه املا بل وقعت
اتلوا للبضع فيضمان قيمته هكذا ذكره
في التحرير وهو وارد على ما ذكرنا من قبل
من الذنب من حيث انه اوجب على الشهود
قيمة البضع مع عدم وجوبه بالفتا ومقتضى
الذنب ان لا يجب شي على ما بينا وموان
منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف
وانما يقوم على الزوج عند ملكه اياه
ولو شهدا بالنكاح على الف ولم يشهدا
بالقنصر شهرجا عن الشهادة من ضيفا
للزوجة العا لانهما لما شهدا بالنكاح بالف
ثبت لهما حق الاستيفاء لان الف قد
تقرر عليه بالقضا بالنكاح بشهادتهما
اتلفا عليها ذلك فيضمان جميعه ولو
ادعى على امرأة انه تزوجها على مائة
وقالت تزوجني على الف وذلك مهر مثلها
فاقام الزوج شاهدين بكا ادعى وقضى
له بذلك وقد دخل بها شهرجا ضيفا
لما استعراية في قول ابن حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى لم يضمن شيئا في قول ابو يوسف
رحمه الله وهو يفتي بمسألة النكاح في
اختلاف الزوجين في المهر فعند ما يقول
قولا الى مهر مثلها ولو لا شهدا بشهادتهما

بالتقضي في شهر شهاد

عليه مالف فالتلفا عليها من ذلك يستحائية
 فيضمنانه وعنده القول قوله فلم يضمننا عليها
 شيئا ومذايبي ان المراد بقوله الا ان ياتي بشي
 مستكبر ما لا يصح ان يكون مهر في الشرع وهو
 ما دون عشرة دراهم وان اتلفا استغفرت بان
 شهدا انه اكثري دابته بما يشاء واخير مثلها
 ما يتان فزكيتها ثم رجعا لم يضمننا ان كانت
 المدعي هو المستاجر والمكر صاحب الدابة
 لانها اتلفا على صاحب الدابة بمجرد المستغفرت
 من غير عقد ولا شبهة عند ذلك لا يوجب
 الضمان ما عرف وان كان المدعي صاحب
 الدابة والاخر مكرضنا له ما اراد على اجير
 ابل لانها اتلفا عليه ذلك المتدور
 بلا عوض وقد راجع امثل يجوز فلم
 يضمنناه **قال وللمرعي في البيع الام**
 نقص يعني اذا شهد على البايع ما منه باع
 ثم رجعا عن الشهادة لم يضمننا له اذا كان
 البيع بثل القيمة او اكثر لانها اتلفا عليه
 المبيع بعوض يمد له او يفوفه والاتلاف
 بعوض كالاتلاف وان شهد عليه بانه باع
 ما قل من القيمة ضمننا المقطعان لان ذلك
 التقدر اتلفاه عليه بلا عوض واخوف في ذلك
 لئلا يكون البيع جنيار الشرط للبائع

من قيمة المبيع

او كان باثنا لان السبب هو البيع السابق
 ويضاف الحكم اليه عند سقوط الخيار
 بمعنى المدة فيكون التلف مضافا اليها فان
 قبل البيع بشرط الخيار للبائع لا يزيل
 ملك البايع عن المبيع وكان مستكنا من
 دفع الضرر عن نفسه بفسخ البيع في المدة
 فاذا لم يفعل فقد رضى بالبيع فقد وجب
 ان لا يضمننا له شيئا قلنا السبب الموجب
 لزوال الملك هو البيع اليهودي وان
 تقرر حكمه وزوال الملك وهذا يستحق
 المستر في المبيع بزوايده عند التقاض
 فكان الاتلاف حاصلا بينهما واما ان
 تضمننا ان يمد الان البايع كان مستكرا
 للمبيع فلا يمكنه ان يتصرف بحكم الخيار
 لانه يعتبر كالمقر بالبيع فثبتا فقر كلامه
 عند الناس فيكون كاذبا عند هم صيقوا
 حذرنا من ذلك حتى اذا ابارزه باختياره
 ليسر له ان يرجع على اليهود لانه اتلفه
 بئاس شره ولا يضاف الحكم الى السبب
 مع وجود البايع شر هذا اذا شهدا بالبيع
 ولم يشهدا بنقد الثمن وان شهدا بنقد
 الثمن مع انهما شهدا بالبيع يتظر فان شهدا
 بالبيع مالف مثلا فقتضى به القاضى بئس شهدا

عليه بعد القضا بفنجز المثل فتقضي به ثم
رجعا عن الشها وتبين من المثل لان المثل
تقرر في دمة المترك بالقضا شرعا
عليه بهما دتما بالفقر فيمنها
وان كان المثل اقل من قيمة المبيع فيمنها
الزيادة ايضا مع ذلك لانها اتفقا عليه
هذا القدر بهما دتما الاولى وان شهدا
عليه بالمبيع وقبض المثل قبلة واحدة
فتقضي به ثم رجعا عن شهادتهما فيبطلها
القيمة فقط لان التا من يقضي بالمبيع لا يجوز
المثل لان القضا بالمثل بقاءه ما يوجب
سقوطه وهو انقضا بالقبض والقضا
بالشي اذا اقترن به ما يوجب بطلانه
لا يتقضي به ولما اقلنا لو شهد شاهدان
بالمبيع والاقالة دفعة واحدة ان القاضي
لا يستقل بالقضا بالمبيع لقتران ما يوجب
انقضا وهو القضا بالاقالة فكذا انما
ولو شهدا على رجل بالشرا فتقضي به ثم
رجعا فان كان بمثل قيمته ادا قلنا فيمنها
المشترى شي لان الاتلاف يجوز من لا يكون
اتلاف في المقي على ما بينا وان كان اكثر
من قيمته منها ما زاد على قيمته للمشتري
لانها اتفقا عليه الزايد بخبره من

فمنها

فيمنها له وكذا اذا شهدا عليه بالشرا بشرط
الخيار للمشتري وجازا لبيع بمضي المدة وان
جازا لجازته لا فيمنها ان على ما بينا في حق البائع
قال **كوفي الملاق قبل الوطى منها نصف**
المهر يعني اذا شهدا بانها طلقا امراته قبل
الدخول بها ثم رجعا عنها المزوج نصف
المهر لانها اكدا عليه ما كان على شرف
السقوط لا لاختلال ارتدادها وقبيل من
زوجها ثابت فمحتمل ان يوجد ذلك منها فيسقط
المهر به ولما كره حكم الايجاب فصار كأنها
اوجبا عليه الاثري ان المحرم اذا اخذ
مهره اقبله اخذ في يده ولم يأخذ
اكثر ثم يرجع به على القائل لانه قرر
عليه ما كان على شرف الزوال بالنسب
وللقدر يحكم الايجاب ولان المرفقة قبل الدخول
في معنى المتيح فلا توجب شي اذا لم تكن من
بهمته وبما باضافة المرفقة اليه الزماء نصف
المهر فيمنها ان له ذلك وينتقض هذا
سنا لثمن ذكرهما في الخبرين احدهما المرأة
لما على رجل الف درهم ثم جيل فشهد
شاهدان انه حال فاحد منه منه ثم
ارتدت والعاذ بالله ولحقت بدار الحرب
وسبيت ثم رجع الشهود عن شهادتهم لا يثبتون

وهذا الدين كان على شرف السقوط
 لانه لو كان موجلا على حاله لسقط
 لا رتداد بها والثانية لو ان رجلا قتل
 امرأة قبل ان يدخل بها زوجها حتى
 لم يسه جميع المهر لا يرجع على القاتل وان
 وجد التاكيد منه اذ لو لا قتله لكان
 امثال السقوط ثابتا ولكن يقول القتل
 منسبة للنكاح والشيء بانتهائه يتقرر والدين
 الموجل ثابت في الحال وانما تأخرت الطالبة
 ولعمد الوفاة من علمه الدين محل ولم يركد
 بينها ديتها شيئا فتفصيل الحاصل محال
 او نقول لا نسلم بان دينها يسقط قبل
 يكون لورثتها وتفي به ديونها فلا يسقط
 فطلب السؤال من الاصل والابن اذا كره
 امرأة ابية فزنا بها يلزم اياه نصف المهر
 ثم يرجع على الابن لان الابن باكرهه اياها
 التزم اياه نصف المهر فصار نظير اليهود
 ولورجع اليهود بعد موت الزوج
 غرموا للورثة لانهم قايون مقامه
 ولهم ميراث لوقوع الميراث بالعتق قبل
 الموت ولو سبب بعد موت الزوج
 انه طلقها في حياته قبل العول بها ثم
 رحل الميراث للورثة لان الشهاد

على الزنا

وقفت

وقفت لاسم وضعت المرأة نصف العبدان
 والميراث لان الميراث كان موكدا اظا ميرا
 بالموت بحيث لا يسقط بشئ وكذا
 الميراث كان واجبا للميت فيها بمدة
 الشهادة ابطال عليها نصف موكدا من
 الميراث وارث ثابت بالظاهر في ميراث
 لها ذلك ذكره في الكافي قال **وروي**
ابو بصير الوطى يعني لو شهد انه طلقها بعد
 ما دخل بها ففقد بينها ديتها ثم رجعا عن
 الشهادة لم يرغما لان الميراث كان
 بالدخول لاسيما ديتها وقال الشافعي
 رحمه الله تعالى يضمنان للزوج نصف
 المهر لان البضع مقوم الاسترى انه
 مقوم حال الدخول حتى لا يضر ان
 يملك بلا عوض فله عند خروجه
 من ملكه لانه انما يخرج عن ملكه
 عن ما دخل في ملكه من ضرر
 مقومه في احدى الحالتين المقوم في
 الحالة الاخرى كملك اليمين ولما ان
 ملك الزوج ضروري فلا يظهر الا في حق
 استيفاء ما فاع البضع الاسترى انه ليس
 ان يضمن التلف بالوطى شيئا حتى لو وطئت
 يشبهه كان الميراث ولو كان ملكه

Copy

ing S...ersity

مستقوماً لكاهله ولما كان له ان يزوجه
من انسان كملك اليمين ولان الضمان
من شرطه المماثلة ولا مماثلة بين البضع
والمال لا سورة ولا معنى فلا يكون مضمون
واما عند دخوله في ملك الزوج فالنكاح
هو المملوك دون الملك الوارد عليه
وتقرمه لا ظهراً خطر ذلك للمحل حتى
يكون مضموناً عن الابتذال ولا يملك
مجاناً فان ما يملك مجاناً لا يظلم فطره
عند ما يبتد ذلك محل له فطره مثل
النفوس لان النسل ينفصل به وهذا المعنى
لا يحصل في طريق الارالة فانها لا تملك على
الزوج شيئاً لكن يسقط عنها ملك الزوج
الاترى ان ما هو مشروط بالمعنى المظن
عند التملك كالشهود والولي لا يشرط
شيء منه عند الارالة ولكونه غير مستقور
حالة الكزوج دون الدخول ليس له ان
يخلع ابنته الصغيرة على ما لم ينزلها
وله ان يزوجه ابنة الصغير على ما لم
يخلع ملك اليمين فانه ملك ماله
والمال مثل المال فعند الاتلاف يضمن
بالمال قال **وفي العتق ضمان القيمة**
اذا شهد باعتاق عبد فحكم الحاكم بعقوبته

شمر رجلاً عن الشهادة فتمت قيمة العبد
لسيده لانها اتلفا عليه مالية العتق
من غير عوض والولا الذي شهد عليه
بالعتق لان العتق لا يتقوله اليما بهذا
الضمان فلا يتقوله الولا ولا يتنع وجوب
الضمان عليه بالثبوت الولا المزل لان
الولا ليس بمالك مستقور بل هو كالسبب
ليقر له عليه الصلابة والسلام الولا الحمة
كقيمة السبب فلا يكون الضمان بدلا عنه
بل عما اتلفا عليه من ملك المال وهذا
الضمان لا يختلف بين ان يكونا مومنين
او كفارين لانه ضمان اتلاف الملك
بمخلاف ضمان الاعتاق لانه لم يتلف
الا ملكه ولكنه مع ذلك لزومه فساد
ملك صاحبه فواجب السارخ عليه
المواساة صلة والصلابة بحسب على الوسر
دون العسر كالزكاة وبنقة الاقارب
ولو شهدا عليه بانه دسره ففقد القاض
بذلك شمر رجلاً فتمت ما نقصه التدبير
لانها او حبس العبد حق العتق وبذلك
ينقص ماليته فاذا مات الولي عتق
ان خرج من الثلث ويضمنان للورثة
بقيمة قيمته ولو لم يكن له مال سوام

عققت ثلثه وسمى في ثلثيه وبقيت ان للورثة
 ثلث ثمنه وان كان العبد معرا فيمنان
 جميع قيمته مدبرا ورجحان به عليه
 اذا التمس ولو شهدا انه كاتب عبيد
 تقتضي بالكتابة شر رجحا منها قيمته كلها
 لانها كما لا يتبين وبين عبده فقصارا كالعاصب
 له بخلاف التدبير ثم انما مدان يتبعان
 المكاتب بالكتابة على نجومها لانها قاسا
 مقام المولى في ذلك حين ضا قيمته
 وكان من نصيب الضمان ان يلحقه
 كيلا يجتمع العبدان في ملك شخص لكن
 المكاتب لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا
 يعقق المكاتب حتى يودي ما عليه كما كان
 قبل رجوعهما فاذا ادى عتق والولا للمولى
 لانه هو المكاتب له وانما السامد ان
 قاسا ساسه في اخذ بدل الكتابة منه
 لان غير فاداه اليهما كادائيه الى المولى
 ويطلب لهما ما اخذا من المكاتب ان كان
 بدل الكتابة مثل قيمتهما وقل وان كان
 اكثر فبذلك قبال الفصل وان عمه ورد في
 الرق كان لمولاه لان رقبته لم تكن ملكا
 للسامدين لما ذكرنا وسيرة المولى ما اخذ
 من السامدين لان الكيلولة قد بطلت

هذا ايضا
 من احوال المكاتب

بعجز المكاتب فمما نظير ما اذا غصب المدير
 فأتى عنده فتمتته المولى قيمته شر
 حيا من الايباق فانه يجب على المولى ان
 يرد على العاصب ما اخذ منه فكذا اذا
 ولو اختار المولى ان يبيع المكاتب ولا يقين
 اليهود كان له ذلك ولو شهدا انه اقر
 ان امته ولدت منه والمولى ينكر فقط
 القاضى بذلك شر رجحا هذا على وجهين
 اما ان يكون معها ولد او لم يكن وكل وجه
 على وجهين اما ان يكون الرجوع بين حال
 حياة المولى او بعد وفاته فان لم يكن
 معها ولد وكان الرجوع حال حياة المولى
 فانها يضمنان للمولى بقتل ان نيتها فاذا
 مات المولى عتقت فيضمنان للورثة
 باقي نيتها لانه لو لاسها دتما لورثها
 الورثة ففوتوا عليهم هذا القدر
 وان رجعا بمقد موت المولى ضا جميع
 قيمتها للورثة لا تلاهما ذلك عليهم
 وان كان معها ولد ورجعا حال حياة
 المولى ضا بقتل ان قيمتها له لما ذكرنا وضنا
 بجميع قيمة الولد لانه لو لاسها دتما كانت
 عبدا له ففوتوا عليه ذلك فاذا مات
 المولى بعد ذلك ان لم يكن مع الولد شريك

في الميراث لا يضمنان له شيئا ويرجعان
على الولد بما قبض الاب منها لان من
زعم الولد ان رجوعهما باطل وقبض
الاب الضمان كان بغير حق فكان
مضمونا عليه فمردى من تركته ان كان
له تركه والا فلا شيء على الابن لان من اقر
على مؤثره بدين وليس له تركه لا يجب
عليه شيء وان كان معه شريك فالت
الساكنين يضمنان لنفسيه شريكه
من قيمة الولد ومن باقى قيمة الامر يرجع
على الولد بما قبض الاب منها لما ذكرنا ان
ترك ما لا يرجعان بما اخذه منها شريكه
لانه في زعمه ظلمها فلا يظلم هو وكذا في
زعمها فلا يظلمه ولا يضمنان لشريكه
ما اخذه الولد بالارث وان رجعا بعد وفاة
المولى فان لم يكن للولد شريك فلا ضمان
عليهما لانه هو الوارث وحده وموثرهما
في الرجوع وان كان له شريك في الميراث
يضمنان لمحضته من قيمة الولد ومن
جميع قيمة الولد ومن جميع قيمة الامر
ولا يضمنان له ما ورثه الولد ويرجعان
على الولد هاتبا اخذه منها شريكه
لان هذا ظلم شريكه لا ظلم ابيه فلم

ير

يكن ذلك دينا على الميت حتى يقدم على الارث
واما يجب عليهما ان يضمنا جميع قيمتهما
هنا لانهما اتفقاها عليهما ولم يضمنا شريكتهما
شيئا للمولى بخلاف الثالثة الاولى هذا
كله فيما اذا كانت الشهادة حال حياة
المولى وان شهدا بعد وفاته والمساكنة
بما لهما ففنى بهما دتهما التامى بشرحهما
فان لم يكن معهما ولد متنا جميع قيمتهما للورثة
لا ذكرنا وان كان معهما ولد متنا قيمتهما وفيه
الولد كلها وما اخذه الولد بالارث بخلاف
ما اذا كانت الشهادة في حال حياة المولى
حيث لا يضمنان ما اخذه من التركة
والفرق بينهما ان الشهادة في حال الحياة
لا تكون شهادة بالمال والميراث لانه
يجوز ان يكون الابن او لا يورثه الاب
فلا تكون شهادتهما اتلافا للمال فلا
يضمنان واما بعد الموت فشهادتهما دفعت
على المال فتكون اتلافا له فيضمنان ذلك
كله حتى الولد بنفسه لانه لو لاشهادتهما
كان عبدا للمرقات وفي القضاة **الدية**
ولم يضمنوا اي فيما اذا شهدا بوجوب القضاة
على شخص بان شهدا انه قتل فلانا عمدا ففنى
التامى به فقتل شر رجعا يجب عليهما

الدية ولا يقتصر منها وقال الشافعي
 رحمه الله يقتصر منها لانها تسبب القتل
 فكانا كالمكره بل اولى لان الولي يقاتل
 والمنكره يمنع فكانت الشهادة انقضى الى
 القتل والى بوجوب القصاص عليها
 ولما اتت تسببا لقتله وليس بالمتحيز او الولي
 بالختيار ان شاق قتل وان شاعى بل جانب
 المقتول ترجح والتسبب لا يوجب القصاص كغير
 البير ولان القصاص بنائية العقوبة فلا
 يجب الا بها نية الجناية وهو القتل مباشرة
 عمدا باله سالحة له ولم يوجد ذلك هنا لان
 الشهادة ليست بقتل حقيقة وانما يقتل
 بواسطة ليست في يد الشاهد وهو حكم الحاكم
 واختيار الولي قتل المشهود عليه والفعل
 الاختياري من المباشر يقطع النسبة الى التسبب
 كدلالة السارق وفتح باب القصاص وحل قبيد
 المتبدل فلم يوجد منه القتل حقيقة لعدم
 المباشرة ولا صلا لعدم الاجبا لان المتجأ مؤ
 الذي يخاف العقوبة الدنيوية على نفسه
 فيؤثر نفسه بالطبع فيكون كسلوب الاختيار
 ولم يوجد ذلك في حق الولي ولا في حق القاضي
 لان القاضي انما يخاف العقوبة الدنيوية
 على نفسه فيؤثر نفسه بالطبع فيكون كسلوب

الاختيار ولم يوجد ذلك في حق الولي ولا في
 حق القاضي لان القاضي انما يخاف العقوبة
 في الاخرة ولا يصير مبرما لان كل واحد
 يقدر الطاعة خوفا من العقوبة في الاخرة
 ولا يصير بذلك مشهورا والولي مباشر القتل
 باختياره وليس عليه حرج في العقوب بل هو مندوب
 اليه فكيف يتلقى الاكراه في حقه بخلاف المكره
 فان المكره يؤثر حياته فيقتل على القتل
 فينسب القتل الى المكره والمنكره كالالة له
 ولان اقل احواله ان يكون شبهة والقصاص
 يستطرها دون الدية لان المال يجب مع
 الشهادة وان رجع الولي معها ارجا المشهود
 بقتله حيا فالولي بالختيار ان شاق قتل الولي
 الدية وان شاق من الشامدين لان الولي
 مثل له حقيقة والشامدين لان الولي مثلان
 له حكما والاتلاف الحكمي مثل الحقيقي في حكم
 الصنان واليهما صين لا يرجع على صاحبه
 عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا عند ما ان
 صمن الولي وان صمن الشامدين فلها ان
 يرجع على الولي لانها عاملان له في الشهادة
 فيرجعان عليه بما لحقهما بما كالمشهود له
 بقتل المحل فقتل له بها واخذ الدية ثم
 رجعوا جميعا ومدة لانها لما صمنا قاما

مقام الولي وان لم يملك القصاص فيرجع
عليه كفا صب المدير اذا غصب منه آخر
فذلك عند الثاني واختار المولى تضمن القاص
الاول تضمنه ظاهرا صب ان تضمن القاص
منه لانه لما تضمن قام مقام المولى وان لم
يملك المدير وهذا لان القصاص مما يملك
في الجملة حتى يملكه المولى وورثته اذا مات
من له القصاص وله بدل مستقوم محتمل
للملك فيكون السبب مستبرا على ان يعمل
في بدله عند تقدير اعماله في الاصل كالميراث
على من التما يفتقد في ايجاب الكفارة الذي
هو حلت عن البر لما كان الاصل هو المروءة
مستقورا لوجود محتملا وكذا اليهود الكفاية
اذا رجعوا وضمنوا للمولى القيمة كان لهم
ان يرجعوا بها على المكاتب وان لم يملكوها
منه شيئا ولا يفتقده رحمه الله ان اليهود
ضمنوا لا تلازمهم اليهود عليه حكما والمثل
لا يرجع بما ضمن بسببه على غيره كالولي
ومما لا يضره لو لم يكونوا متلفين لما ضمنوا
مع المباشرة اذا لا يعتبر مجرد التسبب مع
المباشرة الا ترى ان الحاضر لا يعتبر مع الدافع
فتثبت هذا انهم جناة ومن من جنائمه
لا يرجع على غيره واسا في الخطا فانما يرجع

وقف لله ثقه

عليه لاننا لما مننا ملكا الدية وقد امكنه
التابعين بغيره الى حاجته فيرجع ان عليه
وانما يفتقد السبب موجب الحكم على ان
يعمل في بدله ان لو كان السبب مما يتصور
وجود حكمه ولا يتصور وجود الملك في القصاص
بالضمان بحال فلا يفتقد في حق خلفه
كاليمين المتوهم ولو كان القصاص مملوكا
لاشيان حقيقة لم يضمنه المتلف عليه
ان قتله شخص او شهد عليه شهود
بالعقوبة رجحوا لا يضمن القاتل ولا
الشهود شيئا لولي القاتل وانما السبب
لا يكون اقوى من وجود الملك حقيقة
وهذا اثار مسألة غصب المدير والمكاتب
فانه فيه لو كان مالا كالحقيقة كان يضمنه
المتلف عليه فكذا اذا جعل كالمالك حكما
باعتبار انعقاد السبب له فيكون له ان
يرجع بالبدل لذلك قال **وان رجع**
يهود القصر ضمنوا لان التلف معناه
الى شهادتهم لصعد وريثا منهم في مجلس
الحكم قال **لا يضمنون الا مثل ما شهدوا**
النسوة على شهادتنا او اشهدناهم وعلمنا
اي لا يضمن يهود الا مثل بقولهم لم نشهد
شهود يهود النسوة او يقولوا شهدناهم

وغلطنا لان التضاد وقع بشهادة المذروع
 اذا القاضي يفتي بما يبين من الحجة وهي
 شهادة المذروع وهذا لانهم يقولون لم
 نشهد بهم انكروا السبب اصلا وهو الاشهاد
 وهو خبر كمثل الصدق والكذب فلا يطل
 التقاضي ولا يلتفت الى كلامهم بعد انما
 بخلاف ما اذا قالوا ذلك قبل التقاضي
 لا يفتي به لانكارهم التخييل وهو شرط فيها
 وقال محمد رحمه الله يضمن شهود الاصل
 فيها اذا قالوا انهم شاهدناهم وغلطنا لان
 المذروع قاسوا مقام الاصول في نقل
 شهادتهم الى مجلس القاضي فيحصل التقاضي
 بشهادة الاصول فلهذا يقتبر عد التمس
 قضا ركانهم حضروا بانفسهم بمجلس
 القاضي والشهادة في غير مجلسه لا يكون
 سببا لاثلاف شي فلا يلزمهما الضمان وهذا
 لان الشهادة مختصة بمجلس القاضي ولهذا اختص
 الرجوع به بنا عليه للتاسب ولا نقول
 ان المذروع شائون ما بهم في نقل شهادتهم
 الى مجلس القاضي فانهم بعد الاشهاد لو
 منكرهم عن اداء الشهادة كان عليهم الاداء
 اذا دعاهم المدعي اليه ولو كانوا ثائمين
 من الاصول لما كان لهم ذلك بعد المنع

فشهدوا ثم رجعوا فبطلت
 اذا قالوا انهم شاهدناهم
 حيث لم يضمنوا لانهم لم يسمعوا
 انكروا التخييل ولا يضمنون ولا يضمنون
 ان الموجود من الاصول شهادتهم
 مجلس القاضي صح

وكنتم

ولكنهم يشهدون على ما تملوا وهو انهم اذ
 الاصول اياهم على شهادتهم فصار كما لو
 شهدوا على نفس الحق وعلى هذا يرجع الامر
 بان قالوا انهم شاهدناهم قال **ولو رجع الاصول**
والمذروع من المذروع فقط لان الاثلاف
 حصل بالشهادة الموجودة في مجلس القاضي
 وهي من المذروع مباشرة من كل وجه
 والاصول مستثبون للثلاث من كل وجه
 وقد عرف ان المباشر والمتسبب اذا احتج
 وما مستعديان فان الضمان على المباشر
 دون المتسبب وهذا عندنا وقال محمد
 رحمه الله تعالى المشهود عليه بالخيار ان شا
 ضمن الاصول وان شا ضمن المذروع لان المتسا
 وقع بشهادة المذروع من حيث ان القاضي
 عاين الشهادة من المذروع ووقع بشهادة الاصول
 من حيث ان المذروع شائون منهم ونقلوا شهادتهم
 بامرهم فيجوز في تعيين اي الفريقين شائوا كتمان
 مستقيرتان لان شهادة الاصول على امثل
 الحق وشهادة المذروع على شهادة الاصول
 او نقول احدهما شهادة والاخرى اداء
 الشهادة في مجلس القاضي فلا يجمع بينهما في
 التضمن بل يجعل كل فريق كالمتفرد فيكون له
 الحكما وكالغاصب مع غاصب الغاصب وهذا

على ذلك ولكن رجعا عن ذلك
 عندهم لا يضمنون وعندنا يضمنون
 والوجه قد بيناه ٤٤

لان التلف يثبت بالنقل والاشهاد وانتقل من
 الفروع والاشهاد من الاصول فلو لا اشهاد
 الاصول لما تمكن الفروع ودون نقل الفروع
 لما تمكن الاصول فكان فعل كل فريق في حق
 اليهود عليه سبب ضمان على سبيل المباشرة
 اما الفروع فظاهر لانهم نقلوا شهادة الاصول
 عند القاضي على وجه لم يعمل القاضي
 بها فتعمر بها ثم كذلك الاصول مما شردن
 من حيث الحكم لان اداء الفروع منقول الى
 الاصول لان الفروع مضطرون من جهة
 الاصول الى الاداء بعد الاشهاد بحيث لو استنوا
 عن الاداء استنوا فصاروا نظير القاضي
 لما الحياه اليهود الى القضاء نسب اليهم فضمنوا
 ثم اى فريق ادى لا يرجع على صاحبه لان
 كلا من كتمانته بخلاف الفاصب اذا ضمن
 حيث يرجع على فاصب الفاصب للمعرف
 في موضعه قال **ولا يلتفت الى قول الفروع**
كذب الاصول او غلطوا يعني بعد الحكم بشهادتهم
 لان ما سعى من الفتا لا ينتقض بفروا ثم كما
 لا ينتقض برجوعهم ولا يلزم عزامة لانهم لم يرجعوا
 وانما شهدوا على بانهم كذبوا قالت **ومن**
المزكون بالرجوع وهذا عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يضمنون لانهم استنوا

على اليهود خيرا فصاروا كالمواثيق على اليهود
 عليه بان شهدوا على اخصان الزان منهم
 رجعوا وهذا لانهم لم يثبتوا سبب التلف
 وهو الزنا ولم يتعرضوا له بالاصالة وانما
 استنوا على اليهود فصاروا في المعنى كاليهود
 الاخصان ولان حنيفة رحمه الله انهم
 جعلوا باليسين موجب موجبا فصاروا
 بمنزلة من اثبت سبب الاتلاف وبيان ذلك
 ان الشهادة لا توجب شيئا بدون التركيبة
 وسبب التلف الشهادة وهي لا تقبل الا بالتركية
 فكانت التركيبة علة العلة وهي بمنزلة
 العلة في اضافة الحكم اليها بخلاف يهود
 الاخصان فانهم لم يجعلوا غير موجب موجبا
 لان الموجب هو الزنا وهم لم يثبتوه وهذا يثبت
 الاخصان بشهادة النساء بخلاف التركيبة
 لليهود اكد لان الشهادة لا تعمل الا بها
 فصار التلف مضاف اليها كما يضاف الى
 الشهادة وهذا لا يجوز ان يكون النساء كرجال
 مع الرجال في اكد وكما لا يصح للشهادة فيها
 ولو لا اضافة الحكم اليها لصحح للتركيبة
 فيها وهذا لان التامير هو القبر والعلة مؤثرة
 في اثبات الحكم وكذلك علة العلة مؤثرة
 ايضا في اعمال العلة اذ الشهادة لا توجب العمل

إلا بخلاف من هو ذا الاحتمال فان ذلك ليس
 بواجب شرقي لثبات الزنا فانهم اشبهوا عليه بقولهم
 انه حرم مسلم تزوج امرأة نكاحا صحيحا وقد
 اوفى بها شرعا بالرجوع عليها ومدة الحضانة
 بمنع الزنا فلا تكون موجبة له لان الزنا
 مدني ومدة الحضانة ممدودة لثباتها فان
 فكيف يكون احدهما سببا للآخر فكما
 لا يوجب الزنا لا يوجب الرجيم ايضا
 بل هو موجب الزنا عند وجود الاحتمال
 قال **رشد الدين** اي يقتضي شهود
 البين ومعنى المسألة ان يشهدا بتقليق
 المتق بشرط او بتقليق الطلاق بشرط قبل
 الدخول ثم يرجعان عنها بنجيب عليها
 فنية العبد ونصف المهر لانهم شهدوا العلة
 اذ التلغ يحصل بسببه وهو الاعتاق او
 التخليق وهم الذين اشبهوا ذلك بشهادتهم
 والشرط وان كان مانعا فاذا وجد
 الشرط اضيف التلغ الى تلك العلة وهي
 العلة دون رها المانع قال **لاشهود**
الاحتمال والشرط اي لا يضمن شهود الاحتمال
 ولا شهود الشرط وفيها خلاف زفر رحمه
 الله اما شهود الاحتمال فهو يقول ان الجنامة
 تقتل عندنا كحقيقة العلة ولانه شرط

لوجوب الرجيم والشرط اذا سلم عن معارضة
 العلة صلح علة الا ترى ان ما فخر به يفتن عند
 عدم من تلقى والحكم بشرط الوقوع فيضاف اليه
 الحكم قلنا ان الاحتمال علامه وليس بشرط
 حقيقة لان حقيقة الشرط ان توجد العلة بصورة
 ويتوقف صيرورتها على وجود الشرط بتقليق
 المتق بالشرط فان العلة قد وجدت بموريتها
 وهو قوله عنده حرر ذلك وتوقفت
 صيرورتها على وجود الشرط وبما لو
 ان شر احسن لا يرجيم ولكن اذا زنى وهو
 يضمن عرفنا ان حكمه الرجيم ومذاق
 العلامة فلم يتعلق به وجوب الرجيم
 ولا وجوده اذ الحكم لا يضاف الى العلامة
 المظهرة واما شهود الشرط فلا يخفى اما ان
 يرجعوا وحدهم او مع شهود العلة وهي التلغ
 فان رجوعا مع شهود البين لا يضمنون
 وعند زفر رحمه الله يضمنون لان التلغ
 حصل بشهادة الفريقين جميعا قلنا شهود
 البين اشبهوا بشهادتهم العلة الموجبة
 للحكم وهو قوله انت حررات طالق والآخر
 اشبهوا الشرط والشرط لا يبارض العلة في ضمانه
 الحكم اليه لان الحكم يضاف الى علة حقيقة
 لانه هو الشرط فيمحو الشرط مجازا لانه موجود

عند الشرط والمجاز لا يخار من الحقيقة وان رجع
 شهود الشرط وحدهم يضمنون عند بعض
 متأخريهم الله لان الشرط اذا لم يقارنه
 العلة صلح لاضافة الحكم اليه وصار علة
 لان العلة لم تجعل علة لذاتها فيازات
 فتلحقها الشروط والتمحيص ان شهود الشرط
 لا يضمنون بحال بضر عليه في الزيادات والية
 ما لا يضمن لاية السرخسي والى الاول مال
 في الاسلام على البردوي واذا شهد شاهدان
 بالتقويض وشاهدان بالايقاع شرعوا
 كان الضمان على شامدي لايقاع لانه
 العلة والتقويض سبب والله تعالى اعلم
 بالصواب وهو محسبي ونشر الوكيل
كتاب الوكالة
 الوكالة المحظومة الوكيل في اسم الله تعالى
 دللنا فلنا فمن قال وكلتك بالي ملك المحظ
 فقط وقيل تركيبه يدل على معنى التقويض والاعتماد
 ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا اي توكلنا
 امورنا والتوكيل تقويض التصرف الى الغير
 وهي الوكيل وكيل لان الموكل وكل اليه التبا
 طاسره اي قوضه اليه واعتمد فيه عليه
 والوكيل القاسم بما فوض اليه وهو مشروع
 باجماع الامة وقد وكل رسول الله صلى الله

عليه وسلم

عليه وسلم حكيم بن حزام من اهل المدينة
 وقال الله تعالى حكايمة عن اصحاب الكهف
 فابعثوا اليكم بورقكم هذه الى المدينة
 الالية وكان البيع منهم بطريق الوكالة
 وشريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم يظهر
 منعه ولان الانسان قد يعجز عن مباشرة
 التصرفات وعن حفظ ماله فيحتاج الى الاستعانة
 بغيره اسدا لاحتياج فيكون شرعا وفقا
 للمخرج والفاظها كل لفظ يدل على الاطلاق
 كقولك وكلتك او مريت او احميت او رزيت
 او شيت او اردت ولوقال لا اتيك عن
 طلاق المرأة لا يكون وكيل قال مع الوكيل
 لما بينا من الادلة قال **ومواقاة الغير**
مقام نفسه في التصرف اي التصرف الجائز
 المعلوم من الشريعة حتى ان التصرف
 اذا لم يكن معلوما ثبت به ادنى تصرفات
 الوكيل وهو المحظ فقط وهو في اللغة ما بيناه
 من قبل قال **من يملك** اي من يملك
 التصرف لان شرط الوكالة ان يكون الموكل
 ممن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية
 التصرف منه ويقدر على التصرف من قبله
 فلا يتصور ان يستفيد الولاية من لولاية
 له ولا قدرة له على التصرف وقيل هذا على

Copy

ing S ersity

قول الى يوسف ومحمد رحمهما الله واما على
 قول الى حنيفة رحمه الله فالشرط ان يكون
 حاصله لا يملكه الوكيل فاما كون الموكل
 مالكا للتصرف فيه فليس بشرط حتى يجوز
 عنده توكيل المسلم الذي يبيع الخمر
 او الخنزير وتوكيل المحرم الحلال ببيع
 الصيد وقيل المراد ان يكون الموكل من
 تكملة الاحكام لان المطلوب من الاسباب
 احكامها فاذا كان ممن لا يثبت له الاحكام
 لا يصح توكيله كالصبي والعبد المحجور
 عليها **قال اذا كان الوكيل يعقل العقد**
وتوصيها او يملك المحجور يعني يبيع التوكيل
 بشرط ان يكون الوكيل ممن يعقل البيع وغيره
 من العقود ولو كان الوكيل صبيا او عتقا
 محجورا عليها والمراد ان يعرف ان الشراء جالب
 للبيع ومقابل للمهر والبيع على عكسه ويعرف
 العين الفاضل من البسير ويقصد بذلك
 ثبوت الحكم والرجح لا الهزل لان الوكيل
 قايما بطلب الموكل في العتاة فلا بد ان يكون
 من اهل العبادات ليكون قادرا على التصرف
 وذلك بالعقل بكل ما يقدره بنفسه ان يجوز
 التوكيل بكل شيء جازا ان يقدره بنفسه
 لما ذكرنا من الحاجة والادلة ولا يرد على هذا

ما كان التصرف نظرا الى اصل التصرف
 وانما يمنع في بعض الاشياء بغير
 النهي ولا بد ان يكون صحيح

الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل فيه
 لان المراد به ان يعقد بنفسه لنفسه
 لاما استغفاده من جهة غيره من التعريفات
 لان ذلك يتقيد بامر الله وكذا لا يرد جواز
 توكيل المسلم الذي يبيع الخمر ونحوه
 لانه عكس والنقض لا يكون الا بالسطر
 ويرد عليه الاستقراض فانه يجوز ان يباشره
 بنفسه لنفسه ولا يجوز له ان يوكل فيه
 حتى لو وكل به فلاستقراض له الوكيل كما
 له للموكل لان التبدل في باب القرض
 لا يجب دينيا في ذمة المستقرض بالعقد
 واما يجب بالقبض والامر بالقبض لا يقع
 لانه ملك الغير بخلاف البيع لان حكمه يثبت
 بالعقد فلما ان يقيم غيره فيه مقامه وبخلاف
 الرسالة في الاستقراض لان الرسالة ممنوعة
 لتقل عبارة المرسل لان الرسول مقبر
 والعبارة ملك المرسل فقد اضره بالتصرف
 في ملكه باعتمار العبارة فيصح واما الوكالة
 فتغير موضوعه لتقل عبارة الموكل فان العبارة
 للوكيل ولها حقوق العقد يرجع اليه
 وعن الى يوسف رحمه الله ان التوكيل بالاستقراض
 جازي **قال وما خصومة في الحقوق**
برضا الخصم الا ان يكون سرينا الموكل

او فائيا مدة السفر او مرير يد السفر
او حدة اي يجوز التوكيل بالخصومة
 في جميع الحقوق بشرط ان يرضى الحكم اذا كان
 معذورا بعد من الاعذار التي ذكرها
 فحينئذ يجوز تغير رضا الحكم وهذا عند
 ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لا يجوز
 التوكيل بالخصومة من غير رضا الحكم كالتوكيل
 بالقبض والايضا لان الحاجة ماسة الى جوبزه
 بها اذا لم يندى اليها كل احد ولا يرضى بها
 عند الحكم كل احد وقال عبد الله بن جعفر
 رضي الله تعالى عنه كان على رضي الله تعالى عنه
 لا يجف خصومة ابدا وكان يقول ان
 الشيطان يحضر بها وان لما قضاها وكان اذا حضر
 في شيء من اموره لم يترك عقيل اقلها كبر عقيل
 وكل عبد الله بن جعفر يقال هو وكيل
 فافضى عليه فهو على وما تقوله فهو على وانه
 يملك مباشرتها بنفسه من غير رضا خصمه
 فكذا يملك التوكيل بان غير رضا الخصم
 كسائر حقوقه ولا يثبت حقيقته رضي الله عنه
 ان التوكيل حواله وهي لا تجوز الا برضا الممال
 عليه فكذا التوكيل وهذا لان الخصومة تختلف
 واجواب مستحق عليه فصار نظير الحوالة
 الا ترى انه لا يוכל الا من هو الكلد واشد

انكارا

انكارا وليحقه بذلك ضرر عظيم فلا يلزمه
 بدون الترامة كالحوالة بخلاف ما اذا كان
 به عذر من الاعذار التي ذكرنا ما لان الجواب
 غير مستحق عليه في هذه الحالة فلا يكون فيه
 استقاط حق مستحق عليه ولا يقبل قوله
 ان اريد ان اسافر لكن القاضي ينظر في حاله
 وفي عذره فانه لا يخفى مبيته والمتأخرون
 من اصحابنا اختاروا للفتوى ان القاضي
 اذا علم من الخصم التفتت في الاتيان قبول
 التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من
 الموكل من غير رضاه وان علم من الموكل قصد
 الاضرار بخصمه لا يقبل منه التوكيل الا برضاه
 وهو اختيار سائر الامة السرخسي رحمه الله ومن
 الاعذار الكيف من المدعى عليها اذا كان الحكم
 في المسجد والكيس اذا كان من غير القاضي
 الذي يرافعه الية قال **وبابها واستيف**
الاتي حد او قود اي يجوز التوكيل بابها
 جميع الحقوق والاستيفاء ما بيننا الا
 باستيفاء الحدود والعقاص فانه لا يجوز
 مع غيبة الموكل عن المجلس لاننا نستقط
 بالشبهات وشبهة العقوبات في حال
 غيبة الموكل لانه حق العبد ولما انه عقوبة
 فيسقط بالشبهات وشبهة العقوبات

بالشبهات فلا تستوفى ما يقوم مقامه
 لا في نوع شبهة على ما بين وقال
 الشافعي رحمه الله ما يستوفى القاضي
 في غيبة الموكل لانه حق العبد ولما
 انه عقوبة فيسقط

في حال غيبة الموكل يجوز ان يكون الموكل قد
 عفى بكل الظاهر اذا العفو مندوب اليه
 قال الله تعالى من تصدق به فهو كفارة
 له بخلاف ما اذا كان الموكل حاضرا لانه لا
 يتمكن فيه شبهة العفو وقد يحتاج الموكل
 الى ذلك لعلة هداية في الاستيفاء ولان
 قلبه لا يحتمل ذلك بخلاف الاستيفاء في غيبة
 الشهود لان رجوعهم نادرا فلا يتوهم ويجوز
 التوكيل باثبات القصاص وحد القذف
 والسرقة باقامة البينة فاذا قاست رتبة
 الحق للموكل استيفاءه وقال ابو يوسف
 لا يجوز التوكيل باثباتها ايضا كما لا يجوز
 باستيفائها وقول محمد مضطرب والظاهر
 انه مع ان حنيفة رحمه الله الا انه يجوز
 من غير عذر ولا رضى الخصم وعند ابي حنيفة
 لا يجوز الا باحدهما وقيل هذا بخلاف
 في حال غيبة الموكل واما حنيفة فهو
 جائز اجماعا لان كل كلام يوجد من التوكيل
 ينتقل الى الموكل اذا لم يكن فيه شبهة
 على التوكيل لما عرفت في موضعه لابي يوسف
 رحمه الله ان التوكيل بمنزلة التبدل عن
 الاصل ولا مدخل للابدال في هذا الباب
 ولهذا لا يجوز فيه الشهادة على الشهادة

ولا كتاب القاضى الى القاضى ولا شهادة
 النساء ولا من الاخرى لان اشارته يدل
 عن العبارة ولان المقصود من الاثبات
 الاستيفاء فاد لم يجمع به لا يجمع بالاثبات
 ايضا ولما ان التوكيل تناول ما ليس به
 ولاقتصاص ولا يضاف وجوب الحد الى الخصم
 فيجمع التوكيل كما في سائر الحقوق وهذا لان
 وجوب الحد مضاف الى الجناية وظهوره
 مضاف الى الشهادة والمقصومة شرط
 يخص لاشرها في الوجوب ولا في الظهور
 اذا الحكم لا يضاف الى الشرط ويمكن التدارك
 اذا وقع فيه الغلط بخلاف الاستيفاء على
 هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب
 من عليه الحد والقتصاص وكلام ابي حنيفة
 فيه اظهر لان التوكيل فيه وقع بدفع
 القصاص والحد ودفعها يثبت منع
 الشهادة حتى يثبت العفو عن القصاص
 بالشهادة على الشهادة وشهادة النساء
 مع الرجال غير ان اقرار التوكيل لا يقبل
 عليه استحسانا لان فيه شبهة عدم
 الامر به والتوكيل باثبات حد الزنا
 والسرقة لا يجمع اتفاقا لانه لاحق لاحد
 فيه وانما مقام البينة على وجه المحسنة

فاذا كان اجنبيا عنه لا يجوز توكيله به
 قال **والحقوق فيها بعينه الوكيل الى**
نفسه كالبيع والايارة والمصلح عن اقرار
 يتعلق بالوكيل ان لم يكن مجورا كتسليم
 المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند
 الاستحقاق والخصومة في العيب والملك
 يثبت للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل
 بشرا به وقال الشافعي يتعلق بالموكل لان
 الحقوق تتبع للحكم وليست بماصل والوكيل
 ليس بماصل في حق الحكم فلا يكون املا
 في حق الحقوق التي هي من توابع الحكم فصار
 كالرسول والوكيل بالنكاح واخوانه ولنا
 ان الوكيل اصل في العقد لان العقد
 يقوم بالكلام وصحة كلامه باعتبار
 كونه ادميا عاقلا قضيته ان يكون
 اكما حصل بالتصرف واقفا غير ان الموكل
 لما استتابه في تحصيل الحكم جعلناه نايبا
 في حق الحكم للضرورة كيلا يبطل مقصوده
 وراعيه الاصل في حق الحقوق اذ لا ضرورة
 في حقها والدليل على انه اصل في العقد
 استقناؤه عن اضافته الى الموكل ولو
 كان سفيرا كما زعم لما استثنى عن
 اضافته اليه كالرسول وكالوكيل

بالنكاح

بالنكاح واخوانه وكذا ان الوكيل اصل في
 العقد لان العقد يقوم بالكلام وصحة
 كلامه باعتبار كونه ادميا عاقلا قضيته
 ان يكون اكما حصل بالتصرف واقفا غير
 ان الموكل لما استتابه في تحصيل الحكم
 جعلناه نايبا في حق الحكم للضرورة كيلا
 يبطل مقصوده وراعيه الاصل في حق
 الحقوق اذ لا ضرورة في حقها والدليل على
 انه اصل في العقد استقناؤه عن
 اضافته الى الموكل ولو كان سفيرا كما زعم
 لما استثنى عن اضافته اليه كالرسول
 حتى اذا اضافه الى نفسه كان له دون الموكل
 بخلاف ما نحن فيه فانه لا ينفذ اضافة
 العقد اليه وايضا الحكم للموكل فاذا اضافه
 اليه كان اصيلا فيه فيقع له فيها لا ضرورة
 فيه وهي الحقوق من تسليم المبيع وقبضه
 وقبض الثمن وتسليمه والرجوع عليه بالثمن
 عند استحقاق ما باع او رجوعه هو بالثمن
 على بايعه عند استحقاق ما اشترى والخصومة
 في العيب وغير ذلك من حقوق العقد
 ولا نسلم ان الحكم يقع له في دواية بل يقع
 للوكيل ثم يتقبل اليه فيكون بينهما ابدلية
 حكسية فلما ان منع والصحيح انه يقع للموكل

ابتدا خلافة عنه بقى ان الوكيل اصل في حق
 الكل لكن في الحكم يخلفه الموكل فيقع له من غير
 ان يكون اصلا فيه كالعبد ^{بغير توبة} يتهيب ويصطاد
 ولهذا لا يمتنع الوكيل اذا اشترى قرية
 بالوكالة وهو المراد بقوله والمالك يثبت
 للموكل ابتدا الى اخره وكذا اذا اشترى زوجه
 بالوكالة لا يقصد السماح لما ذكرنا
 وفي حق الحقوق لم يخلفه فاذا كان امثلا
 في حق لمحقوق جاز توكله فيها ولا يجوز
 توكل الموكل فيها لانه اجنبى عنها وفي قوله
 يتعلق بالوكيل ان لم يكن مجورا اشارة
 الى ان العبد والعبي السا دونهما يتعلق
 بهما الحقوق ويلزمهما العهدة مطلقا وفي
 الذخيرة ان كان وقيل في البيع بشر حال
 او موجب جاز بيعه ولزمته العهدة
 وان كان دكلا بالشرافان كان بمن
 موجب لا تلزمه العهدة قنينا سا واستحسانا
 بل تكون العهدة على الامر حتى يطالب
 البائع الامر بالمن دون المباشر لان ما
 يلزمه من العهدة ضمان كفالة وليس
 بضمان بمن لان ضمان الثمن ما يفيد
 الملك للمنا من في المشتري وهذا يملك
 المشتري من حيث الحكم وهذا لا يفيد

حق

فيه

فيه وانما يلزمه ما لا في ذمته واستوجب
 مثله لك على موكله وهذا هو معنى الكفالة
 وهو لا يلزمه ذلك وان كان بمن حال فلا
 لقياس ان لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان
 يلزمه لان ما يلزمه ضمان بمن لان ضمان
 الثمن ما يفيد الملك في المشتري وهذا
 يملك المشتري من حيث الحكم فانه يحبس
 المبيع بالثمن حتى يستوفيه من الموكل
 كما لو اشترى لنفسه ثم باعه منه
 وهو من امثل التزام الثمن بخلاف ما اذا
 كان الثمن موجلا لانه لا يملك المشتري
 لا حقيقة ولا كفا حتى لا يملك نفسه
 به فكان ضمان كفالة من حيث المعنى
 وفي الايضاح اذا امره ان يشتري له
 بالنقد فاشترى كما امره فالشرا جاز
 والعهدة عليه وكان القياس ان لا يجوز
 لانه يلزمه العهدة في تسليم الثمن فيصير
 بئر الكفالة وانما يجوزنا استحسانا
 لانه وان لمقتضا العهدة كان له ان يرجع على
 الذي امره به ويجبس البيع عنه فيصير
 الحق كالمعلق بالبيع فيخرج من ان يكون متبرا
 ولو امره بالشرا شيئا فاشترى كما امره
 كان ما اشترى له دون الامر لان الثمن اذا كان

بتسليمها لمالك حبر البيع فظهر معنى التبرع
 بالتزام الدين فلا يصح راد المرفوع الوكالة
 صار مستترا بالنفسه وفيه إشارة أيضا
 إلى أن المحجور عليه لا يتعلق به الموقوف لأنه لم
 يخرج منه التزام العهد لفقدان السببية
 المعنى وحقق مولى العبد فيتعلق بالموكل كإني
 الرسول والقاضي وأمينه ثم العبد إذا
 اعتق يلزمه تلك العهد والمعنى إذا بلغ
 لا يلزمه لأن المانع من لزوم العهد
 في حق العبد حق المولى إذا هو من أهل
 الالتزام وقد زال حقه فيلزمه المانع
 في حق المعنى حق نفسه ولا يزول بالبلوغ
 ولو قبضه مع هذا يصح قبضه لأنه مؤ
 العاقد فكان أصيلا فثقا للزومها
 ذكرنا لا يدل على انتقا الجواز ولو كانت
 الماسورة مرتدا جاز بقرفه لأنه من أهل
 العبارة فيعتبر عيارته ولكن يتوقف
 حكم العهد عند أبي حنيفة فان أسلم كانت
 عليه ولا فعلي الموكل وعندهما عليه
 على كل حال وهي نزاع اختلافا في تصرفاته
 بنفسه **قال** وفيما يضيفها إلى الموكل
 كالنكاح والخلع والمطالع من دمه عهد أو عن النكاح
 يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله بالمهر ووكيلها

بتسليمها

وقف لله تعالى

بتسليمها أي في كل عقد يضيفه إلى الموكل
 فموقوفه تتعلق بالموكل وذلك كالنكاح إلى
 آخره لأن الوكيل فيها سفير محضر وهذا
 لا يستغنى عن إضافته إلى الموكل حتى
 لو أضافه إلى نفسه وقع النكاح له فصار
 كالرسول فلا يتصور أن يكون السبب
 صادرا من شخص غير سبب الإضافة
 والحكم واقع لغيره فبطلناه سفيها وهذا
 لأن الحكم منا لا يقبل الفصل من السبب لأنها
 من قبيل الاستقاطات أما غير النكاح
 فظاهر وكذا النكاح لأنها سقط ما قبلها
 بعقد النكاح ولأن الأصل في الانقضاء أنه
 الحرمة فكان النكاح استقاطا للحرمة
 نظرا إلى الأصل وإنما ثبت الملك ضرورة
 ليتمكن من الوطى ولهذا لا يظهر في حق الفسخ
 والتملك من الغير وفيما دأب الوطى وهو
 إسقاط حرية إلى الأصل إذا الحرية تنافي
 الملك والساقط متلاش فلا يجوز أن يسقط
 في حق الوكيل ثم يسقط ثانيا في حق الموكل
 بالانتقال لأن الساقط لا يعود إلا بسبب
 جديد فكان حكم النكاح ثابتا من حيث البية
 ابتداء وهو الموكل بخلاف البيع فان حكمه
 يقبل الفصل عن السبب كإني البيع بشرط

بدریا لکیر دهنی عا جوانا برادر لکیر دهنی کنی فندھا کھڑا برادر فندھا کھڑا کنی

بدل الصرف حيث يبطل الصرف ولا يمتد
بقسمته لان جواز الصرف معلق بالقبض
قبل الافتراق فكان القبض فيه مبررا لايجاب
والقبول ولما يتعلقان بالمعاقدتين فكذلك
القبض في الصرف وقبض الثمن في مسالمتها ليس
كالايجاب والقبول وانما جاز لوصول حقه
اليه ولهذا لو كان للمشتري دين على الموكل
نقح المقاصة بجمد العقد لوصول الحق اليه
بطريق التماس ولو كان عليهما دين نقح
المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل
ولو كان له دين على الوكيل فقط ونقحت
المقاصة بالدين لان القبض فيه كالايجاب
والقبول فلا بد من وجوده حقيقة او حكما
باضافة العقد الى الدين ومذاعمة هما
وقال ابو يوسف رحمه الله لا نقح المقاصة
بدينه وعنده لا يجوز فلا يتبع ووجه
البيان المقاصة ابرأ بعوض فيعتبر بالابرا
بغير عرض ولهذا لو كان له عليهما دين
كانت المقاصة بدين الموكل او لعندهما
كما لو ابرأ معا فانه يبرأ ببرا الموكل حتى
لا يلزم الوكيل منهما وقول ابن يوسف
استحسن وجهه الذي في ذممة المشتري
ملك الموكل لانه بدل ملكه وانبرأوه

به ويضمن الوكيل للموكل لانه قضي
دينه بما للموكل بخلاف المرفوض
لا تقع الغاصه

نصروف

فصرف فيه على خلاف ما امر به فلا ينفذ
كالو تخرج المثل ثم ومنه المستبرى ودليل
الخلاف ظاهر وهذا يقصر مناسا ووجه
قولهما ان الاثر اسقاط الحق القصر والقصر
خاص حق الوكيل الاثر ان الموكل ليس
له ان ينفذ من ذلك ولو اراد ان يقصر
ينفذه لا يكثر من ذلك فكان هو بالابرأ
ممتقا عن القصر ومقتضى نفسه فيجوز
فيه الا انه يقيضه يقرين ملك الامر
في المتبوض واذا استند عليه هذا الباب
بما سارح من مسائله بقرينة الرأى
اذا اعتق المرمون بيقظ اعانة لصادقة
ملكه ويضمن للمرتمن لانسداد باب
الاستيفاء عليه من ماله الشك بالاعتق
وعلى هذا الخلاف ابرأ الولي والوصى
ثم بما عناه من مال الصغير والله اعلم
بالاصواب واليه المرجع والمآب
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

اسـالـة

بالبيع والشرا الامتلان الجهالة اذا كانت
تمنع الامتثال ولا يمكن تقاربها بمتعة
الوكالة والافلا والجهالة ثلاثة انواع
جهالة فاحشة وهي الجهالة في الجنس فتمنع

صحة الوكالة سواء بين الممن والمعين
 كما لو وكل ببيع ثوب او دابة او نحو
 ذلك والثانية جهالة الميسرة وهي
 ما كانت في النوع المخصص كما لو وكل ببيع ثوب
 فليس او حمار او ثوب ثم روى او مروي
 او نحو ذلك والثالثة جهالة الميسرة
 فانه يجوز الوكالة به وان لم يبين
 الممن وقال ببيع لا يجوز وانجه عليه ما
 روى انه عليه الصلاة والسلام وكل
 حكيم بن حزام ببيع ثوبه للاشعة وان
 جهالة النوع لا تخل بالمقصود ويمكن
 رفعها بغير التوكيل الى ما يليق
 بحال الموكل حتى لو ان عاميا وكل رجلا
 ببيع ثوب فاشترى فرسا يصالح للملك
 لا يلزمه والثالثة جهالة بين النوع
 والجنس كما لو وكل ببيع ثوب او جارية
 ان يبين الممن والنوع بان قال عبدا
 زكريا او حبشيا انك بذلك جازت الوكالة
 وان لم يبين واحدا منها لم يحز لانه
 يبين الممن يعلم من اي نوع يريد
 ويبين النوع يعلم منه فتبقى الجهالة
 بعد ذلك لميسرة وهي لا تنع صحة الوكالة
 بخلاف ما اذا كانت الجهالة في الجنس حيث

ينع

ينع صحة الوكالة وان بين الممن لانه بذلك
 القدر من الممن يوجد من كل نوع فلا يفيد
 المعرفة قال **اسره ببيع ثوب مروي**
او فرس او بعيل مع سمي ثوبا ولا لانه
 لم يبين الجهالة بعد اعلام الجنس الا في
 الصفة وهي متحالة في الوكالة لان الوكيل
 قادر على تحصيل مقصود الموكل ما لم
 يظهر في حاله اذا اختلفت الصفة لا يوجد
 اختلاف اصل المقصود ولا يشترط في
 مثله تسمية الممن لصحة الوكالة لانه
 يبين الجنس الممن يصير معلوما عادة
 فصار كما لو وكل ببيع ثوب مروي
 على اي صفة كان ولان الشرط للاستقامة
 في الصفة والبيان في النوع ربما لا يتمكن
 الوكيل من القيام بذلك ومناق الامر
 على الناس وخرجوا والخروج مدفوع **قال**
وبشرا عبدا او جارية ان يبي ثوبا ولا
فلا لان هذه جهالة متوسطة بين الجنس
والنوع ولم يسمت بفاحشة ولا لميسرة
فاذا بين منه علم من اي نوع مقصوده
لان من كل نوع من العبيد معلوم بين
الناس والتحقق بجهالة النوع بذلك فجازت
الوكالة به وان لم يبين منه التثيق

بمهالة الجنس فلم يجز الوكالة به وهذا
 لأنه باعتبار منفعة العمل جنس
 واحد وباعتبار منفعة النظر والجمال
 الجنس مختلف فان الجمال منفعة
 مطلوبة من بني آدم ولهذا جعل روية
 الوجه من بني آدم ركوزية الكل لمصول
 العلم بالمقصود وهو الجمال لكونه مجمع
 المحاسن وباعتبار هذه المنفعة تختلف
 التركي والسندى والسندى والمجنبي
 والتكروري وكذا اذا بين نوعه تجوز
 الوكالة به لمصول العلم بمقصوده لأنه
 اما جازت الوكالة به اذا بين منه
 لكونه معلوما النوع فعند التخرج بنوعه
 ادلى ان يجوز قال **وبشر اوداية**
لا وان سمي يعني لو وكله بشرا داية
 او وثب لا يصح التوكيل وان بين منه
 لان مداه مهالة في الجنس فلا يتم التوكيل
 من الامتثال لنفا حشر الهالة لان ما من
 نوع ليس فيه الوكيل من انواع ذلك الجنس
 الا ويمكن الموكل ان يقول ان عنيت
 خلافة الامر بما لا يمكن الامتثال به باطل
 فتخلص لما من جميع ما ذكرنا ان الهالة
 اذا كانت في الجنس لا تجوز الوكالة مطلقا

وان كانت في النوع يجوز مطلقا وان كانت ما
 بينهما بان كانت انواعا فان ذكر المنة
 او النوع جازت والحق بالثاني وان لم يكن
 الحق بالاول ولم يجز اذا جنس ما يدخل
 تحت انواع متغايرة والنوع اسم
 واحد ما يدخل تحت اسم فوقيه وقيل
 الجنس اسم ذال على كثير من مختلفين
 بالنوع والنوع اسم ذال على كثير من
 مختلفين بالشخص وقيل كل اسم منتظم
 شيئا نوع باعتبار ما فوقه جنس
 باعتبار ما دونه هذا الذي ذكرناه
 كله اذ لم يكن فيه دلالة على المصوم
 وان كان فيه دلالة على المصوم بان قال
 ابيع لي ما رايت جازت الوكالة لأنه
 فوض الامر الى رايه فاشتراه
 له يكون ممثلا وكذا لو قال اشترى لي
 مائة ثيابا او دواية او اشيا او ماشيت
 او ما رايت او ادنى شي خضك او ما يوجد
 او ما يتفق جاز لان التعميم دلالة التوفيق
 الى رايه وكذا لو قال اشترى لي بلف وبيع
 جازت الوكالة ويصير الموكل مستقرضا
 للالف منه ويصير البايع قابضا للآخر
 او لا يحكم الفرض ثم يصير قابضا لنفسه

ولذا اذا قال اقبله مضاعفة في لفظ البضاعة
 يدل على العموم وكذا لو قال اشترى به
 ولم يزد عليه فانه يجمع استحضارا لانه
 تقوى بعام فكانت قال اشترى ما يدلك
 ان قال سلطتك على الشرا وكذا لو قال
 ادبت لك ان تشتري به لما يثبت **قال**
بشرا طعام يقع على البر ودقيقته
 ان يرد كله بشرا طعام يقع على الحصة ردتها
 حتى لا يكون له ان يشتري لغيرها من
 الطعام والقياس ان يتناول كل مطعموم
 لانه امر له كما لو حلف لا يأكل طعاما وجه
 الاستحسان ان الطعام مقرون بالبيع
 او الشرايراد به البرعادة ودقيقته
 ولا عرف فيما اذا كان مقرونا بالاكل
 بقى على حقيقته فحيث باكل الى طعام
 كان حتى لو خلف لا يشتري او لا يبيع
 طعاما لا حيث الا بالبر لما ذكرنا وقيل
 ان كانت الدراهم كثيرة فعلى البرقران
 كانت قليلة فعلى الخبر وان كانت بين
 الامرين فعلى الدقيق والعارف في ذلك
 العرف ويصرف بالاجتهاد حتى اذا عرف
 انه بالكثير من الدراهم يريد به الخبر
 بان كان عنده ولمية يتخذها موحا له

ان يشتري له الخبر لان حاله يدل على انه
 ما يشتريه للاذخار وهو المرجح كالمثل الحسنة
 اذا الخبر لا يقبل الاذخار وكذا الدقيق لا
 يقبله طويلا فنقسم البر للاذخار وهو في
 الكثير عادة وقال بعض مشايخ ما وراء
 النهر الطعام في عرفتنا ينصرف الى ما بين
 اكله يعني الهن للاكل كاللحم المطبوخ والشور
 ونحوه وقال الصدر الشهيد رحمه الله عليه
 الفتوى اذا المرء يدفع اليه دراهم وقال
 اشترى طعاما لم يجز على الاسر لانه وكله
 ان يشتري له مكينا ولم يبين له مقداره
 وجهالة القدر في المكيلات والموزونات
 كجهالة الجنس من حيث ان الوكيل لا يتدبر على
 تفصيل مقصود الامر بما سمى له قال **وهو وكيل**
الرد بالعيب ما دام المبيع في يده يعني من
 غير امر الموكل لان الرد بالعيب من حقوق
 العقد وهي كلها تتعلق بالوكيل دون الوكيل
 فثبت به **قال** **ولو سلم الى الامر لا يرد**
الا لاسر لان حكم الوكالة قد انتهى بالتسليم
اليه ولان في رده بخبر اذنه ابطال ملكه
 و بده الحقيقته فلا يكون منه بدون رضاه
 ولانه اميل في حق الحقوق نايب في حق الحكم
 على امع الاقوال فكان له جانبان في جانب النيابة

بجانب الرد وجانب الاصال لا ينفصل
 بجانب الاصال قبل الدفع الى الموكل كالمثل

بعده وقد امكن العمل بها بهذا الطريق
 ولورضى الوكيل بالعيب حاز وسقط حق
 الرد لما ذكرنا انه اصيل في الحق وهذا
 على قولهما ظاهر لانه يملك الابرار من
 المثل فعن العيب اولى واختلف الساج
 على قول ابي يوسف رحمه الله فعامة
 صحوا ابراه وفرقوا بين هذا وبين
 الابرار من المثل بان الابرار من المثل
 يمتثل ان يكون مسترا به لاحتمال ان يكون
 المشتري املا من الوكيل فاذا ابرأ بقي
 دينه في ذمة الوكيل وهو مفلس فينتظر
 به بخلاف الابرار من العيب لان الوكيل فيه
 على خياره ان شاء رضى بالعيب واخذه وان شا
 رده على الوكيل اذ لا يلزم الموكل بابراءه
 ولا يسقط خياره به وهذا لان بينهما
 سيادة حكمية كانت الوكيل باعة من الموكل
 ولهذا يحبس الوكيل المبيع حتى يبيعه في المثل
 من الموكل فاسقاط حقه في العقد الاول
 لا يلزم منه سقوط حق من اشترى منه
 قال **وحبس المبيع حتى دفعه من ماله**
 اي الوكيل بالشرا اذا اشترى ودفع المثل
 من ماله للبائع فله ان يحبس المبيع بالمثل
 الذي دفعه للبائع من ماله كما ذكرنا من

ان المبادلة الحكمية قد جرت بينهما وصار
 الوكيل كالبائع والموكل كالمشتري منه ولما
 لم يوجد الموكل به عيبا يرد عليه ولو اختلفا
 في المثل تقالفا وسلامة المبيع له من جهة
 الوكيل فيرجع عليه بمثله ولان توكيله اياه
 مع علمه بان الحق ترفع اليه اذ ان
 منه يدفع المثل عنه من ماله فصار كالمو
 اذ ان صار كما فيرجع عليه به ويحبس عنه
 المبيع حتى يدفع اليه لتتروا منزلة البائع
 وقوله بمثل دفعه من ماله وقع اتفاقا
 لانه لو لم يدفع المثل ايضا له ان يحبس
 عنه ومذا لان ^{الموكل} لا يتروا منزلة المشتري
 منه اخذ حكمه والمشتري لا يمكن من اخذه
 حتى يوفقه بمثله كما لو كان بايعا له حقيقة
 يحققة ان حبس المبيع عن الموكل ليس لاجل
 نقد المثل عنه بل لاجل ان يبيع له حكما
 وهذا المعنى لا يختلف بين ما اذا نقد المثل
 او لم ينقد وقال زفر رحمه الله ليس للوكيل
 حبس المبيع عن الموكل لانه نائب عنه فيقوم
 بده مقامه الموكل ويكون قفنه قفنه
 الموكل ولا يحبس المبيع بعد القبض وهذا
 لان المبيع امانة في يده وليس للامين
 حبس الامانة يدين له على صاحبها قلنا

الموكل بملك المبيع بعقد بائنه الوكيل
 يبدل استوجبه عليه وهذا معنى البيع
 فحسبه به كالموكل به اياه حقيقة
 وقد ذكرنا ان بينهما مبادلة حكمية ولهذا
 يردده الموكل على الوكيل بغير ربح
 الخالف بينهما عند الاختلاف في الثمن
 وهذا من خصائص البيع فكذلك الحكم
 ولا يستلزم ان قبضه تنجز الموكل بل
 قبضه يجوز ان يكون لاحيا حق نفسه
 ويجوز ان يكون لتنظيم مقصود الموكل
 فيبتين في الآخرة بحسبه ان القبض كان
 لحقه وبعدم الحبس كان للموكل وقيل
 ذلك الامر موقوف فلا يحكم عليه بشئ
 ولان هذا القبض لا يمكن التخرز عنه
 اذ لا يقدر على القبض على وجه لا يصير
 الموكل به قابضاً وما لا يمكن التخرز عنه
 يكون عفواً فلا يسقط به حقه من غير رضاه
 اذ في سقوطه ضرر عليه قال **قال مالك**
في يد من قبل حسبه هلك من مال الموكل ولم
يسقط الثمن لان الوكيل في القبض مامل
 للموكل فيصرف قابضاً بقبض الوكيل فكما قال
 لينفع منه لا يكون مسروراً له فاذا ملك
 هلك من ماله الامر فكان له ان يرجع

عليه بخلاف

عليه بخلاف ما اذا احتسبه عنه ثم ملك
 لانه صار مستقراً بالحبس او تيقن به
 انه قبضه لنفسه قال **قال مالك** **وان ملك بعد**
حسبه فهو كالمبيع يعني يملك بالثمن
 وهذا عند ابي حنيفة وسماه رحمه الله وقال
 زفر رحمه الله هو كالقبض فيجوز جميع
 قيمته لانه ليس له ان يحسبه عنده فالحبس
 يكون منقداً كالمودع يمنع الود بصفة عن
 صاحبه وقالت ابو يوسف رحمه الله هو
 كالرهن فيكون مضموناً بالاقبل من قيمته
 ومن الدين لانه صار مضموناً بالحبس للاستيناف
 بعد ان لم يكن مضموناً به وهذا هو معنى
 الرهن بخلاف المبيع فانه مضمون بنفسه
 العقد حينئذ البائع او لم يحسبه بحقيقة
 ان حسبه للاستيناف بعد ان لم يكن مضموناً
 وان امثل العقد لا ينقض بهلاكه وهذا حكم
 الرهن بخلاف البيع فان المبيع فيه يكون محبوساً
 من اول ما يوجد وينقض البيع بهلاكه
 وله ان بينهما مبادلة حكمية بدليل ما
 ذكرنا من الاحكام فيكون معتبراً بالمبادلة
 الحقيقية وهو البيع ولا يستلزم ان العقد
 لا ينقض بل ينقض بينهما وان لم يفسخ في حق
 البائع وكذا الرهن الوكيل بالعيب ولم

يرض به الوكيل بفسخ العقد بينهما وان لم
يفسخ في حق البائع والدليل على انه ليس
كالرهن انه يثبت في النصف الشايع والخبير
بحكم الرهن لا يثبت فيه فان قيل لو
استراه الوكيل بغير موكل يثبت الاجل
في حق الموكل ولو كان بينهما مبادلة لما ثبت
كما لا يثبت في حق الشفع قلنا ان الوكيل
والموكل يملكان المبيع بعقد واحد فاسرط
فيه يلزمهما بخلاف الشفع فانه يملكه
بعقد جديد فاسرط في العقد الاول لا يكون
شرطا في الثاني قال **وتعتبر مزارقة**
الوكيل في الصرف والمسلمة دون الوكيل
لان المستحق لهما قبض العاقد والعاقد
هو الوكيل فيشرط قبضه وان كان لا يتلقونه
المقوق كالصبي والعبد المجهور عليه لان قبضه
دستليه صحيح وان لم يتوجه عليه المطالبة
ففي حكم صحة التبايع هو وكيل مطلق به حقوق
العقد فاذا قبض الوكيل بغير العقد لوجود شرطه
وان فارقه قبل القبض بطل العقد شرطه وان فارقه
الوكيل قبل القبض لا بطل لانه ليس بعاقد بخلاف
الرسول فيها لان الرسالة حصلت في العقد
لا في القبض وكلام الرسول ينتقل الى المرسل
فيكون العاقد هو المرسل فيكون قبض الرسول

قبض غير العاقد فلا يجوز وقال في النهاية
هذا اذا كان الموكل عايبا عن مجلس العقد
واما اذا كان حاضرا في مجلس العقد يصير
كان الموكل صارف بنفسه فلا يعتبر
معارقة الوكيل وعزاه الى خواهر زاده
دعوا مشكل فان الوكيل اصل في باب
البئح حضر الموكل العقد او لم يحضر لم
ذكر فيه بعده بأسطر فقال العتبر
بقا المتعاقدين في المجلس وعينية الموكل
لا يضره عزاه الى وكالة الشوط والملاقه
واطلاق ما يراكتبه دليل على ان معارقه
الوكيل لا يعتبر املا ولو كان حاضرا وفي
قوله يعتبر معارقه الوكيل في الصرف والسلم
اشارة الى ان التوكيل فيها جائز وانما حاز
لانه بعقد يملكه الموكل فيما كان يوكل به كسائر
انواع السياعات والاحارات وهذا في الصرف
يتميز على الملاقه فانه يجوز التوكيل فيه من
الجانسين واما في السلم فاما يجوز بدفع راس
المال فقط واما باخذ فلا يجوز لان الوكيل
اذا قبض راس المال يبقى المسلم فيه في نفسه
وهو مبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز ان يبيع
الانسان ماله بشرط ان يكون الثمن لغيره كافي
بيع العين واذا بطل التوكيل كان التوكيل

عاقبة النفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس
 المال مملوك له واذا استلحه الى الامر على وجه
 التملك منه كان قرضا قال **ولو وكله**
بشر عشرة ارطال درهم فاشترى
عشرين رطلا بدراهم ما يبيع منه عشرة ^{بدراهم}
بشرف درهم وهذا عند ابي حنيفة رحمه
 الله وعند ما يلزمه العشرون بدراهم
 وذكر في بعض نسخ مختصر القدرى قول محمد
 مع قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لم يذكر
 الخلاف في الاصل وجه قول ابي يوسف رحمه
 الله ان هذا خلاف الى خير لان المأمور
 به صرف الدراهم في عشرة ارطال من اللحم
 وقد صرح فيه مع زيادة خير فينفذ عليه
 كما اذا امره ان يبيع عبده بالف فباعه
 بالفين بخلاف ما لو اشترى ما يتساوى عشرون
 رطلا منه بدراهم حيث يصير مشتريا لنفسه
 بالاجماع لانه خالفه الى شر لان الامر تناول
 لحما يتساوى عشرة ارطال منه درهما بدراهم
 وجه الاول انه امره بشراء عشرة ولو يأمره
 بان يشتريه فينفذ الزايد عليه والعشرة
 على الامر بخلاف ما استشهد به لان الزايد
 فيه يدل ملكه وبخلاف ما اذا وكله ان يشتري
 له ثوبا يروى بعشرة فاشترى له ثوبين

وقفه سنة ثمانية

هروديين بعشرة يتساوى كل واحد
 منها عشرة دراهم حيث لا يلزم الموكل
 واحد منهما لان من كل واحد منهما مجهول
 اذ لا يعرف الا بالخبر وكذا المشترك للموكل
 مجهول بخلاف مسألة التمسك به موزون
 مقدار فيقسم الثمن على اجزائه على التساوي
 وهو معلوم يكن قسمته بينهما على قدر
 جهنما ولا يقال هذا لا يستقيم على قول
 ابي حنيفة لانه لا يكون موافقا لمثله عنده
 كما اذا امر ان يطلق امراته واحدة
 فطلقها ثلاثا حيث لا يقع شيء عنده
 وكذا لو اختلفت الشهود بمثل هذا الاختلاف
 لا تقبل منها دهم للاختلاف لان الاتفاق
 فيها شرط لان نقول ذلك فيما اذا لم يجد
 شاهد اعلى الوكيل واما اذا وجد فينفذ ووضعه
 ينفذ على الامر وهذا لان الشراء لا يتوقف بل
 يتخذ على الوكيل اذا وجد نقاد او العشرة
 داخلية في العشرين فينفذ العشرين ينفذ
 العشرة بخلاف ما ذكر في مسألة الطلاق
 والمهاد فانه لا ينفذ عليه لعدم الملك
 ولا على الموكل لعدم الواقفة والمواقفة
 شرط فيه قالت **ولو وكله بزيادة**
لا يشترى بعشرة معناه لا يتصور ان

يشترية لنفسه بل لو اشترى بغيره
 لنفسه او تلفظ بذلك يكون الموكل لان
 فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه
 والموكل غايب حتى لو كان الموكل حاضرا
 وصرح بانه يشترية لنفسه كان المشتري
 له لان له ان يعزل نفسه بحضره الموكل
 وليس له ان يعزل نفسه من غير علمه
 لان فيه تقرير له بخلاف ما اذا وكل نفسه
 العبد ان يشترية له من مولا او وكل
 العبد رجلا ان يشترية له من مولا
 فاشترى حيث لا يكون للاسر ما لم يصرح
 به للمولى انه يشترية فيها للامرضعة انه
 وكيل بشرى بغيره وانما كان كذلك لخلاف
 حكمها على ما تبين من قريب ان شاء الله
 تعالى وخلاف ما اذا وكله ان يزوجه امرأة
 معينة باذنه ان يتزوج بها لان النكاح الذي
 ان به الموكل غير داخل تحت امره لان الداخل
 تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكل فكان
 مخالفا لما صافته الى نفسه فانعزل وفي
 الوكالة بالشرع الداخل فيها شرعا مطلق
 غير مقيد بالامانة الى احد فكل شيء الى به
 لا يكون مخالفا له اذ لا يعتبر في المطلقات
 الادامة دون صفاته فتتناول الذات

على اوصفة كانت فيكون موافقا لذلك
 حتى لو خالف مقتضى كلام الامر في جنس الثمن
 او قدره كان مثله على ما يذكر من قريب
 ان شاء الله تعالى ولو وكله رجل اخر
 بان يشترى له ذلك بغيره فاشترى
 له بان الموكل الاول دون الثاني لانه
 اذا لم يملك الشرا لنفسه فادلى ان لا يملك
 الشرا لغيره قال **ك** **فلو اشترى بغيره**
النقود او بخلاف ما سمي له من الثمن وقع
للكيل لانه خالف امره فينفذ عليه تنفذه
 في ضمن المخالفة وكذا لو وكل هذا الوكيل
 رجلا فاشترى وكيله وهو غايب كان المالك
 للوكيل الاول لما قلنا وان اشترى بحضره
 مند على الموكل الاول لانه حضره رأسه
 وهو المقنود فلم يكن مخالفا ولانه اذا كان
 حاضرا لم يكن مثل كلامه اليه على ما ذكرنا في النكاح
 بخلاف ما اذا كان غايبا بخلاف الوكيل
 بالطلاق او العتاق اذا وكل غيره فطلق الوكيل
 الثاني او عتق بحضرة الاول حيث لا ينفذ
 وان حضره رايه لان الوكيل في الطلاق
 والعتاق كالرسول فلا يتصرف من عنده
 بشي بل يطلع الرسالة فاذا تصرف فتد
 خالف فلا ينفذ والوكيل بالبيع والشراء

بمترلة المالك وهو صيل فيه فله ان يتصرف
 وهذا الوكيل ذلك غيره من غير وكيل
 منه فاجازه الوكيل جاز وفي الطلاق
 والعقاق لم يجز السكاح والمخلع والكنابة
 كالبيع والشراف فيما ذكرناه قاله وان
فان يغير عينه فالشر الوكيل الا ان
نوى للوكيل او يشتر به بماله اي
 ان وكله بشرا عبد بغير عينه فاشترى
 عبدا فهو للوكيل الا اذا قال نويت الشرا
 للوكيل او يشتر به بماله ان يضيف العقد
 اليه ومدة المسالة على وجوه اما ان يضيف
 العقد الى من معين او الى مطلق من
 الممن فان اضافته الى معين كان المشتري
 لصاحب ذلك الممن لان الظاهر ان يضيف
 الشرا الى ماله من يشتر به له وهذا
 لان الممن وان كان لا يتعين لكن فيه
 شبهة التعيين من حيث سلامة المبيع
 به وتعيين قدره ووصفه ولهذا لا يطيب
 له الرجوع اذا اشترى ~~لنفسه~~ ماله راسم
 القسومية ودينه يبعه من ان يشتر به
 لنفسه باضافة العقد الى ماله غيره
 لان ذلك مستكر شرعا وعرفا فيكون
 المشتري لمن يملك ذلك الممن وان نوى خلاف

والمراد بقوله ويشتر به
 ماله

مستكر شرعا وعادة فلا يكره
 وقد جرى العرف فيما اذا اشترى
 لنفسه ان يضيف العقد الى ماله
 وهو ليس

ذلك

ذلك الممن وان نوى خلاف ذلك جريا على مقتضى
 العرف والشرع شر اذا انتد من مال
 الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الثمن
 وان اضافته الى من مطلق فلا يجلو اما ان يكون
 حالا وانتقيا على وجود النية لاحد مما كان
 لمن نوى له لان الثابت بانقضاء ما كان
 عيانا وانقضاء ما حجة عليهما ولا يلتفت
 الى انتد ولا عبرة به في هذه الحالة لان له
 ان يشترى لنفسه والموكل فاذا عينه
 بنينه فقد تعين ويكون باستد من مال الموكل
 غاصبا فيما اذا نواه لنفسه وان احتل في النية
 يحكم التقديرا لاجتماع لان ولائته على التعيين
 مثل دلالة اضافة الشرا اليه لان الظاهر
 ان يتقفل ما يجوز له شرعا ان يجري على عواصمه
 وان اتقفا على انه لم يخف النية فمستبعد
 رحمه الله مولعا قد لان ما يطلعه الانسان من
 التقرفات يكون لنفسه فصا ركنا مورا بالبح اذا
 اطلق ولم ينو له للمجروح عنه وعند ابن
 يوسف رحمه الله يحكم التقديرا لان المطلق
 يحتمل التقيد بقي موثوقا فمن اي المالكين
 نقد فقد عين المحتمل به فصار كماله التكا
 بخلاف الماسور بالبح فان الحج عبادة وهو
 لا يتاوى الا بالنية فكان ماسورا بان

حان او نوجلا فان كان حال فلا يكره ان يضاف
 على وجود النية لاحد مما او على عدمها او يتكلم
 فيه فان كان

ينوي الحج عن المجموع منه فاذا لم يفعل
 كان مخالفا واما القاملات فالنية ليست
 بشرط فيها فلا يصح تركها مخالفا فيبقى
 الحكم موقوفا على التقيد والتوكيل بالاسلام
 في الطعاع على هذه الوجوه حتى تحكم امانة
 فيكون المسلم فيه من اضيف بمقتضى السلم
 الى ماله ثم النية فتكون لمن نوى له بالمقد
 ان تصادقا على النية وان تكاد بافحش النقد
 وان تضادقا على انه لم يحضر النية فعلى الخلاف
 الذي ذكرنا ومن شأنا رحمهم الله من قال
 لا خلاف بيننا وبين يوسف رحمه الله وحسب
 في الشرا فاما اذا تصادقا على انه لم يحضره
 النية فعلى الخلاف الذي ذكرنا ومن شأنا رحمهم
 الله من قال لا خلاف بيننا وبين يوسف
 رحمه الله وحسب في الشرا فاما اذا تصادقا
 على ان النية لم تحضره بكل الاجماع يكون
 للمقاد واما الخلاف في السلم لان المققد
 فيه اثر في تنفيذ العقد فيستدل به على
 وقوعه لمن نقد من ماله بخلاف الشرا
 فتفرق هذا التقابل لابي يوسف بانه الفرق
 وان كان الثمن موجلا فهو للوكيل لان العقود
 تقع في الوكالة فاذا اشترى ثمن رجل
 لم ينفذ العقد الى ما نقلت به الوكالة

فيكون

فيكون مخالفا قال وان قال اشتريت
 للامور قال اشتريت لك عبدا او قال
 الاسرا شترتته بنفسك فالقول للامور ان
 كان دفع اليه الثمن ظلما لم ينعناه امره
 بان يشترى له عبدا باللفظ مثلا قال
 الامور اشتريت لك عبدا او قال الاسرا
 اشترتته لنفسك كان القول قول الاسرا
 ان لم يكن الثمن مدد فوعا الى الوكيل وان
 كان مدد فوعا اليه كان القول للامور
 وهذه المسألة على ثمانية اوجه اما ان
 يكون مامورا بامر عبدا بعينه او بغير
 عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون
 الثمن منقودا او غير منقود وكل وجه على
 وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر
 الوكيل بالشرا او ميتا فان كان مامورا
 بامر عبدا بعينه قال اخبر بامر ابيه
 والعبد حي قايم فالقول للامور اجماعا
 منقودا كان الثمن او غير منقود لانه
 اخبر عن امر مملك استينافه والخبر به
 في التحقق والشبهة يستغنى عن الاستناد
 فيصدق كقول المملوكة لاطلقتها راجعتك وهي
 في العدة وكذا بتم فان المولى له وبهذا وقع
 التفقي من الولي اذا اقر على شؤليته بالكاح

ان التخص

حيث لا يثبت النكاح عند أبي حنيفة
 رحمه الله لأنه لا يملك إنشاء شرعا
 لعقد ما اليهود اذ هو لا يثبت الا بشهود
 بخلاف الشرافة يقدر على النيات
 شرعا دون الانهاد وان العتيد
 ميتا حين اختلف قال هلك عندى
 بعد الشراء وانكر الموكل بان كان الممن
 غير منقود قال قول للامر لانه اختلف عما لا
 يملك استيفا فله لان الميت ليس بمجمل
 لاننا العقد فيه وعرضه الرجوع بالممن
 والامر منكر فكان القول قوله وان كان
 الممن منقودا قال قول للما مور مع يمينه
 لان الممن كان امانة في يده وقد
 ادعى الخروج عن عهد الامانة
 من الوخيه الذي امر به فكان القول
 له وان كان العتيد بغير عيئه فان
 كان حيا فقال قتال الما مور اشتريته
 لك وقال الامر لا يبل اشتريته لنفسك
 فان كان الممن منقودا قال قول للما مور
 لانه يجبر بما يملك استيفا فله وان لم يكن
 منقودا قال قول للامر عند أبي حنيفة
 رحمه الله وعند ما التوك للما مور لانه
 اختلف لما يملك استيفا فله فصح كما في المقين

وعند أبي حنيفة رحمه الله القول للامر
 لان موضوع التهمة بان اشتراه لنفسه
 فاذا راي الصفقة خاسرة الزمها الامر
 بخلاف ما اذا كان الممن منقودا لانه
 امين فيه فيقبل قوله في الخروج عن
 العتيد وفي ضمنه يكون العتيد للامر شيئا
 وكمر من شي يثبت شيئا وتبعها وان لم يثبت
 فمعد او بخلاف ما اذا كان العتيد معينا
 لانه لا يملك ان يشتريه لنفسه بذلك
 الممن حال حصة الموكل على ما بينا
 من قبل فحاصله ان الممن ان كان منقودا
 قال قول للما مور في جميع الصور وان
 كان غير منقود ينتظر فان كان الوكيل
 لا يملك الانشاء بان كان ميتا قال قول للامر
 وان كان يملك الانشاء قال قول للما مور
 عند ما وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله في
 غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول
 للامر قال **وان قال يعني هذا القول**
فباعه ثم انكر الامر اخذه فلان اذ رجل
 قال لا خير يعني هذا العتيد فلان فاني
 اشتريه له فباعه ثم انكر الشراء
 ان يكون فلانا امره فقال فلان ان
 امرته فانه ياخذ له لان قوله يعني

فلان اقرار منه بانه وكله فاذا انكر
 الوكالة بعد صار مضافا لبيع
 قوله فيكون العمد للموكل قال **الا ان**
يقول لمراسره به اي الا ان يقول
 فلان المشتري له لمراسره بالشر فحينئذ
 لا يأخذه بل يكون للمشتري لان اقرار
 المشتري ارتد برده والاقرار بما يرتد
 بالرد فيقتد على المشتري لان الشرا
 اذا وحيد نفاذا لا يتوقف بل ينفذ
 على المشتري قال **الا ان يسئل المشتري**
الي اي الى فلان المشتري فيكون له
 بالتسليم لان اقراره الاول قد ارتد
 بالرد وصار ملكا للمشتري فاذا سلمه
 بعد ذلك الى فلان المشتري له واخذه
 انفق بينهما بيع جيد بالمطاعة فتكون
 العهدة عليه لانه صار مشتريا بالتعاطي
 كمن اشترى لغيره شيئا بغير امره حتى يلزم
 ثم سئل المشتري الى المشتري له وذلك
 المسألة على ان التسليم على وجه البيع
 يكفي لا انعقاد البيع بالتعاطي في الخسيس
 والنفس وان لم يوجد نقد الثمن للعرف
 والوجود التراضي به وهو المعتبر في باب
 المقارضات المالية بقوله تعالى الا ان

تكون

تكون تجارة عن تراض قال **وان امره**
بشرع عبد من معينين ولم يسم شرا فاشترى
له احد مما صنع لان الوكيل مطلق غير
 مقيد بشئ مقدر فيجوز ان يشتري
 كل واحد منهما بقدر قيمته من الثمن واقل
 او سيرا زيادة يتقاسم الناس في مثله
 وليس له ان يشتري بما لا يتقاسم
 الناس فيه لان الوكيل بالشرا ليس له
 ان يشتري بغير فامش بالاجماع بخلاف
 الوكيل بالبيع عند ابي حنيفة على ما
 يعي من الفرق بينهما له وبخلاف ما اذا
 قدر له ثمن فان ذلك فيه خلاف في بعض
 مسوره على ما يعي وفي المسألة التي تلي هذه
 المسألة دلالة قد يتغذر الجمع بينهما الا
 بما يتقاسم الناس في مثله فيكون شراء
 احد مما حيلة لتخصيلها فوجب القول
 بالتقادم قال **وبشر ايها بالف وقيمتها**
سوا فاشترى احد مما ينصفه او اقل
مع وما لاكثر الا ان يشتري الباقي بها
مع قبل الخصومة اي لو وكله بشر العبد
 بالف وقيمتها سوا فاشترى احد مما
 ينصفه او اقل جاز اشرا وبأكثر من نصف
 الالف لم يجز يقيني لم يلزم الامر قلت

الريادة او كثرت لانه قابل الالف بالعبد
 وتبينهما سوا فتقسم عليهما نصفين دلالة
 فيكون امرا بشرا كل واحد منهما بنسبانية
 ضرورية فالشرا بنسبانية موافقة وباق
 منها مخالفة الى خير وبأكثر منها الى شر
 فلا يلزم الموكل الا ان يشتري الباقي
 بما بقي من الالف قبل ان يختصما استثنائا
 لانه غرضه المصريح به وهو تحصيل العبد
 بالالف قد حصل وما ثبت الانقسام الا
 دلالة والمصريح بنفوتها فلا يقترب منه
 عنده تقارضها وهذا عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
 ان اشترى احدهما بأكثر من نصف
 الالف بما يتغابن الناس في مثله وقد
 بقي من الالف ما يشتري بمثله العبد
 الباقي فهو جائز لان التوكيل حصل مطلقا
 بلا تقدير بشئ كل واحد منهما بنسبانية والطلاق
 يحمل على المتعارف وهو الشرا بالقيمة او
 بزيادة يسيرة قد رما يتغابن الناس
 فيه ولكن غرضه تحصيل العبد بالالف
 فلا بد من ان يبقى من الالف قدر ما
 يشتري بمثله الباقي لتحصيل غرضه
 قال **وبشرا هذا يد له عليه فاشترى**

مع ولا غير عن نقد على المأمور اي لو كان
 له دين على شخص فوكل الدائن المدين
 بان يشتري له هذا العبد بذلك الدين
 فاشترى جاز ولزم ولو لم يكن له دين
 وكله بشرا عمدا غير معين فاشترى
 لا يكون للأمر بل ينقد على المأمور حتى
 لو مات عند المأمور مات من مال
 المأمور والالف علمه فان قبضه الأمر
 فهو له وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال الاموال لزم للأمر في الوجهين وعلى هذا
 اذا قال الدائن للمدين اشتر الدين الذي
 لي عليك الى فلان جاز وان لم يتعين
 فلان الأمر غير عنده وعندهما يجوز كيف
 ما كان وكذا لو أمره بان يعرف ما
 عليه من الدين واصله ان التوكيل بالشرا
 اذا اضيف الى دين لا يبيع عند ابي حنيفة
 اذا لم يكن البائع او المبيع متعينا وعندهما
 يبيع كيف ما كان لهما ان التقدير لا
 يتعينان في العاوضات عينا كانا او دينا
 ولهذا لو اشترى شيئا به رابم على المشتري
 لم يقادقا ان لادين لا يطل الشرا ويجب
 عليه مثله فاذا لم يتعين صار الاطلاق
 والتقيد به سوا كافي غير الدين حتى اذا

وكله بان يشتري عبدا او لريعين الالف ولا
 البايع ولا البيع جاز التوكيل فكذا اذا ائتمار
 كالوقال تصدق بما لي عليك من الدين
 على المساكين فانه يجوز وكذا الرأجرهما ما
 با حيرة معلومة وامر المستاجر ان يشتري
 بالاجرة عبدا ليسوق الدابة وينفق
 على الدابة فصار نظير ما لو كان البايع
 او المبيع متعينا ولا في حنيفة رحمه الله
 ان النقود تنفع في الوكالات ولهذا
 لو قيد ما بالعين منها او بالدين منها ثم
 ملك العين واسقط الدين بطلت الوكالة
 فاذا تعينت فيها كان هذا تملك الدين
 من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا
 اذا وكله بقتينه له ثم بقتينه لنفسه
 وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلا كما
 اذا اشترى بدين على غير المشتري او
 يكون امر يعرف ما لا يملكه الا بالقبض
 قبله وذلك باطل كما اذا قال اعط ما لي
 عليك من شئتي بخلاف ما اذا عين البايع
 لانه يصير وكيل عنه بالقبض وهو معلوم
 فتصح تسميته فيبيع البايع اذ لا قابض له
 ثم يملكه وتعين البيع بتعين البايع
 فكان به معلوما بخلاف ما اذا امره

بالتصدق

بالتصدق لانه جعل ما له صدقة تعالى وهو معلوم
 ولان الفقير ينتصب نائبا عن الله تعالى
 في قبض حقه والله تعالى محيط بكل شئ علما
 فيكون الفقير الذي يقبضه له معلوما
 فيصح واما مسألة التماس ونحوها فقيل مؤ
 قولها ولين كان قول الكل فانا جاز
 باعتبار الضرورة لان المستاجر لا يجد
 الاجرة في كل وقت فاقسم التماس معتمدا للوجوب
 في القبض واما مسألة التصادق بان لا دين
 عليه بعد السراية فلان النقود لا تنفع
 في البيع دينا كانت او عينيا فاذا لم تنفع
 لا يبطل البيع ببطلان الدين اذ لم يفتقد
 به بخلاف الوكالة فان النقود تنفع فيها
 وكلامنا فيها وذكر في الهاتفة ان النقود
 لا تنفع في الوكالة قبل القبض بالاجماع وكذا
 بعده عند عامة لان الوكالة وسيلة
 الى السراية فتعتبر بالسراية وعراه الى الزيادة است
 والذخيرة فعلى هذا لا يلزمها ما قاله ابو حنيفة
 رحمه الله والتغليل الصحيح له ان يقال ان
 تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز
 فكذا التوكيل به وانما جاز في المعين لكونه
 امرا له بالقبض مؤ بالتمليك لا توكيلا للدين
 بالتمليك وان لم يكن معينا لا يصح الامر



للمجهول فكان توكل لا للمدين بالتكليف في الاسلام
 والسر والسر فالايجوز لما ذكرنا فاذا السر
 يبيع التوكيل عنده نقد السر على المامور
 حتى اذا ملك بقدر التضرر يملك من ماله الا
 اذا اقتضت الامور منه فحينئذ سيفقد البيع
 بينهما بالتفريط فيكون الامر قال **وسيرا**
امة اي وكله بامر امة مالف دفع فاشترى
 فقال اشتريت بخمسائة وقال المامور مالف
 فالقول للمامور يعني اذا كانت الامه تساوي
 الف لانه امين ادعى الخروج عن عهدة الامانة
 والامر يدعى عليه حق الرجوع بخمسائة والمامور
 ينكر فكان القول قوله وان كانت تساوي
 خمسمائة لا تلزم الامر لانه خالف امره
 اذا الامر تناول امة تساوي الف فيفقد على
 المامور ولان فيه غيبا فاحشا فلا يلزم الامر
 لان المامور لا يملك ان يخالف الامر ولا
 ان يشتري بغير فاحش ولا فرق في ذلك
 بين ان يشتري بها مالف ودفع فاشترى فقال
 اشتريت بخمسائة والمامور ينكر فكان القول
 قوله وان كان تساوي خمسمائة لا تلزم الامر
 لانه خالف امره اذا الامر تناول امة تساوي
 الف فيفقد على المامور ولان فيه غيبا فاحشا
 فلا يلزم الامر لان المامور لا يملك ان

يخالف

يخالف الامر ولا ان يشتري بغير فاحش
 ولا فرق في ذلك بين ان يشتري بها مالف
 او بخمسمائة لما ذكرنا انه مخالف قال
وان لم يردفع فلا امر اي ان لم يردفع الامر
 الالف الى المامور والمسألة بما كان
 القول للامر وتلزم الامه المامور ومذاهب
 فيها اذا كانت قيمة الامه خمسمائة فلا امر
 لما ذكرنا من المخالفة والفين الفاحش وان
 كانت قيمتها الف فغناه انما يخالف ان
 لانما اختلفا في مقدار ما يجب للتوكيل على
 الموكل وقد جرى بينهما مبادلة حكمية على
 ما بينا من قبل ثم اذا حلها بفتح العقد
 بينهما وتلزم ايجارته المامور لا يتقاضى
 ملك الامر بالفتح قال **وسيرا** اي
 وكله بامر امة القيد والمريم ثنا فقال
 المامور اشتريت بمالف وصدقه ابايع وقال
 الامر بنصفه وهو خمسمائة مخالف لانه
 اختلفا في مقدار الرهن وليس لها بيعة فوجب
 التصير الى المخالف كما في المسألة الاولى وقبل
 لا يتجاملان معا لان الخلاف يرتفع بتسديد
 البايع اذ هو حاضر فيجعل ثمنها بغيره
 انشا العقد في الحال وفي المسألة الاولى هو
 غايب فاعتبر الاختلاف والى هذا مال الفقيه

أبو جعفر وقال قاضي خان وموافق ومال
 أبو منصور الأول لما ذكرنا وتقول البايع
 لا يعتبر لانه ان استوفى الثمن فهو اجنبى
 عنهما وان لم يستوف فهو اجنبى عن
 الامر فلا تدخل بينهما وقال في
 الهداية وهو ظاهر وقال في الكافي وهو الصحيح
 وقد نص محمد في الجامع الصغير ان القول
 للمامور مع يمينه قالوا ومراعاة التحالف
 لكنه استثنى بذكر يمين الوكيل لان الوكيل
 هو المدعى ولا يمين على المدعى الا في صورة
 التحالف فكان المقصود بالتحالف يمين
 المدعى دون المتكبر اذ ذاك لا بد منه
 والوكيل بمنزلة المشتري وهو متكبر ولا
 مرادة التحالف لكان القول قول الامر
 لكونه متكبرا فكان باخذ البيع باذعى
 من الثمن اذا خلف ولم يذكر يمين المامور
 بهذا ذكره المناجى رحمه الله الا ان فيه
 اشكالا لانه وان كان يدل على ما ذكرنا
 من حيث المعنى لكن لم يظهري دليل على ذلك
 ولا على الاول فان قوله ان القول للمامور
 مع يمينه يدل على ان المامور يصدق فيما
 قال وفي التحالف لا يصدق واحد منهما
 ولو كان مرادة التحالف لما قال ذلك ونذا

فيما اتفقا على انه امره ان يشترى له
 بالالف وان اختلفا فيه فقال الامر
 امرتك ان تشتريه لي بخمسمائة وقال
 المامور امرتني بالشراء بالالف قال قول قول
 الامر مع يمينه لان الامر يستفاد من
 جهته فيكون القول قوله ويلزم
 العبد المامور لمخالفته فان اقاما البينة
 فالسنة بيمين الوكيل لانها اثرات
 قال **وبشر انفس الامر من سيده بالالف**
فقال لسيدة اشتريتك لنفسه فبايع
على هذا اعتق وولاه لسيدة وان قال
اشتريتك فالعبد للمشتري والالف لسيدة
وعلى المشتري الف مثله اي لو وكل العبد
رجلا بشرا نفسه من سيده بالالف والامر
هو العبد ودفع الالف الى الوكيل فقال
الوكيل لسيدة وقت الشراء انا اشترى
عبدك لنفسه فبايعه على هذا اعتق
وولاه لسيدة وان قال الوكيل اشتريتك
ولم يبين انه يشترى لنفسه العبد كالعبد
ملكاً للوكيل وهو المشتري والالف الذى
اخذه من العبد ورفعه الى المولى كان للمولى
فيهما حجة بنا ويجب على المشتري او على
المعتق الالف واضله ان يبيع العبد من

نفسه اعتاق على مال وشرأ العبد نفسه
تبرالاعتاق بيدل لان اعتباره بيها حقيقة
غير ممكن اما لان العبد ليس بامل للمالك
او لاستحالة ان يملك نفسه فجعل مجازا عن
الاعتاق لو جرد ازالة الملك فيه كالبيع
فاذا اشتراه الوكيل للعبد صار الباع معتقا
فيلزمه الاول والوكيل بالقبول سفيبر
ومعتر عنه فلا ترجع الحقوق اليه واذا اطلق
الوكيل ولم يبين للمولى ان يشتريه
لمفسر العبد يقع العقد للوكيل لان ظاهر
من اللفظ للبيع فلا يعد له عنه الى العتق
بغير علم المولى وعمله لا يرضى به لسا
فيه من لزوم ولاية وعقل جناية فلا
يكون الشراء للعبد بخلاف الوكيل من غير العبد
حيث يدخل في ملك الموكل بالشراء من غير ان
يبين للمولى ان يشتريه لو جله لان حكم
العقد فيه لا يختلف بين ان يكون له او لوكله
اذا نكل بيع والوكيل اصيل فيه في الحالين حتى
يتعلق به الحقوق في الحالين فلا يحتاج فيه
الى البيان وهذا احد ما اعتاق متعلق للولا
ولا يتعلق به الحقوق بالوكيل والاخر بيع وانكاه
خلاف العتق فلا يدل رضاه باحدهما على
الرضى بالآخر فلا بد من البيان فاذا لم يبين

وقف لله تعالى

ثبت الملك للوكيل والالف للمولى لانه
كسب عبده وعلى المشتري وعلى العبد
اذا عتق الف مثلها لنا او بيد العتق
لان الادا قد يطل لاستحقاق المولى ما
اداه بجهة اخرى وموانه كسب
عبد فكان ملكا له قبل الشراء وقبل
العتق فلا يبيع ملكه بد لاعم ملكه
ثم اذا لم يبين يرجع المولى بالتمسك
على الوكيل لانه العاقد والمالك
للعبد فترجع الحقوق اليه وان بين
انه يشتريه للعبد فقد ذكر محمد
في باب الوكالة بالعتق من كتاب
الوكالة ان العتق يقع والمال على
العبد دون الوكيل وذكر في وكالة المادون
والمكاتب من كتاب الوكالة وفي وكالة الجامع
الكبير ان العبد يعتق والمال على الوكيل
لان توكيله بشر العبد للعبد كتوكيله
بشرايه لنبره فيطالب ببدله الوكيل
والصحيح الاول لان وكيل العبد في العتق
سفيبر ومعتبر ولفظ البيع يكون مجازا
عن العتق لقتدرا اعتبار معنى البيع
حقيقة وهذا لا يستغنى عن منافسته
الى العمد لا سر له فلا يتعلق بالوكيل

حقوقه فيطالب الامر كما اذا كان الامر
 ببيع نفس العبد من العبد هو المولى
 حيث يكون الطلب بالبدل الى المولى
 دون الوكيل لما قلنا قال **وان قال**
عبد اشترى نفسه من مولاه
فقال المولى يعني نفسي لفلان فهو لاسر
وان لم يقل لفلان عتق اي اذا قال الرجل
 لعبد اشترى نفسه من مولاه فقال
 الرجل لمولاه يعني نفسي لفلان فباعه
 المولى على هذا الشرط كان العبد ملكا
 للامروء وان اطلق العبد بان قال يعني
 ولم يقل لفلان عتق وامثله ان العبد
 يصلح ان يشتري نفسه لنفسه ونفسيه
 بطريق الوكالة لان جواز الشراء باعتبار
 المالية والعبد اجنبي عن نفسه في حكم
 المالية الا ان البائع لا يملك حبس العبد
 حتى يسمته في المبدل لان العبد في يد نفسه
 فيكون تابعنا لنفسه بمجرد المقدار
 اشتراه لنفسه او لغيره اذا ثبت هذا
 فنقول اذا اضاف العبد الى الموكل كان
 ملكا للموكل واذا اضاف الشراء الى نفسه
 بان قال يعني نفسي نفسي عتق لما ذكرنا
 ولا يقال ان العبد وكيل بغير شيء معين

قالوا ان العبد لا يشتري نفسه من مولاه لان العبد لا يملك حبس نفسه

فوجب ان لا يجوز له شراؤه لنفسه لان
 نقول ان يفسد اخذ من التعريف لان بيع
 العبد من نفسه اعتاق على مال وشراؤه
 قبول العتق فيكون مخالفا فيقتد عليه لان
 الوكيل بغير شيء معين يفتد عليه عند مخالفة
 على ما بينا من قبل ان اطلق بان قال
 يعني نفسي ولم يقل لي ولا لفلان عتق
 ايضا لان المطلق يحتمل الوجهين
 فلا يقع امثاله لان الشك فيبقى التعريف
 وانما لنفسه ولا يقال ان البيع حقيقة
 فيه والعتق مجاز فيشفي ان يحمل على الحقيقة
 عند التردد اذ الحمل على الحقيقة هو الاصل
 باتفاق العلماء لاننا نقول الاصل ان الانسان
 يتصرف لنفسه فتعارض الاصلان
 فتساقطان فيرجع الى فرض المولى فانه
 لما اختلف المقر فان قال ظاهرا ان المولى
 يريد الاعتاق اذ بيع العبد من نفسه مطلقا
 اعتاق واقتضاه على اضافته الى العبد
 دليل عليه ولا يرضى بمنزلة من ملكه
 الا الى الحرية لئلا يثبت له المولى عليه
 ثم الممنون من يكون في ذمة العبد والوجدين
 دون ذمة الامر اما اذا وقع الشراء فظاهرا
 واما اذا وقع للاسر فلانه هو المباشر للعتق

فيرجع اليه الحقوق فيطالب بالثمن ويرجع
 موهبه على الامر ولا يقال العبد مست
 محبور عليه والوكيل اذا كان محبوراً عليه لا يرجع
 الحقوق اليه لانا نقول زال الخرج من
 بالمقد الذي باشره مقترفاً بآذن
 المولى بشر اذا كان الشر لا من فلا بد من
 قول العبد لانه بيع فلا يفتقد الا
 بالاجابة والقبول وان وقع للعبد يكتفي
 بقول المولى بعت ولا يحتاج فيه الى قبول
 العبد بعد توليه بقى بقى لانه امتاق
 فيستبد به المولى بنا على ان الواحد
 يتولى طرفي العقد في المتق كالنكاح ولا
 يتولى طرفي العقد في البيع **فمثل**
قال الوكيل بالبيع والشرا لا يفتد مع
من ترد شهادته له وذلك مثل قرابة
الولاد واحد الزوجين للاخوة عبيده وهذا
 عند الحقيقة رحمه الله وقال لا يجوز بيعه منهم
 بمثل القية الا من عبده او مكاتبه لان
 التوكيل مطلق ولا يمتنع فيه لان الاملاك متباينة
 والمنافع منقطعة فصار كالمنارب بخلاف
 عبده ومكاتبه لان ملكه ملك له وله في
 مال مكاتبه حق ويقتل حقيقة بالعجز
 فيكون بيعاً من نفسه او ملكته شبهة

وبخلاف الغني الفاحش ولا حقيقة رحمه
 الله ان مواضع التهم مستثناة عن الوكالة
 دمه مواضعها لان المنافع بينهما
 متقابلة فصار بينهما من نفسه من وجه
 فلا يجوز لهذا لا تقبل شهادته لمرورهما بين
 الاملاك لا يمنع الانفصال من وجه اخر
 بخلاف المناربه لان المناربه كالنقرف
 لنفسه من وجه الامتري ان رقب
 المال لا يملك منه عن النقرف بعد ما
 صار المال عروضا وافته شركه في الرج
 فلا يحميه القية في البيع بمثل القية لانه
 بمنزلة من يبيع مال نفسه على انه عند
 بعضهم هو كالوكيل محبوراً فيهما البيع لسم
 بمثل القية فعلى هذا ان تمتع فالواحد
 اذا لم يطلق له الموكل واما اذا اطلق له بان
 قال له الموكل بيع من شئت فميند يجوز بيعه
 بمثل القية وذكر في الهنايتان الوكيل بالبيع
 اذا باع من لا يقبل شهادته لمان كان
 باكثر من القية يجوز بالاخلاف وان كان باقل
 من القية بخير فاحش لا يجوز بالاجماع
 وان كان بين يسير فلا يجوز عند
 الحقيقة رحمه الله وعندهما يجوز ان
 كان بمثل القية فغن الى حقيقة رحمه الله

المراد من الاطلاق التقييم
 لا السكوت

روايات في رواية الوكالة والبيع لا يجوز
 وفي رواية المتاركة يجوز وبيع المتاركة
 وشراؤه ممن لا يقبل شهادته على مداه
 التمسيل الا انه اذا كان يمثل القيمة يجوز
 مناعنده يا نقاف الروايات وفي التوكيل
 روايتان وقد بينا الفرق على احدهما
 على احدهما وعلى هذا الخلاف الاجارة
 والعرف والسلم حكوما قال **وهو**
بيعه بما قل وقدر وبالعرض والتسوية يعني
 التوكيل بالبيع يجوز بيعه بالتسليم والتسوية
 الى اخره وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال ابو يوسف ومحمد والساقى رحمهم
 الله لا يجوز بيعه بيقضان لا يتقايين الناس
 في مثله ولا يجوز الا بالدرهم حاليه او الى
 اجل متعارف لان مطلق الوكالة يتقيد
 بالمعارف والمعارف لدفع الحاجات
 فيتقيد التوكيل بها بواقفها والمعارف
 البيع بين المثل وبالتقو وحالة او موجهة
 باجل متعارف بين الناس وبيع ما يباي
 الفاعل عشرة الى مائة سنة غير متعارف
 فيتقيد بالمتاد ولهذا يتقيد التوكيل
 سيرا الا محمية والفحم والجند بايام الحاجة
 من تلك الستة ولان البيع بفن فاحش

بيع من وجه سنة من وجه ولهذا الوعد
 من المرخص اعتبر من الثلث ولا يملكه
 الاب والوصى نصا كما لو وكيل بالشراء
 والبيع بالعرض سراسر وجه ولم يوكله
 به ولا بالسنة فلا يدخل تحت الامر
 بالبيع ولا في حقيقة رحمه الله ان التوكيل
 بالبيع مطلق فيجوز على اطلاقه في غير
 موضع التهمة وهذا لان البيع هو مباداة
 المال بالمال مطلقا من غير تعيين بمتد
 او بقيمة والبيع بالغبن الفاحش او بالعرض
 او بالتسوية اذا لم يكن في لفظه ما يفي
 ذلك كقوله بعه واقتر به ديني او للتسوية
 ومخوذلك متعارف بمنزلة الحاجة الى
 الثمن والمخبر من العرض فلم يخرج من
 ان يكون بيعا في العرف ولا في الحقيقة
 ولهذا الخلف ان لا يبيع بمتد به ويستحق
 العكس بالشفقة واليمين تنصرف الى المتعارف
 كالوكالة ولا شفقة في السنة والى لا
 يملك الاب والوصى لان ولايتهما مقيدة
 بشرط النظر ولا تنصرف في الغبن الفاحش
 وحق الورثة تعلق بالسنة في مرضه
 فلا يكون له اطلاقه فيها زاد على الثلث
 والوكيل بالشراء متهم لا مقال انه اشترى

فيكون ذلك من غير ان يكون له في نفسه شيء من تلك الاشياء
 لان كل واحد منهما يبيع ماله ويشتري
 مال الاخر ولا يمتنع له بعد احتمال
 الشراء لنفسه فيجوز بالقليل والكثير
 بخلاف الوكيل بشرائه بعينه حيث لا
 يكون له ان يشتريه للبركل بالعين الفاضل
 وان كان لا يملك شراء نفسه لانه
 بالمخالفة فيه يكون يشترى نفسه
 فكانت القيمة فيه باقية والوكيل
 بالسكاح اذا روجه باكثر من مئتمثلها
 جاز لعدم القيمة قال **وقتيه شراره بثل**
القيمة وزيادة يتقارب الناس فيها ومو
ما يدخل تحت تقويم القومين او بقيه شراره
 الوكيل بثل القيمة حتى لا يجوز شراره بالعين
 الفاضل وهذا بالاجماع والضرر لا يبي
 حنيفة رحمه الله قد ذكرناه وضرر اخر
 ان اشترى بالبيع يلاقي ملك نفسه وفي الشراء
 ملك غيره وله في ملك نفسه ولاية مطلقة
 فاعيننا طلاقه وليس له ولاية في ملك غيره
 فلم يعتبر فخلناه على اخضر المخصوص ومو

شراء من كل وجه

لنفسه ولما رأى الصفة خاسرة شتمها
 اليه ولا يمكن ذلك في البيع فلا يهتم والمسايل
 المستشهد بها ممتوعة على قولنا وحقيقة
 رحمه الله والمقاينة بيع من كل وجه
 لان كل واحد منهما يبيع ماله ويشتري
 مال الاخر ولا يمتنع له بعد احتمال
 الشراء لنفسه فيجوز بالقليل والكثير
 بخلاف الوكيل بشرائه بعينه حيث لا
 يكون له ان يشتريه للبركل بالعين الفاضل
 وان كان لا يملك شراء نفسه لانه
 بالمخالفة فيه يكون يشترى نفسه
 فكانت القيمة فيه باقية والوكيل
 بالسكاح اذا روجه باكثر من مئتمثلها
 جاز لعدم القيمة قال **وقتيه شراره بثل**
القيمة وزيادة يتقارب الناس فيها ومو
ما يدخل تحت تقويم القومين او بقيه شراره
 الوكيل بثل القيمة حتى لا يجوز شراره بالعين
 الفاضل وهذا بالاجماع والضرر لا يبي
 حنيفة رحمه الله قد ذكرناه وضرر اخر
 ان اشترى بالبيع يلاقي ملك نفسه وفي الشراء
 ملك غيره وله في ملك نفسه ولاية مطلقة
 فاعيننا طلاقه وليس له ولاية في ملك غيره
 فلم يعتبر فخلناه على اخضر المخصوص ومو

الشرا

الشرا باستقدين وقال زفر رحمه الله له
 ذلك حتى لو اشتراه به ينفذ على الوكيل
 لانه شر من كل وجه اذ الوصف منه
 من خلاف ما اذا كان معينا بشرقه العين
 السير هنا ما يدخل تحت تقويم القومين
 وما لا يدخل تحت تقويم المضمومين
 فاعين لان القيمة تعرف بالمحرر
 والظن بقدر الاجتهاد فيبعد رقبها يثبت
 لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه
 ولا بعد رقبها لا يشتبه لغشه ولا
 لان مكان الاحتراز عنه لانه لا يقع في مثله
 عادة الاخذ او قيل خذ الفاضل في العرض
 نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر
 القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدرام
 ربع عشر القيمة لان العين يحصل بقلة
 الممارسة في التعرف فكما كانت الممارسة
 فيه اقل كان العين فيه اكثر فيعني
 عن التفاوت بحسب الممارسة والصحيح
 الاول وفي النهاية جعل هذا القدر
 معقورا ومخلاف ما ذكره صاحب
 الهداية والشافعي وقيل لا يتحمل العين
 التيسر هنا وليس بشئ هذا كله اذا
 كان ينفذه غير معروف بين الناس

Copying University

ويحتاج فيه الى تقويم القومين واما
 اذا كان معروفا كالحبر والحمر والموز
 والخبز لا يفتي فيه الفتن وان قل
 ولو كان فلان واحدا قال **ولو وكله**
بيع عبدا وبيع نفسه صح عندنا
حقيقة رحمه الله ان اللفظ مطلق
 عن قيد الاجتماع فيجوز مطلقا اجتماعا
 ومتفرقا فصار كما لو وكله ببيع المكمل
 والموزون ولانه لو باع كله بهذا القدر
 من المتروك ما رخصه بنفسه اذ لو كان يجوز
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز
 لان فيه ضرر للشركة وهو غير ممتد
 اذ هو غيب ويستغنى به التهمة فلا يدخل
 تحت الاثر المطلق فلا يجوز الا ان يبيع
 النصف الاخر قبل ان يفتقر الى
 بيع النصف قد يقع وسيلة الى
 الامتثال بان لا يجد من يشتريه جملته
 فيحتاج الى التفريق فيقتبين ذلك
 ببيع الباقي بعده بخلاف المكمل والموزون
 لانه لا ضرر في بيعه ولا يفتقر بيمينه
 بذلك قلنا ضرر الشركة ايه من
 ضرر بيع الكل بنصف المئتين وقولنا
 استحسنان والقياس ما قاله ابو

حنيفة رحمه الله قال **ولو اشترى يتوقف**
بالمر يشترى الباقي اي في الوكيل بشر العبد اذا
 اشترى نفسه يتوقف شراؤه فان اشترى
 باقية قبل ان يفتقر لزوم الموكل والا لزم
 الوكيل ومذا بالاجتماع لان شرا البعض قد يقع
 وسيلة الى الامتثال بان كان العبد بين
 جماعة فلم يفتقر على شرا كله دفعة
 واحدة فيحتاج الى شرايه شقيا شقيا
 حتى يشتري الكل فاذا اشترى الكل
 قبل رد الامر الشرائين انه وسيلة
 فيفتقر على الامر وان لم يشتري حتى رد
 الشرائين على الامر بخلاف الوكيل ببيع
 العبد عندنا اي حنيفة رحمه الله على ما
 بينا والفرق له بينهما ان الشرا يتحقق
 فيه التهمة دون البيع على ما مر بيانه
 ولان الامر بالبيع يصادف ملكه فيصح
 فيعتبر فيه الملاقاة والامر بالشرا
 صادق ملك الغير فلم يصح فلم يعتبر فيه
 الاطلاق والتقييد فيتوقف على شرا الباقي
 ولا يقال ان الشرا لا يتوقف بل يفتقر على المشتري
 تلك اما شرا النصف لا يفتقر على الوكيل بتمام
 النقاد عليه لانه انما يفتقر عليه اذا كان مخالفا
 من كل وجه ولا على الامر لانه لم يوافق امره من كل

ان لا يتوقف بل يفتقر على المشتري
 انما لا يتوقف اذا وجد تقاضا على الشرا
 وانما اذا لم يجد فيتوقف كشر العبد
 والصحيح المحجور عليه بالوجهين بغير امره
 فانه يتوقف على اجازة من اشترى
 لانه لم يجد تقاضا على المشتري صح

ووجه ثقلنا بالتوقف فان اشترى باقية
 لزم الامر والالتزام بالامر ولا فرق
 فيه بين التوكيل بشرائه بعينه او
 بغير عينه فلما اعتقه الامر في زمن التوقف
 نفذ عتقه عند ابي يوسف رحمه الله
 ولا ينفذ عتق الامور عند محمد
 رحمه الله بالعكس لانه يخالف فيها
 امره به وانما توقف عليه من حيث
 ان الخلاف يتوهم رفعه بان يشترى
 الباقي فيرتفع الخلاف فتقبل ان يشترى
 حتى مخالفا فاذا اتمته الامر لم ينفذ
 وابي يوسف يقول ان العقد موقوف على
 اجازة الموكل الا شري انه لو اجاز صريحا
 نفذ عليه والاعتاق اجازة منه فينفذ عليه
 ولا ينفذ اعتاق الوكيل لان الوكالة
 تناولت مما لا عينه فلا يملك الوكيل شراء
 نفسه ولم يتوقف على اجازته فلا ينفذ
 اعتاقه هكذا ذكره في النهاية عزربا
 الى الايضاح قال **ولو رد المشتري**
المبيع على الوكيل بالعيب بيينة او تكول
رده على الامر وكذا باقراره لا يحدث
مسئلة لان البيينة حجة مطلقة والوكيل مضطر
في التكول لمقدم ممارسته المبيع فلهذا الامر

واقتراره

واقتراره ليس بحجة على الموكل وانما يرد
 عليه اذا رد عليه باقراره بعيب لا يحدث
 مسئلة لان القاضي يعلم ان العيب كان
 في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا
 الى الاقرار ولا الى البيينة والتكول في امس
 ان العيب لا يخلو اما ان لا يكون حادثا
 كالسن الزائدة والاصبع الزائدة او
 يكون حادثا لكنه لا يحدث مسئلة في مثل
 تلك المدة او يحدث في مثلها فان كان
 غير حادث رده القاضي بغير حجة من
 بيينة او تكول او اقراره وكذا اذا كان
 حادثا لا يحدث في مثل هذه المدة رده
 القاضي بغير بيينة ولا تكول ولا اقرار
 لعله يكونه عند البائع وتاديل اشتراط
 البيينة او التكول او الاقرار وكذا اذا كان
 حادثا لكنه لا يحدث في مثل هذه المدة رده
 القاضي بغير بيينة ولا تكول ولا اقرار لعله
 يكونه عند البائع وتاديل اشتراط البيينة
 او التكول او الاقرار في كتابه ان الحال
 قد يشتبه على القاضي بان لا يعرف تاريخ
 البيع فاحتاج الى هذه الحجة ليظهر التاريخ
 او كان عيبا لا يعرفه الا الاطباء او النساء
 وقوله حجة في توجه الخصومة لا في الرد

لكنه

فينتقم اليها للرد حتى لو كان القاضى
عائنا البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج
الى شئ منها وان كان عيبا يحدث مثله
فكذلك الحكم ان كان بيينة او تكول لان
البيينة حجة مطلقة وكذا التكول حجة
في حقه فيرده عليه ثم في مدة الموضع
كلما رد القاضى على الوكيل يكون رد على
الموكل فان رده عليه في هذا النوع باقرار
بقتضا القاضى لا يكون رد على الموكل
لان الاقرار حجة فاصرة فلا يتعدى
بخلاف ما اذا كان مما لا يحدث مثله ولكن
له ان يجام صم الموكل فيرده عليه ببيينة
او بتكوله وان رده عليه باقراره برضاه
من غير قضا فليس له ان يرده على الموكل
لانه اقاله وبى بيع جديد في حق ثالث
والموكل ثالثا بخلاف ما اذا رده عليه باقراره
بقتضا قاض لان الرد حصل بالقتضا فكان مكرها
فا نفذ ما التراضى وهو شرط في المعاوضة المالية
فجعل فسخا في حق لكل ولكن الفسخ استند الى
دليل قاصر وهو الاتوار فعملنا بهما فنثبت
ان الرد فسخ كان للوكيل ان يجام صم الموكل ومن
حيث انه استند الى دليل قاصر لم
الوكيل الا ان يقيم حجة على الموكل وان كان العيب

غير

غير حادث او كان حادثا الا انه لا يحدث
مثله في تلك المدة فرده على الوكيل باقراره
بغير قضا لزم الوكيل وليس له ان يجام صم
الموكل في عامة روايات المبسوط وذكر
في المبسوط انه يكون رد على الموكل
لانها قضا لا عين ما يملكه القاضى لو رفع
اليه اذ لا يكلفه القاضى الى اقامة البيينة
ولا الى الخلف في مدة الصورة بل يرده
عليه بلا حجة فكان الحق متعينا في الرد قلنا
الرد بالتراضى بيع جديد في حق ثالث والموكل
ثالثا ولا يستلزم ان الحق متعين في الرد بل
يثبت حقه اولا في وصف السلامة ثم اذا عجز
ينتقل الى الرد بغيره اذا امتنع الرد بمجدوث
العيب او بزيادة حدث فيه ينتقل الى الرجوع
بالتقصان فلم يكن الرد متعينا ومكذبا
ذكر الروايتين في شروح الجامع الصغير وغيرهما
وبين الروايتين تفاوت كثير لان فيه نزولا
من المزوم الى ان لا يجام صم بالكلية وكان الاقرب
ان يقال لا يلزمه ولكن له ان يجام صم قال
رحم الله وان باع نسيئة فقال امرتان
بقتضا وقال الامر اطلقت قال امر للمر
الى الوكيل بالبيع باع نسيئة فقال له الموكل
امرتك ان تبعه بنقد وقال الوكيل امرتني

ببيع مطلقا ولم يقل شيئا كان القول
قول الموكل لان من الوكالة على التقسيم
حق لا يبيع بدون بيان النوع بعد الجنس
او المثل الا ترى انه لو قال وكلت
ان تشترى كل دابة لا يبيع ولو قال وكلت
في مالي ليس له الا المحقق فاذا كانت مباحة
على التقيد وهو يستفاد من جهة الأركان
القول له كما اذا انكر الأمر صلا قال **في**
المصاربة للمصارب ارباع المصارب نسبية
فقال رب المال امرتك ان تبيعه بنقد
وقال المصارب اطلتت كان القول للمصارب
لان الاصل في المصاربة الاطلاق والعموم الا ترى
انه يملك التصرف المعتاد من شراء وبيع وايقاع
وتوكيل واستجار وايداع بذكر لفظ المصاربة
فقامت الدلالة على الاطلاق من ادعاء
فيها كان مدعيها مال الاصل فيها فكان القول
له لان الظاهر يشهد له بخلاف ما اذا ادعى
رب المال المصاربة في نوع والمصارب
في نوع اخر حيث يكون القول لرب المال لسقوط
الاطلاق بانقضاءها فاشبهت الوكالة التي
ليست فيها مشابهة الشركة ثم يطلق الأمر
بالبيع يقتضيه نقد او شئ من اجل متعارف
عندما والى اجل كان عنده بخلاف المصاربة

حيث

حيث يتقيد باجل متعارف بين المتعاقدين
ما يبي في موضع ان سأل الله تعالى قال
ولو اخذ الوكيل بالمثل وما قضاه او
كفيله فتوى عليه لا يضمن اي الوكيل
بالبيع فكل ذلك لا يضمن لانه اصل في
الحقوق وقبض المثل منها والارتكان والكفالة
وشيقة بجانب الاستيفاء فيكلا ولان قبض
الرب من قبض المثل من حيث انه قائم مقامه
سواء المثل كان امانة في يده بعد القبض
فكذا الرب من بخلاف الوكيل بقبض الدين
حيث لا يملك اخذ الرب ولا الكفيل لانه
يفتقر نيابة عن الامر ولذا لا يملك الا برأ
ويملك الامر منه ولا كذلك الوكيل بالبيع
ولو لانه اميل فيه لكان مثله وفي النهاية
المراد بالكفالة هنا المروالة لان التوكيل
لا يتحقق في الكفالة وقيل الكفالة على حقيقتها
فان التوكيل يتحقق فيها بان مات الكفيل والقول
عنه مغلوسين وهذا كله ليس بشئ لان المراد
منه ما توى مضاف الى اخذه الكفيل بحيث انه
لو لم ياحظه كفيله لم ينفذ دينه كما في الرب من
التوكيل الذي ذكره هنا غير مضاف الى
اخذ الكفيل بدليل ان طول لم ياحظه كفيله
اي التوكيل يموت من عليه الدين وحمله

على الحوالة فاسد لان الدين لا يتوى فيها
 بموت المحال عليه مطلقا بل يرجع به على
 المحيل وانما يتوى بموتها مطلقا فصار
 كالقفالة والارجاء ان يقال المراد بالتوى
 ترى مصناف الى اخذه الكفيل وذلك يحصل
 بالبرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل
 عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على
 الاصيل بموته مطلقا مثل ان يكون الثاني
 مالكا ويجزى بموته انكفيل مطلقا قال
ولا يتصرف احد الوكيلين وحده لان الوكيل
 رضى براءتها لا براءى احدهما ولو كان البدل
 مقدرا لان تقديره لا يمنع استعمال الراى
 في الزيادة والنقصان وفي اختيار المبيع والمشتري
 وبخلاف ذلك ومما في تصرف محتاج فيه الى الراى
 وامكن اجتهادهما فيه وكان توكيلهما بملقط
 واحد واماما لا يحتاج فيه الى الراى كالطلاق
 والعتاق فيبرعوض او لا يمكن الاجتماع
 فيه كالمضومة جاز لاحدهما ان ينسرد
 بالتصرف لانه رضى براءى كل واحد منهما
 على الاستفراد وقت توكيله فلا يتغير ذلك بخلاف
 الوصيين اذا اوصى الى كل واحد منهما
 بكلام واحد لا ينفرد به احدهما وان كان احدهما
 بالمرأة والآخر عبدا او صبيا سمحوا

ان يتصرف في ذمة صاحبه ولو كان توكيلهما بالتفريق جازهما

على جهة حيث لا يجوز لاحدهما ان يتصرف
 بالتفريق الا مع موافقة الوصية
 بالموت وعند الموت صار وصيا
 جلة واحدة والوكالة حكم تحت
 التوكيل فاذا افرط كل واحد منهما
 استبد كل واحد منهما بالتصرف واذا كانا
 بكلام مع

عليه

عليه لما ذكرنا ولو باع احدهما بحضرة صاحبه
 فانما جاز له صاحبه جازوا الا فلا ولو كان
 غائبا جاز له لم يجز في قول ابن حنيفة
 رحمه الله وان مات احدهما او مات
 بقتله لم يجز للاخر ان يتصرف وحده
 لعدم رضاه براءيه وحده قال **الافى**
المضومة وطلاق وعتاق بلائذك ورد
ودبعة وقتنا دين لان في هذه الاشياء
 لا يحتاج فيها الى الراى والمضومة وان
 كان محتاج فيها الى الراى بكن احتاجهما
 في التكلم في مجلس القاضى متعذرا لانه
 يؤدي الى التلبيس على القاضي والى السفسف
 والراى محتاج اليه سابقا على المضومة
 ولا يشترط حضور صاحبه وقت المضومة عند
 عامته لانه لا يتعلق بشيء من المضومة
 وطوساكت فائدة وطلاق الزوجة والعتاق
 بلا بدل لا يحتاج فيه الى الراى اذا قال طلقا
 ان شيئا وجعل اسرها بايديها فحيثه يكون
 تقويضا فيقتصر على المجلس بكونه تليكا او
 يكون تقليقا فيشترط فعلها بالزوج الملاق
 لان المعلق بشيئين لا يترك عند رد
 احدهما وعلى يد الوقال طلقا ما جفيا
 ليس لاحدهما ان يطلقا وحده ولا يقع

Copyrighted material

عليها طلاق احدهما ولو قال طلقا معا
ثلاثا فطلقهما احدهما طلقة والاخر
طلقتين لا يتبع ورد الودعة لا يحتاج فيه
الى الراي فردا احدهما كرددتها بخلاف ما
اذا وكلها باسرها حيث لا يكون
لا احدهما ان يقضي به دون صاحب
لان اجتماعهما فيه ممكن ولو وكل فيه
غرض صحيح لان حفظ اثنين خير من
حفظ واحد فاذا اقتضيه احدهما ضمن
كله لانه قبض بغير اذن المالك اذ امره
ستاد لهما مجتمعين لا متفرقين فلم يكن
ما موراني حالة الانتزاد قبض شي منه
وقضا الدين مثل رد الودعة واقتضا
مثل استرداد الودعة **قال ك** **ولا**
يوكل الا باذن او باعمال برائك اي لا يوكل
الوكيل فيما وكل فيه الا ان ياذن له
الموكل او يقول له اعمل برائك لانه رضي
برايه ولم يرخص برأي غيره ولان المؤمن
اليه المقر دون التوكيل به فلا يملكه
بدون التوفيق اليه بخلاف التوكيل في الحقوق
حيث يملكه بغير اذن الموكل لانه اصيل فيه
ولهذا الا يملكه الموكل ولا يملكه عنه ويملكها
فيما نحن فيه فلا يملك التوكيل بدون رضاه

واذا

وقد بان ان كل من

وقفه ثقه

واذا افوض اليه وكل كان الثاني وكيله عن
الموكل حتى لا يكون للاول ان يعزله ولا
يعزل موته ويعزلان بروت الموكل
ومو نظير استخلاف القاضي حيث لا يملك
الا باذن الخليفة عما سئل للمسلمين فلا
يعزل ثقه القاضي الذي دلاه موامنه
ولا القاضي باذنه والموكل عما سئل
لقسه فيعزل وكيله بوته لبطلات
حقه **قال ك** **قان وكل بلا اذن الموكل**
تعتد بغيره او باع اجنبى فاجاز مع
اي ان وكل الموكل بغير اذن الموكل فتعد
الوكيل الثاني بغيره الوكيل الاول او تعد
الجنبى فاجاز الوكيل الاول جاز
ففيها لان مقصود الموكل حضور راسه
وقد حصل به وكذا لو تعد الموكل الثاني
بغيره الوكيل الاول جاز من غير
اجازة منه لان المقصود به حضور
رايه قد حصل بنفس المقعد باذنه
ولو قدر الاول المشي للثاني جاز عتده
في عينه لمحصل المقصود باستعمال رايه
في ثقتهم براءته بخلاف ما اذا وكل وكيلين
وقدر لهما المثل حيث لا يجوز لاحدهما
ان يتصرف بدون صاحبه لان تقديره

ثم لا يعزل بغير اذنه في الاول ولا يجوز
ويعزلان بغير اذنه في الثاني
يعزلان بغير اذنه في الثاني

لا يبيع استعمال الراي في تقاضائه في الشراء
وفي الزيادة في البيع وفي اختيار من يما ملانه
بكل هو مقصوده ظاهر الان تفويضه اليها
مع تقدير البذل ذليل عليه بخلاف ما اذا كان
الامور واحد الان عرضه استعمال راسه
في معظم الامر وهو تقدير البذل وقد حصل
ومذا لان المقصود في الوكالة لا يستباح
عادة وهو زيادة المبدل وما عداه كالقتلة
فلا يكون مقصودا بالتركيل واقتلوا في العهدة
نهما اذا عقد الوكيل الثاني بحضرة الوكيل
الاول فذكر الثاني في فتاويه ان الموقوف
تعلق بالاول وكذا ذكر المحمدي ايضا لان البريل
رعي بلزوم العهدة للاول دون الثاني وذكر في
حيل الاشمل والميون ان الموقوف ترجع الى الثاني
وهو الصحيح لانه هو العاقد والعقد هو السبب
للزوم وقد مر من المباشرة من غيره وينبغي
ان يكون على هذا الخلاف فربما اذا عهده والاول
عائيب فاجازة او عهده اجنب فاجازة الاول
ولا معنى لاشترائه من غيره والوكيل بالطلاق
او العتاق اذا وكل غيره فطلق الثاني بحضرة
الوكيل الاول لا ينفذ لان الامر علقته بلفظ الاول
دون الثاني وهو يتعلق بالشرط بخلاف البيع
وعنه قال **وان روج عبد او محاتب**

بافر صغيرته الحرة المسلمة او باع اليها
او اشترى اليها لم يحتر لانه لا دلالة له ولا
ان العبد لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك
انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له
على المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا ولهذا لا تقبل شهادته
على المسلم ولا شهادته للكبير اصد
والكاتب عبد ما بقي عليه درهم ولا
معه الولاية نظرية فلا بد من تفويضها
الى القادر ويستحق من النظر والرق بزيل
القدرة والكفر يقطع الشفقة على المسلم فلا
مصلحة في التفويض اليها ولا فرق في ذلك
بين ان يكون الكافر ذميا او حربيا واما المرتد
فان ولايته على اولاده واموالهم موقوفة
بالاجماع لانها تنبني على النظر والمظهر
يقتل بانقضاء الملة لان اتحادها داع الى
النظر وهو مقدر في احوال فوجب التوقف
فيه فاذا سلم جعل كانه لم يرسل مسلما
فنيقذ نفسه واذا مات او قتل على ردة
بقررت جهة انتفاع الولاية فيبطل قصره
بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجر واراسلم
بعد ذلك لان حوازا انكاح يعتمد الملة
ولاملة المرتد فلا يتوقف اذ لا يحجز

له في الحال لان شرط التوقف ان يكون
له محيز في الحال فصار نظير اعتاق
الصبي وطلاقه ومبته حيث لا يتوقف
على البلوغ اذ لا محيز له في الحال ونكاح
اولاده الصغار له محيز في الحال وهو الولي
او القاضي فينتوقف فاذا سلمت عدلت
فتمنع النكاح والابطال وبجلافة مرفاة
في ماله عندهما لا يثبتني على الملك
وملكه قائم ثابت في امواله ما دام
حيا فينفذ بلا توقف والله تعالى اعلم
باب ما
الوكالة بالخصوصة والقبض قال الوكيل
بالخصوصة والقاضي لا يملك القبض وهذا
قول زفر رحمه الله وقال علماء السلافة
رحمهم الله يملك القبض عينا كان او دين
لان الوكيل بالشيء وكيل بالثامه وانما
يكون بالقبض وما لم يقبض بالخصوصة
قائمة لانه يتوهم انكاره بعد ذلك
والمطلوب وربما يحتاج الى المرافعة ثانيا
فيكون له التمسك بطلبه لما دلتها ولا المقصود
من الخصومة الاستيفاء اذ هي غير مقصودة
لذاتها والوكيل بالشيء يملك ما هو المقصود
منه ومعنى التقاضي الطلب المطلب في الدف

فصار يعني الخصومة وهو في اصل اللغته
القبض لانه يتناول من قبض قبض القضي دينه
واقضيت منه ديني اى اخذت والعرف
املك فكان اولى اذ الخصومة مأخوذة فصار
يعني الخصومة كما اذا فيكون التوكيل بها
توكيل بالثامه اذ المطالبة لا تقتضي الا
بالقبض ولزفر رحمه الله ان الخصومة
غير القبض حقيقة وهي لاظهار الحق واختار
في التوكيل بها من هو الذي الناس خصومة
واكثرهم كذبا وخيانة واختار في القبض
من هو اوفى الناس امانة واكثرهم
ورعافين يصلح للخصومة عادة لم يرض
بقبضه فالتوكيل بخصومة لا يدلنا على
الرعي بقبضه بل يدل على عكسه فلا
يكون له القبض وكذا المطالبة غير
القبض فالوكيل بها لا يملك القبض لما ذكرنا
والفقوى اليوم على قول زفر رحمه الله
ولهذا اختاره الشيخ رحمه الله لتفسير
احوال الناس وكثرة الخيانات في الوكلا
ولا فرق في ذلك بين الدين والعين لان
المقني لا يختلف فيها قال **والقبض الدين**
يملك الخصومة اى الوكيل بقبض
الدين يملك الخصومة حتى لو اقررت

واظهر دينا وجيار ص

على البيتة على استيفاء الموكل او ابراه
 مقبل وكذا اذا اوجد الغريم فقام الوكيل
 البيتة عليه تقبل ومدا عندا في حصة
 رحمه الله وقال لا يكون حقاً ومو
 رواية الحسن عنه لان القبر غير المضمومة
 فلم يكن الرضا به رضاءاً اذ ليس كل من
 يؤمن على المال يشتري اليها قاله
 ويقتضى العين لا فلو يمين **وواليد على**
الوكيل بالقبض ان الموكل ياعه ووقف
الامر حتى يحضر الغائب وكذا الاطلاق والعتا
 الى الوكيل قبض العين لا يملك المضمومة
 حتى لو اقامه واليد البيتة على الوكيل
 بقبض العين ان الموكل ياعه العين
 لم تقبل بيته الا في حق قصر به الوكيل
 عن العين فيوقوف حتى يحضر الغائب
 وكذا لو اقامت المرأة البيتة على
 الوكيل بقبضها ان الزوج طلقها ثلاثا
 او اقامه لعبد البيتة على الوكيل بنقله
 ان المولى قد اعتقه لا يقبل في حق ومو
 الطلاق والعتاق ويقبل في حق نصر
 يد الوكيل عتقا حتى يوقف الامر الى
 ان يحضر الغائب ومذايا لاجماع استحسان
 والاصل في جنس هذه المسائل ان

الوكيل

الوكيل اذا وقع باستيفاء من حقه لم يكن
 وكيلاً بالمضمومة لان التوكيل وقع بالقبض
 لا غير ويمكن حصوله بلا مضمومة بان لا
 يحدد ذو اليد ملكه فلا حاجة الى جعله
 وكيلاً في غير ما دقيل به لان الامر بالشي
 انما يدخل غيره فيه اذا كان لا يتوصل
 اليه الا به للضرورة وان وقع التوكيل
 بالملك كان وكيلاً بالمضمومة لان الملك
 انشا تصرف وحقوق المتد تعلق بالعاقب
 لانه لا يمكنه التخصيص الا بها والمضمومة
 من جملتها فكان وكيلاً بها فاذا ثبت هذا
 قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الوكيل
 بقبض الدين وكيل باستيفاء من حقه حكما
 وللهذا الوقت قبض احد الشريكين شيئا من
 الدين كان للاخران سياركة فيه بمعنى
 التملك ساقط حكما حتى كان له ان يأخذ
 بلا قبض ولا رضاً كما في الوديعة والغصب
 فلا ينتصب خفياً كما في الوكيل بقبض
 العين وقال ابو حنيفة رحمه الله الوكيل
 بقبض الدين وكيل بالملك لان الديون
 مقضى بمثلها لا باعيانها ومذايا
 القبور من ليس ملك للموكل بل هو بدل حقه
 الا ان الشرع جعل ذلك طريقاً للاستيفاء

في قبض الدين
 في قبض الدين
 في قبض الدين

فمن عاونه وكبره

فانتصب فقما كالوكيل بالشر او القسمة والرد
بالعيب والرجوع في الهبة والوكيل باخذ
الشفعة فانه ومساكنة اشبه باخذ
الشفعة فانه خصم قبل التقبض منه كما ان
الوكيل يطلب الشفعة خصم قبل الاخذ فاما
الوكيل بالشر فاما يصير خطيا بعد مباشرة
الشر واما الوكيل يقبض الدين فليس بوكيل
بالبادلة فصار رسولا واما محضا فلم
يخلق الحقوق بالعائين ولا ينتصب فقما
ولا يقبل البيعة عليه في سنا حتى لا يجب
التوقف فيه لانها قامت على غير خصم
وفي الاستحسان يتوقف حتى يحضر
الموكل فاذا حضر امر الخصم باعادة البيعة
على ما ادعى لان البيعة قامت على نفس
الحق وعلى نفس اليد والوكيل خصم في حق
اليده فحسب فيقبل في حقه فتقصر يده
عنه كما اذا قاما بحضور البيعة ان الموكل
غزله عن الوكالة فاما تقبل في حق قصر
اليده قال **ولو اقر الوكيل بالخصومة**
عند القاضي مع والا لا اذا اقر عند
غير القاضي لا يبيع وعنده يبيع ومواسحاتان
ولكنه يخرج به عن الوكالة وهذا عند
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف

رحمه الله يبيع اقراره عند غير القاضي ايضا
وقال زفر والثاني رحمهما الله لا يبيع
اقراره عند القاضي ايضا وهو قول ابى
يوسف رحمه الله او لا وهو القياس لانه
ما مور بالخصومة وهو من رغبة والافرار
يصاد دائما لانه مسألة والامر بالسؤال يتناول
ضده ولهذا لا يملك الامر والصلح ويبيع
اذا استثنى الاقرار ولوكالات حقيقة
الخصومة مجبورة لما صنع استثنائه ولذا
لو وكله بالجواب مطلقا يتقيد بجواب
هو خصومة عند ما القصد الاكار ولهذا
يختار فيها الامدى فالامدى في الخصومة
ومذا هو المعروف والوكالة تتقيد به
كما تتقيد بالتقيد ضريحا ولان فيه
اضرارا بالموكل فلا يملك ولهذا لا يملك
الاب والوصى في مال الصغير مع ان
ولامتهما وفرقتا التوكيل معهما
فان دخل تحت ما يملك الموكل وهو الجواب
مطلقا دون احد مما عينا اذا لا يجوز له ان
يتكلمه ان ينكر اذا كان خصمه محققا
والخصومة يراد بها مطلق الجواب عرفا
مجازا لانها سببه فذكر السبب واردة
المسبب سابع او مخروجه بمقابلتها ولان

الجواب يكون في موضع يكون فيه الخصومة
 وهو مجلس الحكم والجواب يتناول
 الاقرار والانكار عملا بعموم المجاز كما لو قال
 عبده خسر يوم يتقدم فلان فانه يراى
 به مطلق الوقت مجازا فنتناول الليل
 والمنار عملا بعموم المجاز والدليل انه
 يراد بها الجواب مطلقا ان القاضى يامره
 بالجواب فيقول له اجب خصمك ولا
 يامره بالخصومة فوجب حمله على
 الجواب لانه يوجب توكيله قطعا ولو حمل
 على الانكار لايصح الاعلى احد التقديرين
 وهو ان يكون محققا بالانكار وان كان
 مبطلا لايصح ومدا لان الوكيل قاسم
 مقام الموكل والموكل لا يملك الانكار عينا
 وانما يملك مطلق الجواب وهو يتقن ان كان
 خصمه محققا او بلا ان كان مبطلا فكذا
 لا يملك التوكيل بالانكار عينا فلا يحمل
 عليه لان في حمله عليه فتساذه من وجه
 وفي حمله على مطلق الجواب صحة من كل وجه
 فكان اولى لصحته بيقين قطعا بلا احتمال
 الفساده ولو استثنى الاقرار فحقن الى
 يوسف رحمه الله انه لا يصح لانه يكون
 توكيلا بالانكار فقط وهو لا يملك ذلك عينا

فكذا

فكذا لا يصح التوكيل به فلا يكره ما دعى
 محمدا انه يصح لانه يحتمل ان يكون محققا
 بالانكار فيملكه وتنصيصه عليه يرجح تلك
 الجهة فيجوز توكيله به عند التصريح به
 وعند الاطلاق يحمل على مطلق الجواب وعن
 محمدا انه فرق بين الطالب والمطلوب
 نعمه بين الطالب دون المطلوب لان
 الطالب لا يجبر على الخصومة فله ان يوكل
 بشئ دون شئ على اختيار والمطلوب يجبر
 عليها فلا يملك التوكيل بما فيه اضرار
 الطالب ولان الطالب يثبت حقه
 بالبيعة او يتكول الموكل لان الوكيل لا
 يملك فلا يفيد استثناء الانكار في حقه
 وفي ظاهر الرواية يصح استثناء الانكار
 منها لما ذكرنا ولان الانكار حقيقة
 في الخصومة فلا يجارضه المجاز عند المقرح
 بالمحقيقة ثم ابو يوسف رحمه الله يقول
 الوكيل قائم مقام الموكل باقامته
 فاقراره لا يختص بمجلس القاضى فكذا اقرار
 من قام مقامه ومدا لان الشئ انما يختص
 بمجلس القضا اذ الم يكن موجبا الا بالقيام
 القضا اليه كالمبيعة والتكول كما الاقرار
 فوجب بنفسه ولا يختص بمجلس القضا

صورة كاستثناء الاقرار
 الى الواضع الشاذ في الخط
 ان ارجح الانكار في المصاحف
 الشاذ

بخلاف الاب والوصي لان تصرفهما مقيد بشرط
 النظر لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم
 الا بالتي هي احسن وقال تعالى قل املاح
 لهم خيرا وليس في اقراره خيرا لهم واما
 يتوكلون ان المراد بالخصومة الجواب
 مجازا على ما بينا فملك الاقرار من حيث انه
 جواب لامر حيث انه اقرار والجواب
 يستحق عليه في مجلس الحكم فيكون الوكيل
 مختصا به فيقوم مقام الموكل في مجلس
 الحكم لا غيره ولم يكن وكيل في غيره فاذا
 اقرضه لا يعتبر اقراره لكونه اجنبيا
 فلا يفتد على الموكل كمن يخرج به عن الوكالة
 لان اقراره على الموكل يتضمن الاقرار على
 نفسه بالتمثيل له ولاية الخصومة فيقبل
 في حق نفسه لاني حق الموكل كالاب والوصي
 اذا اقر بمال الصغير لغيره فانه يخرج عن
 الولاية في ذلك المال ولو استثنى الانكار
 مع اقراره كالا يصير الموكل مستترا بالتوكيل
 بالافترار ولو اقر الوكيل بالخصومة
 في حد التذد والعتاص لا يصح اقراره
 لان التوكيل بالخصومة جعل بوكيل الجواب
 مجازا لا اجتهادا فملك فيه شبهة العدم
 في اقرار الوكيل فيورث شبهة في درء ما يدرا

وكذا انكاره في

ابن الحسن
الاشعري

بالشبهة

بالشبهات قال **ويطرد بوكيله الوكيل**
مال معناه اذا كان لرجل دين على رجل
 وكفل به رجل فوكل الطالب الوكيل بقبض
 ذلك الدين من الذي عليه الاصل لم يصح
 التوكيل لان الوكيل موالي الذي يعمل بغيره
 ولو صححت هذه الوكالة صار عاملا لنفسه
 ساعيا في براءة ذمته فانفقد ركن
 فبطل ولان قبول قوله ملازم للوكالة
 لكونه امينا ولو صححت ما وجب ان لا
 يقبل قوله لكونه متبعا فيه با برأ نفسه
 فصار نظير من اعتق عبده المدين حتى
 لرقه صكان قيمته للظرف ما ولم العبد
 جميع الدين نعم ان المولى ضمن الدين للغير
 فانه لا يصح لما ذكرنا فكذا هذا فان قيل
 الدائن اذا وكل المدين با برأ نفسه عن
 الدين صح وان كان عاملا لنفسه ساعيا
 في براءة ذمته قلنا ذلك تملك وليس
 بتوكيل كما في قوله لامرته طلق نفسك فاذا
 بطلت الوكالة فلو قبضه من المدين وملك
 في يده لم يملك على الطالب ولو ابراه عن الكفالة
 لا تتبدل صحبة لرفعها باطلة امه اما لو
 كفل الغائب فانه جمع باطلا ثم اذا بلغه
 فاجاز له يجرى لما ذكرنا ولا يقال ينبغي ان

ركن الوكالة وهو علم بغيره

والجواب
في تركه
فان راجح
بشأنه عبارة
لكن تسامح
فان

الاحتمال فيه حيث فترد بينه منه ثانيا
 قال **وان ضاع لا اى ان ضاع المقروض**
 في يد الوكيل لا يرجع عليه لان الغريم
 باقراره صار محققا في قبضه الدين وان
 ظلمه الطالب بالاخذ منه ثانيا والمظلوم
 لا يظلم غيره ويرد على هذا ما لو كان لرجل
 الف درهم مثلا وله الف اخردين على
 رجل قات وشرك ابنين واقتسما الف
 العين يفتن فادعى الذي عليه الدين
 ان الميت استوفى منه الف حال حياته
 فصدقه احد هما وكذبه الاخر فالكذب
 يرجع عليه بنسبته ويرجع بها الغريم
 على المصدق وهو في رغبة ان المكذب
 ظلمه في الرجوع عليه وظلم هو المصدق بالرجوع
 بما اخذه المكذب وذكر في الامالي انه لا يرجع
 لان الغريم زعم انه بركة عن جميع الاف
 الا ان الابن الجاحد ظلمه ومن ظلم ليس له
 ان يظلم غيره وما اخذه الجاحد دين على الجاحد
 ودين الوارث لا يقتضي من الزكاة وجه الظاهر
 ان المصدق اقترع على ابيه بالدين لان الاقرار
 بالاستيفاء اقرار بالدين لان الديون تقضى
 بما لها فاذا كذبه الاخر اخذ منه حسبة
 لم يسلم له البراة الا من حسبة فقيت

بها في العبارة
 اضطراب

لحسن

الخمساية دينا على الميت فيرجع على المصدق في
 ما احببه بالارث حتى يستوفى لان الدين
 يقدم على الارث قال **الا اذا حثته عند**
الدفع اى الا ان يعين الغريم الوكيل فمقتد
 يرجع الغريم على الوكيل لان الضمان موجب
 ويجوز في قوله حثته الشئيد والتحقيق
 فعني الشئيد ان يعين الغريم الوكيل
 ومعنى التحث ان يعين الوكيل المال الذي
 اخذه منه وصورة هذا الضمان ان يقول
 الغريم للوكيل نعم انت وكيله لكن لا آمن
 ان يحجد الوكالة وما اخذه مني ثانيا ويصير
 ذلك دينا عليه ^{الرجوع} لانه اخذه مني ثانيا فله ان
 كسبل بما اخذه مني ثانيا فيضمن ذلك المأثور
 ليكون محكما على هذا الوجه لانه معناه
 الى سبب الوجوب وهو كقول ما عصبك فلا
 فعلى او مات لك عليه فعلى لان ما اخذه
 الطالب ثانيا عصب واسا ما اخذه الوكيل
 فلا يجوز ان يعينه لانه امانة في يده
 بتصادقهما على انه وكيل والامانة لا يجوز
 بها الكفالة على ما بيناه في موضعه قال
او لم يعيد قه على الوكالة **ودفعه اليه**
على ادعائه اى يعين الغريم الوكيل الغريم
 في هذه الصورة ايضا لانه دفعه اليه على

احتمال ان يكون ذكرا ولم يرض بقضائه
تخصيلا لبراءة دمه فاذا لم يحتمل وانقطع
الرجاء رجع به عليه ولا فرق في ذلك بين
ان يكذبه صريحا او سكت لان عدم
التصديق يشتمل الصورتين وزعمه فيما اذا
كذبه انه قبح بغير حق وان قبحه
يوجب الثمان وكذا اذا لم يصدق
ولم يكذبه لان الاصل عدم تصديق
وليس له ان يسترد الدفع في الرجوع
كلما قبل ان يحضر الطالب لان المؤذي حقا
للمطالب اما اذا صدقه قطعا فلا
يتفادقان ظاهرا الا على حق واما اذا
لم يصدق فلا مال له وكله وان لم
يؤكله يحتمل الاجارة منه فلا يكون له ان
ياخذه مع بقاء الاحتمال ولان من يامر
المتصرف لغرض ليس له ان يتقضم ما لم يقع
التياس منه الا ترى انه اذا دفعه الى
فصوله على رجاء الاجارة لم يملك استرداده
لاحتمال ان يحضر وكذا الواقعة الغريبة البينة
انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك لا تقبل
بينته ولا يكون له حق الاسترداد ولو اراد
استخلافه على ذلك لا يستخلف لان كل
ذلك ينشئ على دعوى صحيحة ولم يوجد

لكنه

لكنه ما عياني نقصر يا ارجيه الغائب
ولو اقام الغريم البينة ان الطالب محمد
الوكالة واخذ مني المال فيقبل لانه يثبت
لنفسه حق الرجوع على الوكيل بناء على اثار
سبب انقطاع حق الطالب عن المدفوع
ومر قبحه المال بنفسه منه فاستحب
الحاضر حضا عن الغائب في اثبات السبب
فيثبت لتجر الموكل فتستقر يد الوكيل
ضرورة وجاز ان يثبت الشيء ضمنا وان
لم يثبت مقصودا ولو ادعى الغريم على
الطالب عن المدفوع ومو قبحه المال
بنفسه منه فاستحب الحاضر حضا
عن الغائب في اثبات السبب فيثبت
قبض الموكل ~~فستقر~~ يد الموكل ضرورة
وجاز ان يثبت الشيء ضمنا وان لم يثبت
مقصودا ولو ادعى الغريم على الطالب حين
رجع عليه انه وكل الغائب واقام على
ذلك بينة تقبل بينته وتبرأ منه ولو
اراد ان يحلفه كان له ذلك فان نكل برئت
ذمته ولو طلب الغريم ان يسترد من
الوكيل ما ونعه اليه بعد ما ادى الى
الطالب بنفسه فاذا دعى الوكيل هلاكه
او دفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان

حيات الموكل وورثته غريبة او وسية له وهو
 قابض في يد الوكيل اخذه منه في الرجوع
 كلها لانه ملكه وان كان هالكاضيه الا في
 صورة واحدة وهو ما اذا صدقه في الوكالة
 وان انكر الغريم الوكالة واقوال دين
 فللموكل ان يحلف بالله ما يعلم ان الطالب
 وكله بقبض دينه فاذا حلف لم يدفع اليه
 وان شك في حق عليه بالمال للموكل وعن
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحلف لان
 حق الخليف يتا على انه خصم ولم يثبت بلا
 حجة وجه ظاهر الرواية انه لو اقر به لزمه
 فاذا انكر يحلف **قال ولو قال اني وكيل**
بقبض الدين فصدقه المودع لم يوسر
بالدفع اليه لانه انما يقبض مال الغير فلا
 يصح لما فيه من ابطال حقه في الدين بخلاف
 ما اذا ادعى انه وكيل بقبض الدين فصدقه
 حيث يوسر بالدفع اليه لانه اقرب مال
 لنفسه اذ الدينون تقتضي بامثاله لا باعيا
 على ما بينا ولو ملك المودع عنه بعد
 ما سئع قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن
 لان السئع من وكيل المودع في زعمه بمنزلة
 المنع من المودع وهو يوجب ضمان فكذا
 هذا ولو سلم المودع دينه فملك في يده

وقف لله تعالى

وانكر المودع الوكالة بغير المودع لانه
 مستفاد بالتسليم اليه وله ان يحلف المودع انه
 ما وكله فاذا انكر يثبت ذمته واذا حلف ضمن
 وليس له ان يرجع على الوكيل لان في زعمه
 ان المودع ظالم في تقسيمه اياه وهو مظلوم
 والمظلوم ليس له ان يظلم غيره الا اذا ضمه
 وقت الدفع له على المسقة التي ذكرنا في
 الدين فحينئذ يرجع عليه او يدفع اليه
 من غير تصديق له على الوكالة رجوع عليه
 مطلقا ولو كانت العين باقية اخذها
 في المودع كلها لانه ملكها باء الامكان
 ولو اراد ان يميز بينهما بعد ما دفعها
 اليه لا يملك ذلك لانه سماع في قبض ياتم
 من جهة قال **وكذا لو ادعى المودع صدقة**
 يعني لو ادعى رجل شرا المودعة وصدقة
 المودع لم يوسر بالدفع اليه لان اقراره ^{المودع}
 على الغير مقبول **قال ولو ادعى ان**
المودع مات وتركها لغيره وصدقه
دفع اليه لان ملكه قد زال بيوتته وانفقها
 على انفسه مال الوارث في دفعه اليه
 ولو ادعى رجل ان صاحبه المال مات ولم
 يدع وارثا وانه اوصى له بما في يده
 رجل من عين اودين وصدقه الذي

في هذه المال يومه بالتسليم اليه بعد
 التلوم لانه لما ادعى انه لم يترك وارثا
 منزل منزلة الوارث فيه دفع التيه بعد
 التلوم كما يدفع الى الوارث بعد التلوم
 لاحتماله ان يكون له وارث اخر ولو لم
 يقر من في يده المال بل انكر موته او قال
 لا ادري لا يومه بالتسليم اليه ما لم
 تقم البينة ولو لم يقبل لم يترك وارثا
 لم يكن صاحب اليد حجتا دما
 في التلوم ولو ادعى ان صاحب المالمات
 وارث اليه وصدقه وتوالت لا يلتفت
 الى تصديقه ولا يومه بالتسليم اليه
 اذا كان المال عينا في يد المقر لانه
 اقترانه وكيل صاحب المال بقسطن
 الوديعه وعلى قول محمد رحمه الله الاخير
 وموتك الجورسف رحمه الله لا يصدق
 ولا يومه بالتسليم اليه وان كان
 اقترار على نفسه من الوجه الذي ذكر
 لكنه اقترار على الغائب من وجه ودعوي
 لبراهة نفسه بدفع المال اليه لانه لو
 دفع الدين اليه وتحقق موت صاحب
 المال برك بالدفع اليه لعمدة امر القاضي
 بذلك حتى لو حضر الوارث وانكر وصاية

في هذه المال يومه بالتسليم اليه بعد التلوم لانه لما ادعى انه لم يترك وارثا منزل منزلة الوارث فيه دفع التيه بعد التلوم كما يدفع الى الوارث بعد التلوم لاحتماله ان يكون له وارث اخر ولو لم يقر من في يده المال بل انكر موته او قال لا ادري لا يومه بالتسليم اليه ما لم تقم البينة ولو لم يقبل لم يترك وارثا لم يكن صاحب اليد حجتا دما في التلوم ولو ادعى ان صاحب المالمات وارث اليه وصدقه وتوالت لا يلتفت الى تصديقه ولا يومه بالتسليم اليه اذا كان المال عينا في يد المقر لانه اقترانه وكيل صاحب المال بقسطن الوديعه وعلى قول محمد رحمه الله الاخير وموتك الجورسف رحمه الله لا يصدق ولا يومه بالتسليم اليه وان كان اقترار على نفسه من الوجه الذي ذكر لكنه اقترار على الغائب من وجه ودعوي لبراهة نفسه بدفع المال اليه لانه لو دفع الدين اليه وتحقق موت صاحب المال برك بالدفع اليه لعمدة امر القاضي بذلك حتى لو حضر الوارث وانكر وصاية

لا يلتفت اليه دلالة ولاية اتباع الغريم
 فيودي الى ان يبرأ من الدين بقوله من
 غير حجة بخلاف ما لو اقر بوكالة حال
 حياته لانه لو حضر رب الدين وانكر
 كان له ان يتبعه بدينه لان امر
 القاضي بالدفع لم يجمع في حياته ذكره
 في التيسير قال **ولو وكله بقتل**
قاضي الغريم ان رب المال اخذه
المال اي رجل وكل رجلا بقتل دين له
 على غريمه فقال الغريم للوكيل ان رب
 المال اخذه متى يحير على دفع المال الى
 الوكيل لان وكالته ثبتت بقوله اخذه
 رب المال اذ لم ينكر الوكالة دما
 ادعى الايضا وفي من دعواه اقرار
 بالدين وبالوكالة ومدة الاثني ولو لم
 يكن موثقا عنه في طلب الدين كما
 استقل بذلك فمينا كما اذا طلب منه
 الدائن فقال اوفيتك فانه يكون اقرارا
 بالدين فاذا كان اقرارا ثبتت الوكالة
 في زعمه ولم يثبت الايضا بمجرد دعواه
 فيومسوا بدفع اليه كما لو اقر بالوكالة
 صريحا على ما بينا من قبل وفيه خلاف
 زفر رحمه الله قال **واستبع رب المال**

ولو طلب الغريم تكليف الوكيل انه
 لم يعلم ان الموكل استوفى منه لم يكلف
 لان اليقين لا يجري فيه النيابة
 على ما بينت

والمختلفة أي الغريم يتبع رب المال فيختلفه
 لأن قنصه يرجع براءة ذمته والطالب لو
 اقتربه لزمه فيختلف عند العجز عن إقامة
 البينة وقد بيناه من قبل **قال وان**
وكله يعيب في امته **وأي البايع رضي المشتري**
لم يرد عليه حتى يخلص المشتري أي وكله يرد
 جارية بسبب عيب فيها فإتفاق البايع المشتري
 رضي بالعيب لا يرد على البايع حتى يخلص المشتري
 بخلاف مسألة الدين لأن التدارك ممكن
 هناك باسترداد ما قصته الوكيل إذا ظهر
 الخطأ عند تكوله ولا يمكن ذلك في العيب لأن
 العيب بالفتنح نافذ ظاهر لا يملكه عند أي حقيقة
 رحمه الله فيصح التقاضي ويلزم ولا يستعمل المشتري
 بعد ذلك لأنه لا يفيد إذ لا يجوز فتح التقاضي
 في مسألة الدين ليس فيه قضا وإنما فيه الأمر
 بالتسليم فإذا ظهر الخطأ فيه أمكن تزعمه
 منه ودفعه إلى الغريم من غير نقص
 القضا ولأن حق الطالب في الدين ثابت
 بيمين لتحقيق الموجب فلا يمنع على الوكيل
 استيفاؤه ما لم يثبت الغريم ما يستقله
 ولا كذلك العيب لأنه لم يثبت ثبوت حق
 المشتري في الرد لا هتال أنه رأى العيب
 ورضى به وقت التسليم فثبت ثبوت حقه

في الرد أخلا وقالوا عند أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله يجب أن لا يفرق بين السالمتين
 بل يرد فيهما الحال لأن العيب بالخطأ لا يفتقد
 إلا الظاهر عندهما فأمكن التدارك فيهما وقيل
 الأصح عند أبي يوسف رحمه الله أن يؤخر
 في الفصلين لأن يذم فيه أن القاضي لا يرد
 بالعيب على البايع ما لم يستعمل المشتري
 بالله تعالى ما رضيت بهذا العيب وأن
 لم يدع البايع الرضى فلا يد من حضور المشتري
 وحده **قال ومن دفع إلى رجل عشرة**
بثقتها على الله فاتفق عليها عشرة من
عنده قال عشرة بالعشرة وهذا استحسان
 والقياس أن يكون مستبرعا لأنه خالف
 أمره فتزد العشرة على الموكل وفي الاحتياط
 أن الوكيل بالافتقار وكيل بالشرا لأن
 الافتقار لا يكون بدون الشراف يكون الوكيل
 في توكيله لا بالشرا والوكيل بالشرا يملك
 النقد من مال نفسه ثم يرجع به على
 الأمر وهذا لأنه لا يثبت له دراهم
 الأمر في كل مكان ويثق له ما أمر به
 من غير قصد فيشترط له ويحتاج إلى
 النقد من مال نفسه فلم يجز مستبرعا
 لأن أمره كان مفيدا بالمال المدفوع

تحققت الزعم الأمر ونفا المخرج عن الموكل
 وقيل القياس والاستحسان في قضا الدين
 لأنه ليس في منع الشراء في القياس كون مستبرعا

اليه فلي دفع ما لا اخر موكا لاجبي فيكون
 سترعا في الغضا من مال نفسه ويرد على
 المطلوب ما اخذه منه لانه ملكه وقد
 كان عينه لجهة وقد استفتي عنه
 وجه الاستحسان انه مقصود الامر
 بمصلحة البراءة وقد حصلت ولا فرق في ذلك
 بين المالكين فلم يكن التقييد بغيره افلا
 يعتبر ولان الوكيل قد يتولى بوجوب
 الطالب في موضع ليس منته مال الموكل
 فمحتاج الى ان يدفع مثله من مال نفسه
 لئلا يخذله من مال الامر فكان هذا
 تركيلا بالبادلة من وجه وهذا القدر
 من المسألة يكفي لصحة الرجوع عليه
 والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب وهو دسبي **باب**

عزل الوكيل اعلم ان الموكل عزل الوكيل
 متى شا لا بها حقه فملك ابطلها اذا تعلق
 بها حق الغير بان وكله بالمصومة بالناس
 من الطالب عند عينه المطلوب فان الموكل
 لا يملك عزله في هذه الحالة لانه انما خل
 سبيله اعما و اعلى انه يمكن من اتيان
 حقه متى شا فلو جاز عزله لتقرر ربه
 الطالب عند احققا المطلوب لما فيه من ابطال

لحقه فصار كالوكالة المشروطة ببيع الربح
 بخلاف ما اذا كان المطلوب خاضرا او كانت
 الوكالة من غير التماس الطالب او كانت
 من جهته لتمكنه من الخصومة مع
 المطلوب في الوجه الاول ولقد مر بخلق
 حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو
 لم يطلب وفي الوجه الثالث التزل الى
 الطالب ومصاديق الحق فله ان يعزله
 ويباشر الخصومة بنفسه وله ان يترك
 الخصومة بالكلية وعلى هذا قال بعض
 المشايخ اذا وكل الزوج وكيل بالطلاق
 وزوجه بالتماسها ثم قال لا يملك عزله
 وليس بشي بل له عزله في الصحيح لان
 المرأة لاحق لها في الطلاق وعلى هذا
 قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكيل
 بطلاق زوجته بالتماسها ثم قال لا يملك
 عزله وليس بشي بل له عزله في الصحيح
 لان المرأة لاحق لها في الطلاق وعلى هذا
 قالوا لوقال الموكل للوكيل كلما عزلتك
 فانت وكيل لا يملك عزله لانه كلما عزله
 تجددت الوكالة له وقيل بينزل بعزله
 كلما وكلتك فانت معزول وقال صاحب
 النهاية عندي انه يملك عزله بان يقول

عزلتك عن جميع الوكالات فيتعرف ذلك
 الى المعلق والمفقد لان الوكيل يجوز ذلك اذ
 ذلك الى تغيير حكم الشرع بحمل الوكالة
 من المقتود الى المقتد وكلاهما ليس بشي لان
 في الاول عزله وتكليفه من غيره فصل
 بينهما دايم الى الابد ثانياً وليس فيه وكالة
 تنفع ولا عزل يمنع وليس في الثالث
 ما يطل الوكالة المعلقة لان عزله
 لا يتناول الا الوجود اذ لا يتصور عزل
 الوكيل قبل الوكالة كما لا يتصور عزل
 القاضي او السلطان قبل التولية ولكن
 الصحيح اذا اراد عزله واراد ان لا
 تنفذ الوكالة بعد العزل ان يقول
 رجعت عن المعلقة وعزلتك عن الخيرة
 لان ما لا يكون لازماً يجمع الرجوع عنه
 والوكالة منه قال **ويطل الوكالة**
بالعزل اذا علم به الوكيل وقال الشافعي
 رحمه الله يفتزل بعزله وان لم يبلغه
 العزل لانه بالعزل يُسقط حق نفسه
 وحوال الوكالة لغيره والمراد بقوله باسقاط
 حق نفسه كالطلاق والعتاق
 والعزل الحكمي مثل الموت والجنون
 ولما ان العزل خطاب مقرر مقصود

وحكم الخطاب لا يثبت في حق المخاطب ما لم
 يبلغه خطاب الشرع حتى اذا بدل ما السمع
 لا يثبت حكم السمع حتى يبلغ الخطاب ولان
 في العزل اضراراً به لانه قد يتعرف
 بعد العزل قبل ان يبلغه فيلزمه الضمان
 بذلك والضرر مدفوع شرعاً بخلاف
 الاعتنان والطلاق والعزل الحكمي
 لان العزل فيه حكم ضروري عند
 المحل فلا يتوقف على العلم ويستوي
 في ذلك الوكيل بالنكاح وغيره والرسول
 يفتزل قبل العلم به حتى اذا ارسله
 في البيع او غيره فعزله قبل التبليغ
 العزل لانه مبلغ عبارة المرسل
 وناقض لها فيكون عزله رجوعاً عن
 الايجاب وله ذلك في قول القبول
 كما اذا كان المشتري ارجبه لنفسه
 بخلاف الوكيل فانه يُعقد بعبارة
 من عنده وان كانت المحتوق لا ترجع
 اليه بان كان سفيراً ومغيراً كما في النكاح
 وامثاله وليس ينقل عبارة المرسل
 فلا يعتبر التوكيل فيه ايجاباً وانما
 الايجاب من الوكيل فلا يفتزل حتى يبلغه
 لانه صار اصيلاً في حق العبارة

وان لم يكن اصيلا في حق الموقوف والرسول
ليس باصيل في شيء ما فاقترقا وقد
ذكرنا اشتراط العدد والمدة
في المبلغ غير مرة فلا نفيد وكذا لو
عزل الوكيل نفسه عن الوكالة
لا يصح من غير علم الموكل ولا يخرج به
عن الوكالة ولو جحد الموكل الوكالة
فقال لم اوكله لم يكن ذلك عزلا
قالت **رمرت احد منا وجوته طيب**
وخوفه مرتدا يعني يبطل بهذه الالبا
ايضا لان الوكالة عقد جائز غير لازم
فكان لبقائه حكمه لا ابتداء فيشترط
لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط
للاستداد بشرط في الجنون ان يكون
مطبوقا اي مستوعبا من قولهم اطبق
القيم السماوي استوعبها لان كثرة
كالوقت وقليلة كالاعيا وحده
المطبق شهر عند ابن يوسف رحمه الله
لانه يسقط به الصوم وعنه اكثر
من يوم وليلة لانه يسقط به الصوم
وعنه اكثر من يوم وليلة لانه يسقط
به الصلوات وعند محمد رحمه الله
حول كامل وهو الصحيح لانه يسقط

جميع

جميع العبادات حتى الزكاة لان استمراره
حولامع اختلاف فصوله اية استحكامه
اما ما دون الحول فلا يمنع وجوب الزكاة
فلا يكون في معنى الموت والمراد بلحاظه
بدار الخوف مرندا ان يحكم الحاكم بلحاظه
لان لحاقه لا يثبت الا بحكم الحاكم فاذا
حكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما
قبل ذلك فموقوفة عند ابن حنيفة رحمه
الله لان تصرفاته موقوفة عنده
فلذا دكاته فان اسلم نفذت وان
قتل او لحق بدار الحرب بطلت واما
عندهما فنصنفاته نافذة فلا تبطل
وكالته هذا اذا كانت الوكالة غير
لازمة وان كانت لازمة لا تبطل بهذه
الموارض كما اذا كانت الوكالة مشروطة
في عقد الرهن وكذا اذا جعل امر
امراته بيدها ثم جبن الزوج لا يبطل
امرهما لانه بملكها تصرف فصارت ملكا
الغيب وان كانت الوكالة بالوكالة
تبطل بالردة لانه بالردة يخرج من
ان يكون بالوكالة بغيره فيبطل
الوكالة به ايضا ثم لا نفوذ بالاسلام
ذكره في المنهاية وعزاه الى الميسوط

ولا يتصل وكالة المرأة بارتدادها ما لم
تتفق بدار الحرب ويحكم الحاكم بالحاقها
وكذا يجوز توكيلها بعد ارتدادها ايضا
لانها تبقى بعد الرد مالكة للتصرف
بنفسها ورويتها لا تؤثر في عقودها الا
اذا وكلت بالترديج شرارتدت والعياذ
بالله فان ذلك باطل لانها لا تملك ان
ان تتزوج بنفسها فكذا لا يزوجهها وكيلها
ولو وكلت وكيلها في حال ردها تزوجهها
بعد ما اسلمت مع كالمعتدة اذا وكلت
بان يزوجهها فتزوجهها بعد انقضاء عدتها
بخلاف ما اذا وكلت قبل ارتدادها لم
ارتدت واسلمت حيث لا يجوز ان يزوجهها
لان ارتدادها اخراج له عن الوكالة
فصار معزولا من جهتها ولا تعود الوكالة
بعد العزل وان عاد المرتد مسلما
بعد اللحاق بدار الحرب فان كان
وكيلا فهو على وكالته عند محمد رحمه الله
ولا يهود وكيلا عند ابي يوسف رحمه
الله لان قصا الناضي بلحاظ بقوله
موته ولابد الا يهود ملكه في مديريه
وامهات اولاده ويعتقن به كما يعتقن
بالموت وهذا لان التوكيل اثبات دلالة

التقيد لان اصل التصرف بملكه باهليته
وولاية التقيد بالملك وباللحاق لمحق
بالاموات فلا ملك ولا اهلية له وحده
فلا يحمده رحمه الله ان الوكيل يتصرف ببيان
قائمة به والعجز بعارض اللحاق لتبين
الدارين والتوكيل اطلاق فاذا زال العجز
فلا يزال العجز والاطلاق باق على
وكيلا فبقا تلك المعاني وهي العقل
والعقد في ذلك التصرف والذمة الصالحة
ومذا لان صحة الوكالة لمحق الوكيل وحده
باق بعد لحاقه بدار الحرب وانما العجز
عن التصرف بعارض على تصرف الزوال
فلا يقبل به عن الوكالة فاذا زال
صار كأن لم يكن فبقي الوكيل على وكالته
بمنزلة ما لو اغنى عليه زمانا ثم افاق
وان كان القاييد مسلما هو الوكيل لا تعود
الوكالة في الظاهر وعن محمد انها تقود
كما قال في الوكيل لانه اذا عاد عاد ملكه
عليه مثل ما كان وقد نقلت الوكالة
بعد جرم ملكه فيعود الوكيل على وكالته
بمنزلة ما لو اغنى عليه زمانا ثم افاق
وان كان القاييد مسلما هو الوكيل لا تعود
الوكالة بعد جرم ملكه فيعود الوكيل على

في الظاهر من محمد انها تقود كما قال
 في التوكيل لانه اذا عا د ملكه عليه
 مثل ما كان وقد تعلقت الوكالة بتقدير
 ملكه فيعود التوكيل على وكالة والفرق
 له على الظاهر ان الوكالة تعلقت بملك التوكيل
 وقد زال ملكه بصدقه وحاقه فبطلت
 الوكالة على ائتمات بخلاف ردة التوكيل
 فان ملك التوكيل باق على حاله وقد تعلقت
 الوكالة به وانما انتطع بصدقه لمجرد
 وقد زال فتعود الوكالة كما كانت قال
وافتراق الشريكين اي ينطل الوكالة
 بافتراق الشريكين وان لم يعلم التوكيل
 به لانه عزل حكمي والعزل حكمي لا يشترط
 فيه العلم بشره هذا الكلام يحتمل وجهين
 احدهما ان ينعزل كل واحد منهما عن
 الوكالة التي بينهما عقد الشركة لان كل
 واحد منهما وكيل عن صاحبه بالتصرف
 فينعزل بالافتراق عن هذه الوكالة التي
 كانت في بينهما علما بذلك او لم يعلم لانه
 عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة معراجا بها عند
 عقد الشركة على ما بينا في كتاب الوكالة
 والثاني ان احد الشريكين او كليهما لو وكل من
 يتصرف في المال جاز على ما عرفت فلو افترقا

انما هو في حق من كان له ملكه
 في التوكيل لانه اذا عا د ملكه عليه
 مثل ما كان وقد تعلقت الوكالة بتقدير
 ملكه فيعود التوكيل على وكالة والفرق
 له على الظاهر ان الوكالة تعلقت بملك التوكيل
 وقد زال ملكه بصدقه وحاقه فبطلت
 الوكالة على ائتمات بخلاف ردة التوكيل
 فان ملك التوكيل باق على حاله وقد تعلقت
 الوكالة به وانما انتطع بصدقه لمجرد
 وقد زال فتعود الوكالة كما كانت قال
وافتراق الشريكين اي ينطل الوكالة
 بافتراق الشريكين وان لم يعلم التوكيل
 به لانه عزل حكمي والعزل حكمي لا يشترط
 فيه العلم بشره هذا الكلام يحتمل وجهين
 احدهما ان ينعزل كل واحد منهما عن
 الوكالة التي بينهما عقد الشركة لان كل
 واحد منهما وكيل عن صاحبه بالتصرف
 فينعزل بالافتراق عن هذه الوكالة التي
 كانت في بينهما علما بذلك او لم يعلم لانه
 عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة معراجا بها عند
 عقد الشركة على ما بينا في كتاب الوكالة
 والثاني ان احد الشريكين او كليهما لو وكل من
 يتصرف في المال جاز على ما عرفت فلو افترقا

العزل لفسخ التوكيل في حق غير التوكيل
 اذا لم يصر حيا بالاذن في التوكيل قال
ومحجز موكله لو مكاتبه ومحجزه لو ما ذونا
 معناه لو كان الموكل مكاتب او عبدا
 ما ذونا له في التجارة فيعزل التوكيل
 لو محجز المكاتب ومحجز العبد علم بذلك او
 لم يعلم لان بقا الوكالة معتبرة بائتمائها
 لكونها غير لازمة لان العقود التي لا يلزم
 لبقائها حكم الابتداء فيشترط في حالة البقاء
 قيام الامر كما في الابتداء وقد بطل بالعجز
 والمحجز فبطل الوكالة ويستوي فيه علم
 التوكيل وجهله لان البطلان حكمي اذا اتعرف
 الموكل في الشيء الذي وكل فيه هذا اذا كان
 وكيله في العقود والحضومات واما التوكيل
 في قضاء الدين واقتضائه فلا ينعزل بمحجز
 المكاتب ولا بمحجز المأذون له لان المحجز
 او المحجز يوجب المحجز عليه من انشا المقرف
 فيخرج وكيله عن الوكالة ولا يوجب المحجز
 عليه من قضاء الدين واقتضائه فكذا لا
 يوجب عزل وكيله فان كويت بعد ذلك
 او اذن للمحجز لم ينفذ الوكالة التي بطلت لان
 صحتها كانت باعتبار ملك المقرف عند
 التوكيل وقد زال ذلك بالعجز والمحجز بعد

Copy

ing S

ersity

الوكالة فانه يتعد بالكتابة الثانية والاذن
 الثاني ولو عز المولى وكيل المبدأ الماذون
 له لا يغزل لان ذلك محجور خاص والاذن
 في التجارة لا يكون الا عما افان باطلا الا
 ترى ان المولى لا يملك منه عن ذلك مع بقا
 الاذن فكذا لا يتعد فعله المحكم فيه قال
ويقره بنفسه اي تبطل الوكالة بتصرف
 الموكل بنفسه فيما ذكره به لغوات المحل والراد
 بتصرفه ما يتخير الوكيل عن الامتثال به مثل
 ان يوكله ببيع عبد ثم يبيعه الموكل
 بنفسه او يدبره او يكاتبه وان لم يحجزه
 عن الامتثال فالوكالة باقية على حالها وهذا
 اصله حتى لو وكله بطلاق امراته فطلقها
 بمولانا او واحدة فانتقضت عدتها بطلت
 الوكالة بحجزه عن الامتثال ولو تزوجها بعد
 ذلك ليس للوكيل ان يطلقها المحقق عجز الموكل
 عن الايقاع بما تقتضيه المدة فكذا الوكيل
 انما يتكهن من الاستقاع بعده بسبب جديد ولم
 يحصل ذلك للوكيل ولو طلقها واحدة ولم
 تنقض عدتها فلو وكيل ان يطلقها اخرى
 لمبا المحل ولو وكله بتزويج امرأة فترجها
 بنفسه ثم طلقها ليس للوكيل ان يزوجه
 اياها لان الحاجة قد انتقضت بخلاف ما اذا

ترجها

ترجها الوكيل بنفسه ثم اباها حيث يجوز له
 ان يزوجه من الموكل بقا الحاجة ولو وكله بطلاق
 امراته ثم ارتد الزوج فطلاق الوكيل يقع عليها
 ما دامت في العدة لبقا تمكن الزوج من الايقاع
 وان لم يلق بها المحجب فذلك منزلة موته ولو
 وكله بالخلع فخلعها الزوج حيث يقع عليها
 طلاق الوكيل ما دامت في العدة لان
 طلاق الزوج يقع عليها في هذه الحالة فيبقى
 الوكيل على وكالة والاصل فيه ان ما كان
 الموكل قادرا على الايقاع كان وكيله
 ايضا قادرا على الايقاع فتبقى الوكالة على حالها
 وما لا فلا ولو وكله ببيع شئ فباعه الموكل
 شراره عليه بما يكون فسخا كخيار رؤية او
 خيار شرط او غيب بقتضا او بفساد ببيع
 فالوكيل باق على وكالة لان ملكه القديم
 قد عاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان
 رد عليه بما لا يكون فسخا كما لو رد بغير
 قضا او اقالة لا تقود الوكالة لانه بيع
 في حق ثالث والوكيل ثا لهما والوكالة
 تعلقت بالملك الاول ومما ملكه حيد سيد
 بخلاف ما اذا ارد عليه بما يكون فسخا ولو
 باعه الوكيل ثم رد عليه بما يكون فسخا فله
 ان يبيعه ثانيا كما اذا كان الباع هو الموكل

بنفسه فخرج الوكيل عن الوكالة لا
 الخلع بعد الخلع لا يصح فتقد التفر
 على الوكيل بخلاف ما اذا وكله
 ثم خالها الزوج صح

فرد عليه بذلك ولو وكله بمسبة شيء فومسبه
 المالك ثم رجع بالمسبة فليس للوكيل ان
 يمسبه لان الواجب مختار في الرجوع فكان
 ذلك دليل عدم حاجة الواجب الى المسبة
 ولو ومسه الوكيل فرجع الوكيل في هيبته
 لم يكن للوكيل ان يمسبه ثانيا لما ذكرنا قال محمد
 رحمه الله لا تشبه المسبة البيع لان الوكالة
 بالبيع لا تنقضي بمباشرة البيع لان الوكيل
 بالبيع بعد ما باع ينولي حقوق العقد
 ويتصرف فيها بحكم الوكالة فاذا انسخ البيع
 والوكالة قايمة جاز له ان يبيع ثانيا
 بحكمها اما الوكالة بالمسبة تنقضي بمباشرة
 المسبة حتى لا يملك الوكيل الواجب الرجوع
 ولا يبيع تشليحه فاذا رجع في هيبته
 فقد عاد اليه العبد والامسية والوكالة
 فلا يمكن الوكيل من المسبة ثانيا ولو وكله بيع
 عبده فاستره العبد وادخلوه في دارهم
 ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان استراه
 منهم لم تعد الوكالة ولو اذنه من الشترى ثم
 بالعتن او بالعتية من وقع في سهمته من
 الغافلين فهو على وكالته لانه لا اخذ بهذا
 الطريق عاد الى قد يبرم ملكه وقد كانت
 الوكالة متعلقة به فاذا عادت عادت

الوكالة ولو وكله باعتاق امينة فاعتقها
 الموكل ثم ارتدت والعتا دباله وحقت
 بدار الحرب ثم سبيت وملكها لا نقود الوكا
 لانه ملك جديد غير الاول بسبب جديد
 ولو وكله بان يزوجه امرأة معينة وهي
 ذات زوج ثبات زوجها او طلقها وانقضت
 عدتها حار للوكيل ان يزوجه من الموكل لان
 هذه وكالة مضافة لا مفدا للمحل وقت
 التوكيل وهي جازية ولو وكله ان يزوجه
 امرأة معينة فارتدت والعتا دباله ثم
 أسرت واسلمت حار للوكيل ان يزوجه
 ايما عند الحقيقة رحمه الله خلافا
 لما بنا على ان سمية المرأة مطلقا تصرف
 الى الحرة عند ما ولا يتصرف عنده بل
 له ان يزوجه الامة ولو وكله بالبيع ثم
 ركنه الموكل او آخره فسلمه فالوكيل على
 وكالته في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف
 رحمه الله انه يخرج عن الوكالة والله اعلم
 بالصواب **كتاب**
الدعوى قال رحمه الله **في اضافة**
الشئ الى نفسه حال المنازعة اي الدعوى
 ان يدعى الشئ الى نفسه في حالة الخصومة
 وهذا في الشريعة ولهذا قال عليه الصلاة

والسلام البيينة على المدعى واليمين على من
 انكر لان كل واحد من البيينة واليمين
 يحتاج اليه عند اضافة الشيء الى نفسه في حادثة
 المصومة وهذا في الشريعة اذا كان شتم من ارفع
 في اللغة عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه اذا قال
 ك ومنه دعوة النسب بالكسر والدعوة بالفتح
 في المأثمة وتقول الدعوى في اللغة قول يقصد به
 الانسان احياء الشيء على الخير الا ان اسم المدعى
 يتناول من لاجته له في العرف ولا يتناول من له
 حجة فان القاضي يسميه مدعى قبل اقامة
 البيينة وبعد ها يسميه محققا لا مدعى
 ويقال المستحيل الكذاب لعنه الله مدعى
 النبوة لانه يخرج عن اثباتها بالبيينة ولا يقال
 للرسول صلى الله عليه وسلم مدعى النبوة
 لانه قد اثبتها بالمعجزة والبراهين وليس
 بمصدر والفعل ادعى انتحل والمصدر ادعاء
 افتعال والت دعوى للتانيث ولا يثبوت
 وجعها دعاوى ينتج الواو لا غير كمنوى
 وفتاوى واسم الفاعل مدع والفعل مدعى
 عليه والمال مدعنا والمدعى به خطا شرط
 حوازا الدعوى ان يكون في مجلس القاضي
 ولا يسمع في غير مجلسه حتى لا يستحق على
 المدعى عليه جوابه وان يكون الحكم حاضرا

مطلقا من غير قيد بن زعمه ومسالمة
 ما خوذ من قولهم ادعى فلان شيئا
 اذا اضافه الى نفسه

حتى

وقف مدعى

حتى لو ادعى على غائب لا يجاب وان يكون
 المدعى شيئا معلوما ليكن اثباته بالبيينة
 ويثبت القاضي من الحكم به متى لا يجب
 الجواب على المدعى عليه اذا كان المدعى مجهولا
 وحكمها وجوب الجواب على الخصم
 اذا صححت ويترتب على صحتها وجوب
 احضار الخصم والمطالبة بالجواب
 بلا ادنعم واقامة البيينة واليمين
 اذا انكر قال **والمدعى من اذا ترك ترك**
والمدعى عليه بخلافه اي لا يترك اذا ترك
 بل يجبر مزا العرفية الفرق بينهما وهي
 من اقتر ما يثبت عليه سائل الدعوى
 وقد اختلفت عبارات المشايخ في حد
 فتمها ما ذكر منا وموحد صحيح لكونه
 حاملا للحد وماتقا من دخول غيره
 فيه وتقول المدعى من يثبت غير الظاهر
 والمدعى عليه من يثبت بالظاهر وتقول
 المدعى من يستدل كلامه على الاثبات فلا
 يصير قسما بالتكلم في الشيء فان الخارج
 لو قال لذي اليد هذا الشيء ليس لك لا يكون
 خصما ومدعىا ما لم يثبت بولي والمدعى
 عليه من يستدل كلامه على الشيء فيكفي به
 منه فان ذا اليد لو قال ليس هذا لك كان

وقيل المدعى من لا يثبت الحق كالمزعم
 والمدعى عليه من يثبت الحق بقوله من غير حجة
 كصاحب اليد صح

حضنا هذا القدر ونزله هو في نفسه
 في الكلام غير محتاج اليه وقيل كل من شهد
 بان في يد غيره كغيره فهو شاهد وكل
 من شهد بان في يد نفسه كغيره فهو
 معتر وقال محمد رحمه الله في الامل
 المدعى عليه هو الشكر والاحقر والمدعى
 وبهذا يحتاج غير ان التميز بينهما يحتاج
 الى فقه وحدود كاد الفقرة للمعنى
 دون الصورة فانه قد يوجد الكلام
 من شخص في صورة الدعوى وهو
 انكار في المعنى كما لو ادعى رد الوديعة
 فانه مدعى للرد صورة وهو منكر
 للرجوب معنى فيلزم انه لا يلزمه
 رده ولا ضمانه ولا يلزمه على انه
 رد ما لان اليقين تكون على التقى يستحق
 الانكار لانه ينكر الرجوب عليه
 والاصل براءة الذمة فكان التوكل له
 ولا يبرر على هذا المدين اذا ادعى قضاء
 الدين اذ ابر الطالب بان التوكل للطالب
 مع انه يدعى شغل ذمته والمدين براءة
 لا بالقول لما اتقنا على رجوب الدين
 صار الشغل هو الامل والمدين بدعواه
 الامنا والابرا صار مدعى خلاف

لنفسه فهو مدعى وكل من شهد
 بان في يد غيره كغيره فهو شاهد
 هو منكر مدعى عليه وكل من
 شهد بان في يد نفسه كغيره فهو

الاصل والطالب ينكر فكان التوكل له او
 تتوكل ان المدعى اسين يتوكل التوكل
 في دفع الامانة موضعها كما في الناضي
 واسينه وكالمطلقة اذا ادعت انقضاء
 العدة او بتمامها قال **ولا يقع الدعوى**
حتى يكثر حيا على ربه وقدره لان
 فائدتها الا لزاما بواسطة الاستناد ولا يستحق الاشهاد ولا
 الا لزاما في المجهول ولا يصح ولا يجب
 الجواب على الخصم فاذا بين جنسها
 ونوعها وقدرها وصفها وسبب رجوعها
 فثبت الدعوى فيثبت عليها احكامها
 من وجوب الاحتراز والحضور والمطالبة
 بالجواب ورجوب الجواب واليمين واقامة
 البينة ولزوم احضار الشئ المدعى ان
 يكن دينيا ولا يتعلق بالدعوى المجهولة
 ثم من ذلك لقضاء ما اذا وجب اذ امتنع
 لقوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله
 ليحكم بينهم اذ فريقتهم بين فريقتين
 اتكفت الوعيد بين امتنع عن الحضور بعد
 ما طول به فذلك ذلك على ان الحضور
 مستحق عليه **قالت فان كان بين يد**
المدعى على خصم احتراز ما ليس به مكان
بل الدعوى وكذا في الشهادة والاستخلاف

لا يستحق الاشهاد ولا

لان الاعلام باقضى ما يمكن شرط وذلك
 بالاشارة بعد الاختصار فيما يذكر اختصاره
 من المتقول وان لم يذكر كالمراحمة الحاكم
 او بحث اسمه **قال** **وان تغذر وذكر**
فيتها اي ان تغذر اختصار المتقولات
 بان كانت هائلة او غريبة ذكر قيمتها
 لان غير المتدبر لا يمكن ضبطه بالوصف
 ويمكن بالقيمة فوجب التصير ايها لانها
 هي المدعاة في هذه الحالة لصيرورتها
 دينا في الدمة **وقال** ابو الليث يشترط
 مع ذلك في الحيوان وذكر الدكورة والاسونة
 وان لم يشترط القيمة فقال غصب من
 سنا كذا ولا ادري انه هالك او قاييم
 ولا ادري كم كانت قيمته قال في الكافي
 ذكر في عامة الكتب انه يسمع دعواه
 لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله
 فلو كلف بيان القيمة من المدعي سقط
 عن اليهود ايضا بل اولى لانهم بعد
 عن ما درستته **قال** **وان ادعى عقارا**
ذكر حقه ووجه لانه يغذر بقرينة بالاشارة
 لتغذر فقله الى مجلس الحكم فتمين التمهيد
 اذا العقار يعرف به **قال** **وكنت ثلاثة**
 اكني ذكر ثلاثة من احد ود **وقال** زفر

لتفريده وعزاه الى القاضي في الدين
 والاصحاب للضرورة فاذا سقط
 بيان القيمة صح

رحمه الله لا يكفي ولا بد من ذكر احد ود
 الاربعه لان التعريف لم يشترط بذكر
 الثلاثة كما لا يشترط بذكر الاثنين ولما ان
 لان حكم الكل بخلاف ما اذا غلط في الرابعه
 لانه يختلف به المدعي ولا كذلك تركها
 ومظهره اذا ادعى شيئا من سقود
 فان الشهادة تتقبل وان سكتوا عن
 بيان المتن ولو ذكروا ذلك واختلفوا
 فيه لم يتقبل وكما يشترط ذكر احد في
 الدعوى يشترط في الشهادة ايضا لانه
 بها يصير مفعولا للقاضي **قال** **واسما**
اسما اي ذكر اسما محاسب احد ود لان
 التعريف يحصل بذلك وذكر اسما به
 ليشترط من غيره **قال** **ولا بد من ذكر**
المجدان **للمرئيين** **شهورا** او لا بد من ذكر حد كل
 واحد من اصحاب الحد ود ان لم يكن الرجل
 مشهورا بين الناس وهذا اعتماد على حقيقة
 رحمه الله لان تمام التعريف يحصل به
 في الصحاح من مدعيه وقد ذكرناه غير
 مرة وان كان الرجل مشهورا يكفي ذكره
 كمسؤول المتقود به **قال** **وانه في يد**
ادد ذكر العقار في يد لان المدعي عليه
 لا يكون حقه الا اذا كان العقار في يده

الاسماء تركه نظرا لما قبله
 من الاربعه بان

فلا بد من انبائه قال لا تثبت السيد
في العقار **بثبته** و**ثبته** او **بثبته**
القاضي بخلاف **القول** ان لا تثبت السيد
فيه بتمامه المدعي عليه والمدعي عليه ان
العقار في يد المدعي عليه لان السيد فيه
متمسك تمامه ولعل في يد غيره مما توافقا
فيه ليكون له اذ ربيعة الى اخذه بحكم
الحاكم فلا بد من اقامة البينة فيه
او علم القاضي بخلافه **لثبته** بتمه
الواضحة بخلاف القول لان السيد
فيه بتمامه فلا حاجة الى اشتراط
الزيادة قال **وانه** **يطالبه** به اي ذكر
للقاضي ان يطالبه بالسيد المدعي لان
القاضي لا يعلم له اذ ربيعة عنده
فبذكره انه طالب بيمين له فلا بد
من التنبه عليه لانه لو لم ينص على الطلب
بحسب القاضي انه انما ذكر له على
سبيل اكمالية فيزيل ذلك التوهم بالنص
على الطلب ولان القاضي لا يجب عليه ان
يحييه لاحتمال ما ذكرنا الا اذا اطلب
لانه نصت لقطع الخصومات لانتهاها
فادابين طلبه اجابه ولا فلا لا مال
ان يكون عنده برهن او وثيقة او اجارة

دعوى ذلك فلا يرد الاحتمال بدون طلبه
ولهذا قالوا يجب في القول ان يقول هو في
يده بيمينه حق قال **وان كان دينا ذكر**
وصفه **وانه** **يطالبه** به لما ذكرنا وايد
من بيانه على وجه لا يبقى فيه خفا وكذا
في الشهادة وقد بيناه مر قبل قال **فان**
ثبت الدعوى **قال** **المدعي عليه** **بثبته**
اي عن الدعوى ليكشف له وجه النفا
ان ثبت حقه لان النفا بالبينة يقال
الفقهاء بالاقترار وهذا لان الاقرار
حجة ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه
الى النفا والطلاق اسر الفقهاء بما ر
وانما هو امر بالخروج عما لم يرد بالاقترار
بخلاف البينة فانها ليست حجة الا اذا
انضمت بها النفا فيستطاع ابطال الكذب
بالنفا في حق العمل فيصير حجة يجب العمل
به كسائر الحجج الشرعية قال **فان اقر**
او انكر فبرهن المدعي فقي عليه **لوجود**
الحجة الملزمة للنفا قال **والاعطاف**
بطلبه اي وان لم يكن للمدعي بينة حلف
المدعي عليه اذا اطلب المدعي بينة لانه
عليه الصلاة والسلام قال للمدعي الك
بينة قال لا يقال عليه الصلاة والسلام

لك يمينه فقال يحلف ولا يبال فقال عليه
 الصلاة والسلام ليس لك الا هذا سادك
 او يمينه فصار اليمين بماله لمانفته
 اليه بالامر انكليك واما صار حقاله
 لان المنكر فصد اتوا حقه على زعمه بالانكار
 فلكنه الشارح من اتوا نفسه باليمين
 الكاذبة روى الغوس ان كان كاذبا
 كما زعموه وروى المظهر من اتوا المال والا
 يكمل للمخالف الثواب بذكر اسم الله تعالى
 وهو صادق على وجه التظيم قال **ولا**
ترد يمين على مدع لقوله عليه الصلاة
 والسلام لولا اني اعطى الناس بدعواهم
 لادمت في ناس دمار حال واسألهم تكن
 اليمين على المدعي عليه رواه مسلم واحد
 جعل جئس اليمين على المنكر لان الالف
 واللام للاستقراق وليس ذرا أي اخصر
 حتى يكون على المدعي ونظيره قوله عليه
 الصلاة والسلام الاية من قرئش وقوله
 عليه الصلاة والسلام الاية من قرئش
 وصح قوله عليه النبوة على من ادعى واليمين
 على من انكر قسم بينهما والفتنة تتأني
 الشراكة وفيه الالف واللام ايضا على
 ما تقدم فنفيد استقراق النبوة واليمين

ولهذا لا تقبل بيعة ذي اليد ولا يقال
 انا بيع الاسند لال هذا الحديث على ما ذكرتم
 ان لو كان المنكر موافقا للمدعي عليه والخارج
 هو المدعي وليس كذلك بل كل واحد منهما
 مدع ومنكر لانه يقول مولى ويقول
 لصاحبه ليس لك لانا نقول الاعتبار
 فيه المقصود ومقصود الخارج اثبات
 الملك لنفسه والتفريق بينهما وتبعاً
 ومقصود ذي اليد بقبه ولهذا يقول
 الخارج اول ما يطق مولى ويقول ذو
 اليد ليس لك فالاول هو المعتبر في
 كل واحد منهما باول ما يقدر منهما اعتباراً
 للمضدي دون الضماني وقال الشافعي
 رحمه الله اذا لم يكن للمدعي بيعة يحلف
 المدعي عليه فاذا انكل ترد اليمين على
 المدعي فان حلف تقوله وان كل لا يقضي
 له لان الظاهر صار شامداً للمدعي
 يتكوله فيعتبر بيمينه كالمدعي عليه لما
 كان الظاهر شامداً له اعتبر بيمينه
 وقال ايضا اذا اقام المدعي شامداً
 واحد او غير من الاخر يحلف المدعي
 ويقضي له لما روي انه عليه السلام
 والسلام فنفى بشاهد وبين ويروى

انه عليه الصلاة والسلام قضى باليمين
مع الشاهد ولما ساروبينا ومارواه
ضعيف رده يحيى بن معين فلا يعارض
ماروبينا ولا منه يرويه ^{في نسخة} عن
سهميل بن ابي صالح وانكره سهميل فلا
يبقى حجة بعد ما انكره الراوي فضلا
ان يكون معارضا للشاهير ولا منه
يتمثل ان يكون معناه قضى تارة بشاهد
يعني يمينه وتارة يمين فلا دلالة
له فيه على الجمع بينهما وهذا كما قيل
ركب زيد الفرس والسجل والمراد
على التقاطع ولين سلما به يقتضى
الاجتماع فليس فيه دلالة على انه يمين
المدعى بل يجوز ان يكون المراد يمين
المدعى عليه ونحن نقول به لان الشاهد
الواحد لا يعتبر فوجوبه كعدمه
فيرجع الى يمين الشكر عملا بالشاهير
قال ولا يمينه لذي اليد في الملك
المطلق ويمينه الخارج احق اي لا تقبل
يمينه لذي اليد في الملك المطلق وان اقام
يمينه فيمينه الخارج اولى وقال الشافعي رحمه
الله يمينه لذي اليد اولى من يمينه الخارج
لتأكدها باليد فصا ركا اذا اقاما اليمين

على الشايج اذ على كاح اسراة والمرأة في
يد احد هما فانه يكون اولى ولو ادعى
امته راد على كل واحد منهما انها امته
دبرها او اعنتها او اسولدها واقاما
يمينه كان يمينه صاحب اليد اولى ولما
ان البيِّنات شرعت للاثبات لانها وان
كانت في الحقيقة مبنية ^{في نسخة} مظهره لكنها
اخذت حكم الاثبات لما لا يعلم لئلا يسهل
اذا الاحكام تثبت ما سببها فصارت
كالعمل الشرعية فانها امارات في حق
الشارع وفي حتمها حكم الاثبات ولهذا
وجب الغمان على الشهود عند الرجوع
لان الحكم يحال اليها دهرها ايجابا
فاداك كان كذلك كان يمينه اولى لان
يمينته يستحق على ذي اليد الملك الثابت
بظاهر يده وذو اليد لا يستحق على
الخارج بيمينته شيئا لم يكن واما يمينه
الخارج فانما تثبت شيئا لم يكن ثابتا له
فكانت اولى اذ البيِّنات للاثبات بخلاف
سبالة الشايج فان يمينه صاحب اليد
فيه مستحقة لدفع يمينه الخارج لانها
تقوم على اولية الملك واولية الملك لا تثبت
الا لحدما فاذا قدرت شئونها لصاحب

لانه لا يملك الخارج قبل التقاضي
وقد روي ان يمينه صاحب اليد
كان ثابتا بظاهر يده لانها
من راي يمينه يانك جاز لا يمينه
بانه له واذا اقامه في الملك غير
يمينه ففعلها عنه ولم تثبت يمينه
شيئا صح

في بيعة المظان
في بيعة المظان
في بيعة المظان
في بيعة المظان

السيد باليد وفي الملك المطلق لم يوجد المعارض
لان بيعة الخارج لم تثبت الملك قبل القضا
حتى يمارسها بيعة ذي اليد بالدفع والرجوع
اما يكون عند استعراض ويصور فيه
ايضا ان يثبت الملك لهما على العقاب
فلم يكن في بيعة ما يدفع بيعة الخارج
فلا يتقبل ويخلاف اليد ببر والاعتناق
والاستيلاء لان اليد لا تدل على هذه
الاشياء كان كل واحد من البيعتين شيئا
فقارضا فخرج بيعة صاحب اليد
باليد وبخلاف دعوى النكاح لانه دعوى
سبب الملك فصارت كالنتاج في بيع ما
ذكرنا وكلامنا في دعوى الملك المطلق لان الملك
بسبب لان فيه ذي اليد اولى بالانتقال
اذا كان سببا لا يتكرر في الملك على ما يحى
بيان في موضع ولا يتاثر انها لو لم
يكرر اسبب الملك بان ادعى كل واحد
سببا انها اسرته ولم يذكر السبب كان
الحكم كذا لك فبطل ما ذكره لاننا نقول
السبب فيه متعين اذا لطريق لهذا الملك
الا انه فيكون دعوى الملك دعوى للسبب
الاشترى انما لو اختلفنا في ولا شخص واقاما
البيعة كانت بيعة ذي اليد اولى لتعين سبب

ان يدعي ان اليد في الملك
اولا من غيره
على وجه محله
وهو متعلق باول
قدم لكونه ظاهرا

وهو العتق في ملكه ولا كذلك ما نحن فيه
ولان الخارج هو المدعى والبيعة بيعة المدعى
بالنصر على ما بينا وجهه من الاستغراق
فلا يتقبل بيعة ذي اليد ما لم يكن مدعيا
يدعوى السبب قال **وقضى له ان نكل مرة**
بلا اخلع او نكل اي قضي للمدعى ان نكل
المدعى عليه مرة صريحا بقوله لا اخلع
او دلالة بسكوته ويجوز ان يكون اللامر
في قوله دفعي له يعني على اي قضي على المدعى
عليه والامر الثاني يعني على قال الله تعالى
ان احسنتم احسنتم لا تشكروا ان احسنتم
فلما اي فعلها وقال الثاني في رحمه الله
لا يقضي بكونه بل يتردد اليقين على المدعى
اذا نكل المدعى عليه فان حلف يقضى له
بالمال وان نكل انقطع النزاع بينهما كما
روى عن علي رضي الله عنه انه حلف المدعى بعد
نكول المدعى عليه ولان اليقين انما وجبت
في الامة اعلى المنكر لكون الظاهر يشهد له
فاذا نكل مو كان الظاهر شاهدا للمدعى
فيحلف ولان النكول مماثل بحمل ان يكون
لا مثل اشتماء الحال او اخلع التورع
عن اليقين الكاذبة ولا حمل الترفع عن
الصادقة كما فعل عثمان رضي الله تعالى

Copyrighted material

عنه فان شكك عن اليمين وقال اخاذ ان
 يوافقك قضائنا ان عثمان حلف كاذبا
 فلا يكون حجة مع الاحتمال فلا ينقض
 به ولنا اجماع الصحابة رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين وروى عن علي ايضا انه وافق
 اجماعهم فانه روى عن شريح ان المنكر
 طلب منه رد اليمين على المدعي فقال ليس
 لك اليه سبيل ففني بالنكول بين يدي على رضي
 الله عنه فقال له على رضي الله عنه قالون
 ومعنا ما بالرومية اصبحت وروى عن
 عمر رضي الله عنه ان امرأة ادعت عنده
 على زوجها انه قال لها حيلك على غار بك
 فحلف عمر الزوج بالله ما اردت طلاقا
 فشكل ففني عليه بالفرقة وكذا روى
 عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومحمد
 ابن ابي موسى الاسعري ولان النكول
 دل على كونه باطلا او مستترا لا دل ذلك
 لا قدر على اليمين اذ اللغو جوب ودفع الضرر
 عن نفسه وترجمت هذه المهمة على غير ما
 من الترفع والفرع والاستتباء لان الظاهر
 ان ياتي الواجب فلا يرفع عن السادفة
 والظاهر من حال المسلمين انه لا يكذب ولا
 يكون نكوله بوزنغا عن الكاذبة ظاهرا

باعتبار

باعتبار حاله ولو كان لا يشتبه الحال لا يستعمل
 حتى يتكشف له الحال فتعين ان يكون لاجل
 البطل ولا وجه لرد اليمين على المدعي
 لارويناس ان اليمين على المنكر قال
وعرض اليمين ثلاثا ندبا اي عرض
 القاضي اليمين على المدعي عليه ثلاث مرات
 وهو مستحب يتولد له في كل مرة اني اعرض
 عليك اليمين فان حلفت والاقصيت عليك
 ما ادعاه اعلاما له للمكسر لانه موضع حقا
 لا خلاف العلانية لان الثاني رحمه الله
 لا يراه فاذا اكسر عليه الاشارة والعرض
 ولم يحلف حكم عليه اذ اعلم انه لا افة
 به من طر شش وكز شش وعن ابي يوسف
 وسعد رحمهما الله ان التكرار حتم حتى لو
 فني التامى بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح
 انه ينفذ والعرض ثلاثا مستحب وتقليد
 اهل المال المرتد ثلاثة ايام فانه مستحب
 فكذا مبنا بالفتنة في الانتذار ولا بد ان يكون
 النكول في مجلس القاضي لان المستر بين
 قاطع للمخومة ولا يعتبر باليمين عند
 غيره في حق المخومة فلا يعتبر ومنه
 يشترط القضاء على فور النكول فيه اختلاف
 سواء اذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعواه

ولا يبطل بقرينة يمينه الا انه ليس له ان
يؤكد ما لم يقر البيعة على دفعه غواه
فان وجد بيعة اقامها عليه وقضى لها
وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعون
البيعة بقرينة الحلف ويقولون يترجح
جانب صدقته باليمين فلا تقبل بيعة
المدعى بعد ذلك كما يترجح جانب صدقته
المدعى بالبيعة حتى لا يعتبر بين المنكر
معها وهذا القول مهور غير ما حوز به
وليس بشي اضلال لان عمر رضي الله تعالى
عنه قبل البيعة من المدعى بعد يمين
المنكر وكان يترجح رحمه الله يقول اليمين
الناجزة احق ان ترد من البيعة العادية
ومل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة
والصواب انه لا يظهر له كذب حتى لا
يعاقب عقوبة شامدة الزور ولا يمنح
في يمينه ان كان لغفلان على ثلاث الف
فادعى عليه فانكر فحلف ثم اقام المدعى
البيعة ان له عليه الف وقيل عند ابي يوسف
يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر وفي
النهاية لو اصابها على ان المدعى لو
حلف فالمدعى عليه مناس المال وحلف
فالصالح باطل ولا شيء على المدعى عليه

قال ولا يستخلف في تكاح ورجعة
وفي استيلاء ورق وحب وولا
وحدوثان قال القاضي الامام
فخر الدين رحمه الله تعالى النوى على انه
يستخلف المنكر في الاشياء الستة بعين
في هذه الاشياء التي عدتها سوى احد
والثمان وموقوفاتها والاول قول الى
صحة رحمه الله اما هذه حقوق تثبت
مع الشبهات فيجوز فيها الاستخلاف
كالاموال بخلاف احد ودو الثمان وهذا
لان فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول
والنكول اقرار لان اليمين واجب فتركه
دليل على انه ياذل او مغرور ولا يمكن ان
يعمل بما ذل لانه يجوز من لا يجوز البذل
منه كالمكاتب والعبد الماذون له
في التجارة وكذا يجوز في الدين ولا يجوز
بقوله ويجب على القاضي ان يغني بالنكول
ويصح ايجابه في الدمنة استدا ولو كان
بذل الماصح ولا واجب وكذا يجب النكاح من
فما دون النفس ويصح في الشايع فيها
يقيم ولو كان بذر الماصح والمادجب
فتعين ان يكون مقرا والافترار يجري
في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة

البذل فلا يثبت به ما يمسك بالشيء
 كالحمد واللعن الاتري انها لا تثبت
 بالشهادة على الشهادة ولا الكتاب على
 القاضى ولا الشهادة على الشهادة مع الرجال
 فيها من الشهادة وهذا ان يكون يدك
 على انه كاذب في الانكار ولو لا ذلك لما نكل
 لان اليقين الصارفة فيها الثواب يذكر الله
 تعالى على وجه التعظيم وصيانة ماله وعرضه
 يدفع شبهة الكذب عن نفسه والقاتل
 ليس الى مثل هذه واليمين العاقبة فيها
 ملك النفس فالظلمة امر ان عرض عنها
 مخالفة الهلاك ومخالفة لهواه وتنتج نفسه
 وايشار الرجوع الى الحق اذ هو اول سن
 التماذى على الباطل قال الله تعالى ومن يوشع
 نفسه فادليك هم العاكفون فيكون اقرار ضرورة
 ولا حيلة رضى الله عنه ^{او يقول} بذل واباحة
 وهذه الحقوق لا يجرى فيها البذل والاباحة
 فلا يفتى بها بالكل كالمقتصر في النفس
 كالحمد واللعن وفي حمله على
 البذل صيانة عرض منه عن الكذب
 فكان اولي وهذا لا يجوز الا في مجلس القاضى
 وقتنا فيه ولو كان اقرار الحياز مطلقا بدون
 القضاة كذا الوكيل رجل لرجل بما يقر له

مع فلان فادعى المقول له على فلان
 دينا فاستخلفه فنكل لا يجب على الكفيل
 شي ولو كان اقرار الزوج عليه وكذا
 لو اشترى نصف عبد ثم اشترى نفسه
 الباقي فوجد به عيبا فما صبه في النصف
 الاول فاستخلفه فنكل فتعفى عليه بالرد
 ثم اراد ان يرد النصف الاخر يحتاج الى
 خصوصية واستخلاف جديد اذا انكر
 ولو كان اقرار المالك استخلف ثانيا بل كانت
 يرضه كله بالكل الاول ولا يسلطان اليمين
 راحية مع البذل فلا يكون تاركا للعاجب به
 وهذا لان اليمين يجب عليه اذا طلب تخليفه
 لمتى به الخصومة ومع البذل لا خصوصية
 ولا طلب فلا يجب وانما جاز من الكاتب والميد
 والعصى المادون لان فيه ضرورة فيدخل
 تحت الاذن في التجارة كما تدخل العيافة
 اليسيرة والهدية اليسيرة للضرورة اذ لا بد
 للتجار من ذلك وانما جاز في الدين بناء على
 دعوى المدعى ومعنى البذل ترك البيع وترك
 البيع جاز في المال لان امر المال متى بخلاف الآ
 السعة وانما وجب على القاضى ان يفتى بالكل
 بحكم الشرع لما ان المدعى كان له الشئ المدعى
 ظاهرا وبطله المنكر بالتزاع والشرع البطل

نزاعه الى اليمين فاذا امتنع اليمين عا د
 الامثل بحكم الشرع والناصح ايمانه في الذمة
 ابتدا يينا على زعم المدعي انه شحوق وان
 معنى المذلة ترك المنع ولكن كان بذلا
 حقيقة فالمال يجب فيه في الذمة
 ابتدا كالتفالة والحالة وانما يجب
 المتسامر به فيما دون النفس لان ما دون
 النفس يهلك به ممتلك الاموال فيجوز
 بذله اذا كان مفيدا الا ترى انه يجوز
 له قطع يدو الشاة كلة للمفادة فكذا يجوز
 بذله لرفع اليمين عن نفسه والفايدة اعظم
 منه ولهذا انكر عثمان رضي الله تعالى
 عنه عن الصادقة عليا بيينا فذا هو الجواب
 عن قولهم في اليمين ميانة ماله وعرضه
 الى آخره وانما يجوز في مسناع يحمل القسمة
 لانه ليس ببذل صرفا وانما صار بذلا
 في المعنى على معنى انه ترك منع وان المدعي
 ياخذ محققا فلا يبتنع بالشيوع ثم الدعوى
 في هذه السائل يتصور من احد الخصمين
 انما كان الاحد واللعان والاستيلاء فانه
 لا يتصور ان يكون المدعي فيها الا للذمة وف
 قوله للمفتوى على ما ذكره في المختصر واختار

والصواب في الدين
 الثاني 6
 لانه هو الذي ذكر
 المتن

المتأخرون

وقف ^{نقله عن} لله تعالى

التاخرون من مشايخنا على ان التاخر يظهر
 في حال المدعي فله فان راء مقتنا مجتبه
 اخذ يقولنا وان راء مقلوما لا يخلف
 اخذ يقول الى حنفية رضي الله تعالى عنه
 وهو نظير ما اختاره شمس الالية في التوكيل
 في الخصومة بغير رضا الخصم ان راي من
 الحكم التفتت ونقد الاخر اربا لا فرقيل
 بغير رضاه والا فلا وذكر العبد والشمس
 رحمه الله ان احد ود لا يستخلف فيها
 بالاجماع الا اذا اتفقت حقايا ان علق علق
 عبده بالرضا وقال ان زنييت فانت
 حرقا دعى العبد انه قد نكح ولا يمت له
 عليه بيسخلف المولى حتى اذا نكل ثبت
 العتق دون الرضا ثم اذا التزم بخلفه المنكر
 في النسب عتده هل تقبل بليته المدعي
 ينظر فان كان نسبيا ثبت ما لا قرار
 يقبل بليته مثل اجد وولد الولد
 والاعمام والاخوة والادام لان فيه
 حمل النسب على الغير بخلاف دعوى
 المولى الاعلى او الاسفل حيث تتبيل وان
 ادعى انه معتق جده وكذا ذلك والمعرف
 بينهما ان النسب لا يثبت فيهم الا بواسطة

الاولاد والنسب

وذلك مثل الولد والاولاد لم يثبت
 باقراره لا تقبل بليته صح

فيكون فيه تمثيلا على الواسطة اما الولا
فلا يثبت بواسطة بل يحمل في الحكم كانه
بنو المعيق ولما الاثرث النساء الولا
ولو كان بواسطة لثبت لمن وكذا يكون
الولا للغير ولو كان بطريق الارث لما كان
له كافي المال وكذا الواعيق عبد الثمرات
الزولي عن اثنين ثمرات الابنات
احد مما عن ابن واحد والاخر عن عشرة
ثمرات المتق فان المال يقسم بينهم
على احد عشر سهما يحقل كانهما اعتقوه
ولو كان بطريق الارث لكان لابن الواحد
النصف وللشركة النصف نصيبا ايهم
وعندما يثبت بالنكول اذا كان شسبا
يثبت باقراره والا فلا قال **ويستخلف**
الستار في فان لكل من ولم يقطع
لان موجب فعله شسبان الضمان وهو
يجب مع الشبهة فيجب بالنكول
والقطع وهو لا يجب مع الشبهة فلا
يجب بالنكول فصا ونظير ما اذا ثبتت
السرقة بشهادة رجل وامرأتين
او بالشهادة على الشهادة او بكتاب
القاضي الى القاضي فان ضمان المال يجب

شعير في حكمه
وغيره

في حاشية الكتاب

بما دون القطع ويقول في الاستخلاف
يا الله ماله عليك هذا المال وعن محمد
رحمه الله ان القاضي يقول للمدعي اذا
تريد فان قال اريد القطع قال له ان
اكدود لا يستخلف فيها فليس لك ميمه
فان قال اريد المال قال له دعوى السرقة
دادع المال قال **ويستخلف الزوج**
اذا ادعت المرأة طلاقا قبل الوطى قال
نكاح من نصف المهر اي يستخلف الزوج
اذا ادعت المرأة ذلك وهذا الاجماع
لان الاستخلاف يحرك في المال بالاتفاق
لا سيما اذا كان المقصود هو المال وكذا
في النكاح اذا ادعت المداق او النفقة
لانه دعوى المال شريعت المال بنكوله
ولا يثبت النكاح وكذا يستخلف في النسب
اذا ادعى حقا كالارث والحجر والنفقة
والعتق بسبب الملك وامتناع الرجوع
في الهبة فان لكل ثبت الحق ولا يثبت
النسب ان كان سسبا لا يصح الاقرار
به وان كان يصح الاقرار به فعلى الخلفان
الذي ذكرنا قال **وبما حد القسود**
فان لكل من القسود بين حد حد او
خلف ونسب دونه يقتض ان يستخلف

للفروج اذا ادعت المرأة ذلك وحدها
 بالاجماع لان الاستحلاف يجري في المال
 بالاتفاق لا سيما اذا كان المقصود بمز
 المال وكذا في النكاح اذا ادعت العداق
 او الثقة لانه دعوى المال ثم يثبت
 المال بنكوله ولا يثبت النكاح وكذا
 يختلف في العتق اذا ادعى حقا كالار
 والحجر والثقة والعق بغير الملاء
 وامتناع الرجوع في النسبة فان نكل ثبت
 الحق ولا يثبت النسبة ان كان نسبا لا يثبت
 الاقرار به وان كان نسبا لا يثبت
 فعلى الخلف ان ادعى نكرا **فانك وجاد**
المقود فان نكل في الشتر حبس حتى يقر
او يخلف ونها ورثه ^{في النفس} **يقتصر الى** يختلف
 جاحدا القصاص فان نكل حبس حتى يخلف او
 يقر ولا يقتصر منه رقبه دون النفس
 يقتصر منه وهذا عند ابي حنيفة
 وقال لا يجب عليه الارش فيها لان النكول
 اقرار فيه شبهة عند مالك لان امتناعه
 عن اليمين احتمالا لا محتملا لا يصلح الترفع
 على ما بينا فلا يجب له العتوة كالحدود
 فاذا امتنع لوجوب القصاص يجب عليه
 الارش بخلاف ما اذا قام على ذلك رجلا

وامرأتين حيث لا يتقن فيه بشئ وكذا
 بالشهادة على الشهادة فيه لا يتقن
 بشئ لان القصاص سقط فيه لعني من جهة
 من له فلا يجب شي في النكول لعني من
 جهة من عليه فيصالح الى الارش وتطهيره
 اذا اقرب بالقتل قطا والولي يدعي العتق
 يجب الدية وبالعكس لا يجب شي وفي
 النكول لعني من جهة من عليه **بغير** بخلاف
 العتق ان في السرقة حيث يثبت بشهادة رجل
 وامرأتين وامثاله كما يجب بالنكول لان
 المال فيه احتمل ثم يتعدى الى الحسد
 فاذا اقتصر يثبت الاصل على حاله ومن
 الاصل القصاص ثم يتعدى الى المال
 اذا وجد شرطه ولا يبي حنيفة رضي الله تعالى
 عنه ان الاطراف يسلك بها مسلك
 الاموال حتى ايج قطعها للحاجة ولا يجب
 على القاطع العتق اذا قطعها بامر من بخلاف
 القس فانه لو قتلته بامر من يجب
 عليه القصاص في رواية والدية في اخرى
 فاذا سلك بها مسلك الاموال يجري فيها
 النكول كالاموال الا انه لا يجوز قطعها
 بلا فائدة وهذا النكول مفيد لقطع
 المحسومة فصار كقطع اليد للأكلة وقطع

السن للوجع واذا امتنع التقاض في
 النفس واليمين في حق مستحق عليه يجبر
 فيه كما في التمساة قال **ك** **ولو قال المدعي**
لي بيعة حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله يستخلفه ويحكم
 مع ابي حنيفة في رواية ومع ابي يوسف
 في اخرى وهذا الخلاف فيما اذا كانت
 حاضرة في المصر وان كانت خارج المصر
 يخلف بالاجماع وان كانت في مجلس الحكم
 لا يخلف بالاجماع لا ابي يوسف رحمه الله
 ان اليمين حقة بالحديث الذي روينا وله غرض
 صحيح في الاستخلاف وهو ان يدفع
 به سوية الساقية ويتوصل الى حقة
 في الحال باقراره او تكول عن البيعة
 احتمال فلعلها لا تقبل فيجيب اذا ظلمه
 كما اذا كانت خارج المصر **وعلى ابي حنيفة**
 رحمه الله ان في اليمين مرتب على العجز
 عن اقامة البيعة على ما روينا فلا يكون
 حقة كما اذا كانت البيعة حاضرة في المجلس
 بخلاف ما اذا كانت خارج المصر لانه قد
 يتعذر عليه الجمع بين حقه وشهوده فيكون
 عاجزا ولا في استخلافه مع حضور الشهود

شود الحق

هنا

هناك المسلم اذا اقام البيعة ببدن ما
 حكف فيجب ان يتوقاه **قال ك** **وقبل**
لخصه اعطه كنفلا بفسك ثلاثة ايام كيلا
 يضيع حقه بتغييره نفسه وفيه نظر
 للمدعي وليس فيه كبر ضرر بالمدعي عليه
 لان الحضور واجب عليه اذا اتوا حتى تعد
 عليه وتشتغل الى التماسي ويجال بين
 وبين اسفاله فيصح التكفل باحضاره
 بمجرد الدعوى كما استخلافه بمجرد الدعوى
 ويجب ان يكون التكفل ثقة معروفا
 بين الناس لا يومهم افتقاره حتى يكفل
 به قابلية التكفل وهذا المستحسن
 والتمس ان لا يلزم التكفل لان الحق
 لم يجب عليه بعد بخلاف ما بعد اقامة
 البيعة والتقدير بثلاثة ايام مروي
 عن ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه مقدّر
 بما بين مجلسي القاضي حتى اذا كان يجلس
 في كل يوم يكفل الى اليوم الثاني وان كان
 يجلس في كل عشرة ايام يوما يتقبل الى
 عشرة ايام ولا فرق في الطاهر بين
 الوحيه والخامل وبين الكفيل من المال
 والحظير وعن محمد رحمه الله انه ان كان

كليلة

سروفا والظاهر من حاله انه لا يخفى
نفسه بذلك القدر من المال لا يجبر على
اعطاء الكليل وكذا لو كان المدعي حفيرا
لا يحق الاستئان بنفسه لاجله لا يجبر على
التكفيل لكن اذا اعطى مويا اختياره يؤخذ
منه ومنه اذا قال في بيعة حاضرة وان
قال ليس بيعة او فهو يردى تخيب لا يوفد
سته كفيل لعدم الفائدة في التكفيل لان
الغالب هالك من وجه وليس كل غايب
ايبا ويمكنه الاستخلاف في الحال فلا يمتنع
للاستئان بالتكفيل **قال فان الى الارض**
اي دارهم حيث سار اي ان ابى ان تكفل
لا يجبره القاضي على التكفيل بل يأسره بداره
مقدار مدة التكفيل على المتولين حتى
لا يغيب **قال ولو كان عزيزا لارمه**
مقدار مجلس القاضي اي الى ان يقوم
من مجلسه لانه يحق له الصبر بما زاد
على ذلك فلا يزداد عليه ولا ضرر في هذا
القدر ظاهرا وكذا اذا اخذ منه كفيل
لا يوفد منه الا مقدار مجلس المجلس
لما ذكرنا وله ان يطلب التوكيل بخصوصه
حتى لو طالب الاصيل بقبيل البيعة على
التوكيل فيقضي عليه وان اعطاه وكفلا

فله ان يطلب بالتكفيل بنفس التوكيل
وان اعطاه كفلا يتكفل التوكيل فله ان
يطلبه بالتكفيل بنفس الاصيل ان كان
المدعي دينيا لان الدين يستثنى من ذمة
الاصيل دون التوكيل ولو اخذ كفلا
بالمال فله ان يطلب كفلا بنفس الاصيل
لان المقصود الاستيفاء وقد يكون
من الاصيل ايسر وان كان المدعي متولا
فله ان يطلب به مع ذلك كفلا بالعين
ليخضرها ولا يفيها المدعي عليه وان
كان المدعي عتارا لا يحتاج الى ذلك لانه
لا يتقبل التخييب **قال واليمين بالله تعالى**
لا بطلاق وعتاق الا اذا اتى المحرم لما روى
ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام
سمع عمر وروى خلف بن ابيهم فقال ان
الله تعالى نهاكم ان تخلفوا يا باكم
فمن كان خالفا فليخلف بالله او ليقيم
رواه البخاري ومسلم واحمد وفي لفظ
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كان خالفا فلا يخلف الا الله او
ليحسمت وكان في تربيته خلفه باباها
فقال لا تخلفوا يا باكم روى احمد والسنن
وعن ابى هريرة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا تخلفوا الا بالله
 ولا تخلفوا الا وانتم صادقون رواه
 السنن والحاكم والبيهقي بالاطلاق وقال بعضهم
 يسوع للقاضي ان يخلصه بهما اذا اخرج الحضر
 قلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى
 في رثا تكمز اذا اكل لا يقتضي عليه بالنكول
 لانه استع بما هو مسمي عنه شرعا ولو
 قضى عليه بالنكول لا يفقد ولو طلب
 المدعي عليه بتكليف الشاهد او المدعي انه
 لا يعلم ان السامع كاذب لا يمينه القاضي
 لانا امرنا باكرام اليهود والمدعي
 لا يمين عليه اليمين لاسمها اذا اقام
 بيمينه قال **وتنقل بدكر او مضافه**
 ان يؤكد اليمين بدكر او مضاف الله
 تعالى وذلك مثل قوله والله الذي
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادون
 الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر
 ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك
 ولا قبلك هذا المالك الذي ادعاه وهو
 كذا وكذا ولا شيء منه لان احوال الناس
 شتى فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتقليط
 ويخاف شر عند عدمه فيقلط عليه

لعله يمتنع بذلك وله ان يزره على هذا
 ان سنا وله ان يمتنع لانه يحتاج وعقد
 عن عطف بعض الامتناع على البعض كقوله
 يتكرر عليه اليمين ولو اسره بالعطف
 فاني بواحدة وشكل عن الباقي لا يقتضي
 عليه بالنكول لان المستحق عليه يمين
 واحدة وقد اتى بها ولو لم يقلط جاز
 وقيل لا يقلط على المعروف بالمسراح
 وتقلط على غيره وقيل تنقلط في الخطير
 من المال دون الحقير ولو غلط عليه
 تخلف من غير تقليط وشكل عن التقليط
 لا يقتضي عليه بالنكول لان المصروف بالخلف
 بالله تعالى وقد حصل قال **لا بزمان**
ويمكان ان لا يؤكد عليه اليمين بزمان
 ولا مكان وقالت الشافعي رحمه الله ان
 كانت اليمين في ثمانية اوقات او في مال
 عظيم تبلغ ما يبي سقالات تقلط بالمكان
 فيخلف بين الركن والمقام ان كان يمينه
 وعند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ان كان في المدينة وعند المعصرة ان كان
 في بيت المقدس وفي الجوامع وغيرها فان لم
 يكن في الميساجد ويكون ذلك في يوم الجمعة
 بعد العصر وساء طلاق قوله صلى الله عليه

وسلم المؤمنين على امكن والتقسيم بالمكان
 او الرتبة رتبة على النفس وموضع ولان
 المقسود تقسيم التسميم وموضع
 بدون ذلك ولان فيه حرجا على القاصي
 حيث يكلف حضورا وموضع ولان
 فيه تاخير حق الدعوى في الدين فلا يشرع
 ولانه احدا ما يقطع به الحفوس
 فلا يختم بها كالبينة قال **ويستخلف**
اليهودى باسمه الذى انزل التوراة على
موسى عليه الصلاة والسلام والصراى
باسم الذى انزل الانجيل على عيسى عليه
الصلاة والسلام والمجوس باسمه الذى
خلق النار والوشى باسمه لعنوه عليه
 الصلاة والسلام لانه صورى الاعور
 اليهودى استشهدك الله الذى انزل التوراة
 على موسى عليه الصلاة والسلام ان حكم الزنا
 في كتابكم هذا ولان اصل الكتاب
 يعنى قد ورن نبوة نبينهم فيؤكد عليهم
 بذكر الشريعة على نبينهم والمجوس يعنى قد
 بتظيم النار فيؤكد عليه بذكر خالقها والوشى
 وهو الذى يعبد غير الله تعالى يعنى قد ان الله
 خالقه وانما يشرك مع الله تعالى غيره قال
 الله تعالى ولين سالهم من خلق السموات

والارض

والارض لينزل الله ومن اى حنييفة
 رحمه الله انه لا يكلف احدا الا بالله تعالى
 قالوا احترارنا عن اسراك غيره في التقسيم
 مع الله تعالى وذكر الحفوف انه لا يكلف
 غير اليهودى والنصارى الا بالله تعالى وهو
 اختيارهم من انما لان في ذكر الربا
 في الدين تقطعا لهما لان الدين يسمي
 بذلك ولا ينبغي ان يظهر انما رغبان
 التوراة والانجيل لان كتب الله تعالى واجب
 العظيم وما ذكره من الامور في
 الامثل فكانه وقع عند محمد رحمه الله
 يعطوننا تقسيمه من تقسيم المسلمين
 ولا يجدونها حقيقة قال **ولا يكلف**
بيوت عبادهم لان فيه تقطعا والناهي
 ممنوع من حضور ما مع ما عليه من الحرج
 وهو مدفوع عنه ايضا قال **ويستخلف على**
الحاميل اى بالله ما بينكما سكاخ قايم وبيع
 قايم وما يجب عليك رده وما بين يدين
 منك الان في دعوى السكاخ والبيع والنسب
 والطلاق ولا يقال بالله ما تكفى ولا بالله
 ما يفت ولا بالله ما تحضبت ولا بالله
 ما طلعت لان هذه الاشياء قد تقع ثم
 ترتفع برفع كالملاقاة والافالة والهيئة

ظ
واجبة

Copy

والسكاح المجدد فلا يمكن تخليفه على السبب
تخليفه على الحاصل لكي لا يقتر المدعى
عليه لانه لو اقتر بالسبب سترادعى
طرق الدافع لا يقبل منه فيمتثل بهذا
الطريق اذا لا ضرر فيه على المدعى لان
المعتور من الاسباب احكامها تخلف
على بقيةها لا على بقى السبب وهذا عند
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو
يوسف رحمه الله يخلف على السبب
لان المدين حق المدعى فيجلف على وفق
دعواه والمدعى هو السبب الا اذا عرض
المدعى عليه لانه لو اقتر بالسبب سترادعى
طرق الدافع لا يقبل منه فيمتثل بهذا
الطريق اذا لا ضرر فيه على المدعى لان المعتور
من الاسباب احكامها تخلف على بقيةها لا على
بقى السبب وهذا عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما
الله وقال ابو يوسف رحمه الله يخلف على
السبب لان المدين حق المدعى فيجلف
على وفق دعواه والمدعى هو السبب
الا اذا عرض المدعى عليه بان قال قد يقع
البيع ثم يتقايلا وان يحوز ذلك فانه حينئذ
يجلفه على الحاصل وقال فقهاء الاسلام
يفوض الى راي القاضي وهذا الخلاف فيها

نظر الى كيد البغوت فوقعه انه ينظر
انكار المدعى عليه فان انكر السبب يخلف
عليه وان اتراكم يخلف على الحاصل

اذا كان السبب يرتفع برفع وليس في
تخليفه على الحاصل ضرر بالمدعى فان كان
سببا لا يرتفع برفع فانه يخلف على
السبب بالاجماع كما يستدل المسلم اذا كان
ادعى العتق على مولاة بخلاف الامتداد والميد
الكافر لان الرق يتكرر عليها با لا يرداد
وتنقض العهد يثم بالاختراق بداء الحرب
ولا يتكرر على التمسك المسلم اذا لا يقبل
منه الا الاسلام او السيف عند
ارتداده وكذا اذا كان في التخليف
على الحاصل ضرر بالمدعى مثل ان
يدعى شفعة بالمجوار والمدعى عليه
لا يراما ومثل ان تدعى البترة الشفعة
والزوج لا يراما فانه يخلف حينئذ
على السبب بالاجماع لان في تخليفه على
الحاصل ترك النظر في جانب المدعى اذا هو
يجلف يتا على اعتقاده فيبطل حق المدعى
قال **وان ادعى شفعة بالمجوار وشفقة**
البترة والشترى او الزوج لا يراما
يجلف على السبب لما ذكرنا فالحاصل ان التخليف
على الحاصل هو الاصل عند جميع الاذادى
الى الاضرار بالمدعى او كان سببا لا يتكرر
حينئذ يخلف على السبب وعند ابن يوسف

Copy

ing S

ersity

التحليف على السبب هو الاصل الا اذا عرض
 فحينئذ يحلف على الحاصل على ما بين
 قال **وعلى العلم لو رث عبد ادعاه**
الرجل يحلف على العلم اذا ورث عبد او ادعى
اخران له ولا يحلف على البتات لان
 الوارث لا يعلم بما فعل المورث فيمتنع
 عن اليمين فيلحقه بذلك ضرر وهو
 محقق فلا يرا فلا يعارض اليه دفعا للضرر
 عنه قال **وعلى البتات لو رث**
له او اشتراه يعني يحلف على البتات
 ان كان ملكه بالسبب ثم ادعى براه اياه
 لان المنة والشرع سبب موضوع للملك
 باختيار المالك ويثبت له ولو لم يعلم انه
 ملك للملك له لما باشر السبب فلا يرافيق
 على البتات والشرع والموثوب له اصل
 بنفسه فيحلف عليه والاصل فيه ان
 اليمين متى وقعت على فعل الغير فاليمين
 على العلم ومن وقعت على فعل نفسه يكون
 على البتات مع اخذ فعل غيره وانما كان
 كذلك لان البائع من تسليم المبيع كالمالك
 عن المورث والتحليف يرجع الى ما من
 نفسه فيحلف على البتات وكذا الوكيل
 الا ان ادعى عليه العسالة والسلام خلف اليهود

وقد اختلفوا في ان يكون اليمين على العلم او على البتات
 لا اختيار له في ذلك ولا بد من العلم باليمين
 لا يمين على البتات لان الوارث لا يعلم بما فعل المورث
 فيها الشبهة فلا يحلف على البتات

بانه ما قلتم ولا علم له قاتلا فلو علم على
 البتات في الاول لانه يعلمه وفي الثاني على
 الظن لانه فعل غيره قال الحلوان
 هذا الاصل مستقيم في السائل كلها الا
 في الرد بالعيب فانه اذا ادعى عليه من
 العيب السابق ونحو ذلك فادعى المشتري
 تحليف البائع فانه يحلفه على البتات
 مع انه فعل غيره وانما كان كذلك
 لان البائع من تسليم المبيع كالمالك
 عن المورث والتحليف يرجع الى ما من
 بنفسه فيحلف على البتات لانه انما
 يكون المحلف على فعل الغير على العلم
 اذا قال المنكر لا علم له بذلك وانما
 اذا ادعى العلم فيحلفه على البتات الا ترى
 ان المودع اذا قال ان الوديعة قبضها
 صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل
 بالبائع اذا ادعى قبض الموكل الممن فان
 يحلف على البتات لا ادعاه العلم بذلك
 ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات
 تحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يفتني
 عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه في كل
 موضع وجب اليمين فيه على العلم تحلف على
 البتات يعتبر اليمين حتى يسقط اليمين

المشتري ان العبد اقرب

عنه ويفضي عليه اذا نكل لان الحلف على
البيئات اكد فيعتبر بطلان خلاف العكس
قال **ولو افتدى المنكر بيمينه**
صالحه منها على شيء صحيح ولم يحلف بعده
لما روى ان عثمان رضي الله عنه ادعى
عليه اربعمائة درهم فاعطى شيئا واقتدى
بيمينه ولم يحلف فتبطل له الا حلف وان
صادق تعالى اخاف ان يوافق قدره
يميني فيقال هذا بسبب يمينه الكاذبة
وتبطل كان له على مائة اربعة الاف
درهم اقترضها اياه فقبضها منها اربعة
الاف فترافقا الى عمر رضي الله تعالى
عنه فلم يحلف ولان بالافتداء اصلية
عمرضه وهو مستحق عقلا وشريعا
وقد قال عليه الصلاة والسلام ذنوبنا
عن امرائكم باموالكم وقال علي كرم
الله وجهه اياك وما يقع عند الناس
افتخاره وان كان عندك اعتذاره ولان
المنكر يدفع به المحسومة وهمة الكذب
عن نفسه والمدعي يأخذه على انه حقه
او عوض عنه فيجوز وان لم يكن الحق
مالا كالنقشاح وجاز ان يكون لعقد
واحد جهتان كن اقرب كبرية عبد

وقف **بده ثقه**

ثم اشتراه فاعطى من المثل بطلان الرقبة
في رغم البائع وهو فدا في حق المشتري
حتى يعتق العبد وكما في الصلح عن
الانكار فانه بدل حقه في حق المدعي
ولاقتدا اليمين وقطع المحسومة وهو
فدا في حق المشتري حتى يعتق العبد
في حق المنكر ثم لما بطل حقه في اليمين في لفظ
الصلح والنداء لا يكون له ان يستخلفه
بعد ذلك ايدا بخلاف ما اذا اشترى
بيمينه مال حيث لا يجوز لان الشراعة
تمليك المال بالمال واليمين ليست بماله
فتبطل وبقي حقه في اليمين على حاله
باب الثقالف

قال **اختلفنا في قدر المثل والمبيع فقي**
لمن برهن اهلن اقام البيعة لانه ثور
دعواه بالبيعة اذا البيعة مبينة كاسمها
فتبقى في الجاني الاخر مبرر الدعوى
والبيعة اقوى منها اذ هي مستعدنية
حتى تؤيد المتعاضد القاضى فلا يبارضها
مجرد الدعوى قال **وان برهننا فله بيت**
الزيادة اي اذا اقام كل واحد منهما حجة
كانت البيعة المبينة للزيادة اولى لان
البيئات شرعت للامنيات ولا معارضة

في قدر ما اتفقا عليه ولا في الزيادة
 فيجب كله ولو اختلفا في الثمن والمبيع
 جميعا فبيته البايع اولى في الثمن وبيته
 المشتري اولى في المبيع لما ذكرنا وفي
 النهاية اذا قال البايع بعثك هذه
 الجارية بعبدك هذا وقال المشتري
 اشتريتها منك بماية دينار واقاما
 البيته فبيته البايع اولى لانها تثبت الحق
 له فيه والاخرى تنفيه والبيته
 للاثبات دون النفي قال **وان عجزا ولم**
يرضيا يدعوى احدهما مخالفا اى ان
 عجزا عن اقامة البيته ولم يرض واحد
 منهما بان قال صاحبه بعد ما قيل لكل واحد
 منهما ايمان ترضى لما قاله صاحبه والا
 فتسحق البيع عليك مخالفا رابعا يقول
 انما ذلك لان المضود قطع المارعة وهذا
 طريق فيه فلعلمنا يرغبان في البيع دون
 الفسخ فيرضيان به اذا علمنا ذلك قال
وبدي يبين المشتري وهو قول محمد
 ورفعهما الله والى يوسف اخرا ورواية
 عن ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح
 لان المشتري اشدهما انكارا اذ هو
 الطالب بالثمن ولا فينكر عند المطالبة

فيكون ماديا لا انكارا وعند يوكول
 يطالب بالثمن كما نكل من غير تاخير فيتعجل
 به فاسدة الميعين وهو الاثر ارا والبذل
 عند النكول ويكول البايع يتاخر النابذة
 لان تسليم المبيع يتاخر الى زمان تسليم
 الثمن لان تسليم المبيع حتى يستوفي الثمن
 فكان ما يتعجل به فابذته اولى وعن
 ابي يوسف انه يبيد البيتين البايع لقوله
 عليه الصلاة والسلام اذا اختلف
 المتبايعان فالتمرك ما قاله البايع
 حصته بالذكر فكان ينبغي ان يكتفى
 بيمينه فان تقاضى عن قادته فلا
 يتقاضى عن افادة التقدير وقيل
 يقرع بينهما في البداية هذه اذا باع
 سلعة بيمين وان باع ثيابين او سلعة
 بسلعة بد القاضى بايها شاء لاستوائهما
 في فائدة النكول قال **وفسخ الثاني**
بطلب احدهما لقوله عليه الصلاة
 والسلام اذا اختلف المتبايعان مخالفا
 وترادا ولا بينهما لما اختلفا سر مثبت ما ادعاه
 كل واحد منهما فيبقى بيع بيمين محمول
 او بلا بدل فيفسخ لان البيع بلا ثمن او
 بيمين محمول فاسد ولا بد من الفسخ فيه

وتقبل ينفسح بنفس الخالف والعصم الاول
 بدليل ما ذكره في المبسوط ان وعلى
 التجارية البسيطة يحل بعد الخالف قبل
 فتح القاضي البيع بينهما ولو كان ينفسح ^{بفضل الخالف}
 لما حل وصفة المبيع ان يحل البيع
 بالله ما باعه بالف وتعد باعه بالفين
 ويحل المشتري بالله ما اشتراه بالفين
 ولقد اشتراه بالف يعنى الاثبات الى
 التي تأكيد والاصح الاقتصار على التي
 لان الاثبات على ذلك رُفعت الاتر
 انه اقتصر عليه في القسامة بقوله
 قتلنا ولا عملنا له قاتلا والمعنى فيه ان
 المبيع يجب على الشكر وهو الثاني فيحل
 على مبيعة التي اشعار بان اكلت وجب
 عليه لانكاره وانما يجب على البائع
 والمشتري لان كلا منهما منكر لان البائع
 يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكر
 ويدعى المشتري زيادة المبيع والبائع
 ينكر ان الخلاف بينهما وان كان الخلاف
 في احد منهما فاحد ما يدعى زيادة البذل
 والاخر ينكره والمشتري يدعى وجوب
 تسليم البذل على صاحبه عند تسليمه
 البذل والاخر ينكر فقرا ما مدعيين

ما اراد المشتري ويحل في المشتري بالله ما اشتراه بالفين

وسكرين فتقبل بيعة كل واحد منهما لكونه
 مدعيًا ويحل كل واحد منهما لكونه منكرًا
 وهذا اذا كان قبل قبض احد البذلين
 فظاهرا وهو قياس وان كان بعده
 تخالف للقياس لان القاضي بينهما لكونه
 منكرًا وهذا اذا كان قبل قبض احد
 البذلين فظاهرا وهو قياس وان كان
 بعده تخالف للقياس لان القاضي بينهما
 لا يدعى شيئا على صاحبه وانما ينكر ما ادعى
 الاخر ولكن عرقناه بالنص وهو قوله
 عليه السلا والسلام اذا اختلف المتبايعان
 والسلعة قايمة بعينها تخالفان وتراذلا
 قال **ومن نكل لزمه دعوى الاخر**
 لانه صار مقرا به او باذلا لزمه اذا
 انقلبه القضا وهو المراد بقوله لزمه
 دعوى الاخر لانه بدون انقال القضا
 لا موجب شيئا اما على اعتبار البذل قلا
 واما على اعتبار انه اقرار فلا انه اقرار فيه
 شبهة البذل فلا يكون موجبا باقرا
 وهذا الذي ذكرناه في الخالف اذا كان
 اختلافهما في البذل مقصودا واما اذا كان
 في ضمنه في اخر نحو ان يشتري الرجل من اخر
 سمكا في ريق وزنه مائة رطل ثم جاء بالريق

ليرده على صاحبه ورنه عشرون فقال
 البايع ليس هذا ربي وقال المشتري
 هو رقبك قال قول قول المشتري سوا
 سمي لكل رطلينتا اوله يسر ففعل هذا
 اختلافا في المتبوض وفيه القول قول
 القابض في نفس المتبوض والمتبوض فكذا
 في مقدار المتبوض وان كان في ضمنه
 اختلافا في الثمن لان الثمن يرد ادبيته
 الرق ويقتصر بزيادته فالبايع يدعي
 زيادة الثمن والمشتري ينكر ولم يعتبر
 هذا الاختلاف في ايجاب التماثل لان
 الاختلاف فيه وقع متغيا اختلافا
 في الرق قال **وان اختلفا في الاجل**
او شرط الخيار او في قبض بعض الثمن
او بعد ملك البيع او بعهده او في بدل
التكاثف او في راس المال بقدا قاله المسلمون
لم يتماثلوا والقول للكر مع لبيته استا
 الاختلاف في الاجل او في شرط الخيار او في قبض
 بعض الثمن فلا اختلاف في غير المعقود
 عليه والمعقود به فاسمبه الاختلاف
 في الخط والاجر ولهذا لا يجتزل العقد بانفسه
 بخلاف الاختلاف في وصف الثمن وجسه
 حيث يكون بمنزلة الاختلاف في المقدار

ظ
 اختلاف

حتى

حتى يحري فيه التماثل لانه يرجع الى نفس
 الثمن لانه يعرف بالوصف لا غير كونه
 دينيا في الذمة ولا كذلك الاجل لانه
 ليس بوصف له الا ترى ان الثمن وجودا
 بدونه وكذا سخصتها بمختلف فان الثمن
 حق البايع والاجل حق المشتري ولو كان
 وسفالتين فكان حق البايع وقال زفر
 والمطافعي يتماثلان في الاجل اذا اختلفا
 في اصله او قدره لان هذا في معنى الاختلاف
 في مقدار مالية الثمن فان الموحل انقصر
 من الحال في المالية ولان الضرر واجب
 التماثل عند اختلاف المتبايعين ولم يقبل
 قلنا وجوب التماثل معلق باختلاف
 المتبايعين وهو امر مشتق من البيع
 فيتعلم وجوبه باختلافهما ثبت به
 البيع وهو يثبت بالمبيع والثمن لا بالاجل
 فصار كانه قال اذا اختلف المتبايعان
 في المبيع والثمن تماثلا وقد بينا ان الاجل
 ليس بوصف للثمن ولو كان وصفا لذهب
 عند زمانه اذ النبي لا يبقى بدون وصفه
 وفرف بين الاجل في المسلم وبين ما نحن
 فيه عند ان شقته رحمه الله فانه جعل هناك
 القول قول من دعي الاجل وجعل القول

هنا المنكره والشرف انه شرط في السلم
 وتركه فيه بفسده للعقد واقداسها عليه
 يدل على الصحة فكان القول من يدعيه لان
 الظاهر يشهد له بخلاف ما نحن فيه لانه
 يعلق له في الصحة والفساد فيه فكان القول
 لثانيه لان الاجل احبني عن العقد وهذا
 لو شهد احد الشاهدين بانه باعه الف
 الى شهر وشهد الاخر بانه باعه بالف ولم
 يذكر الاجل يقتل شهدتهما كما لو شهد
 احدهما انه باعه بشرط الخيار الى ثلاثة
 ايام ولم يذكر الاخر الخيار ولو كان وصفا
 للثمن لما قيل وكذا اذا اختلفا في اصل البيع
 او في مكان ايضا السلم فيه لا يتحققان لان
 احدهما انشرد في انكار اصل البيع
 والاختلاف في مكان الايضا وقد مر
 في بيان في المبيع واما اختلافهما بعد
 فساد المبيع فالذكر من قولنا في حقيقته
 وابي يوسف رحمه الله تعالى قال كره والشافعي
 رحمه الله تعالى امان ويفسخ البيع على
 قيمة البالك وعلى هذا الخلاف اذا خرج
 المبيع عن ملكه او صار كمال لا يمكن رده
 لما قوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف
 المتبايعان مخالفا وترادا مطلقا من غير

استراط

استراط قيام السلعة والمراد باستراطه
 في الحديث الاخر المتبني على عدم سقوطه
 في حالة ادل منها كان يقول والله اعلم
 مخالفا وان كانت السلعة قائمة لانه يمكن
 من غير الصادق من الكاؤب اذا كانت
 السلعة قائمة بمكسر فتيها في الحال
 ولا يكر ذلك بعد الهلاك فاذا كان يجري
 المخالف بينهما مع امكن المعرفة فاذا لم
 ان يجري عند عدم الامكان ولان كل واحد
 منهما يدعي عقدا غير العقد الذي يدعيه
 صاحبه اذ البيع بالف غير البيع بالثمن
 الا ترى ان الشاهدين في البيع اذا اختلفا
 في قدر الثمن لا يقتل شهدتهما لعدم كمال
 النصاب في كل واحد من البيعتين فصا ركا
 اذا ادعى احدهما البيع والاخر الهبة او كان
 البيع مقايضة فهلك احد البيعتين او
 اختلفا في جنس الثمن وفي مخالفت قايده
 وتسليم ما يدعيه البايع له على تقدير تكول
 المشتري او سقوط الثمن كله عن المشتري
 على تقدير عدم تكوله ولا في حقيقة راي
 يوسف قوله عليه الصلاة والسلام اذا
 اختلف المتبايعان والسلعة قائمة مخالفا
 وترادا سوطا ان تكون السلعة قائمة وما

روايه من المطلق محمول عليه ولتطابق الترادف
فيه يدل عليه لان الترادف يكون في التام
دون النالك ولانه يحمل المطلق على المقيد
اذا كان الراوي لهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم حيث يترك كل واحد منهما على
حاله فيحمل ما كان عليه من الاطلاق والتقييد
التي الى عقله وقلة ضبطه بخلاف
ما اذا اختلف الراويان عن النبي صلى الله
عليه وسلم حيث يترك كل واحد منهما
على حاله فيحمل ما كان عليه من الاطلاق
والتقييد في حكم واحد ومحمل ومندان
اخذ يثبتان ما يرويهما ابن مسعود
عن النبي صلى الله عليه وسلم فيؤخذ بالتقييد
لما ذكرنا والتحالف بعد التخصر على
خلاف التماس على ما بينا فلا يلتزم به
غيره فلا يتعدى الى حاله ملاك السلفه
لانه ليس في معناه اذ لا يعود كل واحد
منهما الى راس ماله ولا يدعى المشتري
فيه شيئا بخلاف ما قبل التخصر على ما
بيناه ولانه بالتخالف يفسخ العقد
والفسخ يرد على عين ما درد عليه العقد
فبيشروط قيامه كالتقيد ولهذا لا يجوز
الاقالة ولا الرد بالعيب بعد ملاكه

واحد الاطلاق ومحمل الترادف عن النبي صلى الله عليه وسلم

ولا يعني لتوالتما ان كل واحد منهما يدعى
عقدا غير ما يدعى الاخر فان العقد
لا يختلف باختلاف قدر الثمن من جنس
واحد الا شري ان التوكيل بالبيع فيبيعه
بالعين وان البيع يالف بغير بالعين
بالزيادة في الثمن وبخمس مائة بالخط وانما
لا تقبل منها وهما اذا اختلفا في القدر
مع اتحاد الجنس لان المدعى احد لهما
لا لا اختلاف العقد بخلاف ما لو اختلفا
في جنس الثمن لان البائع يدعى عليه الدنانير
والشترى ينكره المشتري يدعى الشراء
بالدرهم والبائع ينكره وانكاره صحيح
وكذا دعواه لان البيع لا يسلم له
له الا بيمين فكان دعواه الشراء دعوى
البيع وهو يتقن على ثمن ومسا اتقنا
على الف وهو يكتفي للمحبة ولهذا لو كان
المبيع جارية جاز ولها ثلث الفسخ
بعد التحالف ولو كان مختلفا لما صح كما
ادعى احد ما مائة والاخر شيئا لاقتلافها
حقيقة وبخلاف بيع القايمة لان كل
واحد منهما مبيع فكان البيع قايما بقاء
العقود عليه ولهذا يجوز الاقالة فيه
ويرد بالعيب فاذا كان باقيا رده ورد

Copy

1957

ing S

ersity

الاخر مثل المالك ان كان من ذوات
 الامثال والافتقار ولا نسلم ان في الخالف
 هنا فائدة مما فائدة لان المقصود
 في الفسخ ان لا يسلم لكل واحد منهما
 العوض ويرجع اليه عين ماله الذي
 ورد عليه العقد وما يسلم المبيع المشتري
 بغيره كما يسلم له بالتمن اذ لم يفسخ فلا
 يعتد باختلاف سبب السلامة بعد
 حصول المقصود كن اقرب بالف من شئ
 متاع فقال المقر له في غصب فانه يورس
 ماله فعليه لا اتحاد الحكم بخلاف ما اذا قال
 بعثني بهذه الجارية فانكروا قال ما بعثكها
 وانما زوجتكها فانه لا يجوز له ان يطالبنا
 باختلاف الحكم فان حكم ملك البائع
 خلاف حكم الزوجية وكذا لا يرجع الى
 البائع بالفسخ عين ماله الذي ورد عليه
 العقد وما يسلم المبيع المشتري بغيره
 كما يسلم له بالتمن اذ لم يفسخ فلا يعتد
 باختلاف سبب السلامة بعد حصول
 المقصود كن اقرب بالف من شئ متاع فقال
 المقر له في غصب فانه يورس ماله
 فعليه لا اتحاد الحكم بخلاف ما اذا قال بعثني
 بهذه الجارية فانكروا قال ما بعثكها وانما

زوجتكها

زوجتكها فانه لا يجوز له ان يطالبنا باختلاف
 الحكم فان حكم ملك البائع خلاف حكم الزوجية
 وكذا لا يرجع الى البائع بالفسخ عين ماله الذي
 ورد عليه العقد وما يسلم المبيع المشتري
 بغيره كما يسلم له بالتمن اذ لم يفسخ فلا
 يعتد باختلاف سبب السلامة بعد
 حصول المقصود كن اقرب بالف من شئ
 متاع فقال المقر له في غصب فانه يورس
 ماله فعليه لا اتحاد الحكم بخلاف ما اذا قال
 بعثني بهذه الجارية فانكروا قال ما بعثكها
 وانما زوجتكها فانه لا يجوز له ان يطالبنا
 باختلاف الحكم فان حكم ملك البائع
 خلاف حكم الزوجية وكذا لا يرجع الى
 البائع بالفسخ عين ماله الذي ورد عليه
 العقد وما يسلم المبيع المشتري بغيره
 كما يسلم له بالتمن اذ لم يفسخ فلا يعتد
 باختلاف سبب السلامة بعد حصول
 المقصود كن اقرب بالف من شئ متاع فقال
 المقر له في غصب فانه يورس ماله
 فعليه لا اتحاد الحكم بخلاف ما اذا قال بعثني
 بهذه الجارية فانكروا قال ما بعثكها وانما

Copy

195

ing S

ersity

ما قال في الكتاب على قوله هو لا يتخالفان
 عند ان حقيقة رحمه الله الا ان يشاء البائع
 ان ياخذ المحي ولا ياخذ من ثمن الميت شيئا
 فحينئذ يتخالفان لان المذكور قبل الاستئنا
 التحالف دون يمين المشتري فكان صرف
 الاستئنا الى المذكور اولي وبعضهم قالوا
 لا بل ينصرف الى يمين المشتري على معنى ان
 البائع اذا رضى ان ياخذ المحي ولا ياخذ من
 ثمن الميت شيئا فحينئذ يتخالفان لان المذكور
 قبل التحالف دون يمين المشتري
 فكان صرف الاستئنا الى المذكور اولي
 وبعضهم قالوا لا بل ينصرف الى يمين
 المشتري على معنى ان البائع اذا رضى ان ياخذ
 المحي ولا ياخذ من ثمن الميت شيئا فحينئذ
 لا يختلف المشتري لان البائع اذا عرض
 عن دعواه لا معنى لتحليف المشتري وهذا
 مثل الاول في عدم الفائدة ثم قال وقال
 الامام ابي حنيفة رحمه الله ياخذ البائع
 في حق المالك من المشتري ما يترتب به
 المشتري فحينئذ لا يختلف المشتري لان
 البائع اذا عرض عن دعواه لا معنى لتحليف
 المشتري وهذا مثل الاول في عدم
 الفائدة ثم قال وقال الامام ابي حنيفة

رحمه الله ياخذ البائع في حق المالك من
 المشتري ما يترتب به المشتري فحينئذ لا
 يختلف لان الاستحلاف انما شرع في حق
 المشتري اذا كان ينكر ما يدعيه البائع
 البائع من الزيادة فاذا ترك البائع دعوى
 الزيادة واخذ المحي ورضي به المشتري
 فلا حاجة الى استحلاف المشتري والمحتاج
 هو ترك دعوى الزيادة في المثل لا ترك
 ثمن المالك لان البائع لا يترك ثمن المالك
 كله وانما يترك الزيادة على ما يترتب به المشتري
 ومعنى قوله لا ياخذ شيئا اي لا ياخذ من
 الزيادة التي يدعيها شيئا وعلى هذا التقدير
 يكون الاستئنا منصرفا الى يمين المشتري
 ومنهما ما من قال ينصرف الاستئنا الى
 التحالف وهو ظاهر لان مانع من التحالف
 وهو المالك فكذا لا يجوز وجه من ان يكون
 مبيعا فتشارك المبيع هو المحي وحده او
 برضاها بما اقرب به المشتري من ثمن المالك
 فلم يبق الاختلاف بينهما الا في ثمن المحي
 فحينئذ العنان قائما بكل لزوم ودعوى الاخر
 ثم يفسر التحالف على قول محمد رحمه الله
 ظاهر لان المالك عنده لا يوثق فصار
 كانهما حيان واختلفوا في تفسيره على قول

في حق المالك

إلى يوسف رحمه الله تعالى بعضهم يتخالفان على
 القاسم حصته من المزدون المالك لأن المخالف
 للمفسخ والنسخ لا يرد على المالك ومدا لا يقوى
 لأن المشتري لو حلف بالله ما اشتري القاسم
 باللف يكون صادقا لأن من اشتري شيئين
 باللف درهم لم يحلف بالله ما اشتري أحدهما
 باللف كان صادقا فلم يتنع عن الحلف فلم
 يفد المخالف فأيده والمصحح أن يحلف
 المشتري بالله ما اشتريهما باللفين فإن نكل
 لزمه دعوى الآخر وإن حلف يكتل البايع
 بالله ما باعها باللف فإن نكل لزمه دعوى
 المشتري وإن حلف فسبح المعتمد بينهما في
 القاسم وسقط حصته من المثل ولم يزم
 المشتري حصة المالك من المثل الذي يقر به
 المشتري فإنه يقسم على قيمتهما يوم القبض
 فما أصاب المي سقط وما أصاب المالك لزم
 المشتري وإن اختلفا في قيمة المالك فإن
 أقام أحدهما بيعة تقبل بيعة وإن أقاما
 البيعة فبيعة البايع أولى لأنها ثبتت الزيادة
 وإن لم يكن لهما بيعة كان القول قول البايع
 لأنه هو المتكسر لأن المثل كله كان واجبا
 على المشتري ثم المشتري يدعي زيادة
 السقوط يدعي قلة قيمة المالك والبايع

ينكر

ينكر ذلك فكان القول قوله وهو قياس
 ما ذكر في الامثل في رجل اشترى عبدين
 وقيمتها مائة ثم رد أحدهما بعيب ومالك
 الآخر عند المشتري سقط عنه من مائة
 ويجب عليه من مائة مائة عند ويقتسم
 المثل على قدر قيمتهما وإن اختلفا في قيمة
 المالك وأقام أحدهما بيعة تقبل بيعة
 وإن أقاما البيعة فبيعة البايع أولى لأنها
 أكثر أبحاثا وإن لم يكن لهما بيعة كانت
 القول قوله البايع مع بيعة لأنها اتفقا
 على وجوب كل المثل ثم المشتري يدعي زيادة
 السقوط يدعواه أن قيمة المالك أقل والبايع
 ينكر فكان القول له أيضا وهذا الفسخ
 وهو أن الأيمان يعتبر فيها الحقيقة لأنها
 تتوجه على أحد الخصمين وهما يجرقان
 حقيقة الحال فتنبئ الأمر عليهما والبايع
 منكر حقيقة فكان القول له وفي البيئات
 يعتبر الظاهر لأن الشاهد لا يملأان
 حقيقة الأمر فاعتبر الظاهر في حقهما
 والمقدم ظاهر في أنه لا يملأان تقبل بيعة أيضا
 وترجيح بالزيادة الظاهرة وعند أبي
 حنيفة رحمه الله أن البايع إذا رضى أن
 يترك حصة المالك من المثل يتخالفان عند

بمضمونهم على الوجه الذي ذكرنا لا في يوسف
 رحمه الله هذا اذا ملك بعضه بعد
 القبض وان هلك قبله يتخالفان بالاتفاق
 وكذا لو رد احد ما يبيع لان الكل
 يعود الى ملكه فلا يورى الى تقريب
 الصفقة على البائع فسلم هذا ان
 التخليل بان السلعة اسم لجميعها غير
 سديد وما اختلفا في بدل الكتابة
 فالذكر هنا قوله الى حنيفة رحمه الله
 وتالا يتخالفان ويتسخ الكتابة وهو
 قول الشافعي رضي الله عنه لان الكتابة
 عقد مقادسة يتقبل الفسخ وكل واحد
 منهما مدع على الآخر لان المولى يدعى بدلا
 زائدا والعبد ينكره والعبد يدعى استحقاق
 المبتق على المولى عند ادا ما يقر به والمولى
 ينكره فيتخالفان كما اذا اختلفا في المن
 وهو قبل القبض موافق للقبض فيعتدى
 اليه ولا في حنيفة رحمه الله ان البذل
 في الكتابة مقابل بلك المحرم ومملك
 التصرف والمال وقد سلم ذلك للسيد
 ولا يدعى على مولاة شيئا وقد بينا ان
 الخالف بعد القبض على خلاف التماس
 فلا يتخالفان فيكون المولى قوله العبد

وقفه سنة ثمانية

لكونه منكرا وانما يسير مقابلا بالعتق
 عند الاداء قبله لا يقابل له املا حتى يقال
 فيه انه اختلاف قبل القبض وهذا نظير
 الاجرة فانها مقابلة بالعين المستأجرة
 عند العقد ثم ينتقل الى المنفعة عند
 الاستيفاء وكذا الكتابة ليست في معنى
 البيع صورة ومعنى لان صورة البيع للاستيفاء
 وهو معنى على التضييق والكتابة بخلافه
 والبيع يتقبل الفسخ بعد تمامه والكتابة
 لا تتقبل الفسخ بعد التمام فلا يكون في معناه
 فلا يتخالفان فوجه ان البيع لا يزم من
 الجانبين فالمصير الى الخالف فيه مفيد
 حتى اذا نكل احدهما لزمه دعوى الآخر
 ولا يتحقق ذلك في الكتابة لان المكاتب
 اذا نكل لا يزمه شيئا لكنه من الفسخ
 بالتحجير والدين فيه غير لازم حتى لا يجوز
 الكفالة به ولا سلم انه مقادسة مطلقا
 لان الكلام المولى من وجه فلا يكون في
 معنى البيع فاذا التمس الخالف يجب
 اعتبار الدعوى والاعتبار فيكون القول
 المنكر وهو العبد وان اقام احدهما
 بيعة تتقبل بيئته لانه يؤرد دعواه
 بها وان اقاما البيعة كانت بيعة المولى



اولها تثبت الزيادة الا انه اذا ادى
 قد رما اقام البيعة عليه يعتق لانه
 اثبت الحرية لنفسه عند ادها
 القدر فوجب قبول بيئته على ذلك
 فصار نظير ما لو كاتبه على الف درهم
 على انه ان ادى خمسمائة يعتق ولا
 يبيتن ان يكون عليه بدل الكتابة
 بعد الحرية كما ذكرنا وكما لو استحق بدل
 الكتابة فان الحرية لا ترتفع بعد الحرية
 كما ذكرنا وكما لو استحق بدل الكتابة
 فان الحرية لا ترتفع بعد التزول
 ويجب عليه التبدل واما اذا اختلفا
 في راس المال بعد اقالة المسلم فلان
 الاقالة في باب السلم ليس ببيع بل
 هو ابطال من كل وجه فان ربح السلم
 لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل يسلط
 فليس يكن فيها معنى البيع حتى يتخالف
 فالمعترف فيه حقيقة الدعوى والسلم
 التي هو المنكر حقيقة فكان المولى له
 ولا يعود السلم ولان المقصود من
 التحالف نسخ العقد حتى يعود كل واحد
 منها الى راس ماله واليه الاشارة النبوية
 بقوله عليه الصلاة والسلام تحالفنا

ورأدا

ورأدا والتحالف في الاقالة في السلم لا ينفذ
 هذا المقصود ويؤرخ الاقالة لان الاقالة
 في السلم بعد تقادما لا يحتمل الفسخ بغير
 اسباب الفسخ الا ترى انما لو قال لا
 نقضنا الاقالة لا تنتقض وكذا لو
 كان راس المال عرضا فقبضه المسلم
 اليه شررده عليه يعيب يقتضا قاضيه
 ملك قبل التسليم الى رب السلم لا يعود
 السلم فكذا بالتحالف لا تنتقض الاقالة
 ولا يعود السلم بخلاف الاقالة في البيع
 حيث تنتقض بهذه النواقض والنتج
 فيه ان المسلم فيه سقط بالاقالة ولو
 انقضت الاقالة لكان حكمه انما احكام
 عود المسلم فيه والساقط لا يحتمل العود
 بخلاف الاقالة في البيع لانه غير فائز
 عوده الى ملك المشتري قال **وان**
اختلفنا في الثمن بعد الاقالة تحالفنا
 معناه اذا اختلفا بعد ما تقاسمنا
 قبل قبض المبيع بحكم الاقالة فانها يتخالفان
 اذا لم يكن لهما بيعة ويقود البيع الاول
 لان التحالف قبل القبض موافق للقياس لانه
 كل واحد منهما مدع ومنكر فيتعدي الى الاقالة
 كما يتعدى الى الاجارة والى الوارث والى قيمته

مقدارهم

المبيع فيها اذا استهلك البيع غير المشتري
 ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا
 يحتاجان عند الى حنيفة رحمه الله
 والى يوسف رحمه الله وعند محمد
 يحتاجان لانه يرى النقص معلولا بعد
 القبض ايضا قال **وان اختلفنا في المهر**
فمن ثقل بر من اي لمن اقام البيعة
 لانه لو رد عواها روى كاسمها مبينة
 قال **وان بر من اقل المرأة** اي اذا اقام
 البيعة كانت بيعة المرأة اولى لانها
 تثبت الزيادة والبيعات للامنيات فكانت
 اولى هذا اذا كان مهر المثل يشهد
 للزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج
 او اقل لان الظاهر يشهد للزوج ببيعة
 المرأة تثبت خلاف الظاهر والبيعات
 للامنيات على ما بينا وان كان مهر مثلها
 لا يشهد لها ولا له بان كان اقل مما ادعته
 المرأة وانما ادعاه الزوج فالصحح
 انما يتناظران لانها استولى في الامنيات
 لان بيعتها تثبت الزيادة وبيعتها تثبت
 الخط فلا يكون احدهما اولى من الاخرى
 قال **وان عجز** اي عن اقامة البيعة
 تخالفنا ولم يمتنع النكاح لان بين كل منهما

فكانت اولى وان كان مهر المثل يشهد
 لها بان كان مثل ما يدعي او اكثر كانت
 بيعة الزوج اولى لانها تثبت الخط
 وهو خلاف الظاهر

ينتفي به ما يدعيه صاحبه من التسمية
 فنفي العقد بالاستسمية وذلك غير مفيد للنكاح
 فلا حاجة الى التمسك بخلاف البيع قال **ابن عبيد**
مهر المثل يقتضي بقوله لو كان كما قال او
اقل ويقرها لو كان كما قالت او اكثر
ومهر المثل اي بين ما قالت هي وبين
 ما قاله هو لانه لما انتفى بينهما التسمية
 احتج الى تكثير مهر المثل وان لم يشهد
 لواحد منهما بان كان اقل مما ادعت وان
 مما اقتربه هو فتنى بذلك وهذا يخرج
 الكرجي رحمه الله ويخرج الرازي خلافاً لذلك
 فانه يبيد ابا يمين او لا فيجعل النول
 لمن يشهد له الظاهر ومهر المثل مع بيعة
 وان لم يشهد لواحد منهما بان كانت
 بينهما مخالفاً ويبيد ايمين الزوج لتعجيل
 الفائدة وقد بينا مقتضى النكاح وعند
 الى يوسف رحمه الله لا يحتاجان ويكون
 القول قول الزوج مع بيعة الا ان يأت
 بشئ مستنكر وقد بينا في النكاح قال
ولو اختلفنا في الاجارة قبل الاستئجار
تخالفنا يعني قبل استئجار المأجر لان الاجارة
 قبل قبض المفعة تظهر البيع قبل قبض
 المبيع من حيث ان كل واحد منهما مدع

فيقف بقول من يشهد له المثل

على صاحبه ومثله لما يدعيه صاحبه
 ومن حيث انها احتملان الفسخ وهما عقد
 معاوضة فان قيل قيام العقود عليه شرط
 للتحالف والمنفعة معه ومئة فوجب ان
 لا يجري فيها التحالف فكذا في العقد ومجرى
 التحالف كما في السلم ولان العين المستأجرة
 اقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد
 عليها فصارت كأنها قائمة بغير ان كان
 الاختلاف في الاجرة بدئ بيمين المستاجر
 وان وقع في المنفعة بدئ بيمين الموجب
 وايضا من كل لزمه دعوى الاخر رايها
 اقام البيعة تقبل بيئته وان اقامها
 فبيئته الموجب ادلى في الاجرة وبيئته المستاجر
 اذ في المنفعة لان البيعة للايات فان
 كان اكثر اياتا كان اوله قال **وبعد**
لا والقول قول المستاجر اي وان اختلفا
 بدئ استيفاء المنافع لا التحالفان وكان
 القول قول المستاجر مع بيئته لان فايده
 التحالف الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن
 فسخ العقد فيها فاستنعى التحالف ومدا
 عندهما ظاهر لان ملاك العقود عليه
 يمنع التحالف عند ما وكذا عند محمد لان
 الهلاك المانع عند في المبيع لما ان له

وان كان الاختلاف في المصلحة فبيئته المستاجر ادلى
 وان كان الاختلاف في الاجرة بدئ بيمين المستاجر

ان كان الاختلاف

قيمة تقوم مقامه في التحالفان عليها ولو
 جرى التحالف بيننا وفسخ العقد فلا قيمة لان
 المنافع لا تقوم بغيرها بل بالعقد وبالفسخ
 يرتفع العقد فيبين انه لا عقد فاذا امتنع
 التحالف كان القول قوله المستاجر لانه
 هو المستقر قال **والبعض** **سبيرا لكل** معناه
 اذا استوفى بعض المنافع والبعض يعتبر كل
 واحد منهما بالكل حتى يمتنع التحالف في
 المستوفى ويكون القول فيه قول المستاجر
 كما لو استوفى الكل ويكرى التحالف في الباقي
 فيفسخ العقد فيه كما اذا لم يستوف شيئا
 ومدا بالاجماع فان يوسف رحمه الله
 مر على ضله في بلدان بعض المبيع فان
 التحالف فيه عند، يتقدم بقدر الباقي
 فكذا بينا وما خالفنا صلهما في المبيع والفرق
 لمحمد رحمه الله ما بيناه في استيفاء الكل من ان
 المنافع لا تقوم الا بالعقد ولو خالفنا لا يبقى
 العقد فلم يكن اجاب في والفرق لا في حقيقة
 رحمه الله ان العقد في الاجارة يفسد ببيعة
 فتأخر على حسب حدود المنافع فيفسخ
 كل جزء من المنافع كالعقود عليه لعقد استبداد
 على حدة فلا يلزم من تعدد التحالف في
 الماضي العقد فيها بقي ومنها في حكم عقدين

بقدر

مختلفين فيخالفان فيه بخلاف ما اذا
ملك بعض البيع حيث يمنع الخالف فيه
عنده في الكل لانه ممتنع واحد فادامتنع
في البعض امتنع في الكل ضرورة كيلا يوردى
الى تقرير الصفقة على البائع قال
وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول
لعمل واحد منهما فيما يبيع له لان الظاهر
يشهد له ولا فرق في ذلك بين ان يكون التماح
قايما بينهما او لم يكن قايما وما يبيع للرجل
العمامة والفتية والقلنسوة والطبائس
والسلاح والمنطقة والكتب والقوس والدرع
الحديد فيكون القول فيها قوله مع يمينه
بينما وما يبيع للمرأة الحمار والدرع
والاساور وخواتيم النساء والحلي والخمائل
واسئله ذلك فان القول فيها قولها لما ذكرنا
الا اذا كان الزوج يبيع هذه الاشياء فلا
يكون القول قولها المتعارض الظاهرين
وكذلك اذا كانت المرأة تتبع ما يبيع للرجال
لا يكون القول قوله في ذلك قال **وب**
ما يبيع بها اي اذا اختلفا فيما يبيع لهما
كان القول قوله لان المرأة وما في يدها
في الزوج والقول لصاحب اليد في الدعوى
بخلاف ما يقتضيه المرأة لان ظاهره يقابله

ظاهر اخر من جهتها فيتعارضان فيرجح
بالاستعمال من جهتها والذي يبيع لهما العرش
والامتعة والاوراق والرقيق والعقار والورا
والنقود قال **فان مات احداهما فلهما**
اي اذا مات احد الزوجين واختلفت الميراث
مع ورثة الاخر كان المتاع للميت وميراثه
من المتاع ما يبيع لهما وهو الشكل وما لا
اشكال فيه وهو ما لا يبيع لاحدهما ولا
يبيع للاخر فهو على ما كان قبل الموت ويقوم
درئنه مقامه فيه وهذا اعتمد الى حنفية
رحمه الله وخالفه ابو يوسف رحمه الله في
الشكل يقال يدفع الى المرأة من الشكل
ما يكرهه مثلها والباقي للزوج مع يمينه
ولو رتبته بعد موته وقال محمد رحمه الله
مثل ما قال ابو حنيفة ان ما يبيع لاحدهما
فهو له وما يبيع لهما فهو للزوج الا ان قوله
هذا لا يختلف بين ان يكون في حياتهما او
بعد موت احداهما فاصله انهم اتفقوا ان
ما يبيع لاحدهما فهو له يبيع له في الحياة والموت
حتى تقوم ورثته مقامه واختلفوا فيما يبيع
لهما فابو حنيفة رحمه الله حقه للزوج في حال
حياتهما وللباقي منها بعد موت احداهما
ومحمد رحمه الله حقه للزوج في الحالين

وابويوسف رحمه الله جعل منه للمرأة قدر
 ما يهزبه مثلها في الحالين لانها تاتي بالهزار
 عادة عادية فكان الظاهر شامدا الهارمو
 اقوى من ظاهر يد الزوج فيطلبه ظاهره
 ولا تخاركن في الباقي فيعتبر ولما في الاسوا
 بين الحالتين ان الورثة يقومون مقام
 البيت لانهم خلفاوه فلا يغيرا حكم في
 الشكل بالموت كما لا يغير في غير الشكل ولا في
 حقيقته رحمه الله ان يد الباقي منها سبق
 الى المتاع لان الوارث تثبت يده بعد
 موت المورث فيقع به الترحيح كما يقع بالسلالة
 للاستعمال على ما بينا بل ادلى لان السيد
 رجحا تاما مطلقا حتى يرجح به في غير هذا الباب
 بخلاف المصلحة ولان يد الباقي منهما يد
 نفسه ويد الوارث خلعت عن يد المورث
 فلا يشارك الاصل وقال زفر رحمه الله
 الشكل بينهما نصفان والباقي مثل قال
 ابو حنيفة رحمه الله وعنه ان المتاع كله
 بينهما نصفان ومه قال مالك والشافعي
 لانها استويا في سبب الاستحقاق اذ هما
 ساكنان في بيت واحد والبيت مع ما فيه
 في ايديهما ولا يعتبر بالسكنى في المحصومات
 الا ترى ان اسكافا وعطارا اختلفا في الة

الاسكفة او الة العطارين وهي في ايديهما
 ففى بينهما بينهما نصفان ولا يظن ان ما يقع
 لاحدهما لانه قد يتخذ لنفسه او للبيع
 فلا يبيع سر حيا وقال الحسن البصري
 المتاع كله للمرأة وليس للرجل الا ما عليه من
 ثياب بدنه لان المرأة هي الساكنة فيه
 ولهذا تسمى قعيدة ^{البيت} ويد صاحب البيت
 على ما في البيت اقوى واظهر من يد غيره وفي
 الدعوى يقدم صاحب اليد وقال ابن ابي
 ليلى المتاع كله للزوج كيف ما كان لان المرأة
 في يد الزوج فما في البيت ايضا يكون في يده
 وان كان البيت لها الا ترى انه صاحب
 البيت وان البيت يضاف اليه فصار بمنزلة
 الموهب مع المستاجر والاختلاف في متاع
 المنزل فان المتول للمساكين لكونه مضافا
 اليه بالسكنى وليس للرجل سوى ما عليه من
 ثياب بدنه فلهذا امددته في المسئلة
 وقد ذكرنا الاقال السبعة بحمد الله تعالى
 قال **ولو احدى مملوكا فلهما في الحياة**
والله في الموت اي لو كان احد الزوجين
 مملوكا واختلفا في متاع البيت كان المتاع
 للمملوك في حال حياته وللمرأة مملوكا بعد موت
 احدى ايهما كان لان يد المملوك اقوى لانها

بيد ملك ولا كذلك بيد المملوك واما اذا ما
 احدهما فلا يد للبيت فقلت نريد الحي عن المعارض
 فكان للحي منهما مكذا ذكر الحكم في الهداية والجامع
 السعير للسيد والشهيد وصدر الاسلام وقاضي
 وشيخ الامية اكلوان ونحو الاسلام وقاضي
 خان وقال شيخ الامية السرخسي رحمه الله
 في شرح الجامع الصغير وكذا ان مات احدهما
 كان المتاع للميت بينهما وموتوا ومذا على اطلاق
 قول ابي حنيفة رحمه الله وقال الامير الماذون
 له في الجارة والكاتب كالمحر لانهما يدا محتر
 في الخصومة للمذلول واخصر المحر والكاتب في
 شئ وموتوا يديهما يقتضي بينهما لاستوائهما
 في اليد ولو كانت في يد ثالث واقاما البيعة استويا
 فيه حتى يقتضي بينهما فكذا في متاع البيت وابو
 حنيفة رحمه الله يقول ان يد المملوك لا تكون
 مساوية لميد الحر فان يده يد نفسه من كل
 وجه ويد المملوك يد الغير وهو القول من كل
 وجه ولان يد الحر يد ملك حقيقة ويد
 المملوك ليست بيد ملك فكانت يد
 الحر اقوى فترجحت به في حق متاع البيت
 الاسترى انما تخرج بالصلاحية بهذا اقول
 ان ترجح به بخلاف سائر الخصومات فانها
 لا ترجح بالصلاحية فلذا لا ترجح بالحرية لان

غفر الله له ولجميع المسلمين

الظاهر

الظاهر هنا يشهد بالاستعمال فكانت
 الصلاحية والملك فيه اقوى دلالة عليه
 فترجحت ولهذا اجاب عن قول زفر رحمه
 الله ومن قال بقوله في استدلالهم على التفتيش
 باختلاف العطار والاسكاف في التاخذ بها
 فيما تقدم وانه اعلم بالصواب **فصل**
قال رحمه الله قال المدعي عليه مدعي
ادعني او اجزيه او امارنيه فلان الغاية
 او رغبة او غصبة منه ويرى عليه دفعت
 خصومته المدعي لانه اثبت بينته ان العين
 وصلت اليه من جهة الغائب وان يد
 ليست بيد خصومة ومما رآنا اذا اقر
 المدعي بذلك او اثبت ذواليد اقراره به
 واسترط اثبات هذه الاشياء دون الملك
 حتى لو شهد بالملك للغائب دون يده الاشياء
 لم تندفع الخصومة وبالعكس تندفع وقال
 ابن شبرمة لا تندفع الخصومة ولو اقام
 البينة به لانه بظاهر يده صار خصما
 ولا يخرج عنه باقامة البينة لان الملك
 لا يثبت بهما للغائب لعدم الخصم عنه ولا
 رغبة لاحد في ادخال الشئ في ملك غيره بغير
 رضاه وحر ربه من ان يكون خصما في ضمن
 شئ الملك لغيره فلا يثبت التفتيش بدون

Copy

ing

ersity

احتمله كالوصية الثابتة في ضمن البيع بالمحاباة
 يبطل بطلان البيع قصار نظير ما لو ادعى ما
 بعد هلاكها او ادعى عليه الفعل كالغصب
 وحوزه وقال ابن ابي ليلى ^{من ما يوجب حقه} تدفع الخصومة
 ما قراره للغائب من غير اقامة البيينة لان
 كلامه اقرار منه بالملك للغائب والاعتراف
 موجب للحق بنفسه لخلوه عن التهمة فالحق
 بالبيينة فيثبت ما اقر به بمجرد الاعتراف
 الا ترى ان من اقر بغير غائب ستر اقرارها
 لما ضر فرجع الغائب وصدقه يؤمر بالتسليم
 اليه وكذا الصحيح لو اقر لغيره بشئ تصدقه
 المقر له في مرضه كان اقراره اقرار الصحيح
 وكذا لو اقر بشئ لشخص ستر غائب يفتى عليه
 به ويؤخذ من ماله ولو لم يكن اقراره
 موجبا بنفسه لما كان كذلك ولانه لا يخلو
 اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان
 صادقا فلا خصومة بيتهما وان كان
 كاذبا فقراره على نفسه صحيح فيثبت به
 ان يده يد حفظ لا بد خصومة قلنا
 ان بيئته انثبت امرين الملك للغائب
 وهو ليس بخصم فيه فلا يثبت ودفع الخصومة
 عن نفسه ويؤخذ منه فيثبت في حقه
 كالوكيل يقتل المرأة او الامه اذا قامت

فرض

بينة

بينة على الملاق او العتاق تقتل في حق
 قصر يد الوكيل دون ثبوت الطلاق
 والعتاق على ما بينا من قبل قصار كانت
 المدعى اقرب ذلك او اثبت اقراره به وهذا
 لان مقصود ذي الديات يد حافظة
 لنفسه لاثبات الملك للغائب وهو قصر
 في اثبات يده فثبت دون الملك للغائب
 ولا يمكن دفعها بمجرد اقراره لان الخصومة
 توجهت عليه بظنا مريده ولهذا يجبر
 بالمحضور ويؤخذ منه التكفل فلا يدر على
 دفعها الا بحجة كما اذا ادعى احواله غريبه
 على غيره ولان دفعها بلا بيينة يؤدي الى
 انقار الحقوق لان احدا لا يعجز عنه
 وقوله وحزر فيه من ان يكون حقا في ضمن
 ثبوت الملك لغيره الى اخره قلنا ثبوت
 الملك يتوقف على قبوله فيتوقف بواجبه
 وان دفع الخصومة منها فيتوقف عليه حتى
 اذا صدقه تبين ان ملكه كان ثابتا من
 وقت الاعتراف وان يده كانت حافظة
 لا بد خصومة ولهذا يؤمر بالتسليم الى المقر
 له اذا حضر ويؤخذ من ماله من الصحة والرض
 في تلك الحالة ويسلم الباقي للغير الى
 المقر له اذا غاب المقر بعد اقراره عنه

قوله ولا يمكن
 تعرض لابن
 ابي ليلى

بخلاف ما اذا ادعى العين بعد هلاكها عنده ^{او عند غيره}
 حيث لا تندفع الخصومة عنه وان اقام
 بيينة على انها كانت وديعة عنده
 بالانتقال لان المدعى بعد هلاك العين
 يدعى عليه القيمة وهي في ذمته الا ترى
 ان القاضي يتقضي بها على مودع الغاصب
 فلا يتبين ان ذمته كانت لغيره وفي العين
 يتبين وبخلاف ما اذا ادعى الفعل عليه
 كالغصب وغيره لان ذا اليد صار خصما
 للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا
 تندفع الخصومة باقامة البيينة ان العين
 لغيره الا ترى ان دعوى الفعل يجوز على
 غير ذي اليد فلا تندفع الخصومة باقامة
 البيينة ان العين لغيره الا ترى ان دعوى
 الفعل يجوز على غير ذي اليد فلا تندفع
 الخصومة باقامة البيينة ان العين لغيره
 بالتحويل ودعوى الملك لا يجوز فيه فتندفع
 بالتحويل لانه صار خصما له باعتبار ربه
 فاذا اثبت بالبيينة ان يده حافظة وليست
 بيد خصومه اندفعت الخصومة عنه
 وقال ابو يوسف رحمه الله اخرا ان كان
 المدعى عليه صالحا فالجواب كاذكرنا
 وان كان معروفا بالتحصيل والافتعال لا تندفع

عنه الخصومة وان اقام بيينة ان العين
 للقاضي لان التمثال من الناس ياخذ مال
 غيره غصبا ويدفعه سرا الى غريب يريد
 ان يغيبه من البلدة ويواخذه ان يبرده
 اليه على روبرا لا شهدا لتكتمه الاشهاد
 على ان هذا الشيء اودعه غيره عنده
 يدعيه صاحبه فيضيع بذلك ماله فيجب
 على القاضي ان يظن في احوال الناس
 ويميل بفتى حاله مرجع الى هذا القول
 بعد ما اول القضا وابتلى بامور الناس
 وليس الخبر كالعيان وهذا كله فيما اذا
 قال الشهود تصرف صاحب المال وهو
 المودع او المغير باسمه ونسبه ووجهه
 لان المدعى يمكنه ان يتبعه وان قالوا
 لا يعرفه بشي من ذلك لا يقبل القاضي
 شهادتهم ولا تندفع الخصومة عن ذي
 اليد بالاجماع لانهم ما احوال المدعى
 على رجل معروف ليكن مختصمه وتسل
 المدعى هو ذلك الرجل ولو اندفعت
 لبطل حقه ولانه لو كان المدعى هو المودع
 لا تبطل وان كان غيره تبطل فلا تبطل
 بالسك والاحتمال دفعا للضرر عنه ولو
 قالوا ان عرفه بوجهه ولا يعرفه باسمه

ونسبه لا تندفع الخصومة عند ستمسك
 لأنها توجهت عليه باليد فلا تندفع عنه
 الا اذا اقاله على معروف يمكن الوصول
 اليه كي لا يتقرر المدعى والمعرفة بروجه
 فقط لا يكون معرفة الا ترى الى قوله
 عليه الصلاة والسلام لو رجل انقرف فلانا
 فقال بغير فقال بل تعرف اسمه ونسبه
 فقال لا فقال اذ لا تعرفه وكذا لو خلف
 لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه
 لا يمكن فاذا لم يكن يعرفه الا بوجهه
 عند الشهود لا يمكن المدعى من اتباعه
 فيتقرر بان دفاعه عنه وعند ابي حنيفة
 رحمه الله تندفع الخصومة عنه لان ذا
 اليد اثبت بعينته ان العين اخذنا من
 غير المدعى وان يده يد حفظ اذ الشهود
 يعرفون المودع بوجهه ويقولون
 انه غير هذا المدعى ومقصود ذي اليد
 اثبات يد حائلة وان العين ليست
 لهذا الكاخر وهذه البيعة كافية لهذا
 المقصود وحصول الضرر للمدعى بعدم
 التمكن من اتباعه معاقب الى نفسه حيث
 شئ خصمه او الشهود حيث لم يجتنبوا
 خصمه فاضروا به ونحن نسلم انه بمثله

لا يثبت التعريف ولكن ليس تعريف خصمه
 على ذي اليد والمنا عليه ان يثبت انه ليس
 بخصم وان يده يد حفظ وذلك بحمل يثله
 ولا يحتاج فيه الى معرفته من كل وجه
 وينبغي ان يكون على قول ابي يوسف رحمه
 الله على التخصيل الذي ذكرنا دسمي هذه
 المسألة الخمسة كتاب الدعوى لان فيها
 خمس صور من دعوى الود بقة والغارية وغيرها
 او فيها اختلاف خمسة من الامة وقد
 بيناه بحمد الله تعالى قال **وان قال**
ابتعته من الغائب او قال المدعى غصبته
او سرق مني وقال ذو اليد او دعني
فلان ويرى عليه لا لا تندفع الخصومة
 في هذه الصور وان اقام المدعى عليه بيعة
 انه اودعه فلان لان ذا اليد في المسألة
 الاولى يدعواه الشرا من الغائب صار
 معتبرا بان يده يد ملك فيكون معترفا
 بانه خصم في المسألة الثانية ان المدعى
 لما قال لصاحب اليد غصبته مني صار
 ذو اليد مقبلا باعتباره دعوى النقل عليه
 وفيه لا يمكنه الخروج عنها بالاحالة على
 غيره لان اليد في الخصومة فيها ليس بشرط
 حتى يجمع دعواه على غير ذي اليد ولا تندفع

المحسومة بانتفايده بمقتضى بخلاف دعوى
 الملك المطلق وقد ذكرناه من قبل ولو
 اقام الخارج البيينة نقض له به ثم جاز المقر
 له الغائب واقام بيينة على ذلك تقبل
 بيينته لان الغائب لم يصرف مقتضا عليه
 وانما نقض على ذي اليد خاصة وفي الثالثة
 قول المدعى سرق مني يكون دعوى الفعل
 عليه في المعنى استحسانا وانما جعل بالبنا
 للمفعول لاجل الاستر عليه كيلا يقطع يده
 فصار كما لو قال له سرقته مني وقال محمد
 رحمه الله تدفع المحسومة عنه وهو القياس
 لانه لم يدع عليه الفعل فصار كما لو قال
 غصب مني على البنا للمفعول وتخصيه
 الاستحسان ما بيناه ومما يجادل مسألة
 الغصب لانه لم يدع عليه الفعل وليس
 فيه ما يوجب المدول عنه اذا لم يلج
 على فاعله فلا يجتز عن كشفه ولو ادعى انه
 استزاهها من ذي اليد ونقضها ونقد الثمن
 واقام ذو اليد البيينة ان فلانا ادعينا
 اياه اندفعت المحسومة وان ادعى على ذي
 اليد فعلا لان المدعى عقد استوفى احكامه
 فنصار كالعدم فكان كدعوى ملك مطلق
 حتى لو لم يشهد وا على قبضه لم تنتدفع

قال وان

وقف لله تعالى

قال وان قال المدعى بقبضته من فلان وقال
 له واليد ادع عليه فلان ذلك سقطت المحسومة
 لا تقاها على ان اصل الملك لغير المدعى فيكون
 وصوله الى يده من جهة غير المدعى ضرورة
 فلم يكن ذو اليد خصما ولا للمدعى الحق من
 يده الا ان يقيم البيينة ان فلانا وكله بقبضه
 فباحته لكرته احق بالحفظ ولو صدقه
 ذو اليد في سرائيه منه لا يامر القاضي بالتسليم
 اليه حتى لا يكون قضا على الغائب باقراره ذي
 بحجية ولو قال ذو اليد ادع عليه وكيل
 فلان ذلك لا تندفع المحسومة الا بيينة
 لان وصول الدار الى يد ذي اليد لم يثبت
 من جهة من اشترى وكيله لا تبارك ذي
 اليد ولا من جهة وكيله لا تبارك المدعى وكذا
 لو ثبت بالبيينة انه دفعها الى الوكيل وليس
 بينهم وان الوكيل دفعها الى ذي اليد
 بخلاف المسألة الاولى وهي مسألة الكتاب
 لان وصول العين اليه من جهة الغائب يثبت
 بقتادتها باقرار ذي اليد بقتادتها باقرار
 المدعى ضرورة لان الشرائع لا يصح
 ما لم يكن البيع في يده والظاهر انه وصل اليه
 من جهة ولو قال ذو اليد ان فلانا او عني
 القين فقال المدعى كان ادعك اياك

بشر وجهها منك اوباعك اياها واكره واليد
 استحلقت بالله انه ما وجهها له ولا باعها
 منه فان نكل عن النكاح جعله حتميا لان قوله
 كاقتراره بذلك وقد بينا ان اقراره بالشراء
 اعتراف منه بما فيه ضم وان حلف لم يكن حتميا
 ولا يحتاج الى اقامة البينة بالودعة لا اقرار
 المدعي بها **باب ما يدعيه**
الرجلان قال **برسنا على ما في يد اخر**
دعي لها يعني اذا ادعى اثنان عينا في يد غيرهما
 وزعم كل واحد منهما انها ملكه ولم يذكر
 سبب الملك ولا تاريخه فحلف باليمين بينهما
 لعدم الاولوية وعن الشافعي انها يتزكran
 دعيه انه يقرع بينهما لان احدهما
 الطائفتين كاذبة بيقين لا محالة ان تلك
 شخصان عينا واحدة كل منهما كلفا فتعين
 التماس لعدول الاولوية كما في دعوى النكاح
 او المصير الى التبرعة لما روى عنه عليه
 الصلاة والسلام اقرع بين رجلين تازعا
 في امه واقام كل واحد منهما بيته اتمالا له
 فقال اللهم انت تقضي بين عبادك بالحق
 ثم قضي بها لمن خرجت له قرعته ولان
 المترعة لتعيين المستحق املا للشرع
 كما في القسمة وقال مالك رحمه الله يقضي لاعدلها

بينة لان الشهادة انصير حجة بالعدالة
 فالاعدل اقوى في المحبة فلا يراحمه الضعيف
 وقال الاوزاعي يقتضي لمن كان شهوده اكثر عددا
 لان طائفة البينة القلبية الحاصلة به ارجح دلتا
 ما روى عن ابي موسى ان رجلين ادعيا بغير
 على عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث
 كل واحد منهما بشاهدين فحلف رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بينهما نصفين ورواه ابو داود
 عن ابي موسى ان رجلين اتفعا الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة
 فجعلها بينهما نصفين ورواه ابو داود والنسائي
 واحمد وعنه ولا يثبت في سبب الاستحقاق
 وهو قابل للاشتراك فيستويان في
 الاستحقاق كما لموصى اياها بان اوصى لكل واحد
 منها بالثلث فانه مقسم الثلث بينهما
 نصفين وكذا الغريميان في التركة بخلاف
 الشكاح لانه لا يقبل الاشتراك فتعين الهاتر
 ولان البينات من حجج الشرع فيجب العمل
 بها ما امكن وقد امكن هنا لان الايدي
 قد تتوالى في عين واحدة في اقامته
 مختلفة فتعين كل فريق ما ساءد من
 السبب المطلق للشهادة وهو اليد فتميز
 بالتصنيف بينهما ولا يجوز الرجوع بكون الشهود

استوى

واحد منهما عبداً او احداً من رجل واجاز
 القول البيوعين وهذا لانه لما جعل التاريخ
 جمل كانه باع كله من كل واحد منهما في وقت
 واحد حكما وان لم يكن ذلك حقيقة او جعل
 على ان البيع لكل واحد منهما صدق وكيل
 وذلك يمكن في وقت واحد قال **واسماء**
احدهما بعد التقاضي لم يأخذ الاخر كله اي لو
 قضى به القاضي بينهما رابا احدهما ان يأخذ
 المبيع بل اختار النسخ فليس للاخر ان يأخذ
 كله لانه صار في النصف متضمنا عليه فانسخ
 البيع فيه واما قلنا ذلك لانه بيئته استحق
 جميعه وكان يسلم له لو لا بيئته صاحبه
 ولما قضى القاضي به بينهما حيث يكون
 للاخر ان يأخذ جميعه لانه اثبت بيئته
 انه اشترى الكل واما يرجع الى النصف
 بالمراحمه ضرورة الفقه به بينهما ولم
 يوجد فقهاً يظفر بتسليم احد الشفيعين
 فانه ان كان قبل التقاضي للاخر ان يأخذ كل
 المبيع وان كان بعده فليس له ان يأخذ الا
 النصف لانه يستحق بالسبب كله والانتقام
 للمراحمه ضرورة الفقه به بينهما قال
وان ارخا فللسابق لانه لما ادعى الشرا من
 ذي اليد انتقنا على انه مالك للمبيع ثم

اثبت

اثبت احدهما الشرا منه في وقت لا يباذعه
 فيه احد فانه دفع به الآخر بخلاف ما اذا ادعى
 كل واحد منهما الشرا من رجل آخر غير الذي
 يدعى الشرا منه الاخر حيث لا يرجح فيه
 صاحب التاريخ الاسبق لانه كل واحد
 منهما نبيه ضمن عن بايعه في اثبات الملك
 له وملك بايعهما لا تاريخ فيه فصار كان
 البايعين حقا واثبت الملك لانتقنا مطلقا
 من غير تاريخ وكذا لو ارخت احدهما ولم يورخ
 الاخرى كان صاحب التاريخ اولى لانه
 انتقنا على ان الملك للبايع ولربيت الملك
 لهما الا بالثقل منه وان شراهما حادثا واحدا
 يضاف الى اقرب الارقات الا اذا ثبت
 التاريخ اول عند ابي حنيفة رحمه الله على
 ما بين فرقته من قريب ان شرا الله تعالى
 قال **والا فلدن القيس** اي وان لم يكن تاريخ
 ومنع احدهما قيس كان صاحب القيس
 اولى لان ملكه من قبضه دليل على سبق
 شرايه ولاهنا استويا في اثبات الشرا من
 ذي اليد وترجح احدهما بالقبض فلا يفتن
 قبضه المتأخر التحقق بالاحتمال والملك
 حتى لا يفتن بتاريخ الاخر ايضا لبع الاحتمال
 فيه الا اذا ثبت شرايه قبل شرا ذي اليد

فثبت تقدمه في هذا كان المورخ اول
 كذا في ما اذا اقبل بايعهما على ما
 بينا وكذا ما اذا ادعى الملك لمورخ
 الشرا من ذي اليد حيث لا يكون صاحب التاريخ
 ح

فحينئذ يكون موادكي لا يتقطاع الاختصاص وهذا
 بخلاف ما اذا اختلف بايعهما ولا حدهما قبض
 حيث يكون فيه غير التباين والى لهما يحتاجان
 الى اثبات الملك لهما يعمما او لا فادأ يجمع فيه
 في حق ابابيعين بيعة الخارج وبيعة ذي
 اليد فكانت بيعة الخارج اولى وفيها كس
 فيه لا يحتاجان الى اثبات الملك للبائع
 لثبوته بقتادهما فكان المتكورا اليه سبب
 الاستحقاق لهما فقط والسبب في حق البايعين
 اقوى لنا كذا بالقبض قال **والشرا**
من البيعة معناه اذا ادعى احدهما شرا من
 شخص واحد ادعى الاخره بيعة وقبضا من ذلك الشخص
 بعينه واقاما البيعة ولا تاريخ لهما كانت
 الشرا اولى لانه اقوى لكونه معاومة لمن
 الجانيين ومثبتا للملك بنفسه بخلاف ما اذا
 اختلف المملك لهما اركان معهما تاريخ حيث
 لا يكون الشرا فيه اولى لانهما عند اختلاف
 المملك يصير كل واحد منهما خصما من ملكه
 كالحاجة الى اثبات الملك وبما في ذلك سوار
 وفيما اذا اختلف المملك لا يحتاجان الى اثبات الملك
 لثبوته باننا لهما دائما لهما اثبات
 بسبب الملك لانفسهما وفيه يتقدم الاقوى
 وفيما اذا كان معهما تاريخ والمملك لهما واحد

كان لا يقدحها تاريخا لثبوت ملكه في وقت
 لا يباين رعه فيه احد بخلاف ما اذا كان الملك
 لهما مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ
 على ما نهيه من قريب ان سا الله تعالى وكذا
 الشرا مع الصدقة في جميع ما ذكرنا من
 الاحكام لما بينا من المني ودعوى البيعة
 والصدقة مع التبعض لهما استويا
 لا استويا في وجه التبرع ولا ترجيح للصدقة
 بالزوم لان اثر الزوم يظهر في ثاني الحال
 ودعوى عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والرجوع
 يكون بمقتضى قاييم في الحال ولان الرجوع انما امتنع
 لمصول المقنود بها وهو الاجر والقوة في
 السبب ولوحصل المقنود بالبيعة لا يرجع لهما
 كما اذا كانت لذي الرحم المحرم او نحو من الموقوف
 له عنها والصدقة قد لا تكون لازمة
 بان كانت لغنى ومذاقيا لا يحتمل التهمة
 من غير خلاف لان السبوح لا يضره واختلفوا
 فيها كحتمل التهمة والامع انه لا يقع لانه
 تنفذ البيعة في الشايع فصار كاقامة البيعتين
 على الارتهان وشيل هذا قول ابو حنيفة وعندنا
 يجوز بنا على ان بيعة الواحد من اثنين جائز
 عندهما خلافا له ومذاق الان الملك هيتا يقينا
 التامى وقتناوه كسبة الواحد من اثنين جائز

عنهما خلافا له ومدا لان الملك يستفاد
 بقتضا القامى دفقا وه كسج الواحد من اثنين
 وقيل يجوز بالاجماع لان الشبوع طارى
 اذ كل واحد منهما ثبت فبما لكل من حقل
 الشبوع بعد ذلك وذلك لا يمنع صحة المبة
 والصدقة والامع انه لا يجوز بالاجماع لا
 لو قضي لكل واحد منهما بالنصف فانه
 يفتى له بالعقد الذى شهد به فهو ده وعند
 اختلاف العقدين لا يجوز المبة من رجلين
 بالاجماع ومذا فيما اذا التزقت البيئتان
 ولم يكن مع واحد منهما قرض راما اذا دفقا
 فصاحب الوقت الاقدم اقوى وان لم يوقت
 مع احدهما فبعض ما كان موافق وكذا ان دقت
 صاحبه على ما بينا في الشراء من دى السيد
قال الشراء والهروا حتى اذا ادعى
 احدهما شراعين من رجل وادعت امراة
 ان ذلك الرجل تزوجها على ذلك العين
 فهو سوا الاستواء البيئتين في القوة لان كل
 واحد منهما عقد معاوضة وثبت للملك
 بنفسه بخلاف المبة والبيع على ما بينا سمر
 للمرأة نصف العين ونصف ثبته العين
 على الزوج لاستحقاق نصف المسمى والمسمى
 نصف العين ويرجع بنصف العين ان شاء

وان شافخ العقد لتعرف الصفقة عليه
 ومذا عند ابو يوسف رحمه الله وقال
 محمد رحمه الله الشراء اولى دلهما على الزوج
 قبة العين لان الملك لهما بنقد سوا
 اذ النكاح على عين مملوكة للغير جائز ويجب
 ثبته عند نقد تسليمها بخلاف العكس
 لان نقد النكاح يبطل للبيع اذ لا يجوز بيع
 ملك الغير من غير اجازة المالك قلنا
 المقصود من السبب حكمه وحكم النكاح ملك
 المسمى فيه ومتى قلد رمتا حر المير يوجب حكمه
 فلا يمتار اليه كما لا يمتار الى ثاخر الشراء
 فجميعا كما نمتا دفقا معا وما سوا في قادات
 ملك العين فلا يمتد مراحد مما على الاخر كدوى
 الشراء بينهما بل المتعار ان يكون النكاح اولى
 من الشراء لانه اقوى الاستدلال به
 ملك العين والتعرف بنفس العقد ولا
 يبطل بالملك قبل التسليم الا ان سويين
 بينهما لما ذكرنا ولان فيما قاله محمد رحمه الله
 اثبات تاريخ له يشهد به احد وهو لا يمكن
 اثباته الا بحجة **قالك والرمين احق**
من المبة يعنى لو ادعى احدهما رمتا وقبضا
 والاخر مبة وقبضا والاخر مبة وقبضا
 من صاحب اليد واقامتا البيئته ولم يكن

بالبيئتين مكر فيصار اليه والبيئته
 من حج الشرع والعمل بهما يمكن
 واجب وقد امكن العمل به

مع واحد منهما تاريخ ولا يقدر كان الرهن
 اولى وهذا المستحقان والتمكين ان تكون
 الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت
 فكانت الهبة الموثقة للزيادة اولى وهذا
 رواية كتاب الشهادات وجه الاستحسان
 ان الرهن يخبرون والهبة امانة والمضون
 اقرب فكان اولى بخلاف الهبة بشرط
 العرض لانها بيع انتهاء البيع اولى لكونه
 عقد ممان يثبت الملك للمالك بصورة
 والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معنى
 لا صورة **قال ك ولو برهن الحائضات**
على الملك والتاريخ او على الشرا من واحد
 فالأسبق احق اي لواقام احوالها ان
 الهبة على الملك المطلق والتاريخ او على
 الشرا من واحد غير ذي اليد وعلى التاريخ
 كان اسبقهما تاريخا **فصل** اولى لانه اثبت
 ملكه في وقت لا يارعه فيه احد وجعل
 الكرضي هذا القول مستقفا عليه لان دعوى
 ملك مطلق دعوى التملك من جهة الدعوى عليه لان
 ما يستحقه على ذي اليد من الملك الثابت بنظام
 يد يثبت استحقاقا للملك على ذي اليد فيكون
 التملك من جهة التاريخ معتبرا في دعوى
 التملك فصار ركازا اذا ادعى التملك بالشراء

تفسير في البيع والتمكين
 والتمكين من البيع
 والتمكين من البيع

قد لا يغير في اليد غير ما لا يرد الملك
 في اليد فلا يرد الملك

فيها ما ان ولو قال في تاريخ او تاريخا
 في تاريخ او تاريخا في تاريخ او تاريخا

من جهة المدعى عليه وجعل ما ادعى الاستحسان
 ان هذا قول ابي حنيفة وقول محمد رحمهما الله
 الا لا يرد قول ابي يوسف رحمه الله اخر ادر في
 قول محمد اخر او قول ابي يوسف الا لا يرد
 بينهما لانه لا يرد للتاريخ في دعوى الملك
 المطلق لانه دعوى اولى لله الملك معنى حتى
 يستحق برزوا يده السقطة كاستحسان والمضون
 من اثبات التاريخ اثبات زيادة الاستحقاق
 على نفسه ليرجح بيته على بيته الخفيم
 قابليات زيادة الاستحقاق لا يصح
 دعوى اولى للملك فكان التقدم والتأخر
 فيه سواء ولو ارفقت احدا بالآخر
 ففهما سواء عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
 ابو يوسف التاريخ اولى وقال محمد
 اليهم اولى لان الهبة على المطلق يدل على
 الملك من الاصل على ما بينا الا ترى انه
 يستحق به الاولاد والاكساب وملك
 الاصل اولى من التاريخ ولا يرد يوسف
 ان التاريخ ملكه مستحق في ذلك الوقت ولم
 يثبت بملك الاخر فكان المتيقن اولى من
 المحتمل فصار تليها بالوادعيا الشرا من
 واحد ولا يرد حنيفة رحمه الله ان اليهم
 بمنزلة ان يكون اقدم ولا يرد التاريخ مع الاحمال

الملك

Copy

ing S

ersity

بخلاف ما اذا ادعى الشرا من واحد لانهما
 اتفقا على الحدود فيضات الى اقرب اوقات
 ما لم يورخ فاما اذا رخص دل على سؤم ملكه فترج
 به على الاخر وان لم يورخ واحد منهما
 فاما سؤا على ما ذكرناه في اول الباب
 وكذا اذا ارخا تاريخا واحد بعد المرجح
 واما الثانية فلا يثبت لما ادعى الشرا من
 شخص واحد فقد اتفقا على ان الملك له فمن
 اثبت منها التلقى من جهة في زمان لا يراجه
 فيه احد كان اولى لانقا فاما على ان الملك
 لا يثبت الا بالتلقى منه بخلاف ما اذا كان
 كل واحد منهما يدعى الشرا من شخص اخر غير
 الذي يدعى منه صاحبه الشرا على ما يحكم
 من قريب ان ما الله تعالى ولو لم يورخا
 فاما سؤا وان ارخت احدهما دون الاخر
 فالورخ اولى لما بينا وان كان مع احدهما
 ثبت كان سرا ولى ولو ارخ الاخر ما لم
 يثبت انه اقدم تاريخا في صلب هذه
 المسئلة مثل المسئلة المتقدمة وهي اذا ادعى
 الشرا من ذى اليد في جميع ما ذكرنا من الاحكام
 حتى اذا ادعى احدهما الشرا والاخر
 المبة والتبع او ادعى احدهما الشرا والاخر
 المزا او احدهما الرهن والاخر المبة كانت

الجواب فيها في جميع صورها كالجواب
 في تلك على ما بينا واجماع بينهما ان المدعين
 في المسالين اتفقا به عوامها الشرا من شخص
 واحد على ان الملك كان له وان الملك لغيره
 لا يثبت الا بالتلقى منه فكان حكمهما
 واحد اقال **وعلى الشرا من امر وذكرا**
تاريخا استويا يعنى لواقام كل واحد
 منهما بية على الشرا من رجل غير الذي يدعى
 الشرا منه صاحبه كانا سؤا حتى تكون
 بينهما نصفين سؤا كان تاريخ احدهما
 اقدم او لم يكن لأكل واحد منهما يثبت الملك
 لبايعه ذمك بايعه مطلق ولا تاريخ فيه
 فثبت لكل واحد من البايعين ملك مطلق
 فيكون بينهما قمار كما اذا حضر البايعان
 وادعى الملك من غير تاريخ وكذا لو ذكر
 احدهما تاريخا دون الاخر فاما سؤا لانه
 لا يرجح بالتقدم حقيقة فكيف يرجح بالامر
 بخلاف ما اذا كان الملك لهما واحدا
 حيث يكون اقدمهما تاريخا اولى لا
 ملك بايعهما فثبت باقرارهما فلا يصور
 التملك الا من جهة فاما ملكه لاحدهما خرج
 عن سؤه فكان البيع الثاني من غير مالك
 فلا يجوز وذا الوارخ احدهما كان الورخ

اولى به لما ذكرنا من قبل وادعى شخص مائة
 وقبضنا من رجل وادعى اخر شرا من غيره
 وادعى ثالث ميراثا من غيرهما وادعى رابع
 صدقة وقبضنا من غيرهم واقاسوا البيعة
 نقي بينهم ارباعا سوا كان سهمه تاريخا او
 مع بعضهم او لم يكن لنا ذكرنا انهم يثبتون
 الملك لمالكهم وذلك لان تاريخ فيه ولا يقدم
 الاخرى منا لما ذكرنا من قبل **ثالث** ولو
 بر من الخارج **على ملك مورخ وتاريخ دول**
اليد اسبق او بر منا على التنازع **وسبب**
ملك لا يكره او الخارج على الملك ودور
اليد على الشرا منه فذوال اليد الحق منه
 يعني في السائل الثلاث اما في الاولى فالمذكور
 قول ابن حنيفة والى يوسف رحمه الله رواية
 عن محمد رحمه الله ثم رجع عنه فقال لا تقبل
 بيعة ذي اليد في الملك المطلق اصلا لان
 البيعة في الملك المطلق تثبت اولية الملك
 فيستقر فيها التاخر والسقدم فعنا كانهما
 قاسما على الملك المطلق بخلاف ما اذا ذكرنا
 السبب كالشرا وكونه لهما ثبوت في كل وقت
 وفيه الاقدم اولى ما لم يدع المتأخر
 التلقي من جهة السقدم وجه قولنا ان البيعة
 مع التاريخ تدفع ملك غيره في وقت التاريخ

الصواب لمالكهم

وبيعة

وبيعة ذي اليد لا تثبت غير ما ظهر باليد
 والبيعات للامانات فكانت بيعة الحمار رج
 اولى بالبيعة ذوال اليد السقدم عليه صريحا
 بلا احتمال وفيها اذا ارخت بيعة ذي اليد
 وحدها خلاف الی يوسف فانه يقول بيعة
 ذي اليد اولى فيها وهو رواية عن ابن حنيفة
 رحمه الله لان ملكه ثبت في وقت سقدم
 بيعة من ملك الاخر ستمل فلا يزا حصر
 المستقر فصار كما اذا ارخت احدا منا في
 دعوى الشرا من واحد قلنا بيعة ذي
 اليد لا تقبل الا اذا تضمنت الدفع ولم
 يتضمن هنا لاحتمال ان يكون ملك الحمار رج
 اقدم بخلاف ما اذا ادعى الشرا من
 واحد حيث يكون صاحبه اليد اولى في
 الصور كلها الا اذا ارخا وكان تاريخه
 الحمار رج اقدم لان تمكنه من القبض يدل
 على سبقه على ما بينا ولو كان يدعى في ايديهما
 وارخا كان اقدمهما تاريخا اولى عندهما
 لما بينا ان بيعة ذي اليد مقبولة عندهما
 للدفع وعند محمد موبيعة لان لا يعتبر الوقت
 في المطلق ولوارخت احدا منا دون الاخرى
 والسالة بما لها كان بينهما عند ابن حنيفة
 رحمه الله ومحمد لان اباحية لا يعتبر التاريخ

على الدفع مقبولة فثبت الملك لغيره
 بعده الا بالتلقي من جهته وهو
 لم يدع شيئا ولو استوى تاريخهما
 او لم يكن معهما تاريخ او كان تاريخهما
 دون الآخر كان الحمار رج اولى لان
 بيعة تثبت غير الظاهر وبيعة ذي اليد

صح

الملك

من احد الجانبين في الملك المطلق للاعتدال
على ما بينا وسجد رحمه الله لا يجتبره
بالكلمة فيكون بينهما وعند ابي يوسف
رحمه الله مولى مورخ منهما لان تاريخ الواحد
معتبر عنده لتيقن ملكه في ذلك الوقت
والاعتدال الاخر على ما بينا فرج بالتيقن وانما
انما ثمة وهي ما اذا اقاما البيعة على التناج
او على سبب اخر لا يتكرر فلا تبيينهما قات
على ما لا يدل عليه اليد فاستويا في الاثبات
وترجمت بيعة صاحب اليد باليد فيقضي
له ولا عبرة لتاريخ لان اولية الملك مستوف
كل تاريخ فلا يفيد ذكره من احدهما او منهما
اتحاد التاريخ او اختلافه ما لم يذكر تاريخا
مستحيلا بان لم يوافق من الدعوى والقياس
ان يكون الخارج اولى لانهما استويا في اثبات
اولية الملك وترجح الخارج بالاثبات ما لا يدل
عليه اليد وهو الملك لنفسه فكان اولى به
قال ابن ابي ليلى وقال عيسى بن ابيان ^{مقتضى} ثمة ثمة
البيعتان ويؤكد في يد ذي اليد لاهل وجه
النفس لان احدهما كان ببيعتين لا مستحالة
تحتاج دابة من دابتين فصار نظير الشهادة
بالقتل في مكانين وجه الاستحسان ما روى
انه عليه الصلاة والسلام رضي لذي اليد

بناتة بقدم ما اقام الخارج بيعة انما تامة
تحتها واقام ذو اليد البيعة انما تامة
تحتها ولان اليد لا تدل على اولية الملك
فكان مساويا للخارج فيها فيا شيا تباين دفع
الخارج وبيعة صاحب اليد مقبولة للدفع
الاستوى انهما لو اتخافا في عوى الشراء
وبيعة ذي اليد اقدم تقبل بالاجماع
وكذا في الملك المطلق عند ابو حنيفة وابي
يوسف رحمهما الله لما فيها من تيقن
معنى الدفع فكذا هنا ولا يلزم ما اذا
ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب
والاحارة والعارضة حيث يكون بيعة
الخارج اولى وان ادعى ذي اليد التناج
لان بيعة الخارج في هذه المصروف اكثر
اثباتا لانها تثبت الفعل على اليد وهو
الغصب واشياءه اذ هو غير ثابت اصلا
واولية الملك ان لم يكن ثابتا باليد
فامر الملك ثابت بها ظاهرا فكان ثابتا
باليد من وجه دون وجه فكان اثبات
غير الثابت من كل وجه اولى اذ البيعة للاثبات
وما قاله عيسى بن ابيان لان ^{مقتضى} ذكر في خارجين
اقام كل واحد منهما البيعة على التناج انه
يتقضى به بينهما ولو كان الطريق ما قاله

بولتها مترا وكذا البركات الشاة المذبوحة
 في يد احدهما والشواظ في يد الاخر
 واقام كل منهما البيعة على الساج يفتي بها
 وبالسواظ في يده احمل الشاة ولو
 كان الطريق ما ذكره لترك في يد كل واحد
 منهما ما في يده ونشرة ما قاله تظهر في
 التخليع لانهما اذا اتتا مترا يصار الى التخليع
 ولو اقام الخارج البيعة انه اشترى من
 فلان وانه ولد عنده واقام ذواليد
 البيعة انه اشترى من فلان الاخر وانه
 ولد عنده كان ذواليد اولى لان كل واحد
 منهما خضع في اثبات ساج بايعة لما انه
 خضع في اثبات الملك له ولو حضر بايعان
 واقام البيعة على الساج كان صاحب
 اليد اولى فكذا امر قاهر مقامهما ولو
 اقام احدهما على الملك والاخر على الساج
 كان صاحب الساج اولى ايها كان لانه
 يثبت اولى الملك وبعده لا يملكه غيره
 الا بالتلقي من جهة وكذا لو كان الدعوى
 بين الخارجين لما ذكرنا ولو فتى بالساج
 لصاحب اليد مترا ثلث البيعة على
 الساج كان صاحب الساج اولى ايها كان
 لا يثبت اولى الملك وبعده لا يملكه

وقف لله تعالى

عنده الا بالتلقي من جهة وكذا لو كان الدعوى
 بين الخارجين لما ذكرنا ولو فتى بالساج
 لصاحب اليد مترا ثلث البيعة على
 الساج يفتي له الا ان يعيد ما ذواليد
 لان الثالث لم يعر مقصدا عليه فجازله ان
 يدعيه وكذا المفتي عليه بالملك المطلق
 لواقام البيعة على الساج يقبل بيئته
 ويقتصر القضا لان الخارج لم يستحق على ذي
 اليد شي لان ملك ذي اليد ثبت بالساج
 صريحا وبعد ما ثبت الملك له به لا يتصور
 ان يكون للخارج بذلك السبب لان الساج
 لان الساج لا يتكرر فلا يمكن ان يجعل ما
 استحقه الخارج من الملك الثابت لذي
 اليد بظاهر اليد مستحقا على ذي اليد
 ثم لان ملك ذي اليد ثبت بالساج
 صريحا وبعد ما ثبت له به لا يتصور ان
 يكون للخارج بذلك السبب لان الساج
 لا يتكرر فلا يمكن ان يجعل ما استحقه
 الخارج من الملك الثابت لذي اليد
 بظاهر اليد مستحقا على ذي اليد بخلاف
 دعوى الملك المطلق لانه كما يجب ان يكون
 له من الاصل بمنزلة ان يكون له من جهة
 صاحب اليد قاصدا ان يجعل ما استحقه

الخارج من الملك الثابت لدى اليد بظاهر
 السيد مستحقا على ذي اليد فمجهول كذلك
 في حق زجاج بيته الخارج على بيته ذي
 اليد فاذا لم يبرم مقضيا عليه في حق
 الانتاج تقبل بيته كما تقبل بيته الاجنبي
 لانه بترلة تقبل ترك بخلان ما اذا ادعى
 ذواليد المطلق حيث لا يحكم به للافتعال
 الذي ذكرنا آتفا فضا ولا من لان من
 ما ر مفضيا عليه في حادثة لا يقضيه
 فيها والا فلي له فيها وقوله وسبب ملك
 لا يتكرر معناه كل سبب لا يتكرر في
 الملك اذا ادعاه صاحب اليد كان حكمه
 حكم الانتاج في جميع ما ذكرنا من الاحكام
 وذلك مثل حلب اللبن واتخاذ الحبوب
 واللبد وجر الصوف والزرع والزرع
 القطن والكثبان ونسج الثوب من عملها
 وان كان يتكرر فتقضي به الخارج وهو مثل
 الخبز والبنا والخرس و زراعة الحنطة والحبوب
 لان ثوب الخبز والصوف والشعر اذا
 بلى ينقض بفعله مرة اخرى ثم ينسج
 فيجوز ان ذواليد نسجه ثم يفضيه الخارج
 ونقضه ثم ينسجه فيكون ملكا له بهذا
 الطريق فلم يكن في معنى الانتاج بل بترلة

للخارج

الملك

الملك المطلق وكذا غيره لان البنا والخرس
 والزراعة يتأتى فيها التكرار وان اشكل
 عليهم يسأل عدول املا الخبرة بذلك لقوله
 تعالى فاسألوا املا الذكر ان كنتم لا تعلمون
 الواحد منهم يمكنه الاجواط الاثنان وان
 اشكل عليهم فتقضي به للخارج لانه الاصل
 والعدول عنه بغير انتاج فلا يحق به
 به الا ما هو في معناه من كل وجه بشرط
 ان يبين في الدعوى ببيان ذلك السبب
 وجه في ملكه حتى اذا قال كل واحد منهما او
 ذواليد رده شجرة هذا الثوب
 او شجرة هذه الدابة فعندى كان الخارج
 اولى لان الانسان يبيع لغيره ويكده دابة
 الغنم عنده فلم يكن فيه دلالة على ان
 الثوب شجرة في ملكه وان الدابة ولدت
 في ملكه فتقضي دعوى مطلق الملك وفيه الخارج
 اولى ولا تقبل بيته ذي اليد فيه حتى
 ينصر عليه ويحول شجرة في ملكي او نسج
 في ملكي ولدت الدابة في ملكي وعلى هذا
 لو قال هذا جسي اتخذته انا او قال اللبن
 الذي اتخذته منه هذا الجبن ملكي او النساء
 التي حلب منها لبنه ملكي كان الخارج اولى
 لما ذكرنا وعندهما الخارج اولى لان الغنما

كان ذواليد اتخذته في ملكه او قبله لسنه في ملكه
 وان كان ذواليد اولى فلو كان القاضى قضا له بالبيته
 ذواليد اولى عند محمد لما ذكرنا في ملكه كان

قد صح ظاهرا ويحتمل انما استراه من ذي اليد
فلا يقتصر فقصاره ما لم يظهر خطاه بيقين
واما الثالثة وهي ما اذا اقام الخارج البيعة
على الملك واقام ذواليد البيعة على الشراء
منه فلا يخرج انما ثبت الملك لنفسه
ببيئته وان ثبت ذواليد التلقى منه
فكان له حكم التلقى منه واقتراره بانه له
في ضمن دعوى الشرا من لا يقع صحة دعواه
وقول بيئته كما اذا اقر له بالملك صريحا لم
ادعي بعد ذلك انه استراه منه في زمان
ممكن الشرا منه لانه لا تنافي اذ التوفيق ممكن
قال **ابو بريد** كل على الشرا من الاخر ولا
تأرجح سقطا وترك الدار في يد ذي اليد
اي لو اقام كل واحد من الخارج وذي اليد
او الخارجين او ذوي لايدي البيعة على
الشرا من صاحبه ولا تأرجح لهما تاترت
البيعتان ويترك المدعي في يد ذي اليد
لا على وجه التقاضي وهذا عند ابي حنيفة والي
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان
كانت في يد احدهما يقضي بالبيعتين وتكون
للمخرج لا مكان العمل بها يجعل ذي اليد
مستويا من الخارج وتبينه ثم باعته منه
ولم يبينه فيومر بالدفع اليه لان كل من قبض

دلالة السبق على ما مر ولا يعكس لان البيع
قبل القبض لا يجوز ان كان في المقارعة
ولما ان الاقرار بالشرا من صاحبه اقرار
منه بالملك له فعنا بيعة كل واحد منهما
كانت قامت على اقرار الاخر وفيه التماس
بالاجماع لتقدوا الجمع فكذا هذا ولا يسه
يلزم من التقاضي انما التقاضي لذي اليد بمجرد
السبب من غير ان يترتب عليه حكم وهو
الملك وذلك باطل لانه يؤدي الى بطلان
السبب او السبب لم يشرع الا للحكمه فاذا لم
يُنْدَكَمْ لم يكن مشروعا كطلاق الصبي وعقاقه
فاذا لم يكن مشروعا يخرج من ان يكون سببا
لان سببيته بالشرع وانما قلنا ذلك لانه
لا يمكن الحكم لذي اليد الا بالملك مستحق
فيلزم منه التقاضي بمجرد السبب وان
لا يجوز له لو شهدت البيعتان بقبض الثمن
تقاضي ان كان الثمنان من جنس واحد
وتساويا وان كان احدهما اكثر رجوع بالزيادة
وان اختلفا جنسا رد كل واحد منهما ما قبض
لانه مضمون عليه وان لم يشهدوا بقبض
الثمن لا يتحقق التقاضي عندهما لعدم
الرجوع وعند محمد رحمه الله يتحقق الرجوع
عنده ولو شهد الفريقان بالبيع وقبض

المبيع يتنازلت البيعتان بالاعتقاد لتقدير
 التوفيق اما عندهما فظاهر على ما بينا
 واما عند محمد رحمه الله فلان البيعتين
 وان كانا حايذين لوجودهما بعد القبض
 لكن ليس فيهما ذكر الخارج ولا دلالة
 حتى يجعل احدنا سابقا والاخر لاحقا
 بخلاف ما اذا لم يذكر قبض المبيع لانه
 امكن هناك ان يجعل شراى اليد متقدما
 لدلالة اليد على ما بينا وبكذا ذكر صاحب
 الهداية قول محمد في هذه المسئلة وذكر
 في المحيط انه يقتضى لما عندنا فيجعل القبض
 العاين اخر القبضين ويجعل ذال اليد
 اخر الشترين كان الخارج اشترى وقبض
 شراىها من ذى اليد وتقبض فيقتضى بالدار
 له ومثله في الجامع وشرح الكرخي والمبسوط
 والمختلف وان رقت البيعتان في العتار ولم
 تثبتا قبضا فان كان وقت الخارج اسبق
 يقتضى به المصاحب اليد عندهما فيجعل كان
 الخارج اشترى او لا شراى قبل القبض
 من صاحب اليد ويوجد في العتار عندهما
 وقد سمعنا رحمه الله يقتضى للخارج لانه
 لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه
 وكان ينبغي ان يقتضى به لذي اليد عند

ايضا

ايضا فيجعل الخارج كانه قبضها شراىها
 من بايعه وهو ذال اليد فيجعل المصاحب
 وان اثبتا قبضا يقتضى به المصاحب اليد بالاجماع
 لان البيعتين حايذان على القولين لان الخارج
 بايعها من بايعه بعد ما قبضها وذلك صحيح
 وان كان وقت صاحب اليد اسبق يقتضى
 به الخارج سواء شهدوا بالقبض او لم
 يشهدوا لان صاحب اليد قابض وقد
 اثبت شراء سابقا فيجعل كانه اشترى
 او لا كما شهد به شهوده ثم بايعها من بايعه
 وهو الخارج فيجعل على انه لم يسلّم اليه ان لم
 يشهدوا لان صاحب القبض اليد قابض
 وقد اثبت شراء سابقا فيجعل كانه
 اشترى او لا كما شهد به شهوده ثم بايعها
 من بايعه وهو الخارج فيجعل على انه لم يسلّم
 اليه ان لم يشهدوا بالقبض او سلم اليه ثم
 عاد اليه ليعتد به احران شهدوا بالقبض
قال ولا يرجح زيادة عدد الشهود
 معناه ان احدا الخمسين اذا اقام شامدين
 والاخر اكثر لا يرجح بكثرة شهوده لان الترجيح
 يكون بغيره في العلة لا بكثرة الملل لان ما
 يصح دليلا مستقلا لا يفيح للترجيح وانما
 يرجح بالوصف ولهذا لا ترجح الالة باية

اخرى ولا الميراث المحرور وانما يرجع بنو ذواتها
 بان كان احد من استورا والاخر من الاحاد
 اركان احد من مفسر او الاخر محتمل فيرجع
 المفسر على المحتمل والمفسر على الاحاد لقوة
 وصفت فيه وكذا لا يرجع احد النكاحين
 بالعتاق لما ذكرنا قال **دارقطني**
اخراد على نصيبنا واهر كلنا وبرسنا للاول
ربنا والباقي للاخر لان مدعى الكل لا ينافي
 احد في النصف فسلم له من غير منافعة
 ثم استوت منافعتنا في النصف الاخر
 فيكون بينهما فسلم لمدعى الكل ثلاثة ارباع
 ولمدعى النصف سلم له الربع وهذا بطريق
 المنازعة وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
 تقسم اربعة بيننا الثلاثة فالتلثان لمدعى
 الكل والتلث لمدعى النصف لان مدعى الكل
 يدعى البنتين والاخر النصف الواحد
 وليس لشي واحد ثلاثة انصاف فتقسم بينهما
 اثلاثا على قدر حقهما وهذا بطريق القول
 ولها نظاير واصله ان نبيينا محتملا
 فتقول ان خمس القسمة على اربعة انواع
 نوع منها يقسم بطريق القول اجماعا
 وهي ثمان مسائل الميراث والديون والوصية
 لبادون الثلث اذا التفتت زيادة على الثلث

من الميراث المحرور
 وانما يرجع بنو ذواتها
 بان كان احد من استورا
 والاخر من الاحاد

والحماية والدراهم المرسلة والسفانية
 والعبد اذا قلع عين رجل وقتل اخر خطا
 فدفع بها والمدير اذا جنى على هذا الوجه
 فدفعت فنيته بها ونوع منها ما يقسم
 بطريق المنازعة اجماعا وهي مسائل
 واحدة فضولي باع عبد العترة من رجل
 وفضولي اخر باع نصفه من اخر فاجاز
 الولي البيعين فاختار الشتر كان الاخذ
 يكون لشتر الكلي ثلاثة ارباعه وللمن
 اشترى النصف الربع بطريق المنازعة ونوع
 منها ما يقسم بطريق المنازعة اجماعا
 وهي مسألة واحدة فضولي باع عبدا
 لغيره من رجل وفضولي اخر باع نصفه
 من اخر فاجاز الولي البيعين فاختار الشتر كان
 الاخذ يكون لشتر الكلي ثلاثة ارباعه
 وللمن اشترى النصف الربع بطريق المنازعة
 ونوع منها ما يقسم بطريق المنازعة عند
 الحنفية رحمه الله وعندنا بطريق القول
 وهي ثلاثة مسائل احدى منها نصف الدار
 والاخر ثلثا وهي مسألة الكتاب والثمانية
 اذا اوصى لرجل جميع ماله ولاخر نصف ماله
 واجازت الورثة والباقي اذا اوصى لرجل
 بعبد بعينه ولاخر نصف ذلك العبد

وليس له مال غيره ومنها ما يقتسم بطريق
الموت عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا
بطريق المنة رقة من حرم مائل احداهما عبد
مادون له في التجارة بين رجلين اذا اش
احدهما مائة واذا اش اجنبي مائة فدين
المول يسقط نصفه لاستحالة وجوب الدين
على عبده وثبت نصفه الذي في نصيب
شريكه فادابيع بالدين يقتسمان منه على
مد او اثناسه عبد قتل رجلا خطأ واخر
عبد ارل لموتله عبدا وليان فغنى احدهما مائة
فقتسمان منه قد فغ لهما كان بينهما على
الخلاف والرافعة لو كان الحاني مدبرا على هذا
الوجه قد فقت قيمته كانت بينهما كذلك
والخامسة امر ولد قتل مولاه واجنبيا
عبد او لكل واحد منهما وليان فغنى احد وليي
كل واحد منهما على القاتل فانها تسى في ثلاثة
ارباع قيمتها فتقسم بين الساكتين
فقط على الربع لشريك العاني آخر
والنصف الاخر بينهما وبين شريك العاني
او لا اثناسا تلك لشريك العاني او لا
واسلك لشريك العاني آخر عندنا وعندنا
ارباعا شرا الاصل عنده ان القسمة
من ربييت لم يثبت في الذمة او الحق ثابت

في الذمة او اثباته
اذا ارادنا جيبان
احدهما مائة والاخر
مائةين يقتسمان
منه على صح

في الدين على وجه الشروع في البعض دون
الكمل كانت القسمة عولية ومضى وجبت القسمة
لمن ثابت على وجه التميز او كان حق احدهما
في البعض الشايع ومن الاخر في الكل كانت
القسمة على المئزرعة اذ بيان طرق هذه
المسائل وتقريرا على هذه الاحول وما مر
تقريرا مذكور في شرح الزيادات لقامى
كان قال **ولو كانت في ايديهما في المان**
اي لو كانت الدار في ايدي المدعين والمسا
بجاليها كانت كلها مدعى الكل لان مدعى النصف
ينصرف دعواه الى ما في يده لتكون يده يده
محقة لان حمل امور المسلمين على الصحة
واجب ولو لاذ لك لكان ظاهرا لا مبالا
فاقتصرت دعواه على ما في يده ولا يدعى
شيئا مما في يد صاحبه ومدعى الكل يدعى
ما في يد نفسه وما في يد الاخر ولا يزارعه
احد قبا في يده فيترك في يده لا على وجه
القضا واستوت ما زعمتا في ما في يده
صاحبه فكانت بيمينته اولى لانه خارج
منه فيقتضى له في ذلك النصف فسلم له الكل
فغنى بالترك لا على وجه القضا والنصف
الاخر بالقضا قال **ولو بر منا على**
مناج دابة دارها فغنى ليرافق سبها

والاصل عندها ان الحقين تسمى
شرا على الشروع في وقت واحد
كانت القسمة على المئزرعة
العول وان شاع التميز او
في وقت كانت القسمة على المئزرعة
ص لة

تاريخه لان علامة الصدق ظهرت فبين وافق
تاريخه سنها فترجعت بيته بذلك وفي الاخرى
ظهرت علامة الكذب فوجب ردها ولا فرق
في ذلك بين ان تكون الدابة في ايديها
او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى
لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في
التاج من غير تاريخ حيث يمكن ان يذبح
اليدين ان كانت في يد احدهما او لهما ان
كانت في ايديهما او في ثالث قال **وان**
اشكل ذلك قلها اي ان اشكل من الدابة
في موافقتها احد التاريخين بقضائيهما لان
احدهما ليس ياول من الاخر وهذا اذا كانا
خارجين بان كانت الدابة في يدي ثالث
وكذا اذا كانت في ايديهما وان كانت
في يد احدهما فتضي بها صاحب السير
لانه لما اشكل الامر سقط التاريخان
فصار كما هما لم يورخا وان خالف من الدابة
التاريخين بطلت البيعتان لانه ظهر كذب
المتريقين فترك في يد من كانت في يده
والاصح انها لا يطلان بل يقضي بها بينهما
ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان
كانت في يد احدهما فتضي بها الذي اليه لان
اعتبار الوقت لحقهما ودفعهما من استقام

اعتبار

اعتبارها لان في اعتبارها استقامت حقها
ولا يعتبر فقار كما انها ذكرنا التاج من غير
تاريخ وفيه صاحب اليد اولى ان كانت
في يد احدهما ولا تفي بينهما كما اذا
اشكل في موافقة سنها احد التاريخين
ومكة اذكره محمد رحمه الله والاول ذكره
الحاكم ومقول بعض المشايخ وليس بشي قال
بر من احد التاريخين على الغيب والآخر
على اليد مينة استوت يعني اذا كان عين
في يد رجل فانما مر رجلان عليه البيعة
احد هما بالغيب والآخر بالود يعني
استوت دعواهما حتى يقضي بها بينهما
بضمان لان الود مينة بخبر غيبا بالجمود
حتى يجب عليه الضمان ولا يستط بالرجوع
الى الوفاق بخلاف ما اذا خالت بالمقل من غير
جمود على ما ينبغي في مرضه ان شاء الله تعالى
قال **والراكب واللابس احق من احد**
الحيار والكرم معناه اذا تنازعا في دابة
احدهما رآها والآخر متعلق بالجامها
او تنازعا في قبض احدهما لابس والآخر
متعلق بكمه كان الراكب واللابس اول
من المتعلق بالحيار والكرم لان تفرقها الظه
فانه يختص بالملك فكانا صاحبي يد

تاريخه
من غير تاريخ

والاخر فيقال كان الركب في مكان واحد اذا كان الركب على الموضع
 وفيما تقدم به بخلافه اذا كان الركب على الموضع

والمتعلق خارج فكانا اولي بخلاف ما اذا اقام
 البيعة حيث تكون بيعة الخارج اولى لانها
 محبة مطلقا وبيعة الخارج الكثرية على ما بينا
 واما المتعلق فليس محبة وكذا التصرف لكنه
 يستدل بالتكليف من التصرف على انه كان
 في يده واليد دليل الملك حتى جازت الشهادة
 له بالملك فيترك في يده حتى تقوم الرجوع والتراجع
 وكذا لو كان احدهما راكبا على السرج كيف
 يكون بينهما لا استواء في التصرف ولو كان
 احدهما مستقلا بذنبا والاخر ممسك
 لهماها قالوا ينبغي ان يقتضى بها لمن تملك
 لجامها لانه لا يتعلق بالحيوان مع الالوانك
 بخلاف المتعلق بالذنب ولو تشارعا في ساط
 احدهما فاعده عليه والاخر متعلق به
 فهو بينهما نصفان بحكم الاستواء بينهما
 لا بطريق الفتح لان الخيل ليس بيد
 عليه بخلاف الركوب واللبس لا يترك
 انه يصيرهما غاصبا لثبوت يده عليه ولا
 يصير غاصبا بالتعود على البساط وكذا
 اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما خلاف
 ما اذا كانا جالسين في دار وتشارعا فيها
 حيث لا يحكم بينهما لا امتثال انها في يد
 غيرهما وما علم انه ليس في يد غيرهما

قال وصاحب المجلد والمجدوع والاتصال
 احق من الغير فعلى الاول ان يتشارعا في
 دار عليها رجل واحد مما كان صاحب المجلد
 اولى لانه هو المتصرف فيها المتصرف العائد
 فكانت في يده كما اذا ادعى جماعة من
 سفينة وكان واحد منهم راكبا والاخر
 ممسك يسكنها واخر تحذف فيها واخر
 يدهما في بينهم الا من يدهما فانه لاشي
 له فيها لان الباقيين هم المتصرفون فيها
 المتصرف العائد ولو كان المجلد لهما كانت
 بينهما لا استواء لانه لا ترجح بكثرة ما في المجلد
 لاحدهما لان الزجج يقع بالقوة لا بالكثرة
 على ما بينا ومعنى الثاني ان يكون حابط عليه
 مرادى الرجل والاخر عليه جذوع او متصل
 بينهما هو لصاحب المجدوع والاتصال
 دون المرادى لان صاحب المجدوع هو
 المستعمل وصاحب المرادى متعلق بالبناء
 بيني للمجدوع عادة لا لوضع المرادى نصار
 نظير دابة تشارع فيها ولا احد مما عليها
 ولا فرق كونه متعلق او بمخللة متعلقة خارجا
 تكون لصاحب المجلد دون صاحب المرادى
 بالاتصال اتصالا ترجع وهو ان يتداخل بين
 البناء المتعارف فيه في بين جداره وليس جداره

طريق المجلد
 كذا في المجلد
 لانه لا يملك فيها

قوله المجلد والمجدوع والاتصال
 احق من الغير فعلى الاول ان يتشارعا في

قوله المجلد والمجدوع والاتصال
 احق من الغير فعلى الاول ان يتشارعا في
 دار عليها رجل واحد مما كان صاحب المجلد
 اولى لانه هو المتصرف فيها المتصرف العائد
 فكانت في يده كما اذا ادعى جماعة من
 سفينة وكان واحد منهم راكبا والاخر
 ممسك يسكنها واخر تحذف فيها واخر
 يدهما في بينهم الا من يدهما فانه لاشي
 له فيها لان الباقيين هم المتصرفون فيها
 المتصرف العائد ولو كان المجلد لهما كانت
 بينهما لا استواء لانه لا ترجح بكثرة ما في المجلد
 لاحدهما لان الزجج يقع بالقوة لا بالكثرة
 على ما بينا ومعنى الثاني ان يكون حابط عليه
 مرادى الرجل والاخر عليه جذوع او متصل
 بينهما هو لصاحب المجدوع والاتصال
 دون المرادى لان صاحب المجدوع هو
 المستعمل وصاحب المرادى متعلق بالبناء
 بيني للمجدوع عادة لا لوضع المرادى نصار
 نظير دابة تشارع فيها ولا احد مما عليها
 ولا فرق كونه متعلق او بمخللة متعلقة خارجا
 تكون لصاحب المجلد دون صاحب المرادى
 بالاتصال اتصالا ترجع وهو ان يتداخل بين
 البناء المتعارف فيه في بين جداره وليس جداره

فصل في بيان ما لا يتصل به
والذي لا يتصل به
المتنازع فيه مع

فإن بين البنا المتنازع فيه وساج احد ماركه
على ساج الاخر لان الاتصال بهذه الشاة
لا يكون الا عند البنا فدل ذلك على ان بائنها
واحد في وقت واحد فترجح به وكان الكرمي
رحمه الله يقول صفة هذا الاتصال ان
يكون الحايط المتنازع فيه حتى يصير مرتباً
شبه القبة فحينئذ يكون الكل في حكمي
واحد والمرود عن ان يوسف رحمه الله
ان اتصال جانبي الحايط المتنازع فيه بجايطين
لاحد مما يعني ولا يشترط اتصال الحايطين
بحايطه لمقابلة الحايط المتنازع فيه وعليه
ان يشاخصا رحمهم الله لان الرجحان يقع
بكون سلكه محيطاً بالحايط المتنازع فيه من
الجانبين وذلك يتم بالاتصال بجانبى الحايط
المتنازع فيه وان كان احدهما من خشب
فالتربيع ان يكون ساج احد ماركه في
الاخر واسا اذا انقب وادخل فلا يكون مربعا
فلا عبرة به ولا بالاتصال الملازمة من غير
تربيع لعدم المداخلة فلا يدل على انها تبيها
معا ولا يوضع المرادى ولا السوارى
لان الحايط لا يبنى لاجله عادة فلا يكون تفرقا
فيه فلا يعتبر امتلاك موضع السور على اكدار
حتى لو تنازعا في حايط واحد مما عليه مرادى

ولا يبنى للاخر فهو بينهما اذا علم انه في ايديهما
ولا يرجح صاحب المرادى لعدم الاستعمال
بخلاف اتصال التربيعة لان الاستعمال
فيه موجود من وجهه لان البنا للتسقيف
ومر الحذوع دون المرادى وقال الشافعي
رضي الله عنه لا يرجح بوضع الحذوع لانه محتمل
بجمله انه سلكه وعارية وعرضه فلا يكون
خفية مع الاحتمال قلنا صاحب الحذوع ان
يستعمل للحايط فكان في يده والقول قول
صاحب اليد فسار نظير الحمل على الدابة
ولان الحايط يبنى للحذوع فوضعه علامة
سلكه ومثل هذا يصلح ان يكون علامة
كما اذا خلف الزوجان في مقام البيت
حتى جعل الترجيح بالصلاحيه ولو كان لكل
واحد منهما عليه حذوع ثلاثة فهو بينهما
لاستوائيهما في صلاح العلة ولا مستبره
بالكثرة والقلة بعد ان يبلغ ثلاثا لان
الترجيح بالقوة لا بالكثرة على ما بينا وان
شرطنا ان يبلغ ثلاثا لان الحايط يتبنى
للتسقيف وذلك لا يحصل بما دون الثلث
فما لي انصا بالثلث كالنصاب له ولو كان
عليه حذوع واحد ما نكته وللأخراقل فهو
لصاحب الثلاثة استحسانا وهو قول أبي

المترطين

حقيقة رحمه الله والقياس وهو مروي
عن أبي حنيفة رحمه الله ان يكون بينهما
رضعان لان الترجيح لا يكون بالكثر بل
بالعوة فيستويان فيه كما اذا كان لهما
حمل على دابة واحدة ما مائة من ولاخر
من او متوان فانما بينهما نفسان ووجه
الاستحسان ان ما دون الثلاث حجة
ناقصة اذ لا يبيح الحايض لاجل الواحد
او الاثنين عادة راحة الناقصة لا تظهر
بمقابلة الكاملة ثم لصاحب الحذوع
الواحد او الاثنين حق الرضع بالتقاف
الروايات لاننا كنا بالحايض لصاحب
الحذوع بالظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق
فلا يورى بالقلع بخلاف ما اذا ثبت ان الحايض
له البينة حيث يورى بالقلع لان البينة
حجة مطلقة تصلح للدفع والاستحقاق وهو
تظهر الشبهة حتى لا يستحق بما ثبت ملكه
باليد بخلاف ما اذا استازعنا في دابة
واحدة ما عليه حمل ولاخر كوز معلق ونحوه
حيث يورى بالقلع وان كان استحقاقه
باليد ووجه الفرق ان وضع الكوز لا يمكن
استحقاقه على ملك الغير ابتداء مؤثرا
وانما يمكن موقفا من جهة المالك فاذا ظهر

الاستحقاق امر بلازالة واما وضع الحنشب
فيمكن استحقاقه بان وقعت القسمة
بذلك الشرط ثم اختلفت الروايات
بعد ذلك في انه يملك ذلك الوضع امر لا
فذكر في كتاب الاقرار ان الحايض كالمصاحب
الا جذاع ولصاحب القليل ما تحت جذعية
يريد به حق الوضع لان الحايض لا يبيح
لاجل جذع واحد او جذعين عادة وانما
ينصب له اسطوانة فلا يملك له الملك
كسالة الدابة اذا كان لاحد مما عليها حمل
ولا اخر كوز معلق على ما بينا وذكر في كتاب
الدعوى ان الحايض منهما على قدر الاجزاء
لان موضع جذعه مشغول بجذعه
ففيكون في يده حقيقة باعتبار الاستعمال
فثبت لكل واحد منهما الملك فيما تحت
خشبته لوجود سبب الاستحقاق فيه
فمنهما محايضا من قال يحكم بما بين القنات
بينهما على قدر الاخشاب راكرا من على انه
لا يملك صاحبه الخشبة والخشبتين الا
موضع خشبته ومنهم من قال يحكم
بين المحايضات يكون ما بين الخشب بينهما
نفسان ومنهم من قال يقسم جميع الحايض بينهما
على قدر اخشابهما اعتبارا بقدر الاستعمال

وجعل في المحيط ما ذكر في كتابه الاقترار
 اسع وقال قاضي خان والتمهيد ان ذلك الموضع
 يكون ملكا لصاحب الخشبة كما ذكر في
 الدعوى وان كان لاحد مما عليه جذوع
 والاخر اتصالا تربيع فصاحب الجذوع اولى
 لان له تصرفا في الكايط ولصاحب الاتصال
 اليد والتصرف اقوى في الدلالة على الملك
 ورجح السرخسي هذه الرواية وذكر المحامى
 ان صاحب الاتصال اولى لان الكايطين بهذا
 الاتصال يصيران كئنا واحد فالتمهيد بعضه
 يصير قسما بجملة ثم يبقى للاخر حق وضع
 جذوعه لما بينا وسمع المخرجاني هذه
 الرواية ورجحها بالسبق لان التربيع يكون
 حالة البناء وليس سبق على وضع الجذوع
 فكان بيده ثابتا فيه قبل وضع الاخر
 الجذوع فصا نظير سبق النارج الا انه
 لا يرفع جذوع الاخر على ما بينا ولا فرق
 في هذا بين ان يكون الاتصال من جانب
 او من الجانبين على ما ذكره المحامى رحمه الله
 وفي المحيط الايدى في الكايط على ثلاث مراتب
 اتصال تربيع واتصال ملازمة ومجاورة و
 جذوع ومجاورة قسما ولا علامة لليد في الكايط
 سوى هذا فاولاهم صاحب التربيع فان لم

يوجد

وقف لله تقه

يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب
 المجازاة وان كان لاحد مما جذع واحد
 ولا شيء للاخر اختلف المشايخ فيه قيل هما سوا
 لان الواحد لا يعتد به وقيل صاحب الجذوع
 اذلى لان الكايط قد ينبت لجذوع واحد
 وان كان ذلك غير غالب ولو كان لاحد مما
 عليه مكرادى او بوارى ولا يلى للاخر
 فهو بينهما الترادى لا يعتبر ولا البوارى
 وفي فتاوى قاضي خان ان كان لاحد مما
 عليه جذع واحد ولاخر عليه مكرادى او بوارى
 لم يكن له عليه شيء فهو لصاحب الجذوع قال
ثوب في يده وطرفه في يده اخر يمين
 يعنى يرتنا فرع الشخصان في ثوب في يده
 احدهما وطرفه في يده الاخر كان بينهما
 نصيبين لان يد كل واحد منهما ثابت في
 الثوب الا ان احدهما ثابتة في الاكثر
 وذلك لا يوجب الترتيب لما ذكرنا ان الرجحان
 ملازمة لا لكثرة فصار كما لو كانت في دابة
 ولها عليهما حمل على المقادير كانت بينهما
 نصيبين ولا يترتب مقادير الحمل حتى اذا كان
 لاحد منهما مكرادى للاخر مائة من كانت بينهما
 علقا ما اذا كان في يدهما الهدية
 والباقى في يده الاخر لان الهدية ليست

رقصة

بجواب اذ هي غير منسوجة فلم تكن في يده
شي من الثوب فلا يزاحم الاخر قال
مبي يعبر فقال انا خير فالتقول له لانه
اذا كان يعبر عن نفسه فهو في يده
نفسه فلا يقبل دعوى احد عليه ان
عبده عند انكاره الابيية كالتاليغ
قال ولوقال انا عبد فلان او لا
يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده ان
الاول فلانه اقراره لا يحد له حيث اقر
على نفسه بالرق فكان ملكا لمن في يده
كالقائل في يده فيقبل اقراره عليه
ولا يستلزم ان الاقرار بالرق من المصار
لانه يمكن التدارك بعده بدعوى
الحرية اذ التناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى
بخلاف الاقرار بالدين ولا يقال الامثل
في الادمى الحرية لانه ولد ادم وحوى
عليهما السلام ومما حران فوجب ان لا
يقبل دعوى الرق الابيية وكونه
في يده لا يوجب قبول قوله عليه كاللصيق
حيث لا يقبل قول الملتقط انه عبده
وان كان في يده لا تقول الاصل اذا
اعبر عن عليه ما يدل على خلافه يبطل
وثبت اليد دليل على خلاف ذلك الامثل

لأنه دليل الملك في طلبه ذلك الأصل ولا
يسلم أن التقيط أو الاقترب بالرق بعد
أن كان معبرا عن نفسه يخالفه في الحكم فلا
يبرز منا وإن لم يعبر عن نفسه فليس في يد
المتقسط من كل وجه لأنه أمين فيه والأمين
يداه قائمة مقام يده غيره فكانت غير
ثابتة دكا وأما الثاني وهو ما إذا كان
لا يعبر عن نفسه فلا نه بقرلة المتاع
فيكون ملكا لمن هو في يده ١٠ إذا دنا به لدم
المعارض من يده على نفسه حقيقة أو حكما
ومذا لأن الأصل في الأدى وأن كان أن
لا يثبت عليه يد غيره أكراماً له حتى لا يكون
مهما نال القصاص واليه يرد لكن ذلك عند
القدرة بأن يكون معبراً عن نفسه لا عند
العجز والعجز بأحد أمرين أما بالصغر حقيقة
أو بالرق حكماً فيقبل قول المدعي ولو كبر
و ادعى الحرية لا يقبل قوله لأنه ظهر عليه الرق
فلا يثبت ذلك إلا باليمينتة قالت عشرة أبيات
في أرقي يده وبيت في يده آخر قالها احتلفان
لأن الساحة تحتاج اليها الدلائل لا سيما
في نزاع المرافق من البرور فيها والتوضي وكسر
الخطب ووضع الاستقنة ومحو ذلك من أنواع
المنافع ومما في ذلك هو فيصنف بينهما

وضارت نظروا الطريق ولان التراجع بالقره
 لا يكثره على ما سبقا غير مرة بخلاف ما اذا
 تنازعا في الشرب حيث يتسمر بينهما على
 قدر اراضيهما لان الشرب يحتاج اليه
 لاجل سقى الارض فعند كثرة الاراضى
 تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضى
 بخلاف الانتفاع بالساعة فانه لا يختلف
 باختلاف الاملاك كالمرد في الطريق قال
 رحمه الله ادعى كل ارضا **انها في يده**
وليس احد مما فيها اولى او حذر منى في
يده كالمر من انها في يده لان اليد
 في الارض غير متناهية ومن مقصودة
 فلا يثبت عند القاضي بمجرد دعواه انما انها
 في يده او من النقص فيها كالتقليد او
 البنا او الحفر لان التمكن من هذه الاشيا
 دليل على انها في يده ثم ان ادعى انها
 في يده لم يقض به بلاينة لاحتمال
 انها في يد غيره وان ادعى انها في يد
 احد مما فذلك لان لا يمكن انهما نزاعا
 على ذلك لكن ليس للقران بينا رغبة في
 اليد لاقراره انها في يد صاحبه واقراره
 في حق نفسه مقبول وكذا لو حلف انها
 ليست في يد صاحبه فنقل احد مما دونها

ليدفعه عن يد غيره فانما البينة انما لا تقرب من النقص او من التقليد او من البنا او الحفر لان التمكن من هذه الاشيا دليل على انها في يده

تجعل في يد كل منهما نصفها الذي في يد صاحبه
 لصحة اقراره في حق نفسه وان حلفا
 جميعا لم يخضر باليد لهما فيها ويرى كل منهما
 عن دعوى صاحبه وان اقام احدهما
 البينة انها في يده فقص له باليد فيها ويكون
 الاخذ خارجا وكذا ان لبث احدهما او
 بنى او عرس او فعل شيئا اخر مما يدل على
 انها في يده وان اقاما البينة على اليد
 فقص بها لهما فان طلبا البينة لا يتسمر
 بينهما ما لم يثبت البينة على الملك قيل هذا
 قول الحقبة وعند ما يتسمر بها على ان
 الورثة اذا كانت دار في ايديهم قسمها
 بقولهم انها ميراث عند ما وعند الحقبة
 رحمه الله انه لا يقسمها حتى يتيوا البينة
 انه مات وتركها ميراثا بينهم والله اعلم
باب **دعوى**
النسب قال ولدت سبيقة لفلان
سنة **اسم** **سنة** **بيعت** **فادعاه** **البايع**
نحو **ابنه** **وهو** **ام** **ولده** **ولم** **يخبر** **البيع** **ويبر**
الممن وان ادعاه المشتري معه او بعده
 وقال زعمد الشافعي لا تقع دعوىه الا ان
 يبعد عنه وهو انشاس لان اقداسه
 على البيع دليل على ان الممل ليس منه اذ هو

المشتري

اعتراف منه بجوارحه لان المسلم لا يباشر
 الباطل ظاهرا فصار ان دعواه متافقة
 وساعتها في نفس ما تم من جهة وهو البيع
 فلا يقبل اذا التفتت نفس بطل الدعوى
 فصار كما لو ادعى ابا ببيع او ادعى ابو
 اعنا قنا او تدبير ما قبل البيع وحسبه
 الاستحسان ان سبب النسب على الحقيقة فيجب
 فيه التفتت نفس قبل دعواه اذا اتفق
 بالعلوق في ملكه بالولادة لا قبل من ستة
 اشهر لانه بترلة اقامة البيعة بل فرقتها
 وهذا لان الانسان قد لا يعلم العلوق
 بالكلمة شوقه يظهر له او قد يتكلم ان العلوق
 من غيره ثم يعلم انه منه فيعذر بالتناقض
 كالزوج اذا كذب لنفسه بعد فساد الناحي
 يبقى النسب باللعان والاختلاف تقسيم
 البيعة ان الزوج طلقها فلا قبل المخلع
 والملكاتب يقسم البيعة ان مولاه اعنته
 قبل الكتاب فان بينتهما قبل مع
 التفتت في الدعوى للحفا عليهما لان
 الزوج والمولى يفرد كل واحد منهما بالطلاق
 والاعناق فيعذر ان فيه بخلاف دعوى
 الاعناق والتدبير بعد البيع لانه فعل
 نفسه فلا يخفى عليه فلا يمدد لانه لم

يتيقن

يتيقن بكذبه في الكلام الاول لاحتمال كذبه
 في الثاني فلا يتيقن البيع بالاحتمال حتى لو
 اقام البيعة بالاعناق او بالتدبير تقبل
 بينته لتيقن كذبه بثبوت الحرية او التدبير
 قبل البيع وبخلاف دعوى ابي البايع
 لان شرط صحة دعواه ثبوت دلالة الدعوى
 من وقت العلوق الى وقت الولادة على ما
 بيناه من قبل ولم يوجد واذا صح الدعوى
 من البايع استندت الى وقت العلوق
 لكونها دعوى استيلاد فيظهر انه ساع امر
 ولده فيكون باطلا ويترد اليهن لطلان
 البيع ولان المشتري لم يدفع الثمن اليه
 الا ليسلم له البيع فاذا لم يسلم له رجع
 به ولا يعتبر دعوى المشتري مع دعوى
 البايع او بعده وهو المراد بقوله وان
 ادعاء المشتري معه او بعده لان
 دعوى البايع اسبق لانه تستند الى
 حالة العلوق لكونها دعوى استيلاد لوجود
 العلوق في ملكه ودعوى المشتري دعوى
 تحرير اذ العلوق لم يكن في ملكه فيقتصر
 فكانت الاولى اقوى فلا يعتبر ان نسبة
 معها ولانه لما ثبت النسب من البايع
 تبين ان البيع كان باطلا فلم يدخل

في ملك المشتري فصار المشتري كغيره من
 الاطراف فلا يصح دعواه ولان الولد
 استغنى عن النسب بثبوت من البائع فلا
 حاجة الى اثباته من غيره واحترز بقوله
 وان ادعاه المشتري بعه اربعه عما اذا
 ادعاه المشتري قبله لانه اذا ادعاه
 المشتري او لا ثبت نسبه منه لوجود
 المحذور لدعوه وهو الملك الاستر
 انه يجوز اعتناقه واعتاق امه فكذا يصح
 دعوته ايضا لمجاخته الى النسب والى الحرية
 ويثبت لها اوصية الولد باقراره ثم لا
 يصح دعوه البائع بعد ^{دعوه المشتري} لانه قد استغنى
 عن النسب بثبوت من المشتري ولان النسب
 لا يحل الابطال فيطلب به حق استحقاق
 النسب للبائع ضرورة **قاله** **وكذا ان ماتت**
الامرخلان مروت الولد يعني اذا ماتت
 الامر فادعى البائع الولد وقد جات به
 لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه منه
 مثل الاول بخلاف ما اذا مات الولد ثم
 ادعاه البائع حيث لا يثبت نسبه والفرق
 ان الولد هو الامثل في الباب والامر يتبع له
 فيه الاستر انها مقتاف اليه فيثبت
 نسبه او لا فيعتق فتتجه امه فيثبت

لها حق الحرية بسببه لقوله عليه الصلاة
 والسلام اعتقها ولد ما قال عليه الصلاة
 والسلام من وطئ امته فولدت له فهي معتقة
 عن دبر منه رواها ابن ماجه ولا ت
 المقصود من الدعوه الولد دون الاموي
 تدخل متبعا فكان ان ثبت له اتوى والاول
 يتبع الاقوى فاذا كانت الولد هو الامثل
 كان المعتق بقاء لمجاخته الى ثبوت النسب
 ولا يضر فوات التبع بخلاف العكس ومن
 اذامات الولد دون الامر حيث لا يصح
 دعوته في الامر لان الحكم لا يثبت في التبع
 ابتداء بدون متبوعه والولد قد استغنى
 عن النسب بالثبوت فتغذ رابطة بعد
 موته ولم يتعد ربه موهبا فيثبت
 نسبه ويرد الثمن كله عند ابي حنيفة
 رحمه الله لانه يتبين انه باع امر ولد
 وبيعه باطل ولا يقيمها المشتري لان
 ماليتها غير مستقر عنده كالحرد وهذا لان
 ثمنه بالقصب عنده وعند من امير
 حصه الولد ولا يرد حصه الامر لان
 ماليتها مستقره عند من اقتضى بالقصد
 والنسب فتكون مضمومة على المشتري
 فاذا رد الولد ونهاجيب على البائع

رد حصة ما سلم له وهو الولد لئلا يجتمع البذر
 والمبدل في ملكه ولا يجب عليه رد حصة
 ما لم يسلم له وهي الامه هكذا اذكر والحكم
 على قولهما وكا ينبغي ان يرد البايع جميع
 الميز عند ما ابنا ثم يرجع بيمينه الامه لانه
 لما ثبت نسب الولد منه تبين انه باع
 امروله وبيع امره الولد غير صحيح بالاجماع
 فلا يجب فيه الميز ولا يكون لأجزاء البيوع
 منه حصة كل يجب على كل واحد من المتعاقدين
 رد ما قبضه ان كان باقيا والآفتد له
 قال **وعتقها كونهما** اي اعتاق المشتري
 الامر والولد كونهما حتى لو اعتق المشتري
 الامر دون الولد فادعى البايع الولد انه
 ابنه حكمت دعوته وثبت نسبه منه
 ولو اعتق الولد دون الامر لا يقع دعوته
 لما ذكرنا ان الولد هو الاصل فيعتبر قيام
 المانع به حتى يستع الدعوى دون الامر
 كما قلنا في الموت وانما كان الاعتاق مانعا
 لانه لا يحتمل النقص بعد ثبوته كالنسب
 فنصارا اعتاقه كدعوته انه ابنه ولان
 الاعتاق ثبت الولد وهو كالنسب فلا
 يمكن ابطاله كما لا يمكن ابطال نسب
 لبدا ما ادعاه المشتري لان البايع حقا

وهو حق دعوة النسب والاستيلاء وما ثبت
 للمشتري حقيقة والحق لا يباع من الحقيقة
 والله بهر كالاعتاق لانه لا يحتمل النقص
 لما ظهر فيه بعض آثار الحرية وهو
 امتناع التملك فصار كالاستيلاء ثم
 ان قام منه المانع بالولد استفتت دعوة
 البايع لما يبين انه قام بالامر لا يمنع ثبت
 نسبه من البايع ولا يصير امره ام ولد
 له لان العتق فيها لا يمكن بطلانه ولا يقال
 انه ينبغي ان يبطل اعتاق المشتري لان
 نسب الولد ثبت مستندا الى وقت
 التلوق فتبين انه باع امروله فلم يملكها
 المشتري فيبطل الاعتاق كما لو ولدت
 المبيعة ولد بين في نطق واحد فاعتق
 المشتري احدهما ثم ادعى البايع الآخر
 انه ابنه ثبت نسبهما منه وبطل عتق
 المشتري لانه لم يملكه ضرورة انهما خلقا
 من ما واحد ولذا يبطل ساير بقراته
 مثل البيوع والمبة فكذا العتق وتوابعه لان
 بقول ثبوت اسمية الولد ليس من احكام
 ثبوت النسب ولا من ضرورية الاتري
 ان النسب ثبت في ولد المفرد وفي ولد
 الامة النكوحه ولا يصير امره ام ولد له

بخلاف التامين لا يملك من تارا حد ثابت
 لاحد منها من الاحكام ثبت للاخر ضرورة
 ثم اذا لم يطل عتق المشتري في الامر قيل
 البايع يرد من الثمن ما يخص الولد خاصة
 ولا يرد ما يخص الجارية والاجماع منها
 وذكر الفرق لاني حنيفة رحمه الله في
 السقوط بين هذا وبين ما اذا ماتت قال
 البايع فيها يرد جميع الثمن عنده ومنها يرد
 ما يخص الولد فقط والفرق ان في الاعتاق
 القاصي كذا في البايع فيها يزعم انها امرؤ له
 حيث جعلها مستقلة المشتري ولم يفتح البيع
 بينهما فبقي البيع صحيحا فيجب عليه ثمنها
 بخلاف فصل الموت فان زعم البايع فيه لم
 يطل بشئ فبقي معتبرا في حقه اذا لم يكن
 مكذبا شرعا فيرد جميع الثمن وفي الاعتاق
 يرد حصة الولد ثم جعل ما للمولود بعد
 القبض حصة من الثمن كالمولود قبله لكون البايع
 ليسيل من فتح هذا البيع بالدعوة فصار
 كالحادث قبل القبض في المعنى وفي الحادث
 قبل القبض له حصة من الثمن اذا استهلكه
 البايع وقد استهلكه هنا بالدعوة او لكونه
 مستخرجا من العقد ومن الشايخ من قال
 يرد البايع جميع الثمن منا عند اوجبة

الامم

رحمه الله كما في فصل الموت لان امر الولد
 لا يمين له عنده ولا يمين بال عقد في واحد
 بزعمه واليه مال صاحب المداية وجميعه
 وهو بخلاف الرواية وكيف يقال فيستره
 بجميع الثمن والبيع لم يطل في الجارية
 حيث لم يطل اعتاقه بل يرد حصة الولد
 فقط بان يقسم الثمن على قيمتهما يعتبر قيمة
 الامر يوم القبض لانه دخلت في مناس
 بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه
 صار له العتق بالولادة فيعتبر قيمته
 عند ذلك قال **وان ولدك لا تترس**
سنة اشهر ردت دعوة البايع الا ان
يصدق المشتري وهذا الكلام ليس له وجه
 احد مما ان تكد الترس سنتين من وقت
 البيع فكله انه لا يقع دعواه لعدم العلوق
 في ملكه بيمين وهو الصحيح الا اذا صدقه
 المشتري فيثبت النسب ويجل على الاستيلاء
 بالسكاح لتبين ان العلوق لم يكن في
 ملكه ولا يطل البيع ولا يحتق الولد ولا
 نصير الامة امرؤ له لان العلوق حادث
 بعد البيع ولا يستند اليه قبل البيع
 حتى يطل فكانت هذه الدعوة دعوة
 تحرير فلا يستند اليه الملك اذا لا عقد

غير لما لك على الحرير والثاني ان تكثر من
 ستة اشهر وقت البيع ولا قل من سنتين
 منه فحكمه ان دعوة البائع لا تقبل فيه ايضا
 لاحتمار العلوق بعد البيع فلم يوجد العج
 فيه يبين فلم يبيع الا ان يصدق المشتري
 فيثبت نسبه لتعادقها فيه ونسبه
 الامة امر ولد له تنعنا للولد ويبطل البيع
 لاحتماد العلوق الى ما قبل البيع لا مكانه
 فيثبت ان لا يبيع امر ولد له فيبطل وهذا لان
 هذه الدعوة دعوة استيلاء فيستند شر
 العلم ان الدعوة ثلاث اوجه دعوة
 استيلاء ودعوة كثرير ودعوة شبهة
 كالاب يدعي جارية ابنه ويحكم كل قسم شرطه
 المذكور في موضعه وصورة كل قسم من هذه
 الاقسام ينقسم الى ثلاثة اقسام تكثر من ستة
 اشهر وقت البيع او لا تكثر من سنتين
 او لا يبينها وقد ذكرنا حكم كل بعد الله تعالى
 فاحفظه قال **وان باع احدهما فاعقته**
المشتري بطل عتق المشتري معناه ومن
ادعى نسب احد التومين يثبت نسبها منه
 لما بيننا وانما يعرفانها بوثان اذا كان بين
 ولادتهما اقل من ستة اشهر وان كانت
 بينهما ستة اشهر فصاعدا فلا يثبت التومين

اشهر

لكن

لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فادانت بولد
 شرجات بولدا اخر لا قل من ستة اشهر
 يعلم بالضرورة انها من تا واحد اذا لا يكن
 علوق الثاني بعد الولادة لما ذكرنا ولا
 يمكن علوقه ربي حبلي بالاول لان فم الرحم
 مسدود ولا يفتح ربي حبلي الا بخروج
 الولد قال **وان باع احدهما فاعقته**
المشتري بطل عتق المشتري معناه اذا باع
 احد التومين فاعقته المشتري شراد على
 البائع الذي لم يبيعه انما يثبت نسبها
 منه وبطل عتق المشتري فيه لان دعوة البائع
 صحت في الذي لم يبيعه لصنادقة العلوق
 والدعوى ملكة فيه فثبت نسبه ومن ضروريته
 ثبوت نسب الآخر منه لانها من تا واحد فيلزم من بطلان عتق المشتري كونهما
 فيكون عتق العتق بما هو فوقه وهي الحرية
 الثانية باصل الخلقة بخلاف ما اذا كان
 الولد واحدا حيث لا يبطل فيه عتاق المشتري
 بدعوى البائع نسبه لان العتق فيه
 لو بطل لبطل مقصودا لا يجل حق الدعوة
 للبائع وانه لا يجوز على ما بيننا وجهه ومن
 يثبت الحرية في الذي لم يبيعه شر ينقضي
 الى الاخر ضمنا وتبعاً وكمن في يثبت ضمنا
 وان لم يثبت مقصودا هذا اذا كان املا

فان قيل من بطلان عتق المشتري كونهما
 فيكون عتق العتق بما هو فوقه وهي الحرية
 الثانية باصل الخلقة بخلاف ما اذا كان
 الولد واحدا حيث لا يبطل فيه عتاق المشتري
 بدعوى البائع نسبه لان العتق فيه
 لو بطل لبطل مقصودا لا يجل حق الدعوة
 للبائع وانه لا يجوز على ما بيننا وجهه ومن
 يثبت الحرية في الذي لم يبيعه شر ينقضي
 الى الاخر ضمنا وتبعاً وكمن في يثبت ضمنا
 وان لم يثبت مقصودا هذا اذا كان املا

العتوق في ملكه واما اذا لم يكن العتوق في ملكه
 بان اشتراها بعد الولادة او اشترى امها
 وهي حلي بها او باعها فحاشا بها لا كثر من
 سنتين فيثبت نسبها ايضا لانها لا يفترقان
 فيه لما ذكرنا لكن لا يحتق الذي ليس في ملكه
 وان كان المشتري قد اعنته لا يطل عنته
 لان مدة الدعوة دعوة تحرير لعدو العتوق
 في الملك فلا يملكه الا من يملك الاستا فلهذا
 شرط لزول العتق عليه ان يكون في ملكه
 بخلاف المسألة الاولى وما اذا كان العتوق
 في ملكه حيث يعتقان جميعا لان دعوة
 استيلا فيثبتند ومن ضرورته عتقهما
 بدليل انهما كثر الاصل فيثبتن ان باع حرا
 قال **ابي حنيفة** عن رجل قال **هو ابن فلان**
سمر قال هو ابني لم يكن ابنة وان محمدا ان يكون
ابنه معناه اذا كان صبي عند رجل فقال
 الرجل الذي عنده الصبي هذا الصبي ابن
 فلان الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنة
 ابدا وان محمدا فلان الغائب ان يكون الصبي
 ابنة ولا يشترط لهذا الحكم ان يكون الصبي
 في يده واشترطه في الكتاب وقع اتفاقا
 واما لا يقع دعوته بعد ذلك لانه اقرب
 بيبوعه نسب من الغير وذلك يمنع ثبوت

بنسبه منه بدعوته لان اقراره حجة في حق
 نفسه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقالوا
 تقع دعوة المقر بعد مجود المقر له ان يكون
 ابنة لان اقراره بطل مجود المقر له فصار
 كأن لم يقر ولهذا يفتق عليه بدعوته لو كان
 عبدا له ومدا الان الاقرار بالنسب من
 يتردد بالرد اذا الاقرار بما لا يحتمل النقص
 يفتق بالاقرار بما يحتمل النقص وهذا يؤثر
 فيه البراءة والاكره حتى لا يصح معها ذات
 كالا يوشران فيها لا يحتمل النقص فصار
 كما اذا اقر المشتري على البائع باعتاف
 العبد المبيع قبل البيع وكذا البائع ثم
 قال المشتري انا اعنته فان الولي يقول
 اليه فكذا هذا ولان اقراره له بالنسب متى
 للشعب عن نفسه او انكار لوجوب الحقوق
 عليه وذلك لا يمنع الاقرار به بعده بان قال
 ليس هو ابني ثم قال هو ابني فكذا هذا
 ولهذا يقع الكذب الملائع نفسه النسب
 عنه بخلاف ما اذا كان صدقه لانه يدعي
 نسبنا فاما من غيره ويجلان ما اذا لم يصدق
 ولم يكذب لانه يفتق به حق المقر له على
 اعتبار صدقته لو كان الملائع لا يثبت نسب
 من غير الملائع لفتق حقه به بكذب نفسه

ولا في حقيقته رحمه الله ان النسب مما لا يحتمل
 التنقض بعد ثبوته والاقترار بطله لا يرتد
 بالرد فيبقى في حق نفسه لان اقراره حجة
 في حق نفسه كذا اقراره بغيره غير
 فكذب به المولى فانه يبقى في حق المقر حجة
 ولا يرتد اقراره حتى لو ملكه يومئذ عتق
 عليه لا اقراره بذلك ولكن سنده على رجل
 بنسب صغير فزوت منه كاذبة لثمة ثم
 ادعاه الثالث لنفسه فان دعواه لا تقبل
 لا اقراره به للغير وهذا لانه يعلق به حوالته
 له حتى لو صدق بعد التكذيب يثبت نسب
 منه وكذا لو تعلق به حق الولد فلا يرتد
 برده العتق له فصار كدعواه قبل الرد ولان
 موجب اقراره شيان بثبوت النسب من
 الغير وبالحال هو نفسه في الدعوة واذا ارتد
 الاول لعدم ولايته عليه فلا يرتد
 الثاني لان اقراره حجة عليه ولا يلزم مسألة
 الولد لانها على الخلاف ذكره في كتاب الولد
 ولين سلم فالنسب انزوم من الوفاق انه
 يقبل القول من جانب الامر الى جانب الاب
 وكذا اذا ارتدت معتقة والعياذ بالله
 لمقتد بدار الحرب وشيبت واعتقها الو
 الثاني كان الولد والنسب لا يقبله كما مر

قالب
 عند عقاب

في المداينة فلا يصح القياس عليه وانما يعتق
 عليه اذا ادعاه لاقراره به كما اذا قال لعبد
 الثابت نفسه من غيره هو ابن ومذايب
 حيلة فمن يبيع عبدا اصله عتوقه
 عنده ويخاف عليه الدعوة بعد ذلك من
 البايع فيسطل دعواه بنسبه لغيره مطلقا
 عنده وعند من شرط ان لا يبرأ العتق له
 المسند بان يثبت ادقربه لميت او
 لغائب لا يعرف قال **ديوان في يد**
وضرائق فقال الضرائق ابى وقال المسلم
عبدى فهو حر ابن الضرائق اي لو كان الصبي
 في ايديهما فادعى الضرائق انه ابنه والمسلم
 انه عبد وادعياه بما كان مرا ابن الضرائق
 لانه يقال بذلك شرف الحرية اذ لا قدرة
 له على اكتسابها فكان الجمع بينهما اولى فيقال
 ينبغي ان يكون عبد المسلم لان الاسلام مرجح
 لانا نقول الترجيح يكون عند المعارض وهو
 الاستواء بخلاف ما اذا ادعى كل واحد منهما
 انه ابنه حيث المسلم فيه اولى لاستوائهما
 في دعوى النبوة فترجح المسلم بالاسلام وهو اوفر
 للعبي لحصول الاسلام له في الحالين كما لا يخفى قال
 وان كان صبي في يد رومين فزعم انهما
 من غيره وزعمت انما بينهما من غيره فهو بينهما

في حال الاستواء في المال والولد والحرية فانه لا يثبت له الحرية

في حال الاستواء ولا تفاضل بينهما لان النظر له فيما قلنا او فرقا شخ ص

Copyright

لان كل واحد منهما في قول الولد بالنسب وادعى ما
 يبطل حق صاحبه فصح اقرارهما له ولا يبطل حق
 صاحبه فصح اقرارهما له ولا يبطل بغير قوله
 ولا يترجح احدهما على الاخر لاستواء ايديهما
 فيه وثبوت ما يدعيهما عليه وثبوت المراسم
 بينهما دليل ظاهر على انه سها كنوب في يد
 رجلين يقول كل واحد منهما في بطلان حق
 صاحبه فيه الا ان المقتول يشارك المقتول
 بنفسه لان الحمل يمتلئ الشركة وفي النسب لا
 يشارك لانه لا يمتلئها هذا اذا كان المبي
 لا يعبر عن نفسه وان كان يعبر بالقول له
 ايها صدق ثبت نسبة منه قال في الولد
مستتراته فاستحققت عمره الاب قته الولد
ويعبر بقية لو اشترى امته فولدت منه نحر
 استحقها مستحق من الشراء قيمة الولد
 والولد حر وكذا اذا ملكها بسبب اخر غير الشراء
 او سبب كان وكذا اذا تزوجها على انها حرة
 فولدت له من استحققت روى ذلك عن عمر
 رضي الله عنه في النكاح وعن علي رضي الله عنه
 في الشراء بخبر من الصحابة رضي الله عنهم من غير
 تكثير فكان اجابا لان الظاهر من الجانيين
 واجب اذا المغرور معذور لانه في الامر على
 سبب صحيح سرعان الامه يملك المستحق والولد

هذا الخبر في النكاح والطلاق
 وليس كذلك في الشراء
 ولا يصدق كذا فيهما

جزءها

وقف

له ثمة

جزوهما فاستوجب الاخر التطرف فوجب الجمع
 بينهما ما يمكن مراعاة لمقتضاها وذلك بان
 يجعل الولد حرا الاصل في حق الاب ورفيقا في
 حق المستحق لان استحقاق الاصل سبب لاستحقاق
 الجزاء فيضمن الاب قيمته يوم انكحوسته
 لانه يوم البيع او التحول من العين الى الغيبة
 لانه لما علق بقيقا في حق المولى كان حقه
 في عين الولد وانما يقول الى الغيبة بالتضا
 فنعبر بقيمته وقت التحول ويحب هذه
 الغيبة على الاب دون الولد حتى اذا كان الاب
 ميتا يورث من شركته لان النافع من الدفع ثبوت
 النسب وموسى لاب دونه ولا ولا يستحق
 عليه لانه علق حرا لاصل وانما قدرنا الرق
 حررة النكاح بغيره فلا يحد وموضعها
 ثم هذا الغرور وان كان في ملك المبي
 فظاهر وان كان في النكاح فان النكاح يفي
 بها ويولد ما للمستحق عند اقامة المستحق
 البينة انها له لانه ظهر له انها للمستحق
 وفرعها فيبنيها الا اذا ثبت الزوج انه
 مغرور بان يقيم البينة انه تزوجها على انها
 حرة فيثبت به حرته الاصل للادلاء قال
فان مات الولد لم يضمن الاب قيمته
 يعني لو مات الولد قبل انكحوسته لا يبيع على

الابن لان الولد لو كان مملوكا لم يستحق حقيقة
 لم يكن مضمونا عليه فان الولد المضمون مائة
 عندنا على ما عرف في مومعه فان لم يكن
 لا يكون مضمونا عليه مع عدم الملك حقيقة
 وكذا لو ترك مالا لان الارث ليس يبدل
 عنه فلا يقوم مقامه فلم يجعل سلامة
 الارث كسلامة نفسه بخلاف ما اذا قتله
 قاتل وقتل الاب من دية قدر قيمته حيث
 يجب عليه ضمان قيمته لان سلامة تدارك
 كسلامته ومنع يدره كسفه وان لم يتجز
 شيلا يجب عليه لان المنع لا يتحقق فيما لم
 يصل اليه وان قبض اقل من قيمته وجب
 عليه قدره اعتبارا لبعض بالكل بخلاف
 ما اذا قتله الاب لان المنع تحقق يقتله
 كما في ولد المضمون اذا التفت الغاصب
 قال **ويرجع باليمن وقيمة على بايعه**
لا بالعقد اي يرجع المشتري بمن خيارية
 وقيمة الولد على بايعه ولا يرجع بما لم يره
 من المقرير لها لان البايع صار كفيل لما
 شرط عليه من البذل لان البيع مبني على مساواة
 البديلين في حكم الثمن فلما كان الثمن من جانب
 المشتري سائلا للبائع وجب ان يكون
 البيع سائلا للمشتري وذلك بان يجعل

البايع كفيل لا يتسبب تلك البذل فتصار كاسته
 قال للمشتري ان الحكم قد ثبت لك فان غشيتك
 احديد عوى باطل فانما من لك بما غشيتك
 ولان البايع التزم سلامتها عن العيب اذ
 المعاوضة تقتضي ذلك ولا عيب فوق الاستحقاق
 فيرجع عليه وكذا ان ملكك عند المشتري
 فغشيتك المستحق قيمتها وقيمة الاولاد يرجع
 المشتري على البايع باليمن وبها من من قيمة
 الاولاد لما بين ولا يرجع عليه بقيمة الحيارية
 لان اخذ قيمتها منه كاخذ قيمتها ونفسه
 لا يرجع الا باليمن فكذا ههنا او كذا اذا زوج
 رجلا على انها حرة ثم استحقته يرجع الاب
 على المزوج بقيمة الولد اذا الاستيلاء مبني
 على التزوج بشرط الحرية صار بمنزلة الرصف
 اللازم لهذا التزوج فيكون الاستيلاء بناء
 على التزوج بشرط الحرية فكان الشارط صاحب
 علة فترك كالتأكل انما يغفل بما يملك بسبب
 هذا العقد او يقال ما لزمه من الثمن انما
 لزمه بالاستيلاء والاستيلاء حكم التزوج
 لانه موضوع له فكان المزوج صاحب علة
 فيضاف الحكم اليه بخلاف ما اذا اخبره رجل
 انها حرة واخبرته هي وتزوجها من غير شرط
 الحرية حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على

المخبر بشئ لان الاختبار سمي كقولنا العقد
 حصل باختیار الرجل والمرأة وانما يأخذ
 حكم العلة بالضرورة وذلك باحد امرين
 بالشرط او بالمعاوضة ولا يرجع بالرجوع
 من الثمن على البائع وعند الثاني رجوع
 الله يرجع لانه ضمان لزمه بفوت السلامة
 قلنا العقد عوض عما استوفى من منافع
 البضغ فلم يرجع به سلم له المستوفى بمجانا
 والوطى في تلك الغير لا يجوز ان يسلم له
 بمجانا ولا يرجع على الواسع والمصدق
 والموصى بشئ من ثمنه الاولاد وعند الثاني
 رجوع الله يرجع لان الضرر قد تحقق له منه
 باختياره الملك له فيها واختيارها ملوكة
 قلنا محذور الضرر لا يكفي للرجوع فان
 من اخبر انسانا ان هذا الطريق آمن فسلما
 فاحذوا الصوف بالمرجع على المخبر بشئ بخلاف
 البيع فانه عقد معاوضة يوجب السلامة
 او الضمان على ما بيننا ومذاخر ومو
 محسن وليس على المحسن من سبيل وبخلاف
 التزوج لانه موضوع للاستيلاد وطلب
 النسل قال عليه الصلاة والسلام تنكحوا
 نواله وانكروا الحديث فاذا المرسل له
 ما هو المقصود به رجوع بذلك على من عنده

والمقصود بوضع المسبة اليها والمجود والمباحة
 وشيئ الملك ومدة المقصود يتحقق بدون
 الاستيلاد ولو باعها المشتري من اخر واستولد
 الثاني ثم استحققت رجوع المشتري الثاني
 على البائع الثاني بالثمن وبقيمة الولد
 ويرجع المشتري الاول على البائع الاول
 بالثمن ولا يرجع عليه بقيمة الولد عند
 الحنفية رضي الله عنه وقال يرجع عليه
 بقيمة الولد ايضا لان البائع الاول ضمن
 للثاني سلامة الولد في ضمن البيع فلم يسلم
 له حتى اذ منته قيمة الولد فيرجع به عليه
 كما في الثمن والرد بالعيب ولا في حنفية رجوع
 الله ان البائع الاول ضمن للمشتري سلامة
 اولاده دون سلامة اولاد المشتري منه
 لان ضمان السلامة انما يثبت بالبيع والبيع
 الثاني لمباشرة باختياره فيقطع به تسبب
 الاول بخلاف الثمن لان البائع الاول ضمن
 للبائع الثاني سلامة البيع فلم يسلم له فلا يسلم
 للبائع الثمن وبخلاف الرد بالعيب لان المشتري
 الاول استحقه سليما فلم يوجد والله اعلم
 بالمتوابع والله المرجع والمآب

كذا الاقترار

وهو في اللغة الاثبات يقال قرأ الشيء اذا ثبت
 راقته غيره اذا اثبتته وفي الشرع عبارة
 عن الاخبار بما عليه من الحقوق ومنه ومنه
 الجحود بشرط صحته ان يكون المقتر بالها
 عا قلاطامعا وكونه من الشر بشرط حرم
 اقرار العتيد وينفذ في الحال فيها لا يمتنع
 فيه كالحجود والعقاص وفيما فيه نية
 لا يواخذ به في الحال لانه اقرار على الغير
 وهو المولى ويواخذ به بعد الموت لرد ال
 المانع وهو نظير ما اذا اقر المحر لانتان
 بعين مملوكة لغيره لا ينفذ للحال وادامتها
 يوما يوم مرتب عليها الى الموت لرد ال
 المانع ومنه الان الاقرار اخبار وليس بانثا
 والاخبار في ملك الغير صحيح فينفذ في حق
 نفسه بخلاف الانثا ولهذا الواقع بالطلاق
 والعتاق مكرما لا يقع ولو كان انثا لم يصح
 قال رحمه الله **مراخبار عن ثبوت**
حق الغير على نفسه هذا في الشريعة
 وقد بيناه وقده بان يكون على نفسه
 لانه لو كان على غيره لغيره يكون منها دولته
 يكون ديموي قالت **اذا اقره من خلف مع دلو**
بغير لائني وحق لان الاقرار حجة شرعية
 ثبتت حجة بالكتاب والسنة واجماع الامة

والمقول

بالاشارة
 ٤

والمعتول اما الكتاب فقولته تعالى وليللل
 الذي عليه الحق اسره بالاملال فله مرتب
 اقراره لما كان لاملاله معنى وقد بيناه الله
 تعالى ايضا عن كتمان الحق بقوله تعالى ولينق
 الله ربه ولا يخسر منه شيئا نصا ونظير
 اسره بالسكينة ومنه عن كتمانها وقوله تعالى الانك على نفسه بصيرة
 اي شاهدة قال ابن عباس رضي الله
 تعالى عنها وقوله ٤
 ولو على انفسكم والمراد به الاقرار واما
 السنة لما روي انه عليه الصلاة والسلام
 ربح ما عزا والعامدية باقرارهما واذا
 وجب الحد باقراره على نفسه فالمال
 اولى ان يجيب واما الاجماع فلان الامة
 اجمعت على ان الاقرار حجة في حق نفسه
 حتى اوجبوا عليه الحدود والعقاص باقراره
 وان لم يكن حجة في حق غيره لعدم ولايته
 عليه فالمال اولى واما المعتول فلان العاقل
 لا يقر على نفسه كاد بما فيه ضرر على نفسه او
 ماله فترجحت حجة الصدق في حق نفسه لعدم
 الشهادة وكال الدولة بخلاف اقراره في حق
 غيره حتى لو اقر مجهول النسب بالرق جاز ذلك
 على نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم
 ومديرهم ومكاتيبهم بخلاف ما اذا ثبت
 ذلك بالبينة لان البينة انا مقتر حجة

اي شاهدة قال ابن عباس رضي الله
 تعالى عنها وقوله ٤

ما اعتقنا والفقهاء في ولاية عامة فيتعذر في حق
 الكل اما الاقرار في حق نفسه ولا يحتاج فيه
 الى اعتقنا فيتعذر عليه وحده لما ذكرنا الا اذا
 رده المتبرل فيبرئ برده ولو صدقه ثم
 رده لا يصح رده ولكن اذا كان يعلم انه كاذب
 في اقراره لا يحل له اخذه عن كره منه فيها
 بينه وبين الله تعالى الا اذا سلم له بطريق
 من نفسه حل فيكون هبة مستدقة منه وشرك
 الحرية ليصح اقراره مطلقا لان السبب المحمور
 عليه يتاخر اقراره بالمالك الى ما بعد العتق
 وكذا الماذون له يتاخر اقراره باليسر من
 باب التجارة كاقتراره بالمهر بوطى امرأة
 تزوجها بغير اذن سواه وكذا اذا اقرب بجنابة
 زوجة المالك لا يبرمه لان الاذن له يتناول
 الا التجارة فلم يكن مسلطا عليه بخلاف ما اذا
 اقربا كحدود والقتاص لان السبب متبقي على
 اصل الحرية في حقه الاسترى ان اقرار المولى
 لا يصح عليه فيه وشرط التكليف لان اقرار
 المبي والمعتوه والمجنون لا يصح لانعدام
 ابدية الاثر اما الا اذا كان المبي او المعتوه
 مادونا له فيصح اقراره بالمالك كونه من
 ضرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لا
 يملكه احد فلا يجد بدا منه فدخل في الاذن

كلا كان طريقه التجارة كالديون والودائع
 والعقارى والمضاربات والقبضات فيصح
 اقراره فيها لا يحتاج فيه الى اعتقنا لان
 لان الاذن يدل على عتله بخلاف ما ليس
 من باب التجارة كالمهر والجنابة والكفالة
 حيث لا يصح اقراره بها لان التجارة مبادلة
 المال بالمال والمهر مبادلة المال بغير مال
 والجنابة ليست بمبادلة والكفالة تبرع ابتداء
 فلا تدخل تحت الاذن والتاسير والمغنى عليه
 كالمجنون لعدم التمييز واقرار السكران
 بايز مطلقا اذا كان سكره بطريق محظور
 لانه لا ينافي الخطاب الا اذا اقرب ما يتقبل
 الرجوع كالحمد والمخالصة فقال الله تعالى
 لان السكران لا يحاد يثبت على شئ فاقهر
 السكر معامه فيها يحتمل الرجوع فلا يبرمه
 شئ وان سكر بطريق مباح كالشرب مكرها
 لا يبرمه شئ وكذا الشرب المتعمد من المحبوب
 او المسمل كمنه ما فلا فالحمد رحمه الله وقوله
 ولو مجهول لا شئ وحق اى ولو كان المقرب
 مجهولا بان قال على شئ او حق يلزمه لان الحق
 قد يلزمه مجهولا بان يثبت ما لا ادعرج جراحة
 او يثبت عليه باقية حساب لا يعرف قيمته ولا ربحها
 ولا قدرها وهو يحتاج اليه لبراهه فتمت

بالإيمان أو التراضي فلا يمنع صحة الإقرار
بمخلاف الشهادة لأنها لا يجوز إلا بالعلم
قال الله تعالى لا ينشئ الله بغير علم ولا يهدي
بغير علم وقال عليه السلام إذا علمت
سئل أسئس فأشهد قال لا فادع ولا تن
الشهادة لا تجوز إلا بيقين القاضى ولا يمكن
التقاضي بالمجهول فيبطل إذا لا حاجة للشهود
بدون العلم لأنها غير واجبة عليهم
ومخلاف الجهالة في المقر له سواء كانت
الجهالة بأن قال على البت درهم لو احدى
من الناس أو لم يتقاضى بأن قال على ألف
لاحد هذين لأن المجهول لا يصلح مستحقا
ألا يمكن الجزؤه على البيان من غير تعيين
المدعى فلا يبيد فأيده هكذا ذكر
شمس الأمانة رحمه الله وذكر شيخ الإسلام
في بسوطه والناظر في دافعا أنه إذا
تقاضت لا يجوز أن لم يتقاضى جاز
لأن صاحب الحق لا يقدر ومن ذكره وفي
مثله يورس بالتذكر لأن المقر قد بينى صاحب
الحق ولا يجبر على البيان لأنه قد يورى إلى
إبطال الحق من المستحق والقاضى نفسه
لا ينعى الحق إلى مستحقه لا لإبطاله فصار
نظيره ما إذا اعتق عبد به ثم سبه بمخلاف

جهالة

بجهالة المقر به لأن الإقرار على البيان
لا يورى إلى إبطال حقه ومخلاف اعتاق
أحد العبيد لأن العتق لم يترك إلا بالمحل
فلا يورى الإقرار إلى إبطال حقه ولأن المقر
لما إذا انتقلا على الأخص من المقر وأصلهما
بينهما مكن دعواهما فيصح إقراره وقال
في الكافي وهو الأصح ولو كان المقر عليه مجهولا
بان قال لك على أحد ألف درهم لا يمنع
لأن المقضى عليه مجهول ذكره في النهاية قال
ويجبر على بيانه لأنه يورى منه المخرج عما يجب
عليه بالإقرار وهذا لأن كثيرا من الاستدلال
بمحقق مع الجهالة كالغصب والود بيمين
لأن الاشتات يغصب ما يمينه و يورى
ما عنده من غير تعيين قدره وجنسه
وصفه فيجمل عليه ما لم ينسب السبب
ففيصح حتى لو فسره بالبيع أو الإجارة لا يمنع
إقراره لأن هذه العقود لا يصح مع الجهالة
فلا يجبر على البيان والاصل فيه أنه متى
أقر بمجهول وأطلق ولم يبين السبب يمنع
ويجمل على أنه وجب عليه بسبب بيع مع
الجهالة كالغصب وعنه وإن بين السبب
ينظر فإن كان سببا لا يغيره الجهالة فذلك
وإن كان سببا يغيره الجهالة كالبيع والإجارة

لا يبيع ولا يجبر الا بشئ ان التامنى لو
 رأى انسانا يبيع شيا غير مسمى او يشتري
 بشئ من غير نقد يرضى لا يجبره على الاتيان
 فكذا اذا اقرب به ولو كان يفتنه بفصل شيا
 لا يعرف قدره او يؤدعه بامر به بالتسليم
 الى صاحبه فكذا اذا اقرب به قال رحمه
 الله **وبين ما له قينة** لانه اخبر عن
 الواجب في ذمته وما لا قينة له لا يجب
 فيها فاداء بينه فيه يكون رجوعا فلا
 يقتل وذلك مثل صبة حنطة او قطرة
 ماء او ما اشبه ذلك لان مثله لا يجب في الذمته
 عادة ولا يجزى فيه التامع ولو بين في
 الصبي الحكر او الزوجة لا يبيع وقيل يبيع
 والاول اصح وعلى هذا الخلاف لو بينه
 بملك الميتة وكذا الواقر بفصل شئ لا يبيع
 منه الا اذا بين بما له قينة لان لفظ الغصب
 على انه يجزى فيه التامع وهو المستقر ولو
 قال في قوله على حق اردت به حق الاسلام
 لا يصدق لانه لا يبرأ به ذلك عرفا وعليه
 التعويل **قال في المثل المسمى**
 ان ادعى المثل انه منه لانه المسمى
قال في مال المصدق في اقل من درهم
 يعني اذا قال لفلان على مال لم يصدق

في اقل من درهم لان ما دونه من الكسور
 لا يطلق عليها اسم المال بمادة وهو المعتبر
 قال **ومال عظيم** لانه اقرب الى
 مؤثرف بالعظم فيعتبر بهذا الوصف
 والنصاب عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحبه
 غنيا واروجب عليه مؤساة النقرة وكذا
 عرفنا حتى يمتد من لا غنيا بمادة وعن
 الحقيقة رحمه الله انه لا يصدق في اقل
 من عشرة دراهم لانه نصاب السرقة
 والمهر وهو عظيم حيث يقطع به اليد
 المحترقة ويستباح به البضع المحترق
 ومنه مثل جواب الكتاب وهو قولنا
 شئ يعتبر ان يبلغ نصابا يؤخذ من
 جنسه الزكاة من المال الذي بينه فيه
 حتى اذا بينه في الاصل لا يصدق في اقل من
 خمس عشرين لان ما دون ذلك قليل
 حيث لا يجب فيه الزكاة من جنسه والامع
 ان قوله **بيني** على حال المقر في النقرة
 والعنى فان التقليل عند التقدير عظيم واضعاف
 ذلك عند العنى ليس بعظيم وهو في الشرع مقارض
 فان المائتين في الزكاة عظيم وفي السرقة
 والمهر عشرة عظيمة فيرجع الى حاله ذكره
 في النهاية وحواشي الهداية مفزيا الى

وهذه النقرة هي ما صارت
 دونه في النقرة
 ونقرة مائة في الزكاة



البسيط قال **رامال عظام ثلاثة نصب**
 يعني من اى مال نشره به لان اقل الجمع ثلاثة
 فلا يصدق في اقل منه للتيقن به وان
 بينه وبين مال الزكاة معتبر ان يبلغ
 فتيمة قدر ثلاثة نصب ويعتبر الادنى
 في ذلك للتيقن به ويبنى على قياس ما روي
 عن ابي حنيفة ان يعتبر فيه حال الفقر
 كما ذكرنا قال **ودرام كثيرة عشرة**
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا
 لا يصدق في اقل من ما بين لان صاحب
 الضاب مكثر ولما اوجب عليه مواساة
 غيره وله ان العشرة اقصى ما يذكر
 بل يفتقر الجمع فكان هو الاكثر من حيث المنظر
 فيصرف اليه وعلى هذا الخلاف اذا قال
 على دينار كثيرة عند ما ينفرد الى النصف
 وعنده **وحده** الى العشرة وعلى هذا اذا
 قال على ثياب كثيرة او وصايف كثيرة فعنده
 عشرة وعنده ما يلزمه ما يساوي
 ما يتى درهم وان قال غصبت ابلا
 كثيرة او بقر كثيرة او حنطة كثيرة ينفرد
 الى اقل نظام يؤخذ منه ما هو من جنسه
 عند ما هو خمسة وعشرون من الابل
 والثلاثون من البقر والاربعون من النعم

او غنما كثيرة مع

وجنسة او سق من الحنطة وعنده يرجع
 الى بيان المقرر ولو قال على مال تقيس
 او كرسير او حظير او جليل قال الساطي
 لمراجده منصوصا عليه وكان الجرجاني
 رحمه الله يقول يلزمه ما بين ان قال
 رحمه الله **ودرام ثلاثة** يعني اذا قال
 على دراهم يلزمه ثلاثة دراهم لانه اقل
 الجمع الصحيح فصاير مستيقنا به والزايد
 على ذلك مستكوك وروى ابن جماعة عن
 ابي يوسف رحمه الله اذا قال له على
 يلزمه ثلاثة دراهم مضاعفة فعليه ستة
 دراهم لان اقل الجمع ثلاثة وضعفها ستة
 ولو قال دراهم اشعافا مضاعفة يلزمه
 ثمانية عشر دراهم لان اشعافا مضاعفة
 اقله ثلاثة فتصير تسعة ثم بالمضاعفة
 تصير ثمانية عشر وكذا اذا عكس بان قال
 على دراهم مضاعفة اشعافا لانه بالمضاعفة
 تصير الثلاثة ستة ثم بالاشعاف
 وهو جمع تصير ثمانية عشر قال **ولو قال**
كذا دراهم لانه تفسير للمهم وذكر في التهمة
 والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان لان
 كذا كناية عن العدد واقل العدد اثنان
 اذا الواحد لا يعد حتى يكون منه شيء اخر

وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو
 القياس لان كذا يذكر للعدد عرفا واقل
 عدد غير مركب يذكر بعده الدرهم بالنسبة
 عشرون ولو ذكره ما خفض روى عن محمد
 انه يلزمه مائة لانها اقل عدد يذكر
 بعده الدرهم بالخفض ولو قال على درهم
 عظيم يلزمه درهم واحد لان الدرهم
 معلوم القدر في نفسه فلا يزداد قدره
 بقوله عظيم لانه وصف له ولو قال على
 درهم فضليه درهم تام لان الصغير قد
 يذكر على طريق الاستقلال فلا يقتصر عن
 الوزن والمعتبر هو الوزن المعتاد في كل زمان
 ومكان وكذا في الدنانير لان البقال يحير
 على المعتاد عادة فلا يعرض عنه الابهة
 قال الله عز وجل **كذا اكد احد وعشرون وثلاث**
بالواو يزداد مائة ولو رجع ريف الالف ٧
 هذه الكلمات سهية فيجب حملها على نظيره من
 القس فاقل عدد من يذكر ان من غير حرف
 عطف بينهما ^{او العدد العبري} احد عشر ويحذف عطف بينهما
 احد وعشرون وثلاثة اعداد بحرف العطف
 مائة واحد وعشرون واربعة اعداد بثلاث
 حروف الف ومائة واحد وعشرون
 واربعة اعداد بثلاث حروف الف ومائة

والله عشرون وثلاث بلا واو يجب احد عشر
 لانه لا نظير له فلا يزداد على الاول ولو جئ
 بالواو ينبغي ان يزداد عشرة الف ولو جئ
 يزداد مائة الف ولو جئ يزداد الف الف
 وعلى هذا كلما زاد عددا مسطوحا بالواو و
 زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى
 ولو قال كذا اكد درهما ودينارا فعليه
 احد عشر منها بالسوية لانه ذكر عددا
 بهما واسرك فيه جنسين فيلزمه النصف
 من كل واحد منهما بخلاف ما اذا كان كذا
 كذا درهما وكذا الدينارا حيث يلزمه
 من كل واحد منهما احد عشر لانه اضاف
 كل واحد من العددين الى كل واحد من
 المائتين وعلى هذا في المنس فانها اذا قال على احد
 عشر درهما ودينارا لزمه من كل واحد منهما
 النصف ولو قال على احد عشر درهما واحد عشر
 دينارا يلزمه من كل واحد منهما احد عشر
 والاصل فيه انه متى ذكر مقدار او اضافه
 الى جنسين من المال يجب نصف كل واحد
 منهما كما اذا قرير رجلين يتقسم عليهما
 نصفين مثاله اذا قال على مائة مثقال
 ذهب وفضة او كرمطة وسنغير يجب
 عليه نصف كل واحد منهما ولو قال لغلات

على عشرة دراهم وثبت في البيان في النيف الب
 فان فسر به باقل من درهم هازان النيف عبارة
 عن التريارة يقال جبل نيف اذا كان زايدا
 على الجبال ولو قال على بنته وعشرون
 درهما لزمه ثلاثة وعشرون لان البنته
 او تار العشرة ثلاثة وخمسة وسبعة
 وثمانية فيلزمه الاقل للثبوت به قال
على وقيل اقرار بالدين لان كلمة على الوجوب
 واشتقاقها من العلو وانما يعلوه اذا كان
 دينا في ذمته بحيث لا يجد بدا من قصائه
 ليخرج منه وكلمة قيل تنجس عن الضمان
 يقال قيل فلان عن فلان اي ضمن وسمى
 الكفيل قبيلا لانه ضامن وسمى السك الذي
 هو حجة الدين ثباته لانه يحفظه كالضامن
 ولما قال المقر فيها اريد به وديعة
 وميل صدق لانها تثبتان عن الرجوب
 والمفظة واجب على المودع والمال محله
 فجاز ذكر المحل واردة المال بما زاو لكنه خلا
 الظاهر فلا يصرف اليه عند الاطلاق ويجوز
 تفسيره به متصلا لانه يحمله محازا ولا
 يجوز متصلا لانه تقرر حكمه بالسكوت
 فلا يجوز تغييره بعد ذلك كسائر المعيرات
 من الاستئنا والشرط والى بعض نسخ مختصر

القد وري في قوله قيل انه اقرار بالامانة
 لان اللفظ يتناولها يقال ليس لي قيل فلان
 دين وليس لي قيل فلان وديعة وكذا
 اذا قال ليس لي قيل فلان حق يكون ابراء
 عن الدين والامانة جميعا وهذا لان
 حقيقتها عبارة عن امانة بيتنا واما والامانة
 الاثنا كما فيهم عليه والاول هو المذكور في
 الميسوط وهو الاصح لان استعماله في
 الديون اقل قال رحمه الله **عندي**
سمى في بيدي في صندوقي في كيسي امانة
 لان هذه المواضع محل للمعنى لا للدين
 اذا الدين محله الذمة والعين يحتمل ان
 يكون مضمونه وامانة والامانة او ثامنا
 فيحمل عليها للثبوت به وهذا لان كلمة عند
 للمقرب ومع القرآن وما عداها كانت
 معين فيكون من خصايعر العين ولا يحتمل
 الدين لاستحالة كونه في هذه الاماكن فاذا
 كانت من خصايعر العين تقيت الامانة
 لما ذكرنا وان هذه الكلمات في الغسرة
 والعادة تستعمل في الامانات ومطلق الكلام
 يحتمل على العرف قال **لو قال لي عليك امان**
فقال اترنه او امنيته او اجلي بي او
فمنيتك او اهلكك به فهو اقرار بولاكنه

لانها كناية عن المذكور في الدعوى
 في جميع ذلك فصار كانه اعاد الدعوى فيكون
 اقرارها بخلاف ما اذا لم يكن فيه ضمير
 الا لانه لا دليل على انصرافه الى المذكور
 فيكون كلاما مبتدا فلا يلزمه شيء وهو المراد
 بقوله بلاكناية لا والاصل فيه ان الجواب
 ينتظم اعادة الخطاب كقيد الكلام فكل
 ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا
 وما يصلح للابتداء لا للبيان يصلح لهما فانه
 يجعل ابتداء الوقوع الشك في كونه جوابا
 لا يلزمه المال بالسك فان ذكر ما
 انكناية يصلح جوابا لا ابتداء اذا لم يذكر
 الهال يصلح جوابا او يصلح ابتداء وجوابا فلا
 يكون اقرارا بالسك هذا اذا كان الجواب
 مستقلا وان كان غير مستقل كقوله نعم
 يكون اقرارا مطلقا لانه غير مستقل وقد
 وقد اخرج جوابا وهو صالح له نصا رثا
 تقدم من الخطاب كالمعاد فيه ولو ادعى انه ابراء
 منها او تفقدت عليه بها او مبه اياها
 كان اقرارا لان هذه الاشياء تتلو الوجوب
 فيكون اقرارا بها وكذا دعوى الاحالة بها
 يكون اقرارا وكذا الوفاق داله لا تفصيلها
 او لا ازمها لك اليوم لانه في القضاء

وقف لله تعالى

والوزن في وقت معين وذلك لا يكون الا بعد
 وجوب امثل المال عليه واما اذا لم يكن امثل
 المال واجبا عليه فالقضاء يكون مستقيا ابتداء
 ولو قال رجل لاخر اعطني ثوب عبدي هذا
 فقال بغير كان اقرارا منه بالعند والثوب
 له وكذا الوفاق اقتضاب دارى هذه او بغير
 دارى هذه او اشترى داني هذه او اعطاني
 سرحها او كباها فقال بغير كان ذلك
 كله اقرارا منه لا بينا ان كلمة بغير لا
 تستقبل فلا بد من حملها على الجواب كيلا
 يغير لغوا ولو قبل له مثل فلان عليه
 كذا فاقوا براسه بغير لا يكون اقرارا لان
 الاشارة من الاخرى قائمة مقام النطق
 لاسيما ذكره في الكافي قال **وان اقر**
بدين موقبل وادعى المقر انه حال
لزمه حال لانه اقر بمقتضى نفسه وادعى حقا
 على المقر فاققراره حجة في حقه ولا يقبل
 دعواه بغير حجة كما اذا اقر بعبدي في يده
 لرجل وانه استأجره منه فانه يقبل اقراره
 به لانه لا يسمع دعواه الابحجة بخلاف
 ما اذا اقر بالدرهم السود فصدقته المقر
 له في الامثل وكذا في الصفة حيث يلزمه
 السود ولا يقبل قول المقر لان السود نوع



من الدرامم فالقول قول القصرى النوع
والاحل عارض لا يثبت بنفس العقد بل
بالشرط فالقول قول المستكر في الموارى وغلا
اقرار الكفيل بالدين الموجل حيث يكون
القول قولهم في الاجل دون القول له لان
الاجل في الكفالة نوع حيث يثبت فيها من
غير شرط بان كفل ديننا موجلا وقد ذكرنا
السالة في الكفالة وخلاف ابي يوسف
والشافعي فيها قال **وخطف القتره على**
الاجل لانه التكرار لا يلزم **على مائة** **ودرهم** **هى**
درهم ومائة وثوب **تفسير الماية** يعنى
يرجع اليه في تفسير الماية وكذا مائة
وثوبان بخلاف مائة وثلاثة اثواب حيث
يكون الاثواب تفسير الماية ايضا والقياس
ان يرجع في تفسير الماية اليه في قوله مائة
ودرهم كما في قوله مائة وثوب او مائة
وثوبان وهو قول الشافعي رحمه الله لانه
تخطف مفسرا على مفسر في المنفصلين والعطوف
غير المعطوف عليه ولم يوضع للبيان نقيض
المائة على ايها مائة كما في عطف الثوب
عليها وحجبه الاستقسان ان عطف الموزون
والمكيل على عدد مفسر يكون بيانا للمفسر عادة
لان الناس اشتغلوا بقرار التفسير عند كثرة

الاستعمال وذلك فيما يجرى فيه القاميل
وهو ما يثبت في الدقة وهو المكيل والموزون
واكتفوا بذكره مرة لكثرة اسبابه ودوران
في الكلام بخلاف الثياب وغيرهما ليس من
القدرات لانها لا يكثر القاميل بها لعدم
ثبوتها في الدقة في جميع القاميلات فلم
يستعملوا ذكرها لقلة دورانها في الكلام
والاكتفاء بالثاني للكثرة ولم توجد بقى
على التباس بخلاف قوله مائة وثلاثة
اثواب حيث يكون الاثواب تفسير الماية
ايضا ويستوى فيه التكررات وغيرهما
لانه ذكر عدد من مبهمين واعقبها تفسيرها
فيصرف اليها فيكون بيانا لها وهذا الاجماع
لان عادتهم جرت بذلك الاسترى انهم
يقولون احد وعشرون ثوبا وثلاثة وخمسون
درهما فيصرف التفسير اليها لاستوائها
في الحاجة اليه وفي النهاية روى ابن سماعة
عن ابي يوسف في قوله مائة وثوب ان الكل
من الثياب وكذا في قوله مائة وساة
ودرهم ان الثياب والغنم تقسم خمسة
واحدة بخلاف العبيد فانهم لا يجمعون
خمس واحدة وما يقسم خمسة واحدة
فيحقق في اعدادها المباشرة فيمكن ان يجعل

المفسر منه تفسيراً للبهيم ومنه اليس
نظماً يرفان عند ما تشتم العبيد كالقنم
ولا يتهمون عند أبي حنيفة رحمه الله ولو
قال لفلان على نصف درهم ودينار وثوب
فعلية نصف كل واحد منها وكذا لو قال
نصف هذا المبد ونصف هذه الجارية
لان العلامة كله وقع على شيء بعينه
او بعينه ينصرف النصف الى الكل كانه
قال على نصف هذا ونصف هذا الى اخره
بخلاف ما اذا كان بمعنى معين وبعضه
غير معين بان قال نصف هذا الدينار
ودرهم حيث يجب عليه نصف الدينار
وجيب الدرهم كله ولو قال عشرة دراهم
ودنانير وقمراط فهو من التثنية لان الاكتمال
بالتفسير الاول شائع عندهم قال الله
تعالى ولجئوا في كهفهم ثلاث مائة
سنة وازدادوا متعافين من اسنانهم
قال **ولو اقر بمتر في قوصرة لزمنا** يعني
النمر والقوصرة ونسب في الاصل بقوله غصب
لنا في قوصرة وجهه انه اقر بغصب لم
حال كونه مظلوماً ولا يتصور ذلك
بدون ظرفه فلزمنا بخلاف ما اذا قال
غصبنا لرا من قوصرة لان كلمة من لا تتراء

فيكون

فيكون مقراً بالزروع وعلى هذا المقام
في الجواهر او في المستتية قال **وبداسة**
في امطبل لزمنا الداية فقط لان غير المنقول
لا يضمن بالغصب عندهما وعلى قياس قول
محمد رحمه الله يضمنها وعلى هذا المقام
في البيت والامثل في جنس هذه المسائل
ان الظرف ان امكن ان يعمل طرفاً مقتضى
ينظر بان امكن نقله لزمناه وان لم يكن
بقوله لزمنا المظروف خاصة عندهما لان
الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير
المنقول ولو ادعى انه لم ينقل المظروف
لا يصدق لانه اقر بغصب تام او مطلق
فيحمل على الكمال وعند محمد رحمه الله لزمناه جميعاً
لان غصب غير المنقول متصور عنده وان لم
يمكن ان يعمل طرفاً مقتضى لم يلزمه الا الاول
كقوله درهم في درهم درهم يلزمه الثاني لانه
لا يصلح ان يكون ظرفاً له قال **وبخاسم**
له الكلفة والغصن لان الاسم يشملهما قال
وبسيف له الفضل والمجن والنجاسيل
لان اسم السيف يطلق على الكل الفضل حديدية
والمجن عنده والنجاسيل جمع الجمالة بكسر الجيم
وهي علاقته قال **ونجيلة له العميدان**
والكسوة لان الاسم يطلق على بسطة

الجملة عمادة وهي المعتبرة في السباب والحجج
 ميت من بين السباب والاشيرة والعبدان
 جمع عود كالديان في جمع دود قال **ويؤوب**
في تبديل لرفاه لانه ظرف له وهو ممكن
 حقيقة فيدخل فيه على ما بينا خلاف ما اذا
 قال غصبت اكافا على حمار حيث يلزمه
 الاكاف خاصة دون الحمار لان الحمار
 مذكور لبيان محل المنسوب حين اخذ
 وغصبت الشيء من محل لا يكون مقتضا غصب
 المحل كذا ذكره في النهاية مستزادا الى البسوط
 قال **ويؤوب في عشرة له ثوب** ومذا عند
 ابن يوسف رحمه الله وقال رحمه الله
 عليه احد عشر ثوبا لان التقدير من الثياب
 قد نلت في عشرة فامكن جعله ظرفا
 كقوله حنطة في جوالق او جعل كلامه على التقديم
 والتأخير فيصير كانه قال عشرة اواب
 في ثوب لاني يوسف رحمه الله وهو قول
 حنيفة رحمه الله او لان العشرة لا تكون
 ظرفا لثوب واحد عمادة والممتنع عمادة
 كما لممتنع حقيقة اذ التقويل عليها دلالت
 الثوب اذ الف في ثياب كان كل واحد منها
 نظروا في حق ما وراءه فلا يكون ظرفا
 الا لثوب الذي هو ظاهره فلا يتحقق ان يكون

الكل ظرفا لواحد فلهذا اخر كلامه ومملا
 على التقدير والتأخير لا يمكن لان فيه احتمالا
 لا يحاب المالمع الاحتمال لان في قد تكون
 بقى ابن قال الله تعالى فادخل في عبادي
 الذين عبادي فلا يحب بالسك وقوله
 التقدير من الثياب قد نلت في عشرة اواب
 منقوض عما اذا قاله غصبت منه كثر ثوبا
 في عشرة اواب حريفا به يلزمه الكل عند
 مع انه ممتنع عرفا قالت **في خمسة**
وهي العشرة خمسة وقال رحمه الله
 عليه عشرة وقال الحسن بن زياد عليه
 خمسة وعشرون لمرف الكتاب لانهم
 يريدون به ارتفاع احد العددين
 بقدر العدد الاخر ولزفران حرف في يستعمل
 بقى مع قال الله تعالى فادخل في عبادي
 اي مفسر وهو العاشي بين الكافة وانما
 يراد به ارتفاع احد العددين بقدر
 الاخر عند الخواص من الناس ومفسر
 الكتاب ومذا لان حقيقة في ان تكون
 للظرف ولا يتصور ان يكون الدراهم
 طرفا للدراهم فتعين الحمار استعارت بين
 الناس وبين المظنين ان قال من حيث
 ان كل واحد منها للمجم نصحت الاستقارة

قلنا لما قدرت الحقيقة وهي الطرفية
 تعاد لا يصار الى المبدأ لان المبدأ مستقر
 لانها تستعمل بمعنى الواحد ولا تتغير
 من حيث ان كل واحد للمع وبمعنى على
 ما بيننا وبمعنى على قال الله تعالى حكاية
 عن فرعون ولا تدعكم في هذه النخل
 الى على جذوع النخل واذا كانت بمعنى على
 لا يقتضي وجوب الثاني على ما بيننا من قبل
 وليس حملها على البعض اولى من البعض
 قلنا لما ذكرنا ان الطرفية اذا قدرت
 تلغو فصار كما اذا قال على درهم في درهم
 اذا اشرق بينه وبين قوله على خمسة
 دراهم في خمسة دراهم لان الموجب للالفاء
 فيه هو نقد الطرفية وبما فيه سواها
 ذكر الحسن لا يستقيم في الموزون وانما ذلك
 في المسوح على ان الارتفاع الذي ذكره
 يراد به تكثير الاجزاء لا تكثير الاعداد
 صحيحة وتكثير الاجزاء لا يوجب تكثير
 العدد وهو المقارن عند الحساب
 قال **عشرة ان معنى مع** اي يلزمه
 عشرة ان اراد به معنى مع لان اللفظ وهو
 حرف في محمله مجازا على ما بيننا فاذا انة
 بوزن محتمل كلامه صحت نيته لاسميا

اذا كان فيه تشديد على نفسه على ما عرف
 في موضعه قال **له على من درهم عشرة**
او ما بين درهم الى عشرة له عشرة وهذا
 عند ان حقيقة رحمه الله وقال لا يلزمه
 العشرة كلها وقال زفر رحمه الله يلزمه
 ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم
 الاول والاخر حده او الحدة لا يدخل
 في الحد ود فلا يدخل العايتان فصار
 كما اذا قال لفلان من هذا الحائط الى
 هذا الحائط فان الحائطين لا يدخلان في
 الاقرار فكذا هذا ولا يوجب يوسف ومحمد
 رحمه الله ان العايتان لا بد ان تكون موجبة
 اذ العدد لا يصلح ان يكون حده الموجود
 ووجوده موجبه فتدخل العايتان بخلاف
 ما ذكر من المحسوس فهذا هو الاصل
 كما قال زفر لكرهنا لا بد من ادخال العايتان
 الاول لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق
 بدون الاول اذ لا يعقل ثان بدون
 الاول فدخلت العايتان الاولى ضرورية
 ولا ضرورة في ادخال الثانية فاحذنا
 فيها بالقياس فلا تدخل ولان العدد
 يقتضي ابتداء فاذا اخرجنا الاول من ان
 يكون ابتداء صار الثاني هو الابتداء

او ما بين درهمين الى حائطين

لانه موجود في حد فلا يدخل
 وله ان العايتان لا تدخل في الغيا
 لان الحد غير المحدود

فتخرج هو ايضا من ان يكون ابتداء كالاول
 وكذا الثالث والرابع الى اخره فيؤدي
 الى خروج الكل من ان يكون واجبا فكان
 باطلا لو قال علي فلان كرحمة الى كسر
 شعير فعليه عند الحقنة رحمة الله كرحمة
 وكسر شعير الا فقيرا لان الفقير الاخر من
 الشعير هو الغاية الثانية وعند ما
 يلزمه الكرات ولو قال له عشرة دراهم
 الى عشرة دنانير فعند الحقنة رحمة
 الله يلزمه الدراهم عشرة دنانير
 وعند ما يلزمه عشرة دنانير فذكر السالتي
 في النهاية قال **له من داري ما بين**
هذا الحابط الى هذا الحابط له ما بينهما
فقط لما ذكرنا ان الغاية لا تدخل في الغنى
 قال رحمه الله **ومع الاقرار بالمحمل**
والمحمل ان بين سببا صالحا والافلا
 وقوله ان بين سببا يتعلق بالاقرار بالمحمل
 لان الاقرار بالمحمل هو الذي يشترط فيه
 بيان السبب الصالح لانه ان بين فيه
 سببا صالحا بان قال مات ابو قورثه او
 اوصى له به فلان يجوز والافلا هذا عند ابي يوسف
 وعند محمد رحمه الله يجوز الوصية له وان لم يبين
 السبب اما الاقرار بالمحمل فبان بالاجماع

وان لم يبين السبب اما الاقرار بالمحمل فبان
 بالاجماع لمحمد رحمه الله في الخلافة ان الاقرار
 جهة مرجية فيجب اجماله ما امكن وقد
 امكن حمله على السبب الصالح لانه يمكن ان
 ورثه ادا وصي له به فلا يشار الى الابطال
 مع الايمان فصار كاقترار العبد الماذون
 له او العبي الماذون له في التجارة فانه
 يجوز لا مكان الجواز وان احتمل الفساد
 بان اقترى باليسر من التجارة وهذا اجاز
 اقراره بالمحمل مع احتمال الفساد ولا يثبت
 رحمه الله ان الجواز طريقين الارث والوصية
 وليس احد مما يارى من الاخر فيبطل كمن
 اشترى عبدا بثلث ثم باعه وعبدا اخر
 منه من البايع بثلث وجميعا فانه يبطل
 في العبد المشترك وان امكن جوازه بان
 يجعل الالف او اكثر خاصة المشترك والباقي
 خاصة الاخر بخلاف اقرار الماذون
 له في التجارة لان لصحته جهة واحدة
 وهي التجارة وبخلاف الاقرار بالمحمل لان
 لصحته جهة واحدة وهي الوصية على ما
 قالوا لان المحمل وحده لا يملك الا بالوصية
 فتقيت سببا ولا مطلق الاقرار فيعرف
 الى الاقرار بسبب التجارة وهذا يجوز اقرار

العبد الماذون له ويتخذ اقرار احد المتقاضي
على شريكه ولو لا ذلك لما جاز ولا ينفذ
فصار كما اذا صرح به ولا يتصور البيع من
المكثنين ولا يملك عليه احد فيطلبه وحامله
ان للمثالة ثلاث صور اما ان يبيع سببا صالحا
فيجوز بالاجماع واما ان يبيع سببا غير
صالح فلا يجوز بالاجماع ولا يقال فلا يبر
اقراره يقتضي الوجوب فكيف يتقدر على
ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال
رجوع عن الاقرار وهو لا يملك الرجوع
لانما قول ليس برجوع واما موبياك
سبب محتمل لانه محتمل ان اهدا من اليائه
لانيك عنه فيجب ان ذلك صحيح فيقر به
ويضيفه الى المكثنين ايضا كما ان يقال
بى فلان دارا وان كان الباني غيره وهم
الاخر آثم اذا صح الاقرار للمحل انما يصح اذا
جات به في مدة يعلم انه كان موجودا
وقت الاقرار او محتمل وذلك بان تضعه
لاقل من سنة اثمرا اذا كانت ذات زوج
او لاقل من سنتين من وقت الشراق اذا كانت
معتدة ثم ان ولدته حيا كان له ما اقر
به وان ولدته ميتا برى الى ورثة الموصي

او ورثة ابيه وان دللت ولدين فان
كانا ذكرين ارثيين فهو بينهما نصفان
وان كان احدهما ذكرا والاخر انثى
فذلك في الوصية وفي الارث للذكر مثل
خط الانثيين وقد ذكرنا ان الاقرار
المحل جائز بالاجماع وان ايسر دسر
بين السبب وذكرنا الفرق لابي يوسف
رحمه الله بينه وبين الاقرار له ثم ان كان
المقر به محلا جارية فانما يستحقه المقر
له اذا علم وجوده وقت الاقرار او اتمل
ذلك على الوجه الذي بينا وان كان
حاصلها لم يبر يتدرى في مدة يتصور ذلك
عند اتمل الخيرة على ما جرت به عادة
قال **وان اقر بشرط اختيار لزمه المال**
وطول الشرط معناه انه اذا قال لنفلان
الف درهم قرض او غنم او دية
او غارمة قائمة او مستهلكة على انه
لا اختيار فلان ايام وانما لزمه لان
الاقرار يتخير به صفة العقد ويتخير
من له الخيار بين فسخه واسطائه
والخبر لا يتصور فيه ذلك لانه ان كان
صادقا فهو صدق اختيارا ولم يختر وان
كان كاذبا لم يفتقر باختياره ولا بعدد

خبر هو وانما يتقضي ان يكونا نفسين على كونهما
وبينهما على علم من القدر ان كان

حجة لزومة على ابينا من قبل
وهو اخبار عن الكائن وليس
بان شاء والاخبار لا يقبل لغير
لان الخيار

لم يثبت الجواز كان القول بالضرورة لا بد من القول بالضرورة
والقول في العوارض هو القول بالضرورة لا بد من القول بالضرورة
على ما في الجواز من ضرورة القول بالضرورة لا بد من القول بالضرورة

اختياره فتعين الالعار لان الخيار في
معنى التعليق بالشرط والخبر لا يمثل
التعليق بالشرط لعدم محله وهو الاعداد
واما اذا قال على انك درهم من ثمن
سبيع بعته على ان بالخيار صريح ويثبت
الخيار اذا صدقته المقر له او اقام على ذلك
بينة لان المقر به عقد يقبل الخيار
فصح اذا ثبت بحجة وان كذب المقر له
لان الكفالة عقد يصح اشتراط الخيار
فيه لان الكفالة عقد يصح فيه خيار
الشرط بخلاف الصور المتقدمة لانها افعال
لا تقبل الخيار فكذا الاقرار بها والله اعلم
بالمسواب **باب الاستثناء**
وما في معناه الاستثناء تكلم بالباقي بعد
الشيء عندنا واخراج بعد الدخول عند
الشيء في وجه الله بطريق المعارضة وهذا
مشكل فان الاستثناء جازي في الحلاق والعقار
ولو كان احرازها مع لاهما لا يمتثلان الرجوع
والرفع بعد الوقوع وتظهر مشقة الخلاف
فيها اذا قال الفلان على انك درهم الامانية
او خمسين فعندنا يلزمه تسعائة لانه
لما كان تكلم بالباقي وكان ما بقا من الدخول
شككتا في التكلم به والاصل فراجع الذم

فلا يلزمه الزايد بالشك وصار فظير بالوقال
على تسعائة او تسعائة وخمسون فانه
يلزمه الاقل وعنده لما دخل الالف كله
صار بالشك في المخرج فيخرج الاقل وهو
خمسون والباقي على حاله **قال** مع استثناء
بعض ما اقربه مستقلا ولزمه الباقي لما ذكرنا
انه تكلم بالباقي بعد الشيء وما راجع اليه
فيلزمه كانه تكلم بالباقي ابتداء ثم الحلاق
لفظة البعض في الكتاب من غير تقدير شيء دليل
على ان الاكثر جازي وهو المذهب وقال الغزالي
رحمه الله لا يجوز لان العرب لم تتكلم به
قلنا تكلمت به العرب وهو موجود في
القرآن قال الله تعالى لا نعطينهم اجر جميع
الاعبادك منهم المخلصين ثم قال ان عبادي
ليس لك عليهم سلطان الا من استعك من
الغافرين فاستثنى المخلصين تارة والعاوين
اخرى فايها كان اكثر لزمه وقال الشافعي
ادوا التي نقصت بغير ماية ثم ابقوا اهلها بالعدل
استثنى تسعين من مائة وان لم يكن باداة لانه
في مائة وقال صاحب النهاية ولا فرق بين
استثناء الاقل والاكثر وان لم يتكلم به العرب
وهو صحيح ثم لا فرق بين ان يكون الاستثناء
مما لا ينقسم او مما ينقسم حتى اذا قال هذا

ولا يمنع حقيقة اذا كان من جهة الطريق
كالاستثناء بالقسمة والتكلم به
العرب مع

الخمد لفلان الاثنته او قال الاثنته مع
 قال **لا استثنى الكل** اي لا يصح استثناء
 الكل لان الاستثنى تكلم بالماضي بعد
 ولم يبق شي ليصير مستكماً به فيكون رجوعاً
 فلا يصح ومنه اذا كان الاستثنى بقطر السنتي
 منه مثل ان يقول على عشرة الا عشرة فهو
 باطل او يقول هو لا احرار الا هؤلاء واما
 اذا كان بخلاف لفظه يجوز وان افى على
 الكل وذلك مثل ان يقول عبيدي احرار
 الا هؤلاء او يقول بناتي طوائف الا هؤلاء
 او يقول عبيدي احرار الا مباركا وسالما
 ويزيدا او يقول بناتي طوائف الا زينا
 ومهرة وفاطمة وليس له عبيد ولا نسائير
 السنتي مع الاستثنى فلا يصح احد منهم
 ولا تطلق واحدة منه لانه اذا اختلف اللفظ
 يتوهم بقاى من السنتي منه اذا لفظ صالح
 له وذلك يكفي صحة الاستثنى ولا يشترط
 حقيقة البقاى لان الاستثنى يتبع محبة
 الكلام لفظاً لا تحقق ما دخل تحته الا ترى
 انه لو قال لامرأته انت طالق الف الف
 تسماية وشعخة وشععين يرفع حتى لا يقع
 عليها الا واحدة ولو كان يتبع محبة الحكم
 لرفع الثلاث كما اذا قال انت طالق ثلاثاً

الا الفاء وعلى هذا الوقال او صيت ثلث
 على الاثنته مالى لا يصح الاستثنى ياخذ
 الموصى له ثلث ماله ولو قال او صيت له
 ثلث مالى الا الفاء ثلث ماله الف لا غير مع
 الاستثنى ولا يصح الموصى له شي لما ذكرنا
 انه يتبع محبة اللفظ لانه شرف لفظي
 فيبقى على محبة اللفظ لا على محبة الحكم
 بخلاف ما اذا قال الاستثنى بغير ذلك
 اللفظ لانه لا يصح لاحراج بعض ما يتاوه
 اللفظ ولا لتكلم بالماضي بعد الشيا فلم
 يصح اللفظ ولا الاستثنى قال **ومع استثنى**
الكسبي والوزني من الدراهم لا غير ما حتى
اذا قال على الف درهم الا قنبرضة او الا
دينا راصح وكذا الوقال على مائة دينار
 الا قنبر شعيرا او الا عشرة دراهم مع وهذا
 عند ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه وابي
 يوسف رضي الله عنه وقال محمد وزيد
 ومهما الله لا يصح ولو قال على مائة درهم
 الا ثوباً لا يصح بانفاق اصحابنا وقال
 الشافعي رحمه الله يصح فيها يعني في المثل
 وغيره لان حكم الاستثنى استماع ثبوت
 الحكم في السنتي لتيما ما لدليل العارض
 عنده بقرينة دليل الخصوص من العموم

فاذا قال على عشرة الاخسة يصير كانه قال
 الاخسة فانها ليست على فاذا كان بطريق
 المعارضة يجب العمل بالدليل المعارض بقدر
 الامكان فاذا كان المعارض من جنسه
 يجب اخراج قدره وان كان من خلاف جنسه
 يجب اخراج قيمته عملا بالدليل المعارض
 بقدر الامكان وللمجد وزفران الاستثنا
 اخراج بغض ما تناوله صدر الكلام على
 معنى انه لو لا الاستثنا لكان داخل تحت
 اللفظ ومنه لا يتصور في خلاف الجنس لعدم
 دخوله تحت اللفظ ولا بحقيقة والى يوسف
 رحمه الله ان القياس ما قاله محمد وزفر
 رحمه الله لما بينا الا انها استحسننا في
 المقذورات وهي التكيل والموزون لانهما
 جنس واحد في المعنى من حيث انها تثبت
 في الذمة حالاً ومرجلاً ويجوز استقرارها
 وان اختلفت صورتها فاذا كانت في المعنى
 جنساً واحداً جاز استثنائهما باعتبار
 المعنى لان الاستثنا استخراج بطريق المعنى
 على ان يصير الكلام به عبارة عما ورد المستثنى
 وما ذكره الشافعي لا معنى له لان المعارضة
 لا تثبت عند اختلاف الحمل لان استثنا احدهما
 لا ينافي ثبوت الآخر فلا ينافي رضاء ولان

العبد لا يتدبر ان ينفي ما عليه من الواجب
 بطريق المعارضة فانه اذا اقر به لزمه
 ولا يتصور ان ينفي بعد ذلك بانكاره ولو
 كان بطريق المعارضة كما ذكره لا مستوى
 فيه البعض والكل كالنسخ وكذا كان مستوى
 فيه الاتصال والاتصال ان يكون مقارناً
 واما ذلك في المغير ولان الاقرار خبر ولو
 كان بطريق المعارضة لكان احدهما كذبا
 وذلك لا يجوز لانه موجود في القرآن قال
 الله تعالى فليث فيهم الف ستة الاخسين
 بما ما دلوا كان هذا اخباراً عن لبثه فيهم
 الف ستة ثم اخبرنا لم يلبث فيهم خمسين
 عاماً منها لكان كذباً تعالى الله عن ذلك
 علواً كبيراً واما ما سئلنا في بقدر الشك
 كانه قال فليث فيهم تسماًية وخمسين
 عاماً لانك اذا قلت على عشرة الاخسة
 فذلك اسر للمخسة فانك قلت على خمسة
 لانك اقررت بعشرة ثم اسقطت الخمسة
 بعد ذلك بكلام معارض والمعدود الذي
 لا يتفاوت احاده كالفلوس مثل التكيل
 والموزون حتى يجوز استثنائه من الدرهم
 والدنانير قال **ولو وصل اقراره بان**
الله بطل اقراره لانه ابطال او تقليق

لان المعارض لا يشترط مع

ابوالمستش

على ما بيننا في الطلاق فان كان الاول نكدا
 جلا وموطا مروا ان كان الثاني كذلك لان
 الاقرار لا يثبت العقل بالشرط حتى اذا قال
 لعنان على الف درهم ان شاذلان كانت
 الاقرار باطلا وان شاذلان لانه علقه بشرط
 في وجوده خطر والاقرار لا يثبت لان
 العقل بين والاقرار لا يثبت به ولانه
 اخبار متروك بين الصدق والكذب فان
 كان صدقا لا يصير كذبا بنوات الشرط
 وان كان كذبا لا يصير صدقا بوجود الشرط
 فلا يثبت به اعتلا وانما العقل فيما هو ايجاب
 ليعتبر بالعقل انه ليس بايقاع ما لم
 يوجد الشرط وكذلك كل اقرار علق بالشرط
 فهو قوله ان دخلت الدار او امطرت السماء
 ارميت الرمح او ان تقى الله تعالى او اراده
 او رضيه او اذبحه او قدره او يستره
 او ان سبوت بذلك فهذا كله وما شاكله
 يبطل بالاقرار اذا كان موصولا للعنى الذى
 ذكرنا ولو قال اشهدوا ان له على الف
 درهم ان مت فهو عليه ان مات او عاش فان
 هذا ليس بتعلق فان موته كائن لا محالة
 مراده ان يشهد بم على المال المتبرج حتى
 لا يبقى ذمة مرتبة يشهد وان بعد موته

اذا محذ

وقف لله تعالى

اذا محذت الورثة فيكون راجعا الى تأكيد
 الاقرار فقلزمه المال عاش ومات وكذا لو
 قال على الف اذا جازى راس الشهر او اذا فطر
 الناس او الى الفطر او الى الاضحية لان هذا
 ليس بتعلق وانما هو دعوى لا حيل الى
 الوقت المذكور فيكون اقراره مقبولا به
 ودعواه الاحيل لا يقبل الا بحجة هكذا ذكره
 في النهاية وذكر في المحيط في باب تعليق الاقرار
 بالشرط هذه المسألة فقال اصله ان
 تعليق الاقرار بالشرط باطل والمال غير
 لازم لان الاقرار اخبار عن كائن سابق
 والكائن لا يعلق بالشرط وانما يعلق بالشرط
 غير الكائن ليصير كائنا عند وجود الشرط
 ولانه اخبار متروك بين الصدق والكذب
 فان كان صدقا لا يصير كذبا بنوات الشرط
 وان كان كذبا لا يصير صدقا بوجود الشرط
 فلا فائدة في تعليقه بالشرط فلفى تعليق
 الاقرار بالشرط الا اذا كان الشرط سببا لحلول
 الاحيل والموت دمجى الغد فيصح تعليقه بذلك
 الشرط لانه مراد به الاخبار عن محل الاحيل
 هكذا ذكره في مسائل الميسوط وذكر في النهاية
 في اوائل هذه المسألة مخبرا الى الميسوط فلو
 قال لو قال غصبت منك هذا العبد اسرا

وفي كثير من النسخ والمال لازم لمناظر غير
 الظاهر من المحيط ان وقت الميسوط
 بدليل قوله فيما بعد اذا كان الشرط
 الميسوط والمراد ان الميسوط من ذكره في المحيط
 اشياء الميسوط بين ما في النهاية وبين
 ما في المحيط والمخالف لكونه لا يثبت
 لازم بل لا غير ولم يتفطن من النسخ
 لان الميسوط في الميسوط ان يكون كائنا
 غير لازم بل لا غير في الميسوط بين ما في
 ما في المحيط فلو كان لا يراد لاشياء
 اشياء بينهما ميسوط الميسوط

الله تعالى لم يلزمه شيء استثنائا والقياس
 ان استثنائه باطل لان ذكر الاستثناء بترتبه
 ذكر الشرط وذلك انما يجمع في الاشياء دون
 الاختيارات ولكنه استحسن فقال الاستثناء
 يخرج الكلام من ان يكون غريبة لان يكون
 في معنى الشرط الا ترى ان موسى عليه السلام
 لم يمانعه على ترك الصبر ولو لم يخرج لقوله
 لان الوعد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 كالعهد من غيرهم والافرار لا يكون الا بكلام
 هو غريبة وهذا يشير الى ما قال في المحيط وشرط
 في المختصر ان يكون موصولا لانه لو كان منفصلا
 لا يربط خلافا لابن عباس هو استدلاله بـ
 روى عنه عليه الصلاة والسلام قال قلت
 يا رسول الله لا أغزو قريشا ثم قال بعد سنة
 ان شاء الله قلت ما هو مقتير والمختار لا يجمع
 الاستعلاء كالشرط واستثنى النبي عليه
 الصلاة والسلام كان لا يمتثل امر الله تعالى
 بقدر الاستحسان لا يمنع الانعقاد وقد ذكرنا
 في كتاب الطلاق قل هذه الاستثناءات
 بشرط لا يعلل وجوده او ابطاله وذكرنا في خلاف
 فيه بين ابن عباس ومحمد بنهما الله فلا نفيد
 قال **ولو استثنى البناء من الدار**
للغزاة لان البناء دخل في اقراره تبعاً لا مقفلاً

فصار وصفا للاستثناء تصرف لغنى فلا يجمع
 الا من المفعول ويكون البناء وصفا لا ييسقط
 ما استحقاقه قبل القبض شيء من الممن داننا
 يثبت المشتري الخيار كفوات سائر
 الاوصاف بخلاف ما اذا قاله الاثنيان والاثنيان
 منها لان اجزاء الدار داخله تحت لفظ الدار
 فيصح استثنائها وهذا الواضح في هذا
 الخبر وفات قبل التبرع يسقط بحسبه
 من الممن والطوق في الجارية والنصر في الخاتم
 والتملك في البستان نظير المبنى في الدار
 قال **بنا وما الى والمرصة للدار**
فهو كما قال لان المرصة عبارة عن البقعة
 دون المبنى فصار مكانه فان يارض هذه الارض
 دون المبنى للدار بخلاف ما اذا قال مكان
 المرصة الارض بان قال بنا هذه الدار
 الى وارضها فلان حيث يكون له المبنى ايضا
 لان الارض كالدار في تتبعها المبنى بخلاف
 ما اذا قال بنا هذه الدار لزيد والارض لغيره حيث
 يكون لكل واحد منهما ما اقر به لانه لما اقر
 بالمبنى لزيد صار ملكا له فاذا اقر بالارض
 لغيره يتبعها لان اقراره مقبول في حق نفسه
 ولو قال ارض هذه الدار فلان وبناء وما الى
 او فلان كان الكل للدار لانه لما اقر بالارض

فلا يخرج عن ملكه بقراره لمعناه
 اذ لا يصدق قوله في حق غيره
 المستعمل الاول لان البناء ملكه

له ملك البنا متبعاً فلا يتقبل قوله بعد ذلك
انه لغيره ولو قال بها هذه اعدار لئلا نوارضها
لئلا نفل كل واحد منها ما اقرب به لقيام
ملكه عند الاقرار لما فينفذ وتخرج جنس
هذه المسائل مبنى على ان دعواه لنفسه
لا يمنع صحة الاقرار به لغيره وان اقراره لا يقبله
في حق غيره قال **ولو قال على الف من مئة**
عبد لا يقبضه فان عين الالف وسلمه اليه
لزمه الالف والا فلا ان عين المقر المصد
وسلمه المقر له الى المقر لزم المشتري الثمن
بهذا القيد لانه اقر له بالف على صفة
فيلزمه على الصفة التي اقربها وهذه المسألة
على وجوه احدها ما ذكرنا ومرة اذا صدق
وسلمه اليه وحكم ما ذكرنا لان ما ثبت
ببعض ادقها يكون كالثابت عيانا والثاني
ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعته
وانما بعته عبد اخر وسلمته اليك والحكم
فيه كالاول لانه اتفاقا على ما اقرب به من
ان كل واحد منها يستحق ما اقرب به غير انها
اختلفا في سبب الاستحقاق ولا يزال باقتلافها
ولا باختلاف السبب عند حصول العتود
واحتاد الحكم فصاركها اذا اقر له بغصب
الف درهم فقال المقر له في قرص فانه

يومر بالدفع اليه لا مقاماً على الاستحقاق
والثالث ان يقول العبد عبدك ما بعته
وحكمه ان لا يلزم المقر له ما ذكرنا انه اقر
له على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزمه
بدونها والرابع ان يقول المقر له ابعك
هذا العبد وانما بعته عبد اخر فحكمه ان
يقام لها لانها اختلفا في المبيع وهو يوجب
التماثل قال **وان لم يبين لزمه الالف**
تقر له من مئة جزا وخمسة ان لم يبين
المقر العبد لزمه الالف كما اذا اقر بالف
من مئة جزا فانه يلزمه الالف ولم يقبل قوله
انه لم يقبض المبيع ولا تفسيره بمنزلة
وصل امر فقل وهذا عند ان حصة وجه
الله وقال ابو يوسف ومحمد وجهها الله
ان وصل صدق في الباتين فلا يلزمه شيء
وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر له ان
يكون ذلك من مئة عبد اخر لانه اقر له
بالمال وبين سببه وهو غير صالح لان
لمن عبد مجهول لا يجب سوا كانت الجهالة
عند العقد او بعده بالاختلاف بامثاله
لانه يفسد به العقد او يهلك به المبيع
قبل التبصر فلا يجب به الثمن وكذا ان الخمر
لا يجب ومدر كلامه يقتضي الوجوب

فصار بيانا مغيرا كالاقتضاء والشرط والمغير
 يبيع موصولا لا منفصلا ولا في حقيقة رجمه
 الله ان صدر كلامه لما كانت الوجوب فانيته
 في اخره بايضا في الوجوب رجوع عنه فلا
 يبيع موصولا كان او منفصلا ولا ان المشر
 لو ادعى تاخير الثمن الى غير لا يقبل اقراره
 في التاجيل ويحب عليه حاله لا في اضافة
 البيع الى المجهول وانه يودى الى التاخير ابا
 كان ادلى بيانه ان الثمن لا يجب تسليمه
 الا بعد احضار البائع البيع فلو احضر البائع
 عينا ليس له اليه فلم يشرى ان يقول
 المبيع غير هذا وكذا في الثاني والثالث الى
 ما لا يتناهى فلا يصل البائع الى قبض الثمن
 ابد افكان باطلا بخلاف ما اذا كان المبيع
 مبيعا لانه لا يتاخر فيه ذلك فلا يودى
 الى البطلان فيلزمه على الوجه الذي اقرب
 على ما بينا هذا اذا ذكر في القوله وان
 صدقه في السبب بان قال بعثته فذلك
 عند ان حقيقة رجمه الله لانه لزمه الثمن
 بالاقترار فلا يسقط عنه الا اذا اقر المشر
 له ان المشر لم يقبض البيع وعند هذا القول
 قول المقر انه لم يقبض البيع فصل ام وصل
 لان البيع لما اثبت بقصد دلتها بقي امر القبض

مبيعا لانه لم يقبض بقبض البيع نصا ولا اقتضا
 لان الاقرار بوجوب الثمن لا يكون اقرارا
 بقبض البيع اذ هو واجب بالعقد نصا
 كما اذا عين المبيع بخلاف ما اذا لم يصدق
 في السبب حيث لا يبيع منفصلا لانه تغيير
 على ما بينا فلا يبيع منفصلا ومثلا لا تغيير
 فيه لقصد دلتها في السبب فنصار باب
 البطلان في بيع بيانه منفصلا وموصولا
 ولو قال اني اشتريت منه مبيعا الا اني لم
 اقبضه كان القول قوله بالاجماع لانه
 لم يقبض بوجوب الثمن عليه وانما اقر بوجود
 الشراء منه وبغير العقد لا يجب الثمن
 لانه اذا اشترى بشرط الخيار لا يجب عليه
 الثمن وانما يجب بالقبض فلا يكون الاقرار
 بالعقد اقرارا بالقبض فلا يجب بخلاف ما تقدم
 عند ان حقيقة رجمه الله مطلقا وعند هذا
 اذا فصل البيان لانه قد اقر من ان الوجوب
 فلا يسقط باخر كلامه على اختلافهم على ما بينا
 ولو قال لعلان على الف درهم حرام او ربا
 فهي لازمة له لاحتمال ان يكون هذا حلالا
 عند غيره ولو قال لعلان على الف درهم
 حرام او ربا فهي لازمة له لاحتمال ان يكون
 هذا حلالا عند غيره ولو قال لعلان

على الف درهم حرام او رجا في لارضة له احتمال
 ان يكون هذا احلا لا عند غيره ولو قال
 ثلاث على الف درهم زورا باطل ان مدته
 المتزلة فلا شيء عليه وان كذبه لزمه ولو
 اقترانه باع عبده هذا من ثلاث وادعى
 انه لم يقبض المثل وحسبه كان له ذلك
 لان العبد في يده فالظاهر انه مملوك
 فاذا اقرب به لغيره فقد على الرجة الذي
 اقرب به وكان القول له اذا انكر المقر له
 فلا شيء عليه وان كذبه لزمه ولو اقترانه باع
 عبده هذا من ثلاث وادعى انه لم يقبض
 المثل وحسبه كان له ذلك لان العبد
 في يده فالظاهر انه مملوك فاذا اقرب به لغيره
 فقد على الرجة الذي اقرب به وكان القول
 له اذا انكر المقر له **قال ك** **ولو قال من**
ممن متاع او اقترمتي وهي زبوف او بهرجة
لزمه الجياد بخلاف الغصب والوديعة وهذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقالان لا يصل
 مدق وان فصل لا يصدف وقال في الهداية
 وعلى هذا الخلاف اذا قال هي ستوفة او رصاف
 وذكر في النهاية لابي يوسف فيها روايتين
 وعزاه الى الجامع الصغير لما في خان لها انه
 تفسير مغير فيصح بشرط الوصل وهذا

لان اسرار الدرام يتناول الجياد والزبوف
 بحقيقة حتى لو تجوز بالزبوف في الصرف والسم
 جاز والستوفة مجازة الا ان مطلقه ينصرف
 الى الجياد لان القائل يتبع بها والايمان
 يتحقق اليها فكان مغيرا للاصل من هذا
 الوجه فيصح بشرط الوصل كما اذا قال الا
 انها وزن حنيفة وشد البلاد وزن سبعة
 دلايل حنيفة رحمه الله ان هذه الاشياء
 غيب والعقد يقتضي السلامة عنه ودعواه
 رجوع عن مقتضى ما اقرب به فلا يصح قصار
 كما اذا قال بعتك معييا وقال المشتري
 لا لي كليا فالقول له لما ذكرنا والستوفة
 والرصاص ليسا من الايمان والبيع يرد على
 الممن فكان رجوعا بخلاف قوله الا انها
 وزن حنيفة لانه استثنى التدرج فصار مغيرا
 فيصح بشرط الوصل وبخلاف ما اذا قال
 على كره حنيفة من لمن دارا شترتيها منه
 الا انها ردية حيث يقبل موصولا ومنفصلا
 لان الرد اة لنوع لا عيب فتقتضي العمد
 لا يقتضي السلامة عنها بخلاف الجودة
 لان العقد يقتضيها ولا يصح استثنائها
 على ما جئنا في استثنائها بخلاف ما اذا قال
 بعثت الف درهم او بالوديعة حيث

يتقبل قوله في هذه الاشياء لان الغضب
 لا يتفق السلامة لان الانسان ينصب
 ما يصادف ويؤدع ما عنده فلا يتفق
 السلامة عنها بخلاف الجوده لان العده
 يتقبلها ولا يمنع استئثارها على ما بيننا
 في استئثارها بخلاف ما اذا اقر بغير
 الف درهم او بالوديعه حيث يتقبل قوله
 في هذه الاشياء لان الغضب لا يتفق
 السلامة لان الانسان فيقبل قوله
 الا انه في الزبوف والهرجه يتقبل قوله
 مطلقا مضمولا ومضمولا لانها نوع من الدرام
 وفيه يتقبل مضمولا لان الاختلاف اذا وقع
 في المقبوض كان القول قول القابض ضميها كان
 او امينا وفي المستوقه لا يصدق الاممولا
 لانها ليست من جنس الدرام وانما يتناولها
 الاسم مما زاف كان من باب التفسير فلا يمنع
 مضمولا وعن ابن حنيفة في غير رواية الاصول
 في الترمض انه يصدق في الزبوف ان وصل لا
 القرض يتم بالنقص فاشبه ما يجب بالسبع
 وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا قال قمضت
 الفاسم قال لي زبوف لم يصدق اذا فصل لنا
 في الترمض لان كلامنا مضمون عليه بالمقبض
 ولو قال فلان على الف درهم زبوف ولم يذكر

الغضب والوديعه وانما هو من الدرام لانها نوع من الدرام

السبب

السبب قيل يصدق اجامعا اذا وصل لانه لم
 يصرح بالعقد واستحقاق الجوده به وقيل هو
 على الخلاف قال **ولو قال الا انه يتقرر**
كذلك سلامه **صدق** **والا فلا** لانه استئثار القدر
 فيكون تغييرا فيصدق مضمولا لا مضمولا
 على ما بيننا غير مرقه ولو كان الانتفاع بسبب
 انقطاع النفس او بسبب دفع السعال فعن
 ابى يوسف انه يصرح اذا وصل به وعليه
 الترمض لان الانسان يحتاج ان يتكلم بكلام
 كثير ويذكر الاستئثار في اخره ولا يمكنه ان يتكلم
 بجميع ذلك بنفس واحد ولو لم يجعل هذا
 يكون عليهم حرج قال **ومن اقر بغضب**
مؤثب **وجامع** **صدق** لان الغضب لا
 يمتنع بالسليم كالوديعه على ما بيننا
 قال **وان قال اخذت منك الفاديعه**
رملت **وقال اخذتها غصبا** **لهن من**
 لانه اقر بسبب الثمان وهو الاخذ لان
 اخذ مال الغير سبب لوجوب الثمان لقوله
 عليه الصلاة والسلام على اليد ما اخذت
 حتى ترد ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو
 الاذن بالاخذ والاخر يتكلم فكان القول
 لقوله مع امينه ووجب الثمان على المشر
 باقراره بسبب الثمان الا ان ينكل الخصم

على ان لا يطلن الوجوب على كل حال
 وجب عليه بسبب موضوع له وهو
 التجارة فيكون

وعليه الفتوى

عن البيهقي ومداخلة ما اذا قال له بلاخذتها
فرضا حيث يكون القول قول المقر لهما نقادقا
على ان الاخذ حصل باذنه والاخت باذن
المالك لا يكون سببا لوجوب النكاح على الآخذ
الا باعتبار عند النكاح قال الملك يدعي عليه
العقد وذلك ينكر فكان القول قول المنكر
وعلى هذا اذا اقتربا هذا الثوب وديعة
وقال المقر له بلاخذتها بيعة كان القول
قول المقر لما ذكرنا قالت **ولو قال اعطينها**
وديعة وقال غصبتيها لا اي لو قال المقر
اعطيني الثوب درهم وديعة فملك وقال
المالك لا بل غصبتيها مني لا يصح المقر له
لمقر ببيع النكاح بل اقتربا لا عطا وهو
فعل المقر فلا يكون مقرا على نفسه بسبب
النكاح والقوله يدعي عليه سبب النكاح
وهو ينكر فكان القول قول المنكر والاقترار
بالقبض كالاقترار بالاخذ فيوجب النكاح
والاقترار بالدفع كالاقترار بالا عطا فلا
يجب النكاح فان قيل اعطاه والدفع
لا يكون الا قبضه فوجب ان يكون اقترارا
بالقبض قلنا قد يكون مو بالتخلية والوضع
بين يديه ولو اتفق ذلك فالمتفق لا عزمه
لانه ثابت ضرورة فيقدر بقدر الضرورة

فلا يظهر في حق انعقاده سبب النكاح لانه
عدم من حق غيره قال **وان قال بمداخلة**
وديعة لغيره فاحذته فقال هو لي اخذ
لان المقر اقتربا باليد له ثم بالاخذ منه وهو
سبب النكاح على ما بينا زاد على استحقاقه
عليه فلا يقبل دعواه فوجب عليه رد العين
ان كان قائما والا فقيمة وكذا لو قال
اقضت لك الف درهم ثم اخذتها منك عيب
على المقر دفعها اليه لما ذكرنا قال رحمه الله
وان قال اجرت بعيري او ثوبي بمداخلة
تركبه او لبسه فرد فاقول المقر ومدا
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله القول قول من اخذ منه
البيع والثوب وهو القياس وعلى هذا الخلاف
الاقترار بالاعارة او الاسكان ثم اخذه
سهم وجه القياس انه اقتربا باليد له ثم
ادعى عليه الاستحقاق فيقبل له دون
دعواه فيجب الرد كما في فضل الوديعة
والتمرض على ما مر وجه الاستحقاق
ان المودعي الاية ثبت ضرورة استحقاق العقود
عليه وهو المانع فلا يكون اقترارا باليد لهما
مقصودا فلا يظهر في حق الاستحقاق على
المقر بخلاف الوديعة والتمرض لان اليد

لهما مقصودة فيكون الاقرار بهما اقرارا لها
 باليد لان العرق في الاجارة والاعارة اقرار
 به ثابتة من جهة فيكون القول له في
 كفيتهما وهو يتوحد لك في مسألة الوديعة
 والعرق من فانه قال كان وديعة وقد يكون
 من غير صفة بان يمس فيه المودع فيكون
 في داره حتى لو قال او دعتها كان على
 الخلاف وليس مدار العرق على ذكر الاخذ
 في الوديعة ونحوها وعدم ذكر الاخذ في الاجارة
 ونحوها خلافا لما توهمه على القمى فانه جعل
 مدار العرق ذلك ومنه لا يستقيم لانه
 ذكر الاخذ في الطرف الآخر ايضا في الاقرار
 وذكر في النهاية اما لا اختلاف بينهما اذا
 لم تكن الدابة معروفة للمقر ولو كانت معروفة
 له كان القول قوله بالاجماع وعزاه الى
 الاسرار ولو قال هذا الثوب خاطلي
 بنصف درهم فلان ثم قبضته منه وقال
 فلان الثوب ثوبى فهو على هذا الخلاف
 في الصحيح والوجه ما بيننا خلافا لما توهمه
 بعضهم فانهم قالوا القول قول المقر بالاجماع
 وليس بشئ ولو قال اقتضيت من فلان ثوبا
 درهم كانت لي عليه وانكر المقر له كان القول
 قوله فلان يأخذها منه وهذا اظهر لان

القاضي

الثاني قد اقر بان يملكه وانما احده منه
 اقتضا محقه وهو مضمون عليه اذا لم يثبت
 تنقيها لهما فاذا اقر بالاقتضا فقد اقر
 بيمين العنان بشرط ادعى عليه ما يريد
 من الثمن وهو ملكه عليه ما يدعيه من الدين
 مقاصدة والاخرين كره فكان القول قوله بخلاف
 دعوى الاجارة واشتباها لانه لم يتر له فيها
 بالملك ولا باليد له مقصودا ولا وجدا
 يد له منه على الاقرار بوجوب ثمن المقبوض
 فوضع العرق دلالا لو اخذنا الناس في الاعارة
 والاجارة باقرارهم لاستنواهم فكان
 عليهم حرج بين الحاجة ماسة اليها
 فلا يواخذون به استقسانا دفعا للحرج
 وهو قال ان فلانا زرع غنمة الارض اوبى
 هذه الدار او غرس هذا الكرمر وذلك كله
 في يد المقر وقال المقر له الملك ملكي وفعلت
 ذلك لتقضى وقال المقر لا بد استعنت بك
 ففعلت او فعلت باخر كان القول للمقر لانه
 لم يتر له باليد لا صريحا ولا اقتضا اما اقر
 بمقر ونقل منه وذلك ممكن من غير ثبوت
 يد فيه بان يفعله وهو في يد صاحبه
 بل حوت العادة بذلك فلا يتقبل دعواه فصار
 كما اذا قال خاط لي هذا الثوب فلان بدرهم

باليد تصور في المقر
ففي نسخة فثا اذا
انما اقترانه بالسكن
فانه لان ان كان
لا يكون الا باليد
فيكون الاقترانه
به اقترانه صح

ولم يتقبل قبضته منه فانه لم يكن اقترار الس
باليد ولما اقتران هذا اللين ارمدا السمن
ارمدا الحين من بقره فلان ارمدا الصوف
من غنمه ارمدا السمن من غنله وادعى فلان
انه له امر بالدفع اليه لان الاقترار بملك
الشي اقترارها يتوكله منه لانه يملك بملك
الامثل قال رحمه الله **ويقال هذا الالف**
ودبغة فلان لا بل ودبغة للفلان قال الالف
للال اول وعلى المقتر مثله للثاني لانه لما اقتربه
للادول مع اقراره له وصار ملكا له وقوله
بعد ذلك لا بل ودبغة فلان قال الالف للادول
حيث لا يجب عليه للثاني لانه لم يقربا لا بداع
منه وانما اقتربه للادول فمرجع وشهد به
للثاني فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل
وفي مسألة الكتاب اقتربا لا بداع من الثاني
وقد عجز عن رد الود دبغة بفعله فصار
مستهلكا لما قبضته وعلى هذا الوكات الالف
غير معين بان قال فلان على الف لا بل فلان
يلزمه لكل واحد منهما الف لان رجوعه
عن الاول لا يصح واقتراره للثاني صحيح فيلزمه
لها ولو كان المقر له واحدا بان قال فلان
على الف درهم لا بل الثاني يلزمه اكثرهما
استحسانا وهو الالفان والقياس ان يجب

عليه

اظهر عنه رجوعه فليس قوله في الاول ولا في الثاني ضمانا شيئا لان قوله به ودبغة الف عليه
باقراره به لالا فيضمن له لانه يشهد باقراره الاول في حق نفسه اذ اقل من ملكه لا بل الثاني صح

عليه المالا ان وهو ثلاثة الاف وهو قول
زفر رحمه الله لان كلمة لا بل رجوع عن الاول
واستدراك غلط بالثاني والرجوع عن الاول
لا يصح واقتراره بالماليين صحيح فلزمه نصار
كما اذا اختلف المقر له على ما بينا واختلف
جنس المالين بان قال فلان على الف درهم
لا بل الف دينار فانه يلزمه المالا ان بالاجماع
لما قلنا فكذا امدا وجه الاستحسان انهما
اقتران لانه لا يملك الرجوع عن الاول لكنه
عند اتحاد الجنس والمقر له امكن يجعله تكرارا
كما اذا اقر له مرتين بان قال فلان على الف
درهم ثم قال له على اثنان لذلك الرجل بعينه
فانه يجب عليه اثنان فكذا امدا ولا يمكن
ذلك عند اختلاف الجنس او اختلاف المقر
له لانه عند اختلاف الجنس يستحيل جعله تكرارا
وعند اختلاف المقر له يكون رجوعا عن
الاول والاقترار به للثاني فرجوعه لا يصح
واقتراره صحيح ولو كان ذلك في الوصف
بان قال على الف درهم جياذ لا بل زيوف
او الف زيوف لا بل جياذ لزمه الجياذ
استحسانا لانه استدراك الغلط في الضمة
فيلزمه افضل المقتنين كما يلزمه في الاستدراك
في الغلط في المقدار اكثر المالين في الجنس المتحد

لان الاردي داخل في لاجود كما ان لاقل دخل
 في الاكثر ولو قال غصبت فلانا مائة درهم
 ومائة دينار وكرهت لابل فلانا لزمه
 كل واحد منهما كله لانه اقرب بالغصب منها
 وهو فعل منه ولو كانت بعينها فهي الاول
 وعليه الثاني مثلها ولو قال غصبت من
 فلان الف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا
 كرهت لابل فلانا فانه يترتب للرابع
 ما اقربه للثالث لانه اسند ان رجوع
 عن الاخير ففقد اقراره لارجوعه والله اعلم
باب اقرار المريض
قال دين الصحة وما لزمه في مرضه
بسبب معروف قدم على ما اقربه في مرضه
 وقال الشافعي رحمه الله دين الصحة ودين
 المرض يستويان لانهما استويا في سبب
 الوجوب وهو الاقرار في محله وهو الدية
 اذ هي محل الوجوب في حالة الصحة والمرض
 فيستويان في الوجوب وصحة بعدوره
 عن عقله ودين لانهما يجلان على الصدق
 ويترتبانه عن الكذب وهذا المعنى لا يختلف
 في الصحة والمرض بل في حالة المرض يزداد
 رحمان جهة الصدق لان المرض يسهل
 التورع والاناة فاذا استويا في سبب

الوجوب

الوجوب والمحل استويا في الاستيفاء لهذا
 يستويان اذا كان وجوبه بسبب معروف
 كالشرا بئيل القيمة وكالتزوج بغير المثل
 ولما ان الاقرار غير معتبر اذا كان فيه
 ابطال حق الغير الا شريكه انه اذا ربح
 غنيا او اخبره ليرثه ان يتصرف فيه لمافيه
 من ابطال حق الغير مسا اينما في اقراره
 ذلك لان حق امحاب الديون يثقل
 بماله استيفاؤه من استيع من التبرع والمحاباة
 مطلقا في حق من غير مقدم بالثالث بخلاف
 ما اذا كان سببها معروف فانه يحتاج للمساومة
 وغيره مما ليس من التبرعات كالبيع المشاء
 والائلاف المشاء لانه لا تامة فيه وانما
 التهمة في الاقرار والبيع لا يبطل جهته ايضا
 لان جهته في المالية وهو باقية وفي النكاح
 ان كان يبطل لكن حقه فيه من اكراه
 الاصلية كالمكسب ومكسبه وممكنه ودين
 الادوية واخيرة الطبيب ومخوذلك فتقدم
 على حق الغير بخلاف حالة الصحة حيث
 ينتقد في حق الغير ما اقراره لان حقه سر
 في ذمته ولم يعلق بماله ولهذا المبيع
 من التبرعات مطلقا قدرته على اكتساب
 وحالة المرض حاله لا يمتنع حتى لو اقر

في البيع اقرار من اليقة

بعين في يده لاخر لا يبيع في حق من ماله الصحة
 والمر من اسباب معلومة ولا يجوز
 للمريض ان يقضي دين بعض الغرماء دون
 بعض لان فيه ابطال حق الباقي الا اذا
 قضى ما استقرض في مرضه او متد شرا
 ما اشترى فيه وقد علم ذلك بالبيعة لانه
 لم يطل حقه من دأما قوله من محل أخرجه
 عن ملكه الى محل حمله فقارنا الوردة عن
 ما استقرضه الى القرض او رد المبيع
 بعينه وهذا لان اخراجه عن ملكه بك
 يقادله من الموضع لا يعد اخراجا بخلاف
 بخلاف ما اذا تزوج امرأة واعطاها
 الهريص يكون له ان يشركها المرأة
 فيما فتيقست وكذا اذا استاجر عينا واوفى
 اجرتها فانها تشاركه لانه اخراج عن
 ملكه بما يعادله من الموضع لا يعاد اخراجا
 بخلاف ما اذا تزوج امرأة واعطاها المهر
 حيث يكون له ان يشركها المرأة فيما قبضت
 وكذا اذا استاجر عينا وار في اجرتها فانها
 تشاركه لانه اخراج عن ملكه ما يخلق
 به حقه من غير عوض يقوم مقامه في خلق
 حقه به لان المنافع لا يخلق حقه بها فقار
 كانه قضى حق بعض الغرماء باسمه ان

يشركه

وقف لله تعالى

يشركه فكذا هذا فان قيل يصح اقراره
 بوارث اخر وفيه ابطال حق غيره من الورثة
 لاسيما اذا كان المقر له يجب غيره فوجب
 ان يجوز اقراره بالدين وان كان فيه
 ابطال حق غيره من الغرماء بالزاحمة
 ايضا بل اولى لانه ادين من يجب فكيف
 ان استحقاق الوارث المال بالنسبة
 والموت جميعا والاستحقاق يضاف الى
 اخرهما وجودا فيضاف الى الموت وهذا لو
 شهدا بالنسبة قبل الموت نعمتات الشهود
 عليه وورث الشهود له منه المال فموجب
 لم يفيضا شيئا لانه ورث بالموت فاما الدين
 فلا يجب بالموت بل لا يقرر فيمتنع من ذلك
 في حقه ودين المرض اذا كان سببه غير
 معروف لا يمنع صحة الاقرار لان احوال
 المرض كلها بمنزلة حالة واحدة في حق
 الاطلاق بخلاف حالة الصحة مع حالة
 المرض لانها تختلفان صفة من الاطلاق
 والمخير فيقدم مدين الاطلاق على ما اقر
 به في حالة المحير كالتميد الماذون له اذا
 تخير عليه فواقترها في يده يتقبل اقراره
 به ويقدم فيه دية في حالة الادب
 لما ذكرنا فكذا هذا فاذا صح اقراره بفتد

من جميع المال والقياس ان لا ينفذ الا من
الثالث لان المشرع قد فرق بينه على الثالث
وعلى حق الورثة بالثالثين فكذا اقراره
لكن تركه لا لاشر وهو ما روي عن ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال اذا اقر
المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته
والاشر في حقه كالمخبر لانه من المقدرات
فلا يدرك بالقياس فيجوز على انه يحق
من النبي صلى الله عليه وسلم لان قضاء
الدين من المواجه الاصلية لان فيه تقريب
ذمته ورفع الحاحيل بينه وبين المحبة
فيقدم على حق الغير ما كسائر هوائجه
على ما بينا لان شرط نقل حقه من المزارع
عن حقه ولهذا يقدم كفته عليه
قال رحمه الله **واخر الارث عنه** اي
عن الديون التي اقر بها في حالة المرض
لما بينا انما قال **وان اقر المريض**
لوارثه بطل الا ان يصدق ببقية الورثة
وقال الشافعي رحمه الله يجوز اقراره له
بما على ائله لانه يحج عليه فيها فيه فكان وقته
لما فيه من اظهار حق ثابت عليه وجانب
الصدق راجح فيه فصار كاقتراره لاجنب
وبوارثه وبوديعه مستهلكة للوارث

وهي معروفة بان اودعها على راس الاشهاد
لما اتوله عليه الصلاة والسلام لا وصية
لوارث ولا اقرار له بالدين وقول ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما اذا اقر الرجل
في سره بدين لرجل غير وارث فانه
جاز بدان اما ط ذلك بماله وان اقر
لوارث بغير جاز لا ان يصدق الورثة
ولان فيه ايثار بعض الورثة بماله
بعد ان نقل حق جميعه منه فلا يجوز لنا
فيه من ابطال حق البقية كالوصية
له واما نقل حقه منه لاستتار
عنه بعد الموت فلا يثبت من ابطال
حقه بل لا اقرار بورثته كما لا يثبت
بالوصية لهم وهو القياس في الاقرار
للاجنب الا ان تركناه لانه لو لم يقبل
اقراره لاستنع الناس من معاملته فذرا
من ايقوا اموالهم في يده عليه طريقت
المخاطرة والمداينة فيخرج حرجا عظيما فلا
يحج عليه في حقه لما حجة الى المعاملة كما
لا يحج عليه في حقه من التبرع الى الثالث
لما حجة الى التبرع الى الله تعالى فيه بخلاف
الوارث لان المعاملة معه نادرة اذ
لم يكن التبرع منه من غير حرج فلا يودي

الى سد بابها والافترار بالنسب من حوايج
 الاصولية لانه يحتاج الى بقاء نسبه وعاجية
 مقدمة على حق الورثة ولان الافترار
 بالنسب ليس فيه ابطال حقهم فقد ادانها
 يبطل حقهم بالموت بشرط ان يتحد بينهما
 وفي الافترار يبطل في الحال ساقراره تصد
 فافترقا ولا تهم في الافترار بالوصية المستقلة
 على المقتة التي ذكرنا فيقبل اقراره لان
 رده كان للثمة فاستحق الحكم باستقلالها
 الاسرى لانا لو كذبنا فثابت وجوب
 الضمان من ماله لانه مات بمقتضى
 وعليه بيعة فلا فائدة في تكذيبه
 حتى لو كانت الوديعة غير مبروفة لا يقبل
 اقراره لاستقلالها الا ان ينفذ
 بعتية الورثة لان التحير كان بمقتضى فاذا
 صدقوه فقد اقرروا بتقديمه عليهم
 فيلزمهم وكذا لو كان له دين على داره
 فافترق بینه لا يقع الا ان تصدقه البقية
 قال **وان اقر لاجني مع وان احاط**
بماله والعتاس ان لا يقع اصلا
 في حق الوارث او بما زاد على الثلث
 كنبرعائه وقد ذكرنا جوابه وهو وجه
 الاستحسان قال **وان اقر لاجني**

شراقربيته وثبتت نسبه وبطل اقراره
 وان اقر لاجنية ثم تكلم مع بخلاف
 الهبة والوصية حيث لا يضمن بها
 ايضا كما لا يقع للوارث وقال زفر
 رحمه الله يبطل الاقرار بها ايضا
 لانها وارثة عند الموت فحصلت الهبة
 وهي العترة في الباب نصا ركما اذا وهبها
 او اوصى بها وهي اجنبية ثم تزوجها
 فانها لا يجوز وهو المراد بقوله في المختار
 بخلاف الهبة والوصية ولنا ان النسب
 يستند الى حالة المدق فيستبين ان البيعة
 كانت حالة الاقرار فلا يجوز ولا كذلك
 الزوجية فانها حادثة فتكون مقتضية
 على رفقات التزوج فلا يظهر ان اقراره
 كان باطلا لعدم الزوجية في تلك الحالة
 بخلاف ما اذا وهبها شيئا او اوصى
 لها بشي ثم تزوجها حيث تبطل الهبة
 والوصية لانا لان الوصية تملك
 بعد الموت وهي وارثة حينئذ
 فلا يقع والوصية في المرحى وصية حتى
 لا يتعد الا من الثلث على ما بان بيانه
 في الوصية ان شاء الله تعالى فصار
 كالوصية فما صله ان الوصية لا تعتبر

الا عند الموت على كل حال واقفا الاقرار فلا يخلو
 اما ان يكون المقر له وارثا وقت الاقرار
 دون الموت او كان وارثا فيما لم يكن
 وارثا فيما بينهما او لم يكن وارثا وقت الاقرار
 الموت فان كان وارثا وقت الاقرار
 دون وقت الموت بان اقر لامرأته ثم
 اياها او اقصت عدتها ثم تزوجها بحيث
~~تطهر منه والوصية لها لان الوصية~~
~~تطهر منه الموت وعلى داره حيث تقرر~~
~~في حق الوصية في المرحوم وصية على بنته~~
~~الامر المثلث على ما كان في حياته في الوصية~~
~~لن شاعته على ما كان في حياته كالوصية او الى~~
 رجلا فاقترله ثم فسخ الموالاة ثم عقد لها
 ثانيا لا يجوز الاقرار عند ابي يوسف رحمه
 الله لان الميراث يتم في الطلاق وفسخ الموالاة
 ثم عقده ثانيا وعند محمد رحمه الله يجوز
 لان شرط امتناع الاقرار عند ابي يوسف
 رحمه الله لان الميراث يتم في الطلاق وفسخ
 الموالاة ثم عقده ثانيا وعند محمد رحمه
 الله يجوز لان شرط امتناع الاقرار
 ان يبقى وارثا الى الموت بذلك السبب
 ولم يبق دلالة للمصارع اجنبيا ففسخ
 الاقرار كما لو اشتهاه في ذلك الوقت

لا فيه شلثم ولا بد من دفعه
 لعدم كونه وارثا وقت الموت
 كان وارثا فيها لا فيما بينهما
 بان اقر ص

الاقرار صار اقرارا
 ٥٤

الا ترى انه لو لم يعقد ثانيا كان حايضا
 نكدا اذا عقده وان لم يكن وارثا وقت
 الاقرار ثم صار وارثا وقت الموت يظهر
 فان صار وارثا بسبب كان قايما وقت
 الاقرار بان اقر لاحيه وله ابن ثم
 مات الابن قبل الامه لا يصح اقراره وان
 صار وارثا بسبب جديد كالزوج وعقد
 الموالاة جاز وقال زفر رحمه الله لا يجوز
 لان الاقرار حصل للوارث وقت الموت
 فصار كما اذا صار وارثا بالنسب ولو
 ان الاقرار حين صدر حصل للاجنبي للوارث
 فنقض ولزم فلا يسل بخلاف المسببة
 لانها وصية لهذا يعتبر من ائمة فيعتبر
 وقت الموت بخلاف ما اذا صار وارثا
 بالنسب بان اقر مسلم مريض لاحيه
 الكافر ثم اسلم قبل موته او كان مجنونا
 بالابن ثم مات الابن حيث لا يجوز
 الاقرار له لان سبب الارث كان قائما
 وقت الاقرار ولو اقر لوارثه ثم مات
 المقر له ثم المريض ووارث المقر له من
 ورثة المريض لم يحضر اقراره عند ابي
 يوسف اولا لان اقراره حصل للوارث
 ابتدا وانها قال اخر يجوز وهو قول

سجد لانه بالموت قبل موت المريض خرج من
 ان يكون وارثا وكذلك لو اقر لاجني سكر
 مات المقر له بغيره وورثة المقر له
 من ورثة المقر لان اقراره كان للاجني
 فيتم به ثم لا يعطل بموته وكذا لو اقر
 المريض بغيره لاجني وقال لاجني سكر
 لفلان وارث المريض يصح اقراره لما ذكرنا
 ولو اقر لاجني انه حر الاصل او كان اعنته
 عتق رلاشي عليه قال **ك** **ولو اقر لزوجها**
ثلاثة اي المريض فلها الاقل من الارث
 والدين هذا اذا طلقتها بسؤالها وان طلقتها
 بلا سؤالها فلها الميراث بالغام بالغ لا يصح
 الاقرار بها الا بها وارثه اذ هو فار وقدر
 بيناه في خلاف المريض بخلاف ما اذا
 طلقتها بسؤالها فانها لا ترث لغيرها اقر لها
 بالدين بعتيا سهمين فيه لان الزوجين
 قد يتفقان على الطلاق ليقتضيا بالاقترار
 لها فتعطى اقلهما رد القصد بها وعلى هذا
 اذا اوصى لها تعطى الاقل من ميراثها منه
 ومن الوصية لما ذكرنا المسألة بشعبها
 في الطلاق قال **ك** **وان اقر بغيره**
يولد اي لسل المقر ان ابنة وصدة
 الغلام ثبتت نسبته وللمريض ما شارك

اقرارها وبهذا القيد
 كتابت

الورثة لان النسب من الكواجح الاسلامية وهو
 ايضا اقرار على نفسه على ما بيناه وليس فيه
 حرج على غيره فمما اقيح وقد ذكرنا ما
 في الدعوى والعقار بشرط ان لا يكون
 له نسب معروف لانه اذا كان له نسب
 معروف لا يمكن ثبوته منه ولا حاجته
 الى اثباته لاستغنايه به عنه وبشرط
 ان يولد مثله لمثله كئلا يكذب الظاهر
 وبشرط ان يصدق الغلام لان الحق له
 فلا يثبت به ون تصديقه اذا كان ممثرا
 والكلام فيه بخلاف ما اذا كان لا يجبر
 عن نفسه حيث لا يثبت بغيره
 لانه في غيره وقد ذكرنا من قبل
 فاذا صح اقراره شارك الورثة في الميراث
 لانه من ضرورات ثبوت النسب قال
رجع اقراره اي اقرار الرجل بالولد
 والوالدين لانه اقرار على نفسه وليس
 فيه حمل النسب على الغير وبشرطه
 ما بيناه في الابن قال **والزوجة والولي**
 لان موجب اقراره يثبت بينهما بعبادتهما
 من غير اقرار باحد فيقيد قال **واقرار**
 اي يصح اقرار المرأة بالوالدين والزوج
 والولي لان الاصل ان اقرار الانسان

على نفسه حجة لا على غيره وبالأقرار به لا يلبي
فيه الا الزام نفسها فيقبل قال **وبالولد**
ان شهدت قابلة او صدقها الزوج اي يقبل
اقرار المرأة به بهذا الشرط لان قول القابلة
حجة في تعيين الولد والنسب يثبت بالفرائض
لقوله عليه الصلاة والسلام الولد للفراش
والزوج لمصاحبه الحق فاذا صدقت
فقد اقر به فله مهرها لا لاقرار له هذا
اذا كانت ذات زوج او معتدة وادعت
ان الولد منه لان فيه تميل النسب عليه
فلا يلزمه بتوليها اما اذا لم يكن لها زوج
ولا هي معتدة او كان لها زوج ادعت ان الولد
من غيره مع اقرارها لان فيه الزام على
نفسها دون غير ما يصدق عليها فقارنا
اذا ادعى هو الولد فانه لو ادعى انه
ولد من امراته لا يصدق في حقها الا ان
يقدم يقها قال **ولا بد من تصديق**
هو لا يعني تصديق المقر له في جميع ما تقدم
ذكره لان اقراره غير مهم لا يلزمهم لان كلاهم
في يد نفسه الا اذا كان المقر له متصفا
في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه او عبدا
له فثبتت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبدا
لغيره يشترط تصديق مولاه قال **ومع التصديق**

بعد موت المقر لا تصديق الزوج بتدويرها
يعني اذا اقر بنسب او نكاح بمومات المقر
فصدق المقر له بعد موته مع تصديقه
الا اذا اقرت المرأة بالزوج تصديقها بعد
موتها فانه لا يصح اما الاول فلان النسب
يبقى بعد الموت وكذا اقرار الزوج بالزوجة
فصدقته بعد موته لان حكم النكاح باق
في حقها وهو العدة فانها من آثار النكاح
ولهذا جاز لها غسله ميتا واما الثانية
وهي ما اذا اقرت المرأة بالزوج حية فصدق
بعد موتها فالذكر من اقول اي حية
وعندما يحوز تصديقه بعد موتها لان النكاح
يبقى الموت ولا يطل بالنسب والتمتع
مستقر فليصح تصديقها وهذا لان النكاح
يبقى بعد موتها في حق الارث والاقرار
قاسم لان التكذيب من الزوج لم يوجد
فصح التصديق في هذه الحالة فثبتت
النكاح بقضاءها فيرك منها اذا ثبت
نكاحا دلتها كالتأيت عينا ولمعالم
اقام البينة بعد موتها على النكاح يقبل
ولو لان النكاح قاسم في حق الارث والاقرار
قاسم لان التكذيب من الزوج لم يوجد
فصح التصديق لما قبلت نكاحا دلتها يقبل

بملا فيه ايضا كالبيته ولا ين حقيقته رحمه الله
ان النكاح قد انقطع بالموت ولم يبق له اثر
واما الارث فحكم يثبت بعد الموت والنكاح
انما ينتهي في حق حكمه كان قبل الموت واما
المستقبل فالنكاح معدوم فيه فلو
فحصنا الاقرار والنكاح معدوم صحته لانه
الارث ابتداء فيكون التصديق واقعا في من
هو معدوم في الحال من كل وجه فلا يجوز بخلاف
حايته لانه امكن جعل النكاح باقيا بينا امره
وهو العدة على ما عرفان قيل اذا اقر رجل
لرجل بعتده فمات العتيد وتركت نسبا اكتسبه
بعد الاقرار بمر صدقه المقر له استحق
النسب والارث في مسائلنا بمنزلة النسب
فوجب ان يصح التصديق في حقته قلنا النسب
يقع ملكا لما لك الرقبة من الابتداء لانه في حكم
المنفعة ومن ملك رقبة ملك ما فيها حقها
بها فصح الاقرار بالعتيد اقرارا بالنسب
للمقر له فتصير قيامه بمنزلة قيام العتيد
واما الارث فاما يثبت بعد موته على
سبيل الخلاف نعمنا بسبب الترجية لا يحكم
الاقرار لان المستحق عليها بالنكاح يمتنع
بموته فينتفي تصديقه بعد ذلك دعوى ارث
سيدا فلا يصح ومذا لان ما اقرت به في نكاح

وما ادعاه بعد موته ارث فلا يكون تصديقا
لما فيها اقرت به بل هو دعوى مبنية على فلا
يقبل دعواه بلا حجة بخلاف ما اذا اقام البيعة
فانها حجة ملزمة فيثبت بها مدعاه **قال**
وان اقر بنسب عتوا لآخر لم يثبت يقين اذا اقر
بنسب على غيره لم يثبت من ذلك الغير لعدم
ولايته عليه وذلك مثل الاخ والعمة فانه
اقرار على الاب او الجد بانه ابنه وكذا اذا
اقر باجد او با بن الابن فانه لا يصح فان فيه
حمل النسب على الغير فلا يجوز بدون اقامة
البيعة الا في حق نفسه حتى يلزمه الاحكام
من النفقة والحضانة والارث اذا صار قار
على ذلك لان اقرارها بحجة عليها **قال**
فان لم يكن له وارث غيره قريب او بعيد
ورثته وان كان لا وان كان للمقر وارث
لا يرث المقر له لان النسب لم يثبت باقراره
فلا يستحق الميراث مع وارث معروف
قريبا كان ذلك الوارث كذوي الارحام
او بعيدا كزوي الموالاة وان لم يكن له وارث
غيره ورثته لان اقراره بحجة في حق نفسه فيقبل
عند عدم الاضرار بغيره وهذا لانه اقرب شيعين
بالنسب وباستحقاق ماله بعده وهو في النسب
مقر على غيره فمرد في استحقاق ماله مقر

على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم لان له
ولامة التصرف في ماله عند عدم الوارث
يعتقه حيث شاء حتى كان له ان يوصي بجميع
ماله فكذلك ان يجعله لهذا المقتل لانه
دستور من ربه متى كان للمقتل ان يرجع عن
الاقرار لان نسبه لم يثبت فلا يلزمه كالوصية
اكثر من وجه حتى لو اوصى لغيره اكثر من
ذلك لا يثبت الا باجازة المقتل ما دام
المقتل حيا على اقراره كانه وارث حقيقة
قال ومن مات ابوه فاقترباخ شركه
في الارث ولم يثبت نسبه لما ذكرنا ان
اقراره مقبول في حق نفسه غير مقبول
في حق غيره نظيره مشري العبد اذا اقر
على البايع انه اعتقه قبل البيع لم يقبل قوله
في حق البايع حتى لا يرجع اليه باليمن في حق
نفسه حتى يعتق العبد فاذا قبل اقراره
في حق نفسه يستحق المقتل نصف نصيب
المقتل مطلقا عندنا وعند مالك وابن ابي
نويل يجعل اقراره سابقا في الزكاة فتعطي
المقتل من نصيبه ما يحصيه من ذلك حتى لو كان
لشخص مات ابوه اخ مفروق فاقتربا 8
فكذلك اخوه المفروق فيه اعطى المقتل
نصف ما في يده وعندهما ذلك ما في يده

دقبل
م

لان

لان المقتل قد اقر له بذلك شاع في النصفين فتتخذ
اقراره في حصته ويحل ما كان في حصته اخيه
فيكون له ذلك ما في يده وهو سدس جميع
المال والسدس لآخر في نصيب اخيه بل
اقراره فيه لما ذكرنا ونحن نقول ان في زعم
المقتل من نصيبه في الاستحقاق والمنكر
ظالم بانكاره فيجعل ما في يده كالمالك له
فيكون الباقي بينهما بالسوية ولو اقر باحت
تأخذ ذلك ما في يده وعندهما تأخذ
حصة ولو اقر ابن وبنت باخ وكذاهما
ابن وبنت يقسم نصيب المقتل بينهما
وعندهما ارباعا والتخريج ظاهر ولو اقر
بامراة انها زوجة ابنه اخذت ثلث ما في يده
ولو اقر بجدة من امه لبيت اخذت سدس
ما في يده فيما مل فيها في يده كما يماسك
لوثبت ما اقتربه وقال في الايضاح لو اقر
احدا لابنتين المعروفتين بزوجته للميت اخذت
ثلث ما في يده لان في زعم المقتل ان الزكاة
بينهم على ستة عشر شهرا للزوجة سهمان
ولكل ابن سبعة اسهم فلما اخذت اخوه
اكثر من حقه في زعمها صار ذلك كالمالك
فتقسم ما بقدر حقه وهو سهمان ولكل
ابن سبعة اسهم فلما اخذت اخوه الثلث من

Copy

King S

ersity

من حقه في ربهما ما كان ذلك كالمالك فمقترب
 من يقدر حقه وهو مالهان ومير بالابن
 بقدر حقه وموسيقته فيحصل لهما سهمان
 من شقة وله شقة وعلى قوله مالك وابن
 ابي ليلى لهما من ما في يده لان اقراره انما يصح
 بشهر واحد يقين من سنة عشر وله شقة
 اشهر قال **وان ترك ابنه وله على**
اخيه مائة فاقرا احداهما بقدر ابيه خسين
سهما فلا شيء للمقر ولا لآخر خسون لان الاقرار
 باستيفاء الدين فيكون مضمونا على القابض
 دينا في ذمته لم يثبت صان فاذا كذب
 اخوه لا يصدق عليه فيقتض في حقه خاصة
 فترجع على الميت خمسون درهما على زعمه
 والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه
 فلا يأخذ منه شيئا كما اذا اقر عليه بدين آخر
 وكذبه اخوه وليس له ان يشارك اخاه في الخمسين
 وان تضاد قاعلي انه مشترك بينهما لانه لو
 رجع المقر على اخيه لرجع اخوه على المقر
 لما بقي من الدين على زعمه لم يرجع المقر على
 المقر لما زاد على الخمسين ما اخذه من اخيه المكذب
 لان الوارث لا يأخذ شيئا الا بعد فقنا الدين فيؤدي
 الى الدور وعلى مذنب ابن ابي ليلى ان المقر يجعل له
 نصف الخمسين لانه يصرف الاقرار الى الكل

اقرار بالدين على الميت لان
 المقبوض غير الدين

شايما

شايما لانه اقر على نفسه وعلى اخيه فاقراره
 في حقه مقبول فيصح وفي اخيه لا يقبل فلا يصح
 ولواقراران اياه بقدر كل الدين والمسألة
 بحالها كان جوابه كالاولى الا انه من اجل
 المسترحق الدين ما لله ما يناله من قبض
 الدين فان نكل برتبته ذمته وان حلف دفع
 اليه نصيبه بخلاف المسألة الاولى حيث
 لا يحلف بحق الغريم لان حقه كله حصل له
 من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه ومثاله
 يحصل له الا النصف فيحلفه ولو ترك الميت في
 هذه الصورة مائة اخرى غير الدين والمسألة
 بحالها فاقسمها ما رجع المكذب على الغريم
 بنصيبه من المائة الدين لما قلنا وللمقر
 ان يحلفه لما يثبت فان نكل برتبته ذمته
 وان حلف اخذ نصيبه وهو خمسون درهما
 من الغريم ثم يرجع الغريم بذلك على
 المقر ياخذ منه من نصيبه من التركة
 لانه لما اقر بخمسين المائة فقد اقر عليه
 بالدين والدين مقدم على الميراث على
 الرجعية الذي بيناه والله اعلم بالصواب
كتاب رفع النزاع هذا في الشرع وفي
 اللغة هو اسم يعني المصالحة وهي المسألة

اسم مصدر وادع
 عن حروف الشجر
 وهو اسم مصدر
 لا يخرج عن
 المصدر

خلاف النجاسة داخله من الصلاح وهو عند
 الفساد ومعناه والى على حسنه الذاتي وكبر من
 قسا وانقلب به الى الصلاح بحسنة ولهذا امر
 الله تعالى به عند حصول الفساد والفتن بقوله
 تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
 فاصحوا بينهما وقال تعالى وان امراء
 خافت من قتلها مشورا او اعدا فاصحوا
 جناح عليهما ان يباحا بينهما مسلحا والصلح
 غير قالوا معناه جنس الصلح غير ذلك
 يعود الى الصلح المذكور لانه خرج بخرج التقليل
 والتمس لا تنقيح يحل الحكم فيعلم بهذا ان
 جميع انواعه حسن لان فيه اطمنا النائرة
 بين الناس ورفع المنازعات التوقيعات
 عنهم وهي عند الساحة وهي منى عنها بقوله
 تعالى ولا تقاتلوا في ترك الصلح ذلك
 لان طلب جميع ما يصححه رقا يود الى
 الانكار لاسيما عند الاعسار وفيه قساد
 عظيم بعد الانكارات المدعى اذا قام
 البيضة تكثر العداوة وتبيح الفتن بين المدعى
 والمدعى عليه والشهود والقاضي واليمين
 اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ردوا
 الخصم من يسطحوا وقال ابو منصور المازني
 رحمه الله لا يميل الشيطان في ايتاع العداوة

لا يفضا

والبغضا في بني آدم مسئلا يحل من ابطال الصلح
 على الانكار وهذا صحيح لان في منع مد
 الصلح فتح باب المنازعات واثارة المنازعات
 بين الناس واقامة الفتن والمكائد
 الا ترى الى ما حكى ان فتنة وقعت في قبيلة
 بسبب نمة فلاحها جت بينهم حتى قتل
 منهم اربعون الفا فاستد الحرب بينهم
 الى ان وقع الصلح فاطفأت النائرة وان
 العقود انما سرت للمحاجة والحاجة اليه
 امس لدفع الشرف كان اولى قال **ويروى**
بابا بقرار وسكوت وانكار لاطلاف
 ما تكونا وما يروى وسائنا من المعنى
 ولقوله عليه الصلاة والسلام كل صلح حابر
 فيما بين المسلمين الا ضلما احل حراما وحرم
 حلالا وقال الشافعي لا يجوز مع الانكار والسكوت
 لما يروى وهذا بهذه الصحة لان السكوت كان
 حلالا للدافع حراما على الآخذ فبالصلح ينقلب
 الاخر فيكون حراما على الدافع حلالا على الآخذ او
 بقوله ان المدعى ان كان محققا كان اخذ المدعى
 حلالا له قبل الصلح وحل له بالصلح فصار مسلما
 احل حراما وان المدعى عليه يدفع المال لقطع
 الخصومة عن نفسه ومذاشره فان كان
 التملك رشوة كان التملك قبول الرشوة

وخرج عليه بالصلح وان كان بطلا
 فقد كان اخذ المال على الدعوى لانه
 حراما عليه قبل الصلح

اذ لا يملك الا من الحقبة التي يملك فليكون المدعي
 عليه دافعا لدفع الظلم والمدعي اخذ الترك
 الظلم قلنا ليس هذا ايراد النبي صلى الله عليه
 وسلم لان ذلك موجود في الصلح مع
 الاقرار ايضا لان الصلح يقع عادة على
 ما دون حقه فما زاد على ما اخذ الى تمام
 حقه كان حلالا لا للمدعي اخذ قبل الصلح
 وحرم عليه بالصلح وكان حراما على المدعي
 عليه منعه قبل الصلح وحل له بعده ولو
 كان المراد هذا المعنى لما مع مطلقا بل البيع
 ايضا يكون حراما بهذا الاعتبار لان كل
 واحد من المتبايعين ماله كان حلالا له قبل
 البيع وحرم عليه بالبيع وكذا ما يرام في
 المشروعة فيؤدي هذا الى تضييع اسباب
 الملك ما سرما وانما مراده عليه الصلاة
 والسلام ان يستباح بالصلح ما ليس بملك
 شرعا او يحرم ما ليس بحرام وذلك مثل
 ان يباح على المحرم الاحتراز او يباح احدي
 الخصمين زوجه على ان لا يباها الاخرى او
 امته فتقوم عليه على زعمهم بالصلح ومما
 ظاهرا لانه عليه الصلاة والسلام ذكر الحرام
 والحلال مطلقا والمطلق منها تصرف الى الكمال
 وذلك بان يكون حراما او حلالا لعينه وقوله

وقفه نه نقه

رشوة وتلكه قبل الرشوة الى اخره لا نسلم
 بل مؤيد زعم المدعي هو عين حقه او بدله
 فهو حلال له اخذه واكمله وفي حق المدعي
 عليه لاقتدا اليمين ودفع الشر من نفسه
 وهو ايضا حلال له لان المال لم يخلق الا
 لذلك ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان
 اخذ ما يكون من الصلح الصلح على الانكار
 لان معنى الصلح فيه يتحقق على التمام وهو
 قطع النازعة والخفومة والفساد الذي
 يتولد منها واسما مع الاقرار فلا يوجد فيه معنى
 الصلح على التمام اذ ليس فيه سارعة حتى
 يحتاج فيه الى الصلح بل هو استيفاء لبعض حقه
 واستقاط للباقي ان اخذ بعض حقه من حقه
 وان اخذ من خلافه فهو بيع عن طوع منه
 واختياره ولو قلنا انه رشوة فهو جائزة
 للدافع لدفع الظلم عن نفسه وما جازيه
 من الذم من قوله عليه الصلاة والسلام
 لعن الله الراعي والمرئى المراد به اذا كان
 هو الظالم فيه فهنا الى بعض الظلمة من ولاية
 الامور يستعين به على الظلم بالرشوة واسما
 لدفع الضرر عن نفسه فلا شبهة فيه حتى
 روى عن ابي يوسف رحمه الله انه اجاز ذلك
 للموصى من مال البيت ايضا لدفع الضرر عن



فيه فلا شبهة فيه حتى روي عن أبي يوسف
 رحمه الله أنه إذا رزق ذلك للوصي من مال
 الميتيم أيضا لدفع الضرر على اليتيم الأنزلي
 أن الحضر عليه الصلاة والسلام خسر في
 السفينة كيلا يأخذنا الظالم وما كان مراده
 بذلك إلا الإصلاح وأنه يعلم المعتمد من
 المصلح وقوله أذ لا يملكه الأمن الجهة التي
 ملك قلنا لأنهم اجتاد جهة التقليد
 والتملك بل قد يختلف الجهة بينهما كمن أقر
 بعقود عبد غيره ثم اشتراه فإنه يبيع في حق
 البائع حتى يجبر المشتري على الشئ فدان في حق
 المشتري إذ لا يبيع بينهما على زعمه وقبلة كل
 واحد من الجماعة في القدر ما إذا ألبس
 اجتهاده والخلع يمين في حقه معارضة في
 حقها وكذا النسخ بالإقالة فإنه يبيع في حوائث
 نسخ في حق المتعاقدين قال **فان وقع من**
مال مال باقرارا معتبرا بيبعا لأن معنى البيع
 وجد فيه وهو مبادلة المال بالمال عن
 تراض فتجربى فيه أحكام البيوع ومذا ان
 الاشتغال في المصلح ان يحمل على شبهة العتود
 له فتجربى عليه أحكامه لأن العبرة بالعان
 دون الصور ولله جعلت الامة بشرط
 العوض بيبعا والمقالة بشرط سيرة

الاصيل حوالة وحوالة بشرط ان لا يبرأ
 الاصيل كماله ثم اذا وقع من مال مال يتظر
 فان وقع على خلاف حبس المدعي فهو بيع
 وشرا كما ذكرنا وان وقع على حبسه فان
 كان ما قل من المدعي فهو حط وبراء وان كان
 بمثله فهو قبض واستيفاء وان كان بأكثر
 منه فهو فضل وربما قال **فثبت له**
الطبعة والرد بالعيب وحيا والردية
والشرط لأن هذه الاستيلاء أحكام البيع
 فثبت فيه قال **وتفسد بهالة البديل**
 الى الذي وقع عليه المصلح لاجهالة المصالح عنه
 لأنه يبيع ففسد بالجهالة النافعة من
 التسليم والتسلم غير ان المصالح عنه لا يمتا
 فيه الى تسليمه فلا يضره الجهالة والذي
 وقع عليه المصلح يحتاج الى تسليمه ففسده
 وهذا اذا كان البديل غير مقدور التسليم
 بفسده دون المصالح عنه لأنه يسقط فلا
 يحتاج الى تسليمه ولا يفيضي الى المنازعة
 وكذا انفسد بهالة الاصل اذا جهل البديل لوجوب
 قائله وان استحق بغير المصالح عنه أو كله
 رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض أو
 بكله ولو استحق المصالح عليه أو بعضه
 رجع بكل المصالح عنه أو ببعضه لأن كل واحد

مستحقا عوض عن الاضرار لما استحق عليه
 ما اخذ رجع عليه بما دفع ان كلاهما لعل
 وان يبقيا لبعض بعضه لانه حكم المعاوضة
 قال **وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر**
اجارة يعني الصلح باقرار ان وقع عن مال
 بمنفعة تكون اجارة لما ذكرنا انه يحمل على شبه
 عفود له اذا العبرة المعاني فوجب حمله عليها
 لوجود معناها فيه وموتليك المانع
 يعوم قال بشرط التوقيت ويطل
 بمرت احدهما لانه اجارة ومذاكلها على ما
 عرف في موضعه والمنا بشرط التوقيت في الاجرة
 الخاص بان ادعى شيئا فوقع الصلح على خدمة
 العبد او سكنى سفينة وفيما عداه لا يشترط
 التوقيت كما اذا صاحكه على صبيغ الثوب
 او ركوب الدابة او حمل الطعام الى موضع
 ولومات احدهما او حمل المنفعة قبل الاستيفاء
 بطل الصلح فارجع بالمدعى ولو كان ذلك بعد
 استيفاء بعض المنفعة بطل فيما بقي ويرجع
 بالمدعى بقدره ومذاكله قول محمد رحمه الله
 وهو القياس لانه اجارة ويمنع بطل بطل ذلك
 وقال ابو يوسف لا يبطل الصلح بوقت
 المدعى عليه بل المدعى يستوفى المانع على ما له
 وان مات المدعى فكذلك في خدمة السيد

وسكنى الذار والوارث يعوم مقامه منهما ويطل
 في ركوب الدابة وليس الثوب لان الصلح لقطع
 المنازعة وفي بطلاله بوقت احدهما المعاوضة
 المنازعة فيبقى فيها لا يتقاولت ان سرق فيه
 مطلقا لانه ليس بالاستيفاء اما باستمرار
 العاقد او باقامة وارثه مقامه وفيما يتقاول
 فيه كلبس الثياب وركوب الدابة
 ان مات المدعى عليه يبقى لامكان الاستيفاء
 بالاستمرار وان مات المدعى يبطل بقدر
 اقامة الوارث مقامه فيه لانه يتقاول المالك
 بذلك وان قتل العبد يبطل الصلح عند
 محمد رحمه الله مطلقا كالاجارة لانه اجارة
 على ما بينا وعند ابى يوسف رحمه الله يتقاول
 فان قتله المدعى او الاجني يقتل بتمينه ويشرى
 بتمينه عيدا فيجده كما اذا قتل السيد المولى
 بخدمته ولكن يثبت له الخيار لاحتمال
 الاختلاف بينهما في الخدمة فالرمان بالاول
 لا يكون رضى بالثاني وان قتله المدعى عليه
 بطل بالاجماع لان المولى لا يضمن عبد نفسه
 فصارك كما اذا مات حقه بتمينه او بتمينه
 المولى بخلاف المهر بتمينه يبيح على المولى
 الضمان بالاختلاف والستق لانه قوت
 الاستيفاء الحاصل بعقد المهر من والعقب من

قال والصلح عن سكوت او انكار قد اد
اليمين في حق المنكر ومغا ومنة في حق المدعي
 لما بينا وجوز ان يكون لنفس واحد حكما
 مختلفان باعتبار شخصين كالنكاح مرجبه
 الحل في المتكلمين والحرمة في اصولها فلو اخذ
 كل واحد منهما بما يزعم ومذا في الانكار ظاهر
 لانه يتبين بالانكار ان ما يطعمه تقطع الخصومة
 وقد اتيين وكذا في السكوت لانه يحتمل الاقرار
 والانكار في حق الانكار راجحة اذا لم يضرع
 الذم فلا يجب عليه بالسكوت ولا يثبت به كوت
 ما في يده عوضا عما دفع بالسكوت **فلا**
شفعة ان صالحا على دارهما ويجب لو صالحا
على دارهما اي المنكر والمساكت اذا ادعى على كل
 واحد منهما داره فصالح عنها يدفع شي اخر
 لم يجب في داره الشفعة لانه يدعي انهما داره
 وانه يستقيها على ما كانت له وان المدفوع الى
 المدعي ليس بموضع عنها وانما هو لاقتداء
 اليمين وقطع الخصومة للوادعي على كل واحد
 منهما شي فصالح عنه على داره فتمت الى المدعي
 وجبت فيها الشفعة لان المدعي يدعي انه ياتخذ
 عوضا عما ادعى فكان مغا ومنة على زعمه
 فتجب فيه الشفعة لان كل انسان يؤخذ
 بزعمه حتى لو ادعى عليه دارا فانكر فصالحه

عنها على دار اخرى وجبت الشفعة في التي
 صالح عليها دون الاخرى لما ذكرنا وانكار
 الاخر المعارضة لا يمنع وجوب الشفعة
 فيها الا ترى ان رجلا لو قال اذا استريت
 هذه الدار من فلان وفلان يكرهاخذها
 الشفع بالشفعة وكذا لو ادعى انه باع داره
 من فلان وهو يكرهاخذها الشفع منه
 بالشفعة لان زعمه حجة في حق نفسه **قال**
استحق المتنازع فيه رجع المدعي بالخصومة
ورد البذل ولو يرضى فبقدره يعني لو ادعى
 رجل على شخص شيئا فانكره صالحه على شي
 ثم استحق المدعي كله او بعضه رد المدعي
 العوض الذي اخذه كله او بعضه قدر مكانه
 استحق على المدعي عليه ورجع هو بالخصومة
 مع المستحق لانه اخذه على زعمه عوضا
 عما ادعى فاذا استحق ذلك يرجع عليه
 المدعي عليه بنا على زعمه كانه اشتراه
 منه ولان المدعي عليه لم يدفع العوض
 الا ليدفع خصومته عن نفسه ليبقى
 المدعي في يده من غير خصومة اخذ فاستحق
 له يحصل له مقصوده وتبين ايضا ان المدعي
 لم يكن له خصومة ف يرجع عليه فصار
 نظيره اذا ادعى الكفول عنه المال

الى الكفيل ليقضي الدين عنه من عنده ويكون
 له ذلك شرفا في المكنول عنه الدين رجع
 على الكفيل بما اعطاه لان غرضه لم يحصل
 له وانما يرجع المدعى بالمخضومة لار
 المستحق قام مقام المدعى عليه حين
 اخذ المدعى منه فيكون له ان يجاوبه
 قال **ولما استحق الصالح عليه او بعضه**
رجع الى الدعوى في بعضه او كله اي استحق
 الذي وقع عليه الصلح في يد المدعى رجع
 المدعى الى الدعوى في كله ان استحق كل
 العوض او في بعضه ان استحق البعض
 لان المدعى ما ترك الدعوى الا ليمسك
 له البدل فاذا لم يسلم له رجع بالبدل
 وهو الدعوى بخلاف ما اذا وقع الصلح
 بلفظ البيع بان قال احدنا بعتك هذا
 الشيء بهذا او قال الاخر اشتريت حيث
 يرجع المدعى عند الاستحقاق على المدعى
 عليه بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدام
 المدعى عليه على البيعة اقرار منه بان المدعى
 ملك المدعى فلا يقبل انكاره بخلاف الصلح
 لانه لم يوجد ما يبدل على انما اقرار بالملك
 له اذ الصلح قد يقع لدفع الخصومة قال
وملاك بدل الصلح قبل التسليم كاستحقاقه

في الفسدين اي في قتل الاقرار وفي قتل الانكار
 واسكوت فاذ كان كاستحقاقه يطل
 به الصلح لان ملك البدل في البيع يطل
 البيع فكذا هذا وهذا في قتل الاقرار
 ظاهر لانه بيع حقيقته على ما مر فكذا في
 قتل الانكار واسكوت لانه بيع في حق
 المدعى فيطل بهلاكه فلم يملك بعضه
 يكون كاستحقاق بعضه حتى يطل الصلح
 في قدره ويقتضي الباقي كما في الاستحقاق
 هذا اذا كان البدل مما يتعين فان كان
 مما لا يتعين بالتعيين كالدراهم والدنانير
 لا يطل بهلاكه لانها لا يتعينان في العقود
 والعشوخ فلا يتعلق العقد بهما عند
 الاشارة اليهما وانما يتعلق بثلهما في الذمة
 فلا يتصور فيه الهلاك قال **الصلح جاز**
عن دعوى المال لانه في معنى البيع في حقها
 ان وقع عنه بمال عن اقراره وفي حق المدعى
 وحده ان وقع عن انكاره واسكوت وفي
 حق الاخر لاقتدار التمين وقطع الخصومة
 وفي معنى الاجارة ان وقع عنه بمال فاع
 وكل ذلك جاز على ما بينا قال **والسنة**
 يعني الصلح عن دعوى المنطقة ايضا جاز
 ويكون مبني الاجارة ان وقع عنه بمال

بالتعيين

فصل

او بمنافع لان المنافع يجوز اخذ العوض
عنها بعقد الاجارة فكذا بعقد الصلح الا
تترك ان الورثة لو صالحوا الوصي له
بالخدمة على مال او منفعة جاز فهذا
اولى بكونه معلوما لان له امدة مقاسة
تكن اما يجوز الصلح من المنافع على المنفعة
اذا كانا مختلفي الجنس بان يصالح من
السكنى على خدمة التمداد زراعة الارض
او لبس الثياب اما اذا اختلف جنسهما كما
اذا صالح من السكنى او عن الزراعة
فلا يجوز لانه لا يجوز استتجار المنفعة
بجنسها من المنافع فكذا الصلح وعند
اختلاف الجنس يجوز استتجارها بالمنفعة
فكذا الصلح قال **والجناية** يعني
الصلح جاز على دعوى الجناية وهذا اللفظ
يتناول الجناية على النفس وماد وهتك
عهدا كان او خطا سوا عن اقرار وانكار
او سكوت اما العقد في النفس فلقوله
تعالى فمن عفى له من اخيه شي فاتباع بالمعروف
قال ابن عباس والعفك والحسنة
زالت الاية في الصلح عن مد العمد ومما بها
من تبدل له بدل اخيه القتل ساله وذلك لا يكون
الا بالصلح ولانه حق ثابت في المحل في حق

الفعل فجاز اخذ العوض عنه كذلك
النكاح وما جاز ان يكون مبرا جاز
ان يكون بدلا الصلح وذلك مثل الاموال
المعلومة والمنافع المعلومة وما لا
يصالح مبرا الا صلح بدلا عن العمد
بمثل العمد والخبر لا يفسر لكن في النكاح
يجب ~~على~~ مهر المثل لان النكاح
~~مستلزم للمهر المثل~~ ~~وهو المثل~~
~~ففيه شبهة~~ ~~لان المستلزم هو المهر المثل~~ لم يشرع
بلا مال والعوض مخرج بدونه مند
اليه ولذا الولي يسمى شيئا لانه يجب
في النكاح مهر المثل لان البضع مستقوم
حالة الدخول ومهر المثل قيمة لانه
هو الموجب الاصل في العفو لا يجب
شي لانه لا يتقوما الا بالتقويم ولم يوجد
بهذا لان التقويم يكون بغيره
مقامه والعفك لا يقوم بغيره مقامه
اذ لا يثاله غيره الا ان الشرع اجاز اخذ
عوضه عند انتفاءهما فجاز اخذه بخلاف
الصلح عن حق الشفعة على مال حيث
لا يجوز اخذه لانه لا حق له في المحل بل هو
ملك المشتري واناله ان يملك ان شاء
وذلك مجرود خيار فلا يجوز اخذ العوض

عن كنه كنه المخررة وخيار الشرط والردية
وخيار العيب وكما لكفالة بالنفس ثم
اذا فسد التسمية في الصلح كما اذا صالح
على دابة او ثوب غير معين تبي الدية
لان الولي هو يرض بسقوطه حقته تجاز
فيما راي موجب الاصل بخلاف ما اذا لم
يتم شيئا او سمى المخرور بموه حيث لا يجب
شي لما ذكرنا ويسقط التقاض لان اقامه
على الصلح يثبت الا برأيه وكذا في
الخصارات التي ذكرنا ما والشفعة تسقط
لما ذكرنا واختلفوا في سقوط الكفالة به
به قيل لما ذكرنا وقيل لا يسقط لان الكفالة
بالنفس وسيلة الى المال غالبا فاخذ حكمه
فلا سقط ما لم يحصل غرضه بخلاف ما ذكرنا
من الخلاف والتقاض واما الخطا في النفس
فلان موجب المال والصلح عن دعواه
كما يز على ما ذكرنا الا انه لا يصح الزيادة
على قدر الدية اذا وقع الصلح على احد
مقتادير الدية للربا كما لا يجوز الصلح على
اكثر من الدين من جنسه في دعوى الدين
بخلاف الصلح عن القود حيث يجوز الزيادة
فيه على قدر الدية وكذا على الاقل وان كان
اقل من عشرة دراهم لانه لا موجب له في المال

تقطعي

وانما ان يملك شيئا ذلك مجرد خيار
فلا يجوز اخذ العوض عنه كخيار المخررة وخيار
الشرط والردية وخيار العيب والكفالة
بالنفس ثم اذا فسد التسمية في الصلح
كما اذا صالح على دابة او ثوب غير معين
تبي الدية لان الولي هو يرض بسقوط
حقه مجازا فيما راي موجب الاصل
بخلاف ما اذا لم يسم شيئا او سمى المخرور
بمعه حيث لا يجب شي لما ذكرنا واختلفوا
في سقوط الكفالة به قيل يسقط لما ذكرنا
وقيل لا يسقط لان الكفالة بالنفس وسيلة
الى المال غالبا فاخذ حكمه فلا يسقط ما لم
يحصل غرضه بخلاف ما ذكرنا من الخلاف
والتقاض واما الخطا في النفس فلان موجب
المال والصلح عن دعواه جاز على ما ذكرنا
الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية
لذا وقع الصلح على احد مقتادير الدية
للربا كما لا يجوز الصلح على اكثر من الدين من
جنسه في دعوى الدين بخلاف الصلح
عن القود حيث يجوز الزيادة فيه على
قدر الدية وكذا على الاقل وان كان اقل
من عشرة دراهم لانه لا موجب له في المال
وانما يجب بالعقد فيقدر بمقتدرهما بخلاف

النكاح حيث لا يجوز تسمية ما دون العشرة
 فيه لانه مقدرة به شرعا ولو وقع الصلح
 على غير مقدار سير الدية جاز كيف ما كانت
 لعدم الرضا الا انه يشترط التقهر في المجلس
 اذا كانت ما وقع عليه الصلح دينا في الذمة
 كي لا يكون اقترافا عن كالي بكالي ولو
 قضى القاضي باحد متادير الدية فصالح
 عن جنس اخر منها بالزيادة جاز لان الحق
 يقين فيه بالعضا فكان غيره من مقدار
 الدية كجنس اخر فامكن الحمل على المقادير
 بخلاف الصلح عن التود حيث يجوز الزيادة
 فيه على قدر الدية وكذا على الاقل عليه
 ابتداء لان تراضيها على بعض المقدار
 بمنزلة قضاء القاضي فكما لا يجوز للقاضي ان
 يقضي بالزيادة على الدية من جنسه لا يجوز
 لهما ان يضاكما عليها لما يلزم من الرضا
 على ما ذكرنا ولو صالح على خسر فسد الصلح
 ووجبت عليه الدية لان هذا صلح عن
 مال فيكون نظير الصلح عن مائر الديون
 وما دون النفس يعتبر بالنفس فيلحق
 ما يوجب التقاضي فيه بالقد في النفس
 وما يوجب المال فيه بالخطا فلهما لا يختلف
 هذا الحكم في هذه الاشياء بين ان يكون

عن اقرار او انكار او سكوت لما ذكرنا من المعنى
 وانما يختلف فيها السبب من معا وصحة
 او افتدائهم قال **بخلاف** **الحمد** يعني بخلاف
 ما اذا صالح عن دعوى جدي بان دفع الزاني
 او سادس الجناح او القاذف فصالح هو المرافع
 حتى يترك الدعوى لا يجوز الصلح فله ان
 يرجع بما دفع لان احده ووجه الله تعالى
 لاحق المرافع ولا اعتياض عن حق الغير
 لا يجوز وهذا الواجب المرأة ان ولد لها
 من زوجها المطلق فانكروا ما حكمها على من حتى
 تترك الدعوى كان الصلح باطلا لان
 النسب حواله له كذا لو كان لرجل طلة
 او كنيه على طريق العامة فخاصه رجل
 على تقضيه فصالحه على من كان الصلح بالهلا
 لان الحق في الطريق النافذ بجماعة المسلمين
 فلا يجوز ان يخاص واحد اعلى الاستراد بخلاف
 ما اذا صالح الامام عنه على مال حيث يجوز
 لان الامام ولاية عامة وله ان يتصرف
 في ما حكمه فاذا اراد في ذلك مصلحة فينفذ لان
 الاعتياض من المشترك العام جاز من
 الامام وله الرباع بشي من ماله صلح
 ببيعه بخلاف ما اذا كان في طريق غير نافذ
 فصالحه رجل من اهل الطريق حيث يجوز في حقته

لان الطريق مملوكة لا يملكها فيظهر في حق الاقرار
 والصالح معه مفيد لا ينفق تحت تصرفه ثم يتوصل
 الى الخصم رضى الباقين فيجوز قال **ومن**
نكاح اي يجوز الصالح عن دعوى النكاح هذا
 اذا كان الرجل هو المدعي والمرأة تنكر
 لانه اسكن اعتبار العمة فيه بان يجعل
 في حقه في حق الخلع لان اخذ المال عن ترك
 البضع خلع والصالح يجب حمله على اقرب
 القعود اليه على ما سر ذكره وفي حقها لاقتدا
 اليقين وقطع الخصومة فكان منجها ران
 كانت هي المدعية والزوج ينكر ذكر في بعض نسخ
 المختصر القدرى انه لا يجوز لانه لو جعل
 ترك الدعوى منها طلاقا فالزوج لا يعطى
 العوض في السركة اذ لم يتسلك له شيء من
 مداه الفرفة وهي يسلم بها المال والقس
 ران لم يجعل فرفة فالحال بعد الصالح
 على ما كان عليه قبله تكون هي على دعواها
 فلا يكون هذا الصالح مفيدا قطع الخصومة
 فلا يصح رانيه وذكر في بعضها انه يجوز لانه
 يجعل كانه راقيا على مهرها ثم خالفها على
 اصل المهر دون الزيادة فيسقط المهر غير الزيادة
 قال **ومن الرق وكان عتقا على مال** يعني
 الصالح جاز عن دعوى الرق وكان في حق

خلعاً

المدعي

المدعي يعني العتق على مال وفي حق الاخر
 لدفع الخصومة لانه كان تصحبه بهذا
 الاختيار فجاز له ان يصح على حيوان في الدمة
 الى اجل كالكتابة اختيارا لزعم المدعي فان
 الحيوان يثبت في الدمة فيضا وصحة المال
 كالنكاح والخلع غير انه لا وكالة عليه لانه
 ينكر العتق ويدعي انه حر الاصل الا ان يتم
 المدعي البيعة بعد ذلك فيقبل بينه
 في حق ثبوت الرق لا عليه لا غير حتى لا يكون
 رقبته لانه فعل مبيحا بالصالح فلا يجوز
 رقبته وكذا كل موضع قام ببيعة بعد الصالح
 لا يستحق المدعي لانه باخذ البذل باختياره
 ثم لا يبيع وكل موضع وقع فيه الصالح
 والمدعي كاذب فيه لا يجز له فيها بينه وبين
 ابيه تعالى اخذ المومن عنه ونظيره المقر له
 اذا كان يعرف ان المقر كاذب لا يجز له الا اذا
 سلم اليه بطيئة نفسه فتكون حينئذ هبة
 ببيعة مبتدأة فتطيب له قال **وان قتل**
العبد الماذون له رجلا عمدا المرعى صلي
 عن نفسه وان قتل عبيدا له رجلا عمدا
 قضى له منه جازاى لو صالح العبد
 الماذون له رلى المقتول عن عبده
 جازو عن نفسه لا يجوز وانما جاز عبده

Copyrighted material

دون نفسه لان المادون له لا يجوز له ان
 يقرضه الا فيما هو من باب التجارة ولا يفتد
 بقرضه في غيره وقرضه في نفسه ليس من
 التجارة فلا يفتد في حق المولى اذا كان يعرض
 لانه يقرض في مال الغير بغير اذنه وهو
 المولى ولهذا لا يجوز له ان يبيع نفسه
 ويبيع بينه وبين المولى حتى لا يجوز له قتله
 بعد العفو لانه مكلف ببيع بقرضه في نفسه
 ولا يجب عليه البذل للمال لانه وما في يده
 مال المولى وما خراجه ما بعد العتق كالامة
 اذا اهلتها زوجها على مال فقبلت وقع عليها
 الطلاق بائنا لانه يعرض ويجب عليها المال
 بعد العتق كانه طلق او صالح على دين وجب
 وقرضه في عبده من باب التجارة لان استقلاله
 كسراجه لانه يستحقه القتل صار كالزائل
 عن ملكه وهو المخرج عن ملكه كان له
 ان يشتريه بغير نكده ان يشتحمه بخلاف
 المكاتب حيث يجوز له ان يباح عن نفسه
 لانه كالحرة ووجهه عن بيع المولى ولهذا الوادي
 احد رقبته كان ابو الحضر منه واذا جئ
 عليه كان الارسل له وكذا اذا قتل لا تكون
 قيمته للمولى بل لو رتبته حتى يورث بها كفايته
 وحكم بحريته في اخر حياته ويكون الفضل له

فصار كالحرة فيجوز صلحه من نفسه وكذلك
 العبد المادون له فلا يجوز صلحه من نفسه
 قال ويصح من المصوب الثلث باب
 زاد على قيمته او على عرض صحيح ولو اعتق مومن
 عبدا مشتركا فصاح الشريك على اكثر من
 نصف قيمته لا ودية عند ابو حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد لا يجوز الصلح في المصوب
 ايطلل اكثر من قيمته با الايمان بين الناس في
 مثله لان القيمة هي الواجبة في ضمان العدا
 لاها هي التي يمكن وجوبها في الذمة دون العين
 اذا العين ليست من ذوات الامثال فيكون
 ما وقع عليه الصلح بمقابلته ما وجب في
 الذمة وهي القيمة لا بمقابلته العين فيصير
 ما زاد عليها ربا وهذا لان العين قد
 ملكت ولم يبق لها اثر فلا يمكن ان يتايلها
 شيء ولو امكن لمبار ببيعها فصا بمقابلته القيمة
 ضرورة وهي مقدرة فلا يجوز الزيادة عليها
 كما قلنا في الصلح عن قتل الخطا ومن كان
 العتق لا يجوز الزيادة على مقدار الدية
 وعلى نصف القيمة فصار كما اذا حكم الحاكم
 بالعتق وهذا الصلح على شيء موصوف
 في الذمة غير الدراهم والدنانير الى اصل
 لا يجوز ولو كان به لا عن العين لمبار ولا

حقيقة ان الضمان بدل عن الحقيق المستهلك
 فيجوز بالعماسا بلع كما اذا كانت قايمة
 حقيقة وهذا لان الواجب في ذمته المثل
 من كل وجه ذلك هو المثل صورة ومعنى
 ولهذا يجب عليه ذلك في المقدرات فكذا في
 العين لان وجوبها في الذمة ممكن الا ترى
 ان الحيوان والشيء وغيرهما من غير
 استدرات يجب في الذمة في النكاح والكفاية
 والخلع والدية وفي كل ما هو معارضة مال
 بغير مال فكذا في المقصوب اذا لاقتد في نفس
 الوجوب الا ان عند الاختصاص الى القيمة
 ضرورة ان احد المثل صورة ومعنى غير ممكن
 لان الاخذ والدافع لا يصرفان حقيقة ذلك
 لما فيه من التفاوت الماهية والضرورة
 في حق الوجوب لان الموجب هو الله تعالى وهو
 عالم به فكان الواجب مثله فاذا اخذ عوضه
 اكثر من قيمته لا يكون ربا لانه ليس من اموال الربا
 كما في حال قيام العين او نقول ان العين بعد الملك
 باقية على ملك المضمون منه ما لم يرضه او يقرر
 حقه في القيمة بحكم الحاكم الا ترى ان
 لو اختار ترك العين بقيت في ملكه حتى يجب
 الكف عن عليه ولو كان آتيا فقام من ايقاقه كان
 مملوكا له فاذا كان كذلك فالضمان يكون عوضا

وقف لله ثقه

عن العين ولا ربا فيها لما في حال قيام الدين او
 تقول ان الواجب في الامثل ردة العين لقوله عليه
 السلام على اليد ما اخذت حتى تردها وما بينا
 الى القيمة عند الضرورة وهي في حق الاخذ
 والضرورة في حبل الماهية لا عن القيمة
 لا مكان جعله به لا عن العين والدية مقدرة
 شرعا على ما بينا وكذا ضمان المتق مضمون
 عليه فيكون متدرا فلا يجوز الزيادة عليه لان
 تقدير الشرع فوق تقدير القاضى وبه يتقدر
 فكذا لما هو فوقه وانما لا يجوز الصلح على
 موصوف في الذمة غير المتدين الى اصل
 لان المستهلك لا يوقف على امره وما لا يوقف
 على امره يكون في حكم الدين والافتراق
 عن دين بدين لا يجوز فكيف اذا كان رجلا
 حتى لو لم يكن رجلا وقبضه في المجلس جاز
 ولو كان ذلك به لا عن القيمة لما جاز الا اذا
 كان مميضا لانه يكون مبيعا حينئذ وبيع
 ما ليس عند الانسان لا يجوز في غير السلم
 ولو وقع الصلح على عرض جاز في جميع ما ذكرنا
 من المقدرات لانه ليس عين الواجب وانما
 هو بدل عنه بالاجماع قال **ومن وكل رجلا**
بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه
ما لم يرضه بل يلزم الوكيل هذا اذا صالح عنه

عن انكار او سكوت او عن اقرار في ومعد
او فيما لا يجل على المعادونة كالصلح على
بعض الدين لان الوكيل في هذه الاشياء
مستفرد ومعد الان الصلح على
الانكار معا ومنه باسقاط الحق وكذا
الصلح عن القود واما الصلح عن بعض الديون
فاستقاط بمحض فكلت هذه الاشياء بمنزلة
الطلاق على مال ولهذا جاز هذا الصلح من
الاجنبى كما يجوز الخلع منه فلا يلزم الوكيل
شي الا بالامر كالوكيل في النكاح غير انه اذا ضمن
هنا وادى عنه يرجع على الموكل وفي النكاح
لا يرجع لان الامر بالصلح عنه امر بالاداء عنه
ليغيد الامر فادته اذا الصلح عنه جاز
بغير امره فكان قائده امره الرجوع عليه اذا
ضمن عنه بخلاف النكاح لانه لا ينفذ عليه من الاجنبى
فكان قائده الامر فله الجواز ثم ان ضمن بعد ذلك
وادى يكون مستوعبا والامر بالخلع مثل الامر بالصلح
حتى يرجع على الامر ان ضمن وادى عنه واما ان قال
عنه فيما يجل على المعادونة بان كان عن مال
بالمعدون اقرار فان الوكيل يلزمه ما صالح عليه ثم
يرجع به على الموكل لان الوكيل اصيل في المعادونة
المالية فيرجع المحقون اليه دون الموكل قال
وان صالح عنه بلا امر مع ان من المال او ارضا

الزمن ونقد

لا

الى ماله او قال على التمسك والالتوقف فان
المراد على الله حازا لا يجل وهذه المسألة
على اربعة اوجه لانه لا يجل واما ان ضمن المال
او لا فان لم يضمن فلا يجل واما ان اضاف الذي
وقع عليه الصلح الى نفسه او لادان لم يضمن
فلا يجل واما ان سلم الموضع او لا فالصلح
حاز في الوجوه كلها الا الوجه الاخير وهو
ما اذا تضمن البذل ولم يضمنه الى نفسه ولم
يسلم الى الدعي اما الوجه الاول وهو ما اذا صالح
عنه بغير امره ومن المال فالصلح فيه جاز
لان الحاصل للدعي عليه ليس الا البراءة وفي مثله
ليست المدعي عليه والاجنبى لانه لم يسلم
للدعي عليه شي كما لا يسلم للاجنبى ومع ذلك
جاز اشتراط بدل الصلح على نفسه فكذا الاجنبى
والمقصود من هذا الصلح رضا صاحب الحق
لا رضانا للدعي عليه اذ لا حظ فيه لان الموضع مفروض
فيما لا يجل على المعادونة كدعوى التقاضي والتمسك
على ما بيناه آنفا والمدعي يتقدم بهذه الامور
غير انه لم يرض بسقوط حقه بما اذا سلم
له العوض من جهة المتبرع مع ولزم لتمام رضاه
والالتوقف على اجارة الدعي عليه وسلامته يكون
بالتمسك لانه ان لم يلزمه بالعقد لكونه سفيرا
فيه يلزمه بالتمسك لو لا يته على نفسه فتم

رضاه به وكذا با لاضافة الى نفسه بان
يقول صا حكتك على لفي هذه او على عبي هذا
لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم
الى المدعي وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليم
وضار كما لو ضمن فبيع لتمام رضاه به والمعرف
الشار اليه بان قال صا حكتك على هذا العبد
او على هذا الالف كالصاف الى نفسه لانه
تعين للتسليم اليه بشرطه فيتم به الصلح
وكذا بتسليم الموضع اليه بان عقد المتبرع
عند الصلح بان قال صا حكتك على الف وليس
يضمن وليس يضمنه الى نفسه ولكنه سلم اليه
الموضع الشروط لانه بالتسليم الحقيقية تم
رضاه به وبرئ الصالح عنه ولم يجعل للصالح
شي لانه سفير ومغير بخلاف ما اذا صالح
عن عين في يد المدعي عليه وهو مقرر انه المدعي
حيث يملك المتبرع العين لانه معاوضة
من كل وجه فيكون مشتريا لنفسه من مالكه
فيلكه اذا الشرا لا يتوقف اذا وجد نقدا
بل يفتد عليه ولو استحق الموضع في الوجوه
التي تقدمت او وجده زيوفا او سوقا
لم يرجع على الصالح لانه متبرع التزم تسليم
شي معين ولم يلزمه الايفاء من غيره فلا يلزمه
شي اخر لم يلزمه اذ ليس على المحسنين من

فصار فوق الضمان الاضافة الى نفسه
فاذا حصل العوض في هذه الموضع
الثقة تم رضاه به

سبيل

سبيل ولكن يرجع بالمدعى لانه لم يبرض
بترك حقه مجانا الا في صورة العتق فانه
يرجع على الصالح لانه التزمه بالعتق فانصار
دين في ذمته ولهذا الواسع من التسليم
غير عليه بخلاف غيرهما من المور والبراع
ان يصالحه على الف ولم يضمن وليس يفتد
الموضع الى نفسه بان قال صا حكتك على
الف فالحكم فيه ان يكون موقوفا لانه لم
يسلم المدعي عوض فلم يسقط حقه مجانا لعدم
رضاه به فان اجاز المدعي عليه جاز دلزمه
الشروط لا التزامه باختياره وان رده
بطل لان الصالح لا ولاية له على المطلوب
فلا يفتد عليه بقرضه والخلع في جميع ما ذكرنا
من الاحكام كالصلح وجعل في بعض شروح
المجامع في باب الخلع الالف الشار اليها والعبد
الشار اليه مثل الالف النحر حتى قبل القبول
الى المرافعة اعله علمه **باب**
الصلح في الدين قال الصلح عما استحق
بعنه الدائنة اخذ لا بعرض حقه واسقاط
للبياني لا معاوضة هكذا ذكر في نسخ هذا المختصر
يقوله عما استحق وهذا هو لانه اذا صالح
عن الدين لا يكون جميع موره استيفاء لبعض
حقه واسقاط للبياني وانما يكون كذلك

ان يوقع الصلح عن الدين على بعض الدين
 الا ترى انه لو وقع عن الدين غير اخر
 يحمل على المعارضة والمواظب ان يقال
 الصلح على ما استحق بعقد المداينة الى اخره
 فانه يكون اصلا جيذا لا يرد عليه نقض
 ومكده اذ كرا القدر في محتمره بتوله وكل في
 دفع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المداينة
 لم يحمل على المعارضة وانما يحمل على انه استوفى
 في بعض حقه واستقطب ما فيه وذكر بعضهم
 ان الاحسان متى وجد من احد الجانبين
 يكون تبرعا وان وجد من الجانبين يكون
 معارضة وانما لا يحمل على المعارضة اذا
 وقع على بعض الدين لان في حمله عليها
 فساد العقد للربا وفي حمله على انه استوفى
 بعض حقه واستقطب الباقي جوارزه فكان
 اول جملة الامور المسلمين على المعية ما اسكن
 وظاهر حاله يدل على ذلك لانه يطلب المعية
 دون الفساد اذ تمكله ودينه يستغنيه
 عن محظور دينه قال **الروصالح عن الف**
على نفسه او على الف موجه جاز لان
 يحمل استوفيا لنصف حقه ومستقطبا للنصف
 في الاول وفي الثانية يجعل كانه اجل نقض
 الحق تحريما للحوار ولو حمل على المعارضة لنسد

لان بيع الدراهم بالدرهم لا يجوز الامثالا
 يشل يد ابيد فلا يبيعا رالية وكذا الرصالح عن الف
 على خمسمية موجهة جاز كانه ابراء عن
 النصف واخر النصف وهذا الرصالح عن
 الف جاز على خمسمية زبوف حالة او
 موجهة جاز فيجعل مستقطبا للقدر والنصف
 ومستوفيا لبعض حقه وموخر لان من استحق
 الحيا يستحق الزبوف ولهذا الوجه يجوز
 في الصرف واسلم جاز ولو لم يستحق
 بالمقد لما جاز لان المبادلة براس مال
 السلم ديدل الصرف لا يجوز بخلاف عكسه
 وهو ما اذا كان له الف زبوف فصالحه
 على خمسمية جاز حيث لا يجوز لانه لا يكن
 حمله على انه استوفى بعض حقه واستقطب
 الباقي لانه لا يستحق الحيا فثيكون معارضة
 ضرورية فلا يجوز التفاضل فيها لان جديها
 ورد بها استواء على ما عرفت في موضعها وكذا
 لو كان له الف موجهة فصالحه على خمسمية
 حالة لا يجوز لانه لا يستحق الحال فلا يمكن
 حمله على انه اخذ غير حقه فيكون مبادلة
 بالمعزورة فلا يجوز الامثالا يشل لما ذكرنا
 قال **وهو على دنانير موجهة او عن الف**
موجهة او سود على نصف حال او بغير لا

يعني لو صالحه من الف درهم على دنانير موجهة
او عن الف موقبل على خمسمائة حالة او عن
الف سود على خمسمائة بغير لايحوز لان من
له الدرام لا يستحق الدنانير فكان معاومته
فلا يجوز تاجيله ومن له دين موقبل لا يستحق
الحال وكذا من له الدرام السود لا يستحق
البين لانها اجود على ما بيننا فمكرات
احدنا بطريق المعاوضة لا بطريق الاستيفاء
وشروط صحة المعاوضة في الجنس المتحد
القدر المساواة وهو يوجب فلهذا بطل التسليم
حتى لو صالحه على الف حالة عن الف الوجلة
او صالحه على الف بغير عن الف السود
جاز بشرط تنفذه في المجلس لوجود المساواة
في القدر وهو المحترم في الصرف دون
المساواة في الصفة ولو كان له عليه الف
فصالحه على طعا من هو موقوف في الدمنة موقبل
له يجوز لانه يكون اقترقا عن دين بدين
فلا يجوز ولو كان عليه الف درهم ومائة
دينار فصالحه على مائة درهم جاز سوا كانت
حالة او موجهة لانه يحيل اسقاطا للدنانير
كلها وللدرام الاية وتاجيله للمائة التي
بقيت فلا يحيل على المعاوضة لانه فيه فسادا
لان جهة الاسقاط ارجح لان الصلح مبنى

على الاغناض ولهذا جار عن المجهول والاصل
في جنس هذه المسائل انه متى كان الذي
وقع عليه الصلح اذون من جهة قدر او وصفا
ورقيا او في احد هذه الاشياء لو استقام
للجنس واستينا للباقي لانهما استوفى دون
حقه وان كان اريد منه بمعنى انه دخل
فيه ما لا يستحق فيه من وصف او ما هو
يعني الوصف كتعجيل الموقبل ومن خلاف
الجنس فهو معاوضة لتعذر جعله استيفا
في غير الصحيح فيشترط فيه شروط العاد
واما كان تعجيل الموقبل كالوصف لا التعجيل
حينئذ الموقبل وهذا ينقسم الى ثلاثة اجزاء
فليكون الخط بقابلة الاصل فيكون دينا فلا
يجوز الا اذا صالح المولى مكانته عن الف موجهة
على خمسمائة حالة فانه يجوز لان معنى
الارفاق فيما بينهما الظاهر من معنى المعاوضة
فلا يكون هناك مقابلة الاصل للمال ببعض
المال ولكنه ارفاق من المولى بخط بعض
الدين وهو مندوب اليه في الشرع
وساكلة من المكاتب فيما بقي قبل حلول
الاصل ليتوصل به الى شرف الحرية
وهو ايضا مندوب اليه في الشرع قال
ومن له على اخر الف فقال او عند الصفة

على انك برى من التمسيل ففعل برى والا
لا اي ان لم يرد غدا النصف وهو جنسية
 لا يبرأ وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله قال
 ابو يوسف يبرأ ان لم يرد ولا يبرأ
 اليه الجنسية الساقطة ابد الان اشراط
 الادا ضايع لان التمسيد واجب عليه في كل
 زمان يطالب به مرفعه اذ المال عليه خالف
 فيبطل التمسيد وصار ابرأ مطلقا وهذا
 لانه جعل الادا الجنسية عوضا لان كل
 على المعاوضة والاداء لا يصح عوضا لانه
 واجب عليه قبل التمسيد وهو لم يذكر
 للابرا عوضا سواء والموضع هو الاستفاد
 بالاعتقاد ولم يستفد شيئا فصار وجوده
 كعدمه ففصل الابرا مطلقا كما اذا بدا
 بالابرا بان قال ابرأتك من جنسية
 من الالف على ان تعطيني جنسية عندا
 بخلاف ما اذا قال فان لم تستفد عندا فلا يصح
 شيئا لانه منسحب وهو تعلق الفسخ بعد
 التمسيد فانه يبرأ لانه خفي بالشرط ولهذا جاز
 في البيع ايضا على ما ذكرناه ان كلمة على
 تكون للشرط كما تكون للمعاوضة فتحمل عليه عند
 نقد حملها على المعاوضة لما ذكرناه من انها
 فاذا كان للشرط جاز بقتيد الابرا به

لانه يحتمل التمسيد به وان لم يحتمل
 التمسيد به كما في الحوالة فان الاصيل
 يبرأ بقتيد على صفة وهو سلامة العوض
 له من المحال عليه نصا ركا اذا ابرأه عن
 البعض بشرط ان يعطيه كفيلا بالباقي او
 ربما فاذا احتمل ذلك وجب حمله عليه
 لان للناس غرض ما فيه خذ ارا فلاسه
 او تسلا الى التجارة ارج منه بخلاف
 ما اذا قدم الابرا لانه برى بالبدنية
 به فلا يعود الدين بالشك وفيما نحن فيه
 لم يبرأ في اوله واخره معلق بشرط
 فلا يسقط الدين بالسكوت وهذا لان
 كلمة على محتملة فعلى تقدير ان يكون
 للشرط لا يبرأ مطلقا وانما يبرأ بالاداء على
 تقدير ان يكون للعوض يبرأ مطلقا فلا يبرأ
 بالسكوت والاحتمال ثم هذه المسألة
 على وجوه احد هاهنا ذكرنا والثاني ان يصح
 بالتقيد بان يقول ما لك عن الالف
 على جنسية تدفعها الي عندا وانت برى
 من الزيادة على انك ان لم تدفعها الي عندا
 لا تبرأ من الباقي فيكون الامر كما قال لانه
 صرح بما يحتمل اللفظ فلا يبرأه غيره
 والثالث اذا قال ابرأتك من جنسية

من الالف على ان تقطع خمسمائة غدا ه
فحكمه ان يبرأ مطلقا ادى خمسمائة في الغدا
ولم يرد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق
اولا فلا يتغير بوجوب الشك في اخره
على ما ذكرنا في العرف بين هذه المسألة
والاولى الرابع ان يقول اذا الى خمسمائة على
انك برى من باقية ولم يوقت لاداء وقت
فحكمه ان يبرأ مطلقا لانه ابرأ مطلقا اذ لم
يوقت له وقتا وليس فيه غرض صحيح
لان الاداء واجب عليه في مطلق الزمان
فلا يحيل على التقيد ويحمل على المفاومة
وهو لا يصح غرضه لان الغرض اسم لما استفيد
ما اعتد الاداء واجب قبله فلقا بخلاف
المسألة الاولى لان الاداء فيها مقيد بالاداء
في الغدا وهو غرض صحيح على ما بينا فالتقيد
به والخمس اذا قال ان اديت الى خمسمائة
اذا ادا اديت او منى اديت فحكمه انه لا يصح
لانه تعليق بالشرط صريحا والبراءة لا تحتمل
التعليق بالشرط لما فيها من معنى التملك
لانه تملك ما في ذمته ولهذا يبرأ منه
بالرد بخلاف الطلاق والعنف لانه
استقاط فمجرد تعليقه بالشرط لا يملكها
وبخلاف ما تقدم من انواع هذه المسألة

لانه

لانه لم يعلقها فيها بخرج الشرط دائما
ان بالتقيد نصا كالعنف الى وقت
بلى هو مصنف الى الوقت فلا يملك في كونه
سحبيا في الحال فلا يكون معلقا بالخطر
من كل وجه قال **ومن قال لا خير الا في**
لك بما لك حتى توخره عنى او تحط بعنى
بجمعه لتفعل مع عليه لانه ليس بكبره
لممكنه من اقامة البينة او التخليف فيشكل
وهو نظير القلع مع الاستكار لان كل
واحد منهما لا يملك في الطوع والاختيار
في بقرته ابقى ما في الباب انه مضطد
لا يمنع من نقود بقرته كبيع ماله بالطعام
عند المضمومة **فصل** قال **دين**
بينهما صالح احدهما عن نفسه على
ثوب فليسركه ان يتبع المدين بنفسه
او ياخذ نصف الثوب من شركه الا ان
يضمن ربع الدين اي الا ان يضمن الصالح
لشركه ربع الدين لان احدهما الشريكين
لا يقتصر بالمقبوض اذ لا يجوز قسمته
قبل التبع والمقبوض خير من الدين
فقضية ان يضمنه ربع الدين ولا
يكون له سبيل على الثوب كما في فصل
السرا لانه اخذ عوضه لكن الصالح مبني

على الخطأ فلما الزمناه ربع الدين لمقرر
 الصالح لانه قد لا يبلغ قيمة الثوب
 كله ربع الدين فاشتبه له الخيار بين
 ان يرجع على الدين بنصيبه وبين
 ان لاخذ نصف ما وقع عليه الصالح
 واذا رجع على الصالح اشتبه للصالح
 الخيار ايضا بين ان يدفع نصف ما وقع
 عليه الصالح او ربع المدة بين في الغلظ
 عنها بقدر الامكان بخلاف فصل
 الشراء والاقتضا لنصف الدين لان الشراء
 مبني على التماكيت فالظاهر انه استوفى
 قد ربحه بل اكثر فلا ضرر عليه بالرجوع
 بربع الدين وفي فصل الاقتضا قد قبض
 نصف الحق وهو مشترك بينهما لما ان قيمة
 الدين قبل القبض لا يتصور لانه معنى
 في الدفعة فيأخذ حصته منه اذا ضرر
 عليه فيه فعملنا القبول من كانه عين حقه
 وان كان غيره حقيقة واما املكه القابض
 واما املكه بالقبض لان المقبول من عين
 والعين غير الدين حقيقة وقد قبضه
 به لا عن حقه فملكه حتى يتقيد بقرضه
 فيه ثم يقضي لشريكه نصيبه لا ذكرنا
 والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب

مستند

مستند كثر البيع بان كان لكل واحد
 منهما عين على حدة او كان لهما عين واحدة
 مشتركة بينهما وياغا الكل صفقة واحدة
 من غير تفصيل من نصيب كل واحد منهما
 او قيمة العين المشتركة المستهلكة او بدل
 القرض من المال المشترك بينهما او يكون
 الدين موروثا بين اثنين ثم ان الصفقة
 فتتبدل يكون الصالح منه مال حقيقة بخلاف
 الدين وتبدل يكون الصالح عليه مؤبدا
 وسراده بخلاف دينه لانه لو صالحه
 على جنسه بشاركة فيه او يرجع على الدين
 وليس للقابض فيه خيار لانه بزيادة قبض
 بعض الدين ولا فرق فيما ذكرنا من الحكم
 بين ان يكون الصالح عن اقتدار او سكوت
 او انكار لان المدعيين يتصادقان على
 ان لهما على الدعي عليه دينيا ياخذ به لعمنه
 ورعهما يكون حجة عليهما ولو اراد القابض
 ان يختص به ولا يرجع عليه شريكه فيما قبض
 فأكيلة فيه ان يكتسبه الغرض به قد ربح
 دينه وموثر فيه عن دينه او يبيع الطالب
 كفا من زبنيه او كونه بقدر نصيبه من
 الدين ثم يبرئه عن الدين وياشترى الزبيب
 قال **ولو قبض نصيبه بشاركة فيه**

دينانية لو كان الصالح عين
 مشتركة تحق المصالح وليس
 لشريكه ان يشترى بشاركة فيه كونه
 معاوضة من كونه لان الصالح
 مع

المدين

ورجعا بالباقي على الغريم لان قسمة
 الدين لا يتصور والمقبوض من بدل عنه
 فله ان يشاركه فيه ان شاركه غيره
 حقه من وجهه كان له ان يشاركه فيه
 بخلاف ما اذا اشترى به ثوبا حيث
 لا يكون له ان يشاركه فيه لانه سادته من
 كل وجه بل يحسنه ربع الدين ان شالاه
 اتلف عليه نصيبه وان شارجه على
 الغريم لان حقه عليه في الحقيقة
 وانما كان له ان يشاركه في الثوب في مثل
 السلم كيلا يلزم المصالح الضرر ومنا
 اتقى الضرر لما ذكرنا فيرجع الدين ستم
 برجعان على الغريم لاستوائهما في الاقتضا
 ولو سلم له المقبوض واختار متاعا
 الغريم ستم ثوب نصيبه بان مات
 الغريم مقلتا رجع على القابض بنصف
 ما قبض فان التسليم يتقيد بشرط سلامة
 الباقي له فاذا لم يسل له رجع عليه كاني
 احوالة لكن ليس له ان يرجع في غير
 ملك الدراهم المتبوضه لان حقه فيها
 قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها
 بالتوك ويمود الى زمنه مثلها قال
ولو اشترى شيئا حقه ربع الدين يعني

حتى كان للطالب ان يأخذ منه
 اذا ظفر به بغير اذن الغريم ويكره الغريم
 على القضاء ولا اجزاء على المباد
 فاذا كان عين حقه من وجه

ان شالاه صار قابضا لنصيبه بالمعامنة
 ولا ضرر عليه لان سبيل البيع على المالك كسب
 بخلاف المصالح على ما بينا ولا يقال قسمة الدين
 لا يتصور فكيف يتصور بالمعامنة فيه لانه
 نقول قسمة الدين قبل القبض يجوز ضمنا
 وانما يجوز قصدا وسادقعت في ضمن ممة
 الشراء ومحة المضاحاة وكذا من شيء يبيع منها ولا
 يبيع قصدا والغريم ان لا يبيع القابض في
 الجميع ويرجع على الدين لان القابض قبض
 حقه الا ان له حق المشاركة فكان له ان
 يشاركه ولو كان المطلوب على احد ما دين
 قبل وجوب دينها عليه حتى صار دينه قساما
 له فلا ضمان عليه لانه بقي دينه عليه كان
 عليه لما عرف ان آخر الدينين قضا ولا وليا
 وبه لا يجب الضمان وانما يجب بالاقضاء وكذا المشاركة
 لا يجب بالقضاء وانما يجب بالاقضاء ولو ابراه احدهما
 لمن نصيبه فذلك لا يضمن لان الاسراف فوق
 الصلح في الشرع لانه لم يتبع شيئا فاذا سلم
 يضمن في الصلح فني هذا ولو ان لا يضمن ولو ابراه
 عن الجف كاست قسمة الباقي بينهما على ما بقي
 من السهام لان الحق عاد الى هذا التقدر ولو غصب
 احدهما عين من الدين او اشترى منه شراء
 فاسد اقبلت عنده فهو قبض لانه بالهالك وجب

المضائق

للمعسر عليه دين قال قتيبا ففما هنا ودين
 المعسر آخرهما فيكون ففما من الغريم
 واقفنا من الطالب فيضمن لشريكه
 والاستيجار بنصيبه كالسر بنصيبه
 حتى يضمن ربع الدين لان للمنافع حكم المال
 وعن محمد انه اذا اصاب العتد الى الدين
 لا يرجع عليه لانه اتلاف ولو احرق احدهما
 ستاع المطلوب بالنار لا يكون فقبضا
 عند ابي يوسف حتى لا يرجع عليه شريكه
 لانه لم يحصل في يده شي بخلاف الغصب
 ثم الاحراق بالنار حيث يرجع عليه وان
 اتلفه بالاحراق لان النمان حصل بالقبض
 فيستند اليه فيملكه من ذلك الوقت بخلاف
 ما اذا احرقه في يده ما ملكه من غير قبض وعند
 محمد هو قبض فيرجع عليه لانه بالاحراق
 وجب عليه النمان فصار دينا في حقه فالتقيا
 ففما هنا وقد ذكرنا ان آخر الدينين تقنا
 للاول وصار مقتضيا فيرجع عليه وشروطه
 احدهما بنصيبه بان كان له دين على
 امرأة فزوجه عليه بنفسها او على امة
 فزوجه المولى منه عليه او على المكاتبه او على
 الكاتبة او على الامه الماذون لها فتردها عليه
 باذن المولى ليس يقبض في ظاهر الرواية

حتى

حتى لا يرجع عليه شريكه لانه لم يسلم له شي
 يمكنه المشاركة فيه فصار كالجناية على نفس
 المدين وكالا يراو عن ابي يوسف انه
 يرجع عليه لوجود القبض بطريق المقاصة
 على ما بينا والصحيح الاول لانه اتلاف
 ولان النكاح يتعلق بعين الدين عند الامانة
 التي فتلك بعينه ثم يسقط عن ذمتها
 كالسبة بخلاف ما اذا لم يصف العتد
 اليه بان سمي ورامم مطلقه فوقع التقا
 بنصيبه حيث يرجع عليه شريكه لانه لم يسلم
 له شي يمكنه المشاركة فيه فصار كالجناية
 على نفس الدين وكالا يراو عن ابي يوسف
 انه يرجع عليه لوجود القبض بطريق
 المقاصة على ما بينا والصحيح الاول
 لانه اتلاف ولان النكاح يتعلق بعين
 الدين عند الاضافة اليه فتلك بعينه
 ثم يسقط عن ذمتها كالسبة بخلاف ما اذا
 لم يصف العتد اليه بان سمي ورامم مطلقه
 فوقع التقا بنصيبه حيث يرجع عليه
 شريكه بالايجاع لانه لم يملكه وانما ملكت
 غيره فالتقيا ففما هنا والصحيح ان العتد
 ليس يقبض لانه لم يملك شيئا فاللشركة
 بقا بئنه ولو احرق احدهما بنصيبه لم يرجع عند

الى حنيفته وعند ابي يوسف يجوز ومحمد
 معه في رواية ومع الى حنيفته في اخرى
 لابي يوسف انه امر اموقت فبينت بالابرا
 المؤبد ولانه تقرب في خالص حقه فلا
 يمنع منه ولا يكون ذلك قسمة الدين
 بل يبقى كل واحد من النصيبين على
 الشراكة وذلك بان يكون الموصل بينهما
 اذا حل الاجل يرجع المؤخر على القابض
 عند حلول الاجل ولا يحنق انه يودي
 الى قسمة الدين قبل القبض ولا يجوز فيه
 لان القسمة فيها معنى تمييز الحقوق والافراز
 وفيها معنى التملك والمبادلة والدين
 لا يتصور فيه التمييز ولا يجوز تملكه من
 غير من عليه الدين لانه وصف في الدمة
 فبطل واذا قلنا بان يودي كما الى قسمة الدين
 لان الحال والرجل مختلفان وصفا وهما
 حتى لا يطالب الساكت بنصيبه في الحال فكيف
 يتصور هذا الاختلاف بينهما من غير
 قسمة وهل دعوى عدم القسمة فيه بعد
 ذلك الادعوى المحال لان فيه ضررا على
 شريكه بان يحمل مؤنة الطلب عليه فقط
 بانه ان الساكت يطالب بنصيبه في الحال
 فاذا اخلص منه رجع عليه به عند حلول

ووجه لا يطالب بالقسمة

هو بنصفه عند حلول الاجل ثم جاز
 على الغير فيؤخره بنصيبه ايضا
 ما اذن في الاول فطالت الساكت
 بنصيبه فاذا اخلص منه رجع عليه

الاجل

وقف لله تقا

الاجل ولم يترك يعمل هكذا الى ان يستوفي
 الكل وفيه تقويت غرضه بنفسه من
 ومول حقه له في الحال وهذا ضرر
 ظاهر لا يجتمع على احد فلا يكتز منه كما لان
 يمكن احدا الشريكين ان يكاتب نصيبه
 بغير رضى الاخر بخلاف الابرا لانه لا ضرر
 عليه فيه وهو ايضا لا يودي الى قسمة
 الدين لان القسمة انما تكون مع بقا النصيبين
 ملكا للشريكين ولم يبق الميراث فيه ملك
 فلا يكون قسمة وانما هو اتلاف لنصيبه
 فقط وذلك جائز قبل القسمة الا يرى
 انه لو اقر بنصيبه من الدين لانسألت
 صبح اقراره وصار ملكا للمقر له لكونه
 اتلاف لنصيبه ولو كان قسمة لما يار
 ذلك قال **د بطل صلح احد في السلم**
من نصيبه على ما دفع اي على ما دفع من
 راس المال وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو
 يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون
 هذا الصلح على راس المال لانه لو كان على غيره
 لا يجوز بالاجماع لما فيه من الاستبداد بالمال
 فيه لابي يوسف انه تقرب في خالص حقه
 فيجوز كما في سائر الديون وهذا ان الصلح
 فيه على راس المال كما الصلح في غيره على ما اراد

Copy

من المال الا ترى انه يجوز اذا احاز
شريكه فبيعا ركه في المقبوض ويرجعان
على الغريم فاذا كان كذلك وجب ان ينقد
في حقه ثم يكون لشريكه الخيار ان يشاركه
فيما قبض ويكون الدين بينهما وان شا
رجع على المسلم اليه كسائر الديون
وكما قاله نصيب في البيع المتيقن ولما ان
هذا المتدحمتان فلا ينفرد احد من المتدحمتين
وبذا لان المتدحمتين لم يكن موجودا قبل
العقد وجوز ان تصرف فيه باعتباره وجوبه
بالعقد والعقد قد تم بهما فشارك كل واحد
منهما بالتصرف كسطر العلة وشطر العلة
لا يثبت به شيء من الحكم ما لم يتم ذلك باحراز
الاخر كما لو زوج احد المتدحمتين العتقة
بخلاف شراء العين فانها اصل الرجوع
العقد حتى لا يجوز العقد الا بوجودها
فكذا يكون امثلا لمجرد الرجوع لان العتق
موجوده شيئا ومقابلية قبل العقد وكان
لكل واحد منهما ولاية التصرف فيها ولا
يستتبد بالعتق فكذا ارفعه لتمام
العلة فيها وفي السلمية لا يثبت الملك
الا بالعتق ولا ولاية التصرف فيه الا به
فكان هكاهنا علة ثبوت الشراكة والولاية

ولانه لو احاز في نصيبه خاصة بدون اذن
شريكه لكان قسمة للمتيقن وهو في الذممة
ولو احاز في نصيبها من غير اذنه فلا بد
من احيائه دفقا للضرر عنه ولانه يلزم
من رجوع شريكه عليه مؤد الدين وهو
المسلم فيه الى ذمته والمسلم فيه لا يعود
بعد سقوطه ولهذا الوثاق لا يثبت فيها
الا قالة لا يفسخ بخلاف بيع المتدين
ويترتب منه ايضا ان يجوز سلمه ثانيا
حتى سقط عنه ما عاد الى ذمته وكذا
ثالث ورابعهما ان لا يبقى منه شيء لان
غرضه براءة ذمته ولن يحصل ذلك الا
بستوط الكل هذا اذا كان راس المال
مخلوطا فلا اشكال فيه وان لم يخلط ^{الاصح بالادوية فلا اشكال} ونقد
كل واحد منهما على حدة اقتطعا فيه فقال
بعضهم يجوز عندهما ايضا لان المانع كونه
يؤدي الى القود بعد سقوطه ولم يوجد
هذا المعنى منا لان الدافع يات من
ما دفعه اليه وليس للاخر ان يشاركه فيه
لانه لم يدفع اليه شيئا اخر فلا يؤدي الى
عوده بعد السقوط وقال بعضهم هذه
الضرورة ايضا على خلاف لان عدم الرجوع
لحدهما كونه يؤدي الى ذمته قبل القبض

اولاً ان العقد مذهباً الى اخر ما ذكرنا وقد
 وجد هذا المعنى صريحاً فلا يجوز وهو الصحيح
 لان العطل الذي ذكرنا منا كل واحدة منها
 مبطلة لكن عند عدم الخلط يبطل بطل
 واحدة وعند وجود الخلط يبطل لان
 من جاز له حيزه الا لعدم العلة المعينة
 وذلك لا ينهض به حجة لعدم الحكم بجواز
 ترداد العطل على حكم واحد لعدم بعضها
 لا يدل على عدم الحكم بجواز ان يخلط غيره
 على ان لا تستلزم ان صاحبه لا يشاركه في المتبعض
 اذ المخلط المال يملكه ان يشاركه
 فيه لان الشركة فيه انما تثبت لكونها اشراكاً
 في دين السلم والشركة في دين السلم
 ثابت بسبب اتحاد العقد ولهذا لا يقبض
 احد مما شتا من السلم فيه الاشاركه
 فيه صاحبه ولا تأثير لخلط المال فيه ولا
 لخدمه فكذا في راس المال عند انقضاء كان
 الاحتياج به باطلاً قال **وان اخرجت**
الورثة احد من عرض او عقار بال
او عن ذنب بفضة او بالعكس اي عن فضة
 بذهب مع قل او كثر يمين قل ما عطوة
 او كثر لانه يحل على المبادلة لانه صلح عن
 عين ولا يمكن حمله على الايرادين عليهم

ولا يتصور الا برأى من المين ربيع المقار
 والعروض بالقليل والكثير جاز وكذا بيع
 الذئب بالفضة لانه ما لرب لا اختلاف
 الجنس فيه وفيه الاشراف ثانياً
 امرأة عبد الرحمن بن عوف صاحبها
 ان الورثة من ربع ثمنها على ثمانية
 دينار وقيل على ثلاثة دينارين الف
 دينار وقيل على ثلاثة دينارين الف
 من العكابة وروى ذلك كان تحت حقتا
 وروى عن ابن عباس انه قال يحتاج اهل
 الميراث الى تخرج بعضهم بعضاً بطريق
 الصلح ولا يشترط ان يكون اعيان الشركة
 معلومة لانه لا يحتاج فيه الى التمسك
 وبيع ما لم يعلم قدره فيه حايث كذا قدر
 بنفسه في ثمنه المقترنه من المقرج وروى
 لم يعرف قدره لما ذكرنا ذكره في الهناية
 مقرجاً الى الذخيرة والى التمة وقال لا يشترط
 معرفته بالانفاق وقال ذكره في التمة
 وقال صاحب الهداية فيما اذا وقع الصلح
 عن ذنب بفضة او وقع عن فضة بذهب
 يعتبر التناقص في المجلس لانه صرف
 غير ان الذي في يده بفضة الشركة ان كان جامداً
 يكفي ذلك المتبعض لانه قبض ضمان

ضمان المبادلة او غير ذلك مما ذكرنا في التمهيد والذخيرة

فينوب عن قبض الصلح وان كان مقترعا غير
 مانع لا بد من تحدد يد القبض لانه قبض امانة
 فلا ينوب عن قبض الصلح وهذا يسمى
 الى ان العلم به شرط لان قبض المجهول لا يمكن
 ثم ذكر بقية روايتين فيما اذا وقع الصلح
 على المكمل او الموزون وانما لا ينوب
 هذا القبض عن قبض الصلح لان قبض امانة
 لا ينوب عن المضمون فلا بد من تحدد يده
 بان يتم الى مكان يمكن من قبضه بالتقليبة
 والمضمون ينوب عن الامانة وعند
 اتحاد المتبضعين ينوب احدهما عن الآخر
 كالمضمون عن المضمون او الامانة عن
 الامانة قال **ومن نقدين وغيرهما**
باحد النقدين لاما لم يكن المعطى اكثر من
خطه منه اي لو ضاع عن الذئب والنقطة
 وغيرهما من العروض والمفاتيح على الزئبق
 او النقطة لا يجوز الصلح حتى يكون ما اعطوه
 اكثر من نصيبه من ذلك الجنب حتى
 يكون قدر نصيبه بنصيبه والزامه
 بحقه من بقية الزئبق لانه لما حمل على
 المعاوضة لمقد رحيله على الايمان من الايمان
 وجب اعتبار شرط المعاوضة فيه
 وذلك لما ذكرنا لانه لو اعطوه قدر

حقه واقل يكون العرض او العرض
 ويقبض الذئب او النقطة حاملا له بلا
 عوض فيكون ربا وكذا اذا لم يملك قدر
 نصيبه لاحتمال الربا لان المقادير على
 تقدير ان يكون مساويا له او اقل فكان
 ارجح رادى بالاعتبار وقال الحكماء الشهيد
 انما يبطل على اقل من نصيبه من مال الربا
 في حالة القناعات واما في حالة التناكر
 بان انكر واعطاه وراثة فيجوز ووجه
 ذلك ان في حالة التناكر ما ياحده
 لا يكون بد الا في حق الآخذ لا في حق
 الدافع هكذا ذكره الرعيني في فلا بد
 من التقابض فيما يقابل الذئب والنقطة
 منه لكونه صرفا في قدره ولو كان بدل
 الصلح موصفا في الصور كلها ما لم يطلف
 فليلا كان او كثيرا قبض من المجلس او لم
 يقبض لعدم الربا واذا كان بدل الصلح
 دراهم ودنانير صلح الصلح كيف ما كان لان تصرف
 المجلس الى خلاف الجنب تصحيا للعقد في
 البيع بلا رادى به لان القنود من الصلح
 قطع المنازعة ولكن بشرط التقابض فيه قبل
 الافتراق لانه صرف قال **ولو كان في الزئبق**
دين على الناس فاجزوه ليكون السدين

لم يكلل لان فيه تملك الدين وهو نصيبه
 من غير علمه الدين وهم الورثة فبطل فيه
 ثم يقدر الى الكل لان المسقطة واحدة
 سواء بين حصص الدين او لم يبين عند
 ابي حنيفة وينبغي ان يجوز عندنا في
 غير الدين اذ ابي حنيفة دأب على الخلقة
 فيها اذا جمع بين حر وعبد او شاة ذكوة
 وميتة وبيعها مسقطة ودين حصص
 كل واحد منهما من الثمن بل الى الكل عند
 دعته ما صح في العتيد والذكية وفي النهاية
 ستر دماء المسالة يعني مسالة الصالح
 على قول ابي يوسف ومحمد فيها اذا اسلم
 حنطة في شعير ورنيت فانما قال لا يبيع في
 حصة الزيت ويفسد في حصة الزيت
 ويفسد في حصة الشعير وههنا قال لا يفسد
 في الكل قال هذا مما يحفظ ثم قال كذا
 في بسوط شيخ الاسلام ويكره ان يقال
 مرادنا في مسالة الصالح فيما اذا ابيح
 ما يبايل كل واحد منهما في مسالة السلم
 اذا بين توصيفا بينهما ونحوهما القامدتهما
 قال **وان شرطوا ان ييرا العتمة** منه
 اي الدين صح لانه اسقاط او تملك الدين
 ممن عليه وكل ذلك جائز وقال صاحب

المدية فهذه حيلة الجواز واخرى اي
 حيلة اخرى ان يجعلوا قضا نصيبه من غير
 ثم قال وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة
 والاوجه ان يقرضوا المصالح متدارضية
 وبما كواعها ورا الدين ويحيلهم على
 استيفاء نصيبه من الغرضاء ومذاق الوجهين
 ظاهر لانهم اذا اعطوا للمصالح شيئا بقابلية
 الدين او قدر الدين فقد حصل لهم ضرر ديني
 وليس في الصورة الثالثة مثل ذلك من
 الضرر لانهم وان خرج منهم قدر الدين
 لكن حصل لهم الدين بقابلية فانتفى
 الضرر عنهم الا سددوا التقدير فان العين
 خير من الدين والاوجه منه ان يبيعوا
 كفاسا ثم او يحوز بقدر الدين ثم يحيلهم
 على الف ما او يحيلهم ابتداء من غير بيع شي
 ليقتضوه له شيء يأخذوا لاقتسامه ولو
 كانت اعيان التركة غير معلومة وليس
 فيها مثيل ولا موزون فعولح على مكمل او
 موزون قال فلهذا الدين المرغيبان لا يجوز
 هذا الصلح لما فيه من احتمال الريا بان يكون
 في التركة مكمل او موزون من جهته فيكون
 في حقه بيع القدر يحسنه كذا قال النقيص
 ابو جعفر يجوز لانه يحتمل ان لا يكون في التركة

من جنسه ويحتمل ان يكون فيها واذا كان
 فيها يحتمل ان يكون الذي وقع عليه الصلح
 اكثر وان احتماله ان يكون مثله او دونه
 هو احتمال هو الاحتمال فتزل الى شبهة الشبهة
 فالشبهة هي العبرة ودينها هذا هو الصحيح
 ودينها يدل على ان الصلح مع جهالة التركة
 يجوز وقيل لا يجوز لانه بيع وبيع المجهول
 لا يجوز والاولا مع لان الجهالة هنا لا تنفي
 الى المارعة لانه في يد بنية الورثة فلا
 يحتاج فيها الى التسليم **قال ولو على الدين**
دين محبط بطل الصلح والقيمة لان الورثة
 لا يكونون التركة في مدها كماله لان الدين
 المستغرق يقع من دخول التركة في ملك الوارث
 لان حاجته مقدمة على الارث ولو ضمن
 رجل بشرط ان لا يرجع في التركة جاز الصلح
 لان مده كفاية بشرط براءة الاصيل وهو
 الميت فتصير حوالة فخلو ما لا الميت عن
 الدين فيجوز تصرفهم فيه وان لم يكن مستغرقا
 بالدين لا ينبغي لهم ان يتصوروا او يصالحوا فيه
قال في حوالة الدين وان فعلوا ذلك جاز
 استثنائا والقياس ان لا يجوز لان كل جزء
 من اجزاء التركة ^{مستغرق} بالدين لعدم الاولوية بالصرف
 الى جزء دون جزء فصار كالاستغرق منه تلك

حتى لو كانت في الصلح او بعضها
 لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما
 للحاجة الى التسليم صح

فيمنع من دفعه ملك الورثة وهذا
 ان الانسان لا يخلو عن دين قليل فقل
 غير المستغرق منه صح

الورثة اذ الى المخرج او الى ان لا يملكوا اصلا فقلنا
 ما نهم يملكونه وفقا للضرر عنهم الا انهم يرفعون
 من التركة قدر الدين ويترك حتى يقتضي الدين
 كيلا يجتمعوا فيقتصر العتمة **كتاب**
المعارضة قال هي شركة بالمال من جانب وقيل
من جانب يعني المعارضة بتعقد شركة بالمال من احد
 الشريكين وعمل من الاخر مده في الشرع والمراد
 بالشركة الشركة في الربح حتى لو شرط فيها
 الربح لاحدهما لا يكون معارضة على ما بين
 وقيل هي عبارة عن دفع المال الى غيره
 ليصرف فيه ويكون الربح بينهما على
 ما شرطوا فيكون الربح لرب المال بسبب
 ماله لانه لما ملكه والمعارضة باعتبار
 انه سبب لوجود الربح وهي في اللغة معاوضة
 من الضرب في الارض وهو السير فيها قال
 الله تعالى واخزون يضربون في الارض الآية
 يعني الذين يسافرون للتجارة وسمى هذا
 العقد بهذا لان المعارض ليس برب الارض
 بل بالطلب الربح ولهذا قال الله تعالى يضربون
 في الارض يبيتونك من فضل الله وهو الربح
 راسل الحجاز يسمون هذا العقد مقارضة
 وهو مشتق من المضرب لان صاحب المال
 يقطع قدرا من ماله ويبيعه ^{للمضرب} للعامل راسما

اختاروا لفظة المضاربة لكونها موافقة
 لما تلوها من نظم الآية وهي شريعة لشدة
 الحاجة اليها من الجانبين فان من الناس من
 هو صاحب مال ولا يستدعي الى التصرف ومنهم
 من هو بالعكس فشرعت لتتطهر مصالحهم
 فان النبي عليه السلام بعث والناس يتعاملون
 فافقر بهم عليها وتعاملتها الصمجة رضى الله
 تعالى عنهم الا ترى الى ما روى ان ابن
 عباس بن عبد المطلب كان اذا دفع مالا
 مضاربة شرط عليه ان لا يملك به بحسرا
 وان لا ينزل به واديا وان لا يشتري ذات
 كبد رطب فان فعل ذلك ضمن قبيل ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسنه
 فصارت شريعة بالتسوية والاجماع
 بشرطها ان يكون راس المال من الامانات
 وهو معلوم والرجح بينهما شائعا ونصيب
 كل واحد منهما معلوما وان يكون معيئا مسئلا
 اليه فان فقد شي من هذه الامتيازات
 وركنها ان يقول دفنت هذا المال اليك مضاربة
 او مماثلة ارجح هذا المال واعمل به
 على ان يارزق الله بينهما ضمان او نحو
 ذلك من العاقل التي تثبت بها المضاربة
 وحكمها انواع ايداع ووكالة وشركة

داجارة

٥١٧
 داجارة وعقوب وانواعها عامة وقائمة
 على ما يحكي كل منها قال **والمضاربة** امين
 وبالتصرف وكيل وبالرجح شريك وبالضمان
 احبر وبالمخلاف غاصب وباشتراط كل
 الرجح **مستقرض** وباشتراطه **لرب المال**
مستضعف يعني يدفع المال اليه على المضاربة
 يكون امينا لان قبضه باذن ماله لا على
 وجه البذل والوديعة واذا اراد ان يحمله
 عليه ضمنوا اقترضه راس المال كله ويشهد
 عليه ويستهله اليه بحر باخذ منه مضاربة
 شريفة المستقرض يستعين به في العمل
 فاذا عمل ورجح كان الرجح بينهما على
 الشرط واخذ راس المال على انه بدل
 القرض وان لم يرجح اخذ راس المال بالقرض
 وان ملك هلك على المستقرض وهو العامل
 او اقترضه كله الا درهما منه وسلم اليه وعقد
 شركة العنان شريفة فعليه الدريهم ويعمل فيه
 المستقرض وهو العامل او اقترضه كله الا درهما
 منه وعمله اليه فان رجح كان بينهما على ما
 شرطا وان ملك هلك عليه وانما صار وكيل
 بالتصرف لانه مستقرض في ملكه يارزق وهذا
 معنى الوكالة وانما صار شريكا اذا رجح لانه
 هو المقنود من عند المضاربة فصارت شريك



الشركة من ضرورة محبتها وصحة الاشتراط
 وانما صار اجيرا اذا فسدت لان الواجب له
 ثمنها اجر المثل كالاجارة اذا فسدت ومو
 به عمله لانه لا يستحق الثمن لعدم المحبة
 وكذا عمله غيره اخلقت المضاربة ولم
 يرض بالعمل مجانا فيجب له اجر المثل
 بخلاف الشريك حيث لا يستحق اجرة
 اذا فسدت لان استحقاقه الرجح بالمال
 لا بالعمل بشر لا يزداد على المسمى عند الي
 يوسف خلافا لما وجد على النحو الذي ذكرنا
 في الشركة وانما صار غامضا بالخلاف لوجود
 التقدي على مال الغير كالغضب وهذا لان
 صاحبه لم يرض ان يكون في يده الا على الوجه
 الذي اقر به فاذا خالف فقد تعدى فصار
 غامضا فيضمن وانما صار المضارب مستقرضا
 باشتراط كل الرجح لانه لا يستحق الرجح
 كله الا اذا صار رأس المال ملكا له لان الرجح
 فرع المال كالمثل لشجر وكما يولد الحيوان
 فاذا شرط ان يكون جميع الرجح له فقد ملكه
 جميع رأس المال مستقضى تقضيته ان لا يرد
 رأس المال لان التملك لا يقتضي الرد كالمسبة
 وغيره لكن لفظة المضاربة يقتضي رد رأس
 المال مستقضى رأس المال فعملناه قرضا

لاشتماله

لاشتماله على الغنيين عملا بهما ولان القرض
 ادنى المتوعين لانه يقطع الحق عن المدين
 دون التبدل والهبة يقطع عنها فكان اولى
 لكونه اقل ضررا وانما صار مستقبضا باشتراط
 جميع الرجح لرأس المال لان المضارب لم
 يطلب لعمله بدلا وعمله لا يقوم الا بالثمن
 فكان وكيفا مستقبضا لهذا هو معنى البناء
 فكانه يرض عليها قالت **وانما يبيع با يبيع به**
 الشركة ومعناه لا يبيع الا بما يبيع به الشركة
 دي الدراهم والدنانير لا غير عندهما والقبول
 النافذة عند محمد سلفا وقد بيناه في الشركة
 وقال ابن ابي ليلى يقع المضاربة في الكسب
 والوزن لانها من ذوات الامثال فيمكن
 تقدير رأس المال بالقيمة او بالقبول
 وقال مالك يجوز بالعروض لانها منقومة
 يشتترج عليها بالجملة عادة فكانت
 كالقدين فيها هو المقشود بالمضاربة
 واسكن تقدير رأس المال بالقيمة اذ هي
 مستقومة ولهذا تبقى المضاربة عليها فكذا
 يجوز لا يتدبرها وانما صار ولى له عليه
 السلام من ربح ما لم يضمن والمضاربة
 بغير المقشود مؤدى اليه لانها اما سنة
 في المضارب وربما زادت قيمتها بعد العقد

فاذا باعها شركة في الرجح فحصل الرجح ما لم
 يضمن اذ العتار به يستحق نصيبه من غير
 ان يدخل في ضمانه بخلاف التقود فانه
 عند الشرا بها يحسب الممن في ذمته لانها لا
 تتعين بالتعيين فيها يحصل له بذلك الرجح
 ما ضمن والمكيل والموزون عروض لا تری
 انها تتعين بالتعيين فاقول بقسرة
 يكون فيها بيع وقد يحصل بهذا البيع رجح
 بان يبعه ثم يرخس سعره بعد ذلك
 ويظهر رجحه بدون الشرا فيكون هذا
 استيجارا على البيع باجرة مجهولة فيكون
 بالاطلاكا في العروض ولودفع اليه عرضا
 وقال به واعمل بمثله مضاربة جاز وقال
 الشافعي لا يجوز لان فيه امانة عند
 المضاربة الى ما بعد البيع وقبض الثروة
 انه وكله ببيع العرض او لا وهو كبيع
 بنفسه ثم عقده المضاربة على المعنى المتبوض
 وهو القابض في يده لوجه القول
 يجوز له كما لو قال له ببيع هذا العبد واشتر
 بمثله هذا العتيد وهذا لان المضاربة
 ليس فيها الا توكيل واحارة وكل ذلك قابل
 للاضافة على الاقتراء فكذا عند الاجتماع
 وهذا الماعرف الاضافة الى الرمان المستقبل

غير التقليل بالشرط لا تری ان الاضافة
 سبب للمال دون التقليل ولودفع اليه
 العرض على ان قيمته الف درهم مثلا ويكون ذلك
 راس المال فهو باطل لان القيمة تحكف باختلاف
 المتوهمين فلا يمكن ضبطها فلا يصح راس المال
 ويوقال له ان قبض ديني من فلان واعمل به
 مضاربة جاز لان هذا توكيل بالتبضع واصله
 المضاربة الى ما بعد قبض الدين وذلك جائز
 على ما بينا بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين
 الذي لي عليك حيث لا يجوز المضاربة لان
 المضاربة توكيل بالشرا والتوكيل بالشرا بدین
 في ذمته التوكيل لا يصح حتى يبيع البايع او
 المبيع عند ان حقيقة فبطل التوكيل
 بالكلية حتى لو اشترى كان له ما مور وكذا
 لا يصح التوكيل بقبض ما في ذمته بنفسه
 فلا يتصور المضاربة فيه وعند ما يبيع التوكيل
 بالشرا بما في ذمته التوكيل من غير تعيين ما ذكرنا
 حتى يكون مشتريا بالامر لكز المشتري عروض
 فلا يصح المضاربة بها على ما بينا قال
ويكون الرجح بينهما مسلما الى لا يقع المضاربة
 الا اذا كان الرجح بينهما مشاعا لان الشركة
 يتحقق به حتى لو شرط لاحد مما دارا حصة
 مساهة يبطل المضاربة لانه يودي الى قطع

هذا هو الوجه
 في المضاربة
 بين اثنين
 في بيع
 او شراء
 او في
 غيرها

الشركة على تقدير ان لا يريد الرج على المشتري
 قال **ك فان شرط لاحدهما رباة عشرة نله**
احير مثله ولا يجاوز عن الشروط وقد
 ذكرناه وذكرنا الخلاف فيه وهذا هو الحكم
 في كل موضع لم يمتنع المضاربة فيه والرج كله
 لرب المال لانه يملكه ويبيع الاجر المضارب
 وان لم يرج في رباة الاصل لان احير
 الاجير يجب بتسليم النافع والعمل كافي
 احير الوحد وقد وجد عن ابي يوسف انه
 لا يجب كما لا يجب في العمالة منها مع انها
 فوتهما في امضا حكمها واستحقاق السنينها
 والمال في المضاربة النائدة امانة غير
 مضمونة بالهلاك كافي العمالة منها لان
 النائدة من العقود باخذ الحكم من الصحيح منها
 ولانه عين في يد اجيره ولو تلف بعد العمل
 فله اجر المثل وقيل هذا عند ابي حنيفة
 وعند ما يمتنع ما تلف في يده مما يمكن التحرز
 عنه وهو ما على اختلافهم في اجير المشترك
 اذا تلف المال في يده من غير صفة لان هذا
 العقد اجارة وهو بركة الاجير لان له ايت
 باخذ بهذا الطريق ما يشاء من المال والشرف
 لهما على الظاهر ان هذه مضاربة لعقد اجارة
 في معنى من حيث انه يلزم بعمله اجرة فعملنا باللفظ

المشترك

في اتقا العمان وبالمعنى في حق وجوب احير
 مثله ربح او لم يرج او فقولا انه كاجير
 الوحد من حيث انه لا يمكن من ايجار
 نفسه في ذلك الوقت قال **وكل شرط**
يوجب جهالة الرج يفسد ما والا لان
ويطل الشرط كشرط الوضيفة على المضارب
 ان لم يكن موديا الى جهالة الرج لا يفسد
 بل يطل الشرط والذي يودي الى جهالة
 الرج من الشروط ان يشترط ربح المال على
 المضارب ان يدفع اليه ارضه ليزرعها
 سنة او داره ليعملها سنة وذلك
 مفسد لانه جعل بعض الرج عوضا عن
 عمله والبعض اجرة داره وارضه ولا
 تقدر حصة العمل ان نصيبه من الرج شيئا
 لم هو شرط لا يستثنى العقد فيطل يودونها
 لان المضاربة لا تقسم بالشروط النائدة
 كالوكالة الهية لان حكمها يتوقف على
 القبض بالهبة وشرط الوضيفة شرط رابح
 لا يوجب قطع الشركة في الرج ولا الجهالة
 فلهذا يكون مفسدا ويكون الوضيفة
 وهي الحشران على رب المال لان ما فات
 جزء من المال بالهلاك يلزم صاحب المال
 دون غيره والمضارب امين فيه فلا

حتى يجب حصة ويسقط ما ابا
 منفعة الدار ولو شرط ذلك على
 رب المال للمضارب مع
 العقد ويطل الشرط لانه لا يفي
 لاجاله حصة العمل مع

يلزمه بالشرط فصار الاصل فيه ان كل شرط
يرجى بهالة في الرجح او يطلع الشركة فيه ففسد
وما لا فلا قال **وبدفع المال الى المضارب**
يعني رب المال سلم المال اليه ولا بد له من
ذلك لان المضاربة فيها معنى الاجارة لان
ما يات به مقابل عمله والمال محل العمل
فوجب تسليمه كالاجارة الحقيقية ولان
المال امانة في يده فلا يسهل الا بالتسليم
كالوديعة وهذا بخلاف الشركة حيث
لا يشترط فيها تسليم المال الى الاخر لان
الشركة انعقدت على العمل بينهما فشرط
انتقاله من رب المال فيها يخرج العقد من
ان يكون شركة ولا كذلك المضاربة لان
المال فيها من احد الجانبين والعمل من
الاخر فلا بد من تسليم المال الى العامل
وتسليمه له لئلا يتمكن من العمل والتصرف فيه
وشرط العمل على رب المال مينا في ذلك
فلا يجوز سوا كان الملك عاقد او غيره عاقد
كالصغير والمعتوه لان يد ماله على ما له
بعملة الملك كما تكبر فبما يد ماله يمنع كونه
مسلكا الى المضارب وكذا احد الشريكين
اذا دفع المال مضاربة بشرط ان يعمل شريكه
مع المضارب لان لشريك فيه ملكا فيمنع بده

من تسليمه الى المضارب وان لم يكن العاقد
مالكا بشرط ان يتصرف في المال مع المضارب
فان كان العاقد ليس ماله للمضاربة
في ذلك المال فيفسد كاليادون يدفع
ماله مضاربة ويشتترط عمله مع المضارب
لان التصرف فيه اليه واليد ثابتة
له في هذا المال ويده يد نفسه فعما ر
كالمالك فيها يرجع الى التصرف فكان
قيام يده ماله للصحة المضاربة وان
كان العاقد ممن يجوز ان ياخذ ماله
مضاربة لم يفسد المضاربة كالا ب
والوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة
وشرط ان يعمل الا ما يقتضيهما مع المضارب
يجوز من الرجح لانهما لو احدا ماله مضاربة
ليعمل الا يقتضيهما بالاضمح نكذا اذا اشترط
عملهما مع المضارب يجوز من الرجح لان كل
مال يجوز ان يكون المراد فيه مضاربة
وحده جازان يكون فيه مضاربيا مع
غيره وهذا لان تصرف الاب والوصي
واقع للصغير حكما بطريق النيابة فصار
دفعه كدفع الصغير وشرطه كشرطه
فمشتترط الحملية من قبل الصغير لانه هو
رب المال وقد تحققت وان دفع العقب

Copy ing S ersity

الماذون ماله مضاربة وشرط عمل مولا
 مع المضارب ينظر فان لم يكن عليه دين
 فسدت المضاربة لان المولى مالك لما في
 يده فلم يكن من اهل المضاربة فيه وان
 كان عليه دين فالمضاربة حايضة عندي
 حنيفة لانه لاحق للمولى فيه فصار كالاخني
 والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط
 عمل مولا معه لا يفسد مطلقا لانه لا يملك
 ما في يده فصار كالاخني سواء كان عليه دين
 او لم يكن **قالت ديبج بقدر ونسيئة**
ويشترى ويؤكل ويسافر ويضع ويؤدع
 يعني المضارب ان يفعل هذه الاشياء كلها
 اذا كانت المضاربة صحيحة مطلقا وان
 دفع اليه مضاربة بالنصف مثلا ولم يزد عليه
 لان المطلق يتناول الانواع كلها فله ان يفعل
 ما هو المعتاد بين التجار لانه قد يرجح في جهة
 من النصف دون جهة او في نوع من الانواع
 دون نوع فيطلق له الكل ليحصل غرضه وهو
 تحصيل الربح والتوكيل والابضاع والامداع
 والسافرة من صميمهم وعن ابي يوسف
 انه ليس له ان يسافر به لانه يفرض
 على الهلاك من غير ضرورة وعن ابي
 يوسف عن ابي حنيفة انه ان دفع اليه

المال في بلده ليس له ان يسافر به لما ذكرنا
 وان دفع اليه في غرضه كان له ان يسافر
 الى بلده لان الظاهر ان صاحبه رضى به
 اذا استعان لا يفسد به او الغرضه دائرا
 في الغالب واعطاء المال مضاربة في هذه
 الحالة مع عمله بحاله يدل على رضاه
 وجه الظاهر ان المضاربة مستثناة من
 الغرض في الارض على ما بينا من قبل فملكه
 بطلق العقد اذا التقطد ال عليه وان سلم
 انه يفرض على الهلاك لان الظاهر فيه
 السلامة ولا يعتبر بالمواسم والاسرى
 ان للمؤدع ان يسافر بالوديعة مع انه
 ليس له ان يؤدع والمضارب له ذلك فكان
 ادنى منها راو لي بالجواز وقال ابن ابي
 ليلى ليس له ان يبيع بالنسيئة لان ذلك يفرض
 بوجبه فخر به عن مال المضاربة ويخبر
 عن التصرف فيه فيكون موجبا لضد مقصود
 رب المال فصار كالاخني لا يرض بغيره لان
 القرض يمكن الرمول اليه في الحال بواسطة
 الطلب وهذا لا يمكن فيكون فيها نوع الهلاك
 او تبرع ولهذا الوباغ المرفوض بالنسيئة
 يعتبر من الثلث ويحق بتول البيع بالنسيئة
 من صنيع التجار وهو متعارف عندهم

انواع المضاربة

فيه خل تحت الاطلاق لان المقارن
 كالمصوهر عليه وهو اقرب الى تحصيل الرج
 عادة فكان اوفق لمقتود رب المال وله ان
 ياذن لعبد من مال المصاربة في التجارة لانه
 بمنزلة الابضاع وعت محمد انه ليس له ذلك
 كالمصاربة قلنا المصارب يصير شريكا والعبد
 لا يكون شريكا فافترقا قال **ولا يزوج**
عبد او لامة ومن الى يوسف انه يزوج
 الامة لانه من باب الاكتساب لانه يصل
 الى المهر والى استوطنتها بخلاف تزوج
 العبد فان فيه اشغال رقبته بالدين
 واستحقاق بيعه به ولما انه ليس من باب
 التجارة فلا يدخل تحت الاطلاق لان نظر المارة
 بدوله على تحصيل المال بطريق التجارة لا ياي
 طريق كان الا ترى انه ليس له ان يكاتب
 ولا يبتق على ماله وان كان يا منقاف فتمت
 بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يزوج الامة
 دون العبد لان الكفاية تقتضي الاكتساب
 دون التجارة ولهذا كان له ان يكاتب فيملك
 تزويج الامة ايضا ونظير في الاب والوصي حيث
 يملكان تزويج الامة والمكاتب دون تزويج
 العبد لان نظرهما مقيد بالنظر للصغير لهما
 كان فيه نظر للصغير قفلا وما لا

اشغال ردية ونفسي شغل
 فان الشغل تنفذ فانه
 سأل شغلتن انفسا ونفوس
 الى ان فعال لا يوجب له
 ويقارن لم يوف واشغال
 لم يصلح اشغال

المواهب فكان

ونظير

ونظير المصارب الشريك شركة عجمان
 او معاوضة حتى كان تزويجه الامة على
 الخلاف قال **ولا يبايع رب الا ياذن او يأمرك**
برايك يعني لا يجوز له ان يبيع المال لمصاربة
 الا ان ياذن له رب المال او يقول له اعمل
 برايك لان الشئ لا يتضمن مثله الا بالتصميم
 عليه او القويض المطلق اليه الا يرى ان
 الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا بما قلنا بخلاف
 المكاتب والعبد الماذون له والمستقبر
 حيث تضمنت هذه العقود امثالا لانهم
 يتصرفون بحكم الامة لا بحكم النيابة لان
 المكاتب صار شريكا فله ان يكاتب ولان الكتابة
 كالبيع من نفس العبد فيملكه والماذون له
 بعكس الحجة يبقى مستقرا لنفسه فله ان ياذن
 لعبد والمستقبر يملك ايضا تملك المستقبر
 بخلاف الايداع والايضاع لا يملك ادونها
 فيقتضيان بخلاف الاقراض والاستدانة
 حيث لا يملكها الا بالتمرجح لان المراد من قوله
 امهل برايك القيم فيما هو من عادة التجار وايضا
 منه دعاء كالمسنة والمدقة ونظير المصاربة
 السرية واخذ بالانفسه لا يملك من منيع
 التجار فيه خل تحت قوله امهل برايك
 قال **ولم يقدّمنا عينة من بلد ولا**

صوابه تلك بدل تملك
 والالزم المصادرة تأمل
 عورته

ودقت ومعا ملكا في الشركة اي اذا اضر به
 ربه المال المقر في بلد بعينه او في سلطنة بعينها
 او في معاملة رجل بعينه لا يجوز ان يتعداه فان
 تعداه صار ضامنا لان المضاربة تركيل وفي
 التخصيص ثابته من منظر الطريق وحياطة
 المضارب ومن تقنينه من ماله وكذا الاستعارة
 قد يختلف فيها التقيد بمقتضى الفائدة فيعتبر ولو عيّن
 له بلدا فخرج به الى غير ذلك البلد او دفعه بضم
 الى من يخرج به من ذلك البلد فمنه لانه بالمحالته
 صار غاصبا وان اشترى شيئا بعد ذلك وثقه
 المشتري من المضمون وهو ^{المشترى} يشترى حتى رد المال
 الى البلد الذي عيّن له كان المشتري له لانه
 بالاجراء بطلت المضاربة وتقرر ذلك بالشرا
 واستند من مال الغير فكان له فصار كمن اشترى
 شيئا وثقه الممن من المضمون به ولو لم يشتر شيئا
 حتى رد المال الى البلد الذي عيّن له يرى
 من الصانع كالودع اذا خالف في الوديعة ثم رجع
 الى الوفاق وعاد المال مضاربة مثل ما كان لان
 يده باقية بالعقد السابق وكذا التوردة المضمون
 يكون المردود مضاربة حتى اذا اشترى في ذلك
 البلد كان للمضاربة اعتبارا للجزء بالكل
 لان التقيد به لما كان مفيدا ^{باعتنه} يقتيد به
 وصار بنفس الاجراء مستقديا ضامنا

لكنه

لكنه لا يقتدر الا بالشر من بلد
 اخر فاذا رجع قبل تقرر زوال العمان
 على ما بينا فنقل المال على ما كان وهذا بخلاف
 ما اذا قيد في سوق معين من المصارح حيث لا
 يتقيد به لان المصارح الواحد قلما يتقاربت جوانبه
 واسواقه لانه كبقعة واحدة فلا يقيّد
 التقيد الا اذا صرح بالني بان قال اعمل
 في هذا السوق ولا تمل في غيره فحينئذ يتقيد
 بلان المال له ودلاية المقر فيا ليه
 ولعل ذلك ^{التقيد} يقيّد بوجود الاختلاف في التقيد
 به فحينئذ اذا خالفه بخلاف ما اذا قال
 بيع نسيت ولا تبع ^{عده} ما لا عند اختلاف السعر
 بينهما لانه مخالفة الى خير يقيّن فهو تظهير مالو
 وكل شخص يبيع عبده مائة درهم وهناك من
 البيع بالزيادة فباعه الوكيل بالقبض فانه
 يجوز لما قلنا فكذا هذا لان الشط اذا كان
 غير مفيد لا يعتبر حتى اذا ودع وقال لا تضعها
 من يدك ليلا ولا تبارا لا يتقيد به لعدم
 الفائدة فيه ثم لا يماط الى يقيّد التقيد
 بالمدة كونه قوله هذا مضاربة تمسك
 به في مصر لان قوله تمسك به في مصر لا يملك
^{تمسك} تفسير بقوله هذه مضاربة والكلام
 المبهم اذا توقفه تفسير كان الحكم للتفسير

وإذا كان

وإذا كان
 حقيقة لا ترى ان المودع اذا
 شرط عليه حفظ في محلة ليس ان
 يحفظها في محلة اخرى فاذا انقضى
 الاختلاف

حيث كان الذي يبيع مالا

Copy King Sersity

وكذا قوله فاعمله لا في معنى التفسير لان
 النفا للموكل والتقييد والذي وصل الكلام اليهم
 به ونقته كان تفسيره له وكذا لو قال حذره
 مضاربة بالنصف بمصر لان البال لا يصاق لتتقي
 ان يكون التقييد وكذا لو قال حذره مضاربة
 بالنصف في مصر لان في الظرف وانما يكون
 طرفا اذا حمل النفا على الفعل فيه وكذا اذا
 قال حذره مضاربة على ان يعمل بمصر لان على
 للشرط فيبقى ولو قال حذره مضاربة واعمل
 به في مصر لا ينتقد به حتى لا يضمن في العمل
 في غيره لان الراو للفظ والشي لا يطف على
 نفسه وانما يطف على غيره وقد يكون للابتدا
 اذا كان بمدة محالة فيكون مشورة
 لا شرط في الاول وفي الثاني ما يفيد من اللفاظ
 ستة دفعت اليك المال مضاربة على ان
 تعمل بالكوفة او تعمل بها او تعمل بالكوفة
 مجزوا او مرفوعا او فاعمله في الكوفة
 او قال دفعت اليك مضاربة بالنصف
 بالكوفة وما لا يفيد التقييد لفظان دفعت
 اليك مضاربة واعمله بالكوفة او قال
 اعلم بالكوفة والصابط فيه ان رب المال
 متى ذكر عقيب المضاربة ما لا يمكن التلفظ
 به ابتداءا او يمكن جعله مبنيا على ما قبله يجعل

هذا هو الوجه في التفسير
 وهو ان يكون التقييد
 في العمل في مكان
 او في زمان
 او في كل واحد منهما

مينا عليه كما في اللفاظ الستة وانما استق
 الابتداء به لا يبنى على ما قبله ويجعل سببا
 كما في اللطيفين الاخيرين وحينئذ تكون الزيادة
 شوري فكان لما ان يعمل بالكوفة وغيرها
 ولو قال حذره مضاربة على ان يقترب
 به الطعام او قال فاشتر به الطعام
 او قال فاشتر به الطعام او قال حذره مضاربة
 بالنصف في الطعام فهذا كله مفيد فيتعين
 فيه التقييد به ولو قال على ان يشتري من
 فلان لتقاروت الناس في المتاملة ففها
 واقفنا ولو قال على ان يشتري به من اجل
 الكوفة او من الصيارفة وتبيع منهم فباع
 في الكوفة من غير املها او غير الصيارفة جاز
 لان المقصود من مثل هذا الكلام عا دة
 التقييد بالمكان او بالشئ فيفيد بالمكان
 والشئ حتى لا يجوز له ان يخرج من الكوفة
 في الاول ويبيع فيها من اهلها ومن غير
 اهلها ولا يجوز له ان يعمل في غير الصراف
 في الثاني ويشتري ويبيع من الصيارفة
 وغيرهم لان التقييد بالمكان والشئ مفيد
 فيعتبر ولا يفيد التقييد بامل الكوفة
 والصيارفة لان كل واحد منهما جمع فشر لا
 لكن احصاؤهم فيجتمع فيهم الصالح والطالح

ويبيع به التقييد به
 ويبيع من غيره لان هذا التقييد
 مفيد وشاهد من الناس في المعاملة

فلا ينفيد التقيد بهم فلا يعتبر ويغيد
التقيد بالمكان والنوع من حفظ المال على
ما يرى هو فيعتبر وكذلك ان وقت
المصاربة وقتا يتقيد به لانه توكيل
فينتقد كما يتقيد بالنوع والمكان قال **ولم**
يشتر من يعتق على مالك او يشر له ان
يشترى من يعتق على رب المال بقرابة
او بسبب بين لان عقد المصاربة
شرع لتخصيل المخرج وذلك بالبيع بعد
السرا وفي التصرف فيه كثيرا وفيه
مخلاف الوكيل بغير الصبر حيث يجوز له
ان يشترى من يعتق على الموكل لان
الوكيل ثمة ان مطلق فيجوز على اطلاقه
ومما يقيد به باليكن التجارة فيه حتى
لو وجد في الوكالة ايضا ما يدل على التقيد
بان قال اشترى عبد ابيعه او قال
استخدمه وجارية اطلاقا كان الحكم
كذلك ولو اشترى من يعتق على رب
المال صار مستريا لنفسه لان السرا اذا
وجدت اذ انقذ على المشتري كما لو وكيل
اذا خالف خلاف ما اذا اشترى من يعتق
على الموكل حيث ينتد على الموكل والفرق
ما بينا قال **والله ان ظهر رج**

الوكيل

ليس

ليس للمنا وب ان يشترى من يعتق عليه
اذا كان في المال لا يعتق نفسه وفيه
يسببه بغير رب المال او يعتق على
الاختلاف الذي بينا في العتق فيمنع
الفرق فيه والمراد من ظهور المخرج المذكور
مما ان يكون قيمة العتق المشتري اكثر
من راس المال سواء كان في حله ما ان
المصاربة رج او لم يكن لانه اذا كان قيمة
العتق مثل راس المال او اقل لا يظهر
ملك المصاربة فيه بل يعمل مستغولا لراس
المال حتى اذا كان راس المال المصاربة
عشرة الاف درهم شتر اشترى المصاربة
من يعتق عليه قيمة الف او اقل لا يعتق
عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد او
اكثر وقيمة كل واحد الف او اقل فالشترام
لا يعتق منه شيء لان كل واحد مستغول
براس المال ولا يملك المصاربة منه
شيئا حتى يزيد قيمة كل عين على راس
المال على حدة من غير ضمه الى اخره قال
رضن ان فعل اي ضمن المصاربة ان اشترى
قريبه وقيمة اكثر من راس المال لانه يغير
مستريا العبد لنفسه فيضمن بالقتل من
مال المصاربة قال **وان لم يظهر رج مع**

Copy

ing

ersity

ان لم يكن في قيمة العبد زيادة على راس
 المال حارثا او المضاربة لانه اذا لم تزد
 قيمة على راس المال لا يفتق عليه اذ لا ملك
 للمضارب فيه لكونه مستغلا براس المال
 فلو كان ان يبيع للمضاربة فيجوز قال
فان ظهر عتق حظه اي ان ظهر الرجوع في
 المشتري بعد الشرايان كانت قيمته وقت
 الشراء قدر راس المال او اقل ثم زادت قيمة
 حتى صارت اكثر من راس المال عتق نصيب
 المضارب لانه ملك بعض قربة فوجب ان
 يفتق عليه بقدره **قالت** **ولم يفتق لرب المال**
 لانه لا يمنع له فيه وانما عتق عليه بطريق
 الحكم بسبب زيادة القيمة من غير اختيار
 فصار كما اذا ورثه مع غيره **قالت** **وسمي**
العتق في قيمة نصيب رب المال منه
 لانه احتسبت ماله عند فسخها
 كالعبد الموروث بين اثنين واحد منهما
 ابوه وفي الثاني لو اشترى نصفه بالمال
 المضاربة ولا قبل فيه ونصفه بالمال
 مع عليهما لان هذا النصف لرج فيه
 فلم يفت العتق فيه من قبله فاما دخل
 العتق فيه حكما لا اشتراء لنفسه فلم
 يصح كالعنا والشريك في هذا والاب

والوصي

والوصي كالمضارب حتى اذا اشترى احد
 الشريكين عبد اهود ورحم محر من الشريك
 الاخر يفتق على المشتري كما يفتق على المضارب
 وكذا الواسطي الاب او الوصي لانه لا يفتق
 فيه للصغير بخلاف العبد المأذون له فانه
 لو اشترى دار حر محر من المولى يقع ثمر
 ان لم يكن عليه دين محيط برقيقته وكسبه
 عتق على المولى وان كان عليه دين محيط
 برقيقته وكسبه لا يفتق عنه وعندنا
 يفتق بنا على ان يدخل في ملك المولى املا
قالت **معه انك بالانصف** اي مع المضارب
 فاشترى به امته قيمتها الف فولدت
 ولدا ينادى الفافاد عاه مورا اي ادعاء
 المضارب في حاله يره فبلغت قيمته الف
 وثمانية سعي لرب المال في الف وربيه
 اي ربع الف ومومايتان وخمسون او عتق
 فان قبض الف من المدعي وهو المضارب
 نصف قيمتها اي نصف قيمة اكبار سنة
 وانما كان كذلك لان دعوة المضارب وقعت
 صحيحة ظاهرا لانه يحمل على انه ولد
 من النكاح بان يحمل ان البائع روجها منه
 فباعها منه وهي حيلة منه جلا امرا
 على الصلاح لكن لا يفتق منه الدعوى

للصغير عبدا هو ذوم محرم
 الصنف او المقتوه لا يفتق عليها
 وانما يفتق على الاب والوصي

لعدم الملك وهو شرط فيه اذ كل واحد من
 التجار وولد ما مستقول براس المال لا يظهر
 الرجح عندنا خلافا للرقران بعضها ليس
 بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن
 المضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما
 انما يت له بحمد حق العرف فلا ينفذ دعوته
 فاذا ارادت قبة العلام وصارت امانة
 وختمانية ظهر الرجح فيه في ذلك الوقت
 فلك المضارب منه نصف الزيادة حيث
 لا يتخذ امانة السابقة لاذ الامتانة استأ
 فاذا بطل لعدم الملك لا يتخذ بعد
 بخدوشه اما الدعوة فاختار فادارة في حق
 غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه
 فاذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوته فيه كما اذا
 اقتر بحرية عبد لغيره يرد اقراره فان ملكه بعد
 ذلك صار حرا ولو اعتق عبد الغير ثم ملكه
 لا ينفذ عتقه لاقبلنا فاذا نفذت دعوته هنا
 صار راسلاما ابنا له وعتق بقدر نصيبه منه
 وموربته ولم يضمن المضارب حصة رب
 المال من الولد لان النقص ثبت بالملك والنسب
 فصارت القلة ذات رجحين والملك احتراما
 وجودا انضاف الحكم وهو المتوالي لان الحكم
 يضاف الى الوصف الاخير اضله وضع الفقه

هذا هو الحق في كل واحد من
 المضاربين اذا صار له مال
 فتنفذ كل واحد منهما ما له
 على راس المال

فنفذت دعوتها في كل واحد
 شرط وهو الملك بخلاف ما اذا
 اعتق او لم يملكه لم ينفذ

على السفينة والقدر الاخير ولهذا قال
 الصديق رضي الله عنه للذي قرب بين يديه
 بالزنا ثلاث مرات اياك والرابعة فانك ان
 الموجبة ولا تمنع المضارب في الملك فلا يجب
 عليه ضمان لعدم التقدي اذ لا يجب ضمان
 الحق الا بالتقدي فكان رب المال بالخيار
 ان شاء اعتق نصيبه من العلام وان شاء
 استسقا لان ماله احتسنت عنده على
 ما مر في الامتنان فاذا اختار الاستسقا
 استسقا في الف وما بين وخمسين لان
 الالف مستحق له براس المال وما بين وخمسين
 نصيبه من الرجح فاذا اقتضت الف درهم
 صار مستوفيا لراس ماله وظهر ان الامر كلها
 رجح لغوا عنها عن راس المال فكانت بينهما
 نصفين ونفذ فيها دعوة المضارب فصارت
 كلها لمرول له لان الاستسقا اذا صادف
 محلا يمتثل النقص لا يجزى بالاجماع ويجب
 نصف قيمتها لرب المال موسرا كان او مقسرا
 لانه ضمان التملك وهو لا يختلف بالبيع
 والاعسار ولا يتوقف على التقدي لانه ضمان
 تملك ولهذا الوردت امروله مع غيره يملكها
 كلها ويجب عليه ان يضمن حصة غيره من قيمتها
 موسرا كان او مقسرا بخلاف ضمان الامتنان

Copy

King S

University

ثالثة صتان افساد لا تملك وهو متولد
 من بقره في ملكه فلا يجب بغيره ولا على
 معسر واستراط البطار هنا لتعلم انه
 لا يجب على احد ^{نظ على كل حال} دانا شرط قبضه رب المال
 الالف من الغلام قبض رب المال الالف من
 الغلام حتى يصير بحرية امر ولد للمضارب
 لانها مشغولة برأس المال فاذا قبضه من الغلام
 فرعت عن رأس المال وصارت كلها رجحا
 فظهر فيها ملك المضارب فصارت امر ولد له
 لما ذكرنا فان قيل لا يجعل المقبوض من
 الولد من الرجح وهو ممكن بان يجعل الولد كله
 رجحا وهي مشغولة برأس المال على حالها قلنا
 المقبوض من جسر رأس ماله فكان هو اولى
 بجعله من رأس المال لان رأس المال مقدم على
 الرجح اذ لا يسلم له شيء من الرجح الا بعد
 سلامة رأس المال لرب المال فكان جعله
 به اولى بعد وصوله الى يده فان لم يزد قيمة
 الولد على الف وزادت قيمة الامر حتى
 صارت الف وخمسية صارت الكارسية
 امر ولد للمضارب ويخبر لرب المال الف درهم
 وما يتبين وخمسين درهما لانها لما زادت
 قيمتها ظهر فيها الرجح وملك المضارب ثم غلب الرجح
 فنقضت دعوى فيه فيها ويجب عليه لرب

المال رأس ماله وهو الف ويجب عليه ايضا
 نصيبه من الرجح وهو ما يتبين وخمسون
 درهما فاذا وصل الى يده الف استوفى
 رأس المال وصار الولد كله رجحا فيملك
 المضارب منه نصفه فيعتق عليه وماله
 يصل الى رب المال الالف فالولد رقيق
 على نحو ما ذكرنا في الامر بشرى اخذت ما تبين
 وخمسين على انه نصيبه من الرجح ولو زادت
 قيمتها عتق الولد وصارت الجارية ام
 ولد له لان الرجح ظهر في كل واحد منهما
 واخذ رأس المال من المضارب لان ما وجب
 عليه اليسر المالكين لانه يجعل وهو موسر
 والسعاية موجلة والعبد مفسر
 ويأخذ منه ايضا ما بقي من نصيبه من الرجح
 ويضمن ايضا نصف عقربا لانه لما استوفى
 رأس المال ظهر انه ربح لان عقربا للمضاربة
 يكون للمضاربة ويسمى الغلام في نصيب رب
 المال ويستقط عنه نصيب المضارب وانه
 اعلم بما **المضارب**
يعمل رب قال فان مضارب المضارب
اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني اذ ادفع
 المضارب المال مضاربة بغير اذن رب المال
 لم يضمن بالدفع ما لم يتصرف الثاني ومذا

ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة
 انه لا يضمن حتى يرج وقال في مضمون بالدفع
 تصرف او لم يتصرف وهو رواية عن ابي يوسف
 انه ليس لان يدفع المال على وجه المضاربة
 لان العقد لا يفتق ماله على ما بيناه فيضمن
 الاول بالدفع والثاني بالاختلاف لان كلاهما
 مستند كما هو دفع اذا اعمار الوديعة بغير اذن
 صاحبه ووجه الظاهر ان الدفع ايداع
 حقيقة وانما يتقرر كونه للمضاربة حقيقة
 بالتصرف ووجه الرواية عن أبي حنيفة
 ان العقد المجرد لا يوجب الضمان ولهذا
 لا يضمن المضمون بمجرد بيع مال الغير ولا
 بالتسليم لا قبل التصرف لانه ايداع
 وهو يملك ذلك ولا بالتصرف لانه وكيل فيه
 على ما بيناه من قبل وهو ان يوكل وهذا لانه
 انما يصير مضمنا بالمخالفة وبهذه الاشياء
 لا يصير مخالفا لا يبرى ان له ان يفعل
 كل واحد منهما على الاقتراء فلا يكون
 ضمانا ولكنا اذا رجح اثبت الشركة
 فيه واثبات الشركة في مال الغير سبب
 للضمان كما اذا اظلمه بمال غيره فزوم المال بالخيار
 ان ضمان الاول راس ماله لانه ضار ضمانا
 بالدفع الى غيره بغير اذنه وان ضمان الثاني

لانه

لانه فضم مال الغير بغير اذن صاحبه
 وهذا ظاهر على اطلاقها لانها يوجب ان
 الضمان على مودع المودع واما عند
 الحقيقة فتدقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني
 كودع المودع وقيل يضمن الثاني المال عند
 ايضا لانه قبضه لنفع نفسه بخلاف
 مودع المودع فانه يقبضه لنفعة صاحب
 المال فان ضمن الاول صحت المضاربة
 بين الاول والثاني والرجح بينهما على ما
 شرط لانه باء الضمان ملكه من وقت
 خالف فصار كما لو دفع مال نفسه
 مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني يرجع
 ضمانا على الاول لانه انتم له سلامة الضمان
 لمعن الضمان فاذا لم يسلم له رجع عليه
 بالحقه اذ هو مفرد ومن جهة كودع
 الفاضل وصحت المضاربة بينهما لان
 كان قرار الضمان عليه ملك المدفوع
 مستندا الى وقت التقدير فتبين انه
 دفع مضاربة بملك نفسه ويكون الرجح
 بينهما على ما شرطنا صحة المضاربة
 ويطلب للثاني ما رجح لانه يستحقه براس
 المال وملكه فيه ثبت مستندا فلا يخلو
 عن شبهة فيكون سبيله الضد في هذا

بالعدل ولا يضمن في مال الغير
 لانه يستحقه

اذا كانت المضاربتان محييتين واما اذا
 كانت احداهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان
 على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي
 الفاسدة صار اجيرا على ما بيننا وللأول
 ان يستأجر من يعمل في المال وان كانت
 هي الأولى فكذلك لان فسادها يوجب فساد
 الثانية لان الأولى لما فسدت حثرت
 اجارة وصار الرجح كله لرب المال ولو صح
 الثانية في هذه الحالة لعكس الثاني ضربها
 وليس للاجير ان يشرك غيره في المضارب
 لا يملك ذلك فكانت فاسدة بالضرورة
 وكان الاجيرين وكذلك اذا كانتا فاسدتين
 فاذا كانا اجيرين لا يجوز واحد منهما
 ولا يتألف الاجير ليس له ان يستأجر
 للملك فكيف جاز من المضارب الأول
 ان يستأجر بعد ما فسدت الأولى وهو
 اجير فيها لانا نقول الفاسد من المعقود
 معتبرا بالصحيح منها فلما كان له ان يستأجر
 بغير ما فسدت الأول وهو اجير فيها
 لانا نقول الفاسد في المضاربة الصحيحة
 كان له ان يستأجر في الفاسدة ايضا قال
فان دفع بآدين بالملك وقيل ما رزق الله
بيننا نصفان فلما لك النصف وللأول

وقف لله تعالى

السدس والثاني الثلث اي ان دفع المضارب
 الأول الى المضارب الثاني بالثلث وكان رب
 المال قال للمضارب الأول اعمل على ان سا رزق
 الله بيننا نصفان ورجح الثاني فرب المال
 النصف وللمضارب الأول السدس وللثاني
 الثاني الثلث لان الدفع الى الثاني صحيح لانه
 بامر المالك ورب المال شرط لنفسه نصف
 جميع ما رزق الله وقد جعل الأول للثاني
 ثلثه فيصرف ذلك الى نفسه لانه لا يتدر
 ان يتنقص من نصيب رب المال شيئا فبقى له
 السدس ويطلب ذلك لكل من لان رب المال
 يستحقه بالمال لانه مأموكه والمضارب الأول
 والثاني يستحقانه بالعمل لان عمل الثاني وقع
 عنهما فصارا نظير من استأجر خيالا ليخط له
 ثوبا بدريه واستأجر غيره ليخط له ذلك
 الثوب بنصف درهم وزاد قيمة الثوب
 طالب لهم جميعا لما قلنا هذه الاشبهة فيها وهي
 تجارة حسنة حيث يستحق الأول سدس
 الرجح وموقعا عند فاك **ولرقيق له ما رزقك**
الله بيننا نصفان اي قال رب المال للأول
 ذلك والمسالمة بما لك فلما كان ثلثه والباقي بين الأول
 والمالك نصفان لان رب المال منا شرط ان يكون
 ما رزق الله تعالى للمضارب الأول بيننا نصفين



والمرزوق للاول والثلاثان لان الثلث استحقته
 الثاني بشرط الاول وهو ما دون ثلثه فلم يكن
 من رزق الاول الا الثلثين فيكون ذلك بينهما
 نصفين ويطلب لهم بلا شبهة ايضا لما ذكرنا
 وهذه احسن في حق الاول قال **ولو قال له**
ما رجيت بيننا نصفان قد دفع بالنصف فلثاني
النصف والى ما بقي اذ قال رب
 المال المضارب الاول اثنى رجبت فهو بيننا
 نصفان ثم دفع الاول للثاني بالنصف فلثاني
 نصف الرجح لان الاول شرط له ذلك بشرطه
 صحيح لانه باذن المالك والباقي وهو النصف
 استوفى فيه رب المال والمضارب الاول
 فيكون بينهما نصفين لان رب المال لم يشترط
 لنفسه من الا نصف ما رجحه الاول ولم يرجح
 الاول ولم يرجح من الا النصف والنصف
 الاخر مما دللنا في بشرطه فلم يكن من ربح الاول
 ومذه مثل المسألة الثانية غير ان الشروط
 فيها الثاني الثلث فيبقى لهما الثلثان وفي هذه
 النصف فيبقى لهما النصف قال **ولو قيل له ما**
رزق الله فلخصه وما كان من فضل بيتنا
خلفان قد دفع بالنصف فلما لك النصف
والثاني النصف والى الاول لان قول
 رب المال ما رزق الله او ما كان من فضل

ينصرف

ينصرف الى جميع الرجح فيكون بالنصف من الجميع
 وقد شرط المضارب الاول للثاني نصف جميع
 الرجح فيكون له ايضا النصف فلم يبق للاول
 شيء من الرجح فيخرج بغير شيء كمن استاجر رجلا
 ليعيط له ثوبا بد ربحه فاستاجر الاجير غيره
 ليعيط ذلك الثوب بد ربحه بخلاف ما اذا قال
 ما رجبت بيننا نصفان او ما رزقك الله حيث
 يكون لرب المال فيهما نصف ما بقي الثاني
 وهي المسألة المتقدمة على ما بينا في الاصل
 فيه ان رب المال متى ما شرط لنفسه نصف
 الرجح او الثلث من مطلق الرجح فله ما شرط نفسه نصف
 مما فضل من نصيب الثاني فلا يكون ان يخرج
 الاول في مده بغير شيء وفي الاول يمكن على
 ما رايت ويمكن ان يضمن الاول للثاني ايضا
 على ما بيننا قال **ولو شرط للثاني ثلثه**
والمسألة تجالها من الاول للثاني سدس
 اي سدس الرجح من ماله لان رب المال
 شرط لنفسه النصف من مطلق الرجح وله
 ذلك ويستحق المضارب الثاني ثلثي الرجح
 بشرط الاول لان شرطه صحيح فكونه مملوكا
 لكن لا ينفذ في حق رب المال اذ لا يقدّر ان
 يغير بشرطه فيغير ماله قد راسدس لانه
 من له سلامة الثلثين بالعقد ولا غير.

من الرجح

المضارب الاول او ثلثه فله ما شرط
 نفسه نصف ما رجحه
 ٥٤

في ضمن عقد المضاربة وهو ايضا بسبب
 الرجوع كمن استأجر فتيلا طه ثوب بد رهسو
 قد فعه لاجير الى من يحيطه بد رهم ونصف
قال دان شرط المال ثلثه ونسبه
ثلثه على ان يعمل بقية الثلث مع اذا
 شرط المضارب لرب المال ثلث الربح ولعبد
 المال ثلث الربح على ان يعمل العبد مع المضارب
 ونسبه ثلث الربح جاز لان اشراطه لعبد
 يكون اشراطا للمولى فكانه شرط للمولى ثلثي
 الربح واشتراط عمل العبد غير مفسد لانه من
 امل ان يضارب في مال مولاه وللعبد يد حقيقة
 ولهذا لا يكون للمولى ولاية اخذ ما اؤتم
 العبد وان كان محجورا عليه لاسيما مالا
 يكون العبد ما دون ماله باشتراط العمل عليه
 فلا يكون بد مولا ثابتة فيه بعد التسلية
 اليه فصحت المضاربة **ونسب ثلث الربح**
جعله لرب المولى لان المال بخلاف
 ما اذا شرط لعمل رب المال لان مقايده
 يمنع تسليم المال الى المضارب فلا يجوز له
 ان لم يكن على العبد دين فهو للمولى سواء شرط
 فيها عمل العبد او لم يشترط وان كان عليه
 دين فهو لغرمه ان شرط عمله وان لم
 يشترط عمله فهو للمولى وان لم يشترط عمله

فلو كان
 هذا اظاه
 صار مضاربا
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان

فلو اجبى عن العقد وكان الشرط كسكوت
 عنه فيكون له لانه ما ملكه اذا لا يشترط
 بيان نصيبه وانما يشترط بيان نصيب المضارب
 كونه كالاجير وكذلك اذا اشترط الثلث
 لعبد المضارب يبيع سواء اشترط عليه
 العمل او لم يشترط ان لم يكن عليه دين لان
 ما شرطه له المولى فيكون كانه شرط للمولى
 من الابتداء وان كان عليه دين ان شرط
 عمله جاز وكان الشرط لغرمه وان لم
 يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له
 لرب المال عند الحقيقة لان المولى لا يمكن
 كسب عبده المديون عنه فلا يكون
 الشرط للعبد شرط للمولى فبعد تعلقه
 له وكذا لا يمكن جعله للعبد من غير عمل فبطل
 بخلاف ما اذا شرط لعبد رب المال بلا عمل
 فان العبد لم يستحقه فبقي في ملك رب المال
 فيكون له لانه ما ملكه وعندهما المولى يملك
 كسب المديون فاشترطه للعبد يكون
 اشراطا للمولى فصح هذا اذا كان العاقد
 هو المولى ولو عقده العبد لما ذك له عقد
 المضاربة مع اجبى وشرط العمل على مولاه لا يصح
 ان لم يكن عليه دين لانه اشراط العمل على
 المالك بخلاف العكس وان كان على العبد

Copy

ing S

ersity

دين مع عند الى حنيفة لان المولى لا يملك
 كتب عبده المديون فصار من اهل ان
 يعمل في مال المصارفة وعند ما يملك
 كتب عبده المديون فلا يجوز له ان يشرط
 بفرض الرجح المكاتب رب المال او المصارف
 ان شرط عمله جازع وكان المشروط له لانه
 صار مصارفاً بانه باشرط العمل عليه وهو
 من اهل ان يفسد في مال مولاه لانه
 كالا جني عنه وان لم يشرط عمله لا يجوز
 لان هذا ليس بمصارفة واما المشروط منه
 موعودة فلا يلزمه وعلى هذا اعتمد من الاجانب
 ان شرط له بعض الرجح وشرط عليه عمله
 صح والا فلا ويعلم ما ذكرنا ان اشترط بعمل
 العبد مع المصارف في المختصر وقع اتفاقاً او
 ائلاماً ان يده ليست بيد المولى حتى لا يمنع
 صحة المصارفة بخلاف اشتراطه على المولى
 قال **وتبطل بوث احدكما** لان المصارفة
 وكالة وهي تبطل به ولا تؤثر وقد عرفت
 في موضعه قال **والمعوق المالك سرتدا**
 يعني تبطل المصارفة بالمعوق رب المال
 بعد الحرب سرتدا لان المعوق بمنزلة
 الموت وهذا يورث ماله ويعتق
 امهات اولاده ومدبره وقيل لموقفه

يتوقف بغيره مصارفة عند الى حنيفة
 على النفاذ بالاسلام اذ البطلان بالموت او القتل
 لانه يتصرف له فصار كمنصرفه بنفسه ولو كان
 المصارف هو المالك فالمصارفة على حالها عندكم
 لان تصرفاته ائلاماً توقفت لمكان توقفه في
 ملكه ولا يملك له من اهل مال المصارفة
 وله عبارة صحيحة فلا يتوقف في ملك
 رب المال اياه بشرط ان يعلم العزل لانه وكيل
 من جهة فبقيت المصارفة على حالها قال
ويغزل بعزله ان علم ان يتغزل المصارف
 يتغزل رب المال اياه بشرط ان يعلم العزل
 لانه وكيل من جهة فيشترط فيه العلم بعزله
 على ما بينا في الوكالة قال **ثان علم والمال**
عروض بائنها ان علم المصارف بالعزل
 ومال المصارفة عروض باع العرض ولا
 يغزل من ذلك لان له حق الرجح ولا يظهر
 الا بالقرينة فيثبت له حق البيع ليعلم ذلك قال
شرا لا يتصرف في ثمنها لان البيع بعد العزل
 كان للمندورة حتى يظهر الرجح ان كان فيه ولا حاجة
 اليه بعد النقص فصار له ان يغزله بعد ما نقص
 وصار من قبض راس المال ولو عزله والمالك
 نفقه كفر من خلاف قبض راس المال ليس له
 ان يبيعه يحبس راس المال قياساً لان التقدين

ان توقف المصارف
 على الموت او القتل
 لان المصارف
 على الموت او القتل
 لان المصارف

جسر واحد من حيث المنية وفي الاستحسان
 له ان يبيعه بجسر اس المال لان الواجب
 على المضارب ان يرد مثل اس المال والمنا
 يحقق لك يرد جنسه فكان له بيعه
 ضرورية وموثقة واردة مع الحقوق
 وجنونه تطبقا والمال عروض كعزله
 والمال عروض حتى لا يبيعه موت رب
 المال من بيعه كالا يبيعه عزله من
 لان جوار يبيعه له بعد العزل لاجل
 حوا المضارب لاحتمال ان يكون فيه ربح
 فيظهر وذلك لا يختلف بين ان يكون
 العزل حكيا او قسدا لان حقه ثابت
 فيه على كل حال بخلاف ما اذا لم يكن له فيه
 حق بان يبيعه كله او كان وكيل لا مضاربا
 حيث يختلف فيه معنى العزل القسدي
 والحكي حتى لا ينعزل في القسدي الا اذا علم
 وفي الحكي ينعزل على اوله يعلم على ما بينا
 من الفرق الذي بينهما في الوكالة ومنا
 لا فرق بينهما لان المانع موثوق حقه
 وموثق بمت فيه على كل حال والكيل على
 انما يستويان فيه ان العلم بالعزل
 لا تأثير له منا فكذا تونه حكما لان القصد
 بعد العلم ينادى الحكي بطلان قال **ولو**

افتراقا في المال يكون **ربح الجبر على اقتناء**
الديون لانه كما لا جبر والربح كالا جبرة
 له وقد سلم له ذلك فنجبر على انما
 عمله كما في الاجارة المحضنة قال **والا**
لا يلزمه الاقتناء ان لم يكن في المال
 ربح لا يلزمه الاقتناء لانه وكيل محض وهو
 متبرع فلا جبر على المتبرع على انما يبيع به
 ولذا لا يجبر الواسط على التسليم ولا يقال
 الربح واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم
 حقيقة قال **ويؤكد المالك عليه** ان
 يؤكد المضارب المالك ويورث المالك على
 على الاقتناء لان حقوق القسدي تسقط
 بالماقد ورب المال ليس بما قد ولا
 يتمكن من المطالبة الا بتوكيله فيؤمر
 بالتوكيل كيلا يفسد حقه وعلى هذا كل وكيل
 لا يبيع وكل مستبيع اذا امتنع من التناهي
 لا يجبر على التناهي ولكن يجبر على ان يحيل
 صاحب المال كيلا يفسد حقه قال **والتمسار**
يجبر على التناهي لانه يبيع ويشتري
 للناس عادة لاجرة فمحل ذلك بهر لانه
 الاجارة المعالجة بحكمه العادة فيجب عليه
 التناهي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله
 فتما وكالمضارب اذا كان في المال ربح والتمسار

اخذه لانا نقول الواجب عليه في المانع
 وذلك بالتخليه لا بالتسليم صح

عليه الديون واخذها من الديون

Copy

ing S ersity

كثيرا الاول المتوسط بين البايع والمشتري
فارسية معترية واجمع الشكاسة بيع
ويشترى الناس باجر من غير ان يشتاجر
ولو اشتاجر باجرة معلومة على ان
يشترى او يبيع شيئا معلوما لا يجوز
الاجارة لانه اشتاجر على عمل لا يقدر
على اقامته بنفسه فان الشراء والبيع
لا يتم الا بشا عدة غيره وهو المباح
والمشترى فلا يقدر على تسليمه واحيلة
في جواز ان يشتاجر يوما للخدمة فيستعمله
في البيع والشراء الى اخر المدة لان العقد
يتناول النفقة وهي معلومة ببيان
قد رآه وهو قادر على تسليمه بتسليم
نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاه
شيئا لا بأس به لانه عمل منه حسنة
فجازا خيرا بذلك جرت العادة وما
راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
قال **وما ملك من مال النارية**
من الرج لانه تابع ورأس المال اصل
لظهور وجوده بدون الرج لا العكس
فوجب صرف مالك الى التبع لاستحالة
بقائه بدون الاصل كما يعرف مالك الى العفو
في البركة قال **فان زاد مالك على الرج**

لم يضمن المصارف لانه أمين فلا يكون
ضميما للتأني بينهما في شيء واحد قال **وان**
قسم الرج ويقتت النارية من ملك
المالك لو يضمنه ثرا اذا الرج لباخذ
المالك رأس ماله اي اذا اقتتت الرج
والمصارف باقتتت على حالها ولم يضمنها
بان اقتتت بعض المال وتركا بعضه
في يد المصارف على انه رأس المال والمقسم
رج ثم ملك المتروك في يده وهو مائة
تراد الرج الذي اقتتت حتى يستوفي رب
المال رأس ماله لان الرج تابع وأسر المال
امثل فلا يسلم الرج بدون سلامة الاصل
قال عليه السلام من سئل الومن كسب التاجر
لا يسلم له رج حتى يسلم له رأس ماله فذلك
المومن لا يسلم له ثرا فله حتى يسلم له عزابه
او ثرا يضمنه فاداه ملك ما في يده تبين انه
ليس برأس ماله وثرا ما اقتتت ليس برج
اذ لا يتصور بقا التبع بدون الاصل فيضمن
المصارف ما اجده على الرج لانه اخذ
لنفسه حتى يتم رأس المال بخلاف ما بقي في يده
حيث لا يضمنه لانه لم يأخذ لنفسه وما اخذ
رأس المال فمسوب عليه من رأس المال ونظيره
عزل الورثة بعض التركة لفضأ دين الميت

عطف على

به ثم اقتسمهم بقتية التركة ثم هلك
 المعزول فان قسمتهم قد بطلت ووجب
 عليهم ان يردوا لقسما الدين فان كان فيهم
 غريم فهو محسوب عليه من الدين لان
 الورثة لا يسلم لهم بشئ الا بعد قسما الدين
 قال **وما فضل فهو بينهما اي ما قتل من**
 راس المال بعد ان يردا يكون بينهما لانه ربح
 لان ربح المال لم يبق له حق بعد استيفاء
 راس ماله الا في الربح قال **وان نتعذر**
بعض المضارب لانه امين فيه وان
قسم الربح وضحت ثم عقدا ما فلك
المالك لم يرد الربح الاول اي لو اقتسما
 الربح وضحت المضاربة ثم عقداها كانا
 فلك المالك بعد ذلك لم يرد الربح
 الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت
 بالضيخ وثبوت الثمانية بعقد جديد
 فذلك المالك في الثانية لا يوجب تقاض
 الاول فصار كما اذا دفع اليه ما لا اخر
 ومدة هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب
 ان يسيء منه الربح بعد القسمة بسبب
 هلاك ما بقي بيده من راس المال وصورة
 هذه الحيلة ان يسلم المضارب راس المال
 الى رب المال ثم يفتتقان الربح ثم يرد

رب المال

رب المال الى المضارب ويؤجل له العمل على
 المضاربة فيكون بذلك مضاربة مستقبلية
 فذلك المالك فيها مبدء ذلك لا يوجب رد
 الربح الذي كان في الاول ومثلا اذا فعلا
 ذلك في كل ما اقتسما لا يجب عليهما التراد
 عند الهلاك والله اعلم **فصل**
 اعلم ان ما يفعله المضارب ثلاثة انواع
 نوع يملكه بطلق عقد المضاربة وهو ما هو
 معتاد بين التجار كالربح والاربعيات
 والايجار والاستيجار او الحمل والشراب
 ولو سفينته اذا احتاج اليها فاختير الممن الى
 اجل متعارف ولو بعد البيع لانه يملك
 الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع عند ابي
 يوسف حيث لا يجوز تأجيله الدين بعد
 البيع لانه لا يملك الاقالة ثم يبيحه نسيئة
 ومنا يملك بطلق العقد ويملكه اذا قيل
 له اعمل براك وموما يملك ان يلقى به فليحق
 به عند وجوده لالة وذلك مثل دفع
 المال مضاربة او شركة وفلظ مال المضاربة
 بماله او بمال غيره لان رب المال رضي بشركته
 لا بشركة غيره ومواسر عارض لا يتوقف
 التجارة عليه فلا يدخل تحت مطلق العقد
 ولكنه هو طريق في التفسير من هذا الوجه

للكوب مع

ونوع لا يملكه مع

موافقا لغير خلافه عند وجود الدلالة وقوله
 اعلم براك دال عليه ونوع لا يملكه بطلان
 العقد ولا يتوله اعلم براك الا ان ينص
 عليه وهو الاستدانة لان فيه شغل ذمته
 بالدين فلا يدل عليه اللفظ وصورت
 هو ان يشتري بالدين بعد ما اشترى
 براس المال كله فوفا من التجارة فاذا
 فعل ذلك باسره كان المشتري بينهما
 على ما شرطوا ورجحه ينفع اصله حتى
 يستحقانه بقوله استحقا لهما الاصل ويطل
 شرطهما فيه خلاف ذلك اذ هو شركة
 وجوه وليس بمضاربة لانه اذا اشترى
 براس المال عروضا اشتري شيئا اخر
 بالدين يكون زائدا على راس المال فلم
 يحقد عليه المضاربة واشترى بالكثر
 من راس المال ابتداء كان حصة دفع الزيادة
 شركة لانه لو لم ينص عليه كان يتقصد
 على المضارب فاذا اذن له نقده عليهما
 واخذ السيفانج مثله لانه استدانة وكذا
 اعطاهما لانه اقراض والعقود على المال
 وغيره مال وانما له والهبة والمدة كل ذلك
 ليس من باب التجارة فلا يملكه الا بالنعس ولو كان
 معده رايه فاشترى بكميل او موزون او معدود

نقد

نقد على المضارب لانه استدانة ولو اشترى
 مديرا كان للمضاربة استحقاقا لانهم
 جسد واحد من دفعه قال **ولا تنفسد**
المضاربة بدفع المال الى مالك بسلعة
 وقال زفر يفسد ولا يستحق المضارب
 من ربحه شيئا لان ربح المال يتصرف في مال
 نفسه فلا يبيع وكيله لانه الوكيل مؤ
 الذي يعمل لغيره وهذا عامل لنفسه فكيف يبيع
 وكيله لغيره فيه بل يكون مستردا للمال
 لانه يملك عزله واستراد ماله في اي وقت
 شاء اذ المربح يخلق حقه فصار كما اذا لم يسلّم
 اليه من لا يتدا وكما اذا اخذه بنفسه
 من غير دفع المضارب اليه وهو بائع وكما
 اذا دفعه اليه مضاربة والجميع ان كل واحد
 منهما ليس بيع التملك ومن شرطه ان يكون
 المال مسلما الى المضارب ولان المضاربة اجارة
 والاجرة اذا استعان بالموجر وفعله
 الموجر لا يستحق الاجر كالتخييط اذا استعان
 بصاحب الخوب فماله لا يستحق الاجر عليه
 فكذا بعد اول ما ان التسليم قد وجد وصار
 المتصرف بعد ذلك حقا للمضارب فيبيع ان يكون
 ربح المال وكيله لانه كالاجني وان المضاربة
 فيها معنى الشركة ارجح حتى جاز من غير توثيق

شغل بارج والعم بالمال المضاربة

وسيعرف ما يخرج من العمل ولو عمل ولم يخرج
 شيئا لم يستحق شيئا ولو كان اجارة لا يستحق
 الاجرة بالعمل وإنما يستحقه فرعاً على عمله
 كما يستحقه رب المال فرعاً على المال فإذا كان
 الاستحقاق بهذا الطريق صلح رب المال بعينا
 المضارب لأنه عامل فكان عمله ثابتاً تقديراً
 وكذا يده فلا يكون اخذه ^{للمضارب} لعل وجه النسخ
 سطلاً كما لو كان من اذا استقاره ^{المضارب} الميراث لا يكون
 ضحاً للميراث بخلاف ما اذا اخذه بنفسه من
 غير ان يدفع اليه المضارب لأنه لا يدين ان
 يعمل معيناً منا لعدم الاستعانة به فيقع
 العمل بنفسه ضرورة انه ملك ذلك الاستعداد
 اذا كان المال ناقصاً حتى لو كان عرقاً واخذه
 من غير دفع المضارب لا يكون استرداداً لأنه
 لا يملك عزله في هذه الحالة بخلاف ما اذا لم
 يسأله اليه ابتداءً واخذه بعد التسليم على
 وجه المضاربة او شرط عليه العمل ابتداءً حيث
 يكون هذه الاشياء مسطرة للمضاربة لأنها تتع
 التخلية او يكون العمل والمال مستحقاً من
 شخص واحد فيخرج بها من ان يكون مضاربة
 وبخلاف مسألة الحياطة لأنها اجارة محضة
 فلا يتصور ان يقع عمل صاحب الثوب عن
 الاجير او تسليم المنفعة والعمل شرط في الاجارة

ولا كذلك المضاربة لان فيها معنى الشراكة
 على ما بينا قال **فان سافر فطامه وماله**
وكسوته وركوبه في مال المضاربة وان عمل
في المرفقة في ماله كاله وان سافر
 المضارب للتجارة في مال المضاربة فأكله
 وشربه وملبوسه وركوبه يكون في ماله
 المضاربة وان عمل في ماله فأكله كما يكون
 الدوا في ماله مطلقاً لان الثقة يجب بسبب
 الاحتياض كمنفعة القاضى والروحية وهو
 اذا سافر صار محبوباً به فيجب موته في
 الراتبة فيه بخلاف الدوا لان من الغوارض
 وبخلاف الاجير لانه يستحق التبدل بينين
 فلا يتقرر بالاتفاق من ماله والمضارب
 لا يستحق الا بالدرج فيمكن ان لا يحصل فيه
 ربح فلو لم ينفق منه لتقرر بخلاف الوكيل
 والمستضع لانها متبرعان في بخلاف ما اذا
 كان يعمل في ماله لانه لم يفتقر الى المضاربة
 فلا يجب له الثقة فيه وذلك لانه ساكن
 بالسكنى الاصل ووجوب الثقة على الغير بسبب
 الاحتياض به فلم يوجد فيكون ثقته في ماله
 وهو القياس في المضارب الساكن لان منزلة
 الوكيل او الاجير والشريك وكل واحد منهم
 لا يستحق الثقة فيما يعمل به فكذا هذا الا ان

تركناه لما ذكرنا من المعنى ولان المادة
 قد جرت ان المصارف ياكل من مال المصارف
 اذا عمل في غير مصره وفي مصره ياكل من ماله
 والمكان القريب من مصره ينزله مصره
 والقامل انه اذا كان في مكان بحيث
 يمكنه ان يغدو ويرجع الى منزله فهو
 كصره لان مثل السوق يتجرون في السوق
 ثم يبيتون في مساكنهم وان لم يكنه ان
 يبيت في منزله لقوته في مال المصارف لانه
 صار محبوسا به ومن ماله الواجب
 فيه عمل ثيابه واجرة من يجده وعلف
 راسه وركبها والدمى في موضع يحتاج اليه
 كالحجاز واجرة الحمام والحلاف وقصر
 السارب كل ذلك من مال المصارف
 لان المادة حريت بها لان نظافة البدن
 والتمتع بوجوب كثرة من يقام له لان صاحب
 النسخ يجهده الناس من العالين فيجتنون
 معاملته فيطلق له من ذلك كله بالمسروف
 حتى اذا اراد يضمن وليرجع الى بلده وفي يده
 شيء من النقطة في يده ما استرد الزوج وعن
 المحسن من الحقيقة ان الدوا ايضا يكون
 في مال المصارف لانه لا صلاح يده
 ولكنه من العمل فصار كالنقطة وجه

رد مال المصارف كما كان على الزوج
 في يده يرد على الزوج عليه والورث
 وكان اذا فرغ من ذاك كبره في المال
 ما هو من النقطة وكان اذا فرغ من ذاك كبره في المال
 في الزوج فما هو من النقطة وكان اذا فرغ من ذاك كبره في المال

الظلم ان النقطة معلوم وقوعها والحاجة
 الى الدوا من الموارد فكان موهوما فلا
 يجب ما في المراءة وفي النهاية ان الشريك
 اذا سافر مال الشركة فنقطة في ذلك
 المال روى ذلك من محله وذكر في الكافي
 بعد ما ذكر وجوب النقطة للمصارف
 في المال فقال بخلاف الشريك لانه لم يجز
 المقارن ان الشريك العام لا يتفق
 على نفسه من مال الشريك الاخر قال
 فان ربح احد المالك ما اتفق بين راس
 المال او اذا ربح المصارف احد ربح
 المال قد وما كان اتفق المصارف من راس
 المال حتى يتم به راس المال فاذا استوفى
 راس المال وقفل في اقتضاء لان راس
 المال اصل وارجح مبنى عليه ولا يسلم له
 المخرج حتى يسلم له راس المال الاصل وهذا
 لان الذي ذهب بالنقطة هالك والمالك
 يعرف الى الربح على ما بيناه قال فان
 باع المتاع سراجة مسب ما اتفق على
 المتاع لا على نفسه يعني اذا باع المصارف
 المتاع الذي اتفق عليه من جميع ما اتفق
 على المتاع من اجرة العمل والطراز واجرة
 السار والصباغ والمصارف ونحو ذلك

Copy

مما ذكرنا في باب المراجعة الى راس المال بان
 يقول خامر على تكبدا لان هذه الاشيا تريد
 في القيمة ومعارف التجار احكامها براس المال
 في بيع المراجعة فجاز ذلك ولا يغير ما انفق
 على نفسه في سفره وتقلباته في ابل الى
 راس المال لانهم لم يتعارفوا فيه الى
 راس المال ولا يزيدوا ايضا في قيمة المتاع
 بخلاف الاتفاق على المتاع لانها بالزيادة
 على المن مكار في معنى الثمن قالت **والو**
نصره او حمله باله وقيل له اعلم برأيه
هو مستطوع يعني اذا قالت رب المال للمضارب
 اعلم برأيك فاشترى به مال المضاربة
 كله متاعا لم يملكه او قسمه بينه بال
 من عنده يكون مستطوعا لان راس المال
 لم يبق منه شيء فيكون تنفيذه على رب المال
 بعد ذلك استدانة من غير اذنه وهو لا
 يجوز على ما بينا وكذا لو زاد على المن بان
 اشترى باكثر من راس المال يكون مستطوعا
 في الزيادة وفي الكافي لو اشترى بكل راس
 المال وهو الف دينار واستقرض مائة
 للعدل رائج بالف ومائة عند الى حنيفة
 لانها قامت عليه بذلك وان باعها بالفين
 كانت عشرة من ذلك حصص المضاربة

وقف لله تعالى

أي عشرة اسهم على شرطها ويضم للمضارب
 خاصة لانه استقرضه لنفسه والكرى
 في ماله خاصة لان الامور بالاستقراض
 يصير مستقرضا لنفسه فكانت جهة ذلك
 من المن له خاصة وعند ما يبيع الشيا بمراجعة
 على الالف لا غير والمن كله على المضاربة وهو
 مستطوع في الكرى لان فقل بغير اذنه فصار كاستكراه
 الاجنبى وقال في المحيط في تقليل قول ابو حنيفة
 ان للمضارب في الشيا حقا ايضا من الملك الا
 يرى انه لو نهاه رب المال عن بيع الشيا
 لم يبيع فيه فكان بمنزلة المالك تمام الشيا
 عليه بالف ومائة فيبيعها بمراجعة على الكل
 فاذا باعها بمراجعة فيقسم ثمنها على ما بينهما
 اصحاب مال المضاربة وهو عشرة اسهم بقيت
 المضاربة فيها على ما لها وما اصاب الناية المستقرضة
 كان له خاصة قالت **وان سبغ امر فهو شرك**
ما زاد السبغ فيه ولا يضمن لان السبغ عين مال
 قائم وقد اختلف بال المضاربة وهو مقوم فيكون
 شريكا ضرورة بخلاف القسارة والجلان لانه
 ليس بعين مال قائم فلا يكون خلتا بال المضاربة
 الا يرى انه يبيع على القاصب دون السبغ
 ثم اذا بيع المتاع قسم على حصة المن على قيمة
 الثوب ابيض وعلى ما زاد من السبغ لما اصاب

فتمت الشربة كان على المضاربة وما أصاب
 الزيادة كان له لان المثل مال مشترك فقيم
 على قدر الاضربا واحدا لا يضرب المضارب
 بهذا الخلط لانه ما دون فيه لان قوله
 اعمل برأيك ينتظم فلا يكون به مقديا
 بل يكون مشتركا كما اذا هبت الريح في ثوب
 انسان فالقته في صبيغ غيره اذا خلط لال
 المودع بمال المودع بغير صنعه بخلاف
 ما اذا لم يقل له اعمل برأيك فانه لا يكون شريكا
 بل يضمن كالفاسب قال معه الف
بالصف فاشترى به بزا وباعه بالعين
واشترى بها عبدا فضا عما غدر ما الف والمالك
الف اى غدر المضارب ورب المال الماسم
غدر رب المال ومعه الف اخذ بغيره فغير
المضارب فتمت ما به وربيع العبد للمضارب
وباقية على المضارب ومثل المال الفان وحسب
ويراجع على العين لان المال لما صار العين
ظهر الرجوع في المال وموافق كان بينهما فتعين
 تنصيب المضارب منه حصة فاذ اشترى
 بالالفين عبدا صار العبد مشتركا بينهما
 فربعه المضارب وثلاثة ارباعه لرب
 المال ثم اذا صاع الالفان قبل التذكان
 عليهما صان ثلث العبد على قدر ملكيتهما

والمالك الف وخمسائة
 قال

في العبد فربعه على المضارب وموخمسائة
 وثلاثة ارباعه على رب المال وموافق
 وحسب ما به تنصيب المضارب خرج عن
 المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال
 المضاربة امانة وبينهما ثلث ونصف
 رب المال على المضاربة لعدم ما بينهما
 وهو معنى قوله وباقية على المضاربة يعنى
 ثلاثة ارباع العبد ورأس المال مودع
 ما دفع رب المال الى المضارب وموافقان
 وحسب ما به لانه دفع اليه الف الاول الف
 وحسب ما به ولا يبيع العبد مراجه الا على
 الفين لانه اشتراه بالالفين وهو معنى قوله
 ويراجع على الفين ولو باع العبد بعد ذلك
 بأربعة الاف كان للمضارب ربعه وموافق
 والباقي للمضاربة وهو ثلاثة الاف فالالفان
 وحسب ما به منها رأس المال وحسب ما به ربع
 بينهما نصفان قال وان اشترى من المالك
 بالث عبد اشتراه بنفسه راجع بنفسه
 الى لو اشترى المضارب من رب المال بالث
 درهم عبد اكان اشتراه رب المال بنصف
 الالف يبيعه المضارب سراجة على نصف
 الالف وموخمسائة ولا يجوز ان يبيعه
 سراجة على الالف لان بيعه من المضارب

ففان ما تقدم في اية قوله والمالك قوله
 بالث عشرة ونصف اربع سبعة
 وحسب ما به فيها الكلام من ثلث
 والى اية قوله وان اشترى من المالك
 بالث عشرة ونصف اربع سبعة

كبيعة من نفسه لانه وكيله فيكون بيع ماله
لماله فيكون كالمقدوم وان حكم بحوارة لتعلق
حق المضارب به فلا يجوز بنا المراجعة عليه
لانها مبنية على الامانة وعلى الاحتراز عن
شبهة الخيانة فينتهي على ما اشتراه رب
المال فيكون المضارب كالوكيل له في بيعه
ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب
عبد اجسمائية فباعه من رب المال بالف
بيعه مراجعة على خسمائية لان البيع المجاري
بينهما كالعه ومما ذكرنا فثبتت المراجعة على
ما اشتراه به المضارب كانه اشتراه له وناول
اياهم من غير بيع قال معه الف بالصفحة
فاشترى به عبد اقيمته الفان قتل رجلا
خطا ثلثة ارباع الفدا على المالك ورجعه
على المضارب والعبد يخدم المالك ثلثة
ايام والمضارب يوما لان مال المضاربة
اذا كان عينا واحدة فبينهما اكثر من راس
المال يظهر فيه ارجح وموافق ههنا بينهما نصفان
والف لرب المال لراس ماله لان ثمنه النان
فقد الفدا بينهما على هذا الوجه ارباعا
فثلثة ارباعه على رب المال والربيع
على المضارب لان الفدا مونة الملك فيتقدر
بخدمه فاذا قد ياه خرج العبد كله عن

المضاربة

المضاربة اما نصيب المضارب فلاله صار
مضمونا عليه على ما بينا واما نصيب رب المال
فبنفسا القاضى بانفسا الفدا عليها لان
فناءه بالفدا يتحقق فتمت التبيينها لان
الخطاب بالفدا يوجب سلامة المندى
ولسلامة الابا فتمت بخلاف ما مضى لان كل
التمتع على المضارب لانه العاقد وان كان له
الربوع على رب المال بما مضى فلا حاجة الى
التمتع ولان العبد باجماية صار كالزائل
عن ملكيتها اذ الموجه الاصل هو الدفع وبالفدا
صار كأنها اشترى فاذا خرج عن المضاربة
يخدمها على قدر ملكيتها بحكم الاشتراك بينهما
ومما مضى قوله يخدم المالك ثلثة ايام
اررب المال والمضارب يوما قال معه
الف فاشترى به عبد او ملك النان قبل
التقد دفع المالك الف اخره وشره وراس
المال جميع ما دفع يعني اذا كان مع المضارب
الف درهم فاشترى به عبد او صاع النان
قبل التقدر جمع على رب المال فاذا دفع اليه
ثانيا يملك قبل التقدر ايضا يرجع على رب
المال ايضا فهكذا يرجع عليه كلما ملك الى
ما لا يتناهى ويكون راس المال جميع ما دفع
الى رب المال بخلاف الوكيل حيث لا يرجع

عند ملك المثل بعد الشرا امانة واحدة
 فالفرق ان المال في يد المضارب امانة
 ولا يمكن حمله على الاستيفاء لان الاستيفاء لا
 يكون الا بقصر مضمون والمضاربة تنافيه على
 ما بيننا فكلما قبض يكون امانة واذا هلك
 كان الملك على رب المال وقبض الوكيل
 بعد الشرا استيفا لانه وجب له على الموكل
 سلك ما وجب عليه للبائع فاذا قبضه صار
 مستوفيا لذلك فصار مضمونا عليه فان
 ملك لم يبق له ان يرجع به على الموكل لان المستوفى
 لم يبق له حق بعد الاستيفاء ولم يوجد
 ما يمنع من حمله مستوفيا لحقه مضمونا
 عليه لان الوضعية لا تنافي في الضمان الا يرى
 ان الغاصب اذا توكل ببيع الغصوب جاز
 وهو مضمون عليه فلا حاجة الى جعل ما قبضه
 بعد الشرا امانة حتى اذا لم يقع استيفاء بان
 دفع اليه المثل قبل الشرا ثم اشتراه ثم
 ملك قبل النقد رجع به على الموكل لوقوع
 الاول امانة لانه لا يمكن حمله مستوفيا بقبضه
 قبل الشرا لانه لم يجب له عليه شيء حتى يبيع
 مستوفيا بالقبض فيكون امانة فاذا ملك
 رجع عليه فيكون مضمونا عليه ثم اذا ملك
 لا يرجع لما ذكرنا بخلاف ما اذا لم يدفع اليه

المثل لا بعد الشرا حيث لا يرجع امثلا والمعنى
 ما بيننا ولان ما قبضه الوكيل لولم يحل على
 الاستيفاء لزم منه تصبيع المال على الموكل لان
 الماحوز منه ثانيا تصبيع وفي المضاربة
 لا تصبيع لانه ملحق برأس المال ويستوفيه
 من الربح ولولم يرجع لقصر المضارب
 فترجع عليه دفعا للضرر عنه ولان الوكيل
 امتنع وكالته بالشرا امانة وانقزل فلا يرجع
 بعد الانقزال بخلاف المضارب فانه لا ينقزل
 بالضرر بل لا ينقزل بالضرر في بعض الصور
 فترجع عليه ما دام مستقرا له **قالت**
الغاة نقال دفعك الى النار ورجعت النار وقال
المالك دفعك الى النار فالتول للمضارب ومعنى
 السائلة ان يكون مع المضارب وكان ابو حنيفة
 نقال الغاة نقال لرب المال دفعك الى النار
 ورجعت النار ورجعت النار قال رب المال بل
 دفعك اليك النبي فالتول للمضارب وكان ابو
 حنيفة يقول ولا التول لرب المال وهو قول
 دفع لان المضارب يدعى الربح والشركة فيه
 ورب المال يتصرف فيقول التول لرب المال
 فقال التول للمضارب وهو قوله ابو يوسف
 رحمه الله فان حصل اختلافا في الشبوض فالتول
 قوله الثاني في مقدار القبرض امين كان

او من غير الاثرى انه لو انكر القبر بالكلية
 كان القول له وادنا اختلفا في راس المال والرجح
 بان قال رب المال انك شرطت لي نصف الرجح
 كان القول للمضارب في مقدار راس المال
 لانه القايض والقول لرب المال في مقدار
 الرجح لانه المنكر للزيادة وهو لو انكر استحقاق
 الرجح عليه بالكلية بان قال كان المال في يده
 بضاعة كان القول له فكذا في انكاره الزيادة
 وايضا اقاما البينة يقبل بينته لانها مبينة
 كاسمها وان اقاما البينة في هذه الصورة
 كانت بينة لرب المال او في مقدار راس
 المال وبينته المضارب اول في مقدار الرجح لانها
 اكثر اثباتا قال **كسعتك فقال هو**
مضاربة بالنصف وقد رجح الفاء وقال المالك
هو بضاعة فانقول للمالك لان المضارب يدعى
 عليه تقوم عمله او الشركة في ماله او شرطاً
 من جهة ورمي المال بكونه كان المتول قوله
 ولو قال المضارب اقرضني وقال رب المال
 هو وديع او بضاعة او مضاربة فالقول
 لرب المال والبينة بينة المضارب لان
 المضارب يدعى عليه التملك وهو يتكرو لو
 كان بالعكس بان ادعى رب المال الترضي والمضارب
 المضاربة كان القول للمضارب لانها

راس المال في مقدار الرجح

اتقا على ان الاخذ كان باذن رب المال ثم
 رب المال وادى المخصوص ارادى رب المال
 المضاربة في نوع يدعى عليه ضمانا وهو منكر
 فكان القول قوله وايضا اقاما البينة قبلت
 بينته ولو اقاما البينة كانت بينة لرب المال
 اول لانها اكثر اثباتا ولو ادعى المضارب العموم
 في كل تجارة دادعى رب المال المخصوص او ادعى
 رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب
 ما سميت في تجارة بعينها كان القول للمضارب
 لان الاصل فيها العموم فكان القول لمن
 يتسك بالاصل وقال زفر القول لرب
 المال لان الاذن يستقاد من جهته فكان
 اعرف به كالكوالة وكما اذا اختلفا قبل
 العمل قلنا الاصل في الكوالة المخصوص وفي
 المضاربة العموم وقبل العمل يكون انكار رب
 المال نهيا له عن العموم وهو يملك ذلك فصح
 نهيه ولو ادعى كل واحد منهما نوعا كان القول
 لرب المال لانها اتقا على المخصوص فكان القول
 قوله من يستقاد من جهة الاذن اولى بالبينة
 بينة المضارب لاحتاجته الى بينة الضمان وعدم
 حاجة الاخر الى البينة ولو رقت البينتان
 بان قال رب المال دفعت اليك مضاربة
 ان تعمل في كبر في ضمان وقال المضارب

دفعت الى العمل في طعام في سوال او بالعكس
 واقاما البيعة كانت بيعة من يقول في سوال
 اولى لان اخرا شرطين يفسح اولها وان لم
 يعرف وقتا او وقتا واحدا او وقتا احدا
 دون الاخرى يقضي بها قال رب المال كانهما
 لم يوقتا وقد بينا المعنى دالة اعلم بالشراب
كنا **الايدي** **هو تسليط الغير على حفظ**
سأله والورد رقة ما يترك عند الابن
 هذا في الشرع وفي اللغة الورد رقة مستقاة
 من الورد وهو مطلق الترك قال عليه
 السلام يشبه بيت اقوام عن دوعهم
 الجماعات او كختم الله على قلوبهم او لكي
 من العاقلين اي عن تركهم اياها قال
 الله تعالى ما ودعك ربك وما قلى قرئت
 بالشد يد والتحقيق والمودع الشيء المترك
 قال عليه السلام الايمان نور الله اودعه
 في قلوب المؤمنين فعلى الصديق ان يسأل
 التوفيق على حفظ وديعة الله تعالى
 وعلى حفظ جميع الامانات فانه فرض
 قال النبي صلى الله عليه وسلم على السيد
 ما اخذت حتى تؤدى رواء ابو داود والترمذي
 وقال عليه السلام الامانة حجة العباد

في قوله لا يملك في طعام في سوال او بالعكس
 في قوله يشبه بيت اقوام عن دوعهم
 في قوله ما ودعك ربك وما قلى قرئت
 في قوله الايمان نور الله اودعه
 في قوله ما اخذت حتى تؤدى رواء ابو داود والترمذي
 في قوله وقال عليه السلام الامانة حجة العباد

والحيانة حجة العباد وروى ان زليخا لما اتيت
 بالفقير واتيحت حينا ما من المحزون
 على يوسف عليه السلام فلبست على قارعة
 الطريق في ليح النقير ففر بها يوسف عليه
 السلام فقامت بتادى فقات ايها الملك
 استمع كلامي فوفقت يوسف عليه السلام
 فقات الامانة اقامت المملوك مقام
 المملوك والحيانة اقامت الملوك مقام
 المملوك فقال عنها فقيل انها زليخا فوجه
 رحمة عليها شر شرط الورد رقة اثبات
 ايده عليها عند الاستحقاق وركنها قول
 المدع او دعتك هذا المال او ما يتصور
 مقامه من الاقوال والافعال والاعتبار
 من المودع بالقول والاعتبار بالنقل فقط
 وحكمها وجوب الحفظ على المستودع ووجوب
 الاداء عند الطلب وجبر دوره المال امانة
 في يده قال وفي امانة فلا يضمن بالهلاك
 لقوله عليه السلام لا مكان على مؤنت رواء
 الدار فطخى ولا لاء المودع مستبرج في الحفظ
 وما على المحسنين من سبيل ولا يده
 يد المالك فتكون مملوكة في يد المالك فلا
 يجب الصيانة ولا للناس حاجة الى الابداع
 فلو سنن المودع لاستنع الناس عن قبول

Copy

الودائع فكانوا يخرجون بذلك وهداكتها
 لا تختلف بين ان يكون بشي يمكن التفرغ عنه
 او لا وبين ان يملك للامير مال غيره
 معها او لم يملك وقال مالك ان ادعى
 انها سرقت وحدث ما يضمن لكان الهبة
 قال **والمودع ان يحفظها بنفسه**
وبعالة لان المطلوب منه ان يحفظها
 مثل ما يحفظ مال نفسه وماله نفسه
 يحفظه لمن في عياله من زوجته وولده
 ووالديه او غيرهم والمعتبر فيه الساكنة
 لا النقلة عليه الا ترى ان المرأة اذا دعت
 الوديعه الى زوجها لا تقبل ولو دفع الى اجير
 الذي استأجره مسامرة وثقتة عليه
 لا يضمن ومن بعد ان المودع اذا دفع الوديعه
 الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين
 من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في
 عياله لا يضمن لانه يحفظه مثل ما يحفظ
 ماله كمن قال وهذا يعلم ان العيال
 ليس بشرط في حفظ الوديعه قال **وان**
حفظها بغيره من غير من في عياله
 لان صاحبها لم يرخص بغيره والانيه
 تختلف في الامانة ولان الشئ لا يقدر على
 كالتصاريب والوضع في خير رعيه من غير استئجار
 لا يضره

وصاحبها ولا يجب عليه ان يضمن ذلك لانه في التيميم قال
 وعبد الفتى وعزاه الى التيميم قال في حفظ الوديعه
 هذا الموضع في التيميم في حفظ الوديعه بالعمال قال
 ويضمن المودع حفظ الوديعه عن الاجير الذي يحفظه بالوديعه
 فيما قبله حتى ذكر ان المودع يحفظ الوديعه بالعمال قال في
 الما دون ذلك في يده ماله من غير

يد من في

له ايداع حتى يضمن به لان المودع في الحرز
 ومنع في يده الحرز فيكون كالتسليم اليه
 قال **الا ان يخاف الحرق او الغرق**
فيسلمها الى جاره او فلتك اخر لان التسليم
الى جاره او الى فلتك الى سفينة اخرى
 عند اخطا طه المار بداره وعند تحبط
 السفينة تعين حفظا فلا يضمن به ولا يصدق
 على ذلك الابيئة لان تسليم الوديعه
 الى غيره موجب للعنان ودعوى الضرورة
 دعوى تستعطف له فلا يقبل الابيئة كما
 اذا اتلفها بالعرق في حاجته باذن صاحبها
 قالوا اذا لم يكن ان يدفعها الى من موثق
 عياله وان امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت
 بعياله فدفعتها الى الاجنبي يضمن لانه
 لا ضرورة له فيه وكذا الواقعا في سفينة
 اخرى ومثلت قبل ان تستقر فيها بان
 وقعت في البحر ابتداء او بانته حرج يضمن
 لان الاختلاف حصل بفعله قال **فان**
طلبها ربه فحبسها فادوا على تسليمها او
حفظها بانه حتى لا يضمن لانه متعدد
 بالبيع بعد الطلب مع القدرة على تسليمها
 اذ لا يرعى صاحبها بما سألها بعده فيكون
 معزولا لقصار يده عليها كيد انما يجب

فحينئذ وكذا بالخلط صار مستهلكا مستعدا
او لا يمكنه الوصول الى عين حقه سبب
فعله فيجب عليه العثمان وملك المخلوط
ولا سبيل للمودع في المخلوط عند ان حقيقته
وقالا اذا خلطها بغيرها شركة ان شاء
لانه لا يمكنه الوصول الى عين حقه
معرفة وامكنه معنى بالقسمة فيكون
استهلاكه من وجه فيسبب الى انهما ساء
ومذا لان القسمة فيها لا يتفاوت احاده
افراز وتعيين حتى يملك كل واحد من
الشريكين ان ياحد حصته عيننا من غير
قتل ولا رضا فكان امكان الوصول الى عين
حقه ~~وكانت حقه~~ ~~في حقه~~ فتخير
وله انه استهلاك من كل وجه لانه نقل
يتخذ راسه الوصول الى عين حقه ولا
يكون الاستهلاك من العباد اكثر من ذلك
لان اعداد امر المحل لا يدخل تحت قدرته
فيعبر ضامنا ولا يعتبر بالقسمة لانها
لوحيتها الشركة لتصل كل واحد الى حقه
فلا يصلح ان يكون موحية للشركة لان حكم
العلية لا يكون علية العلة ثم قالوا لا يباح
للخالط التناول قبل اداء العثمان ولذا ابرأ المودع
الخالط لا سبيل للمودع على المخلوط عند ان

حقيقة

قائم به

لا يثبت
المال بحقه ينقطع
عند ان حقيقته في الدخول في الاستهلاك لا يصير ولو غلط

حقيقة لان حقه في الدين لا غير وقد
سقط ما يراه وعندنا يسقط الخيار
وتتعين الشركة في المخلوط وفيه تظهر شرقة
الاخلاف ولو غلط المايح بخلاف حقيقته
كالزيت بالشيرج ويجب انقطاع حق المالك
بالعثمان لانه استهلاك صورة بمعنى
لغز القسمة باعتبار اختلاف الجنس
وتعيين البالد ومن هذا القبيل غلط
الخطبة بالسعر في الصحيح لان احدهما
لا يخلو عن حبات الاخر فيتعذر التمييز في
الجملة وقيل القياس ان يكون المخلوط
ملك المخالط عند ان يوسف يحل الاقل
سببا لانه اعتبار المالك اجزا وعند
محمد شرقة بكل حال لان الجنس لا يغلب
الجنس عنده وقد مر في الرضاع ولو
خلطت الفضة بالفضة بعد الاذابة
صار من جنس المايح لان ما يبع حقيقة
عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور
قال وان خلطت بغير فعله استركا
لان العثمان لا يجب عليه الا بالتقدي ولو
لم يوجد منه فعل فيثبت كان مودعة
دمية شرقة املاك وقد بينا ذلك
في الشركة قال **ولو اتفق بعضهما**

فقل لا ينقطع بالاجماع
لامكان التمييز

Copy

ing S ersity

قرد مثله فخلطه بالبا في ضمن الكل لان
 البعض صار مناساله بالانفاق لانه
 شهد فيه وصار للبعض الآخر من
 ايضا كونه خلط ماله بها لان العتات
 لا يصح الا بالتسليم الى صاحبه وقبله
 باق على ملكه فاذا خلطه بالواد يفتنه
 صار مستهلكا للود بعة ففي ضمن على ما بين
قال وان تعدى فيها ثم ازال التقدي
 رال العتات بخلاف المستعبر والمستاجر
 واقتراره بعد جرده وقال الشافعي
 لا يبرأ من العتات لان عقد الوضعة ارتفع
 حين صار مناساله بين الضمان
 والامانة فلا يبرأ الا بالرد على صاحبه
 ولا يتقود الامانة الا بعقد جديد فنصار
 كالمستعبر وكالمستاجر وكالحجود ولسا
 انه سامور يا كفظ وقد وجد وهذا لان
 الامر بالحفظ مطلق فثبتت اول الادقات
 كلها فاذا خالف في البعض ارتفع حكم
 العقد في ذلك البعض فاذا رجع الى الوفاق
 في غيره ان بالامور به فيه فان رفع الخلاف
 ضرورة فتقود الامانة كما اذا استاجر
 احيرا للحفظ فترك الحفظ في بعضها ثم عاد
 فانه يفتق الاخير بقره بخلاف المستعبر

في مدة

المستاجر

والمستاجر للمعين اذا تعدى في المعين
 المستاحبة والمستقارة ثم ازال التقدي
 حيث لا يبرأ من الضمان لان البراءة من الضمان
 انما تكون باعادة يد المالك حقيقة او حكما
 ولم يوجد ذلك لان قبضتها العين كانت
 لانفسها لا يستغنى النافع فاذا تركا
 الخلاف لم يوجد الرد الى صاحبه لاحتقار
 رلاهما بخلاف المودع فان يده سيد
 المالك حكما لانه غاسله في الحفظ فاذا
 ترك الخلاف فتدرد بها الى يد صاحبه
 حكما فيرا اذ موثا به عنه وبخلاف الحجود
 لان الحجود رفع للعقد فيفتح به العقد
 فلا يبرأ الا بعقد جديد كالاحكام الشرعية
 فانه بالحجود ينتقض ايمانه فلا يقود
 مسلا الا بعقد جديد وبالمخالفة فعلا
 لا ينتقض حتى لو عاد الى الوفاق صحيح ولهذا
 تجود الوكيل الوكالة يكون فسخا وكذا
 حجود احد المتبايعين البيع يكون فسخا
 دلالة لما عهد بحضرة عزل نفسه وهو
 ملك ذلك بحضرة وينفرد به ولانه لما
 طالع المودع فقد عزله فيكون يوجب
 ذلك بالاسان غاصبا ولو عاد الى الاقرار
 لم يدا معي قوله في المحقق بخلاف المستعبر

Copyrighted material

والمستاجر وافراره بعد مجوده وقال ابو
 يوسف لو تجدنا عند غير صاحبها وعنده
 حينئذ سأل عن حالها من غير ان يطلب منه ^{الداوية}
 الرد عند من يخاف عليها فوجدنا لا يضمن
 لان المحمود في هذه الصورة من باب الحفظ
 وهو ما سوره فلا يجد انكارا ولا خلافا
 وانما هو اتقان في الحفظ ولانه لا يملك عرق
 نفسه حال عيبه ولم يزل صاحبها
 فيكون باقيا على حاله وقال رفر يضمن لان
 المحمود سبب العمان لكونه اتلافا حكما
 فلا يختلف باختلاف الاحوال كالانلاف
 حقيقة قلنا في هذه الاحوال ليس باتلاف
 وانما يكون اتلافا اذا اراد ملكها ومراة
 هنا حفظها بقطع مع الطامعين فكيف يكون
 اتلافا قال **وله ان يسافر بها عندهم البني**
والخوف اي المودع ان يسافر بالودعة
 اذا امرت به المودع ولم يخف عليها بالاخراج
 وهذا على الإطلاق قول ابو حنيفة وقال
 ابو يوسف له الخروج بها الى مسافة قصيرة
 وان طال لا يخرج باله حمل وموتة
 لان القصيرة لا يخاف فيها عاودة ولهذا تسافر
 المرأة السفر القصير بغير محرم ولا زوج
 وقال محمد لا يخرج باله حمل وموتة لانه

يلزمه موتة الرد فيها له حمل وموتة
 والظاهر من حاله انه لا يرضى به ويرى
 يستغرق الموتة الوديعه وفيه ملاك
 فلا يجوز كالوكيل بالبيع حيث لا يكون
 له اخراج المبيع فان اخرج ممن قال
 الشافعي ليس له ان يخرج بها سواء كان
 له حمل وموتة او لم يكن لان المطلق ينصرف
 الى المتعارف وهو الحفظ في المعارفة
 ومعار كالاستحفاظ باجر ولا يضمن
 ان الامر صد رمطلف فلا يتقيد بالمكان
 كما لا يتقيد بالزمان والمعارفة محل
 الحفظ اذا كان الطريق آمن والكلام
 فيه فقار قال عمر ولما يملك الاب والوصي
 في مال الصغير مع ان ولا يمتما نظرية
 لقوله تعالى ولا تقتربوا مال اليتيم الا
 بالتي هي احسن ولو لانه من الاحسن
 لما جاز ذلك لهما الا يرى ان المحمود
 في الاموال الربوية يتنقم بتصرفها حتى لا يقد
 بيعها لئلا يورثا لمدد المتروك الوكيل
 بالبيع ما مودع بالبيع لا بالحفظ وانما يجب
 عليه الحفظ فيقتضي الامر بالبيع اذا لا
 يمكن بيعه الا بعد حفظه والاستحفاظ
 باجر عقد مساومة فيقتضي التلبيس

في مكان العقد وما يلزم الأمر من موثقة
 الرد ضروره صحة امره فلا يبعد ذلك اخرا
 به والمعتاد كونه من المصرا لا حفظهم
 فيه ومن يكون في العازة يحفظ ما له فيها
 كامل الاثنية ولو كان الطريق محييا للبر
 له ان يشافرها ان كان له منه بد وان
 لم يكن له منه بد بان يسافر مع امه
 لا يضمن ولو بناء ان يخرج بها من المصرا
 فخرج بها ضمن ان كان له منه بد لان المصرا يبلغ
 في الحفظ فكان التقييد مفيدا وان لم
 يكن له منه بد لا يضمن **قال ولو اودع**
شيئا لم يدفع الودع الى احد ما حفظه
 اي لو اودع رجلا شيئا عند رجل فحضر
 احدهما بطلب نصيبه لم يدفع اليه حتى يحضر
 الآخر عند اعند الى حنيفة وهو مروى عن
 علي رضي الله عنه وقال له ذلك والخلاف
 في ذوات الامثال وفي غيره ليس له ذلك
 بالاجماع لما ان الحاضر طلب نصيبه فاصرة
 فيومر بالدفع اليه كافي الدين المشترك
 وهذا لان يطالبه بتسليم ما سلم اليه وهو
 المصنف وبوله ولهذا كان له ان يأخذ
 اذا اظفر به فكذا يومر المودع بالتسليم
 اليه ولا في حنيفة ما روينا عن علي رضي الله عنه

ولان

وقف له ثقه

ولان المودع لا يملك الثمنه بينهما اذا
 لو دفع اليه نصفه لا يكون ثمنه
 بالاجماع حتى اذا ملك الباقي فجمع صاحبه
 على الاخذ بخصته بالاجماع فاذا سلم
 يقع ثمنه لا يجوز له ان يدفع نصيبه الغايه
 اليه لعدم رادته بذلك فيكون مستعدا
 بالدفع فيضمن نصيبه بخلاف الدين المشترك
 لانه يطالب به بتسليم حقه لان الديون
 تقضى باسمائها واخذ الشريك عند الظفر
 به لا يدل على ان المودع يومر بالدفع
 الا ترى ان رجلا اذا كان له على اسكان
 الف درهم دين وللمدين الف درهم وديعة
 عند اخر فلفريه ان يأخذ الوديعة اذا
 ظفر بها وليس للمودع ان يدفع اليه ولا يؤمر
 بذلك وروى ان رجلا دخل الحمام
 واودع عند الحمامي الف الف فخرج احدهما
 فطلبه منه فاعطاه ثم خرج الآخر وطلبه
 فتخير الحمامي وذهب الى حنيفة فقال
 له قل لا اعطيك حتى يحضر صاحبك فانقطع
قال وان اودع رجل عند رجلين مما
يقتسمان شيئا ويقتطع نصفه ولو دفع
الى الاخر ضمن بخلاف ما لا يقتسم شيئا
 عند الى حنيفة وكذا الجواب في المرتنين

والوكيلين بالشر اذا سلم احدهما الى الآخر
وقالا لاحدهما ان يحفظ باذن الآخر
في الوجهين لان المودع رضى بما بينهما
فكان لكل واحد منهما ان يتكلم الآخر
ولا يضمن كما فيها لا يقسم ولا يحنيفة
وموافقا ان المالك رضى بحفظها لا يحفظ
احد مما ورثها فامة الاثنين لا يكون
رضى باقامة الواحد وهذا لان الممل
ان فعل الاثنين اذا اضيف الى ما يقبل
الوصف بالتجزى يتناول البعض لا اهل
فاذا سلم الكل الى الآخر ولم يررض
المالك به ممن ولا يضمن القابض لان مودع
المودع لا يضمن عنده وما فيها لا يقسم فالمالك
رضى بيبوت يد كل واحد منهما على الاثر اذ
في الكل انه لما اودعها مع علمه بانها لا يجتمعان
على حفظها انا الليل والهار واماكنهما المتساوية
صار راضيا بحفظ كل واحد منهما جميعه على
الاقتراء **قالت ولو قال لانه دفع الى**
عبيك او احفظه في بيتي البيت قد ذهب الى
من لا يملكه منه او حفظ في بيت اخر من الدار
فمذموم اي المودع قال ذلك للمودع مخالفا
في ذلك لا يضمن لان لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه
فلم يكن مفيدا فليمنوا هذا اذا كانت الوديعة

ارغم القمان

ما

ما يحفظ في يد من منه المودع من الدفع
التي سئل ان يكون الوديعة قريبا فيمنه
من التسليم الى اسرته او كانت يبيت الدار
مستأوية اما اذا كانت الوديعة مما لا يحفظ
في يد من يهاه عن الدفع اليه كما اذا كانت
الوديعة قريبا منهاه عن الدفع الى اسرته
او كانت عقد جوارقهاه عن التسليم الى
غلامه او كانت يبيت الدار مختلفة بان كان في بعضها
عورطا من يضمن بالمخالفة لان القيد مفيد
في مثله **قال وان كان له منه بدا وحفظها**
في دار اخرى ضمن الى ان كان له بد من دفع
الوديعة الى من يهاه عن دفعها اليه بان يهاه
ان يدفعها الى اسرته فلا تولى اسراة
اخرى او يهاه ان يسلمها الى غلامه فلا تولى
وله علام اخر مخالفة اذ قال له احفظها
في هذا البيت اذ في هذه الدار تحفظها
في دار اخرى ضمن لان الناس يختلفون
في الامانة والكماسة ومعرفة طريق
الصيانة والاحترار عما يوجب سمي
في الدين اذ الحاملة على الحفظ كما ينبغي وكذا
الدور تختلف في الحرز فكان هذا الشرط
مفيدا فيمنه اذا كان لا يخرج بالوفاء
بالشرط وذلك عند وجود من ذكرنا

غلامه او يكون عقد جوارقهاه
من التسليم الى اسرته او كانت
مستأوية

والا فلا قال ومودع الغاصب ما من
 لا مودع المودع وهذا عندنا في حقيقتة
 وعندنا ما يضمن مودع المودع ايضا فيكون
 لصاحبه الخيار ان شاء ضمن الاول وان
 شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول لا يرجع
 به على احد وان ضمن الثاني يرجع به
 على الاول لكونه عاملا له لان الاول
 خاص بالتسليم الى الثاني بخلاف ان
 المالك والثاني مستعد بقبضه بغير
 ادله فيترى لا مترلة الغاصب ومودع
 الغاصب او الغاصب دغا صبي الغاصب
 او الغاصب والمشتري منه غير ان الثاني
 مفرد ومن جهة الاول عاملا له فيرجع
 عليه بالحقة من العهدة وله ان
 يضمن المالك من يد امين ^{لا يضمن} لا يضمن
 ما لم يشاركه لمختور رايه لان حقه
 باق ما دام في مجلسه وصاحبها رضى
 به باعتبار حصول رايه لا بصورته
 يده بدليل انها لو ملكت قبل ان
 يشاركه لا يضمن واحد منهما الا لاجماع
 فلهذا يترك ان الابداع مباح له اذ السد
 ينقطع راي الاول فلا يكون مستعدا لغيره
 الدفع ما لم يشاركه فاذا قارقه صار مضيقا

المودع للمودع

لنا وقت التقريب بترك الحفظ الملتزم
 بالعقد والقابض منه لم يكن مستعدا
 بالقبض بدليل ما ذكرنا من عدم وجوب
 الضمان بالملك قبل ان يشاركه
 الاول وبعد الافتراق لم يحدث فعلا
 اخر بل هو مستمر على ذلك الفعل وهو
 امين فيلزم ان يكون مستعدا ما صامنا بعده
 وهو لم يفتقر الحفظ الذي التزمه
 بعقد وهذا لانه لما صار في اوله امينا
 وجب ان يبقى كذلك حتى يوجد منه
 فعل يطل فصار نظيره لو ثبت الرجوع
 في ثوب انسان قال قته في حجر غيره فانه
 لا يضمن بالاستمرار ما لم يوجد منه فعل
 فقد فكذا هذا والجامع بينهما ان كل
 واحد منهما لم يكن مستعدا في الابتداء فلا
 يتحمل مستعدا بدون احداث فعل اخر
 ولا يقال لو لم يكن مستعدا بالادفع
 لما منق بالافتراق كما اذا دفعها الى من في
 عماله فلما ضمن بالافتراق علم انه مستعد
 فيكون القابض منه ايضا مستعدا فيضمن
 ضرورة لان المتولى لما جاز له الدفع وهو
 حاضر لا لاجماع بدليل ما ذكرنا صاحب
 كان المودع قال له ادنت لك ان تدفعه

سورة النور

الى غيرك بشرط ان لا تشاركه فانه
 لا يضمن ما دام مقنه فكذلك اذا جلا
 مسألة الغاصب والغاصب منه
 واخواتها لانهم صاروا مسئلة بالتقني
 منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذلك
 بقا سهم مودع الغاصب ان لم يعلم انه
 غاصب رجع على الغاصب فولاذا اذا
 وان علم فكذلك في الظاهر وحكي ابو اليسر
 انه لا يرجع واليه اشار عمر الالبنة
 ذكره في النهكية وقال ابن ابي ليلى ايضا
 المودع بالادعاء ولا مودع المودع
 بالفتنح بنا على ان له ان يودع عنده
 لانه يجب عليه ان يحفظ الوديعة بالحفظ
 ماله ويحفظ ماله تارة بنفسه وتارة
 بغيره فلهذا لم يوجد من المودع الرضا
 بالدفع الى غيره ولا لاله لانه على الرضا
 اذا تورع بغيره لما ادعها عنده فكان
 مستقديا ماله فح وضمن قال **مع الف**
ادعي رجلان كل ايه له اودعه اياه
فكل ايه فالايت ايه وعليه الف اخر
بينهما او اذا كان في يد رجل الف
 فادعيا رجلان كل واحد منهما انها له
 او دعيا اياه تجلف ايه فان شغل ايه

الظا ادعي

كان

كان الايت بينهما وعليه الف اخر بينهما
 بيان ذلك ان دعوا اياه صحبة فيجب
 عليه اليين اياه فان حلف اياه فلا
 اياه عليه لعدم راحة وان حلف لاحدهما
 وشغل للاخر فحق به من شغل له دون الآخر
 لوجود الحجة في حقه دون الآخر وان شغل
 اياه فحق به بينهما لعدم الاولوية ثم يجب
 عليه الف اخر اياه لاقراره به او لم يذله
 اياه على اختلاف الاصلين ولايتهما
 بكذا القامى بالتجلف جاز لقد راجع
 بينهما وعدم الاولوية والاولى
 عند التسامح ان يفتنع بينهما تطيبا
 لتلويهما ونسبا للهمة فان شغل للاول
 لا يفتني حتى تجلفه للثاني ليكشف وجه
 القضا هل مولاه او لاحد منهما كما اذا قاما
 البيعة بخلاف ما اذا اقر لاحدهما فانه يحكم
 به له لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه
 والشكوك لا يكون حجة الا بالقضا وهذا
 لو شغل من حلف لا يلزمه شي وكذا البيعة
 لا تكون حجة الا بالقضا فيؤخر القضا حتى
 يكشف وجهه ولا ضرر عليه بالتأخير
 لانه لا يفتني للثاني حتى تجلف للثاني
 ولو شغل للثاني ايضا فحق به بينهما نصين

لثمة المثل

بينها

لاستوائيهما في الحجّة وبغيرهما الفآخر نسفين
كما ذكرنا في المحقق لانه بالنكول اوجب لكل
واحد منهما كل الالف كانه ليس معه
غيره فاذا صرفه اليهما فقد صرف نصف
نصيب كل واحد منهما الى الاخر فغيره
فلو قضى الماضي للاول حين نكل قبل
ان يحلف للثاني لا ينفذ قضاءه حتى
يحل للثاني بعده كان الالف بينهما
لان القضاء للاول لا يطل حوالته وقال
الحقاني قد قضاوه لانه محل محقق
فيه لا ينزل على من قال ينفذ قضاؤه للاول
ولا يشاركه الثاني فيه لان النكول حجة
شرعية كالاقرار ودفع المسألة في العبد
ولا فرق بينهما لان التزويج في
الودايع والغصوبة ثم لا يحلف المدعي
عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتضاه
على قوله ما هذا المبدل بالاجماع لان قوله
لا ينفذ بعد ما صار الفيد لغيره ومثل
حلف ادا من اليه القيمة بان يقال له يا الله ما هذا
عليك هذا العبد والقيمة وهو كذا وكذا
ولا اقل منه قيل ينبغي ان يحلف عند
محمد خلافا لابي يوسف بناء على ان المودع
اذا اقرب بالوديعة ودفعها الى غيره يضمنه

عند

عند محمد خلافا لابي يوسف فانه يقول
ان مافات من حقه لم يفت لمجرد اقراره
وامافات بالدفع الى الاول وذلك يقتضيه
القاضي فلا يضمن ولكن محمد رحمه الله يقول
ما الذي سلكه القاضي على الفتاوى
للاول باقراره بشرا فله الثاني بانه مودع عنده
والمودع يكون مناسبا بالتشليل والله اعلم

كتاب العارية

شده

قال **في تملك النافع بغير عوض** هذا في الشرع
وفي اللغة مشتقة من العار منسوبة
اليه ودرزها قلبية لان طلبها عار وفي
الشرع ما ذكره في الكتاب وقال الكرخي
والشافعي هي اباحة الانتفاع بملك الغير
لانه ينعقد بلفظ الاباحة ولا يشترط
فيه ضرب المدة ومع اجماله لا يمنع التملك
وكذا يعمل فيه النهي ولا يملك الاجارة من
غيره ونحن نقول انها تنفي عن التملك لانها
ماخوذة من العارية وهي العطية في المصارف
بالتملك من غير عوض ثم استعمل في
المنفعة كذلك فتمت تملكها وهذا ينعقد
بلفظ التملك ولما ان يعير قويا لا يملك
باختلاف المستعمل ولو كان اباحة لما بار
لان المباح له ليس له ان يبيع لغيره وهذا

لغيره وهذا لان تملك المانع مشروع
 بعوض كالاجارة فوجب ان يكون
 مشروعاً بغير عوض ايضاً كالايجار
 لان كل ما جاز فيه التملك يبدل
 جاز فيه التملك بغير بدل الا النكاح
 والجمالة لا تنقضي الى المارعة وكل جمالة
 لا تنقضي الى المارعة لا توجب العساة
 وهذا لانها غير لازمة فله ان يرجع
 في كل ساعة بخلاف المعاوضات
 فانها لازمة والجمالة فيها تنقضي الى المارعة
 حتى اذا كانت لا تنقضي الى المارعة كالحياطة
 جازت من غير ضرب المدة والى من
 عن تحصيل ما لم يحصل ولم يوجد بعد
 فيكون امتناعاً عن التملك ولهذا
 لا يجوز اجارته لانها لم تدخل في ملكه
 قبل الحدوث قال **وتقع باعترتك**
 اي بقوله اعترتك لانه مرجح فيه قال
واطمعته ارضي وسخطك مؤلف لان
 الاطعام اذا اضيف الى الاكل عينه
 يختلف الى ما لا توكل عينه يراد به
 ما يستعمل منه مجازاً لانه محله وسخطك
 مؤلف لان الاطعام اذا اضيف معناه
 اذا لم يرده به السبب لان المانع لتملك

القين

الغبن عرفاً فغند عدم ارادته بملك على
 تملك المانع واعتله ان يعطى الرجل ناقة او شيئاً
 ليسر به لغيره ثم يرد ما اذا اذنت به وربما كثر
 ذلك حتى قيل كل من اعطى شيئاً متع واذا اراد به
 السبب افاد ملك القين والافني على امثل
 وضعه قال **وتحتمل على ابي** اي اذا لم
 يرد به السبب لان هذا اللبس مستعمل فيها
 يقال حل فلان فلاناً على دابته يراد به السبب
 تارة والعارية اخرى فاذا تزاد احداهما صحت
 نيته وان لم يكن له نية حل على الادوية كبلابيرمه
 الاعلى بالملك واحد متك لم يرد لانه يراى
 به العارية لانه اذن له في الاستخدام
 قال **ودار لك سكتي وداري لك سكتي**
 سكتي لان قوله دار لك محتمل بمقتل ان تكون
 له رقبته ومقتل ان يكون له منفعتها وقوله
 سكتي محتمل في ارادة المستفعة فيملك المقتل عليه
 لان قوله سكتي خرج محرز النفس له ذلك المحتمل
 قال **وسرج المعبر** متى سأل قوله عليه السلام
 المنة مردودة والعارية مؤداة ولان المانع
 يمدد شيئاً قسماً ويثبت الملك فيها بحسب
 حدودها فرجوعه امتناع عن تملك ما لم
 يحدث فله ذلك قال **لو سلك بالاعد**
لا يغبن وقال الشافعي يغبن اذا ملكت في غير

حالة الاستعمال لان قبض مال الغير لنفسه
 لا عن استحقاق فاستحب الغصب وقال
 عليه السلام العارية مضمونة وقد استعار
 عليه السلام على اليد ما اخذت والمراد
 بئله من ياخذ لنفسه وقال عليه
 السلام العارية مضمونة وقد استعار
 عليه السلام رد وعام من صفوان يوم
 اخذ فقال اغصبا يا محمد فقال لا بل
 عارية مضمونة فكان فتاع بمصمت
 فغرم عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال انا اليوم في الاسلام ارفع
 ورواه احمد وداود والاذن بالقبض
 ثبت ضرورة الاستتاع فلا يظهر فيها ورا
 حالة الاستعمال بخلاف المستاجر
 لان القبض فيها عن استحقاق ولانه
 لمنفعة صاحبه وبخلاف الوديعة لانه
 تنقها المنفعة صاحبه لا لنفسه لهذا
 لا يكون عليه مونة الرد ولهذا اذا ملكته عنده
 وضمته السحق فميتها يرجع على المودع وفي
 العارية لا يرجع وبخلاف العبد الموصى بخدمة
 لان قبضه عن استحقاق فان الوارث يلزمه
 تسليم العتق اليه ولنا قوله عليه السلام
 ليس على المستعير غير المخل ضمان وموتك على

والاجارة

داود
الفاصل بين العتق والجاره

داود سحود ولانه قبضه باذن صاحبه
 لا على وجه الاستتاع ولا على سبيل المبادلة
 فلا يضمن كالاجارة والوديعة ومدا لان
 ضمان القيد وان لا يجب الا على المتقدي
 مع الاذن بالقبض لا يوصف بالمقدي
 فانتمى الضمان ضرورة انتفاء القبض
 على وجه التقدي وانتفاء المبادلة لان
 وجوبه شرعا اما بقصد موجب للعتق
 او شبهة بان كان فاسدا او بالنقد
 فالاعتد لذلك على وجوب الضمان لمر
 يوجد ولا شبهة لانه عقد تبرع والعتق
 لا يتصور مع الاذن الا ترى انه لو اذن
 له بالاتلاف فاقلفه الا يضمن فهذا اولى
 لانه دونته وحديث صفوان كان بغير
 ادنه لحاجة المسلمين ولهذا قال اغصبا
 يا محمد وعند الحاجة يرتفع تناول مال
 الغير بغير ادنه بشرط الضمان كماله
 المخصصة ولانه شرط له الضمان والعارية
 اذا شرط فيها الضمان تضمن عندنا
 في رواية ويمثل ان يكون المراد بالستان
 المذكور في الحديث ضمان رة العتق فيمثل
 عليه ولان صفوان كان حربيا في ذلك
 الوقت ويموز من الشروط ما يبين

Copyrighted material

الحزلي والمسلم ما لا يجوز بين المسلمين
 وقوله عليه السلام على اليد ما اخذت
 يفتق ردا العين وبه نقول لان رد العين
 واجب في الامانات وانا لا يرجع المستجير
 بغير ان الاستحقاق لان الرجوع به بسبب
 ان يعود ويحول بغيره احد لان العير مستبرع كالوا
 وليس على المحسنين من سبيل وانا واجب عليه
 مونة الرد لانه فتنه لنفسه قال **ولا يجوز**
 لان الاجارة لا تفتة فيلزم المعير زيادة الضرر
 لانه لو جازت الاجارة من المستجير لاجاز
 المعير ان يرجع عليه حتى تقرب مدتها فتفترق
 فلا يلزمه بغيره مناه ولا يلزمه من جوارها
 لزومها لا يلزمه وهو العار ريبا وعدم لزوم
 ما يلزمه من الاجارة فلا يجوز قال **ولا يربح**
كالورثة لانه الرهن ايقا وليس له ان يوفى دينه
 ما له فيه بغير اذنه فصار كالاستاجر من الكفاية
 فان ضمن لان فيه ضررا لان الرهن معتد لازم
 بقدر القرض من جهة الراهن فصار كالاجارة
 قال **فان اجره فخطيب** من لانه مقدر بالتسليم
 فصار غامضا وان شامتن المستاجر لانه قرض
 ما له بغير اذنه فصار كالاستاجر من
 الناس فان من المستجير لا يرجع على
 المستاجر لانه ملكه بال ضمان وتبين انه

اجر ملك نفسه وان ضمن المستاجر يرجع
 على العير وهو المستجير اذا لم يعلم انه
 كان عارية في يده وفعال ضرر العير ومن
 عن نفسه وان علم ان العير عارية
 في يده فليس له ان يرجع لانه لم يقتره فصار
 كالاستاجر من الناس ما سبب عاريا بالخص قال
ويجوز ما لا يختلف بالاستعمل ان يعير
 المستجير عارية اذا كانت مما لا يختلف
 باختلاف الاستعمل وقال الشافعي ليس له
 ان يعير لان العارية اباحة النافع عنده
 والباح له ليعير له ان يبيع غيره وعندنا
 لما كان ملك النافع جاز ان يعير لان المالك
 يملك ان يملك كالاستاجر يملك ان يوجر
 وكما لو ملى له بالخدمة ملك ان يعير وهذا
 اذا صدرت مطلقة وان كانت مقيدة بشئ
 يتقيد به وهي المسئلة التي كمذه المسئلة على
 ما هي مفصلة قال **فلو قيد بما يورث** او **استغنى**
او بهما لا يتجارعهما وان اطلق له ان
يتقاع او **يبيع** شافعي او **وقت** شافعي
 يقرر في ملك الغير فلا يملك الا على الوجه
 الذي اذن له فيه من تقييد اطلاق
 لم لا يخلو اما ان تكون مطلقة او مقيدة
 بالزمان او بالانتفاع او بهما فان كانت

مطلقته كمن استقار دابة للركوب أو ثوبا
 للمبسر والمريسم شيئا كان له ان يلبس
 ويركب بنفسه وله ان يعبر ما لم يلبس
 هو أو لم يركب فإذا لبس غيره أو أركبه
 فليس له ان يركب بنفسه بعد ذلك
 في المحجج لانه تعين بالعمل فيكون خلافه
 تمديدا ذكره في العاقبة وقال سوا كانت
 المستقار شيئا يتقاربت الناس في الاستقاع
 به كاللبس في الثوب أو الركوب في الدابة
 فجعله كالاجابة فعلى هذا ينبغي ان يحمل
 هذا الاطلاق الذي ذكره منا على ما
 يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب
 والزراعة على ما اذا قال ان أركب عليها
 من أشأ أو ألبس الثوب من أشأ كما حمل على
 الاطلاق الذي ذكره في الاجابة على هذا
 وان كانت الامارة مقيدة بالاستقاع
 دون الوقت بان اشترط ان يتنفع هو
 بنفسه أو غيره مقيتا لا يجوز له ان يخالف
 ذلك التقييد شيئا يختلف باختلاف المستعمل
 كالركوب واخواته وليس ان يفعل في أي
 وقت شأ لان التقييد بالاستقاع فيها لا يختلف
 لا يقيد وان كانت مقيدة بالوقت تقيده
 حتى لا يجوز له ان يتنفع بها الا في الوقت المدين

ومن حيث الاستقاع لفي باقية على الاطلاق
 فيجوز له مطلقا فيما يخصه بالمستعمل وفيما
 لا يختلف على الصفة السابقة في المطلق
 عن الاستقاع والوقت وان كانت مقيدة
 بها بتقيده بالوقت كمنما كان وكذا
 من حيث الاستقاع فيما يختلف باختلاف
 المستعمل وفيما لا يختلف لا يتقيد لعدم
 العائدة على ما بينا في التقييد بالاستقاع
 لغير كل موضع قلنا يتقيد بالمسألة ان
 يخالف الى ما هو خير منه او الى مثله كما اذا قال
 له احمل على هذه الدابة هذه الحظيرة كان
 له ان يحمل عليها مثله او دونه في المنزل
 واحتلوا في ايداع المستعير قال بعض
 السامع ليس له ان يودع مطلقا منهم
 الا كرهى واستدلوا عليه بمسألة ذكرها
 في الجامع انه المستعير اذا بعث المارة
 الى ما حبها على يد اجنبى فملك في يد
 الرسول فمن المستعير المارة وليس
 ذلك الا ايداع منه قال الباقلاني
 هذا القول اصح لان الايداع يقر في ملك
 الغير وهو المدين بغير ادنه قصدا فلا يجوز
 بخلاف الامارة لانه يقر في المنفعة
 قصدا وتسلم الامانة من منور رامة

فافترقا دأثرهم على استحيور منهم شيخ
 العسراق وابوالليث والشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل والصدرا الكبير برهان
 الامية لان الايداع دون الاعارة **يسته**
 والعين ودية عند المستعير في العارية
 فاذا اسلك الاعلى فاولا ان يملك الادنى
 قال ظهير الدين المرغيناني وعليه الفتوى
قال وعارية الثمنين والمكيل والوزون
والمد وقرض لان الاعارة اذن في
 الانتفاع به ولا ياتي الانتفاع به
 الا شيئا لا باستهلاك عينها ولا يملك
 الاستهلاك الا اذا ملكها فاقضت عليك
 عينها ضرورة وذلك بالهبة او بالقرض
 والتمن وتمامها من الكونه بوجوب رد
 المثل ولان العارية توجب رد العين والتمن
 بوجوب رد المثل وهو يقوم مقام العين
 ولهذا صير اليه في ضمان العدو ان قاتلها
 هذا اذا السريين جهة الانتفاع بها قال
 بين جهة ينتفع بها مع بقا عينها بان يستعير
 ليحيا يربها ميراثا او مكيلا كالميراث بها
 وكانت او غير ذلك من الانتفاعات صارت
 عارية **فوصح** اما ان يستعير بها مالا
 فكان نظير عارية المحلى والسيف المحلى

العارية والقرض

قال

قال **وان العار ارضها للبيت او للقرن**
صح لان مستعيرها معلومة ويجوز الانتفاع
 بها شرعا وايضا بما فكه العار بتأجيل
 اولى لكونها شرعا قال **ولان يرجع**
 لان العارية غير لازمة فكان له ان يرجع
 في اى وقت شا قال **وعليه فلهما**
 اى قلع البنا والقرن لانه شاغل
 ارضه بملكه فيومر بالتقريب الا اذا شا
 ان ياحقهما بقيتهما فيها اذا كانت
 الارض تستصير بالتمتع فيستد بغير
 له قيمتهما معلومين ويكونان له ليلتيك
 عليه ارضه ويستيد بغير ذلك لانه صاحب
 اصل بخلاف القلع حيث لا يسترط فيه
 اتفاقهما في هذه الحالة بل ايها طلب القلع
 احيى قال **ولا يضمن ان لم يرقب**
 اى رب الارض لا يضمن المستعير ما نقص
 من البنا والقرن بالقلع ان لم يرقب
 للعارية وقتا قال الامام مالك يلزمه
 ضمان قيمتهما ويترك ان في ارضه لانه صار
 معنورا من جهة فيلزمه الضمان كما اذا
 وقت للعارية وقتا يرجع قبل الوقف
 العارية غير لازمة فيكون له الرجوع
 في كل وقت فلم يكن غارا بالاطلاق وانما

ما اذا كانت الارض لا تستقر
 بالقلع حيث لا يجوز التمسك
 بالاتفاقهما بخلاف صح

مواعير بنفسه بخلاف ما اذا كانت موقفة
 فرجع قبل الوقت لانه يصير غاراه بذلك
 حيث نضر على تركها في يده الى الوقت المذكور
 ومذا الان ظاهرا حال المثل ان يبقى بالوعد
 فيكون مفرورا من جهته فكان له ان يرجع
 عليه دفعا للضرر عن نفسه بسببه قال
وان وقت فرجع قبله ضمن ما يتصل بالقطع
 وقال رفر رجه انه لا يضمن لان التوقيت
 في العارية غير ملزم كاحصل عقد او لمذا
 كان له ان يسترد ما في اي وقت شاء والضرر
 انما يثبت في ضمن عقد المعاوضة لاني التبرعات
 لهذه التملك العارية عند المستعير فاستحقها
 مستحق وضمنه فثبتها لا يكون له الرجوع بما ضمن
 وفي المعاوضات كالبيع والاحارات له ذلك فضا
 كما اذا كانت العارية مطلقة وعن قدر وقتا
 بينهما وان كلام القائل يحمل على العائدة
 ما امكن وجواز العقد يثبت بدون التوقيت
 فلا بد للتوقيت من العائدة فلا يكون ذلك الا
 بالزامه التيمه له عند الرجوع قبل الوقت
 فصار كانه قال ان رجعت قبل الوقت فان
 ما من لك فيلزمه بحكم التزامه لا مجرد العقد
 ومعنى قوله ضمن ما يتصل ان يتوهم فائما غير
 مقلوع لان القطع غير مستحق عليه قبل الوقت

ولو

استحقاق

وقفه منه ثقه

ولو استعار ما لم يزرعها لم يؤخذ منه حتى
 يحصد الزرع والزرع له وقت ادلا لانه
 نهائية معلومة فيترك باجرة المثل لان له
 مراعاة المقتضى كما في الاجارة اذا انقضت المدة والزرع
 لم يترك قال **وموتة الرد على المستعير**
والردع والموجر والغاسب والمرتين لان
 المستفعة حصلت له والاضل ان موتة الرد
 يجب على من وقع القبض له اما المستعير فلانه
 فقه المستفعة نفسه والرد واجب عليه وهذا
 لو كانت العارية موقفة فاستحقها بعد مضي
 الوقت ولم يرد ما حقه هلكت ضمن بخلاف
 الاستا جرة اوجب عليه الرد كانت موتة عليه
 لان المراج بال ضمان والضم بالضم واما العين المستأجرة فلان العين
 المستأجرة مقبوضة لشفقة المالك لان الاجر
 سلم له به ولا يجب على المستاجر رد ما
 راما يجب عليه التمكن والتقليد فلا يكون عليه
 موتة الرد ولا يقال قبضه كانه المستفعة نفسه
 فوجب ان تكون الموتة عليه لانا نقول
 ان ما حصل له منشفقة وهي تعرض يقين وما حصل
 للموجر عين تبقى فكان هو بالوجوب اذ راما
 الوديعة فلان مستفعة القبض حاصلة له لانه
 يحفظ العين ومنفعة حقلها عايد اليه فكانت
 موتة رد ما عليه واما العين المفصولة

العين المستأجرة فلان العين

فلان الغاصب يجب عليه فسخ فعله وذلك
يرد بها اعمادها الى يد مالكها كما كانت
لانه موال ذلك ازال يده مستقديا فقردها
براقة دميته فيكون عليه مائة رددها
دفعاً للضرر عن المالك واما المالك
فلان قبضه ففرض استيفاء كان قابضاً
لنفسه قال **وان اراد المستعير الدابة**
الى ان يخطئ ما كلفها او السيد الى دار المالك يرى
بخلاف التصويب والوديعة وهذا
استحسان والبتاس ان لا يبرأ لانه لم
يردها الى صاحبها وانا ضيفها تقيفاً
فصارا كالتصويب والوديعة ربحاً لاستحسان
انه ان بالتسليم المتعارف وهو القول
عليه ومذا لان الاصطبل او الدار في يد المالك
ولو رد بها الى المالك كان يرد بها الى الاصطبل
او الدار فكان الرد اليها رد على المالك بخلاف
الوديعة لانها للحفظ ولم يرض لحفظ غيره
اذ لو رمني به لما اودعها عنده وبخلاف الغصب
لانه صار مستقدياً ما ثبت يده في العين وبازالة
يد صاحبه فلا بد من ازالة يده واثبات
يد صاحبه فيها وذلك بالتسليم الحقيقي وقيل
هذا في عاده ثم وفي ربحاً لا يبرأ الا بالتسليم
الى يد صاحبه ومن ابن سلمة انه ان كانت

الربط

الربط خارج الدار لان الظاهر ان الدابة
تكون هناك بلا مأكول قال **وان رد**
المستعير الدابة مع غيره او اجيره بخلاف
الاجنبي والقياس ان لا يبرأ الا بالتسليم
والا يبرأ الى يد صاحبه ووجه ما بيناه
ووجه الاستحسان ان كل واحد من المعير
والمستعير يحفظ دوابه بخاصية والدفع
اليه كالدفع الى يد صاحبه عادة وهو
لو دفعها الى المالك لدفعها موال الى السائر
وحفظه بخاصية كقوله بنفسه كما سرق
الوديعة فيكتفى بالتسليم منه الى السائر
او من السائر الى السائر او من السائر الى
المالك بخلاف الوديعة حيث يضمن بالدفع
الى السائر المالك لعدم العرف بالتسليم
اليه دلالة انما اودعه لكونه لم يرض
بغيره ولو رمني به لما اودعها عنده بخلاف
غلام نفسه حيث يكون له ان يدفع
الوديعة اليه على ما يبين غير مرة لانه
لا بد له منه وهذا في الاشياء التي تكون
في يد الغلمان عادة واما اذا لم يكن في ايديهم
عادة كعقد لولود ونحو ذلك فزودها
المستعير الى يد غلام صاحبه او وضعها

في اليد
منه او
في اليد
منه او
في اليد
منه او

في داره او اصطبله يضمن لان العادة
 لم يكتريه في سبله ولما الود منه المودع
 الى غلامه يضمن ثم قيل هذا اذا رد ما الى
 يد عبده الذي يقوم على الدواب والامع
 انه اليه والى غيره لانه ان لم يكن في يده
 دائما يدفع اليه في بعض الاوقات فيكون
 رضى المالك بوجوده دلالة وقوله بخلاف
 الاجنبى يعنى بخلاف ما اذا رد ما مع
 الاجنبى فانه يضمن لانه متعمد في سيد
 الاجنبى وهذا يشهد لمن قال من الشايع
 ان المستعير ليس له ان يردع وعلى المختار
 ان هذه المسألة محمولة على ما اذا كانت العارية
 موقفة فمضت مدها ثم يعرضها مع الاجنبى
 لانه باسائها بعد مضي المدة يصير مستقديا
 حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا اذا تركها
 في يد الاجنبى وهذا لان الود بجهة
 ادنى حال من العارية فاذا كان يملك
 الاعارة فيها لا يختلف فاولى ان يملك الودع
 على ما بيناه من قبل ولا يخفى في دون
 لان الكل لا يختلف في الودع وانما يختلف في حق
 الاستناع قال **يكتب المالك ان يضمن**
اربع اي اذا استعار ارضا يضمن للزراعة
 يكتب المستعير انك اطعنت ارضك وهذا عندك

حسيمة وقال لا يكتب انك اعرتني لان الاعارة
 هي الموصوعة لهذا العقد والكتابة بالنظر
 الموصوع له اولى كما في اعارة الثوب
 والدار فانه يكتب به اعرتني ولا يكتب
 البسنتي ولا اسكننتي وله ان لفظ الاطعام
 ادل على المقصود لانه يخبر الزراعة لان
 الاطعام اذا اضيف الى ما لا يוכל يعرف
 منه ان المراد به الاستقلال بالتمكين
 بالزراعة بخلاف لفظ الاعارة فانها يستعمل
 الزراعة والبيت والراح ونسب الخيصر
 بخلاف الدار والثوب لان منفعتها غير
 متنوعة فحصل المقصود بذكر العارية
 فلا حاجة الى بيان المنفعة وعلى هذا ينبغي
 ان يكتب في كل فصل ما هو ادل على المقصود
 حتى يكتب في استعارة الارض انك اطعنت
 ارضك كذا الارزعا ما اشأ من غلة الشتا و
 الصيف لانه ادل على المقصود وابعد من
 الاختلاف والله اعلم **كنا**

المسبة هي تملك العين بلا عرض هذا في الاصطلاح
 وفي المذاهب هي التبرع والتفضل بما يقع الموهبة
 له مطلقا قالت الله تعالى لهي من ذكرك ولها
 وقال الله تعالى يهب لمن يشاء انا انا وهيب لمن يشاء
 الذنور الالية وهي من صفات الكمال لان الله تعالى

ومفت بها نفسه بقوله عز وجل انك انت
 العزيز الوهاب والبشر اذا باشر من
 فقد استسجد من اشرف الصفات
 فيها من استقبال الكرم وازالة شح النفس
 وادخال السرور في قلب المومنين له ايات
 المودة والمحبة بينهما وازالة الضغينة
 والحسد ولهذا من باشر ما كان من العظمين
 قال تعالى ومن يوتئح نفسه فارادهم
 الفلكون وهي مشروعة مندوب اليها
 بالاجماع وشروطها ان يكون الواسع عما تلا
 بالاعراض والمومنين له ميثرا والمومنين
 مقبوضا وركنها الايجاب والقبول
 وحكمها ثبوت الملك للمومنين له من غير ان يكون
 لازما قال **ويشترط بايجاب كقوله وميت وعلمت**
راحتك هذا الطعام وعلمت لك دامت
هذا النقي وحملتك على هذه الدابة
المسبة فكسوتك هذا الثوب وداري
لك مسبة تسكنها لامسبة سكني او سكني
هبة وقبول وقبيل في المجلس بلا اذنه
وبعد به في محو ومحو ومشاغ لا يبيع
لا يبيع ان يبيع اي يقع المسبة لا يوجب كقوله
 دسبت الى اخوه وبقبول وقبيل في المجلس
 وفيما بعد المجلس يملك بالاذن صريحا لا غير

كل ذلك في محو ومشاغ فيها لا يبيع اما الايجاب
 والقبول فلا يبيعه عقد ينعقد بما كانت سير
 العفود واما القبيل فلا يبيعه ثبوت الملك
 وقال مالك يثبت الملك فيه قبل القبض كالبيع
 وعلى هذا الخلاف الصفة ولما قوله عليه
 السلام لا يجوز المسبة الا بمقبوضة والمراد
 نقي الملك وقالت ابو بكر الصديق لما بينته
 رضي الله عنهما في سره كنت مكنك جدا
 عشرين وسقيا من مالي بالعافية وانك لم
 تكوني تقبضتي ولا خزيته واما قول الورثة
 ولو كانت تلك قبل القبض لكان لها ذلك ولان
 في الزام المتبرع ما تبرع به فلا يجوز خلاف
 الرخصة لان المتبرع قد مات والورثة
 ليسوا بمتبرعين ولو قال وهبك هذا
 الشئ فقبضته المومنين له من غير قبول
 صح وملكه لوجود القبض وقوله وقبيل
 في المجلس بلا اذنه اي بلا اذن الواسع
 وهذا المستحسن والقبيل الا يجوز الا
 باذنه لانه مقر في ملك الغير فلا يجوز
 الا باذنه وجه الاستحسان ان القبض
 كالقبول في المسبة ولما لا يملك بها قبله
 ويغني عن القبول كما بينا والقصور من الايجاب
 اثبات الملك فيكون تسلطه على القبض

دلالة اذ ملكه لا يتصور الا به فينتقد ذلك
 بالمجلس كما يقول لانه بمنزلة على ما بين
 بخلاف ما اذا ابتاعه عن القبض في المجلس
 لان الصريح يفوق الدلالة فلا تهل بقبالة
 شيئا ولهذا مع الاذن بعد المجلس لكونه
 صرحا وانما انقضت بقوله وميت لان
 صريح في السبة ويقول له خلعت لانه
 مستعمل فيه قال **عليه السلام** **اكل اولادك**
خلعت مثل هذا وكذا قال ابو بكر لقياسته
 كنت خلعتك على ما بيننا ويقول له اطعمتك هذا
 اطعام لان الاطعام اذا اضيف الى ما
 يوكل عينه يراد به التملك بغير عوض
 وهو السبة بخلاف ما اذا قال اطعمتك
 هذه الارض لان عينها لا توكل فيكون
 المراد به ما يستعمل منها فامكن ذلك
 بالعارية لا بقوله جعلته لك لان اللام
 للتمليك فقار كانه قال ملكتك هذا
 الثوب الاسرى ان ذلك لو كان بعوض
 كان تملكيا فكذا بغير عوض ويقول له امرتك
 لقوله عليه السلام من امر عمرى لاني للمعمر
 له **صريح التملك** ولان معنى العرى هو
 التملك للمال واستراط الاسترداد بعد
 موت المعمر له ففتح التملك وبطل الشرط

لان السبة لا تبطل بالشرط الفاسدة ويقول
 مملكك على هذه الدابة نارية السبة
 لان الاسر كاب تصرف في المنفعة فتكون
 عارية الا اذا اراد به السبة فتصح لانه
 مستعمل فيه يقال حل فلان فلانا
 على الدابة يعنون به التملك فيصح نيته
 لاسيما اذا كان تشديدا عليه ويقول له
 كسرتك هذا الثوب لان الكسوة يراد
 به التملك قال الله تعالى او كسرتهم
 المراد به التملك لان الكسوة لا يتاخر
 بالنافع وكذا يقال كسى فلان فلانا
 ثوبا اذا ملكه لا اذا اعارة ويقول له **فصونك**
 هذا الثوب لان الاطعام اذا اضيف
 الى ما يوكل عينه يارى لك مية سكنها
 لان اللام فيه للتمليك كما مر او قوله سكنها
 مشورة وتنبيه على المتصور فقار نظير
 قوله هذا الطعام ملك تاكله او هذا الثوب
 لك تلبسه بخلاف ما اذا قل داري لك سكني
 او سكني مية حيث يكون عارية على ما بيننا
 في العارية وهو المراد بقوله لاسية سكني
 اي لا يكون لملك كما يقول داري لك مية سكني
 وقوله في محوز مقسوم ومشاغ لا يقسم
 لانها انقسمت في محوز السبة في محوز مقسوم

في السبة كذا في السبة
 ولو زعم من بعده

وفي مشاع لا يقسم ولا يجوز في مشاع يتم
 دامت زبقوله يجوز عن المنفل كالثمره على
 الشجرة ويقوله مقسوم عن المشاع وقال
 الشافعي يجوز هبة المشاع فيما يقسم
 وفيها لا يقسم لان مقتضى تملك والمحل
 قابل له فاستتمت البيع وكونه تبرعا
 لا ينافي الملك في الشئوع كالقرض والرصية
 وتنظيمه ممكن بالتولية او بتسليم
 الكلالية كالمشاع الذي لا يحتمل العتمة
 ولنا ان الخلفاء الراشدين وغيرهم من
 الصحابة شرطوا العتمة لصحة المسبة
 ولان القرض منصوص عليه في المسبة فيشترط
 وجوده على اكل الرجوع كما في استقبال
 القبلة لما كان منصوصا عليه يشترط
 وجوده على الكمال حتى لو استقبل الحظير
 لا يجوز مملاته مع انه من البيت بالمسبة
 ولان القرض منصوص عليه في المسبة فيشترط
 وجوده على اكل الرجوع كما في استقبال القبلة
 لما كان منصوصا عليه يشترط وجوده على
 الكمال حتى لو استقبل الحظير لا يجوز مملاته
 مع انه من البيت بالمسبة ولان القرض ثبت
 مطلقا بالطلاق يتناول الكامل والكامل هو الرجوع
 من كل وجه والقرض في المشاع ليس في حيزه من

لان القرض جائز في المشاع
 كونه الشئ غير القابل
 والمشاع لا يقسم ولا يجوز

القبض

لان في حيزه من وجه

كل وجه وفي حيزه من وجه وقام
 لا يحتمل الا بالعتمة لان الانقسام بها تتميز وتجمع
 وما لا يجمع لا يقسم فحيزا او يكون احراز
 ناقضا فلا ينقض لاقادة الملك ولان اشتراط
 اصل القرض في المسبة كان لا يحرر عن
 وجوب الضمان على المتبرع لاحتمال هلاكه
 قبل القبض او لا يلزمه المطالبة بالتسليم
 وهذا المعنى هنا لانه لو منع اوجب عليه
 اجرة العتمة ويطلبه بالعتمة فيكون عقد
 المتبرع مرجحا لقمان العتمة على المتبرع
 والمطالبة بالعتمة وهو خلاف موضوع المتبرع
 قال الله تعالى ما على المحسنين من سبيل بخلاف
 ما لا يقسم لانه لا يجب اجرة العتمة فيه ولا يحرر
 فيه الا بالقبض الناقص فاكتمل به ولانا لو
 اعتبرنا كمال القبض فيه لاشد ما بالمسبة
 فيه وفيما تقسم لا ينسد ولا يقال يستوجب
 الهناية فيما لا يقسم وهو ايجاب على المتبرع
 فوجب ان يمنع لانا نقول الهناية قسمة النافع
 والمتبرع وقع في العين فيكون ايجابا في غير
 ما تبرع به فلا يكتفى واما المخطور الايجاب
 في عين ما تبرع به والقبض في الرصية ليس
 بشرط لصحتها وكذا في البيع الصحيح وفي البيع
 الفاسد والسلم والصرف غير منصوص



عليه رقبته عليه السلام يد السيد المراد به
التقيين غير ان التقيين في الثمنين يكون
بالقبض لان القبض فيه شرط البقا لشرط
الصحة والبقا اتمل من الابتداء اولان هذه
عمود معاوضة فلا ياتي بوجود منات
القيمة او المطالبة والقرض تبرع ابتداء المصلحة
الامن يملك التبرع معاوضة انتها لانه يوجب
رد المثل فلكونه تبرعا من وجه شرطنا
القبض فيه ولكونه معاوضة من وجه لم يشرط
القيمة عملا بالدليلين او السببين ولان
القبض فيه غير منصوص عليه فلا يرأى فيه كمال
ولو لم يجر شيئا من شركه لم يجز ايضا لان
القبض الكامل لا يتصور فيه وهو علة لثبوت
الملك فيه والحكم بحد وزعته لم يوجد ولان العلة
يراعى وجودها لا غير فنيده والحكم وهو العتاد
على نفس الشئوع قال **قال في نسخة**
ح اي بوجه من غير قبضه وسلم حاز
لان تمام السبة بالقبض وعند الشئوع فيه
دوسلمه شيئا لا يملكه حتى لا يتخذ بقرنه
فيه ويكون مضمونا عليه وسيقت فيه بقرنه
الوامب ذكره الطحاوي وقاضي خان وروى
عن ابراهيم بن رستم مثله وذكر عن عصام انها
مقتيد الملك وسراخذ بعض المساج قال **وان**

ومب

ومتب دقيقتي بربلا وان **وسلم** اي لم
ومب الدقيق في الحظنة لا يجوز السبة ولو
طمعته وسلم الدقيق لا يعود صحبة وكذا
الدين في العسمر والسمن في اللبون لان
الربوبية عدم وهذا الواجب حجة الثاني
ملكه والمعدوم ليس بمحل الملك فلا يمكن
تدبيره بالاعتد توقع باطلا فلا يملك الا
بعقد جديد وهذا لان الحظنة استحالت
ومارت دقيقتا وكذا غيرهما وبقرنه
الاستحالة بوعين اخر على ما عرفت
في القصة بخلاف الشاع لانه محل الملك
الا انه لا يمكن تشليحه فاذا زال المانع جاز
واما جازت الوصية بالمدوم جازة واللعن
في الضرع والصوف على ظهر القنم والزرع
والخول في الارض والتمر في القليل بمنزلة المساع
لانها موجودة واستناع الجواز للاتصال
وذلك يعود الى امتناع التبرع بالسابع فاذا قلنا
وسلم جاز لنزول المانع كما في سبة الدين
بملاك مالو ومبيا لمجمل وسلمه بعد الولادة
حيث لا يجوز لان في وجوده احتمالا لقصار
كالمدوم والدار التي فيها المساع والحواليق
التي فيه الدقيق كالشاع لان الومود مستغول
بتناع الوامب حتى لو نزع وسلم جاز ويقتبر

قال في نسخة مع

بها لان الوصية مع

الاذن بالقبض بعد الفراغ ولا يعتد
 بالاذن قبله كما لا يعتد بالتسليم قبله
 ولو وجب المتاع الذي في الدار وسلمها منه
 او الدقيق ~~كالمستحق~~ لان الموهوب ليس يستعمل
 واما ما يغفل لك الواجب وذلك لا يوجب
 يد الواجب على الموهوب عاية مائه ان
 يد الواجب قايمة في الظرف وموالة للمفظ
 فيكون تبعاً فثبوت اليد في التبع لا يوجب
 قيامه في الامثل ونظيره ما لو رمية الجارية
 وعليها حل دونه مع وبالعكس لا ينع الا اذا
 رمية وحده لانه مسفول لان الجارية هي
 المستعملة له فكان تبعاً كالجوارق قال **وذلك**
بلا قبض جديد لو في يد الموهوب له يعني لو
 كانت اليد الوهوية في يد الموهوب له
 ملكها الموهوب له بمجرد العقد وان لم
 يجرد فيها قبضاً لان القبض ثابت فيها وهو
 الشرط سواء كانت في يده امانة او مضمونة
 لان قبض الامانة ينوب عنه كما والامثل
 المضمون والمضمون ينوب عنه كما والامثل
 انه متى تجاوزت القضان قاب احداهما عن
 الاخر لا يمتد بها جسيماً واحداً اذا اختلفت
 قاب الاقوى عن الامنع دون العكس
 لان في الاقوى سئل الادنى وزيادة وليس

في الجوارق وسلم الدقيق
 مع الجوارق جازم

في الادنى ما في الاقوى فلا ينوب عنه وهذا
 اذا كان الموهوب في يده بمنزلة المضمون
 والمضمون والمضمون والمضمون على سائر
 اشكال الاشكال فيه لان المضمون في
 يده حقيقة وحكما في غير اعم الضمانات
 بمجرد قبوله الهبة وكذا اذا كانت في يده
 عارية ادا حارة لانه قبضها لنفسه ويده
 ثابتة فيه واما اذا كانت في يده بطريق الوهبة
 فتشكل لان يده يد المالك لانه ثابت عنه
 في الحفظ وقبضه لاجل المالك فكيف ينوب
 هذه الفتي من قبض الهبة بل ينبغي ان يكون
 هذا كالموهوب وهو في يد الواجب لكن
 المودع يد حقيقة فباستمرار ما ترل قابضا
 لانا اثبتنا يده مقام يد المالك حكما مادام
 عاملا له وبعد الهبة ليس يقاسم له
 فيعتبر الحقيقة قال **وهبة الارل لطنده**
ستمر بالعقد لانه في قبض الارب فينوب
 عن قبض الصغير لانه ولية فيشترط ان
 قبضه ولا فرق في ذلك بين ما اذا كانت
 في يده او في يد مودعه لان يد المودع كيد
 المالك بخلاف ما اذا كانت في يد الغاصب
 او في يد المهرن او في يد المستاجر حيث
 لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد

Copy

ing S ersity

منسحقا بغير لنفسه وعامل لنفسه ولو وبتب
 من ابيه الصغير دارا والاب ساكنها ومساكنه
 فيها دارت الهبة وملكها الابن لمجرد قوله
 وهبتها له لانها في يده وسكنها ومساكنه
 فيها لا ينافي يده بل يقرر ما فتكون في نفسه
 وهو الشرط ولو كان يسكنها غيره باجر
 لا يجوز لما ذكرنا وان كان بغير اجرة جازت
 الهبة وملكها الابن بمجرد العقد ذكره محمد
 في المتقن وكذا لو رتبته له وهو في يده
 والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يؤوله
 لان التقريف منع محض ولين في يده مرتب
 ولا يترتب حتى كان له تاديبه ومثله في صناعة
 فذلك التقريف النافع فينفرد بملكه وملكه
 الصغير بمجرد الهبة اذا كان في يد الواسع
 كما في الاب والصدقة في هذا كله كالهبة قال
وان ذهب له اجنبى يتم بقبضه لان الاول
 ولاية التقريف في ماله وقبض الهبة من التقريف
 في المال ولا يشترط ان يكون الصبي في حجره لثبوت
 ولايته عليه مطلقا لان المراد بالاول هو الاب
 ووصيه والجد ووصيه بخلاف غيرهم من الاقارب
 والاجانب حيث لا يكون لهم ولاية القبض الا
 اذا كان في حجره وليس له اب على ما بين قال
داية واجنبى لو في حجره اي يتم بقبضه

وبقبض اجنبى اذا كان في حجره لما ذكرنا ان لمن
 هو في يده ولاية التقريف النافع له وتحصيل
 المال من اوفر المنافع فكان له ذلك لثبوت
 ايدىهم عليه حتى لا يكون لغيرهم ان يترفع
 من ايدىهم فكانوا احق بحظه وتحصيل المال
 له من ضرورات حفظه لانه لا يفتى عادة
 الا بقبول وملبوس فقامراني هذا مقام
 الولي عند عدم الولي لكونه تقعا محضا
 قالت **وبقيته ان يقتل** اي يتم بقبض الصبي
 نفسه ان كان ممثرا فيقتل التحصيل لانه
 في التقريف النافع الذي لا يمتثل غيره اكره
 بالبالغ استحقاقا والقياس ان لا يجوز
 لانه لا يعتبر عقله قبل البلوغ ولهذا يجوز
 قبض غيره له حتى الاجنبى اذا كان في عياله
 ولو اعتبر عقله وجعل له ولاية التقريف
 لما تقدم عليه بغير غيره ولا كان له حاجة اليه
 وجبه الاستحقاق انما لا يمتد بعقله لدفع
 الضرر عنه لان الظاهر انه لا يتم به نظره في
 عواقب اموره لقد عرّفنا العقل فاذ كان التقريف
 نافعا محضا يتعين التطرف في بقوده فينفذ نظرا له
 لان الرد في الصالح لاجله والتوقف في المضر
 يترتب التمسك والضرر لاجله حتى يحيزه الولي ان راي
 فيه مصلحة فكذا وجب ان ينفذ بغيره

النافع نظرا له وجاز تقرف الولي والاجني
 عليه في هذه الحالة نظرا له ايضا حتى يتفتح
 له سبب تحقيق النفع اليقين وليس من الحكمة
 ان تثبت عليه الولاية لغيره نظرا له ثم
 يرد منه مثل هذا النفع المحض دلا من
 النفع مع انه من اهله بالثبوت والاختيار
 قال **ويجوز قبض زوج الصغيرة ما روي**
لما بعد الزفاف لان الاب اقامه مقام
 نفسه في حفظها وقبض الية منه ولو قبضه
 الاب ايضا مع لان الولاية له وانما ملكه
 الزوج من جهة بملكه وهذا ملكه والاب
 حاضر بخلاف الامر والاجني حيث لا يمكنه
 الا بقدمه او بعينه عينية مستقلة في
 التمتع لان قصر نسو كان المحض ورسو
 لا يتقوض الاب فلا ضرورة مع حضوره
 وملكه هي ايضا ان كانت مميزة لما بين
 واشترط الزفاف لتبوت ولاية الزوج
 لانه انما ملكه باعتبار اياه يقولنا ذلك
 بعد الزفاف ولا يشترط ان يكون من جماع
 مثلها في الصحيح قال **ويروى ان دارا**
والحد مع لانها سلمت له جيلة وموقعها
 منها كذلك فلا شيوخ قال **لا تكس**
 اي لا يجوز عكسه وروى يرد واحد من اثنين

وهذا معتد ابي حنيفة وقال لا يجوز ذلك لان
 هذه هبة الجيلة منها اذ الملك واحد
 فلا يفتق فيه الشيوع فتصار لنا اذ اربن
 من رجلين بل اذ اربن لان تاجر الشيوع في
 الترمين اقوى منه في الهبة حتى امتنع
 ربح المشاع فيما لا يتقسم ايضا بخلاف
 الهبة ولان الشيوع لم يوجد الا من احد
 الطرفين فلا يفسد اذ ليس فيه التزام
 المتبرع مؤنة القسمة فصارت كالمسالة
 الاولى وله انه هبة النصف من كل واحد
 منها ولما اوصيات فيما لا يتقسم فقبل
 احدهما جاز ولو لانه ملك لكل واحد
 منها على حدة كما جاز في قبض كل واحد
 منها الى نصيبه فقط وهو شائع فيكون القبض
 نافعا على ما ذكرنا في هبة نصيبه لسريته
 او معدوما اذ قبض الشائع لا يتصور
 فلا يجوز ولا يستبرج باب التسليم لان
 القبض الناقص هو المانع على ما بينا دون
 التسليم بخلاف الرهن لان حكمه الحبس
 الدائم وقد ثبت لكل واحد منهما كمالا
 فلا شيوخ فيه الا ترى انه لو قبض دين
 احد مما بقي كله في اليد الاخر ولا كذلك
 الهبة لانه لم يحصل له الملك الا في النصف

فكان شايعا ضرورية وقولهما ليس فيه الزام
 المتبرع بموتة العتمة قلنا نقضان القبح
 ايضا لئلا منع فلا تكون الملة منحصرة به
 فلا يدل عدمها على عدم الحكم على ما عرف
 في موضع الا ترى ان رجلين لو مبالا رجلين
 على ان يضيف احدهما لاحدهما بعينه ونصيب
 الاخر للاخر لا يجوز بالاجماع وليس على
 الواسين مؤنة العتمة ولا يلزمه جواز
 اجارة الدار من رجلين لان المانع فيها عدم
 التمكن من الاستماع بالرد الى صاحبها في مدة
 الاجارة بحكم الميثاق ولم يوجد هذا
 المعنى فيما اذا اجرهما من رجلين الاسرى
 انه يجوز ان يوجرهما من شريك لعدم هذا
 المعنى ولا يجوز الهبة من شريك بل ذكرنا
 قال **ومع تصدق عشرة رهبتها الفقيرين**
لا غنيين اي لو تصدق بعشرة وراهم على
 فقيرين او وهبها لهما جاز ولا يجوز التصدق
 بها على غنيين ولا هبتها لهما ومذا رواية
 جامع الصغير جمل كل واحد منهما مجازا عن
 الاخر حيث جعل الهبة للفقيرين صدقة
 والصدقة على الغنيين هبة والايصال بينهما
 ان كل واحد منهما تملك بلا عوض فجاءت
 الاستقارة وفرق بين الهبة والصدقة

في الحكم

وقف صدقة

في الحكم حتى اجاز الصدقة على اثنين ولم يحيز
 الهبة لهما والفرق ان الصدقة يتيقن بها وجه
 الله تعالى وهو واحد والفقير واحد عنه ولا
 كذلك الهبة فيكون تملكها من اثنين فلا يجوز وهذا
 لو اوصى بثلاث ماله للفقراء منع وان كانوا مجهولين
 لا ينافي ذلك مع تعالى وهو معلوم ولو اوصى
 به للاعتناء غير معينين لا يجوز وفي الامثلة
 سوى بينهما فقال عقيب ذكر الهبة وكذلك
 الصدقة لان كل واحد منهما يتوقف على القبح
 والشروع يمنع القبح فوجب ان يمنع في البابين
 اذا افرق بينهما فكان في المسألة روايتان
 وقال الحكم عتيل ان يكون المراد من قوله وكل
 الصدقة على الغنيين فيكون مجازا عن الهبة
 على ما بينا فعلى هذا ليس في المسألة هنا اختلاف
 الروايتين وقال في النهاية والظاهر ان في المسألة
 روايتين ومذاكله على قوله الى حقيقته واما عندنا
 فالهبة من شخصين جائزة على ما بينا فالصدقة
 اولى فلا يتأتى الفرق بينهما وقد ذكرنا الوجه
 من الجاهلين فلا نصيده ولو ذهب رجل لرجلين
 دارا لاحدهما تملكها والاخر الثلث لم يحيز عند
 ابو حنيفة والي يوسف وان قبضه وقال محمد
 يجوز اذا قبضه فابو حنيفة ومحمد مكر كل واحد
 منهما على اصله لان هذا هبة من رجلين

فلا فرق بين ان ينظر على نصيب كل واحد منهما
 او لم ينظر وايرى من فرق بينهما فقال
 النضر على البعض الشايع يدل على ان قصد
 ثبوت الملك في البعض الشايع فلا يجوز الا
 ترى انه لو رتب عبدا عند اثنين ونظر لكل
 واحد منهما على البعض لا يجوز الرتب فكذا
 النسبة ولو قال لا احد منهما نصفه والاخر
 نصفه فكذلك عندهما لما بينهما من
 يوسف ورايتان رواية لا يجوز لما ذكرنا
 في رواية يجوز لانه نص على ما يقتضيه مطلق
 المعتد لان مطلقه يقتضي التخصيص فاسكن تسميه
 بان يجعل مجازا عن الموجب فيجعل مجازا عن موجب
 العقد فلا يفسد بخلاف ما نص على التقاوت
 لان مطلق المعتد لا يقتضي فلا يمكن جعله
 مجازا عن موجب فيقتضي شيوعا في السند
 ضرورة وقيل انما يجوز ابو يوسف فيها اذا اجل
 النسبة لهما او لانه فصل على التخصيص بان قال
 وميت لكاهده الدار نصفها لهذا ونصفها
 لهذا لان التفصيل لم يخالف موجب الاجا فيكون لغوا
 واما اذا فصل ابتدا من غير اجمال بان قال وميت
 نصف هذه الدار لهذا والنصف الآخر لهذا لا يجوز
 لانه نصيب الشايع وفيها اذا جعل نصيبها متساويا
 لا يجوز مطلقا لان مقتضيه يكون مقبلا ان يقتصر

الاجال فيعتبر فيكون مبطلا للهمة وان لم
 يتقدمه اجمال يكون هبة الشايع ابتداء
 فيبطل وهذا التفصيل هو الارجح والظاهر
 عن ابي يوسف رحمه الله **باب الرجوع في الهبة**
في الرجوع فيها يعني اذا وهب الشخص
 ونسبها وليس فيه ما يمنع الرجوع من
 زيادة رتبة احد ما وموضع وخروج
 من الملك وزوجته وقراية تحريرة لشكاح وملاك
 الموهوبين في الرجوع في الهبة قال الشافعي لا يجوز
 الرجوع فيها الا في الولد لقوله عليه السلام لا يرجع
 الراعي في نسبه الا الولد فقيا وميل لولد
 ولانه بمقتضى تلك فوجب ان يلزم كالبيع ولان
 الرجوع ايضا يقتضي العقد والعقد لا يقتضي
 مناله وانما ثبت جواز الرجوع في الولد لان اقرابه
 عن ملكه لم يمت لان الولد كسبه او بعثه
 ولما قوله عليه السلام الراعي احق بهبه
 ما لم يثبت منها اي بالسر يعرض والسراد
 به بعد التسليم لانه لا تكون هبة حقيقة
 قبله وانما فيها اليه باعتبار ما كان كما يقال
 اكلمنا خنز فلان وان كان الاكل قد اشتهر
 ولان العقود من الهبة الغرض ولهذا يقال
 الا يادى قروض وتأييد ذلك ايضا بالسر

قال عليه السلام ما دوا تخابوا والتقاء
 يتنفي الفعل من الجاهل فكأن له الرجوع
 اذا لم يحصل مقصوده كالشرا اذا وجد
 بالمبيع عيبا يرجع بالثمن لغوات مقصوده
 وهو مفعلة السلامة في البيع والمراد بباردة
 عدم الاضرار بالرجوع الا الوالد فانه
 يفترد به فيكون له اخذه من غيره حتى
 ولا قضا عند الحاجة اليه كما في سائر اماله
 على ما قال عليه السلام انت وما لك لا يملك ان
 اطلب ما اكلم من نسبه وان اولادكم من كسبه
 فكلوه منيادوا احمد وابودا ود على ما
 لا نكلم ان الحديث الذي رواه ينافي الرجوع
 لانه خير عن قبحه فناء انه لا يبيع
 له ان يرجع فيه الا الوالد فبما يبيع
 لولده ونظيره قوله عليه السلام
 المؤمن لا يكذب وقوله الزاني لا يزني
 ومومن ان لا يبيع له ان يكذب
 او يزن وهو مومن لانه ينافي صفته
 الايمان ان فعله بكل موقب ومع الايمان
 اقبح فكذلك ما قبح كمال عليه السلام العائد
 في مبيته كالكلب يفتي ثم يعسود
 وفعل الكلب لا يوصف بالحرمه واما
 بومف قال وسع الرجوع ومع خرقة

في قوله ما اكلم من نسبه وان اولادكم من كسبه

بفتح

اي الموانع للرجوع في البيعة اشيا يجعها هذه
 الحروف على ما بينها اخذها يوم بيئت
 شعر قيل فيه وهو قوله
 • وما نفع عمر الرجوع في البيعة يا صاحبي حروف ومع خرقة
 قال **فالدال الزيادة التمسلة**
 كما في الغرس والبنا واليمن لان الرجوع لا يبيع
 الا في الموهوب والزيادة ليست بوهوب
 فلا رجوع فيها والفصل تغذر ليرجع في
 الامثل دون الزيادة فاستنع امثلا
 وبطل حق التماس لان له حق التملك
 في الامثل دون الزيادة وكون الموهوب
 له حقيقة الملك فيها فكان مراعاته
 اولى عند تغذر الفضل ولا يمكن ايجاب
 الضمان عليه ايضا لان حق التملك لا يجوز
 اخذ الموضع عنه فبطل امثلا اطلق البنا
 والغرس ومراده اذا كان يوجب رفا و
 في الارض وان كان لا يوجب لا ينقطع الرجوع
 وان كان يوجب في قطعة منها بان
 كانت الارض كبيرة بحيث لا يبعد مثله
 زيادة كلها استنع في تلك القطعة دون
 غيرها وقوله التمسلة تغذر عن التمسلة
 كالولد والارض والمثمن فانه يرجع
 في الاصل دون الزيادة لانه كان الفضل

195

Copy

ان القيمة في كل حال لا بد
من نقصان في كل حال لا بد
من زيادة في كل حال لا بد

بخلاف الرد بالعيب حيث يمنع بزيادة
الولد لانه عند معاوضة فلو رجع
الامتل دون الزيادة يودي الى سلامة
الولد له بحاجته ودره الولد معها لا يمكن
يستغنى ولا يمان فلو حبلت ولم تلد فلو اصاب
الرجوع فيها لانه نقصان والمراد بالزيادة
التي تليها من الزيادة كشيء يوجب زيادة
في القيمة كما في المذكور في المختصر كالحال
واختياطه والصنيع ونحو ذلك وان زاد
من حيث السعر ناله الرجوع لانه لا زيادة
في العين فلا يستحق الرجوع ابطال حتى
الموموب له وهو المانع وكذا اذا زاد
في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا طال
العامل الموموب لانقصان في الحقيقة فلا يمنع
الرجوع ولو نقله من مكان الى مكان حتى اذا زاد
في قيمته واحتاج فيه الى موته النقل ذكر
في المتن انه عند اتي صيغة ومحمد يقطع الرجوع
وعند ابي يوسف لا يقطع لان الزيادة لم تحصل في
العين فصار كزيادة السعر ولما ان الرجوع
يستحق ابطال حق الموموب في الكراة وموثة النقل
فبطل بخلاف صحة العقد لانه بيد وهو المنفعة
والموثة بلا بدل ولو ممتد عند اكافرا فاسلم
في يد الموموب له او خلال الدم فغنى والى الجناية

الربا

في نفس الموموب

في يد الموموب له لا يرجع ولو كانت الجناية
حظا فقد الموموب له لا يمنع الرجوع ولا
يسرد منه العقد او لو علم الموموب
له العبد الموموب القهران والكتابة
او المنفعة لم يمنع الرجوع لان منعه
ليس بزيادة في العين فاشبهت الزيادة
في السعر وفي خلاف زعفر ويريح الخلاف
بالعكس ولو دبت وصيفا صغيرا فاستبد
الموموب له وشاخ حتى ماتت قيمته لم يثبت
وقت الية ليعر له ان يرجع فيه لانه حين
شبه وزادت قيمته سقط الرجوع فلا يعود ذلك
بالنقصان ولو اختلفا في الزيادة كان القول للوا
لان يترك لزوم العقد قال **واليم موت احد**
المتعاقدين لان موت الموموب له ينتقل
الى الورثة وهم لم يستفيدوه
من جهة الوامب فلا يرجع عليهم كما اذا
انتقل اليهم في حال حياته ولان تبدل الملك
كتبدل العين فصار كعين اخرى فلا يكون
له فيها سبيل وموت الوامب يبطل خياره
لانه دمه له وهو لا يورث كخيار الرقبة
والشرط على ما بيناه في البيوع او هو محذور حق وهو
ايضا لا يورث بخلاف خيار العيب وخيار الثمين
على ما عرف في موضعنا ولان الكسار اوجبه للوامب

والوارث ليس بواهب قال **والعين المومن**
بان قال هذه عوض ميتك او بدلها او ببقائها
فقبضه الواهب سقط الرجوع في الهبة
 لما رد بها ولا يثبت الرجوع في الهبة
 لحلل في مفعوده وقد رآه اختلف فقار
 كما اذا وجد الشئ في عوضه في البيع لم يرد
 القيب ولا بد من ذكر الموهوب له ان
 المدفوع عوض الهبة بان يقول هذا
 هذا ابد لا عنها او بقا بثلثها او خيرا ثلثا او ثوابها
 او نحو ذلك مما يثبت انه عوض عنها لان حق الرجوع
 ثابت له ولا يسقط الا بعرض يرضى به هو ولا
 يتعد ذلك بدون رضاء ويشترط في المومن
 شرايط الهبة من القبض والافراز لانه ليس بعوض
 حقيقة وانما هو تملك مستند اوله ايجور باقل من
 الموهوب من جنسه في المقدرات وشروط العوض
 ان لا يكون بعض الموهوب حتى لو عوضه بغير الموهوب
 عن بعض الباقي لم يجز لان حقه كان ثابتا في الكل
 فاذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي
 وفيه خلاف رفرو هو يقول ان الموهوب له
 تملك بالقبض فالتحق بها ايراملاكه وجوابه
 ما قلناه ولو روي للواهب شيئا ولم يذكر انه
 عوض عنها كان الهبة مبيدة اذ لكل واحد سنتا
 ان يرجع في هبته قال **ك** **وصح من اجبني**

اي يجوز العوض من الاجنبى لان الموهوب له
 لا يملك له بهذا العوض شيئا لم يكن سائلا
 له من قبل فيبيع من الاجنبى كما يقع منه كالمخلع
 والصالح عن ذم المهد بخلاف ما اذا كان ضيه
 دقوله يملك حيث لا يجوز من الاجنبى على ما بينا
 في الصلح ثم الاجنبى سائلا لا يرجع على الموهوب
 له وان كان ماسره لانه لم يرد عنه شيئا واجبا
 عليه لان العوض ليس بواجب على الموهوب
 له بخلاف فقهاء الدين حيث يرجع الاجنبى
 على المدين اذا قضى ماسره لان الدين ثابت
 في ذمته وقد امره ان يسقط مطالبته عنه
 فيكون اسرايان يملك ما كان للعالم وهو الدين
 فصار كما لو امره ان يملكه غيبا قال **ان استحق**
نصف الهبة وجع ينصف العوض لانه
 لم يرفع اليه الا ليس له الموهوب كله فاذا
 ثاب بعينه رجع عليه بقدره كغيره من المعارضا
 قال **وبعكسه لا حتى يرد ما بقي** اي اذا استحق
 بعكسه ونحو ما اذا استحق نصف العوض لا يرجع
 بشئ حتى يرد ما بقي من العوض وقال رفرو يرجع
 بنصف الهبة لان كل واحد منهما عوض عن الآخر
 فكل يرجع الموهوب له بنصف العوض عند
 استحقاق نصف الهبة فكذا يرجع الواهب
 ايضا بنصف الهبة عند استحقاق نصف

انما يرجع الموهوب له

العوض لانه حكم العارضة اذا موقفت في الساراة
 ولما ان العوض ليس بيدك عنه حقيقة بدليل
 انه يجوز ان يعرضه اقل من جنسه في المذكرة
 ولو كان معا ومنه لكما جاز للربا بحقه
 ان الموهوب له مالك المنة والاسنان اعطى
 بدل ملكه لغيره وانما اعطاه ليستحق حقه
 في الرجوع وما بقي يصح الاستقاط الرجوع
 وهذا الوعوضه هذا القدر من الاستدراك
 سقط به حقه في الرجوع الا انه لم يرض
 بسقوط حقه الا بسلامة كل العوض له فاذا لم
 يسلم له كله كان له الخيار ان يرضى
 بما تم من العوض وان سار الباقي عليه ورجع
 في الهبة كانه اعطاه هذا القدر في هذه الحالة
 ولا للعوض شبهة في نسبة ابتداء الهبة
 من حيث ان الموهوب له متبرع فيه باختياره
 في نسبة المبادلة من حيث انه ملكه بمبادلة
 الهبة فوفرنا عليه حظه من مبادلة كالمعاوضة
 عند استحقاق كله حتى يرجع بالهبة او بعضه
 حيث يثبت له الخيار وجعلناه كالهبة
 حتى لا يرجع بالبقض من غير رد الباقي عند
 استحقاق بعضه **قالت ولو عوض**
النصف رجع بالهبة يعني اذا عوضه
 عن نصف الموهوب كان له ان يرجع في النصف

في الروايات

الاخر

الاخر لانه حقه في الرجوع كان في الكل فاذا عوضه
 عن بعضه ما منع الرجوع في بقية ومبني
 في حقه في الباقي على ما كان **قالت والخارج**
المتضمن ملك الموهوب له لان الاخراج
 عن ملكه وملكه لغيره حصل بتسليم
 الراية فلا يكتفى من نقض ما تبرع به
 ولان تبدل الملك كتبدل العين فصار
 كغيره فلا يرجع فيها ولو ماله الكاتب
 غيره هبة شمر بحيز الكاتب لم يرجع
 الراية فيها عند محمد لان هذه هبة
 للكاتب حقيقة وهذا كان القول اليه
 وثبت له الملك فيها فيعرف فيها تصرف
 المالك ولا يحجز استقلت المولاة فصارت كالنكاح
 الى اجنبى فبطل حق الرجوع وعند ابي يوسف
 له ان يرجع فيها فلذا اذا عجز وكان اعتبارا
 هذا الجانب اولى في المسألتين من اعتبار الجانب
 الاخر كذا لا يلزم بالشك **قالت ويبيع نصفها**
وجع في النصف كعدم بيع شيء يعني اذا بيع
 نصف الهبة يرجع في النصف الباقي كان له
 بيع منها شيء فانه اذا لم يبيع منها شيء كان له ان يرجع
 في النصف ويترك النصف لان له حق الرجوع
 في الكل فله ان يستوفيه ان شاء وان شاء استوفى
 نصفه وكذا له ان يترك الكل ان شاء وان شاء

لان يرجع فيها لان الهبة وقعت
 ملكا من ماله ولو لم يملكه
 فبالاعتق تصير ملكا له من ماله
 وبالعجز تصير ملكا لماله من ماله
 ثم اذا اعتق كان صح

Copyrighted by the University of Cambridge

ترك النصف فكذا اذا بيع نصفها له ان
 يافد نصفها الباقي لان المانع لم يوجد
 الا في النصف فينفذ بالاستمتاع بمدره
 كل اذلى لانه لما جاز الرجوع في النصف
 مع اسكان الرجوع في الكل فادرك ان يجوز
 عند العجز قال **والنزي الزوجية**
فلو ومب ستم رجع وبالعكس لا
 لرومب لاجنبية ثم تزوجها بجوز له
 الرجوع في المنة وبالعكس وهو ما اذا
 ومب لزوجه ثم اياها ليس له الرجوع
 في المنة الا منل فيه ان الزوجية تقرب
 القرابة حتى يجري التوارث بينهما بلا صاحب
 وترد شهادة كل واحد منهما بالآخر المصلحة والتواد
 دون العوض كما في القرابة المحرمية وقد
 حصل فلا يرجع بعد حصول المقصود
 بخلاف المنة للاجنبى لان المقصود
 فيها العوض على ما بينا فكان له الرجوع
 عند قوائمه ثم اعتبر في ذلك حالة المنة
 فان كانت اجنبية **فكان** المقصود المصلحة
 دون العوض وقد حصل فنسقط
 الرجوع ولا يبرود بالابانة قال **والنكاح**
القرابة ولو ومب لذي رحم محرمة
لا يرجع فيها لموله عليه السلام اذا كانت

فليكون المقصود في المنة كل
 ذاته منها لا غير
 الموضع فثبت لا يرجع فيها
 فليست بالزوجية

المنة

فليكون المقصود في المنة كل
 ذاته منها لا غير

المنة لذي رحم محرر لم يرجع فيها
 ولان المقصود منها صلة الرحم وقد
 حصل وفي الرجوع فليكنه الرحم فلا يرجع
 فيها عند ابي خنيفة وقال لا يرجع في الاول
 وفي الثانية لان الملك يقع للمولى فكانت
 المعتز بمولى المولى ولما ان المنة تقع للمولى
 من وجه وهو ملك الرقبة الاسترى
 انه احق به ما لم يفضل عن حاجته فباعته
 احد الجانبين تلزم فبهما وباعتبار الجانب
 الاخر لا تلزم فبهما فلا تلزم بالسك ولان
 المصلحة قاصرة في حق كل واحد منهما
 ذكرنا من المعنى والمصلحة الكاملة
 المصلحة من الرجوع فلا تنسحب الى القاصر
 ولو كانا جميعا اذ رحم محرر من الرابسة
 ذكرنا لكرخي عن محمد ان قياس قول ابي
 خنيفة ان يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما
 صلة كاملة وقال **المنذواني** ان يرجع
 في قولهم جميعا لان المنة لايها وقعت كمنع
 الرجوع ولو ومب للمكاتب وهو ذر رحم محرر
 منه فان عتق لا يرجع لان الكس كان للمكاتب
 سواء تنقل الى المولى عند عجزه لما بينا في المكاتب
 للاجنبى وان عجز فكذلك عند ابي خنيفة بناء على
 اختلافهم فبين ومب لمسه احب على ما مر

فبها سواء كان مسلما او كافرا كالمعتق
 بالملك ولو ومب لغيره او لغيره
 ومو عبد لاجنبى رجع مع

وللعبد وجه وهو ملك اليد مع

لان الملك استقراره فيكون له
 في حق من يملكه باعتباره
 وحكمه وان عجز فعند محمد لا يرجع
 الاجنبى وانما الملك يبيع الرجوع وعند
 ابي يوسف وعامة تكاير مع لانه
 بالبيع يظهر ان حقيقة الملك وقت
 للمولى من وقت المنة ولو كان
 المكاتب افضيا ومولاه قريب
 الواسع فان عتق المكاتب رجع لان
 الملك وقع مع مع

المكاتب افضيا ومولاه قريب
 الواسع فان عتق المكاتب رجع لان
 الملك وقع مع مع

قال **والله الملك** يبنى هلاك الشيء المورسبة
فانه مانع من الرجوع لتفدرة بئذ الملك
اذ هو غير مضمون عليه قال **فلا راد**
اي لو ادعى الموهوب له ملك المبة بعد
لانه منكر لوجوب الرد عليه فاستب
المودع قال **والله الموهوب** بئذ الملك
ملك الموهوب له ثابت في العين فلا يخرج
عن ملكه الا بالرضا او بالفتن ولا يملك
مختلف فيه بين الخلق وفي اصله وثب
وفي عدم حصوله معقوده ووجوده خفا
لانه يحتمل ان يكون مخرجه المواب في
الاخترة واطهار اليهود والسماحة فلا يكون
له الرجوع على هذا التقدير فلا بد من
الفصل بالفتن او الرضا فالتمت فتن القاضي
او يثبتها بالقرائن ملك الموهوب له
ثابت في العين حتى تفتد تعرفه فيه من
عقود وبيع وغير ذلك ولو كان يفسد
المرافقة الى الحاكم وكذا لو منع فملك
في يده لا يثبت لتغيير ملكه فيه وكذا لو ملك
بئذ الفتن لا قبل البيع لان اوله المتبعض
كان غير مضمون عليه فلا يثبت معقودا
بالاستمرار عليه وان منع بعد الفتن
لوجود التعدي منه ثم اذا حصل الرجوع

بالفتن

السوق الذي في بيت لحي الرجوع ويحكم ان كان موهوب

بالفتن او بالقرائن يكون فسخا من الاصل
وقال رد الرجوع بالقرائن عقد جديد
فيجعل بمنزلة المبة المبتدأة لان الملك
عاد اليه بقرائنها فاستب الرد بالعين
ولهذا الورود في من موبته برضاه يعتبر
من الملك ولما ان عقد المبة انقذه جازا
موجباً حق الفسخ للمواب وهو بالفتن يكون
مستوفيا حقا ثابتا له بالفتن لان العقد وقع
غير لازم فاذا رجع رجع اليه عين ملكه كالفارطة
فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن ان يجعل
لمبة مبتدأة وهذا هو الوجه لا يشترط فيه
قبض المواب ويصح في الشايع بخلاف الرد
بالقرائن بعد القبض لان حقه فيه في وصف
السلامة لا في الفسخ ولهذا لو زال الغيب
امتنع الرد لو صول حقه اليه لكن اذا لم
يكن سليما قامت رضاه فيرجع بالعوض
ويذكر منه فسخ العقد ضرورة من غير
ان يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن في حق
في الفسخ لم يضر مستوفيا حقه فيكون
ملكاً مبتدأ ضرورة غير انه اذا حكم
القاضي بالرد عند مجزئه عن تسليم
حقه جعلناه فسخاً بهو ولا يثبت
ولا كذلك التقاد ان لهما اولاً لية لها

الا على انفسهما واما المتبررده في المرض
 من الثلث لان حق الورثة تعلق بجميع ماله
 فلا يقدر ان يبطله باختياره وان يبطله
 ردة عليه كيف ما كان استحسانا وفي القياس
 ان لا يرد ذكره ابن سماعة قال **وان تلف**
الروية واستحققتا مستحق ومن
الموجب له لم يرجع على الواجب
من لان المنة عقد تبرع وهو غير عامل له
 فلا يستحق السلامة فلا يثبت به الضرر
 بخلاف الوديعة لان الودع عامل له وبخلاف
 المعاوضات لان عقد المعاوضة يقتضي السلامة
 فيكون كل واحد منهما ملتزما لوصف السلامة
 بالاقدام على العقد فاذا لم يسلم له صار مغرورا
 من جهته فيرجع عليه بما لحقه **قال** والمنة بشرط
 العوض هبة ابتداء فيشترط التقابض في
 العوضين ويبطل **في** بالشيء ببيع انتها فيرد
 بالبيع وخيار الروية ويؤخذ بالشفعة
 وقار زفر والشافعي هو يبيع ابتداء وانتهاء
 لانصا آتيا بمعنى البيع وهو التخليك بعوض
 والعبارة في العقود للمعاني دون الالفاظ
 الا يرى ان الكفالة بشرط براءة الاصيل هوالة
 والحوالة بشرط عدم البراءة كفالة وهبة الدين
 ممن عليه ابراء وبيع العبد من نفسه اعتاق
 الدين م

وهبة

وهبة المنفعة بالعوض اجارة والاعارة بعوض
 اجارة ولنا انه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما
 ما امكن عملا بالسكينة فيكون ابتداءه معتبرا
 بلقطه فيجوز فيه احكام الهبة فاستأوه
 معتبرا بمقتضاه فيجوز احكام البيع
 كالهبة في المرض فان ظاهره تملك في الحال
 تبرعا ومقتضاه معنى الوصية لما فيه من
 ابطال ما تعلق به حق الورثة
 فيعتبر ابتداءه بلقطه حتى يشترط
 فيه القبض ويبطل بالشيء فيما يحتمل
 الغنمة ويوجب الملك عند القبض في الحال
 ويعتبر انتأوه بمقتضاه حتى ينقذ من
 الثلث بعد الدين لان الالفاظ لا يجوز
 الحذف مما منع امكان العمل بها وقد امكن
 فيما نحن فيه ولاننا في بين حكمها لان حكم
 البيع قد يكون متراحيا باشتراط الخيار
 لاحد منهما وفي البيع الناسد فيكون موافقا
 لحكم الهبة من حيث تاخيره الى القبض
 والهبة قد تكون لازمة بانقطاع الرجوع
 بما ذكرنا من التوانع للرجوع بخلاف المسائل
 المستشهد بها فان العمل فيها بالمعنيين
 غير ممكن للنضاد بين الحكمين فتعين انشاء
 اللفظ والعقل بالمعنى ولو وجب الالب مال ابنه

المستأوه
 المستأوه

الصغير بشرط العوض لم يجز عند أبي حنيفة وإلى
 يوسف لأنه تبرع ابتداء وهو لا يملك بالتبرع به قال
 محمد يجوز لأنه بيع انتهى على ما بينا **فمن سئل**
قال ومن ومن أمة لأجلها أو على أن يرد
عليه أو يفتقها أو يسيئ لرداء أو دارا على
أن يرد عليه شيئا منها أو يورثه شيئا منها
صححت الأمة وبطل الاستثناء والشرط لأن الأمة
 لا تبطل بالشرط طالما سدت الأثرى أنه عليه
 السلام أجاز العتق وبطل الشرط وبطلت
 شروط فاسدة إما في غير استثناء الحمل فظا مردات
 واستثناء الحمل فلا استثناء بشرط لغف لا يمل
 الأثرى تناولته اللفظ والحمل لم يدخل تحت
 اللفظ وإنما هو وصف للمجارية فكان تبعا
 لها فلا يقع استثناءه على ما بينا في الإقرار
 فاقبل شرط فاسدا وهو لا يؤثر في الأمة
 فيصح ويدخل الحمل تبعا لها وهو المحل
 في كل بيعا وصته ما لا يغير قال كالتكاح والخلع والصنع
 عن دمر العقد بخلاف المعاومات المالية لأنه عليه
 السلام نهى عن بيع وشرط ولأن الملك في الأمة
 معلق بفعل حسي وهو العتق والشرط يقتيد الحكمي لا الحسي
 بل الشرط ونفسها تبطل ولو اعتق ما قبلها لم يبرأ عنها
 جازت الأمة في الأمر لأن الجنين غير مملوك له واستثناء
 بطلانها لا يوجب العتق كذا إذا وصد عنه

وفيها آئنية بخلاف ما إذا تبرر الحمل
 ثم وهبها حيث لا يجوز الهبة لأن ملكه
 فيه يات ولا يمكن دخاله في الهبة لأن الدبر
 لا يقبل النقل من ملك إلى ملك ولا يمكن
 تصحيح الهبة في الأمر بدونه لأنها مشفوعة
 به فصار نظير هبة النقل بدون التبرع والحوالي
 بدون الدقيق من حيث أن كل واحد
 منهما يمنع القبر بخلاف البيع حيث لا يجوز
 في المفقول كلها فبطل الاستثناء واعتقد المذهب
 وبخلاف الوصية بحيث يجوز في الأمر دون
 الحمل وفي الحمل دون الأمر لأن ما بها أوسع
 على ما بينا في البيوع وقوله على أن يموضه
 شيئا منها فيه اشكال فإنه إن أراد به
 الهبة بشرط العوض لبي وبشرط جازي
 فلا يستقيم قوله وبطل الشرط وإن أراد به
 أن يموضه عنها شيئا من العين الوهبية
 فهو تكرار محض لأنه ذكره بقوله على أن يرد
 عليه شيئا منها قال **ومن قال لمدير منه**
إذا جاء عند قولك أرايت منه يرد أو أرايت
التي بغيره فذلك نفسه أو أنت يرد
النصف الباقي فهو باطل لأن تملك الدين
 فيه معنى الاستقاط والايأس منه استقاط
 فيه معنى التملك لأن الدين مال من وجبه

بالنظر الى المال حتى يثبت فيه الزكاة ويصح
 ستر اوجه به من المدين ووصف من وجبه
 بالنظر الى المال حتى لو حلف انه لا مال له
 وله ديون على الناس لا يثبت حين وجبه
 انه مال كان متليكا فيرتد بالسرد
 ومن وجبه انه وصف كان اسقاطا فلا
 يتوقفه على القبول والتعلق بالشرط يختص
 بالاسقاطات المحضة التي تجلف بها كالاتفاق
 والعناق ومما املك من وجبه فلا يجوز
 بتعليقه بالشرط فبطل بخلاف قوله انت
 برك من النصف على ان تؤدي الى النصف
 لانه تقييد وليس بتعليق على ما بيناه في الصلح
 قال ومع العمري للعمري حال حياته
 ولو رثته بعد موته وان يجعل داره
 عمره فاذا مات سر عليه الرقبي
 اي ان ست قبلك فذلك وهذا تفسير
 الرقبي اي يقول ذلك له لما روى عن زيد
 ابن ثابت انه قال عليه السلام من اعمر عمري
 فهي لعمري مائة ومائة لا تزيتم ان ارقب
 شيئا فهو سبيل الميراث رواه احمد والبيهقي
 داود والنسائي وفي نسخة جعل الرقبي
 للذي ارقبها رواه احمد والنسائي ولان
 معنى العمري هو التملك في الحال ويجعل له

وقف لله ثقه

عمره ثم اذا مات يرجع اليه فيصح التملك
 وبطل الشرط لما بينا ان الية لا تبطل بالشرط
 بل بالشرط يبطل ومتى كان التملك مضافا الى
 زمان في المستقبل لا يجوز بالاجماع فكان الخلاف
 بينهم مبني على تفسير الرقبي ثم قال انه
 تملك في الحال اجماع ومن قال انه مضاف
 لمعجزه وليس باختلاف حقيقة ومثل هذا
 تقدم في نكاح الصابيات وفي فساد الصوم
 بالاقطار وفي الاحليل وفي وجوب الدماء اذا
 غسل المحرم راسه بالخطمي وبلبس الثوب
 المصبوغ بالخضرة فاذا لم يكن بينهما خلاف
 في الحقيقة والنظر صالح للعنيين امكن التوفيق
 بين الاخبار فما ورد من النهي عن الرقبي
 كقول علي ان المراد به ابطال شرط الجاهلية
 وهو الاستعداد بعد موت المومنين له وما جا
 فيه من الاطلاق محمول على انه جائز والشرط
 باطل وبطله جال نهى عن العمري ايضا وهو ما روى
 عن ابن عمر انه عليه السلام قال لا تغربوا
 ولا ترقبوا من اعمر شيئا اذ ارقبه فهو له حياته
 ومماته رواه احمد والنسائي وقال عليه
 السلام العمري جائزة لاسمها والرقبي جائزة
 لاسمها رواه ابو داود والترمذي والنسائي
 وفيها اخبار كثيرة بعضها ينفيها وبعضها

الفاسدة ويبطل الشرط ومع الرقبي
 ان يملكها بعد موته فيكون تملكها
 مضافا الى زمان وهو من الارفاق
 وهو الاقطار وكانه ينظر موته فلا
 يصح لعدم التملك في الحال وقال
 ابو يوسف رحمه الله تعالى بيع الرقبي
 ايضا بناء على انها تملك للحال
 واشترط الاستعداد بعد موته عند
 كالعمرى كان الواهب يتظلم موت
 المومنين له وقد روى ابن عباس
 رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام
 قال العمري جائزة لمن اعمرها
 والرقبي جائزة لمن ارقبها رواه
 احمد والنسائي في حقه انه متى
 وجد التملك في الحال واشترط
 الرقبي في المال يجوز بالاجماع لما بينا
 ان الية لا يبطل بالشرط
 صح صح صح

يجزيها وبالحمد على ما حملناه حصل التوفيق
 فلما عارضته قال **والصدقة كالسبة**
لا تمنع الا بالقبض والامتناع بحمل السبة
 لانه تبرع كالسبة ويلزم فيها ما يلزم في السبة
 فاستفت بدون القبض كالسبة قال
ولا رجوع فيها اي في الصدقة لان المقصود
 فيها هو الثواب دون المومن فالسبة في
 النهاية لا رجوع في الصدقة على العتيق
 كما لا رجوع في الصدقة على الفقير
 ثم قال من احبها من قال الصدقة
 على العتيق والسبة سواء لانه يقصد به
 المومن دون الثواب الا يرك ان في حق
 العتيق جعلت الصدقة والسبة سواء
 فيها هو المقصود ثم له ان يرجع في السبة
 فكذا في الصدقة ثم قال ولكن نقول في ذكر لفظ
 الصدقة ما يدل على انه لم يقصد المومن
 ومراعاة لفظه اولى من مراعاة حال الممتلك
 ثم ان قصد في على العتيق يكون قربة يستحق
 به الثواب وقد يكون ماله كاللنصاب وله
 عيال كثير والناس يقدمون على مثل
 هذا المثل الثواب الا يرى انه عند
 اشتباه الحال يتبادر به الواجب الذي
 عليه ولا رجوع له فيه بالاتفاق فكذا عند

السلام بحاله لا يثبت له حق الرجوع عليه هكذا
 ذكر في النهاية معزنا الى المبسوط وما ذكره
 من عدم جواز التصدق على غنيين ينافي
 لهذا لانهم من مالهم يعتبروا فيه وفي
 السبة الاحال الممتلك حتى اذا زودت
 لفقيرين ومنعوا مما الغنيين على الصحيح
 وهو المذكور في الجامع الصغير على ما بينا
 من قبل فقياسا ان يملك الرجوع في
 الصدقة على العتيق ولا يملك الرجوع
 في السبة على الفقير والسلام

المعاب واليه المرجع

والماك وصل الله على

سيدنا محمد وآله

البركة

وسلم

اسر